

* (فهرسة الجزء الرابع من حاشية الجبيري على شرح الخليل) *

صفحة	صفحة
٢١٤	٢ فصل في الايلاء
٢١٧ (كتاب أحكام الجهاد)	٩ فصل في الظهار
٢٢٨ فصل في قسم الغنيمة	٢٥ فصل في اللعان
٢٣٥ فصل في قسم النقي	٣٦ فصل في العدد
٢٣٧ فصل في الجزية	٤٨ فصل فيما يجب للمعتدة
٢٥٤ (كتاب الصيد والبايع)	٥٦ فصل في الاستبراء
٢٦٤ فصل في الاطعمة	٦٣ فصل في الرضاع
٢٨٥ فصل في الاصححة	٦٩ فصل في نفقة القريب
٢٩٥ فصل في العقبة	٧٦ فصل في النفقة
٣٠١ (كتاب السابق والرمي)	٩٢ فصل في الحضنة
٣٠٦ (كتاب الايمان والندور)	١٠٤ (كتاب الجنائيات)
٣١٨ فصل في الندور	١١٨ فصل في الدية
٣٢٥ (كتاب الاقضية والشهادات)	١٣٨ فصل في القسامة
٣٤٦ فصل في القسمة	١٤٥ (كتاب الحدود)
٣٥٤ فصل في الدعوى والبيانات	١٥٦ فصل في حد القذف
٣٦٨ فصل في الشهادات	١٦٠ فصل في حد شارب المسكر
٣٧٨ فصل يذكر فيه العدد في الشهود وغيره	١٦٧ فصل في حد السرقة
٣٨٧ (كتاب العتق)	١٨٣ فصل في قاطع الطريق
٣٩٦ فصل في الولاء	١٩٠ فصل في حكم الصيال وماتلقه اليها
٤٠٠ فصل في التدبير	١٩٧ فصل في قتال البغاة
٤٠٥ فصل في الكتابة	٢٠٦ فصل في الردة
٤١٩ فصل في امهات الاولاد	

* (تمت) *

الجزء الرابع من مائتين مائة المئتين ومائة المئتين المئتين المئتين المئتين

المعجمي المسماة بتفقه المصنف على شرح الخطيب

المسمى بالافتتاح في كل القاطنات شجاع

قدس الله روحهم ونور قلوبهم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (فصل في الايلاء) *

وأخره عن الرجعة لصحته من الرجعية وكذا يقال في ذكر الظهار واللعان عقبها وكان طارفاً
بأننا في الجاهلية لارجعة بعده أبداً فغير الشرع حكمه إلى ما يأتي من ضررها أربعة أشهر
ثم بعد هاتين باليه بالقيسة أو الطلاق فإن امتنع منها طلق عليه الثاني (قوله لغة الحلف)
أي بدليل قراءة ابن عباس للذين يقسمون من نساءهم (قوله وأكذب ما يكون الخ) أي
أكذب أحواله إذا حلف بالطلاق ع ش (قوله أبو المثنى) هو شاعر كان يكثر الحلف بالطلاق
(قوله حلف زوج) أي غير محبوب وغير مشلول بخلاف ما لو طرأ النخل أو الحب بعد الايلاء
فلا يمنع من ترتب الأحكام وهو من إضافة المصدر للفاعل ودخل في الزوج المسلم والكافر والحر
والعبد وقد اشتمل التعريف على جميع الأركان (قوله زوجته) أي غير الرتقاء المقترنا
سواء كانت مسلمة أو كافرة حرة أو أمة (قوله مطلقتا) أي امتناعاً مطلقاً (قوله أرفوق
أربعة أشهر) لأن المرأة بعظم ضررها إذا زاد على ذلك لأنها تصبر عن الزوج أربعة أشهر
وبعد ذلك يفتى صبرها أو يقل روى البيهقي عن عمر أنه خرج مرة في الليل في شوارع المدينة
فسمع امرأة تقول

نطاول هذا الليل واسود جانبه * وأرقتني أن لا خليل لأعبه
فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لحزمت من هذا السرير جوائبه
مخافة ربي والحياء يصدني * وأخشى لبعلي أن تنال مراتبه

فقال عمر لابنته حفصة كم أكثر ما تمسك المرأة على الزوج وروى أنه سأل النساء فقلن له نصبر

* (فصل في الايلاء) *

وهو لغة الحلف قال الشاعر
وأكذب ما يكون أبو المثنى
إذا آلى عينا بالطلاق
وشرعا حلف زوج يصح طلاقه على
امتناعه من وطء زوجته مطلقاً وفوق
أربعة أشهر كما سبق

شهرين وفي الثالث يقل صبرها وفي آخر الرابع يفقد صبرها فكتب الى امرأه الاجناد
أن لا تحبسوا رجلا عن امرأته أكثر من أربعة أشهر وقوله من هذا السرير أرادت نفسها
لانها فرأش ارجل فهي كالسرير الذي يجلس عليه اه شرح المنهاج للدميري فقوله لا
الخ البيت المراد منه لولا اخشى الله لزينت (قوله يؤلون) أي يحلفون (قوله وانما عدى الخ)
جواب عن سؤال حاصله أن الايلاء بمعنى الحلف والحلف يتعدى بعلى لا بمن وحاصل الجواب
أن الآية فيها تنمين بياني وضابطه أن يكون هناك فعل مذكور لا يناسب الحرف المذكور
فيوتى باسم فاعل من فعل محذوف يناسب الحرف المذكور ويجعل اسم الفاعل حالا من فاعل
الفعل المذكور كما قدره الشارح بقوله مبعدين الخ أو تضمنين فتوى وهو اشراب كلمة
معنى كلمة أخرى لتؤدى معناها وتعدى تعديتها كما أشار له الشارح بقوله لانه ضمن معنى
البعد فعل هذا يؤلون معناه يبعدون قال ابن عرفة في تفسيره وفائدة التضمنين أن تدل كلمة
واحدة على معنى كلمتين (قوله وهو حرام) أي من الكسائر على ما في الزاوي قال سم
على ابن حجر عدى في الزاوي الايلاء من الكسائر قال وعدى لهذا من الكسائر غير بعيد وان لم أر
مذكره لكن نقل عن م أنه صعبة وهو الاقرب غش على م (قوله ومدة) أي حقيقة
وهو ظاهر وأحكى بأن يطلق أو يؤبد (قوله وزوجان) الاولى وزوجة لان الزوج هو الحالف
وقد تقدم أو كان يحذف الحالف فيما تقدم لينتفي التكرار والجواب أنه أشار بذلك الى أن
الحالف لا بد أن يكون زوجا لكن هذا يقتضى أن يكون الزوج شرطاً في الحالف لا ركناً
وقد نظمها بعضهم فقال

أركان الايلاء من يحفظها لديه * حالف ومحلوف ومحلوف عليه
وزوجة وصيغة ومدة * فافهم مقال لا قبيل شدة

وقول الناظم ومحلوف أي به وانما حذفه لضرورة النظم (قوله ذكر بعضها) أي الاركان
وهو ما عدا المحلوف به فانه لم يذكره (قوله أو بالتزام ما يلزم بنذر) كان وطنتك فعلى عتق رقبة
أو فلقه على صدقة أو صوم أو صلاة ولو قال أو التزم عطفاً على حلف كان أولى فان صنيعة
يقتضى أنه من الحلف وليس كذلك ومثله يجري في قوله أو تعليق طلاق اه مد وقد يقول
كلامه أي أو أتى بالتزام الخ لكن عبارة المنهج تقتضى انه حلف كعبارة الشارح وهو كذلك
لانه داخل في تعريف الحلف لقول المنهج في الطلاق والحلف ما يتعلق بدخول أو مخرج أو متعقب
خبر ثم مثل ذلك وفهم انما يوجب أن المراد بالحلف ما فيه كفارة فاعترض على الشارح وقد علمت
ردّه بتعريفه المذكور (قوله فهو مول) جعله جواب اذا فيكون قول الماتن الآتى فهو
مول ضائع مع أنه كان جواب اذا فكان الاولى للشارح عدم ذكره (قوله فلا ايلاء) لكنه
حالف فيحتمل اذا حلف عيینه وتلزمه الكفارة وان لم يرتب عليه أحكام الايلاء وكذا يقال
في كل الصور التي ينتفي فيها الايلاء (قوله مطلقاً) نعت لمصدر محذوف أي امتناعاً مطلقاً
غير مقيد بمدة ومثل المطلق المؤبد اه زى (قوله بأن يطلق) فيه تفسير الشئ نفسه فلو قال
بأن لا يقيد بمدة لكان أولى (قوله أو مدة تزيد الخ) أي بين واحد ليخرج ما اذا زادت
على أربعة أشهر يمينين كالمثال الآتى كما في شرح المنهج (قوله على أربعة أشهر) أي

والاصل في ذلك قوله تعالى للذين يؤلون
من نسائهم تربص أربعة أشهر الا
واما عدى فيها من وهو اعماء عدى
بعلى لانه ضمن معنى البعد كلمة فاعلى
للذين يؤلون مبعدين أنفسهم من نسائهم
وهو حرام للايلاء واركانه ستة حاله
ومحلوف به ومحلوف عليه ومدة وص
وزوجان والمصنف ذكر بعضها بقوله
(واذا حلف) أي الزوج باسم من أمما
تعالى أو صفة من صفاته أو بآله
ما يلزم بنذر أو تعليق طلاق أو
(أن لا يبطأ زوجته) الحرة والامة و
شرعياً فهو مول فلا ايلاء بمصلحة
امتناعه من تمتعه بها بنسب ووطء ولا
وطء في دبرها أو في قبلها في نحو حية
أو احرام ثم أشار الى المدة بقوله (مطلقاً)
بأن يطلق كقوله والله لا أطول (أو مدة
تزيد على أربعة أشهر) كقوله والله
لا أطول خمسة أشهر

ولو قدر الاربعة الاربعة على المعتمد قل وفائدة حينئذ الاثم لا يذمها وطعها من الرطة
 في تلك المدة سم وأما الاربعة الذي يترتب عليه الرفع للقاضي وضرب المدة فيشرط أن يكون
 زائدا على الاربعة بمن يسع ذلك وعبارة حل ونقل عن والده شيخنا أن الاربعة الذي يترتب
 عليه الاحكام ما زاد على اربعة أشهر بمدة يمكن فيها المطالبة والرفع للحاكم والاربعة الذي يحل
 به الاثم هو أن تزيد على اربعة أشهر ولو لحظت لاتسع اه وبه يجمع بين كلام مر وزى قال
 البلقيني وهذه الاشهر هلالية فلو حلف أنه لا يطؤها مائة وعشرين يوما لم يحكم بأنه مول
 في الحال فاذا مضت اربعة أشهر هلالية ولم يتم ذلك العدد نقص الالهة أو بعضها تين حينئذ
 كونه موليا اه برماوى (قوله أو قيد) عطف على مطلقا أى أو قيد باستبعد الحصول أى
 فنزول عيسى بعبد وكذا الموت بعبد في ظن ابن آدم لما جبل عليه من حب الحياة وطول الامل
 وان كان الموت أقرب من كل شئ قال قل ومثله لأطولك الا في الدبر بخلاف الا في النفس
 والا في نه ار رمضان والا في الحيض أو نحو ذلك لان المنع فيها عارض بخلاف الدبر فان المنع
 لذاته (قوله حتى ينزل السيد عيسى) في مسلم انه ينزل على المنارة البيضاء شرقي دمشق
 وانه يقتل الدجال وانه يصلى وراء امام مناسكرمة من الله تعالى لهذه الامة وجاء أنه يتزوج
 بعد نزوله ويولده ولدان ذكر وأنثى يسمى الذكر محمدا والانثى تسمى فاطمة ويدفن عند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اهدميرى وقد نقل ابن سيد الناس في ترجمة سلمان الفارسي رواية الطبراني
 والطبري أن عيسى عليه السلام لما نزل الى الارض بعد الرفع في حياة أمته وخالته فوجد أمه
 تسكى عند الخدع فأخبرها بما حاله فسكن ما بها ووجه الحوار بين في بعض الحواشي قال الطبري
 فاذا اجاز نزوله بعد رفعه مرة قبل نزوله آخر الزمان فلا بدع أن ينزل مرات ونقل عن سلمان
 الفارسي أنه اجتمع به أيام سياحته في طلب من يرشده الى الدين الحق قبل بعثة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وذلك أنه مر على غيبة فرأى قوما من أرباب البلايا يجلسون تجاه الغيبة في وقت
 يعرفونه فيخرج لهم المسيح عليه السلام فيمسح يده على عاهاتهم فيبرئون منها كلها فاجتمع به
 سلمان وأعلمه بقرب ظهور محمد صلى الله عليه وسلم اه ذكره الشعراني في المتن (قوله لاضررها الخ)
 عله الحكم عليه بأنه مول والمعنى أنه يحكم عليه بأنه مول و يترتب عليه أحكامه من ضرب المدة
 والزامه بعدها بالتخير بين القيسة والطلاق والحكم عليه بالاثم لاضررها الخ فهو عله الحكم
 لا لا يلائنه نفسه فليس المعنى أن عله ايلائه وحلفه تضررها اذ لا يصح المعنى فان قلت ان الوطء
 حق للزوج فلم يحكم بالاربعة في مدة الزيادة على الاربعة أشهر قلت أجيب عن ذلك
 بأن الزوج لما حلف قطع وجاءها من العفة في تلك المدة فرمى بالمخلاف ما اذا لم يحلف
 فلا ينقطع الرجاء (قوله فاذا قال الخ) محترز قيد مقدر في المتن أى تزيد على اربعة أشهر
 بين واحدة وما هنا يمينان (قوله فليس بمول) بل حالف يلزمه بالخالفه ككفارة وان كان
 لا يترتب عليه الاحكام الائمة ومدار كونه ليس موليا على اعادة اليمين الثاني سواء قال
 فاذا مضت أم لا فان لم يعد اليمين الثاني كان موليا (قوله لاتقاء فائدة الاربعة) وهي الرفع
 للقاضي وطلب القيسة منه بعدمدة الاربعة والطلاق فان امتنع طلق عليه الحاكم وكيفية
 طلاق القاضي عن المولى اذا امتنع أن يقول أو وقعت على فلان من فلانة طلاقه عليه في زوجته

أو قيد باستبعد الحصول فيها كقوله
 والله لأطولك حتى ينزل السيد عيسى
 عليه الصلاة والسلام وحتى أموت
 أو غوتي أو يموت فلان (فهو مول)
 لاضررها بجمع نفسه مما لها فيه حق
 العفاف وخرج بتبذ الزوجة أمته
 فلا يصح الاربعة منها أو بقيد الزيادة على
 اربعة أشهر ما اذا حلف لا يطؤها
 مدة وسكت أو لا يطؤها اربعة أشهر
 فانه لا يكون موليا فيهما أما الاول
 فله تردد اللفظ بين القليل والكثير وأما
 الثاني فلصبرها على الزوج هذه المدة
 فاذا قال والله لأطولك اربعة أشهر فاذا
 مضت فوالله لأطولك اربعة أشهر فليس
 بمول لاتقاء فائدة الاربعة

أوحكمت عليه في زوجته بطلقة فان قال أنت طالق ولم يقل عن فلان لم يقع وكيفية الدعوى عند الثاني أن تدعى عليه الايلاء وأن مدته قد انقضت من غير طء وتطلب منه دفع الضرر بالخروج عن وجهه بالقيشة كما سيأتي في الشرح (قوله لكن اثم الايلاء) ضعيف وقوله ويجوز أن يكون الخ معقد وقوله هذا أي قوله فليس يمول (قوله لا رفع له) أي للضرر (قوله فإيلا أن) أي أن أعاد اليمين الثاني وأعاد قوله فإذا مضت وإن حذف اليمين الثاني فإيلاء واحد وكذا أن أعاد اليمين الثاني لكن حذف قوله فإذا مضت تكون يميناً واحدة (قوله لفظ) أي ولو بالهبة حيث عرف معناها وكاللفظ المكتابة وإشارة الأخرس (قوله كغيب حشفة) على حذف مضاف أي كغيب كغيب كما أشار له الشارح بعد والتعبير بتغيب الحشفة أولى من تعبیر المنهاج بتغيب الذكرا لأن الحشفة هي المرادة هنا وأما الذكرا فليس مرادها هنا حق لو قال لا أعيب ذكرى فانه لا يكون بذلك مولى للحصول مرادها بتغيب حشفته فقط (قوله ووطء وجاع) ونك والمراد به اللفظ المشتق من مادة ن ي ك فعلا كان أو مصدرا أو اسم فاعل أو مفعول كذا أنيسك أولا يقع معنى لك نيك أو لست بناتك وإن لم يتل في فرجك خلافا لتهذيب أو لا تكوني منبوكة معي أو بذكرى شوبري (قوله وبالجماع الاجتماع) لكنه إذا أراد هذا ووطئ حشفته لانه يلزم من الجماع الاجتماع ولم يكن مولى إلا أن الحذف ليس على الوطء وإن لم يمتح ف (قوله لم يقبل في الظاهر) أي فتجري عليه أحكام الايلاء ظاهرا وأما باطنا فلا يحث اذا وطئ في الاولى ولا يلزمه كفارة ولا غيرها مما علق به لان نيته عدم الوطء بالقدم ولم يخالف ذلك بخلافه في الثانية اذا وطئ حشفة ظاهرا وباطنا لانه يلزم من الجماع الاجتماع وعو حاف على عدم الاجتماع وقد حصل الاجتماع في ضمن الوطء لكن لا يأنم اثم الايلاء لانه لم يخالف على الامتناع من الوطء وكذا في الاولى لانه لا ايلاء في نيته وقوله في الظاهر أي الاقربنة اه برماوى (قوله وبدين) وكذا لو قال أردت حشفة تمر مثلا قال الاذرى والظاهر أنه يدين أيضا فيما لو قال أردت بالفرج الدبر ولا تدين في النيك كما لو قال أردت النيك بالاصبع أو في الاذن ونحوه (قوله بمباضة) وفي نسخة ومضاجة ولا مانع من كون كل كتابة خلافا للمرحوى (قوله ومباشرة) واثان وحشيان كقوله لا أعيبك أي لا أطولك بدليل قوله فلما تغشاها حملت جلا خفيفا (قوله لا أمسك) المناسب لا أمسك كما عبر به في شرح المنهيج (قوله فيستقر الى نية الوطء) أي فان نوى بمرت أحكام الايلاء وإن لم يمتح لكن اليمين منعقدة فيصحت فيها ان خالفها باللمس أو المباضة أو نحو ذلك (قوله فزال ملكه) أي قبل الوطء ع ش (قوله عنه) أو عن بعضه ح ل وعبرة البرماوى فزال ملكه أي كله زوالا حقيقيا لا بعضه خلافا لبعضهم (قوله بموت) أي أو عتق اه برماوى (قوله أو بغيره) كبسح لازم من جهته أو بشرط الخيار للمشتري وحده ولا يعود الايلاء بنفسه لتجدد الملك والهبة المقبوضة كالبيع بخلاف الاستيلاء والتدبير ونحوهما اه برماوى (قوله لانه لا يلزمه الخ) أي وان ملكه بعد ذلك (قوله فقول من المخاطبة) أي لانه يمتنع من الوطء لثلاث تطلق الضرر (قوله بوطئها بعد) أي لانحلال اليمين بالوطء الذي حصل (قوله الامر) فان لم يوطأ حتى مضت السنة انحل الايلاء ولا كفارة

ولكنه يأنم لكن اثم الايلاء لا اثم الايلاء قال في المطلب وكأنه دون اثم المولى ويجوز أن يكون فوقه لأن ذلك تشديد فيه على رفع الضرر بخلاف هذا فانه لا رفع له الا من جهة الزوج بالوطء هذا اذا أعاد حرف القسم فلو قال والله لا أطولك أربعة أشهر فإذا مضت فلا أطولك أربعة أشهر كان مولى لانها يمين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر ولو قال والله لا أطولك خمسة أشهر فإذا مضت فوالله لا أطولك ستة أشهر فإيلاء لأن لكل منها حكمه وشرط في الصيغة لفظ يشعر بالايلاء وفي معناه ما مر في الضمان وذلك اما صريح كغيب حشفة بخرج ووطء وجاع كقوله واقه لا أعيب حشفتي بخرجك أو لا أطولك أو لا أجامعك فان قال أردت بالوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل في الظاهر وبدين واما كتابة كلامه ومباضة ومباشرة كقوله والله لا أمسك أو لا أباضعك أو لا أباشرك فيفتقر الى نية الوطء لعدم اشتراطها فيه ولو قال ان وطئتك فعبدي حر فزال ملكه منه بموت أو بغيره زال الايلاء لانه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء ولو قال ان وطئتك فضررتك طالق فقول من المخاطبة فان وطئ في مدة الايلاء أو بعد ما طلقت الضرر لوجود المعلق عليه وزال الايلاء اذا يلزمه شيء بوطئها بعد ولو قال والله لا أطولك سنة الامر مثلا

عليه ولا نظر لاقتضاء اللفظ وطئه مرة لأن القصد منع الزيادة عليها لا إيجابها ش م ر
 (قوله قولان وطئ) أما قبل الوطء فليس موليا لأنه لم يمت السنة وهو ممنوع لا يباحث لأن
 معنى كلامه أنه إن حصل مني وطء لا يكون الأمر تمييزاً بأحد الأمرين بالوطء مرة أو الامتناع
 من الوطء حتى تفرغ السنة (قوله بل حالف) فإن وطئاً ثانياً حثت ولزمته الكفارة بالوطء
 الثاني (قوله بمعنى يهمل) هذا يقتضي أن قوله أربعة أشهر منصوب على الظرفية مع أن الذي
 يفهم من المتن أنه نائب فاعل يؤجل إلا أن يقال هذا حل معنى (قوله إن سألت) ليس
 بقيد كما يأتي وقوله ذلك أي التأجيل (قوله أربعة أشهر) يحتمل أن يكون مشعراً ولا تقوله
 يؤجل ونائب الفاعل قوله ويحتمل أن يكون بالرفع نائب فاعل وله متعلق يؤجل وإن كان
 ظاهر الشرح يقتضي أنه مفعول ونائب الفاعل ضمير يعود على المولى حيث قال يهمل المولى
 كما علت وهي أي الأربعة أشهر حق للزوج كالأجل في الدين وخالف أبو حنيفة فانتصر على
 شهرين في الزوجة الرقيقة ومالك فاقصر على شهرين في الزوج الرقيق كذهبهما في الطلاق
 اه برماوى (قوله من حين الأيلاء) أي من تلفظه به ولو في مهمة عينها من وقت الرفع
 إلى القاضي اه برماوى (قوله وأبداؤه) أي التأجيل (قوله ويقطع المدة) أي
 الأربعة أشهر ردة الخ (قوله بعد دخول) وأما قبله فأن النكاح يقطع لاحتماله فلا إيلاء
 ومثل الدخول استدخال من الزوج المحترم (قوله وبعد المدة) من أجله الغاية أي ولو كانت
 الردة بعد المدة كما قاله قل وحينئذ فالمراد بقطعها ما يشمل عدم حسبانها وعدم مني
 الأربعة بضرب له أربعة أخرى إن بقي من زمن الأيلاء أو منيها والافلا (قوله لا ارتفاع
 النكاح) أي أن أصر إلى انقضاء العدة وقوله أو اختلاله بها أي أن عاد إلى الإسلام قبل
 مضي العدة زيادى (قوله فلا يحسب زمنها الخ) أي وإن أسلم في العدة وهذا الحاجة إليه
 مع قوله وتستأنف بل برماوى هم أن معنى التقطع عدم الحسبان مع البناء على ما مضى مع أنها
 لا تبني كما يأتي (قوله وما منع وطء) أي ويقطع المدة ما منع الخ (قوله مرض) مثال
 للمانع الحسى لأن الإنسان لا يقدر على وطء من ذكر عادة ح ل (قوله نحو صوم) إلا أن
 كان الصوم موسعاً كقضاء ونذر وكفارة فإنه لا يمنع على ما يحتمل الزركشى لأنه يجوز له أن يعاها
 الآن واعتمد الزركشى أنه ما منع أي لأنه بهاب وطأها وإن كان جائزاً له ح ل وعبرة
 البرماوى قوله نحو صوم أي ولو نذراً أو كفارة أو قضاء فورياً وكذا قضاء موسعاً على المعتمد
 خلافاً للعلامة ابن حجر ولا يكلف في نحو الصوم الوطء ليلاً (قوله وأحرام) سر حوايات
 للزوج أن يحللها إذا أحرمت بالفرض إلا أن يحمل هذا على واجب مضيق كمن أفصدت الحج
 أخذاً مما ذكره في الصوم حرر (قوله فرضين) فيه أن الأحرام يتبع الخروج منه وإن لم يكن
 فرضاً وجوابه أنه وإن كان كذلك فإنه لا يقطع المدة تأمل لكن يشكل معه العلة المذكورة اه
 وقال خضر انظر أي حاجة لقوله فرضين بعد قوله وتلبس بفرض نحو صوم اه (قوله
 لا امتناع الوطء معه) أي المانع (قوله وتستأنف المدة) أي في الردة والمانع (قوله
 ولا تبني) أي لا تنفأ التوالى المعبر في حصول الأضرار أما غير المانع كصوم نقل أو المانع
 القائم به مطلقاً حساً أو شرعاً أو بها وكان نحو حيض فلا يقطع المدة لأن الزوج متمكن من

يقول إن وطئاً وبقي من السنة لا يبرأ من
 الأشهر الأربعة لحصول الحنث بالوطء
 بعد ذلك بخلاف ما لو بقي أربعة أشهر
 فأقل فليس بمول بل حالف (ويؤجل له)
 بمعنى يهمل المولى وجوباً (إن سألت)
 زوجته (ذلك أربعة أشهر) سواء الحتر
 والرقيق في الزوج والزوجة من حين
 الأيلاء في غير رجعية وأبداؤه في
 رجعية أي منها من حين الرجعة ويقطع
 المدة ردة بعد دخول ولو من أحدهما
 وبعد المدة لا ارتفاع النكاح أو اختلاله
 بها فلا يحسب زمنها من المدة وما منع وطء
 بالزوجة حسى أو شرعى غير نحو
 حيض كنفاً وذلك كمرض وجنون
 ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم
 كاعتكاف وأحرام فرضين لا امتناع
 الوطء معه بمانع من قبلها وتستأنف
 المدة بزوال القاطع ولا تبني على ما مضى

* (تنبيه) * ما ذكره المصنف من توقف التأجيل على سؤالها ممنوع فهو مخالف لقول الامام الشافعي والاصحاب فقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامم كما في المطلب مانصه ومن حلف لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فتركت امرأته ولم تطالبه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه فقد خرج من حكم الايلاء لان اليمين ساقطة عنه انتهى فلو كان التأجيل متوقفا على طلبها لحسبت المدة وصرح الاصحاب بضرب المدة بنفسها سواء علمت ثبوت حقها في الطلب وتركته قصدا أم لم تعلم حتى انقضت المدة ولا تحتاج الى ضرب القاضي لثبوتها بنص القرآن العظيم حتى قال في الروضة لو آلى ثم غاب أو آلى وهو غائب حسبت المدة (ثم) اذا مضت المدة ولم يطأ من غير مانع بالزوجة (بخير) المولى بطلبها (بين الفسقة) بأن يولج المولى حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبل المرأة وسمى الوطء فمئة لانه من فاء اذا رجع (والتكفير) لليمين ان كان حلفه بالله تعار على ترك وطئها (أو الطلاق) للمعولف عليه * (تنبيه) * كفية المطالبة انها تطالبه أو بالافسقة التي امتنع منها فان لم يف مطالبة بطلاق لقوله تعالى فان أوفا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم ولو تركت حقها كان لها المطالبة بعد ذلك لتجدد الضرر وليس لسيد الامه مطالبة لان التمتع حقها وينتظر بلوغ المراهقة ولا يبطال وليها لذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبتها بالفسقة والطلاق هو ما ذكره الرافي رحمه الله تعالى

تحليلها ووطئها في الاول والمانع من قبله في الثانية ولعدم خلو المدة عن الحيض غالباً في الثالثة وألحق به النفاس لمشاركتة له في أكثر الاحكام اه شرح المنهج وقوله لا تنفاه التوالى هذا التعليل لا يوجد فيما اذا طرأ المانع بعد المدة وقوله اما غير المانع كصوم نفل لعل مشله كل ما يجوز له أن يطأ فيه وقوله متمكن من تحليلها أي اخراجها من الصوم بسبب ابطاله بنحو الوطء فقوله ووطئها من عطف السبب على المسبب وعبارة م ر ولانه متمكن من وطئها مع صوم النفل (قوله فهو مخالف) أي لانه مخالف الخ (قوله لا يقرب امرأته) بفتح الراء قال تعالى ولا تقربوهن (قوله لان اليمين ساقطة عنه) أي مرفوعة عنه أي لمضى الزمن المحلوف عليه (قوله بضرب المدة بنفسها) المراد بضربها بنفسها حسب ما من غير توقف على طلب ولا ضرب القاضي (قوله ولا تحتاج الى ضرب القاضي) بخلاف العنة لانها مجتمعة فيها (قوله حسب المدة) أي عليه وان لم تشعر بحلفه (قوله من غير مانع بالزوجة) أما اذا كان بها مانع فلا تطالبه (قوله بخير) أي بخير القاضي بطلبها أو تخيره في باذن القاضي لها في ذلك (قوله بين الفسقة) بفتح الفاء وكسر هاء الم د م ر (قوله بأن يولج المولى حشفته أو قدرها من مقطوعها) يقبل المرأة أي مع زوال بكاره بكر ولو غوراء وان حرم الوطء أو كان يفعلها فقط بخلافه في دبر فلا تحصل به فية لكن تحصل به اليمين وتسقط المطالبة لحشفته فان أريد عدم حصول الفسقة به مع بقاء المطالبة تعين نصيره بما اذا حلف لا يطؤها في قبلها أو بما اذا حلف ولم يتبدل لكنه فعله ناسيا لليمين أو مكرها فلا تحصل به اه ش م ر (قوله يقبل) خرج الفسقة في الدبر وحاصله انه ان حلف لا يطأ في القبل فوطئ في الدبر فلا يقال له فية ولا يحنت ولا تنحل اليمين ولا تسقط المطالبة وان حلف لا يطؤها وأطلق فوطئ في الدبر حنت ولزمت الكفارة وسقطت المطالبة وانحلت اليمين لكن لم تحصل الفسقة ويترتب على عدم حصولها الايمان والتعاليق وأما اذا ووطئ في القبل عامدا عالما مختارا حنت وانحلت اليمين وسقطت المطالبة وحصلت الفسقة فان كان ناسيا لليمين لم تنحل اليمين ولم يحنت ولا يلزمه كفارة وسقطت المطالبة وحصلت الفسقة (قوله لانه من فاء اذا رجع) فقد رجع للوطء بعد أن حرمه على نفسه (قوله والتكفير) أي مع التكفير فهو بالنصب مفعول معه لان جرهم أنهم من التخييره (قوله أو الطلاق) كذا في بعض النسخ وفي بعضها والطلاق بغير اثبات ألف قبل الواو وهي الاولى بل الصواب لان بين انما تصاف لمتعدد (قوله للمعولف عليه) الاولى ان يقول عليها وقد يقال ان الضمير راجع لآل في قوله للمعولف فالتذكير باعتبار لفظ آل وفي نسخة عليها (قوله كفية المطالبة) ظاهره أنه بيان لكيفية المطالبة على طريقة المتن وليس كذلك لان الذي في المتن التخيير لا الترتيب الا أن يقال هذا بيان للمطالبة على الضعيف القائل بالترتيب المقابل للتمتن والمعتمد ما اقتضاه المتن من أنها تتردد الطلب بينهما والآية المذكورة ليست نصا في الترتيب ومن ثم قال الشارح بعد تبين الظاهر النص (قوله لتجدد الضرر) أي كالأعسار بالنفقة وهذا بخلافه في العنة والعيب والأعسار بالمهر لانه خصلة واحدة (قوله وما ذكرته من الترتيب الخ) المعتمد الترتيب ويترتب على القولين أنها اذا ربت فطالبتة بالفسقة وحدها ثم طالبتة بالطلاق وحده فامتنع فطلق عليه الحاصكم فانه لا يقع عليه الطلاق على المعتمد

لأنه لا يلزم من امتناعه من الطلاق امتناعه من القسمة بخلاف ما إذا أردت بينهما ما منع فإنه
ينفذ طلاق القاضي عليه لامتناعه حينئذ منهما كما قرره شيخنا الحنفى (قوله تعالى الظاهر
النص) أجيب بأن ما في الآية إنما هو التعبير بالواو وهي لا تفيد ترتيباً فالاعتدال ثم ترد
الطلب (قوله ترد الطلب) قال بعضهم وما أدري ما يترتب على الخلاف الآن يقال إذا
قلنا بالتردد فطلق الحاكم لا يقع أى حيث لم يمنع منهما تأمل قل لأنه الآن غير ممنوع من
القسمة (قوله فان كان المانع الخ) محتمل قوله من غير مانع بالزوجة فكانت حال أما المانع
بالزوج فلا يمنع من التخيير (قوله طبعي) ان كان نسبة الى الطبع فيبغى الطاء وسكون الباء
وان كان الى الطبيعة فالقياس فتح الطاء والباء شورى لان القياس في النسبة الى فعلة فعلى
قال ابن مالك * وفعل في فعلة التزم * (قوله بأن يقول الخ) تصويروا للقسمة باللسان لا باللسان
والوعد المذكور في ذلك كاف وبسن أن يزيد الزوج على ذلك ونفذت على ما فعلت الخ
ويجيب هنا هذا البيت

قد صرت عدل كونا بزرعة * ان فاته السقي اغتته المراعبة

(قوله ثم ان لم يف) هذا على طريقته اهـ قل والقياس رسمه بالياء لأنه من ما بقي من
همزة ويمكن تصحيحه بأنه سكن أو لا قبل دخول الجازم تحقيقاً ثم حذف الياء وسادسهم مرة
ساكنة أبدلت ياءً لتكونها بعد كسرة ثم أدخل الجازم ونزلات الياء العارضة راء لامية
فحذفت الجازم اهـ ع ش على م ر (قوله طالبت بطلاق) أى وان أهدى حشها
باللفظ على المتعمد سالم تنقض المدة ولو اترف بالوطء سقط حقها لا ترجع الى المطالبة ومباراة
م ر فلها المطالبة ما لم تنته مدة العين لتجدد الضرر هنا كالأصا وبالنسبة بغلاء في العنة
والعيب والاعمار بالمهر لأنه خصله واحدة اهـ محروقه (قوله فان طهر بوطء) بأن كان
عامداً لما محتاراً وتزومه الكفارة لغشه والابان استدخات ركز أو كان ناسياً أو به غلا
أو مكرها أو مجنوناً سقطت مطالبته ولا كفارة عليه لعدم حش ولا ينحل عينه قل ر قوله
ولا ينحل عينه أى وان سقط حقها من المطالبة وارتفع الايلاء لمسؤولها الى حقها وندفع
ضررها سم (قوله طلق عليه الحاكم) أى ولو طلاق رجعي ولو طلق عليه لسانى ثم راجع
عاد الايلاء ان بقي مدة واستوفت المدة من الرجعة لان حكم الايلاء لا يرتفع الا بطلاق
الباش كما سبأنى ذكره في الروضة وغيرها اهـ ر قال الغنائى والطلاق القاضي
في مدة الامهال وبأن أن المولى وطى قبل تطلقته لم يقع طلاقه ولو وقع طلاقه ما يبرأ منها
نفذ طلاق المولى جرماً وكذا القاضي في الاصح بخلاف ما لو باع الحاكم ماله لغيره ر قدق
القائب باعه في ذلك الوقت فانه يقدم على بيع الحاكم لان بيع المالك أقوى من بيع غيره
الحاكم أيضاً كما هنا لأنه لا يمكن وقوع البيعين من اثنين بخلاف الطلاق (قوله لامة) أى
وان بانته منه لعدم دخول واستيفاء ثلاث زيادى وإذا أكره الحاكم على الطلاق فطلق مكرها
وقع لأنه مكره بحق اهـ ح ف وبارة قل على الجلال قوله طلاق أى رجعية أرباباً فانه زاد
عليها الغالزائد ولو طاق المولى ولو جاهد بطلاق القاضي معه أو بعده وقع ما وقع أيضاً المولى
بخلاف عكسه بأن طلق القاضي بعد طلاق المولى ولو بالتبين لم يقع طلاق القاضي وكذا لو طلق

تعالى الظاهر النص وان كان قضية كلام
المنهاج انهم ترد الطلب بينهما فان كان
المانع بالزوج وهو طبعي كمرض
فقطالبه بالنسبة باللسان بأن يقول اذا
قدرت فتت ثم ان لم يف طالبت بطلاق
أو شرعى كاحرام وصوم واجب فقطالبه
بالطلاق لأنه الذي يمكنه حرمة الوطء
فان عصى بوطء لم يطالب لانفصال العين
(فان امتنع) منهما أى القسمة والطلاق
(إطلاق عليه الحاكم) طلاقه نيابة عنه

حجة

لأنه لا سبيل إلى دوام اضرارها ولا
اجبار على البينة لأنها لا تدخل تحت
الاجبار والطلاق يقبل النيابة فذاب
الحاكم عنه عند الامتناع فتقول
أوقعت على فلانة عن فلان طلاقاً كما حكى
عن الاملاء أو حكمت عليه في زوجته
بطلاقة * (تنبيه) * يشترط حضوره
ليثبت امتناعه كالعضل إلا أن تعذر
ولا يشترط للطلاق حضوره عنده ولا
يتعد طلاق القاضي في مدة امهاله
ولا بعد وطلته أو طلاقه وان طلقا معا
وقع الطلاقان وان طلق القاضي مع
البينة لم يقع الطلاق لأنها المقصودة
وان طلق الزوج به طلاق القاضي
وقع الطلاق ان كان طلاق القاضي
رجعياً * (تنبيه) * لو اختلف
الزوجان في الایلاء أو في انقضاء مدته
بأن ادعته عليه فأنكر صدق بيمينه
لأن الأصل عدمه ولو اعترفت بالوطء
بعد المدة وأنكره سقط حقها من الطلب
عملاً باعترافاها ولم يقبل رجوعها عنه
لاعترافها بوصول حقها اليها ولو كثر
يمين الایلاء متى زفأ كثر وأراد بغير
الاولى التأكيدها ولو تعدد المجلس
وطال النصل صدق بيمينه كمنظيره في
تعليق الطلاق وفرق بينهما وبين تعبير
الطلاق بأن التعبير انشاء وإيقاع
والایلاء والتعليق متعلقان بأمر
مستقبل فالأمر كيدهم ما أبقى أو أراد
الاستئناف تعددت الايمان وان أطلق
ولم يرد تأكيدها ولا استثنائها فواحدة
ان اتحد المجلس جملاً على التأكيدها
والاعتدلت لبعدها التأكيدها مع
اختلاف المجلس

بعد وطلته ولو طلق الحاكم مع وطلته فتبطل ما تضمن وقوع طلاقهما معاً ان يقع هذا الوجه
عدم الوقوع تبعاً للظن لئلا يلزم خروج الوطء عن الحل إلى الحرمة على أن في وقوع
طلاقهما اذا طلقا معا نظراً لطلاق القاضي انما يقع مع الامتناع ومع طلاق المؤلى لا امتناع
انه (قوله الا ان تعذر) أي حضوره وعبارة مد قوله الا ان تعذر أي بغيبه أو توار
أو تردد أي تكبر فان التكبر هو الذي أخرج ابليس من الجنة فانها دار التواضع والتذلل
والخضوع ودار البقاء وليس العصيان سبباً في خروجه منها فانه لو تاب لتب عليه قال تعالى فما
يكون لك أن تكبر فيها يياضى (قوله ولا يشترط للطلاق حضوره) أي بعد ثبوت امتناعه أو
تعذر حضوره وعبارة التورير ويشترط في تطليقه عنه حضوره لثبت امتناعه الا ان تعذر
بنحو غيبه أو توار (قوله في مدة امهاله) لانه يعمل اذا استعمل يوماً أقل ليني فيه كما في شرح
المنهج (قوله ان كان طلاق القاضي رجعياً) بخلاف ما اذا كان بائناً لكونه قبل الدخول
أربعاً طليقتين فاندفع ما يقال ان القاضي لا يطلق الا طلاقاً فكيف يكون طلاقه بائناً (قوله
صدق بيمينه) ولم تصدق وهي نيباً وبكر غوايه وهذا مستثنى من قاعدة أن القول قول نافي
الوطء وقد نظم بعضهم هذه القاعدة وما استثنى منها فقال

القول قول واطى في ستة * مضبوطة بالحفظ عند الثقة
الحلف في التحليل والنيابة * والوطء مع فرع أتى وعنه
ومثل ذا الایلاء والتعليق * بطلقة السنة تحقّق

أعذرى الوطء في التحليل منها أو من المحلل صدق وفي العنة والایلاء صدق اذا ادعى الوطء
وأنكرت ولو قال لظاهر أنت طالق لسنة فقال وطئت في هذا الظاهر فلا طلاق حالاً فقالت
لم تطأ فوقع حالاً صدق لاصل بقاء العصمة ولو شرطت بكارتها فوجدت ثيباً فنالت اقتضى
وأنكرت صدق لادفع الفسخ وهو لدفع كمال المهر وعبارة الروض ولو شرطت البكارة في الروضة
فوجدت ثيباً وادعت ذهابها عنده فأنكرت صدق بيمينها لدفع الفسخ أرادت اقتضاه لهما
فأنكرت القول قوله بيمينه تشطير المهر ان كان شرطه أكثر من مهر نيب والقول قولها بيمينها لدفع
الفسخ وعبارة قل قوله صدق بيمينه على خلاف قاعدة تصديق مدعى النفي نظراً لبقاء العقد
اه (قوله لان الأصل عدمه) هذا ظاهر في اختلافهما في الایلاء لاني انقضاه اذ هما
متفقان على الایلاء وجنبته فليس الأصل عدمه وانما علم تصديقه أن الأصل عدم استحقاق
الزوجة الطلب بما ذكر ويمكن حل قول الشارح مدته على المدة المضروبة وهي أربعة أشهر أي
فانهم لا تطالبه الا بدوا انقضائها وعبارة بعضهم قوله لان الأصل عدمه أي المذكر من الایلاء
في الاول والانقضاء في الثاني فستط ما قبل هذا ظاهر في الاولى أتمافي الثانية فهما متفقان على
الایلاء فليس الأصل عدمه (قوله بعد المدة) أي مدة الامهال (قوله وبين تعبير الطلاق)
أي فيما اذا تعدد المجلس فانه لا يقبل فيه التأكيدها (قوله ان اتحد المجلس) ظاهره وان طال
وهو كذلك اه ح ف (قوله والاعتدلت) ويكنسه لانحلالها وطأة واحدة ويتخاص بالخلاف
عن الايمان كلها وكذا يكفيه كفارة واحدة شرح الروض

* (فصل في الظهار) *

مصدون ظاهر من امرأته كقاتل قتالا واعلم أن فيه شبهة بالطلاق من حيث ما يوجب من التحريم
 وشبهة بالإيمان من حيث إيجاب الكفارة والمغلب فيه معنى اليقين وقيل معنى الطلاق وذكره
 المصنف عقب الأيلاء لمناسبته له في أن كلا حرام وكلاهما كان طلاقا في الجاهلية وكلاهما
 يصح من الرجعية (قوله من الظاهر) أي المقابل للبطن ويطلق الظاهر على العلوة وقوله
 تعالى فما استطاعوا أن يظهره أي يعلوه كأنه يقول علوى على ظهره كعلوى على ظهر أمي
 (قوله لأن صورته الخ) يصح أن يكون تعليلا لاخذ من الظاهر والاولى جعله تعليلا للمعنى
 الشرعي لا لشيء من أوصافه ظاهرا أي وسمى ظاهرا لأن الخ وقوله لأن صورته أي صيغته
 وقوله الأصلية أي المتعارفة عند الجاهلية (قوله وخموا) أي المظاهرون وهذا يصح أن
 يكون تعليلا ثانيا لاخذ من الظاهر فكانه قال وإنما أخذ من الظاهر لأن صورته الخ ولأن الظاهر
 موضع الركوب أي والمرأة مركوب الزوج أي وقت الجماع فني قول المظاهر أنت على
 كظهر أمي كناية تلويحية لأنه يقتل من الظاهر إلى المركوب ومن المركوب إلى المرأة لاها
 مركوب الزوج فكان المظاهر يقول أنت على محترمة لأثر كين كالتركيب المسمى (قوله
 موضع الركوب) أي في الجملة كركوب الدواب لأن موضع الركوب من المرأة بناتها
 لا ظهرها وقد تركب المرأة من ظهرها ويأتيها في الحمل المعهود وهو القبل لأنهم لم يندروا
 للصورة النادرة وعبارة مد لأنه موضع الركوب أي في حد ذاته يتسلع الطريق من حدوس
 الأدمية وذكر الظاهر كناية عن البطن الذي هو عموده فان ذكره يقارب ذكر الفرج هـ يضاهي
 وتسمية الظاهر عمود البطن لأنه قوامها وعليه اعتمادها كما تعتمد الخيمة على عمودها وقوله الذي
 صفة البطن وضمير هو للظاهر وضمير عموده للبطن وقوله فان ذكره الخ تعليل لثبوت توجيهه
 لاختيارها بأنهم يستقبحون ذكر الفرج وما يقرب منه في الآم وما يشبهها (قوله ولأن
 طلاقا في الجاهلية) بل وفي أول الإسلام أيضا والمراد أنه كان طلاقا بائنا لا رجعة فيه
 فكان يقع به طلاقه ونصير المرأة بها حراما مؤبدا لا تحل له ولا يعتد بكاح لأن النكاح التي هي
 سبب في نزول قوله تعالى قد سمع الله تقتضي أنه كان طلاقا لا حل بعده لا رجعة ولا يعتد
 لأن المرأة لما جاءت له صلى الله عليه وسلم وأخبرته بأن زوجها ظاهرها فقال حرمت عليه
 فأظهرت ضرورتها بأن معها من زوجها أولادا صفارا ان ختمتهم إلى نفسها جاعوا وان
 ردتهم إلى أبيهم ضاعوا لأنه كان قد عمى وكبر وليس عنده من يتوم بأمرهم وجه زوجها
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد فلم يرشدهم إلى ما يكون سببا في عودها إلى زوجها
 بل قال لها حرمت عليه فقالت ما طلقني فقال حرمت عليه فاعثمت أصغرا ولادها وشكت
 إلى الله فزلت هذه الأربع آيات فلو كان رجعا لا يرشده إلى الرجعة أو بائنا لتحل له بعقد لأمه
 بتعديده نكاحه فتوقفه صلى الله عليه وسلم وانتظاره للوحي دليل على أنه كان طلاقا لا حل بعده
 لا رجعة ولا يعتد عس على مر واسم المرأة المذكورة خولة بنت ثعلبة ويتنالها خويلة
 بالتصغير ويقال اسمها جيلة وزوجها أوس بن الصامت الأنصاري الخزرجي البصري شهد
 المشاهدات أيام عثمان رضي الله عنه وله خمس وثمانون سنة زرقاني على المواهب وقدروي
 أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مربيها في خلافته وهو على حمار والناس معه فاستوفته زمنا

هو لغة مأخوذ من الظاهر لأن صورته
 الأصلية أن يقول لزوجته أنت على
 كظهر أمي وخصوا الظاهر دون غيره
 لأنه موضع الركوب والمرأة مركوب
 الزوج وكان طلاقا في الجاهلية
 كالأيلاء فغير الشرع حكمه إلى
 تحريرها بعد العود وزوم الكفارة
 كما سيأتي

طويلا ووعظته وقالت يا عمر قد كنت تزدني غيرا ثم قيل لك عمر ثم قيل لك أمير المؤمنين فأتى الله
 يا عمر فانه من أيقن بالموت خاف القوت ومن أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف يسمع
 كلامها فقيل لها يا أمير المؤمنين أتقف لهذه المجوزة هذا الموت فقالت والله لو حبستني من أول
 النهار إلى آخره لأزات الصلاة المكتوبة أتدرون من هذه المجوزة هي خولة بنت ثعلبة سمع
 الله تعالى قولها من فوق سبع سموات أيسع رب العالمين ولا يسمع عمر (فان قلت) ما الفرق
 بينه وبين أن كان كبيرة وبين أنت على حرام فانه مكروه وليس بحرام (قلت) قال في شرح الروض
 لأن الظاهر علق به الكفارة العظمى وانما علق بقوله أنت على حرام كفارة اليمين واليمين
 والحنت ليسا بحرمين ولأن التحريم مع الزوجية قد يجتمعان والتحريم الذي هو التحريم الآم
 مع الزوجية لا يجتمعان كما في مد على التحريم (قوله وحقيقته الشرعية) أي وأما اللغوية
 فتقدم تعريفها في قوله لأن صورته الخ (قوله بغير مد) أي التي لم يكن حلاله قبل ولادته
 (قوله والذين يظهرون) أصلي يظهرون (قوله وزورا) أي منحرفا عن الحق فان الزوجة
 لا تشبه الأم اهـ يضاوى فهذا يقتضى أنه من التكابر (قوله سورة المجادلة) بكسر الدال أي
 المرأة المجادلة وان كان المعروف الجارى على الاسنة فتح الدال فاصواب كسرهما كذا
 في حاشية ملا على قارى على الجلائن ضبطه أيضا في الكشف بكسر الدال (قوله وهي
 نصف القرآن) فمن أم القرآن اليها سبع وخمسون سورة ومنها إلى الآخر سبع وخمسون
 (قوله بأجزاء) لأن منها إلى الآخر ثلاثة أجزاء وقد أشار لهذا بعضهم بقوله

ما قول من فاق جميع الورى * ودون العلم بأفكاره
 في أي شئ نصفه عشره * ونصفه تسعة أعشاره

وهو القرآن لأن نصفه الأخير عدد عشره ونصفه الأعلى تسعة أعشاره (قوله أي مركبي)
 أي محل ركوبي على أنه بمعنى المكان أو نفس ركوبي على أنه بمعنى المصدر (قوله كانت
 أوراسك أوبدك) أو شعرك أو ظفرك ونحو ذلك من الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكميد
 والقلب فلا يكون ذلك ظهرا حل ونقل عن مر أنه كناية وعبرة البرماوى على المنهج
 فلا يكون ذكرها ظهرا في المشبه والمشبه به لأنه لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمه وهذا هو
 المعتمد فعمل كلامه تشبيه الباطن بالباطن وبالظاهر وتشبيه الظاهر بالباطن فلا يكون ظهرا
 في الصور الثلاث وخرج بالأعضاء الفضلات فلا ظهرا بها مطلقا كاللبن والمثى اهـ بالحرف
 (قوله أوبدك) وان لم يكن لها يد فهو من التعبير ببعض عن الكل سم وبرماوى (قوله
 أو كناية) أي تحتاج إلى نية ونية الظاهر كما قال صاحب الشامل أن ينوى أنها كظهور
 أمه في التحريم (قوله ولو عبدا) وان لم يتصور منه التكثير بالاعتاق لا مكان تكفيره
 بالصوم وجهه التعميمات خمس (قوله أو كافرا) أي خلافا للحنفية برماوى (قوله
 أو مجبوبا) ومثله المسوح والفرق بينه وبين الإبلاحيات لا يصح منه لأن المقصود ثم الجماع
 لا هنا لأن المراد هنا ما يشمل التمتع حل (قوله أو سكرانا) أي متعذبا لأنه المراد عند الإطلاق
 وهو في كلامه مصروف لغة أسدية وقيس عليها ما وقع للشارح في غير هذا الموضع أيضا قال
 ابن مالك في الكافية

وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج
 زوجته في الحرمه بحرمه كما يؤخذ
 مما ساقى والأصل فيه قبل الإجماع آية
 والذين يظهرون من نسائهم وهو من
 الكفار قال الله تعالى وانهم ليقولون
 متكبران من القول وزورا * (قائدة) *
 سورة المجادلة في كل آية منها اسم الله
 تعالى مرة أو مرتين أو ثلاثا فليس
 في القرآن سورة تشابهها وهي نصف
 القرآن عددا وعشره باعتبار الأجزاء
 وأركان الظهار أربعة صيغة ومظاهر
 ومظاهر منها وشبهه وكلها تؤخذ
 من قوله (والظهار أن يقول) أي
 وصيغته وهو الركن الأول أن يقول
 (الرجل) أي الزوج وهو الركن الثاني
 (لزوجته) أي المظاهر منها وهو الركن
 الثالث (أنت على) أو منى أو منى أو
 عندي (كظهر أى) أي مركبي منك
 حرام مركبي من أمى وهذا هو المشبه
 به وهو الركن الرابع فقد حصل من
 كلام المختلف جميع الأركان ولكن
 لها شروط فشرط في الصيغة لفظ يشع
 بالظهور وفي معناه مادرت في الضمان
 وذلك إما مدرج كانت أوراسك
 أوبدك ولو بدون على كظهر أو
 أو كدها أو كناية كانت كاتى أو كعينها
 أو غيرها مما يذكر للكرامة كرسم
 وشرط في المظاهر كونه زوجا يصح
 طلاقه ولو عبدا أو كافرا أو خصبا أو
 مجبوا أو سكرانا

فلا يصح من غير زوج وان نكح من
ظاهر منها ولا من مبي ومجنون ومكره
وشرطي المظاهر منها كونها زوجة
ولو أمة أو صغيرة أو مجنونة أو رتقاء
أو قرناء أو رجعية لأجنبية ولو مختلعة
أو أمة كالطلاق فلو قال لأجنبية ان
نكحتك فأنت علي كظهر أمي أو قال
السيد لامته أنت علي كظهر أمي
لم يصح وشرطي المشبه به كونه كل
أشئ محرم أو جزء أو أشئ محرم بنسب أو
رضاع أو مصاهرة لم تكن حلالا للزوج
كبنته وأخته من نسب ومرضعة أبيه
أو أمه وزوجة أبيه التي نكحها قبل
ولادته أو معها فيما يظهر بخلاف غير
الاشئ من ذكر وخشي لأنه ليس محل
التمتع وبخلاف من كانت حلاله كزوجة
ابنه وبخلاف أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم لأن تحريرهن ليس للعمرية
بل لشرفه صلى الله عليه وسلم وأما أخته
من الرضاع فان كانت ولادتها قبل
ارضاعه فلا يصح التشبيه بها وان كانت
بعده صح وكذا ان كانت معه فيما يظهر
(* تنبيه *) يصح تأقيت الظهار كانت
علي كظهر أمي يوما تغليب اليمين فلو قال
أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر كان
ظهارا مؤقتا وبإيلاء لا امتناعه من
وطئها فوق أربعة أشهر ويصح تعلقه
لأنه يتعلق به التحريم فأشبهه الطلاق
فلو قال ان طهرت من ضربك فأنت
علي كظهر أمي فظاهر منها فظاهر
منها مما عمل به مقتضى التخيير والتعليق
(فإذا قال) المظاهر ذلك ولم يتبعه
بالطلاق بأن يسكنها بعده ظهاره زمن
امكان فرقة ولم يفعل

وباب سكران لدى بنى أسد * مصروف اذ بالثاء عنهم اطرده
ووجد في بعض النسخ عنعه من الصرف (قوله فلا يصح من غير زوج) ولا من الزوجة في قولها
لزوجها أنت علي كظهر أمي وأنا عليك كظهر أمك أو قال السيد لامته أنت علي كظهر أمي
فلا يصح ظهارهم شرح الروض (قوله ومجنون) الا ان علق بصفة ووجدت في حال جنونه
حل (قوله كونها زوجة) قد يقال هو معلوم مما قبله وهو زوج وقد يقال أنى به ليرتب عليه
قوله ولو أمة حل (قوله أو صغيرة) وان لم تنطق (قوله لأجنبية) عطفا على قوله زوجة
(قوله ولو مختلعة) غاية وقوله أو أمة أي ملكا (قوله كالطلاق) أي في عدم حصته من
الأجنبية والمختلعة وأخته (قوله لم تكن حلالا للزوج) أي لم يسبق لها قبل صبرور بها محرما
حالة حل أي حالة التحلل فيها بعد ولادته (قوله ومرضعة أبيه) خرج مرضعة المظاهر
فانه طرأ تحريرها بعد ولادته فلا يكون التشبيه بظاهرها (قوله قبل ولادته) قيد بليلا ثم قوله
لم تكن حلالا للزوج (قوله من ذكر) بأن كان أخاه (قوله كزوجة ابنه) أي وأتم زوجته
وبنتها لأن تحرير من ذكر طارئ وبعبارة مد على التحرير زوجة ابنه بالنون بعد الموحدة
وكذا زوجة أبيه التي نكحها بعد ولادته كما علم فلو قال لها أنت علي كظهر أمي فان كان
أبوه تزوجها قبل وجوده أو معه صار مظاهرا أو بعده لم يصير مظاهرا ووطئ المشبهة كالنكاح
فوطئ أمة أبيه بشبهة كزوجه وكذا الوطئ بالملك ومثله يجري في زوجة الابن أيضا (قوله
وبخلاف أزواج النبي صلى الله عليه وسلم) محترز قوله محرم وبقية الانبياء كذلك (قوله
فلا يصح التشبيه بها) لانها كانت حلاله قبل ارضاعه أي فلا يكون ظهارا (قوله
وان كانت بعده) أي الرضاع (قوله وكذا ان كانت معه) بأن انفصلت مع آخر رضعته
الخامسة تغليب الجانب التحريم لانهم لم تكن حلاله أصلا (قوله تغليب اليمين) أي على الطلاق
لأنه يشبه كلام اليمين والطلاق كما سئنه عليه ومثل الزمان المكان كما قال شيخنا في شرحه
كانت علي كظهر أمي في البيت فيحرم التمتع بها في ذلك البيت دون غيره حل قال شيخنا
وحاصله أن الظهار يشبه اليمين من حيث الكفارة والطلاق من حيث التحريم فاحتماله
التأقيت بناء على تغليب شبهة اليمين لا بالطلاق اذ لا يصح تأقيته فلا يقال أنت طالق شهر أمثلا
(قوله كان ظهارا مؤقتا وإيلاء) أي فتجوز عليه أحكامهما فنصبر المرأة عليه أربعة أشهر
ثم تطالبه بالفدية أو الطلاق فان وطئ النحل حكم الإيلاء وصار عاذا في الظهار فلا يحل له
وطئها ثانيا حتى يكفر أو تفرغ المدة وهل يلزمه كفارة للإيلاء أولا وحاصله أنه ان حلف بالله
كان قال والله أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر لزمه كفارة أخرى للإيلاء وان قال أنت
كظهر أمي خمسة أشهر لم يلزمه للإيلاء كفارة وان جرت عليه أحكام الإيلاء من شرب المدة الخ
(قوله ولم يتبعه بالطلاق) أي مثلا اذ مثل الطلاق فرقة بغير ذلك (قوله بأن يسكنها) أي
من غير طلاق (قوله زمن امكان فرقة) أي شرعا فلا عود في نحو حائض الأبعد انقطاع
دمها لأن الاكراه الشرعي كالخسب شرح م (قوله ولم يفعل) ليس بقيد لانه متى أمسكها
زمن يسع الفرقة صار عاذا سواء فعل بعد ذلك أو لا فكان الأولى حذفه وبعبارة بعضهم قوله
لم يفعل أي في زمن الامسالك ويكون عطفا لتفسير لانه معنى الامسالك أما الفعل بعد الامسالك

فلا يفسد شيئاً (قوله صار عائداً) وان طلقها بعد ذلك قال الدمياطي في شرحه والعود هو أن يسكنها في النكاح زمن ما يمكنه أن يطلقها فيه فينتدبج الكفارة لكن لو كانت زوجته أمة فظاهر منها ثم اشتراها ثم جامع فانه لا كفارة عليه على الصحيح وقوله ثم اشتراها الخ الذي في تحرير شيخ الاسلام خلافه وبعبارة ولو طلق زوجته ثلاثاً وظهر منها أو لاعنها ثم ملكها بأن كانت أمة لم يبطأها حتى تحلل في الاولى ويكفر في الثانية وأما الثالثة فلا يبطأها أصلاً لانها حرمت عليه أبداً اهـ وصور في الوسيط الطلاق الواقع عقب الظهار بأن يقول أنت على كذا رأي أنت طالق شرح م ر وقال م د فالعود أن يسكت عن طلاقها بقدر نطقه بانته طالق ولو باهلاً أو ناسياً وهل المراد بما كان فراقها منه باعتبار نطقه ويختلف باختلاف حاله بسرعة النطق وبطئه أن كان عنده نفي في الكلام أو المراد بالمكان اعتبار غالب الناس الظاهر الاول بديل انه لو حصل له عارض منعه من النطق كما كرام يكن عائداً اهـ (قوله هذا في الظهار المؤبد والمطلق) احتراز عن المؤقت لما يتي أن العود فيه بالوطء في المدة لا بما سلكها بعد الظهار زمن امكان الفرقة (قوله بالوطء) لكن تجب المبادرة الى النزاع لحزمة الوطء قبل التكفير وانقضاء المدة كما يأتي واستمرار الوطء وطء اهـ سم وقوله واستمرار الوطء وطء فيشيد أن المراد بوجوب النزاع عدم الاستمرار واستمرار هذا بما صرحوا به في الايمان من أن استمرار الوطء لا يثبت به كمن حلف لا يبطأ وهو مجامع واستمر وقالوا استمرار الوطء لا يسمى وطأً وبما ترقى قوله ان وطئت وطأً ما حاشيت لم يحتموا عليه الاستدامة وقالوا انه لا يسمى وطأً وقد يقال بسقوط هذا الاشكال من أصله اذ من الواضح أن يفرق بين ما يسمى وطأً وما له حكم الوطء والاستدامة من الثاني بديل تعبيرهم بأنها لا تسمى وطأً وقولهم استدامة الوطء وطء أي حكم بديل انهم لم يقولوا يسمى وطأً ولما كان المذكور في لفظ الحالف أو المعلق لفظ الوطء حمل على ما يسماه فلا يشمل الاستدامة ولما لم يذكر المظاهر حمل على الاعتم وأيضاً يقال هنالك المظاهر ممنوع من المباشرة بعد العود وبغيب الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنص عن المباشرة ان لم تكن أغلظ منها فتأمل ذلك وعرض عليه فانه من أسرار ينبوع الكلام ومما عرفت عليه الافهام اهـ قل على الجلال (قوله واستثنى من كلامه) أي من كونه بصير عائداً لا مطلقاً وقد يقال عند قصد التأكد تصير الكلمات ككلمة واحدة ثم رأيت نحوه في م ر (قوله وقصده التأكد) أي وكذا لو أطلق فان قصد الاستئناف تعدد الظهار فتعدد الكفارة بتعدده وصار عائداً بالمستأنف شرح المنهج بالمعنى (قوله بالاثيان) المناسب من الاثيان (قوله وما تقدم الخ) ظاهره أنه تقييد لما في مقتضى أنه غيره مع أنه عينه لان قوله اذ لم يتصل بالظهار فرقة هو عين قول المتن ولم يتبعه بالطلاق ويجيب بأن هذا أعم من كلام المتن لان الفرقة أعم من الطلاق وكان الاولى من ذلك أن يقول عقب المتن ومنه لفرقة الطلاق غيرها (قوله بما ذكر) أي بعدم اتباعه بالطلاق (قوله محله الخ) فيه أنه لا ممانك في صورة الفرقة بأنواعها وكذا في صور تعدد الفرقة كان حصل جنون اهـ شيخنا (قوله فلما اتصلت بالظهار فرقة الخ) هو مفهوم قوله قبل ما لم يتصل بالظهار فرقة ومفهوم قول المتن ما لم يتبعه بالطلاق لكنه أعم من مفهوم المتن (قوله أو فسخ نكاح) فيه

(صار عائداً) لان تشبيهها بالاثم مثلاً يقتضى أن لا يسكنها أزوجة فان أمسكها فوجه بعد عاد فيما قال لان العود للقول مخالفته يقال قال فلان قولاً ثم عادله وعاد فيه أي خالفه ونقضه وهو قريب من قوله عاد في هبة (تنبيه) * هذا في الظهار المؤبد أو المطلق وفي غير الرجعة لانه في الظهار المؤقت انما يصير عائداً بالوطء في المدة كما سألني لا بالامسك والعود في الرجعة انما هو بالرجعة واستثنى من كلامه ما اذا كثر لفظ الظهار وقصده التأكيد فانه ليس يعود على الاصح مع التأكيد بالاثيان بالفظ الطلاق بديل التأكيد وما تقدم من حصول العود بما ذكر محله اذ لم يتصل بالظهار فرقة بسبب من أسبابها فلو اتصلت بالظهار فرقة بموت منه ما أو من أحدهما أو فسخ نكاح بسببه أو بسببها أو بانفساخ كرامة قبل الدخول

أو فرقة بسبب طلاق بائن أو رجعي
ولم يراجع أو جن الزوج عقب ظهاره
فلا عود ولوراجع من طلقها عتب
ظهاره أو ارتد بعد دخول متصلا ثم أسلم
بعد ردة في العدة صار عائدا بالرجعة
وان لم يسكنها عقب الرجعة بل طلقها
لا الاسلام بل هو عائدا بعده ان مضى
بعد الاسلام زمن يسع الفرقة والفرق
ان مقصود الرجعة الاستباحة ومقصود
الاسلام الرجوع الى الدين الحق
فلا يحصل به امساك وانما يحصل بعد
(و) اذا صار عائدا (لزمته الكسرة)
لقوله تعالى والذين يظهرون من
نساءهم ثم يعودون لما قالوا الآيات وهل
وجب الكسرة بالظهار والعود
او بالظهار والعود شرط أو بالعود
فقط لانه الجزء الاخير أو وجد كرها
في أصل الروضة بالاترجيح والاول هو
ظاهر الآية الموافق لترجيحهم ان
كفارة اليمين تجب باليمين والحنث جميعا
ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة
لم نأمر منها بطلاق أو غيره لاستقرارها
بالامساك ولو قل لزوجه الاربع أتمت
على ظاهر رأيي ظاهرهم فان
أمسكهن زمنا يسع طلاقهن فعائد
منهن فيلزمه أربع كفارات فان ظاهر
منهن بأربع كلمات صار عائدا من كل
واحدة من الثلاث الأولى ولزمه ثلاث
كفارات وأما الرابعة فان قارقه عقب
ظهارها فلا كفارة عليه فيها والا فله
كفارة (والكفارة) مأخوذة من الكفر
وهو استلزامها الذنب تخفيفا من
الله تعالى وسمى الزنا كافرا لانه يستلزم

النذر

أن الفسخ لا بد فيه من الرفع للقاضي وزمن الرفع يحصل به الامساك وصورة بعضهم بما ذكروا
كما بين يدي القاضي أو بما اذا فقد القاضي والمحكم واستقلا بالفسخ اه شيخنا (قوله بسبب
طلاق الخ) هذه هي مفهوم المتن في الحقيقة وشرحها زيادة ايضاح أو ليسين كسرة
الطلاق شامل للباين والرجعي وهذا وفيه أن الفرض أنه لم يتبعه بالطلاق فالاول عدم ذكر
الطلاق هنا لانه مع اتمام كلام المصنف انه اذا اتبعه بالطلاق لا يسير عائدا وعبارة المنهية
فلو اتصل به أي بظهاره جنونه أو فرقة فلا عود اه وجعل الشارح الفرقة شاملا لما ذكره هنا
لكن لم يعبر كالشارح بقوله وما تقدم الخ فاعمل ذكر الطلاق سري له من عبارة شرح المنهية
واعترض بعضهم قوله أو فرقة بأنه مكرر مع المتن ويمكن جملة على ما ادعى الدلاق البائن
أو غيره على شيء كدخولها الدار أو دخوله ثم ظاهره فوجد الدخول عقب الظهار فيمكن ان يكون
مغايرا لما سبق (قوله أو جن الزوج) كان الاول أو جن الزوج عطفنا على فرقة أو بقول
فلو جن الخ (قوله متصلا) أي ارتدادا متصلا بالظهار وكانت الردة قبل الدخول (قوله
في العدة) متعلق بأسلم (قوله صار عائدا بالرجعة) ولا يقال قد انفصل الظهار بالطلاق
لاننا نقول محل انحلاله به اذا دام عليه فان خالته بالرجعة صار عائدا (قوله والفرق) أن يبين
الرجعة والاسلام (قوله الاستباحة) أي استباحة الاستماع (قوله الرجوع الى الدين)
أي والحق تابع له (قوله وانما يحصل بعد) أي فالحق تابع له فيحصل عقبه ولا يحصل به
(قوله والاول) شرطا (الآية) فان قلت هل لهذا الخلاف فائدة قلت نعم فتد قال ابن
الرفعة ينبغي أن لا يجزئ التكفير قبل العود ان قلنا الظهار بشرط والعود بسبب وعلى النول
بأنهم ماسيان لا يجوز تقديمهما على الظهار ويجوز على العود شوبرى وذكروا في الإيمان
ان تقديمهما على الحنث بالصوم لا يصح فيقال مثله هنا فتأمل (قوله لاستقرارها بالامساك)
أي أو نحوه وهو الوطء في المؤقت (قوله فان أمسكهن) هل يتعين في دفع الامساك
طلاقهن بكلمة واحدة أو يحصل بالشروع في طلاقهن ولو مع الترتيب ولا يكون بطلاق كل
واحدة ممسكا لغيرها حرر شوبرى الظاهر الاول (قوله والكسرة) عدل عن التفسير الذي
هو الظاهر ايضا واشعارا بعدم اختصاص الكفارة بما ذكره هنا ليدخل نحو اليمين قر
(قوله مأخوذة من الكفر) هذا معناها لغة وأما معناه شرعا فهي مال أو صوم واجب
بسبب كلف أو قتل أو ظهار قاله الرجاني وقد ينال هذا التعريف شامل للفدية فانه لو
أن يقيد السبب بأن يقال هي مال أو صوم واجب بسبب من حلف أو قتل أو ظهار أو جامع نهار
رضان عمدا وحيث قد يخرج الفدية وعمرها عيب ليرفع قال هي حق واجب الى المال
أو القاتل أو الظاهر بعد حنثه أو عوده اه وهذا التعريف كذلك في قوله اعترض عليه
فتأمل وسميت القرية الصغيرة كفرا لانها يكفر الحق أي يدع ثقلها الجوهل والذل فيها
اه ح ف (قوله لسترها الذنب) فبما ذكروا هذا ظاهرا فيما فيه ذنب وأما قارة الخطاين
الذنب الذي تستره الآن يقال شأنها ذلك أو الغالب فيها ذلك والمراد بقوله لسترها الذنب
أي يحوى بناء على أنها جارية كسجود السهو ويجوز الخلل الواقع في الصلاة فكما لم يوجد وهو
ما رجحه ابن عبد السلام أو تحققه بناء على أنها زجيرة كالمحدود لان بسببها ينزجر الانسان

عن

عن ارتكاب الموجب لها (قوله ومرتبة في آخرها) بمعنى أنه لا ينتقل لتصوم الا اذا
عجز عن الخصال الثلاث زيادى قال العلامة الشوبرى وما ينسب للكمال بن أبي شريف
رحمه الله تعالى

طهارا وقتلاربتوا وتمتعا * وصوما كما التخيير في الصيد والاذى
وفي حالف بالله رتب وخير * فذلك سبع ان حوطت فحبذا

فقوله في النظم وصوما المراد به كفارة الجماع في نهار رمضان وقوله رتب وخيرين لو قال خير
فرتب لكان أولى لانها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء فتأمل (قوله القتل) قدمه عليه لكثرة
وقوعه ولان في دليله تقييد الرقبة بالمؤمنة وكسرة الظهار بقسمة عليه في التقييد والمقيس
عليه مقدم على المقيس (قوله وخصاله اثلاثة) هذا كله في الحر الرشيد ومنه الذي فكفر
بالاعتاق والاطعام لهما متما منه وأما الصوم فابصر منه لانه ليس من أهل النية ولا يتأني
اطعامه مع قدرته على الصوم لانه ~~يكنه~~ أنه أن يسلم ويصوم فاما أن يترك الوطء واما أن يسلم
ويصوم ثم يوطء أما الرقيق لا يكفر الا بالصوم لا عسار. وليس للسيد منه منه اذا أضعفه
عن الخدمة لضرره بدوام التحريم والمبعض كالحرق في الاعتاق لانه ليس من أهل الولاء
وأما السفيه فبعضه الاستوى أنه ان يكفر بالصوم أخذ من قواهم انه كالمعسر حتى لو حنت
في عيونه كفر بالصوم لكن رده البلقيني وقال المعتقد انه ~~يسلم~~ ففر هنا بالمال كما في القتل لكن
المخرج له هو وياه والماوى هو السفيه وفرق بين هذا والايمن بفروقه منها تكرر الايمان عادة
فلم يلزم من جعله فيها كالمعسر جعله في الظهار كالمعسر لانه محترم والمكلف مع منه عادة سم
مع تصرف وقوله ومنه الذي فكفر بالاعتاق الخ ويمكن ملكه رقبة مؤمنة كان يسلم عبده
أو عبد مورثه فملكه أو يقول للمسلم أعتق عبدك عن كفاري فيعيبه وهذه احدي الصور التي
يدخل فيها المسلم في ملك الكافر وقد جعلها بعضهم فقال

ومسلم يدخل ملك كافر * في الارث والرد يعيب ظاهر

اقتل وفليس وما وهب * أصل وما استعقب عتقا بسبب

وقوله وما استعقب الخ يدخل فيه ثلاث صور ملك الاصل والفرع ومن أقر به ربه والبيع
بشرط الاتاق (قوله عتق رقبة) بمعنى اعتاق رقبة ولو مقصوبة وآبقة ومرونة والراهن
موسر وجانية ومعتقها قتلها في حراية وان كان الاعتاق في دفعين كان ملك معسر نصف عبد
فأعتقه عن كسارته ثم ملك نصفه الا ~~خر~~ أخره أعتقه فان لم ينو اعتاق باقية لم يجزه عنها اه
سم وكذا لو كانت الرقبة ملفقة من شخصين بأن ملك نصيب رقيقين وباقيهما أو باقى احدهما فقط
حرسوا كل موسرا أو عسرا أما اذا كان بغيرهما رقيقا فيفصل فان كان موسرا صح العتق
عن الكفارة لانه يسرى الى الباقي والا فلا (قوله مؤمنة) أى فلا تجزئ الكفارة وينبغى
أخذها ما ذكر في المريض اذا شفى من الاجزاء أنه لو أعتق ككفرا قنين اسلامه الاجزاء ومنه
أيضا ما لو أعتق عبد مورثه فلان احبائه فبان ميتا كما في ع ش على م والمراد بقوله مؤمنة أى
قبل العتق فلو فارن العتق الاسلام لم يجز واطلاق الرقبة على الرقيق مجاز مرسل من اطلاق
الجزء وارادة الكل والرقبة شامل للذكور والانثى اتفاقا ولحقى على المتقدم وقابل عدم اجزاء

وتنقسم الكفارة الى نوعين مخيرة
في أولها ومرتبة في آخرها وهي كفارة
اليمين ومرتبة في كلها وهي كفارة
القتل والجماع في نهار رمضان والظهار
والكلام الا في في كفارة الظهار
ونصها لثلاثة الاول (عتق رقبة)
للاية الكريمة والارقية المجزئة
في الكفارة اربعة شروط ذكر المصنف
منها شرطين الشرط الاول ما ذكره
بقوله (مؤمنة) ولو بالاسلام أحيد
الابوين

الحنى لأن الخنوة عيب في المبيع اه (قوله أو الدار) صورته أن يجرد المبيع في بلدة بها مسلمون فيحكم عليه بالحرية ثم إذا ادعى شخص أنه رقيق وأقام بينة على رقه من غير تعرض لأبويه بإسلام أو كفر فانه يصح أن يعتقه عن كفارة لأنه مسلم بدار الدار وإذا اشتراء أحد من أن يعتقه عن كفارة فان وصـ الكفر بعد لوغته بين أنه كافر صلى فلا يجوز إذا أفاده شيخنا وأعلم أن الشروط المعبرة في الرقبة ستة الإيمان وعدم العيب وعدم العوض وكالرق في الاعتاق عن الكفارة وعدم استحقاق العتق والحرية في المعتق وقد جعلها بعضهم نظاما من الرجز فقال

لصحة الاعتاق عن كفارة * ست شروط بأجز العبار
حرية المعتق إيمان العتق * وفقد له عيب كى كسبا يطبق
كمال رقة عدم استحقاق * للمعتق فافهمه به شقاق
وعدم العوض تمام الستة * لا شرط منها ناقص البتة

(قوله قياسا عليها) أى بجامع حرمة سببهما واستشـ كل ذلك بأن التقيد بالإيمان وارد في كفارة قتل الخطأ وهو لا يوصف بتحرير فكيف يقال بجامع الخ ويجاب عن ذلك بأن مرادنا حرمة القتل من حيث هو من غير نظر إلى كونه قتل خطأ أولا وكذا قرره زى عن ابن قاسم ثم راجعت شرح الشيخ المذكور على الوردات فرأيت أنه أشار إلى ذلك وجوابه بقوله والمقيد بالصفة يحمل عليه المطلق كالرقبة قيدت بالإيمان في بعض المواضع كافي آية كفارة القتل وأطلقت عن التقيد به في بعض المواضع كافي آية كفارة الظهار فانه تعالى قال فيها قهر برقبة والسبب في الموضوعين مختلف فانه في الأول القتل وفي الثاني الظهار والحكم فيهما واحد وهو وجوب التحرير رأى الاعتاق والجامع حرمة سببهما أى في ذاته فلا ينشأ أن آية القتل واردة في الخطأ ولا حرمة فيه على المخطئ شوبرى وقال ابن حجر بجامع عدم الاذن في السبب (قوله أو حلا الخ) أى من غير قياس والافال مل صادق بالقياس والفرق اعتبار الجامع فيه دون الحمل (قوله لا إطلاق آية الظهار) الأنسب أو حلا للمطلق في آية الخ بدليل ما بعده والمراد بحمل المطلق على المقيد اعتبار ذلك المقيد في المطلق قرره شيخنا فمعنى حمل المطلق على المقيد الحكم بأن المراد من المطلق ذلك المقيد (قوله ليتفرغ) لوظائف الأحرار من العبادات وغيرها أى غالب والأقرب بجملة وظائف الأحرار الإمامة العظمى ولا يكون الإمام الأعظم غير بالغ ولا يجوز أن يكون أصم أو أخرس مع اجزاء كل عن الكفارة اه خضر (قوله إذا استقل بكفاية نفسه) يرد عليه الصغير وأجيب بأن قوله ليتفرغ الخ أى حالا أو مآلا وانسزلوا عتق أحده المتصدقين الذى لا يمكن فصله فهل يصح أولا لانه غير قادر على الاستقلال لأن المتصديق قد لا يطاوعه على ذلك فنه نظر والاقرب الأول لانه قدرة على الكسب في حذاته ومثل ذلك ما لو اعتقهما وهو ظاهر رأى لأن الكسب قد يحصل بلا عمل كالبيع والشراء اه ع ش على مر (قوله كلا) أى نقلا أى عاجزا على نفسه ان لم يكن له منفق أو غيره ان كان له منفق وقال شيخ الاسلام الكل من لا يستقل بأمر نفسه (قوله ولو ابن يوم) وتكون نفقته حينئذ في بيت المال فان لم ينظم فعلى مياسير المسلمين وخالف القصة حيث لا يجوز فيها غير المميز لانها حق آدمى وغرة

أو تعال السابى أو الدار قال تعالى في كفارة القتل قهر برقبة مؤمنة وألحق بها غيرها قياسا عليها وآية القتل يحمل آية الظهار على المقيد في آية القتل يحمل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المقيد في قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم ان شرطه (سلبية من الثاني ما ذكره بقوله) اضرا بينا العيوب المضرة بالعمل) اضرا بينا لأن المقصود تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الأحرار وانما يحصل ذلك إذا استقل بكفاية نفسه والافصير كمال على نفسه وعلى غيره * (تنبيه) قال الأصحاب لا حلة الشافعى في العيب هنا ما يضرب بالعمل تطريحا لا حلة في هنا ما يخصه ما ينقص العمل لانه عيب الاخصية ما ينقص العمل ما ينحل المقصود فيها وفي عيب النكاح ما ينحل المقصود الجامع وفي عيب المبيع ما ينحل بالمالية فاعتبر في كل موضع ما يليق به فيجوز صغير ولو ابن يوم حكم بإسلامه

الشي خياريه واستشكل الاجزاء فيه بأنه لا يعرف بطريقه ومشي رجله وبصار عينيه فـ
 اذنيه وأوجب بأن الحكم بالاجزاء فيه بناء على السلامة فان بان خلافها تنقض الحكم
 زى بخلاف ما لو مات عقب الاعتاق فانه يجوز لظاهر السلامة (قوله لا إطلاق الآية)
 فيه أن الآية لم تنه بعدم العوضيه وبعدم عيب يحمل بالعمل فها تسمى بالإطلاق بالنسبة
 اليهما أيضاً وقلتم بجزائه مع العوض والعيب ويجاب بأن التقيد به ما علم من السنة (قوله
 وأقرع وأعرج) عبارة من المنهج وأقرع أعرج باسقاط حرف العطف ليعلم أنه اذا كان
 فيه أحدهما يجوز بالاولى اه زى (قوله يمكنه تتابع المشي) أي من غير مشقة
 لا تحتل عادة ح ل (قوله وأعرج لم يضعف عوره الخ) وقدر شيخنا اجزاء من يصرنهارا
 ولا يصير ليلاً كتناء باصاره وقت العمل وهو يفيد أنه لو كان وقت عمله الليل لا يجوز بناء
 على أن المنظور اليه في ذلك ما هو وقت العمل بالفعل حرر ثم رأيت ابن حجر ذكر أن من يصير
 وقتادون وقت يأتي فيه ما يأتي في الجنون وذكر عن بحث الأذري أن الجنون الذي يفتق ويحترق
 لا بد أن يكون افاقته نهاراً والى لم يجوز لأن غالب الكسب انما يتيسر نهاراً قال ويؤخذ منه
 أنه لو تيسر ليلاً لاجزاء حر ح ل (قوله لم يضعف عمله ٣) أد ضعفاً يحمل بالعمل (قوله
 وأصم وأخرس) فان اجتماعاً جزاً لأن من لازم الخرس الأصلي الصمم ح ل وهذا هو المعتمد
 كما في الاسعاد لابن أبي شريف وعبارته ولو اجتمع الصمم والخرس اجزاً كما اقتضاه كلام
 العزيز والروضة اه وبذلك تعلم ضعف ما في الدميري من عدم الاجزاء ومن ولد أخرس
 يشترط اسلامه تبعاً وبشارته المفهمة وان لم يصل خلافاً لمن اشترط صلاته ح ل (قوله
 اذا فهمت اشارته ويفهم بالاشارة) قال ابن المقرئ الظاهر تلازم المعنيين في فهم الاشارة
 أفهم بها والمتجه أن هذا باعتبار الغالب اه شوبري (قوله وفاقد أصابع رجله)
 لأن فقد ذلك لا يحمل بالعمل بخلاف فاقد أصابع يده (قوله أو خنصر وبسنر) أن أو غلظتين
 من كل منهما من المنهج أد بخلاف أغلظتين من أحدهما كما لو فقد أحدهما فقط (قوله
 أو فاقد أغلظتين من غيرهما) وعبرة الدمياطي ويجزئ مقطوع الخنصر من يد والخنصر من
 أخرى والمجبوب والامة الرتقاء والقرناء اه بحروفه (قوله ولا فاقد أغلظتيهما) أي لكونه
 ذا أغلظتين فقط فلو كان ثلاثاً فنبغي ان لا يضرب فقد أغلظتيهما قياساً على السبابة والوسطى
 ولو كانت السبابة أو الوسطى ذات أربع هل يغتفر فقد أغلظتين محل نظر وظاهر كلامهم أنه
 لا يغتفر (قوله ولا يجوز هرم) الهرم بكسر الراء مشتق من الهرم به قهها وسيأتي أنه مرض
 طبيعى زى وفي المختار الهرم كبر السن وقد هرم من باب طرب (قوله عاجز) يحتمل أنه وصف
 غير كاشف للاحتراز عما اذا كان هروماً بقدر على صنعة يكتفى بها (قوله فان برئ) أي كل
 من الهرم والمرضى بخلاف ما لو اعتق أعى فأبصر فانه لا يجوز والفرق تحقق اليأس في العمى
 وعود البصر فعمية جديدة بخلاف المرض شرح المنهج وقوله والفرق قال في شرح الروض
 قـ بشكل بقولهم لو ذهب بصره بجناية فأخذ دية ثم عاد استردت لأن العمى المحقق لا يزول اه
 ولكن لك أن تعمل ما في الجناية على ما اذا لم يتحقق ذواله وما هنا على ما اذا تحقق فليتنا مل
 ثم رأيت م ر اعتمد هذا الفرق وصورة حق الزوال بما اذا أخبره معصوم كالسيد عيسى عليه

(٢) قوله عمله كذا في نسخة المؤلف
 والذي في الشرح عوره وهو المناسب
 اه معجمه

لا إطلاق الآية الكريمة ولأنه يرجح كبره
 كالمريض يرجح برؤه وأقرع وهو من
 لانبات برأسه وأعرج يمكنه تتابع
 المشي بأن يكون عرجه غير شديد وأعرج
 لم يضعف عوره بصر عينه السليمة وأصم
 وهو فاقد السمع وأخرس اذا فهمت
 اشارته ويفهم بالاشارة وفاقد أغلظتيهما
 أذنيه وفاقد أصابع رجله ولا يجوز
 زمن ولا فاقد رجل أو خنصر وبسنر
 من بدأ وفاقد أغلظتين من غيرهما ولا فاقد
 أغلظتيهما لتعطل منفعة اليد ولا
 يجوز هرم عاجز ولا مريض لا يرجح
 برؤه فان برئ بان الاجزاء على الصحيح

وعلى نينا والمرسلين أفضل الصلاة والسلام اه سم أقول ونسبني أن يعلق بالمعصوم ماله
 دلت القرائن القطعية على عدم زواله اه ع ش وقوله تحقق اليأس أخذ من الفرق أنه
 لو لم يتحقق اليأس فيه فانه يجزئ وهو كذلك فلا فرق بين الخلق والحادث اه زى قال ع ش
 على م ر ولو أبصر وتبين أن ما كان بعينه غشاوة وأنه ليس باعمى لم يجزئ لفساد النية وعليه
 فلعلم الفرق بينه وبين المريض الذي لا يرجي برؤه حيث أجزأ إذا برئ أن المرض ليس فيه
 صورة ظاهرة تنافي الاجزاء فضعف تأثيره في النية ولا كذلك الاعى ونسبني أن مثل ذلك زوال
 الجنون والزمان فلا يكتفى عن الكفارة أخذ من الفرق الذي ذكره الأبا يقال العمى المحقق
 ليس معه من عود البصر بخلاف الجنون والزمان المحققين فإن كلا منهما يمكن زواله بل عهد
 وشوهد وقوعه كثيرا اه (قوله كمال الرق) المراد بكمال الرق أن لا يستحق العتق بجهة
 أخرى غير الكفارة كالكتابة والاستيلاد والقرابة فلو عبر بذلك لكان أولى وقال بعضهم قوله
 كمال الرق أى الرق الكامل فخرج من سبب كرهه عن يعتق بمجرد الشراء لأن رقه كالناقص
 أولانه لا يتسكن من اعتاقه اذ بمجرد دخوله في ملكه يعتق عليه (قوله فلا يجزئ شراء قريب
 الخ) فى تقريره على اشتراط كمال الرق نظر ظاهر لأن القريب كمال الرق اه شيخنا وأجاب
 م د بقوله كمال الرق أى الرق الكامل فخرج من يعتق بمجرد الشراء فانه كمال رقه ناقص اه
 فيكون المراد كمال الرق بالنسبة للمكفر اه (قوله ولاعتق أم ولد) ولا المشتراة بشرط العتق
 ولا يجزئ الموصى بمنفعته أبدا أو مدة معينة ولا المستأجر لمجزه ما عن الكسب لنفسهما
 وللحصول بينهما وبين منافعهما وبهذا فرق المريض الذي يرجي برؤه والصغير نعم لو يبق من
 مدة الوصية أو الاجارة الامالا يقابل بأجرة فبحث بعضهم الاجراء حيث اه سم (قوله
 صحيحة) أى بخلاف الفاسدة سم وعبارة قل ولا صحیح كناية أى لم يسبقها تعليق عتق عن
 الكفارة كما لو قال ان دخلت الذرافات حر عن كفارتى ثم كاتبه فاذا دخلها ولو بغيا اختيار
 سيده عتق عن الكفارة اه (قوله ومعلق عتقه بصفة) أشار به الى أنه لا يشترط فى عتق
 الكفارة التمييز اه زى ويجزئ مخصوب وان عجز عن تخليصه وحامل ويبيعها ولدها وان
 استثناء اه برماوى (قوله عن شوب العوض) الاولى حذف شوب لعدم ظهور معنى له
 والمعنى يستقيم بدونه (قوله من الرقيق) كان الظاهر منه (قوله أو على أجنبي) بمعنى من
 معطوف على من الرقيق أى يأخذه من الرقيق أو من أجنبي أو متعلق بقوله عوض أى عوض
 كائن على أجنبي فكان الاولى أن يقول من أجنبي (قوله لم يجز ذلك الاعتاق عن كفارته)
 أى ويعتق بالعوض (فرع) • لو قال أعتق عبدا عني عن كفارتى ولم يذكر عوضا عتق
 ولزم الطالب القيمة وعتق عن الكفارة فان لم يقل عن كفارتى عتق ولا يلزم قيمة اه ولو قال
 أطعم عن كفارتى ستمين مسكينا كل مسكين مدين جنس كذا صح وكذا الكسوة ان نوى عند
 الانحراح الكفارة فمهما قل بدل ما أخرجه مالم يقصد التبرع اه برماوى (قوله فاضلا)
 أى الرقيق أو غنمه ومثله الاطعام والكسوة فلا بد أن تكون الثلاثة قاضية عن كناية العسر
 الغالب فى كفارة الظهار كما قرره شيخنا العزيزى (قوله عن كناية نفسه) أى وعن كتب ذنبه
 وخيل جندي وآلة محترفة وغير ذلك كما فى القلس والمراد كفاية العمر الغالب على المتعدى

الشرط الثالث كمال الرق فى الاعتاق
 عن الكفارة فلا يجزئ شراء قريب
 يعتق عليه بمجرد الشراء بان كان أصلا
 أو فرعاً بجهة عتقه عن كفارته لأن عتقه
 مستحق بجهة القرابة فلا يصرف عنها
 الى الكفارة ولاعتق أم ولد لاستحقاقها
 العتق ولاعتق ذى كناية بجهة لان عتقه
 يقع بسبب الكتابة ويجزئ مدبر
 ومعلق عتقه بصفة الشرط الرابع خلو
 الرقبة عن شوب العوض فلو أعتق
 عبدا عن كفارته بعوض يأخذه من
 الرقيق كما عتقتك من كفارتى على أن
 ترد على ألقا أو على أجنبي كما عتقت
 عبدا عن كفارتي بكفارتى بألفى عليك
 فقبل لم يجز ذلك الاعتاق عن كفارته
 وضابط من يلزم ما العتق كل من ملك
 رقبا أو غنمه من نفسه أو عرض فاضلا
 عن كفاية نفسه وعياله الذين يلزمه
 مؤتمم شرط

ان لم يبلغه فان بلغه فالمعتبر كفاية سنة وهذا اجمع بين من قال كفاية العمر الغالب وبين من قال كفاية سنة وكذا كل كفارة وتقييد بعضهم بالمرتبة لكونها محل الكلام اه (قوله وأما ما هو متاع البيت الواحدة أمانة وقيل لا واحدة من لفظه اه مصباح (قوله لزومه العتق) هذا الاحاطة اليه لانه علم ولعله سري له من عبارة غيره هكذا قيل وقد يقال ان قوله لزومه العتق خبر عن قوله كل والجله من المبتدأ والخبر خبر عن قوله وضابط فاندفع القول بأنه لا حاجة اليه بعد ما تقدم فافهم والاعتراض أقوى (قوله بالعمر الغالب) أي بيقينه فلو كان عنده مال لا يزيد عن كفاية العمر الغالب ولكنه يكتب ما يكفيه ويكتفى من عليه كذا به لا يلزمه العتق والتعويل على الكسب لا يكتفى لانه ربما عجز عن الكسب وهذا ظاهر فان كان قد بلغ العمر الغالب قدرت كفايته سنة سنة كما قرره شيخنا ح ف (قوله وقضية ذلك) أي التصويب وبعبارة شرح المنهج وقضية ذلك أنه لا نقل فيها مع أن منقول الجمهور الاول وحزم البغوي في فتاويه بالنافي على قياس ما صنع في الزكاة أما من لا يملك ذلك كن ملك رقيقا هو محتاج الى خدمته لمرض أو كبر أو عجز ما نفعه من خدمة نفسه أو منصب يأبى أن يخدم نفسه فهو في حقه كالمعدوم اه والمعتمد منقول الجمهور لا ما جزم به البغوي جاد باعلى رأيه في الزكاة أي من أن الفقير يعطى فيها كفاية سنة وهو ضعيف وقوله أو ضخامة انظر ما مراده لخصامة هل هي العظيمة أو صغيرة الجثة ويظهر أن المراد من هذا الثاني وهو ما جزم به شيخنا أولاً ثم استقر الامر على أن المراد بها هذا الاول واعتمده وهي التفاخر والتعاطف ولا يرد عليه قوله بعد ذلك أو منصب لأن تلك ضخامة خاصة بالولاية وهذه ليست سببها ولاية ولا منصب كما أفاده خضر وقوله ما نفعه من خدمة نفسه أي بحيث تحصل له مشقة لا تحتل عادة كعظم جهده أو لوجود رتبة له وعليه يكون عطف منصب من عطف الخاص على العام وعلى الاول من عطف المغاير وقوله أو منصب ظاهره أنه لا فرق بين الديني والدنيوي ويعتد في اعتاده عن ذكر خدمة نفسه وصار ذلك خلقا له اعتبارا أن يفضل عن خادم يخدمه (قوله ولا يجب على المكفر بيع ضيعته) أي بل يعدل الى الصوم فان فضل دخلهما عن ذلك لزمه بيعهما شرح المنهج (قوله العقار) كذا قال الجوهري وليس مراد ابل المراد ما يتغله الانسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيرها بيت بذلك لأن الانسان يبيع بتركها اه برماوى (قوله بحيث لا يفضل دخلهما) بخلاف ما اذا كان يزيد دخلهما على الكفاية المذكورة فانه يبيعهما جميعهما الكفاية بغيرهما ان كان لغيرهما ما يكفيه فان لم يكن لغيرهما وكان يزيد دخلهما عن كفايته قال م ر يبيع الفاضل ان وجد من يشترى والا فلا يكف بيع الجميع الا ان كان الفاضل من غنها يكفيه العمر الغالب اه برماوى وقول م ر يبيع الفاضل أي ما يقابل الفاضل عن كفايته وهو بعض الضيعة وبعض عروض التجارة (قوله ألفهما) معنى ألفهما أن يكونا بحيث يشق عليه مفارقتهما مشقة لا تحتل عادة فلو اتسع المسكن المألوف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل رتبة لزمه تحصيلها ح ل قال م ر في شرحه ويقارن ما هنا ما مر في الحج من لزوم بيع المألوف بأن الحج لا بد له وللاعتاق بدل وما مر في القلم من عدم تسمية خادم ومسكن له بأن للكفارة بدلا كما مر وبأن حقوقه تعالى سببه على المسامحة بخلاف حق الآدمي ومن له أجرة تزيد على قدر

قوله لا يزيد عن كفاية العمر الغالب هكذا في نسخة المؤلف والماسب لا يكفيه العمر الغالب كما هو ظاهر اه معجمه
نفقة وكسوة وسكنى وأما ما واخذ أهلا لا بد منه لزمه العتق قال الرافعي وسكنوا عن تقدير رتبة النفقة وبقية المون فيجوز أن يفقد ذلك بالعمر الغالب وأن يقدر بسنة وصوب في الروضة منهم الثاني وقضية ذلك أنه لا نقل فيها مع أن منقول الجمهور الاول وهو المعتمد ولا يجب على المكفر بيع ضيعته وهي بفتح الضاد العقار ولا يبيع رأس مال تجارته بحيث لا يفضل دخلهما من غلة الضيعة ورخ مال التجارة عن كفايته لمجونه لتعصيل رقيق بعقه ولا يبيع مسكن ورقيق نفيسين ألفهما
لغيره من رتبة المألوف

كفايته لا يلزمه التأخير لجمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم وان أمكنه جمع الزيادة في نحو ثلاثة أيام فان اجتمعت قبل الصوم وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء اه (قوله ولا يجب شراء بعين) كأن وجد رقيقا لا يبيعه مالكة الابا كثر من ثمن مثله ولا يعدل الى الصوم بل عليه الدبر الى أن يجده بثلث المثل اه شرح المنهج وقوله الابا كثر من ثمن مثله أى غير اللاتيق به والا فبديعة الجاهل عنها كثر لكنه لا توجبها فيجب شراؤها ولا يجب قبول هبة لرقيق أو غمه ولا قبول اعتاقه عنه (قوله بوقت الاداء) أى وقت ارادة الاداء أى الاخراج أى احرابها ولو بعد وجوبه اعليه بئذ طويله لان وقت الوجوب هو وقت القتل ووقت الجماع ووقت هوده في الظهار والمعتد أن المعتبر بحزبه وقت الاداء فلا يعتبر بما قبله وان كان - ومرا قبل فيه كفر بالصوم ومن شرع في الصوم ثم أسير فلا ينقل لانه لا يعتبر ما بعد وقت الاداء أيضا كما قرره شيخنا ح ف (قوله ولا باى وقت كان) أى ولا بالاغلاظ منهم كما قال اقوال أربعة كما قاله شيخنا (قوله بأن عجز عنها) أى عند الشروع في التكفير وهو المراد بوقت الاداء (قوله أو شرعا) بأن لم يجد عنها أو وجده واحتاج اليه للمونة أو وجدها واحتاجها للمعدة وليس من العجز الشرعى وجودها بأكثر من ثمن مثلها كافي التيم بل يصبر الى أن يجدها بنفس مثلها ولا ينقل للصوم (قوله فصيام شهرين) أى بالهلال وان نقص الاله المعتبر شرعا كافي البرموى فلو صامه - ما تم تبين بعد صومه - ما أن له ما لا ورثه ولم يكن عالما باله لم يندب صومه على الاربعة اعتبارا بما في نفس الامر اه مجزوم ر فيقع صومه تنفلا مطلقا * (تبينه) قال الشيخ خضر سئل شيخنا الزياى عن حكمه وجوب شهرين متتابعين في حصد نارة القتل والظهار ووقاع نهار رمضان عدا اذا عجز عن العتق وعن حكمه عدم وجوب شهرين متتابعين اذا عجز عن الرقبة في كفارة الخلف بالله تعالى فأجاب بأن القتل من حيث هو لما كان من الكاثر وكذلك الظهار والوقاع في نهار رمضان من الكاثر أيضا غلط عليه بصوم شهرين متتابعين ولا كذلك الخلف بالله تعالى فانه في الجملة ليس من الكاثر وأيضا لما كان الخلف بالله تعالى أكثر وقوعا من القتل ونحوه خفف فيه ما لم يخفف في غيره (قوله هل تركت كلف الاعتاق) المناسب لذكر لو تركت الخ (قوله أو غيره) كالإتهاب (قوله بنية الكفارة) وقد يجب النية في الاعتاق أو الاطعام ولا يشترط تعيين كونها ظهارا مثلا قال م ر في شرحه فلو اعتق من عليه كفارتان لقتل وظهار رقبتي بنية كفارة ولم يعين أجزأ عنهما أو رقبة كذلك أجزأه عن احدهما مبهمة وله صرفه الى احدهما وتعيين فلا يتمكن من صرفه الى الاخرى كالأولى من عليه ديون بعضها مبهمة فان لم تعين بعضها لاداءهم لو نوى غير ما عليه غدا لم يجزه والى ما في نظيره في الحدث لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا اه بجروقه ولو صام أربعة أشهر بنية الكفارة وعليه كفارتان كفاه فلو هين الشهر الاول عن كفارة والثاني عن الاخرى وهكذا لم يكفه عن واحدة منهما لعدم التتابع وعلم أنه لا نصح النية قبل تحقق العجز اه برموى (قوله في صوم الفرض) أى الاصل (قوله ويجب تبين النية) وأن تكون النية واقعة بعد فقد الرقبة لا قبلها م ر (قوله فان بدأ بالصوم) محترقة قوله ويعتبر الشهران بالهلال أى ان بدأ بالصوم في أول الشهر (قوله بفوات يوم الخ) ووقع السؤال في المدرس

ولا يجب شراء بعين وأظهر الاقوال اعتبارا باليسار الذي يلزم به الاعتاق بوقت الاداء لا بوقت الوجوب ولا باى وقت كان ثم شرع في الخصلة الثانية من خصال الكفارة فقال (فان لم يجد) رقبة بعينها بأن عجز عنها حسا أو شرعا (فصيام شهرين متتابعين) للآية الكريمة فلو تركت الاعتاق بالاستقراض أو غيره أجزأه لانه ترقى الى الرتبة العليا ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقصنا ويكون صومه ما بذلة الكفارة لكل يوم منهما كما هو معلوم في صوم الفرض ويجب تبين النية التتابع اكفاء بالتتابع يشترط نية التتابع في أثناء شهر الصوم فان بدأ بالهلال وأتم الاول حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الاول من الثالث ثلاثين يوما وفوت التتابع بفوات يوم

عمالومات المكفر بالصوم وبقي عليه منه شيء هل يبني وارثه أو يستأنف والجواب عنه
أن الظاهر الثاني لا تقفاه التتابع وعليه فيخرج من تركه جميع الكفارة لبطان ماضى
من صومه وعجزه عن الصوم بعونه ولا يجوز لوارثه البناء على ماضى ١٥ ع ش على م ر محل
هذا إن لم يصم وارثه عنه (قوله بلاعذر) ويحرم قطعه بلاعذر لأن الشهرين كيوم واحد
ويحرم الوطء فيه ما ولو لا لانه لا يجوز له الوطء في الظهار إلا بعد تمام الكفارة لكنه فيه لا يقطع
التتابع خلافاً للإمام مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما ١٥ (قوله يكفون) أى من نحو حيض
ونفاس وانغماس مستغرق ١٥ مرحومي فان قيل الكلام في كفارة الظهار وهي خاصة بالرجل
ولا يتصور فيه حيض أجاب عنه م ر بقوله لا بضواته بنحو حيض أى في كفارة القتل اذ كلامه
يفيد أن غير كفارة الظهار مثلها بما ذكر ويتصور أيضاً كفارة الظهار بأن تصوم امرأة
عن مظاهر ميت قريب لها أو بأذن قريبه أو بوصيته ١٥ بالحرف واعتراض ع ش هذا
التسوير بأنهم أحيين لا يجب عليها التتابع لانه انما وجب فيها حق الميت لمعنى لا يوجد في حق
النائب عنه في الصوم أى وهو التغليب ١٥ وعبارة البرماوى قوله بنحو حيض أى في كفارة
المرأة عن القتل لانه الذى يتصور منها بخلاف كفارة الظهار وجاع رمضان فانه لا كفارة
عليها فيها وأما كفارة العيز فالواجب فيها عند العجز عن الخصال الثلاث ثلاثة أيام ولا يشترط
فيها الولاء ١٥ وقال شيخنا العزيز قوله بنحو حيض محله اذ لم تغل مدة الصوم عن الحيض
فان كانت تحلو كأن كانت عادت أن تطهر شهرين ونحوه في الثالث فيجب عليها أن تطهر
شهرين تطهر وتصوم فيهما فان لم تطهر ذلك وطراً الحيض قبل تمام المدة فانه يقطع الولاء ١٥
قال ع ش على م ر ولو أمرهم الامام بالصوم للاستسقاء فصادف ذلك صوماً عن كفارة
متابعة فينبغي أن يصوم عن الكفارة ويحصل له المقصود من شغل الايام بالصوم المأمور به
وان قلنا يجب الصوم بأمر الامام (قوله أو لمرض) أى أو سفر أى وان جازهم ما الفطر وحيث
بطل التتابع فان كان بعذر انقلب ماضى نقلاً ولا فلا ١٥ سم (قوله يدوم شهرين)
أشار به الى أنه لا يشترط دوام المرض أبداً في الانتقال الى الاطعام فان لم يدوم شهرين بل بعضهما
انتظر زواله ولا ينتقل للاطعام بل يصوم بعد زوال المرض ١٥ شيخنا قال سل لك ان تقول
يشكل عليه انتظار المال الغائب في القدرة على العتق ولو زاد على ذلك ويحجب بأنه يمكنه
الاخذ في أسباب احضاره ولا كذلك المرض ١٥ (قوله المستفاد) بالنصب بدل من ظنا
ولا يصح أن يكون معنا ظنا لا معرفة وظنا نكرة وقد يقال المستفاد اسم مفعول وأل المداخلة
عليه موصولة لا معرفة وحينئذ فهو نكرة كما قال ابن مالك

وان يشابه المضاف بفعل * ومضاف عن تنكيره لا بعزل

ومثله المضاف المتروك بال (قوله من العادة) أى من عادة الشخص فان أخلف الظن
أو زال المرض الذى لا يرجي برؤه لم يجز الاطعام ١٥ حل (قوله أو من قول الاطباء)
أى عدلين منهم وقال م ر الاوجه الاكتفاء بقول عدل منهم ١٥ برماوى (قوله أو لمشفة
شديدة) أى لا تحتمل عادة وان لم تبع التيمم بدليل التمثيل بالشبق ١٥ حل (قوله الغلة)
بضم الغين المجبة وسكون اللام وفتح الميم (قوله شهوة الوطء) أى شدة الحاجة اليه برماوى

بلاعذر ولو كان اليوم الاخير أما اذا
فان بعذر فان كان يكفون لم يصم
لانه ينافي الصوم أو كمرض
مسوغ للفطر بشرط ان المرض لا ينافي
الصوم ثم شرع في الخصال الثلاثة من
خصال الكفارة فقال (فان لم يستطع)
أى الصوم المتتابع لهم أو لمرض
يدوم شهرين ظنا المستفاد من العادة
في مشله أو من قول الاطباء أو لمشفة
شديدة ولو كانت المشقة لشبق وهو
شدة الغلة أى شهوة الوطء أو خوف
زيادة مرض

(قوله فاطعام ستين مسكينا) أي من أهل الزكاة بأن يكونوا أحراراً مسلمين من الأديان
فلا يجوز دفعها للحنى أخذ من قوله في الحديث فترد على فقرائهم إذا ظهر منه فقره أي آدم
وان احتل فقراء المسلمين الصادق بالحن وقد يؤيد عدم الاجراء انه جعل لمؤمنهم طعام خاص
وهو العظم ولم يجعل لهم شيئاً يتناولونه إلا آدميون على الأغنياء فقرائهم حتى نعلم المسكين من
غيره ولا نطرق لامكان معرفة ذلك لبعض الخواص لا بالاعتقالات على الأمور النادرة وآثار التعبير
بالمسكين مع أن المراد منه ما يعطى الفقير كعكسه تأسيساً بالكتاب العزيز ولأن شمول الفقير يظهر
من شمول الفقير له وخرج بأهل الزكاة غيره فلا يجوز دفعها للكافر عند ما عاشرنا أفعية خلاف
للحنفة إذا لا سلام عندهم ليس بشرط في أخذ غير الزكاة فإنه يجوز عنده أن تدفع إلى الذي
سواء كان واجباً أو تطوعاً كصدقة الفطر والكفارة والندى وكذا لا يجوز دفعها لما عمو
ومطلبي ومواليهم ولا لمن تازمه مؤنته ولا لرفيق لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها فئات
وأما خبر فاطمة أهل ذلك فوق أي بأن الكفارة انما تجب على من قدر عليها وهذا الرجل لم يقرر
عليها فلما أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وملكه أباه قال ما أحسن أفقر اليه منافقاً له النبي
صلى الله عليه وسلم خذه الخ لأن الكفارة انما تكون عن الناضل عن القوت ومن كان على
هذه الحالة يجوز له أكل ذلك وتبقى الكفارة ديناً عليه ولا يكتفى أقل من ستين وإن دفع لهم أكثر
من الستين مقدراً ولا يشترط الاعطاء في وقت واحد ولو دفع الامداد لها ما مضت بعد دفعها
للمساكين لم يجزها إذا لا بد للمام على الكفارات ولو دفع المكفر واحد منهم مقدراً لم يسره ردعه
لا نروها هكذا إلى تمام الستين كفي وإن كان مكروهاً وذكر بعضهم حكماً لا يروى
مسكيناً وهي ما قبل أن الله تعالى خلق آدم من ستين نوعاً من أنواع الأرض الحلقة بالآجر
والاصفر والاسود والسهل والوعر والخلو والعذب وغير ذلك واختلفت أنواع أولاده كذلك
فكان المكفر عجم جميع الأنواع بصدقته ولا يبعد أن تكون حكمة كرم الصرم ستين يوماً
كذلك كما في قل (قوله لأنه أسوأ) أي وانما اختار المصنف التعبير بالمسكين تأسيساً
بالكتاب العزيز (قوله والمراد غلبتهم) أي بالدفع اليهم ولو لم يوجب ذلك لم يكن كما في حن
والبرماوى قال الشيخ س ل أي ولو كان ذلك على جهة الشروع بهم لكن لما جريه
إذا علم أنه وصل لكل واحد منهم مقدراً حتى لو ملكهم الجملة بالسوية وأقبلهم ثم اقتسموها
بالتفاوت بحيث لم يحصل لبعضهم مقدراً يجزه الامن علم أنه حصل له مقدراً كعمل غيرهم خلاف
لما في شرح الروض مر اه وأشار الشارح بقوله تبع فيه لفظ القرآن للعواب بما يدل
انه كان الاولى للمصنف التعبير بالتمليك بأن يقول نأ لم يستطع له ستين مسكيناً الخ رعاية
المنهج فان عجز ملك في ظهار وجاع ستين مسكيناً أهل زكاة مقدراً قال في شرحه وتعبير
بملك أولى من قوله كفر بالطعام لخراج ما لو غداهم أو عاينهم بذلك فإنه لا يكتفى به وعبرة
قل على الجلال وله أن يجمع الامداد والمساكين ويملكها لهم ولو وضعها بين أيديهم ولم
يعد ملكها قسمتها ولو متفاضلاً كما قاله شيخنا وفيه بحث لأنه ان كان من أخذ مائة عن المقد
شريكا بقدر ما أخذ لم ينقص غيره عنه فلا يجوز أو شريكاً بقدر المائة فليس له أخذ أكثر
لأنه ليس حقه ولهذا قال الخطيب الآن يقال انه من حيث مساحته غيره له شيء من حقه

(فاطعام ستين مسكيناً) للآية
السابقة أو فقيراً لأنه أسوأ حالاً منه
ويكتفى ببعض مساكين والبعض
فقراء * (تنبيه) * قوله فاطعام تبع
فيه لفظ القرآن الكريم والمراد غلبتهم
كقول جابر رضي الله تعالى عنه أطمع
النبي صلى الله عليه وسلم الجنة
السلام من أي ملكها

فأما قوله ومنه يعلم جواز ترك بعضهم حصته لغيره منهم أو من غيرهم وأنه لو قال لهم خذوه
ولم يقضوه لم تجز قسمة متفاضلا لعدم ملكهم له قبل القبض وصح قبضهم به لا تقدير لانه ليس
في معاملته وانما لم يجز دفع ثوب واحد لثمة مساكين في كفارة اليمين لانه لا يسمى ثيابا ولا اكل
واحد ثوب اهـ (قوله فلا يكتفى بالتغذية) بالدال المهملة بدل ليل ما بعده وهي ما يؤكل قبل
الزوال والشمية ما يؤكل بعده وأما التغذية بالذال المجبة فانها تتم الاثنين اهـ شيخنا (قوله
ولا التعشية) أى ولا اطعام أقل من ستين ولا اطعام ستين متا الواحد في ستين يوما اهـ سم
(قوله أى فلا يشترط لفظ) معتمد (قوله ولا يكتفى بملكه) أى بملك المظاهر (قوله
ولا الى مكفى) عطف على التوهم كأنه توهم أنه قال ولا يكتفى فعه الى كافر (قوله صفات
الزكاة) أى الفقر والمسكنة فلا يكتفى صرفها لمن لم يتصف بهما (قوله ويصرف للستين
الذكرين ستين متا) فلو دفع ستين متا الى ثلاثين مسكينا أجزأه اطعام ثلاثين ان لم ينقص
كل واحد عن متا ولزمه صرف ثلاثين متا الى ثلاثين غيرهم وله استرداد الباقي منهم ان أعلمهم
بكونها كفارة بخلاف ما لو تداوى الامداد الستين أى فلا يكتفى نعم لو أخذوا الجملة على
الاتزال ثم اقتسموا لم ينسأ التفاوت في المأخوذ بعد الاتقسام في الاجزاء ملكهم قبله وبخلاف
ما لو كان المدفوع الى كل واحد أقل من متا سم (قوله كل مسكين) أى نصيب كل مسكين
الخ وفي نسخة متا بالنصب وهي طاهرة أى يعطى متا وقدر شيخنا ح ف ان قوله كل مسكين
أما بالجر بدل من ستين أو منصوب بفعل محذوف أو بدل من ستين على الحمل أو مرفوع
بأب فاعل بمحذوف أى يطعم دل عليه اطعام المتقدم وبتا على الثلاثة منصوب بمنعول ثان
وفي نسخة برفع متد فكون كل مسكين مرفوعا أى كل مسكين له متا (قوله أو يطلق) محذوف
على قوله بالسوية وهو منصوب على حدة * وليس عبادة وتقرعنى * قال في الخلاصة
وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثابا أو محذوف

سواء كن العتف أو أو وبالوا أو بالفاء أو سم (قوله فاذا قبلوا) لعل المراد بالقول عدم الرد
ولو تغافوا بعد القول لوجود التساوى حال الملك اذا قبلوا حصل الملك بخلاف ما سـ أى
فيما اذا قال خذوه ونوى الكفارة أخذوه متفاوتين فانه لا يجزى لعدم التساوى حال التملك
اذا الغرض أنه لم يوجد قبول حال التساوى ولا لاحد القائم مقام التساوى بخلاف المسئلة
الاولى فان فيها لقبول المحصل للملك بال التساوى كما فاده شيخنا (قوله على الصحيح)
يرجع لصورتي الوضع أى بهم وإنما أثر التمثيل ان ذكر كونهما فيه من الخلاف فذكر المختلف
فيه وترك المتفق عليه وهو تملك كل واحد متا على انفراد اهـ شيخنا (قوله لم يجزه) أى
لم يخرج من العهدة بهذا الفعل فلا يفي أنه اذا اكمل المدين أخذ بعضه فانه يجزى اهـ شيخنا
(قوله ولو قال خذوه الخ) الفرق بين هذه ومسئلة الاطلاق أنه هنا بالسوية وهناك
لا يسأل له وأيضا هنا لم يوجد قبول وانما وجد فعل قائم مقام القبول بخلاف الاولى فانه وجد
فيها قبول بالفعل لفظا وعبارة مـ بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجزى
ان أخذوه بالسوية واللام يجزى الامن أخذ متا لادونه اهـ وهي أوضح من عبارة الشارح وأولى
منها (قوله ونوى) أى الكفارة (قوله فان تغافوا) أى قبل الاخذ بالسوية لم يجزه

فلا يكتفى بالتغذية ولا التعشية وهما
يشترط اللفظ أو يكتفى بالدفع عبارة
الروضة تقتضى اللفظ لانه عبر بالتيات
قال الاذرى وهو بعيد أى فلا يشترط
اللفظ وهذا هو الظاهر كدفع الزكاة
ولا يكتفى بملكه ككافرا ولا هاشميا ولا
مطلبيا ولا من تلمزته نفقته كزوجته
وقريبه ولا الى مكفى بنفقة قريب
أو زوج ولا الى عبد ولو ملكا لانها
حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة
ويصرف للستين المذكورين ستين
متا (كل مسكين متا) كأن يفهمها بين
أيديهم ويملكها لهم بالسوية أو يطرق
فاذا قبلوا ذلك أجزأ على الصحيح
فلو غافوا بينهم بتملك واحد متدين
وأخر متا أو نصف متا لم يجزه ولو قال
خذوه ونوى فأخذوه بالسوية أجزأ
فان تغافوا

للتفاوت قبل الملك اذا الملك هنا بالاخذ القائم مقام القبول اه شيخنا (قوله لم يجزه الامتد
واحد) اقتصر عليه عملا بالاسوأ وللاحتياط لانه يمكن أن كل واحد أخذ دون هذا الواحد
فانه أخذ الباقي بقوله فكل من أخذ دون مائة لم يجزه الامتد (قوله ما لم يقين) كأن علم أن
لم يجزه الامتد واحد ويسترد منه ما زاد عليه اه شيخنا (قوله ما لم يقين) كأن علم أن
هناك آخر أخذ مائة كاملا (قوله معه) أي مع هذا المدة ومع التفاوت أي فيجزى المكفر
جميع الامداد التي علم أنها كاملة واحد واحد مع كل من أخذ منها واحدا أو أكثر
وان كانت الزيادة لا تحسب فالجواب أنه اذا لم يظهر الحال في أخذهم الامداد مع التفاوت
أي عدم العلم في أخذها بالسوية فانه لا يحسب له الامتد واحد ما لم يعلم عند آخر كلامه واحد
آخر فيحسب هذا الثاني أيضا فاذا ظهر ثالث مع آخر حاسب وهكذا هذا معنى كلامه فتأمله
ح ف (قوله والخبر) واختار الروياني جوازه فيعطى كل أحد رطلين وبه قال ابن
أبي هريرة والصيرفي وأحمد وأبو حنيفة رضي الله عنهم ولا بأس بقليل آدم اه برماوى (قوله
واللبن) مرجوح والمعمد اجزأؤه كافي الفطرة قل وصرح شيخ الاسلام في المنهج
(قوله ظهارة مطلقا) انما يقيد بقوله المتن حتى يكفر لان الظهارة المؤقتة يجوز له الوطء فيه
اما بعد التكفير أو بعد انقضاء المدة ولو قبل التكفير وتبقى الكفارة في ذمته ان كان وطني
في المدة فان لم يوطأ حتى انقضت فلا كفارة عليه كما هو فنسبة كلام المنهج وبه صرح
(قوله حتى يكفر) أي ان لم يحق الزنا وبعبارة المنهج وحرم قبل تكثيرا ومضى مدة ظهارة
مؤقتة تنعج حرم بحيث فيحرم التمتع بوطء وغيره بما بين السرقة والركبة فقط اه وانظر لراصد
الى الوطء مع الحز عن الكسارة وقد يتجه الجواز حيث تعين لدفع الزنا وقد يشعر بقوله حرم
بجيش لان الوطء حينئذ أي حين اذ تعين لدفع الزنا لا يحرم في الجيش كما تاله الشورى
قال ع ش على م ر لكن يجب الاقتصار على ما يدفع به خوف العنت (قوله حلاله طئي
على المقيد) معنى حل المطلق على المقيد الحكم بأن المراد من المطلق ذلك المقيد اه شذائي
(قوله فيحرم) أي سواء بشهوة أو لا (قوله ويقع مؤقتا) هذا هو المقصود بالذكرها
وما قبله ذكر نوطنة له فلا تكرار وقبل يقع المؤقت مؤبدا كما قرره شيخنا (قوله انما يحصل
العود الخ) ويجب عليه النزح حالا ولا يجوز له الوطء بعد ذلك حتى يكفر أو تفرع المدة قل
(قوله لان الحل الخ) تعليل لمحذوف أي لا يحصل بالامسالك عود ولا تأنيبه الكفارة لان الخ
(قوله فالامسالك) أي امسالك الزوجة المظاهر منها أي عدم طلاقها عقب الظهارة يستحل
أن يكون لا انتظارا لحل أي بعد انقضاء المدة فيحل الظهارة ولا كفارة وقوله أو الوطء في المدة
أي ونزله الكفارة أي فيحل الظهارة بأحد أمرين مضي المدة أو الوطء فيها المتن ان وطئ
بعد انقضاء المدة لم يلزمه شيء كما هو ظاهر (قوله يستحل الى قوله والاصل الخ) قضية هذه
العبارة أنه لو لم يسكنها للوطء خاصة تجب عليه الكفارة وليس كذلك ما لم يوطأ بالفعل ولذا وجد
في كثير من النسخ الضرب على قوله لان الحل الى قوله تمتة أقاده شيخنا (قوله لانتهانه) أي
الظهارة وقوله بها أي بالوقت وأنت الضمير لتأويله بالمدة فالاولى أن يقول به أي الوقت
المؤقت به (قوله اذا عجز من لزمته الكفارة) ويحصل العجز عن الاطعام بدم ما ينضل

لم يجزه الامتد واحد ما لم يقين معه من
أخذ مائة آخر وهكذا وجنس الامداد
من جنس الحب الذي يكون فطرة
فيخرج من غالب قوت بلد المكفر فلا
يجزى نحو الدقيق والسويق والخبز
واللبن ويجزى الاقط كما يجزى
واللبن ويجزى الاقط كما يجزى
في الفطرة (ولا يحل) للمظاهر ظهارة
مطلقا (وطؤها) أي زوجه التي تظاهر
منها (حتى يكفر) لقوله تعالى في العتق
فتعبر برقة من قبل أن يتأسا ويقدر
من قبل أن يتأسا في الاطعام حلالا
لانه مالمق على المقيد لا اتحاد الواقعة
و حرم بالوطء غيره كالامس ونحوه
تأنيبه بشهوة فانه جائز في غير ما بين
السرقة والركبة أما ما بين ما فيحرم كما
وجهه الرافي في الشرح الصغير ويصح
الظهارة المؤقت كما مر ويقع مؤقتا
وعليه انما يحصل العود فيه بالوطء في
المدة لان الحل منتظر بعد المدة
قاله لان يحل أن يكون لا انتظارا للحل
أو الوطء في المدة والاصل براءته من
الكفارة وكالتكفير مضي الوقت
لانتهانه بها * (تمتة) * اذا عجز من
ببعض الكفارة عن جميع النضال

عن كفاية العمر الغالب فظهر ما مر في الاعتاق زيادى (قوله بقيت في ذمته) أى لأن حقوق الله المالية إذا عجز عنها وقت وجوبها فإن كانت لا يسبب من العبد كذا الفطر لم تستقر في ذمته وإن كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه البذل بجزء الصدقة أو ذمته الخلق أو لا ككفارة الظهار والقتل ومعنى كونها تستقر في ذمته أنها تستقر مرتبة كما كانت إلى أن يقدر على خصلته فإن قدر على أكثر تب والنات في ذمته الكفارة مرتبة على المعقد خلافا لما في التنبيه من أن النات في ذمته الخصلة الأخيرة ولما قاله القاضي أبو الطيب من أنه إحدى الخصال الثلاثة وأنها بخيرة ولو ترك الجميع مع القدرة عوقب على أدائها أو فعل الجميع أثيب على أعلاها فرضا والباقي يقع له نفلا إن لم يعتقد أن جميعها واجب عليه مع عمله والافلا تجزئه لأنه استدرأ على الشارع بل لا يعد تكفيرا بهذا وهذا كلف في كفارة اليمين وقال الشيخ خالد في شرح الأثرية لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة ويباح إذا لم يعتقد ذلك (قلت) وهل مثل ذلك من يجمع بين الوضوء والتميم (قلت) وفيه نظر لما مر أنه إذا اعتقد أن جميع أفعال الوضوء أو الصلاة فرض لا يضره إلا أن قد بالجاهل والافلا يتوى ما هنا بذل والأقرب أنه كالمعادة فإن نوى بها الفرض عليه لا تعتقد فكذلك هنا رجائى (قوله فلا يبطأ المظاهر حتى يكفر) هذا هو المعتقد ثم إن خاف العنت جازله الوطء فيما يظهر ولكن بقدر ما يدفع عنه خوف العنت أه عس بالمعنى وما في حاشية قل ضعيف فليحذر (قوله ويبقى الباقي) من جنسه في ذمته فيلزمه بقية الامداد ولا يلزمه الصوم لو قدر عليه بعد (قوله ولا ينظر) أى ولا ينظر إلى توهم السقوط بكونه فعل شيئا وهو إخراج ما قدر عليه أى فلا يتوهم أنه أسقط ما ينظر قياسا على الفطرة وهذا مرتبط بقوله ويبقى الباقي في ذمته الخ فقول كونه فعل شيئا أى بكونه فعل شيئا وهو بعض الكفارة وهو بعض الامداد فتوهم ولا ينظر رد على الوجه الآخر وفيه إشارة إلى أن صاحب هذا متوهم وغالط هذا وكان الظاهر أن يقول ولا ينظر إلى توهم سقوط باقي الكفارة لكونه فعل شيئا منها أو لكونه فعل به ضها لأن فعله بعض الكفارة يحقق لامتوهم وإنما المتوهم سقوط باقيها بفعل بعضها كما قرره شيخنا ح ف وعارة مد ولا ينظر إلى توهم كونه فعل شيئا أى وهو إخراج ما قدر عليه من الطعام أى فلا يتوهم أنه سقط عنه ما ينظر لما تقدم أن الميسور لا يسقط بالمعسور ولكن قد يبادر من عبارته أنه إذا قدر على العتق أو الصوم وجب لأن ما أخرجه لا ينظر إليه ولعله ليس مرادا ولو شرع المكفر في خصلته فتدبر على أعلى منها لم يلزمه الانتغال لشروعه في المقصود وإن كان الأولى لذلك أه قل على المحل ولو قدر على بعض خصلته وهى الطعام فقط أتى به لأن كلام من العتق والصوم لا يتبع بعض لأنه لا أثر لقدرة على بعض عتق ولا صوم ويبقى الباقي بذمته يخرج به إذا أسير فلو قدر بعد إخراج ذلك البعض على غير الطعام كالرقبة أو الوهم لم يجب الاتيان بذلك لشروعه في الطعام وقوله ويبقى الباقي معطوف على قوله أتى به وعلم من استقرار الكفارة في ذمته أنه في صورة الظهار لا يبطأ حتى يكفر وهو المعتقد

• (فصل في اللعان) •

ذكره عقب الظهار لأن اللعان قد يكون حراما في بعض الأحيان كما يأتي وكل من اللعان

بقيت في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها فلا يبطأ المظاهر حتى يكفر ولا تجزئ كفارة ملققة من خصلتين كان يعتق نصف رقبة ويصوم شهرا أو يصوم شهرا ويصوم ثلاثين فان وجد بعض الرقبة صام لأنه عادم لها بخلاف ما إذا وجد بعض الطعام فإنه يخرج به ولو بعض مد لأنه لا بد له والميسور لا يسقط بالمعسور ويبقى الباقي في ذمته في أحد وجهين يظهر ترتيبه لأن الفرض أن العجز عن جميع الخصال لا يسقط الكفارة ولا ينظر إلى توهم كونه فعل شيئا وإذا اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر إلا على رقة أعتقها عن أحدها ما وصام عن الأخرى إن قدر والأطهر

• (فصل في اللعان) •

هو إقامة المباحة ومنه لعنه الله أى أبعد وطرده

والمرأة تغلبا كما قال الشارح (قوله والاصل فيه) أى الدليل عليه قبل الاجماع قوله تعالى فى أوائل سورة النور والذين يرمون أزواجهن أى يقدفونهن بالزنا (قوله الآيات) أى الى قوله من الصادقين وفى نسخة الآية والمراد به جنسها لأن المذكور آيات (قوله وسبب نزولها ذكرته) أى مفصلا فلا يشاقى أنه سياتى لمنصبا بقوله لأن النبي قال لهلال ابن أمية الخ قال شيخ الاسلام فى شرح الروض وسبب نزولها أن هلال بن أمية قدف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سماعة فقال له صلى الله عليه وسلم البيعة أو حذ فى ظهورك فقال اذا رأى أحدنا رجلا على امرأته ينطلق يلتمس البيعة فجعيل النبي صلى الله عليه وسلم يكرهون لك فقال والذي بعثك بالحق نبيا انى لصادق ولينزلن الله ما يرى ظهورى من الجلود فنزلت الآيات وروى أن عويمرا العجلاني قال يا رسول الله أرايت ان وجدنا مع امرأته رجلا ماذا يصنع ان قتله قتلته وفكف ينعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها فقتلنا عن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك فى الصحيح ولهذا جعل بعضهم هذا وسبب نزول الآية ومن قال بالاول حمل هذا على أن المراد حكم واقعك بين مما أنزل فى هلال اذا حكمكم على الواحد حكمكم على الجماعة اه وبعبارة ع ش على م ر واختلف العلماء فى سبب نزول آية اللعان هل بسبب عويمر العجلاني أم بسبب هلال بن أمية فقال بعضهم بسبب عويمر واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعويمر قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا وقال جمهور العلماء سبب نزولها قصة هلال بن أمية واستدلوا بحديث مسلم (قلت) ويحتمل أنها نزلت فيها جميعا فلعلمها سأسألانى وقد تين متقاربتين فنزلت الآية فقيمها ولو سبق هلال باللعان فيصدق أنها نزلت فى ذاك وأما هلالا أول من لاعن قالوا وكانت قضيته فى شعبان سنة ثمان من الهجرة اه والعجلاني بالفتح والسكون نسبة الى بنى العجلان بطن من الانصار كما فى باب السبوطى (قوله وهى بين) أى ايمان أربعة حتى انه ان كان كاذبا لزمه أربع كفارات لأن كل كلمة بجنرة اليمين ولا يزاد خامسة لقوله وعلى اعنة الله ان كنت من الكاذبين لانه مؤكدا ما قبله لأنه يمين خامسة وهذا هو الذى عول عليه الزيادى وخالف ابن حجر فقال والوجه أنها أى الكفارة لا تعدد مدتها لأن المحلوف عليه واحد والمقصود من تكريرها محض التأكيد لا غير اه (قوله بلفظ الشهادة) متعلق بيمين وقيل شهادات ويترب على ذلك أنه اذا كذب فيها فان قلنا ايمان يلزمه أربع كفارات وان قلنا شهادات لا يلزمه عند الكذب شئ وليس فى الايمان ما يتعددا لافى اللعان والقسامة وليس منهما ما يكون فى جانب المدعى الا فيهما وذهب رخصة على خلاف القياس للحاجة اليه (قوله فلا يصح لعان صبي) مفرع على قوله وهى بين لأن اليمين منها غير معتدة (قوله ولا يقتضى قدفهما) مصدر مضاف لفاعله ومفعوله محذوف تقديره زوجته كما وقوله لعانا معمول لقوله يقتضى المنق (قوله ولا اعتوبة) أى لهما من حد أو تعزير وقال بعضهم ولا اعتوبة أى حدا وأما التعزير فيجب بقدفهما فان عزرا قبل الكمال فظاهر والاعز بعد الكمال (قوله واذا رمى) أى سبها وخاض فى عرضها بما ذكره فنبه ذلك برمى السهم الحسى بجمع الايلام بكل واستعير الرمى الحسى للسب والخوض فى عرضها على سبيل الاستعارة

والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن الآيات وسبب نزولها ذكرته فى شرح البهجة وغيره وهى بين مؤكدة بلفظ الشهادة كما هو فى الروضة عن الاصحاب فلا يصح لعان صبي ومجنون ولا يقتضى قدفهما لعانا بعد كمالهما ولا عقوبة كما فى الروضة ولم يقع بالمدينة الشريفة لعان بعد اللعان الذى وقع بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم الا فى أيام عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه (واذا رمى)

المصترحة الأصلية ثم اشتق من الرمي المحسوس رمي بمعنى سب ونهض استعارة تبعية
 (قوله أي قذف) من القذف ومعناه لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعبير أي في مقام
 إظهاره ومعرض كسجد نخرج الرمي بفعل الزنا كالسرقة ويقام التعبير إذا شهد أربع بالزنا
 فليس قذفا بل شهادة وكذا قذف صغيرة لا توطأ فليس قذفا شرعا وإن عزر عليه لتأديب وخرج
 جرح الشاهد لترد شهادته (قوله زوجته المحصنة) وهي البالغة العاقلة الحرة المسلمة العفيفة
 عن وطء متحده حال تكليفها واختيارها وعلمها بالتحريم والاحصان لغة انتع وجاء به معنى
 الاسلام والبلوغ والعقل فقط كقافي قوله تعالى فإذا أحصن وجاء بمعنى الحربة كقافي قوله عقب
 ذلك فعلمين نصف ما على المحصنات الخ وجاء بمعنى التزويج كقافي قوله والمحصنات من النساء الخ
 وجاء بمعنى إصابة الحرة المكف في نكاح صحيح كقافي قوله تعالى محصنين غير محصنين ولا يشترط
 في المحصن هنا الوطء في نكاح صحيح وقيد بالمحصنة نظر القول المتن فعليه حد القذف لأنه شرط
 في اللعان فله أن يلاع عن غير المحصنة لاسقاط التعزير هذا وكان الأولى استقاطه أو التعميم ويريد
 بعد قول المصنف فعليه حد القذف أو التعزير (قوله صريحا كزيت الخ) والأوجه عدم
 احتياج نحو زنا ولو طأ لوصفه بنحره ولا اختيار ولا عدم شبهة لأن موضوعه يفهم دلالت
 وبؤيده ما يأتي في زيت بك وفي الوطء بخلاف نحو ابلاخ الحشفة في الفرج لا بد فيه من ثلاثة
 أما الرمي بإبلاجهما في دبر امرأة خلية فهو كالذكر أو من وجهه فينبغي اشتراط وصفه بنحو اللباطة
 ليخرج وطء الزوج فيه فإن اظهر أن الرمي به غير قذف بل فيه التعزير لعدم تسميته زنا ولو ابلاطة
 كما هو ظاهر وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق من قال لافرق في قوله أو دبرين أن يحاط به
 رجلا أو امرأة أو ولجت في دبر أو أوج في دبر أو أوجه قول قوله بيمنه أردت بإبلاجه
 في الدبر بإبلاجه في دبر زوجته كما علم مما تقرر فيعزروا أن بالوطى كناية لاحتمال إرادة كونه على
 دين قوم لوط بخلاف بالانط فإنه صريح ولو قالت راودني عن نفسي أو نزل إلى بيتي وكذبها
 عزرت لا يثبتها بذلك اه شرح م ر بعض تغيير (قوله أو يازانية) لأن يكون هذا اللفظ
 علمًا لها فلا يكون قذفا لا بنية اه نرى (قوله أو ياقبة) كما أفتى به ابن عبد السلام وعند
 ابن عبد السلام أن قوله ياقبة صريح أو بالوطى أو يعلق أو ياعرص أو يامتنعن وياقطين
 أو ياكفن والمعتمد صراحة ثمة للمرأة وكناية للرجل وعاهرودوس ومأبون وطعن به كذكره
 حل على المنهج والمعتقد أن يعلق كناية لأن العلق في اللغة التي النفيس واللفظ عند الأطلاق
 يحمل على معناه اللغوي ومن الكتابة ياقواد وقيل في صريح * (فرع) قال م ر ما قال بين
 الجهملة بلاع الزب فينبغي أن لا يكون صريحا في الرمي بالزنا لاحتمال البلع بالنسب اه ومن
 الصريح قوله يافرخ زنا وقوله لولد غيره است ابن فلان فهو صريح أيضا بخلاف قوله لولد
 لست ابنه فإنه كناية اه مد على التحرير (قوله في الجبل) ليس قيدًا لعله لا يقتصر
 على زنا بالهمز (قوله لأن الزن هو الصعود) إنما كان كناية لا احتمال أنه قلب الباء همزة
 فيكون قذفا وأن تكون الهمزة أصلية فلا يكون قذفا قال في المصباح زنا في جبل زنا
 مهموزا من باب تعب وزنوا أيضا صعد فهو زاناه (قوله هو الصعود) أي من جملة معناه
 الصعود ويستعمل أيضا في الزنا والاقطار الشرح قصره على ذلك (قوله نصريح قطعا) أي

أي قذف (الرجل) المكلف (زوجته)
 المحصنة (بالزنا) صريحا كزيت ولومع
 قوله في الجبل أو يازانية أو زني فربك
 أو ياقبة كما أفتى به ابن عبد السلام
 أو كناية كزنا في الجبل بالهمز لأن
 الزن هو الصعود بخلاف زنا في
 البيت بالهمز صريح لأنه لا يستعمل
 بمعنى الصعود في البيت ونحوه زادني
 الروضة أن هذا كلام البغوي وأن غيره
 قال أن لم يكن للبيت درج يصعد إليه
 فيها فصرح قطعا أو يافجرة أو
 ياقسة أو أنت تحبين الخلو

قوله من باب تعب كذا في نسخة المؤلف
 والذي في المصباح من باب نفع اه
 هو قوله القاموس اه صححه

وان كان له زوج فكتاية والمعتد أنه صريح مطلقا زى (قوله أولم أجعل بكرا) هذا في امرأة لم يعلم لها اعتد اقضاء مباح فان علم لها ذلك فلا صريح ولا كناية اه مرحومي (قوله والمحصن الذي يحذفه) احتراز عن المحصن الذي يلزمه الرجم وتقدم الكلام على المحصن قريبا (قوله مكلف الخ) فان فقد قيدا من هذه القيود فالواجب التعزير لا ايداء قال في المنهج ومن قدف محصنا حدة أو غيره عزير (قوله حر مسلم) وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لانه اهانة له ولا يرد قدف مرتد ويحجون وقت زنا أضافه الى حال اسلامه أو افاقته أو حرته بأن أسلم ثم اختار الامام وقه لان سبب حده اضافته الزنا الى حالة الكمال لشرح م ر (قوله عفيف عن وطء) عبارة المنهج عفيف عن زنا ووطء محرم مملوكة له ووطء في دبر حليته (قوله عن وطء يحذبه) أي بأن لم يسبق له وطء أصلا أو سبق له وطء لا يحذبه كوطء الشبهة أو البهيمية و مثل الوطء الذي يحذبه وطء حليته أو محرمة المملوكة في دبرهما فلا يكون محصنا وان كان لا يحذف عما ذكر ومثل دبر محرمة المملوكة قلها كما يعلم من المنهج ولا يشترط عفته عن وطء حليته في الحيض (قوله فلا يحذف زوجته) أي بل يعزير ثلاثا تجارأ على سبها وهذا خارج بالمكف (قوله التي لا تحتمل الوطء) الاولى اسقاطه لان الصغيرة مطلقا خارجة من المكف فقوله التي لا تحتمل ليس قيد لان الصغيرة خارجة بالمكف سواء احتملت الوطء أو لا الا أن يقال قد يبدل لانه لا يلاع عن الزوج حينئذ لدفع التعزير الذي لزمه بخلاف ما اذا احتملت لوطء قبله عن لا يقطع التعزير (قوله ولا البكر قبل دخوله بها) يتأمل هذا ويحرر قاله المرحومي أي لا ندليس في كلامه ما يخرجها فالظاهر أنه يحذفها وسيأتي في كلامه ما يدل عليه قال المدعي لعل وجهه أن يقال بكارتها تكذب دعواه فصار كقدف صغيرة لا تحتمل الوطء لكن قد يعكز على هذا ما سيأتي في كلامه أنه لو قدف بكرا وطلقة ثم تزوجها آخر وقدفها ثانيا لم تلاعن ويجب عليه باللعان القاذفين الجلد والرجم فهذا يدل على أن قدف البكر يؤثر هذا هو الظاهر فأتى اللهم الا أن يصور ما هنا بغير الغوراء وما يأتي بالغوراء (قوله أو التعزير) أي في قدف غير المحصنة فلا حظ هذا في كلامه سابقا (قوله ابن سمعاء) كذا في خط المؤلف وصوابه كما قاله النووي في تهذيب الاسماء واللغات ابن سمعاء بسين مفتوحة وحاسا كنه مهملتين وبالمد اه مرحومي على وزن جراء مؤنث أسحم بمعنى أسود وهي أم شريك وأبوه عبدة بفتح العين والباء الموحدة والمحدثون يسكنونها (قوله البينة) أي تلزمك البينة أو حد الخ (قوله وله الامتناع) أي من اللعان وهذا معلوم من قول المصنف فعليه حد القذف (قوله ويشترط لصحة اللعان) جملة شروط اللعان أربعة سبق القذف أو ما يقوم مقامه من نفي الولد وولاء الكلمات وتلقين القاضي وأن لا يبدل لنظايب آخر وكون سبق القذف شرطا في اللعان فيه نظر بل هو سببه (قوله لان اللعان) عليه لقوله ويشترط لصحة اللعان الخ وقوله لان الزوج الخ عليه لشرع (قوله فله قذفها) أي يجوز له اذا لم يكن هناك ولد فان كان هناك ولد يعلم أنه ليس منه وجب القذف واللعان وهذا القسمان فيما اذا علم زناها أو ظنه فان لم يعلم ولم يظن حرم القذف واللعان ولو كان هناك ولده لانه يلحق بالفراس (قوله بأن رآها ترضي) الباء ليست للعصر بل بمعنى الكاف لان مثل الرؤية اخبار عدد التواتر لانه يفيد العلم أيضا

أولم أجعل بكرا ونوى بذلك القذف (قوله) لها (حد القذف) لا ايداء (فعليه) لها (حد القذف) لا ايداء ونخرج بقيد المحصنة غيرها والمحصن الذي يحذفه مكلف ومثله السكران المعتدى بسكره حر مسلم عفيف عن وطء يحذبه فلا يحذف زوجته الصغيرة التي لا تحتمل الوطء ولا البكر قبل دخوله بها (الا أن يقيم البينة) بزناها فيرفع عنه الحد أو التعزير لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهلال بن أمية حين قدف زوجته بشريك بن سمعاء البينة أو حد في ظهرك فقال والذي بعثك بالحق نبيا اني لصادق وليبذلن الله في أمري ما يبرئ ظهري من الحق فنزلت آيات اللعان الحديث وهو بطوله في صحيح البخاري فدل على ارتفاع الحد بالبينة (أو بلاعن) لدفع الحدان اختاره لمحدث هلال وله الامتناع وعليه حد القذف كما في الروضة ويشترط لصحة اللعان سبق قدف زوجته تقديم السبب على المسبب كما هو مستفاد من منيع المصنف وبه صرح الاصحاب لان اللعان انما شرع لخلاص القاذف من الحد قال في المهذب لان الزوج يتلى بقذف امرأته لدفع العار والتدب القاسد وقد يعذر عليه اقامة البينة فيجوز لللعان بينة له فله قذفها اذا اتقن زناها بأن رآها ترضي

ظن زناها طنائما مؤكداً ورثه العلم كشباع زناها بزيد معصوم بابقريته كأن رآهما ولو مرة واحدة في خلوة أو رآهما يخرج من عندها
هي تخرج من عنده أو يرى رجلا معها مراً (٣٠) في محل رية أو مرة تحت شعار في هيئة منكراً أما مجرد الاشاعة فقط أو القرينة فقط لا
يجوز له اعتقاد واحد منهما أما الاشاعة

كما قرره شيخنا (قوله أو رثه العلم) أي قريته (قوله أو يرى رجلاً معها الخ) هذا
من جملة القرائن لكن في هذه الصورة يكون الشباع بالزنا مطلقاً لا بزيادة فتقوله فيما سبق من أن
مثلاً (قوله تحت شعار) أي ستر وغطاء قال في المصباح الشعار بالكسر ما ولي الجسم من
التياب (قوله والاولى له) هذا راجع لحالة جواز القذف وعدم جوازه قال الخياطي في
تصريحه بأن له امساكها مع علمه بأنها تأتي الفاحشة (قوله وأقالة العثرة) أي العثرة
وعدم انشائها والعثرة الزلة (قوله كما يحرم نفي من هو منه) ولا يبر من النفي المحرم بل ولا من
النفي مطلقاً ما يقع كشراً من العامة أن الانسان يكتب بينه وبين ولده حجة ويريد بذلك أن يبر
منه ولا علاقة له ولا يرثه لأن المقصود من هذه الحجة أن الولد ليس مطيعاً لآبيه فلا يسب لآبيه
من أفعاله شيء فلا يطالب بشيء لزم الولد من دين أو اتلاف أو غيرهما مما يترتب عليه دعوى
ويحتاج إلى جواب لانه انما ينتفى عنه باللعان ع ش على م ر ولو كان ينفياً فيرادون الفرع
بحيث لا يمكن وصول الماء اليه لم يلحقه أو في الدبر فالراجح أنه لا يلحقه أيضاً وليس من الظن بانه
من نفسه أنه عقيم على الاوجه خلافاً لقول الروائي يلزمه نفيه باللعان أي بعد قذفها أو ذلت
نجد كثيرين يكاد أن يجزم بعقمهم ثم يجلبون اه ح وم ر ويؤخذ منه أنه لو أخبره
معصوم بأنه عقيم وجب النفي بل ينبغي وجوب النفي أيضاً فيما لم يكن عتيماً وأخبره معصوم
بأنه ليس منه اه (قوله فلو علم) كان الاولى أن يأتي بالو أو ويجعله فرعاً عنه لا أنه لم يفتقر
ما يفتقر عليه (قوله وان لم يستبرأها) أي بحيضة والواو فيه الحال بخلاف ما إذا استبرأه
فإن الولد ليس منه فيكون للعلم بأنه ليس منه أربع صور وانما كان الاختلاف ما كرى الصورة
الاخيرة وان كانت الحامل قد تنحيز على المعتمد لما أن ذلك بعيد جداً وأورثه ستمائة
ليس منه (قوله بعد وطئه) أي القاذف (قوله لدفع النسب) أي لولد يعلم أنه ليس منه
والنسب في هذه الحالة ثابت أي واذا امتنع المسبب وهو الولد (١) امتنع السبب وهو القاذف
(قوله أو قطع النكاح حيث لا ولد) أي خشية حدوثه من ذلك التلطيف وقوله حيث لا ولد على
الفراش كذا في خط المؤلف رحمه الله تعالى وهي عبارة شرح الروض لكن سقط منها ما سيظهر
لكن ولعل المؤلف لم يتصداقاً وعبارته شرح الروض لأن اللعان حجة ضرورية انما يبر
اليها دفع النسب أو قطع النكاح حيث لا ولد خوفاً من أن يحدث ولد على الفراش الملتصق وقد
حصل الولد هنا فلم يبق له فائدة ولأن في اثبات زناها قميماً للولد واطلاق الالسخة فيه فلا يحمل
ذلك لغرض الاتقام مع امكان الفرقة بالطلاق اه مرحومي (قوله وقد حصل الولد) أي
مع عدم العلم بأنه ليس منه فلا يأتي له نفيه للعوقله واللعان لا جمل لربما الذي لم يكن مؤلفه
ممتنع مع حقوقه به لتضرر الولد بنسبة أمه للزنا فلذا قال والفراق يمكن بالطلاق (قوله فلم يبق له
فائدة) هي ما أشار اليه بقوله لدفع النسب (قوله فيقول) أي بعد تاقين له شيء والحمد لله
يعتد به (قوله أما إذا كان هناك ولد) أي بنفيه لعله أنه ليس منه فلا بد من رضاهما بالتحكيم
ولا يكتفى برضا آبيه وأمه (قوله إلا أن يكون) أي الولد كذا (قوله إذا زوجهما منه)
أي له (قوله أن يتولى) أي بتلقيه كلمات اللعان (قوله رقيقته) الاضافة للجنس لانها
رقيقان وعبارة شرح الروض لعان رقيقته قال الاجهوري قلت وهذا سريع في جواز ذلك

تدريسه عدولها ومن يطع فيها فلم
غير بشيء وأما مجرد القرينة المذكورة
د أنه رجا دخل عليها الخوف أو سرقة أو
لمع أو نحو ذلك والاولى له كما في زوائد
لروضة أن يستبرأ عليها ويطلقها ان كرها
لما فيه من ستر الفاحشة وأقالة العثرة
هذا حيث لا ولد ينفيه فان كان هناك ولد
ينفيه بأن علم أنه ليس منه لزمه نفيه لأن
ترك النفي يتضمن استلزامه واستلحاق
ليس منه حرام كما يحرم نفي من
هو منه وانما يعلم إذا لم يبطأ أو وطئها
ولكن ولدته لدون ستة أشهر من وطئه
التي هي أقل مدة الحمل أو لفوق أربع
سنين من الوطء التي هي أكثر مدة الحمل
فلو علم زناها واحتمل كون الولد منه
ومن الزنا وان لم يستبرأها بعد وطئه
حرم النفي رعاية للفراش وكذا القذف
باللعان على الصحيح لأن اللعان حجة
ضرورية انما يصار اليها لدفع النسب
وقطع النكاح حيث لا ولد على
الفراش الملتصق وقد حصل الولد هنا
لم يبق له فائدة والفراق يمكن بالطلاق
يشرع في كيفية اللعان بقوله (فيقول)
أي الزوج (عند الحاكم) أو نائبه
اللعان لا يعتبر الا بحضوره والمحكم
بأن لا ولد كالحاكم أما إذا كان هناك
فلا يصح التحكيم إلا أن يكون مكلفاً
رضي بحكمه لأن له حقا في النسب فلا
يرضاهما في حقه والسيد في اللعان
بأنه وعبداه إذا زوجهما منه كالحاكم
أنه أن يتولى لعان رقيقته

(قوله وإذا امتنع المسبب وهو الولد
بالتأهر وهو اللعان اه صحيحه

وَيَسْتَقْبَلُ التَّغْلِظَ فِي اللَّعَانِ بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ أَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَهُوَ التَّغْلِظُ بِالْمَكَانِ فَيَكُونُ فِي أَشْرَفِ مَوَاضِعِ بِلَادِ الْعَرَبِ لِأَنَّ فِيهَا تَأْثِيرًا فِي الزَّجَرِ عَنِ الْعَيْنِ الْفَاجِرَةِ فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ فَيَكُونُ (٢١) (فِي الْجَامِعِ عَلَى الْمَنْسَرِ) كَمَا صَحَّحَهُ صَاحِبُ

الكافي لأن الجامع هو المذهب من تلك
البلدة والمنبر أولى فان كان في المسجد
الحرام فبين الركن الذي فيه الحجر
الاسود وبين مقام ابراهيم عليه الصلاة
والسلام ويسمى ما بينهما بالحطيم فان
قبيل لاشئ في مكة أشرف من البيت
أجيب بأن عدواهم عنه صيانة له عن
ذلك وان كان في مسجد المدينة فعلى
المنبر كافي الامة والمختصر لقوله صلى الله
عليه وسلم من حلف على منبري هذا عينا
آمناء وآمناء معه من النار وان كان في
بيت المقدس فعند الصخرة لانها
أشرف بقاعه لانها قبله الانبياء عليهم
الصلاة والسلام وفي ابن حبان أنها
من الجنة وتلاع عن امرأة حائض أو
نفساء أو متعبرة مسلمة يباب الجامع
تحرى مكثها فيه والباب أقرب الى
المواضع الشريفة ويلاع الزوج في
المسجد فاذا فرغ خرج الحاكم أو نائبه
اليها ويغلق على الكافر الكتابي اذا
ترافعا اليها في بعة وهي بكسر الموحدة
معبد النصارى وفي كنيسة وهي معبد
اليهود وفي بيت نار مجوسى لا بيت أصنام
وشئ لانه لا حرمة له وأما القسم الثاني
وهو التغليب بالزمان في المسلم فيكون
بعد صلاة عصر كل يوم ان كان طلبه
حشيشا لان البين القابضة بعد العصر
أغلقت عقوبة تلحق الصبي عن أبي
هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا
يزكهم ولهم عذاب أليم وعدمهم
رجل احلف على عين كاذبة بعد العصر
بقتطع بها مال امرئ مسلم

وان كان أحد الزوجين حراً وأوليتظر مالو كان العبد لواحد والامة الزوجة لواحد فن يتولى
 اللعان هل سيد العبد أو سيد الامة أو حماير فعان الامر للعاكم حرره والظاهر أنه يتولا سيد
 العبد (قوله في غير المساجد الثلاثة) فيه أن مسجد المدينة للعان فيه على المنبر أيضاً
 (قوله في الجامع) احتريه عن المدارس (قوله والمنبر أولى) لكونه محل الوعظ والزجر
 لا لكونه أشرف بقاع المسجد لأن بقاعه لا تتفاوت في الفضيلة زي ملخصاً (قوله الحجر
 الاسود) وسواده طوارئ عليه لمافي الحديث انه نزل من الجنة أشد ثيابا من اللبن فسودته
 خطايا بني آدم (قوله مقام ابراهيم) وهو الحجر نزل له من الجنة وكان يقوم عليه عند بناء البيت
 فيرتفع به حتى يضع آلة البناء فوق الجدار ثم يهب به اه ق ل على الجلال (قوله
 بالحطيم) لحطيم الذنوب أي اذهبها فيه وقبل لانه حطيم أي مات فيه ألوف من الانبياء وغيرهم
 ولم يكن بالحجر بكسر الخاء مع أنه أفضل من المسجد حوله لأن غالبه من البيت صونه عن ذلك
 وان خالف فيه عمر رضي الله عنه ولذلك قدم الحطيم وقيل ان في الحجر قبر ابراهيم عليه وأمه هاجر ق ل
 وقوله وان خالف فيه عمر لعل رأي أن فيه تخويفاً للعاكف أكثر من غيره اه ع ش على م ر
 (قوله على منبري) فيه أن الموحود الآن ليس منبره بل غيره اذ منبره حرق (قوله حائض
 أو نفساء) أي أو كانت المرأة جنباً أو الرجل جنباً سم (قوله ويغلق على الكافر) ودخول
 الساكن الى أما كنهم غير معصية لانه لحاجة وغير الحائض كمثل لكن باذن بالغ عاقل منهم ومجمله
 ان خلت عن صور والاغرام مطلقاً ودخولهم مساجداً ما كتمه ومن ذلك يؤخذ جواز
 تلعان الكفار في مساجدنا غير المسجد الحرام ق ل وقوله ومن ذلك يؤخذ الخ عبارة سم
 ويجوز تلعان الذميين في المسجد غير المسجد الحرام ولومع حدث أكبر وحيف لا يلقوث
 المسجد قال ابن الصباغ رضاهما فان رضيت دونه فلها ذلك أو هو دونها يكف اه ولو كان
 الزوج مسلماً والزوجة ذميمة لاعتن في الجامع ولاعتن فيما تعظمه من بيعة أو غيرها فان رضي
 بلعانها في المسجد وقد طلبته بازجخال ما اذ لم تطلبه لأن الحق في اللعان لها ولم ير ضرر هو لأن
 التغليظ عليها حقه لكن لو امتنع مع رضاه فهل تخير فيه نظر وما ذكره من أن التغليظ عليها
 حقه قد يشكل على ما تقدم عن ابن الصباغ ويقتضى عكس ما ذكره اذ لا تغليظ في الجامع
 في اعتقاد هانفي رضاه دون نفويت حقه من التغليظ بخلاف رضاه دونها لأن غاية أنه يتضمن
 اسقاط حقه وهو جبرله ولا يقال انه يتضمن أيضاً جها على ما تعتقده من تعظيم المسجد لوجود
 نظير ذلك بعد تسليمه في العكس أعني رضاه دونه مع زيادته بتقويت حقه اه (قوله في بيعة)
 متعلق بمحذوف أي باللعان في بيعة وقد انعكس العرف الآن بعكس ما ذكره الشارح
 ق ل (قوله وفي بيت نار مجوسية) وروى اعتقاده لأن شبهة كتاب بخلاف الوثني اه شيخنا
 (قوله بالزمان) عبارة ع ش ولو في حق الكافر كما قاله البندنيجي وغيره وخالف الماوردى
 فاعتبر الوقت الذي يعظمونه اه سم بحروفه (قوله كل يوم) المراد أي يوم لانه لا يتكرر
 فالكلية غير مرادة بدليل قوله الآتي فان لم يكن الطلب حثيثاً ففي عصر الجمعة لانه أشرف من
 غيره (قوله ان كان طلبه) أي اللعان (قوله وعد منهم رجال حلف على عين الخ) على زائدة
 والثاني رجل حلف على سلعة لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب والثالث رجل منع فضل

فان لم يكن طلب حديث فبعد صلاة عصر يوم الجمعة (٢٢) لانساعة الاجابة فيه كما رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وروى مسلم

أنهم من مجلس الامام على المنبر الى أن تنقضي الصلاة وأما التغليظ بالزمان في الكافر فيعتبر بأشرف الاوقات عندهم كما ذكره الماوردي وان كان قضية كلام المصنف أنه كالمسلم ونقله ابن الرقعة عن البندنجي وغيره * (تنبيه) * من لا يتخلل ديناً كالدهري والزنديق الذي لا يتدين بدين وعابد الوثن لا يشرع في حقهم تغليظ بل يلاعنون في مجلس الحكم لانهم لا يعظمون زماناً ولا مكاناً فلا ينزحرون قال الشيخان ويحسن أن يختلف من ذكر بالله الذي خلقه ورزقه لانه وان غلب في كفره وجد نفسه مدعنة لمخالق مديرويسن التغليظ أيضاً في جماعة) أي بحضور جمع (من) عدول أعيان (الناس) وصلاتهم من بلد اللعان لقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ولأن فيه ردعاً عن الكذب وأقلهم كافي المتهاج كأصله أربعة لثبوت الزناهم فاستحب أن يحضر ذلك العدد ويسدأ في اللعان بالزوج فيقول (أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رمت بزواجي) هذه (من الزنا) ان كانت حاضرة فان كانت غائبة عن البلد أو مجلس اللعان لمرض أو حيض أو نحو ذلك سماها ورفع نسبها بما عجزها عن غيرها دفعا للاشتباه وان كان ثم ولد ينسبه عنه ذكره في كل كلمات اللعان الخمسة الاتية لينتفي عنه فيقول في كل منها (وأن هذا الولد) ان كان حاضراً أو أن الولد الذي ولدته ان كان غائبا (من الزنا وليس) هو (منى) لأن كل مرة بمنزلة شاهد

مائه فيقول الله اليوم أمتعتك فضلي كما منعت فضل مالم تعمل يذال رواه الشيخان عن أحمد حريرة كافي الجامع الصغير (قوله لأن ساعة الاجابة فيه) أي في يوم الجمعة وعبارة م ر لانساعة يومها أشرف الاسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كافي رواية صحيحة وان كان الان شهر أنهما فيما بين جلوس الخطيب وفراغ الصلاة على المنبر في الجمعة ومقابلته أحد أو أربعة من قول الراعي منها أنها في ما بين جلوس الخطيب على المنبر الى فراغ الصلاة في ل وقوله في ما بين جلوس الخطيب قبل الشروع في الخطبة لا الجلوس بين الخطيبين وألحق بعضهم بغير الجمعة الاوقات الثريفة كشهر رجب ورمضان ويوم العيد وعرفة وعاشوراء اه (قوله من مجلس الامام) أي الأول (قوله وان كان قضية كلام المصنف) فيه أن المصنف لا يعترض لالتغليظ بالزمان وفي الوسيط واطلاق الشيخين وغيرهما التغليظ بالزمان وكونه بعد العصر يقتضي أنه لا فرق فيه بين المسلم والكافر ونقل ابن الرقعة عن البندنجي وغيره أن التغليظ على الناس بالزمان عندنا لا عندهم كما هو قضية الاطلاق المذكور لكن قال الماوردي ان العيين تغليظ عليهم في وقت أشرف صلواتهم عندهم وأما المجوس فليس لهم صلاة مؤقطة وانما لهم زمرة يروونها قريبة فان كانت مؤقطة عندهم حلفوا في أعظم أوقاتها عندهم وان لم تكن مؤقطة سقط تغليظ أيمانهم بالزمان الا أنهم يرون النهار أشرف من الليل ويحلفون نهاراً لا الاوقات كره الماوردي أوجهه والامساخفتاهم في البيع والخائس ونحوها (قوله من لا يتخلل) أي لا يستأثر (قوله كالدهري) بضم الدال المهملة كما ضبطه ابن قاسم وبفتحها كما ضبطه ابن شبيب وهو المعطل وقال بعضهم الدهري بالضم المسن وبالفتح المهد وهو من نسب الانعام مدهر قال تعالى وما يهلكنا الا الدهر أي الامر والزمان وهو في الاصل مدة بقاء العالم قال نعلب وهما جميعاً منسوبان الى الدهر وهم ربما غيروا في النسب كما يقال سم على للمنسوب الى الارض الدولة وعبارة ح ل الدهري بالضم والفتح وهو الظاهر هو المعطل أي للصانع (قوله والزنديق) بتكرار الزاي بوزن قنديل كافي الصباح (قوله وعابد الوثن) أي الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن كأسد وأسدأ وثان اه صباح (قوله وان خلا) أي تبارز الخدفي كفره قال تعالى قل يا أهل الكتاب لا تغفلوا في دينكم أي لا تتجاوزوا الحد في دينكم بأن تصفوا عيسى وترفعوه فوق حقه اه جلاين أي بأن تجعلوه الهاء (قوله فيقول) أن الله التلقين (قوله لمرض) ليس بمتبدل على المعتمد بل مثله ما اذا كانت غائبة ولو بلا عذر كما في م ر (قوله في كل كلمات اللعان الخمسة) ظاهره أنه يأتي في الخامسة بهذا اللفظ أي قوله ونعت الولد من الزنا ولا يخفى ما فيه فلعن المراد أنه يأتي فيها بما يناسب كأن يقول وأن لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما رمت به من الزنا وفي أن الولد من الزنا وليس منى اه رشيد على م ر (قوله وأن هذا الولد) أو جعلها ان كانت حاملا وهذا معطوف على قوله فيما رمت كما في ابن قاسم فيقرأ بفتح الهمزة وهو من مدخول الصدق ويصح أيضاً أن يكون معطوفاً على قوله اني لمن الصادقين معمو لا لشهد فهو بفتح الهمزة على كل من الوجهين (قوله وليس هو مني) أبرز الضمير ايضاحاً (قوله لأن كل مرة الخ) لعله لعله لعله ذكره في كلمات اللعان قال شيخنا والتعليل ظاهر في المرات الاربع الاولى أما الخامسة فتؤكد كده لتعادها لأنها قائمة

فلو غفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج الى اعادة اللعان لتفهمه * (تنبيه) * قضية كلاهما أنه لو اقتصر على قوله من الزنا ولم يقل ليس مني أنه لا يكتفي قال في الشرح الكبير وبه أجاب كثيرون لانه قد يظن أن وطء النكاح الفاسد والشبهة زنا ولكن الرابع أنه يكتفي كما صححه في أصل الروضة والشرح الصغير جلال لفظ الزنا على حقيقته وقضيته أيضا أنه لو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف وهو الصحيح لاحتمال أن يريد أنه لا يشبهه خلقا ولا خلقا فلا بد أن يسند مع ذلك الى سبب معين كقوله من زنا أو وطء مشبهة ويكرر ذلك (أربع مرات) للآيات السابقة قول الفصل وكررت الشهادة لتأكيد الأمر لأنها أقيمت مقام أربع شهود من غيره ليقام عليها الحد ولذلك سميت شهادات وهي في الحقيقة أيمان وأما الكلمة الخامسة الآتية فوكدة لمقاد الأربع (ويقول في المرة) (٢٢) الخامسة بعد أن يعطيه الحاكم) ندبا بأن يحتوئهم من عذاب الله تعالى وقد

قال صلى الله عليه وسلم له لال الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وبأمر رجلا أن يضع يده على نفسه لعله ينزجر فان أي بعد مباغلة الحاكم في وعظه الا المضي قال له قل (وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين) فيما رميته به من الزنا ويشير اليها في الحضور ويميزها في الغيبة كافي الكلمات الأربع * (تنبيه) * كان من حق المصنف أن يذكر هذه الزيادة لثلاثتهم أن الخامسة لا يشترط فيها ذكر ذلك وسكوته أيضا عن ذكر الولد في الخامسة يقتضي أيضا أنه لا يشترط في نفسه ذكره فيها وليس مراد الكافر أنه لا بد من ذكره في الكلمات الخمس وسكت أيضا عن ذكر الموالاة في الكلمات الخمس والاصح اشتراطها كافي الروضة فيؤثر الفصل الطويل وهذا كله ان كان قد قذف ولم تنبئه عليه بيينة والابان كان اللعان لنفي ولد كان احتمل كونه من وطء شبهة أو أثبتت قذفه بيينة قال في الاول فيما رميته به من اصابة غيري لها على فراشي وأن هذا الولد من تلك الاصابة الى آخر الكلمات وفي الثاني فيما أثبتت على من رمي اياها بالزنا الى آخره ولا تلاعن

مقام شاهد وهو تعليل لكون ذلك في كل مرة وقوله فيما رليفني عنه علمه لاصل الذكر (قوله احتاج الى اعادة اللعان) ظاهره أنه بعد اللعان جمعه ولو كان اغتفال ذكر الولد في المرة الرابعة ولعل وجهه أن الولد بين كلمات اللعان شرط كما يأتي فاذا اغتفل ذكره في الرابعة فكان ما أتى به أجنبى فاصل بين الثالثة والرابعة التي يأتي بها بدل الرابعة التي اغتفل فيها ذكر الولد اه ع ش (قوله وبه أجاب) لعل بعض العلماء مثل بقوله هل يكتفي الاقتصار على الاول أو لا فقال له يكتفي وقال شيخنا أي بصيغة الجواب لعله لا يكره ما ذكر بصورة سؤال (قوله والشبهة) الظاهر أنه عطف تفسير على ما قبله اذ الشبهة هنا لا تكون الا بالنكاح الفاسد لما علم أنه يشترط في الملاءع أن يكون زوجا كما قرره شيخنا (قوله وقضيته أيضا) أي قضية كلام المصنف (قوله أن يسند) أي قوله ليس مني وقوله مع ذلك أي مع قوله ليس مني والاولى حذف قوله مع ذلك لانه معلوم من كلامه وقضيته اشتراط الجمع وليس كذلك كما مر وقوله الى سبب أي كالزنا (قوله لآيات السابقة) اعترض بأن المتقدم آية واحدة وأجيب بأن المراد بالآيات السابقة الشاملة للعان ولعانها (قوله لانها أقيمت) الاولى ولانها الخ تعليل ثان وعبارة م ر ولانها (قوله لمقاد الأربع) أي للاحكام المترتبة عليها وهي الخمسة الآتية في قوله ويتعاقب باعانه الخ (قوله فان عذاب الدنيا الخ) ويقرأ عليه ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية ويذكر قوله عليه السلام للمتلاعنين حسابكم على الله كأحد كما كذب هل من تأتب سم (قوله فان أبي) أي امتنع من كل شيء الا من المضي في تمام اللعان في الخامسة فلم يمنع منه بل استمر عليه (قوله فيؤثر الفصل الطويل) وهو الراس على سكتة التفسير والمعنى (قوله والاصح اشتراطها) وأما الولد بين لعاني الزوجين فلا يشترط شرح المنهج (قوله وهذا كله) الاشارة لقوله السابق فيما رميته به من الزنا (قوله في الاول) أي في الكلمات الخمس (قوله من غير توقف على لعانها) أي كما يقول به مالك وقيل بالتوقف على لعانها وهو لا يظهر الا في الثالث والخامس ولا يعقل في غيرهما (قوله ولا قضاء القاضي) أي كما يقول به أبو حنيفة (قوله مع غيرها) أي مع غيرها هذه الزيادة (قوله حد قذف الزاني) أي ان كان محصنا أو تعزيره ان كان غير محصن وقوله عنه أي عن الملاءع (قوله الان ذكره الخ) واذا لم يذكره وأراد اعادة اللعان لسقوط الحد عنه بقذفه فله الاعادة لانه كره ويسقط عنه الحد كما يأتي في الشرح (قوله وجوب الحد) اعلم أن الواجب عليها باللعان الحد وهو اما الجلد ان لم تكن محصنة أو الرجم ان كانت محصنة ولا يأتي وجوب تعزير عليها باللعان وأما الواجب على الزوج ان لم يلاعن فهو الحد ان كانت محصنة أو التعزير ان لم تكن

المرأة في الاول اذ لا حد عليها هذا اللعان حتى تسقطه بلعانها (ويتعلق بلعانه) أي بقماعه من غير توقف على لعانها ولا قضاء القاضي كافي الروضة (خمس أحكام) وعليها اقتصر أيضا في المنهاج وذكر في الزوائد زيادة عليها كما سيأتي مع غيرها الاول (سقوط الحد) أي سقوط حد قذف الملاعنة (ههنا) ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان لم تكن محصنة ولا يسقط حد قذف الزاني عنه الا ان ذكره في لعانه * (تنبيه) * كان الاولى أن يعبر بالعقوبة بدل الحد ليشمل التعزير (و الثاني) (وجوب الحد)

أى حد الزنا (عليها) أى زوجته
 مسالة كانت أو كارة ان لم تلاعن لقوله
 تعال ويدأ عنها العذاب الآية فدل
 على وجوبه عليها بلعانه وعلى سقوطه
 بلعانها (و) لثالث (زوال الفراش)
 أى فراش الزوج عنها لاقطاع النكاح
 بينهما لما فى الصحيحين أنه صلى الله
 عليه وسلم فرق بينهما ثم قال لا يبيل
 لك عليهما وهى فرقة فسخ كالرصاص
 لحصولها بغير إفظ وتحصل ظاهرا
 وباطنا وفى سنن أبى داود المتلاعنان
 لا يجتمعان أبدا * (تنبيه) * تعبير
 المصنف بالفراش مراده به الزوجية
 كما مر تبعا لجمع من أئمة اللغة وغيرهم
 (و) الرابع (نفى) انتساب (الولد)
 إليه ان نفاه فى لعانه لخبر الصحيحين
 أنه صلى الله عليه وسلم افرق بينهما
 وألحق الولد بالمرأة وانما يحتاج
 الملاعن الى نفى نسب ولديمكن كونه منه
 فان تعذر كون الولد منه كأن طلقها
 فى مجلس العقد أو نكح امرأة وهو
 بالمشرك وهى بالمغرب أو كان الزوج
 صغيرا أو عمسوحا لم يلحقه الولد لاستحالة
 كونه منه فلا حاجة فى انتفائه الى لعانه
 والنفى فورى كالرد بالعيب بجماع
 المضرر بالامسالك الالعدركا أن بلغه
 الحر ليلافأخر حتى يصبح أو كان مريضا
 أو مجبوسا ولم يمكنه اعلام القاضى
 بذلك أو لم يجده فحرفلا يطل حقه ان
 تعسر عليه

قوله قوله الالعدر بها مش نسخة
 المؤاب هذه القولة الى آخرها ليست
 من الجريد اه

محصة فلا تلزم بين حدتها وحده فقد يجب عليها الحد ويجب عليه هو ان تعزير بأثر
 محصة والمراد بالتعزير الذى يلاعن لنفيه عزير التعزير التكذيب كقذف أمة أو صغيرة قوطا
 وأما تعزير التأديب فلا يلاعن لنفيه كقذف صغيرة لا قوطا وقذف من شئت زناه باقراره
 أو لعان مع امتناعها منه أى من اللعان أمان الأولى فلائذ كاذب ويمكن من الخلف على به
 صادق وأمانى الثانية فلائذ صادق فلا حاجة لاطهار الصدق وقد لا يجب عليها شي بده
 كان اللعان لنفى ولد الشبهة (قوله أى حد الزنا) أى الذى ثبت بالان الأربعة (مولد ونسب
 فرقة فسخ) لا فائدة تترتب على كونها فرقة فسخ وفرقة طلاق الا الايمان والعاقبة لم ياله تعوي
 له وكان الأولى أن يقول وهى فرقة اندساخ لأن هذا الانساخ لا فسخ (قوله بغير قوط) هذا
 الجابح بين فرقة الرضاع وفرقة اللعان أى بغير لفظ دال على العرقه فلا يرد بيقار به
 فكيف يقول لحصولها بغير لفظ وحاصله أن المقصود من اللعان اثباته وهو نفى تولد والفرقة
 مرتبة عليه شيخنا (قوله المتلاعنان) هذا التفاعل ليس بشرط لم يلى ونة ههنا
 الفرقة سواء لاعنت أولا (قوله لا يجع ان أبدا) حتى فى ابنته قال الرادى على المذهب فلا يثبت
 له نكاح الملاعنة أبدا ولا وضو لما لا يثبت لو كانت أمة واستبرأها بعد شرائها وان ربها
 فلا يثبتها كذا جها ودال نكاح ولا ربع تأبى الحرمة لانهم مباحق له وقد يبتلا بلعان حراف
 وطوق النسب فانهم ما يعودان لانهم مباحق عليه وأما حدتها فهل يقطع قول من أنه أثر
 لكن فى كلام الامام ما يفهم السقوط وحزمه فى المطلب فلا يتخذ ولا يحتاج الى اعمان
 الزوجية) كذا فى نسخ وفى بعضها الروجة (قوله ونفى الولد) المراد بالنفى لا انتفاء ولا نفي
 الحمل فبان أن لا حمل أولا عن راولد فبان فساد نكاحه بان ما اداسا فلا يثبت
 أحكامه كتأبى الحرمة وسقوط الحد عنه سم (قوله وانما يحتاج الى) هذا امرته بقوله فب
 سبق وان كان ثم ولد ينفقه عنه ذكره (قوله يمكن كونه منه) أى شرعا والغرض أنه علم أن
 منه بدليل ما تقدم فلا منافاة بين علم كونه ليس منه وامكان كونه منه شرعا (قوله فب
 أى استحالة شرعاً مع امكان كونه منه عقلا (قوله وهى بالمغرب) أى ولو كان وليه يقطع ما كان
 وصوله اليها لا لانعقوى على الامور الخارقة للعادة نعم ان وصل اليها ودخل بها حرم عليه
 النفى اه ع ش (قوله أو كان الزوج صغيرا) أى لا يولد له عادة بأن كان عمره دون تسع سنين
 وفيه أن الصغير لا يصح طلاقه والملاعن بشرط فيه ان يكون زوجا يصح طلاقه وان لم يكره
 فى المنهيج فكان الصواب حذفه وقال شيخنا أى ثم لم يصح لعانه (قوله لا يستقله كونه
 أى شرعاً مع امكان كونه منه عقلا (قوله والنفى فورى) أى الحضور عند القاضي بحضار
 بأن يقول هذا الولد ليس منى كفى الحلبى وعبارة م ر والنفى فورى لأنه شرع لرفع سمر
 فأشبه الرد بالعيب والاخذ بالثبوت أى الحاكم ويعلمه بانتفائه عنه اه فلهذا نفي المشرو
 فيه الفور الرفع الى الحاكم واعلامه بأن الولد ليس منه وليس المراد النفى الى ر عليه
 الاحكام لانه لا يكون الا باللعان رشدى على م ر وعبارة م ر ر حرج بالنفى عان لا يعتبر
 فيه فور (قوله الالعدر) عبارة شرح م ر ويعذر لعدركم م رى اعدار الجمعية فم ر عان رسل
 من يعلم الحاكم فان عجز فالاشهاد والابطال حقه ككتاب حر السير لغير عدركم ر حرج ر

فيه انه ^{٣٥} راعى النفي والابطل حقه بالآخر بلا عذر فيه لحقه الولد وله نفي حل وانتظار وضعه لتحقيق كونه واذا فلو قال علمته ولدا
 وآخر ترجمه ربيعة فانما كفى اللعان بطل حقه من النفي لتفريده

(٣٥)

صديق يمينه ولا يصح نفي أحد توأمين
 بأن لم يتخلل بينهما خمسة أشهر بأن وإذا
 معاً وتخلل بين وضعيهما دون ستة أشهر
 لأن الله تعالى لم يجز العادة بأن يجمع في
 الرحم ولداً من ماء رجل وولداً من ماء
 آخر لأن الرحم إذا اشقت على المني استند
 فيه فلا يتأتى قبوله مني آخر ولو هي بولد
 كان قيل له ممتعت بولدك فأجاب بما
 يتضمن اقراراً كأمين أو نعم لم ينق
 بخلاف ما إذا أجاب بما لا يتضمن اقراراً
 كقوله جزاك الله خيراً لأن الظاهر أن
 قصده مكافأة الدعاء بالدعاء (و) الخامس
 (التحريم) أي تحريمها عليه (على
 الابد) فلا يحل له نكاحها بعد اللعان
 ولا وطؤها بملك اليمين لو كانت أمة
 واشترأها لقوله صلى الله عليه وسلم
 في الحديث المار لا يسيل لك عليها أي
 لا طريق لك اليها ولما روى الحديث
 الآخر المتلاعنان لا يجتمعان أبداً
 * (تنبيه) * بقي على المصنف من
 الاحكام أشياء أخر لم يذكرها وقد تقدم
 الوعد ذكرها منها سقوط حد قذف
 الزاني به من الزوج ان سمها في لعانه
 كما مرّت الإشارة اليه فان لم يذكره
 في لعانه لم يسقط عنه حد قذفه لكن له
 أن يعيد اللعان ويذكره فان لم يلاعن ولا
 يئنه وحد القذفها بطل ما فطما به الرجل
 المتذوف به بالحد وقلنا بالاصح انه يجب
 عليه حدان فله اللعان وتأبّد حرمة
 الزوجة باللعان لاجل الرجل فقط ولو
 ابتدأ الرجل فطما به بحد قذفه كان
 له اللعان لاسقاط الحد في أحد وجهين
 يظهر ترجيح بناء على أن حقه يثبت
 أصلاً لا بتعالها كما هو ظاهر كلامهم وان

ولم يشهدوا التعريض عذار الجمعة هو ما قاله بعض الشراح ومقتضى تشبيههم لما هنا بالربا العيب
 والشفعة أن المعتز اعذارهما وهو متجه ان كانت أضيق لكنا وجدنا من اعذارهما ارادة
 دخول الحمام ولولته طيف بالشمل اطلاقهم والوجه ان هذا ليس عذراً للجمعة ومن اعذارها
 أكل ذى ريش كربه ويعد كونه عذراً هنا ولا ينافي كونه عذراً في الشهادة كما يأتي
 لأن الوجه عتب رالاصيق من تلك الاعذار اهـ بجروفة وانتظار قاض خير من المتولى
 بحيث لا يأخذ ما لا أصلاً ودون الاول مجتزئ توهم لانظر اليه أما لو خاف من اعلامه جوراً
 يحمله على أخذ كل ماله أو قدر المضر العادة بأخذ مثله فلا يعد أنه عذر ع ش على م ر
 (قوله فيه) أي التأخير (قوله وله نفي حل) هذا مستثنى من كون النفي فورياً وإذا لعن
 النفي الحبل قبل عدمه فسد لعان وسد اهـ (وله فاكفى اللعان) كفى يتعدى الى مفعولين
 يقال ~~للعان~~ مؤنثه كما يعلم من المتنازات الفاعل هو الموعول الاول واللعان هو المفعول
 الثاني والهمزة هي التام (قوله صدق يمينه) ولو قال لم أصدق الخبر لم يقبل ان كان عدلاً ولو
 في اريته ولم أعلم جواز اللعان صدق ان كان هاتياً وان شأ مسلمين المسلمين اهـ سم (قوله
 بأن يجمع) عبارة شرح المجمع يجمع اهـ مر حوى (قوله من ماء آخر) بالاضافة وعدمها
 الاول أنسب بما بعده وهو قوله مني آخر لكى كس بعضهم على قوله مني آخر الاول أن يقول
 مسا آخر ليشمل منه فعلى هذا يكون عدم الاضافة أولى (قوله ولو هي بولد الخ) وقد استشكل
 تصوير هذه المسئلة لما تقدم قريباً من وجوب النفي فوراً وأجب تصويرها بمن قال القول
 المتقدم في توجيهه للقاضي أو له في أنه بعد ريفها بالتأخير كليل ربحوه زى (قوله جزاك الله
 خيراً) أو قال له سمعت ما يسر لك وهذا أي قوله جزاك الله خيراً أفضل دعاء يدعو الانسان
 لآخره مقابلة معروف صنعته معه فيما زيه به كما جاء به الحديث من أسدى اليكم معروف فافكافوه
 فان لم تقدر واعلى مكافأته فادعوا له (قوله والخامس التحريم) هذا يغنى عن الثالث دون
 العكس لكن الاول وقع في محله فلا يكتفى عن هذا (قوله بقي على المصنف الخ) جله ما ذكره
 الشارح خمسة والمتن خمسة فتك من عشرة متعلقة ومتبسة على لعان الزيج فاذا اعنت
 الزوجة تعلق لعانها بقوط الحد منها (قوله بها) متعلق بالزاني قوله فان لم يلاعن ولا يئنه
 ومعدت أي واسار أنه قد حدث وقوله فطما به الرجل معطوف على قوله فان لم يلاعن ولا يئنه
 وجواب الشرط هو قوله له الله ان فافه ولا تغتر بتخريف بعض المسح (قوله المتذوف
 به) أي ربار قوله بالحد متعلق بطالبه (قوله لاجل الرجل) أي الرجل الراني المتذوف بالزنا
 وهو متعلق بقوله باللعان (قوله وتأبّد حرمة الزوجة) في قذفها فلم يجز بينهما ما يستثنى
 تأبّد الحرمة فاذا طما به الرجل المتذوفها وقتنا بعدم تداخل الحدين وهو الراجح فله اللعان
 لدفع الحد وصار تأبّد تحريمها عليه من جهته لعانه فقط لعدم سبق لعانها اهـ م د (قوله لاسقاط
 الحد) الظاهر أن المراد الحد للزوجة لا حتى فيسقطان بهذا اللعان فليراجع (قوله وان
 عقاً أحدهما) أي الزوجة والرجل المتذوف (قوله للمتذوف به) وهو الراني (قوله زنا
 المتذوف به) فيه الاظهار في مقام الاضمار بأن يقول زناه وكذا يقال في قوله ولا يلاعن
 المتذوف به كما نثره فينا لكن قد يقال ما الفرق بين اللعان لاجل الزوجة حيث ثبت به زناها

عقاً أحدهما فلا آخر المطالبة بحقه وحيث قلنا يلاعن للمتذوف به لا يثبت بلعانه زنا المتذوف به ولا يلاعن المتذوف به وانما فائدته
 سقوط الحد عن القاذف

ومنها سقوط حصانها في حق الزوج ان امتنعت من اللعان ومنها تشطير الصدق قبل الدخول ومنها أن حكمها حكم المطبقة بالتأفلا يلحقها طلاق ويحل للزوج نكاح أربع سواها ومن يحرم جمعه معها كالخنثى وعنتها وغير ذلك من الاحكام المرتبة على البيئونة وان لم تنقض عنتها ولا يتوقف ذلك على قضاء القاضي ولا على لعانها بل يحصل بمجرد لعان الزوج ومنها أنه لا ثمة لها وان كانت حملا وانما الحمل بلعانه كما حرم به في الكافي * (فرع) * لو قذف زوج زوجته وهي بكر ثم طلقها وتزوجت ثم قذفها الزوج الثاني وهي ثيب ثم لاعنا ولم تلعن جلدت ثم رجعت (ويسقط الحد عنها) أي حد الزنا الذي وجب عليها بتمام لعان الزوج (بأن تلعن) بعد تمام لعانه كما هو مستند من المنه السقوط لانه لا يكون الا فيما وجب ولم يجب عليها (٣٦) الا بتمام لعانه وباشتراط البعدية جرم في الروضة ودل عليه قوله تعالى ويدرا

عنها العذاب الآية (فتقول) بعد أن يأمرها الحاكم في جمع من الناس كما سن التغليظ في حقه كما تر (أشهد بالله ان فلانا هذا) أي زوجها ان كان حاضرا وتميزه في الغيبة كما في جانبها (لن الكاذبين) على (فيما رماني به من الزنا أربع مرات) لقوله تعالى ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية (وتقول في) المرة الخامسة بعد أن يعظها) أي يبالغ (الحاكم) ندبا في هذه المرة بالتخويف والتحذير كأن يقول لها عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ويأمر امرأة تضع يدها على فيها لعنها أن تزجر فان أبت الا لمضى قال لها قولي (وعلى غضب الله ان كان من الصادقين) فيما رماني به كما في الروضة * (تنبيه) * أفهم سكونه في لعانها عن ذكر الولد أنها لا تحتاج اليه وهو الصحيح لانه لا يتعلق بذكره في لعانها حكم فلم يتجسس اليه ولو تعرضت لم يضر * (تمة) * لو بدل لفظ شهادة بجلف ونحوه كأن قدم بالله أو أحلف بالله الى آخره أو لفظ غضب بلعن أو غيره كالأبعاد وعكسه بأن ذكر الرجل الغضب والمرأة اللعن أو ذكر اللعن أو الغضب قبل تمام الشهادة لم يصح ذلك اتباعا للنص كما في الشهادة والحكمة

واللعان لأجل المقدوف حيث لم يثبت به زناه قال م د والفرق بين الزوجة والاجنبي حيث ثبت عليها الزنا بلعانه ولم يثبت على الاجنبي ولو كان اللعان لأجله فقط أن الرجل يتلى عادة بقذف زوجته لدفع العار والتسبب الفاسد بخلافه في الاجنبي وأن اللعان أقيم مقام البيئنة بالنسبة للزوجة ولا كذلك بالنسبة للاجنبي (قوله في حق الزوج) أما في حق غيره فهي محصنة (قوله ان امتنعت من اللعان) فان لا عنت لم تسقط حصانها في حقه ان قذفها ابغى ذلك ارنا كأن قال أنت زنت بعد اللعان لان قذفها به أو أطلق ا ه م د (قوله ومنها تشطير الصدق) لان الفرقة من جهته (قوله ولا يتوقف ذلك) أي جميع ما تقدم من الاحكام الا أن هذا مكرر مع ما سبق وعذره في ذلك نقله لعبارة الروض برمتها كما تراه شيخنا (قوله ثم لاعنا) أي تزوجان الزوجة وهذا بعيد أنه لا يشترط في الملاعن أن يكون زوجا وقت اللعان بل وقت القذف ونحوه وكذلك اللعان اذا أبانها ثم لا عنها النني ولدا وحمل وقوله ولم تلعن أما اذا لعنت سقط عنها الحد (قوله جلدت) أي للذوق ورجعت أي للثاني ولا يقدم الرجم على الجلد الثلاثين ويغوت حتى الأول (قوله جرم به) لأجله لقوله ويكفي أنه بدل من قوله باشتراط الخ (قوله ويرأها العذاب) أي العذاب بلعانه (قوله بعد أن يأمرها) أي يلحقها بكلمات اللعان (قوله في جمع من الناس) أي ندبا (قوله عن ذكر الولد) كان نقول وأن هذا الولد مند (قوله لم يصح) جواب لو (قوله وانزال العقوبة الخ) أي فالغضب لا بد فيه من عقاب بخلاف اللعن فعناه الابعاد عن الرحمة أعم من أن يكون معه عذاب أو لا (قوله أغلط العقوبة) أي جنس العقوبة قال للجنس وعبارة شرح المنهج بأغلط العقوبتين وهي واضحة (قوله ثم استلحقه) ليس قيداً والمعتمد عدم وجوب القصاص وان لم يستلحقه كما سيأتي في الجوابات (قوله بحدوث عتق) أي فان من شرط المحسن الاسلام والخيرية وقذف غير المحسن الواجب فيه التعزير فحدث شيء من الشروط أو زواله بعد القذف لا يغير حكمه السابق ومراد الشارح بقوله بحدوث عتق أي في كل من القاذف والمقدوف وكذا قوله رق وأما قوله اسلام أي في المقدوف لانه اى يترتب عليه فائدة لان القاذف لا يختلف حده بالاسلام والكفر فقوله الشارح في القاذف والمقدوف راجع للآيتين

• (فصل في العدد) •

آخرها الى هنا لانها ثبتت بعد اللعان والطلاق ووسط الايلاء والظهار بينهما لانهما كانا طلاقا في الجاهلية والعدة اسم مصدر لا عند والمصدر الاعتماد والاصل فيها للآداب والعدة والاجماع

في اختصاص لعانها بالغضب ولعان الرجل باللعن ان جريمة الزنا أعظم من جريمة القذف فعقوبته اعظم مثله وهو الغضب وهي لان غضبه تعالى ارادة الانتقام من العصاة وانزال العقوبة بهم واللعن الطرد والبعث فخص المرأة بالتزام أغلط العقوبة ولونق الذي ولدا ثم أسلم لم يتبعه في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه في نسبه واسلامه وورثته وانقضت القسمة ولو قتل الملاعن من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص والاعتبار في الحد والتعزير بحالة القذف فلا يتغيران بحدوث عتق أو رق أو اسلام

وهي من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة كما هو واضح وقولهم لا يكفر جاحدها لانها غير
ضرورية يظهر حملها على بعض تفاصيلها وشرعت أصالة صونا للنسب عن الاختلاط وكررت
الاقراء الملق بها الاشهر مع حصول البراءة واحد استظهارا أي طلبا لظهورها وشرعت لاجل
وهو براءة الرحم وكتوبهم مع أنهم لا تفيد يقين البراءة لأن الحامل قد تحيض لكونه نادرا
وهي من الشرائع القديمة وقوله لأن الحامل تعليل للنفي وقوله لكونه أي حبض الحامل
راحيانة أي الكذب في انقضائها من الكناز كافي الزاجر (قوله مأخوذة من العدد) أي لغة
وهو المتبادر من قوله وهي في الشرع (قوله غالبا) لا يظهر التقييد بالقلبة مع التقييد بقوله
من الاقراء والاشهر ويمكن أن يكون احتراز به عن اعتماد الامة بشهر ونصف كما أفاده شيخنا
ثم رأيت المدافع ذكر مانعه قوله غالبا يرجع لقوله على عدد احتراز به عن وضع الحمل فانه
لا عدد في صورته وعن عدة الامة بشهر ونصف مثلاً اهـ ومثله ع ش (قوله تبرص)
التبرص الانتظار كما في الخمار والمراد به هنا التمهيل والصبر وما المانع من جعله بمعنى الانتظار
أي انتظار براءة زوجها فيمن تحبل وقوله المرأة الخ خرج بها الرجل فلا عدة عليه قالوا الا في
حالتين الحالة الاولى اذا كان معه امرأة وطلقها طلاقا رجعيا أراد أن يتزوج من لا يجوز له
الجمع بينها وبينها كاختها وعمها وخالتها الحالة الثانية اذا كان معه أربع زوجات وطلق واحدة
منهن طلاقا رجعيا وأراد التزوج بحامسة فلا يجوز له ذلك في الحالتين المذكورتين إلا بعد
انقضاء العدة اهـ وفي كون العدة واجبة على الرجل في الحالتين المذكورتين نظر ظاهر فتمت
وغايته أن العدة واجبة على الزوجة وأن الزوج يتنفع عليه التزوج حتى تنتفي عدها اهـ م د
على التحريم مع زيادة (قوله لمعرفة براءة زوجها) أي فيمن يولد له وقوله ولتجمعها الخ أي
في فرقة الموت وهذه أمثلة انفراد كل قسم عن الآخر وقد يجمع التعبد مع التجمع في فرقة
الموت عن لا يولد له أو سكاتة في الدخول وقد يجمع براءة الرحم مع التجمع فيمن يولد له
في فرقة الموت وقد يجمع الثمرة كما في هذا المثال لأن العدة فيها نوع من التعبد أبدا واجتماع
الاقسام بعضها مع بعض مأخوذين ذكرنا أولنا مانعة خلو فحجوز الجمع والتعبد هو ما لا يعقل
معناه عبادة كان أو غيرها أقول الزكشي لا يقال فيها تعبد لأنها ليست من العبادة المحضة غير
ظاهر كما في شرح م ر قال سبحانه والمراد بالمعرفة ما يشمل الظن اذ ما عدا وضع الحمل يدل
عليها ظنا (قوله ولتجمعها) أي فيمن مات عنها قبل الدخول ومثله الممسوح أو بعده وكان
صبيا أو كانت صغيرة بما يدل من كلام الشارح فيما يأتي والمراد بالتجمع التحزن (قوله وشرعت
الخ) لا يشمل نحو الصغيرة غير المدخول به أي عدة الوفاة ح ل وأجيب بأنهم ساحكة لا يلزم
اطرادها (قوله وتخصيئها) أي الانساب وهو عطف تنسيق على ما قبله وقوله من الاختلاط
أي الاشتباه لانه قد تقدم أن الرحم اذا دخله مني الرجل استنسه فلا يقبل منيا آخر فلا يتصور
اختلاط ما بين (قوله رعاية الحق لزوجين) حتى ازوجة الذنفة والسكنى في العدة وحق
الزوج عدم اشتباه ما بهما الغير وقال بعضهم أما الزوج فظاهر وأما الزوجة فاعتباراً به يعلم
بالعدة من أي الزوجين الولد وحيد فلا اشتباه كالولاء لجل أن يتم أبوه وقوله والناسك
الثاني أي لاجل أن يعلم على الولد منه أولا (قوله من النساء) بيان للرافع (قوله متوفى عنها

جمع عدة مأخوذة من العدد لاستعمالها
على عدد من الاقراء أو الاشهر غالباً وهي
في الشرع اسم لمدة تبرص فيها المرأة
لمعرفة براءة زوجها وللتعبد أو لتجمعها
على زوجها والاصل فيها قبل الاجماع
الآيات والاخبار الآتية وشرعت
صيانة للانساب وتخصيئها من الاختلاط
رعاية لحق الزوجين والولاء للناسك
الناسك والمغلب فيها التعبد بدليل أنها
لا تنقضي بقرء واحد مع حصول
البراءة به (والعدة) من النساء المتوفى عنها

شافعيان وقوله وقضى به أي يلحق الولد بالمسوح وقوله بالخدم أي من يخدم النساء وهو
المسوح لانه كان لا يخدمون في ذلك الزمان الا المسوح وهذا على قرأته بالخاء المعجمة ويصح
قراءته بالخاء المهملة واليدان المعجمة جمع حاذم وهو من قطع ذكره وبني انشاء كما قرره شيخنا ح ف
(قوله ابن حروب) فتح الخاء المهملة وسكون الراء المهملة وفتح الباء الموحدة وفتح الواو
وسكون الياء كعمرويه (قوله قلند) بضم القاف وتشديد اللام مكسورة أي ولي (قوله الى هذا
القاضي) الاشارة الى الخارج وعليه قوله تعالى تلت الجنة فهو عهد خارجي على كقولهم
خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا هو (قوله بالخدم) أي الطواشيه (قوله محبوبا) بأن
استدخلت مائه (قوله خصيتاه) قال في المنتار قال أبو عمر والخصيتان البيضتان والخصيان
الحلماتان اللتان فيهما البيضتان وقال الاموي الخصية البيضة فاذا ثبت قلت خصيان بلاتاء
(قوله) لمحقته الولد) وقيل لا يلحقه لانه لا مائه ودفع بما تر أي لان وعاء المني وهو الخصية
موجود (قوله) وينزل مارتقيا) هذا موجود في المسوح (قوله حره) أي ولو في ظنه وان
- ان الواقع كفاف مدة الحياة قاله م ر وخالفه زي اه قل (قوله صبي) أي لم يبلغ
أوان الاحلام اه برماری (قوله أربعة أشهر) أي بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من
غير زنا بأن كل من شبهة لان عدة الحمل مقدسة تقدمت أو تأخرت عن الموت بأن رطنت بشبهة
في أثناء العدة وحلت فانها تقدم عدة الشبهة وبعد وضع الحمل تبنى على ما مضى من عدة الوفاة
اه (قوله وعشرا) أي تزيد عشر ايام هو مفعول انزل محذوف هذا على كون عشر ايام كلام
المرء منسوبا ولا يصح أن يكون منعولا معه لعدم العامل وفي بعض النسخ وعشرا بالرفع
مع محذوف على أربعة وهي ظاهرة قال زي وكان حكمه هذا المدد ما مر ان النساء لا يصرن
عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فلم ترد عليها في تفجعهن وزيدت العشرة استظهارا ثم رأيت
شرح سلم ذكر أن حكمه ذلك ان الأربعة بها يتحرر الحمل وتنفع الروح فيه وذلك يستدعي
طهور رجل ان كان اه بخروجه وقوله ذكر أن حكمه ذلك الخ هذه حكمه والحكمة لا يلزم
اطرادها لان هذه الحكمه سائكة عمالومات عنها قبل الدخول أو كانت أمة لان عدتها شهران
وخمسة ايام أو كانت مغيرة لانسلا أو آيسة (قوله من الايام) فيه أنه نص على العشرة أيام
فقط فيتوهم منه أنه يكتفى بالعشرة أيام وان كانت اليا لي تسعة بأن تقدم اليوم الاول على
ايامه مع أنه لا يكتفى بذلك بأن مات بغير أول يوم في الشهر مثلا فان الأربعة أشهر تنقص ليلة
فتكمل أول ليلة من الشهر الخامس فتكون العشرة أول اليوم من الشهر الخامس فتكون
ناقصة ليلة فتكمل من ليلة الحادي عشر وحذف الاء من العشرة مع كون المعدوم مدكرا
لجواز حذفها عند حذف المعدوم وبعبارة شرح المنهج أي عشر ليال بالأيام وهي أظهر والمراد
أربعة أشهر وعشرا من الايام بلياليها لكن بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من شبهة لان عدة
الحمل مدة تقدمت أو تأخرت عن الموت فان كانت حاملا من زنا انقضت عدتها بماضى
الاشهر مع وجوده لانه لا حرمة له وهذا لو نكح حاملا من زنا مع نكاحه قطعاً وجازله الوطء قبل
الوضع على الاصح ولو زنت في العدة وحلت من الرأ لم تقطع العدة ولو جهل حال الحمل حل على
لن من زنا كما نقله الشيخان عن الروائي وبه أفق النقال وباجزم صاحب الانوار وقال الامام

ابن حروب به قلند قضا امصبر وقضى به بحسبه
المسوح على كتفه وطاف به الاسواق
وقال انظروا الى هذا القاضي يلحق أولاده
الزنا بالخدم ويلحق الولد بحبوا باقطع
جميع ذكره وبني انشاء فتعسدت الحامل
بوضعه لبقاء أو عية المني وما فيها من
القوة الحية للدم وكذا مسلول خصيتاه
وبقي ذكره بلحقه الولد فتقضى به العدة
على المذهب لان آلة الجماع باقية عند
سبيل في الايلاج فليتد وينزل ماء رقيقا
(وان سكنت) أي المعتدة عن وفاة
(حائلا) وهي بمسرة مكسورة غير
الحامل (فعدتها) ان كانت حرة وان لم
توطأ أو سكنت صغيرة أو زوجة
صبي أو مسوح (أربعة أشهر وعشرا)
من الايام

وغير متوفي عنها) لفظ متوفي في الموضوعين على صيغة المفعول ورأى ابن اعل غم سم وشخص
فرقة الوفاة بالنسكاح الصحيح كما قاله حج أمّا الناسد فث لا يقع فيه وهذه بلائي فيه ون وقع فهو مد
شبهه ونه ما في فرقة الحي اه مر (قوله انفصال كله) حتى ثمره المتصل به مر ولوم ثمة ه
وعبارة م د قوله انفصال كله الا الشعر فانه ان بقى في الجوف لا يؤثر بخلافه لو كان م د وقد
انفصل كله ما عدا الشعر فانه يؤثر ومثله الظفر اه سم وفي ع ش على مر أى ولو على غير مد
الا دى بأن كان من زوجها وخلق على غير صورة الادى ولزوم غير م د - و - دل كور
الجل منه أى من الزوج لا يمنع من انقضاء العدة بوضعه لان الشرط ان يسته اوى الله اى ولو
احتمالا وهو موجود هنا اه بمرور ف (قوله توأمين) أى بينهما دون ستة أشهر ولو كان الجل ثمة
انقضت بالثالث ان كان بينه وبين الاول دون ستة أشهر رطوقه وان كان بين الاول والثاني
سنة أشهر فأكثر وبين الثاني والاول دونها الحقة دون الثالث وانقضت عدتها بالثاني ولو كان
بين الثاني والاول ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والثالث دونها الم يلحقها أن الاخير ان لم يمانه
آخر وانقضت عدتها بالاول وكذا اذا كان ما بين كل واحد ستة أشهر اه زى وأما ث التوم به
همزة اسم لمجموع الولدين فأكثر في بطن واحد من جميع الحيوان وبهم مر كبرل ثم واهر
تولمة فمرد وتثنية توأمين كما في الشارح فاعتراضه بأنه لا تنتمي له وهم لما ثبت من امر
التوم بلا همز والتوأم بالهمز وان تنية الشارح انما هي للمهموز لا غير اه ابن جرير ش على مر
(قوله ولو بعد الوفاة) أى ولو كان انفصال التوأم الثاني بعد وفاة الأولى فاعتراضه
قبل موت الزوج لانه يقال علم او لدت ولدا بعد موت زوجها (قوله فهو م د - و - دل كور) اه
جعلها هنا من باب المطلق والمقيد وفيما يأتى من الخاسر. والامام لان الموجود هنا فعل وهو يربى
ولا عموم له بل هو مطلق والموجود فيما يأتى عام وهو والملاقات وفيه ان قوله ان يربى
معناه وزوجات الذين يتوفون بدليل يربى فنكون عاما كقوله والملاقات. ه ه ه كور
عليه والعموم بالنظر اليه لاللفعل وكتب بعضهم على قوله فهو مقيد بمرادهم بمراد
كما سيظهر به فيما يأتى فهو مقيد بانظر لافعل الواقع صلة له وصول وهو وفوق
الفعل من باب المطلق لانه منكرة معنى ومخصص ان تنزل الموصول لان الموصول بعد ان يفترق
للتنن (قوله والذين الخ) مبتدأ ويتوفون صلة وبجمله يربى خبر لكن لافعل الخبر لان
الخبر ليس عين المبتدأ لان المبتدأ الذين وهم الازواج ويترتب من راجع للزوجات ويجيب
على تقدير مضاف قبل المبتدأ أى وزوجات الذين الخ وبهضم نظرا لهذا المتنافى فتدبر على
الآية الاولى من باب التخصيص لان الجمع المعروف من صيغ الجمع م د - و - دل كور
(قوله وعشرا) اى من الايام والليالي (قوله لاسبعة) بانه سبعة (قوله لا ابتداء) بانه لم يلبس
نسخ سنين م د (قوله فان لا تأثير محل المني) أى احداه ما محل. ز و هو اى يلى المني
والثانية وهى اليسرى محل لشعر اللحية على المعتمد وامل هذا بابا ارا غاب راء قد يمد من
له اليسرى وله ما كثر وشعر كذا ان شرح م د (قوله لم يربى) علة على قرأه في
(قوله ان أباعبدا) وكان مجتهد فتوى ولا يتسدد ذلك في منسبه لانه دور بتقدير المور
الضعيف ويستند من قول الشارح على المذهب وقد وافقه الاصطلاح على ذلك وه

وغير متوفي عنها) سلك الصنف وجه الله
تعالى في تقسيم الاحكام الآتية طريقة
حسنة مع الاختصار تبدأ بالضرب
الاول فقال (فالميت في عنها) حرة كانت
وأمة (ان كانت حاملا) لو ادخل في الميت
(فعدتها بوضع الحمل) أى انفصال كله
حتى تاتي توأمين ولو بعد الوفاة لقوله
تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن
يضعن حملهن فهو مقيد لقوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة
أشهر وعشرا لقوله صلى الله عليه وسلم
لسبعة اسابيع وقد وضعت بعد موت
زوجها بنصف شهر قد حلت فانكعى
من شئت متفق عليه ونخرج بقولنا
يلحق الميت ما لومات صبي لا يولد له
عن حامل فان عدتها الاشهر لا بالوضع
بل منه منى عنه بتينا لعدم اراله وكذا
لومات مسوح وهو المقطوع جميع
كراهه وأتبعه من حامل فعدتها
بالاشهر لا بالوضع اذ لا يلحقه ولد على
الذهب لانه لا ينزل فان الاثنين محل
في المني يتدفق بعد انفصاله من الظاهر
بما رجحناه من ولادة * (قائدة) * حكى

شافعيان وقوله وقضى به أي يلحق الولد بالمسوح وقوله بالخدا أي من يخدم النساء وهو
المسوح لأنه كان لا يخدمه حتى في ذلك الزمان إلا المسوح وهذا على قراءة أنه بالخاء المعجمة ويصح
قراءته بالخاء المهملة والبدال المعجمة جمع حاذم وهو من قطع ذكره وبقي انثاء كما قرره شيخنا ح ف
(قوله ابن حروب) بفتح الخاء المهملة وسكون الراء المهملة وفتح الباء الموحدة وفتح الواو
وسكون الياء كعمرويه (قوله قلند) بضم القاف وتشديد اللام مكسورة أي ولي (قوله إلى هذا
القاضي) الإشارة إلى الخارج وعليه قوله تعالى تلت الجنة فهو عهد خارجي على كقولهم
خرج الأمير إذا لم يكن في البلد إلا هو (قوله بالخدا) أي الطواشبة (قوله محبوبا) بأن
استدخلت مائه (قوله خصيتاه) قال في المختار قال أبو عمر والخصيتان البيضان والخصيان
البلدان اللتان فيهما البيضتان وقال الاموي الخصية البيضة فإذا ثبت قلت خصيان بلاتاء
(قوله يلحقه الولد) وقيل لا يلحقه لأنه لا ماله ودفع بما تر أي لأن وعاء المني وهو الخصيتان
موجود (قوله وينزل ما رقيتا) هذا موجود في المسوح (قوله حرة) أي ولوفى ظننه وان
خالف الواقع بكاف مدة الحياة قاله م ر وخالفه زي اه قل (قوله صبي) أي لم يبلغ
أو ان الاحتلام اه برمازى (قوله أربعة أشهر) أي بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من
غير زنا بأن كل من شبهة لأن عدة الحمل مقدمة تقدمت أو تأخرت عن الموت بأن وطئت بشبهة
في أثناء العدة وحلت فانها تقدم عدة الشبهة وبعد وضع الحمل نبي على ما مضى من عدة الوفاة
اه (قوله وعشرا) أي وزيد عشر انهم مفعول الفعل محذوف هذا على كون عشر في كلام
المتر منسوبا ولا يصح أن يكون مفعولا معه لعدم العامل وفي بعض النسخ وعشر بالرفع
معطوف على أربعة وهي ظاهرة قال زي وكان حكمة هذا العدد ما مر أن النساء لا يصرن
عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فمترد علم في تفجعهن وزيدت العشرة استظهارا ثم رأيت
شرح مسلم ذكر أن حكمة ذلك أن الأربعة بها يتحرل الحمل وتنفع الروح فيه وذلك يستدعي
ظهور رجل ان كان اه بمجروفه وقوله ذكر أن حكمة ذلك الخ هذه حكمة والحكمة لا يلزم
اطرادها لأن هذه الحكمة سائلة عما لو مات عنها قبل الدخول أو كانت أمة لأن عدة أشهر ان
وخسة أيام أو كانت صغيرة لا تحبل أو أيسة (قوله من الأيام) فيه أنه نص على العشرة أيام
فقط فيتم وهم منه أنه يكتفى بالعشرة أيام وان كانت الليالي تسعة بأن تقدم اليوم الأول على
اليوم الثاني لا يكتفى بذلك بأن مات بغير أول يوم في الشهر مثلا فان الأربعة أشهر تنقص ليلة
فتكمل بأول ليلة من الشهر الخامس فتكون العشرة أول اليوم من الشهر الخامس فتكون
ناقصة ليلة فتكمل من ليلة الحادي عشر وحذف التاء من العشرة مع كون المعدود مذكرا
لجواز حذفها عند حذف المعدود وبعبارة شرح المنهج أي عشر ليال بالباء ما وهي أظهر والمراد
أربعة أشهر وعشر من الأيام بلياليها لكن بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من شبهة لأن عدة
الحمل مقدمة تقدمت أو تأخرت عن الموت فان كانت حاملا من زنا انقضت عدتها بمضي
الشهر مع وجوده لأنه لا حرمة له ولهذا لو نكح حاملا من زنا صح نكاحه قطعاً وجازله الوطء قبل
الوضع على الأصح ولو زنت في العدة وحلت من الزنا لم تقطع العدة ولو جهل حال الحمل حل على
اندم زنا كما نقله الشيخان عن الروائي وبه أفق القفال وبجرم صاحب الأنوار وقال الامام

ابن حروب به قلند قضاء مصر وقضى به لحمله
المسوح على كتفه وطاف به الاسواق
وقال انظر إلى هذا القاضي يلحق أولاد
الزنا بالخدا ويطلق الولد محبوبا بقطع
جميع ذكره وبني انثاء فتستدل بالحامل
بوضعه لبقاء أو عضة المني وما نهيها من
القوة المحيلة للدم وكذا مألوس خصيتاه
وبني ذكره يلحقه الولد فتقضى به العدة
على المذهب لأن آله الجماع باقية فقد
يبلغ في الإيلاج فيلتد وينزل ما رقيتا
(وان كانت) أي المعتدة عن وفاة
(حائلا) وهي بمنزلة مكسورة غير
الحامل (فعدة لها) ان كانت حرة وان لم
توطأ أو كانت صغيرة أو زوجة
صبي أو مسوح (أربعة أشهر وعشرا)
من الأيام

يحمل على أنه من وطء شبهة تحسبنا للظن وبه جرم صاحب التحيز قال شيخنا شيخنا وقد جمع
بينهما يحمل الاول على أنه كان في أنه لا تنقضي به العدة كما تقرر والثاني على أنه من شبهة
فلا تحتجبنا عن تحمل الاثم بقريئة آخر كلام قائله اه سم (قوله والمدين يتوفون) قال
الشوري يقال توفي فلان وتوفي اذ مات فن قال توفي معناه قبض ومن قال توفي فيه معناه توفي
أجله أي استوفى عمره واستكمل له وعليه قراءة على رضى الله عنه يتوفون بفتح الياء (قوله
يتربصن الخ) فيه مضاف محذوف تقديره زوجاتهم وبه تحصل المطابقة بين المبتدأ وهو قوله
والذين لأنه المذكر وبين الخبر وهو قوله يتربصن أو يقدر زوجات الذين الخ كما تقدم (قوله
وعشرا) أي عشر ليل بأيامها كما عبر به في شرح المنهج وانظر لما ذكروا في العشر في الآية
بالسالمى وفسر العشرة في كلامه بالايام وعادة البرماوى قوله أي عشر ليل فسر العشر بذلك
لأنها والمراد بأيامها وانما اختير السالمى لأنها غرر الشهور وأشار بقوله بأيامها الى دفع ابهام
اخراج اليوم العاشر من المدة (قوله الحاملة من غير الزوج) أي بأن كان زنا أو وطء شبهة
فإن كان من زنا فعدتها بالشهر في الحال وإن كان من وطء شبهة فعدتها بالشهر بعد وضع ذلك
الحمل كما تقدم عن سم (قوله وصية) أي أو صوا وصية الخ (قوله بالاهله) وبعبارة مروجش
عليه وقعدت الاشهر بالاهله ما لم يمت أثناء شهر وقد بقي منه أكثر من عشرة أيام فعدت ثلاثة
بالاهله وتكمل من الرابع أربعين يوما ولو جهلت الاهله تحسبها كالهله وأما لو بقي منه عشرة
فقط فعدت بأربعة أهله بعدها ولو بقا قصر (قوله انتقلت الى مدة وفاة) أي مع عدم حسان
ما تقدم (قوله المعتدة عن فرقة طلاق) أي وقد وطئها الزوج ولو مجنون أو مكرها وإن كان الوطء
في الدبر وكذا بدكر أو شل خلافا لما أفق به بغوى وكالوطء استندخال المني المحترم حال خروجه
ولو باعتبار الواقع فيما يظهر كما لو خرج بوطء زوجته ظانا أنها أجنبية فاستدخلته زوجة أخرى
أو أجنبية اعتبارا بالواقع دون اعتقاده وان عكسنا في العكس لأن ذلك هو الاحتياط فيها وهل
خروجه باستئناسه كخروجه بالنابح مع حرمة كل منهما لذاته حتى لا تجب العدة باستدخاله
ولا يلحقه الولد المتعقد منه فيه نظر سم ثم قال في مسئلة المكره بعد اطالة الكلام فيها وانقله
عن الشهاب م ر بأنه أفق بعدم لحوق الولد لعدم احترام ومثله بدليل الاثم به لأن الاكراه
لا يبيحه وقضيته عدم وجوب العدة أيضا ولا اشكال على هذا في عدم الحقوق وعدم وجوب
العدة في مسئلة الاستئناس كما لا يخفى وقوله المحترم حال خروجه أي خلافا لابن حرج حيث اشترط
الاحترام دخولا وخروجا وقوله فاستدخلته الخ قال في شرح الروض وقول الاطباء ان المني
إذا ضرب به الهواء لا يعتد منه الولد غاية ظن وهو لا يتأني الامكان ولا يلتفت اليه قال الرياوى
والمتقدم عدم وجوب العدة وعدم ثبوت النسب بوطء المكره والمعتد بوجوب العدة بالذكر لأن
دون المبان اه رجائى ولو مسخ شخص ومعه زوجة هل تعتد بعدة الوفاة أم بعدة الحياة
ينظر فان مسخ حجرا كالأوبعضا وكان ذلك البعض النصف الاعلى اعتدت بعدة الوفاة وان مسخ
حجرا كالأوبعضا وكان ذلك البعض النصف الاعلى اعتدت بعدة الفراق فان مسخ البعض
كذا والبعض كذا فالعبرة بالنصف الاعلى ولو مسخ نصفه طولاً وحجراً ونصفه الآخر طولاً
حيوانا ينبغي ان يكون كالومسح كله حيوانا سم نقلا عن م ر فلو اعتدت زوجة المسوخ

لعهوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن
أربعة أشهر وعشرا وهو محمول على
الحرائر كما مر وعلى الحاملات
بقريئة الآية المدة تقعدت وكل الحاملات
الحاملة من غير الزوج وهذه الآية
ناهية لقوله تعالى والذين يتوفون
منكم ويذرون أزواجا وصية
لأزواجهم متاعا لها الحول فان قيل
شرط النسخ أن يكون متأخر عن
المسوخ مع أن الآية الاولى متقدمة
ومنه متأخرة أوجب بأنها متقدمة
في التلاوة متأخرة في النزول وتعتبر
الاشهر بالاهله ما أمكن ويكمل
المنكسر بالعدد كمنظاره فان خفيت
عليها الاهله كالمحبوسة اعتدت بما ت
ولابن يوما ولومات عن مطلقة رجعية
انتقلت الى عدة وفاة بالاجماع كما حكاه
ابن المنذر أومات عن مطلقة بائن فلا
تقتل لعدة وفاة لأنها ليست بزوجة
فتكمل عدة الطلاق وخرج بقيد
الحرة الامة وسأني في كلامه ثم شرع
في العرب الثاني فقال (وغير المتوفى
بها المعتدة عن فرقة طلاق

وترجعت بغيره وانتقلت تركته لبيت المال أو لورثته وعاد ذلك الممسوخ إلى أصله لا تعود له
 زوجته ولا تركته بخلاف ما لو حكم القاضي بموت المفقود واعتدت زوجته وترجعت وقسمت
 تركته ثم تبين بعد ذلك عدم موته فإن زوجته وتركتها يعودان له اه مبداني وقوله فيما تقدم
 كالوطء استدخال المني المحترم الحاصل أن المراد بالمني المحترم حال خروجه فقط على ما اعتقه
 م ر وان كان غير محترم حال الدخول كما إذا احتلم الزوج وأخذت الزوجة منه في فرجها
 ظانه أنه مني أجني فإن هذا محترم حال الخروج وغير محترم حال الدخول وتجب العدة به
 إذا طلقت الزوجة قبل الوطء على المعتقد خلافا لابن حجر لأنه يعتبر أن يكون محترماً في الحالين
 كما قرره شيخنا وبعبارة م ر دخل منه المحترم وقت الانزال ولا أثر لوقت استدخاله
 كما أفتى به الوالد وان نقس المأوردى عن الأصحاب اعتبر حال الانزال والاستدخال فقد
 صرحوا بأنه لو استنبت بجبر فأمنى ثم استدخلته أجنبية عالمة بالحال أو أنزل في زوجته
 فساحت بفسقه فأنت بولد لطفه ويؤخذ من ذلك أنه لو أكره على الزنا بأمرأة فحملت منه لم يلحقه
 الولد لا بالانعرف كونه منه والشرع منع نسيبه منه اه وفي قول على الجلال مائنه والمراد
 المني المحترم بأن يكون حال خروجه محترماً لذاته في ظنه أو في الواقع فتشمل الخارج بوطء
 زوجته في الخيض مثلاً أو باستمنائه يدها أو بوطء أجنبية يظنها حليته أو عكسه أو بوطء شبهة
 كنكاح فاسد أو بوطء الأب أمة ولده ولو مع علمها فاذا استدخلته امرأه ولو أجنبية عالمة
 بحاله وجب به العدة ولحق به الولد الحاصل منه كالحاصل من ذلك الوطء وخروج بذلك الحرام
 في ظنه والواقع معاً كالزنا والاستمناء بيد غير حليته وألحق به شيخنا الخارج بالنظر والفكر
 المحرم فلا عبرة باستدخاله ولو من زوجته وان ظنه غير محرم كما في شرح شيخنا لكن تقدم عن
 الزركشي أن الولد الحاصل به من زوجته لاحق به منسوب إليه وهو ظاهر من حيث القرأش
 اه قال سم وليس من الذي خرج على وجه الحل منه الذي أخرجه يده خلوف الزنا لان عدم
 الاثم فيه لعارض فلا نظر إليه فلا يلزم بسبب استدخاله العدة ولا يثبت به النسب اه ولو وطئ
 زوجته ظاناً أنها أجنبية وجبت العدة بلا اشكال بل لو استدخلت هذا الماء زوجة أخرى
 وجبت العدة أيضاً فيما يظهر سم وصورة ذلك أن يتزوج امرأة ثم يطأها يظنها أجنبية
 وبأن وطأها إياها زناً ثم طلقها ولم يتفق له وطؤها سوى ذلك فتجب عليها العدة بطلاقه ولا نظر
 لكون الوطء بقصد الزنا فيقال لا عدة عليها لكونها مطلقة قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب
 عدة اعتباراً بكون الموطوءة في نفس الامر زوجة وما تخيل بعض ضعفة الطلبة من أن المراد
 أن من وطئ بذلك الظن وجب عليها أن تعتد مع بقاء الزوجية وحرم على زوجها وطؤها قبل
 انقضاء العدة فهو مما لا معنى له لأنه ان نظر إلى كون الوطء باسم الزنا لئلا لا حرمة له وان نظر
 إلى كونها زوجة في نفس الامر لم يكن وطؤها موجبا للعدة فتنبه له فإنه دقيق (قوله أو فسخ)
 المراد به ما يشمل الانفساخ بقرينة ذكر الرضاع والعان قاله شيخنا ثم قال ويحتمل عطف رضاع
 على طلاق والامر حينئذ ظاهر (قوله زواجاً كان أو غيره) المناسب حذف هذا التعميم
 لأن كلامنا في المفاوكة فقوله أو غيره مراده الموطوءة بشبهة وهو لا يناسب (قوله كنفى)
 بلعان) الكاف استقصائية لأن الكلام في الحرة فلا ترد الأمة لأن ولدها انما ينسب بالخلف

أو فسخ بعيب أو أراضاع أو بلعان
 (ان كانت حاملاً فعدها بوضع الحمل)
 لقوله تعالى ولات الإجمال أجلهن
 أن يضعن حملهن فهو مخصوص بقوله
 تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن
 ثلاثة قروء ولأن المعتبر من العدة براءة
 الرجم وهي حاصلة بالوضع بشرط
 إمكان نسبته إلى صاحب العدة زواجاً
 كان أو غيره ولو احتمل لا كنفى بلعان
 لأنه لا ينافي إمكان كونه منه

ولهذا الواستلحقه لحقه فان لم يمكن نسبه اليه لم تنقض بوضعه كما اذا مات صبي لا يتصور منه الانزال أو مسح عن زوجة حامل فلا تعتد بوضع الحمل كما مر وكذا كل من أتت زوجته الحامل بولد لا يمكن كونه منه كأن وضعته لدون ستة أشهر من النكاح أو لاكثر وكان بين الزوجين مسافة لا تقطع في تلك المدة أو لفوق أربع سنين من الفقرة لم تنقض عتدها بوضعه لكن لو ادعت في الاخيرة أنه راجعها أو جئت دنكاحها أو وطئها بشبهة أو أمكن فهو وان اتفق عنه تنقض به عتدها وبشروط انفصال كل الحمل فلا أثر لخروج بعضه متصلاً ومنفصلاً في انقضاء العدة ولا في غيرها من سائر أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله وظاهر الآية واستثنى من ذلك وجوب الغرة يظهر شيء منه لأن المقصود تحقق وجوده ووجوب القود اذا خرج جنين وقبته وهو حي ووجوب الدية بالجنابة على أمه اذا ماتت بعد صياحه وتنقض العدة بعبث وبغضه فيها صورة آدمي خفصة على غير القوالب لظهورها عندهن فان لم يكن في المضغة صورة لظاهرة ولا خفية ولكن قلن هي أصل آدمي ولو بقيت لتصورت انقضت العدة بوضعهما على المذهب المنصوص لحصول براءة الرحم بذلك

لا باللعان (قوله كما اذا مات صبي) هو تنظير لا تمثيل لأن فرض الكلام في فرقة الحياة اه مرحومى وكتب بعضهم على قوله كما اذا مات صبي الخ فيه أن كلامنا في المعتدة عن الفقرة في الحياة لا فرقة الموت فالتناسب أن يقول كما لو نسخت بعيب صبا (قوله أو مسح) أى ولو ساقها حتى نزل ماؤه في فرجها عث على مـر (قوله من النكاح) الاولى من امكان اجتماعهما كما قاله شيخنا (قوله وكان بين الزوجين الخ) مفهومه أنه بمجرد أن يكون بين الزوجين مسافة تقطع في تلك المدة ووضعه لذلك يلحقه وليس كذلك بل لا بد من معنى أقل مدة الحمل من امكان الاجتماع (قوله أو لفوق أربع سنين من الفقرة) هذا محله في مجهول البقاء أما اذا تحققنا البقاء بأن أخبرنا بالحمل معصوم كان حضوره لم يوجد وضع ولا وطء فانه ينسب له وتنقض به عتدها كما قاله سم وقال انه حق ان شاء الله تعالى اه اج (قوله وان اتفق عنه) أى لعدم تصديقه لها فيما ادعته (قوله واستثنى من ذلك) أى من قولهم لا أثر لخروج بعضه (قوله اذا خرج جنان) أى بعد خروج بعضه فقط في المستثنى (قوله اذا مات) في خط المؤلف بالحق الفعل تاء التأنيث والصواب اسقاطها كما في شرح الروض مرحومى ويمكن أن توجه نسخة المؤلف بأنه لما جنى عليها ماتت الجنين بسبب موتها فتأمل وعبرة الاجهورى ويمكن توجيه الثانية على بعد بأن ماتت بالجنابة عليها ماتت الولد وجبت دية فان كانت الجنابة عمدا وتوفرت الشروط اقتصر منه ووجبت دية للولد والا فدينان لها ولولدها فليتأمل والظاهر تعلق قوله بالجنابة بماتت اه مدافى قال شيخنا فعل وجوب الغرة دون الدية ان لم يصح قبل موته (قوله بعد صياحه) أى وقد خرج بعضه (قوله على غير القوالب) أى وأخبرها أربع مئة من أورجلان فلما أخبر بذلك واحدة حل له أن يتزوج بها باطنا كما في حل وعبرة مـر في شرحه بعد قول المنهج بأن أخبرها بقوالب أخبرها بالباطن فليكتف بقوله كما هو الا اذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم وإذا اكتفى بالاخبار للباطن فليكتف بقوله كما هو ظاهر أخذ من قولهم لمن غاب زوجها فأخبرها بعد موته أن تتزوج باطنا اه وقوله أن تتزوج باطنا يؤخذ من ذلك أن محل الاكتفاء بالقبالة بالنسبة للباطن أما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت إلا بأربع من النساء أو رجلين أو رجل وامرأتين ثم رأيت في شرح الروض شرح بالأربع بالنسبة لظاهر (وفي ابن حجر * لا فرع) * اختلوا في السبب لاسقاط ما لم يصل لحد تنقيح الروح فيه وهو مائة وعشرون يوما والذي ينبغي وفاة الابن العمد وغيره الحرمة ولا يشكل عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما بأن المني حال نزوله محض جاد لم ينهيا للحياة بوجه بخلافه بعد استقراره في الرحم وأخذ في مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالامارات وفي حديث مسلم انه يكون بعد اثنين وأربعين ليلة أى ابتداءه ويحرم استعمال ما يقطع الحمل من أصله كما صرح به كثير من وهو ظاهر اه وقول ابن حجر والذي ينبغي الخ في شرح مـر في أتمهات الاولاد خلافه وقوله وأخذ في مبادئ التخلق قضيته أنه لا يحرم قبل ذلك ومحموم كلامه الاول بخلافه وقوله ويحرم ما يقطع الحمل من أصله أما ما يطيئ الحمل مدة ولا يقطعه من أصله فلا يحرم كما هو ظاهر بل ان كان لعدو كثرية ولم يكره أيضا والا كره عث على مـر (قوله ولكن قلن) أى القوالب جمع قابله وهي التي تلتق الولد عند وضعه والمراد أهل الخيرة بذلك

ولود كورا وأقلهم في النساء أربع ويكنى إخباراً واحدة في الجواز باطنا وأما في الظاهر فلا بد
من اثنين وقال ع ش علي م ر لا بد من أربع ولو اختلف الزوجان فقالت كان السقط الذي
وضعه مما تنقض به العدة وأفسد الزوج وضاع السقط قال قول قولها بينهما لانها مأهونة
في العدة شرح المنوف الصغير وعبرة البرماوى ولو ادعت أنها أسقطت ما تنقض به العدة
وضاع السقط صدقت بينهما لانها مؤتمنة في العدة ولانها صدقة في أصل الوضع فكذا
في صفته اه وفي ع ش علي م ر ما يفيد قبول قولها ولو بدون عيّن ونصه يقبل قول المرأة
في وضع ما تنقض به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال أنه ربح اه (قوله مسئله
النصوص) أي لان فيها ثلاثة نصوص الاول انقضاء العدة الثاني عدم وجوب الفترة الثالث
عدم شؤنها للاستيلاد (قوله فانه) أي الشافعي وقوله نص هنا أي في باب العدد (قوله
وعلى أنه لا تجب فيه الفترة) وكذا لا تجب اذا كانت مصورة ولم يعلم أنه كان ذار روح فلا تجب
الفترة فيمن لم يمت بالجناية يقينا اذا الاصل براءة الذمة اه حنفاوى (قوله والاصل براءة الذمة)
عبرة م ر وانما لم يعتد بها في الفترة وأمية الودلان مدارهما على ما يسمى ولدا (قوله وخرج
بالمضغة العلقه) فلا تنقض بها العدة أي ان لم يكن في العلقه صورة خفية ولا تنقض بها
العدة كما قاله حج في شرحه على المنهاج قبيل كتاب الصلاة ولم أره من وافقه ولا من خالفه وعبارته
ثم واطلاق الاصحاب أن العدة لا تنقض بعلقه محمول على الاغلب أنه لا صورة فيها خفية اه
(قوله وقع في الاقضاء) أي اقضاء النووى (قوله اختلف العصريون) أي معاصرو الشيوخ
النووى (قوله والظاهر الثاني) معتمد ومراعاة الثاني قوله ولا تنقض (قوله واستفتينا)
بالبناء للمفعول وقوله فأجبت بذلك أي الثاني وهو أنها لا تنقض عدتها مادام في بطنها أي
ولو خافت الزنا ويجب على زوجها نفقتها وغيرها كالكفى وان طالت المدة وله مراجعتها
في الطلاق الرجعي وفي سم على حج ولو استمرت في بطنها مدة طويلة ونضرت بعدم انقضاء العدة
وكذا لو استمرت حيا في بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضعه ولا وطئه
ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لانه في مجهول البقاء زيادة على الاربعه حتى
لا يلحق نحو المطلق اذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع وهذا هو الذي
يظهر وهو حق ان شاء الله اه وهو ظاهر حيث ثبت وجوده كما فرضه ~~لكن~~ بيني الكلام
في الثبوت بما اذا فانه حيث علم أن أكثر الحمل أربع سنين وزادت المدة عليها كان الظاهر من
ذلك انتفاء الحمل وأن ما تجده في بطنها من الحركة مثلا ليس مقتضايا لكونه حيا نعم ان ثبت ذلك
بقول معصوم كعيسى وجب العمل به اه ع ش علي م ر * (قرع) * الحمل المجهول لا تنقضه
المرأة لاحتمال أنه من شبهة ولا تنقض به العدة ولا يمنع صحة النكاح كما مر ولا يمنع الزوج من
الوطء معه لاحتمال أنه من الزنا ويحصل به الاستبراء ومن ذلك ما لو شكت هل الواطئ زوج
أو أجنبي بشبهة أو زنا أو استدخلت ما وشكت هل هو محترم أم من زوج أو أجنبي قل على
الحلال (قوله مما مر) من كل فسخ أو انفساخ (قوله بالمعنى المتقدم) أي وهي غير الحامل
وانما قال ذلك لان الحائل يطلق على المانع (قوله فعدها ثلاثة قروء) أي وان اختلفت
وطءا ولا ما بينها وكذا لو كانت حاملا من زنا ذم الحمل الزنا لا حرمة له ولو جهل حال الحمل ولم يمكن

وهذه المسئلة تسمى مسئلة النصوص
فانه نص هنا على أن العدة تنقض بها
وعلى أنه لا تجب فيه الفترة ولا ينبت فيها
الاستيلاد والفرق أن العدة تنقض
برأه الرحم وقد حصلت والاصل
برأه الذمة في الفترة وأومية الولد
انما ثبتت بجعل الولد وهذا لا يسمى ولدا
ونخرج بالمضغة العلقه وهي متى
يستحيل في الرحم فيصير دما غليظا
فلا تنقض العدة بها لانها لا تسمى جلا
* (فائدة) * وقع في الاقضاء أن الودلان
في بيان المرأة وتعدون زولا بدوا وغيره
كما يتفق لبعض الحوامل هل تنقض
عدتها بالاقراء ان كانت من ذوات
الاقراء أو بالاشهر ان لم تكن من ذوات
الاقراء أو لا تنقض عدتها مادام
في بطنها اختلف العصريون في ذلك
والظاهر الثاني كما مر في حواشي الروضة قال
الدين الباقيني في هذه المسئلة واستفتينا عنها
وقد وقعت هذه المسئلة واستفتينا عنها
فأجبت بذلك انتهى وبذلك قوله
نعالى وأولات الاحمال أجلهن
أن يضعن حملهن (وان كانت) أي
المعدة عن فرقة طلاق وما في معناه
بما مر (حائلا) بالمعنى المتقدم (وهي من
ذوات) أي صواحب (الحيض) فعدها
ثلاثة قروء جمع قروء

لحوقه بالزوج حمل أنه من زنا كما نقلناه وأقرأه أي من حيث صحة انكاحهما معاً وجواز وطء
الزواج لهما أمان حيث عدم عقوبتهما بسببه فيحمل على أنه من شبهة فإن أتت به للأمكن منه
لحقه كما اقتضاء اطلاقهم وصرح به البلقي وغيره ولم يتفحصه إلا بلعان ولو أقرت بينهما من
ذوات الاقراء ثم كذبت نفسها وزعمت أنها من ذوات الاشهر لا يقبل لأن قولها الاول يتضمن
أن عدتها لا تنقضي بالاشهر فلا يقبل رجوعها عنها بخلاف ما لو قالت لا أحيض زمناً ارضاع
ثم كذبت نفسها وقالت أحيض زمناً فيقبل كما أفق بجميع ذلك والودرجه الله تعالى
لأن الثاني متضمن لدعواها الحيض في زمن امكانه وهي مقبولة فيه وإن خالفت عما دلتها
شرح م ر والعبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطي لا بما في الواقع حتى لو وطئ أمة غيره
يظنناز وجته الحرة اعتدت بثلاثة اقراء أو حرة يظنها أمة اعتدت بقر واحد وهو استبراء
لاعدة أو زوجته الامة اعتدت بقرأين لأن العدة حقه فنيطت بظنه هذا ما قالاه وهو ظاهر
وان اعترض بأن المنقول خلافه اه ح وهو أنها أي الحرة التي ظنناز وجته الامة تعتد
بثلاثة اقراء احتياطاً كما جزم به م وهو المعتمد والحاصل أن ظنه الحرة يؤثر وظنه الرق
لا يؤثر اه م ر وعبرة قل على المحلى قوله فعدة حرة أي في ظنه أو في الواقع اه (قوله
حقيقة) أي لغة وقوله في الحيض والطهر بطريق الاشتراك (قوله في الاصطلاح) أي
اصطلاح فقهاء الشافعية خلافاً للحنفية في قولهم هي الحيضات (قوله ولقوله تعالى
فطلقوهن الخ) في الاستدلال به شيء لأنها ليست نصاً في أن المراد بالاقراء الاطهار لأن المراد
بها فطلقوهن في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وهذا يصدق بالحيض كما قال به أبو حنيفة
اه واللام بمعنى في كما في قوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه (قوله تمار
في الحيض) أي في بابه (قوله فيصرف الاذن) أي في الطلاق (قوله طاهراً) أي واه
جامعاً في ذلك الطهر أو لا وان لم يكن سنياً (قوله لأن بعض الطهروان قل الخ) هذا يقتضي
أن اطلاق القرء على بعض حقيقة وليس كذلك فكان الاول أن يسلك ما قاله في شرح الم
بأن يقول ولا بعد في تسعة قرأين وبعض الثالث ثلاثة قسمية البعض قرأ من مجاز التغلب
لاحقيقة كما فسر قوله تعالى الحج أشهر معلومات الخ (قوله قال تعالى الخ) أي ولانا لولم
نعده قرأ الكان أبلغ في تطويل العدة عليها من طلاقها في الحيض وانما أمر ابن عمر بالطلاق
في الطهر إذا لم يسها ليعين أنه السنة في الطلاق لا العدة لأن مقصودها البراءة وهي حاصلة
بطريان الحيض بعد الطهر وان وجد المس فتعين أن يكون القيد لأجل السنة في الطلاق
وصورة المسئلة إذا بقي من الطهر بعد وقوع الطلاق بقية فإن انطبق على آخره انفقاً وقال
أنت طالق آخر طهر لم يعتد به على الاصح اه وعلى كبير (قوله هو المحتوش) بفتح الواو
اسم مفعول أي الذي احتوشه وأحاط به دمان وفي المصباح احتوش القوم بالصيد أحاطوا به
(قوله أودى نفاس) كأن تكون حاملاً من الزنا ثم تطلق وهي حامل منه ثم تضع فلا تنقضي
العدة بوضعه لانه لا ينسب لصاحب العدة ثم انما حملت من الزنا أيضاً ووضعت فطهر
بينهما يعتد قرأ ثم تعتد بعد ذلك بقرأين آخرين وصدق على هذا أنه طهر بين نفاسين قال
والمعتبر هو كون الثاني من الزنا وأما الاول فيصح أن يكون من شبهة كما ذكره حل بل يصح

وهو انفتح القاف وضمها حقيقة
في الحيض والطهر ومن اطلاقه على
الحيض ما في خبر النسائي وغيره تبرك
الصلاة أيام أقراءها (وهي)
في الاصطلاح (الاطهار) كما روى عن
عمر وعلى وعائشة وغيرهم من الصحابة
رضي الله تعالى عنهم أجمعين وقوله
تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق
في الحيض يحرم كما مر في الحيض
فيه صرف الاذن الى زمن الطهر فان
طلقت طاهراً وبقي من زمن طهرها
شيء انقضت عدتها بالظن في حيضة
بالثلاثة لأن بعض الطهروان قل يصدق
عليه اسم قرء قال تعالى الحج أشهر
معلومات وهو شهران وبعض الثالث
أ وطلقت في حيض انقضت عدتها
بالظن في حيضة رابعة ولا يجب
طهر من لم تحض قرأ بناء على أن
الطهر هو المحتوش بين دمي حيض
أو حيض ونفاس أودى نفاس كما
صرح به المتولي وغيره

تصوير ذلك بأن يكون الحمل الأول من غير الشبهة بأن تضع الحمل من زوجها ثم تطلق زمن النفاس أو بعده ثم تجعل من زنا ثم تلد فيحسب ما بين النفاسين قرأ ولا يتعين أن يكون النفاس الأول من زنا بل يصح أن يكون من حلال بأن يطلقها ثم تزني وتضع ولعل المحشى انما صورها بما اذا كان الأول من زنا أيضا ليكون الطلاق حلالا (قوله وعدة متعيرة) أي طلقت أول الشهر فان طلقت في أثناءه والباقي ستة عشر فأكثر حسب قرأ لاشتماله على طهر لا يحاله فتكمل بعده شهرين هلالين والآخرى والا ان طلقت والباقي من الشهر أقل من ستة عشر يوما لم يحسب قرأ فتعده بعده ثلاثة أشهر هلالية (قوله صغيرة) المراد بها من لم تحض لصغرها أو لعلها أو جعله منه تبارؤية الدم أصلا أو ولدت ولم تر دمًا وان كانت كبيرة في السن فهو اصطلاح للفقهاء (قوله على أول الشهر) أي بتليق أو غيره اه برماوى (قوله ان اوتيته) أي شكيت فيما تنقضى به عدته فتفسير الشارح تفسير باللازم لانه يلزم من الشك عدم المعرفة أسند الضمير فيه للذكر دون الاناث لان العدة شرعت لحق الزوج صيانة لما له كما في ع ش (قوله واللاقي لم يحض) فان قلت هاجعت اللاقي عطفًا على اللاقي وما بينهما خبرا عنهما قلت بآباء أمر ان أحدهما أن الخبر مقرون بالقاء تنزيلا منزلة الجواب والجواب لا يتقدم على شرطه فكذا ما نزل منزله الثاني أن ذلك يستدعي جواز زيد قائمان وعمره وقد يقال منع هذا قبح اللفظ بخلاف قولك زيد في الدار وعمره فلاقبح فيه اه يس عن ابن هشام اسقط على الاثنوني (قوله فعدهن كذلك) أشار بذلك الى أنه حذف المبتدأ والخبر من الثاني دلالة الاول عليه لكن رجح ابن عقيل في شرح الخلاصة أن المحذوف هو الخبر فقط وهو أولى لانه يرتكب تقديرا الحذف ما أمكن ولعل هذا هو حكمة اسناد ذلك لابي البقاء (قوله فان طلقت) مقابل قوله بأن انطبق الخ (قوله في أثناء شهر) أي قبل اليوم الآخر منه والاثلاثة بالادلة كما في السلم (قوله سواء كان الشهر) أي الذي طلقت فيه (قوله من انقطع حيضها) أي قبل الطلاق أو بعده في العدة برماوى (قوله ولا مبالاة بطول مدة الانتظار) واستظهر ع ش على م ر أن الرجعة والنفقة يمتدان الى انقضاء عدتها بالاقراء أي ان حاضت أو بالاشهر بعد بلوغ سن اليأس خلافا للشو برى حيث قال بامتداد ما ذكر الى ثلاثة أشهر فقط لا أكثر لما يلحق الزوج في ذلك من الضرر وعزاء الرافعي وطريق الخلاص من النفقة أن يطلقها بقية الثلاث (قوله وان انقطع لعله الخ) فصله عما قبله لاجل قوله على الجديدي وعبارة المنهاج وشرحه للمعلى وفي القديم تترى تسعة أشهر مدة الحمل غالبًا وبعدها تعده ثلاثة أشهر وهذا موافق لقول الامام مالك تصبر سنة بيضاء أي خالية عن الدم لان ضم الثلاثة أشهر للتسعة سنة كماله وفي قول من القديم أربع سنين أكثر مدة الحمل وفي قول مخترج عليه ستة أشهر أقل مدة الحمل لظهور أماراته فيها ثم تعده بالاشهر اذا لم يظهر حمل اه وقوله في القديم وبه قال مالك وأحمد كما في قل (قوله تعرف) قيده لان الانقطاع في الواقع لا بد له من علة تخصب النبي قوله تعرف كما قرره شيخنا قال البرماوى وتصدق في بلوغ سن اليأس بينهما قالوا وهذا امرأة ابليت فتصبر اه (قوله حتى تصير) أي الى أن تصير الخ والظاهر أنه بدل من قوله الى بلوغ سن اليأس وقوله أي لان الاشهر الخ علة لقوله تصبر غيرهما

وعدة مستحاضة غير متعيرة باقائها المردودة اليها وعدة متعيرة ثلاثة أشهر في المال لاشتمال كل شهر على طهر وحيض غالبًا (وان كانت) أي المعتدة (صغيرة أو) كبيرة (آيسة) من الحيض (فعدها ثلاثة أشهر) هلالية بأن انطبق الطلاق على أول الشهر قال الله تعالى واللاقي يتسنن من الحيض من نساءكم ان اوتيتهن فعدهن ثلاثة أشهر واللاقي لم يحضن أي فعدهن كذلك كما قاله أبو البقاء في اعرابه وقوله تعالى ان اوتيتهن عن ان لم تعرفوا ما تعدهن به التي ثبتت من ذوات الاقراء فان طلقت في أثناء شهر كملته من الرابع ثلاثين يوما سواء كان الشهر تامًا أم ناقصًا * (تبسه) * من انقطع حيضه العارض كوضاع أو نفاس أو مرض تصبر حتى تحيض فتعده بالاقراء أو حتى تبلغ سن اليأس فتعده بالاشهر ولا مبالاة بطول مدة الانتظار وان انقطع لعله تعرف فكالانقطاع لعارض على الجديدي فتصبر حتى تحيض أو تيأس * (فائدة) * قال بعض المتأخرين ويهين التفتن لتعليم جهل الشهود هذه المسئلة فانهم يزوجون منقطعة الحيض لعارض أو غيره قبل بلوغ سن اليأس ويسمونهم بغير د الانقطاع آيسة ويكتفون ببعض ثلاثة أشهر ويستغربون القول بصبرها الى بلوغ سن اليأس حتى تصير عجوزا فليحذر من ذلك انتهى أي لان الاشهر انما شرعت للتي لم تحيض والآيسة وهن غيرهما

من بدلها فمبطل اليها كالسليم اذا وجد الماء في أثناء السجيم فان حاضت بعدها الاولى لم يؤثر لان حيضها لا يمنع صدق القول بانها عند
اعتدادها بالاشهر من اللاتي لم يحضن أو الثانية (٤٦) فهي كآيسة حاضت بعدها ولم تنكح زوجها آخر فانما استدل بالاقراءتين

حتى تحيض (قوله آيسة الخ) أي بلغت سن اليأس وهو اثنان وستون سنة وما سبق لها حيض
أولا قل (قوله كذلك) أي من حرة أو غيرها (قوله فان حاضت بعدها) أي بعد الأشهر
الأولى هي التي لم تحض المشار إليها سابقا بقوله من لم تحض وقوله أو الثانية هي الآيسة المشار
إليها بقوله سابقا وأحاضت آيسة وفي قوله كآيسة تشبيه الشيء بنفسه وكان يقول والثانية
فكذلك ان لم تنكح (قوله والمطلقة قبل الدخول بها) أي والمفسوخة وخرجت اذ ترفى
عنها فان عليها العدة قبل الدخول كما تقدم والمراد بقوله قبل الدخول أي لو طأ أو استدخل
المنى ولو في الدبر فمساو ولو بعد خلوة وعليه فلا اختلى بها ثم طلقها فآدتت ثم لم يذلل التزوج
حالا صدقت بينهما بناء على أن منه كراجماع هو المصدق وهو الرابع وان أدى الزوج الوطء
ولو أدى هو عدم الوطء حتى لا يجب عليه بطلان العقد لان نصف المهر صدق بينهما وينبغي في هذه
وجوب العدة عليها لاعتراضها بالوطء اهـ ع ش على م ر وعبارته انبرماوى على الغزير. قوله
قبل الدخول أي قبل وطئها واستدخل المنى المحترم كالوطء ولو في الدبر فمساو نعم لو كان عليها
بقية عدة سابقة لم يصح نكاحها حتى تنها كما لو طلقها بالباطل نحو خلع ثم عقد عليها قبل تمام عدها
كان بقي. نها قرآن ثم طلقها قبل وطئها فلا بد من تمام العدة الأولى لتمام القرأين الباقيين والأشهر
كالاقراء فتأمل ذلك وافهمه فانه قد غلط فيه كثير من الفضلاء بل أنكر بعضهم وبذلك يلغز
فيقال لنا مطلق قبل الدخول تلزمها العدة اهـ (قوله والمعنى فيه الخ) فيه أن هذا المعنى
موجود في المتن وفي عنها قبل الدخول مع أن عليها العدة أوجب بأن آيات الله عليه السلام فيها
على زوجها لا المعرفة استبراء رجها فإله التي ذكرت هنا وان فقدت خلفتها عليه أخرى أفاده
شيخنا العشماوى وأيضاً الموت بمنزلة الدخول في إيجاب العدة (قوله في جميع ما ذكر) أي من فرقة
الحياة وفرقة الموت ولا فرق في فرقة الحياة بين فرقة الطلاق وفرقة الفسخ (قوله لعدم الآية
الكريمة) وهى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن (قوله في عدة رجعة الخ) وأما
العكس بأن تصير الحرة أمة في عدة لالتصاقها بدار الحرب ثم استترت فتكمل عدة حرة إلى
أوجه الوجهين شو برى وقوله فان عتقت في عدة رجعة الخ ولذلك قال بعضهم وعتقها في عدة
رجعية يجعلها حرة أصيلة (قوله في عدة بينونة) أي أو وفاة م ر (قوله والباقي أكثر من
خمس عشرة يوماً) فيه أن الأكثر صدق بدون يوم وليس مراداً وحيداً فكذلك الأولى أن يقول
والباقي ستة عشر يوماً فافاً كتر لان الضابط ما يسع طهراً وحيضاً (قوله خلافاً للبارزى) مقابل
قوله في شهرين وهذا بناء على أن الأشهر في حقتها أصل لا بدل وغيره يقول ان الاقراء أصل وهى
تعدت بقرأين فيكون الشهران بدلا عنهما أفاده شيخنا (قوله قبل الدخول الخ) وانما اعتدت قبل
الدخول للتفجع بخلاف المطلقة قبل الدخول (قوله بشهرين وخمسة أيام) وبجث الزركنى
 وغيره أن قياس ما تزانه لو ظننا زوجها الحرة تزنها أربعة أشهر وعشر جميع اذ صورته أن يطأ
زوجته الأمة فلانها تزانه زوجها الحرة ويستمر ظنه الى موته فتعدت للوفاة عدة حرة اذ النكاح
كان نقلها من الاقل الى الاكثر في الحياة فكذلك في الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد عليه أن عدة
الوفاة لا تتوقف على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده وبه يفرق بين هذا وما مر شرح م ر (قوله
وما في معناه) أي من الفسخ والانفساخ (قوله بشهر ونصف) والفرق بينها وبين الأمة المتخيرة

أما التي نتت آيسة فان نكحت آخر
فلا شئ عليها لان قضاء عدتها ظاهر مع
تعلق حق الزوج بها وللشروع في
المقصود كما اذا قدر المتجم على الماء بعد
الشروع في الصلاة والمعتبر في اليأس
يأس كل النساء بحسب ما بلغنا خبره
لاطوف نساء العالم ولا يأس عشرتها
فقط وأقصاه اثنان وستون سنة وقيل
ستون وقيل خمسون (والمطلقة قبل
الدخول به الاعدة عليها) لقوله تعالى
يأيها الذين آمنوا اذا نكحتن المؤمنات
ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن
فما لكم عليهن من عدة والمعنى
فيه عدم اشتغال رجها بما يوجب
استبراء (عدة الأمة) أو من فيها رقت
(بالجل) أي بوضعه بشرط نسبته الى
ذى العدة حيا كان أو ميتا أو مضغة
(عدة الحرة) في جميع ما ترفىها من
غير فرق لعدم الآية الكريمة
لم (وعدتها) بالاقراء عن فرقة طلاق
أو فسخ ولو مستحاضة غير متخيرة (ان
تعدت بقرأين) لانها على النصف من
الحرة في كثير من الاحكام وانما كملت
القرء الثاني لتعذر تبعضه كالطلاق
اذ لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد
من الانتظار الى أن يكد والد دم فان
عتقت في عدة رجعة فكحرة فتكمل
ثلاثة اقراء لان الرجعية كالزوجة
في كثير من الاحكام فكانها عتقت
قبل الطلاق بخلاف ما اذا عتقت
في عدة بينونة لانها كالأجنبية فكانها
عتقت بعد انقضاء العدة أما المتخيرة
فهى ان طلقت أول الشهر فبشهرين
وان طلقت في أثناء شهر والباقي أكثر
من خمسة عشر يوماً حسب قرأ فتكمل

بعده بشهر هلالى والى محسب قرأ فتعدت بعده بشهرين هلالين على المعتد خلافاً للبارزى في اكتفائه بشهر ونصف
(وعدتها) بالشهور عن الوفاة قبل الدخول أو بعده (ان تعدت بشهرين) هلالين (وخمسة أيام) بليلاتها وياتى في الانكسار ما مر
(وعدتها عن الطلاق) وما في معناه مما تقدم (شهر) هلالى (ونصف) شهر لا مكان النسبة فالأمة الايام

حيث تعتد بشهرين كما مر أن الأشهر في المتجيرة قائمة مقام الأقراء وتقدم أنها تعتد بقراءين وكل شهر قائم مقام قرء (قوله من عند نفسه) فيه إشارة إلى الاعتراض عليه لكنه أجاب عنه بعد ذلك (قوله ثم قال) أي المصنف (قوله في اليأس) أي ومنه الصغر (قوله أظهرها ما تقدم) أي شهر ونصف (قوله به) أي بالاحتياط بالقول الثالث (قوله وقد يقال الخ) أي ومن حفظ صحة على من لم يحفظ (قوله ولا شك الخ) هو جواب تسليم أنه لم يطلع عليه في كلامهم لأنه لم يقل به أحد من الأصحاب بخلاف الجواب الأول (قوله ويراعى الخ) لعل الواو لا ترفع على قوله ولا شك وقوله الأول أي القائل بشهر ونصف وقوله الوجه الضعيف أي الثاني والثالث والمصنف راعى الثاني حيث قال ولو اعتدت بشهرين كان أولى فلا اعتراض عليه كما قال شيخنا ولم يراع الثالث لثبته (قوله لو طلق زوجته) سواء كانت حرة أو أمة والحاصل أنه إن عاشرها بغير وطء كخلوة أو بوطء كان رجعية لم تنقض عدتها بالنسبة للحقوق الطلاق وانقضت بالنسبة للرجعة فلا رجعة بعد الأقراء أو الأشهر والتوارث فلا توارث بينهما وإن كانت بائنا فلا عبرة بالمعاشرة بغير وطء كخلوة ولا بوطء بلا شبهة أما إن عاشرها بوطء بشبهة فكالرجعية في أنها لا تزوج حتى تنقضي عدتها من انقطاع المعاشرة وليست كالرجعية مطلقا فلا يلحقها الطلاق وله أن يتزوج نحو أختها اه مد (قوله وعاشرها) المراد بالمعاشرة أن يدوم على حالته التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلا ونهارا وخلوة بها كذلك وغير ذلك قل على الجلال وقوله بلاوط فيه أنه إذا عاشر الرجعية ولو بوطء كان الحكم كذلك وحينئذ فلا مفهوم لقوله بلاوط وقوله بلاوط عبارة المنهج بوطء أو غيره (قوله بلاوط) ليس بقيد بل لو وطئها كان كذلك ولا يحد بوطئها كما رجحه الباقي اه وقال بعضهم أتى به لتناقى الأقوال الثلاثة أولها تنقضي مطلقا لا تنقضي مطلقا أو تنقضي إن كانت بائنا (قوله فان كانت بائنا انقضت عدتها بما ذكر) لأنها إذا كانت بائنا وعاشرها بوطء شبهة كان ذلك كمعاشرة الرجعية أما الرجعية فلا فرق بين معاشرتها بالوطء أو غيره اه (قوله لم تنقض عدتها بذلك) أي بالنسبة للغير لكن إذا زالت المعاشرة أتمت على ماضى من عدتها قبل المعاشرة إن كان والا فتستأنف اه ع ش ومرحوى وعبارة ح ل بعد قول المنهج لم تنقض عدتها فإذا زالت المعاشرة بأن نوى أنه لا يعود إليها كملت على ماضى قبل المعاشرة وهذا يفيد أن المعاشرة لا تنقطع بالابتنية والظاهر أنه لو عاد للمعاشرة كانت معاشرة جديدة اه فان لم يعض زمن بلامعاشرة بأن استمرت المعاشرة من حين الطلاق فتستأنف العدة من حين زوال المعاشرة وعليه يحمل كلام ح ل في القولة الأخرى بعد هذه وهي مانصه قوله إلى انقضاء عدة أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشرة ولا رجعة له في هذه العدة لأن حقوق الطلاق للتغليظ عليه اه إذا عرفت هذا عرفت أنه لا مخالفة بين كلام م ر وكلام المرحوى المذكور (قوله ولا رجعة له) وحينئذ فهي كالبائن بعد منى عدتها الأصلية إلا في حقوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها بلاء ولا طهار ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها ويجب لها السكنى ولا يحد بوطئها كما أفتى بجميعها الوالد شرح م ر ويؤخذ منه أنه يجوز له أن ينكح من يحرم جمعه معها كـأختها واعتمده الطوخى (قوله ويلحقها الطلاق) وله أن يتزوج بأختها وبرابعة خلافا للشيخ س ل واعتمده الطوخى

وقال المصنف من عند نفسه (فان اعتدت بشهرين كان أولى) أي لأنها تعتد في الأقراء بقراءين ففي اليأس تعتد بشهرين بدلا عنهما قال بعض المتأخرين وما أذعن من الأولوية لم يقل به أحد من الأصحاب القائلين بالنصف ثم قال وجهه ما في المسئلة ثلاثة أقوال وجهه ما في المسئلة وثانيها وجوب شهرين أظهرها ما تقدم وثالث وجوب ثلاث أشهر فالتحالف والثالث وجوب فان أراد الأولوية من حيث الاحتياط على القول الرابع فالاحتياط إنما يكون بالقول الثالث ولم يقولوا به أيضا انتهى وقد يقال إن المصنف قد اطلع على ذلك في كلامهم ولا شك أن الاحتياط بالشهرين أولى من الاقتصار على شهر ونصف وإن كان بالثلاثة أولى ويراعى الأول الوجه الضعيف فيجعله من باب الاحتياط * (قوله) لو طلق زوجته وعاشرها بلاوط في عدة أقراء أو أشهر فان كانت بائنا انقضت عدتها بما ذكر وان كانت رجعية لم تنقض عدتها بذلك وان طالت المدة ولا رجعة له بعد الأقراء أو الأشهر - ر وان لم تنقض بذلك العدة ويلحقها الطلاق

الجواز ١٥ ولوطقت استأنفت عدة وأما الومات فهل تنتقل الى عدة الوفاة ولا عتاني على المنهج (قوله وعاشرها سيدها) المعتمد أنه اذا عاشرها سيدها سواء كان بالوطء أو غيره وسواء كانت باتنا من زوجها أو لا كان حكمها كالرجعية كما ذكره مر في شرحه فقول الشارح كان كعاشرة الزوج غير ظاهر كما قرره شيخنا ح ف هذا وعبارة شرح المنهج فهو أي السيد في أمته كالمفارقة في الرجعية (قوله ففيه التفصيل) أي ان كانت رجعية لم تنقض عدتها وان كانت باتنا انقضت ١٥

(فصل فيما يجب للمعتدة)

(قوله وعليها) أي كالأحداد (قوله وقد بدأ بالقسم الثاني) وهو الرجعية أي باعتبار ما يجب لها (قوله وللمعتدة الرجعية) نظم ذلك بعضهم فقال قد أوجبوا السكنى لذات عدة * من غير تقييد لها بصفة ومؤن سوى تنظيف نجب * لذات رجعية بلا قيد يجب كذا لبائن بشرط الحمل * في فرقة الحياة فاحفظ نفل

(قوله وأمته) أي وكانت مسلمة له لئلا ونهارا (قوله السكنى) نعم الصغيرة والامة اذا لم تنجب نفقتهما أي قبل انفراق فلا سكنى لهما شرح المنوفي (قوله دون النفقة) والفرق بينهما وبين السكنى أن السكنى تحصين مائه فاستوى فيها ل الزوجة وعدمها والنفقة للتمكين وهو خاص بالزوجة شرح المنوفي وقوله لخصين مائه هذا ليشمل الصغيرة الآن يقال هو يرى على الغالب وقد يتصور وجوب العدة عليها باستدخال الماء قاله البرماوى وقوله بالزوجة أي وما ألحق بها كالرجعية وتسقط السكنى بمضى الزمان لأنها امتناع لا تخليك بخلاف النفقة وتقدم سكنها على الديون المرسله في الذمة كما في شرح مر قال ع ش وتقدم سكنها على مؤن التجهيز لانه حق تعلق بعين التركة وليس هو من الديون المرسله في الذمة وينبغي أن هذا اذا كان ملكه أو استحق منفعة مدة عدتها بأجرة ويحتمل أنه اذا اخلت في بيت معار أو مؤجر وانقضت المدة أنها تقدم بأجرة المسكن على مؤن التجهيز أيضا ويحتمل وهو الظاهر أنها تقدم بأجرة يوم الموت فقط لأن ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم يراحم مؤن التجهيز ١٥ ع ش على مر قال سم وسكنى المعتدة من رأس المال فان لم يكن تركه سن للوارث التبرع به من ماله وللقاضى اسكانها من بيت المال فان أسكنها أحدهما فعليها الاجابة والاسكنت حيث أرادت ولو مضت مدة العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى سقطت بخلاف النفقة ولو أسقطت المعتدة السكنى لم تسقط لانه اسقاط لما لم يجب لأنها انما تجب يوما يوما والمافيه من حق الله تعالى نعم يسقط سكنى اليوم الاول لوجوبها فيه وعبارة مر ولو أسقطت حق السكنى عن الزوج الحى لم يسقط كما أفق به المصنف لوجوبها يوما يوما واسقاط ما لم يجب لاغ ١٥ وقوله لوجوبها قال ع ش يؤخذ منه أنها تسقط عنه في اليوم الذى وقع فيه الاسقاط منها لوجوب سداد بطولع الفجر ١٥ (قوله أو نذرت في العدة) أي كأن خرجت من المسكن اغير حاجة فيجب لها الخروج (قوله الا ان عادت الى الطاعة) ولو فى أثناء اليوم فجب لها السكنى بمجرد الطاعة ولو غير بائن بخلاف المؤنة فتسقط ليومها والكسوة فقط لان فصل وان عادت للطاعة كما أفاده

ولو طلق زوجته الامة وعاشرها سيدها كان كعاشرة الزوج ففيه التفصيل المراتم اغير الزوج والسد فكمعاشرة البائن فننقض عدتها بما ذكر

(فصل فيما يجب للمعتدة وعليها)

سواء كانت باتنا أم رجعية وقد بدأ بالقسم الثاني فقال (وللمعتدة الرجعية) ولوحا للامة (السكنى والنفقة) والكسوة وسائر حقوق الزوجة الا لا تنظيف لبقا محبس النكاح وسلطنته ولهذا تسقط بنشوزها ثم شرع في القسم الاول فقال (وللبائن) الحائل بجلع أو ثلاث في غير نشوز (السكنى دون النفقة) والكسوة لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم فلاسكنى لمن أبانها ناشرة أو نذرت في العدة الا ان عادت الى الطاعة كما في الروضة

شيخنا ح ف خلافا لابن حجر حيث قال تعود الكسوة بعودها للطاعة (قوله ثم استثنى)
 هذا الاستثناء لا يصح الا بقطع النظر عما قدره الشارح أولا (قوله الا أن تكون حاملا) أى
 فيجب لها ما كان سقط عند عدم الحمل لقوله تعالى وإن كنت أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى
 يرضعن حلهن والمعنى فيه أنها مشغولة بمآثم فصار كالاستمتاع فى حال الزوجية فإن القسمل مقصود
 النكاح كما أن الوطاء مقصوده قاله القاضى الحسين وفى زوائد الروضة قال المتوفى وكما تستحق
 البائن الحامل النفقة تستحق الأدم والكسوة سواء قلنا النفقة للحامل أو للعمل شرح المتوفى
 (قوله فيجب لها من النفقة) المراد بها هنا سائر المؤن الشاملة للكسوة وغيرها (قوله على
 أظهر القولين) وهو أن النفقة لها بسبب الحمل ومقابلته أن النفقة للعمل ويبنى على القولين
 أنهم على الأول الاظهر تسقط بالنشوز ولا تسقط بمضى الزمن بل تصير ديناً عليه وعلى الثانى
 لا تسقط بالنشوز وتسقط بمضى الزمن لأنها نفقة قريب وينبنى على اختلاف أيضا أنها تكون
 مقدرة على القول بأنها لها وغير مقدرة على القول بأنها له وعبارة العميرى على المنهاج فتجب
 لها بسببه لأنها مقدرة ولا تسقط بمضى الزمان ولو كانت له لم تكن كذلك وقيل تجب له فعلى
 الأول لا تجب لحاصل عن شبهة أن نكاح فاسد لان النكاح الفاسد لا يوجب النفقة فعدته أولى
 وعلى الثانى تجب كما تارمه نفقته بعد الانفصال (قوله اذا توافقا الخ) ظرف لقوله فيجب لها الخ
 فان لم يتوافقا ولم تحصل شهادة فلا يلزم بالدفع الا من حين ظهور الحمل فاذا ظهر لزمه الدفع من
 حينئذ ولزمه أداء ما وجب لها قبل الظهور لان النفقة لها بسبب الحمل وهى لا تسقط بمضى
 الزمان كما قررته شيخنا العسماوى (قوله فان نشرت) بابه قعد وضرب فالمضارع مختلف
 كالمصدر كما فى المصباح وفى المختار انه من باب بلس ونصر (قوله سقط ما وجب لها) نعم
 ان عادت فى أثناء يوم عادت السكنى دون النفقة قل (قوله على الاظهر) وهو أن النفقة
 تجب لها بسبب الحمل (قوله والقريب تسقط الخ) أى فالزوجة مثله وقد يقال هذا قياس
 مع الفارق لان نفقة الزوجة أقوى بدليل عدم سقوطها بمضى الزمن وأن نفقةها تقدم
 عند العجز عنها كما قررته شيخنا وقرر أيضا ان هذا انما يجري على القول الآخر القائل
 بأن النفقة للحمل (قوله بعد يبنونها) أى اذا كانت حاملا (قوله لانها وجبت قبل الوفاة)
 أى ولان البائن لا تنتقل لعدته الوفاة بخلاف الرجعية وجبت لم توفى خرا الى الوضع بل يسلم
 لها يوم اقوى ما لکن بعد ثبوت ظهور الحمل ولو بأربع نسوة أو اعتراف الزوج به ولو ظنها حاملا
 فأنفق عليها فيا ت حائل ارحع عليها ولو نفاه باللعان سقطت النفقة دون السكنى فان استلحقه
 فلها الرجوع عليه بأجرة الارضاع ويبدل الاتفاق عليه قبل لحوقه كما لو أدى ديناً ظنه عليه
 ولا ينافى ذلك أن نفقة القريب لا تصير ديناً الا باذن القاضي لان الاب هنا تعدى بالنفى ولم يكن
 لها طلب فى ظاهر الشرع فلما كذب نفسه رجعت عليه حينئذ وتصدق بيمينها ولو أمة فى دعوى
 تأخر الوضع سم (قوله ويجب على المتوفى عنها) أى المعتدة عن وفاة وعبارة المنهاج
 ويجب الاحداد على معتدة وفاة قال مر فى شرحه وعمل عن قول غيره المتوفى عنها يشمل
 حاملا من شبهة حالة الموت فلا يلزمها احداد حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه اه
 والادلى أن يقول للتأشيل الخ بدل قوله ليشمل اه ولو أحبلها بشبهة ثم تزوجها أى حاملا

ثم استثنى من ذلك قوله (الا أن
 تكون) البائن (حاملا) بولد يلحق
 الزوج فيجب لها من النفقة بسبب
 الحمل على أظهر القولين ما كان سقط
 عند عدمه اذا توافقا على الحمل أو شهد
 به أربع نسوة ما لم تشرى العدة فان
 نشرت فيها سقط ما وجب لها بناء على
 الاظهر المتقدم وخرج بقيد البائن
 المعتدة عن وفاة فلا نفقة لها وان كانت
 حاملا لخبر ليس للحامل المتوفى عنها
 زوجها نفقة رواه الدارقطنى بإسناد
 صحيح ولأنها بائنة بالوفاة والقريب
 تسقط مؤنتها وانما تسقط فيما
 لو توفى بعد يبنونها لانها وجبت قبل
 الوفاة فاعتقر بقاؤها فى الدوام لاه
 أقوى من الاستداه (هـ) يجب (على
 المتوفى عنها زوجها) ولو أمة

ثم مات اعتدت بالوضع عنهما في أوجه الوجهين ولا يرد ذلك على الكتاب لانه يصدق على ما بقى
من عدة الشبهة انه عدة وفاة فلم يرها الاحداد فيها وان شاركها الشبهة اه مر وقوله
وان شاركها الشبهة يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالكتابة وان كانت للمتروج
وقضية ذلك انه لو كانت المسئلة بحالها الا أنهم لم يحمل من وطء الشبهة اعتدت بالاشهر عن الوفاة
ودخل فيها عدة وطء الشبهة لانهم لما شخص واحد وان حملت من وطء الزوجية اعتدت عدة
الوفاة بوضعه ودخل فيها عدة الشبهة اه سم على حج ع ش على مر وعبارة البرماوى
على المنهج قوله على معتدة وفاة أى بأى صفة كانت وهذه العبارة أحسن من قوله المتوفى
عنها زوجها لانها تفيد مسئلة حسنة وهى ما لو مات عنها وهى معتدة بحمل من شبهة فلا يجب
الاحداد حتى تشرع فى عدة الوفاة بعد الوضع نعم لو كان الحمل عن الشبهة واوفاة وجب
الاحداد ولا تمنع منه الشبهة قال شيخنا وظاهره دوام الاحداد وان طال زمن الحمل الى الوضع
ولو لاربعة سنين راجعه (قوله الاحداد) وتركه كبيرة ع ش (قوله فوق ثلاث)
وأما الثلاث ومادونها فيحل فيها للمرأة فى نحو القريب فقط والكلام هنا شامل للعامل
ولو بقيت حاملا أكثر من أربعة أشهر وعشر فتعدها فقط كما قرره شيخنا ح ف وعبارة
زى بعد قول المنهج من قريب وسيد وكذا أجنبي حيث لا رية فيما يظهر بأن كان عالما
أوصالها أو ما أشبه ذلك قال الناشرى وفى معنى ذلك المألول والسمر والهديق كما ألتواهم
فى أذار الجمعة والجماعة وضابطه أن من حرنت لموته فلها الاحداد عليه ثلاثة أيام ومن لا فلا
ويمكن حل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا وظاهر أن الزوج لومة معها بما ينقص به تنه
حرم عليها فعله كما فى شرح مر أى ولو كان مما يجوز لها الاحداد عليه كما هو انظر هل ذلك
كبيرة أم لا والا قرب الثانى لانه لا وعيد على فعله ويجوز التمسى انما يقتضى التبريد لا كون
الفعل كبيرة موجبة للفسق وفى الزواج أنه كبيرة وقديتوقف فيه اه فله ع ش (قوله
أى يجب) لانه جواز بعد منع فيكون واجبا كالتحان وقطع يد السارق أو فيصدق بالواجب
الذى وقع عليه الاجماع (قوله للاجماع على ارادته) وكأنه لم ينظر الى مخالفة الحسن
البصرى فى ذلك قل (قوله بإيمان المرأة) أى المذكورة فى الحديث (قوله جرى على
الغالب) أولانه أبعث على الامتثال وان كان زوجها كافرا اه ع ش (قوله عن لها أمان)
كالتمية والمعاودة والمستهانة وراعى معنى غير فأنث الضمير الراجع اليها (قوله لهما
الاحداد) بمعنى أنان لزمها به والا قبل لزم غير من لها أمان أيضا لكن لزوم عقاب فى الآخر
بناء على الاصح من مخاطبة الكفار بفروع الشريعة اه رشيدى (قوله ومن) أى
الاحداد لفارقة (قوله ولا يجب) أى بد مع علمه من قوله من لأجل التعديل بعده ولا رد
على القول بوجوبه عليها كالتوفى عنها قال مر و فرق الاقل بأنها مجفوة بانسراق الخ فعرض
الشارح بقوله لانها ان فورقت الخ ابداء فارق فى القياس الذى استدل به المتول انصبت فتأمل
(قوله فهى مجفوة) أى هجورة ومتركة بسبب الطلاق ونفس ما قلناه من ردا ثابت
مجفوة فلا يطلب لها الاحداد لاعراض الزوج عنها فلا يلقى بها أن تحزن عليه بل قد تتر
من التزين للتحق بغيره ونمنا لانفه وفى المثل من جفاه فاجفوه ومن بعض الاكبر من لم يتخذ

(الاحداد) خبر العجيين لا يحل
لا امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن
تجلى على ميت فوق ثلاث الا على زوج
أربعة أشهر وعشر أى فيحل لها
الاحداد عليه أى يجب للاجماع على
ارادته والتقيد بإيمان المرأة جرى
على الغالب لأن غيرها ممن لها أمان
يلزمها الاحداد وعلى ولي صغيرة
ومجنونة منعها عما يمنع منه غيرها
وسن لفارقة ولو رجعية ولا يجب لانها
ان فورقت بطلاق فهى مجفوة به

أو يفسح لنا الفسخ منها أو يعنى فيها فلا يليق بما فيه ما يجاب الاحداث بخلاف المتوفى عنها زوجها وساذكر من ليل الحرجية يدعى لها ذلك هو ما نقله في الروضة وأصلها عن أبي تور عن الشافعي ثم نقل عن بعض الأصحاب (٥١) ليل الأولى لها أن تزني بعائدها الزوج إلى رجعتها

(وهو) أى الاحداث من أحد ويقال فيه الحداد من حد لغة المنع واصطلاحاً (الامتناع من الزينة) فى البدن بحلى من ذهب أو فضة سواء أكان كبيراً كالخجل والسوار أو صغيراً كالحاتم والقرط لما روى أبو داود والنسائي بإسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس الحلى ولا تكحل ولا تحتضب وإنما حرم ذلك لأنه يزيد فى حسنها كما قيل وما الحلى إلا زينة لنقصه

يقوم من حسن إذا الحسن قصراً فأما إذا كان الجمال موقراً

كحسبك لم يمتحج إلى أن يزورا

وكذا اللؤلؤ يحرم الزين به فى الأصح

لأن الزينة فيه ظاهرة أو بياض

مصبوغة زينة لحديث أبي داود

باسناد حسن المتوفى عنها زوجها

لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشقة

ولا الحلى ولا تحتضب ولا تكحل

والممشقة المصبوغة بالمشق وهو بكسر

الميم المغرة بفتحها ويقال طين أحر

يشبهها ويباح لبس غيره مصبوغ من

قطن وصوف وكنان وإن كان نفساً

وحرير إذا لم يحدث فيه زينة ويباح

مصبوغ لا يقصد لونه كالأسود وكذا

الازرق والأخضر المشبعان الكدران

لأن ذلك لا يقصد للزينة بل لحوصل

وسخ أو مصبوبة فإن تردد بين الزينة

وغيرها كالأخضر والازرق فإن كان

براقاً حاشى اللون حرم لأنه مستحسن

يتزين به أو كدوا أو مشبعاً فلا لأن

المشبع من الأخضر والازرق يقارب

الأسود وخروج بقيد البدن تجميل

الاحداث فى البدن لافى الفراش ونحوه

كحلاله عليه لا يمتنع من ذلك لا قدميك (قوله أو يعنى) أى عيب فيها الخ (قوله هو ما نقله) معتمد وقوله ثم نقل الخ ضعيف (قوله بعائدها الزوج الخ) محله أن رجعت بعده بالتزني ولم يتوهم أنه لفرحها بطلاقه والتركته اه زى وحل وهذا يصلح أن يكون جمعاً بين المكلامين (قوله ويقال فيه الحداد) ويرى بالجيم المكسورة من جددت الشيء قطعته سم (قوله من حد) ومضارعه يحتضن الحياء وكسر الحداد كافى المختار (قوله لغة المنع) لأن المحدة تمنع نفسها من الطب والزينة حل (قوله الامتناع من الزينة) عبارة المنهج وهو ترك لبس مصبوغ زينة ولو قبل نسجه أو خشنا وتحل مع الكراهة بفتح غير أولو ومصبوغ نهاراً قال فى ش وخرج بالنهار التحلى بما ذكره لا بغيره بل كراهة لحاجة ومعها لغير حاجة اه فقوله نهاراً راجع للتحلى كما يدل له كلامه فى المفهوم ومقتضاه أن تلبس المصبوغ تمتنع منه ليلاً ونهاراً وانظر ما الفارق ثم رأيت فى شرح م مانصه وفارق حرمة اللبس والتطيب ليللاً بأنهم ما يحتر كان الشهوة غالباً ولا كذلك الحلى اه وفى قل ولبس مصبوغ أى ولو ليلاً ومستورا اه (قوله بحلى) الحلى جمع حلى مثل ثدى وثدى وقد تكسر الحاء وقرئ من حلهم بفتح الحاء وكسر ها اه مختار وعبارة الدميرى الحلى بفتح الحاء واسكان اللام وجمعه حلى يضم الحاء وكسر اللام ومراد المصنف المفرد وهو كل ما يتزين به من ذهب وفضة وجوهر (قوله والقرط) هو على وزن فعل يضم الفاء ويكون العين وجمعه قرط كرمح ورماح وهو حلق يعلق فى شحمة الأذن والمراد به هنا الحلق لا بقية منه وينبغى أن يحمل حرمة ذلك ما لم تتضرر بتركه فإن تضررت ضرراً لا يحتمل عادة جازلها اللبس وقياس ما يأتى فى الكحل أنه لا بد فى الضرر من إباحته للتيمع ش على م مع زيادة (قوله لا تلبس) بابه علم (قوله من حسن) أى مانع من حسن وقوله إلى أن يزورا أى إلى أن يحسن ويتزين من الزين من التزوير وهو تحسين الكذب قال تعالى وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً أى مخرفاً عن الحق فإن الزوجة لا تشبه الأم (قوله أو بياض) أى أو بلبس ثياب الخ (قوله زينة) أى ما حرت العادة أن تزين بالثوب الرجال إليه ولو بحسب عادة قومها أو جنسها اه برماوى (قوله وكان) بفتح الكاف وحكى كسر ها اه قل (قوله وحرير) أى أن لم يكن مصبوغاً (قوله كالأسود) إلا أن كانت من قوم يتزينون بالاعراب فيحرم ولا يحرم الأصفر والأحمر الخلقى مع صفائهما وشدة بريقهما وزيادة الزينة فيهما على المصبوغ من غير الحرير والقاعدة أن كل ما فيه زينة تشوق الرجال إليها تمتنع منه وأما طراز الثوب فإن كثر حرم لظهور الزينة فيه وإن صغر قلته أوجه ثالثها وبه جزم فى الأنوار أن نسج مع الثوب جازاً وركب عليه حرم لأنه محض زينة قال بعضهم ولو كان الثوب مصبوغ الحاشية فينبغى أن يكون على هذا التفصيل سم (قوله المشبعان) بفتح الباء أى المشبعان بالصبيغ (قوله فإن تردد) أى المصبوغ (قوله تجميل فراش) أى تجميل البيت بالفراش كما فى م وكذا يقال فيما بعده (قوله من نطع) وهو قطعة من الجلد تقعد عليه المرأة (قوله وتجميل أثاث) عطف عام (قوله متاع البيت) بأن تزين بيتها بأنواع الملابس والأواني م (قوله فلا شبهه) معتمد وقوله أنه كالثياب أى فيحرم أن حرمت الثياب ويباح أن أبيض

فراش وهو ما ترقد أو تقعد عليه من نطع ومرتب ووسادة ونحوها وتجميل أثاث وهو بفتح الهمزة ومثلثتين متاع البيت فيجوز ذلك لأن الاحداث فى البدن لافى الفراش ونحوه وأما الغطاء فلا شبهه أنه كالثياب ليللاً ونهاراً

وقوله وان خصه أى التشبيه (قوله والامتناع من استعمال الطيب) قدم لفظ الاستعمال
لأن الطيب عين ولا تصح نسبة الحكم اليه ولو فسره بالتطيب كما فسرت الزينة بالنظرين كما مر
لكان أخصر وأنسب والمراد أنه يمنع عليها استعمال الطيب أيا ولونها ابتداء واستدامة
فاذا طرأت العدة عليها لزمها ازالتها لنهي عنه برماوى ويشرق بينها وبين تطهيره في المحرم بأنه
ثم من سنن الاحرام ولا كذلك هنا وبأنه شدد عليها هنا أكثر بدليل حرمة نحو الحناء والمصفر
عليها هنا لاثم ١٥ ع ش على م ر (قوله عن أم عطية) واما بالنسبة كما في مسلم (قوله
الاعلى زوج) فلان نهى أن نكح عليه أربعة أشهر وعشرا بل نكح بذلك فأربعة مع مولى الله
مخدوف وقوله وأن نكح أى ونهى أن نكح الخ فهو مع مولى الله لا تستدره مخدوف
على فعله مأخوذ من الاستثناء كما قرره شيخنا العزبى وعجوبة البرماوى قوله وأن نكح كانه
من عطف الجمل والمعنى ونهى أن نفعل كذا على زوج (قوله ويحرم أيضا الخ) هو داخل
في كلام المصنف فلو عطفه على البدن والثوب قبله لاستغنى عن ذكره هنا قل (قوله
في طعام) ومثله الشراب فيحرم عليها تطيب قلها (قوله غير محرم) أى الايض كالتوتيا
لعدم زينة ولكنه ان كان فيه طيب حرم للطيب لا لزينة (قوله بخلاف المحرم في ذلك)
أى ما ذكر من الامرين والفرق أن التطيب قبل الاحرام سنة فاستدامته لا تنسأ (قوله
قل لا الخ) أى وأما المسك فيحرم مطلقا (قوله من قسط) بضم القاف ومصدرها
كما في المصباح (قوله أو أظفار) ضرب من العطر على شكل أظفار الانسان كما قاله
القسطلانى على البخارى (قوله من البخور) بفتح الباء كما في المصباح (قوله وان لم يكن
الخ) لو أسقط الواو لمسلم من تكراره مع ما سبق قل (قوله لان فيه الخ) المناسب
ولان فيه وقديتال انه علة لانه مل مع علة (قوله كالتوتيا) بالمدة مصباح (قوله وهو
الصبر) فيه ثلاث لغات سكون الباء مع فتح الصاد وكسرها وفتح الصاد مع كسر الباء
ولذلك قال بعضهم

الصبر يوجدان بآله كسرت * وانه بسكون الباء مفقود

معنى ذلك أنه اذا كسرت باؤه يكون بمعنى الدواء المعروف وان كان بسكون الباء يكون بمعنى
رضا النفس بالقضاء والقدر وهو بالمعنى الاول موجود دون المعنى الثانى (قوله الحاجة)
وهى ما يتبع التيم وعند ازالة الحاجة يجب عليها ازالة ذلك فوراً ومن الحاجة ما لو كانت
تحترف أى تجعل الطيب حرفة لها فيجوز لانه ليس تطيبا برماوى وع ش على م ر وح ل
(قوله لانه صلى الله عليه وسلم أذن لأم سلمة الخ) عبارة شرح المنهج خبر أبى داود أنه صلى الله
عليه وسلم دخل على أم سلمة وهى حادة على أبى سلمة وقد جعلت على عيناها صبرا فلهذا ما هذا يا أم سلمة
فقلت هو صبر لا طيب فيه فقال اجعليه بالليل وامسحيه بالنها را ه وقوله دخل على أم سلمة أى
زوجته صلى الله عليه وسلم دخل عليها قبل نكاحها قال شيخنا انما نظر الباع أن النظر
للاجنبية حرام لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم الخلوة بالاجنبية والنظر اليها لانه مأمون
وقال ع ش على م ر تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال بجواز نظره لوجهه من الاجنبية
حيث لا شهوة ولا خوف فتنه وأجيب بجواز أنه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الرؤية بل وقعت

ران خصه الزر ككشى بالنها را
(و) الامتناع من استعمال (الطيب)
في بدن أو ثوب لخبر الصحيحين عن أم
عطية كانهى أن نكح على ميت فوق
ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا
وان نكح الخ وان تطيب وان نكح
ثوبه مبروغا ويحرم أيضا استعمال
الطيب في طعام وكل غير محرم قياسا
على البدن وضابط الطيب المحرم
عليها كل ما حرم على المحرم لكن
يلزمها ازالة الطيب الكائن معها حال
النسوة في العدة ولا فدية عليها في
استعماله بخلاف المحرم في ذلك
واستغنى استعمالها عند الطهر من
الخص و كذا من النفاس كما قاله
الذرى وغيره قل لا من قسط أو أظفار
وهما نوعان من البخور ويحرم عليها
دهن شعر رأسها ولحيتهما ان كان لها
لحية لما فيه من الزينة واكتحالها
بالغيد وان لم يكن فيه طيب لحديث أم
عطية المار لان فيه جالا وزينة وسواء
في ذلك البضاء وغيرها أما اكتحالها
بالايض كالتوتيا فلا يحرم اذ لا زينة
فيه وأما الاصفر وهو الصبر فيحرم على
السوداء وكذا على البيضاء على الاصح
لانه يحسن العين ويجوز الاكحال
بالاقد والصبر لحاجة كمدق كحل
لئلا وتحمسه نهارا لانه صلى الله عليه
وسلم أذن لأم سلمة في الصبر لئلا
ان احتاجت اليه نهارا أيضا جاز

اتفاقاً وأنه لا يقاس عليه غيره لعصمته فيكون ذلك من خصائصه ٥١ وقوله فقال اجعليه
وفي رواية فقال لافاته ينسب الوجه أي يوقده ويحسنه ٥١ (قوله بالاسفيداج) بذال معجمة
وهو ما يتخذ من رصاص يطل به الوجه وإذا طلى به الوجه يربو ويرق ٥١ دميرى (قوله
والدمام) وهو المسمى عند العامة بحسن يورق وكان أبو حنيفة رضي الله عنه إذا ذكر منده
أحد بسوء ينهى عن ذلك ويقول

حسدوا النبي اذ لم ينالوا سعده * فالكل أعداء له وخصوم

كفترائهم الحسنة قلن لوجهها * حسدا وبغضا انه لديهم

(قوله بكسر الدال) عبارة المنهج بضم الدال وكسرها وضبطه النورى بتقميمها فهو مثلث
الدال (قوله بجناه) بكسر المهملة مذكري قرأ بالهمزة والمذجع واحد حناوة بالمدايض قل
سميت حناة لانها اخت لا آدم حين أصاب الخطيئة فكان كلما أخذ من أوراق الشجر وورقاً متر
به طار عنه الأوراق الحناة ٥١ م د والذي ذكره غالب المفسرين عند قوله تعالى وطفقا بهضقان
عليهما من ورق الجنة أن الورق المذكور ورق التين وقيل ورق الموز وقد نقل الروايات
في أسئلته أن آدم عليه السلام لما نزل من الجنة نزل معه أربع ورقات من ورق التين ستر بها
هو ربه فلما تاب الله عليه بهج الحيوانات يهنؤنه بنوته فأطعم التين فزال ورقة فصار منها المسك
وأطعم ورقة لبقرة من بقر البحر فصار منها العنبر وأطعم ورقة لخنزير فصار منها العسل والشمع
وأطعم ورقة لود القز فصار منها الحرير وذلك زينة الدنيا والآخرة وقد قال بعض الأطباء
إن أغصان الحناء تبرى القروح التي تكون في الفم وطبيعتها موضع على خرق البياض وزهرها
إذا سحق بمخل وضمد به الضارب يرى أي وضع على محله (قوله ونحوه) أي كعقروان وورس
وهو نبت أصفر يصبغ به في اليمن (قوله تطريف أصابعها) أي خضاب أطراف أصابعها
(قوله وتصفيف شعر طرتها) أي ناصيتها أي نسوية قصتها (قوله ونحوه) أي تصفيف شعرها
ليه (قوله وتدقيقه بالحف) أي التحفيف (قوله واستحداد) أي تنقية عانة (قوله
أي الداعية إلى الوطء) فلا ينافي إطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة شرح المنهج (قوله
المتضمن) أي الإزالة ولم يؤث لأن الإزالة اكتسبت التذكير من المضاف إليه (قوله بلا
ترجيل بدهن) أي ملتصق بدهن أي يحل بجمرة تسريحه بادهن فالبا للملابسة أو للمصاحبة
ولو قال ويحل امتشاط بادهن لكان أخصر (قوله ويجوز) أي التنظيف بسدر وقوله
ونحوه أي كماء الورد والزهر (قوله خروج محسرم) أي بأن كان الحمام في البيت أو خرجت
لاكتساب نفقة فعدلت إليه أو احتاجت لدخول الحمام (قوله ولو بلغتها وفاة زوجها الخ)
ولو نكحت من غاب زوجها فيان الزوج ميتا قبل نكاحها بمقدار العدة صح النكاح على الجديد
أيضا في الأصح اعتبار ارجاعها في نفس الامر ولا ينافي هذا ما مر في المرتبة بجماع أن في كل منهما
شكافي حل المنكوحه لأن الشك ثم ليس ظاهرا فهو أقوى أما إذا بان حيا فمضى له وان تزوجت
بغيره وحكم به حاكم لكن لا يمتنع بها حتى تعتد للثاني لأن وطء وطء شبهة والثاني المنع لثقل العلم
بالجمعة حال العقد ٥١ شرح م ر ولا حدة عليه به ولا عليه ولا نفقة لها على واحد منهما لعدم
صححة النكاح باطنا في الثاني وافتوزها على الأول بنكاح الثاني نعم أن فرق التناهي بينهما

وكذا يحرم عليها طلي الوجه
فلا سفيداج والدمام وهو كما في المهمات
بكسر الدال المهملة وميم بينهما ألف
ما يطل به الوجه للتخمين المسمى بالجرة
التي يوردها الخلد والاختضاب بجناه
ونحوه فيما يظهر من بدنها كالوجه
واليدن والرجلين ويحرم تطريف
أصابعها وتصفيف شعر طرتها وتجهيد
شعر صدغها وحشو حاجبها لتكحل
وتدقيقه بالحف * (تنبيه) * قد علم من
تفسير الاحاد بما ذكر جواز التنظيف
بغسل رأس وقلم أطفار واستحداد
وتتف شعرا بط وازالة وخبخ ولو ظاهرا
لأن جميع ذلك ليس من الزينة أي
الداعية إلى الوطء وأما إزالة الشعر
المتضمن زينة كأخذ ما حول
الحاجبين وأعلى الجبهة فتشع منه
كما يجش به بعضهم وهو ظاهر وأما إزالة
شعر الحية أو شارب نبتها فتشع زائنه
كما قاله النورى في شرح مسلم ويجعل
امتشاط بلا ترجل بدهن ونحوه ويجوز
بسدر ونحوه ويجعل لها أيضا دخول
حمام أن لم يكن فيه خروج محسرم ولو
تركته المحقة المكلفة الاحداد
الواجب عليها كل المدة أو بعضها
عصت أن علمت حرمة الترك واتقنت
عصتها مع العصيان ولو بلغت وفاة
زوجها أو وطلاقه

وعادت لمنزل المفقود وعلم بها وجبت من حيثئذ **هـ** برماوى وقل على الحلال (قوله بعد
 انقضاء العدة) ونظيره ما لو قال أنت طالق قبل موق بأربعة أشهر وعشرة أيام فعاش فوق
 ذلك ثم مات فتبين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليها ان كان باثنا أول يعاشرها ولا ارث لها شرح
 م و (قوله على غير زوج) أى بشرط أن يكون قريبا أو مافى معناه كالصديق والصهر أى
 ابن زوجها أو أبى زوجها وأتم زوجها أو عملا أو سيدا أو عالما أو ماما عادلا أو نجبا
 أو كريما والضابط كل ما جازلها الخروج بخلافه يازلها الاحداد عليه والا فلا **هـ** وعبرة
 م ر ولها أى للمرأة من زوجة أو غيرها احداد على غير زوج من الموق ثلاثة أيام فأقل وتحرم
 الزيادة عليها تصد الاحداد فلو تركت ذلك لم تأثم للغيرين السابقين ولأن فى تعاطيه عدم الرضا
 بالقضاء والاليق بها التمتع بجلباب الصبر وانما رخص أى الاحداد للمعذرة فى عتقها بحبسها
 أى بسبب حبسها على المتصدد فى العدة وغيرها فى الثلاث لأن النفوس لا تستطيع فيها الصبر
 ولذلك تسن فيها التعزية وتنكسر بعدها اهلها بالحزن وظاهر أن الزوج أى فى المزوجة
 لو منعها عما ينقص تمتعه حرم عليه فعله وهذا جوار بعد منع وليس بواجب (قوله ثلاثة أيام)
 أى السالفة فى كلام الشارح قضيته انه يجوز للرجل دون الثلاثة وليس كذلك فالاولى حذف
 قوله ثلاثة أيام الا أن يحمل كلامه على تحزن بغير تغير ملبوس وقموه زى ملصا عن **ج** قال
 البرلسى وقد مر فى التعزية اعتبار الثلاثة من الموت أو الدفن فينبغى أن يأتى مثل ذلك هنا وقال
 بعضهم فينبغى هنا اعتبارها من وقت العلم بالموت على قياس الغائب فى الموت (قوله فلو تركت
 ذلك) أى متعلق الاحداد وهو الزينة والطيب (قوله وعلى الميتة) اقتصر عليها لأنها
 محل وفاق والا فالرجعية مثلها الا أن فيها خلافا كما سذكره (قوله بينونة صغرى) كل طلع
 (قوله ملازمة البيت) أى الذى فورقت وهى فيه أو فى طريقه بقصد النقلة اليه بأن وقع
 الفراق بعد خروجهما (قوله وكنان) أى البيت (قوله منهقا) أى بملك أو بآونة
 أو اعادة أو وصية (قوله لا تخرجوهن) هذه الآية مسوقة فى المطلقات ولم يأت الشارح
 بدليل للمتوفى عنها وقد استدلل لها فى شرح المنهج بخبر فربعة بنم القاء بنت مالك اخت أبى
 سعيد الخدرى وهى أن زوجها قتل فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرجع الى أهلها
 وقالت ان زوجى لم يتركنى فى منزل يملكه فأذن لها فى الرجوع قالت فأنصرفت حتى اذا كنت
 فى الحجرة أو فى المسجد دعانى فقال امكنى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه
 أربعة أشهر وعشرا صححه الترمذى وغيره **هـ** وقوله فأذن لها فى الرجوع أى الى أهلها
 والطاهر أن هذا كان باجتهاد منه فلما نزل عليه الوحى بخلافه أمرها بالملك فى بيتها التى كانت
 فيه وقوله فى الحجرة بضم الحاء المهملة وسكون الجيم وهى من الدار والمسجد يجوارها وهى
 محل القبر الشريف الا أن وقوله دعانى أى نادانى وقوله امكنى فى بيتك أى الذى فودقتى فيه
 وأذن صلى الله عليه وسلم لها بالمقام معه كونه ملكا للغير لعله لعلمه بما سمته قال الشيرازى
 وعلى هذا فاضاقت اليها السكاه فيه وقوس حتى يبلغ الكتاب أى المكتوب وهو العدة (قوله
 تدعو على أهل زوجها) أى تشقهم (قوله ولا تغير) من الورثة فى المتوفى عنها (قوله لأن
 فى العدة الخ) فيه أن المدعى أنها ليس لها خروج منه وان رضى به الزوج وقوله لأن فى العدة

بعد انقضاء العدة كانت منقضية
 ولا احداد عليها وأما الاحداد على غير
 زوج ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة
 عليها بقصد الاحداد فلو تركت ذلك
 بلا قصد لم تأثم وخروج المرأة الرجل فلا
 يجوز له الاحداد على قريبه ثلاثة أيام
 لأن الاحداد انما شرع للنساء لنقص
 عهلهن المقضى عدم الصبر (و) يجب
 (على المتوفى عنها) زوجها (و) على
 (الميتة) أى المقطوعة عن النكاح
 بينونة صغرى أو كبرى اذا لبت القطع
 (ملازمة البيت) أى الذى كانت فيه
 عند الفراق بموت أو غيره وكنان
 مستحقا للزوج لا تصابها لقوله تعالى
 لا تخرجوهن من بيوتهن أى بيوت
 أزواجهن وأضافها اليهن للسكنى
 ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة
 قال ابن عباس وغيره الفاحشة المبينة
 هى أن تدعى على أهل زوجها وليس
 للزوج ولا غيره اخراجها ولا لها
 خروج منه وان رضى به الزوج الا
 لعذر كما سأتى لأن فى العدة حقا لله
 تعالى والحق الذى لله تعالى لا يسقط
 بالتراضى وخروج بقية الميتة الرجعية
 فأن للزوج اسكانها حيث شاء فى موضع
 يليق بها وهذا ما فى حاوى الماوردى
 والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين
 لأنها فى حكم الزوجة وبه جزم النووي
 فى نسخته والذى فى النهاية وهو مفهوم
 المنهاج كما صله انها كغيرها

انه الصواب ولانه لا يجوز له الخلو منهم فضلا عن الاستمتاع فليست كالزوجة ثم استثنى من وجوب ملازمة البيت قوله (الاحاجة) أي فيجوز لها الخروج في عدة وفاد وعدة وطء شبهة ونكاح فاسد وكذا بائن ومفسوخ ٥٥ نكاحها وضابط ذلك كل معتدة لا تحب نفقتها

ولم يكن لهما من قضيهما حاجتها لها الخروج في النهار لشراء طعام وقطن وكان يبيع غزل ونحوه الحاجة الى ذلك أمان وجبت نفقتها من رجعية أو بائن حامل أو مستبرأة فلا تخرج الاباذن أو ضرورة كالزوجة لانها مكفبات بنفقة أزواجهم وكذا لها الخروج لذلك لئلا ان لم يكن لها رزق وكذا الى دار جارتها الفزل وحديث ونحوهما للتأنس لكن بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها * (تنبيه) * اقتصر المصنف على الحاجة اعلا ما يجوز له للضرورة من باب أولى كأن خافته على نفسه لانها أو فاحشة أو خافت على مالها أو ولدها من هدم أو غرق فيجوز لها الانتقال للضرورة الداعية الى ذلك وعلم من كلامه كغيره تحريم خروجها للغير حاجة وهو كذلك كخروجها لزيارة وعبادة واستئمان مال تجارة ونحو ذلك * (تنبيه) * لو أحرمت بحد أو قران باذن زوجها أو بغير اذنه ثم طلقها أو مات فان خافت الفسوات لضيق الوقت جاز لها الخروج معتدة لتقسيم الاحرام وان لم تحب الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج الى ذلك لما في تعيين الصبر من مشقة مصابة الاحرام وان أحرمت بعد ان طلقها أو مات بحد أو عمة أو بهما امتنع عليها الخروج سواء أخافت الفوات أم لا فاذا انقضت العدة أتمت عمرتها أو وجهها ان بقي وقتها والاتحلت بافعال عمة ولزمها القضاء ودم الفوات ويكثرى الحاك من مال مطلق لا مسكن له مسكن معتدة لتعتد فيه ان فقد متطوع به فان لم يكن

لا يصح لان كون العدة فيها حاققه تعالى لا ينافي جواز خروجها من المسكن برضا الزوج وهذا التعليل لا يناسب الا كون العدة لا تسقط برضاها أي الزوجين وعبارة شرح الروض لان في الهدية حاققه تعالى وقد وجبت في ذلك المسكن فكلا لا يجوز ابطال أصل العدة باتفاقهما لا يجوز ابطال ما تبعه اه فلا بد من هذه الزيادة في كلام الشارح هنا ثم قال في شرح الروض وليس هذا كما في صلب النكاح حيث يسكن ويفتقلان كيف شا آلان الحق لهما على الخصوص ولو ترك الاستقرار وأداما السفر يارب خلافة هنا (قوله وهو مانص عليه في الامم) معتد (قوله وعدة وطء شبهة ونكاح فاسد) فيه أن هذين لم يبدخلا في قوله وعلى المتوفى عنها والمبنية حتى يشملها قوله الاحاجة وهذا الكلام سري لمن شرح الروض لانه ذكرهما في سابق حيث قال ومثلها المعتدة من وطء شبهة أو نكاح فاسد وان لم تستحق السكنى على الواطئ والناتك اه بالحرف وكتب بعضهم قوله وعدة وطء شبهة هذا زائد على ما نحن فيه لان الكلام في المقارنة الا أن يتصور بما اذا وطئت بشبهة في العدة وسجلت من وطء الشبهة فانها تقطع عدة النكاح وتشرع في عدة الشبهة فينتد بجوز لها الخروج (قوله ونكاح فاسد) ولو حامل أي اذا وطئها وفتق بينهما فاعلم العدة ولها الخروج (قوله وكذا بائن) أي سائل وقوله ومفسوخ نكاحها ولو حاملا (قوله أو مستبرأة) ذكرها استطراد لان الكلام في الاسراء والاف الاماء الا أن يصور بما يأتي في الاستبراء اذا كان زوجته ولد من غيره ومات فانه يستبرئ زوجته بحضة لعلها تكون حاملا بولد فيكون أخال البيت فيرث منه السدس وفي التصوير نظر لانها ليست مفارقة وبعضهم صورها بما اذا وطئ أمة غيره يظن أنها أمة فانها يجب عليها الاستبراء بحضة أي يجب على سيدها لكن فيه نظرا أيضا لان الكلام في الحرائر لا في الاماء (قوله الاباذن) هذا محل المخالفة بين من تجب لها النفقة ومن لا تجب فالاولى لا تخرج الاباذن والثانية لها الخروج لحاجة ولو بلاذن أمالة الضرورة فهما سواء في جواز الخروج والمراد الخروج مع العود أما الخروج لمسكن آخر فلا يجوز ولو برضا الزوج (قوله بنفقة أزواجهم) أي والسيد في حق المستبرأة كالزوج (قوله ونحو ذلك) أي كخروجها لحنازة زوجها أو أبيها مثلا فلا يجوز (قوله لو أحرمت) أي وهي في العصمة وفي بيت زوجها بدليل ما بعده (قوله أو قران) الاول أن يقول أو قرنت ولم يقل أو عمة لئلا يمتد قوله فان خافت الفوات لضيق الوقت اذ لا ياتي ذلك في العمة لان وقتها العمر (قوله جاز) صوابه وجب كما في الروض ويدل عليه المقابلة (قوله في معين الخ) يتأمل فيه فان الخروج لذلك مصابة ويجب بمنع ذلك لجواز أن تكون الصورة أن تسلب النحر قرب اتصافها فتأتي بالوقوف فاذا اتصف اللبس أتت بيقية الاعمال اه شيخنا (قوله ان بقي الخ) أي وانما امتنع عليها الخروج لتقصيرها بالاحرام في العدة (قوله ويكثرى الحاك) أي اذا غاب المطلق أو امتنع (قوله من مال مطلق) أي غائب (قوله ان فقد متطوع به) فان وجد المتطوع كني ولا نظر للمنة في مثل ذلك (قوله فان قدرت) الحاصل أنها ان قدرت على استئذان الحاك فلا بد منه وان لم تقدر أشهدت ان قدرت على الشهاد فان لم تقدر عليها فعلت بقصد الرجوع اه اج (قوله ولم تشهد) راجع للامرين (قوله وان أشهدت) أي وان لم تقدر وأشهدت

له مالى اقترض عليه الحاك فان أذن لها الحاكهم أن تقترض على زوجها أو تكثرى المسكن من مالها جاز وترجع به فان فعلته يتصدق الرجوع بلاذن الحاكهم نظرا فان قدرت على استئذانه أو لم تقدر ولم تشهد لم ترجع وان أشهدت رجعت

وفي بعض النسخ وان قدرت وأشهدت رجعت ولا وبسعه وهو غير صحيح لاسيما اذا قدرت على
استئذان الحاكم لا يكفي تركه والاشهاد بدله فلذلك شرب بعضهم على قوله قدرت

*** (فصل في الاستبراء) ***

ذكره بعد ما يتعلق بالحرائر لان ما يتعلق بهن أشرف مما يتعلق بالاماء (قوله طلب البراءة)
أي انتظارها وترقبها من الامة أو السيد وقد يطلق طلب البراءة بمعنى تحصيلها والاتصاف بها
كما في قوله صلى الله عليه وسلم فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه أي حصل براءتها
وانصف بها (قوله تربص الامة) معنى التربص الانتظار للامهال والمراد الامة ولو فيها
مضى فيشمل أم الولد اذا ماتت سيدها وبعبارة شرح المنهج التربص بالمرأة وهي أعم لشموله
التربص منها أو من سيدها ولشموله الحرة فقد يطلب فيها الاستبراء كالومات ابن زوجته من غيره
فيتربص بلا وطء لزوجته لاحتمال أن تكون حاملا بولد سال موت ابنها فيرث من أخيه السدس
(قوله بسبب حدوث ملك اليمين أو زواله) أي فيما اذا أعسق موطنه فيجب عليها
الاستبراء ويستحب للملك الامة الموطوءة استبراءها قبل بيعها ليكون على بصيرة اه مر حوى
وقوله ملك اليمين هذا هو المذكور بقوله ومن استحدث وقوله أو زواله مذكور بقوله واذا مات
الخ وقوله أو حدث حل لم يذكره المصنف وذكره الشارح فيما يأتي في الفروع (قوله أو حدث
حل) أو روم التزويج كما يأتي (قوله لمعرفة) متعلق بتربص (قوله أو للتعبد) كالمغبرة
والآيسة عش ولا يكون للتضييع لانه انما يكون في عدة النكاح عن الوفاة (قوله ووضعه)
أي وضعه هنا أنسب لان في تقديمه على الذي قبله فصلا بأجنبي بين المدة وما يتعلق بها ولان
ما تقدم متعلق بالأشرف وهو الحرائر بخلافه (قوله ونخص هذا) أي التربص وقوله بهذا الاسم
أي الاستبراء (قوله لانه قد ر بأقل الخ) وهو الخيضة فيكون فيه مناسبة بين الاسم والمسمى
(قوله ونخص التربص) أي الذي يتعلق بالحرائر (قوله باسم المدة) الاضافة بيانية (قوله
اشتقاق من العدد) فيه أن الاستبراء منه عدد أيضا لان الشهر مشتمل على عدد الا أن يراد عدد
مخصوص وهو عدد الأشهر أو الاقراء تأمل (قوله أي حدث) فيه تفسير الفعل المتعدي
باللازم الذي فيه اخراج كلام المصنف عن اعرابه قل وأذا رمت هذا التفسير إلى أن السين والثاء
ليستا للطلب بل زائدتان ليشمل الموروث لان الاستحداث لا يكون الا بقله فلا يشمل هذه
الصورة مع أن المقصود ادخالها وان لم يرد عليه تفسير اعراب المتن (قوله بشرأ) متعلق
باستحدث (قوله أو رديع) ولو في المجلس وخرج بذلك أمة أسلم اليه فيها وردها المسلم
لعدم وجود الصفة فيها فلا يجب على المسلم اليه استبراءها وما في الروضة مبنى على مرجوح
قل على الجلال ومثل السلم ما لو قبضها المشتري الذي باعها في الذمة فوجد بها غير الصفة
وردها اه عش على مر (قوله أو تحالف) كانا مختلفا البائع والمشتري في قدر
التمن تحالفا وردت للبائع (قوله أو سبي) أي بشرطه من القصة أو اختلافا كما علم
محاسبه كره في السراري فلا اعتراض على المصنف حيث أطلق هنا وفيه هناك فيصلى
المطلق على المقيد وعن الجويني والقفال وغيرهما أنه يحرم وطء السراري اللاتي يجلبن من الروم
والهند والترك لاحتمال عدم خروجهن من الغنمة الا أن ينصب الامام من قسم الغنائم

*** (فصل في الاستبراء) ***

وهو بالمدانة طلب البراءة وشرعاً تربص
الامة مدة بسبب حدوث ملك اليمين
أو زواله أو حدث حل كالسكينة
والمرتدة لمعرفة براءة الرحم أو للتعبد
وهذا الفصل مقدم في بعض النسخ
على الذي قبله وموضعه هنا أنسب
ونخص هذا بهذا الاسم لانه قد ر بأقل
ما يدل على براءة الرحم من غير تكرار
وتعدد ونخص التربص بسبب النكاح
باسم العدة اشتقاقا من العدد والاصل
في الباب ما سبأني من الأدلة (ومن
استحدث) أي حدث له (ملكاً أمة)
ولو بمن لا يمكن جأه كالمرأة والسبي ولو
مستبرأة قبل ملكه بشرأ أو وارث
أو حبة أو رديع أو قالة أو تحالف
أو قبول وصية أو سبي

من غير ظلم اهـ سم والمعقد جواز الوطء لاحتمال أن يكون السباى من لا يلزمه التخصيص
 كذى ونحن لا نخرم بالشك اهـ م رزى وفي هذا الجواب ننظر لانا لا نحال بالشك فلماذا قدم
 فالعلى هذا وورد أيضا بأن الإضاع بما طأ لها ما لا يحتمل تغييرها الآن يقال قدم هذا نظرا
 للأصل وهو الحل اهـ (قوله أو نحو ذلك) كرجوع الأصل في الهبة للفرع (قوله حرم عليه
 الخ) كان الأولى وجب استبراءها وحرم الخ الآن يقال يلزم من حرمة الاستمتاع قبل
 الاستبراء وجوبه (قوله الاستمتاع بها) أى لادائه إلى الوطء المحرم ولا احتمال أنها حامل بجز
 فلا يصح فحوى معانهم الخلو جازة بها ولا يحال بينه وبينها التقويض الشرع أمر الاستبراء
 إلى أماته وبه فارق وجوب الحيولة بين الزوج والزوجة المعتقة من شبهة ~~هكذا~~ أطلقوه
 وقد يتوقف فيه فيما لو كان السيد مشهورا بالزنا وعدم المشكوك وهو جملة شرح م ر * (فرع) *
 ينبغي أن يحل امتناع الوطء ما لم يقف الزنا فان خاف جازله الوطء اهـ ع ش على م ر (قوله
 بما سبأنى) أى من وضع الحمل أو شهر أو حيضة (قوله لاحتمال حملها) هذا جرى على الغالب
 أو هو حكمة لا يلزم اطرادها لوجوب الاستبراء ولو اشتراها من امرأة أو مسح أو كانت
 بكر إلا أن الأصل فيه التجرد (قوله أما المسبية) ومنها المشتراة من حربى كما قاله صاحب
 الاستقصاء وتبعه الأذرى وغيره سم (قوله لفهوم) علة لقوله فيعمل الخ لكن قوله
 وقاس الشافعى الخ يقتضى أنه علة لقوله فيعمل الخ مع قوله حرم عليه الاستمتاع بها حتى
 يستبرأ فيكون دليلا لوجوب الاستبراء لا تحريم الاستمتاع قبله في غير المسبية لانه لا ينتج له لكن
 هذا لا يناسبه قوله لفهوم فكان الأولى أن يقول بقوله الخ أى منطوقا ومفهوما اللهم الآن
 يراد بالفهوم ما يفهم من اللفظ فيشمل المنطوق والمفهوم واستدل في شرح المنهج بالحديث
 على وجوب الاستبراء ثم قال وقاس الشافعى الخ وهو ظاهر والجامع المذكور يناسبه أيضا
 (قوله أو طاس) بضم الهمزة أفصح من فقها اسم واد من هو وزن عند حنين قل وفي المختار
 والمصباح والتذييب أنه بفتح الهمزة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث باعتبار البقعة
 أو مصروف باعتبار المكان وفي ع ش أو طاس بفتح الهمزة موضع اهـ فهو مصروف خلافا
 لمن توهم خلافه لأن الأصل الصرف ما لم يرد سماع منهم بخلافه (قوله ألا لا توطأ) الأداة
 استفتاح وتنبيه أى اتبها والمأقول لكم (قوله وقاس الشافعى) فالقيس غير المسبية في حرمة
 الاستمتاع بالوطء على المسبية في حرمة وطئها أو أما حرمة غير الوطء فنل آخرب عند المجتهد
 (قوله وألحقت من لم تحض) وهى الصغيرة والكبيرة التى لم يسبق لها حيض وقوله بن تحيض
 متعلق بالحق وعبر هنا بالحقا وفيما تقدم بالقياس تفننا والحق والقائس هو الشافعى
 وأبهمه في الثاني للعلم بأن الحق هو صاحب المذهب وعبارة شرح م ر وعن تحيض أى وألحق
 عن تحيض من لا تحيض فى اعتبار قدر الخ (قوله من سم) الأولى أسهم أو ببدال سم بسبى
 (قوله جلولا) عبارة شرح المنهج لما روى البيهقى أن ابن عمر قبل التى وقعت فى سهمه من سبأ
 أو طاس قبل الاستبراء الخ ويمكن الجمع بأن جلولا كانوا معا وبن لهوا وزن لكونهم كانوا
 حائناهم وصادف أن واحدة من نسائهم سويت وهذا لا ينافى أن حرب جلولا كان بعد وفاته
 عليه الصلاة والسلام علة لأن ذلك عبارة عن الحرب المنسوب لهم لكونهم المحترصين له

أو نحو ذلك (حرم عليه) فيما هذا
 المسبية (الاستمتاع بها) بكل نوع من
 أنواعه حتى النظر بشهوة (حتى
 يستبرأ بها) بما سبأنى لاحتمال حملها
 أما المسبية التى وقعت فى سم سم من
 الغنية فيعمل له منها غير وطء من أنواع
 الاستمتاع لقوله وم قوله صلى الله عليه
 وسلم فى سبأ أو طاس ألا لا توطأ حامل
 حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض
 حصة وقاس الامام الشافعى رضى
 الله تعالى عنه غير المسبية عليها بجمع
 حدوث الملك وأخذ من الاطلاق
 فى المسبية أنه لا فرق بين البكر وغيرها
 وألحقت من لم تحض أو أيسر بن
 تحيض فى اعتبار قدر الحيض والظهر
 غالباً وهو شهر كما سبأنى ولما روى
 البيهقى عن ابن عمر رضى الله تعالى
 عنهم أنه قال وقعت فى سهمى جارية
 من سم جلولا

والمتعاطين لأنشأته وهذا إنما كان لهوازن وإن اتفق موافقة بعض من جلولا لهم مساواة فلم ينسب إليهم بل لهوازن اه كافي عش (قوله مثل ابريق الفضة) المراد به السيف لثقة بريقه ولعانه لأن السيف يسمى ابريق الفضة في اللغة (قوله فلم أتمالك) أي الصبر عن تسليمها (قوله ولم ينكر عليه أحد من الصحابة) أي لاني التقييل ولا في الاخبار أرى فصا واجماعا اه فصيح الاستدلال به فان قلت كيف ارتكب هذا الامر الذي يحل بالمرؤاة مع أن مقام الصحابي يأتي ذلك أجيب بأنه غلب على ظنه أنه لا يراه أحد أو كان بحضرة من لا يهتدى منه أو نزل دلت اغاظة لاهل الكفر الذين منهم هذه المسبة حيث يبلغهم ذلك مع كونها من بنات عطما منهم فهو طاعة (قوله على غير قياس) والقياس جلولاوى كصحراوي كما يؤيد من قول الخلاصة وهم زدي متيئال في النسب * ما كان في قنينة له اتسب

(قوله يوم اليرموك) بفتح الياء وسكون الراء وميم وادقر بب دمشق (قوله ثمانية عشر ألف ألف) أي من الدنانير أو من الاماء وبعضهم اقتصر على الدنانير وهو الطاهر (قوله صيانة لمائه) أي ماء الدابي وهذا جرى على الغالب لما تقدم من أن المقلب فيه التعمد (قوله ثلثا يحتلط) فيه انه قد تقدم أن الرحم لا يجمع فيه منى رجلين إلا أن يقال المراد بالاختلاط ان شبيه علينا بمعنى أننا لا ندري هل هو من حربي أو غيره فلا يتأني ما تقدم أن الرحم اذا انفذته لا يلى منى آخره (قوله بحبيضة) لا يصلح أن يكون جوابا للشرط فأصله الشارح فله متعلقا بمذوف والمذوف خبر مبتدأ محذوف قدره الشارح بقوله فاستبرأ وما يحصل بحبيضة وكذا يقدر في الباقي واذا قالت مستبرأة حضرت صدقت لانه لا يعلم الا من جهتها بلا عين لانها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف على عدم الحيض فللسيد وطؤها بعد طهرها وهذا حديث أمم كن كانه متفق الحرة في انقضاء عدتها حيث أمكن لانها موثقة على رجحان حيضها وطهر الانساب وانه لا اذا صدقناها ووطن كذبها فهل يحل له طؤها قبا على ما لو ادعت التحليل فظن كذبها بل أولى أو لا يحرم (٢) ويفرق المتجه الاول ولو منعت السيد من تمتع به فقال أنت حلال لي لانك اختريتي بتمام الاستبراء صدق بينه وأباحت له طاهرها المتقرر أن الاستبراء مقوض لامائه ومع ذلك يلزمها الامتناع منه ما يمكن مادامت تتحقق بقا منى من زمن الاستبراء أما لو قال لها حضرت فذكرت صدقت كما جزم به الامام ولو ورث أمة فاذعت حرمتها عليه بوطء مورتها فانكر صدق بينه لأن الاصل عدمه ولا تفسير أمة فرائسا للسيدها الا بوطء منه في ذهابها أو دخول مائه المحترم فيه ويعلم ذلك باقراره أو بينة وبه يعلم أن الجبوب يلحقه الولدان ثبت دخول مائه والا فلا وبذلك يجمع بين القول بالحق وعدمه وخرج بذلك مجرد ملكها فلا يلحقه به ولد اجماعا وإن خلاها وأمكن كونه منه لانه ليس بقصوده الولد بخلاف الكاح كذا راعقاده من تناقض لهما وقول الامام ان القول باللعوق ضعيف لأصل له صريح في رد الجمع بجملة اللعوق على الحرة وعدمه على الامة مرفى شرحه (قوله بعد انقالها اليه) أي انتقال ملكها وان لم يقبضها (قوله في الجديد) ومضاهيه بطهر (قوله وتنتظر ذات الاقراء) المعنى ان الامة اذا كانت تبيح من ثم انقطع حبسها فانها تصبر حتى تعيض فتستبرأ بحبيضة ككاهلة أو تبلغ سن اليأس فتستبرأ بشهر (قوله الكامل) بنسب الكامله فعولنا نرى أي الحبيضة

فمنظرت اليها فاذا عنتها مثل ابريق الفضة فلم أتمالك أن قبائهم والناس ينظرون ولم ينكر عليه أحد من الصحابة وجلولا بفتح الجيم والمذ قرية من نواحي فارس والنسبة اليها جعلوا على غير قياس فحقت يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة قبلت غنائم ثمانية عشر ألف ألف وفارقت المسبية خبرها فان غايتها أن تكون مستولدة حربي وذلك لا يمنع الملك وانما حرم وطؤها صيانة لمائه لئلا يحتلط بماء حربي لا حرمة ماء الحربي ثم (ان كانت) أي الامة التي يجب استبرؤها (من ذوات الحيض) فاستبرأوا يحصل (بحبيضة) واحدة بعد انقالها اليه في الجديد للخبر السابق فلا يكفي بقية الحبيضة التي وجد السبب في أثناءها وتنتظر ذات الاقراء المكاملة الى سن اليأس كالمعتقة

(١) قوله ولا يحرم كذا في نسخة المؤلف وكتب عليه لامعنى لزياة يحرم اه

الكاملة وعبارة الرض وشرحه وهو ذات الاقراء يحصل بحضة كاملة وتتفرأى تنتظر
ذات الاقراء الحضة الكاملة الى سن اليأس فان لم تحصل استبرأت بشهر كاملة فانه تنتظر
الى سن اليأس ثم تعتد بالاشهر (قوله وانما لم يكن) هذا امر يتبع بقوله فلا يكفي بقية الحضة
فالاولى تقديمه على قوله وتنتظر (قوله لان بقية الطهر تستعقب الحضة) أى فى العدة أى
تستعقبها الحضة الخ فالحضة فاعل والمفعول محذوف كذا قاله بعضهم وقبل ان تستعقب
بمعنى تطلب أو تستلزم فيكون مفعولا (قوله وهذا يستعقب الطهر) أى يستلزمه فقوله وهذا
أى الحيض فى الاستبراء وقوله ولادلالة أى الطهر (قوله بشهر) أى ما لم تحض فيه
فان حاض فيه استبرأت بالحضة لانها صارت من ذوات الاقراء اه ع ش (قوله فانه كقره
فى الحرة) عبارة شرح المنهج لانه بدل عن القره حضا وطهر غالبا اه وقوله لانه بدل عن القره
حضا وطهر غالبا فيه نظر اذ قضيت به أنه يعتبر الحيض والطهر معاً أنه يحصل الاستبراء
بوجود الحيض من غير نظر للطهر اذ المعقول عليه هذا الحيض فلعل الاولى له أن يقول لانه
يحصل به ما يحصل بالحضة أولاً لانه لا يتخلو عن حيض غالبا اه (قوله بشهر أيضاً) أى ان كان
الملك مثلاً أول الشهر فان كان فى اثنا عشر ا كفى به ان كان الباقى منه ستة عشر فاكفى
(قوله وان كانت من ذوات الحمل) ان قلت الزوجة الحامل التى لا تعتد بالوضع لا يكون حملها
الامن زنا وحينئذ فقوله ولومن زنا غير محتاج اليه قلت يصور ذلك بأن يشتري زوجته الحامل
منه فانه لا يعتد بالحمل والاستبراء مستحب وحينئذ فقوله ولومن زنا محتاج اليه اه شورى
(قوله ولومن زنا) كذا فى متن المنهج أى سواء كان من زنا أو من غيره كسبية سبهاً حاملاً من
كافر لان ما لا عدة له لهدم احترامه بأن صال حربي حربي بأن أخذتته مثلاً وأجلها
فستقط قول بعضهم كيف يتصور أن الأمة لو كانت حاملاً من غير الزنا يكون استبرأؤها بوضع
الحمل لانه ان كان من سيدها صارت به أم ولد فلا يجوز بيعها وان كان من زوج فتستقضى العدة به
ولا يدخل الاستبراء فى العدة بل يجب على مستبرئها بعد انقضاء عدتها أن يستبرئها ويكون
الولد فى هذه رقيقاً وان كان من شبهة فكذلك تنقضى عدة الشبهة بوضعه ويجب على المشتري
بعد ذلك أن يستبرئها ويكون الولد فى هذه حراً ويغرم الواطئ قيمته لسيد الأمة ولا يصح بيعها
وهى حامل بدلالة الحامل بحر لا تباع فيه عين أن يكون الحمل من الزنا وان وجد الوضع قبل الحيض
أو الشهر والحاصل أن استبراء الحامل من زنا بالاسبق من الوضع وحيضة من ذوات الحيض
أو شهر فى غيرها كانوا وللحال اه مد وقول مد فية عين سبى على الاشكال وهو أن الحمل الذى
يحصل به الاستبراء لا يكون الامن زناً وقد علمت قصور كونه من غير زنا فى مسيبة الحربى التى
صال على غيره وأخذها منه وأجلها فليس زناً لظنه أنه ملكها بأخذها منه (قوله لان الملك)
أى المملوك بدليل قوله مقبوض فهو مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله بدليل صحة بيعه) أى
المملوك بالارث قبل قبضه (قوله أو نحوه) كالتولية والمرا بحة والمخاطبة (قوله بعدل ومها)
أى المعاضات وهومتعلق محذوف أى ومضى زمن استبراء بعد الخ (قوله لان الملك لانهم)
أى حيث لا خيار (قوله فأنشبه) أى الاستبراء الواقع قبل القبض ما بعد القبض (قوله
فى زمن الخيار) ويتصور ذلك بأن وضعت فيه أو كان حياً ومأولاً (قوله فانه لا يعتد به)

وانما لم يكفى بقية الحضة
كما كفى بقية الطهر فى العدة لان
بقية الطهر تستعقب الحضة الدالة
على البراءة وهذا يستعقب الطهر
ولادلالة له على البراءة (وان كانت من
ذوات الشهور) لصغر أو يأس
فاستبرأوها يحصل (بشهر) فقط فانه
كقره فى الحرة فكذا فى الأمة والمحررة
تستبرأ بشهر أيضاً (وان كانت من
ذوات الحمل) ولومن زناً فاستبرأوها
يحصل (بالوضع) لعموم الحديث
السابق ولان المقصود معرفة براءة
الرحم وهى حاصلة بذلك * (تنبيه) *
لومضى زمن استبراء على أمة بعد
الملك وقبل القبض حسب زعمه ان
ملكها بارت لان الملك بذلك مقبوض
حكماً وان لم يحصل القبض حسب دليل
صحة بيعه وكذا ان ملكك بشراء
أو نحوه من المعاضات بعدل ومها لان
الملك لازم فأنشبه ما بعد القبض أما
اذا جرى الاستبراء فى زمن الخيار فانه
لا يعتد به

المصنف الملاك ولو وهبته وحصل الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لم يعتد به لتوقف الملك فيها على القرض ولو اشترى أمة بجوسنة أو نحوها كرتة فحاضت أو وجد منها ما يحصل به الاستبراء من وضع حمل أو مضى شهر لغيزوات الأقراء ثم أسأت بعد انقضاء ذلك أو في أثناءه لم يكف هذا الاستبراء في الأصح لأنه لا يستعقب حل الاستمتاع الذي هو القصد في الاستبراء (فروع) يجب الاستبراء في مكاتبه ~~مكتابه~~ صحبة فسختها بلا تعجير أو عجزت بتعجير السيد لها عند عجزها عن النجوم لعود ملك التمتع بعد زواله فأشبهه ما لو باعها ثم اشتراها أمّا الفاسدة فلا يجب الاستبراء فيها كما قاله الرافعي في بابها وكذا يجب استبراء أمة مرتدة عادت إلى الإسلام لزوال ملك الاستمتاع ثم أعادته فأشبهه تعجير المكاتب وكذا الوارثة السيد ثم أسلم فإنه يلزمه الاستبراء أيضا لما ذكر ولوزوج السيد أمته ثم طلقها الزوج قبل الدخول وجب الاستبراء لما مر وإن طلقها بعد الدخول فاعتدت لم يدخل الاستبراء في العدة بل يلزمه أن يستبرأ ثم يلعب بعد انقضاء عدتها ولا يجب استبراء أمة خلت من حيض ونفاس وصوم واعتكاف وأحرام لأن حرمتها بذلك لا تحل بالملك بخلاف الكتابة راردة ولو اشترى زوجته الأمة

أى ولو كان النكاح المشتري على الأصح كما صرح به الشارح في شرحه على المتناهي نهذا هو المنقول فلا عبرة بما كتبه مد من قوله والذي يظهر أنه يكفى بالاستبراء في ذن شبارك ترى لأن الملك له (قوله أضعف الملك) بدليل أنه يتمكن من الفسخ (قوله ولو وهبته) مطوف على قوله لما أجازى الخ فهو من جملة المحترز (قوله بعد عقدها) أى الهبة (قوله ولو اشترى أمة الخ) غرضه به تقييد ما تقدم أى محل حصول الاستبراء بحضنة وما بعده إذا جرى من غير مقارن مانع أما إذا صاحبه مانع فلا يحسب بل لا بد من الاستبراء بعد زواله (قوله كرتة) أو مرتجة (قوله أو وجد منها ما يحصل) أى صورة ما الخ (قوله لأنه لا يستعقب) فيه أن هذا يأتي في الحرمة إذا اشتراها محرمة ثم حاضت خلاص أنه يعتد بذلك (قوله فروع) أى سبعة وغرضه بذلك بيان السبب الثالث وهو حدوث حل التمتع بعد زواله وأما السببان الآخران فذكرهما المتن الأول في قوله ومن أسخت الخ والثاني في قوله وإذا مات سيد أم الولد الخ وبقي سببان آخران روم أى قصد التزويج أى أن أراد تزويج أمته الموطوءة يجب عليه استبرأؤها والثاني الظن إذا وطئ أمة غيره يظنها زوجته الأمة فتستبرأ بقرة (قوله في مكاتبه) هذا وما بعده علم من قوله أو حدوث حل وعبارة مرفوعة في شرحه يجب الاستبراء في مكاتبه كتابة صحبة وأمتها إذا انقضت كتابتها بسبب مما يأتي في بابها كان عجزت وأمة مكاتب كذلك عجز لعود حل الاستمتاع فيها كالمزوجة وحدوثه في الأمة بتعجيرها (قوله بلا تعجير) أو بتعجير نفسها فقوله بلا تعجير ليس قيدا (قوله أو عجزت) بضم العين وتشديد الجيم مبنيا للمفعول قل الظاهر أنه يجوز بناؤه للفعل والمراد أنه السيد فسخ الكتابة عند عجزها عن النجوم والأظواهر العبارة أن هناك تعجيرين منها أولهما من السيد ثانياً وليس كذلك المراد بتعجير السيد لها فسخته للكتابة (قوله لعود ملك التمتع بعد زواله) عله للوجوب وأخذ منه البلقيني أن أمة التجارة إذا مضى عليها الحول وأخرج الزكاة عنها وجب الاستبراء لأن الفقهاء ملكوها جزأ من أمها فإذا أخرج الزكاة تجدد الحول ورد بأن الشركة ليست حقيقة فلا حاجة إلى استبراء بخلاف المقرض إذا حصل ربح فإنه إذا أخذ العامل حصته لا بدق أمة التجارة من الاستبراء لأنها صارت كلها للمالك لأن شركة العامل حقيقة بخلاف ما مر اهـ (قوله فأشبهه) أى العود ما لو باعها الخ (قوله أمّا الفاسدة) أى الكتابة الفاسدة لا يجب الخ لأنها لم تخرج عن ملك سيد لها بدليل صحة بيعها وتزويجها بغير رضاها بخلاف المكاتبه كتابة صحيحة فليس للسيد ذلك الأبرضاها (قوله لزوال ملك الاستمتاع) أى بالردة وقوله ثم أعادته أى بالإسلام (قوله لما ذكر) وهو زوال ملك الاستمتاع بالردة (قوله ثم طلقها الزوج) ولو في المجلس (قوله لما مر) أى لزوال الملك ثم أعادته (قوله بل يلزمه أن يستبرأ بعد انقضاء عدتها) لأنما أشبهت من لزومها عدة الأشخاص لأن الأمة حق الزوج والاستبراء حق السيد (قوله وأحرام) أى ورهن بعد حرمتها على السيد بذلك (قوله لا تحل بالملك) أى ملك التمتع بل يجب جواز نحو القبله (قوله ولو اشترى زوجته) أي شراء لا خيار فيه فان كان النكاح بالبيع لم يفسخ النكاح لعدم الملك للمشتري ويجوز الوطء بالنكاح فان كان الخيار للمشتري ففسخ النكاح ووطئ بالملك وإن كان له ما لم يفسخ لعدم الملك وامتنع الوطء ومبارة مرفوعة

ولو اشترى حر زوجته الامه فاقسخ نكاحها استبراء الاستبراء لتمييز ولد الملك المنعقد حرًا عن
 ولد النكاح المنعقد قنًا ثم يعتق فلا يكافى حرة أصلية ولا تصير به أمه مستولدة وقيل يجب لتعدد
 الملك ورد لعدم الفائدة فيه لأن العلة الصحيحة فيه حدوث حل التمتع ولم يوجد هنا ومن ثم لو طلق
 زوجته القنة وجعيا أو بآثام اشترى بها في العدة وجب حدوث حل التمتع ومتر أنه يمنع عليه
 وطؤها من الخبار لأنه لا يدرى أي طؤها بالملك أو الزوجية وخرج بالخبر المكاتب إذا اشترى زوجته
 ففى الكفاية عن النكاح أنه ليس له وطؤها بالملك لضعف ملكه أى وإن أذن له سيده ومن ثم اعتنع
 تسريه ولو باذن السيد اه بحر وقفه فاستحب استبراء الزوجة المشتراة للزوج مشروط بشرطين
 الأول أن لا يترتب في عدة الطلاق والاوجب الاستبراء لحدوث حل التمتع والثاني أن يكون
 المشتري حرا وبهذا عرفت ما فى الشرح من الاجمال (قوله استبراء الخ) على المعتمد وقيل يجب
 ومحلى الاحتياط ان ملكها فى النكاح فان ملكها بعد عدة وجب الاستبراء ولا بد أن يكون حرا
 فان كان مكاتب انفسخ النكاح وامتنع وطؤها بملك اليمين لضعف ملكه (قوله لتمييز ولد) أى
 أصله الذى هو الماء بدليل قوله يعتق اه عن (قوله عن ولد النكاح) لأن النكاح ينفسخ
 (قوله لانه) أى الولد وقوله يعتق الولد رقيقا أى لملك أمه والاولى حذف الولد لأن ضميرانه
 راجع له نعم ان جعل الضمير فى انه للشأن صح كلامه (قوله ثم يعتق) أى بملكه بملك أمه
 الحاصل بالشراء مثلا (قوله أم الولد) ومثلها المدبرة والموطوءة (قوله أو عدة) أى من زوج
 لامن شبهة لقصورها عن رفع الاستبراء شرح الروض وأومعنى الواو كاتى فى خبر التنى لأن الخلوة
 فيه معنى التنى (قوله استبرأت نفسها) وان وقع الاستبراء قبل الموت أو العتق فحتاج الى
 استبراء آخر بعد موته بخلاف المدبرة اذا مات أو اعتقها بعد الاستبراء فلها التزوج بغيره عقب
 الموت أو العتق من غير احتياج الى استبراء آخر ومثل المدبرة فى ذلك ما اذا اعتق موطوءة أخرى
 فلها التزوج حالا اذا سبق استبرائها على العتق والفرق بينهما وبين أم الولد أنها القوة فراشها
 أشبهت الزوجة فلم يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال الفراش كما لا يعتد بعضى أمهات قدر العدة
 قبل زوال النكاح بخلافها ولهذا لو أتت بعد استبرائها بولد لستة أشهر فصاعدا لحق السيد
 بخلافها سم بالعمى (قوله المتقدم فيها) أى من كون الاستبراء بمحيضة أو شهر أو وضع
 الجبل (قوله لم يلزمها استبراء) أى بالنسبة للزوج بخلافه لحل الوارث فترجى من غير
 استبراء ولا تحل للوارث الا بعد الاستبراء فى صورة الموت فى غير المستولدة لأن المستولدة عتقت
 بموت السيد (قوله فهى كغير الموطوءة) أى كاتى لم يطأها سيد هافليس عليها الاتكامل
 عتقها وقال شيخنا فهى كغير الموطوءة أى للسيد فانه لا استبراء عليها بعد موت السيد (قوله
 وهما) أى المنكوح والمعتدة (قوله مستولدة) ليس قيد بل مثلها موطوءة بلا استيلاد
 (قوله لو طوى الخ) غرضه بذلك أنه تارة يجب استبراء واحد وتارة يجب أكثر كما هنا وبعبارة
 سم فرع تعدد الاستبراء بتعدد البائع الواطئ كفى الروض وغيره ووجهه أن الاستبراء
 كالعدة واذا اجتمع عدة فان لشخصين لم يتداخل قضية التقييد بالواطئ عدم التعددان لم يطأ
 أو كثر نساء أو صبيانا قال مر وهو الذى نعتمد الآن يوجد نقل بخلافه يقدم عليه اه
 (قوله انها لأمته) خرج به ما لو طهرت زوجته الحرة فعتقت بثلاثة اقراء عس (قوله وجب

استبراء استبراء أو هالتيه بولد الملك عن
 ولد النكاح لانه بالنكاح يعتق الولد
 رقيقا ثم يعتق فلا يكون نكاحا حرة
 أصلية ولا تصير به أم ولد وبذلك اليمين
 ينكس الحكم (واذا مات سيد أم
 الولد) أو اعتقها وهى خالية من زوج
 أو عدة (استبرأت نفسها) وجوبا
 (كلامه) على حكم التفصيل المتقدم
 فيها فلو كانت فى نكاح أو عدة وقت
 موت السيد وعتقها لم يلزمها استبراء
 على المذهب لان البست فراشا للسيد
 بل للزوج فهى كغير الموطوءة ولأن
 الاستبراء محل الاستمتاع وهما مشغولتان
 بحق الزوج ولو اعتق مستولدة فله
 نكاحها بلا استبراء فى الاصح كما يجوز
 له أن ينكح المعتدة منه لأن الماء
 لواحدة (تتمة) لو طوى أمه ثم كان
 فى حبس أو طهر ثم باعها أو أراد
 تزويجها أو طوى اثنين أمه رجلى
 كل يظهر انهم آمنه وأراد الرجل
 تزويجها وجب

استبرا آن) أى على المشتري في صورة البيع وعلى المالكين في صورة الترويح اه مد قال
 الدمري في شرحه لو اشترى أى الامة من شريكين وطأها وجب استبرا آن في الاصح
 كالعدين من شخص واحد وقيل يكفي استبرا واحد وكذا الوطى أجنيان أمة كل بطنها أمة
 فوط كل يقتضى استبرا ولا تدخل اه ومثله في شرح مرقا فلا استبرا آن على البائع وبه سرح
 قل على المحلى فقال قوله وجب استبرا آن ويقدم الاسبق ان كان ويجب استبرا ثالثا لمن
 ملكها (قوله ولو باع جارية الخ) الحاصل أن البائع اتمان يقربوطها أولا وعلى كل اتمان
 يستبرها قبل البيع أولا وعلى كل اتمان يمكن كون الولد منه أو من المشتري أو منهما فالجاء اثنا
 عشرة صورة (قوله لم يقربوطها) في قبلها بأن نفى الوطى أو سكنت (قوله وادعاء) أى البائع
 ليطل البيع ويثبت الاستبعاد وكذب المشتري فاقول قول المشتري بيمينه أنه لا يعلم منه أى
 من البائع أى فيسفر على رقه ويثبت نسب البائع أى باستلحاقه (قوله وثبت نسب البائع)
 لم تعرض الشهاب القليوبي وكذا المرحومى لضعفه والنزى في شرح مرقا خلافة وبجارية
 ولو باع أمة لم يقربوطها فظهر بها جرح وادعاء صدق المشتري بيمينه أنه لا يعلم أنه منه وفي ثبوت
 نسبه من البائع خلاف الاصح منه عدمه اه فكلام الشارح ضعيف (قوله على الوجه)
 يرجع لثبوت النسب فقط (قوله من خلاف فيه) أى في النسب أى في ثبوته (قوله
 اذا لزورة على المشتري) أى لثبوت رقه ويتصور ثبوت نسبه مع كون الولد رقيقا للمشتري
 بأن يطأها البائع قبل أن يملكها على ظن أنها زوجته الامة وكان الاولى أن يقول اذا لضرر
 كما في شرح الروض فالمعتمد أنه لا يثبت نسب البائع مرقا (قوله في المالية) أى لأنه يجوز له
 بيعه لكن لو قتله البائع لا يقتل فيه ويلزم البائع قيمته للمشتري ولو باعه المشتري للبائع عتق
 عليه حتى لو مات البائع بعد عتق الولد فانه يرثه اه طوخى وقوله في المالية لأن النسب لا ينافي
 كونه مملوكا للمشتري (قوله بخلافه) أى بخلاف ثبوت النسب (قوله بأن ثبوته يقطع)
 أى وفي هذا ضرر على المشتري فكيف يقال اذا لضرر على المشتري فتسده رقة تعليل القول
 الآخر (قوله بالولاء) أى اذا اعتقه لأن عصبية النسب وهو الاب مقدمة على عصبية
 الولاء وهو متعلق بارت فلو عتق ثم مات ورثه أبوه فن بعده من أقارب دون المشتري (قوله فان
 أقرا الخ) هذا قسم قوله لم يقربوطها (قوله فان كان ذلك) أى البيع (قوله لحقه) أى
 البائع ولا عبرة بالاستبراء (قوله لثبوت أمة الولد) أى للبائع وحينئذ فيمنع عليه بيعها
 ورهنها وكل تصرف يزيل الملك (قوله لستة أشهر) أى من الاستبراء (قوله ان لم يكن)
 أى المشتري وطئها أى أصلا أو وطئها وطأ لا يمكن أن يكون منه بأن ولدته لدون ستة أشهر من
 وطئه (قوله والا) بأن وطئها المشتري (قوله منه) أى المشتري (قوله وان لم يكن) أى
 البائع استبراها قبل البيع فالولد له أى للبائع ان أمكن كونه منه أى فقط بأن لم يطأها المشتري
 وطأ يمكن كونه منه (قوله واقررت) صواب العبارة كفى الروض وأقرأى السيد
 بأنه وطئها لوافق الحكم الذى ذكره الشارح أى لأن المعول عليه اقراره واقرارها لا يلتفت
 اليه (قوله بوطئها) أى بوطء زوجها قبل الدخول فلا ينزل قوله امنزلة الدخول فلا يلحقه
 الولد أى لا يلحق الزوج وبعبارة شرح الروض مسئلة أخرى اه طوخى وشيخنا

استبرا آن كالعدين من شخصين ولو باع
 جارية لم يقربوطها فظهر بها جرح وادعاء
 فالقول قول المشتري بيمينه أنه لا يعلم
 منه وثبت نسب البائع على الوجه من
 خلاف فيه اذا لضرر على المشتري
 في المالية والقائل بخلافه عليه بأن ثبوته
 يقطع ارث المشتري بالولاء فان أقر
 بوطئها وباعها فظهر فان كان ذلك به دأن
 استبراها فافت بولد لدون ستة أشهر من
 استبراها منه ملحقه وبطل البيع لثبوت
 أمة الولد وان ولدته لستة أشهر فأكثر
 فالولد مملوك للمشتري ان لم يكن وطئها
 والافان أمكن كونه منه بأن ولدته
 لستة أشهر فأكثر من وطئها ملحقه وصارت
 الامة مستولدة وان لم يكن استبراها
 قبل البيع فالولد له ان أمكن كونه منه
 الا ان وطئها المشتري وأمكن كونه
 منها فتعرض على القاتل ولو زوج
 أمة فطلقت قبل الدخول وأقرت
 للسيد بوطئها فولدت ولدا الرمن يحتمل
 كونه منها لما لحق السيد عملا بالنظر
 وصارت أم ولد للحكم بالمعول الولد بملك
 اليين

* (فصل في الرضاع) *

وسبب تحريم الرضاع أن اللبن جزء المرضة وقد صار من أجزاء الرضيع فأشبهه منها في النسب ويؤثر تحريم النكاح ابتداءً ودواماً وجواز النظر والخلوة وعدم نقض الطهارة باللمس دون سائر أحكام النسب كالميراث والنفقة والعقوبة بالملك وسقوط القصاص ورد الشهادة ونحو ذلك اه
برماوى وبعبارة زى ولتصور الرضاع عن النسب لم يثبت له من أحكامه سوى المحرمية دون الارث ونحوه وذكره عقب العدة للتحريم في كل وان اختلفت الحرمة فان حرمة الرضاع مؤبدة بخلاف العدة فان الحرمة فيها تنتهي بانتمائها اه ويجوز ابدال الصادق كما قاله ع (قوله واثبات التامعهما) أى النكح والكسر بأن يقال رضاعة قال تعالى واخواتكم من الرضاعة (قوله اسم المسمى) اذا تأملت ما ذكره رأيت المعنى اللغوي أخص من المعنى الشرعي وهو خلاف الغالب (قوله وشرب لبنه) عطف بسبب على سبب وقال بعضهم بينهم ما عوم وخصوص وجهى (قوله لبن امرأة) أى ولو حكماً ولو غيضاً وشمل الزيد والجن والاقط والقشطة بخلاف السمن الخالص عن اللبن والمصل ودخل فيه المختلط بغير ما منع حيث بقي طعمه أولونه أو ريحه فان شرب الس حرم والافلا وسواء في ذلك كانت المرأة من الانس أو من الجن على المعتقد وينبئ على ذلك التحريم ولو على غير صورة الادمية أو كان ثديها أو فرجها في غير محله المعهود (قوله في معدة طفل) أى من منفذ مفتوح ولو كان من جراحة جبانة في بطنه وصل منها اللبن إليها أو دماغه في رأسه وصل منها اللبن الى الدماغ (قوله أو دماغه) أى كائن خرق رأسه فوصل من دماغه لمعدته فيختر التطهير في الاذن ان وصل الى الدماغ بخلاف ما اذا لم يصل وان أقطر الصائم اه شيخنا وبعبارة شرح م و لا يجزئ في الاظهر لانها لا سهال ما انعقد في الامعاء فلم يكن فيها تغذ ومثلها صبه في أذن أو قبل والثاني يحرم كما يحصل به النظر ورد بأنه منوط بما يصل الى جوف ولو لم يكن معدة ولا دماغاً بخلافه هنا ولهذا لم يحرم تطهير في أذن أو جراحة اذا لم يصل الى معدة اه (قوله الآية والخبر الايتين) كذا في خط المؤلف وصوابه الايتين بالالف لانه مثنى مرفوع الا أن يقال انه نعت مقطوع بتقدير أعنى لكن يرد عليه أنه لا يجوز قطع النعت عن التبعة الا ان كان معيناً بدون ذكره كما قال ابن مالك

واقطع أو اتبع ان يكن معيناً * بدونها أو بعضها اقطع معلناً

قوله واذا أرضعت المرأة) ليس قيداً لقول واذا ارتضع ولد لكان أولى وأنسب ليدخل ما لو ارتضع على امرأة ثامّة وأولى من ذلك أيضاً لقول واذا وصل الى جوفه ليدخل ما لو أوجره وهو نائم والخاص أن القصد ليس قيداً بل المدار على وصول اللبن الى جوف الطفل بأى وجه كان سواء أ كان بفعل أو لا ولو من غير طريقه المعتاد وانظر انفصاله من المرضة هل يشترط فيه أن يكون من طريقه المعتاد أو لا اه وبعبارة سم على التحفة فرع لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد فهل يؤثر مطلقاً وفيه نحو تفصيل الغسل بخروج المني من ذلك فينه نظر ولعل القياس الثانى وكذا لو خرج من ثدى رائد فهل يؤثر مطلقاً أو يفصل فيه سم على حج أقول القياس الثانى أيضاً ان قلنا الخارج من غير طريقه المعتاد لا يحرم وأما ان قلنا بالتحريم وهو القياس حيث خرج مستحكماً على ما ذكره فلا وجه للتردد فيه اذا غايته أنه خرج من غير طريقه المعتاد وقول سم

* (فصل في الرضاع) *

هو يفتح الراء ويجوز كسرهما واثبات التامعهما لغة اسم لمص الثدي وشرب لبنه وشرعاً اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه والاصل في تحريمه قبل الاجماع الآية والخبر الايتين وأركانه ثلاثة مرضع ورضيع ولبن وقد شرع في الركن الاول فقال (واذا أرضعت المرأة) أى

الادمية

خليفة كانت أو من رتبة الحياة مستقرة (٦٤) حال انفصال لبنها بلغت تسع سنين قرية تقرر ما وان لم يحكم يلوغها بذلك (بلبنها)

ولو متغيرا عن هيئة انفصاله عن الثدي بجموصة أو غيرها ثم أشار إلى الركن الثاني بقوله (ولدا صار الرضيع ولدها) من الرضاع فخرج بالمرأة ثلاثة أمور أحدها الرجل فلا تثبت حرمة بلبنه على الصحيح لأنه ليس معد التغذية فلم يتعلق به التحريم كغيره من المائعات لكن يكروهه ويفرعه نكاح من ارتضعت منه كما نص عليه في الائم والبيوطي ثانيا الخنثى المشكل والمذهب توقفه إلى البيان فان يأت ثبوته حرم والا فلا فلو مات قبله لم يثبت التحريم فالرضيع نكاح أم الخنثى ونحوها كما نقله الأذرى عن المتولى قالها البهجة فلما ارتضعت صغيرا من شاة مثلا لم يثبت بينهما أخوة فتأمل منا حكمتما لأن الأخوة فرع الامومة فإذا لم يثبت الاصل لم يثبت الفرع وخرج بأدمية ولو عبر به بديل المرأة كما عبر به الشافعي لكان أولى الجنية ان تصور ارتضاعها بناء على عدم صحة منا حكمتهم وهو الرابع لأن الرضاع نالوا النسب بدليل يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والله تعالى قطع النسب بين الجن والأنس وبالجنية لبن الميتة فإنه لا يحرم لأنه من لبن جنسة منفكة عن الحل والحرمة كالبهيمة خلافا للائمة الثلاثة وباستكمال تسع سنين تقريرا ما لو ظهر لصغيرة دون ذلك ابن واراضع به طفل فلا يثبت به تحريم ولو حلب لبن المرأة المذكورة قبل موتها وأوجر لطفل حرم لانفصاله منها في الحياة ثم أشار إلى ما يشترط في الرضيع بقوله (بشرطين) وترك الثالث ورابعا كما استراه (أحدهما أن يكون له دون السنتين)

أوفيه نحو تفصيل الغسل أي وهو ان خرج مستحكما بأن لم يجعل خروجه على مرض حرم والا فلا وليس من ذلك ما لو انخرق ثديها وخرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل بل يقال الاقرب التحريم قياسا على ما لو انكسر صلبه فخرج منه حيث قالوا بوجوب الغسل فيه اه ع ش وان خلق لها أكثر من ثديين واشتبه الاصل بالرائد حرم الشرب من كل منهما (قوله خليفة كانت الخ) ولو بكر انزل لها لبن (قوله حياة مستقرة) أي بأن لم تصل إلى حركة مذبح فان وصلت إليها مرض حرم لبنها وأبجراحة فلا قل (قوله بانث) المناسب أن يقول التي بلغت ويمكن أن تكون الجملة حال التقدير قد (قوله تقريرا) لو قال تقريرا لكان أنسب والمراد به ما في الحيض بأن يفصل اللبن قبل تمام التسع بما لا يسع حيضا وطهرا وهو دون ستة عشر يوما قل (قوله وان لم يحكم يلوغها بذلك) لأن يلوغها انما يحصل بالحيض أو الاحتلام أو يلوغ خمس عشرة سنة كما مر (قوله بلبنها) الاولى أن يقول الشارح ثم أشار إلى الركن الثالث بقوله بلبنها كما فعل في سابقه ولا حقه واستوجه مع دخول اللبن لأن فيه دسومة اللبن (قوله ولو متغيرا عن هيئة انفصاله) هذا لا يناسب قوله وإذا أرضعت المرأة بلبنها وانما يناسب عبارة من قال وإذا واصل لبن امرأة معدة ولد الخ فسرى عليه منه (قوله صار الرضيع) فيه وضع الظاهر موضع المضمحل للايضاح وفيه إشارة إلى أنه يسمى رضيعا كما يسمى مرضعا بنسخ الضاد (قوله فلو مات قبله) أي قبل البيان (قوله ونحوها) كأنه (قوله الجنية) المعتمد أن لبن الجنية يحرم تعبير المصنف هو الاولى وهذا مبني على أنه يقال للجنية امرأة وفي كلام ابن النقيب ما يفيد أنه لا يقال لها امرأة حيث قال عدل المنه ليج عن قول المحرر رأيت إلى امرأة ليخرج الجنية وأما النساء فاسم للاناث من بنات آدم وكذا الرجال وانما أطلق على الجن في قوله وأنه كان رجال الخ للمقابلة ح ل وقوله الجنية فاعل خرج (قوله وهو الرابع) أي عند الشارح والذي اعقده شيخنا م ر وأتباعه نعمة منا حكمتهم أي الجن فابن الجنية يحرم ولو على غير صورة الأدمية أو كان ثديها أو فرجها في غير محل المعهود قل (قوله تلو) أي تابع له (قوله قطع النسب بين الجن والأنس) أي بقوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا (قوله وبالجنية) أي ولبن الجنية الخ (قوله منسكة الخ) أي غير مكلفة ولا ترد الصغيرة لأنها تنفع من فعل المحرم وتؤمر بالعبادات كالبالغة اه وكتب حل أي صارت غير مكلفة ولا يمكن عود التكليف إليها عداقة فلا ترد المجنونة وقال س ل كان المراد من الحل لها والحرمة عليها أي لا يتعلق بها حل شيء ولا حرمة لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبهيمة (قوله خلافا للائمة الثلاثة) أي في لبن الميتة حيث قالوا انه يحرم لأن اللبن لا يموت كلبن موضوع في ظرف نجس لأن الميت عندهم نجس بالموت واحتج الاصحاب بما قاله الشارح وبأن اللبن ضعفت حرمة بول أصله ألا ترى أنه يسقط حرمة الاعضاء فلا غرم في قطعها وبأن أحكامه فعلة سقطت بالموت بدليل عدم الضمان لو سقط على شيء بخلاف النائم وبأن الحرمة المؤبدة تختص بسدن الحى ولذا لا تثبت المصاهرة بوطء الميتة وبأن وصوله إلى الميت لا يؤثر فكذا انفصاله قياسا لاحد الطرفين على الآخر اه وقرق بعضهم بأن لبن الجنية حلال محترم ومراده أنه يصح الاستنجار لارضاعه ولا كذلك الميتة اه م ر (قوله دون السنتين) أي يتبيننا حال

شيئا ظاهرا عدم التحريم لو قارنت الرضعة الخامسة تمام الحولين والمعتمد خلافه فراجع
 برماوى (قوله تلعب لارضاع الاما كان في الحولين) وقال أبو حنيفة مدة الرضاع ثلاثون
 شهرا لقوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا وحمله الجهور على أقل مدة الحمل وأكثر مدة الرضاع
 لأن مدة الحمل داخله فيه وأقله ستة أشهر اهـ حازن قال مـ في شرحه وخبر مسلم في سالم
 الذى أرضعته زوجته مولاة أبى حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها باذنه صلى الله عليه وسلم خاص به
 أو منسوخ كما مال إليه ابن المنذر اهـ وحاصل قصة سالم أنه كان مولى لابي حذيفة وكان
 يكثر الدخول على زوجته سيدة أبى حذيفة فيقع في النظر إليها وهو رجل فشكت ذلك للنبي
 صلى الله عليه وسلم فأمرها أن ترضعه ليصير ابنها فيحل له نظرها والدخول عليها ففعلت ذلك قال
 عـش في حاشيته على مـ وقد تشكل قصة سالم بأن المحرمية المجوزة للنظر انما تحصل بتمام
 الخامسة فهي قبلها أجنبية يحرم نظرها ومساها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المستلزم
 عادة للمس والنظر قبل تمام الخامسة الآن يكون ارتضاع منها مع الاحتراز عن المس والنظر
 بحضرة من تزول الخلوة بحضوره أو تكون قد حبلت خمس مرات في أثناء وشرب منه أو وجوز له
 النظر ولها النظر والمس الى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خص بتأثير هذا الرضاع اهـ سم
 على جـ (قوله فان بلغهما الخ) تعارض هذا مع كلام المتن فيما اذا كان الشرب مع تمام
 السنتين فكلام المتن يقتضى عدم التحريم وقول الشارح فان بلغهما يقتضى التحريم وهو
 المعقول عليه عثمانوى وقوله يقتضى التحريم لأن قوله وشرب بعدهما يقتضى أن الخامسة
 المقارنة لتمام الحولين تحرم (قوله فان انكسر الخ) هل العبرة في الانكسار بمجرد التقام
 الشدى وبجسه مثلا أو بوصول شيء من اللبن الى المعدة أو الدماغ حتى لو وقع الالتقام والمص مع
 ابتداء الشهر لكن لم يصل اللبن الى ما ذكرنا لا بعد مضى جزء منه حصل الانكسار فيه نظر
 والظاهر أن المراد الثاني لأن الوصول هو المؤثر الى ما ذكرنا لا غير اهـ سم وهو ظاهر لا اشكال
 فيه وذلك لأن فرض المسئلة في وضع الشدى في فم الطفل وتأخر وصول اللبن الى الجوف
 أو الدماغ زمانا بعد انفصال جميعه فهل العبرة بهذا الوضع أو بوصول اللبن الى ما ذكرنا استظهر
 سم الوصول وليس الكلام في شرب الطفل قبل تمام انفصاله من الفرج أو بعده خلافا
 لما سبق اليه فهم الشيخ المدائني فأشكل عليه الحال تأمل (قوله فانهم الخ) لكن قد يقال
 لادلالة هذه الآية على أن اللبن لا يحرم الا اذا كان الرضيع دون الحولين مع أنه هو المقصود
 وقال طاوس كان لهن أى لازواج المصطفى صلى الله عليه وسلم رضعات معلومات ولسائر
 النساء أى باقيات رضعات معلومات وورد أنها عشر رضعات لهن وتخصيرهن خمس رضعات
 مشبعات وهذا مما انفرد به طاوس ولم يتابعوه عليه روى أحمد ومسلم والاربعة عن عائشة
 والنسائي وابن حبان عن الزبير بن العوام لا تحرم المصة ولا المصتان وفي رواية الرضعة
 ولا الرضعتان قال الشافعى دل الحديث على أن التحريم لا يكتفى فيه أقل اسم الرضاع
 واكتفى به الحنفية والمالكية فخرموا برضعة واحدة تمسكا بطلاق آية وأتمها تنكم اللاتي
 أرضعنكم قال القاسمى ويجاب عن الآية بأن الحرمة فيها مرتبة على الامومة والاخوة
 من جهة الرضاع وليس فيها دلالة على أنها يحصلان برضعة واحدة اهـ وروى عبد الرزاق

تلعب لارضاع الاما كان في الحولين
 الدار قطنى وغيره فان بلغهما وشرب
 بعدهما لم يحترم ارتضاعه قال في الروضة
 ويعتبر الحولان بالاهلة فان انكسر
 الشهر الاول تسم عدده ثلاثين يوما من
 الشهر الخامس والعشرين وذلك لقوله
 تعالى والوالدان يرضعن أولادهن
 حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة
 جعل الله سبحانه وتعالى تمام الرضاعة
 في الحولين فأفهم أن الحكم بعد
 الحولين بخلافه

بهما مش نسخة المؤلف قوله وقال طاوس
 الى آخر القول ليس من التبريد اهـ

بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لا يحرم دون خمس رضعات معلومات
وبه أخذ الشافعي وهو واحد رواتين عن أحمد والحديث الأول وردنا للمادون الخمس
والأف التحريم بالثلاثة التي ذهب إليها داود وأما يؤخذ منه بالمفهوم ومفهوم العسد ضعيف
على أنه قد عارضه مفهوم حديث الخمس فيرجع إلى الترجيح بين المفهومين وحديث الخمس
جاء من طرق صحيحة لكن فيه اضطراب ذكره ابن حجر اه متاوى على المصائب (قوله من
تمام انفصال الرضيع) قضية هذا أنه لو خرج نصفه مثلاً ثم انه ارتضع على ثدي أخرى
ومكث متصلاً بآمه نحو يوم أن هذا اليوم لا يحسب من الحولين وإنما يحسب ذلك بعد تمام
انفصاله وفيه خلاف والمعتمد ما اقتضاه كلامه من انفصال جميعه كما منى على ذلك م ر اه
(قوله في الرضعة الخامسة) بأن سبق منها شيء قبل تمام الحولين كما يقتضيه التعبير في
والمعنى تم الحولان في أثناء الرضعة الخامسة ويدل عليه أيضاً قوله لأن ما يصل الخ أي فيكون
القدر الذي حصل قبل تمام الحولين بعد رضعة لأن الرضعة غير مقدرة فتصدق بقطرة واحدة
فتكون قول الشارح وظاهر كلام المصنف ظاهراً لا غبار عليه فاندفع اعتراض قل لأنه فهم
أن في من قوله في الرضعة بمعنى مع وأن التام مقارن للخامسة أي لا بدائها اه شيئاً والحاصل
أن قوله في الرضعة الخامسة يحتمل أن في على بابهم من القرينة ويكون المعنى أنه ابتداء الرضعة
الخامسة وبقي من السنة الثانية شيء وقت الرضعة مقارن لتمام الحولين فيصدق عليه أنه ابتداها
وهو دون الحولين فلذلك قال الشارح وظاهر كلام المصنف الخ ويكون كلام الشارح ظاهراً
لا غبار عليه ولا تعارض بين قول المتن دون الحولين وقول الشارح فان بلغها الخ ويحتمل أن
في معنى مع وأن ابتداء الرضعة الخامسة مقارنة للجزء الأخير من السنة الثانية فلا يصدق عليه
أنه وقت الرضعة له دون السنتين فكلام المتن يقتضي عدم التحريم وقول الشارح فان بلغها
لم يحرم يقتضي في هذه التحريم لأنه يصدق عليه وقت ابتداء الرضعة الخامسة أنه لم يبلغ الحولين
فوقع التعارض بين عبارة المتن وعبارة الشارح في هذه الصورة والمعول عليه كلام الشارح
فهو المعتمد فكان الأولى للمتن أن يقول أن لا يبلغ الحولين بدل ما قاله (قوله وهو المذهب)
وهو المعتمد وكون هذا ظاهراً كلام المصنف غير ظاهري بل ظاهراً عدم التحريم فتأمل قل
(قوله لأن ما يصل إلى الجوف) راجع لقوله حرم على المذهب وهو جواب عن سؤال حاصله
كيف حرم الرضاع في ذلك مع أن الذي وصل من اللبن قليل جداً فأجاب بقوله لأن الخ (قوله
خمس رضعات) أي يقينا انفصلاً ووصولاً كما يدل عليه قول الشارح فيما سبأني ولو حلب
منها لبن الخ وقوله ولو شرب في رضيع هل رضع خمساً الخ قال بعضهم والحكمة في كون التحريم
يخمس رضعات أن الحواس التي هي سبب الإدراك خمس وفي هذه الحكمة نظر لأن كون
الحواس خمسة لا يصلح حكمة لكون التحريم بخمس ويمكن توجيهها بأن كل رضعة محرمة
لخامسة من الحواس اه (قوله كان فيما أنزل الله) خبر كان مقدم وجملة عشر رضعات معلومات
يحترمن في محل رفع اسم كان مؤخر أي كان هذا التركيب كائناً فيما أنزل الله الخ لا يقال القرآن
أعني قولها أي عائشة كان فيما أنزل الله من القرآن عشر رضعات معلوماً لا يثبت بالآحاد
فلا يصح دعوى النسخ لعدم ثبوت المنسوخ لأننا نقول يثبت الحكم والعمل به وإن لم تثبت

* (تنبيه) * ابتداء الحولين من تمام
انفصال الرضيع كما في نظائره فان
ارتضع قبل تمامه لم يؤثر وظاهر كلام
المصنف رحمه الله تعالى أنه لو تم الحولان
في الرضعة الخامسة حرم وهو المذهب
كما في التهذيب وجرى عليه ابن المقرئ
وان كان ظاهراً نص الائم وغيره عدم
التحريم لأن ما يصل إلى الجوف في كل
رضعة غير مقدور كما قالوا لو لم يحصل في
جوفه إلا خمس قطرات في كل رضعة
قطرة حرم (و) الشرط (الثاني) أن
ترضعه خمس رضعات لما روى مسلم
عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان
فيما أنزل الله تعالى

فيما أنزل الله تعالى
عشر رضعات معلومات

في القرآن عشر رضعات معلومات يحزم من فسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن أي يسلي حكمهن أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ وقبل تكفي رضعة واحدة وهو مذهب (٦٧) أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما والخمس

رضعات ضبطهن بالعرف اذ لا ضابطا لها في اللغة ولا في الشرع فرجع فيها الى العرف كالحرز في السرقة فاقضى بكونه رضعة أو رضعات اعتبر والا فلا ولا خلاف في اعتبار كونها (متفرقات) عرفاً فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس اعراضا عن الثدي تعدد عملاً بالعرف ولو قطعت عليه المرضة لشغل وأطالته ثم عادت تعدد كما في أصل الرضعة لأن الرضاع يعتبر فيه فعل المرضة والرضيع على الانفراد بدليل ما لو ارتضع على امرأة ثالثة أو أوجرته لبناً وهو نائم وإذا ثبت ذلك وجب أن يعتد بقطعهما كما يعتد بقطعه ولو قطعه للهواً ونحوه كنومة خفيفة أو تنفس أو ازدرداد ما جمعه من اللبن في فمه وعاد في الحال لم يعتد بدليل الكل رضعة واحدة فان طال لهواه أو نومه فان كان الثدي في فمه رضعة والا فريضتان ولو تحول الرضيع بنفسه أو تحول المرضة في الحال من ثدي الى ثدي أو قطعت المرضة لشغل خفيف ثم عادت لم يعتد حينئذ فان لم يتحول في الحال تعدد الارضاع ولو حلب منها لبن دفعة ووصل الى جوف الرضيع أو دماغه بإيجاراً واسعاً أو غير ذلك في خمس مرات أو حلب منها خساً وأوجره الرضيع دفعة رضعة واحدة في صورتين اعتباراً في الاولى بحالة الاتصال من الثدي وفي الثانية بحالة وصوله الى جوفه دفعة واحدة ولو شاك في رضيع هل رضع خساً أو أقل أو هل رضع في حواين أو بعدهما فلا يحريم لأن الأصل عدم ما ذكر

القرآنية واكتفى أبو حنيفة ومالك برضعة واحدة لا إطلاق الآية وجوابه أن السنة بينته اه
 مم (قوله في القرآن) أي في سورة الاحزاب ع ش (قوله ففسخن) أي لفظاً وحكماً بخمس معلومات ونسخت هذه الخمسة أيضاً لفظاً لا حكماً (قائدة) لو حكم حاكم بالتحريم برضعة أو رضعتين هل ينقض حكمه أو لا المعتمد لا ينقض م م وهذا بخلاف ما اذا حكم بثبوت الرضاع بعد الحولين فانه ينقض حكمه ولعل الفرق أن عدم التحريم بعد الحولين بالنص بخلافه بما دون الخمس اه ع ش (قوله أي يتلى حكمهن) وهو التحريم ومعنى تلاوة حكمهن اعتقاد حكمهن فاندفع به هذا التأويل ما قد يقال يلزم من قراءة الشيء تلاوته فلا فائدة لهذا التأويل وقوله من لم يبلغه النسخ أي لتلاوتها وان كان حكمهما باقياً فلما بلغه النسخ رجع عن ذلك وأجمعوا على أنها لا تتلى حل فهو جواب عما يقال كيف تقول عائشة رضي الله عنها فتوفي رسول الله الخ مع أن القرآن تحرر ودون قبل وفاته وهذا اللفظ نسخ في حياة النبي فأجاب بأن المراد بالقراءة تلاوة الحكم أي ذكره أو اعتقاده لاحقية قراءة اللفظ والجواب الثاني أن المراد بالقراءة القراءة حقيقة لكن من شخص لم يبلغه نساخها فهو معذور فلما بلغه النسخ تركها وذكر في الاتقان جواباً ثالثاً وهو أن قولها فتوفي المراد منه قارب الوفاة (قوله متفرقات) منصوب صفة لرضعات في كلام المتن والشارح جعله خبراً للكون الذي قدره فقربا عن العرب المتن ويحاج بأنه لم يغيره تغييراً حقيقياً لانه منصوب على كل حال (قوله تعدد) أي وان لم يطل الزمن مبداني قال العلامة ابن قاسم ويجري ذلك فيمن حلف لا يأكل في اليوم الامرة واحدة فيعتد في التعدد العرف فلوا كل لقمة ثم أعرض واشتغل بشغل طويل ثم عاد وأكل حنت ولو أطال الاكل على المائدة وكان ينتقل من لون الى لون آخر ويتحدث في خلال الاكل ويقوم ويأتي بالخبز عند فراغه لم يحسب لذلك كاه يعدي العرف أكلة واحدة برماوى (قوله وإطالته) ليس قيداً بل ولو عاد فوراً كذا قيل وفيه نظر بل هو قيد معتبر بدليل قول الشارح بعداً وقطعته المرضة لشغل خفيف ثم عادت لم يعتد فلو لم يكن هذا قيد التناقص كلامه ولعل قول بعضهم انه غير قيد سهو منه سرى اليه من عدم التأمل في عبارة الشارح مع عبارة م ر وذلك لانه صرح بأنها اذا قطعت اعراضاً ولو عادت فوراً فانه يعتد فيقوهم أن عبارة الشارح كعبارة م ر ولا يخفى الفرق بين العبارة وبين عبارة المنهاج وشرح م ر فلو قطع الرضيع الرضاع اعراضاً عن الثدي أو قطعت عليه المرضة اعراضاً ثم عاد اليه فيها ولو فوراً تعدد الرضاع اه (قوله كنومة خفيفة) أما اذا نام أو التهي طويلاً فان بقي الثدي بضمه لم يعتد والاتعد شرح م ر ويعتد التعدد في كل نحو الحين بنظير ما تقر في اللبن اه سل (قوله من ثدي الخ) الاولى من ثديها الى ثديها الاخر وليس المعنى الى ثدي امرأة أخرى (قوله أو قطعت المرضة) أي وطال الزمن كما يؤخذ ذلك من تعبيره بتم لانها للترتيب والتراخي خلافاً لابن حجر اه برماوى (قوله بإيجاراً واسعاً) لف ونشر مرتب فالإيجار للجوف والاسعاط للدماغ أي اسعاط من أنفه (قوله رضعة واحدة) فالشرط أن تكون خساً انصافاً لا ووصلاً كما اعتد م ر (قوله ولو شاك) المراد بالشك مطلق التردد في شمل الظن كالتساءل المجتمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بالرضاع كل أولاد غيرهما وعلمت كل منهن الارضاع لكنهن لم يتحقق كونه

ولا يخفى الورع والشرط الثالث وصول اللبن في الخمس الى المعدة فلم يصل اليها فلا تحريم ولو وصل الىها وتغلب به المحرم واسره
الرابع كون الطفل حيا كما في الروضة فلا أثر للوصول الى المعدة الميت واعلم أن الحرمة تنتشر من المرضعة والفعل الى أصولهما وفروعهما
وحواشيها ومن الرضيع الى فروعه فقط اذا علمت ذلك ووجدت الشروط المذكورة فتصير المرضعة بذلك أمته (ويصير زوجها) الذي
ينسب اليه الولد بنكاح أو وطء شبهة (أباه) لأن (٦٨) الرضاع تابع للنسب أتمان لم ينسب اليه الولد كما رآني فلا يثبت به حرمة من

جهته وتنتشر الحرمة من الرضيع الى
أولاده فقط سواء كانوا من النسب أم
من الرضاع فلا تسري الحرمة الى آباءه
وأخوته فلا يله وأخيه نكاح المرضعة
وبنائها ولزوج المرضعة أن يتزوج بأم
الطفل وأخته ويصير آباء المرضعة من
نسب أو رضاع أجدادا للرضيع لما ستر
من أن الحرمة تنتشر الى أصولها وتصير
أمتها لمن نسب أو رضاع جداته
لما ستر وأولادها من نسب أو رضاع
أخوته وأخواته لما ستر من أن الحرمة
تنتشر الى فروعها وتصير أخوتها
وأخواتها من نسب أو رضاع أخواله
وخالاته لما ستر من أن الحرمة تسري
الى حواشيها واذا علمت ذلك فمتنع عليه
أن يتزوج بها كما يشير الى ذلك قوله
(ويحرم على المرضع) بفتح الضاد اسم
مفعول (التزويج اليها) أي المرضعة
لأن أمته من الرضاعة تحرم عليه بنص
القرآن (و) تنتشر الحرمة منها (الى
كل من نسبها) أي من انتسب اليه من
الاصول أو انتسب اليها من الفروع
(تنبيه) كان الاولى أن يقول الى
كل من تنقح اليه أو ينقح اليها بنسب أو
رضاع لما ستر من الضابط (ويحرم عليها)
أي المرضعة (التزويج اليه) أي الرضيع
لأنه ولدها وهذا معلوم لكن ذكره
المصنف توضيحا للمبتدي ليفيده أن
الحرمة المنتشرة منها ليست كالحرمة
المنتشرة منه فإن الحرمة التي منها
منتشرة الى ما تقدم بيانه والحرمة التي
منه منتشرة اليه (و) الى (ولده) الذكر

خسافا لمتنبه له فانه يقع كثيرا في زماننا فلو شك هل بينه وبين امرأة رضاع محرم أو لا فانها تحل له
ولا تنقض وضوؤه لا لانتفاء بالشك لاحتمال أنها أخته من الرضاع فزوره شيخنا قلا عن ع ش
على م ر (قوله ولا يخفى الورع) أي فلا يتزوج بها لكن لو تزوج بها أجاز ولا تنقض وضوؤه
(قوله والشرط الثالث وصول اللبن في الخمس الى المعدة) أي والدماغ فالمدار على الوصول
الى ذلك لا الى ما يفطر به الصائم فاذا دخل في الاذن حرم ان وصل الى الدماغ وأما اذا لم يصل
الى ذلك وان وصل الى ما يفطر به الصائم فلا يحرم نعم الحنفية لا تحرم ما وصل به مطلقا كما فزوره
شيخنا *(تنبيه)* علم مما ذكر أن المعدة والدماغ هما المراد بالحوش من (قوله والشرط
الرابع) ان قلت لا فائدة لهذا الشرط لانا اذا قلنا وصول اللبن الى المعدة الميت يؤثر لا يترتب عليه
شيء لأن التحريم لا ينتشر الا الى فروعه وليس له فروع وقد يجاب بأن الوفا بالثأير وكان له زوجة
فانه يحرم على أيه من الرضاع التزوج بها لانها زوجة ابنه وكذلك اذا كان أبوه زوجة المرضعة
وقلنا رضاعه يحرم فانه ينفسخ نكاحها وتحرم على أيه حينئذ (قوله واعلم أن الحرمة) شروع
في حرمة الرضاع المتعلقة بالمرضعة والرضيع والفعل وقد نظم ذلك بعضهم فقال
ويتنشر التحريم من مرضع الى * أصول فصول والحواشي من الوسط
وممن له در إلى هذه ومن * رضيع الى ما كان من فرعه فقط
(قوله الى أصولها) سواء كان الجميع من نسب أو رضاع (قوله الذي ينسب اليه الولد)
أشار الشارح الى أن التعبير بالزوج جرى على الغالب بل المراد أن كل من نسب اليه الولد فهو
صاحب اللبن ويسمى أباسواء كان زوجا أو واطنا بشبهة أو بملك بين (قوله أو وطء شبهة)
هذا لا يناسب قوله زوجها وانما يناسب لو قال ويصير صاحب اللبن تسري عليه من عبارة غيره
(قوله وتنتشر الحرمة) أعاده لاجل التعميم في قوله سواء كان من نسب أم رضاع (قوله
التزويج اليها) أي التزوج (قوله كان الاولى) هذا مبني على أن المراد من نسبها من بينه
وبينها نسب فان أريد من بينه وبينها انتساب شمل ما كان من الرضاع فساوى الانتساب المذكور
فتأمل قل (قوله الذكر) ليس بقيد الا بالنسبة لخصوص كلام المتن وهو تزويج المرضعة به
فانه بالنسبة لذلك لا يكون الا ذكرا وأما الحرمة من حيث بقوة الرضاع فلا تنقيد بكونه ذكرا
(قوله وعطف المصنف على الجملة الخ) لعل مراده بالجملة الشبيهة بالجملة وهو الجار والمجرور
وأراد بالمنقبة كونها في حيز دون لأن أعلى معطوف على في درجته كما أشار اليه فكان اما زائدة
أو نامة بمعنى وجد قل قلت لاداعي الى زيادة كان ولا الى غماها ه م د وعلى هذا يكون
العطف على قوله كان في درجته وهو جملة (قوله أو أعلى) معطوف على قوله في درجته أي
باعتبار محله لأن محله نصب خير كان وطبقة منصوب على التمييز والتقدير أو دون من كانت
طبقة أعلى منه فحذف المضاف وهو طبقة وأقيم الضمير مقامه فأنفصل وصار ضمير رنع
منفصل مستتر فصار أو دون من كان هو أعلى فانبهت النسبة فأقي بالمضاف وجه تمييزا (قوله
أحد أبويه) المناسب أحد آباءه اذا لا يصح أن يراد بالابوين هنا الاب والام اه شيخنا

وان سئل من نسب أو رضاع لانهم أحفادها (دون من كان في درجته) أي الرضيع كما خيه فلا يحرم عليها تزويجها لما ستر (قوله
أن الحرمة لا تنتشر الى حواشيها وعطف المصنف على الجملة المنقبة قوله (أو أعلى) أي ودون من كان أعلى (طبقة منه) أي الرضيع

وتم تقدم في فصل محررات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع فأرجع اليه * (تمه) * لو كان لرجل خمس مستولدات أوله أربع نسوة دخل بهن وأتم ولد فوضع طفله من كل رضعة ولومتوا بها صاوابه لأن لبن الجميع منه فيحرم من على الطفل لأنهن موطأت أيسه ولو كان لرجل بدل المستولدات بنات وأخوات فوضع طفله من كل رضعة فلا حرمه بين الرجل والطفل لأن الحدود للام في الصورة الاولى والخولة في الصورة الثانية انما يثبت بتوسط الامومة ولا امومة هنا ويثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل واحد امرأتين وبأربع نسوة لاختصاص النساء بالاطلاع عليه غالبا هذا اذا كان الارضاع من الشدي أما اذا كان بالشرب من انا أو كان بايجار فلا تقبل فيه شهادة النساء المتمحضات لأنهن لا اختصاص لهن بالاطلاع عليه وأما الاقرار بالارضاع فلا بد فيه من رجلين لا اطلاع الرجال عليه غالبا

* (فصل في نفقة القريب

والرقيق والبهائم) *

وجمعها المصنف في هذا الفصل لتناسبها في سقوط كل منها بمقتضى الزمان وجوب الكفاية من غير تقدير ثم شرع في القسم الاول وهو نفقة القريب والمراد به الاصل والفرع فقال (ونفقة الوالدين) من ذكور واناث الاحرار (و) نفقة (المولودين) كذلك بخفض ما قبل علامة الجمع فيها

(قوله وتقدم في فصل الخ) مراده بذلك التنبيه على أن المصنف لم يتعرض لمن يحرم لكونه تقدم والمتصور هنا ذكر ما يحصل به التحريم كما قرره شيخنا (قوله صاوابه) أي فيحرم على الرضيع كل من ينتمي الى الرجل من أصول وفروع وحواش من نسب أو رضاع وأما النساء التي ارتفع منهن فيحرم من عليه فقط لامن جهة الرضاع بل من جهة انهن موطأت أيسه ولا يحرم عليه من انتمى لهن من أصول وفروع وحواش وفي هذه الصورة يقال اللبن له أب وليس له أم وقد يكون له أم وليس له أب كبن البكر والزانية والملاعنة وقد يكون له أب وأم وهو الغالب اه وفي سبيل لوزن لكركلبن وترقيحت وحملت من الزوج فاللبن لها لا للزوج ما لم تلد ولا أب للرضيع فان ولدت منه فاللبن بعد الولادة له اه فعلم من هذا ومن قول الشارح لو كان لرجل خمس مستولدات الخ أن كلاما من أبوة الرضاع وأمومه قد ينفرد عن الآخر وبعبارة ع ش على مر قضية كلام المصنف أنه لو ثار للمرأة لبن قبل أن يصيبها الزوج أو بعد الاصابة ولم تحبل ثبوت الرضاع في حقها دون الزوج وبه جزم القاضي حسين فيما قبل الاصابة وقال فيما بعدها وقبل الحل المذهب بثبوته في حقها دون اه ومنه في شرح الروض ومفهومه أنه يحرم بعد الحل (قوله لأن الحدود للام) عبارة شرح المنهج لأنها لو ثبتت لكان الرجل جذلا لام أو خالا والحدود للام الخ (قوله المتمحضات) لو أسقطه لكان مستقيما لاقتضائه قبول شهادة رجل واحد امرأتين في الحيلة المذكورة وليس كذلك كما سيأتي في كلامه في الشهادات قل

* (فصل في نفقة القريب) *

ذكرها عقب الرضاع لأن أجرة الارضاع من جملة نفقة القريب وبعضهم ذكر نفقة الزوجة عقب الرضاع لأن الغالب أن الذي يتعاطى الارضاع هو الزوجة ولأن نفقة الزوجة أهم من نفقة القريب من جهة أنها تقدم عليها ولا تسقط بمقتضى الزمان ومنسذرة بقدر محدود (قوله وجوب الكفاية) معطوف على سقوط (قوله ونفقة الوالدين) وان علوا واجبة على الفروع وان سفلوا والمولودين وان سفلوا على الوالدين وان علوا ولا فرق في ذلك بين الذكور والاناث ولا بين الوارث وغيره ولا بين اتفاق الدين واختلافه اه ديباطي في شرحه قال المدابغي ولو تعدد المنفق من المولودين كاشنين فان استويا كابنين أو بنتين فعليهما النفقة بالسوية فان غاب أحدهما أخذ قسطه من ماله فان لم يكن له مال اقترض عليه فان لم يكن أمر الحاكم الحاضر مشايلا بالتعويض بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله اذا وجدته وان اختلفا فعلى الاقرب ولو اتى غير وارث فان استويا في القريب كابن ابن وابن بنت فعلى الوارث فان وراثا وتفاوتا في الارث فوجهان أحدهما ورجه اليمن والركشي ونقل تصحيحه عن جمع أنها عليهما بالسوية وثانيهما وبه جزم في الانوار أنها عليهما بحسب الارث وهو نظير ما رجحه النووي فمين له أبوان وقتل ان مؤته عليهما والمعتقد أنها على الأب أو من الوالدين فهي على الأب ثم الجد وان علا ثم الام اه وقوله أو من الوالدين معطوف على قوله من المولودين (قوله كذلك) أي في التعميم والتقييد بالاحرار ويزاد هنا الخفتي (قوله بخفض) الاولى بكسر لأن الخفض من القاب الاعراب قل ويجاب عن الشارح بأنه جرى على مذهب قطرب

كل منهما (واجبة) على القروع للاصول وبالعكس بشرطه الآتي والاصل في الاقل من جهة الاب والام قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا ومن المعروف القيام بكفايتهما (٧٠) عند حاجتهما وخبر أطيب ما يأتى لكل الرجل من كسبه وولده من كسبه

كما أفاده العلامة السيوطي في هـ مع الهوامع وقصه ثم الجمهور على أن حركات الاعراب غير حركات البناء وقال قطرب هي هي والخلاف انطلي لانه عائد الى التسمية فقط فلا قولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع والنصب والجر والجرم وعلى حركات البناء النصب والفتح والكسر والوقف وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه البحر وفه وبه فهم ينسب قول قطرب للكوفيين على أنه قديقال ان هذه الحركة لانسي حركة اعراب ولا بناء اذ ايت في آخر الكلمة بل حركة شبيهة واعتبار كون الدال آخر اجنب الاصل بعيد قائل (قوله كل منهما) أي النفقتين الظاهر أنه لا حاجة اليه ويمكن أنه أتى به لثلاثتهم أن الحكم في كلامه على المجموع لا على كل فرد فرد (قوله على القروع) أي الاررار أي من ذكور وانات وكان عليه أن يذكر ذلك لان ذكره مع المنفق عليه مع اهله في المنفق قد يوهم خلاف المراد اه (قوله من جهة الاب والام) الظاهر أنه لا حاجة لذلك فلو حذفه لكان وانها (قوله ومن المعروف الخ) فه أن الآية ليست نصا في الوجوب وكذلك الحديث وحديثنا فالمعول عليه الاجماع كما قرره شيخنا (قوله وولده من كسبه) ليس من الحديث بل هو مدرج من كلام الراوي وأقره النبي (قوله في عموم ذلك) أي الوالدين في قوله وصاحبهما في الدنيا معروفا (قوله وغيرها) كالرجوع في الهبة (قوله يقتضي ايجاب مؤنتهم) عبارة شرح المنهج وجهه أنه لما زمت أجرة ارضاع الولد كانت كسايته ألزم (قوله خذى ما يكفيك الخ) سبب هذا الحديث أن زوجة أبي سفيان جاءت مع نسوة يباعر النبي صلى الله عليه وسلم على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن الى آخر الآية فزلت الآية يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات الآية فبايعهن النبي بالمصاحفة مع الحائل وقيل من غير مصاحفة فلما سمعت أن لا يشركن الخ قالت ما جئنا وفي قلبنا اشرارك ولما سمعت ولا يسرقن قالت ان أباسفيان رجل مسيئك اى محرص مقترع علينا فكيف نصنع فقال خذى ما يكفيك وولده ولما سمعت ولا يزنين قالت أتمكن المرأة غير زوجها واستبعدت ذلك ولما سمعت ولا يتنلن أولادهن قالت ما نقتلهم ولكن ربناهم صغارا وقتلهمهم كبارا ترى يولد لها الذي قتل قبل ذلك في الغزو وقوله خذى ما يكفيك الخ يشكل عليه قول الامام الشافعي بتقدير نفقة الزوجة ويجاب بأن قوله فيه بالمعروف راجع لقوله وولده فان نفقة الولد غيره مقدرة عند الشافعي وبأنه راجع للمجموع لانه غير مقدرة لان جزاءه وهو نفقة الولد غير مقدرة كما ظهر وبأنه راجع لقوله يكفيك أيضا لاستقلاله باعتبار الادم ونحوه فانه غير مقدرة عند الشافعي فليست مثل ابن قاسم (قوله والاحفاد ملحقون الخ) مراده بالاحفاد ما يشمل الاسباط وهم أولاد البنات وفي المختار الاسباط أولاد الاولاد كالأحفاد فيشمل ذلك الذكور والانات (قوله اطلاق ما تقدم) أي من آية فان أرضعن لكم والحديث الذي بعدها (قوله ولا يضر تيماد ك) أي في الوجوب (قوله كالعتق) عبارة مر وكالعتق اه أي وقبسا على العتق فيكون معطوفا في كلامه على قوله لعموم (قوله مبنى على المنصرة) أي والنفقة سببية على الحاجة وهي موجودة مع اختلاف الدين وكان ينبغي له أن يأتي بهذه الزيادة لانتهاض الدليل (قوله منعقا عليه) بأن كان محتاجا للنفقة (قوله وان كان منهقا) بأن كان أصله

فكلا من أموالهم رواه الحاكم وصححه قال ابن المنذر وأجمعوا على أن نفقة الوالدين اللذين لا كسب لهما ولا مال واجبة في مال الولد والاحفاد والجدات ملحقون بهما ان لم يدخلوا في عموم ذلك كما أطلقوا بهما في العتق بالملك وعدم القود ووردة الشهادة وغيرها وفي الثاني قوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن اذا يجاب الاجرة لارضاع الاولاد يقتضي ايجاب مؤنتهم وقوله صلى الله عليه وسلم لهند خذى ما يكفيك وولده بالمعروف رواه الشيخان والاحفاد ملحقون بالاولاد ان لم يتناولهم اطلاق ما تقدم ولا يضر فيما ذكر اختلاف الدين فيجب على المسلم منهم ما نفقة الكافر المعصوم وعكسه لعموم الأدلة ولوجود الموجب وهو البعوضة كالعتق وردة الشهادة فان قيل هلا كان ذلك كما يراى أجيب بأن الميراث مبنى على المناصرة وهي مفقودة عند اختلاف الدين وخرج بالاصول والقروع غيرهما من سائر الأقارب كالأخ والاخت والعم والعمة وبالأحرار الارقاء فان لم يكن الرقيق مبعضا ولا مكاتب فان كان منعقا عليه فهي على سيده وان كان منعقا فهو أسوأ حالا من المعسر والمعسر لا تجب عليه نفقة قريه وأما المبعض فان كان منعقا عليه نفقة تامة لتمام ملكه فهو كحر الكل وان كان منعقا عليه فتبعض نفقته على القريب والسيد بالنسبة لما فيه من رق وحرية وأما المكاتب فان كان منعقا عليه فلا تنزم قريه نفقته لبقاء أحكام الرق عليه بل نفقته من كسبه فان عجز نفسه فعلى سيده وان كان منعقا فلا تجب عليه

أو فرعه محتاجا وطلب منه النفقة أو أنه أمر تقديرية (قوله لم واساة) أي الاحسان
 (قوله من مرتد وحربي) أي وتارة صلاة بعد أمر الامام بخلاف الزاني المحسن والفرق
 أنهم يقدر على العصمة بالاسلام وفعل الصلاة وأما الزاني فليس قادرا على عصمة نفسه
 بل متى زنى وهو محسن صار مهذرا وان كان بعد ذلك على أحسن الطريق وأقومها كما قرره
 شيخنا (قوله شرطين) أي أحد شرطين وقوله آخرين أي زيادة على الحرية والعصمة
 في حق الكافر (قوله أي بأحد شرطين) تعبيره بالأحد كعبير المصنف بأو وبه يعلم أن المراد
 بالشرط مجموع أمرين الفقر مع أحد الأمرين ولا يفتى مافي كلامه هنا وفيما بعده من التسامح
 قل (قوله والزمانه) ليس قيداً ومنها المرض والعمى وفسر بعضهم الزمانه بما لا يقدر
 معه على الكسب اللائق به ويدل له كلام الشارح آخر قل (قوله أو الفقر والجنون)
 ليس يقيد أيضاً فالمدار على الفقر مع عدم الكسب بالفعل كما قرره شيخنا فتقول الشارح فلا تجب
 للفقراء الأصحاء مبنى على تقييده فيكون ضعيفاً لأن الأصل لا يكلف الكسب وان كان قادراً
 عليه (قوله ان كانوا ذوى كسب) أي بالفعل (قوله فان لم يكونوا ذوى كسب) أي
 بالفعل ولو مع قدرتهم على ذلك ولو نشزت الزوجة على زوجها فهل تجب لها على فرعها نفقة مدة
 نشوزها ذكر المناوى أن لانهقة لها على فرعها لأن ذلك أعادته لها على معصية اه مد (قوله
 ثم ذكر شروطاً) أي أحد شروط نظير ما تقدم لأن الشرط أحد هالاً كلها وقوله على ما تقدم
 في المولودين وهو اشتراط الحرية والعصمة المذكورين في الشرح لأن الثاني يؤخذ من قوله
 فيجب على المسلم منها نفقة الكافر المعصوم تأمل (قوله تجب نفقتهم) أي ما لم يضيئوا زى
 والاستعلت سواء كان التضييف تكريراً لهم أو لانهقة لأن المقصود سدائمه وقد حصل بخلاف
 الزوجة اذا ضيفت فان كان لأجل الزوج فلا مطالبة لها أو لأقلها المطالبة اه اج أي
 بأن كانت الضيفه لاجلها فان كانت لاجلها ما وجب القسط فقط (قوله بثلاثة شرائط)
 الاولى حذف التاء لانه جمع شريطة (قوله ان كانوا ذوى كسب) أي بالفعل (قوله وكذا
 ان لم يكونوا) أي بالفعل مع قدرتهم على ذلك تأمل اج بشرط أن يكون لا تقابه والا وجبت
 نفقه على أصله ومثله ما لو كان له كسب يليق به لكن كان مشتغلاً بالعلم والكسب يمنعه قياساً
 على الزكاة شوبرى ومجمله اذا كان له ذكاً بحيث يحصل منه علم (قوله لاشتراط اليسار)
 وعبارة المنهج لزوم موسرا ولو بكسب يليق بما يفضل عن مؤنة عمونه يومه وليته كفاية أصل
 وفرع لم يملكها ويحجز الفرع عن كسب يليق اه وقوله بمونه المراد به نفسه وزوجته
 وخادمها وأمواله كما في شرح م رفهم مقدمون على الأصول والفروع في النفقة (قوله
 ويعتبر حاله) أي القريب الذي هو الأصل والفرع وكذا الضمائر بعده وعبارة سم فيعتبر
 حالهم في السن والرغبة والزهادة فيجب للطفل أجرة رضاع حولين وغيره ما يليق به ولو قدروا
 على بعض كفايتهم وجب تيممها أو ضيفوا بما يشبههم سقطت نفقتهم لحصول كفايتهم بذلك
 ولو أنفقوها وتلفت في أيديهم بعد قبضها وجب ابدائها وضمنوا بالانلاف أي في ذمتهم
 في دفعه اذا قدروا عليه أي بعد اليسار قال الأذرى ويجب أن يفرق بين الرشيد وغيره فيضمن
 الرشيد دون غيره لتقصير المنفق اليه فهو المضيع وسيله أن يطعمه أو يوكل باطعامه

لانه ليس أهلاً للمواساة وخرج بالمعصوم
 غيره من مرتد وحربي فلا تجب نفقته
 اذا حرم له به ذكر المصنف شرطين
 آخرين بقوله (فأما الوالدون فتجب
 نفقتهم) على الفروع (بشرطين) أي
 بأحد شرطين (الفقر والزمانه) وهي
 بفتح الزاى الابتلاء والعاهة (أو الفقر
 والجنون) لتحقيق الاحتياج حينئذ
 فلا تجب للفقراء الأصحاء ولا للفقراء
 العقلاء ان كانوا ذوى كسب
 لأن القدرة بالكسب كالقدرة بالمال
 فان لم يكونوا ذوى كسب وجبت
 نفقتهم على الفروع على الاظهر في
 الروضة وزوائد المنهاج لأن الفرع
 مأمور بمعاشره أهله بالمعروف وليس
 منها تكليفه الكسب مع كبر السن
 وكما يجب الاعفاف ويتنوع القصاص
 ثم ذكر شروطاً زيادة على ما تقدم في
 المولودين بقوله (وأما المولودون فتجب
 نفقتهم) على الأصول (بثلاثة شرائط)
 أي بواحد منها (الفقر والصغر) للجزء
 (أو الفقر والزمانه أو الفقر والجنون)
 لتحقيق احتياجهم فلا تجب للبالغين
 ان كانوا ذوى كسب قطعاً وكذا ان لم
 يكونوا على المذهب وسواء فيه الابن
 والبنات كما قاله في الروضة (تبسيه)
 لم يتعرض المصنف لاشتراط اليسار فيمن
 تجب عليه منها الوضوح والمعتبر
 في نفقة القريب الكفاية لقوله صلى
 الله عليه وسلم خذى ما يكفيك ويكفي
 ولدك بالمعروف ولانها تجب على سبيل
 المواساة لدفع الحاجة الناجزة ويعتبر
 حاله في سنه وزهاده ورغبته

ويجب اشباعه كما صرح به ابن يونس
ويجب له الادم كما يجب له القوت ويجب
له مؤنة خادم ان احتاجه مع كسوة
وسكنى لا تقين به وأجرة طبيب ورغن
أدوية والنفقة وما ذكر معها امتاع
تسقط بعضى الزمان وان تعدى المنفق
بالمع لانها وجبت لدفع الحاجة
الناجرة وقد رالت بخلاف نفقة
الزوجة فانها معاوضة وحيث قلنا
بسقوطها لا تصير ديناً في ذمته
الا باقتراض قاض بنفسه أو مأذونه
لغيره أو منع أو نحو ذلك كالوثنى الاب
الولد فانفقت عليه أمه ثم استلحقه فان
الام ترجع عليه بالنفقة وكذا الولد لم يكن
هنا لحاكم واستقرضت الام عن الاب
وأشهدت فعليه قضاء ما استقرضته
أما اذا لم تشهد فلا رجوع لها ونفقة
الحامل لا تسقط بعضى الزمان وان
جعلنا النفقة للحمل لان الزوجة
لما كانت هي التي تنتفع بها فكانت
كنفقة والقريب أخذ نفقته من مال
قريبه عند امتناعه ان وجد جنسها
وكذا ان لم يجده في الاصح وله
الاستقراض ان لم يجده مالا ويجز
عن القاضي ويرجع ان أشهد بكذ
الطفل المحتاج وأبوه غائب مثلاً والاب
والجد أخذ النفقة من مال فرعهما
الصغيراً والمجنون بحكم الولاية ولهما
ايجاره لما يطيقه من الاعمال
ولانا أخذها الام من ماله اذا وجبت
نفقته عليه ولا الابن من مال أصله
المجنون فيولى القاضي الابن الزمن
اجارة أي المجنون اذا صلح لصنعة
لنفقته ويجب على الام ارضاع ولها
البأ وهو همز وقصر اللين النازل
أول الولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالباً وأنه لا يقوى

ولا يسلمه شيئاً ولو قال لهم كوامى كنى ولا يجب تسليمها اليهم قاله الامام اه سم (قوله
ويجب اشباعه) أى شبعها بقدر معة على التردد والتصرف لا ما زاد على ذلك ولا يجب المبالغة
في اشباعه كما لا يكتفى سد الرمق كما مر (قوله قلنا بسقوطها) أى نفقة القريب (قوله
الا باقتراض قاض) قال في شرح المنهج وعدلت عن تعديراً لأصل يفرض القاضي بالقضاء
الى تعبيرى باقتراضه بالقاف لان الجمهور على أنها لا تصير ديناً بقرضه خلافاً للغزالي في بعض
كتبه اه قال الزياى نقلاً عن ابن العماد ما ذكره الغزالي والرافعي صحيح ومصوره أن يجزئها
الحاكم ويأذن لشخص في الاتفاق على الطفل فاذا أنفقته صار ديناً في ذمة القاتل والممنوع
وهي غير مسئلة الاقتراض وأما اذا قال الحاكم قد رت لفلان على فلان كذا ولم يقبض شيئاً
لم تصريدينا بذلك وهو غير مراد لهما أى فلا تصير ديناً بمجرد فرض القاضي أما اذا فرض وأذن
لشخص في الاقتراض للطفل بالاتفاق عليه أو اقترض القاضي مالا ثم أنفق عليه منه كل يوم
كذا بنفسه أو نائبه أو أمر القاضي شخصاً بأن يقترض مالا فاقترض ثم أذن له الحاكم بأن يتفق
عليه كل يوم كذا في هذه الصور الثلاثة تصير ديناً قاتل (قوله أو نحو ذلك) كالتعزير
والتوازي (قوله كالوثنى) تنظير (قوله ترجع عليه بالنفقة) لانه مقصر ببقية الذي
تبين بطلانه برجوعه عنه فعوقب بإيجاب ما قوته به فلذا خرجت هذه عن قضاها شرح م
فهو صريح في أنها ترجع وان لم تشهد ولم يأذن القاضي اه (قوله واستقرضت الام)
وليست غنية قل وفيه أن الام وان كانت غنية لا يجب عليها النفقة اذا كان الاب غنياً
قال في المنهج ومن له أبوان فعلى الاب نفقته اه فتقييد قل بقوله وليست غنية غير ظاهر
وقوله وان جعلنا النفقة للحمل مثله م (قوله عند امتناعه) أو غيبته اه روض
(قوله ويرجع ان أشهد) أى وقصد الرجوع شرح م (قوله بكذ الطفل) أى فانه
يقترض على الاب باذن الحاكم ان تيسر والافبا شهدا لانفاق على الطفل لان نفقته على الاب
كما قرره شيخنا (قوله المحتاج) صفة للطفل أى فان نفقته على الاب فاذا غاب اقترض الجد
على الاب باذن الحاكم ان تيسر والافبا لشهاد (قوله ولهما) أى الاب والجد وقوله
ايجاره لها أى للنفقة عليهما (قوله ولانا أخذها الام من ماله) أى الفرع الصغير
المجنون وقوله ولا الابن أى لعدم ولايتهما وعبارة خضر وليس للام أخذها أى نفقتها من
ماله حيث وجبت لها الا بالحكم كشرع وجبت نفقته على أصله المجنون لعدم ولايته (قوله
ولهما) أى الاب والجد (قوله ولا الابن من مال أصله) لعدم ولايته ما (قوله اجارة
أي المجنون اذا صلح لصنعة) أى أما اذا لم يصلح فهل يأخذ الابن من المال باذن القاضي أو
يقترض الى افاقته فيرجع (قوله ويجب على الام ارضاع ولها البأ) لما أوجب الشارع
على الاب دفع أجرة الرضاع للام فربما يتوهم انه لا يجب عليها الا رضاع أصلا ينفق عليه ويجب
على الام الخ ويرجع في مدته الى أهل الخبرة وقيل بثلاثة أيام ومع ذلك لها طلب الاجرة
عليه ان كان مكان مثله أجرة كما يجب الطعام المضطر بالسبد ومقتضى القياس أنها لو تركه
بلا ارضاع ومات لاضمان عليها وبه صرح بعضهم أى لانه لم يحصل منها فعل يحال عليه الهلاك
قياساً على مالو أمسك الطعام عن المضطر واعقده الزياى وانحط عليه كلام ع ش وعبارته

على م ر باختصار وعلى ارضاع ولدها اللبا فلوركت ارضاعه اياه فبات فلا ضمان عليها
 كما ذكره ابن أبي شريف واعتقده شيخنا الزياي لان لا فعل منها يحال عليه الهلاك ويفرق
 بينه وبين مالو ذبح الشاة فبات ولدها بسببه حيث يضمه مع أنه لم يحدث به الفعل المذكور بأنه
 لا يوجد بعد ذبح الشاة ما يربى به الولد أصلا فهو اتلاف محقق أو كالمحقق بخلاف عدم سقي
 اللبا فان عدمه ليس محققا لموت الولد ولا كالمحقق اذ قد شوهد كثير من نساء يمتن عقب ولادتهن
 ويرضع الولد غير أمه ويعيش اه وهل ترثه أو لا نفسه نظر فليراجع اه عناني الظاهر الاول
 (قوله بنينه) أي بدنه (قوله وجب على الموجد منهما) وان امتنع الموجد ولا ضمان
 هنا باتفاق ويسارق مالوشمت رائحة فأجهضت حيث يضمن جنبها بأن سبب الموت هنا ترك
 وهنالك فعل لما به الرائحة اه ولعل الفرق بين لبنها الذي بعد اللبا وبين اللبا أنه لا يقوم مقامه
 غيره بخلاف الرضاع بعده فانه يقوم غير لبنها مقامه في الجملة (قوله لم تجبر الام) ظاهره
 وان امتنعت الاجنبية قاله حل وقال مد أي حيث لم تمنع الاجنبية قال حل واذا أخذت
 الام الاجرة سقطت نفقتها ان نقص الاستمتاع بها وهل مثل الرضاع غيره في ذلك فكل ما نقص
 الاستمتاع أسقط نفقتها أو يفرق بين الارضاع وغيره من بقية الاشغال (قوله وان كانت
 في نكاح أبيه) غاية في عدم اجبار الام (قوله وهي منكوحة أي الرضيع) وكذا لو كانت
 مفارقة منه كما في شرح المنوفي الكبير فان كانت منكوحة غير أبيه فله أي لغير أبيه منعها أي
 ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قبل نكاحه كما قاله قل وغيره (قوله فليس له منعها) أي
 اذا استوفى في عدم الاجرة أو في طلبها فان تبرعت الاجنبية دون الام أو كان ما طلبته الاجنبية
 دون ما طلبته الام فلا يلزم منع الام قل وعبرة المنهيج فان رغبت في ارضاعه ولو بأجرة مثله
 أو كانت منكوحة أبيه فليس لايه منعها وخرج بأبيه غيره كأن كانت منكوحة غير أبيه فله
 منعها لان طلبت لارضاعه فوق أجرة مثل أو تبرعت بارضاعه أجنبية أو رضيت بأقل من
 أجرة مثل دونها أي دون الام فله منه ما من ذلك لقوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم
 فلا جناح عليكم اه وقوله بأبيه أي المذكور في قوله فليس لايه منعها والمراد بالغير الزوج
 الآخر والسيد فقوله كان كانت الخ أي وكان كانت مملوكة غير أبيه وقوله فله أي لغير الاب
 منعها أي ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قبل نكاحه وقوله أو تبرعت بارضاعه أجنبية فان تبرع
 به غير اه فلا يلزم ان تراعه من أمه ودفعه للمتبرعة ومثلها الراضية بدون أجرة المثل اذ لم ترض
 الام الابها ولو اختلفا في وجود المتبرعة أو الراضية بدون أجرة المثل فهو المصدق بيمينه لانها
 تدعى عليه أجرة والاصل عدمها وقوله فله منه ما من ذلك أي حيث كان لبن الاجنبية يمر على
 والا أجببت الام بلا خلاف والمجاب السيد في الامة مطلقا اه (قوله لانها عليه أشفق) فان
 قبل ما للحكمة في أن الام أشفق على الولد من الاب وهو خلق من مائهما فالجواب أن ماء الام
 من قدامها من بين ترائبها قريبا من القلب الذي هو موضع الشفقة ومحل المحبة والاب يخرج
 مأزها من وراء ظهره من الصلب وهو بعيد من القلب الذي هو موضع الشفقة والرحمة فان قيل
 ما الحكمة في أن الولد ينسب الى الاب دون الام قيل لان ماء الام يخلق منه الحسن في الولد
 والسنن والهزال والشعر واللحم وهذه الاشياء لا تدوم في الولد بل تزول أو تتغير وتذهب وماء

ولا تستدبنيته الاب ثم بعد ارضاعه
 اللبا ان لم يوجد الا الام أو أجنبية وجب
 على الموجد منهما ارضاعه ابقاء للولد
 ولها طلب الاجرة من ماله ان كان له مال
 والا فمن تلزمه نفقته وان وجدت الام
 والاجنبية لم تجبر الام وان كانت في
 نكاح أبيه على ارضاعه لقوله تعالى وان
 تعاسرت فسترضع له أخرى واذا امتنعت
 حصل التعاسر فان رغبت في ارضاعه
 وهي منكوحة أبي الرضيع فليس له
 منعها مع وجود غيرها كما صححه
 الاكثرون لان فيه اضرا را بالولد لانها
 عليه أشفق ولينها له أصلح

أي الولد ينسب الى الام

ولا تزداد نفقتها للارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الغذاء لان قدر النفقة لا يختلف بحال المرأة وواجبها ثم شرع في القسمين الآخرين وهما نفقة الرقيق والبهائم بقوله (ونفقة الرقيق والبهائم واجبة بقدر الكفاية) أما الرقيق فخير للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل الا ما يطبق فيكفيه طعاما وأدما وتعتبر (٧٤) كفايته في نفسه زهادة ورغبة وان زادت على كفاية مثله غالبا وعليه كفايته كسوة

الرجل يخلق منه العظم والعصب والدروق والمفاصل وهذه الاشياء ثم تفارقه الى أن يفنى (قوله ولا تزداد نفقتها للارضاع) أي لا تزداد نفقتها التي تستحقها بسبب الزوجية لاجل الارضاع لانها انما تستحق في مقابلته أجرة لا مؤنة (قوله ويجب على السيد) ولو ذميا شراء ماء طهارته اي رقيقته وان تعدي بنقصها كما يجب عليه ابدال النفقة وان أنفقها عمدا وتكرر ذلك منه غاية الامر أن له تأديبه على ذلك (قوله وان كان رقيقه كسوبا) غاية (قوله) أو مستحقا منافع بوصية أو غيرها (قوله) أي أو كان مستحق القتل بردة أو غيرها فلا يشترط عصمته وفرقوا بينه وبين القريب المرتد لاشتراط عصمة القريب بتمكنه من اخراج الرقيق من ملكه بخلاف القريب (قوله أو غيرها) كهبة بأن وجب منافعها لشخص (قوله ومعار) أو موهونا أو مستحق القتل بردة أو غيرها لبقاء الملك في الجميع فلا يشترط أن يكون معصوما فان قيل شرط نفقة القريب أن يكون معصوما فهل كان الرقيق كذلك أجيب بأنه متمكن في الرقيق من ازالة الملك ببيع أو قتل فلا رضى يقاؤه على ملكه وجب عليه مؤنته ولا كذلك القريب اه عبد البر على التحرير (قوله وآبقا) أي أبق الى محل يعرفه السيد وهذا ظاهر وأما اذا كان السيد لا يعرفه فكيف يتصور ويتصور بما اذا كان مال سيده يعمل وله وكيل فأبق العبد الى ذلك المحل فباع الى الوكيل وقال له أنا عبد موكل أنت فلم يصدقه فباعه العبد ويرفعه الى القاضي ويدعى عليه ويأخذ نفقته من الوكيل سم ويمكن أن يصور أيضا اذا رفع أمره للقاضي بادعاء الباقي وطلب منه أن يقتض على سيده لكن يبقى الكلام هل يبيحه الى ذلك حيث علم باقاه أولا ليحمله على العود لسيده فيه نظر والا قرب أن يأمره بالعود الى سيده فان أجاب الى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصله الى سيده قرضا اه بحروفه (قوله نعم المكاتب) وكذا قوله وكذا الامه اذا سلمت مستثنيان من قوله ونفقة الرقيق واجبة (قوله نعم ان عجز) وكذا ان احتاج بأن لم يكفه الكسب ولم يعجز نفسه كما في شرح م وتجب فطرة المكاتب كفاية فاسدة على سيده اعدم تكررها كل يوم (قوله فعليه) أي السيد (قوله وكذا الامه المروجة) أي لا يجب لها على السيد شيء (قوله حيث أوجبتا نفقتها على الزوج) بأن سلت له ليلا ونهارا (قوله من جنس طعامه) أي المالك وهو السيد (قوله قال أي الشافعي) (قوله لما فيه من الاذلال) ثم ان اعتيد ولو يبلدنا على الوجه كفي اذا تشقير حينئذ اه ج (قوله فله ذلك) هذا يفهمه قولهم من الغالب فلو كانوا لا يسترون أصلا ويجب ستر العورة لحق الله تعالى ويؤخذ من التعليل أن الواجب ستر ما بين السرة والركبة شرح م فالمراد بالعورة هنا عورة الصلاة بالنسبة للرقيق الذي الكلام فيه (قوله فلا تصير دين الخ) عبارة شرح المنهج فلا تصير ديننا الا بما في مؤنة القريب اه وهذه أعم (قوله ويبيع القاضي فيها ماله) أي أو يوجر ماله (قوله أنفق عليه من بيت المال) أي فوضاع الى الوجه فلا يرجع به ثم على مناسير المسلمين أي قرضا فيرجعون به كاللقط (قوله لانها لا تسكلم) وأصلها اسم لذوات الأربع من دواب البر والبحر والمراد بها هنا أعم من كل حيوان محترم فيجب فيه ما يدفع ضرره من علف وسقى وغيرهما اه برماوى (قوله في هرة) أي بسبب هرة (قوله أي هواتها)

وكذا سائر مؤنة ويجب على السيد شراء ماء طهارته اذا احتاج اليه وكذا شراء تراب تيممه ان احتاجه ونصر في المختصر على وجوب اشباعه وان كان رقيقه كسوبا أو مستحقا منافع بوصية أو غيرها وأعمى زمانا ومدبرا ومستولدة ويستأجر او معارا وأبقا لبقاء الملك في الجميع ولعموم الخبر السابق نعم المكاتب ولو فاسد الكتابة لا يجب له شيء من ذلك على سيده لاستقلاله بالكسب ولهذا تلزمه نفقة أرقاته نعم ان عجز نفسه ولم يفسخ السيد الكتابة فعليه نفقته وهي مثله عزيرة النقل فاستفدها وكذا الامه المروجة حيث أوجبتا نفقتها على الزوج ولا يجب على المالك الكفاية المذكورة من جنس طعامه وكسوته بل من غالب قوت رقيق البلد من قمح وشعير ونحو ذلك ومن غالب آدمهم من نحو زيت وسمن ومن غالب كسوتهم من نحو قطن وصوف لخبر الشافعي رضي الله تعالى عنه للمملوك نفقته وكسوته بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف لمثله يبلده ويراعى حال السيد في يساره واعساره وينفق عليه الشريكان بقدر ملكهما ولا يكتفى ستر العورة لرقيقه وان لم يتأذ به ولا يبرء لما فيه من الاذلال والتحقيق هذا يبلدنا كما قاله الغزالي وغيره وأما يبلد السودان ونحوها فله ذلك كما في المطلب وتسقط كفاية الرقيق بمضى الزمان فلا تصير ديننا عليه الا باقتراض القاضي أو اذنه فيه واقتضى كنفقة القريب بجماع وجوبها بالكفاية ويبيع القاضي فيها ماله ان امتنع أو غاب لاندحق واجب عليه فان فقد

المال أمره القاضي ببيعها أو اجارته فان عاقره دفعا للضرر فان لم يفعل اجره القاضي فان لم يتيسر اجارته باعه فان لم يشتره أحد وهي آتفق عليه من بيت المال وأما غير الرقيق من البهائم جمع جمية سميت بذلك لانها لا تسكلم وهي كما قاله الترمذى كل ذات أربع من دواب البر والبحر اه وفي معناها كل حيوان محترم فيجب عليه علفها وسقيها حرمة الروح ولغير المحييين دخلت امرأة النار في هرة حبست لاهى أطعمتها ولا هي أرسلت اتأكل من خشاش الارض بفتح الخاء وكسرها أي هوامها

وهي الحشرات روى البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعوذ الحسن والحسين رضي الله عنهما ويقول أعوذ بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة وهي التي اذا نظرت الى شيء أصيب ثم يقول كان أبوكم ما ابراهيم يعوذ بهما السجيل واسحق عليهما السلام قال الخطابي الهامة احدى الهوام ذوات السجوم كالحمية والعقرب ونحوهما وفي الاحياء وقوت الثعالب يقال ان الطير والهوام يلقي بعضهما بعضا يوم الجمعة ويقول سلام سلام يوم صالح قال بعضهم آية من كتاب الله تعالى من قرأها كل يوم يأمن من الهوام اني توكلت على الله ربي وربكم الخ الآية ١٨ من مختصر حياة الحيوان للسيوطي (قوله كالفواسق الخمس) وهي المنظومة في قوله

خمس فواسق في حل وفي حرم * يقتلن بالشرع عن جاء بالحكم
كالب عقور غراب حية وكذا * حداة قارة خذوا ذئح السكيم

ومراد الغراب الذي لا يؤكل قال في المصباح الفسق أصله خروج الشيء على وجه الفساد وسميت هذه الحيوانات فواسق استعارة وامتثالها لكثر خبثتها وأذنها ودخلت تحت التكاف غير الخمس كالدب والنسر ونحوهما (قوله بل يخلفها) أي يخلف سبيلها لانها لا تقتني وعماوة مر بل يجب أن يخلف سبيلها (قوله ولا يجوز له حبسها القوت جوعا) قال مر في شرحه ولو كان مستحق القتل لحراة أو ردة أو نحوهما اذ لا تسقط كفايته أي من المؤنة بذلك لان قتله يتجوز به تعذيب يمنع منه خبر مسلم الذي ذكره الشارح (قوله الا لاكله) يؤخذ منه أنه لا يذبحه لاخذ جلده أو ريشه (قوله أو أكرأها) أي ويصرف أجزائها في موتها (قوله فعلى بيت المال) ثم على مياسير المسلمين (قوله ولا يكفون) أي يجمع العقلاء تغليباهم على غيرهم (قوله لورود النهي عنه في الرقيق) وهو المملوك طعامه وكسوته ولا يكف من العمل ما لا يطيق ١٨ والمراد تكليفه ذلك فلو اتفق ذلك في بعض الاوقات لحاجة أو عذر لم يحرم كما ذكره البرماوي (قوله وقيس عليه) أي على الرقيق (قوله الدوام عليه) هذا هو المنقضي وأما العمل الشاق في بعض الايام فخيارا اذا كان لا يضرب ضررا فاحشا ولم يقصد المداومة والمعنى أنه اذا كاف دابته أو رقيقه عملا لا يطيق الدوام عليه مع قصد المداومة حرم وفي الروض وشرحه ويتبع السيد في تكليف رقيقه العادة في اراحته وقت القابولة والاستمتاع وفي العمل طرفي النهار ويريجع من العمل اما الليل اذا استعمله نهارا أو النهار ان استعمله ليلا وان اعتادوا أي السادة الخدمة من الارقاء نهرا مع طرفي النهار بطولها اتعت عاداتهم وعلى العبد بذل الجهد وترك الكسل في الخدمة ١٩ قال ع ش ولو فضل نفيس رقيقه لذاته على خسيسه كره في العبيد وس في الاماء ٢٠ ولا يحل ضرب الدابة الا بقدر الحاجة ومثل الضرب الخمس حيث اعتدله فيجوز بقدر الحاجة ولو خلى دوابه للرعى مع علم أنها تذهب ولا تعود اليه فينبغي أن لا يحرم ذلك وان لا يكون ذلك من باب تسييب السواقي المحرم لان هذا الضرورة ومن ذلك أيضا المملك حيوانا باسطياد وعلم أن له اولادا تضرر بشقه فلا وجه جواز تخليته ليذهب لاولاده ولا يـكون من باب التسييب وفي الحديث ما يدل له (قوله لا يحلب)

والمراد بكفاية الدابة وصولها لا قول السبع والري دون غاية ما وخرج بالتحريم غيره كالفيواسق الخمس فلا يلزمه علقها بل يحلها ولا يجوز له حبسها القوت جوعا لخبر اذا قلتم فأحسنتموا القتل فان امتنع المالك مما ذكر وله مال أجبره الحاكم في الحيوان المأكول على أحد ثلاثة أمور بيع له أو نحوه مما يزيل ضرره به أو علف أو ذبح وأجبر في غيره على أحد أمرين بيع أو علف ويحرم ذبحه للنهي عن ذبح الحيوان الا لاكله فان لم يفعل ما أمره الحاكم به ناب عنه في ذلك على ما يراه ويقضيه الحال فان لم يكن له مال باع الحاكم الدابة أو جزأها أو أكرأها عليه فان تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها (ولا يكفون) أي لا يجوز للمالك الرقيق والبها أن يكلفهم (من العمل مالا يطيقون) الدوام عليه لورود النهي عنه في الرقيق في صحيح مسلم وهو التحريم وقيس عليه البها ثم بجامع حصول الضرر قال في الروضة لا يجوز للسيد تكليف رقيقه من العمل الا ما يطيق الدوام عليه فلا يجوز أن يكلفه عملا يقدر عليه يوما أو يومين ثم يعجز عنه وقال أيضا يحرم عليه تكليفه الدابة مالا تطيقه من ثقل الحمل أو ادامة السير وغيرهما وقال في الزوائد يحرم تحميلها مالا تطيق الدوام عليه يوما أو نحوه كما سبق في الرقيق * (تمة) * لا يحلب المالك من لبن دابته

ما يضر ولدها لانه غذاؤه كولد الامه وانما يجب ما فضل عن ربي ولدها وله أن يعدل به الى ابن غير أمه ان استقرأه والا فهو أحق بلن أمه ولا يجوز الحلب اذا كان يضر بالبهيمة لقوله علقها ولا ترك (٧٦) الحلب أيضا اذا كان يضرها فان لم يضرها كره للاضاعة ويسن أن لا يستعصى

المالك بابه قتل (قوله ما يضر ولدها) أي أو يضرها فيصير شرب لبن البهيمة الا ما فضل عن ابنها أو يستغنى عنه حتى لو لم يكف العجل لبن أمه وجب عليه أن يشتري له لبنا أيضا لانه نفقته واجبة عليه وكذا الطير اه برماوى (قوله ان استقرأه) بالهمز أي كان مرباه أي محمود العاقبة أو ان وافقه وألفه واعتاده (قوله ولا يجوز الحلب) بسكون اللام وقته ما صدر ويطلق الحلب بفتحين على اللبن المحلوب أيضا وليس مرادها كافي المصباح (قوله ويحرم جز الصوف) أي تنفه بخلاف جره بالمقص (قوله الكوارة) بالضم والتخفيف وتشقيه لغة والمراد هنا بيت النحل كالخلية ويجوز فيها كسر الكاف مع التخفيف وحذف الهاء كافي المصباح (قوله قوله) بفتح النون أي ما ينال ويحصل منه وهو الحرير (قوله لحصول فائدته) وهي الحرير لانه لا يحصل منه الا بتخفيفه (قوله وخرج بمافيه روح الخ) لم يتقدم التخييل بذي الروح الا ان يقال انه مقابل لمخدوف أي ما تقدم فيما فيه روح وخرج به مالاروح فيه وقرئ شيئا قوله بمافيه روح أي المفهوم مما سبق لان جميع ما سبق في ذي الروح فهو منه يوم وان لم يصرح به (قوله ككفانة ودار) أي وزرع وغمار فلا يجب سقيها ولا يرد على ذلك ان اضاعة المال حرام لان محله اذا كان سبها فعلا دون ما اذا كان تركا كما هنا فالخاسل أن تلف المال بالترك جائز كترك الاشجار بلا سقي والدار بلا عمارة وبالقعل لا يجوز كرى درهم مثلا بلا غرض اه م د

* (فصل في النفقة) *

(قوله في النفقة) فيه أن الفصل معقود لنفقة الزوجة خاصة والشارح جعله عاما (قوله وعليه أن يقدمها الخ) أي أن لم يصبر على الاضاعة كما ذكره في الصدقة وقد جع بعندهم ما يجب للزوجة فتال

حقوق الى الزوجات سبع ترئيت * على الزوج فاحفظ عدها ببيان
طعام وأدم كسوة ثم مسكن * وآلة تطيف متاع لبنيان
ومن شأنها الاخداف في بيت أهلها * على زوجها فاحكم بمجدة انسان

وقوله في النظم لبنيان المراد به البيت أي متاع البيت يعني فرش البيت الذي تجلس عليه أو تنام عليه وتتغطى به وشامل أيضا آلات الطبخ وآلة الاكل والشرب والادم شامل للعم (قوله ثم ين تعول) معناه أن العيال والقراية أحق من الاجانب (قوله وأورد على الحصر الخ) وأجيب بأن ذلك يشبه الملك ولذلك لا يبرأ بالتسليم فلا يراد وبعبارة اح قديقال لا يراد لان ما ذكر داخل في الملك لانه مملوك فيما سبق (قوله ومنها نصيب الفقراء) ومنها اخدام الزوجة فنقته على الزوج وأجيب بأنهم من علق النكاح أي فهي داخله في النكاح (قوله وقبل الامكان) قضيته أنه بعد الامكان وقبل الدفع لا تجب النفقة عليه والظاهر أنه ليس كذلك كما قرره شيخنا (قوله على المالك) الاولى المزكى لاجل أن يكون واردا على الحصر (قوله وقدم القسمين) المناسب أن يتول السببين لان الكلام في الاسباب وقال بعدهم قوله وقدم القسمين أي قدم مسيما وهما نفقة القريب ونفقة المملوك وقوله ثم شرع في القسم الاول أي في مسيبه (قوله ونفقة الزوجة) لما أباح الله للزوج أن يضر المرأة ثلاث سراير ويطلقها

الحالب في الحلب بل يدع في الضرر شيئا وأن يقص أظفاره ثلاثيؤذيها ويحرم جز الصوف من أصل الظاهر ونحوه وكذا حلقه لما فيه ما من تعذيب الحيوان قاله الجويني ويجب على مالك النحل أن يبقى له شيئا من العسل في الكوارة بقدر حاجته ان لم يكفه غيره والا فلا يجب عليه ذلك قال الرافي وقد قيل يشوي له حاجة ويعلقها بباب الكوارة قيا كل منها على مالك دود الفز علفه بورق نوت أو تحلته لاكله لثلاثيك بغير فائدة وياع فيه ماله كالبهيمة ويجوز تجفيفه بالشمس عند حصول نوله وان أهلكه لحصول فائدته كذبح الحيوان المأكول وخرج بمافيه روح مالاروح فيه ككفانة ودوا لا يجب على المالك عمارتهما فان ذلك تنمة للمال ولا يجب على الانسان ذلك ولا يكره تركها الا اذا أدى الى الخراب فيكرهه

* (فصل في النفقة) *

والنفقة على قسمين نفقة تجب للانسان على نفسه اذا قدر عليها وعليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ونفقة تجب على الانسان لغيره قال الشيخان وأسباب وجوبها ثلاثة النكاح والقراية والملك وأورد على الحصر في هذه الثلاثة صور منها الهدى والاضحية المذوران فان نفقتهم على الناذر والمهدى مع انتقال الملك فيما للفقراء ومنها نصيب الفقراء بعد الحول وقبل الامكان تجب نفقته على المالك وقدم القسمين الأخيرين ثم شرع في القسم الاول بقوله (ونفقة الزوجة

ثلاثا جعل لها ثلاثة حقوق النفقة والكسوة والاسكان وهو يتكفلها غالباً بالضعف عقابها
فكان عليها ضعف مالها عليه من الحقوق وهو الستة المتقدمة الثلاث ضرراً والطلقات
الثلاث ومهراده الزوجة حقيقة أو حكماً فتدخل الزوجة والباقي الحامل فيجب لهما ما يجب
للزوجة ما عدا آلة التنظيف والمراد بالنفقة جميع ما يجب لهما فحكمه كالفقعة لا خصوص
القوت (قوله الممكنة) سواء كانت مسجلة أو ذميمة أو أمة ونحوها غير الممكنة فلا نفقة
لها وعدم التمكين بأمر منها النشوز وهو الامتناع من الوطء وغيره من الاستمتاع حتى القبلة
وإذا انشزت بعض النهار سقط جميع نفقة ذلك اليوم وكذا إذا انشزت بعض الليل تسقط نفقة
اليوم الذي بعده لأن الليل سابق النهار وإذا انشزت أثناء فصل سقطت كسوته الواجبة من آوله
وان عادت للطاعة لانه بمنزلة يوم النشوز ولو جهل سقوطها بالنشوز ودفعها لارجع عليها
ان كان من يمتحن عليه ذلك ومنها الصغر بخلاف الكبيرة إذا كان زوجها صغيراً فلها النفقة
ومنها العادات فإذا أحرمت بجم أو عمة بغير اذنه وهي في البيت فلها النفقة ما لم تخرج لانه
قادر على تحليتها وبأذنه فان لم يخرج معها فلا نفقة لها وكذا إذا صامت تطوعاً بغير اذنه
وامتنعت من الاطعام فليس لها النفقة ومحل سقوط النفقة بالنشوز إذا لم يستمتع بهامعه اهـ مد
وقوله ما لم تخرج أي فان خرجت سقطت نفقتها والمسقط لها من العادة اهـ (قوله واجبة)
أي وجوباً موسعاً فلو طال به وجب عليه الدفع فان تزل مع القدرة عليه أم لا يجس ولا يلزم
وليس لها مطالبة بنفقة مستقبله وان أراد سفر على المعتد عند شيخنا ولو وقع التمكين في أثناء
اليوم أو الليلة وجب لها بقسطه من الباقي بخلاف ما لو انشزت وعادت لم يجب لها شيء من نفقة
اليوم أو الليلة فان كانت قبضتها فله استردادها قل على الجلال (قوله بالتمكين التام)
خرج بالتام ما لو مكنته ليلاً فقط مثلاً وفي دار مخصوصة مثلاً فلا نفقة لها مـ أو كانت مسجلة
ليلاً لا نهاراً والحاصل أنه يخرج بقوله بالتمكين التام التمكين غير التام كما إذا كانت صغيرة
لا تطبق الوطء ولو تمتع بالمقدمات وما إذا كانت أمة مسجلة لهنهاراً ليلاً وبالعكس أو في نوع
من التمتع دون آخر أو كانت معتدة عن شبهة (قوله وعلى المولود له) المراد به الزوج
وان لم يكن له ولد فالهسنى وعلى من يولده (قوله بأمانة الله) أي جعلهن الله تحت أيديكم
كأمانة وقوله بكلمة الله وهي النكاح والتزويج (قوله ماملت عليها) أي ماملت الاتقاع به
وهو البضع وتوابعه (قوله من الاجرة لها) أي النفقة وأطلق عليها اجرة لأن الزوجة كالمكثرة
للزوج وهو كالمكثري لهما من حيث انه يمتنع بها (قوله ولو حصل التمكين) أي ابتداء من
غير سبق نشوز فان سبق نشوز ثم أطاعت في أثناء النهار فلا تجب بالقسط لتعتبها وتغليظاً
عليها (قوله فالظاهر وجوبها بالقسط) وبحسب الليل وهذا في اليوم الاول وأما لو انشزت
في يوم بعد ذلك ثم أطاعت فيه لم يجب قسطه كإسباقي في ل أي بل يستمر سقوط نفقة اليوم
بقامه ولو كان النشوز في لحظة منه ما لم يستمتع بها فان حصل الاستمتاع ولو كانت مصرة على
النشوز وجبت لها نفقة اليوم بقامه كما صدر به مـ ر في شرحه وقدره شيخنا العثماني
والعزيمي وخالف حل وقال لا يجب لها الا قدر زمن الاستمتاع فقط وذكره مـ آخر واعقده
عـ ش فليراجع وليترد (قوله أو جههما الثاني) فيه أن النفقة دائرة مع التمكين وجوداً

الممكنة من نفسها واجبة) بالتمكين
التام لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف وخبر اتقوا
الله في النساء فانكم أخذتموهن
بأمانة الله واستعملتم فروجهن بكلمة الله
ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن
بالمعروف رواه مسلم ولأنهم اسلمت ماملت
عليها فيجب ما يقابلها من الاجرة لها
والمراد بالوجوب استحقاقها يوماً بيوم
كما صرحوا به ولو حصل التمكين في أثناء
اليوم فالظاهر وجوبها بالقسط وهل
التمكين سبب أو شرط فيه وجهان
أو جههما الثاني

وعدم ما وهذا شأن السبب لا الشرط لأنه لا يلزم من وجوده الوجود فالنسب جده له سبب الاشراف
 (قوله فلا تجب بالعقد) مفرع على قوله واجبة بالتمكين كما قرره شيخنا (قوله ولا يجهول)
 لأنه لا يدري هل هو في كل يوم معسراً وموسراً ومتوسط (قوله بعد سنتين) المعتمد بعد ثلاث
 سنين لأنه عقد عليها وهي بنت ست سنين ودخل بها وهي بنت تسع (قوله ولو كان) أي الاتفاق
 (قوله لساقه) أي الاتفاق وقوله ولو وقع أي سوقه اليها (قوله وهي عاقلة بالغة) ولو سقيمة
 ولو قال كشرح المنهج وهي مكلفة لكان أخصر (قوله كتب الحاكم) أي وجوباً برماوى
 (قوله فيجىء) بالنصب والرفع ع ش على م ر فان منع عذر عن المجىء لم يفرض القاضي
 عليه شيئاً لعدم تقصيره اه برماوى (قوله فرضها القاضي) هذا ما قاله الشارح تبعاً للمنهج
 والمنهاج واعتمده م ر والذي اعتمده شيخنا تبعاً للشيخ البلقيني أنه لا يحتاج الى الرفع للحاكم
 بل تجب نفقته من حين وصول الخبر اليه ومضى زمن إمكان القدوم عليه وعادة المحلى في شرح
 المنهاج ولم يتعرض البغوى وغيره للرفع الى الحاكم وكتبه بل قالوا تجب النفقة من حين يسر
 الخبر اليه ويمضى إمكان زمن القدوم عليه احكاماً في الروضة تبعاً للشرح (قوله ومراعاة)
 بعد الحكم بطاعتها وهذا بخلاف ما لو ارتدت ثم أسلمت تعود نفقتها وان كان الزوج غائباً
 ولا يحتاج الى حكم حاكم واعلامه به لان نفقة المراجعة سقطت بردها فان عادت الى الاسلام
 ارتفع المسقط بخلاف الناشئة فان نفقتها سقطت لخروجها من بلد الزوج وطاعته فلا تعود
 الا اذا عادت الى قبضته ولا يحصل ذلك في غيبته الا بمأمر (فرع) * انكسرت زوجة غائب من
 القاضي أن يفرض لها فرضاً اشترط ثبوت النكاح واقامته في مسكنه وحلقها على استحقات
 النفقة وأن لم تقبض منه نفقة مستقبلة فحينئذ يفرض لها عليه نفقة معسر حيث لم يثبت أنه
 غيره ويظهر أن محل ذلك اذا كان له مال حاضر بالبلد يريد الاخذ منه والا فلا فائدة للفرض
 الآن له فائدة هي منع المخالف من الحكم بسقوطها بمضى الزمان وأيضاً فيحصل طر ومال
 فتأخذ منه من غير احتياج الى رفع الحاكم ورجعه الا ذرى ٣٥١ سل وقوله ومراعاة الذي
 يؤخذ من حل أنه انما يقال فيها معسر وعبرة حل المعسر بمشابهة المراهق في الذكرك لانه
 يقال صبي مراهق وصبي معسر ولا يقال هي مراهقة اه بحر وانه ومشله في شرح م ر
 والظاهر أن المراهقة ليست قيداً بل المدار على محققة الوط كما قرره شيخنا وأما التي لا تشمل
 الوط فلا نفقة لها قال في المنهج وشرحه تجب المؤن ولو على صغير لا يمكنه وط إلا لصغيرة لاوطاً
 بالتمكين لا بالعقد وانما تجب للصغيرة لتعذر الوط لمعنى فيها الناشئة بخلاف الصغير
 اذا المانع من جهته اه وقوله ولو على صغير الغاية للرد وانظر هل الوجوب على الصغير والولى
 متحمل عنه نظير ما قالوه في الفطرة أو الوجوب على الولي ابتداءً حر ذلك (قوله ولو اختلف
 الزوجان في التمكين الخ) خرج بذلك ما لو اختلفا في الاتفاق والنشوز فانها المصدقة فان ادعى
 دفع النفقة والكسوة وأنكرت صدقت بيمينها وكذا اذا ادعى النشوز بعد اتفاقهما على
 التمكين فانها المصدقة أيضاً زى ايج (قوله صدق بيمينه) فلو ردت عليها اليمين تخلفت
 استحقت النفقة لان اليمين المردودة كاليمين (قوله ثم ان كان الزوج) بيان لقوله مقتدة
 فتقدير الشارح ثم غير مستقيم لانه يقتضى التغاير فكان الاولى أن يقول بدل قوله ثم بيان ذلك

فلا تجب بالعقد لانه يوجب المهر وهو
 لا يوجب عوضين مختلفين ولانها
 مجهولة والعقد لا يوجب ما لا يجهول
 ولانه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة
 رضي الله تعالى عنها وهي بنت ست سنين
 ودخل بها بعد سنتين ولم ينقل أنه أنفق
 عليها قبل الدخول ولو كان حقها لها
 لساقه اليها ولو وقع لنقل فان لم تعرض
 عليه زوجته مدة مع سكونه عن طلبها
 ولم تمنع فلا نفقة لها لعدم التمكين وان
 عرضت عليه وهي عاقلة بالغة مع
 حضوره في بلدها كان بعثت اليه
 تخبره أي مسألة تنسى اليك فاختر أن
 آتيك حيث شئت أو تأتي الى وجبت
 نفقتها من حين بلوغ الخبر لانه حينئذ
 مقصر فان غاب عن بلدها قبل عرسها
 عليه وورفت الامر الى الحاكم ببلد الزوج
 التسليم كتب الحاكم لحاكم بلد الزوج
 يعلم بالحال فيجىء ويوكل فان لم يفعل
 شيئاً من الامرين ومضى زمن إمكان
 وصوله فرضها القاضي في ماله من حين
 إمكان وصوله والعبرة في زوجة مجهولة
 ومراعاة عرض وإيماء على أزواجهما
 لان الولي هو المخاطب بذلك ولو اختلف
 الزوجان في التمكين فقالت مكنت في
 وقت كذا فأنكر ولا يمينه صدق بيمينه
 لان الاصل عدمه (وهي) أي نفقة
 الزوجة (مقتدة) على الزوج بحسب
 حاله (ان كان الزوج)

حرًا (موسر لثان) عليه لزوجه
ولوأمة وكنايته من الحب (من غالب
قوتها أي غالب قوت بلدها من حنطة
أو شعير أو غمر أو غيرها حتى يجب الاقط
في حق أهل البوادي والقرى الذين
يعتادونه لانه من العاشرة بالمعروف
المأمور بها وقياسا على الفطرة
والكفارة فالتعبير بالبلد جرى على
للقالب (ويجب لها) مع ذلك (من
الآدم) ما جرت به العادة من آدم
غالب البلد كزيت وشيرج وسمن
وزبد وقر وخل لقوله تعالى وعاشروهن
بالمعروف وليس من العاشرة تكليفها
الصبر على الخبز وحده إذا الطعام غالبا
لا ينساغ الا بالآدم وقال ابن عباس
في قوله تعالى من أوسط ما تطعمون
أهلكم الخبز والزيت وقال ابن عمر
الخبز والسمن ويختلف قدر الآدم
بالفصول الاربعة فيجب لها في كل
فصل ما يعتاده الناس من الآدم قال
الشيخان وقد تغلب النافكة
في أوقاتها فتجب ويقدرا الآدم عند
تنازع الزوجين فيه فاض باجتهاده
إذا لو قيف فيه من جهة الشرع
ويفاوت في قدره بين موسر وغيره
فينظر في جنس الآدم وما يحتاج اليه
المتد فيقرضه على المعسر ويضاعفه
للموسر ويوسطه فيهما للمتوسط ويجب
لها عليه لحم يليق بيساره ونوسطه
واعساره كعادة البلد ولو كانت عاداتها
تأكل الخبز وحده وجب لها الآدم
ولا تظر لعاداتها لانه حقها (و) يجب لها
عليه من (الكسوة) لفصل الشتاء
والصيف (ما جرت به العادة) لقوله تعالى

أن يقال ان كان الزوج ويصحب بأن مرتبه التفصيل متأخرة عن مرتبة الاجال فصح البيان
بتم (قوله حرًا) أما الرقيق فموسر وحينئذ فهو خارج بقوله موسر الآن يقال هو كقوله معسر
كما قرره شيخنا (قوله من الحب) ليس يقيد (قوله من غالب الخ) أي ما يستعمله أهل
ذلك المحل غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالبًا لثاقته بالزوج ومن ثم لم يقيد بكونه لا تقايه مع
أنه لا بد من ذلك حل (قوله أي غالب قوت بلدها) أحدها يقناؤه أكثر أيام السنة
قل (قوله فالتعبير بالبلد) أي الذي فسر به الشارح كلام المصنف بقوله أح غالب قوت
بلدها وانما فسر به بما ذكره وجعله جرى على الغالب ولم يفسر كلامه بقوله أي غالب قوت مكانها
فيشمل القرية والبلدية لأن التعبير بالبلد هو الواقع في كلام الاصحاب اه شيخنا (قوله
كزيت) بدأ به لخبز أجد والتزمذي وغيرهما كالحماكم وصححه على شرطهما ككوا الزيت
وأذهنوا به فانه من شجرة مباركة وفي لفظ فانه طيب مباركة شرح المنهاج لابن حجر (قوله
شيرج) هو دهن السمسم وهو قح الشين ولا يجوز كسرهما اه مصباح (قوله من أوسط
ما تطعمون أهلكم) أي والزوجة من الأهل وهي المرادة بالاهل والمتراض بأن قوله من
من أوسط الخ مفروض في الكفارة وليس فيها زيت ولا سمن ولا يكتفي فيها الخبز وأوجب بأن
هذا مذهب صحابي لا مذهبا كما قرره شيخنا وقوله بأن هذا أي التكفير لخبز وزيت أو السمسم
وقوله مذهب صحابي أي ابن عباس وابن عمر (قوله الخبز والزيت) بالخبز بدل من أوسط
أو عطف بيان عليه وهذا دليل لقوله الطعام لا ينساغ الا بالآدم والافهذه الآية مفروضة
في كسوة العيين لا فيما يجب للزوجة واختلاف التفسير باختلاف البلاد والاما كن فالتفسير ان
بحسب حال الناس (قوله ويختلف قدر الآدم) الا ولي حذف قوله قدر ومن ثم لم يذكره
لأن الكلام في أصل الآدم وأما تقديره فمسيأ في قوله ويقدرا الآدم الخ (قوله وقد تغلب
النافكة) ليست هذه من الآدم ويستفاد منه أن الواجب لا يتقيد بالكل والآدم بل
كل ما جرت به العادة يجب حتى نحو قهوة وفطرة وكعك وسمك في أوقاتها وسياق قل قال
شيخنا وهل تكون بدلا عن الآدم أو زائدة عليه يتبع العرف في ذلك والاوجه كما بحثه الأذري
وجوب سراج لها أولى الليل في محل جرت العادة باستعماله فيه ولها بدله أي السراج بغيره
(قوله فتجب) أي النافكة والمعنى في قدرها ما هو اللائق بأهله والمجه أنهم ان أغنته عن
الآدم بأن كان يتأني عادة التأدم به لم يجب معها آدم آخر والاوجب * (تنبيه) * ينبغي أن
يجب ما تطلبه المرأة عند ما يسعى بالوح من نحو ما يسعى بالمواحة إذا اعتيد ذلك أنه حيث
وجبت النافكة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التملك فلو فوته استقر لها
ولها المطالبة به ولو اعتادت نحو الافيون بحيث تخشى بتركه محذورا من تلف نفس ونحوه
لم يلزم الزوج لأن هذا من باب التداءى اه مرسم (قوله فيقرضه) أي ما يحتاج اليه
المتد (قوله ويوسطه فيهما) نسخة بينهما أي بين المعسر والموسر وهي الصواب (قوله
ويجب لها عليه لحم) عطفه على الآدم يقيد أنه ليس منه وقد يطلو اسم الآدم عليه ويلزمه
ما يحتاج اليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ به من نحو زرع بوه بربر (قوله الكسوة)
بكسر الكاف وضمة (قوله لفصل الشتاء) غلب فصل الشتاء على فصل الربيع وفصل الصيف

على فصل الخريف والافال الكسوة يجب كل ستة أشهر لا تفصل الشتاء وحده ولا تفصل الصيف
الحقيقيين اه شيننا (قوله وعلى المولود له) وهو الزوج (قوله ولا بد أن تكون
الكسوة تكفيها) لان له التمتع بجميع بدنهما فوجب كفايته ولا يجاب لمادونه وان كانت عادتهم
قل على الجلال قال ابن حجر ويظهر أنه لا عبرة باعتياد أهل بلديتها بها كتياب الرجل وأنها
لو طلبت تطويل ذيلها ذراعا أجبت اليه وان لم يعتده أهل بلدها لما فيه من زيادة الستر
ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة بردا وحرا ومن ثم لو اعتادوا بالثوم وجب كما جزم به
بعضهم اه واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لانها في الكسوة محققة بالرؤية بخلافها
في النفقة شرح المنهج (قوله ولا فرق بين البدوية) ان سكان راجعا لقوله ولا يختلف عدد
الكسوة الخ كان ضعيفا لان المعقد الفرق بينهما في عدد الكسوة لان البدوية لها كسوة
والخضرية لها كسوة وان كان راجعا لقوله ولا بد أن تكفيها كان محصيا والضابط أن عدد
الكسوة في كل مكان لا يختلف باليسار والاعسار فيجب في كل مكان ما جرت به العادة عندهم
ولا يختلف عدده باليسار وغيره ولكن يؤثران في الجودة والرداءة واعلم أنه يجب لها القهوة
والدخان وقطرة العيد وكحل العيد وسمكة ولحم الاضحية وجبوب العشر والكشك في أربع
أيوب وما يحتاجه عند الوحم وأما الاقيون فلا يجب وكذلك الحلبة بالعسل عقب النفاس
لا يجب وكذا اطعام من يأق اليها من النساء في النفاس لا يجب على الزوج (قوله ويجب لها
عليه في كل ستة أشهر الخ) أي وان لم يبل الاولي برماوى قال الدميرى والظاهر أن هذا التقدير
في غالب البلاد التي تبنى فيها الكسوة هذه المدة فان كانوا في بلاد لا تبنى فيها الكسوة هذه المدة
لفرط الحرارة أو لرداءة ثيابها اتبع عادتهم وكذلك ان كانوا يعتادون لبس ما يبق ستة كالا كسوة
الوثيقة فالاشبه اعتبار عادتهم ويفهم من اعتبار العادة أنهم لو اعتادوا التجديد كل ستة أشهر
مثلا فذفع لها من ذلك ما جرت به عادتهم فلم يبل في تلك المدة وجوب تجديده على العادة لانها
ملك ما أخذته عن تلك المدة دون ما بعد ها ولو عقه عليها في أثناء أحد هما قالوا يجب القسط
كما ذكره في نظيره من النفقة وانظر ما المراد بالقسط هنا فان من الكسوة القمص مثلا فاعني
القسط فيه هل هو خلق يكتفى ما بقى أو بنسبة ما بقى من ثمنه اه سم ملخصا والظاهر أنه يتقرر
للقيمة فاذا كانت قيمة الكسوة الكاملة من الريالات ستة ومكنت في أثناء المدة وجب لها نصف
الستة اه ع ش على مر (قوله قميص) وفي تعبيره بقمص اشعار بوجوب النسيطة على
الزوج سم وزى وبعبارة قل ويتبعه ما يحتاج اليه من خياطة وخيوط وان لم تحط به كفى
الطمس ونحوه ولو دفعه لها مخيطا لم يلزمها قبوله ويكتفى ما بوس لم تذهب قوته وأولى منه الجديد
قل والعبرة في التعدد بأمثاله ولو اتقلت الى بلد اعتبر اه (قوله وسراويل) قال
المرادى وذهب بعضهم الى أن سراويل جمع سروالة وأنه عربى أطلق على المفرد ورد بأن سروالة
لم يسمع وأما قوله عليه من اللوم سروالة فمنوع لاجته فيه قلت ذكر الاخفش أنه سمع من
العرب وقال ابو حاتم العرب يقولون سروال والذي يرد به هذا القول ان سروالا لغة في سراويل
لانه معناه وأن النقل لم يثبت لاسيما في الاجناس وانما ثبت في الاعلام اه من حاشية: جيحا الملو
على المكودي (قوله ومكعب) أي مداس ويلحق به القتياب اذا جرت عادتها به شرح الروض

على المولود له رزقه من كسوته
المعروف والمأوى الترمذى أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث
وحقه من عليكم أن تحسنوا اليهن في
كسوتهن وطعامهن ولا بد أن تكون
الكسوة تكفيها للاجتماع على أنه
لا يكتفى ما ينطق عليه الاسم وتختلف
كتمايم ابطولها وقصرها ومنها وهزها
وباختلاف البلاد في الحر والبرد
ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف
بعض الزمان واعتباره ولكنهم يؤثران
في الجودة والرداءة ولا فرق بين البدوية
والخضرية ويجب لها عليه في كل ستة
أنهر قميص وسراويل ونحوه ومكعب

وزيد الزوج زوجته على ذلك في الشتاء حبة محشوة نطناً أرفروثة بسبب العادة لدفع البرد ويجب لها أيضاً توابيع ذلك من كوفية للرأس
وتكة للباس وزر لقميص والحبّة ونحوهما وجنس الكسوة من قطن لانه لباس (٨١) أهل الدين وما زاد عليه ترفه ورعونة فإن حرت عادة

البلد مثل الزوج بكنان أو حرير ويجب مع
وجوب التفاوت في مراتب ذلك الجنس
بين الموسر وغيره عملاً بالعادة ويجب
لها عليه ما تفقد عليه كزليّة أو لبند
في الشتاء أو حصير في الصيف وهذا
لزوجة المعسر أما زوجة الموسر فيجب
لها النعل في الصيف وطنفسة في الشتاء
وهي بساط صغير فخيل له وبرة كبيرة
ويجب لها عليه قراش للنوم وغير
ما تفرشه نهاراً للعادة الغالبة ويجب
لها عليه مخددة وطاق أو كساء في
الشتاء في بلد بارد ولحفة بدل اللعاف
أو الكساء في الصيف (وان كان)
الزوج (معسراً) فواحد من غالب
قوت محلها كإمّ (و) يجب لها مع ذلك
(ما يتأتم به المعسر من وكسوته) قدراً
وجنساً على ما تربيانه (وان كان)
الزوج حراً (متوسطاً) بين العيسار
والاعسار (فقد ونصف) أي ونصف مد
من غالب قوت محلها كإمّ (و) يجب لها
عليه مع ذلك (من الأدم) قدراً وجنساً
على ما تربيانه (و) من (الكسوة
الوسط) في كل منهما على ما تربيانه
واحتجوا بالأصل التفاوت بقوله تعالى
لينفق ذو سعة من سعته واعتبر
الأصحاب النفقة بالكفاية بجماع أن
كلامهما مال يجب بالشرع ويستقر
في الذمة وأكثر ما وجب في الكفاية
لكل مسكين مدان وذلك في كفارة
الأذى في الحج وأقل ما وجب له مد
في نحو كفارة الظهار فأوجبوا على
الموسر الأكثر وهو مدان لانه
قدراً الموسر وعلى المعسر الأقل وهو مد
لأن المد الواحد يكفي به الزهيد
لانه لو أزم المدين لضرته ولو اكتفى منه بمد لضرته ما فله مد ونصف

وهو بضم الميم وفتح الكاف وتشديد العين أو بكسر الميم وسكون الكاف وفتح العين ولو حرت
عادة نساء أهل القرى أن لا يلبسن شيئاً في أرجلهن في البيوت لم يجب لأرجلهن شيء برماوى
(قوله وزيد الزوج زوجته) ذكرهما البصاح والأفان كلام فيهما (قوله في الشتاء)
يعنى وقت البرد ولو في غير الشتاء حج قال ع ش يؤخذ منه أنه لو حرت عادة بلد لها بتوسعة
كم ثيابهم إلى حد تظهر معه العورة أعطيت منه ما يسترا العورة مع مقارنته لما حرت به عادتهم
(قوله كوفية) أي عريضة هذا عند الحضر وعند غيرهم عريضة أي فانها أي العريضة تابعة
للطربوش اه شيخنا (قوله من قطن) وهو أفضل من الصوف لما علل به الشارح لكن
رأيت في قصص الأنبياء ما يدل على فضيلة الصوف فليحذر (قوله رعونة) هي الجافة (قوله)
فان حرت عادة البلد الخ) أي فحمل القطن ما لم تجر العادة بخلافه اه شيخنا (قوله كزليّة)
وهي بساط صغير وقيل شيء مضرب صغير وهي بكسر الراء وتشديد الباء شرح المنهج وهي
للمتوسط والمبدل للفقير فأول التنويع لالتخير وأراد بالمعسر ما عدا الموسر فيسهل المتوسط
لعدم ذكره (قوله أو حصير) الحصير معروف ولا يقال حصيرة بالهاء وهو فاعيل بمعنى دفعه
قاله النووي في تحريره (قوله نطع) كطبلد وهو ينفع النون وكسر هاء مع اسكان الطاء
وفتحها شرح المنهج (قوله وطنفسة) بكسر الطاء والفاء وبفتح هاء ما وبكسر الطاء
وفتح الفاء شرح المنهج (قوله وبرة) بفتح الباء وهي للبغير كالصوف للغنم وكذا الأرنب
وما أشبهه (قوله ما تفرشه نهاراً) بضم الراء كما في المختار ع ش (قوله مخددة) بكسر الميم
سميت بذلك لانه يوضع عليها الخلد ولا يجب أكثر من واحدة وان كانت العادة جارية بأكثر منها
ويجوز مثله في اللعاف وغيره اه برماوى (قوله ولحفة) بكسر الميم من الاتحاف أي
ملابية التي تلحف بها المرأة واللعاف كل ثوب يغطي به والجمع لحف مثل كتاب **يكتب** اه
مصباح فظهر الفرق بين الحفّة واللعاف وذلك لأن الملا توثب ذو لفتين أي خلتين فيضاط
أحدهما بالآخرى وأما اللعاف فتوثب واحد (قوله على ما تربيانه) يقتضى أنه متر
التفاوت في قدر المدين الموسر والمعسر والمتوسط وأنه متر اختلاف جنسه باعتبار العيسار
وضدّه ولم يرشئ منهما متره التفاوت في قدره في فرض القاضي عند التنازع وقد ذكر
التفاوت في القدر بين المعسر وغيره مر وأما الاختلاف في الجنس باعتبار المعسر وضدّه
فلم يرشئ له مد وظاهره أنه لا تفاوت بينهم في الجنس وظاهر الشارح أنه متره ذلك أيضاً
في الكسوة مع أنه متره أنه لا يختلف عدد الكسوة أي قدرها باختلاف يسار الزوج واعساره
ولكنهم أبوزان في الجودة والرداءة وحينئذ فالجنس واحد فيهما وإنما تختلف صفته
والقدر فيهما غير مختلف وما قرره في هذا يجري في قوله في المتوسط قدراً وجنساً على ما تربيانه
(قوله واحتجوا) تبرأ منه لأن الآية ليست واضحة فيما ذكر اذ مقتضاها أن لا نفقة على المعسر
اذ لا سعة له تأمل (قوله واعتبر الأصحاب) أي قاسوا النفقة على الكفاية (قوله في كفارة
الأذى) أي كالحلق وسميت بذلك لقوله تعالى أو به أذى من رأسه اه برماوى (قوله
الزهيد) أي قليل الأكل ع ش (قوله ويقنع) في نسخة ويقنع وهي الأولى لأن الرغب
لا يقنع بما ذكر (قوله وعلى المتوسط ما بينهما) وهو نصف ما على هذا ونصف ما على هذا

ويقنع به الرغب وعلى المتوسط ما بينهما ١٢٠ ع

والمعسر هنا مسكين الزكاة ~~لكن~~
 قدرته على الكسب لا يخرج منه عن
 الاعسار في النفقة وان كانت تخرجه
 عن استحقاق سهم المسكين في الزكاة
 ومن فوق المسكين ان كان لو كاف
 انفاق مدين رجع مسكينا فتوسط
 وان لم يرجع مسكينا فموسر ويختلف
 ذلك بالرخص والغلاء وقلة العيال
 وكثرتهم أما من فيه رق ولو مكاتب
 ومعضار ان كثر ماله فمعسر لضعف
 ملك المكاتب ونقص حال المعض
 وعدم ملك غيره ما ولو اختلف قوت
 البلد ولا غالب فيه أو اختلف الغالب
 وجب لائق الزوج لا بها فلو كان يأكل
 فوق اللائق به تكلفا لم يكلف ذلك
 أو دونه بخلا أو زهدا وجب اللائق به
 ويعتبر اليدار وغيره من توسط واعسار
 بطولوع الفجر في كل يوم اعتبارا بوقت
 الوجوب حتى لو أيسر بعده أو أعسر
 لم يتغير حكم نفقة ذلك اليوم هذا
 اذا كانت ممكنة حين طلوع الفجر
 أما المكنة بعده فيعتبر الحال عقب
 تمكينها وعليه عليها الطعام حسب سلبها
 وعليه مؤنة طحنه وخبذه ببذل
 مال أو يتولى ذلك بنفسه أو بغيره فان
 غلب غير الحب كتم ولحم واقط فهو
 الواجب ليس غير لكن عليه مؤنة اللحم
 وما يطبخ به كما قاله الرافعي ولو طاب
 أحدهما بدل الحب خيرا أو قيمته لم يجبر
 المستع منهما لانه غير الواجب فان
 اعتاضت عما وجب لهما نقدا أو غيره
 من العسروض جازا لآخر أو دقيقا
 ونحوهما من الجنس فلا يجوز لما فيه
 من الربا

أي نصف ما على الموسر ونصف ما على المعسر وذلك متوصف زى (قوله والمعسر هنا مسكين
 الزكاة) أي بالنسبة إلى المال وهو من له مال يقع موقعه من كفايته لو وزع على بقية المعسر
 الغالب ولا يكفيه أو يكفيه وفضل أقل من متوصف انما بالنسبة للكسب فالذي
 يكتسب قدر كفايته كل يوم معسر هنا لا في الزكاة فالمعسر هنا هو الذي عنده ما يكفيه ببقية
 العمر الغالب فقط أو دونه فان زاد على العمر الغالب فان كان مدين فأقل فتوسطا وأكثر فموسر
 كذا يخط بعض تلامذة قل وعبارة البرماوى على المنهج بمعنى أنه يتظر فيما عند من المال
 ويوزع على مؤنة يومه في كل يوم من بقية عمره الغالب فان لم يفضل عنه شيء أو فضل دون مئة
 ونصف فموسر أو متوصف ولم يبلغ مدين فتوسط أو بلغها فأكثر فموسر ويعتبر الفاضل
 عن كسبه كل يوم على مؤنة يومه فيه كذلك وقوله عمره الغالب أي ان لم يستوفه والا فسنة
 كما في حن ولو أذعت يسار زوجها فانكر صدق بيئته ان لم يعمله مال والا فلا فان ادعى
 تلفه ففيه تفصيل الودبعة اه سم (قوله لكن قدرته الخ) أي فالمراد بالمسكين أحد قسميه
 وهو الذى لا يملك من المال ما يخرجه عن المسكنة (قوله لا تخرجه عن الاعسار) ظاهره
 وان كان يكتسب قدر كفايته كل يوم (قوله ومن فوق المسكين الخ) وهذا ضابط للشيخين
 وهو أسهل وهو أن من زاد دخله على خرجه فموسر ومن استوى دخله وخرجه فتوسط ومن زاد
 خرجه على دخله فمعسر اه خضر (قوله ولو اختلف قوت البلد) محترز قوله من غلب قوتها
 (قوله وجب لائق الزوج) قديته وهم منه أن الغالب لا يعتبر فيه الياقة وليس في محله
 لأن المراد بغالب قوت المثل ما يستعمله أهل ذلك المثل في غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالبا
 لياقته بالزوج اه شوبرى (قوله وعليه عليها) ليس المراد بالتخليك أن يقول ملكتك
 بل المدار على الدفع والقبض ويكنى الوضع بين يديها وعبارة المنهج وعليه دفع حب الخ قال
 الزياى أى فالواجب الدفع ويكنى الوضع بين يديها قياسا على الخلع وأما الإيجاب والقبول
 فليس بشرط لأن هذا وفاء عما وجب في ذمته اه (قوله وعليه مؤنة طحنه وخبذه) وخبره
 وان اعتادت بنفسها الحاجة لياحقى لوباعته أو أكلته حبا استحققت مؤنة ذلك على المعتمد
 وفارق ذلك نظيره في الكفارة حيث وجب دفع الحب فقط فيها دون مؤنة الطحن والخبز
 بأن الزوجة في حبسه اه شرح المنهج وقوله وفارق ذلك الخ غرضه بذلك الرد على القول
 الضعيف لقائل بأن هذه لا تجب على الزوج قياسا على الكفارة * (فرع) * وقع السؤال
 في المدرس هل على الرجل اعلام زوجته بأنها لا يجب عليها خدمته مما يجرى به العادة من الطبخ
 والكس ونحوهما مما جرت به عاداتهن أم لا وأجبت عنه بأن الظاهر الاول لأنها اذا لم تعلم بعدم
 وجوب ذلك ظنت أنه واجب عليها وأنهم لا يستحق نفقة ولا كسوة ان لم تنه له فصارت كلنهما
 مكروهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلم فيصمدل أنه لا يجب لها أجره على الفعل لتقصيرها
 بعدم البحث والسؤال عن ذلك عش على مر (قوله فان غلب غير الحب) محترز قوله
 وعليه عليها الطعام حسب سلبها (قوله مؤنة اللحم) كالخطب والماء والمخ (قوله وما يطبخ به)
 أى معه كقنقاس وبامية وغير ذلك (قوله فان اعتاضت عما وجب لها) أى يوم الاعتياض
 أما الاعتياض عن النفقة الماضية فيجوز من الزوج وغيره بناء على جواز بيع الدين لغيره من هر

عليه وهو المتمدن على حج ع ش على مدر والحاصل أن الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية
يجوز من الزوج ومن غيره وبالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولا من غيره وأما بالنظر للحالة
فيجوز بالنظر للزوج لا لغيره كما قاله الباكي والاعتياض بصيغة وبشرط القبض في المجلس تروجا
من يسع الدين بالدين لأنه هنا يسع دين لمن هو عليه وما يقع في الوثائق من تقرير مقصد امرء
عليه كل يوم فباطل إلا في اليوم الأول فقط وكذا في الكسوة إلا في الفصل الأول ما لم يحكم سآكم
يرى ذلك فإن حكمه ارتفع الخلاف * (فرع) * من النفقة ماء الشرب لأنه من الطعام
فهو عليك وهو مقتدر بالكفاية وجنسه من مالح أو عذب ما يليق به بعادة أمثله قل (قوله
ولو أكلت) أي قدر الكفاية لا مطلقا والأوجب بالتساوت كما رجحه الزركشي وقطع به
ابن العماد والمراد بقوله ولو أكلت مع الزوج أي وهي رشيدة أو أذن وليها وبعبارة المنهج
وتسقط نفقتها بأكلها عنده كالعادة وهي رشيدة أو أذن وليها أي في الحرة وسيدتها
في الأمة اه ولو أن نفقته قبل قبضها فلا تسقط وتضمن ما أنفقته ولو سقيته أما لو أن نفقته
بعد قبضه ولو من غير الجنس فلا رجوع لها بشئ وتسقط نفقتها اه ع ش على مدر قال حل
وهل مثل النفقة الكسوة فإذا ألبسها ثوبا ولم يملكها ما تشتري به كسوة أو يصلح للكسوة
هل تسقط كالتفقة أولا قال شيخنا نعم اه وقوله كالعادة أي أكل كالعادة بأن تناول
كفايتها عاده فان أكلت معه دون الكفاية طالبت بالتفاوت بين ما أكلته وكفايتها أي أكلها
المعتاد ويعرف ذلك بعادتها في الأكل بقية الأيام وبأن هذه مستثناة من وجوب إعطائها
النفقة وقيل بين ما أكلته وواجبها الشرعي وأيد بأن الكفاية المعتادة إنما تعتبر إذا أكلتها
وحيت لم تأكلها فالواجب الشرعي باق وقد استوفت بعضه فتستوفي الباقي حل وقوله أذن
وليها أي صريحها بالنظر ولا يكفي علمه أو رؤيته وإنما اكتفى بأذنه مع أن قبض غيره المكلف لغو
لأن الزوج بأذنه يصير كالوكيل عن الولي في الاتفاق عليها ولا بد من كون المصلحة في أكلها معه
والألم يصح الأذن والمراد بالولي هنا الولي المال وهل ينقطع الأذن بموته أو لا حرر قل على
الجلال (قوله لجريان العادة الخ) عبارة شرح المنهج لا كفاءة الزوجات به في الأعصار
وجريان الناس عليه فيها اه أي الذين من جملتهم المجهدون لأن الإجماع لا يكون إلا منهم
بخلاف غيرهم فقط لا يعتبرون أفاده شيخنا (قوله وبعده) أي بعد النبي وقوله بنفقة بعده
أي بعد الأكل مع الزوج (قوله فلا تسقط نفقتها) أي ولا مطالبة له أن كان رشيدا ولم يقصد
أنه عن النفقة والأبأن كلسفها أو كان رشيدا وقصد أنه عن النفقة فلولي الرجوع في الأولى
ويحسب عليها من النفقة في الثانية ويصدق بالعين في قصد ذلك أن أنكرته وأدعت نحو الهدية
كافي المهر والكسوة كالتفقة برماوى وبعبارة شرح مدر ولو اختلف الزوجان فقالت
قصدت التبرع فقال بل قصدت كونه عن النفقة صدق بينه كما لو دفع لها شيئا ثم ادعى كونه
عن المهر وأدعت هي الهدية اه بحروفه (قوله ويكون الزوج متطوعا) فلا رجوع له
عليها بشئ من ذلك أن كان غير محجور عليه وإن قصده به جمعه عن نفقتها والإفلاؤه ذلك
أي الرجوع عليها كما أنقضى به الوالد اه مدر (قوله ويجب لها آلة تنظيف) وان غاب عنها
غسبية طويلة ككافي الحاضر على الرابع من احتمالين للادوى اه شورى وقد يتأثر فيه

ولو أكلت مع الزوج على العادة سقطت
نفقتها على الأصح لجريان العادة به
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده
من غير نزاع ولا انكار ولم ينقل أنه
امرأة طالبت بنفقة بعده إلا أن تكون
الزوجة غير رشيدة كصغيرة أو سفينة
بالقة ولم يأذن في أكلها معه وليها فلا
تسقط نفقتها بأكلها معه ويحسب
الزوج متطوعا ويجب لها آلة تنظيف
من الأوساخ التي تؤذيها

فإن التلطيف اغمايط لطلب لاجل الزوج كما في عرش فراجعته قال مد ومن آلة التلطيف للبانة
 التي تنقبب العائقة (قوله وذلك كشط) بضم أوله وسكون ثانيه أو ضمه وبكسر أوله مع سكون
 ثانيه اه قال القفال وخلال وبه يعلم أن السؤال كذلك بالاولى سج (قوله ودهن) أي
 ولو لم يجمع بينهما ويتبع في الدهن عرف بلدها فإن أدهى أهلها بنيت كالشأم أو يبرج كالعراق
 أو سمن كالجناز أو زيت مطيب ينفسج أو ورد وجب ويرجع في مقداره إلى كذايتها كل أسبوع
 ويجب لها زيت السراج بأقول الليل ولها بدها بخلاف ما إذا جرت العادة بعدم استعماله
 كمن تنام صيفا بنحو سطح وقضية قبيدهم بأقول الليل يقتضى عدم وجوبه كل الليل إذا جرت
 العادة بالسراج كل الليل ويمكن توجيهه بأنه خلاف السنة اذ يستألفاؤه عند النوم والاقرب
 وجوبه عملا بالعادة وإن كان مكروها كوجوب الحمام لمن اعتاده ويحصل الكراهة حيث
 لم يترتب على دخولها رؤية عورة غيرها أو عكسه والاحرم وعلى الزوج أن يأمرها حينئذ بتركه
 كبقية المحرمات فإن أثبت الادخول لم يمنعها ويأمرها بترك العورة والغض عن رؤية عورة
 غيرها اه عرش على م ر وفي قال على الجلال أن دخول الحمام جائز لهن بلا كراهة حيث
 لا رية ولا معصية (قوله على حسب العادة) ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة
 مثلها اخلاء الحمام لها وجب عليه اخلاؤه كما يحتمل الاذرى وأفتى فحين يأتي أهلها في البرد ويمنع
 من بذل أجرة الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت لخوف فحواها له بعدم جواز امتناعها منه
 ولو علم أنه متى وطئها لا تغسل وقت الصبح وتغوتها لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام
 ويأمرها بالغسل وقت الصلاة اه م ر (قوله أو خطمي) بكسر الخاء ما يغسل به الرأس
 مختار (قوله ومرة) بفتح أوله وكسره وهو معرب برماوى قال الدميرى أصله من الرصاص
 يقطع رائحة الابط لأنه يحبس العرق أي يذهب به وإن طرح في الخل أبدل جوضته حلالة اه
 وقال بعض الحكماء من ملأ الكفين من قشر البندق ووضع في وعاء وحط عليه ماء غمره وتركه
 في الماء من العشاء إلى الصبح ثم يغلى الماء والقشر حتى يصير الماء أحمر كالغلاب ثم يصفى الماء
 عن القشر ويغسل ابطنه بماء بارد ويصحه ما يجزئة ثم يغسل عليه بماء البندق المغلى ويرفعهما
 في الهواء حتى يشفا يفعل ذلك ثلاث مرات فإنه يعشى إلى آخر عمره لا يشم له رائحة صمغان
 ولا عرق الارائحة كرائحة المسك الاذفر (قوله ونحوه) أي كالسفيداج وتوتيا وراصفت
 (قوله اذالم يندفع بدونه) أي بأن تعين لدفعه أما اذالم يتعين كأن كان يتدفع بماء وتراب
 فلا يجب كما في شرح المنهج قال الاذرى ويشبه أن يختلف باختلاف الرتبة حتى يجب المرتك
 ونحوه للشرقة وإن كان التراب يقوم مقامه اذالم تعتده وما يحتمل ظاهره ورجحه والدشينا اه
 شوبرى (قوله كاه وتراب) أي اورماد ولومن سرجين وليس ذلك من التضعج بالنجاسة
 لأن ذلك محله اذا تضعج بها عبثا اه عرش على م ر وللزوج منعها من تعاطي النوم وماله رائحة
 كريهة على الاظهر وله منعها من تناول السعوم بلا خلاف ولكل أحد المنع وكذا للزوج منعها
 من كل ما يخاف منه حدوث مرض على الاصح شرح المنوفى وبعبارة قال وله منعها من
 أكل ذي ریح كربه أو لبسه مثلا ونحو ذلك وإن خالفت ثنرت (قوله ولا ماتزين به) ومنه
 ما جرت به العادة من استعمال الورد ونحوه في الاصداع ونحوها للنساء فلا يجب على الزوج

وذلك كشط ودهن يستعمل في ترجيل
 شعرها وما يغسل به الرأس من سدر
 أو خطمي على حسب العادة ومرة
 ونحوه لدفع صنان اذالم يندفع بدونه كاه
 وتراب ولا يجب لها عليه كل ولا طيب
 ولا خضاب ولا ماتزين به فان هيا لها
 وجب عليها استعماله

لكن اذا حضر لها وجب عليها استعماله اذا طلب تزنيها به اه ع ش على م ر وعبارة شرح
 المنهج فان اراد الزنيته بها لمها فترين به اه ائى يجب عليها ذلك وقضية التعبير بأراد أنه
 لا يتوقف على طلب استعماله منها صريحا بل يكفي في الزوم المقرنة اه ع ش (قوله لحفظ
 الاصل) أى فلا يجب كالإيجب عمارة الادار المستأجرة وأما آلة التطليغ فانها تطير غسل المدار
 وكندما ويؤخذ منه أن ما يحتاج اليه المرأة بعد الولادة لما يزيل ما يصيبها من الوجع المواصل
 في بطنها ونحوه لا يجب عليه لأنه من الدواء وكذا ما جرت به العادة من عمل العصبية واللبابة
 ونحوها مما جرت به عادتهم لم يجتمع عندها من النساء فلا يجب لأنه ليس من المنفعة بل ولا
 مما يحتاج اليه المرأة أصلا ولا تظن لأذيتها بتركه فان أرادت فعلته من عند نفسها ع ش على م ر
 (قوله من دنس الحيض) أى أو النفاس ووقع السؤال في الدرس عما لو انقطع دم النفاس
 قبل مجاوزة غالبه أو أكثره فأخذت أجرة الحمام واعتسلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب
 عليه ابدال الأجرة لتبين أنه من بقايا الأول وعذرهما في ذلك أم لا فيه نظر والجواب عنه
 أن الظاهر أن يتال لا يجب ابداله قياسا على ما لو دفع لها ما تحتاج اليه من الكسوة ونحوها
 وتلف قبل مضى زمن تجدد فيه عادة حيث لا يبدل اه ع ش على م ر (قوله عن ماء غسل)
 وينجسه أئمة الواجب بالاصالة الماء لا نغته م ر فالعبير بالماء أولى من التعبير بنم الماء لأن
 الماء هو الواجب أصالة وله اجبارها على قبوله وله دفع غنه برضاه وكذا كل ما وجب لها مما ذكر
 خلافا لبعضهم قل على الجلال (قوله ونفاس من الزوج) عبارة المنهج وعن ماء غسل بسببه
 أى الزوج كوطئه ولادتهما منه بخلاف الحيض والاحتلام لأن الحاجة اليه في الاقل من
 قبل الزوج بخلافها في السائ ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفترق بين أن يكون بمسه وأن يكون
 بغيره اه وقوله ولادتهما منه أى لا من زنا ولو مكرهه ولا من وطئه شبهة وعلى الزوج أجرة
 القابلة وقوله بخلاف الحيض والاحتلام ومثلها ما لو أدخلت ذكره في ثوب نوم كاعاء
 وان حبلت لعدم فعله اه ويلحق بماء الوضوء ماء غسل نجاسة ولو بغير سببه ولا يجب ما طهارة
 مندوبة (قوله واحتلام) وألحق به استدلالها ذكره وهو قائم أو مغنى عليه كما اقتضاه تعليلهم
 لا تنافي صغره كغسل زناها ولو مكرهه ولادتهما من وطئه شبهة فإما هذه عليها دون الواطئ وبه يعلم
 أن العلة من كونه من كونه زوجا وبفعله شرح م ر (قوله آلات أكل) أى الاتق به ولا يعتبر
 حالها اه ولها أن تطالب بجميع ما وجب لها عليه ولو بالحاكم ولو بعد فراقها ولا يسهط
 لتبرعت به من مالها ولو انكسر شيء مثل لأم يجب ابداله الا في وقت جرت العادة ببداله اه قل
 (قوله وشرب) بتثليث أوله وهو الفتح مصدر وبكل من الاخيرين اسم اه قاموس
 فاقصدا الزركشي على الفتح وبه قيد حديث أيام منى أيام أكل وشرب انما يأتي على الثاني
 شرح التحفة للجب واقتصر في المصباح على الفتح والضم ثم قال والشرب بالكسر النصيب اه
 قال حل والمشروب تملك لا امتاع (قوله وقصة) بفتح القاف جمعها قصع مثل بدرة وبدر
 وقصاع أبيض مثل كلبة وكلاب وقصعات مثل سجدة وسجدة وهي عربية وقيل معربة اه
 مصباح وفي المثل لا تفتح الخزانة ولا تنكسر القصعة اه برماوى (قوله كغرفة) المغرفة بالكسر
 ما يفرغ به الطعام والجمع مغارف اه مختار ع ش (قوله وما تغسل فيه ثيابها) أو تغسل به

ولا يجب لها عليه دواء من ولا أجرة
 طبيب وما جرم ونحو ذلك كقاصد وخات
 لأن ذلك لحفظ الاصل ويجب لها طعام
 أيام المرض وأدائها لانها محبوسة عليه
 ولها صرفه في الدواء ونحوه ويجب لها
 أجرة حمام بحسب العادة ان كان
 عادت ادخوله للعاجة اليه عملا بالعرف
 وذلك في كل شهر مرة كما قاله الماوردي
 لتخرج من دنس الحيض الذي يكون
 في كل شهر مرة غالبا وينبغي كما قال
 الاذرى أن يتطرق ذلك لعادة مثلها
 ويختلف باختلاف البلاد حتر وبردا
 ويجب لها من ماء غسل جماع ونفاس
 من الزوج ان احتاجت لشراؤه لاماء
 غسل من حيض واحتلام اذا صنع
 منه ويجب لها آلات أكل وشرب
 وآلات طبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة
 ونحو ذلك مما لا غنى لها عنه كغرفة
 وما تغسل فيه ثيابها ويجب لها عليه
 تهيئة مسكن لان المطاوعة يجب لها اذا
 اتت له تعالى أسكنوهن فالزوجة أولى

ثيابها ظاهره وان تهاونت في سبب ذلك وتكررمها وحالفت عادة أمثالها وهو ظاهر لا مانع منه
 وبغني أن مثله مالو كثر الوسخ في بدن الكثرة نحو عرقها مخالفة للعادة لأن الزالة من التنظيف
 وهو واجب عليه ع ش على م د * (تنبيه) * جميع ما وجب لها مما مر إذا دفعه لها يجوز أن
 تمنعه من استعماله ولو في نحو أكمل أو شرب أي فلو خالف واستعمله بنفسه لزمته الاجرة
 وأرش ما نقص ومعلوم أن هذا كله في الرشيدة وأما غير هاتين سقيمة وصغيرة فيصير على وليها
 تمكين الزوج من التمتع بامتعم المباشرة من التضييع عليها وأما ما يقع كثيرا من طبعها ما يأتي به
 الزوج في الآلات المتعلقة بها أو كل الطعام فيها وتقديم الزوج أولن يحضر عنده فلا أجره
 لها عليه في مقابلة ذلك لاتباعها المنفعة بنفسها ولو أذن لها في ذلك كالقول لغيره اغسل نوب
 ولم يذكرك له أجره بل هو أولى لحرمان العادة به كثيرا بخلاف ما لو اشتغل بأخذ ذلك بلا إذن منها
 فيلزمه الاجرة لاستعمال ملك الغير بلا إذن ومثل ذلك يقال في القراش المتعلقة بها اه ع ش
 على م د (قوله ولا بد أن يكون المسكن يليق بها عادة) أي بحيث تأمن فيه على نفسها ومالها
 وان قل ويؤخذ منه أنه لا يجب عليه أن يأتي لها بمؤنفة حيث أمنت على نفسها فلو لم تأمن
 أبدل لها المسكن بما تأمن على نفسها فيه فتنبه له فانه يقع فيه الغلط كثيرا اه ع ش على م د
 والقاعدة أن كل ما كان تملكه كالنفقة والكسوة والاواني يراعى فيه حال الزوج وما كان
 امتاعا للمسكن والخدم يراعى فيه حال الزوجة اه م د وقد نظم بعضهم ذلك فقال

ما كان امتاعا لمسكن وجب * لمرأة فراج حالها تنب

وان يكن تملكه كالنكسوة * فحال زوج راعه لا الزوجة

(قوله يليق بها عادة) من دار أو حجرة أو غيرهما ككسوة ووصوف أو خشب أو قصب وان
 كانت من قوم لا يعتادون السكنى وهذا هو المعتقد قال على الجلال واعتبر بحالها بخلاف
 النفقة والكسوة حيث اعتبر بجحاله لأن المعتبر فيه الملك وفيه الامتاع ولانها إذا لم يليقها
 يمكنها ابدالها بلان فلا اضرار بخلاف المسكن فانها ملزمة بملازمة فاضرب بحالها شرح
 المنهج وقوله بجحاله أي حال اعساره وغيره فلا يعارض ما تقدم من اعتبار محل الزوجة
 في جنس النفقة اه برماوى وللزوج نقل الزوجة من بلد الى بادية حيث لاقت بها وان خشن
 عيشها لان لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة العيش فيمكنها الخروج عنه
 بالابدال وليس له منعها من نحو غزل الوقت استمتاعه ولا استطلاقات المسكن اللرية أو قطر
 أجنبي فيجب سدها وله منع نحو أبو بها وولدها من دخوله وان احتضرت حيث كان عندها من
 يقوم بقرصها لا خدمها وله منعها من الخروج ولولرض أبو بها وولدها ولو تم قل
 (قوله كونه ملكه) بل يكفي كونه مكثرا أو معارا ومنه ما لو سكن معها في ملكها أو في ملك
 نحو أبيها نعم ان سكن في ذلك بغير إذن ولا منع من خروجه لزمته الاجرة اه قل (قوله تلك
 الزوجة) أي المكنة المتقدمة في قوله ونفقة الزوجة الممكنة أي الحرة مسلمة كانت أولا وقوله
 من يخدم مثلها أي وان لم تخدم بالفعل في بيت أبيها الشح مثلا كما تزره شيخنا ومقتضاه أنه لو كان
 لا يخدم في بيت أبو بها لكن هذه خدمت فيه بالفعل لا يجب اخداها حل (قوله في بيت
 أبيها) فلو ارتفعت بالاتصال الى الزوج بحيث صار يليق بحالها في بيت الزوج الخادم لم يجب

ولا بد أن يكون المسكن يليق بها
 عادة لانها لا تملك الانتقال منه ولا
 يشترط في المسكن كونه ملكه
 (وان كانت) تلك الزوجة (من يخدم
 مثلها) بأن كانت من تخدم في بيت أبيها
 لكونه لا يليق بها خدمة نفسها (فعليه
 اخداها) لانه من المعاشرة المعروف

صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه وأقره في الروضة والواجب خادماً واحداً ولو ارتفعت مرتبتها
 ويشترط كون الخادم امرأة أو صبياً أو محرراً وقوله في بيت أبيها قيد فلو خدمت
 في بيت زوج قبل فلا يجب على الزوج الثاني اخداً ما خلا قال القليوبي وقدم من قول المنوفي
 السابق فلوارتفعت الخ (قوله بجمرة الخ) ظاهره وان احتاجت لأكثر من واحدة وهو كذلك
 إلا أن مرضت واحتاجت لما يزيد حل والمراد بقوله بجمرة أي ولو بغيره ولا تجبر على خدمتها
 للمنة كذا قالوا وفيه نظر لما ترفى دفع الاجنبي النفقة عنه ولأن المنة عليه لأجلها فراجعه قاله
 قال على الجلال (قوله أو أمة له) أي وصي تميز غير مراهق ومحرم لها ولا يخدمها
 بنفسه لأنها تستحي منه غالباً وتعتبر بذلك ككسب الماء عليها وجعله اليها المستحرم أو للشرب
 أو نحو ذلك اه شرح المنهجي وقوله غير مراهق أي لا كبير ولو شفاها وقوله ومحرم لها أي
 لأدنية مسلمة وعكسه وتعين الخادم ابتداء البه وفي الانتهاء اليها كأن ألقته ما لم تكن ربة
 وقوله ولا يخدمها بنفسه أي مطلقاً وإن كانت لا تستحي منه أي لا يجبرها على خدمتها بنفسه لأنه
 يحرم عليه ذلك بل لها منعه منها وتجوز بالرضا ومنه أصوله وأصولها وقوله أو نحو ذلك أي
 الإبراء ولا تجبره عليه ولا تنعه منه ولا يلزمها فعله لأنه مما عليه بخلاف ما عليها وبما ذكر سقط
 ما لبعضهم اه برماوي (قوله أو مستأجرة) أي أمة مستأجرة ثلاثين كزراع وقوله بجمرة
 لأنها مستأجرة قزرها شيخنا (قوله أو بالاتفاق) عطف على قوله بجمرة ولعل الأولى أن يقول
 أو عن صحبتها لخدمة بالاتفاق فالعبارة فيها قلب لأن الخادم لا يكون بالاتفاق وانما هو سبب
 في الخادم الآن يقال أطلق السبب وأراد المسبب وهو الذات المنفق عليها (قوله من
 صحبتها) أي من بيت ولها كأن بعثها معها (قوله لخدمة) (قوله لخدمة) وهو المعاشرة بالمعروف
 (قوله ومكاتب) عطف خاص (قوله لأن ذلك) أي الخادم المذكور وهذا كله للتعميم
 المذكور وحينئذ فليس مكرراً مع قوله فيما سبق تعليلاً لقول المصنف فعليه اخداً ما لانه من
 المعاشرة بالمعروف نعم المناسب العطف في التعليل على قوله كسائر المأون الآن يجعل عليه للمعلل
 مع علته كما ترو شيخنا (قوله فان أخدمها) ليس مكرراً مع ما سبق لأن هذا مفصل وذلك يجعل
 اه (قوله وان أخدمها عن صحبتها الخ) لا تكرار فيه مع قوله أولاً بالاتفاق الخ لأن ذلك
 لبيان أقسام واجب الخدم وهذا البيان أنه اذا اختار أحد تلك الأقسام ما الذي يلزمه
 فقول بعضهم انه مكرراً استرواح أي قاله من غير تأمل شرح م (قوله وعلى المتوسط) وانما
 لم يجب على المعسر ثلثا الخادم لأن النفس لا تقوم بدون المقدن (قوله في توجبه) أي
 في توجبه قوله وعلى الموسر ثلث (قوله على المتوسط) لعل هنا سقطاً وهو لفظ متبع قوله
 المتوسط ليكون خيراً عن أن اه مرحومي (قوله ويجب للخادم أيضاً كسوة) أي بأن كان
 ملكاً له أو لها ولم يستأجره منها أو صحبتها من بيت أبيها إنما المستأجر فليس له إلا الأجرة وقوله كسوة
 تليق بجاله ولو قال دون كسوة لخدمة جنساً ونوعاً كان أولى وعبارة المنهجي فيجب له ان صحبتها
 ما يليق به من دون المال للزوجة نوعاً من غير كسوة من نفقة وأدم وتوابعهما ومن دونه جنساً
 ونوعاً منها اه وقوله ان صحبتها أي ولو أمتها وقوله من نفقة وأدم وتوابعهما وسكتوا عن اللحم
 وقضية كلامهم عدم لزومه كذا في حل قال م وأوجه الوجهين وجوب اللحم له أي للخادم

وذلك إما بجمرة أو أمة له أو أمة له أو أمة له
 أو مستأجرة أو بالاتفاق على من صحبتها
 من حرة أو أمة لخدمة لحصول المقصود
 بجميع ذلك وسواء في وجوب الخادم
 موسر ومتوسط ومعسر ومكاتب وعبد
 كسائر المأون لأن ذلك من المعاشرة
 بالمعروف المأمور بها فان أخدمها
 الزوج بجمرة أو أمة بأجرة فليس عليه
 غير الأجرة وان أخدمها بأمته أنفق
 عليها بالملك وان أخدمها بغيره فليس عليه
 حرة كانت أو أمة لزمه نفقة وفطرتها
 * (قائلة) * الخادم يطلق على الذكر
 والأنثى وفي نفقة قليلة يقال للأنثى
 خادمة وجنس طعام الخادم بنفس
 طعام الزوجة وقدمت وهو متوسط على
 المعسر جزماً وعلى المتوسط على الأصح
 قياساً على المعسر وعلى الموسر ثلث
 على النص وأقرب ما قيل في توجبه
 أن نفقة الخادم على المتوسط وهو
 ثلث نفقة الخادمة والمذكور الثالث على
 الموسر وهو ثلث نفقة الخادمة ويجب
 للخادم أيضاً كسوة تليق بجاله ولو على
 متوسط ومعسر

حيث جرت عادة البلدي به اه ومثله في البرماوى (قوله ولا يجب له سراويل) هذا مبقى على
العرف القديم وقد اطرده الآن العرف بوجوده للعامة وهذا هو المعتقد م راج وهو مقرر
جى به على صيغة الجمع قال ابن مالك

وسراويل به هذا الجمع * شبه اقضى عموم المنع

(قوله وان كانت جدلة) لقصها أى وان كانت تخدم في بيت سيدها (قوله امتاع) أى امتاع
والذى ينبى على ذلك أنه ليس لها أن تتصرف فيه ولا يشترط كونه ملكا له ويسقط بمعنى
الزمان وأما ما كان من باب التملك فيعكس ذلك فلها أن تتصرف فيه ويشترط كونه ملكا له
ويصير بنا معنى الزمان (قوله لأنه لا يشترط الخ) أى والتملك لها يترتب على ملك ذلك له
فاذا لم يملكه كيف يملكه لها ~~الملك~~ الدليل على عدم اشتراط كونه ملكا له اطلاق قوله تعالى
أسكنوهن من حيث سكنتم الآية اه (قوله تملك) أى ان دفعه بقصد أداء ما وجب عليه لها
ويستبرئ الظروف أى ظروف الطعام كالحل والذهب أن تكون لا ثقة بها فان اطرقت عادة
أمنها لا يكون لها ما وجب لها كذلك وقال بعضهم الشرط عدم الصارف كأداء الدين اه
مرحوى وعبرة سم الذى تترتب في درس م ر أنه لا يشترط في حصول الملك قصد عند الدفع
اليها كون ما دفعه عما وجب عليه اذا ~~ان~~ من جنس الواجب بل الشرط أن لا يقصد خسر
الواجب من عارية ونحوها وأنه لو ادعى أنه قصد غير الواجب صدق بمينه لكن أفتى شيخنا
الطيب لاوى غير مرة بأنه لا بد في الملك من قصد عند الدفع كون ما دفعه عما وجب عليه وهو
ظاهر اه ويؤخذ من كون القرش تملكاً أن لها منع الزوج من النوم عليه لأنه ملكها فلا يجب
عليها التمكن من استعماله وهو ظاهر اه سم (قوله فلو قترت) أى ضيق على نفسها في طعام
أو غيره مما يضرتها مما أو أحدهما أو الخادم منعها فان لم تمثل فلا شرع بها على ذلك ان أفاد
والاقتصر ناشئة لامتناعها من الواجب عليها انتسقط نفقتها اه م ر (قوله وما دام نفقة)
مبتدأ خبره قوله تملك (قوله أول فصل شتاء الخ) والمراد بالفصل هنا نصف العام فاربيع
والصيف فصل والخريف والشتاء فصل قل وتقدم أنه غلب الشتاء على الربيع وجعلهما
فصلا وغلب الصيف على الخريف وجعلهما فصلا وهو ظاهر وعبرة المنهج وشرحه ونه طي
الكسوة أول كل ستة أشهر من كل سنة فابتداء اعطائها من وقت وجوبها وتعتبر بستمها شهر
أولى من تعبيرة بشتاء وصيف كما لا يخفى اه ووجه الأولوية أنه قد يقع التمكن في الشتاء بعد
نصفه مثلا اه وعبرة قل على الجلال وهي أى السنة فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة
باعتبارها فصلان من فصول السنة الأربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء
هنا هو الفصلان الأولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكن في أثناء فصل
من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بقى منه مما يجب فيه ويبدأ بعد تلك البقية فصلا كواصل دائما
وبما ذكر علم أن ما عברה المصنف أولى من عبارة غيره بقوله ويعطى الكسوة أول كل ستة أشهر
من وقت التمكن الذى رتب عليهم به على قائل الأول بأنه لا يتصور وجود تمكن في أثناء فصل
اذ كل ستة أشهر من وقت التمكن تحسب فصلا وهكذا وليد هذا الرأى ما لم تلى كلامه هذا
من الفساد اذ يقال عليه اذا وقع التمكن في نصف فصل الشتاء مثلا لم أنه لا تتم السنة أشهر

ولا يجب له سراويل لانه لازمة
وكال السترو يجب له الادم لأن
العيش لا يتم بدون وجنسه جس آدم
المخدومة ولكن نوعه دون نوعه على
الاصح ومن تخدم نفسها في العادة
ليس لها أن تخدم مادام وثقت عليه من
مالها الا ما دنز وجهها كفي الروضة
وأصلها فان احتسجت حرة كانت
أو أمة الى خدمة لربها أو مائة
وجب اخداها الا ان لا تستغنى عنه
فأشبهت من لا يليق بها خدمة نفسها
بل أولى لأن الحاجة أقوى مما نقص
من المرأة ولا اخداها حال الصحة
لزوجة رقيقة الكل أو البعض لأن
العرف أن تخدم نفسها وان كانت
جسلة * (تنبيه) يجب في المسكن
والخادم امتاع لا تملك لأنه لا يشترط
كونها ملكا ويجب قياسه على عدم
بقاء عينه كطعام وأدم تملك فتصرف
فيه الحرة بما شاءت أما الأمة فاعلم
يتصرف في ذلك سيدها فلو قترت بعد
قبض نفقتها بما يضرتها منه ازوجهها
من ذلك وما دام نفقة مع بقاء عينه
ككسوة وفرش وظروف طعام
وشراب وآلات تنظيف ومشط تملك
في الاصح وقطع الزوجة الكسوة
أول فصل شتاء وأول فصل صيف
لقضاء العرف بذلك

الافى نصف فصل الصيف وعكسه فان قال انه يغلب أحد التصفين على الآخر فهو تحصيل
 وترجع بلا مرجح وأيضا قد صل أن ما يلزم من الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف
 ويلزم على تغليب نصف الشتاء أنه يلزم في نصف الصيف ما ليس لازما فيه أو يسقط فيه ما كان
 لازما فيه وعلى تغليب نصف الصيف أنه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازما فيه أو يلزم فيه
 ما ليس لازما فيه وكل باطل وان لم يقل بالتغليب وألحق كل نصف يباقي فصله بطل ما قاله ورجع
 الى قائل الأول قال عث وينبغي أن يعتبر قيمة ما يدفع لها عند جميع الفصول فيسقط عليه
 ثم ينظر لما مضى قبل التمكن ويجب قسط ما بقى من القيمة فيشتري لها به من جنس الكسوة
 ما يساويه والخبرة لها في تعيينه اه بحروقه (قوله هذا اذا وافق النكاح) الأولي أن يقول
 المتكهن لانها لا تجب الا بالتكهن (قوله من حين الوجوب) نعم ما بقى سنة فأكثر كفرش
 وبسط وجهه يعتبر في تجديدها العادة الغالبة كما في شرح م ر أي يجدد وقت تجديده ويؤخذ
 من وجوب تجديده وجوب اصلاحه كالمسمى بالتجديد سم على ج ومثل ذلك اصلاح ما أعده
 لها من الآنية كسيبض الخماس ولو كانت عادتهم جبة تبقى طول السنة لم يجب غيرها كما في
 عث على م ر (قوله بلا تقصير) ليس قيد او عبارة شرح المنهج ولو بلا تقصير قال المنوفي
 وكذا لو ألقها أو غرقت قبل أو ان التزق لكثرة نومها فيها وتحملها عليها يلزمه الابدال أيضا
 (قوله أو ماتت) وكذا لو ولدت الحامل البائن بخلاف ما لو نشرت فانه يسترد ما أخذته
 وان أطاعت في أثناء الفصل كما تر برماوى (قوله لم ترد) أفهم قوله لم ترد أن يحمل ذلك بعد قبضها
 فان وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصمة كما بحثه
 ابن الرفعة لكن المعقد وجوبها كلها وان ماتت أول الفصل واعتمده جمع متأخرون كالاذرى
 والبقيني ولا يقال كيف تجب كلها بمضى لحظة من الفصل لانا نقول ذلك جعل وقتا لايجاب
 فلم يفرق الحال بين قليل الزمن وطويله اه م ر في شرحه (قوله ولو لم يكس) وكالكسوة
 جميع ما مر غير الاسكان والاخذام للعله المذكورة وهى أن المسكن والخدام امتاع وغيرهما
 تملك ولو تصرف فيما أخذته ثم نشرت رجع في بدله ولا يطل التصرف كذا قال شيخنا هنا
 ونسب إلى قريبا عنه وعن شيخنا م ر وابن حجر خلافه في النقطة اه قل على الجلال (قوله
 والواجب في الكسوة الخ) * (فائدة) قال صلى الله عليه وسلم فراش للرجل وفراش لاهر أنه
 والثالث للضيف والرابع للشيطان قال العلماء معناه أن ما زاد على الحاجة فالتخاذه انما هو
 للمباهاة والاختيال والالتهاؤ بزين الدنيا وما كان بهذه الصفة فهو مذموم وكل مذموم يضاف
 للشيطان لانه يرتضيه ويوسوس به ويحسنه ويساعده وقيل انه على ظاهره وانه اذا كان لغير
 حاجة كان للشيطان عليه مبيت ومقيل كما أنه يحصل له المبيت في البيت الذي لا يذكر الله صاحبه
 عند دخوله وأما تعدد الفراش للزوج والزوجة فلا بأس به لانه قد يحتاج كل منهما الى فراش
 عند المرض أو نحوه والنوم مع الزوجة في فراش واحد أفضل ما لم يكن لواحد منهما عذر
 في الانفراد وهذا ظاهر فله صلى الله عليه وسلم الذي وانظرب عليه مع مواظبته على قيام الليل
 فاذا أراد القيام لو طيفقه قام وزر كما في جميع بين وظيفته وقضاء حقها المندوب وعشرتها
 بالمعروف لاسيما ان عرف من حالها حرمها على ذلك ولا يلزم من النوم معها الجماع اه زيادى

بعض

هذا اذا وافق النكاح أول الفصل
 والواجب اعطاؤها في أول كل ستة أشهر
 من حين الوجوب فان أعطاها الكسوة
 أول فصل مثلا ثم تلفت فيه بلا تقصير
 منها لم تبدل لانه وفاها ما عليه كالنقطة
 اذا تلفت في بدنها فان مات أو بانها
 بطلاق أو غيره أو ماتت في أثناء فصل
 لم ترد ولو لم يكس الزوج مدة فدين عليه
 والواجب في الكسوة الساب لا قيمتها
 وعليه خياطتها ولها بيعها لانها ملكها
 ولو لبست دونها منعها لان له غرضافي
 تجهلها

بها من نسخة المؤلف هذه القائدة الى
 آخر القولة ليست من التجريد اه

وبرمادى (قوله وانما أعسر الخ) أعسر قده أولي والنفقة قيد ثلث وأضافها الزوجة قيد ثالث
والنفسية قيد رابع كما أشار إليه الشارح بقوله أما لو أعسر بنفقة مامضى وقوله ولا فسخ
بالاعسار بنفقة الخادم وقوله ولا بائنا مع موسر وقوله ولا تنسخ باعساره عن الأدم وبنى أن
يزاد قيد خامس وهو كون النفقة نفقة معسر تأمل (قوله الزوج) أى ولو صغيراً أو مجنوناً ثم إن
كان للزوج ضامن بالاذن وهو موسر فلا فسخ أرضها أب عن محجوره وهو موسر فلا فسخ أيضاً
ويثبت اعسار الصغير بالبينة كغيره واعسار غيره به بالعرف له مال والا كنى العيين على العقد
قل على الجلال (قوله بنفقة) أى بأقل النفقة الواجب وهو مد نفخ مالموسر
المتوسط أو الموسر عما وجب عليها فلا فسخ لها وقولنا بأقل النفقة أى وما يتبعها ككسوة
الطعن وغيره لا ينحو ظرور ولا بالأعسار بنفقة الخادم وتصير ديناً عليه عند وجوده أى الخادم
لا مع عدمه ومنه يعلم أنه لا فسخ بالعجز عن أصله أى الخادم قل على الجلال (قوله فان
صبرت بها) أى بسبب الاعسار بها أى بالنفقة ولو حذف به المكان أضحى كفى عبارة غيره
(قوله وأنفقت على نفسها) ليس قيد بل تصريدينا ولو قدمت بالبلوغ وإن لم يفرضها القاضي
(قوله صار) أى الواجب والمناسب صارت أى النفقة وقيل صار ديناً أى ما اقترضته
(قوله فلها فسخ النكاح) ويبحث مر الفسخ بالعجز عما لا بد منه من القرش بأن يترتب على
عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرخام المضروب ومن الاواني كالذى يتوقف عليه فهو الشرب
سم على حج ع ش على مر (قوله بالطريق الآتى) وهى امهاله ثلاثة أيام والرفع للقاضى
واذنه لها فى الفسخ كما يأتى (قوله أو تسريح باحسان) فيه أن الكلام فى الفسخ منها
والتسريح طلاق وعبارة مر بعد قول المتأخر فلها الفسخ على الاظهر لغير الدار قطنى والى
فى الرجل لا يجد شيئاً يتفق على امر أنه يفرق بينهما ما وقضى به عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد
من الصحابة اهـ (قوله ولا بائنا مع موسر) خرج بأعسر (قوله ويؤمر باحضاره بسرعة)
قال حج وقضية كلامه أنه لو تم عذرا حضاره هذا الخوف لم تنسخ وهو محتمل لندرة ذلك وهذا هو
المعتمد زى وقال بعضهم إن لها الفسخ حينئذ فقه سدا بن حجر الرد عليه (قوله لما فيه من
المنة) أى على الزوجة نعم لو سلمها المتبرع للزوج ثم سلمها الزوج لها لم تنسخ لانتفاء المنة عليها
شرح المنهج وقوله ثم سلمها الزوج لها ليس بقيد بل مثله ما إذا لم يسلمها فلا يفسخ لانه الآن موسر
حل وقوله لا تنفاه المنة عليها أى لانه أى الزوج ملكها بأخذها من المتبرع اهـ برمادى (قوله
أباً وأجداً) ومثله السيد مع عبده (قوله والزوج تحت حجره) بأن كان صبياً أو مجنوناً
(قوله وقدرة الزوج على الكسب) أى وحصله بالفعل وإذا عجز عن الكسب بمرض يرجى
زواله فى ثلاثة أيام فلا فسخ وإن طال فلها الفسخ دمياطى والمراد بالكسب الحلال فخرج
الكسب بالخرور آلات المالاى وبالتنجيم ونحو ذلك اهـ برمادى (قوله والاعسار بالكسوة)
أى بأقل الكسوة ويراد بأقل الكسوة ما لا بد منه بخلاف نحو السراويل والمكعب فانه
لا فسخ بذلك اهـ حل (قوله عن الأدم) خرج بالنفقة كذا قيل وقد توقف فى اخراج
الأدم بما ذكر لان الأدم من النفقة الاقل لأن يقال أراد بالاقل ما لا تقوم النفس بدونه وهو
الطعام لا الأدم قاله ع ش وعبارة حل فالأدم ليس من مسمى النفقة ومنها بالاولى الاوانى

(وان أعسر) الزوج (بنفقة) المستقبلة
لتلف ماله مثلاً فان صبرت بها وأنفقت
على نفسها من مالها أو مما اقترضته
صار ديناً عليه وإن لم يفرضها القاضى
كسائر الديون المستقرة فان لم نصبر
(فلها فسخ النكاح) بالطريق الآتى
لقوله تعالى فامساك بعروف أو تسريح
باحسان فاذا عجز عن الاول تعين الثانى
ولانها اذا فسخت بالجلب والعنة فبالعجز
عن النفقة أولى لأن البسود لا يقوم
بدونها بخلاف الوطء أما لو أعسر بنفقة
مامضى فلا فسخ على الاصح ولا فسخ
أيضاً بالاعسار بنفقة الخادم ولا بائنا مع
موسر من الاتفاق سواء أ حضر أم غاب
عنها التمكن من تحصيل حقها بالحاكم
ولو حضر الزوج وغاب ماله فان كان
غائباً بمسافة القصر فأكثر فلها الفسخ
ولا يلزمها الصبر للضررفان كان دون
مسافة القصر فلا فسخ لها ويؤمر
باحضاره بسرعة ولو تبرع شخص بها
عن زوج معسر لم يلزمها القبول بل لها
الفسخ لما فيه من المنفعة نعم لو كان المتبرع
أباً وأجداً والزوج تحت حجره وجب
عليها القبول وقدرة الزوج على
الكسب كالقدرة على المال وانما
تنسخ الزوجة بعجز الزوج عن نفقة
معسر ولو عجز عن نفقة موسر أو متوسط
لم تنسخ لان نفقته الآن نفقة معسر فلا
يصير الزائد ديناً عليه والاعسار بالكسوة
كالاعسار بالنفقة اذ لا بد منها ولا ينفى
البسود بدونها غالباً ولا تنسخ باعساره
عن الأدم

والمسكن لان النفس تقوم بدونها بخلاف القوت (و) كذلك ثبت لها خيار (٩١) الفسخ (ان أعسر بالصداق قبل الدخول)

للعجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض
فأشبه ما اذا لم يقبض البائع الثمن حتى
يجر على المشتري بالفلس والمبيع
باق بعينه ولا تنسخ بعده لتلف المعوض
وصيرورة العوض ديناً في الذمة
(تنبيه) * لو قبض بعض المهر قبل
الدخول كما هو معتاد وأعسر بالباقي
كان لها الفسخ كما أفق به البارزي وهو
مقتضى كلام المصنف لصدق العجز عن
المهر بالعجز عن بعضه وبه صرح الجوري
وقال الأذري هو الوجه نقلاً ومعنى
وان أفق ابن الصلاح بأنه لا فسخ اذا يلزم
على اقتائه اجبار الزوجة على تسليم
نفسها بتسليم بعض الصداق ولو أجبرت
لاتخذ الأزواج ذلك ذريعة الى ابطال
حق المرأة من حبس نفسها بتسليم
درهم واحد من صداق هو ألف درهم
وهو في غاية البعد * (قصة) * لا فسخ
باعسار زوج بشئ مما ذكر حتى ثبت
عند قاض بعد الرفع اليه اعساره بينة
أو اقرار فيسخنه بنفسه او بنائبه بعد
الثبوت أو يأذن لها فيه وليس لها مع
علمها بالعجز الفسخ قبل الرفع الى
القاضي ولا بعده قبل الاذن فيه نعم
ان عجزت عن الرفع الى القاضي
وفسخت نقد ظاهر او باطن للضرورة ثم
على ثبوت الفسخ باعسار الزوج بالنفقة
يجب امهاله ثلاثة أيام وان لم يطلب
الزوج الامهال ليتحقق عجزه فانه قد
يعجز لعارض ثم يزول وهي مدقة قريية
يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره

بها مش نسخة المؤلف وسئل الشهاب
الرملي الى قوله اه سم ليس من التجريد

والفرش ولولا لابتد منه للشرب والجلوس والنوم وان لزم أن تنام على البلاط والرخام ونقل
عن شيخنا أنه بحث أن لها الا ان الفسخ بذلك أي بالنفي لا بد منه للفرش والشرب فعلم أن ما عدا
النفقة والكسوة والمسكن لا فسخ به على الاول حل (قوله والمسكن) ضعيف والمعتد
أن لها الفسخ بالمسكن اه مد وبعبارة المنهج لو أعسر الزوج باقل نفقة أو كسوة أو مسكن الخ
والمراد أقل المسكن فلا تنسخ اذا وجد المسكن ولو غير لا تقبها خلافا لما قد يفهم من كلام
العباب أن لها أن تنسخ مع وجود غير الثلاث حل وهذا المعنى مستفاد من قوله أعسر
مسكن أي أي مسكن كان سواء كان لا نقاً ولا فهو مه أنه لو أيسر بأي مسكن كان فلا تنسخ
(قوله ان أعسر بالصداق) أي كلاً أو بعضاً كما سنبهه الشارح عليه على المعتد في الثاني والمراد
بالصداق الحال بخلاف المتوجبل فلا تنسخ به وان حل لانها رضية بذمته اه مد (قوله
مع بقاء المعوض) وهو البضع (قوله ولا تنسخ بعده) أي الدخول وبعبارة الزاوي وفارق
المهر المذكورات قبله حيث تنسخ بالعجز عنها ولو بعد الدخول بأن المهر في مقابلة الوط فاذا
استوفاه الزوج كان نالها في عذره بخلاف المذكورات فانها في مقابلة التمكن اه (قوله
وأعسر بالباقي) أي وكان الكل حالا (قوله نقلاً) أي الذي نقل عن الاصحاب (قوله
ومعنى) وهو أن المهر في مقابلة الوط فاذا استوفاه الزوج كان نالها في عذره ببقاء
البعض كبقاء الكل فإرادته بالمعنى العلة المتممة في كلام زى (قوله وان أفق ابن الصلاح)
ضعيف (قوله لاتخذ الأزواج ذلك) أي تسليم البعض (قوله عند قاض) أي أو محكمكم
برأوى (قوله ان عجزت) أي حساباً بأن لم تتمكن منه أو شرعاً بأن وجدته وطلب منها ما لا يقع
كما في م ر شيخنا (قوله عن الرفع للقاضي) أي والمحكم كما يؤخذ مما يأتي (قوله باعسار
الزوج بالنفقة) أو المهر (قوله يجب امهاله ثلاثة أيام) ولو في المهر على المعتد زى
وسئل الشهاب الرملي وجه الله عن امرأة غاب زوجها وترك معها أولاداً صغاراً ولم يترك
عندها نفقة ولا أقام لها من نفقا وضاعت معلماتها ومصلحة الأولاد وحضرت الى حاكم شفعي
وأثبت له ذلك وشهدت ونصرت وطلبت منه أن يفرض لها ولا ولادها على زوجها نفقة
ففرض لهم نقداً معيناً في كل يوم وأذن لها في اتفاق ذلك عليها وعلى أولادها وفي الاستدانة
عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل القرض والتقدير
صحیح واذ اقر الزوج زوجته في نظير كسوتها عليه حين العقد نقداً كما يكتب في وثائق
الانكحة ومضى على ذلك مدة وطلبت منه بما اقترلها من تلك المدة وأدعت عليه به عند حاكم
شافعي واعترف بذلك وألزمه فهل الزامه صحيح أولاً وهل اذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقر لها
كسوة وأثبت ذلك بينة وسألت الحاكم الشافعي أن يقر لها عن كسوتها الماضية التي
حلفت على استحقاقها نقداً وأجابها بذلك وقرره كما يفعله القضاة الا أن فهل له ذلك أولاً وهل
ما يفعله القضاة من القرض للزوجة والأولاد عن النفقة والكسوة عند العسر والحضور
نقداً صحيح أولاً فأجاب تقرير الحاصكم في المسائل الثلاث صحيح اذا الحاجة داعية اليه
والمصلحة تقتضيه فله فعله ويشاب عليه بل قد يجب عليه اه سم * (فرع) * التست
زوجة غائب من القاضي أن يفرض لها فرضاً اشترط ثبوت النكاح واقامتها في مسكنه

وحلقها على استحقاق النفقة وأنها لم تقبض منه نفقة مستقبلة فيبتدئ بقرض لها عليه نفقة
معسر حيث لم يثبت أنه غيره ويظهر أن محل ذلك إذا كان له مال حاضر بالبلد يريد الأخذ منه
والأفلا فائدة للقرض الآن له فائدة هي منع المخالف عن الحكم بسقوطها بمعنى الزمان وهو
أبو حنيفة وأيضا في محل ظهور مال فتأخذ منه من غير احتساج إلى قاض ورجحه الأذرى اه
س ل * (مسئلة) * لو زوج ابنه بامرأة وضمن لها المهر ثم أعسر الابن فهل لها الفسخ أو لا بد
من اعساره ما المعتمد أنه لا بد من اعساره كما أجاب به الأذرى واعتمده في سؤال له ثم إن
عهده مال فلا بد من يئسة بنبوت اعساره وإن لم يعهده مال فهل يقبل قوله قياسا على المفسر
أو لا بد من اليئسة لأنه يلزم عليه ضياع حق الغير وهو الولد محل نظر سم (قوله لتحصيل نفقة)
أي من كل ما تفسخ به ومنه يستفاد أن لها الخروج من المهلة ولو غنية حل (قوله بكسب)
أي وإن أمكنها الكسب في بيتها برماوى (قوله لأنه وقت الدعة) أي الراحة قال في الصباح
وقد ودع زيد بضم الدال وقبحها وداعة بالفتح والاسم الدعة وهي الراحة اه ويؤخذ من قوله
لأنه وقت الدعة الخ أنها لو توقفت تحصيلا على ميتة في غير منزله كان لها ذلك ع ش (قوله
وليس لها منعه من التمتع) أي في غير أوقات التحصيل اه م ر ع ش (قوله من التمتع)
وحل العلامة م ر الاقول على غير زمن التحصيل فتسقط نفقتها بمنعها فيه والثاني على وقت
التحصيل فلا تسقط نفقتها بمنعها فيه برماوى (قوله نعم الخ) لا يقال هذا مكررا مع الاستدراك
المتقدم لأن ما تقدم كان القاضي موجودا وبجرت عن الوصول إليه لاخذ اجرة لها وقع
أولنعه من الوصول إليه وهنا القاضي مفقود بالزرة شيخنا (قوله ولا يحكم) أي أو كان
يفرهما مالا اه برماوى (قوله في الوسيط الخ) معتمد ع ش (قوله لا خلاف في استقلالها
بالفسخ) فتقول فسخت نكاحي قال بعض مشايخنا وصورة المسئلة أن الزرع للقاضي سبق
أذلا عبرة بجهله بلا قاض وفسخها يفتد ظاهرا وباطنا قال بعضهم والقياس لزوم الاشهاد لها
برماوى وسئل م ر عن شخص غاب عن البلد فهل تفسخ عايله زوجته في صيغة الرابع
كل حاضر والحكم خاص بالحاضر فأجاب بأنه ان شهدت يئسة شرعية بأنه معسر الآن عن
نفقة المعسرين ولو باستنادها إلى استعصا بضرورة أمهله الحاكم ثلاثة أيام ومكثها من الفسخ
صيغة الرابع وحينئذ فالحكم شامل للحاضر والغائب اه من الفتاوى اه م د (قوله
بنت على المدة) أي بنت الفسخ على المدة بمعنى أنه يعتد بالثلاثة الماضية وتفسخ الآن وعبادة
م د بنت على المدة فلها الفسخ حالا اه والضابط أن يقال متى أنفق ثلاثة أيام متوالية وبجرت
استأنفت وإن أنفق دون الثلاثة بنت على ما قبله اه برماوى (قوله فانها تبنى ولا تستأنف)
على اليومين الماضيين فتضم لهما الرابع وتفسخ أول الخامس والحاصل أنه إذا أبسر يوما
أو يومين ثم أعسر بنت بخلاف ما إذا أبسر ثلاثة أيام فانها تستأنف ولا تبنى اه م ر حوى
وعبارة ابن حجر في شرح الصفة قوله فانها تبنى أي تبنى على اليومين لتضررها بالاستئناف
فتصبر يوما آخر ثم تفسخ فيما يليه اه سئل شيخنا عن رجل يملك عصاة عليها ذهب وقضة ولو لوز
دفعها لزوجته على السكوت من غير أن يذكر لها أنها ودبعة أو هبة فهل عليها جعير ووضع اليد
عليها أم كيف الحال أفيد والجواب فأجاب الحمد لله وحده العصاة المذكورة أمانة شرعية يه

ولها خروج فيها التعصبل نفقة مثلا
بكسب أو سؤال وعليها رجوع
لمسكنها بالبلد لأنه وقت الدعة وليس لها
منعه من التمتع ثم بعد الامهال يفسخ
القاضي أو هي ياذنه صيغة الرابع نعم
ان لم يكن في الناحية قاض ولا يحكم في
الوسيط لا خلاف في استقلالها بالفسخ
فان سلم نفقة اليوم الرابع فلا فسخ تبين
زوال ما كان الفسخ لاجله فان أعسر
بعد ما سلم نفقة اليوم الرابع بفسخ
الخامس بنت على المدة ولم تستأنفها كمالو
أبسر في الثالث ثم أعسر في الرابع فانها
تبنى ولا تستأنف ولو رضى قبل
النكاح أو بعده باعساره فلها الفسخ
لأن الضرر يفتد ولا أثر لقولها
رضيت به أي لأنه وعد لا يلزم الوفاء به
لأن الضرر لا يفتد

الزوجة المذكورة للزوج نزعها منها قهر اعليا أي وقت اراده لانها ملكه ولم يصدر منه صبغة شرعية تنقل ملكه عنها للزوجة فهي باقية على ملكه وما اشتهر على السنة العاتمة من أن كل شيء يتمتع فيه المرأة بصير ملكا لها كلام باطل لأصل له والله أعلم اه ما قاله بجروقه ايج ولو اختلف الزوجان أو وارانها ما أو أحدهما ووارث الاخر في أمتعة دار فان صلحت لأحدهما فقط فله والأفكل تحليف الاخر ان لم يكن بينه ولا اختصاص بيد فان حلقا جعلت بينهما وان نكل أحدهما حلف الاخر وقضى له بها كإسباقي في آخر الدعوى والبيانات ولو اشترى حليما وديبا جاز وجته وزينها بذلك لا يصير ملكا لها بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الاهداء والعارية صدق ومثله وارثه ولو جهز بنته بجهاز ملكه الا بالحياب وقبول والقول قوله انه لم يملكها ويؤخذ مما تقر أن ما يعطيه الزوج صلحة أو صباحية كما اعتدي به بعض البلاد لا يملك الا بلفظ أو قصد اهداء وإفشاء غير واحد بأنه لو أعطاهام مصر وقال العرس ودفعها وصباحية فشرزت استردا لجميع غير صحيح اذا التقيد بالشور لا يتأتى في الصباحية لما قرره فيها كالمصلحة لانه ان تلفظ بالاهداء أو قصد ملكته من غير بجهة الزوجة والأهله وملكه وأما مصروف العرس فليس واجب فاذا صرفته باذنه ضاع عليه وأما الدفع أي المهر فان كان قبل الدخول لم يسترده والا فلا لتقرره فلا يسترد بالشور اه برماوى مع زيادة من ع ش على مر

* (فصل في الحضانة) *

وتسمى كفالة وتسمى بالبلوغ أو الأفاقة قل وقال في شرح الروض وتنهى في الصغير بالتمييز وأما بعده الى البلوغ تسمى كفالة قاله الماوردي وموثق على من تلزمه النفقة ومن ثم ذكرت هنا لان الحضانة قد توجد مع الارضاع والنفقة وبدونها وبدون أحدهما فلذلك اخرجت عنهما ويأتى هنا في اتفاق الحاضنة مع الاثماد وقصد الرجوع مما مر آنفا ويكفي قول الحاكم لها أَرْضِعِيه واحضنيه ولك على الأب الرجوع وان لم يستأجرها فان احتاج المحضون لخدمة فعلى والده اخذها به بلا تقي به عرفا ولا يلزمه خدمته اه (قوله وهو الجنب) وهو من الإبط الى الكسح والكسح من آخر الضلع الى الخاصرة (قوله ترينة) عبر بالصادر لان الاعيان اللازمة خارجة عنها وحكمها ما يتقدم قريبا (قوله بما يصلحه) فالمراد بالتربية الاصلاح لامعناها المتعارف ومن ثم قال الشارح ولو كبير ايجوز لان التربية له بمعنى الاصلاح لا بلوغه سن الكمال اه حل (قوله بفصل) أشار به كذا المصدر الى أن الواجب على الحاضنة الاعمال وأما الاعيان فعلى من عليه مؤنته قل (قوله وكله) بفتح الكاف (قوله في المهد) كالمرجعية وجميعه مهاد كسهم وسهام قال في المصباح والمهد والمهاد الفراش وجميع الأول مهود كهاس ونلوس وجميع الثاني مهدي ككتاب وكتب (قوله لكن الاناث أليق بها) أي في الجملة فلا ينافى ما يأتي من تقدم الاب على غير الام وأتماتها ع ش وقال مد هذا نوطنة لما بعده والاف هذا لا يدل على أنها تتجلبهن فكان ينبغي أن يقال ثبت الحضانة للنساء والرجال ويقدم النساء على الرجال ويقدم من النساء أم الخ والمراد الاناث والذكور ومن النسب اذا لحق فيها المحرم وضاع ولا مصاهرة كما في قل على الجلال (قوله وأولاهن) أي أحقهن بمعنى المستحق منهن أم فلا يقدم غيرها عليها الا باعتبارها وتركه الحضانة فيسلم لغيرها

بها من نسخة المؤلف قوله ويؤخذ الى آخر القول ليس من التحرير اه

* (فصل في الحضانة) *

وهي بفتح الحاء لغة الضم مأخوذة من الحزن بكسر هاء وهو الجنب لضم الحاضنة الطفل اليه وشرعية من لا يستقل بأموره بما يصلحه ويقبه عما يضره ولو كبير ايجوزنا س كان يتعهده بفصل جسده وثيابه ودهنه وكلمه وربط الصغير في المهد وتحريره كلبانم وهي نوع ولاية وسلطنة لكن الاناث أليق بها لانهن أشقى وأهدى الى التربية وأصبر على القيام بها وأولاهن أم كما قال

وهي بفتح الحاء لغة الضم مأخوذة من الحزن بكسر هاء وهو الجنب لضم الحاضنة الطفل اليه وشرعية من لا يستقل بأموره بما يصلحه ويقبه عما يضره ولو كبير ايجوزنا س كان يتعهده بفصل جسده وثيابه ودهنه وكلمه وربط الصغير في المهد وتحريره كلبانم وهي نوع ولاية وسلطنة لكن الاناث أليق بها لانهن أشقى وأهدى الى التربية وأصبر على القيام بها وأولاهن أم كما قال

مادامت بمنعة اه ع ش على م ر (قوله واذا فارق) ومثل الفراق الموت واحترز
 بقيد المفارقة عما اذا كان الابوان على النكاح فان الولد يكون معهما بقوماً بكفايته الاب
 بالانفاق والام بالحضانة والتربية ان كان على دينها (قوله فهي أحق) أي مستحقة بحضانه
 أي الى سبع سنين ولذا قال الشارح ثم المميز يخرج ومجمله اذا لم يكن للمعضون زوج أو زوجة
 يمكن تمتع كل بالآخر والافه وأولى من كل الاقارب وهوئة الحضانة في ماله ثم على الاب لانها
 من أسباب الكفاية كالنفقة ولها أن تطلب عليها أجرة كما لها أن تطالبها بالرضاع فاذا حضنت
 مدة أو أرضعت مدة من غير طلب أجرة لم تستحق لعدم التزامها (قوله لو فور شفتها) أي
 تمامها قال القاضي ولان جهات التقديم ثلاثة الولادة والورثة والقراءة والجميع موجودة فيها
 فان امتنعت الأم منها لم يجبر عليها واتقلت لأمهاتها واذا تفرغت في أهلها فلا بد من ثبوتها
 عندكم كما قاله النووي في فتاويه وقال في الروضة في باب الحجر اذا كان النزاع في الاهلية بعد
 تسليمها الولد لم ينزع من يدها ويقبل قولها في الاهلية وقبله لم يسلم اليها الا بعد ثبوتها واذا طلبت
 أجرة عليها وهنالك متبرعة قدمت عليها برماوى (قوله ثم بعد الام أمهات لها) محل ذلك
 اذا لم يكن للمعضون بنت والافهى مقدمة على أمهات الام كما يأتي في الفرع بعده وحاصل
 ما ذكره الشارح من مراتب النساء الخالص سبع وقد نطقت به بعضهم فقال
 أم فأمة بأبشرط أن ترث * فأمهات والد والد ورث
 أخت نخالة فبنت أخته * فبنت اخ ياصح مع عمته

ثم اعلم أن المستحق للحضانة ان تمحض انا فاقدمت الام فأمهات الى آخر ما تقدم وان تمحض
 ذكور واثبت الحضانة لكل قريب وارث ولو غير محرم كان الم لا تثبت لغيره غير وارث كما في
 الام والخال وان اجتمع الذكور والاناث قدمت الام ثم أمهات ثم الاب ثم أمهاته ثم الاقرب
 فالأقرب وهذا حاصل ما في الروضة وهو توضيح لما ذكره الشارح (قوله وان علت الام) لاسا حجة
 لهذه الغاية مع قوله ثم أمهات لها ويمكن على بعد أنه أتى به لما كاه مابعد ولو قال وان علون أي
 الاتمهات لكان أولى (قوله فأمهات أب) أي بعد الاب (قوله وهي) الضمير عائدة على الغير
 وهو مذكور فكان حقه أن يقول وهو الخ ويجاب بأن الغير هنا مؤنث في المعنى فلذلك صحت
 إعادة الضمير المؤنث عليه ومن ثم قال قل قوله وهي أي الواحدة منهم وأجيب أيضاً بأنه
 استسبب التأنيث من المضاف اليه (قوله كما أم أبي أم) لادلائها بمن لاحق له في الحضانة
 وقدمت أمهات الام على أمهات الاب لقوة في الارث فانهم لم يبق فطن بالاب بخلاف أمهاته
 ولان الولادة قيم محقة وفي أمهات الاب مظنونة وقوله لادلائها بمن لاحق له أي بحال وهو
 أبو الام فكأن كالاجنبية بخلاف أم الام اذا كانت الام فاسقة أو معتوجة لاستحقاقها
 الحضانة في الجملة وقوله وفي أمهات الاب مظنونة وذلك لانه يحتمل أن يكون الولد من غير وطء
 الاب كأن يكون من زنا اه (قوله فأخت) أي للمعضونة ولولام وهو معطوف على فأمهات
 أب (قوله لانها أقرب) أي وترث أيضاً برماوى (قوله لانها تدلى بالام) الظاهر أنها تدلى
 بالجدة شيخنا (قوله فبنت أخت) ولولام (قوله كالأخت مع الاخ) أي كما أن الأخت
 مقدمة على الاخ أي اذا اجتمعت الأخت مع الاخ قدمت فكذا بنت الأخت تقدم على بنت

(واذا فارق الرجل زوجته) بطلاق
 أو فسخ أو لعان (وله منها ولد) لا يتركها
 سكان أو نهي أو خنثى (فهى أحق
 بحضانه) لو فور شفتها ثم بعد الام
 أمهات لها وارثات وان علت الام
 تقدم القرى فالقربى فأمهات أب
 كذلك ونخرج بالوارثات غيرهن
 وهى من أدلت بكربى أو تبين كاتم
 أي أم فأخت لانها أقرب من الخالة
 نخالة لانها تدلى بالام فبنت أخت فبنت
 أخ كالأخت مع الاخ فعممة

الاخ لان ابن المقدم مقدم (قوله لزيادة قرابتهم) الاولى لقوة قرابتهم (قوله فرع) غرضه
تقديم ما تقدم واشتمل هذا الفرع على حكمين تقديم البنت على الجدات وتقديم الزوج
ذكر اكن أو أختي على سائر الاقارب فالحكم الاول بتقديمه قوله سابقا فأمتهات لها وارثات الخ
أي محل تقديم الجدات بعد الام اذ لم يكن للمحزون بنت والا فتقدم عليها والحكم الثاني
بتقديمه قوله سابقا واولاهن أم الخ أي محل تقديم الام في الحضنة اذ لم يكن للمحزون زوج
ذكر اكن أو أختي فان كان قدّم عليها وعلى سائر الاقارب (قوله عند عدم الابوين) أما الابوان
فيعقدان عليها (١) وعليه فلو اجتمعت جدة لام وأب وبنت قدّم الاب وان كان محجوباً بأم الام
ثم البنت ولا حق لام الام لحجبها بالبنت فلما كانت محجوبة بالبنت قدّم الاب عليها وأطال ابن
حجر في التردد فيه فليراجع اه ع ش (قوله أو زوج) شمل الذكر والانثى بتدليل تعميم الشارح
ولكن قوله تتمعه بهم اقصا فيزاد وتمتعها به اذا كان محزوناً وفي بعض النسخ تتمعه به أي بالمحزون
الشامل للذكر والانثى (قوله يمكن تتمعه) أي الزوج به أي بالمحزون (قوله والمراد بتمتعها بها)
أي اذا كان المحزون أنثى ومثل الزوجة الزوج فلا بد أن يتأني منه الوطء لها وعبارة ع ش
والمراد بتمتعها بها ووطؤه أي حاضنا كان أو محزوناً * (فائدة) * لو كان كل من الزوج
والزوجة محزوناً فالحضنة لحاضن الزوج لانه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة فيسلي
أمرها من يتصرف عنه توفية لحقها من قبل الزوج (قوله فلا بد أن تطيقه) أي فلا بد أن
يتأني ووطؤها وأن تطيقه والافلاتسليم اليه ولا تقدم الزوجة على غيرها الا اذا كان الزوج
يملكه الوطء والزوجة مطيقة والابان كانت مطيقة الوطء وهو لا يتأني منه فلا تقدم على
غيرها حل وعش (قوله فلا تسلم اليه) ولو قال لا أطوها وان كان ثقة ع ش (قوله
وثبت الحضنة لاني) أي زيادة على ما مر وهذا شروع في الكلام على اجتماع محض الاناث
وغرضه زيادة خمسة لهن الحضنة زيادة على ما تقدم وهن بنت الخالة وبنت العم وبنت العم
لابوين أو لأب وبنت الخال على المعقد (قوله لم تدل بذكر غير وارث) صادق بصورتين بأن لم
تدل بذكر أصلها كأن تدل بامات كبت الخالة وبنت العم أو أدلت بذكر وارث كبت عم لابوين
أو لأب ومفهومه أنها اذا أدلت بذكر غير وارث لا حضنة لها كبت الخال وبنت العم للام وأم
أي الام وهو مسلم في الآخرين والمعتمد في بنت الخال ثبوت الحضنة لها واعلم أن الاقسام ثلاثة
اجتماع اناث فقط ذكور فقط اجتماع الصنفين وحاصل القسم الاول أنه يقدم الام ثم أمتهاتها
ثم أمتهات الاب ثم الاخت مطلقاً ثم الخالة مطلقاً ثم بنت الاخت مطلقاً ثم بنت الاخ مطلقاً ثم العم
مطلقاً ثم بنت الخالة ثم بنت العم ثم بنت العم لابوين أو لأب ثم بنت الخال وأما اجتماع الذكور
فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ بأقسامه الثلاثة ثم ابن الاخ لابوين أو لأب ثم العم لابوين أو لأب
وأما اجتماع الذكور والاناث فتقدم الام على كل الذكور ثم أمتهاتها كذلك ثم الاب يقدم على
كل الاناث غير الام وأمتهاتها ثم أمتهات الاب تقدم على كل الذكور ثم اذا عدت الاصناف
الاربعة الام وأمتهاتها والاب وأمتهاته يقدم الاقرب من الحواشي ذكر اكن كان كاخ وابن أخ
يقدم على حالة وعمه أو أختي كاخ وبنت أخ يقدم على عم لابوين أو لأب وابن عم كذلك فان

(١) بهامش نسخة المؤلف قوله وعليه
أي على كون الابوين مقدمين عليها فهو
مستأنف لا معطوف على قوله عليها اه
ورتب على قوله بأم الام أي أم أمها اه

قوله به أي بالمحزون هذا على ما في بعض
النسخ الذي نبه عليه قبل
* وما بالعهد من قدم * اه

وتقدم أخت وخالة وعمه لابوين عليهن
لاب لزيادة قرابتهم وتقدم أخت وخالة
وعمه لأب عليهن لأم لقوة المحنة
* (فروع) * لو كان للمحزون بنت قدمت
في الحضنة عند عدم الابوين على الجدات
أو زوج يمكن تتمعه بها يقدم ذكر اكن
أو أختي على كل الاقارب والمراد بتمتعها
بها ووطؤها فلا بد أن تطيقه والافلا
تسلم اليه كما صرح به ابن الصلاح في
فتاويه وثبت الحضنة لاني قرينة غير
محرم لم تدل بذكر غير وارث

استويا ذكورة وأنثى أقرع وقوله لم تدل بذكر غير وارث كما علم من التقييد بالوارث فبما مر
 بخلاف غير القرينة كالمعتقة وبخلاف من أدلت بذكر غير وارث كبنات خال وبنات عم لا تم وكذا
 من أدلت بوارث أو بآثى وكان المحضون ذكر انتهى شرح المنهج وقوله كبنات خال لانها تدل
 بمن لاحق له في الحضنة أصلا وهو ضعيف والمعتمد استحقاقها وعلى عدم ثبوته لبنت العم للام
 يفرق بأن الخال أقرب للام من بنت العم لأن أباهما الذي هو الخال أقرب للام كذا قيل حل
 وراجع ما في حاشية س (قوله كبنات خال) وتقدم بنت الخالة قياسا على أمها (قوله ولد ذكر
 قريب) أي بعد ما تقدم من الأناث لما يأتي أنه لو اجتمع ذكر وبنات الخ ع ش والمراد بقوله
 لذكر أي عند فقد الأناث وهذا شروع في الكلام على اجتماع محض الذكور وله أربعة أحوال
 اجتماع الارث والمحرمة كالاب اجتماع الارث دون المحرمة كابن العم فقد هما كابن الخال
 فقد الارث فقط كالخال (قوله أو غير محرم كابن عم) الظاهر أن الكاف استقصائية إذ ليس لنا
 ذكر وارث قريب غير محرم الابن العم (قوله والولاية) وبهذا فارق بنت العم للام كما مر أيضا
 برماوى (قوله بترتيب ولاية النكاح) متعلق بتثبت المقدار رأى ثبتت الحضنة لذكر قريب
 وارث على ترتيب ولاية النكاح والمراد بقوله بترتيب ولاية النكاح أي في الجملة لأن الاخ للام له
 حق هنادون ولاية النكاح ولم يقل على ترتيب الارث لأن الجد مقدم على الاخ عنا كافي النكاح
 بخلافه في الارث قاله في شرح المنهج وقوله لأن الجد أي لانها تثبت للأصول قبل الحواشي
 وقوله كافي النكاح يدل عليه أن الاخ للام هنا مقدم على العم والولاية في النكاح اه حل
 مع زيادة (قوله ولا تسلم مشتهة لغير محرم) ظاهر كلامهم أن المحضون المذكورين لم يغير المحرم
 أي للذكر غير المحرم ولو كان مشتهى والراجح أنه لا يسلم له أخذ من العلة فكان من حقه أن
 يقول ولا يسلم مشتهى وينبغي أن يكون ذلك اذا وجدت رية والابن انتفت فتسلم له حل
 وعبارة البرماوى قوله لغير محرم ظاهر كلامه تسليم الذكر ولو كان مشتهى وهو كذلك حيث
 لا رية وبهذا يجمع التناقض اه واعلم أن هذا أعنى قوله ولا تسلم الخ راجع لقوله ولذا كرر
 قريب الخ ولو قال ولا يسلم مشتهى ذكر ا كان أو آثى لغير محرم كذلك يرجع أيضا لقوله وتثبت
 لا آثى قرينة لكان أولى كذا قيل وهو يقتضى أن الآثى غير المحرم له الحق في حضنة الذكر
 المشتهى وفي س ل خلافه وبؤيده ما تقدم عن شرح المنهج من قوله أو بآثى وكان المحضون
 ذكرا (قوله لذته) أي لامرأة ثقة (قوله بعينها) أي بعينها غير المحرم وكان عليه ابراز
 الضمير لأن الصفة جرت على غير من هي له (قوله كبنته) أي أو غيرها ولو بأجرة من ماله لأن
 الحق له في ذلك برماوى والمراد ببنته التي يستحق منها فتسلم اليه أي تجعل عنده مع بنته نعم ان كان
 مسافرا وبنته معه في رحله سلمت اليها لاله كما لو كان في الحضر ولم تكن بنته في بيته وبهذا يجمع
 بين قولهم في وضع تسليم اليه وفي آخر تسليم اليها شرح الروض (قوله وان علمت) أي
 الامهات والافلا حاجة اليه بعد قوله فأمهاتها أي لو قلنا ضمير علمت راجع للام واذا رجع الضمير
 للامهات فكان يقول وان علمت (قوله فأب فأمهاتها) المراد كما قاله سم أنه يقدم بعد
 الاب أمهاته ثم الجد ثم أمهاته وهكذا ع ش (قوله لما مر) ان كان تعليل التقديم الام فالذي
 مرهوه وله لو فور شفقها وان كان تعليل التقديم الاب فالذي مرهوه قوله لو فور شفقته وقربته

كبنات خال وبنت عمه ولا ذكر قريب
 وارث محرم كابن كاخ أو غير محرم
 كابن عم لو فور شفقته وقوة قرابته
 فالارث والولاية وزيد المحرم بالمحرمة
 بترتيب ولاية النكاح ولا تسلم مشتهة
 لغير محرم حذرا من الخلوة المحرمة بل
 تسلم لثقة بعينها هو كبنته وان اجتمع
 ذكر وبنات قدمت الام فأمهاتها
 وان علمت فأب فأمهاته وان علمت

بالارث والولاية والحرمية في الحرم ولهذا قال شيخنا العسماوي لم يترهناشي وانما رثي شرح
 المنهج فراجعه فبجاءته وأولاهن أم لو فورشفتها الخ وان اجتمع ذكور واناث فأم فأمهاتها
 فأب فأمهاته وان عملا لأمهات أمهات الأم على الأب لانها بالنساء ألقى وقدم الأب على أمهاته لانه أقوى
 وقدمت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتهن اه (قوله الاقرب فالاقرب من الحواشي) رد
 عليه تقديم الخالة على بنت الاخ والاخت اذ قد وجد التقديم ولا أقربية تأمل شوري (قوله
 قدمت الانثى) فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ شرح المنهج وقوله على أخ أي
 ولو شقيقا وقوله وبنت أخ أي ولو من الأم وقوله على ابن أخ أي ولو لولابوين (قوله
 أصبر) أي أشد صبرا وتجلدا على تحمل المشاق وقوله أبصر أي أشد بصيرة أي علميا بأمر
 الحضانة فهو عطف مغاير (قوله ذكورة) كعمين أو أنثى كخالتين (قوله فلا يقدم على
 الذكر) أي في محل لو كان أنثى تقدم عليه شرح الروض فلو كان للمحضون أخوان ذكر
 وخنثى جعل الخنثى كالأخ كرفيع فرع بينهما ولا يجعل كالأنثى حتى يقدم على الذكر بدون قرعة
 وقوله صدق بينه أي فيقدم على الذكر من غير قرعة لثبوت أنوثته بينهما وانظر هلا قال
 الشارح فلا يقدم عليه وماتكة الاظهار في محل الاضمار (قوله ثم المميز) وهو من وصل الى
 حالة بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستغني وحده ولا يتقيد بسبع سنين قل وقبل
 التمييز يبقى عندهم اه شيخنا زاد في المنهج ان افتقر أبواهما من التكاح وهو جرى على
 الغالب كما قاله سم على حج حتى لو كانت الأم في تكاح الأب ولا يأتيا الاحيانا كان كما لو افترا
 في التخيير كما ذكره ع ش ولهذا أسقطه الشارح هنا فأتمله (قوله ان صلحا) فان لم يصلح
 الا أحدهما تعين فلا يخير (قوله ولو فضل أحدهما الا خردينا) أي بأن كانا عدلين لكن
 أحدهما أخرج عدالة لما سأل في أن الفاسق لا حضنة له ومقتضى القياس أن يجري مثل ذلك
 في غير المسلمين بأن يكون أحدهما أعدل في دينه ويقدم اليهودي أو النصراني على الآخر
 ان كان حرييا أو مجوسيا أمرته كما هو معلوم (قوله فأيهما) موصولة مبهمة وأرجله اختيار
 صله والعائد محذوف أي اختاره وبجمله سلم خبر وظاهر كلامه تغيير الولد وان أسقط أحدهما
 حقه قبل التخيير وهو كذلك خلافا لما ورد في الروايات فلو امتنع المختار من كفالته كفله الآخر
 فان رجح المستنعم منهما أعيده التخيير وان امتنعا وبعدهما مستحقان لها بحد وجدة تخير بينهما
 ولا أجبر عليهما من تلزمه نفقته لانها من جملته الكفالة شرح م ر (قوله خير غلاما) وانما
 يدهى عرفا بالغلام المميز فصح الاستدلال به ومثله الغلامه قال في المصباح الغلام الابن الصغير
 ثم قال قال الأزهرى وسمعت العرب تقول للمولود حين يولد ذكر اغلام فلم يخصوا الغلام
 بالمميز اه ع ش على م ر (قوله في الاتساب) صوابه في التغيير وكتب بعضهم قوله
 في الاتساب أي عند الاشتباه فيما اذا وطئ رجلان امرأة بشبهة وأنت بولد يمكن من كل منهما
 فانه يعرض على القاتل فان ألحقه بأحدهما فالامر ظاهر فان لم يوجد قاتل أو تخيرا ونفاه
 عنهما أو ألحقه بهما اتسب بعد كماله لمن يعمل طبعه اليه سواء كان الولد ذكرا أو أنثى (قوله
 وقد يتقدم) أي التمييز على السبع الخ وظاهرناطة الحكم بالتمييز أنه لا يتوقف على بلوغه

الاقرب فالاقرب من الحواشي ذكر
 كان أو أنثى فان استويا قريبا قلمت
 الانثى لان الاناث أصبر وأبصر فان
 استويا ذكورة أو أنثى تقدم بقرعة من
 خرجت قرعته على غيره والخنثى هنا
 كالأخ كرفيع فرع بينهما ولا يقدم على
 الذكر من غير قرعة لثبوت أنوثته بينهما
 الا أنوثته صدق بينه (ثم المميز) (بخير)
 ان صلحا المميز (بخير)
 ندبا (بين أيوبه) ان صلحا المميز (بخير)
 والشروط الاثنية ولو فضل أحدهما
 الا خردينا أو مالا أو محبة (فأيهما)
 اختاره سلم اليه لانه صلى الله عليه وسلم
 خير غلاما بين أيوبه وأمه رواه الترمذي
 وحسنه والغلامه ككفالته
 في الاتساب ولان القصص بالكفالة
 الحفظ للولد والمميز أعرف بحفظه
 فيرجع اليه وسن التمييز بالسبع
 سنين أو ثمان تقريبا وقد يتقدم على
 السبع وقد يتأخر عن الثمان

سبع سنين وأنه اذا جاوزها بالتمييز بقي عند أمته والثاني ظاهر وأما الأول فقياس ما مر في كونه
لا يؤمر بالصلاة قبل السبع وأن ميزانه لا يخبر حيث لم يبلغ السبع بخلاف ما هنا فإن المدافعة على معرفة ما فيه
لما فيها من المشقة تخفف عنه حيث لم يبلغ السبع بخلاف ما هنا فإن المدافعة على معرفة ما فيه
صلاح نفسه وعدمه فيقيد بالتمييز وان لم يجاوز السبع اه ع ش على مر (قوله فداره) أي
التخير وقوله عليه أي التميز (قوله ويعتبر في تميزه) ظاهر كلامه أن ذلك داخل في حدة التميز
وليس كذلك فكان الأولى أن يقول في تخييره الآن يجاب بأن في بمعنى مع (قوله بأسباب
الاختيار) وهي الدين والمحبة وكثرة المال وغير ذلك مما يقتضي الميل اه شخبنا (قوله الى
حصول ذلك) أي ما ذكر من المعرفة وقوله وهو أي حصول ذلك (قوله ويخير) أي المميز
الذي لأب له أيضا بين أم وان علت وجد وان علا مد وأشار اشارة ذلك الى أن قول المتن
يخير بين أبويه ليس قيداً (قوله أرغبره) أي بعد فقد الجدة (قوله من الحواشي) أي الذكور
من العصباء أخذ من قوله بجامع العصبية ع ش (قوله كما يخير) حيث لا أم بين أب وأخت
لغير أب ولولا أم مع أن الاخت للأب مقدمة على الاخت للام اه حل وتقدم أنه عند اجتماع
الذكور والاناث يقدم الأب على سائر الحواشي ومن جعلهم الاخت والخاله فالأب مقدم
عليهما ومقتضى ما هنا أن المحضون كان قبل التميز عند الاخت والخاله ويخير بعده بين من كان
عندها وبين الأب وهذا لا يأتي الا على القول الضعيف القائل بتقدمهما على الأب فليست قبل
وليحذر ويجاب بأنه كان قبل التميز عند الأب فيخير بعد التميز بين الأب والاخت والخاله عند
عدم أمتها وما المانع من ذلك ثم رأيت في سم مانسه قال في الارشاد ويخير بين مستحقه
وأخت قال شارحه هو يفيد أنه لا يخير بين الأب والاخت ولا بينه وبين الخالة قال وهو المعتمد
الموافق لما في الروضة وأصلها وما في التمهيد من ترجيح التخير بين الأب والاخت وبينه وبين
الخاله تفرع على المرجوح وهو تقدمهما على الأب قبل التميز (قوله وأخت لغير أب) أي
شقيقة أو لام بخلاف التي للأب فلا يخبر بينهما وبين الأب لانها لم تدل بالأم سم مع أن الاخت
للأب مقدمة على الاخت للام اه حل أي فلا يصح إخراجها فالأولى أن يقول كأب وأخت
ويحذف قوله لغير أب وما عل به سم لا يمنع حفيها وقد يجاب بأن الاخت للأب مدلية به وهو
موجود فكان مانعاً لها والاخت الشقيقة تدل بجهتي الأب والام فاعتبرت جهته الأم وكذا
الاخت للام ومحل تقديم الاخت للأب على الاخت للام قبل التميز (قوله وله بعد اختيار
أحدهما الخ) أي في عمل باختياره الثاني بعد اختيار الأول فيحول اليه وليس المراد بذلك
الاباحة المقابلة للتحريم لانه غير مكلف ع ش (قوله ليس يعورة) مقتضاه ولو أمر بدجلا
اه حل (قوله وهل هذا) أي عدم منعه زيارة أمته (قوله الأول) معتمد (قوله ويمنع الأب
أنى) محله اذ لم يمنعها زوجها أو كانت مخدرة فيجب على الأب تمكينها من زيارتها سم لكن
في شرح م ر خلافه في المخدرة اه ع ش والمراد بقوله ويمنع الأب أنى أي ندباً فلو أطلقها
لأتمها لم يحزم ع ش على م ر مع زيادة (قوله وعدم البروز) عطف سبب على سبب (قوله
والام أولى منها) ظاهره عدم الفرق في الام بين المخدرة وغيرها وهو كذلك اه م ر ع ش وعبرة
البرماوى فان كان لها عذر ولو بتخديرها أو منع زوجها أرسلت البنت اليها اه (قوله

قداره عليه لا على السن قال ابن الرفعة
ويعتبر في تميزه أن يكون عارفاً بأسباب
الاختيار والأخرى الى حصول ذلك وهو
موكول الى اجتماع القاضى ويخير أيضاً
بين أم وان علت وجدة أو غيرهن
من الحواشي كاخ أو عثم أو ابنه كالأب
بجامع العصبية كما يخير بين أب وأخت
لغير أب أو خالة كالأم وله بعد اختيار
أحدهما تحول للآخر وان تكرر
منه ذلك لانه قد يظهر له الامر على
خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره
قبل نعم ان غلب على الظن أن سبب
تكرره قلة تميزه ترك عند من يكون
عنده قبل التميز فان اختار الأب ذكر
لم يمنع زيارته أمته ولا يكلفها الخروج
لزيارته لئلا يكون ساعياً في العقوق
وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج
لانه ليس يعورة وهل هذا على سبيل
الوجوب أو الاستحباب قال في
المكفاية الذي سرح به البندنجي
ودل عليه كلام الماوردى الأول
ويمنع الأب أنى اذا اختارته من
زيارة أمته تألف الصيانة وعدم البروز
والام أولى منها بالخروج لزيارتها
ولا تمنع الام زيارة ولديها على العادة
كيوم في أيام

(لا في كل يوم) هذا في منزلها بعيدا من منزلها قريب فلا بأس بدخولها كل يوم قاله
 الماوردي شرح م ر ا ح وقد توقف في الفرق بين قرية المنزل وبعيدته فان المشقة في حق
 البعيدة انما هي على الامة فاذا تحملتها وأتت في كل يوم لم يحصل للبنت بذلك مشقة فأي فرق بين
 البعيدة والقرية قاله ع ش قال الرشيدى ثم ظهر أن وجهه النظر للعرف فان العرف
 أن قريب المنزل كالجار يتردد كثيرا بخلاف بعيدة اه (قوله ولا يمنعها من دخولها بيته) أي
 لا يجوز في حرم عليه ذلك وتدخله قهر عليه ولها أن لا تكتفي باخراج الولد اليها على الباب حل
 قال قل على الجلال قيل يشك كل عليه منع الزوج أم زوجته من دخول بيته وأجيب
 بأن في هذا مظنة الافساد عليه اه وفي ع ش على م ر وفيه أنه لا يجب عليها تمكينه من
 دخول المنزل اذا كانت مستحقة له ففعله ولا زوج لها بل ان شامت أذنت له في الدخول حيث
 لا رية ولا خلوة وان شامت أخرجهت له وعليه في فرق بين وجوب التمكين على الاب من الدخول
 الى منزله حيث اختارته الانثى وبين هذا تيسر مفارقة الاب للمنزل عند دخول الامة بلا مشقة
 بخلاف الامة فانه قد يشق عليها مفارقة المنزل عند دخوله فر عا جاز ذلك الى نحو الخلوة اه
 فانهم فانه نفيس (قوله وهي) أي الامة أو ولي يقرضهما فلو ما تأ وأحدهما فليس للاب منع
 الامة من حضور التجهيز في بيته وله منعها زيارة قبر في ملكه ولوتنازع في محل دفنه أجيب الاب
 لان المؤنة عليه وهذا من تتهانوا بعبها برماوى وقل على الجلال وعسارة ع ش على م ر
 ولومات فقالت أمة ادفنه في تربى وقال الاب بل في تربى كان الجواب الامة على ما يحسنه
 الزركشى وبحث ابن حجر أن الجواب الاب ومثله م ر ومثله حيث لم يترتب عليه نقل محرم كأن
 مات عند أمة والاب في غير بلد اه والمراد بترية أحدهما القربة التي اعتاد أحدهما الدفن
 فيها ولو مسبله كما في ع ش اه (قوله في الحالين) وهما كونه عنده وكونه عندها (قوله واذا
 اختارها) أي الامة ذكر الخ (قوله فعندها ليلا الخ) هذا جرى على الغالب فلو كانت حرفة
 الاب ليلا فالأقرب أن الليل في حقه كالنهار في حق غيره حتى يكون عند الاب ليلا لانه وقت التعلم
 والتعليم وعند الامة نهارا كما قالوه في القسم بين الزوجات شرح الروض فالمراد بالليل عدم وقت
 الحرفة ولونها راعا عكسه كما في قل على الجلال (قوله وعنده) أي الاب وان علا ومثله الوصي
 والقيم برماوى (قوله على ما يليق به) أي الوالد وان لم تكن صفة أبيه بل الواجب للاتق به هو
 كابن جزار لكنه عاقل حاذق جدا فلا يليق به أن يكون سمرا وكابن عالم في غاية من البلادة وعدم
 المعرفة فلا يليق به أن يكون عالما وهكذا فلذلك اعتبر المصنف للاتق به (قوله لان ذلك من
 مصالحه) وأجرة ذلك في مال الولدان وجسد والافعل من عليه نفقته م ر ولو كان أبوه في غير
 بلد أمة ولزم على اقامته معها ضياعه فالحضنة لايه (قوله يقال الادب على الآباء والصالح
 على الله) وعلى في الاقول للوجوب والتأكد وفي الثاني للفضل والكرم قل (قوله على
 العادة) ويعتبر في دخوله على الامة رجود محرم أو نسوة ثقات ويحترز في زيارته عن الخلوة نعم
 لو كانت من زوجة ومنعه الزوج من دخوله بيته خرجت اليه الى الباب لبرهاا ويتفقدها
 برماوى (قوله لان الحضنة لها) أي اصالة (قوله فلا حضنة لمجنون) وكذا أبرص وأجذم
 وذو مرض دائم يشغل عن أحوال المحضون ولا يضر العسمى لكن ينيب القاسى عنه كالمغشى

لا في كل يوم ولا يمنعها من دخولها
 بيته واذا زارت لا تطيل المكث
 وهي أولى بقرضها من دخولها
 أشقى وأهدى اليه هذا ان رضى
 به والا فعندها ويعود ههنا ويحترز
 في الحالين عن الخلوة بها واذا اختارها
 ذكر فعندها ليلا وعندها رايه
 الامور الدينية والدنيوية على ما يليق به
 لان ذلك من مصالحه فمن آداب والده
 صغيرا سريه كبيرا يقال الادب على
 الآباء والصالح على الله تعالى
 واختارتها أي أوصى كما يحسنه
 بعضهم فعندها ليلا ونهارا الاستواء
 الزماني في حقها وبزورها الاب على
 العادة ولا يطالب احضارها عنده وان
 اختارها عمرا أقرع بينهما ويكون
 عند من خرجت قرعته منهما أو لم يجتز
 واحد منهما فالامة أولى لان الحضنة
 لها ولم يجتز غيرها (وشراطة) استحقاق
 (الحضنة سبعة) وتربس كاستعرفه
 أحدها (العقل) فلا حضنة لمجنون
 وان كان جنونه منقطع لانها ولاية
 وليس هو من أهلها ولا يأتى منه
 الحفظ والتعهد بل هو في نفسه يحتاج
 الى من يحضنه

نعم ان كان يسيرا كيوم في سنة
 كما في الشرح الصغير لم تسقط الحضانة
 كمرض يطرأ أو يزول (و) ثانيها
 (الحرية) فلا حضانة لرقيق ولو لم يعضا
 وان أذن له سيده لانها ولاية وليس من
 أهلها ولا له مشغول بخدمة سيده
 وانما لم يؤثر اذنه لانه قد يرجع
 فيشوش أمر الولد ويستثنى ماله
 أسلمت أم ولد الكافرة ولدها يتبعها
 وحضانتها لها ما لم تنكح كما حكا
 في الروضة في أمتهات الاولاد والمعنى
 فيه كما في المهمات فراغها لمنع السيد
 من قربانها وفورشفقتها (و) ثالثها
 (الدين) أي الاسلام فلا حضانة للكافر
 على مسلم اذ لا ولاية له عليه ولانه ربما
 فتنه في دينه فيحضنه أقارب المسلمين
 على الترتيب المار فان لم يوجد أحد
 منهم حضنه المساون وموته في ماله
 فان لم يكن له مال فعلي من تلزمه نفقته
 فان لم يكن فهو من محاربين المسلمين
 وينزع عندي من الأقارب الذميين وإد
 ذي وصف الاسلام وثبت الحضانة
 للكافر على الكافر والمسلم على الكافر
 بالاولى لان فيه مصلحة له (و) رابعها
 ونكاحها (العفة والامانة) جمع
 المصنف بينهما لتلازمهما اذ العفة
 بكسر الميم المأملة الكف عما لا يحل
 ولا يحمد قاله في المحكم والامانة ضد
 الخيانة فكل عفيف أمين وعكسه
 فلو عبر المصنف عن الثالث الى هنا
 بالعدالة لكان أخصر فلا حضانة
 لفاسق لان الفاسق لا يلي ولا يؤتمن
 ولان المحضون لاحظ له في حضنته
 لانه ينشأ على طريقته وتكنى العدالة
 الظاهرة كشهود النكاح

عليه زمن انما به برماوى فان زاد على ثلاثة أيام انتقلت للابعد (قوله كيوم في سنة) ويغني
 ثبوت الحضانة في ذلك اليوم لوليه اه مد (قوله فلا حضانة لرقيق) أي على حر أو رقيق ابتداء
 أو دواما اه برماوى (قوله ويستثنى الخ) أي من قوله فلا حضانة لرقيق (قوله وحضانتها
 لها) ظاهره وان وجد غيرها كان كانت أمتهامسلة حررة خالية من الموانع اه ع ش (قوله
 ما لم تنكح) فلو نكحت قال الرافعي صار الاب أحق بالولد الا أن يكون الولد عميرا فيضاف
 أن يفتنه عن دينه فلا يترك عنده قال النووي الصحيح الذي عليه الجمهور انه لا حضانة للكافر
 على مسلم فلا حضانة هنا للاب زى فيجبر في الولد ما ذكره الشارح في الشرط الثالث من قوله
 فيحضنه أقارب المسلمين كيف هذا مع أن أباه كافر فليس له أقارب مسلمون ويمكن أن يكون له
 أخت وخالة وأخ وعم أسلوا وبعبارة البرماوى قوله ما لم تنكح فان نكحت انتقلت الحضانة
 لأهلها المستحقين لها للاب لكفره اه وقال ع ش فان نكحت فوليه الخاكم (قوله والدين)
 أي التوافق في الدين (قوله فلا حضانة للكافر على مسلم) أي ولو باللفظين وصف الاسلام من
 أولاد الكفار وزع منهم وجوب الاحترام للكلمة ويحضنه المسلمون وان لم يكونوا من أقارب
 وموته في ماله ثم على من تلزمه مؤنته ثم على المسلمين وأقاربهم ثم ثبوتها للكافر على الكافر
 وهو كذلك وسواء فيما ذكره والاثني اه برماوى وحاصله أن الصواب أربع مسلم على مسلم
 كافر على كافر مسلم على كافر في هذه الصور تثبت الحضانة والرابعة حضانة الكافر على المسلم فقير
 صحيحة (قوله فهو من محاربين المسلمين) أي من محتاجي المسلمين فتكون مؤنته في بيته المال
 فان لم يكن فعلى ميسير المسلمين كما قرره شيخنا (قوله لان فيه) أي في المسلم أي في حضنته
 مصلحة له أي الولد (قوله والامانة) ذكر ع ش في حاشيته على ابن قاسم الغزالي أن المراد بالامانة
 أمته على حفظ الطفل بأن لا يعضى عليه معها يحظور وعليه فهي مغيرة للعفة اه شيخنا
 (قوله جمع المصنف الخ) لا ينبغي أن المعطوفات فيها جمع بين كل معطوفين أكن اذا ظهرت
 حكمة بين معطوفين متلاصقين منها ينبغي التنبيه عليها كما هنا قل (قوله لتلازمهما) فيه نظر
 مع ما ذكره فيها فلو قال لما بينهما من العموم المطلق لكان مستقيما قل والاولى أن يكون
 بينهما عموم وخصوص وجهي (قوله عما لا يحل) أي عما يحرم فيخرج المكروه أو عما لا يحل
 حلال مستوى الطرفين بأن لم يحل أصلا وهو الحرام أو يحل حلال غير مستوى الطرفين
 فيدخل المكروه وهذا أنسب بقوله ولا يحمد أي فاعله على فعله اذا مكروه ولا يحمد فاعله
 على فعله على أن العفة تكون على ترك الحلال فضلا عما فيه شبهة ولا يقال لهذا خائن وبهذا
 علم أن ما ذكره بقوله فكل عفيف أمين وعكسه غير مستقيم على أن هذا التعبير غير صحيح
 هنا اذ الكلام فيما يسل الحضانة وهو ما فيه فسق كما أشار إليه قل (قوله فلو عبر
 بالعدالة) ان أراد بالعدالة عدالة الشهادة تشمل الشروط الخمسة السابقة وان أراد به اعدالة
 الرواية خرجت الحرية ودخل غيرها مما شملته عدالة الشهادة وكل غير صحيح قل نعم لو عبرا بالتن
 بعدم الفسق لكان أولى كما إذا أسلم الكافر فانه يقال له غير فاسق لا عدل لعدم حصول الملكية
 التي تحصل بها العدالة عنده وتكنى العدالة الظاهرة ولوقبل التسليم ويصدق في مقامها بعده
 فان نوزع فيها قبله فلا بد من ثبوتها عند الحاكم ولا بد في الشهادة من بيان السبب كالشهادة

بالجرح اه برماوى (قوله ان وقع نزاع) أى قبل أن تسلم الحاضن المحضون والاقبل
قول الحاضن فى الاهلية قل (قوله بأن يكون أبواه مقيمين الخ) الاولى أن يقول
بأن يكون الحاضر مقيما لأن الكلام فى شرائط استحقاق الحضانة وصنيع الشارح بقوله
بأن يكون الخ لا يناسب الا تكون الإقامة شرط التخصير الولد بين أبويه كما قرره شيخنا
والحاصل أن من له الحضانة ان أراد سفره غيرة له كان الولد مع المقيم حتى يرجع المسافر
وان أراد سفره نقله كان الولد مع العصابة سواء كان المقيم أو المسافر اذا أمن الطريق والمقصد
والافانسيم أولى (قوله فلو أراد أحدهما) أى الابوين كما هو صريح كلامه وهو لا يناسب
التعميم بعده بقوله فالعصابة من أب أو غيره فتأمل قل وقال بعضهم فلو أراد أحدهما أى أحد
من له حق فى الحضانة (قوله فالمقيم أولى) ما لم يكن المقيم الأم وكان فى بقائه معها خضياح
مصلحة كما لو كان يعلمه القرآن أو الحرفة وهما لا يقوم غيره مقامه فالأب أحق بذلك
كما تقدم عن البرماوى ومثله فى العنانى (قوله لخطر السفر) طالت مدته أو لا ولو أراد
كل منهما سفر حاجة فالأم أولى على المختار فى الروضة شرح المنهج والظاهر أن الحاجة ليست
بتقدير بل مثلها للثقة وبعبارة مرفان أراد كل منهما واختلاف مقصد وطريقا كان عند الأم
وان كان سفرها أطول ومقصد أبعد اه أى لأن السفر فيه مشاق والأم أشفق عليه
من الأب والمراد بخطر السفر مشاقته (قوله أولئذ قلته) ويصدق فى قصدها فان ردت عليها
العين حلت وأمسكت أى المحضون برماوى (قوله من أب) أى ولو كان سفره فى بادية
والأم فى مدينة ولا فرق بين أن يكون الأب أو الأم فى البلد التى فيها الأم أم لا فان لم يكن
أب ولا جد وأراد الأخ الانتقال وهنا لعم وأبن عم مقيمان فليس للأخ أخذه بخلاف الأب
والجد اه برماوى (قوله أولى به من الأم) أى وغيرها وقال قل قوله أولى من الأم كان
الانصب بما قبله أن يقول أولى من غير العصابة وقوله من الأم نعم ان سافرت معها استمر حقها
كما يعود لها اذا عاد من سفره برماوى (قوله ان أمن خوف فى طريقه الخ) أى ولو كان وقت
شدة حر أو برد وتضرر بذلك ويجوز له سلو له البحر به وليس خوف الطاعون مانعا وان وجد
فى أمثاله ويجزم دخوله بلد الطاعون والخروج منها غير حاجة برماوى (قوله والا) أى
بأن لم يأمن الخوف (قوله وقد علم الخ) هذا تنقيح لقوله فالعصابة من أب وغيره ولو غير محرم
أولى فانه شامل لابن العم والمحضون أى مشقة (قوله والخوف من زوج) قضية اطلاقه
أنه لا فرق فى حصول الخلو من الزوج بين الطلاق الرجعى وغيره وهو المذهب المنصوص
لأنه انما يسقط حقها بالنكاح لا اشتغالها بالاستمتاع وبالطلاق الرجعى يحرم الاستمتاع كما يحرم
بالطلاق البائن شرح المنوفى مع تصرف (قوله فلا حضانة لمن تزوجت) أى لامرأة تزوجت
بمن لا حق له فى الحضانة فان طلقت عادا استحقاقها وبعبارة مرفان وطلقت منكوحه ولو رجعا
حضنت حالا وان لم تنقض عدها ان رضى المطلق ذو المنزل بدخول الولد وذلك لزوال المانع
ون ثم لو أسقطت الحضانة حقها انتقلت لمن يليها فاذا رجعت عاد حقها اه بحجوفه (قوله
وان لم يدخل بها) أى بمجرد العقد وان كان الزوج غائبا وبعبارة متن المنهج ولانا كنه غير آيه
اه والمراد غير آيه وان علا كما فى زوجة الجسد أى الأب وذلك بأن يزوج ابنه بنت زوجته

نعم ان وقع نزاع فى الاهلية فلا بد من
ثبوتها عند القاضى (و) سادسها
(الإقامة) فى بلد الطفل بأن يكون
أبواه مقيمين فى بلد واحد فلو أراد
أحدهما سفره الانتقال لم يجز وبجارية
فالمقيم أولى بالولد مما كان أو لا حتى
يعود المسافر لخطر السفر أو لنقلته
فالعصابة من أب أو غيره ولو غير محرم
أولى به من الأم حفظا للنسب ان أمن
خوف فى طريقه ومقصد والافانسيم
أولى وقد علم مما مر أنه لا تسلم مشقة
لغير محرم كابن عم حذرا من الخلوة
المحرمة بل الثقة توافقه ككيفية
(و) سابعها (الخلو) أى خلو الحضنة
(من زوج) لا حق له فى الحضانة فلا
حضانة لمن تزوجت به وان لم يدخل بها

وان رضى أن يدخل الولد داره فلير
 ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني
 هذا كان بطني له وعاء ويجري له حواء
 ويثدي له سقاء وان آياه طلقني وزعم أن
 يزرعه مني فقال صلى الله عليه وسلم أنت
 أحق به ما لم تنكحى ولانها مشغولة عنه
 بحق الزوج فان كان له فيها حق كعم الطفل
 وابن عمه فلا يطل حقها بنكاحه لان
 من نكحته له حق في الحضانة وشقيقته
 تتحمل على رعايته فيتعاونان على كذااته
 وثانها أن تكون الحضانة مرسعة
 للطفل ان كان المحضون رضعا فان لم
 يكن لها لبن أو امتنعت من الارضاع
 فلا حضانة لها كما هو ظاهر عبارة المنهاج
 وقال البلقيني حاصله ان لم يكن لها لبن
 فلا خلاف في استحقاقها وان كان لها
 لبن وامتنعت فلا يصح لاحضانة لها
 انتهى وهذا هو الظاهر وتاسعها أن
 لا يكون به مرض دائم كالسل والفالج
 ان عاق تألمه عن نظر المحضون بأن كان
 بحيث يشغله تألمه عن كفالاته وتدبر أمره
 أو عن حركة من يباشر الحضانة فتسقط
 في حقه دون من يدبر الامور بنظره
 ويباشرها غيره وعاشرها أن لا يكون
 أبرص ولا أجنم كافي قواعد العلائق
 وحادي عشرها أن لا يكون أعشى كما
 أفق به عبد الملك بن ابراهيم المقريبي
 من أئمتنا ومن أقران ابن الصباغ
 وأقره عليه جع من محققى المتأخرين
 وثاني عشرها أن لا يكون مغفلا كما قاله
 الجرجاني في الشافى وثالث عشرها
 أن لا يكون صغيرا لانها ولاية وليس
 هو من أهلها (فان اختل منها) أى
 الشروط المذكورة (شرطا) فقط

من غيره قتل منه ويموت أبوه وأمه فتحضنه زوجة جده ثم لو خالته على حضنته ولو مع مال آخر
 لم تسقط حضانتها بالنكاح لانه عقد اجارة وهو لازم كما قاله البرماوى (قوله وان رضى) أى
 الغير أى ولم يرض الاب المذكور والاستمتر لها ولا حق لنا نكحة أى الامة اه برماوى (قوله
 وعاء) بالنصب خبر المكان وقوله حواء أى حاويله (قوله وزعم) قال فى المصباح زعم من باب
 قتل وفى الزعم ثلاث لغات فتح الزاى بالجواز وضمها لاسد وكسر البعض قيس ويطلق بمعنى
 القول ومنه زعمت الخنفسة وزعم سبويه أى قال وعليه قوله تعالى أو تسقط السماء كما زعمت
 أى كما أخبرت (قوله كعم الطفل) أى ولو كان أبوه موجودا لان الامة حينئذ مقدمة عليه
 وبعبارة شرح المنهاج الامن له حق في الحضانة بقيد زنده بقولى ورضى فلها الحضانة وتعبسرى
 بذلك أولى من قوله الاعم وابن عمه وابن أخيه اه وقوله وابن أخيه هو مشكل وبصورت
 بأن كان للطفل أخت لأم ثم نكحت ابن أخيه لايه وكانت الحضانة لتلك الأخت كذا قاله حل
 والاشكال مبنى على أن الحضانة كانت هى الامة ووجه الاشكال أن أختا الطفل ان كان شقيقه
 فانه ابن ابنته أو لامة فكذلك أولايه فهى منكوبة الاب ومحصل الجواب تصوير المستثناة
 بما اذا كانت الحضانة غير الامة وهى أخته لامة فيجوز أن تتزوج بابن أخيه لايه (قوله
 أن تكون الحضانة مرسعة) هذا رأى ضعيف وقوله وقال البلقيني معتمد وهو مقابل
 لما قبله وبعبارة المنهاج ولذا ثبت لم يرضع الولد اذ فى تكليف الاب مشلا استجار من ترضعه
 عندها مع الأغناء عنه عسر عليه اه ومفهوما استحقات غير ذات اللبن وفيه نزاع فى شرح
 الروض قال مر المعتمد الاستحقاق كمال عليه كلام المحرر فانها لا تنص عن الذكر اه سم
 ع ش وقوله عسر عليه أى مع تقصيرها فلو كانت غير لبون لزم الاب ذلك وان عسرها برماوى
 (قوله حاصله) ليس هذا حاصل ما سبق اذ هذا غيره بل هو حاصل كلام ذكره فى شرح الروض
 (قوله فالاصح لاحضانة لها) وان رضيت بأجرة ووجد الاب متبرعة فالاصح لكم على جواب
 الاكثرين أنه لا حضانة لامة حينئذ كذا أفاده الامام البلقيني ديباطى (قوله وهذا هو
 الظاهر) معتمد (قوله كالسل) أى القسبة وهو بالكسر مرض معروف ولا يكاد صاحبه
 يبرأ منه وفى كتب الطب انه من أمراض الشباب المخوفة لكثرة الدم فيهم وهى قروح تحدث
 فى الرئة اه مصباح (قوله والفالج) هو كما فى المصباح مرض يحدث فى أحد شقي البدن طولا
 فيبطل احساسه وحركته وربما كان فى الشقين ويحدث بفترة (قوله ان عاق الخ) عبارة
 الروضة فان كان فى أحدهما مرض لا يرجح زواله كالسل والفالج ان كان بحيث يولم ويشغل
 الالم عن كفالاته وتدبير أمره سقط حق الحضانة وان كان تأثيره عسرا الحركة والتصرف
 سقطت الحضانة فى حق من يباشرها بنفسه دون من يشير بالامور ويباشرها غيره اه (قوله
 عن نظر المحضون) أى اذا كان لا يباشره بنفسه بأن كان عنده شخص يباشره بدليل
 ما بعده (قوله أو عن حركة) معطوف على قوله كفالة (قوله أن لا يكون أعشى) أى ان كان
 يحتاج لمباشرة ولم يجد من يتولى ذلك عنه كافي مر وهذا ما بعده من الشرطين خارجا بشرط
 العدالة هذا غير ظاهر فى الاعشى لانه يوصف بالعدالة (قوله وثالث عشرها أن لا يكون
 صغيرا) هذا الشرط يغنى عنه ما تقدم من اشتراط العدالة اذ العدل لا يتدفق من البالغ

(قوله سقطت حضانتها) الاولى سقطت الحضانة لان كلام المصنف شامل للذكر والانثى

وقوله أي لم تستحق حضانة أو ادب هذا التأويل دفع ما قد يقال ان السقوط فرع عن الوجود

مع أن الكلام في نفى الاستحقاق ولو أبقي كلام المصنف على أصله وجعله شاملا للملأوطر أفقد شرط

على الحاضن لكان أعم وأولى فتأمل قل (قوله على ألف مثلا) أو على حضانة الولد فقط

مرحومى (قوله وحضانة ولده) أي وترزقت في أثناء السنة فليس له انتزاعه منها وليس

الاستحقاق هنا بالقرابة بل بالأجارة اه دمياطى وبهذا يعلم ما في كلام الشارح من السقوط

والساقط قوله وترزقت وقد نظمت شروط الحضانة بقولى

الحق في حضانة للجامع * تسع شرائط بلا منازع

بلوغه وعقله حرية * اسلامه لمسلم عدالته

اقامة سلامة من ضرر * كبرص وفقده للبصر

ومرض يدوم مثل الفالج * كذا خلوها من التزويج

الا اذا تزوجت بأهل * حضانية وقد رضى بالطفل

وعدم امتناع ذات الدار * من الرضاع لو بأخذ أجز

اه مد (قوله كان كملت) أنت هنا نظرا الى أن أصل الحضانة للآناث والا فلا يتقيد قل

(قوله على المذهب) متعلق بقوله أو رجعية (قوله حضنت) أي حالاً بغير تولية جديدة

من حاكم كافي الأب والجد والناظر بشرط الواقف ولا خمس لهم اه مد واصله لو امتنعت من

الحضانة ثم رضيت فانه يعود أخذاً مما هنا ولا تجبر الا اذا الرضا نفقة المحضون ومثل الام في ذلك

كل من له حق الحضانة ولو قام بكل الاقارب مانع من الحضانة رجع في أمرها للقاضي الامين

فيضعه عند الاصلي منهم أو من غيرهن كما يحسنه الاذرى خلافا لما وردى في قوله لا يختلف

المذهب في أن أزواجهن اذ لم ينعنوهن كن باقيات على حقهن اه برماوى مع زيادة من شرح

مر وعبارة سم فان زال المانع ثبت الحق واستشكله بعض الفضلاء بما لو شرط النظر

للا رشد من أولاده فاستحقه أحدهم لكونه الارشد ثم صار غير أرشد ووجد واحد أرشد منه

استحق ولو عاد الاقول أرشد لم يستحق والفرق أن الحق هنا للمعين غاية الأمر أنه مشروط بشرط

فاذا زال ثم عاد استحق وهناك الحق لغير معين بل للموصوفين فاذا اتقى وانتقل الحق لغيره لم يعد

بعوده اه (قوله قبل انقضاء العدة) قال في الروض وشرحه ولصاحب العدة المنع

من ادخاله أي الولاد بيه الذي تعتد فيه لـ كن اذا رضى به استحققت بخلاف رضا الزوج

الاجنبى بذلك في أصل النكاح لان المنع ثم لاستحقاقه القتع واستهلاك منافعتها فيه وهنا

للمسكن فاذا أذن صار معبرا اه مد (قوله ولو غابت الأم) أي ولو دون مسافة القصر

وأشار به الى شرطين آخرين للحضانة وليس الثاني مـ كـ ترا مع الثامن السابق لان ما مر

في الامتناع من الارضاع وهذا في الامتناع من الحضانة (قوله وضابط ذلك) أي الانتقال

وقوله أن القريب اذا امتنع أي أو غاب (قوله وهو مقيد) هذا ليس خاصا بالأم بل كل من

وجبت عليه النفقة وامتنع من الحضانة أجبر عليها كذا في مر (قوله ما مر) أي من الحضانة

أو التخيير (قوله كالصبي) معتمد أي بمعنى دوام ولاية الأب وان علا عليه فلا ذكره

كالصبي

(سقطت) حضانتها أي لم تستحق حضانة

كما تقتزّر نعم لو خالها الأب على ألف

مثلا وحضانة ولده الصغير سنة فلا يسقط

حقها في تلك المدة كما هو في الروضة

أو آخر الخلع حكايته عن القاضي حسين

معللا به بأن الأجارة عقد لازم ولو فقد

مقتضى الحضانة ثم وجد كان كملت

ناقصة بان أسلمت كافرة أو تاب فاسقة

أو أفانت مجنونة أو عتقت رقيقة

أو ولقت منكوبة باننا أو رجعية

على المذهب حضنت لزوال المانع

وتستحق المطلقة الحضانة في الحال قبل

انقضاء العدة على المذهب ولو غابت

الأم أو امتنعت من الحضانة للجدّة

مثلا أم الأم كالمومات أوجبت

وضابط ذلك أن القريب اذا امتنع

كانت الحضانة لمن يليه وظاهر كلامهم

عدم اجبار الأم عند الامتناع وهو

مقيد بما اذا لم تجب النفقة عليها الولد

المحضون فان وجبت كان لم يكن له

أب ولا مال أجبرت كما قال ابن الرقعة

لانهم من جملة النفقة فهي حينئذ

كأب * (خاتمة) * ما مر اذا لم يبلغ

المحضون فان بلغ بأن كان غلاما وبلغ

رشيدها ولي أمر نفسه لاستغنائه عن

يكفله فلا يجبر على الإقامة عند أحد

أبويه والأولى أنه لا يبارقههما البتة هما

قال الماوردى وعند الأب أولى

للعجاسة نعم ان كان أمرد وخيف

من انفراد في العدة عن الاحباب

انه يمنع من مفارقة الابوين ولو بلغ

عاقلا غير رشيد فأطلق مطلقون انه

ابن كج والرافعي لا يلائم ذلك وهو ضعيف وكتب بعضهم قوله كالصبي ان اراد أنه كالصبي أي
تدوم حضنته فلا يصح لانها تنتهي بالبلوغ وان اراد كالصبي من جهة ثبوت ولاية ماله فصحيح
لكن لا يلائم كلام ابن كج بعده لانه تفصيل في ثبوت الحضنة وعدمه والحاصل أن المعقد أنه
يسكن حيث شاء حيث لاربية وولاية ماله للاب فكان الاولى حذف العبارة بالمرّة (قوله
فلا تم) أي يجب ذلك اه شيخنا (قوله في دعوى الرية) كان يقول رأيت فلانا خارجا من
عندك فتسكرو فلا يكلف بيته لان فيه فضيحة وهيبكة (قوله لو أقام بيته) أي على الرية (قوله
الختي) أي كونه محضونا ونقدم أنه يحتاج فيه حاضنا ومحضونا قل (قوله لم أرفقه) أي
فيما ذكر من الحضنة والكفالة (قوله وجهان) وهما جواز الانفراد وعدمه (قوله
ويعلم التفصيل) وهو أن الاولى أن لا يفارق الابوين أو أحدهما ان لم تكن رية والاوجب
عدم المفارقة انتهى والله أعلم

* (كتاب الجنائيات) *

أي على الايدان بقريئة ذكر الجنابة على الاموال فيما سبق وهو باب القصب وما ساق وهو باب
السرقه والقصاص الذي هو موجب الجنابة أحد الكليات الخمس التي شرعت لحفظ النفس
والنسب والعقل والمال والدين وهذه شرعت الحدود وحفظ هذه الامور فشرع القصاص
حفظ للنفس فاذا علم القاتل أنه اذا قتل قتل انكف عن القتل وشرع حد الزنا حفظا
للانساب فاذا علم الشخص أنه اذا زنى رجم أو جلد انكف عن الزنا وشرع حد الشرب حفظا
للعقل فاذا علم الشخص أنه اذا شرب المسكر حد انكف عن الشرب وشرع حد السرقة حفظا
للمال فاذا علم السارق أنه اذا سرق قطعت يده انكف عن السرقة وشرع قتل الردة حفظا
للدن فاذا علم أنه اذا ارتد قتل انكف عن الردة اه مرحومي والقتل ظاهرا وعدوانا كبر
السكر بعبد الشر بالله وموجب لاستحقاق العقوبة في الدنيا من حيث حق الآدمي
وفي الآخرة من حيث حق الله تعالى ويسقط حق الله تعالى بالتوبة الصالحة لانها محبة منه
على الراجح أو بالرجح آبرور على الصحيح لا بتسليم نفسه للقتل ويسقط حق الآدمي بالعفو ولو جازا
أو بالقود أو بأخذ الدية فلا مطالبة له في الآخرة ومذهب أهل السنة أن القتل لا يقطع
الاجل وانما موته بأجله خلافا للمعتزلة وأما خبر أن المقتول يتعلق بقائه يوم القيامة ويقول
يا رب ظلمني وقتلني فقطع أجلى فتسكرو في اسناده وبشديد محبة فهو محمول على مقتول سبق في علم
الله تعالى أنه لو لم يقتل لكان يعطى أجلا زائدا اه برماوى وقوله والقتل طلبا لمخ أي من حيث
القتل وظاهره ولو كان المقتول معاهدا ومؤمنا ولا مانع منه لكن ينبغي أن أفراد متغايرة
فقتل المسلم أعظم انما من قتل الكافر وقتل الذي أعظم من قتل المعاهد والمؤمن وتدينهم لاصل
التفاوت قوله صلى الله عليه وسلم لا تقاتل مؤمنا أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها أما الظلم
من حيث الاقيبات على الامام فقتل الزاني الحصن وتاركة الصلاة بعد أمر الامام له فينبغي
أن لا يكون كبيرة فضلا عن كونه أكبر الكبائر وقوله وأخذ الدية أي في قتل لا يجب القود
وعليه فلو عني عن القصاص مجازا وعلى الدية سقط الطلب عن القاتل في الآخرة وقوله فلا
مطالبة له في الآخرة ظاهره لا للوارث ولا للمقتول قال ابن القيم والتحقق أن القاتل يتعلق به

وقال ابن كج ان كان لعدم اصلاح
ماله فكذلك وان كان لديه فقيل تدام
حضنته الى ارتفاع الحجر والمدح
أنه يسكن حيث شاء قال الرافعي
وهذا التفصيل حسن انتهى
وان كان أنى فان بلغت رشيدة فالاولى
أن تسكون عند أحدهما حتى تتزوج
ان كانا مفترقين وبينهما كانا مجتمعين
لانه أبعد عن التهمة ولها أن تسكن
حيث شاءت ولو بكر اه هذا اذا لم تكن
رية فان كانت فلا تم اسكانها معها
وكذا الاولى من العصبية اسكانها معه
اذا كان محرما لها والافنى موضع لائق
بها يسكنها ولا يحظرها دفعا لعار
النسب كما يمنعها نكاح غير الكف
وتجبر على ذلك والامر دملها فيما ذكر
كما مرّت الاشارة اليه ويستحق الولي
بينه في دعوى الرية ولا يكاف بيته
لان اسكانها في موضع البراءة أهون
من النصيحة لو أقام بيته وان بلغت غير
رشيدة ففيها التفصيل المار قال
النووي في نواقض الوضوء حضنة
انغنى المشكل وكفالتة بعد البلوغ
لم أرفقه نقلا وينبغي أن يكون كالنبت
البكر حتى يجي في جواز استئلاله
وانتراده عن الابوين اذا شاء وجهان
انتهى ويعلم التفصيل فيه مما مر

* (كتاب الجنائيات) *

ثلاثة حقوق حق لله وحق للمقتول وحق للولي فإذا سلم القاتل نفسه طوعا واختيارا للولي
 ندما على ما فعل خوفا من الله تعالى وتوبة نصوحا سقط حق الله بالتوبة وحق الأولياء بالاستيفاء
 أو الصلح والعفو وبقي حق المقتول يعقوبه الله عنه يوم القيامة عن عبده التائب ويصلح بينه
 وبينه اه وهو لا ينافي قوله فلا مطالبة أخرى بل هو إجماع على أن عدم المطالبة لتعويض الله
 آياه اه ع ش على م ر قال بعضهم يتقسم القتل الى الاحكام الخمسة واجب قتل المرتد
 وحرام قتل المعصوم بغير حق ومكروه قتل الغازي قريبه اذ لم يسمع به بسب الله تعالى
 مثلاً ومن دواب قتل الغازي المذكور اذ اذ سمع به بسب الله أو رسوله ومباح قتل الامام الاسير
 عند استوائ الخصال في الاخطية فراجع اه وأما قتل الخطا فلا يوصف بحرام ولا حلال لانه
 غير مكلف فيها أخطأ فيه فهو كفعل البهيمه والمجنون برماوى مع زيادة من قل على الجلال
 قال ع ش على م ر قلت ينبغي أن يراجع ما ذكره في قتل الامام الاسير فإنه انما يقتل
 بالمصلحة وحيث اقتضت المصلحة قتله احتمل أن يكون واجبا ان ترتب على عدمه مفسدة
 ومنه دوان كان فيه مصلحة ترجع على الترتيل بل يحتمل الوجوب حيث ظهرت المصلحة في قتله
 (قوله لتشله) أى الجراح وذكر الضمير وكان حقه أن يقول لتشله أى الجراح لأن هيئة
 الجمع مؤنثة لأن جراح جمع جرح كسهم وسهام وكلب وكلاب ويجاب بأنه ذكر باعتبار المذكر كور
 وقوله والقطع من ذكر الخاص بعد العام لانه من جملة الجراح والجراح جمع جرح بالفتح
 أو الضم أخذ من قول الخلاصة فعل وفعله فعال لهما * الى قوله * وفعل مع فعل فاقبل
 (قوله عما يوجب حقا) لا ينبغي أن ذكر هذا يدل على أنه أراد بالجناية ما يعم الجناية على
 الاعراض كالقتل وهو غير مستقيم فلو فسر نحوهما بنحو الموضحة والهاشمية لكان أولى
 فتأمل مد وقوله كالقتل أى والتعزير كوطء الزوجة في دبرها ولو قال المحشى ولو فسر
 نحوهما بأذهاب المعاني لكان أولى لأن الموضحة والهاشمية داخلان في الجراح فتأمل (قوله
 أو تعزيرا) كما اذا قذف صغيرة لا تطيق الوطء (قوله وان كانت مصدرا) أى والمصدر لا يثنى
 ولا يجمع اذا كان لغريه كيد كما قال ابن مالك

وما لتوكيد فوجد أبدا * ونن واجمع غيره وأفرده

(قوله والاصل في ذلك قبل الاجماع الخ) فيه أن هذه الآية لا تدل الاعلى وجوب القصاص
 في القتل فقط مع أن المراد الاستدلال على الجنايات الشاملة للقتل والجرح ونحو ذلك فالدليل
 أحسن من المدعى شيئا وعبرة قل والاصل في ذلك أى في الجنايات أى في مجموعها اذ ليس
 في الآية الا ما فيه قصاص من قبل أو قطع وليس في الحديث الا الاول اه (قوله اجتنبوا)
 أى اتركوا والموقوفات المهلكات بالعذاب والعقاب وهو يكسر الموحدة اسم فاعل من
 أوقفته الذنوب أهلكته اه مصباح (قوله والسحر) سحر السحر سحرا تخفاسيه ولانه يفعل
 في خفية وهو لغة صرف الشئ عن وجهه تقول العرب ما سحر له عن كذا أى ما صرفك عنه
 فكان السحر لما رأى الباطل في صورة الحق فقد سحر الشئ عن وجهه أى صرفه هذا أصله أى
 من حيث اللفظ وأما حقيقة فتدليل انه عبارة عن التورية والتخيل ومذهب أهل السنة أن له
 وجودا وحقيقة وقيل ان السحر يؤثر في قلب الاعيان فيجعل الانسان على صورة الحمار

بهم امش نسخة المؤلف قوله قال بعضهم
 الى آخر القولة يستفاد من الشرح
 وليس من التعزير اه

عبر به ادون الجراح لتشله والقطع
 والقتل ونحوهما عما يوجب حقا
 أو تعزيرا وهو حسن وهي جمع جنائيم
 وجعت وان كانت مصدرا لتووعها
 كما سأل الى عمد وخطا وشبه عمد
 والاصل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم
 القصص في القتل وأخبار كغير
 القصص اجتنبوا السبع المؤثقات
 قيل وما هن يا رسول الله قال الثمره
 بالله تعالى والسحر

والجار على صورة الكلب وقد يطير السحر في الهواء وهذا القول ضعيف عند أهل السنة
وروى عن الشافعي أنه قال السحر يخبل ويمرض وقد يقتل حتى أوجب القصاص على من
قتله وفي حاشية الرحاني على المصنف شارح السنوسية السحر لغة صرف الشيء عن وجهه
واصطلاحاً من أوله النفوس الخبيثة أفعالا وأقوالا يترتب عليها أمور خارجة للعادة بتأثير الله
عادة وله حقيقة عندنا واعتقاد باحته كفر ولا يظهر الاعلى يد فاسق ويلزم به القصاص اه
بحرفه (قوله التي حرّم الله) أي حرّم الله قتلها بكل شيء الا بالحق فلم يحرمه بل يجوز له والحق
يشمل القصاص والحد (قوله والتولي) أي الفرار ويوم الزحف أي يوم زحف الكفار على
المسلمين والمراد التولي من غير مقتض له كزيادة العدو على ضعفنا (قوله المحصنات) أي الحرائر
وقوله الغافلات أي البريات التي لم يقع منهن ما يقتضي القذف والله كور كالات وقد نظمها
بعضهم من الخفيف فقال

أكل مال اليتيم والشركة والسحر وأكل الربا وقذف المبرا

والتولي يوم زحف وقيل النفس سبع قدأوبقت من تجزا

ونصف البيت التام من قتل (٢) وقوله تجزا أي تجارى على غيره بالمذموم كوراة (قوله وقتل
الآدمي) مبتدأ خبره قوله من أكبر الكبائر وفيه بيان النفس في الحديث وما فيه القصاص
في الآية وقال قل صوابه اسقاط لفظ من أخذ بما ذكره بعده فتأمل والمراد بالآدمي
ما يشمل المسلم والكافر العصوم وإن كان قتل المسلم أعظم من قتل الذي وقيل الذي أعظم
من قتل المعاهد وأما الظلم من حيث الاقتيات على الامام قتل الزاني المحصن وتارك الصلاة
بعد أمر الامام به فلا يكون كبيرة فضلا عن كونه من أكبر الكبائر كما تقدم عن ع ش
(قوله ندا) بكسر النون ثم بالذال المهملة المشددة أي شريكاً وعمائلاً أو ظميراً (قوله
ولذلك) ليس قيدا وقوله مخافة أن يطعم بفتح أوله أي يأكل وليس قيدا وإنما قيد به لما ذكره
ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم واياهم قال بعضهم وإنما قيد بالولد تغيرا عما كان
يقع في الجاهلية من قتل أولادهم خشية الفقر (قوله في خطر المشيئة) أي إن شاء عذبه
وإن شاء مسحه أي في خوف المشيئة لأنه يمكن أن يشاء الله عذابه قال اللقاني

ومن يميت ولم يتب من ذنبه * فأمره موقوف على ربه

(قوله ولا يخلد عذابه) أي قاتل النفس أي سواء تاب أم لا (قوله تظاهرت) أي اجتمعت
وتقوت (قوله لا يموت الأجل) أي فراغه (قوله والقتل لا يقطع الأجل) قال اللقاني
وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

(قوله خلافا له عزلة) عبارة شرح المقاصد وزعم كثير أن القاتل قد قطع عليه الأجل وأنه
لو لم يقتل لعاش إلى أمده هو أجله الذي علم الله موته فيه لولا القتل (قوله القتل على ثلاثة
أضرب) خص القتل بالذكور لأنه الغالب والافاقا لقسام تجري في القطع والجرح وإزالة
المعنى وعبارة النهج هي أي الجنابة على البدن سواء أكانت من هبة للروح أم غير من هبة
من قطع ونحوه ثلاثة عمد الخ أي لأربع لها يحكم الوجود والعقل (قوله وعمد خطأ)
بالإضافة ويقال له شبه عمد وخطأ شبه عمد وآخره عن العمد والخطأ لا خفاء بها

وقتل النفس التي حرّم الله الا بالحق
وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي
يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات
وقتل الآدمي عمدا بغير حق من أكبر
الكبائر بعد الكفر فقد سئل النبي صلى
الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله
تعالى قال أن تجعل لله ندا وهو خلقك
قيل ثم أي قال أن تقتل ولداً مخافة
أن يطعم معك رواء الشيخان وتصح توبة
القاتل عمدا لأن الكافر تصح توبته
فهذا أولى ولا يتعمد عذابه بل هو في
خطر المشيئة ولا يخلد عذابه إن عذب
وإن أصر على ترك التوبة ككسائر
الكبائر غير الكفر وأما قوله تعالى ومن
يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً
فيها فالمراد بالخلود المكث الطويل
فإن الدلائل تظاهرت على أن مصاة
المسلمين لا يدوم عذابهم أو مخصوص
بالمستحل كما ذكره عكرمة وغيره وإن
أقتص منه الوارث أو عفا عنه على مال
أو مجازاة فظاهر الشرع يقتضي سقوط
المطالب في الدار الآخرة كما أفتى به
النووي وذكر مثله في شرح مسلم
ومذهب أهل السنة أن المقتول لا يموت
الأبأجله والقتل لا يقطع الأجل خلافاً
للمعتزلة فإنهم قالوا القتل يقطعه
ثم شرع في تقسيم القتل بقوله (القتل
على ثلاثة أضرب عمد محض وخطأ
محض وعمد خطأ)

(٢) قوله ونصف البيت التام الخ
الظاهر النون الأولى من قوله النفس
وهي الساكنة اه معجمه

من كل منهما شرح م ر ومن الخطأ ما الورى مهدرا فقصم قبل الاصابة تنزيلا لطر والقصة منزلة طرقا صابة من لم يقصده ولم يمين في الخطا ~~حكم~~كم الا ~~لتم~~ من كونها تقتل غالبا أولا حل (قوله وجه الحصر) أى عقلا (قوله عين المجنى عليه) أى ذاته (قوله كما تؤخذ هذه الثلاثة) أى ضابط هذه الثلاثة فهو على حذف مضاف (قوله هو أن يعمد) أى ذو أن يعمد بكسر الميم لأن القتل ليس نفس العمد فهو من باب ضرب وفي شاشية الزبدي عن أبي ذر المغيرة عمد من باب علم اه لأنه من باب ضرب أكثر (قوله المقصود بالجنابة) أى ولومن النوع ليدخل فيه رمية لجمع قصدا صابة أى واحد منهم بخلافه لقصدا صابة واحد منهم فراقين العام والمطلق إذا ~~حكم~~كم في الأول على كل فرد مطابقة فكل منهم مقصود بجله أو تفصيلا وفي الثانية على الماهية مع قطع النظر عن ذلك كما في شرح م ر قال شيخنا ولا حاجة لهذا القيد وهو قوله المقصود بالجنابة بعد قوله أن يعمد أى يقصد لانه يغنى عنه قال الاجهوزى بخلاف ما لو قصد عينه بالجنابة قلوا أشار لانسان بسكين تخويفا سقطت عليه من غير قصد اتجه كونه غير عمد لانه لم يقصد عينه بالآلة قطعا وان قال ابن العماد انه عمد يوجب القود (قوله بخارج ومثقل ومحرر) الواو بمعنى أو (قوله ويقصد بفعله قتل بذلك) لا حاجة اليه وهو مضر لانه لو ضرب به بما يقتل غالبا فقتله كان عمدا وان لم يقصد قتل بذلك كما هو ظاهر ولهذا الوجه ضرب مريضا جهل مرضه ضربا يقتل المريض دون الصحيح أو قصد تعزير بما يقتل غالبا كان عمدا موجبا للقود مع ظهور أنه لم يقصد قتل عمدا كمرسم * (فرع) * أو قتل امرأته ناراً وترك ولدها الصغير عدها وذهبت فقرب من النار واحترق بها فان تركته بموضع تعدبه مقصورة بتركه فيه ذمته والا فلا هكذا قاله بعض أهل اليمن وهو حسن م (قوله عدوا من حيث كونه من هقا للرجح) هذان القيدان ليسا من حقيقة القتل العمد لان حيث ان الكلام في العمد الموجب للقود كما قاله بعض الشراح بترسية كلام الشارح بعد فلا اعتراض على الشارح كما قرره شيخنا (قوله زلفت) بكسر اللام (قوله النادر) أى ابرة الخياط لان حوسلة فانها تقتل غالبا يقتل وكونه لا يقتل (قوله كالوغر زابرة) أى ابرة الخياط لان حوسلة فانها تقتل غالبا وبعبارة شرح م ر كغرز ابرة بمقتل خلق أى أوفى بدن شوهرم أو ضعيفا أو صغيرا أو كبير وهي مسمومة شرح م ر وقوله وهي مسمومة قيد في الكبيرة فقط كما قاله عرش والرشيدى (قوله في غير مقتل) أى كورل والية أما يقتل كدماغ وعين وحلق وخاصرة واحليل ومثانة وبجنان بكسر العين وهو ما بين الخصية والدر في عمدا وان اتقى ألم وورم لصدق حقه عليه نظر الخطر المحل وشدة تأثره (قوله ولم يعقبها ورم) أى ولا تألم فان عتبه ذلك حتى مات فعمد فالعمد في صورتين غرزهما يقتل مطلقا وغرزهما بغيره وتألم حتى مات فان لم يظهر أثر ومات حلا فشبهه عمد ولا أثر لغرزهما فيما لا يؤلم بجلدة عقب لعلنا بانه لم يعت به والموت عقبه موافقة قدر فهو كمن ضرب بقلم أو ألقي عليه خرقة فمات شرح المنهج وقوله ورم ليس بقيد بل المدار على التألم وقوله بجلدة عقب ما لم يبلغ في الغرزهما فان بالغ حتى أدخلها الى اللحم الحى فانه يقتل لانه عمد وقوله كمن ضرب بقلم كان الأولى أن يقول وخرج بما يتلف غالبا أو غير غالب ما لوضربه بقلم الخ ولو منعه البول فمات فالظاهر أنه ان ربط ذكره بحيث لا يمكنه البول ومضت المدة المذكوكة فهو

وجه الحصر في ذلك أن الخاني ان لم يقصد عين المجنى عليه فهو الخطأ وان قصدها فان كان بما يقتل غالبا فهو العمد والافشيه عمد كما تؤخذ هذه الثلاثة من قوله (فالعمد الحصر) أى الخالص هو (أن يعمد) بكسر الميم أى يقصد (الى ضرب) أى الشخص المقصود بالجنابة (بما يقتل غالبا) بخارج ومثقل ومحرر (ويقصد) بفعله (قتل بذلك) عدوا من حيث كونه من هقا للرجح كما في الروضة فخرج بقيد قصد الفعل ما لو زلفت رجلاه فوقع على غيره فمات فهو خطأ ويقصد الشخص المقصود ما لو رمى زيدا فأصاب عمرا فهو خطأ ويقصد الغالب النادر كما لو غرزه زابرة في غير مقتل ولم يعقبها ورم ومات فلا قصاص فيه وان كان عدوانا وقيد العدو ان القتل الجائر وقيد حسنية الا زهاق للروح ما اذا استحق حرقة به قصاصا فقدم نصفين

فلا قصاص فيه وان كان عدوا قال في الروضة (١٠٨) لانه ليس عدوا من حيث كونه من هقا وانما هو عدوان من حيث انه عدل عن

الطريق * (فائدة) * يمكن
انقسام القتل الى الاحكام الخمسة
واجب وحرام ومكروه ومندوب
وهباح فالاول قتل المرتد اذا لم يتب
والحربي اذا لم يسلم او يعطى الجزية
والثاني قتل المعصوم بغير حق والثالث
قتل الغازي قريه الكافر اذا لم يصب
الله تعالى او رسوله والرابع قتله اذا
سب أحدهما والخامس قتل الامام
الاسير اذا استوت الخصال فانه مخير فيه
وأما قتل الخطأ فلا يوصف بجلال ولا
حرام لانه غير مكلف فيما أخطأ فيه فهو
كفعل المجنون والهيمه (فيجب) في القتل
العمد لاني غيره كاسيأتي (القتل) أي
القصاص لقوله تعالى كتب عليكم
القصاص في القتلى الآية سواء أ مات
في الحال أم بعده يسرا به جراحة وأما
عدم وجوبه في غيره فسيأتي وسعي
القصاص قودا لانهم يقولون الجاني
يجب أو غيره الى محل الاستيقاظ وانما
وجب القصاص فيه لانه بدل متلف
فتمين جنسه كسائر الممتلكات (فان عفا)
المستحق (عنه) أي القود مجازا سقط
ولاديه وكذا ان أطلق العفو لاديه على
المذهب لان القتل لم يوجب الدية
والعفو اسقاط ثابت لا اثبات معدوم
أو عفا على مال (وجب دية مغلطة)
كما ستعرفه فيما سيأتي (حالة في مال
القاتل) وان لم يرض الجاني لما روى
البيهقي عن مجاهد وغيره كان في شرع
موسى عليه السلام تحتم القصاص
جز ما وفي شرع عيسى عليه السلام
الدية فقط تخفف الله تعالى عن هذه
الدية وخيرها بين الامرين لما في الازام
بأحدهما من المشقة ولان الجاني

كما لو منعه الطعام والشراب وان لم يربطه بل منعه بغير قيد مشلا كان بقتل فلا ضمان لانه
لم يحدث فعلا يحال عليه الهلاك فهو كالواخذ طعامه في مقارضة فمات وينبغي أن من العمد
مالواخذ من العوام جزا به مشلا بما يعمد عليه في العوم وأنه لا فرق بين علمه بأنه يعرف العوم
أم لا عس على م و في قل على الجلال فلو أخذ نكحوا براب من عائم عليه ففرق بينهما
ولم يرتضه شيخنا زى قال لانه كن أخذ طعامه في مقارضة قال بعض مشايخنا وقد يفرق والفرق
ظاهر لانه قادر في المقارضة أن ينقل الى محل يجذب فيه ما يقبضه من البلوع وليس قادرا في الماء
أن ينقل الى محل يقيه من الفرق ولان من شأن انباء الاغراق وليس من شأن المقارضة الاهلاك
فتأكل ولو حبسه ولم يمنع شيئا فترك الاكل خوفاً وسرنا والطعام عند مفات جوعاً وعطشاً
أو حنف أنفه أي من غير سبب أو غير ذلك فلا ضمان وخرج بمنعه الطعام مالوا كان في مقارضة
وأخذ طعامه وشرابه فمات جوعاً أو عطشاً فلا ضمان لانه لم يحدث فيه صنعا كذا في الروضة
قال الاذري وهو متجه فيما اذا كان يمكنه الخروج منها فان كان لا يمكنه ذلك لمعولها أو لم ياتيه
ولا طارق فالتجبه وجوب القود قال بعضهم ولو فصل بين أن يعلم الاخذ مال المقارضة فيجب
القود وبين أن يجهل فيجب دية تشبه العمد لكان متجهها اه (قوله فلا قصاص فيه) وفيه
الدية ان كان في محل مؤلم فان كان في غير مؤلم بخلدة عقب فلا شيء نفسه (قوله يمكن انقسام
القتل) أي العمد ونسبه العمد كما يدل عليه قوله بعد وأما الخطأ الخ (قوله قتل المرتد)
ورجوبه على الامام (قوله اذا استوت الخصال) أي القصد وضرب الرق والقتل
(قوله لانه) أي الخطي غير مكلف (قوله كتب عليكم القصاص في القتلى) سمي
القتل قصاصا لان أولياء الدم يقصون أي يتبعون أثر القاتل (قوله بدل متلف) أي بدل
اتلاف متلف وقوله فتمين جنسه أي جنس اتلاف المتلف (قوله فان عفا المستحق) كلام المتن
شامل لما لو عفا بما نأ وأطلق مع أنه في ذلك لاشئ فذلك أصل الشارح المتن بما فيه وقوله على
مال المراد به الدية بأن يقول عفوت عن التودع على الدية أما لو قال عفوت عن الدية فلعفو فان عفا
عليها بعد عقوبتها ولو مترخيا وجبت وسواء كان العافي محبوسا وسفه أو فليس أو مريضاً أو وارث
مديون لان الواجب القود عينا وليس في العفو عنه تضييع مال سم (قوله وكذا ان أطلق
العفو) ثم ان اختار الدية عقب عذوه مطلقا وجبت سم (قوله والعفو اسقاط ثابت) وهو
القصاص لا اثبات معدوم وهو الدية (قوله أو عفا على مال) وهو الدية ولو عفا برهال كان
أولى وفي المنهج ولو عفا على غير جنسها أي الدية أو على أكثر منها ثبت ان قبل جان ذلك والا فلا
يثبت ولا يسقط القود (قوله مغلطة) ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة (قوله
وان لم يرض الجاني) غاية (قوله لما روى البيهقي الخ) هذا الحديث يدل على أن الواجب
أحدهما على التعيين فينا في وجوب القود أولا (قوله وخيرها بين الامرين) يقتضى أنه
من الواجب الخير مع أن الله لم يوجب أولا الا القود ويوجب بأن التحخير بالنظر لخيرة الوارث
لا بالنظر للائتماء فلا يجب الا القود (قوله لما في الازام بأحدهما) أي الدية والقصاص
(قوله ولان الجاني) معطوف على قوله لنبر (قوله عن عضو) أي كيد واصله وظفره
وشعره وقوله سقط كله أي كل القود ويشترط في تلك الاعضاء أن تكون متصلة فيكون من

محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه ولو عفا عن عضو من أعضاء الجاني سقط كله كما أن تطليق بعض المرأة تطليق لأكملها باب

باب السراية لامن بلب التعبير بالجزء عن الكل حتى لا يشترط الاتصال (قوله ولو عتق بعض المستحقين سقط أيضا) حتى لو اقتصر بعض الورثة بعد عتق البعض اقتصر منه وان لم يعلم بعضه لتقصيره في الجملة (قوله ويغلب) بالتشديد (قوله هو أن يقصد الفعل) فله صورتان قصد الفعل وعدمه كلاهما مع عدم قصد الشخص (قوله رجلا) الرجل حقيقة الذي كرا البالغ ولا حاجة لآخر اجماعه عن وضعه بقوله أي ذكر كرا لانه مثال (قوله أو غيره) معطوف على رجلا (قوله زلق) بكسر اللام (قوله فسقط على غيره) وعدم قصده لا يمنع من نسبته اليه (قوله ومن قبل مؤسنا خطأ) المراد بالخطأ مقابل العمد الصادق بشبه العمد واعلم أن المصدر اذا وقع جوا بالشرط واقرن بالقاء جرى مجرى الامر والتقدير هنا فليجز زرقة (قوله مخففة) أي خمسة عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون (قوله على العاقلة) أي فالعاقلة لا تحيل الا لخطأ وشبه العمد ولا تحمل عدا ولا صلحا عن القود ولا اعترافا بالجنائية روى ذلك عن ابن عباس نعم ان صدقت العاقلة المعترف بالجنائية جلت عنه ولو كانت العاقلة من الولاء أو بيت المال وهو الامام اه مد (قوله على سبيل المواساة) أي الاحسان وان كانت واجبة لان الاتي بالواجب محسن (قوله ومن المواساة) من تعليلية لما بعدها أي تأجيلها عليهم من أجل مواساتهم فقيه الاظهار موضع الاشعار وحقه أن يقال ومن أجلها تأجيلها عليهم من الشارع (قوله المسمى يشبه العمد) وجه تسميته بذلك أنه أشبه العمد في اعتبار القصد (قوله أو عصا خفيفة) أي بحيث ينسب القتل اليها لانها خفيفة لانه موافقة قدر مد (قوله لفقد الآلة القتالة) هذا ظاهري قوي البدن أما لو كان طفلا أو هرما فإنه يكون من العمد لان الآلة المذكورة تقتل من ذكرها لباظنير ما قيل في الابرة اج وعبارة شرح م ومن شبه العمد الضرب بعصا أو عصا خفيفتين بلا نوال ولم يكن يقتل ولم يكن بدن المضرور خفيفا ولم يقتن بصخور أو برد أو صغروا لان عمد كل من خفته فضعف وتأم حتى مات لصدق حذمه عليه اه قال الشيخان ولو ضرب به اليوم ضربة وغدا ضربة وهكذا حتى مات فوجهان لان الغالب السلامة عند التفريق وقال المسعودي لو ضرب بدوقصد أن لا ينفسه فضر به ثانية ثم شقه فضر به ثالثة حتى قتله فلا قصاص ولو ضرب زوجته بالسوط عشرة ولا فئات فان قصد في الاستداء العمد المهلك وجب القصاص وان قصد تأديبها بسوطين أو ثلاثة ثم بداله تجاوز فلا لانه اختلط العمد بشبهه اه سم (قوله فوته بغيرها الخ) الصواب اسقاطه لان موافقة القدر هدر قل (قوله في قتل) خبر مقدم وقوله قتل السوط بدل من عمد الخطأ وقوله مائة اسم ان مؤخر وقوله في بطونها خبر مقدم وأولادها مبتدأ مؤخر (قوله والمعنى فيه) كان الاولى تأخير هذا عن قوله على العاقلة لانه دليل عليه والدليل يكون بعد المدلول (قوله متردد) أي يشبه العمد من حيث قصد الفعل والخطأ من جهة أن الآلة لا تقتل (قوله مؤجلة) هو في كلام الشارح منصوب خبر ليكون في قوله من وجه كونها فقيه تغير اعراب المتن (قوله جهات) لا يخفى أنه عنون بذكر الجهة الاولى ولم يعنون عن الاخيرتين بل أدخلهما في الاولى وهذا غير لائق تأمل قل وهذا امر تبط بقوله تجب دية على العاقلة فيقدم أولا

ولو عتق بعض المستحقين سقط أيضا وان لم يرش البعض الآخر لان القصاص لا يميزا ويغلب فيه جانب السقوط (والخطأ المحض هو أن يقصد الفعل دون الشخص كأن يرمى الى شيء) كضربة أو صيد (فيصيب) انسا ما (رجلا) أي ذكرا أو غيره (فيقتله) أو يرمى زيدا فيصيب عمرا كما مر أو لم يقصد أصل الفعل كان زلق فسقطه على غيره فقات كما مر أيضا (فلا قود عليه) لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله فأوجب الدية ولم يتعرض للقصاص (بل تجب دية) للآية المذكورة (مخففة على العاقلة) كما ستعرفه في فصلها (مؤجلة) عليهم لانهم يحملونهم على سبيل المواساة ومن المواساة تأجيلها عليهم (في ثلاث سنين) بالاجماع كما حكاه الشافعي رضي الله عنه وغيره (وعمد الخطأ) المسمى بشبه العمد (هو أن يشهد ضربه) أي الشخص (بما لا يقتل غالبا) كسوط أو عصا خفيفة ونحو ذلك (فيوت بـ) فله فلا قود عليه (لفقد الآلة القتالة) غالباً فوته بغيرها مصادفة قدر (بل تجب دية مغلطة) لقوله صلى الله عليه وسلم ألا إن في قتل عمدا خطأ قتيلا السوط والعصا مائة من الأبل مغلطة منها أربعون خلفه في بطونها أو أولادها والمعنى فيه أن شبه العمد متردد بين العمد والخطأ فأعطى حكم العمد من وجه تغليظها وحكم الخطأ من وجه كونها (على العاقلة) لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك (مؤجلة) عليهم كافي دية الخطأ * (تبيه) جهات تحمل الدية ثلاثة

قربة وولاء وبيت مال لا غيرها كزوجية وقربة ليست بعصبة ولا القرية الذي لا عشرة له فيدخل نفسه في قبيلة ليعتد منها الجهة الاولى عصبة
الجاني الذين يرثونه بالنسب أو الولاء اذا كانوا ذكورا مكلفين قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا أعلم مخالفاً ان العاقلة العصبية
وهم القرابة من قبل الاب قال ولا أعلم مخالفاً (١١٠) في أن المرأة والصبي وان أسيرا لا يحملان شيئا وكذا المعتوم عندى انتهى

الاقارب ثم الولاء ثم بيت المال ان انتظم (قوله قربة) أى عصبية بدليل ما بعده (قوله
ولا القرية) في نسخة ولا العديد قال شيخنا م والاولى هي الظاهرة اه قلت بل الظاهر هي
الثانية فقد قال في المصباح العديد الرجل يدخل نفسه في قبيلة ليعتد منها وليس له فيها عشرة وهو
عديد بنى فلان ومن عدادهم بالكسر أى يعتد بهم ولم يذ كر للعديد معنى مثل هذا أصلا
(قوله الجهة الاولى) لم يذ كر الشارح الجهتين الاخيرتين الا في خلال كلامه (قوله
أو الولاء) الاولى اسقاطه لان مرتبة متأخرة وسأنى ذكره بعد (قوله ان العاقلة) أى
في أن العاقلة الخ (قوله المعتوم) أى العبيط وهو ناقص العقل (قوله الاقرب خلاقرب)
بدل من من في قول الشارح وزع الباقي على من يليه اه وهم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام
ثم بنوهم كالارث اه مدافى فيؤخذ من كل أخ موسر نصف دينار ومتوسط ربع دينار
ولاشئ على الفقير فاذا لم يوف ثلث الدية أخذ من بينهم وهكذا فان لم يكن له عائلة أو كانوا
فقراء رجع الى القتلى (قوله وكذا أبدا) أى وكذا المذكورون يكون الحكم المذكور
من بعدهن أبدا شيخنا (قوله ومعتقون في تحملهم كعتق) فعليه نصف دينار ان كانوا
أغنياء والا فربعه ويوزع عليهم بحسب الملك لا الرأس فلو كان لامرأة ثلثا عبيد ورجل ثلث
فأعتقاهم قتل وهما غنيان فعلى ولي المرأة كاخيهما ثلثا نصف دينار وعلى الرجل ثلثه فان
اختلفا فلكل حكمه فان كان الرجل غنيا ودون ولي المرأة فعليه ثلث نصف دينار وعلى وليها
ثانابه أو عكسه فعليه ثلث ربع دينار وعلى وليها ثلثا نصفه وهكذا قل وانظر لم كان
الواجب على وليها دونها مع أنها المعتقة ويمكن الجواب بأن المرأة لا تتحمل أصلا فليعزر
(قوله كعتق) لان الولاء في الاولى لجميع المعتقين لان كل منهم وفي الثانية لكل من العصبية
فلا يوزع عليهم وتوزع على الشراكاة لا يورث بل يورث به شرح المنهج (قوله يحمل
ما كان يحمله) فيحمل كل شخص نصفاً أو ربعاً كالمعتق ان كان المعتق واحداً وحمل ذلك
اذا كانوا بصقته في الغنى والتوسط والابان كان المعتق غنيا ودهم متوسطون فعلى كل منهم
ربع دينار فقوله ما كان يحمله أى في الجملة (قوله وصنات م ربع غل خمس) هي
في الحقيقة سبعة الذكورة وعدم الفقر والحرية والبلوغ والعقل واتفاق الدين وأن لا يكون
أصلا ولا فرعاً (قوله التي اذا غيرها) بأن كان الخصى عما فآخذنا من ابن العم ما كان يدفعه
العم فان تبين كون العم ذكر ادفع لابن العم ما دفعه عنه (قوله وعلى الغنى) خير مقدم ونصف
دينار مبتدأ مؤخر وما بينهما اعتراض وقوله عشرين مفعول لملك وقوله فاضلا سال منها وذكر
باعتبار المذكوراً وباعتبار كونها عدداً وقوله عما سبق في الكفارة وهو كفاية العمر الغالب
لانها لا تحجب الكفارة على شخص الا اذا كان يملك كفاية العمر الغالب (قوله اعتبارا
بالزكاة) أى وانما اعتبر العشر دون أنقص منها اعتبارا بالزكاة لانها لا تحجب في أقل منها
(قوله من يملك) أى آخر السنة وبما ذكر علم أن من أسير آخره لم يجب عليه شئ وان كان
موسرا قبل أو أسير بعد الخ انظر شرح المنهج وقوله فاضلا عما سبق في الكفارة أى عن
كفاية العمر الغالب (قوله أو قدرها) بالجر عطا على العشر أى أو دون قدرها من الفضة
(قوله وفوق ربع دينار) ثم يجمع الحاصل ويشتري به الواجب من الابل وهو ثلث الدية فان

واستثنى من العصبية أصل الجاني وان
علا وفرعه وان سفل لانهم أبعاضه فكما
لا يتحمل الجاني لا يتحمل أبعاضه
ويقدم في تحمل الدية من العصبية
الاقرب فالاقرب فان لم يقرب الاقرب
بالواجب بأن يبقى منه شئ وزع الباقي
على من يليه الاقرب فالاقرب ويقدم
عن ذكر مدل بأبوين على مدل بأب فان لم
يقم ما عليهم بالواجب فعتق ذكر نلير
الولاء لجهة كلمة النسب ثم ان فقد
المعتق أو لم يقم ما عليه بالواجب فعصبته
من نسب غير أصله وان علا وفرعه وان
سفل كما مر في أصل الجاني وفرعه ثم
معتق المعتق ثم عصبته كذلك وهكذا
ما عدا الأصل والفرع ثم معتق أبى
الجاني ثم عصبته ثم معتق معتق الأب
وعصبته غير أصله وفرعه وكذا أبدا
وعتق المرأة يعقله عاقلها ومعتقون
في تحملهم كعتق واحد وكل شخص
من عصبية كل معتق يحمل ما كان
يحمله ذلك المعتق في حياته ولا يعقل
عتيق عن معتقه كالارثه فان فقد
العاقل من ذكر عقل ذوو الارحام اذ لم
ينتظم أمر بيت المال فان انتظم عقل
بيت المال فان فقد بيت المال فكله
على الجاني بناء على أنها تلزمه ابتداء
ثم تحملها العاقلة وهو الاصح وصفات
من يعقل خمس الذكورة وعدم الفقر
والحرية والتكليف واتفاق الدين
فلا تعقل امرأة ولا خنى نعم ان بان
ذكر اغرم حصته التي اذا غيرها ولا فقير
ولو كسوبا ولا رقيق ولو مكاتباً ولا صبي
ولا مجنون ولا مسلم عن كافر وعكسه
ويعقل يهودى عن نصرانى وعكسه

كالارث وعلى الغنى في كل سنة من العاقلة وهو من يملك فاضلا عما سبق في الكفارة عشرين دينارا أو قدرها اعتبارا بالزكاة زاد
نصف دينار على أهل الذهب أو قدره دراهم على أهل الفضة وعلى المتوسط منهم وهو من يملك فاضلا عما ذكر دون العشرين دينارا أو قدرها
وفوق ربع دينار ثلاثين فقيرا ربع دينار أو ثلاثة دراهم لانه واسطة بين الفقير الذى لا شئ عليه والغنى الذى عليه نصف دينار

زاد المأخوذ من العاقلة على الواجب نقص منه بالقسط اه سم وان نقص المأخوذ عن
الواجب كل من يلى من أخذه واظهره لا اكتفى بربع دينار فقط ثم رأيت في شرح المنهج
مانعه وانما شرط كون الدون الفاضل عن حاجته فوق الربع ثلاثا يصير بدفعه فقيرا اه قال
سم حاصله أنهم اشتروا أن يبقى معه شيء ثم أضاف على حاجته بعد دفع الربع حتى لا يكون
بعد الدفع فقيرا ولك أن تقول كان يجوز أن لا يشترط ذلك ويكون الفقير من لا يملك ربعا زائدا
عن حاجته والمتوسط من يملك ذلك ولا يحذور في عوده بعد الدفع فقيرا انما المحذور أن يؤخذ
من فقير ولم يوجد لمن ذلك مع أن القائل أن يقول وقعو فيما فر وأمنه لأن المتوسط على كلامهم
صادق بمن ملك زيادة على حاجته ثلث دينار مثلاً كما هو قضية التفسير المذكور ولا يخفى
في أن من ملك ذلك إذا دفع ربعا عاد فقيرا لانه بعد دفعه صار لا يصدق عليه أنه ملك زائدا عن
حاجته فوق ربع دينار فيكون فقيرا لانه لم يطل كونه متوسطا ومعلوم أنه ليس غنيا ويجب
أن يكون فقيرا إذا المراد بالفقير وغيره ما هو المعنى المصطلح عليه هنا قاتل (قوله الجناية)
أي بدل الجناية وقوله لانه أي البدل المقدر (قوله قدر ثلث دية) لعل هذا إذا لم ترد قيمته
على دية والابن كانت قدر ديتين أخذ قدر ثلث كل واحدة فالتأجيل لا يزيد على ثلاث سنين
كما لو قتل شخص رجلين فان كانت قيمته قدر ثلث الدية فمادونهما أخذ في سنة م (قوله
والاطراف) أي ودية الاطراف لأجل قوله تؤجل ولا حاجة للتقدير فيما بعدها لانه مال فيؤجل
وقوله والاطراف مبتدأ خبره تؤجل يعني أنها تؤجل في كل سنة الخ فان كانت نصف دية
في الأولى ثلث وفي الثانية سدس اه شرح م ر (قوله والحكومات) هي واجبة
فيما لا مقدرة ولا تعرف نسبتها الى مقدر وأروش الجناية واجبة فيما لا مقدر كالموضحة
أو عرفت نسبتها من مقدر كرح قبل الموضحة كالسماق (قوله في كل) خبر مقدم وقدر
مبتدأ مؤخر (قوله سقط من واجب تلك السنة) أي لا شيء عليه بخلاف من مات بعدها
كما تقدم (قوله وشرائط وجوب القصاص) من القص وهو القطع ومنه المقص وقيل من
قص الأثر إذا تعذر لأن المقص يتبع الجاني والتعبير هنا بالقصاص بعد التعبير عنه فيما سبق
بالقود لا فائدة اتحادهما اه شرح سم وهذه شروط في القاتل الرابع فانه شرط في المقتول
ومن شروطه أي القاتل أيضا أن يكون ملتزما للأحكام وأما قول الشارح الآتي والخامس
عصمة القتل فهذه شروط في القاتل كما قرره شيخنا وبعبارة المنهج أركان القود في النفس
ثلاثة قتل وقاتل وشرط فيه ما مر أي من كونه عدا ظميا وفي القتل عصمة أي على قاتله
ثم قال وشرط في القاتل أمران التزام للأحكام ومكافأة حال جناية بأن لم يفضل قتيله بإسلام
أو أمان أو حرية كاملة أو أصلية أو سيادة وقوله عصمة دخل فيه أن لا يكون صائلا ولا قاطع
طريق لا يندفع شره إلا بالقتل والافهم معصوم وقوله أو أمان أي بأن يقول له شخص انت تحت
أمانى وزاد بعضهم ضرب الرق على الأسير الوثني ونحوه وأجيب عنه بأن ضرب الرق عليه صبره
مالا للمسلمين وماله سم في أمان فدخل في قوله أو أمان اه برماوى (قوله في العمد) لبيان
الواقع لأن القصاص لا يكون في غيره (قوله بالغاعاقلة) لو قال مكلفا لا غنى عن هذين الشرطين
ووقع السؤال عما لو تطور ولي في غير صورة آدمى وقته شخص وعما لو قتل آدمى جنيها

وتجعل العاقلة الجناية على العبد لانه
بدل آدمى في آخر كل سنة يؤخذ من
قيمته قدر ثلث دية ولو قتل شخص رجلين
مثلا في ثلاث سنين والاطراف كقطع
اليدين والحكومات وأروش الجنايات
تؤجل في كل سنة قدر ثلث دية كاملة
وأجل دية النفس من الزهوق وأجل
دية غير النفس كقطع يمين ابتداء
الجناية ومن مات من العاقلة في أثناء
سنة سقط من واجب تلك السنة
(وشرائط وجوب القصاص) في العمد
(أربعة) بل خمسة كما ستعرفه الأول
(أن يكون القاتل بالغاً) والثاني أن
يكون (عاقلة)

قوله تطور هو البطء في نسخة المؤلف
وهكذا فيما بعده ولعله بالصاد اه معجبه

فلا قصاص على صبي ومجنون لرفع القلم عنهما (١١٢) وتضمنهما مثلقاتهما ما غابا من خطاب الوضع فتجب الدية في مالهما (تنبيه) محل

عدم إيجابه على المجنون إذا كان جنونه مطبقة فإن تقطع فله حكم المجنون حال جنونه وحكم العاقل حال إفاقته ومن لزمه قصاص ثم جن استوفى منه حال جنونه لأنه لا يقبل الرجوع ولو قال كنت يوم القتل صبياً أو مجنوناً وكذبته ولي المقتول صدق القاتل بيمينه أن أمكن الصبا وقت القتل وعهد الجنون قبله لأن الأصل بقاءهما بخلاف ما إذا لم يمكن صباه ولم يعد جنونه والمذهب وجوب القصاص على السكران المتعدي بسكره لأنه مكلف عند غير الذموي ولأنه يؤدي إلى ترك القصاص لأن من رام القتل لا يهجز أن يسكر حتى لا يقتص منه وهذا كالمستثنى من شرط العقل وهو من قبيل ربط الأحكام بالأسباب وألحق به من تعدي بشرب دواء يزيل العقل أما غير المتعدي فهو كالمعتوه فلا قصاص عليه ولا قصاص ولادية على حربي قتل حال حراسته وإن عصم بعد ذلك بإسلام أو عقد ذمة لما تواتر من فعله صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده من عدم القصاص من أسلم كوخشي قاتل حربه ولعدم التزامه الأحكام (و) الثالث (أن لا يكون) القاتل (والد المقتول) فلا قصاص يقتل ولد للقاتل وإن سفل لخبر الحاكم والبيهقي وصحاحه لا يقاد للابن من أبيه ولرعاية حرمة ولأنه كان سبباً وجوده فلا يكون هو سبباً في عدمه * (تنبيه) * هل يقتل بولده المنى بالعان وجهان ويجريان في القطع بسرقة ماله وقبول شهادته قال الأذري والاشبه أنه يقتل به مادام مصر على النفي انتهى والوجه أنه لا يقتل به مطلقاً للشبهة

يقتل به أولاً فالجواب أن يقال إن علم القاتل حين القتل أن المقتول ولي تطور في تلك الصورة قتل به والأفلاق قد ولكن تجب فيه الدية كالمقتول أنساباً ينظره صيدا هذا في الأول وكذا في الثاني لكن نقل عن شيخنا الشوري أن الآدمي لا يقتل بالجنى مطلقاً أقول وهو الأقرب لعدم معرفتنا أحكام الجن وعدم خطابنا بتفاصيل أحكامهم عمن على مر وعبرة البرماوي خرج الجنى فإنه لا يقتل به إذا قتله وإن كانوا مخاطبين بفروع الشريعة لأننا لا نفهم تفاصيل تكاليفهم ولم ينقل لنا عن الشارع أنه قال من قتل جنياً قتل به ولا شيء في قلبه من يوم الدية والكفارة اه وظاهره ولو تحقق إسلامه وتحققت المكافأة ولا يخفى ما فيه من البعد اه (قوله فلا قصاص على صبي) ومثله النائم والمغمى عليه والسكران سم (قوله محل عدم الجنابة) أي موجبها وهو القصاص (قوله لأنه) أي القصاص لا يقبل الرجوع أي لا يقبل الرجوع فيه فيما إذا ثبت باقراً رأى وإذا كان لا يقبل الرجوع فيستوى في استيفائه حالة العصاة والجنون بخلاف ما يقبل الرجوع فيه كالزنا الثابت بالإقرار فلا يستوفى حذمه في حالة الجنون لأنه لو كان صاحباً راجع قتره شيخنا فهو جواب عن سؤال حاصله فلا انتظاراً إفاقته لعلمه يرجع عن الإقرار بالقتل فيسقط فأجاب بأنه لا يقبل الرجوع فلا فائدة في الانتظار أي بخلاف حد الزنا إذا جن بعد الزنا فإنه ينتظر لعلمه يرجع فيسقط عنه لأنه يقبل الرجوع (قوله وعهد الجنون) أي سبق له جنون وقوله بقاءهما أي الصبا والجنون (قوله ولا يؤدي) أي عدم وجوب القصاص على السكران بناء على أنه غير مكلف اه عشماوي (قوله لأن من رام) أي أراد القتل وقوله لا يهجز أي لو قلنا السكران لا يقتل إذا قتل لا يتخذ السكر ذريعة (قوله وهذا كالمستثنى) لم يجعله مستثنى حقيقة لأن العقل موجود فيه غاية الأمر أنه مغفلي بسبب السكر (قوله وألحق به الخ) هذا من باب الحقائق الأعلى بالأدنى أذهب فيه إزالة العقل بالكلية بخلاف السكر شيئاً وسكت المشرح عن المغمى عليه والنائم والقياس لا قصاص عليهما ووجوب دية عمدة في مالهما اه قل على الجلال وبرماوي (قوله وإن عصم) غاية (قوله لما تواتر من فعله) أي ضيقه وعادته وحالته (قوله والدا) أي من النسب بخلاف الأب من الرضاع وهذا مما فارق فيه حكم الرضاع النسب وإن كان الوالد كافراً والولد مسلماً كما قاله سم فلو حكمه كما يقتل والد بولده نقض حكمه إلا أن أختبعه وذبحه كالبهيمة ولو حكمه كماكم بوجوب القصاص في هذه الحالة فلا نقض لنا حيث بخلاف حكمه يقتل المسلم بالكافر أو الحر بالرقيق فلا ينقض والمراد بالوالد كل من له ولادة وإن علواً ولو أن من جهة الأم اه زى وقوله أولاً فلا نقض لنا حيث أخذ أي رعاية المال القاتل بأنه يقتل فيه حينئذ (قوله فلا يكون هو سبباً في عدمه) اعترض بأن الوالد لو اقتص منه كان هو الذي تسبب في عدم نفسه بقتله ولده فالولد حينئذ لا يكون سبباً وأجيب بأن الواجب بعيد الأول لم يحصل قتل الأب أباه فقد تحقق كونه سبباً في عدم أبيه سم (قوله بسرقة ماله) أي مال الولد (قوله والاشبه أنه يقتل به) ضعيف وقوله والأوجه أنه لا يقتل به مطلقاً معتد (قوله ولا قصاص للولد على الوالد) الفرق بين ذلك والذي في المتن أن الذي في المتن الجنابة على الابن مباشرة وهنا الجنابة على مال الولد فيه حق كزجاجة الأب في الماشال الأول وزوجة الابن في الثاني وأبى زوجة

فموت بعضه ولده كان قتل أباه زوجته ثم ماتت الزوجة وله منها ولد لانه اذا لم يقتل بجنايته على والد فلان لا يقتل بجنايته على من له في قتله حتى
أولى وأفهم كلامه أن الولد يقتل بكل واحد من والديه وهو كذلك بشرط التساوي في الاسلام والحرية الا أنه يستثنى منه المكاتب اذا قتل
أباه وهو عليه فلا يقتل به على الاصح في الروضة ومقتل المحارم بعضهم ببعض (١١٣) ويقتل العبد بعد ولده (و) الرابع (أن لا يكون

المقتول أنقص من القاتل بكفر
أورق) أو هدر دم تحقيقا للمكاهاة
المشروطة لوجوب القصاص لا دلة
المعروفة فان كان أنقص بأن قتل مسلم
كافرا أو حر من فيه رق أو معصوم
بالاسلام زانيا محصنا فلا قصاص حينئذ
ونخرج بتقييد العصمة بالاسلام
المعصوم بجزية كالذمي فإنه يقتل
بالزاني المحسن وبذمي أيضا وان
اختلفت ملته ما يقتل بهودي نصراني
ومعاهد ومستمأن ومجوس وعكسه
لان الكفر كلمة واحدة من حيث
ان التسع شمل الجميع فلو أسلم الذمي
القاتل لم يسقط القصاص لتكافؤهما
حال الجنابة لان الاعتبار في العقوبات
بحال الجنابة ولا نظر لما يحدث بعدها
ويقتل رجل بامرأة وبخني كعكسه
وعالم بجاهل كعكسه وشريف
بخصيس وشيخ بشاب كعكسهما
والخامس عصمة القتل بايمان أو أمان
كعقد دمة أو عهد لقوله تعالى قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله الآية وقوله تعالى
وان أحد من المشركين استجارك
الآية فيهدر الحربي ولو صيدا وامرأة
وعبدا لقوله تعالى قاتلوا المشركين
حيث وجدتموهم ومرد في حق
معصوم لخبر من بدل دينه فاقتلوه وكان
محسن قتله مسلم معصوم كما مر لاستيفائه
حد الله تعالى سواء أثبت زناه باقراره
أم بينة ومن عليه قود لقاتله لاستيفائه
حقه ويقتل قن ومذبر ومكاتب وأم
ولبعضهم ببعض وان كان المقتول
لكافر والقاتل لمسلم ولو قتل عبدا
شعبي القاتل فكحدوث الاسلام لذمي
قتل وحكمه كما سبق ومن بعضه حر

الاب في الثالث (قوله فورث بعضه ولده) بعضه مفعول مقدم وولده فاعل مؤخر (قوله
أبازوجته) أي زوجة نفسه (قوله ثم ماتت الزوجة) فيه أن زوجها هو قاتل أبيها
ربما أيضا مع ولدها فسقوط القصاص عنه لكونه ورث بعضه لا لكون ولده ورث بعضه
الآن بصورهما اذا قام به مانع من الارث ولو رجع الضمير في زوجته لا يلزم عليه ما ذكر
فهو الاولى (قوله فلان لا يقتل) مبتدأ منسبك من أن والفعل وقوله أولى خبر أي فلعدم
قتله أولى (قوله الا أنه يستثنى منه المكاتب) اذا ملك أباه الرقيق ثم قتله فانه لا يقتل فيه وهذا
الاستثناء صوري لان عدم قتله لكونه سيدا والسيد لا يقتل بعبدوله ولهذا لو كان أبوه الرقيق
عمو كالغيره وقلته فانه يقتل به لتساويهما في الرقة ولذلك قيد الشايع بقوله وهو عليه (قوله
ويقتل العبد) أي الولد اذا كان عبدا وقتل عبدا والله يقتل به اه مد (قوله فان كان) أي
المقتول أنقص من القاتل (قوله ومعاهد) عطف على قوله وبذمي ولا يظهر عطفه على
نصراني لانه لا يفيد اختلاف المذهب مع أن الكلام فيه (قوله ومجوس) ان كان معقودا له
جزية أو كان معاهدا أو مستأمنافه داخل فيما قبله وان كان غير هؤلاء فهو حربي فلا يظهر
عطفه قاتل (قوله من حيث ان التسع) أي نسخ شريعة تبينا (قوله لم يسقط القصاص)
لكن لم يقتص حينئذ الا الامام بطلب الوارث ولا يقوضه لكان كافر حذرا من تسليط الكافر على
المسلم سم قلت ومجمله لم يسلم فان أسلم فوض اليه كما دل عليه التعليل زى (قوله ويقتل
رجل بامرأة) تفريع على منطوق الشرط وما تقدم تفريع على مفهومه (قوله والخامس
عصمة القتل) هذا أكثر مخرج قوله فيما تقدم وأهدر دم فكان الاولى اسقاطه كما قرره شيخنا
(قوله ومرد في حق معصوم) أما في حق مثله فيقتل به ولو قتل مرتد مثله خطأ أو شبهه عد
أو عدا وعني على مال لم يجز شيء اه سم قلت لانه مستحق القتل بكل حال لاهداره اه اج
وعبارة ع ش على م ر قوله ومرد في حق معصوم وزان محسن أما لو قتل مرتد نارك صلاة
بعد أمر الامام أو قاطع طريق أو زانيا محصنا فانه يقتل به ويقتل بحد الله على حد قتله قصاصا
(قوله مسلم معصوم) فان قتله ذمي أو مرتد قتل أو قتله زان محسن مثله قتل به أيضا (قوله
لاستيفائه حد الله) يؤخذ منه أن محل عدم قتل المسلم به اذا قصد بقتله استيفاء الواجب عليه
أو أطلق بخلاف ما اذا قصد غير ذلك لانه صرف فعله عن الواجب ويحتمل الأخذ باطلاقهم
ويؤيده بأن دمه لما كان مهذرا لم يؤز فيه المصارف اه زى وعبارة قل قوله لاستيفائه
حد الله أي في الواقع وان لم يعرفه أو يقضده (قوله ومن عليه قود لقاتله) أي ويهدر من عليه
الخ فهو معطوف على قوله الحربي (قوله وان كان المقتول لكافر) غاية (قوله ومن
بعضه حر) مبتدأ وقوله لا قصاص عليه خبر وما بينهما اعتراض (قوله لانه لا يقتل) يصح
قراءته بالبناء للفاعل وبالبناء للمفعول (قوله بل قتله جميعه) يقرأ مصدرا مرفوعا ولفظ
جميعه منصوب مفعول للمصدر ويكون من اضافة المصدر للفاعل ويصح جز جميعه بلامن
الضمير ويكون المصدر على هذا من اضافة المصدر لمفعوله وفي نسخة بل قتل جميعه بلاهاء
(قوله ولا تجز فضيلة الخ) لاحاجة اليه لانه معلوم من قوله والفضيلة الخ (قوله وتقتل
الجماعة الخ) جواب عن سؤال حاصله عرفنا مما تقدم أن القود ثبت للواحد على الواحد وهل

لو قتل مثله سواء أزدت حرية القاتل على حرية (٢٩ ح) المقتول أم لا لا قصاص لانه لا يقتل بالبعض الحر البعض الحر والبعض الحر بالبعض
الرقيق بل قتله جميعه بجميعه حرية ورقاتنا فإلزم قتل جز حرية بجز حرية وهو منقطع والفضيلة في شخص لا تجبر النقص فيه ولهذا لا قصاص
بين عبد مسلم وحر ذمي لان المسلم لا يقتل بالذمي والحر لا يقتل بالعبد ولا تجبر فضيلة كل منهما بقصته (وتقتل الجماعة) وان كثروا (بالواحد)

وان تفاضلت جراحاتهم في العمد
والفحش والارش سواء أقتلوه بمعدن أم
بغيره كان القوم من شاهق أو في بحر
لما روى مالك أن عمرو بن لحي رضي الله عنه قتل
نقرا خمسة أو سبعة برجل قتله غيلة
أي حيلة بأن يخذع ويقتل في موضع
لا يراه فيه أحد وقال لو عملا أي اجتمع
عليه أهل صنعاء لقتلهم به جميعا
ولم ينكر عليه أحد قصار ذلك إجماعا
ولأن القصاص عقوبة يجب للأفراد
على الواحد فوجب للأفراد على الجماعة
كذلك القذف ولأنه شرع لحقن الدماء
فلو لم يجب عند الاشتراك لكان كل
من أراد أن يقتل شخصا استعان بأخر
على قتله واتخذ ذلك ذريعة لفسك الدماء
لأنه صار أمنا من القصاص وللولى
العفو عن بعضهم على الدية وعن
جميعهم عليها ثم إن كان القتل بجراحات
وزعت الدية باعتبار عدد الرؤس لأن
تأثير الجراحات لا ينضب وقد تزيد نكابة
الجرح الواحد على جراحات كثيرة وإن
كان بالضرب فعلى عدد المضربات لأنها
تلاقي الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت
بخلاف الجراحات ومن قتل جماعة مرتبا
قتل بأولهم أو دفعة فبالقرعة والباقي
الديات تعذر القصاص عليهم فلو قتله
غير الأول من المستحقين في الأولى أو غير
من خرجت قرعته منهم في الثانية عصى
ووقع قتله قصاصا والباقي الديات تعذر
القصاص عليهم بغير اختيارهم ولو قتله
كلهم أساؤا ووقع القتل موزعا عليهم
ورجع كل منهم بالباقي من الدية (وكل
شخصين جرى القصاص بينهما في النفس)
بالشروط المتقدمة (يجرى بينهما)
لقصاص أيضا (في قطع الأطراف)
وفي الجرح المقدركم لو حصة كما سيذكره
المصنف

يثبت للواحد على الجماعة أولا فأجاب بأنه تقتل الخ والقول ليس قيدا بل مشله قطع الطرف
والجرح المقدركم وإنه المعاني (قوله والارش) أي لو فرض أننا أخذنا منهم أروشا من غير
قتلهم (قوله سواء أقتلوه بمعدن الخ) حاصل ذلك أنهم إذا أقتلوه من شاهق جبل أو في ماء
أو نار قتلا مطلقا أي سواء تواطوا أولا وأما إذا قتله بجراحات أو ضربات فيفصل فإن كان
فعل كل يقتل لو انفرد قتلا مطلقا أيضا وإن كان فعل كل لا يقتل لو انفرد لكن لا يدخل في القتل
فيفصل فإن تواطوا قتلا أو افلا يقتلون وتجب الدية وكل ذلك إذا كان فعل كل لا يقتل لو انفرد
في القتل كما تقدم فإن كان خضيقا لا يؤثر أصلا فصاحب ذلك الفعل لا يدخل له لاقى قصاص
ولادية وأما إذا كان فعل بعض يقتل لو انفرد وفعل بعض لا يقتل لو انفرد لكن لا يدخل في القتل
في الجملة فلكل حكمه فصاحب القول يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل لو تواطوا أو افلا
يقتل وتجب حصته من الدية على التفصيل الآتي (قوله برجل) واسمه أميل وسبب قتله
زوجة أبيه اه عناني (قوله غيلة) بكسر أله والاعتقال الأخذ على غيلة اه شوبري
(قوله بأن يخذع) الأولى أن يخذعوه ويقتلوه في موضع لا يراهم غيرهم اه قل ويجب
بأنه تفسير للقتل غيلة من حيث هو (قوله لو عملا) مهموز قال في المصباح ثلث الواعلى
الامر اجتمعوا وتعاونوا عليه (قوله صنعاء) خصها بالذكور لأن الساتين كانوا منها عرس
قال في التقريب صنعاء بلد من قواعد اليمن والاكثريها المدة (قوله وللولى العفو عن بعضهم
على الدية) أي باقيا أي وقتل البعض الآخر لانه إذا قتل البعض لم يأخذ من البعض الآخر
البالقسط وبعبارة سم وللولى قتل بعضهم وأخذ باقي الدية من الباقيين وله الاقتصاص على أخذ
الدية من الجميع وتوزيع الدية في الحاليين على عدد رؤسهم لا على عدد الجراحات في صورتها اه
(قوله على الدية) الأولى بحصته من الدية وبعبارة المنهج بحصته وهي ظاهرة (قوله ثم إن
كان القتل) راجع لكل من الموتين قبله وقوله وزعت الدية أي كلاً وبعبارة في الثانية
توزع كل الدية في الأولى توزع حصته من غنى عنه (قوله وإن كان الخ) عبارة المنهج ولو ضربوه
بسيما فقتلوه وضرب كل منهم لا يقتل قتلا أو تواطوا أو افلا دية تجب عليهم باعتبار عدد
المضربات اه وقوله وضرب كل منهم لا يقتل أي لو انفرد أي وجموعها يقتل غلبا وقوله فالدية
أي دية عمد اه (قوله فملى عدد الضربات) أي حيث اتفقوا على عدد ما فإن اتفقوا على
أصل الضرب واختلفوا في عدد ما أخذ من كل المتقين ووقف الامر فيما بقي إلى الصلح اه
عش على م (قوله ومن قتل جمعا) هذا عكس ما في المتن (قوله بقرعة) وإنما
تجب القرعة عند التنازع فإن رضوا بتقديم واحد منهم جاز ولهم الرجوع إلى القرعة ولو أقر
بسبق بعضهم اقتص منه وليه ولغيره تخليفه ان كذبه اه برماوى (قوله فلو قتله الخ)
جواب لغز هولنا قاتل وهو ولى المقتول لا يستحق دم المقتول لا يقتل به مع المكافأة ولم يأثم
القاتل بذلك ثم القتل ولم يحم قتل ذلك المقتول اه (قوله ولو قتلوه كلهم) أي قتله ألباؤهم
(قوله بالباقي من الدية) فإن كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حصته وله ثلث الدية تشرح المنهج
(قوله وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس) بأن وجدت انشروط السابقة فهذا بمنزلة
قوله والشرايط المتقدمة في النفس معتبرة في قصاص الأطراف مع زيادة (قوله وفي الجرح)

وفي إزالة بعض المنايع المضبوطة كضوء العين والسمع والشم والبطش والذوق قال في الروضة لأن لها محال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في إبطالها (وشرائط وجوب القصاص في الأطراف بعد الشروط) الخمسة (المذكورة) في قصاص النفس (انسان) الأول (الاشترائك) في الاسم (الخاص) رعاية للمماثلة (اليعني باليعني واليسري باليسري) فلا تقطع (١١٥) يساريين ولا شفة سفلى يعلىا وعكسهما ولا حادث بعد

الجناية بوجوه قاطعة سناليس لهم عليها فلا قود وان ثبت لهم عليها بعد وخرج بقوله الاسم الخاص الاشتراك في البدن فلا يشترط فيقطع الرجل بالمرأة وعكسه والذي بالمسلم والعبد بالحر ولا عكس فيهما قاله في الروضة (و) الثاني (أن لا يكون بأحد الطرفين) أي الجاني والجاني عليه (شلل) وهو ليس في العضو يطل عمله فلا تقطع صحيحة من يداً ورجل بشلاء وان رضى به الجاني أو شلت يده أو رجلاه بعد الجناية لاتقاء المماثلة قالو خالف صاحب الشلاء وفعل القطع بغير إذن الجاني لم يقع قصاصا لانه غير مستحق بل عليه دية وله حكومة يده الشلاء فالوسرى القطع فعليه قصاص النقص لتفويتها بغير حق وتقطع الشلاء بالشلاء اذا استويا في الشلل أو كان شلل الجاني أكثر ولم يخف نزف الدم والاقلاق قطع وتقطع الشلاء أيضا بالصحة لانها دون حقه الا أن تقول أهل الخبرة لا يقطع الدم بل تنفخ أقوام العروق ولا تنسج بضم الصاد ولا غيره فلا تقطع بها وان رضى الجاني كائن على في الأتم حذر من استيفاء النفس بالطرف فان قالوا يقطع الدم وقنع به مستوفيا بأن لا يطلب أرشاً للشلل قطعت لاستوائها في الجرم وان اختلفا في الصفة لان الصفة المجردة لا تقابل عمال وكذا لو قتل الذمي بالمسلم والعبد بالحر لم يجب لفصيله الاسلام والحريه شي ويقطع عضو سليم بأعسر وأعرج اذا لخل في العضو والعسم عهملتن مقسوحين تشنج في المرفق أو قصر في الساعد والعضد ولا أثر

المقدر أشار الشارح بذلك الى أن الأطراف ليست قيدا والمراد بالمقدر المنضبط الذي يؤمن به الزيادة على المستحق لانه لو اريد ذلك دخلت الهاشمة والمنقلة والمأمومة والجائفة والدامغة فان لها أرشاً مقدرا اذا كانت في الرأس أو الوجه وتخرج الموضحة في غير الرأس والوجه فانه لا أرش لها مقدرا فلا يصح ذلك فحين أن المراد بالمقدرة المنضبط وذلك الموضحة لا غير سواء كانت في الوجه أو الرأس أو غيرهما قال كاف استقصائية والحاصل أن الموضحة فيها القصاص في أي محل كان وأما كونها فيها نصف عشرية صاحبها الخاص بما اذا كانت في الرأس أو الوجه ففيها الارش المقدرة فيها كما هو معلوم من محله وأما اذا كانت في غير الوجه والرأس ففيها حكومة وهذا في الجروح بعد الموضحة وأما التي قبل الموضحة من الدامية والدامغة والباضعة فان عرفت نسبتها الى الموضحة ففيها الاكثر من حكومة ونسبة الارش للموضحة والافحكومة وهذا اذا كانت في الرأس أو الوجه أما في غيرهما ففيها حكومة ولو عرفت نسبتها من الموضحة (قوله كضوء العين) بأن أعماه مع بقاء الحدقة (قوله وشرائط وجوب القصاص) المراد بها الجنس أو ما فوق الواحد بدليل الاخبار (قوله بعد الشروط) أي غير الشروط الخمسة أي بالنظر لما زاده الشارح والا فاذنى قاله المصنف فيما تقدم أربعة وهذا يفيد أن شروط القصاص في النفس شروطا في الطرف وزاد عليها اثنين وضع الاخبار به عن شرائط لانه لو اريد بها الجنس أو أطلق الجمع على اثنين مجازاً أو حقيقة على قول اه رجائي (قوله اليعني باليعني) نائب فاعل محذوف تقديره فقطع اليعني الخ (قوله فلا تقطع يساريين) أي لا يجوز ذلك ولا يعتد به وان تراضى عليه فلا يقع قصاصا وفي المقطوعة بدلا لدية دون القصاص نعم التراضي المذكور ينضم الغفوق عن القصاص فيجب الدية برماوى والمبا في قوله بين داخله على الجاني عليه وكذا فيما بعده (قوله في البدن) أي في اسمه أو وصفه كما يؤخذ من أمثله قبل ونسخة البدل أي الدية (قوله أي الجاني) لعل النسخة للجاني بالامين أو ككلامه على حذف مضاف أي طرف الجاني الخ تأمل (قوله أو شلت) بفتح أوله قال في المصباح شلت يده شللا من باب نعب اه وأصله شلت بكسر اللام الاولى ثم أدغمت احدى اللامين في الاخرى وقوله يده أي الجاني (قوله لاتقاء المماثلة) أي حال الجناية (قوله بغير إذن الجاني) ليس بقيد بل مثله ما اذا أذن له في قطعها قصاصا وأما اذا أذن له في القطع وأطلق فقد استوفى حقه ولا يلزمه شيء وان مات الجاني بالسراية لانه أذن له في القطع اه م د (قوله الا أن تقول أهل الخبرة) أي اثنان منهم ومثل ذلك ما لو شكت في انقطاعه لترددهم أو فقدهم كما هو ظاهر خلافا لما توهمه عبارته فلا يقطع بها وان رضى الجاني اه شرح التصفه (قوله بجمسم) أي كى النار (قوله قالوا) أي أهل الخبرة (قوله وقنع) بكسر التنون يقال قنع يقنع ففتح عينهما اذا سأل وكلم يعلم اذا رضى بما رزقه الله اه شويرى والحاصل أن قنع كسأل لفظا ومعنى وقنع كرضى وزنا ومعنى (قوله وان اختلفا في الصفة) أي السلامة وهذا غاية (قوله تشنج) أي ييس (قوله لخضرة انظار) أي لا أثر لذلك حيث كان لغير آفة ولم يحف الظفر اه حج (قوله وتقطع ذاهبة الانظار) أي بأن كانت من غير انظار خلقة وقوله بسايمتها بان قطع السليمة وقوله دون عكسه بأن قطع الذاهبة الانظار (قوله

في القصاص في يده أو رجل لخضرة انظارا وسواها لانه عليه أو مرض في النظر وذلك لا يؤثر في وجوب القصاص وتقطع ذاهبة الانظار بسليمتها لانها دونها دية عكسه لان الكامل لا يؤثر بذال ناقص والد كرحمة وشلاء كالدحة وشلاء

والذكر الاثني) لو حذف الذكر لكان أولى وعبرة المنهج ويؤخذ عضو أشل من ذكر أريد
 أو غيرهما بأشل مثله أو دونه شللا اه وقوله مثله أو دونه أي أن العضو الجني عليه مثل عضو
 الجاني في الشلل أو دونه في الشلل وإذا كان دونه في الشلل كان أسلم منه فيكون عضو الجاني
 دونه وقاعدة الباب أن يؤخذ الناقص بالزائد لا بعكسه كما ذكره في صورة العكس بقوله أي
 لا يؤخذ أشل بأشل فوجه أي فوقه شللا بأن كان عضو الجني عليه أكثر شللا من عضو الجاني
 فيكون عضو الجاني أسلم فلا يؤخذ بالناقص (قوله وأنف صحيح النسم) أي لأن النسم ليس في
 الأنف وكذا السمع ليس في الأذن وهاتان مستثنيتان من قولهم الكامل لا يؤخذ بالناقص أي
 الأهاتين (قوله ولا تؤخذ عين صحيحة بجدقة عيما) لأن الصحة فيها الدية بخلاف الجدقة
 العيما فيها حكومة وهكذا الخ (قوله نعم إن أمكن) أي بأن كان أصل الجناية بنشاز فتشتر
 سن الجاني بنشاز يقول أهل الخبرة فإن لم يكن فلا قصاص ويجب الأرض ع ش (قوله منغور)
 ليس قيدا بل المداد على كون الجني عليه غير منغور سواء كان الجاني منغورا أولا وعبرة شرح
 المنهج ولو غير منغور (قوله سن كبير) لو قال سن غير منغور لكان أنصرا وأولى قل
 والمحصل أن القالع والمطوع إنما منغوران أو غير منغورين أو القالع غير منغور فقط أو عكسه
 فهذه أربعة وعلى كل أمان أن يكونا صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغيرا دون الآخر فهي ست
 عشرة صورة وحكمها أن غير المنغور ينتظر فيه العود وأن المنغور لا ينتظر فيه ذلك اه برماوى
 وقل (قوله أسنانه) أي الأحده (قوله ومنها) أي من الرواضع أي والحال أن المقموعة
 من الرواضع والرواضع هي الأربع الثنايا اثنتان من فوق واثنتان من تحت فتسمية غيرها ورواضع
 مجاز للمجاورة قال في شرح الشافية واعلم أن الأسنان أربعة أقسام ثنايا وهي الأسنان المتقدمة
 اثنتان فوق واثنتان تحت ورباعيات بفتح الراء وتخفيف الياء وهي الأربع خلفها وهي مع الثنايا
 للقطع وأنياب وهي أربع أخرى خلف الرباعيات والبقية وهي عشرون في الغالب أضراس
 فتم الضواحل وهي أربعة من الجانبين ثم الطواحين اثنا عشر من الجانبين ثم النواجيز من كل
 جانب ثمان واحدة من فوق وأخرى من تحت ويقال لها أضراس الحلم وضراس العقل اه
 وقوله اثنتان فوق أي متلاصقتان وكذا يقال في قوله واثنتان تحت وقوله والأربع خلفها
 أي ثنتان فوق واحدة جهة اليمنى وأخرى جهة اليسرى وثنان أسفل كذلك وكذا يقال فيما
 بعده اه (قوله فلا شمان في الحال) فإن مات قبل بيان الحال فلا أرض لأن الطاهر عودها لو عاش
 والأصل براءة الذمة نعم تجب له حكومة شرح المنهج (قوله لانها تعود غالبا) لم ينظروا
 في الموضحة إلى ذلك فأوجبوا القصاص وان غلب الاتهام حل فإن عادت خضراء أو سوداء
 فلا قود لكن تجب حكومة (قوله المنبت) بفتح الميم والباء الموحدة على القياس ويجوز
 كسر الموحدة سماعا كما في المصباح (قوله وجب القصاص) فإن مات قبل القصاص اقتصر
 الوارث أو عفا على الأرض (قوله ولا يستوفى للصغير في صغره) بل يؤخر حتى يبلغ فإن مات
 قبل بلوغه اقتصر وارثه في الحال أو أخذ الأرض اه شرح المنهج وقوله حتى يبلغ أي لاحتمال
 عفو وقوله قبل بلوغه أي وبعد الحكم بالأس من هودها كما هو فرض المسئلة
 والأفلا قصاص قطعاً ولا دية على الأصح بل تجب حكومة فقط برماوى (قوله ولو قلع شخص سن

والذكر الاثني) لو حذف الذكر لكان أولى وعبرة المنهج ويؤخذ عضو أشل من ذكر أريد
 أو غيرهما بأشل مثله أو دونه شللا اه وقوله مثله أو دونه أي أن العضو الجني عليه مثل عضو
 الجاني في الشلل أو دونه في الشلل وإذا كان دونه في الشلل كان أسلم منه فيكون عضو الجاني
 دونه وقاعدة الباب أن يؤخذ الناقص بالزائد لا بعكسه كما ذكره في صورة العكس بقوله أي
 لا يؤخذ أشل بأشل فوجه أي فوقه شللا بأن كان عضو الجني عليه أكثر شللا من عضو الجاني
 فيكون عضو الجاني أسلم فلا يؤخذ بالناقص (قوله وأنف صحيح النسم) أي لأن النسم ليس في
 الأنف وكذا السمع ليس في الأذن وهاتان مستثنيتان من قولهم الكامل لا يؤخذ بالناقص أي
 الأهاتين (قوله ولا تؤخذ عين صحيحة بجدقة عيما) لأن الصحة فيها الدية بخلاف الجدقة
 العيما فيها حكومة وهكذا الخ (قوله نعم إن أمكن) أي بأن كان أصل الجناية بنشاز فتشتر
 سن الجاني بنشاز يقول أهل الخبرة فإن لم يكن فلا قصاص ويجب الأرض ع ش (قوله منغور)
 ليس قيدا بل المداد على كون الجني عليه غير منغور سواء كان الجاني منغورا أولا وعبرة شرح
 المنهج ولو غير منغور (قوله سن كبير) لو قال سن غير منغور لكان أنصرا وأولى قل
 والمحصل أن القالع والمطوع إنما منغوران أو غير منغورين أو القالع غير منغور فقط أو عكسه
 فهذه أربعة وعلى كل أمان أن يكونا صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغيرا دون الآخر فهي ست
 عشرة صورة وحكمها أن غير المنغور ينتظر فيه العود وأن المنغور لا ينتظر فيه ذلك اه برماوى
 وقل (قوله أسنانه) أي الأحده (قوله ومنها) أي من الرواضع أي والحال أن المقموعة
 من الرواضع والرواضع هي الأربع الثنايا اثنتان من فوق واثنتان من تحت فتسمية غيرها ورواضع
 مجاز للمجاورة قال في شرح الشافية واعلم أن الأسنان أربعة أقسام ثنايا وهي الأسنان المتقدمة
 اثنتان فوق واثنتان تحت ورباعيات بفتح الراء وتخفيف الياء وهي الأربع خلفها وهي مع الثنايا
 للقطع وأنياب وهي أربع أخرى خلف الرباعيات والبقية وهي عشرون في الغالب أضراس
 فتم الضواحل وهي أربعة من الجانبين ثم الطواحين اثنا عشر من الجانبين ثم النواجيز من كل
 جانب ثمان واحدة من فوق وأخرى من تحت ويقال لها أضراس الحلم وضراس العقل اه
 وقوله اثنتان فوق أي متلاصقتان وكذا يقال في قوله واثنتان تحت وقوله والأربع خلفها
 أي ثنتان فوق واحدة جهة اليمنى وأخرى جهة اليسرى وثنان أسفل كذلك وكذا يقال فيما
 بعده اه (قوله فلا شمان في الحال) فإن مات قبل بيان الحال فلا أرض لأن الطاهر عودها لو عاش
 والأصل براءة الذمة نعم تجب له حكومة شرح المنهج (قوله لانها تعود غالبا) لم ينظروا
 في الموضحة إلى ذلك فأوجبوا القصاص وان غلب الاتهام حل فإن عادت خضراء أو سوداء
 فلا قود لكن تجب حكومة (قوله المنبت) بفتح الميم والباء الموحدة على القياس ويجوز
 كسر الموحدة سماعا كما في المصباح (قوله وجب القصاص) فإن مات قبل القصاص اقتصر
 الوارث أو عفا على الأرض (قوله ولا يستوفى للصغير في صغره) بل يؤخر حتى يبلغ فإن مات
 قبل بلوغه اقتصر وارثه في الحال أو أخذ الأرض اه شرح المنهج وقوله حتى يبلغ أي لاحتمال
 عفو وقوله قبل بلوغه أي وبعد الحكم بالأس من هودها كما هو فرض المسئلة
 والأفلا قصاص قطعاً ولا دية على الأصح بل تجب حكومة فقط برماوى (قوله ولو قلع شخص سن

سن منقور) أى كان الجاني منقورا ولافتت الصور الأربع (قوله من مفصل) المفصل
 موضع اتصال العضوين كمرق و كوع وما لا مفصل له لا خاص فيه (قوله بفتح الميم
 الخ) أما بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان (قوله كل لرفق) وهو رأس عظم الذراع المسمى
 بالابرة الداخلة في العظمتين اللتين هما رأس العضد والعضد ينتهي إلى المتكسب المتصل
 بالكف وما بين المرفق والعضد وما بين العضد والكف يسمى مفصلا والمتكسب يجمع
 العضد والكف فلعلم من هذا أن قوله كل لرفق الخ مثال للعضو في قوله وكل عضو لا للمفصل
 لكن قوله ومفصل القدم يقتضى خلافه ويجب أن قوله كالمرفق على حذف
 مضاف أى كفصل المرفق كما يدل عليه قوله ومفصل القدم تأمل (قوله ففيه القصاص)
 ثم إن لم يكن قبل محل الجناية مفصل معين موضع الجناية وإن كان قبله مفصل فله الأخذ من محل
 الجناية وله الأخذ أقرب مفصل وله بعد ذلك الرجوع وقطع الزائد الذى تركه وله الأخذ حكومة
 وتركه قطعه (قوله مع الأمن) خرج بذلك الجائفة فلا قصاص فيها لأنها وإن كانت منضبطة
 لكن لا يؤمن فيها استيفاء الزيادة وقال بعضهم قوله لا تضبط ذلك الخ أشار بذلك إلى أن العلة
 مركبة من الانضباط مع الأمن المذكور فخرج بالآقل الجائفة فلا قصاص فيها لعدم انضباطها
 وإن أمن استيفاء الزيادة وبالثاني العظام لعدم الأمن من استيفاء الزيادة (قوله ولا يضتر
 في القصاص الخ) يحتمل أن يكون راجعا لقوله أولا الاشتراك في الاسم الخاص وكان الأولى
 ذكره عقبه ويحتمل أن يكون راجعا لقوله وكل عضو الخ (قوله عند مساواة المحل) أى
 في الاسم الخاص (قوله كبر) أى التفاوت فيه ونما بعده (قوله بلا جائفة) الجائفة جرح
 يتعد للباطن (قوله ويجب القصاص في فق عين) غرضه تمكين ما فيه القصاص لأن المتن
 لم يستوفه والمراد بفق العين إزالة حدتها ليكون من الجناية على الأطراف والحدقة هي
 السواد الأعظم الذي في العين أى السواد كله والأصغر الناظر والمقلة ثم العين الذي يجمع
 السواد والبياض اه ذكر ابن قتيبة وقوله الأصغر هو بالعين وفي القاموس الناظر العين
 أو النقطة السوداء في العين أو البصر نفسه اه ع ش على م (قوله وجفن) بفتح الجيم
 وكسرها (قوله وشفران) الأولى وشفرين لأن يقال هو على لغة من ياتر المتن الالف وهو
 يضم الشين والجمع أشفار مثل قتل وأفعال وحكى فنج الشين وشفر كل شئ حرفة اه سم (قوله
 يضم الشين) وحكى قهها أيضا وأما الشفر بفتح الشين لا غير فهو اسم لهدب العين برماوى
 (قوله في الجروح) أى الاثني عشر ماعدا الموضحة (قوله لعدم ضبطها) أى لعدم تبسرها
 ضبطها وإن أمكن (قوله الموضحة للعظم) أى تصل إلى به بعد خرق الجلد التي عليه وإن لم
 ير العظم لصغر الجرح كغزابة وصلت إليه سم (قوله طولا وعرضا) أى ويعلم عليه بنحو
 سوادا وحرارة وتوضع بنحو الموسى ثم لو كان برأس الجاني شعرون الجنى عليه فلا قصاص
 اه قل وقوله ويعلم أى وجوب أن خيف اللبس والا كان مندوبا وقوله بنحو الموسى لا بضربة
 سيف أو حجر وإن أوشح به ويراعى الأسهل على الجاني من شدة دفعة أو تدريجا اه فزى وقوله
 دفعة بالضم وفي القاموس هي بالقبح المزة وبالضم الدفعة من المار وما انصب من سقاء أو ماء
 مرة وبه علم صحة كل من الفتح والضم هنا قاله م في شرحه وقوله من الفتح والضم قال ع ش

منقور فثبت لم يسقط القصاص لأن
 عودها نعمة جديدة من الله تعالى (وكل
 عضو أخذ) أى قطع جناية (من
 مفصل) بفتح الميم وكسر المهملة كالمرفق
 والانامل والكوع ومفصل القدم
 والركبة (ففيه القصاص) لا تضبط ذلك
 مع الأمن من استيفاء الزيادة ولا يضتر
 في القصاص عند مساواة المحل كبر
 وصغر وقصر وطول وقوة وبطش
 وضعفه في عضو أصلي أو زائد ومن
 المفصل أصل الفخذ والمتكسب فان
 أمكن القصاص فيها بلا جائفة
 اقتص والاقلا سواء أجاف الجاني
 أم لا فمات الجاني عليه بذلك قطع
 الجاني وإن لم يمكن بلا جائفة ويجب
 القصاص في فق عين وفي قطع آذن
 وجفن وشفة سفلى وعليا ولسان وذكر
 وأنشئين وشفران وهما يضم الشين
 المجبة ثنية شفر وهو حرف القرح
 وفي ألين وهما اللذان اللذان بين
 الظهر والفخذ (ولا قصاص في
 الجروح) في سائر البدن لعدم ضبطها
 وعدم أمن الزيادة والنقصان طولا
 وعرضا (الافى) الجراحة (الموضحة)
 للعظم في أى موضع من البدن من غير
 كسر ففيها القصاص لتبسرها سطحا
 * (تمة) * يعتبر قدر الموضحة بالمساحة
 طولا وعرضا في قصاصها

عليه يتأمل وجه الضم فانه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس ثم شيء مصبوب يسمى بالدفقة
الآن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء المصبوب من سقاء أو نحوه اه وبمثله
يقال ما يتناسب هنا اه (قوله لا بالجزئية) كربع (قوله ولوا وضع) أي الجاني كل رأس
المنجوج هذا شروع في مسائل ثلاثة الاولى أن تكون رأس الشاح أصغر الثانية العكس
الثالثة إذا وضع ناصية وناصية الشاح أصغر وترك الشارح رابعة وهي ما إذا كانت ناصية
الشاح أكبر (قوله ولا تتم من غيره) كالوجه والقفا لانه غير محل الجناية اه مرحوي
(قوله لو وزع على جميعها) فان كان الباقي قدر الثلث فالمتم به ثلث أرشها شرح المنهج
(قوله والخيرة في تعيين موضعه للجاني) وهو المعتمد ومحل ذلك اذا استوعب رأس الجاني عليه
والاثنين محل الجناية ميمناً أو شاملاً مثلاً وبعبارة م ر والخيرة في محل الجاني أي فهو حق عليه
فله أدائه من أي محل شاء كالدين (قوله ثم من باقي الرأس) يقتضي أنه ليس للجاني أن يدفع
عن الناصية قدرها من محل آخر فان قلت فالفرق بين الناصية وغيرها في ذلك قلت كونها
عضواً مخصوصاً مما تزا باسماً خاص اه م والخيرة في محلها للجاني أيضاً اه م (قوله ولو زاد
المقتص) استشكل تصوير زيادة المقتص على حقه بأن الاصح كما سيأتي أن المقتص لا يمكن من
استيفاء قصاص الطرف وأوجب بمحل ذلك على ما اذارضى الجاني بالاستيفاء أو وصكل
المستحق شخصاً فاستوفى زائداً عما كان قال أخطأت في الزائد صدق بيمينه زى وبمثله شرح
م ر وكتب عليه الرشد قوله فزاد وكيله انظر قصاص الزيادة حيث ذكر يكون على م اه والذي
يفهمه كلام ع ش أن القصاص على الوكيل (قوله لزمه قصاص الزيادة) لكن انما يقتص
منه بعد اندمال موضعه شرح المنهج (قوله فان كان الزائد خماً) كأن سقطت آلة
الاستيفاء في آخر الإيضاح فقرأ عليه فأخذت زيادة على المستحق والمراد بقوله فان كان الزائد
خطأ أي بغیر اضطراب الجاني وحده بأن كان باضطراب المقتص أو باضطرابهما أو من غير
اضطراب فان كان باضطراب الجاني فهو زائد واختلفاً فقال المقتص حصل باضطرابك بالجاني
وقال لا صدق الجاني لان الأصل عدم الاضطراب فان كان باضطرابهما فالوجه أنه عليهما
فيهدر النصف المقابل لقول المقتص منه شرح م ر وزى (قوله وجب أرش كامل) وهو
خمس من الابل (قوله كما لو اشترى كوا في قطع عضو) فلوال الامر للدية وجب على كل
واحد قطعه كما قطع به البغوي والماوردي لادبية موضحة كاملة خلافاً لما رجه الامام ووقع
في الروضة عزراً لا قول للامام والثاني للبغوي وهو خلاف ما في الراقعي وغيره وبإشارة شرح
م ر فلوال الامر للدية وجب على كل أرش كامل كما رجه الامام وبزعم في الانوار وقال
الاذري أنه المذهب وأفتى به الوالد اه لصدق اسم الموضحة على فعل كل منهم بخلاف
ما لو اشترى كوا في قتل وآل الامر الى الدية فانها توزع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم
اه زى

(فصل في الدية)

(قوله في الدية) هاؤها عوض من فاء الكلمة لان أصلها ودى بكسر الواو ما أخذ من الودي
بقصها وهو دفع الدية يقال وديت القليل بكسر الدال أدبه ودياً وأول من سنها عبد المطلب

كما

لا بالجزئية لان الرأسين مثلاً قد يجتمعان
صغراً وكبراً ولا يضر تفاوت غلظ لحم
وجلد في قصاصها ولوا وضع كل رأس
المنجوج ورأس الشاح أصغر من
رأسه استوعبها أيضاً ولا تكتفى به
ولا تتم من غيره بل تأخذ قسط الباقي
من أرش الموضحة لو وزع على جميعها
وان كان رأس الشاح أكبر
من رأس المنجوج أخذ منه قدر
موضحة رأس المنجوج فقط والخيرة
في تعيين موضعه للجاني ولوا وضع
ناصية من شخص وناصية أصغر من
ناصية الجاني عليه ثم من باقي
الرأس لان الرأس كله عضو واحد
ولو زاد المقتص عمداً في موضحة على
حقه لزمه قصاص الزيادة لئلا يعمده
فان كان الزائد خطأ أو شبه عمداً وعمداً
وعني عمداً على مال وجب أرش كامل
ولو أخطأه جمع بعمالهم على آلة
واحدة أو وضع من كل واحد منهم
موضحة مثلها كما لو اشترى كوا في قطع
عضو

(فصل في الدية)

قوله يكون على من مسكنا بخط المؤلف
والمناسب على من يكون لان
الاستيفاء واجب له الصدارة اه

هـ

كما في السير ٥١ م د ويقال في الامر د القتل بدل مكسورة لا غير وان وقفت قلت ده سمي ذلك المال دية تسمية بالمصدر وقول المحشي وديت بكسر الدال غير صواب بل الصواب فتحها (قوله على الحر) خرج الرقيق فالواجب فيه القيمة بالغة ما بلغت تشبهها بالادواب بجامع الملكية (قوله أو فيمادونها) كالاعضاء وغلبها على القيمة في غير الحر لشرورها والافادون النفس من الجراحات فيه أرش لادية وقول بعض الشراح ودية العبد قيمته تجوز بالدية عن القيمة ٥١ برماوى (قوله لانها بدل عنه على الصحيح) هذا ضعيف لانه يلزم عليه أن المرأة اذا قتلت رجلا يلزمها لادية رجل والمعتقد أن الدية بدل عن النفس المقتولة فان قتلت المرأة رجلا ثم عني المستحق على الدية لم يمتداهيته ولو كانت بدلا عن القود لم يلزمها لادية امرأة ولو قتلها الزمها لانها بدل نفس المقتول ويمكن توجيه كلام الشارح بأن القود لما وجب على الجاني كان كقيمة نفس القتل فكان أخذ الدية في الحقيقة بدلا عن القود لاعن نفس القتل فلا يلزم عليه ما ذكر لان القود كقيمة القتل ٥١ رشيدى ملخصا (قوله والاصل فيها) أى الدليل عليها قوله تحرير رقيقة أى مع بساته صلى الله عليه وسلم تلك الدية بقوله في النفس مائة من الابل ونقل ابن عبد البر الاجماع على ذلك برماوى (قوله طائفة) أى ناطقة بذلك أى بوجوب الدية أو بمثلثة قال الجوهرى طفق الاناطفوح اذا امتلأ حتى يفيض وبابه خضع (قوله في الجمل) أى فى الخطا وشبه العمد وأما العمد فالواجب فيه القود (قوله ابتداء) كما في قتل الوالد ولد (قوله من ثلاثة أوجه) كونها على الجاني وحالة ومن جهة السن كما يأتى (قوله أو من وجه) أى فى شبه العمد وهو كونها ماثلة لخمسة كما يأتى (قوله ومخففة من ثلاثة أوجه) كونها خمسة وعلى العاقلة وكونها مؤجلة فى ثلاث سنين كما يأتى وقوله أو من وجهين أى فى شبه العمد فأدخل الشارح شبه العمد فى القسمين لانه اكتسب شبهها بكل منهما والمراد بالوجهين هما وجوبها على العاقلة وجوبها مؤجلة فى ثلاث سنين كما يأتى (قوله كون القتل عمدا أو شبه عمد) كون هذا عارضا للتغليظ لانه ليس الاصل فيها التخفيف حتى يكون هذا عارضا للتغليظ بل هى مغلظة ابتداء فيها نعم كلامه مسلم فى قوله أو فى الحرم الخ لانه أى القتل فى الحرم تعرض للتغليظ فالاولى أن يقول الشارح وأسباب التغليظ خمسة ويمكن أن يجاب على بعد بانه لما عدل عن القتل خطأ الى العمد أو شبهه كان كمعرض للتغليظ أى كانه نسب فيه فتأمل (قوله أو ذى رحم) أى أو ذى رحم ولو قال محرم رحم بالاضافة لكان مستقيما للخروج لمؤقت عمه هى أم زوجته ٥١ قل لان المحرمية ليست ناشئة من الرحم أى القرابة بل ناشئة من كونها أم زوجته ٥١ (قوله وقد يعرض لها ما ينقصها) فى كون الانوثة عارضة للتقصيص نظرا لانها منقصة لها ابتداء ويمكن أن يجاب بأنه لما كان القتل عامما فى الذكر والانثى والحر والعبد وعدل عن الكامل الى دونه كانه تسبب فى تنقص الدية فتأمل وفى اطلاق الدية على قيمة الرقيق وعلى الغرة مسامحة لكنهما لما كانا بدلا عن النفس أطلق عليهما دية تجوزا (قوله فى القتل العمد) ليس قيد ابل تكون ماثلة فى شبه العمد والخطا فى مواضعه ويجاب بأنه اقتصر على العمد لانه الكامل فى التغليظ لانه فيه من ثلاثة أوجه وان ذكر المثلث فقط (قوله خلفه) هو اسم جمع لا مفرد لمن لفظه عند

وهى فى الشرع اسم للمال الواجب بجناية على الحر فى نفس أو فيمادونها وذكرها المصنف عقب القصاص لانها بدل عنه على الصحيح والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقيقة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله والا حادىث الصحيحة طائفة بذلك والاجماع منعقد على وجوبها فى الجملة (والدية) الواجبة ابتداء أو بدلا (على ضربين) الاول (مغلظة) من ثلاثة أوجه أو من وجه واحد (و) الثانى (مخففة) من ثلاثة أوجه أو من وجهين * (تنبيه) * الدية قد يعرض لها ما يغلظها وهو أحد أسباب خمسة كون القتل عمدا أو شبه عمدا وفى الحرم أو فى الاشهر الحرم أو ذى رحم محرم وقد يعرض لها ما ينقصها وهو أحد أسباب أربعة الانوثة والرق وقسطنطين والكفر فالاول يرتد الى الشطر والثانى الى القيمة والثالث الى الغرة والرابع الى الثلث أو أقل وكون الثانى أنقص جرى على الغالب والانقصد تزيد القيمة على الدية ثم شرع المصنف فى القسم الاول وهى المغلظة فقال (فالمغلظة مائة من الابل) فى القتل العمد سواء أوجب فيه قصاص وعنى على مال أم لا كقتل الوالد ولد (ثلاثون حقة) ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وتقدم بيانها فى الزكاة (وأربعون حقة) وهى المتى (فى بطونها وأولادها)

خبر الترمذي بذلك والمعنى أن الاربعين حوامل ويثبت عليها يقول أهل الخبرة بالابل وذلك في قتل الذكرا الحز المسلم المحقون الدم غير يميني
انفصل بجناية ميتا والقاتل له لادوق قيسه لان الله تعالى اوجب في الآية المذكورة دية وبينها النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب عمرو بن
حزم في قوله في النفس مائة من الابل ورواه القسائي ونقل ابن عبد البر وغيره فيه الاجماع ولا تختلف الدية بالقتال والذات وان اختلفت
بالادب والذكورة والانوثة بخلاف الجنسية على الرقيق فان قيسه القيمة المختلفة أما اذا كان خبر محققون الدم كارتك الحسلة كسلة
والزاني المحسن اذا قتل كلاهما مسلم فلا دية فيه (١٢٠) ولا كفارة وان كان القاتل رقيقا لغيره المقتول ولو مكابا أو أمه أو ثمة أو واجب

الجمهور ورد بأن تميز الاربعين مفرد كما قال ابن مالك

ومبر العشرين للتسعين * بواحد كأربعين جينا

الآن يقال اسم الجمع كلفرد وقال الجوهري جمعها خلف بكسر الخاء وفتح اللام وقال ابن
سيدة جمعها خلفات اه برماوى وقوله بكسر الخاء ليس بظاهرا فقد قال في المختار ان خلف بوزن
الكشف الخاض وهى الحوامل من النوق ومثله في المصباح ففعل القول بكسر الخاء سبق قلم
اه ع ش على م ر (قوله خبر الترمذي بذلك) روى الشافعي والقسائي وابن ماجه من
حديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ألا ان في قتل الخطا قيل
السوط والعصا مائة من الابل مغلطة منها أربعون خلفه في بطونها ولادها واستناده ضعيف
ومنتقطع (قوله والمعنى) أتى بذلك لان الذى فى البطن لا يسمى ولدا الا بتجوزاى مجازا لا أول
(قوله أهل الخبرة) أى عداين منهم فان أخذها المستحق بقولها أو تصديقه للدافع وماتت
عنده وتنازعوا على جوقها فان بان أن لاجل عزمها وأخذها خلفه فان ادعى الدافع اسقاط
الحمل وأمكن صدق ان أخذت بعدلين فان لم يمكن أو أمكن وأخذها المستحقة بول الدافع مع
تصديقه صدق المستحق بالبعين فى الاولى وبه فى الثانية لان الظاهر معه شرح الروض (قوله
وذلك) أى التعليل المذكور وذكره لستة شروط (قوله والقاتل له) أى لعز المسلم (قوله
لان الله الخ) فيه نظر لان الدية التى فى الآية فى الخطا وبيان النبي لها والذى فى المقتل العمد
فالمعول عليه فى ذلك الاجماع (قوله وان كان القاتل رقيقا الخ) استثناف كادام (قوله
ولا جمع لها) الصواب أن يقول ولا واحد له لانه اسم جمع على هذا واسم الجمع لا واحد له من
أقطه بل من معناه (قوله بكسر الدم) أى وانما كما قاله الشارح فى شرح المنهاج م
الصواب أنه يفتح الخاء كما فى المختار وغيره (قوله بسبب) الاولى تأخيره عن قوله مائة من الابل
(قوله وخالف الكفارة أيضا الخ) أى حيث اعتبر وأقيما يضر بالعمل فالتبوية فى الامة
فى غيرا وانما عيب فى المبيع لافى الكفارة لانها لا تخل بالعمل (قوله مما يؤثر فى العمل) أى
وان كانت معيبة بسبب ثبت الرد فى المبيع كالتبوية فى غيرا وانها (قوله الا برضا الخ)
مستثنى من قوله ولا يقبل بعيب الخ (قوله ولا يكلف الخ) أى فلو تكلف وحصل الابل من
غالب ابل محل قبل منه ذلك فهو مخير بين الانحراج من ابله ومن ابل غالب ابل له اه مرحوى
فالمعتمد تخيره بين ابله ان كانت سليمة وغالب ابل محله وان خالف نوع ابله أو كانت ابله أعلى من
غالب ابل البلد ويمبر المستحق على قبوله وان كانت ابله معيبة تعين الغالب شرح م ر (قوله
لانها تؤخذ على سبيل المواساة) هذا خاص بما اذا كانت واجبة على العاقلة ولا يشمل
ما اذا كانت واجبة على الجاني (قوله فى غالب ابل ابله الخ) وان كان ذلك الغالب من غير
نوع ابله على المعتمد خلا فالزركشى حيث قال يتعين نوع ابله سليما اه م ر (قوله فانه لا يجب

أقل الاربعين من قيمته والدية وان كان
مبعضا لزمه جهة الجزية القدر الذى
يناسبها من نصف أو ثلث مثلا ووجه
الرقية أقل الاربعين من القيمة والدية
وهذه الدية مغلطة من ثلاثة أوجه
كونها على الجاني وحالة ومن جهة
السن والخلفة بفتح الخاء المجهة وكسر
اللام وبالفاء ولا جمع لها من لفظها عند
الجمهور بل من معناها وهو مخاض
كأمرأة ونساء وقال الجوهري جمعها
خلف بكسر اللام وابن سيدة
خلفات وفى شبه العمد مغلطة من
وجه واحد وهو كونها ماثلة
(والخففة) بسبب قسلى الذكرا الحز
المسلم (مائة من الابل) وهى فى الخطا
مخففة من ثلاثة أوجه الاول وجوبها
خمسة (عشرون حقة وعشرون
جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون
بنت مخاض وعشرون ابن لبون)
وتقدم بيانها فى الزكاة والثانى وجوبها
على العاقلة والثالث وجوبها مؤجلة
فى ثلاث سنين وفى شبه العمد مخففة
من وجهين وهما وجوبها على العاقلة
وجوبها مؤجلة فى ثلاث سنين
ولا يقبل فى ابل الدية بعيب بما ثبت
الرد فى المبيع وان كانت ابل من لزمته
معيبة لان الشرع أطلقها فاقتضت
السلامة وخالف ذلك الزكاة لتعلقها
بعين المال وخالف الكفارة أيضا
لان مقصودها تحليص الرقعة من

الرق لتستقل فاعتبر فيها السلامة مما يؤثر فى العمل والاستقلال الا برضا المستحق بذلك اذا كان أهلا لتبرع

لأن الحق له وله اسقاطه ومن لزمته دية وله ابل فتؤخذ منها ولا يكلف غيرها لانها تؤخذ على سبيل المواساة فكأن ما عده كالتجيب الزكاة
فى نوع التصاب فان لم يكن له ابل فى غالب ابل بلدة لمدى أو غالب ابل قبيلة بدوى لانها بدل متلف فوجب فيها البدل الغالب كما فى قيمة
المتلفات فان لم يكن فى البلدة أو القبيلة ابل بصفة الاجرام فتؤخذ من غالب ابل أقرب بلادا أو أقرب قسائل الى موضع المزدى
في لزمته نقلها كما فى زكاة القطر ما لم تبلغ دية نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن المثل بلدة أو قبيلة العدم فانه لا يجب

حينئذ نقلها وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو أولى من الضبط بمسافة القصر وإذا وجب نوع من الأبل لا يعدل عنه إلى نوع من غير ذلك الواجب ولا إلى قيمة عنه الاستراض من الموتى والمستحق (تنبيه) ما ذكره المصنف من التغلظ والتخفيف في النفس يجري مثله في الأطراف والجروح (فإن عدت الأبل) حساباً لم توجد في موضع يجب (١٢١) تحصيلها منه أو شرعاً بأن وجدت فيه بأكثر من ثمن

حينئذ أي حين أذ بلغت مؤنة نقلها مع قيمتها ما ذكره بت المسافة أو بعدت بل يجب قيمتها م (قوله وإذا وجب نوع من الأبل) كالتأليب بالبلد (قوله لا يعدل عنه إلى نوع) وإن كان أعلى (قوله والجروح) أي دون الحكومات (قوله فإن عدت) بالبناء تنفع قول أي فقدت (قوله انتقل إلى قيمتها) هذا إن لم يعلم الدافع فإن أمهل بأن قال له المستحق أنا أصبح حتى توجد الأبل لزمه أمثاله لأنها الأصل فإن أخذت القيمة فوجدت الأبل لم ترد لتستري الأبل لانفصال الأمر بالاختار (قوله لأنها) أي الأبل بدل متلف هو النفس فيرجع إلى قيمتها عند أعواز أي فقد أصله أي أصل البدل وهو الأبل لأن قيمتها بدل ثان وفرع عن الأصل (قوله بتقدير بلده) أي العدم (قوله بتقدير الجاني) عبارة من تخير الدافع فلما أراد المستحق الصبر إلى وجودها أجيب (قوله وهذا هو القول الجديد) أي الانتقال إلى القيمة (قوله ينتقل المستحق عند عدمها) قضيته أن القديم لا يتحول ذلك إلا عند التقدير هو كذلك شرح م (قوله ألف دينار) أي منقالت ذهباً شرح م (قوله على أحد الوجهين) متعلق بزيادة أي زيد الثلث على أحد الخ والوجه الثاني أشار إليه بقوله وأصحهما في الروضة الخ (قوله عليه) أي على الوجه القديم الضعيف (قوله وأصحهما في الروضة) أي على الضعيف (قوله وذلك) أي المذكور من السن والصفة اه (قوله إذا قتل خطأ في الحرم) (تنبيه) يلتحق بما ذكره المصنف ما لو جرحه في الحرم فخرج منه ومات في غيره بخلاف عكسه شرح المنوف وسيأتي أن القتل ليس قيداً ويفرق بين ما لو رماه قريب غروب أو قبل شهر من الأشهر الحرم فوصل إليهم بعد الغروب فمات أو جرحه جرحاً يفضي إلى الموت فمات في الأشهر الحرم بأن داخل الحرم له نوع اختيار فنسب الفعل إليه بخلاف الأشهر الحرم لا اختيار له في دخولها وقال سم لا يتحقق وقوع القتل والزهوق فيها فليزجر (قوله أم قطع السهم في مروره هو الحرم) بخلاف ما لو أرسل كلباً فزاح الكلب فيه وقطع هواء وقتله في الحل والمرسل خارجه فلا تغلظ لأن للكلاب اختياراً زى (قوله لأنه ممنوع من دخوله) أي مطلقاً لضرورة أولاً على م وعبارة البرماوى قوله في حرم مكة أي ولو قطع هواءه بالسهم وإن مات خارجه بخلاف عكسه قاله العلامة م وقال العلامة زى تغلظ مطلقاً والتغلظ في هذا خاص بكون المجرى عليه مسلماً منع الذي من الدخول ولو اضروته وفصل العلامة ابن حجرين أن يدخل لحاجة فتغلظ أولاً اه (قوله أو في الأشهر الحرم الأربعة) ولا يلتحق بها شهر رمضان وإن كان سيد الشهور لأن التسبيح فيها التوقيف شرح المنوف (قوله ذوالقعدة) بفتح القاف والجمة بكسر الحاء وقد نظم ذلك بعضهم فقال

الفتح في قاف لقعدة صححوا * والكسرى في حاء لجمة ربحوا اه
قال في شرح مسلم الاخبار تطهرت بعد ذلك على هذا الترتيب فهو الصواب خلافاً لمن بدأ بالحرم لتكون من سنة واحدة واخص الحرم بالتعريف لكونه أول السنة فكانهم قالوا هذا الذي يكون أول العام دائماً اه قيل والحكمة في جعله أول العام أن يحصل الاتداء بشهر حرام ويضم بشهر حرام وتتوسط السنة بشهر حرام وهو رجب وإنما قال في شهران في الاستئثار لارادة تفصيل الختام والأعمال بالخواص شهرين وقوله تطهرت بعد ذلك أي فهمي من سنتين

القول لأنه ممنوع من دخوله فلو دخله لضرورة
الحرم الحرم لأن حرمة عارضة غير مستمرة وبكسر حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقتل صيده وهو الأصح والثاني ما ذكره بقوله أو قتل خطافي (بعض الأشهر الحرم) الأربعة وهي ذوالقعدة بفتح القاف وذوالحجة بكسر الحاء على الشهرين

أقتضته فهل تغلظ أو يقال هذا نادراً لوجه الثاني وخروج الحرم الحرم لأن حرمة عارضة غير مستمرة وبكسر حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقتل صيده وهو الأصح والثاني ما ذكره بقوله أو قتل خطافي (بعض الأشهر الحرم) الأربعة وهي ذوالقعدة بفتح القاف وذوالحجة بكسر الحاء على الشهرين

على الرابع لامن سنة (قوله لتحريم القتال فيه) ومفرغى به نطق مكة فيه عن أهلها للقتال فيه
والربعين لارتباع الناس فيه ما أى أقامتهم والجنادين للهود الماء فيه ما ورجب لترجيهم
أياء أى تعظيمهم وشعبان لشعب القبائل فيه ورمضان لرمض الذنوب فيه لأنه يرمض الذنوب
أى يحرقها وقيل لأن القلوب تؤخذ فيه من حرارة الموعظة وقيل سمي رمضان لأنهم
لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالزمنة التى وقعت فيها فوافق زمن الحر
والرمض وسمى شوال بذلك لشول أذناب اللقاح أى رفعها عند الجماع وبعده (قوله لتحريم
الجنة فيه على إبليس) أى منعه منها والمراد أطهار الحرم لنوايا التحريم بها عليه أنزل
(قوله ودخلته اللام دون غيره) قال فى المصباح أدخلوا الالف واللام عليه لأمح الصفة
فى الأصل ولا يجوز دخوله ما على غيره عند قوم وعند قوم يجوز على صفر وشوال اه وقال مر
الظاهر أن ال فى المصحح الصفة للتعريف وخصه بأل وبالبحر مع تحريم القتال فى جميعه سالاه
أفضلها فالتحريم فيه أغلظ (قوله ورجب) سمي بذلك لأن العرب كانت ترجسه أى تعظمه
وسمى الأصم لأنهم كانوا يسمعون فيه صوت الحرب وسمى الأصم أيضا لانصباب الخيرات
فيه وقبل لم يعذب الله فيه أمة ورد بأن جمعاً ذكره أن قوم نوح أغرقوا فيه وأفضلها
الحرم ثم رجب ثم الآخران برماوى (قوله وجعلها من سنتين هو الصواب) اعتمد مر
وانما كانت من سنتين لانتها اذ بدأ بابا القعدة تكون هى والجنة من السنة القديمة ويكون المحرم
ورجب من السنة الثانية (قوله قال ابن ربيعة) صوابه كفى بعض التسخيرية كفى شرح
الدميرى للمناهج (قوله مرتبة) أمّا لو أطلق بأن قال الله على صوم الأشهر الحرم بدأ بما يلى
نذره اه ع ش على مر (قوله محرم ذات رحم) لو قال محرم رحم بالإضافة لكان أخصر
وأولى ليخرج به فت عم هى أم زوجته مثلاً كما مر ولا يخفى عدم دخول الذكور فى ذلك أى
فى قوله ذات الخ مع أن التغليب شامل للذكور أيضاً كفى مر كان قتلت المرأة عمها أوخالها
قل مع زيادة وقول الشارح محرم لا حاجة اليه مع قول المصنف بعد محرم (قوله أى
قريب محرم) صوابه أى قريباً محرم لأن قرىبا تفسير لذات المنسوب أى يقول قرابة تفسير
رحم (قوله وخرج بمحرم ذات رحم) هو ناظر لتعبيره والمناسب لكلام المتن أن يقول
وخرج بذات رحم محرم والحاصل أن قوله ذات رحم صفة لموصوف محذوف أى نفسا
ذات رحم فيشمل الذكور والاناث وقوله بعدها محرم ان كان تفسير الرحم لا يصح لأن الرحم
القرابة لا المحرم وان كان تفسير الذات كان حقه أن يقول محرم لأن ذات منصوبة خالصة
أنه بالرفع فاعل قتل أو خبر مبتدأ محذوف أى هى محرم ولكن الجارى على الالسنة أنه مجرور
حينئذ يجعل بدلاً من رحم بدل اشتمال لأن المحرم مشتمل على الرحم أى القرابة وان كان خالياً
عن الضمير فيقتدر له ضمير أى له مثلاً وأما تقدير الشارح محرم ففقه نظره وجهين الأول أنه يغنى
عنه قوله محرم فى المتن والثانى يوهم اختصاص الحكم بالاناث مع أنه لا يحتص وقوله أى
قريب ان كان تفسير الرحم لا يصح لأن الرحم القرابة لا القريب وان كان تفسير الذات فكان
يقول أى قريباً فكان الأولى حذفه وإبقاء المتن من غير تقدير ثم انه يرد على العبارة برة ما شق
وهو أنها تشمل بنت العم اذا كانت أختاً من الرضاع أو أم الزوجة مثلاً فيصدق عليها أنها قريبة

وسمى بذلك لتعودهم عن القتال فى
الأول ولوقوع الحج فى الثانى والمحرم
بتشديد الراء المفتوحة سمي بذلك
لتحريم القتال فيه وقيل لتحريم
الجنة فيه على إبليس حكاه صاحب
المستعذب ودخلته اللام دون غيره من
الشهور لأنه أولها فترتبه كأنه قيل هذا
الشهر الذى يكون أبداً أول السنة
ورجب ويقال له الأصم والأصب
وهذا الترتيب الذى ذكرناه فى عهد
الأشهر الحرم وجعلها من سنتين هو
الصواب كما قاله النووي فى شرح مسلم
وعنده الكوفيون من سنة واحدة
فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة
وذو الحجة قال ابن ربيعة وتظهر فائدة
الخلافاً فيما أئذ رصاها أى مرتبة
فعلى الأول يبدأ بذى القعدة وعلى
الثانى بالمحرم والثالث ما ذكره بقوله
(أو قتل) خطأ محرم (ذات رحم) أى
قريب (محرم) كالأتم والاخت
لما فى ذلك من قطعية الرحم وخرج
بمحرم ذات رحم صورتان الأولى
ما إذا انفردت المحرمية عن الرحم
كما فى المصاهرة والرضاع فلا يغلط بها
القتل قطعاً الثانية ان تنفرد الرجعية
عن المحرمية كالأولاد والأعمام والأخوال
فلا تغلط فيهم على الأصح عند الشافعى
لما بينهما من التساوت فى القرابة

* (تبيينه) * يدخل التغليب والتخفيف في دية المرأة والذئبي ونحوه من له عصمة وفي قطع الطير وفي دية الجرح بالنسبة لدية النفس ولا يدخل قيمة العبد تغليب ولا تخفيف بل الواجب قيمته يوم التلبس على قياس سائر المتقومات ولا تغليب في قتل الجنين بالحرم كما يقتضيه إطلاقهم وصريح الشيخ أبو حامد وإن كان مقتضى النص خلافه ولا تغليب في الحكومات كما نقله الزركشي عن تسريح الماوردي وإن كان مقتضى كلام الشيخين خلافه وتقييد المصنف القتل بالخطأ إشارة إلى أن التغليب إنما يظهر فيه أما إذا كان عمداً أو شبه عمد فلا يتضاعف بالتغليب ولا خلاف فيه كما قاله العمراني لأن الشيء إذا انتهى نهايته في التغليب لا يقبل التغليب كالإيمان في القسامة ونظيره المكبر لا يكبر كعدم التثليث في غلات الكلب قاله الدميري والزركشي * ولم أفرع من مغلطات الدية شرع في منقصاتها فهاهنا الأئمة كما قال (ودية المرأة) الحرة سواء أقتلها رجل أم امرأة (على النصف من ١٢٢) دية الرجل) الحر من هي على دينه نفساً أو جرحاً

لماروي البهقي خبر دية المرأة نصف دية الرجل وألحق بنفسها جرحها والخنثى كالمراة هنا في جميع أحكامها لأن زيادته عليها مشكوك فيها ففي قتل المرأة أو الخنثى خطأ عشرينات مخاض وعشرينات لبون وهكذا وفي قتلها عمداً أو شبه عمد خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون خلفة (ودية) كل من (اليهودي والنصراني) والمعاهد والمستأمن إذا كان معصوماً تحمل من أخته (ثلث دية) الحر (المسلم) نفساً أو غيرها أتماني النفس فروى مرفوعاً قال الشافعي في الأتم قضى بذلك عمرو عثمان رضي الله تعالى عنهما وهذا التقدير لا يفعل بلا توقف في قتله عمداً أو شبه عمد عشر حقائق وعشر جذعات وثلاث عشرة خلفة وثلث وفي قتله خطأ لم يغلب ستة وثلاثين من كل من بنات المخاض وبنات اللبون وبني اللبون والحقاق والجذاع فجميع ذلك ثلاث وثلاثون وثلث وقال أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أجدان قتل عمداً دية مسلم أو خطأ فنصفها أما غير المعصوم من المرتدين ومن لا أمان له فإنه يقتول

ومحرم مع أنه لا تغليب فيها فكان الأولى أن يقول ذات محرم رحم باضافة محرم لرحم ويكون من اضافة المسبب للسبب أي نساء محرماتها من القرابة فتخرج بنت الممذومة لأن محرميتها نساء من الرضاع والمصاهرة (قوله والذئبي) أي في غير الحرم لما تزعش أي من أن الكافر لا تغلب دية في الحرم (قوله في قتل الجنين) أي في بدل قتل الجنين أي فيما إذا فقدت الفترة الواجبة وانتقل إلى خمسة من الأبل فإنها لا تغلب أي لا تكون مثله وأقهره تقييده بالحرم أنها تغلب فيما إذا كان القتل في الأشهر الحرم وكان ذارحم محرم أي إذا انتقل إلى خمسة من الأبل التي هي عشر دية الأتم فإنها تكون مثله (قوله ولا تغليب في الحكومات) قال مرفوعاً العقد التغليب في الحكومات والفترة وبه أفق الشيخ يعني والله كذا ينطسم وفي شرح مرفوع التغليب والتخفيف يأتي في الذكر والأنثى والذئبي والمجوسى والجراحات بحسابها والاطراف والمعاني بحسابها بخلاف نفس القتل اه فلا يدخل التغليب والتخفيف نفس القتل اه (قوله إذا انتهى نهايته في التغليب) فيه أن شبه العمد لم ينته نهايته في التغليب لأنه مغلوب من وجه واحد وهو الثلث فقط فهو قبل التغليب بالوجهين الآخرين أي كونه الدية مجعلة وكونها على الجاني اللهم إلا أن يراد بالتغليب في قوله إذا انتهى نهايته في التغليب التغليب من حيث التثليث الذي هو المقصود في شبه العمد (قوله كالإيمان في القسامة) أي فلا يلزم فيها التغليب بالمكان والزمان كما في اللعان (قوله نفساً) أي بالإجماع وقوله وجرحاً أي بالنسياس برماوى (قوله والمعاهد والمستأمن) كان الأولى حذفه لأنه إن كان من اليهود والنصارى أغنى عنه ما قبله وإن كان من غيرهم لم يجب فيه ثلث دية المسلم بل دية مجوسى أو كان يقول بدل ذلك دية اليهودي أو النصراني الذي أو المعاهد والمؤمن (قوله تحمل من أخته) قال الشهاب عميرة هذا يفسد أن غالب أهل الذمة الآن إنما يصفون بدية المجوسى لأن شرط المناكحة في غير الأسر ابلى لا يكاد يوجد سم على المنهج وقول سم لأن شرط المناكحة الخ أي وهو أن يعلم دخول أو آباءه في ذلك الدين قبل النسخ والتخفيف اه عيش على مرفوع (قوله قضى بذلك) أي بالثلث (قوله وهذا التقدير) أي التقدير بالثلث (قوله فانه مقتول بكل حال) أي فيكون مهذرا (قوله وأما الاطراف الخ) مقابل قوله تعالى النفس فروى مرفوعاً (قوله والمعنى في ذلك) أي في كون دية ثلثي عشر دية المسلم

بكل حال وأما من لا تحمل من أخته فهو كالمجوسى وأما الاطراف والجرح فما القياس على النفس * (تبيينه) * السامرة كاليهود والصابئة كالنصارى إن لم يكفرهم أهل ملتهم والافكمن لا كتاب له (ودية المجوسى) الذى له أمان أخس الديان وهي (ثلثا عشر دية المسلم) كما قال به عمرو عثمان وابن مسعود رضي الله عنهم فمعه عند التغليب حقتان وجذعتان وثلثا خلفة وعند التخفيف يعبرون بثلث من كل من مجموع ذلك ثلثا وثلثان والمعنى في ذلك أن في اليهودي والنصراني خمس فضائل وهي حصول كذب ودين

هذا هو الحق لا يخفى عليه
الغنى عن الدنيا لا يكره الدنيا
معناه الكرامة عزير

كان حقا بالاجماع وتحمل منا كتبهم وذبا عنهم ويقررون بالجزية وليمس للعجمي من هذه الخمسة إلا التقرير بالجزية فكانت دية على
 الخمس من دية اليهودي والنصراني * (تنبيه) * قوله ثلثا عشر أولى منه ثلث خمس لأن في الثلثين تكبريرا وأيضا فهو الموافق لتصويب
 الحساب له لكونه أخصرو وكذا وثى ونحوه كعابد خمس وقرور ودينق وهو من لا يتقبل ديننا من له أمان كدخوله لنا وسولا أمان لا أمان له
 فهدر وسكت المصنف عن دية المتولدين ككافي ووثى مثلا وهي كدية الكتابي اعتبارا بالأشرف سواء كان أبائهم أمالان المتولد يتبع أشرف
 الأبوين ديننا والضممان يغلب فيه جانب التغليب ويحرم قتل من له أمان لا أمانه ودية تساءل وخنائ من ذكر على النصف من دية رجالهم ولو أضر
 المصنف ذكر المرأة إلى هنا وذكرها الخلفي (١٢٤) لشمل الجميع ويراعى في ذلك التغليب والتخفيف ومن لم يبلغه دعوة الإسلام ان تمسك

(قوله كان حقا) أي كل منهما أي من الدين والكتاب (قوله الموافق لتصويب الحساب)
 ظاهره بل صريحه أن عبارة المصنف خطأ عند الحساب لتصويبه ثلث خمس والحق أنه ليس
 بخطأ بل هو حسن وانما هو خلاف الأولى عندهم كما يعلم ذلك من كتبهم ويدل له قوله قبل ذلك
 أولى منه ثلث خمس فلعل المراد بالتصويب الأولوية فلا اعتراض حينئذ (قوله من ذكر) أي
 اليهودي والنصراني ومن له أمان (قوله يدين لم يبدل) أي بما لم يبدل من ذلك الدين كافي م
 والا فلا لاديان كماها قد بدلت (قوله فدية أهل دينه) فان كان كتابا فدية كتابي أو مجوسيا
 فدية مجوسية فان جهل قدر دية أهل دينه بأن علمنا تمسكه بدين - حق كعصف ابراهيم وشيث
 والتوراة والانجيل ولم تعلم عينه وجب أخس الديات يعني دية المجوسى لانه المتيقن اه مد
 (قوله والا) بأن تمسك بما يبدل من دين أو لم تمسك بشئ بأن لم يبلغه دعوة بني أصلا (قوله
 من لم يبلغه الدعوة) أي قبل الدعاء إلى الإسلام اه موضح (قوله وان تمسك) أي
 من الهجرة بمعنى أن تمسكه منها ولم يجر لا يخرج منه عن العصمة (قوله في بيان ما دونها) أي
 في بيان دية ما دونها (قوله وهي ثلاثة أقسام) الضمير راجع لما واثبه بالنظر لمعناها لان ما دون
 النفس متعدد لكن لا يناسبه قوله بعد ابانة طرف الخ والظاهر أن ما واقعة على الدية
 و يقتدر مضاف في قوله ابانة أي دية ابانة طرف وكذا يقتدر فيما بعده تأمل (قوله ويحرج) بالرفع
 (قوله محلا بترتيبها) أي لانه ذكر الذكر والاثنتين بعد المنافع (قوله الذي كتبه) أي
 أذن له في كتابته (قوله في ابانة الرجلين) أي قطع الرجلين (قوله لحديث عمرو بن حزم
 بذلك) أي يكمل دية النفس فيهما (قوله والكعب) الأولى أن يقول والقدم كالقدم
 لأن القدم هو التابع للأصابع كأن الكعب تابع لها (قوله والساق كالساعد) يقتضى
 أنه ذكر حكم الساعد والعضد فيما تقدم مع أنه لم يذكره الآن يقال ذكره في نحن قوله
 فان قطع من فوق كف (قوله نقص في الشخذ) أي مثلا والساق أو الركبة (قوله
 وفي احدهما) أي الرجلين نصفهما لما رأى النص الذي ورد في كتاب عمرو بن حزم الذي
 كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي كل اصبع أصلية) وان زادت على العشرة
 في اليد أو الرجل سواء علمت أصليتها أو انتهت بخلاف الزائدة يقتضيا ففيها حكمه ولو زادت
 الا نامل أو نقصت وزع واجب الاصبع عليها اه قل (قوله أما الاصبع الزائدة) فيجب
 لها حكمه أي ان قطعها وحدها فان قطع اليد وفيها اصبع زائدة دخلت حكمه في دية
 اليد لكون العضو واحدا بخلاف ما لو قطع يدا أصلية مع يد زائدة فيجب للزائدة حكمه زيادة
 على دية الأصلية (قوله ثلث العشرة) الأولى ثلث العشر ليم الدمى والمرأة (قوله ثلاث
 أأمل) فيه خفاء بالنظر لأصابع الرجلين خصوصاً في خنصرهما (قوله ما رن الاثف)

يدين لم يبدل فدية أهل دينه دية
 والافندية مجوسية ولا يجوز قتل من لم
 تبلغه الدعوة ويقتضى لمن أسلم بدار
 الحرب ولم يهاجر منها بعد اسلامه وان
 تمكن ولما بين المصنف رحمه الله تعالى
 دية النفس شرع في بيان ما دونها وهي
 ثلاثة أقسام ابانة طرف وازالة منفعة
 وجرح محلا بترتيبها كما ستعرفه ان شاء
 الله تعالى مبتدئا بالامر الاقل بقوله
 (تكملة دية النفس) أي دية نفس
 صاحب ذلك العضو من ذكر أو غيره
 تغليظا وتخفيفا (في) ابانة (اليدين)
 الأصليتين لخبر عمرو بن حزم بذلك
 رواه الترمذي وغيره * (تنبيه) * المراد
 باليد الكف مع الاصابع الخمس هذا
 ان قطع اليد من مفصل كف وهو
 الكوع فان قطع فوق الكف وجب
 مع دية الكف حكومة لان ما فوق
 الكف ليس بتابع بخلاف الكف مع
 الاصابع فانهما كالعضو الواحد
 بدليل قطعهما في السرقة بقوله
 تعالى فاقطعوا أيديهم ما وفي احدهما
 نقصها بالاجماع المستند إلى النص
 الوارد في كتاب عمرو بن حزم الذي
 كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم
 (و) تكمل دية النفس (في) ابانة
 (الرجلين) الأصليتين اذا قطعنا من
 الكعبين لحديث عمرو بن حزم بذلك
 والكعب كالقدم والساق كالساعد

والفخذ كالعضد والاعرج كالسليم لان العيب ليس في نفس العضو وانما العرج نقص في الفخذ وفي احدهما ما نقصها
 لما مر وفي كل اصبع أصلية من يدا ورجل عشرة دية صاحبها ففيه الذي حرر مسلم عشرة أبخرة كما في خبر عمرو بن حزم أما الاصبع الزائدة
 أو اليد الزائدة أو الرجل الزائدة ففيها حكومة وفي كل أظلمة من أصابع اليدين والرجلين من غير ايهام ثلث العشرة لان كل اصبع له
 ثلاث أأمل الا ايهام فله أظلمة في أظلمة نصفها عملا بقطر واجب الاصبع (و) تكمل دية النفس في ابانة ما رن (الانف) وهو ما لان
 من الانف وخلأ من العظم لخبر عمرو بن حزم بذلك ولأن فيه جمالا ومنفعة

هو مشقّل على الطرفين المسميان بالخمرين وعلى الخارج بينهما وتدريج محكومة فصبته في دية كاربجه في أصل الروضة ولا فرق بين
الاخشم وغيره وفي كل من طرفيه والخارج ثلث توزيعا للدية عليها (و) تكمل (١٢٥) دية النفس في ابانة (الاذنين) من اصلهما بغير

ايضاح سواء أكان جميعاً أم أصم لخبر
عمرو بن حزم في الاذن خسون من الابل
رواه الدارقطني والبيهقي ولأنهما
عضوان فيهما جبال ومنفعة فوجب
أن تكمل فيهما الدية فان حصل
بالجنابة ايضاح وجب مع الدية أرش
وفي بعض الاذن بقسطه ويقدر
بالمساحة ولو أيدسها بالجنابة عليهما
بحيث لو حرّكاهم تحركاً كدفية كما لو ضرب
يده فشلت ولو قطع أذنين يابستين
بجنابة أو غيرهما فحكومة (و) تكمل
دية النفس في ابانة (العينين) لخبر عمرو
ابن حزم بذلك وحكي ابن المنذر فيه
الاجماع ولأنهما من أعظم الجوارح
نقصا فكانتا أولى بإيجاب الدية وفي كل
عين نصفها ولو عين أحول وهو من
في عينيه خلل دون بصره وعين أعشى
وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف
رؤيته وعين أعور وهو ذاهب حس
أحدى العينين مع بقاء بصره وعين
أخفش وهو صغير العين المبصرة وعين
أعشى وهو من لا يبصر ليلاً وعين أجهر
وهو من لا يبصر في الشمس لأن المنفعة
باقية بأعين من ذكره ومقدار المنفعة
لا يتقرر اليه وكذا من يعينه بياض علا
بياضاً أو سوداً أو فظاً وهو رقيق
لا ينقص الضوء الذي فيها يجب في قلعهما
نصف دية لما مرّ فان نقص الضوء
وأمكن ضبط النقص فحسب ما نقص
يسقط من الدية فان لم يضبط النقص
وجبته حكومة (و) تكمل دية النفس
في ابانة (الحنون الأربعة) وفي كل
جفن يفتح جبهه وكسرهما وهو غطاء
العين ربع دية سواء الأعلى أو الأسفل
ولو كانت لاعى وبلاهدب لأن فيها جبالاً ومنفعة

قد مرّ أن القصبه داخله في الاتف مع أنه لا يشترط قطعها في كمال الدية وعبارة المنهج
وفي كل من طرفي مارن وحاجز بينهما ثلث لذلك في المارن الدية وتدريج فيها حكومة القصبه
أه وقوله في المارن الدية أي ولو بانثلاله وفي اعوجاجه حكومة كاعوجاج الرقبة وتسويد
الوجه فان ذهب بعضه ولو باقّة في الباقي قسطه منها وانظر لو ذهب بعضه خلقة قال شيخنا
الشبرا ملسي القياس أنه لا يكمل فيه الدية برماوى (قوله المسميان) على لغة من يلزم المتنى
الالف أو هونعت مقطوع أي وهما المسميان بالخمرين الخ م د وفيه أن المنعوت لم يتعين
بدونه وهو لا يجوز (قوله بغير ايضاح) أي وصول الى العظم (قوله وفي بعض الاذن بقسطه)
الباء زائدة (قوله ويقدر) أي البعض بالمساحة أي لمعرفة الجزئية المعتبرة في أجزاء
الأطراف برماوى وعبارة الرشيدى ويقدر بالمساحة أي وبالجزئية أيضاً بأن يقاس المقطوع
بها والباقي وينسب مقدار المقطوع للجمله ويؤخذ بذلك النسبة من ديتها فاذا كان المقطوع
أصغرها كان الواجب نصف ديتها فالمساحة هنا توصل الى معرفة الجزئية بخلافها فيما مرّ في قود
الموضحة فانها توصل الى مقدار الجرح ليوضح من الجاني بقدر هذا المقدار وهذا ظاهر
وان توقف فيه الشيخ (قوله ولو عين أحول) نظير ذلك عدم نظيرهم الى اختلاف الابدى
مشايقة الطس وضعفه سم واعلم أن هذه الغايات للتعميم الاثلاثه فانها الرد على من يقول
بوجوب الدية الكاملة في عين الأعور لأن سلبته بمنزلة تعينى غيره كما في شرح م د (قوله
دون بصره) المراد بالبصر القوة الباصرة (قوله وعين أعور) أي خلافاً للثلاثة الثلاثة
حيث أوجبوا في عينه كمال الدية قال في المطلب ولعله فيمن خلق كذلك وسئل العلامة
الاجهورى عن ذلك فقال لا فرق برماوى (قوله وهو ذاهب حس) أي ضوء (قوله مع
بقاء بصره) أي في الأخرى وصورة المسئلة أن الجنابة كانت على عينه السليمة أه شرح المنهج
(قوله علا بياضها الخ) علا فعل ماض وقاعله ضمير البياض وبياضها بالتصريف مفعوله أه م د
والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز أن تكون على حرف جر والمعنى على الأول معد البياض بياضها
أو سوداها وعلى الثاني أن البياض مستعمل على بياضها الخ وعبارة المنهج أو بياض
لا ينقص ضوءاً أه قوله أو فظاً (قوله وهو السودا الأصغر الذي هو محل الابصار في وسط
السواد الأعظم) (قوله لا ينقص) يفتح ثم ضم تخفيفاً على الأفصح برماوى وقال شيخنا هو يفتح
الباء وضم القاف أو بضم الباء وكسر القاف المشددة وأما ضم الباء واسكان النون وكسر
القاف المنخفضة فلن (قوله فان نقص) أي البياض الضوء أي وكان عارضاً بأن تولد من آفة أو
جنابة فلو كان خلقاً كملت فيها الدية أه حل (قوله وأمكن ضبط النقص) بأن علم غاية ما يراه
قبل حدوث البياض وبعد حدوث البياض ثم جنى على عينه التي عليها البياض فيجب القسط
أو يقال أنه بعد حدوث البياض بعينه عرفنا مقدار النقص بأن عضبنا العلية وعرفنا مقدار
نظر الصحة ثم عضبنا الصحة وأطلقنا العلية وعرفنا مقدار نظرها ثم جنى على العلية فيجب
القسط (قوله وفي كل جفن) ولو بياضه وان لم يكن هدب وفي هدبه حكومة ان فسد المنبت
والافالتهزير فقط برماوى قال في العباب وان ذهب بعضه ولو باقّة في الباقي قسطه منها
أه وانظر لو ذهب بعضه خلقة والقياس أنه لا يكمل فيه الدية أخذاً مما مرّ في الاغمش أنه

وقد اختلفت عن غيرهما من الاعضاء بكونها رابعة وتدخل حكومة الاهداب في دية الاجفان بخلاف ما لو انعدت الاهداب فان فيه
 حكومة اذا قصد منبتها كسائر الشعور لان الثالث يقطعها الزينة والجمال دون المقاصد الاصلية والا فتعزير وفي قطع الجفن المستحشف
 حكومة وفي اختلاف الجفن الصحيح ربع دية (١٢٦) وفي بعض الجفن الواحد قسطه من الربع فان قطع بعضه فتقلص باقيه ففضي

كلام الرافي عدم تكميل الدية (و) تكمل
 دية النفس في ابانة (اللسان) لناطق
 سليم الذوق ولو كان اللسان لا تكن
 وهو من في لسانه لكنه أي عجمة ولو
 لسان أرت بمنشأة أو اللغ عثلة وسبق
 تفسيرهما في صلاة الجماعة ولو لسان
 طفل وان لم ينطق كل ذلك لا طلاق
 حديث عمرو بن حزم وفي اللسان الدية
 صححه ابن حبان والحاكم وتقل ابن
 المنذر فيه الاجماع ولأن فيه
 جالا ومنفعة تتميز به الانسان عن
 البهائم في البيان والعبارة عما في
 الضمير وفيه ثلاث منافع الكلام
 والذوق والاعتماد في أكل الطعام
 وإدارته في اللهوات حتى يستكمل
 طعمه بالاضراس نعم لو بلغ الطفل
 أو ان النطق والتعريف لم يوجد أمته
 ففيه حكومة لاديه لا شعارا لحال
 يعجزه وان لم يبلغ أو ان النطق فدية
 أخذ بظاهر السلامة كما تجب الدية
 في يده ورجله وان لم يكن في الحال
 يطش ولا مشى وخروج بقيد الناطق
 الاخرس فالواجب فيه حكومة ولو
 كان خرسه عارضا كما في قطع اليد
 الشلاء وبسليم الذوق عديده تجزم
 الماوردي وصاحب المذهب بأن فيه
 حكومة كالآخرس قال الاذرى وهذا
 بناء على المشهور أن الذوق في اللسان
 وقد ينزع قول البغوى وغيره اذا قطع
 لسانه فذهب ذوقه لزمه ديتان اه وهذا
 هو الظاهر لقول الرافي اذا قطع لسان
 آخرس فذهب ذوقه وجبت الدية للذوق
 وهذا يعلم من قولهم ان في الذوق الدية
 وان لم يقطع اللسان (و) تكمل دية

لو تولد العيش من آفة أو جناية لا تكمل فيه الدية اه ع ش على م ر (قوله وقد اختلفت)
 أي الجفون عن غيرها (قوله وتدخل حكومة الاهداب الخ) لانها تابعة لها بخلاف قطع
 الساعد مع الكف بقدر حكومة سم (قوله كسائر الشعور) أي التي فيها جمال كشعر
 الحاجبين وبقية شعور الوجه دون الابط والعانة مثلاً اذا قصد منبتها ما فلا حكومة ولا تعزير
 بخلاف ما قبلهما (قوله والا) بأن لم يفسد منبتها فتعزير (قوله وفي احشاف الجفن) أي
 بأن ضربه وأحشف جفنه أي أو فقه فصار لا يتحرك (قوله فتقلص) أي ارتفع باقيه وانكمش
 (قوله هدم تكمل الدية) أي ديته وانما يجب قسط ما قطع فقط وهو المعقد (قوله وتكمل)
 دية النفس في ابانة (اللسان) وفي قطع بعضه مع بقاء نطقه حكومة لا قسطه من الدية كما أفاده
 م د (قوله لناطق) أي بالفعل أو القوة أي ولو ببعض الحروف وان كان زوال البعض
 بجناية وفي قطع بعضه قسطه ان زال بقطعه بعض نطقه والاف حكومة تجب لا قسط اذ لو وجب
 للزم ايجاب الدية الكاملة في لسان الآخرس اه برماوى (قوله سليم الذوق) ليس بقيد على
 المعقد كما يأتي وقيد به لذكر الخلاف الآتى واعلم أنه اذا أزال اللسان ففيه دية له ويدخل فيه
 دية الكلام ومنفعة الاعتماد في أكل الطعام فيها وأما الذوق فاذا زال بذلك وجب له دية وحده
 زيادة على دية اللسان والمراد بقول المصنف واللسان أي كله أما ابانة بعضه فيجب الاقتصار
 من قدر النقص من اللسان أو الكلام فان قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه وجب النصف من
 الدية أو أزال الربع من اللسان فزال نصف الكلام وجب نصف الدية أيضا اعتبارا بالاكثرة
 وهذا يخالف كلام البرماوى السابق ولو عاد اللسان بعد قطع علم تسقط الدية وكذا سائر الاجرام
 الا في ثلاثة سن غير المتفور وسلخ الجلد والافضاء وأما المعاني فيسقط الارش بعودها مطلقا لان
 ذهابها منقوض اه ق ل على الجلال مع زيادة وقد جمعها بعضهم فقال

في غير معنى واقضاء ومثغرة * والجلد ليس يراد الارش الجاني

(قوله لا لكن) قال في المصباح اللكن العي وهو ثقل اللسان ولكن لكان من باب تعب صار
 كذلك فالذكر لكن والالئ لكان مثل آخر وجراء وفي المغرب الاكن الذي لا يصح بالعربية
 (قوله عجمة) قال في المصباح العجمة في اللسان بضم العين عدم فصاحته (قوله كل ذلك الخ)
 كلام مستأنف (قوله يميزه) أي باللسان الذي يحصل به الكلام الانسان فاعل يميز (قوله
 والعبارة) ضمنه معنى التعبير فهداه بعن (قوله في اللهوات) جمع لهوات وهي المعمة التي
 بأعلى الخنصرة من أقصى القم اه مواهب قال شارحها والخنصرة الحلق (قوله لو بلغ الطفل
 أو ان النطق) أي ثم قطع لسانه وعبارة م ر ولو بلغ أو ان النطق والتعريف لم يظهر أثره
 تعينت الحكومة فلو ولد أصم فلم يحسن الكلام لعدم سماعه فهل يجب في لسانه دية أو حكومة
 وجهان جزم في الانوار بأولهما وصحح الزركشي ثانياهما لان المنفعة المعتبرة في اللسان النطق
 (قوله وقد ينزع) أي ينزع كون الذوق في اللسان ووجه المنازعة أن وجوب الدينين يدل
 على أن الذوق ليس في اللسان لانه لو كان فيه لوجب دية واحدة (قوله الشديقين) بكسر
 الشين وقصها وبالذال المهملة اه مصباح ع ش (قوله الاثثة) أي لحم الاسنان (قوله
 صغرت أو كبرت) بكسر الباء الموحدة يقال في المحسوس كبر من باب تعب وأما في المعاني فيقال

النفس في ابانة (الشقتين) لو روده في حديث عمرو بن حزم وفي الشفتين الدية وفي كل شفة وهي في عرض الوجه الى الشدين
 وفي طوله ما يستر الالته كما قاله في المحرر نصف الدية عليا أو قلى رقت أو غلظت صغرت أو كبرت والاشلال كالقطع وفي شفتيهما بلا ابانة حكومة

ولو قطع شفة مشقوفة وجبت ديتها الا
 حكومة الشق وان قطع بعضهم ما تقتلص
 البعض الباقين وبقيما مقطوع
 الجميع وزعت الدية على المقطوع
 والباقي كما اقتضاء نص الام وهل يسقط
 مع قطعهما حكومة الثارب أو لا وجهان
 أظهرهما الاول كما في الاهداب مع
 الاجفان ويجب في كل لحى نصف دية
 وهو يقع لامة وكسرهما واحد الحيين
 بالفتح وهما العظامان اللذان تنبت
 عليهما الاسنان السفلى وملتقاهما
 الذقن أما العليا فثبت اعظم الرأس ولا
 يدخل أرس الاسنان في دية فك الحيين
 لأن كلامهما مستقل برأسه وله بدل مقدر
 واسم يخصه فلا يدخل أحدهما في
 الآخر كالاسنان واللسان ثم شرع
 في القسم الثاني وهو ازالة المنافع فقال
 (و) تكمل دية النفس في (ذهب
 الكلام) في الجناية على اللسان تلبر
 البيهقي في اللسان الدية ان منع الكلام
 وقال ابن أسلم مضت السنة بذلك ولأن
 اللسان عضو مضمون بالذية فكذا
 منفعته العظمى كاليد والرجل وانما
 تؤخذ الدية اذا قال أهل الخبرة لا يعود
 كلامه فان أخذت ثم عادت تردت ولو
 ادعى زوال نطقه امتنع بأن يروى
 في أوقات الخلوات وينظر هل يصدر
 منه ما يعرف به كذبه فان لم يظهر منه
 شيء حلف المجني عليه كما يحلف الاخرس
 هذا في ابطال نطقه بكل الحروف وأما
 في ابطال بعض الحروف فيعتبر قسطه
 من الدية هذا اذا بقي له كلام مفهوم
 والا فعليه كمال الدية كما جزم به صاحب
 الانوار والحروف التي توزع عليها الدية
 ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب
 بحذف كلمة لا لانها لام ألف

كبر بعضها قال تعالى كبر مقتا عند الله اه مصباح وفي بعض النسخ صغيرة أو كبيرة (قوله
 مشقوفة) ما لم يكن الشق خلقيا والافدية كاملة كما قص بعض الحروف خلقية كما يأتي
 والمشتق الشفة العليا يقال له أعلم والسفلى يقال له أفلم وعليه قول الزنجشري
 وأخرى دهرى وقدم معشرا * على أنهم لا يعلمون وأعلم
 ومذأ أفلم الجهال أيقنت أني * أنا الميم والايام أفلم أعلم
 أي لا يمكنها أن تقدمنى كما أن الأفلم لا يعلم لا يمكن أن ينطق بالميم المذكورة (قوله فتقتلص)
 أي انكم من البعض (قوله كمة طوع الجميع) أي في عدم النفع فيهما (قوله على المقطوع
 والباقي) أي الذي تقتلص أي فلا يجب في الباقي المتقلص شيء بل يجب في المقطوع قسطه من
 الدية فقائمة التوزيع معرفة قسط المقطوع شيئا (قوله فك الحيين) من اضافة الصفة
 للموصوف أي الحيين المتكسوكين أي المنفصلين من بعضهما (قوله في ذهاب الكلام)
 أي بأن جنى على اللسان مع بقائه (قوله ان منع الكلام) صريح في أنه لا يجب الدية في ازالة
 اللسان الا اذا منع الكلام مع أنه قدّم أن اللسان وحده فيه الدية وذكر هنا أن ذهاب الكلام
 فيه الدية مقتضاه أنه ان أزال لسانه فذهب كلامه وجب ديتان ويدل عليه قوله ولأن اللسان الخ
 وعبارة شرح المنهج ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو عكس فنصف دية اعتبارا
 بأكثر الامر من المضمون كل منهما بالدية ولو قطع النصف فالنصف فنصف دية اه وهو
 موافق للحديث المذكور قال البيهقي اطلاق ذهاب ربع الكلام ونصفه مجاز والمراد ذهاب
 ربع أحرف كلامه أو نصف أحرف كلامه لأن الكلام الذي هو اللفظ المقصد فائدة يحسن
 السكون عليها لا توزيع عليه وانما التوزيع على حروف الهجاء وتبع المصنف كثيره في هذه
 العبارة الشافعي والاصحاب وقوله المضمون كل منهما بالدية ظاهر هذا التعليل أن لسان
 الاخرس فيه دية والراجع أن فيه حكومة لأنه النطق هو المعتبر يدل عليه أنه لو قطع بعض لسانه
 ولم يذهب شيء من كلامه أنه لا يجب قسطه من الدية وانما يجب الحكومة على الاصح للاثذهب
 الجناية هذرا ولو قطع طرف لسانه فذهب الكلام من لزمته دية كاملة اعتبارا بالنطق وانما
 وجب النصف فيما اذا قطع بعض اللسان فذهب ربع الكلام لأن الجناية على النصف الجرمي
 قد تحققت وفاعلة الاجرام ذوات المنافع أن يتيسر على نسبتها فارجعنا لهذا الاصل كما قاله
 سلطان وقوله فنصف دية مقتضى كون اللسان وحده فيه الدية والكلام وحده فيه الدية أن
 يجب دية كاملة فليتنظر وجه ذلك (قوله السينة) أي الطريقة (قوله ولو ادعى) أي
 بالاشارة لأن المذمى زوال النطق فكيف تحصل الدعوى كذا قيل ولا حاجة لذلك بل يقرأ
 بالبناء للمفعول أعم من أن يدعى هو بالاشارة أو الكتابة أو يدعى عليه (قوله بأن يروى)
 أي يخوف في غفلة لينظر أي ينطق أو لا قال في المصباح راعى الشيء روعا من باب قال أفزعنى
 وروعى مثله اه (قوله كما يحلف الاخرس) أي بالاشارة ولو أذهب حرفا فعاد له حروف لم يكن
 يحسنها وجب للذاهب قسطه من الحروف التي يحسنها قبل الجناية ولو قطع نصف لسانه فذهب
 نصف كلامه فاقص من الجاني فلم يذهب الا ربع كلامه فلم يجز عليه ربع الدية ليم حقه فاذا
 اقص منه فذهب ثلاثة أرباع كلامه لم يلزمه شيء لأن سرية القصاص مهددة اه س

وهما معدودتان في ابطال نصف الحروف نصف الدية وفي ابطال حرف منها ربع سبعة وخارج بلغة العرب غيرها فتوزع عليها وان كانت أكثر حروفا وقد انفردت لغة العرب بحرف (١٢٨) الضاد فلا يوجد في غيرها وفي اللغات حروف ليست في لغة العرب كالخرف

المتولد بين الجسيم والشين وحروف اللغات مختلفة بعضها أحد عشر وبعضها أحد وثلاثون ولا فرق في توزيع الدية على الحروف بين السانيسية وغيرها كالخروف الخلقية ولو عجز الجني على لسانه عن بعض الحروف خلقة كانت وألغى أوباقة سماوية فدية كاملة في ابطال كلام كل منها لانه ناطق وله كلام مفهوم الآن في نطقه ضعفا وصعفا منفعته العضو لا يقدر في كمال الدية كضعف البطش والبصر فعلى هذا الواجب ابطال الجناية بعض الحروف فالتوزيع على ما يحسنه لا على جميع الحروف (و) تكمل دية النمر في (ذهاب البصر) من العينين لخبر معاذ في البصر الدية وهو غريب ولا تنفعه النظر وفي ذهاب بصر كل عين نصفها صغيرة كانت أو كبيرة حادة أو كالة صحيحة أو عليه عشاء أو حوله من شيخ أو طفل حيث البصر سليم فلو قلعها لم يزد على نصف الدية كما لو قطع يده ولو ادعى الجني عليه زوال الضوء وأنكر الجاني سئل عدلان من أهل الخبرة أو رجل واحد أن كان خطأ أو شبه عمد فأنهم إذا وقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو موجود فان لم يوجد ما ذكر من أهل الخبرة امتحن الجني عليه بتقريب عقرب أو حديدية محمأة أو نحو ذلك من عينه بغتة ونظر هل يبرع أو لا فان ازعم صدق الجاني بيمينه والا فالجني عليه بيمينه وان نقص ضوء الجني عليه فان عرق قدر النقص بأن كل يرى الشخص من مسافة فصار لا يراه الا من نصفها مثلا فقسطه من الدية والا فحكومة

(قوله معدودتان) فيه أن المعدود أول ألف بابسة التي هي أول الحروف وهذه ألف ليست (قوله ربع سبعة) أي الدية وهو ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع لأن سبع المائة أربعة عشر وسبعان ربعها ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع بعير هذا في الذكر المسلم الحرف وفي الأنثى الحرة المسلمة واحد ونصف وسبعان وفي الأنثى بعير وسبع بعير وثلاث سبع بعير وفي الأنثى الذمية نصف بعير وثلاث سبع بعير وفي الجوسي سبع بعير وثلاث سبع بعير وفي الأنثى ثلاث سبع ونصف ثلاث سبع اه ميداني (قوله فتوزع عليها) أي على غير لغة العرب وأنت الضمير لا كتساب غير التأنيث من المضاف اليه ولو نقص بعض الحروف بجناية مثلا فالتوزيع على باقيها وأما لو تكلم بلغتين فتوزع الدية على أكثرهما وان قطعت شفتاه فذهب الميم وجب أرشها مع ديتها في أوجه الوجهين وأما لو تكلم بالعربية وغيرها فهل يعتبر الأكثر أيضا وتعتبر العربية قلت وأكثر عن الأخرى قال ابن هشام إن العبرية بالعربية منهم ما يدل عليه كلام ابن حجر في شرح المنهاج وغيره وقال شيخنا ع ش الاعتبار الأكثر حروفا أخذ من العلة وهي الانتفاع بالحروف اه برماوى (قوله في ابطال كلام كل منهما) أي العاجز خلقة والعاجز بأقمة سماوية (قوله فعلى هذا) أي قوله خلقة أوباقة سماوية وقوله لو ابطال بالجناية بعض الحروف أي التي يحسنها غير المعجوز عنها خلقة أوباقة فاذا كان عاجزا خلقة أوباقة عن ثمان حروف وأبطل شخص بالجناية بعض العشرين التي يحسنها كحرف فتوزع الدية على العشرين التي يحسنها ويظهر ما يخص هذا الحرف الذي أبطله الجاني هكذا يحسن فهم هذه العبارة (قوله لو ابطال بالجناية بعض الحروف) هذا مفهوم قوله فدية كاملة في ابطال كلام كل منهما عبارة المنهج وشرحه لان كان عدم احسانه لذلك بجناية فلا دية فيه لثلاثة ضاعف الغرم في القدر الذي أزاله الجاني الاول اه قال م ر وان كان الجاني الاول غير ضامن اه كالخربي لأن شأن الجناية الضمان اه وبسائر البرماوى قوله لثلاثة ضاعف متضمن هذا التعليل أن الجناية الاولى اذا لم تكن مضمونة بجناية الخربي أن يضمن بجميع الدية لكن الواجب خلافه فالتعليل للأغلب خلافا للعلامة ابن حجر اه (قوله في ذهاب البصر) متضمن وجوب الدية في ازالة العينين كما سبق أن تجب الدية في كل من ازالتهما وازال بصرهما مع أنه اذا قاعا ما زال بصرهما وجبت دية واحدة واذا كان لا يصبرهما وازالهما كان فيهما حكومة فالمدار على ذهاب البصر ويدل عليه أن التعميم السابق ذكره هنا والبصر عند الحكماء قوة أو دعها الله تعالى في العصبتين المحوقتين الخارجتين من مقدم الدماغ ثم تطفئ العصبة التي من الجهة اليمنى الى الجهة اليسرى والتي من اليسرى الى اليمنى حتى يتلاقيا ثم تأخذ التي من الجهة اليمنى يمينا والتي من الجهة اليسرى يسارا حتى تصل كل واحدة الى عين تدرك تلك القوة الالوان وغيرها وأما عند أهل السنة فادركوا ما ذكره مشيئة الله تعالى بمعنى أن الله يخلق ادراك ما ذكر في النفس عند استعمال تلك القوة زى اه برماوى (قوله منفعته) أي البصر والمراد القوة الباصرة وقوله النظر أي الادراك وفي بعض النسخ ولان منفعته النظر أقوى (قوله فلو قلعاها) أي فقمعهما (قوله ان كان خطأ أو شبه عمد) راجع لقوله أو رجل واحد وان كان لأن المقصود منهما المال بخلاف العمد فلا يقبل فيه الرجل والمرأة ان كان المقصود

(و) تكمل دية النفس في (ذهاب السمع) لخبر البيهقي وفي السمع الدية ونقل ابن المنذر فيه الإجماع ولأنه من أشرف الحواس فكان كالبصر بل هو أشرف منه عند أكثر الفقهاء لأن به يدرك الفهم ويدرك من الجهات الست وفي النور والظلمة ولا يدرك بالبصر إلا من جهة المقابلة وبواسطة من ضياء أو شعاع وقال أكثر المتكلمين بتفصيل البصر عليه (١٢٩) لأن السمع لا يدرك به إلا الأصوات والبصر

يدرك به الأجسام والألوان والهيئات فلما كان تعلقاته أكثر كان أشرف وهذا هو الظاهر (تنبيه) لا بد في وجوب الدية من تحقق زواله فلو قال أهل الخبرة يعود وقد زواله المدة لا يستبعد أن يعيش إليها تنظرت فان استبعد ذلك أو لم يقدر زواله مدة أخذت الدية في الحال وفي إزالته من أذن نصفها لا تعدد السمع فإنه واحد وإنما تعدد في منفذه بخلاف ضوء البصر إذ تلك اللطيفة متعددة ومجملها الحسنة بل لأن ضبط نقصانه بالمنفذ أقرب منه بغيره وهذا مانص عليه في الآم ولو ادعى الجني عليه زواله من أذنيه وكذبه الجاني واخرج بالصياح في نوم أو غفلة فكاذب لأن ذلك يدل على التصنع وإن لم ينزعج بالصياح وغفوة فصادق في دعواه وحلف حيث لا احتمال بتطدعه وأخذت الدية وإن نقص سمعه فقصته من الدية إن صرف والا فحكومة باجتهاد قاض (و) تكمل دية النفس في (ذهاب الشم) من المنعرجين كما جاء في خبر عمرو بن حزم وهو غريب ولأنه من الحواس التسعة فكملت فيه الدية كالسمع وفي إزالة الشم كل منصرف الدية ولو نفق الشم وجب بقسطه من الدية أن أمكن معرفته والا فحكومة (تنبيه) لو أنكر الجاني زواله امتحن الجاني عليه في غفلته بالروائح الحاذقة فان هشم للطيب وعبس لغيره حلف الجاني لظهور كذب الجاني عليه والاحلف هو لظهور صدقه مع أنه لا يعرف إلا منه (و) تكمل دية

منه القصاص والنساء لا تقبل إلا فيما كان القصد منه المال فان قيل إذا ثبت القصاص يمكن أن يعني عنه على مال فوجب الدية فيكون المقصود منه المال فيقبل فيه النساء أوجب بأن الدية بدل لأصل كما قرره شيخنا (قوله عند أكثر الفقهاء) معتد به (قوله الفهم) أي الفهم من الشرائع وغيرها كما تدل عليه عبارة م ر ونصها لأن به يدرك الشرع الذي به التكليف قرره شيخنا (قوله أو شعاع) أو بمعنى الواو والمراد بالشعاع انبعاث أي انفصال أشعة أي أجرام من العين واتصالها بالمرق (قوله وقال أكثر المتكلمين بتفصيل البصر) عبارة العباب فائدة هل حاسة السمع أفضل من البصر أو عكسه فيه خلاف للعلماء وتقدم ذكر السمع في آيات القرآن والاحاديث يقتضي أفضليته اه وكعب العلامة سم بهامشه مانصه قوله وتقدم ذكر السمع الخ اعترضه شيخنا السيد الشريف عيسى الصفوي بأنه في مواضع من القرآن ذكر السمع والبصر فقط مقدمه الأول وفي مواضع ذكر السمع والبصر والقواد مقدمه الأول ثم الثاني كما في قوله تعالى السمع والابصار والأفئدة ففي المواضع الثانية لا يأتى أن يكون من باب البدل والالزام أن كلام من السمع والبصر أفضل من القواد وهو باطل فتعين أن يكون من باب الترتي فيسأل أن يكون تقديم السمع على البصر في المواضع الأول من باب الترتي فيكون البصر أفضل على مقتضى الاستدلال بالتقديم في الآيات أقول يمكن أن يجاب بأن التقديم يدل على الأفضلية لا ما خرج بدليل كالأفئدة في المواضع الثانية اه بحرفه قال ع ش والسمع عند الحكماء قوة أو دعوها الله في العصب المفروش في الصماخ يدرك به الصوت بطريق وصول الهواء المتكثف بكيفية الصوت إلى الصماخ أي شقوق الأذن وعند أهل السنة أن الوصول المذكور بشيئة الله تعالى على معنى خلق الله الإدراك في النفس عند ذلك اه (قوله وهذا هو الظاهر) هذه طريقة له والذي اعتمدته زى أن السمع أفضل (قوله من تحقق زواله) المراد بالتحقق غلبة الظن (قوله فلو قال أهل الخبرة) أي اثنان منهم ع ش على م ر (قوله إذ تلك اللطيفة) أي البصر متعددة (قوله وهذا) أي اعتبار النصف فيما إذا أزاله من أذن واحدة والقول الثاني يقول الواجب القسط أي قسط ما نقص من السمع أفاده شيخنا (قوله كل منعرج) بوزن مجلس ثقب الأنف وقد تكسر الميم اتباعاً لكسرة الخاء كما قالوا ممتن وهما نادوان لأن مفعول ليس من المشهور وفي القاموس أنه يجوز أيضاً فتحهما وضمهما ومنصور كصقور فاللغات خمس (قوله وجب بقسطه) الباء زائدة (قوله بالروائح الحاذقة) أي القوية من الطيب والخبث (قوله فان هشم) قال في المصباح هشم الرجل هشاشة من باب تعب وضرب تبسم وإرتاح (قوله وعبس) بابه ضرب وفي محنتار المصباح أنه بالتخفيف والتشديد يقال عبس الرجل كبح وبابه جلس وعبس وجهه شدة للبالغة اه وفي المصباح عبس من باب ضرب عبوساً قلب وجهه فهو عابس اه (قوله في ذهاب العقل) لو قدمه على غيره كافي المنهج لكان أولى كما يشير إليه قول الشارح لأنه أشرف المعاني الخ وسعى عقلاً لأنه يعقل صاحبه أي يمنعه من ارتكاب ما لا يليق من المعاصي والتورط في المهالك اه (قوله على ذلك) أي على كمال الدية في ذهاب العقل (قوله فقيه حكومة)

النفس في (ذهاب العقل) إن لم يرج ٢٢ ع عوده بقول أهل الخبرة في مدة يظن أنه يعيش إليها كما جاء في خبر عمرو بن حزم وقال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه العلم على ذلك لأنه أشرف المعاني وبه تميز الإنسان عن البهيمة قال الماوردي وغيره والمراد العقل الغريزي الذي به التكليف ودون المكتسب الذي به حسن التصرف فقيه حكومة

فان مرضى عوده في المدة المذكورة انتظر

القصاص فيه وهو المذهب للاختلاف في محله فقبل القلب وقبل الدماغ وقبل مشترك بينهما والاكترون على الاول وقبل مسكنه الدماغ وتديره في القلب يسمى عقلا لانه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك ولا يراد شي على دية العقل ان زال بما لا ارسله فان زال بجرح له أو شمس مقدركا لموضحة أو حكمة وجبت الدية والارش أو هي والحكومة ولا يندرج ذلك في دية العقل لانها جنسية أبطلت منفعة غير حالية في محل الجنانية فكانت كما لو انفسدت الجنانية عن زوال العقل ولو ادعى ولي الجنى عليه زوال العقل وأنكر الجناني فان لم يتقدم قول الجنى عليه وفعله في خلواته فله دية بلايين لان يمينه تثبت جنونه والجنون لا يمتنع وهذا في الجنون المطبق أما المتقاع فانه يختلف في زمن افاقته فان اتقدم قوله وفعله حالف الجناني لاحتمال صدور المنظم اتفاقا أو جريا على المادة وخرج بالفرز العقل المكتسب الذي به حسن التصرف فيجب فيه حكمة فقط كما قاله الماوردي (و) تكمل دية النفس في (الذكر) السليم ظهر عمره وبن حرم بذلك ولو كان لصغير وشيخ وعنين وخصى لا طلاق الخبر المذكور ولأن ذكر الخصى سليم وهو قادر على الايلاج وانما الفئات الايلاد والعنة عيب في غير الذكر لان الشهوة في القلب والجنى في الصلب وليس الذكر يعمل لو احدهم ما فكان سليمان العيب بخلاف الاشل وحكم الحشفة حكم الذكر لان ما عداها من الذكر كالتابع لهما كالحكمة مع

ولا تبلغ قدر دية العقل الفرزي م (قوله اقتصار المصنف على الدية) فيه أنه كما اقتصر على الدية في العقل اقتصر عليها في غيره أيضا (قوله وجوب القصاص فيه) أي في العقل (قوله وهو المذهب) بخلاف باقي المعاني المتقدمة التي هي السمع والبصر والبطش والذوق والشتم والكلام فيجب فيها القصاص لان لها محال مضبوطة ولا هزل الخيرة طرق في ابطالها كما قاله في شرح المنهج وتعلمها بعضهم فقال

ولا قصاص في المعاني يجب * من غير ستة وفيها أوجبوا

سمع وبطش وبصر كلام * والذوق والشتم لها اختتام

(قوله للاختلاف في محله) عبارة البرماوى وقدمت أول الكتاب بأنه غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات أي الحواس الخمس ومحله القلب على الرابع للآية وهي قوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها وله شعاع متصل بالدماغ أي الرأس وقبل محله الرأس وعليه أبو حنيفة وجاعة وقبل محله مامعا وقال الامام لا محله لمعين ووقع السؤال عنه هل هو من قبيل الاعراض أو الجواهر أولا ولا وعلى كل هل هو مخصوص بالنوع الانساني أم هو كلي مشترك بينه وبين كل من مخلوق وعلى ذلك هل هو من الكلي المشكك أو المتواطئ والجواب هو عند علماء السنة عرض قائم بالقلب متصل بالدماغ يزيد وينقص وعند الحكماء بجزء يجزئ عن المادة مقارنة لها في الفعل وهو في الانسان والملك والجن لكنه في النوع الانساني أكمل ومن ثم كان من قبيل المشكك لا المتواطئ والمشكك هو اتحاد اللفظ وتعدد الحكم مع النظر الى زيادته ونقصانه وضعاف وقوة والمتواطئ هو التساوى في اللفظ اه (قوله بعقل صاحبه) أي يمنعه اذ العقل المنع أي شأنه ذلك * (قائدة) * العقل لغة هو المنع وأما في الاصطلاح ففيه عبارات أحسنها ما قاله الشيخ أبو اسحق انه صفة يميز بها بين الحسن والقبیح وقال العمري الجنون يزول العقل والاعما يغمره والنوم يستتره والواجب في العقل الدية اذ لا يتصور فيه قصاص كما لا يتصور القصاص بين ذكر الرجل وقبل المرأة لعدم المماثلة بل تجب الدية فيهما اه نسابة في شرح منطومة الاتكعة لابن العماد وقال المناوى على الخصائص نقل عن السهروردي والعقل مائة جزء واختص منها المصطنق بتسعة وتسعين جزءا وجزء في جميع المؤمنين والجزء الذي فيهم أحد وعشرون سهما فمساوى فيه الكمل وهو كلمة التوحيد وعشرون سهما مائة قاضون فيما على قدر حقائق ايمانهم (قوله ولو ادعى ولي الجنى عليه الخ) لما كان الجنون لا يصح دعواه قال هنا ولو ادعى ولي الخ (قوله وخرج بالفرز العقل المكتسب) هذا مكرر مع ما مر كما قاله قل وقد يقال لا تكرار لان الذي ذكره أولا لا يسترازا وما ذكره هنا لاجل نسبة القول الى قائله وقد يقال انه لا نسب له أيضا لقائله فانه قال الماوردي وغيره فهو محض تكرار م (قوله في الذكر) وفي تعذر الجماع حكومة قال العلامة الزبائدي فلو قطعه شخص بعد ذلك لزمه دية قال شيخنا وفيه نظر فراجع برماوى (قوله وعنين) أي لان العنة ضعف في القلب لا في نفس الذكر ومثله المجهوب بيباءين ونحوه برماوى (قوله وحكم الحشفة الخ) لو قال والمراد من الذكر الحشفة الخ لكان أولى في كلام المصنف كما لا يخفى على من تأمل اه قل قال في الروض وفي قطع باقي الذكر أو قلع منه حكومة وكذا في قطع

الاشل فان أشله أو شقه طولا فأبطل منفعة فدية تجب أو تعد ذر بضربه الجماع لا الانقباض
والانقباض حكومة تجب لانه ومنفعته باقيان والخلل في غيرهما ثم ذكر في شرحه فيما لو قطع
فأطع هل يجب القصاص كالأطويل اه سم وانظر ما إذا جنى على ذكر بلا حشفة هل
الواجب حكومة أو دية لكن قول الشارح كالكف مع الاصابع يرشد الى أن الواجب
الحكومة لا الدية وهو ما مال اليه شيخنا أولاً ثم اعتقده بعد ذلك كذا بخط الشيخ خ نس (قوله
في الاثنين) حاصله أنه ان قطع الاثنين بالجلدتين فقيم ما الدية وتدخل حكومة الجلدتين وان
قطع الجلدتين مع بقاء الاثنين وجبت حكومة وان سل البيضتين وجبت دية فاقصة حكومة
الجلدتين (قوله الخصيتان) تنبيه خصية بضم الخاء المجهمة ويجوز كسرهما وقال أبو عبيدة
سمعت بالضم ولم أسمع بالكسر اه مختار (قوله ولولو للعظم الثاني الخ) فهو من الرأس
هنا بخلافه في الوضوء وإنما أخذ العظم الثاني خلف الاذن والذي تحت المقبل من اللعين غاية
لانه رجايتوهم أن المراد بالرأس والوجه ما يجب غسله أو مسحه في الوضوء فينبأ أنه ليس مراداً
والفرق بين ما حيث عدهنا من الرأس ولم يعد في الوضوء منه لان المداخن على كونه خطراً
ولاشك أن الموضع المذكور خطرو في الوضوء على ما يسمى رأساً والموضع المذكور لا يسمى
رأساً اه برماوى وعبارة مر يجب في موضحة الرأس ومنه هنا دون الوضوء العظم الذي
خلف الاذن متصلاً به وما انحدر عن اخر الرأس الى الرقبة والوجه ومنه هنا لانه أيضاً ماتحت
المقبل من اللعين ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء أن المداخن على الخطر والشرف اذ الرأس
والوجه أشرف ما في البدن وما جاوز الخطر أو الشرف مثله وثم على ما رأس وعلا على ما يقع
به المواجهة وليس بجوارهما وكذلك اه وقوله أو الشرف الاولى اسقاط الالف (قوله
أو الوجه) عطف على الرأس وقوله وان صغرت غاية في الموضحة وعبارة المنهج ولو صغرت
والصمت اه أى بخلاف الاتهام في الافضاء فانه يسقط الضمان وكذا نبات الجلد وفارق
ذلك سن غير المنفور وان كان الغالب على الموضحة الاتهام لثلا يلزم اهدار الموضحات دائماً
بخلاف السن فان الجنى عليه يقتل الى حالة أخرى يضمن فيها اه برماوى وس (قوله ولولو
تحت) غاية في قوله أو الوجه فيكون ماتحت المقبل من الوجه هنا بخلافه في الوضوء (قوله نصف
عشر الخ) أشار بذلك الى قصور قول المتن خمس وأنه لو قال وفي كل من الموضحة والسن نصف
عشر دية صاحبها كان أولى وأعم اه (قوله ففيها لترمس) أى من حرمس غير جنين فخرج
الجنين فاذا أوضعه وهو في بطن أمه فان مات بغير الايضاح بأن صغرت الموضحة وجب نصف
عشر غرة لان في الموضحة نصف عشر دية صاحبها ودية الجنين هي الفسرة وان مات بالايضاح
وجب غرة كاملة وان انفصل حياتها مات بغير الايضاح وجب نصف عشر دية وان مات
بالايضاح وجبت دية كاملة ع ش (قوله فتراعى هذه النسبة الخ) ففيها لترمس سلمة بغير ان
نصف ولذي بعير وثلثان ولجوسي ثلث بعير وثلثة خسة أسداس بعير ولجوسية سدس بعير
اه حل (قوله فان فيها) أى في موضحتهما الحكومة ومثل الموضحة غيرهما من الجروح اذا
كانت في غير الوجه والرأس ففيها حكومة وأما القصاص فلا قصاص فيها كلها الا الموضحة سواء
كانت في الوجه أو الرأس أو بقية البدن (قوله ففي موضحته بعير وثلثان) لانه نصف عشر دية

(و) تسكمل دية النفس في (الاثنين)
لحديث عمرو بن حزم بذلك ولانهم ما من
تمام الخلقة وحمل التناسل وفي
احدهما نصفها سواء البقي واليسرى
ولومن عني ويجوز وبطل وغيرهم
* (تنبيه) * المراد بالاثنتين البيضتان
كما صرح بهما في بعض طرق حديث
عمرو بن حزم وأما الخصيتان فالجلدتان
التيان فيهما البيضتان (و) يجب
(في الموضحة) أى موضحة الرأس ولو
للعظم الثاني خلف الاذن والوجه
وان صغرت ولو ماتحت المقبل من
اللعين نصف عشر دية صاحبها ففيها
لترمس غير جنين (خمس من الابل)
لما رواه الترمذي وحسنه في الموضحة
خمس من الابل فتراعى هذه النسبة في
حق غيره من المرأة والكتابي وغيرهما
ونخرج بقيد الرأس والوجه ما عداهما
كالساق والعقد فان فيها الحكومة
وبقيد الخنزير في نفسه نصف عشر دية
وبقيد المسلم الكتابي ففي موضحته بعير
وثلثان والجوسي وقحو

وقوله الكامل راجع للقبيل
 راجع للقبيل راجع للقبيل
 راجع للقبيل راجع للقبيل
 راجع للقبيل راجع للقبيل

ففي موضع ثلث بعير ولا يختلف أرش موضع بكبرها ولا صغرهما لا تباع الاسم كالأطراف ولا يكونان بأوزة أو مستورة بالشعر ويجب في هاشمة مع إضاح عشرة أبعرة وهي عشردية (١٢٢) الكامل بالترين وغيرهما الماروي عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب

(قوله في موضع ثلث بعير) وفي موضع ذمية خمسة أسداس بعير لثديها ستة عشر وثلاثان عشر هاجير وثلثان بعشرة أسداس ونصفها خمسة أسداس وفي موضع ميجوسية سدس بعير لثديها ثلاثة وثلاث عشر هاجير وثلث بعير ونصف سدس (قوله ولا يختلف أرش موضع) هذا يعني عنه قوله المتقدم وان صغرت الأنة ذكره للتعليل الذي ذكره (قوله راجع لكل من المستثنين) أي الموصحة والسنت وذلك أنه قال وفي الموصحة والسنت خمس من الأبل وهذا بناء على ظاهر كلام المتن من جعل الجار والمجرور خبراً مقدماً وخمس مبتدأ مؤخر وأما ما نظر لتقدير كلام الشارح الفعل في الموضوعين فيكون خمس مبتدأ وخبره محذوف مقدم عليه وفاعل الفعل قدومه الشارح بقوله نصف عشر الخ (قوله ولا فرق بين الثنية الخ) الأسنان ستة أنواع ثنائيا وربعيات وأنياب وضواحك ونواجذ وكل نوع منها أربع اثنا عشر واثنا عشر وفي اثنا عشر ستة عليا وستة سفلى وهي بين الضواحك والنواجذ والنواجذ آخرها عمالي الأذن وعبارة قول على الجليل وهي ثقتان وثلاثون أي غالباً في الآدمي الحمر والأفقد زبد وقد تنقص فيزداد وينقص بحسبه نصفها في الفك الأعلى ونصفها في الفك الأسفل ولكل أربع منها اسم يخصها فالاربعة التي في مقدم القم تسمى الثنائيات والتي تليها تسمى الرباعيات والتي تليها تسمى الضواحك وهي المرادة بالنواجذ في محكمه صلى الله عليه وسلم لأن محكمه تسمى والتي تليها تسمى الأنياب وبعدها اثني عشر ضرساً ويقال لها الطواحين والرحا ويلها أربعة تسمى نواجذ وهي من الأضراس ويقال لها أضراس العقل وأضراس الحلم وهي أقصاها وآخرها ثنائيات فان الغالب عليها لا تمتد إلا بعد البلوغ ولا مانع من إرادتها في محكمه صلى الله عليه وسلم وهذه الأربعة مفقودة في النقص والكوتج أي الأبرود فأسنانها ثمانية وعشرون سنواً ولا برسلان

منها ثنائيات أربع وباعيسه * كذا وأنياب كمثل تاليه وأربع ضواحك واثنا عشر * ضرساً وأربع نواجذ آخر

قالوا وأسنان المرأة ثلاثون سنواً وخرج بالآدمي غيره فأسنان البقرة أربعة وعشرون سنواً وأسنان الشاة إحدى وعشرون سنواً وأسنان النيس ثلاثة وعشرون سنواً وأسنان العنز تسع عشر سنواً (قوله يستثنى) صوابه أن يقول وخرج بالتامة التي وصف السن بها فبما مر إذا أصبح أن يكون مفهوم القيد مستثنى قال ويرد بأن الصورة الأولى ليست بمفهوم القيد المذكور وهو التامة بل مفهومه سيذكره الشارح بقوله وبقيد التامة ما لو كسر الخ نعم ما ذكره قل من أن الصورة الأولى مفهوم القيد ظاهر بأن السن غير تامة وأما قول الشارح وبغير التامة ما لو كسر الخ لا يظهر كونه مفهوم القيد لأن مفهومه أن السن الجني عليه تكون غير تامة لأنه يكسر بعض سن تامة (قوله أنه لا يجب الخمس) هذا وجه مرجوح والراجح أنه لا فرق بين الطويلة والقصيرة في وجوب الخمس (قوله الخارجة) تفسير للشاغية (قوله ففيها الحكومة) وأما السن المتخذة من ذهب ونحوه فلا دية في قلعها ولا حكومة شرح المنوفي (قوله لم يغير) بالبناء للمفعول أي لم يغير شكل منها (قوله نظر) نسخة فانه ينظر وهي أولى لأن في الأولى رككة (قوله فكالمثغورة) ففيها الخمس (قوله ففيها الحكومة) لأن الظاهر عودها لوعاش والأصل برامة الذمة كما تقدم عن شرح المنهج (قوله المقلقلة) أي المتصتركة

في الهاشمة عشر من الأبل ويجب في هاشمة دون إضاح خمسة أبعرة ويجب في منقلة مع إضاح وشم خمسة عشر بعيراً كما رواه النسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم (و) يجب (في) قلع (السن) الأصلية التامة المتغورة غير المقلقلة صغيرة كانت أو كبيرة بيضاء أو سوداء نصف عشردية صاحبها ففيها الذكر حر مسلم (خمس من الأبل) حديث عمرو بن حزم بذلك فقوله خمس من الأبل راجع لكل من المستثنين كما تقرر ولا فرق بين الثنية والياب والضرس وان انفرد كل منها باسم كالسبابة والوسطى والخنصر في الأصابع وفيها اثني عشرة مسلمة بعيران ونصف واثني عشر وثلثان ومجوسى ثلث بعير ولريق نصف عشردية * (تنبيه) يستثنى من إطلاقه صورتان الأولى لو انتهى صغر السن إلى أن لا تصلح للمضغ فليس فيها إلا الحكومة * الثانية أن الغالب طول الثنائيات على الرباعيات فلو كانت مثلاً أو أقصر فقتضت كلام الروضة وأصلها أن الأصح أنه لا يجب الخمس بل ينقص منها بحسب نقصانها ولا فرق في وجوب دية السن بين أن يقلعها مع السخ وهو بكسر المهملة وسكون الذون وإعجام الحاء أصلها المستتر بالعم ويكسر الظاهر منها دونه لأن السخ تابع فأشبه الكف مع الأصابع ولو أذهب منفعه السن وهي باقية على حالها وجبت ديتها وخرج بقيد الأصلية الزائدة وهي الشاغية الخارجة عن سمات الأسنان الأصلية مخالفة نباتها الها ففيها حكومة كالأصابع الزائدة وبقيد التامة ما لو كسر بعض

الأجرود وخرج ثنائيات

السنين كذا في المتن

السنين كذا في المتن

الظاهر منها ففيه قسطه من الأرض وينسب المكسور إلى ما بقي من الظاهر دون السخ على المذهب وبقيد المتغورة ما لو (قوله) قلع سن صغير أو كبير لم يغير نظران بان فساد المنبت فكالمثغورة وان لم يبين الحال حتى مات ففيها الحكومة وبقيد غير المقلقلة المقلقلة فان بطلت منفعها ففيها الحكومة

وحركة السن ~~الحكمة~~ أو من شأن ان قلت بحيث لا تؤدى القلة نقصا في منفعتها من مضغ وغيره فكحكمة حكمها بالبقاء الجمال والمنفعة (و) يجب (في كل عضو لا منفعة فيه) كالبدن السلاء والذكر الاشل ونحو ذلك كالأصبع الاشل (حكومة) وكذا في كسر العظام لان الشرع لم ينص عليه ولم يبينه فوجب فيه حكومة وكذا يجب في تعويج الرقبة والوجه وتسويده وفي حلقى الرجل والنشئ وأما حلتها المرأة ففيها حدتيها لأن منفعة الارضاع وجمال الثدي بهما كمنفعة المدين وجمالها بالاصابع وفي احدهما نصفها والحلمة كما في الحزرا لجمع الناتج على رأس الثدي • (تبيينه) • (١٢٢) لوضرب ثدي امرأة فقتل بفتح الشين وجبت دية وان

استرسل في حكومة لان الفاتت مجزرد جمال وان ضرب ثدي خنتي فاسترسل لم يجب فيه حكومة حتى يتبين كونه امرأة لاحقال كونه رجلا فلا يلحقه نقص بالاسترسل ولا يشوبه جمال فاذا تبين أنه امرأة وجبت الحكومة والحكومة جر من الدية تسبته الى دية النفس نسبة نقص الجناية من قيمة الجنى عليه لو كان رقيقا بصفاته التي هو عليها مثاله جرح يده فيقال كم قيمة الجنى عليه بصفاته التي هو عليها بغير جنائية لو كان رقيقا فاذا قيل مائة فيقال كم قيمته بعد الجناية فاذا قيل تسعون فالتفاوت العشر فيجب عشر دية النفس وهي عشر من الابل اذا كان الجنى عليه حرا ذكرا مسلما لان الجملة مضمونة بالدية فتضمن الاجزاء مجز من منها كما في نظيره من عيب المبيع • (تبيينه) • تقدم أن المصنف أدخل بقرين صور الاقسام الثلاثة فانه قبل فراغه من الاول أعنى ابانة الاطراف ذكر الثاني أعنى المنافع ثم عاد الى الاول ثم ذكر الثالث أعنى الجراحة ثم ختم بالسن الذي هو من جملة صور الاول وكان حق الترتيب الوضعي ذكر الاول على نسق الآن الامر فيه سهل ثم انه اقتصر في الاول على ايراد احدى عشرة صورة وأهم من صور ستة وفي الثاني على خمسة وأهم من صور تسعة كما أوضحته كله في شرح المنهاج وغيره (ودية العبد)

(قوله وحركة السن) مبتدأ خبره جملة ان قلت والقصد منه تقييد ما قبله وهذا في المعنى مفهوم قوله فان بطلت منفعتها وفي تعبيره قلاقة (قوله بحيث لا تؤدى) أي تورث نقصا الخ فاندفع قول من حكم على العبارة بالنقص وقال لعل العبارة الى نقص الخ اه ايج أي فهو مضمون معنى تورث وفي نسخ الى نقص وهو واضح (قوله حكمها) لاجابة اليه وفي نسخة في حكمها وهي أولى أي ففيها لا أثر كماله (قوله وفي كل عضو لا منفعة فيه) لما فرغ من بيان الجناية التي لها أثر مقتدر شرع يتكلم على الجناية التي ليس لها أثر مقتدر واعراب المتن في كل عضو خبر مقدم وحكومة مبتدأ مؤخر فقدر الشان فعلا وجعل حكومة فاعلها فأنخرج المتن عن نوع اعرابه وهو ليس بمعيب فلا اعتراض فتأمل (قوله لم ينص عليه) أي على العضو الذي لا منفعة فيه (قوله وأما حلتها المرأة) بالالف في صحاح السمع وهو ظاهر (قوله الثاني) أي البارز (قوله وان استرسل) أي استرخى على صدرها بأن كان قبل الضرب غير مسترخ كان كان مثل الرمانة (قوله مجزرد جمال) لان الجمال في غير المسترسل دون المسترسل والناس مختلفون فيما يستحبون من صغر الثدي وكبره (قوله جر من الدية) فالواجب من الدية والتقويم بالنقد (قوله ثم عاد الى الاول) أي بقوله والذكور والانثيين (قوله احدى عشرة) وهي السيدان والرجلان والاذنان والعينان والحنفون والالف واللسان والشفتان والذكر والانثيان والاسنان وأهم من صور ستة وهي اللسان والحنفان والايان والشفران والجلد والانايل وقوله على خمسة وهي الكلام والبصر والسمع والشم والعقل وأهم من صور تسعة وهي الذوق والمضغ والجماع وقوة الامناء وقوة الحبل والافضاء والبطش والمنشئ والصوت (قوله أي والجناية) أي وواجب الجناية واطلاق الدية على القيمة مجاز لان كلا منهما في مقابلة النفس وهو على حذف مضاف أي ودية جنابة العبد أي الجناية عليه الخ (قوله أما المرتبة) أي العبد المرتبة فلا ضمان وان كان يباع (قوله يبعه) مصدر مضاف للمفعول (قوله ولم يبيع مقدرا) ليس بقيد على المعتمد فان تبع مقدرا كقطع كف بلا اصابع وكان واجبه بالتقويم أكثر من متبوعه أو مثله لم يجب كله بل يوجب الحماكم شيئا باجتهاده وهذه طريقة من جوحه قتلها م ر عن البلقيني ورد بها بقوله وهذا غير متجه اذا نظر في الحق أصالة الى نقص القيمة حتى في المقدر على قول فلم ينظروا في غير تتبعه فالخامس انه اذا تبع مقدرا يكون الواجب ما نقص من قيمته سواء كان زائدا على واجب المتبوع أو ناقصا عنه أو مساويا له على ما اعتقده م راه شيخنا (قوله بالحكومة) الاولى أن يقول بما نقص لان الحكومة لا تكون الا في الحزرا لان جر من الدية بنسبته الخ وعلى فرض أنها تكون في الرقيق فلا يمكن أن تبلغ قيمته لانها جر من مقتدر من القيمة فكيف تبلغ القيمة قل فكان الصواب أن يقول ولا يبلغ واجبه غير المقدر قيمته الخ قال م والجواب أن غرضهم من هذا

أي والجناية على نفس الرقيق المعصوم ذكر ا كان ٢٤ ح ع أو أنى ولو مدبرا أو مكابا أو أم ولد (قيمه) بالغة ما بلغت سواء كانت الجنابة عدا أم خطأ وان زادت على دية الحزرا كسائر الاموال المتلفة ولوعبر بالقيمة بدل الدية لكان أولى فيقول وفي العبد قيمته لما سبق في تعريف الدية أول الفصل ولا يدخل في قيمته التغليب أما المرتبة فلا ضمان في اتلافه قال في البيان وليس لنا شيء يصح بيعه ولا يجب في اتلافه شيء سواء ويجب في اتلاف غير نفس الرقيق من أطرافه ولما قلنا ما نقص من قيمته سليما أن لم يتقدّر ذلك الغير من الحزرا ولم يبيع مقدرا ولا يبلغ بالحكومة قيمة جلد الرقيق الجنى عليه أو قيمة عضوه على ما سبق في الحزرا

وقطع عضو فيجب مثل نسبته من
الدية من قبته لانه شبه الحزب الرقيق
في الحكومة ليعرف قدر التفاوت
ليرجع به في المشية أولى ولانه أشبه
الحزب أكثر الأحكام بدليل التكليف
فالحقنا به في التقدير في قطع يده نصف
قبته وفي يده قبته وفي أصبعه عشرها
وفي موصضة نصف عشرها وعلى هذا
القياس ولو قطع ذكره وأنباه
ونحوهما مما يجب للحزب ديتان وجب
بعضهما قيمتان كما يجب فيهما الحزب
ديتان ومن نفسه حزب قال الماوردي
يجب في طرفه نصف ما في طرف الحزب
ونصف ما في طرف العبد في يده ربع
الدية وربع القيمة وفي أصبعه نصف
عشر الدية ونصف عشر القيمة وعلى هذا
القياس فيما زاد من الجراحة أو نقص
(و) في (دية الجنين الحزب) المسلم (غزة)
نظر الصحاح أنه صلى الله عليه وسلم
قضى في الجنين بغزة (عبد أو أمة) بترك
تتوون غزاة على الاضافة البيانية
وتتوونها على أن ما بعد ها بدل منها
وأصل الغزاة البيضاء في وجه الفرس
ولهذا شرط عمرو بن العلاء أن يكون
العبد أبيض والامة بيضاء وحكاها
الفاكهاني في شرح الرسالة عن ابن
عبد البر أيضا ولم يشترط الاكثر من ذلك
وقالوا التسعة من الرقيق غزاة لانه غزاة
ما علك أي أفضله وغزاة كل شيء خياره
وانما تجب الغزاة في الجنين اذا انفصل
ميتا بجنايته على أمه الحمية مؤثرة فيه
سواء أكانت الجنابة بالقول كالعديد
والتخويف المفضي الى سقوط الجنين
أم بالفعل

الكلام الاشارة الى أنه لا يشترط نقصها عن أرض المقدد كافي حكومة المقدد فتأمل فانه دقيق
ولم يتقدم الحكومة ذكر الآن يقال تقدمت ضمتنا في قوله ما نقص من قيمته وبذلك قبته
مساهمة الآن يقال سمي ذلك حكومة لجواز المشابهة أي مشابهة نقص القيمة لنقص الدية
وقوله على ما سبق لم يتقدم ذلك حتى يحيل عليه الآن يقال توهم أنه سبق ذكر ذلك في الحزب وهذه
العبارة ذكرها في المنهج في الحزب وأحال عليها الرقيق والشارح ذكرها في الرقيق في غير محلها
ثم أن قوله ولا يبلغ بالحكومة قيمة بجله الرقيق محال لا يتصور فلا يصح نفسه لأن الحكم
على الشيء فرع عن تصوره فهو فرض محال وقوله أو قيمة عضو هذا ممكن فغيبه صحيح
الأنه طريقة ضعيفة بالنسبة للعبد لأن المعقد أن الجنابة في العبد اذا كانت لا أرض لها مقدار
وكانت على عضو له أرض مقدار يجب فيها ما نقص من قيمته سواء كان قدر قيمة العضو الذي وقعت
الجنابة عليه أو أقل أو أكثر بخلاف نظير ذلك في الحزب فشرط في أرض الجنابة المذكورة
أن لا يبلغ دية ذلك العضو فان بلغت ناقص منها شيء (قوله وان قدرت) الأولى أن يقول وان قدر
أي ذلك الغير لانه مقابل قوله ان لم يقدرا (قوله لانه شبه الحزب) على لقوله ما نقص
من قبته سليمان لم يقدرا (قوله ولانه أشبه الحزب) لقوله وان قدرت في الحزب (قوله) شيننا
(قوله ولو قطع) بالبناء للمفعول فقوله وأنباه بالالف صحيح على الجادة فسقط الاعتراض
واذا قطعت أطراف عبد ثم حرقته آخر زنه قيمة العبد ذاهب الاطراف اه مد
(قوله فيما زاد) أي زاد على ما ذكر من قطع الذكر والأنثيين أو نقص عما ذكر من ذلك
ومن البسود ونحوها (قوله وفي دية الجنين) لا يصح أن لتدنية في كلام المصنف مرفوع
متداو في ادخال الجارية عليه تفسير اعرابه الظاهر مع أنه لا يستقيم كون الدية طرفا للغزاة
لانها بدل عن النفس وتقدم أن في إطلاق الدية على الغزاة مساهمة (قوله المسلم) ليس بقيد
لما يأتي أن الجنين المكافرة غزاة أيضا لكنها كثلث غزاة المسلم في الكتابي وثلث خمس غزاة المسلم
في المجوسي وأما المرتدة والحزبي فمهدران كما يأتي كاه في كلامه فالمعتبر بكونه معصوما وبجمله
ما ذكر من الشروط هنا وفيما يأتي غناية والتعميمات ثمانية مثلها فلأبني الشارح كلام المتن
على ظاهره لكان أعم (قوله عبد أو أمة) بخيرة الغارم لا المستحق وعلم من ذلك امتناع
الخنثى ويؤيده قوله يشترط كونه مسلما من عيب المبيع والخنثى عيب حر (قوله بترك
تنوين الخ) هذا لا يستقيم الا لو ذكر كلام المصنف من غير فاصل فيه الآن يقال كلام الشارح
بالنظر للمتن قال (قوله وحكاها الفاكهاني) أي المالك (قوله السمعة) أي الذات
بيضاء أو سوداء (قوله لانه غزاة) لانها من بني آدم وقال تعالى ولقد كرمنا بني آدم (قوله
وانما تجب الغزاة) اشارة الى شروط وجوبها وحاصل ما ذكره غناية فذكر هذا أربعة وسباني
بذكر اثنين عند قوله ولا بد أن يكون معصوما وتقدم ذكر اثنين عند قوله الحزب المسلم
وان كان الأولى عدم التقييد بالمسلم لأن الكافر كذلك مضمون بالغزاة الآن يقال قيد بذلك
لاجل قوله عبد أو أمة لأن ذلك انما هو في المسلم أما الكافر فغيبه أقل من ذلك كما يأتي أو يقال
المفهوم فيه تفصيل فان كان معصوما فكذلك والا فلا ضمان (قوله سواء أكانت الجنابة)
اشارة الى تعميمات سبعة بعضها في نفس الجنابة وهو ما عاها وهو ثلاثة وبعضها في الجنين

قوله
لانه شبه
الحزب

وهو ثلاثة أيضا ذكرها بقوله سواء كان ذكرا أم أنثى وبعضها وهو واحد في أمته وهو قوله سواء
انفصل في حياتها أو بعد موتها (قوله أو يوجها) هو ادخال شيء في القم قهرا (قوله
الاجهاض) أي الرمي قال في المصباح اجهضت الناقة ولها اجهاض الفقه قبل أن يبين
خلقته قال الأزهرى وغيره لا يقال اجهضت الا الناقة خاصة فهي مجهضة ويقال في المرأة
أجهضت والجهاض بالكسر اسم منه اه قاطلاق الاجهاض على اسقاط المرأة عجزا (قوله
فاذا فعلته) أي صامت فأجهضت أي وضعت ضغته بخلاف الموضع اذا صامت ففعل اللبن
أو انقطع ومات الرضيع فانه لا ضمان عليها لانهم لم يقدروا فيه مسنعا كما لو أخذ طعام شخص
وشربه فمات ذلك الشخص فلا ضمان وبعبارة العباب فرع من حبس آدميا ومنعه الزاد
والماء أو عزامات فان كان زمني يموت فيه غالب جوعا أو عطشا أو بردا فعمدا ولا يموت
فيه قال لم يكن به جوع وعطش سابق فشبهه عمد والافان حبسه زمنا اذا ضم إلى الأول ومات
وعلم سابق جوعه وعطشه فعمد محض وإن جهل وجب نصف دية شبه العمد وفي الرحاني
ما نصه تنبيه تجبر الائم على ارضاع البواولها الاجرة فان امتنعت ومات لم تضمن وإن تعينت
وبأنى أنها تضمن بترك ما يدفع الاجهاض بالفترة على عاقلتها وفي القصر عسر ويجب على
الولي أن حضر والافان علم عينا ان انفرد والافان كفاية كقطع سرة المولود عقب ولادته
لتوقف امسالة الطعام عليه كارضاعه لانه واجب فوري لا يقبل التأخير فان فرط ضمن ويجب
ختان الذكر والاتي لا الخنثى بل لا يجوز اه ج وفي الفتاوى الخيرية من كتب الحنفية
سئل في امرأة سافر عنها زوجها فرار من نفقتها انحافت الهلاك فالتقت عند أهلها وترك
بنتا صغيرة فطعمتاها منه عند أهلها وماتت فادعى على أنكم فرقة بين زوجتي وبنتها وماتت بسبب
ذلك فعليكم ديتها هل تسمع دعوا بذلك أم لا أجاب لا تسمع دعواؤه والحال هذه والله أعلم (قوله
وسواء أكان الجنين) تعميم في قوله ودية الجنين الحرة غرة يعني أن في الجنين غرة سواء كان
ذكرا أو أنثى (قوله لأن ديتها) الأولى أن يقول ولأن ديتها لانه عليه ثمانية (قوله
لكل الاختلاف) أي بين الوارث والجاني فذهب واوته أنه ذكر لياخذ الاكثر والجاني
أنه أنثى يدفع الأقل (قوله أم لا) كإب الزنا (قوله مضموها على الجاني) لاجابة اليه
لأن كلامنا في الجنين الحرة (قوله عندها) أي الجنانية وهو قيد في العصمة والضمنان (قوله
ولا أثر للصوم) محترز قوله فيما تقدم مؤثرة وقوله ولا لضربة قوية مفهوم قوله بجنانية
على أمته (قوله بجنانية) لاجابة له لانه فرض المسئلة (قوله بعد موتها بجنانية في حياتها)
أي قلناه تجب فيه الغرة كما صرح بذلك في المتهاج وأقره م ر وكذا عكسه كما لو جنى عليها وهي
ميتة فأحبها الله وألقته في حياتها فانه تجب فيه الغرة أيضا ميداني وظاهر كلام الشارح
وغيره خلافه أي لا تجب فيه الغرة وهو كذلك كما قاله بهش اه مد (قوله ولو ظهر بعض
الجنين) أشار بذلك إلى أن قوله فيما تقدم انما تجب اذا انفصل أي كلاً أو بعضاً كما في هذه
المسئلة قال شيخنا وأخذه أنه كان عليه أن يقول فيما سبق وانما تجب الغرة في الجنين
اذا انفصل أو ظهر الخ كما فعل غيره ولعلنا أفرد مسئلة الظهور لما فيها من الخلاف (قوله
أو لم يكن مضمونا) ظاهره أن هذا خبر داخل في عدم العصمة والذي في شرح مروج دخول

كان يضربها أو يوجها دوا
أو غيره فخلق جنينا أم بالترك كان يمنعها
الطعام أو الشراب حتى تلقى الجنين
وكانت الاجنة تقطع بذلك ولو دعته
ضرورة إلى شرب دوا فينبغي كما قال
الزركشي أنها لا تضمن بسببه وليس
من الضرورة الصوم ولو في رمضان
اذا خشيته منه الاجهاض فاذا فعلته
وأجهضت ضغته كما قاله الماوردي
ولا ترث منه لانها طائفة وسواء أكان
الجنين ذكرا أم غيره لا يطلاق الخبر
لأن ديتها لو اختلفت تكدر الاختلاف
في كونه ذكرا أو غيره فسوى الشارع
بينهما وسواء أكان الجنين تام الأعضاء
أم ناقصها ثابت التسبب أم لا لكن
لا بد أن يكون معصوما مضمونا على
الجاني عند الجنانية وإن لم تكن أمته
معصومة أو مضمونة عندها ولا أثر لكون
الطية خفيفة كما لا يؤثر في الدية
ولا لضربة قوية أقامت بعدها يلا أم
ثم ألفت جنينا نقله في الجوع عن النص
وسواء انفصل في حياتها بجنانية
أو انفصل بعد موتها بجنانية في حياتها
ولو ظهر بعض الجنين بلا انفصال من
أمته كخروج رأسه ميتا وجبت فيه
الغرة لتحقق وجوده فان لم يكن معصوما
عند الجنانية بجنين حرة من حربي
وان أسلم أحدهما بعد الجنانية أو لم يكن
مضمونا كان يكون مال الكل للجنين

ذلك في عدم العصة وعبارةهما ونخرج بتقييد الجنين بالعصة بالوجني على حرية حامل
من حربي أو مرتدة حامل بولي في حال ردتها فأملت ثم أجهضت أو على أمته الحامل من غيره
فعتقت ثم أجهضت والحمل ملكه فانه لا شيء في نفسه لا هداره (قوله ولا تته) ليس قيد ايل المدار
على ملك الجنين فقط وقال بعضهم انما زاد ذلك لان الكلام في الجنين الحر ولو بالسراية
بعد الجناية فقوله بعد وعتقت أي وسرى العتق الجنين فصح التثليل وان كان حال الجناية
رقيقا وجنثا يكون قوله ولا تته قيد اخلافا لما في الحاشية (قوله الحامل) أي من زوج
يأن كانت عزوجة فحملت من زوجها ثم جنى السيد عليها ثم عتقت وأجهضت فلا شيء
على السيد الجنائي وفي هذه الصورة نظر لان الكلام الآن في الجنين الحر والظاهر أنه لا حاجة
لقوله فعتقت فتأمل وحرر ثم ظهر انه انما قال فعتقت للاحتراز عن عتقها قبل الحمل فان ولدها
يكون حرا تبعها لهما فيضمنه الجنائي ويتبعها الحمل في العتق ولا يمكن لايضمنه السيد لانه حالة
الجناية رقيق ملكه لكن الكلام الآن في الجنين الحر حال الجناية فتأمل اه مد (قوله
فعتقت) أي ويتبعها الحمل فاندفع ما يقال ان الكلام في الجنين الحر وهذا رقيق (قوله
أول انفصل) أي لا كلا ولا بعضا وعبارة شرح المنهج فان لم ينفصل ولم يظهر أو انفصل أو ظهر
لحم لا صورة فيه أو كانت أمه ميتة أو كان هو غير معصوم عند الجناية بجنين حرة من حربي
وان أسلم أحدهما بعد الجناية فلا شيء في نفسه لعدم تحقق وجوده في الاثرين وظهوره وونه
في الثالثة وعدم الاحترام في الرابعة اه (قوله ولا يظهر على أمته شين) ظاهره أنه شرط فيعاقبه
ومفهومه أنه اذا ظهر على أمته شين تجب الغرة مع أن الموضوع أنه لم ينفصل فلا غرة حيث
فكان الاولى حذف قوله ولا يظهر ويقول في الاخيرة بدل الاخيرة أو كان يقول أول يظهر الخ
والمعنى أو انفصل لكن لم يظهر على أمته شين بالجناية فلا تجب الغرة وهذا صحيح ويظهر قوله
في الاخيرة لانها مستثنى من ثلثان ولكن تكون الثانية مكررة مع قوله فيما تقدم ولا از
لضربة تخفيف فخرجنا الى أن الاولى حذف قوله ولا يظهر وكذا قوله أول يظهر لو أتى بها وقال
بعضهم قوله شين صوابه شيء كما في بعض النسخ أي ولا يظهر بسبب الجناية على أمته شيء
من أجزائه (قوله الاولى) هي جنين حرة من حربي والمراد بالثانية كون الجنين وأمه
ملك الجنائي والثالثة كون أم الجنين ميتة والمراد بالاخيرة هما عدم الانفصال وعدم
ظهور الشين بالجناية على أمته والعلة ظاهرة في أولى الاخيرة دون الثانية اه (قوله
فلا ضمان على الجنائي) لاننا لم تحقق موته بالجناية شرح المنهج (قوله على الجنائي) أي
على عاقلة كابدل عليه كلامه بعد لان الجنين لا يقصد بالجناية (قوله حين خرج) أي
ثم خروجه اه م ر و ج و خرج به ما لو مات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضرب بها فخرج
رأسه وصاح فخره شخص لزمه القود أو الدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة
أو بعده فالدية اه سم (قوله فدية نفس كاملة) أي ولو انفصل الجنين لدون ستة أشهر
اه من الرض (قوله لاننا لم تحقق ثلثه) أي كبدين ألقتم ما وماتت أو عاشت فيجب فيها غرة
وكذا لو ألفت ثلاثا أو أربعين الايدي والارجل ورأسين لا مكان كونهما جنين واحد
بعضها أصلي وبعضها زائد وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه أخبر بأمر أمه أو أسنان

ولا تته بأن جنى السيد على أمته الحامل
وجنينا من غيره وهو ملك له فعتقت
ثم ألفت الجنين أو كانت أمه ميتة أو لم
ينفصل ولا يظهر على أمته شين بالجناية
فلا شيء في نفسه لعدم احترامه في الصورة
الاولى وعدم ضمان الجنائي في الثانية
وظهوره ووجه موته في الثالثة ولعدم
تحقق وجوده في الاخيرة بل لا شيء
حياتي بقي بعد انفصاله واما
ثم مات فلا ضمان على الجنائي وان مات
حين خرج بعد انفصاله أو دام له
ومات منه فدية نفس كاملة على الجنائي
(نبيه) * لو ألفت امرأة بجنانية
عليها جنينين ميتين وجبت غرة
أو ثلاثا فثلاث وهكذا ولو ألفت يدا
أو رجلا وماتت وجبت غرة لان العلم
قد حصل بوجود الجنين أما لو عاشت
الأم ولم تلحق جنينا فلا يجب الا نصف دية
كما انما لم يلحق بها الا نصف دية
ولا يضمن باقيه لاننا لم تحقق ثلثه
ولو ألفت لثلاثا قال أهل الخبرة فيه صورة
أدى خفية وجبت فيه الغرة بخلاف
ما لو قالوا لو بقي لتصور أي تخلق فلا شيء
فيه وان انقضت به العدة كما مر في
العدد

والخيرة في الغرة الى الغايه ويجبر المستحق على قبولها من أى نوع (١٣٧) فكانت بشرط أن يكون العبد أو الامة مميّزا

فلا يلزمه قبول غيره سليمان عيب
مبيع لأن المبيع ليس من الخيار
والاصح قبول رقيق كبير لم يجز يهرم
لأنه من الثياب ما لم تنقص منافعه
ويشترط بلوغها في القيمة نصف عشر
الدية من الاب المسلم وهو عشر دية
الأم المسلمة ففي الحر المسلم رقيق قيمته
خمس أبعرة كما روى عن عمرو على وزيد
ابن ثابت رضى الله تعالى عنهم فان
فقدت الغرة حساباً لم توجد أو شرعاً
بأن وجدت بأكثر من ثمن مثلها الخمسة
أبعرة قبلها لأن مقتدرتها بها وهي لورثة
الجنين على قرائض الله تعالى وهي
واجبة على عاقلة الجاني والجنين
اليهودى أو النصراني بالتبع لآبويه
تجب فيه غرة كثلث غرة مسلم كما في دية
وهو بعير وثلاث أبعرة وفي الجنين المجوسى
ثلث خمس غرة مسلم كما في دية وهو ثلث
بعير أو أم الجنين الحربي والجنين المرتد
بالتبع لآبويه ما فهمه دران ثم شرع
في حكم الجنين الرقيق فقال (ودية
الجنين المملوك) ذكرنا كان أو غيره فيه
(عشر قيمة أمه) قنة كانت أو مدبرة أو
مكاتبه أو مستولدة قياساً على الجنين
الحر فان الغرة في الجنين معتبرة بعشر
ما تضمن به الأم وانما لم يعتبر واقعيته
في نفسه لعدم ثبوت استقلاله بانفصاله
ميتاً * (نبيه) * يستثنى من ذلك ما إذا
كانت الأم هي الجانية على نفسها فانه
لا يجب في جنينها المملوك للسيد شئ
أذ لا يجب للسيد على رقيقه شئ وخرج
بالرقيق المبيع فالذى ينبغى أن توزع
الغرة فيه على الرق والحرية خلافاً
للمعالمى في قوله انه كالحر وتعتبر قيمة الأم

فنكحها بمائة دينار ونفسر اليها وطلقها وظاهر أنه يجب للعضو الثالث في أكثر حكومة شرح
الروض (قوله والخيرة في الغرة) من كونها عبداً أو أمّة أو يبيضاء أو سوداء (قوله مميّزا) أى
وان لم يبلغ سبع سنين كما قاله حر (قوله فلا يلزمه قبول غيره) أى غير المميز وظاهره أنه يجوز
قبوله ويجزى ومثله غير السلم المذكور بعده فراجع قل (قوله ويشترط بلوغها) هل هذا
الشرط لعدم لزوم القبول أو لعدم الاجزاء راجعه قل (قوله فان فقدت الغرة الخ) فان
فقدت الابل أيضاً وجب قيمتها كما في الدية اه مرحومى ولين السانح المخل الذى فقدت منه
هل هو مسافة القصر أو غيرها وقياس ما مر في فقد الدية أنه هناك مسافة القصر كما قاله غش
على م (قوله وهي) أى الغرة أى ان وجدت وكذا بدلها من الابل عند عدمها وكذا
قيمة الابل عند عدم الابل فالمراتب ثلاثة (قوله على فرائض الله) أى على قاعدة قسمة
فرائض الله (قوله على عاقلة الجاني) أى مؤجله لأن كل ما وجب على العاقلة يكون مؤجلاً
وانما كانت على العاقلة لأن الجنين لا يتحقق وجوده حتى يقصد بالجناية فالجناية عليه من قبيل
الخطأ أو شبه العمد ولهذا لا يدخل الغرة تغليظ وان وقع ذلك في الحرم أو كان الجنين محرم رحم
وآل الامر الى الابل دخل التغليظ فلو غلظت كان الواجب حقة ونصفاً ووجدت نصفاً
وخلقتين كما قاله حل وم (قوله والجنين اليهودى) هذا يشمله كلام المتن لأنه لم يقيد
بالمسلم وانما قيده الشارح غاية الامر أن الغرة في المسلم أكثر قيمة من غيره فلو أسقط الشارح
المسلم فيما سبق لاستغنى عن ذلك نعم قوله كثلث الخ لم يعلم بما سبق (قوله ودية الجنين)
هى قيمة لادية فالاولى وقيمة وعبرة المنهج وفي جنين رقيق عشر أقصى قيم أمه من جنابة
الى القاء السيد ونقوم الأم سليمة اه وقوله عشر أقصى قيم أمه محل ذلك ما لم يتفصل حياً
ويعت أماً اذا انفصل حياً ومات من أثر الجنابة فان فيه تمام قيمته يوم الانفصال قطعاً
كما في شرح م (قوله فيه) الطاهر استناطه وقد يقال انه متعلق بمحذوف صفة لدية أى
الواجبة فيه وعبرة قل قوله فيه لو أسقطه لكان أولى لأن فيه ابدال الخبر المقدر بالخبر
الجائز (قوله وخرج بالرقيق) الاولى أن يقول بالمملوك لأنه الذى عسبره وقوله البعض
بأن كانت أمه مبعوضة فان ولدها مبعض على الرابع (قوله ان توزع الغرة) الاولى أن يقول
أن يوزع الواجب فاذا كان نصفه حرّاً ونصفه رقيقاً فالواجب نصف غرة ونصف عشر قيمة أمه
وعبرة قل على الجلال ولو كانت الأم مبعوضة فهل المعتبر عشر قيمتها أو عشر ديتها
أو عشرهما معاً نعم ان انفصل حياً ثم ماتت بالجنابة اعتبر يوم انفصاله قطعاً ولو كانت كافرة
والجنين مسلم قدّرت مسلمة أو كانت حرة والجنين رقيق قدّرت رقيقة ولو أنكر الجاني أصل
الجنابة أو أقربهما أو أنكر الاجهاض أو أقربهما أو ادعى نزوله حياً أو ادعى موته بسبب آخر
وأمكن لطول زمن صدق يمينه في جميع ذلك وتقبل بينة الوارث ولو رجلاً وامراً تين مطلقاً
وكذا محض النساء في الثانية والثالثة لأنهما من الولادة وتشهد في الأخير بتدوام الأم الى الموت
ولو لم يمكن فيها ما ذكر صدق الوارث ولو أقاماً بينتين في شئ من ذلك قدّمت بينة الوارث ولو ألفت
جنينين عرف موت أحدهما دون الآخر وجب اليقين وهو غرة ودية أى ولو ألفت حياً وميتاً
وماتت هى والحى وادعى الوارث أن الجنين سبق موته أو وارثها عكسه فان حلفاً أو نكلاً

كفى أصل الروضة بأكثر ما كانت من حين الجنابة ٣٥ ح الى حين الاجهاض خلافاً لما جرى عليه في المنهاج من أنها يوم الجنابة

هذا اذا انفصل ميتا كما علم من التعليل السابق (١٣٨) فان انفصل حيوات من أثر الجناية فان فيه قيمته يوم الانفصال

وان نقصت عن عشر قيمة آتة كما نقله في الجرح عن النص وسكت المصنف عن المستحق لذلك والذي في الروضة أن بدل الجنين الممول لسيدته وهو أحسن من قول المنهاج لسيدتها أي أم الجنين لأن الجنين قد يكون لشخص وصى له به وتكون الأم لا تخر فالبدل لسيدته لا لسيدتها وقد يعتذر عن المنهاج بأنه جرى على الغالب من أن الجمل الممول لسيد الأم * (تتمة) * لو كانت الأم مقطوعة الأطراف والجنين سليما أقومت بتقديرها سليمة في الأصح لسلامتها كالألو كانت كافرة والجنين مسلم فانه يقتدر فيها الاسلام وتقوم مسلمة وكذا لو كانت حرة والجنين رقيق فانها تقدر رقيقة وصورته أن تكون الأم لشخص والجنين لا تخر بوصية فيعتقها مالكها ويحمل العشر المذكور عاقلة الجاني على الاظهر

* (فصل في القسامة) *

ذكرها عقب القتل لتعلقها به أي فلما كان الغالب من أحوال القتال انكار القتل استدعي ذلك بعد بيان موجباته بيان الحجة فيه وهي بعد الدعوى اتيانها واثباتها وأول من قضى بها أي باليمين الوليد بن المغيرة في الجاهلية وأقرها الشارع في الاسلام اهـ (قوله اسم للآتيان) عبارة شرح مـ وهي لغة اسم لاولياء الدم ولا يسمونهم واصطلاحاً اسم لا يسمونهم وقد تطلق على الآتيان مطلقاً اذا قسم اليمين (قوله وقيل اسم للاولياء) تعبيرة بقيل يقتضي أنه ضعيف وهذا الاختلاف انما هو في المعنى اللغوي كما يؤخذ من غير هذا الكتاب والاعتناء اصطلاحاً هو الآتيان التي تقسم على الاولياء خاصة (قوله على ايراد واحد منها) وذكر دعوى الدم بقوله واذا اقترن بدعوى القتل فوطئة للقسامة ولذا لم يذكر شروط الدعوى كما فعل غيره (قوله وأدرج) أي ذكر فيه أي في فصل القسامة أي على وجه الاستطراد لان حق الكفارة أن تذكر مع القصاص أو الدية فذكرها مع القسامة في غير محلها المناسبة وهي أن كلام من الكفارة والقسامة متعلق بالقتل (قوله عندنا كم) هو بيان لواقع لانها لا يقال لها دعوى الاعنده ومثل الحاكم المحكم (قوله لو) أي قرينة توقع في القلب صدق المدعي واللوثة لغة بمعنى القوة لقوته بهو يله اليمين لحانب المدعي أو الضعف لان الايمان حجة ضعيفة شرح مـ (قوله أي التلطيخ) كأن عرض المتهم تلوث بنسبته الى القتل (قوله بأن يغلب) تفسير لقوله يقع (قوله بقرينة) هي نفس اللوث فالاولى أن يقول بأن يغلب على الظن صدقه أي باللوثة والقرينة انما حالية أو مقالية فالاولى كأن وجد قتل الخ والثانية كأن أخبر بقتله عدل أو عبداً وامراً أو صبية أو كفاراً وفسقة مـ (قوله كراسه) الظاهر أنه في موضع الحال فينبذ اشتراط كون الموجود مما يغلب على الظن صدق المدعي في دعواه القتل لا كتحويد اهـ عـش وكان الاولى تأخير أي الرأس عن قوله اذا تحقق موته * (تنبيه) * من اللوث الشيوع على السنة العامة والخاص بأن فلان قتله ونحو تلطيخ ثوبه أو نحو سيفه بدم ونحو تلبيده بنحو سيف وليس هناك نحو سبع ووجود عدو وليس ثم رجل آخر لا وجود رجل عنده سلاح ولا تلطيخ ولو لعدو ولا قوله قتل فلان أو جرحي أو دمي عنده لاحتمال ارادته ضرره لعدو مع خطر القتل وبذلك فارق صحة اقراره بالمال ونحوه ولو لو اقرت قل على الحلال وقوله قتل فلان الخ خلافاً للامام مالك قال لان مثل هذه الحالة لا يكذب فيها وفي عـش على مـ وليس

* (فصل في القسامة) *

وهي بفتح القاف اسم للآتيان التي تقسم على اولياء الدم مأخوذة من القسم وهو اليمين وقيل اسم للاولياء وزعم الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والاكثر ان يباب دعوى الدم والقسامة والشهادة على الدم واقتصر المصنف على ايراد واحد منها وهو القسامة طلباً للاختصار وأدرج فيه الكلام على الكفارة فقال (واذا اقترن بدعوى القتل) عندنا كم (لو) وهو باسكان الواو وبالثلثة مشتق من التلويث أي التلطيخ (يقع به) أي اللوث (في النفس صدق المدعي) بأن يغلب على الظن

صدقه بقرينة كأن وجد قتل أو بعضه كراسه

من

قريب الموت
وأنظر ما رواه عن
تلك الأقرار من
هذا

من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتل ولو كانت ملطخة بالدم اه (قوله اذا تحقق موته) قيد
 في البعض قل فهو في معنى التقييد يكون ذلك البعض مما لا يعيش بدونه كالرأس كما أشار له
 الشارح وهذا يقطع النظر عن قول الشارح كراهه والافوجود الرأس تحقيق القتل ولو وجد
 بعضه في محله وبعضه في أخرى فلولي أن يعين ويقسم زى (قوله في محله) أي حارة منفصلة
 أي فيكون لو ثافي حق أهل هذه المحلة فقط وكذا قوله أو في قرية صغيرة تكون لو ثافي حق أهل
 القرية كلها وقوله منفصلة قيد معتبر قيد به ليكون المدعى عليه محصورا (قوله عن بلد
 كبير) المراد بالبلد الكبيرة ما ليس أهلها محصورين والصغيرة ما أهلها محصورون وقيد بقوله كبير
 ليلام قوله منفصلة (قوله أو في قرية صغيرة) أي ولم يسأكنهم غيرهم كما صححه في أصل
 الروضة وهو المعتمد شرح م ر (قوله لأعدائه) راجع للجميع أي لمحله أو قرية وهذا
 يقتضي اعتبار أعداء وتمم للقتل وليس بشرط بل يكفي أن يكونوا أعداء لقبيلته قال ع ش
 وكأعدائه أعداء أوليائه (قوله اذا كانت) يرجع لكل من الدينية والدينية واحترزه
 في الدينية عن مجزئ فسق (قوله جمع) أي محصورون على المعتد وعليه يحمل المثال الذي
 ذكره قل فان كانوا غير محصورين فلا قسامة نعم ان ادعى على عدد منهم محصورين ممكن
 من الدعوى والقسامة وفي ع ش على م ر المراد بالمحصورين من يسهل عداهم والاحاطة
 بهم اذا وقفوا في صعيد واحد مجزئ النظر وبغير المحصورين من يسرعدهم كذلك اه (قوله
 ولو ناقصة) أي من جهة الدية لا من جهة القصاص في المرأة وأما الذي قانه ناقص من الجهتين
 (قوله خمسين عينا) ولو في قتل نحو امرأة أو ذى أو جنين ويبين في كل عين منها صفة القتل
 ويشير إلى المدعى عليه عند حضوره فيقول والله ان هذا قتل ابني مثلا عدا أو شبه عدا أو خطأ
 منفردا أو مع غيره ويرفع نسب المدعى عليه عند غيبته أو يعرفه بما جاز به من قبيلة أو حرفة
 وألقب اه زى قال م ر ولعل حكمه الخمسين أن الدية تقوم بألف دينار غالبا ولذا أوجبها
 القديم والقصد من تعدد الايمان التغليظ وهو انما يكون في عشرين دينارا فاقتضى الاحتياط
 للنفس أن يقابل كل عشرين من الألف بين منفردة كما يقتضيه التغليظ قال بعضهم وفي هذه
 الحكمة نظر من وجوه لأن دية المرأة على النصف من ذلك وأن دية الكافر على الثلث منه
 أو أقل وأن دية المرأة الكافرة على قدر السدس منه أو أقل وأن الغرة على نصف العشر منه
 وهن قيمة الرقيق قد لا تفي به وأنهم لا يزيد على الدية وأن الايمان هنا واجبة وأن التغليظ يكون
 بإيمان مستقلة لفظ أمر القتل الآن يقال ان الحكمة بالنسبة لدية الكامل اه (قوله
 لثبوت ذلك في الصحيحين) لفظه كما في الدميري والأصل فيها ما رواه الشيخان عن سهل
 ابن أبي حمزة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود إلى خيبر وهي يومئذ صلح فتقرقا
 فأتى محيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يشخب دمه قتيلا فدفنه ثم قدم المدينة فأنطلق عبد الرحمن
 ابن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن
 يتكلم فقال له كبر كبر وهو أحدث القوم ثم سكت فتكلموا فقالوا أتتلقون وتسحقون دم
 صاحبكم قالوا كيف نخلف ولم نشهد ولم نزال قتلهم ثم وادخبلهم بخمسين عينا قالوا كيف
 بأخذنا بآيمان قوم كفار فعقله رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده اه وقوله قتلهم أي

اذا تحقق موته في محله منفصلة عن بلد
 كبير ولا يعرف قائله ولا يئنة
 بقتله أو في قرية صغيرة لأعدائه سواء
 في ذلك العداوة الدينية والدينية
 اذا كانت تبعت على الانتقام بالقتل
 أو وجد قبل وقد تفرق عنه جمع كان
 ازدهوا على بئر أو باب الكعبة
 ثم نفرقوا عن قبيل (حلف المدعى)
 بكسر الهمزة على قبل ادعاء لنفس
 ولو ناقصة كما مر أو ذى (خمس عينا)
 لثبوت ذلك في الصحيحين

ولا يشترط موالاتها فلو حلفه القاضي خمسين (١٤٠) عينا في خمسين يوما صح لان الايمان من جنس الخلق والخلق يجوز تقويمها كما اذا

شهد الشهود متفرقين ولو تخطل الايمان جنون أو اغماص أو اذا افاق على ماضى ولومات الولي المقيم في أثناء الايمان لم يبن وارثه بل يستأنف لان الايمان كالخعة الواحدة ولا يجوز أن يستحق أحد شأما يمين غيره وليس كالولاء قام شعر البينة ثم ماتت حيث يضم وارثه اليه الشطر الثاني ولا يستأنف لان شهادة كل شاهد مستقلة أما اذا اعت أيمانه قبل موته فلا يستأنف وارثه بل يحكم له كالولاء قام بينة ثم مات وأما وارث المدعى عليه فيبني على أيمانه اذا تخطل موته الايمان وكذا يبنى المدعى عليه لو عزل القاضي أو مات في خذلانها وولى غيره والفرق بين المدعى والمدعى عليه أن عين المدعى عليه للنفي فتنفذ بنسبها وبين المدعى للاثبات فتتوقف على حكم القاضي والقاضي الثاني لا يحكم بحجة أقيمت عند الأول ولو كان للقتيل ورثة خاصة اثنان فأكثر وزعت الايمان الخمسون عليهم بحسب الارث لان ما ثبت بأيمانهم يقسم بينهم على فرائض الله تعالى فوجب أن تكون الايمان كذلك وخروج بقولنا خاصة ما لو كان هناك وارث غير حاضر وشريكه في المال فان الايمان لم توزع بل يحلف الخاص خمسين عينا كما لو نكل بعض الورثة أو غاب يحلف الخاص خمسين عينا وهل تقسم الايمان بينهم على أصل القرينة أو على القرينة وعولها وجهان أحدهما كما في الحارثي الثاني ففي زوج وأم وأختين لاب وأختين لأم أصلها ستة وتقول اني العشرة فيحلف الزوج خمس عشرة وكل أخت لاب

من دعواكم والافاسق ليس في بيعتهم مع كفرهم المؤيد لكذبهم ولم يبينها النبي لهم اتفقوا على وضوح الامر فيها اه ع ش على م ر (قوله ولا يشترط موالاتها) بخلاف المالك لانه يحتاج له أكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب وشيوع الفاحشة وهتك العرض اه حج س ل قال في شرح الروض ويستحب تغليظها كالكاتب العيان (قوله جنون أو اغماص) وكذا لو عزل القاضي ثم ولى بخلاف ما لو ولى غيره أو مات أى القاضي ولو بعد تمامها فيستأنف الحالف سم لان القاضي الذي ولى بعد الأول لا يحكم بأيمان الحالفين (قوله لان الايمان كالخعة) الأولى حذفه لعدم ظهوره وعبارة التصريح فيستأنف الوارث اذا لم يستحق أحد يمين غيره أى غالبا والافساق أن السيد يستحق يمين المكاتب اذا عجز نفسه وبيت المال يستحق يمين الوارث الخاس (قوله شطر) أى نصف (قوله بل يحكم له) أى بالذمة من غير حلف وكأنه تلقاها من مورثه حتى لا يفسد التعليل الذي ذكره اه وجاني (قوله وأما وارث المدعى عليه) كان ردت الايمان عليه كما يأتي وحاصل الفرق بين المدعى والمدعى عليه من ثلاثة أوجه الأول أن وارث المدعى لا يبنى بخلاف وارث المدعى عليه الثاني أن المدعى لا يبنى اذا عزل القاضي وولى قاض آخر بخلاف المدعى عليه فانه يبنى الثالث أن المدعى توزع الايمان عليه لو تعدد بخلاف المدعى عليهم فانه يحلف كل واحد منهم خمسين عينا كما يأتي (قوله يبنى المدعى عليه) أى بخلاف المدعى فانه يستأنف كما يدل عليه قوله والفرق الخ (قوله في خذلانها) أى في أثناءها (قوله والفرق الخ) أى في الصور الثلاثة وهذا الفرق خاص بصورة العزل ولم يذكر الفرق في صورة الموت وقد يقال كلامه شامل للموت لان قوله لا يحكم بحجة أقيمت عند الأول يصدق بعزله بعد ذلك أو موته (قوله بحسب الارث) ويقرض الخنثى ذكر أو يقرض في حق غيره أى باعتبار أن الغير يقرض في أخذهم من الذمة أى لانه أسوأ في الجميع فاذا كان معه أى الخنثى ابن حلف النصف لاحتمال ذكوره وأخذ الثلث لاحتمال أنوثته وحلف الابن أربعة وثلاثين لانه ثلثا الخمسين مع جبر الكسر وأخذ بعد ذلك النصف ووقف للخنثى ما بقى من الذمة وهو السدس الى الصلح أو البيان اه زى (قوله بل يحلف الخاس خمسين عينا) أى يأخذ نصيبه فقط (قوله وجهان) وانظر ما تفصيل الوجه المرحون هل يحلف بنسبة نصيبه من الستة فزيد الايمان على الخمسين وهو كذلك كما فهم من قول الشارح على أصل قدر الميراث الذي هو الأول من شقي التزويد وحينئذ تبلغ الايمان خمسا وعشرين في الدورة المذكورة هذا ما ظهر فلا يرجع شيئا فيحلف الزوج نصف الايمان بقدر نصيبه الاصل ويحلف الاختان للاب ثلثها وهى أربعة وثلاثون ويجبر المنكسر ويحلف الاختان للام ثلثها وهى سبعة عشر ويجبر المنكسر ويحلف الام سدسها وهى تسعة ويجبر المنكسر (قوله الى العشرة) أى الزوج منها ثلاثة وهى خمس وعشر ولكل أخت لاب اثنان هم اخس ولكل من الباقي واحد هو عشر لانه هم من الخمسين على هذه النسبة قل (قوله فيحلف الزوج خمس عشرة) لان له ثلاثة أعشار العشرة فيخصه ثلاثة أعشار الخمسين (قوله وكل أخت لاب عشرة) لان حصتها اخس العشرة فتحلف خمس الخمسين (قوله وكل أخت لأم خمسة) لان نصيبها عشر العشرة فتحلف عشر

عشرة وكل أخت لأم خمسة والام خمسة ويجبر المنكسر ان لم تقسم صحفة لان البين لا تتعاض

ولا يجوز اسقاطه لثلاثة نصيب القسامة فلو كان ثلاثة بين حلف كل منهم سبعة عشر أو تسعة وأربعين حلف كل بينين ولو نكس أحد الوارثين حلف الوارث الآخر خمين وأخذ حصته لأن الدية لا تستحق بأقل منها ولو غاب أحدهما حلف الآخر خمسين وأخذ حصته لماتر * (تنبيه) * بين المدعى عليه قتل بلا لوث واليمين المردودة من المدعى (١٤١) عليه على المدعى ان لم يكن لوث

أو كان ونكل المدعى عن القسامة فردت على المدعى عليه فنكسك فردت على المدعى مرة ثانية واليمين المردودة على المدعى عليه بسبب نكول المدعى مع لوث واليمين أيضا مع شاهد خمسين في جميع هذه الصور لأنها فيملاذ كرمين دم حتى لو تعدد المدعى عليه حلف كل خمسين مينا ولا توزع عليهم على الاظهر بخلاف تعدد المدعى والفرق أن كل واحد من المدعى عليهم ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه من انفراد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يشبه الواحد لو انفراد بل يثبت بعض الارش فيحلف بقدر الحصة (واستحق) الوارث بالقسامة في قتل الخطأ أو قتل شبه العمد (الدية) على العاقلة مخنفة في الاول مغلفة في الثاني لقيام الحجة بذلك كما لو قامت به بينة وفي قتل العمد دية حلة على المقسم عليه ولا قصاص في الجريد لخبر البخاري الحكم بالدية وليرفصل صلى الله عليه وسلم ولو صلحت الايمان للقصاص لذكره ولأن القسامة حجة ضعيفة فلا توجب القصاص احتياطا لأمر الدماء كالشاهد واليمين * (تنبيه) * كل من استحق بدل الدم من سيد أو وارث سواء كان مسلما أم كافرا عدلا أم فاسقا محجورا عليه بسفه أم غيره ولو كان مكا بالقتل عبده أقسم لأنه المستحق لبدله ولا يقسم سيده بخلاف العبد المأذون له في التجارة إذا قتل العبد الذي تحت يده فإن السيد يقسم دون المأذون له لأنه لاحق له ولو عجز المكاتب بعد ما أقسم أخذ السيد القيمة كالومات

الخمين ومثلها الا تم فكل قيراط يخصه خمسة أيمان (قوله ولا يجوز اسقاطه) أي الكسار لثلاثة نصيب القسامة أي عن الخمسين (قوله فلو كان ثلاثة بينين) بالرفع على أن كان تامة وبالنصب على أنها ناقصة أي فلو كان الوارث ثلاثة بينين وعلى الاول نسخة أو تسعة وأربعين وعلى الثاني نسخة أو تسعة وأربعين أي أو كان الوارث تسعة وأربعين ويخص كل واحد منهم من اليمين الباقى جزء من تسعة وأربعين جزءا من اليمين فيكمل فيحلف كل واحد منهم بينين (قوله وأخذ حصته) أي حصة نفسه * (فرع) * لو بين أن الغائبين ما وابقبل الحلف وحلف الخمسين أخذ حصص الغائبين ان كان وارثا لهم من غير بين وان كان موتهم بعد الحلف لا يأخذ حصصهم الا بعد حلقه ما كانوا يحلفونه لو أرادوا قل (قوله لماتر) أي من قوله لأن الدية لا تستحق بأقل منها (قوله بين) مبتدأ أخبره بنسبون وقوله قتل نائب فاعل المدعى (قوله واليمين المردودة) وفي هذه الصورة يجب القصاص ان كانت الدعوى بقتل عدل لأن اليمين المردودة كالاقرار أو كالبينة والقصاص يجب بكل منهما وكذا يقال في كل بين مردودة وكان ينبغي للشارح أن ينسبه على ذلك (قوله مرة ثانية) وليس لنا بين ترد مرتين الا هذه قل (قوله واستحق) معطوف على قوله حلف خمسين مينا وعبر بالوارث وفيما تقدم بالمدعى تفننا (قوله وفي قتل العمد) أي واستحق في قتل العمد الخ فقوله دية بالنصب (قوله الحكم بالدية) بدل اشتمال من خبر لأن خبر البخاري اتمان ندوا صاحبكم أو توذونا بجرب من الله مشتمل على الحكم وأنه بمعنى الحاكم فيكون صفة والمجاز فيه من وجهين التعبير بالمصدر ونسبة الحكم الى الخبر (قوله كل من استحق الخ) مبتدأ وقوله أقسم خبر (قوله لقتل عبده) متعلق بمعدوف أي يحلف لاجل قتل عبده قال في الروضة فلو قتل وهناك لوث فادعى السيد على عبدا وحر أنه قتله فهل يقسم السيد فيه طريقان أشهرهما بناؤه على القولين في أن بدل العمد هل تحمله العاقلة ان قلنا نعم وهو الاظهر أقسم السيد وهو المنصوص لأن القسامة لحفظ الدماء وهذه الحاجة تشعل القصاص والكفارة والمدبر والمكاتب وأتم الولد في هذا كالفقن فاذا أقسم السيد فان كانت الدعوى على حر أو أخذ الدية من ماله في الحال ان ادعى عدا محضا والاخر عاقلة في ثلاث سنين وان كانت على عبد تعلقت القيمة بريقته مطلقا هذا حاصل كلام الروضة اه شرح المنوفي (قوله ولا يقسم سيده) أي المكاتب (قوله تحت يده) أي يد العبد المأذون له في التجارة وكذا الضمير في قوله لانه لاحق له راجع له أيضا (قوله ولو عجز المكاتب) أي وفسخ السيد الكتابة (قوله كالومات الولي) أي فان الدية للوارث (قوله وأقبله) أي عجز قبل ما أقسم (قوله أو بعد نكوله) أي عجز بعد نكوله وقوله فلا أي فلا يحلف السيد وقوله لبطلان الحق بالنكول أي فيحلف المدعى عليه ولا شيء عليه (قوله أي عند القتل) أي عند دعوى القتل كما يدل له قوله قبل واذا اقترن بدعوى القتل الخ (قوله بأن تعذر اثباته) بأن لم يوجد لوث أصلا (قوله أو طهر) بأن ادعى الدم تفصيلا حتى تسمع الدعوى فيشهد عدل بأصل القتل بأن أخبر أن فلانا قتل فلانا ولم يقل عمدا أو غيره شيئا وعبارة شرح المنهج ولو ظهر لوث بقتل مطلقا عن التقييد بعمدا أو غيره كان أخبر عدل به بعد دعوى مفصلة فلا قسامة لانه لا التقيد طالبة القاتل ولا العاقلة اه وكتب حل على قوله مدعى مفصلة

الولي بعد ما أقسم أو قبله وقبل نكوله (٣٦ ح) حلف السيد أو بعد نكوله فلا لبطلان الحق بالنكول كما حكاها الامام عن الاصحاب (وان لم يكن هناك) أي عند القتل (لوث) بأن تعذر اثباته أو ظهر في أنه لم يقاتل بدون كونه عمدا أو خطأ

أو أنكر المذمى عليه اللوث في حقه أو شهد به عدل أو عدلان أن زيدا قتل أحدهذين القتيلين أو كذب بعض الورثة فهذه خمس صور يسقط فيها اللوث كما قاله في الروضة (فاليمين على المذمى عليه) لسقوط اللوث في حقه والاصل برأيه ذمته * (تنبيه) * قصة تعبيره باليمين أنه لا يغلظ في حقه بالعدد المذكور وهو أحد القولين (١٤٢) وأظهرهما كافي الروضة أنه يغلظ عليه بالعدد المذكور كما مرّت الإشارة

فاندفع ما قيل الدعوى لاتسرع الامتصالة فكيف يقول يقتل مطلقا عن التقييد بعدد أو غيره أي فصورة المسئلة أن يدعى الولي ويفصل ثم تظهر الامارة في أصل القتل دون صفته بأن يتخير بذلك عدل (قوله أو أنكر المذمى عليه اللوث في حقه) كأن قال لست أنا الذي كان معه السكن الملطخة مثلا أولست أنا الذي كان خارجا من عند المقتول أو كنت غائبا وقت القتل (قوله أو شهد به) الصواب حذف به لأن يجعل قوله أن زيدا الخ بدلا من الهاء (قوله أو كذب بعض الورثة) أي كذب بعض الورثة البعض المذمى للقتل كأن قال أحدا من القتل قسله فلان وكذبه الابن الآخر والاصل أنه لا قسامة في ست صور الأولى تكاذب الورثة الثانية قهذرات اللوث الثالثة انكار المذمى عليه الرابعة ظهور اللوث في أصل القتل بدون كونه عمدا أو خطأ أو شبه عمد وصورته أن يقول ألوارث أدعى على هذا أنه قتل أبي عمدا ثم يخبر العدل بأن المشار إليه قتل مورث المذمى ولم يقل عمدا ولا غيره فلا قسامة انشاء الشهادة من عدل أو عدلين أن زيدا قتل أحدهذين لقتيلين لانيهما هما أي الشهادة في هذه الصور الايمان على المذمى عليه السادسة عدم الوارث الخاص وسأيت حكمهما (قوله وأظهرهما) معتقد وهو مستأنف وقوله كما مرّت الإشارة إليه أي في قوله تنبيه يمين المذمى عليه قتل بالوث الخ مد (قوله فكان الأولى) يجاب عنه بأن الالف واللام للعهد واليمين المعهودة في القسامة خسون (قوله بعدا استحقاقه بدل الدم) أي بعد وجود سبب استحقاقه بدل الدم وهو موت مورثه وانما قدرنا ذلك لأن الاستحقاق لا يكون الا بالإيمان وكان الاظهر أن يقول بعد قتل مورثه كما قرره شيخنا (قوله أقسم) أي أن اختاروا الاقليات من (قوله فلا يقسم) أي بل يحلف غيره من الورثة فان فقدوا نصب الحاكم من يدعى ويحلف (قوله لأنه لا يرث) أي لعدم ارث الكافر من المسلم بخلاف الصورة السابقة فانه كان مسلما عند موت المجرورح المسلم فيرثه ولا يمنع منه الرتبة بعد مد وبعد ذلك ان كان هناك ورثة مسلمون خلفوا والا اتقل لبيت المال فدأت في نفسه ما في الميت الذي لا وارث له (قوله واستحقق الدية) أي ان عادلا لاسلام فان مات مرتدا كانت الدية لبيت المال فأي كبقية ماله (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام اعتد الخ) قديقال ان هذا لا يفيد المذمى لأن اعتداده صلى الله عليه وسلم بأيمان اليهود لاجل ذمتهم وعهدهم وليس هذا موجودا في المرتبة اه شيخنا (قوله والقسامة نوع اكتساب) من تمام العلة (قوله خاص) صفة لوارث على محله قبل دخول لا ويجوز نصبه نعمته على محله بعد دخولها (قوله ينصب) أي وجوبا (قوله جزم في الانوار بالاقول) ضعيف وعليه فتكون الدية الواجبة عليه حينئذ لبيت المال (قوله ليحلف أو يقر) فان حلف ترك وان أقر أخذ منه الدية ويجزى مثله هنا اذا نكل من ينسب اليه القتل فيجبس ليحلف أو يقر فان حلف خلى سبيله وان أقر أخذ منه الدية الامام أو نائبه وانظر ما المانع من قتله باقراره وقاس ما قالوا من أن المذمى عليه لورثة اليمين على المذمى ثبت عليه القود لأن رد اليمين كالاقرار أن تكون هنا كذلك اه مد (قوله المحترمة) أي المحترمة قتلها أو المراد المحترمة المعصومة التي يحرم قتلها وهي المعصومة تايمان أو أمان أو غير ذلك ويدخل في ذلك الجنين المضمون بالقرعة (قوله فان كان من قوم عدو لكم) يحتمل أن تكون من بمعنى في أي أن المقتول ومن واقف

اليه لانهم ائمن دم فكان الأولى أن يقول فالإيمان الى آخره * (تتمه) * من ارتد بعد استحقاقه بدل الدم بأن يموت المجروح ثم يرتد وليه قبل أن يقسم فالأولى تأخير أقسامه ليسلم لأنه لا يتورع في حال ردة عنه عن الايمان الكاذبة فاذا عاد الى الاسلام أقسم أما اذا ارتد قبل موته ثم مات المجروح وهو مرتد فلا يقسم لأنه لا يرث بخلاف ما اذا قتل العبد وارتد سيده فنه لا فرق بين أن يرتد قبل موت العبد أو بعده لأن استحقاقه بالملك لا بالارث فان أقسم الوارث في الرتبة مع أقسامه واستحقق الدية لأنه عليه الصلاة والسلام اعتد بأيمان اليهود فدل على أن أيمان الكافر صحيحة والقسامة نوع اكتساب للمال فلا تمنع منه الرتبة كالاختطاب ومن لا وارث له خاص لا قسامة فيه وان كان هناك لوث لعدم المستحق المعين لأن دية لعامة المسلمين وتحليفهم غير ممكن لكن ينصب القاضي من يدعى على من نسب القتل اليه ويحلفه فان نكل فهل يقضى عليه بالنكول أو لا وجهان جزم في الانوار بالاقول ومقتضى ما صححه الشيخان فبين مات بلا وارث فادعى القاضي أو منصوبه ديناله على آخر فانكروا نكل أنه لا يقضى له بالنكول بل يجبس ليحلف أو يقر ترجيح الثاني وهو أوجه ثم شرع في كفارة القتل التي هي من موجباته فقال (وعلى قاتل النفس المحترمة) سواء اكان القتل عمدا أم شبه عمد أم خطأ (كفارة) لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا

في صف

خطأ بقتل مؤمنة وقوله تعالى فان كان من قوم أي في قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وقوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة

في صف الكفار وأدارهم وظنه القاتل حرياً فإنه مهدر لا ضمان فيه لكن فيه الكفارة
ولذلك لم يقتل ودية مسلمة إلى أهله ويحتمل أن تكون من على بابها وهو أن المقتول من
العدوين الحربين ~~لكن~~ أسلم وقتله شخص يعلم أنه مسلم فإنه مضمون وتجب فيه الكفارة
ولم يقتل ودية مسلمة إلى أهله لأنهم لا يرثونه وحكم الدية أنه إن كان له ورثة مسلمون أخذوها
والأكانت لبيت المال وعبارة الجلال قوله عدو أي أهل حرب وقوله تحريم رقية مؤمنة
على قاتله كفارة ولا دية تسلم إلى أهله لحرايتهم وفي تفسيره اليساوي فإن كان من قوم عدو
لكم وهو مؤمن فحريم رقية مؤمنة أي فإن كان المقتول من قوم ~~كفار~~ محاربين أي
في تضاعفهم ولم يعلم إيمانهم فعلى قاتله الكفارة دون الدية لأهله إذا لوراثته بينه وبينهم لأنهم
محاربون وإن كان من قوم ينسبهم وينسبهم مشاق فدية مسلمة إلى أهله وتحريم رقية مؤمنة أي
وإن كان من قوم كفرة معاهدين أو أهل ذمة فحكمهم حكم المسلمين في وجوب الكفارة والدية
وقدم هنا الدية على الكفارة عكس ما قبله لأعتناهم هنا بالدية بكفرهم وفي تفسيره الشارح
وإن كان المقتول أي وهو كافر من قوم أي كفار عدو ~~لكن~~ أي كفاً أيضاً والفرق بين هذا وما قبله
أن القوم في الذي قبله كفار حريون وفي هذا كفار أهل ذمة والمقتول في هذا كافر وفي الذي
قبله مؤمن اهـ (قوله قد استوجب النار) يفهم منه أن القتل عمد ويفهم من قوله أعتقوا
عنه أنه مات وإنما اعتقدوا استحقاقه للنار أخذاً من قوله ومن يقتل مؤمناً ممدداً الخ ويرد
بهذا الحديث على من قال إن العمد لا كفارة فيه (قوله لعدم روده) أي ورود التكفير
(قوله ولا يشترط في وجوب الكفارة تكليف) والضابط أن يقال يجب على غير حري يقتل
معصوم عليه اهـ مد (قوله ~~لكن~~ يكفر بالصوم) أي باذن السيد أو بعد العتق أما قبله
فإن أذن له في القتل صام بلا إذن ولا توقف عليه (قوله كالمكره بكسر الراء) * (فرع) *
من قتل رجلاً بأمر الإمام قطنه بحق فيان ظلم فلا شيء عليه بل يسئله أن يكفر وعلى الأمر
العود والدية والكفارة وإن علم ظلمه ولم يتحقق سطوته فذلك على المأمور فقط وبأن الأمر
وإن خافه فاعليم ما كالأكرام اهـ عب ثم قال وهل كتيبه إلى من يقتله كأمه لفظاً فيه تردد
اهـ والرابع أنه مثله نظر للعرف اهـ مد (قوله وحافر بئر عدوانا) ظاهر كلامه أن حفر البئر
من قبيل السبب مع أنه شرط الآن يريد السبب اللغوي وهو ما كان وصلة الشيء فيشمل السبب
والشرط لا الاصطلاح فكان أنه أراد بالسبب ما يشمل الشرط مد والحاصل أن الذي لم يدخل
في القتل ثلاثة مباشرة وسبب وشرط فالمباشرة هي التي تؤثر ويحصل والسبب هو الذي يؤثر
ولا يحصل كالسبب والأكرام فإنه يؤثر ولا يحصل والشرط ما لا يؤثر ولا يحصل كحفر البئر والسبب
أما حسي وأما عادي وأما شرعي فالأول كالأكرام والثاني كتحريم الطعام المسعوم
والثالث كشهادة الزور وعبارة شرح البهجة الكبير فالمباشرة ونسج عله ما يؤثر في التلف
ويحصله كالخز والجرح والسبب ما يؤثر فيه ولا يحصله كشهادة الزور والأكرام والشرط
ما لا يؤثر فيه ولا يحصله بل يحصل التلف عنده بغيره ويتوقف عليه تأثير ذلك الغير في التلف كحفر
البئر عدواناً فإنه لا يؤثر في التلف ولا يحصله وإنما المؤثر المخطئ في صوب البئر والحصل للتلف
البردي فيها لكن لولا الحفر ما حصل التلف ولهذا هي شرط اهـ (قوله ونفسه) تخرج من

نظم

بالتعظيم

وخبر والله بن الاسقع قال أتينا النبي
صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد
استوجب النار بالقتل فقال أعتقوا
عنه رقية يعتق الله بكل عضو منها
عضواً منه من النار رواه أبو داود
وصححه الحاكم وغيره ونرج بالقتل
الاطراف والجروح فلا كفارة فيهما
يلعدم روده ولا يشترط في وجوب
الكفارة تكليف بل يجب وإن كان
القاتل صيباً ويجوز لأن الكفارة
من باب الضمان فتجب في مالهما
فيعتق الولي عنهما من مالهما
ولا يصوم عنهما بجمال فإن صام الصبي
المبذراً جزاء ولا يشترط في وجوبها
أي الحزبية بل يجب وإن كان القاتل
عبداً كما يتعلق بقتله القصاص
والضمان لكن يكفر بالصوم لعدم
ملكه ولا يشترط في وجوبها المباشرة
بل يجب وإن كان القاتل متسبباً
كالمكره بكسر الراء وشاهد الزور وحافر
بئر عدواناً * (تنبيه) * دخل في قول
المستنف النقص المحترمة المسلم ولو كان
بدار الحرب والذي والمستأن من
والجنين المضمون بالفترة وعبد الشخص
نفسه ونفسه لأنه قتل نفساً معصومة

وخرج بذلك قتل المرأة والعبيد الحريين فلا كفارة في قتلهما وان كان حراما لان المنع من قتلها ما ليس لحرمته ما بل لمصلحة المساكين لئلا يفوتهم
الارتفاق بهما وقل مباح الدم كقتل باغ وصائل لانهما لا يفتننا ناشيا الحربي ومردودان محصن بالنسبة لغير المساوي وسرى ولو قتل
مثله ومقتص منه يقتل المستحق له لانه مباح الدم بالنسبة اليه وعلى كل من الشرك في القتل كفارة في الاصح المنصوص لانه حق يتعلق بالقتل
فلا يتبعه كالتصاص والكفارة (عق رقية مؤمنة) بالاجماع المستند الى قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتصير رقية مؤمنة (سليمة من
العيوب المفضرة) بالعمل اضرا رايها كاملة (١٤٤) الرق خالية عن عوض كما تقدم بيان ذلك مبسوطا في الظهار فهي ككفارة الظهار

في الترتيب فبعث اولاً (فان لم يجد)
رقية بشر وطها أو وجدها وعجز عن
ثمنها أو وجدها وهي تباع بأكثر من
ثمن مثلها (صام شهرين متتابعين) على
ما تقدم بيانه في الظهار * (تابيه) *
قضية اقتضاه على ما ذكره أنه لا اطعام
هنا عند المجز عن الصوم وهو كذلك
على الاظهر اقتضاه على الوارد فيها
اذ المنع في الكفارات انص
لا القياس ولم يذكر الله تعالى في كفارة
القتل غير العتق والصيام فان قيل
لم لا يحل المطلق على المقيد في الظهار
كما فعلوا في قيد الإيكان حيث اعتبروه
ثم جعلوا على المقيد هنا أوجب بأن ذلك
الحاق في وصف وهذا الحاق في أصل
وأخذ الاصلين لا يلحق بالآخر بدليل
ان اليد المطلقة في التيمم حلت على
المقيد بالرافق في الوضوء ولم يحل
اهمال الرأس والرجلين في التيمم على
ذكرهما في الوضوء وعلى هذا الوضوء
قبل الصوم أطعم من تركه كفارت
صوم رمضان * (خاتمة) * لا كفارة على
من أصاب غيره بالعين واعترف أنه قتله
بها وان كانت العين حقا لان ذلك
لا يفضي الى القتل غالبا ولا يعتد بهلكا
ويتدب للعائن أن يدعو بالبركة فيقول
اللهم بارك فيه ولا تضره وان يقول
ما شاء الله لا قوة الا بالله قبل وينبغي
للساطان أن يمنع من عرف بذلك من
مخالطة الناس وبأمره بلزوم بيته

تركه لان الكفارة حق لله تعالى ومن ثم لو هدر كالزاني المحصن لم تجب فيه وان أثم بقتل نفسه
كالوقته غيره اقتضا على الامام اه م و ومنه في شرح ابن حجر وقطر فيه سم بأنه مخالف
لما تقدم في التيمم من أن الزاني المحصن معصوم على نفسه وهو يقتضي وجوب الكفارة عليه
وأقرا منظر عس على م و رأيت خبير بأنه يجوز دمج الحكم مسلم اه (قوله وخرج بذلك)
أي تنقيد النظر بالمخرجة أي لذاتها (قوله لانه لا يفتننا) من إضافة المصدر لفعوله ومنه ما بعده
(قوله الارتفاق) أي الاتفان (قوله لانه لا يفتننا) بالبناء للمجهول (قوله بالنسبة لغير
المساوي) أي بالنسبة للمساوي بان قتل مرتد مثله أو زان محصن مثله فعليه الكفارة
(قوله لانه) أي التكفير المأخوذ من الكفارة وأنه ذكر بالنظر للغير (قوله وعلى هذا) أي
على الاظهر من أنه لا اطعام هنا (قوله لا كفارة) أي ولا دية على من أصاب غيره بالعين (قوله
وان كانت العين حقا) لما ورد أنها تدخل الرجل القبر والجيش القدر قال م وفي شرحه لانها
لا تعد مهلكا عادة على أن التأثير يقع عندها لا بها ومن ثم قيل انها ثبت منها جوارها لطيفة غير
مروية فتشغل المسام فيضيق الله تعالى الهلاك عندها ومن أدوية المجزبة التي أمر بها صلى الله
عليه وسلم أن يتوضأ العائن أي يغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجله ويدخل
أذنيه أي ما يلي جسده من الأزار وقوله وركبتيه وقيل هذا كبره ويصبه على رأس المعيون
اه وأوجب ذلك بعض العلماء وربحه الماوردي وفي شرح مسلم عن العلماء واذا اطلب من
العائن فعل ذلك لرمه تلعب واذا استغسلت فاعسلوا اه شرح المنهاج للحج قال في المسباح
الذكر الفرج من الحيوان جعه ذكره مثل غنمه ومذا كبر على غير قياس (قوله ويندب للعائن)
أي الذي يصيب بعينه لانه اذا قال ما ذكر لم تضرب عينه شأ (قوله قبل) ذكره بصيغة التريض
غير مسلم بل السخنة له ذلك قال زى والرمي يتدب للعاكم حبس من قبه ما يؤذيه الناس
كأجذم ومقيان ولوأبدأ بل ان رأى قلعه عينه فعل به ذلك ومثله من يقتنه النساء والعسان
(قوله فعنهم) أي أصيبتهم بالعين وهذا يجب تأويله لعصاة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأوله
بعضهم بأن معنى فعنهم أي لم يصبهم بذكرى وكان الاولى للشارح أن لا يذكر هذه الحكايات
لان هذا من قبيل الحسد وهو محال على الانبياء فلا بد من التأويل بأن يقال فعنهم أي اتفان
من غير قصد ولكن المعول عليه في الجواب عن مثل ذلك أن الحكايات لا يعتد على ما يقع فيها
للتساهل فيها بالزيادة والنقص وبعضهم قال أن ذلك لأصله وقال بعضهم ومن المعلوم أن عد
الشيء كثيرا ليس اعانة فقتله تعالى عنتم معناه فعلت معهم فعل العائن * (فائدة) * قال
القسطاني في شرح البحاري في كتب وهب بن منبه من استطاع أن ينفع أخاه فليناخذ سبع
ورقات من سدر أخضر فيدقه بين حجرين ثم يضربه بالماء ويقرأ آية الكرسي وذوات قل
ثم يحسونه ثلاث حسوات ثم يغتسل به فانه يذهب عنه ما كان به وهو جيد للرجل المحبوس

قوله

بعضهم

المعروف

ويرزقه ما يكفيه ان كان فقيرا فان ضرره أشد من ضرره المذموم الذي منعه عمر رضي الله تعالى عنه من مخالطة
الناس وذكر القاضى حسين أن نبيامن الانبياء عليهم الصلاة والسلام استكثر قومه ذات يوم فأما الله عز وجل منهم مائة ألف
في ليلة واحدة فلما أصبح شك ذلك الى الله تعالى فقال الله تعالى انك استكثرتهم فعنهم فها حصنهم حين استكثرتهم فقال يارب
كيف أحصيتهم فقال تعالى تقول حصنكم بالحى القيوم الذى لا يموت أبدا ودفع عنكم السوء بأل لأحول ولا قوة الا بالله العلى
العزيز قال القاضى وهكذا السخنة في الرجل اذا رأى نفسه مائة وأحوا الله معتدلة

عن أهله (قوله يقول في نفسه ذلك) أي يقول على نفسه ذلك وليس المراد أنه يقول ذلك قولاً
نفسياً اه شيخنا (قوله والصواب أنه لا يقتل به) معتمد أي لأنه لا يقتل الا من يستحق القتل لكن
يحرم عليه (قوله ابن الشخير) كان من الابدال وأبوه صحابي اه مرحومي (قوله الى زياد)
كان أميراً من جهة يزيد بن معاوية وقيل كان قاضياً اه

* (كتاب الحدود) *

سميت بذلك لأن لها نيات مضبوطة وكان الحدود في صدر الاسلام بالغرامات ثم نسخت بهذه
العقوبات قال بعضهم وشرعت زجراً لارباب المعاصي عنها فاذا علم الزاني مثلاً أنه اذا زنى حد
امتنع منه وهكذا أقول وهذا بناء على أن الحدود زواج والصحیح أن في المسلم جوار يسقط
عقوبته في الآخرة اذا استوفيت في الدنيا وفي الكافر زواج برماوى (قوله وهو لغة المنع)
سميت بذلك لئلا يمتنع من ارتكاب الذنب وقيل لأن الله حددها وقد راد عليها ولا ينقص
وأخرج الحد الزنا عن القتل لأنه ذنبه أي بالنظر زنا غير المحصن فهو ذنبه في الجملة (قوله مقدرة)
أخرج التعزير (قوله وجبت زجراً) أي بناء على أن الحدود زواج وقد يقال كلام الشارع
لا ينافي أنهما جوار اذ معنى كونها زواجاً أنهما ممانعة للشخص من العود لئلا ينافي كونها
جوار (قوله ما يوجب) أي المذكور من العقوبة وأنه ذكر بنا ويلها بالحد أو أن الضمير
راجع للحد لأنه المعترف (قوله لكان أولى) الأولى ما صنعته المتن لأن ذلك في الجنابة على
الابدان فلم يشمل ما هنا فكان ما هنا جنساً آخر فيناسبه التعبير بالكتاب (قوله للحدود) أي
لاسباب الحدود لأن الحدود ليست جنابة (قوله ويدأمنها بلزنا) أي يحد زنا (قوله
حجازية) وهي أنقص لأن القرآن نزل بها وهذا باعتبار لفظه وأما باعتبار معناه فهو لغة مطلق
الايلاج وشرعاً ايلاج الذكري قبل الأدمى أو في فرج الأدمى أو في الفرج مطلقاً اه قيل
(قوله وهو من أغش الكبائر) أي بعد القتل على الأصح ومن السبع الموبقات ومن
الكلمات الخمس وانما جعلت عقوبة الزنا بما ذكر ولم يجعل بقطع آلة الزنا كالسارق تقطع يده
لأنه يؤدي الى قطع النسل ولأن قطع آلة السرقة تم الذكرو والآخر وقطع الذكر ينقص الرجل
ولأن الذكر لا يلى له بخلاف اليد واعلم أن ارتكاب الكبائر لا يسلب الايمان ولا يوجب الطاعات
اذ لو كانت محبطة لذلك لزم أن لا يقي لبعض العصاة طاعة والقائل بالاجابات يجعل دخوله الجنة
قال السبكي والاحاديث الدالة على دخول من مات غير مشرك الجنة بلغت مبلغ التواتر وهي
قاصحة لظهور المعتزلة القائلين بخلود أهل الكفار في النار ذكره المذاوى * (فرع) * مثل الشمس
الرملي فيمن زنى مائة مرة مثلاً فهل يلزمه في كل مرة حد واذا تاب عند الموت هل يسقط عنه الحد
وهل للزوج على من زنى بزوجه بغير علمه حق واذا تاب الزاني هل يسقط حق زوجته عنه فأجاب
يكتفى بحد واحد عند اتحاد الجنس ولا حد في الآخرة ولا يسقط بالتوبة وللزوج حق على الزاني
بزوجه ويسقط حقه بالتوبة التي توفرت شرطها اه ع ش على م ر (قوله ولم يحل في ملة
قط) أعاده توطئه لقوله ولهذا (قوله على الاعراض) اعرض يقال على الجسد وعلى النفس
وعلى الحسب اه مختار والظاهر أن المراد هنا الثاني وقيل المراد به محمل المدح والذم
من الانسان فالزنا جنابة على العرض لأن الزاني تدم نفسه وكذلك الزاني بها شيخنا

يقول في نفسه ذلك وكان القاضي
يحصن تلامذته بذلك اذا استكثرهم
وسكنوا عن القتل بالحال وأفتى بعض
التأخرين بأنه يقتل اذا قتل به لأن له فيه
اختياراً كالساحر والصواب أنه
لا يقتل به ولا بالدعاء عليه كما نقل ذلك
عن جماعة من السلف قال مهران
ابن ميمون حدثنا غيلان بن جابر
أن مطرف بن عبد الله بن النخعي
كان يئنه ويبرجل كلاماً وكتب عليه
فقال مطرف اللهم ان كان كافراً أو مشركاً
نخرمتنا فرفع ذلك الى زياد فقال قتات
الرجل قال لا ولكنهما دعوة وافقت
أجلاً بغير رخص

* (كتاب الحدود) *

جمع حد وهو لغة المنع وشرعاً عقوبة
مقدرة وجبت زجراً عن ارتكاب
ما يوجب وعبر عنها جمعاً لتوقعها ولو
عبر بالباب كان أولى لما تقدم أن
الترجمة بالجنابات شاملة للحدود وبدأ
منها بالزنا وهو بالقصر لغة حجازية وبالملة
لغة عجمية واتفق أهل الملة على تحريمه
وهو من أغش الكبائر ولم يحل في ملة
قط ولهذا كان حقه أشد الحدود لأنه
جنابة على الاعراض

(قوله والانساب) أي لما فيه من اختلاط الانساب وقوله الذي الخ يخرج به الخنثى وغير المكلف (قوله وهو مكلف) أي ولو كان المولج فيه غير مكلف فيحد المكلف وكذلك لو كان المولج فيه مكلفا والمولج غير مكلف فيحد المولج فيه وحاصل الشرط اثنا عشر أحدها أن يكون مكلفا ثانياً واضح الذكورة ثالثاً أوجب جميع حشفته رابعاً أصالة الذكورة خامساً اتصاله سادساً في قبل سابعاً أن يكون القبل واضح الاقوثة ثامناً أن يكون محرماً تاسعاً في نفس الامر عاشراً العين الايلاج حادى عشرها الخلوة عن الشبهة ثانياً عشرها أن يكون مشتهى طبعاً والشارح جعلها تسعة وقال أحد عشر (قوله أوجب حشفته ذكره) ولو من ذكر أشل ولو يحائل غليظ ولو غير منتشر ولو من طفل اه وفيه أنه لا يتناول الزنا بالنسبة للمرأة وفي حاشية سم على المنهج قوله ايلاج الذكر فرج محترم لعينه لك أن تقول انه لا يتناول الزنا بالنسبة للمرأة اذ لا يصدق على زناها الايلاج فلا يكون جامعاً ويمكن أن يجاب بأن المراد بالايلاج مفهوم عام يتناول مصدراً أوجب بالبناء للفاعل ومصدراً أوجب فيه بالبناء للمفعول فيتناول زنا المرأة (قوله أو قدرها الخ) ولو من طفل أي أو كان هو مكلفاً وطى طفلة صغيرة ولو بنت يوم فانه يحد أو المرأة أدخلت فرج صبي ولو ابن يوم في فرجها فانه يحد أيضاً (قوله عند فقدها) يخرج به ما اذا كانت موجودة فلا عبرة بقدرها من بقية الذكر فلو نفي ذكره وأدخل منه قدرها لم يحد ولم يترتب عليه شيء من أحكام الوطء على الوجه خلافه للبليقي لأنه حينئذ كقطعة لحم من بقية بدنه يجامع عدم الالتذاذ اه زى ولا يجب الحد بالايلاج ذكر زائد ولو على سمت الاصل والوجه أنها اذا علت عليه حتى أدخلت حشفته في فرجها وتمكن من دفعها وجب الحد عليه سمالاً أن تمسكها من ذلك كفعله فيما يترتب عليه من اختلاط الانساب اه ع ش على م ر (قوله في قبل) قبله لاجل كلام المصنف الآتى من حكم النواط والاصح أنه ليس بقيد بل مثله الوطء في الدبر ومن ثم لم يأخذ محترزه وعبارة المنهج بفرج قبل أو دبر من ذكر أو أنثى اه وقوله بفرج أي ولو فرج نفسه كان أدخل ذكره في دبره ونقل عن بعض أهل العصر خلافه فاحذره وهل من الفرج ما لو أدخل ذكره في ذكر غيره أو لافيه نظراً واطلاق الفرج يشمله فراجع ع ش على م ر وحاصل ذلك أن قوله في فرج مطلقاً أو من آدمى قبل أو دبر وبذلك علم أنه يشمل الايلاج منه في غيره ومن غيره فيه ومنه فيه كان أوجب ذكر نفسه في دبر نفسه وهو كذلك كما قاله البليقي وزاد أن جميع الأحكام تتعلق به كقطر صائم وفساد نسك ووجوب كفارة فيه جامع الحد ووجوب غسل وغير ذلك ووافقه شيخنا وهو صريح ما في شرح شيخنا م ر ذكره قل على الجلال (قوله ولو غوراء) يعني اذا أوجب حشفته قبل الغوراء فهو زنا وان لم تزل البكارة بخلاف ما اذا طلقت ثلاثاً أو أوجب الحمل حشفته ولم تزل البكارة فلا يحصل التحليل والفرق أن مدار التحليل على اللذة الكاملة ولا توجد الا بإزالة البكارة ومدار الزنا على مجرد ايلاج الحشفة وان لم يحصل كمال اللذة وترجم الغوراء اذا زنت حيث وطئت في قبل من زوج ولو لم تزل بكارتها وان كان حكمها حكم البكرى اجبارها وتخصيصها بسبع ليل في الزفاف وغير ذلك وانما رجعت في الحد زجرها وتغليظا عليها اه م د (قوله بناء على تكميل اللذة) أي اعتبار تكميل اللذة في باب التحليل ولا تكمل اللذة للحمل الا بزوال البكارة ومدار الزنا على

والانساب فقال (والزاني) أي الذي يجب حشده وهو مكلف واضح الذكورة أوجب حشفته ذكره الاصل المتصل أو قدرها منه عند فقدها في قبل واضح أو قدرها منه كما يجنبه الزركشي الاقوثة ولو غوراء كما يجنب التحليل من فارقا بين ما هنا وما في باب التحليل من عدم الاكتمال بالايلاج فيها بناء على تكميل اللذة

محرم بالإباح المحشفة وإن لم يحصل كمال اللذة (قوله محرم في نفس الأمر لعين الإباح) جعله
 الشارح كله قيدا واحدا بدليل أخذ المحترز وبعضهم جعلها ثلاثة وهو الظاهر لأن الشارح أخذ
 مفهوم نفس الأمر بقوله إذا وطئ زوجته يظن أنها أجنبية فإن التحريم بالظن لا في نفس الأمر
 وأخذ أيضا مفهوم عين الإباح بما إذا وطئ حائضا قال الزركشي يرد عليه من تزوج خامسة
 ١٥ سم على المنهج أي فانه يحد بوطئها مع أنها ليست محرمة لعينها بل لزيادتها على العدد
 الشرعي وقد يجاب بأنها لما زادت على العدد الشرعي كانت كأجنبية لم يتحقق عليها عقد من
 الواطئ فجعلت محرمة لعينها لمدام ما يزيل التحريم القائم بها ابتداء ١٥ ع ش على م ر
 (قوله لعين الإباح) أي لذاته (قوله مشتمى) أي جنسه لتدخل الصغيرة فيحد بوطئها
 وإن لم تنقض الوضوء والفرق أن المدار ثم على ككون الملموس نفسه منظمة للشهوة ولو في حال
 سابق كالميتة لا مترقب كالصغيرة والفرق قوة السابق وضعف المترقب لاحتمال أن لا يوجد فرج
 المحرم وهنا على ككون الموطوء لا ينقر منه الطبع من حيث ذاته قد دخلت الصغيرة والمحرم
 وخرجت الميتة ١٥ س ل (قوله فرج آدمي) أجنبية على المعتد إذا تحققت أنوثتها لأن
 الطبع لا ينقر منها حيث تدعى عبارة حل ولوجنية حيث تحققت أنوثتها ولو على غير صورة
 الأدمية خلا فالابن جبر وفي ع ش على م ر خلافه وهو أن تكون على صورة الأدمية
 (قوله فلا حد عليها) وكذا لا حد على من جهل تحريم الزنا لقرب عهده بالإسلام أو لكونه
 نشأ بادية بعيدة عن المسلمين ومن نشأ بين المسلمين وقال لم أعلم التحريم لم يقبل قوله شرح المنوفي
 ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصا وطئ جارية زوجته وأحبلها
 مدعيًا جهله وأن ملك زوجته ملكه وهو عدم قبول ذلك منه وحده وكون الولد رقيقا لعدم
 خفاء ذلك على محالطنا ع ش على م ر ١٥ ولوزني ظاننا أنه غير بالغ فبان أنه بالغ فوجهان
 أحدهما وجوب الحد سم (قوله وكون هذا) أي لاحتمال كونه هذا الخ ومحل في خنثى له
 آلتان للرجال والنساء أما إذا لم يكن له إلا آلة واحدة وأولج فيها فيجب الحد على الفاعل لأنها
 إن كانت آلة النساء فظاهر وإن كانت آلة ذكر فكذلك لأن آلة الذكر يجب بالإباح فيها
 الحد وسائر الأحكام (قوله المحرم لأمر خارج) هذا خارج به باعتبار تقييده بعين الإباح
 وهو مؤخر عن نفس الأمر وكان الأولى فيهما الترتيب ولكونهما قيدان في القيد لم يعتبرهما
 في العدد (قوله ونفس الأمر الخ) يدل على أنه قيد مستقل واعتباره مستقلا يقتضي
 جعله تاما مع أن الشارح أدبره في السابع وذكر بعده الثامن وهو غير ظاهر ولذا قال ق ل
 أي وخرج بقيد نفس الأمر فهو قيد يذكرك عدده وذكر محترزه (قوله كما لو وطئ الخ) الذي
 في خط المؤلف ما لو وطئ بدون الكاف وهي أولى (قوله وبالثامن وطء الميتة) فيه أن هذا
 خارج بالتاسع لا بالثامن والثامن هو قوله لعين الإباح ولو أبدله بقوله مشتمى طبعه كان
 مستقيما (قوله وبالتاسع وطء شبهة الطريق) فيه أن هذا خارج بالثامن لا بالتاسع فقد أدخل
 في التعبير فله سهو منه (قوله شبهة الطريق) وهي ما قال به عالم كسكاح بلاولى وشهود
 بأن راعي مذهب داود الظاهري كان زوجته نفسها هي شبهة طريق فالمراد بالطريق المذهب
 فلا حد وإن لم يقصد تقليده (قوله والفاعل) كأن يظن امرأة أجنبية زوجته فيطأها

محرم في نفس الأمر لعين الإباح خ
 عن شبهة المسقط للحد مشتمى طبعها
 بأن كان فرج آدمي حتى فهذه تبود
 لا يجاب الحد خرج بالآلة الصبي
 والمجنون فلا حد عليها وبالثاني
 الخنثى المشكل إذا أولج آلة الذكر
 فلا حد عليه لاحتمال أنوثته وكون
 هذا عر قازندا وبالثالث ما لو أولج
 بعض المحشفة فلا حد وبالرابع ما لو
 خلق له ذكران مشتميان فأولج
 أحدهما فلا حد للثاني في كونه أصليا
 كما قاله الأدرسي وبالثامس الذكر المبان
 فلا حد فيه وبالسابع ما لو أولج
 في فرج خنثى مشكل فلا حد لاحتمال
 ذكره وكون هذا المحل زاندا
 وبالسابع المحرم لأمر خارج كوطء
 حائض وصائغة ومحرمة ونحوه ونفس
 الأمر كما لو وطئ زوجته ظاننا أنها
 أجنبية فلا حد عليه وبالثامن وطء
 الميتة والبهيمة فلا حد فيه وبالتاسع
 وطء شبهة الطريق والفاعل

فلا جلد وكوطه المكروه ولا حرمة عليه وفيه نظر لان الزنا والقتل لا يباحان بالاكرام وكذا يحرم عليه لو وطئ زوجته ممثلا لها بأجنبية واذا وطئ زوجته في نفس الامر بظنها أجنبية فلا جلد عليه لكن يحرم عليه الاقدام على الفعل (قوله والمحل) بأن كانت أمة مشتركة بينهما ووطئها أحدهما فلا جلد وكوطه جارية ولده لان مال الولد كله محل لا عتاف أصله ومنه الجارية وكوطه أمة المحرمة عليه لمحرمة نسب أو رضاع أو مصاهرة سأخذه منهما وبنته وأمه من الرضاع وموطوءة أبيه وابنه ووطء أمة له في ماله كالأمة المشتركة شرح المذوني اه وقد نظم بعضهم الثلاثة في قوله

الذي أباح البعض حله فلا * حذبه والطريق استهلا
وشبهه الفاعل كأن أي * حرمة يظن حلا مشبها
ذات اشتراك الحقن ومعين * هذا الأخير بالمحل فاعلم

ومثال الاقل كالنسكاح بلا شهود وعند العقد عند مالك ويجب الاشهاد عنده قبل الدخول وبلا ولي عند أبي حنيفة فلا جلد على الفاعل وان اعتقد التحريم دميري قال في شرح الروض ثم ان حكم حاكم في ابطال النسكاح المختلف فيه وقرئ بين الزوجين قال الماوردي لزمهما الحد أي بالوطء بعد التزويج (قوله الا في جارية بيت المال) استثناء من شبهة المحل وهو استثناء منقطع لانه لا شبهة له في هذه الجارية وان كان له شبهة المفقدة الا أن يقال ان له شبهة في تلك الأمة في الجملة لان الامام رعا باع الجارية وصرف عنها لحاجتها (قوله لانه لا يباح الا عتاف) أي التزويج (قوله ثم هو) أي الزاني على ضرر بين جعل المشرح على ضرر بين خبر الذي قد رده بعد أن كان خبرا عن الزاني الذي في المتن ولم يقدّر له خبرا ولا يقال هذه الجملة خبر عنه لان ثم تنفع من الاخبار لان مقتضى الانقطاع والاستئناف والخبر يقتضي التعاقب (قوله ماعز والغامدية) ظاهره أن ماعزا زاني بالغامدية وليس كذلك بل هو زني بامرأة وهي زنت بريل آخر روى أبو داود والنسائي عن يزيد بن أبي نعيم عن أبيه أي نعيم قال كان ماعز بن مالك في حجر أبي هزال فأصاب جارية من الحى تسمى فاطمة وقيل غير ذلك وكانت أمة لابي هزال فقال له أبو هزال انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بما صنعت لعلي يستغفر لك فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك وأقرّ عند ما أربع مرات فأمر برجه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عز قبل برجه لو سترته ثوبك لكان خيرا لك اه س ل وجهذا تعلم أن قولهم ماعز والغامدية ليست قصتهما واحدة بل لكل منهما قصة مستقلة ماعز زني بالأمة المذكورة والغامدية زنت برجل آخر وجهما في قولهم قصة ماعز والغامدية أي قصة رجهما وان كان لكل قصة وان ماعزا لم ير بالغامدية والغامدية امرأة من غامد حتى من الازد وفي حديثها القديرات توبة لوانها صاحب مكس لغفرله يعنى المكاس وهو العشار الذي يأخذ العنبر (قوله ثم رجم) أي ويسقط التعزير شرح الروض (قوله على الاصح) لانهم اعتقوبتان مختلفتان فلا يتداخلان والوجه الثاني يقول باندراج الجلد في الرجم (قوله وأرسل) أي أطلق فيها وجهين أي دخول الجلد في الرجم وعدم دخوله (قوله والا) أي ان زال الالم (قوله وتغريب عام) وشروط التغريب ستة أن يكون من الامام أو نائبه وأن يكون عاما وأن يكون الى مسافة القصير فما فوق

والمحل الا في جارية بيت المال فيصد بوطئها لانه لا يباح الا عتاف فيه وان استحق النقطة ثم هو بالنسبة الى تقسيم الحد في حقه (على ضمير محسن) وهو من استكمل الشروط الاتية (وغير محسن) وهو من لم يستكملها (فالمحسن) والمحصنة كل منهما (حده الرجم) حتى يموت بالاجماع وقطاهر الاخبار فيه كرجم ماعز والغامدية وقرئ شاذا والشيخ والشجعة اذ انزيا قاربوهما البتة وهذه نسخ لفظها وبقي حكمها وكانت هذه الآية في الاحزاب مما قاله الزمخشري في تفسيره ولو زنا قبل احصائه ولم يحدث ثم زنا بعده جلد ثم رجم على الاصح في الروضة في اللعان وأرسل فيها في باب قاطع الطريق وجهين محسنين من غير تصريح بترجيح وجه في المهمات أن الرابع ما يحصاه في اللعان وهو المصحح في التنبيه أيضا وشبه عليه في شرحه وأقرّ عليه النووي في تصحيحه (وغير المحسن) ذكرنا كان أو اتى اذا كان حر (حده مائة جلدة) لآية الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة أي ولاه فلو قرعها نظر فان لم يزل الالم يبضر والافان كان خسين لم يبضر وان كان دون ذلك ضرر وعلل بأن الخمسين حد الرقيق وسعى جلد الوصول الى الجلد (وتغريب عام) لرواية مسلم بذلك

* (تنبيه) * أفهم عطفه التغريب بالواو أنه لا يشترط الترتيب بينهما فلو قدم التغريب على الجملد جاز كما صرح به في الروضة وأصلها وأفهم لفظ التغريب أنه لا بد من تغريب الامام أو نائبه حتى لو أراد الامام تغريبه فخرج بنفسه وقاب سنة ثم عاد لم يكف وهو الصحيح لأن المقصود التسهيل ولم يحصل ابتداء العام من حصوله في بلد التغريب في أحد وجهين (١٤٩) أجاب به القاضي أبو الطيب والوجه الثاني

من خروج من بلد الزنا ولو ادعى الحدود انقضاء العام ولا يثبت صدق لانه من حقوق الله تعالى ويحلف نديا قال الماوردي وينبغي للامام ان يثبت في ديوانه أو قول زمان التغريب ويغرب من بلد الزنا (الى مسافة القصر) لأن مادونها في حكم الحضرة لتواصل الاخبار فيها اليه ولأن المقصود ايجاشه بالبعد عن الاهل والوطن فما فوقها ان رآه الامام لأن عمر غزب الى الشام وعثمان الى مصر وعليما الى البصرة وليكن تغريبه الى بلد معين فلا يرسله الامام او سالا واذا عين له الامام جهة فليس للمغزب أن يختار غير هالان ذلك أليق بالزجر ومعاملة له بنقيض قصده * (تنبيه) * لو غزب الى بلد معين فهل يمنع من الانتقال الى بلد آخر وجهان أحدهما كافي أصل الروضة لا يمنع لانه امتثل والمنع من الانتقال لم يدل عليه دليل ويجوز أن يحمل معه جارية يسرى بها مع نفقة يحتاجها وكذا مال يجبر فيه كما قاله الماوردي وليس له أن يحمل معه أهله وعشيرته فان خرجوا معه لم ينعوا ولا يعقل في الموضع الذي غزب اليه لكن يحفظ بالمراقبة والتوكيل به لتلايرجع الى بلده أو الى مادون مسافة القصر منها لا يتقل الى بلد آخر لما مر من أنه لو انتقل الى بلد آخر لم يمنع ولو عاد الى بلده الذي غزب منها أو الى مادون مسافة القصر منه رد واستؤنفت المدة على الاصح اذا تجاوزت في سنة التغريب في الحر ولا نصفها في غيره لأن

وأن يكون الى بلد معين وأن يكون الطريق والمقصود آمنا وأن لا يكون بالبلد طاعون حرمة دخوله ويزاد في حق المرأة والامرء الجليل أن يخرج جامع نحو محرم كما يأتي ويصدق بيمينه في مضي عام عليه حيث لا يئنه ويحلف نديا بان اتهم لبناء محقه تعالى على المساحة وتغزب المعتدة وأخذ منه تغريب المدين أتماما تاجر العين فالوجه عدم تغريبه ان تعذر عمله في الغربة كما لا يجس ان تعذر ذلك في الحبس (قوله فلو قدم التغريب) بالبناء للمنعول أو للفاعل أي قدم الامام أو نائبه (قوله جاز) لكن الاولى عكسه (قوله لفظ التغريب) لاشتغاله على فعل فاعل وهو الحاكم بخلاف التغريب (قوله فخرج بنفسه) كما اذا حدث نفسه فلا يكتفى (قوله من حصوله) أي حلوله وهو ضعيف (قوله والوجه الثاني من خروجه الخ) معتقدي كفي العام ولو ذهابا وایا با فلو قطع المسافة ذهابا كفي قال (قوله ان يثبت) أي لاجل ضبط المدة ثلاثا يدعى المغزب مضيا قبل أن تعصى (قوله فيها) المناسب فيه لانه راجع لمادون الآن يقال أنت بتأويل مادونها بالمسافة التي دون مسافة القصر (قوله فما فوقها) عطف على قوله الى مسافة القصر (قوله لا يمنع) ضعيف وعليه لا بد أن يكون بين البلد الذي انتقل اليها وبين بلده مسافة القصر أو أكثر (قوله أهله) أي زوجته (قوله ولا يعقل في الموضع) أي يقيد (قوله لكن يحفظ بالمراقبة الخ) فلو لم تقدم معه المراقبة أو خشى منه فساد النساء والغلمان فانه يقيد ويأخذ منه بعض المتأخرين أن كل من تعرض لفساد النساء أو الغلمان أي ولم ينزجر الا بحبس حبس قال وهي مسئلة تنفيه مرفى شرحه (قوله وقضية هذا) أي قوله استؤنفت فجعل ذلك استئنافا للتغريب فلا يتعين البلد الذي كان فيها أولا (قوله انه لا يتعين للتغريب الخ) ان كان مراده التغريب الثاني كان كلامه معتمدا وكان قوله وقضية هذا أي التعليل بأن المقصود الايحاش وقوله ويغرب زان غريب أي وتدخل مدة التغريب الاول في الثاني وحاصل ذلك أن الزاني ان زنى في وطنه فالامر ظاهر كما في المتن والشرح وان كان غريبا وزنى فان وطنه فكذلك وان لم يتوطن انتظر وطنه ثم يغرب وان زنى وهو مسافر غزب الى غير مقصده وان زنى في البلد الذي غزب اليها انتقل منها الى محل بينه وبين محل الزنا مسافة القصر وكذا بينه وبين بلده الاصلى وعبارة م ر ولو زنى فيما غزب اليه غزب لغيره بعيدا عن وطنه ومحل زناه (قوله البلد الذي غزب اليه) أي أولا (قوله ويشترط أن يكون بينه وبين بلده) وكذا بينه وبين البلد الذي زنى بها أخذ من عموم قوله السابق ويغرب من بلد الزنا الى مسافة القصر اه مد (قوله منع منه) ويستأنف تغريبه ان وصل الى دون مسافة القصر منه قل (قوله وشرايط الاحصان) أي احصان حد الزنا وأما احصان حد الفذف فسيأتي أن شروطه خمسة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وعفته عن وطء محرم مملوكة له وعن وطء زوجته في دبرها والابطال حصاته اه م د واعلم أن الاحصان له في اللغة معان منها المنع نحو قوله تحصنكم من بأسكم ومنها البلوغ والعقل كما في قوله فاذا أحصن فان آتيت بفاحشة ويعنى الحرية كقوله فخصف ما على الحصنات من العذاب ويعنى العفة ومنه والذين يرمون المحصنات ويعنى التزويج ومنه

الايحاش لا يحصل معه وقضية ٣٨ ع هذا أنه لا يتعين للتغريب البلد الذي غزب اليه وهو كذلك ويغرب زان غريب له بلده من بلد الزنا تشكيلا وابعادا عن موضع الفاحشة الى غير بلده لأن القصد ايجاشه وعقوبته وعوده الى وطنه بأباه ويشترط أن يكون بينه وبين بلده مسافة القصر فما فوقها يحصل ما ذكر فان عاد الى بلده الاصلى منع منه معارضة له بنقيض قصده ثم شرع في شروط الاحصان في الزنا فقال (وشرايط الاحصان

أوبغة) الأول (البالوغ) الثاني (العقل) فلا حصانة لصبي ومجنون لعدم الخدمه عليهما لكن يؤذيان بما ينجرهما كما قاله في الروضة * (تنبيه) * ما ذكره من اعتبار التكليف ولو عبر به لكان أخصر في الاحصان صحيح الآن هذا الوصف لا يختص بالاحصان بل هو شرط لوجوب الحد مطلقا كما مرّت الاشارة اليه والمتعدي بسكره كالكلب (و) الثالث (الحرية) فالرقيق ليس محصن ولو مكاتباً ومبعوضاً ومستولدة لانه على النصف من الحر والرجم لانصف له ولو كان ذمياً أو مرتداً لانه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين كما ثبت في الصحيحين زاد أبو داود وكاناً قد أحصنا * (تنبيه) * عقد الذمة شرط لأقامة الحد (١٥٠) على الذمي لالكونه محصناً فلو غيب حرى حشقتة في نكاح وصححنا أن نكحه

ويرجم من كان كاملا في الحالين وان تحملها مقص بخنوق ورق والعبرة بالكمال في الحالين فان قيل يرد على هذا ادخال المرأة هذا حشفة الرجل وهو نائم وادخاله فيها وهي نائمة فانه يحصل الاحسان للنائم أيضا مع أنه غير مكلف عند الفعل أجب بأنه مكلف استصحابا لحاله قبل النوم * (تنبيه) * سكتوا عن شرط الاختيار هنا وقضية كلامهم عدم اشتراطه حتى لو وجدت الاصابة والزواج مكره عليهم او قلنا بتصريرا لا كراهة حصل التحمين وهو كذلك وهذه الشروط كانت تعتبر في الواطئ تعتبر أيضا في الموطوءة والاظهر كافي الروضة أن الكامل من رجل أو امرأة يناقش محمين لانه حر مكاف وطني في نكاح صحيح فأشبه به ما اذا كانا كاملين ولا تقرب امرأته زانية وحدها

بل مع زوج أو محرّم لخبر المرأة الا ومعها زوج أو محرّم وفي الصحيحين (١٥١) لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان

تسافر يوما لا مع ذي محرم ولا ان قصد تأديها والزانية اذا خرجت وحدها هتكت جلباب الحياء فان امتنع من ذكر من الخروج معها ولو بأجرة لم يجبر كما في الحج لان فيه تغريب من لم يذنب ولا بأثم بامتناعه كما يجنبه في المطلب فيؤخر تغريبها الى أن يتيسر من يخرج معها كما جزم به ابن الصباغ ثم شرع في حذو غير الحر فقتل (والعبد والامة) المكلفين ولو بمبعضين (حدهما نصف حد الحر) وهو خسون جلدة لقوله تعالى فاذا أحصت فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب والمراد بالجلد لان الرجم قتل والقتل لا يتصف وروى مالك وأحمد عن علي رضي الله تعالى عنه أنه أتى بعدد أمة زنا بالجلد هما خنسين خنسين اذا فسر في ذلك بين الذكر والانثى يجامع الرق ولو عبر المصنف بن فيه رق لم المكاتب وأتم أولادها البعض ويغرب من فيه رق نصف سنة كما شمل ذلك قول المصنف نصف الحر ولعموم الآية فأشبهه بالجلد * (تبيينه) * مؤنة المقرّب في مدة تغريبه على نفسه ان كان حرا وعلى سيده ان كان رقيقا وان زادت على مؤنة الحر ولو زنى العبد المؤجر حد وهل يغرب في الحال ويثبت للمستأجر الحيار أو يؤخر الى مضي المدة وجهان حكاهما الدارمي قال الاذري ويقرب أن يفريق بين طول مدة الاجارة وقصرها قال ويشبه أن يجبي ذلك في الاجير الحر أيضا انتهى والاوجه أنه لا يغرب ان تغذره في الغربة كما لا يجبس لغريمه ان تغذره في الحبس بل أولى لان

هذا على شروط الاحسان (قوله بل مع زوج) بأن كانت أمة أو حرة وكان قبل الدخول أو طرأ التزويج بعد الزنا فلا يقال ان من لها زوج محصنة اه وشيدي وعبرة خض فان قلت كيف تكون زوجة وتزني ويكون الواجب التغريب دون الرجم مع أن الواجب للزوجة انما هو الرجم لا الجلد والتغريب قلت يصور ذلك فيما اذا عقد عليها ولم يدخل بها وزنت فيقال لها زوجة الآن وهو زوج اه (قوله أو محرّم) ومثله نسوة ثقات وثقة واحدة وممسوح ثقة وعندها الثقة اذا كانت ثقة وكذا سفرها وحدها اذا أمنت الطريق والمقصود كما في الحج بل أولى والمراد بصحبة من ذكر معها صحبته ذهبا وبابا لا إقامة (قوله مع ذي محرم) انظر رأي فائدة في ذي مع أن محرم اسم للشخص ويمكن أن يجاب بأن المراد بالمحرّم المحرمية (قوله جلباب) أي ستره فاضافته الى الحياء من اضافة المشبه به الى المشبه أي الحياء الذي كالجلباب يجامع المنع في كل (قوله ولو بأجرة) فتجب عليها ان قدرت والا فعلى بيت المال فان لم يوجد فيه شيء أخر التغريب الى أن تتدر على الاجرة وقيل تكون على مياسير المسلمين وعبرة مر فان كانت معسرة ففي بيت المال فان تعذرا أخر التغريب الى أن تومر كما من الطريق اه قال الزبادي وتجه في القنة أنها في بيت المال سواء غرّب السيد أو الامام كالخبرة المعسرة (قوله المكلفين) نعم مقطوع بفعول الفعل محذوف أي أعنى المكلفين وفيه أن النعت لا يجوز قطعه الا اذا تعين المنعوت بدونه وما هنا ليس كذلك (قوله فاذا أحصت) بالتزويج والمراد باحصان من صيرورتهن عقيقات بسبب التزويج كما يؤخذ من البضاوي لان الاحسان الذي الكلام فيه لا يوصف به الرقيق فالاحسان ليس قيد الا ان البكر تحت أيضا وتغرب (قوله نصف ما على المحصنات) أي الحرائر وقوله من العذاب شامل للتغريب لانه عذاب كما يدل عليه قوله بعد ولعموم الآية اه (قوله خنسين خنسين) كره مرتين لانه لو اقتصر على مرة لتوهم أن الخمسين بينهما (قوله كما شمل ذلك) لان الحد شامل للتغريب (قوله ولعموم الآية) فيه نظرا لانه حملها أولا على الجلد وقوله فأشبهه بالجلد الخ فيه فطر لانه على فرض عموم الآية يكون بالنص لا بالشبه فكان الأولى حذف احدي الكلمتين وهما عموم في الحديث وقوله فأشبهه بالجلد (قوله على نفسه) وهذا شامل للزوجة ويوجه بأنها غير ممكنة فلا نفقة لها فان صحبها وتمتع بها فينبغي وجوب نفقتها سم فلو لم يكن للمغرب مال فيقترض عليه الى أن يومر فان لم يجبد من يقرضه ففي بيت المال قرضا لا تبرعا (قوله على مؤنة الحر) صوابه على مؤنة الحضر فان هذه الغاية للرد على القول بأن نفقته الزائدة على مؤنة الحضر في بيت المال (قوله والاوجه أنه) أي المؤجر حرا كان أو رقيقا لا يغرب الخ معتمد وهذا جمع بين الوجهين المتقدمين فالقول بأنه لا يغرب في الحال محمول على ما اذا تعذر عمله في الغربة والقول بأنه يغرب في الحال محمول على ما اذا لم يتعد ذلك كالخياطة والكتابة (قوله ان تعذر عمله في الغربة) كالبناء (قوله لان ذلك) أي الحبس (قوله وهذا) أي التغريب حق الله (قوله فانها تحبس) مع أنها تشبه المستأجرة للزوج لانها لما كانت لا تنزع الا باذنه صارت كأنها مستأجرة له (قوله ولو فات التمتع) غاية (قوله لانه) أي التمتع (قوله وقضية كلامهم) أي حيث قالوا ان العبد حده نصف الحر وغرضه بذلك الرد على من قال ان الرقيق الكافر لا يحد

ذلك حق آدمي وهذا حق الله تعالى بخلاف المرأة اذا توجه عليها حبس فانها تحبس ولو فات التمتع على الزوج لانه لا غاية له وقضية كلامهم أنه لا فرق بين العبد المسلم والكافر وكذلك

لأنه لا جزية عليه وود بأنه ملتزم للأحكام حكماً بالسيدة وإن لم يكن عليه جزية كما أن المرأة
الكافرة تحسد وإن لم تكن عليها جزية لأنها تابعة لزوجها وأولاهما (قوله بأحد أمرين)
وزاد اللعان في حق الزوج فلا يثبت الزنا باليمين المردودة ولا بجعل المرأة وهي خلية شلأفا
للمالكية قال الشعراني في الميزان وإذا ظهر بالمرأة الحرة حمل ولا زوج لها وكذلك الأمة التي
لا يعرف لها زوج وتقول **أُكْثِرْتُ** أو **وُطِّئْتُ** بشبهة فلا يجب عليها حد كما قاله أبو حنيفة
والشافعي وأحمدى أظهر روايته وقال مالك أنها تحسد إذا كانت مقمية ليست بغربة ولا يقبل
قولها في الشبهة والغصب الآن يظهر أثر ذلك كجبرها مستغينة وشبه ذلك مما يظهر به صدقها
ووجه الأقل عدم تحققنا منها ما يوجب الحد لاحتمال أنها وطئت وهي نائمة أو غشى عليها
فحملت من ذلك الوطء وقدرى البيهقي أن امرأة لا زوج لها أتت بها إلى عمر بن الخطاب حين
وجدوها حاملاً فقال عمر للحاضرين الذي عندي أن هذه ما هي من أهل البتمة ثم استنهمها
عن شأنها فقالت يا أمير المؤمنين إني امرأة أرى الغنم وإذا دخلت في صلاتي فرمى غلب علي
الخشوع فأغيب عن أحسامي فربما أتى أحد من العتاة فغشي بي من غير علي أي وطئتني قال
تعالى فلما نكحها جعلت حملاً قال لها عمر رضي الله عنه وذلك ظني بك ودرأ عنها الحد وقد
حكيت ذلك لزوجي أم عبد الرحمن فقالت إن الولد لا يتخلق إلا من ماء الرجل والمرأة معاً وإذا
كانت غائبة العقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى يخرج ماؤها ويتخلق الولد من
ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلاة والسلام قالت الذي عندي أنها شعرت بوطء
الرجل لها فخرج ماؤها ولكن استحييت من الناس فأورث ذلك شبهة عند عرفد الحد عنها
لأنه سلم لها قولها مطلقاً فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتملت بعد نزول الرجل منها فاختلط
منها عيني الباقى في رجها فتخلق من ذلك الولد وأنها كانت من ورثة أم عيسى في المقام فكما
قام نفخ الملك في ذيل قيس مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفخ ملك أو شيطان في ذيل هذه
المرأة مقام ماء الزوج والسيدة عادة فتألت هذا بعيداً وأما وجه قول الإمام مالك الذي هو
مقابل قول الأئمة الثلاثة أنها تحسد فهو لعدم إيمانها بشبهة يدرأ بها الحد عنها عنده فاعلم ذلك
(قوله ولو مرة) غاية للردي على أبي حنيفة القائل بأن الزنا لا يثبت إلا بقرار الابعدة أربع
مرات لأن كل مرة فائمة مقام شاهد وأخذ ذلك من قول النبي **لله قر بالزنا علك لمست**
لعلك قبلت لعلك فخذت فصار يقول النبي في كل مرة زنت (قوله فتذكر بن زني) أي
فتصرح بالتي زنا بها كأن تقول أدخل حشفته في فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد أن تذكر
الأحصان أو عدمه كما في العباب اه حل (قوله والكيفية) أي كهيئة ما وجد منه هل هو
إيلاج أو غيره (قوله وتعرض للعشقة) تفصيل للكيفية (قوله وقت الزنا) وإذا مكانه لا بد
منها لأن المرأة قد تجل في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان (قوله وهو اليمين المردودة)
كما إذا قذف شخصاً بالزنا وطلب منه المقدوف حداً القذف فطلب منه عيمته على أنه ما زنى فردة
عليه اليمين فخاف أنه زان اه ديمري (قوله ويسن للزاني الخ) ولو أقرب بالزنا ثم رجع عن
ذلك سقط الحد لأن هرب أو قال لا تحسدني أما الحد الثابت باليمين فلا يسقط بالرجوع
كما لا يسقط هو ولا الثابت بالقرار بالتوبة اه شرح المنهج وقوله ثم رجع أي قبل الشروع

ويثبت الزنا بأحد أمرين إما ببينة عليه
وهي أربعة شهود لآية واللاقي يأتين
الناحثة من نسائكم وأقرار حقيقي
ولو مرة لأنه صلى الله عليه وسلم رجم
ما عزا والغامدية بأقرارهما رواه مسلم
ويشترط في البينة التفصيل فتذكر بن
زني لجواز أن لا حد عليه بوطئها
والتكيفية لاحتمال إرادة المباشرة فيها
دون الفرج وتعرض للعشقة
أو قدرها وقت الزنا تقول رأيتاه أدخل
ذكره أو حشفته في فرج فلانة على وجه
الزنا ويعتبر بكون الأقرار الحقيقي
كالشهادة وخرج بالأقرار الحقيقي
التقديري وهو اليمين المردودة بعد
نكول الخصم فلا يثبت به الزنا ولكن
يسقط به الحد عن القاذف ويسن للزاني
وكل من ارتكب معصية الستر على
نفسه

نلبر من أتى من هذه القادورات شيئاً
فليس تترى بستر الله تعالى فان من أبدى لنا
صفحة أفتا عليه الحد رواء الحماكم
والبيهقي باسناد جيد (وحكم اللواط)
وهو ايلاج الحشفة أو قدرها في دبر ذكر
ولو عبده أو أتى غير زوجته وأمه
(واتيان البهائم) مطاقاً في وجوب
الحد (حكم الزنا) في القبل على
المذهب في اللواط فقط فيرجم الفاعل
المحصن ويجلد ويغرب غيره على ما سبق
وأما المفعول به فيجلد ويغرب مطلقاً
أحسن أم لا على الأصح ونخرج بقيد
غير زوجته وأمه اللواط بهما فلا حد
عليه بل واجبه التعزير فقط على
المذهب في الروضة أي إذا تكرره
الفعل فان لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره
البغوي والرويان والزوجة والامة
في التعزير مثله وأما ما ذكره المصنف من
أن اتيان البهائم في الحد كالزنا فهو أحد
الاقوال الثلاثة في المسئلة وهو
مرجوح وعليه يفرق بين المحصن وغيره
لانه حد يجب بالوطاء كذاعله صاحب
المهذب والتهذيب والثاني أن واجبه
القتل محصناً كان أو غيره لقوله صلى الله
عليه وسلم من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا
معه رواء الحماكم وصحح اسناده وأظهرها
لأحد في كافي المنهاج كآصله لأن الطبع
السلام بأياه فلم ينجح الى زاجر بحديث
يعزرو وفي السائي عن ابن عباس ليس
على الذي يأتي البهيمة حد ومثل هذا
لا يقوله الا عن توقيف (ومن وطئ)
الاولى ومن باشر (فيعادون القرخ)
بمخاضة أو معانقة أو قبله أو فحوا ذلك
(عزرو) بمباراه الامام

في الحد أو بعده كأن قال كذبت أو ما زنت أو رجعت أو فاخذت فطنته زنا وإن شهد حاله
بكذبه فيما يظهر وعلى قاتله بعد رجوعه الدية لا القود لاختلاف العلماء في سقوط الحد
بالرجوع ولا يقبل رجوعه لاسقاط مهر من قال زنت بهم مكرهه لانه حق آدمي ٥١ زى مع
زيادة من يرويه وقوله لا تحدد في خرج ما لو قال قد حدثني الامام فانه يقبل وإن لم ير له أثر بيده
وقوله فلا يسقط بالرجوع أي لأن البينة في سقوط الله تعالى أقوى من الاقرار والقرار في
حقوق الأدنى أقوى من البينة كما قاله المبرماوى (قوله القاذورات) أي المعاصى (قوله
صفحة) أي ذنبه ونسخة فضته أي ولته وجرمته ومحل نيب السراذم يكن عند شيخ بر شدة
لدواء ذنبه وهو التوبة منه أو كسر لنفسه أو لاجل الندم (قوله وحكم اللواط الخ) ولبعضهم
في ذمته ظم. أخوذ من كلام الشعرائي

ظلام لقلب ضيق رزق لفاعل * لاحدى خصال ثم مقت بحرمان

هى الكيمياء ثم اللواط وشغله * بعلم لروحاني كذا نص شعرائي

(قوله مطلقاً) أي سواء القبل والدبر سواء كانت من الماكولات أم لا (قوله حكم الزنا)
ظاهراً أنه لا يسمى زناً وهو ذمان حيث اللغة والأهوازنا شرعاً ولذلك يحدث به من حلف لا يزنى
قل (قوله في القبل) متعلق بالزنا (قوله على المذهب في اللواط) ومقابلته أنه يقتل
مطلقاً وفي كيفية قتله أقوال أربعة قيل بالسيف وقيل بالرجم وقيل بهدم جدار عليه وقيل
بالقائه من شاهق جبل (قوله مطلقاً) بين الاطلاق بقوله أحسن أم لا لأن الاحصان لا يدخل له
في المفعول في دبره اذ لا يتصور ادخال الذكر في الدبر على وجه مباح حتى يؤثر الاحصان اختلاف
الحكم فيه ولا يترحم أن من خشى الزنا وزوجته حائض يباح له دبرها لأن ذلك باطل قطعاً
بل يباح له حينئذ وطؤها في القبل مع الحيض للضرورة (قوله بل واجبه التعزير فقط) وليس
كبيرة في المرة الاولى قل (قوله والزوجة والامة في التعزير مثله) أي الزوج هو المعتمد أي
فانها اذا مكنت زوجها أو سيدها من دبرها باختيارها فانها تعزروا وانما توقف التعزير على
التكرير لطوف المقاطعة بين الزوجين وان كانت النفقة تسقط بها (قوله بين المحصن وغيره)
للحديث الا أن أي فيقتل الاول ويجلد الثاني ويغرب (قوله والثاني أن واجبه القتل)
وفي كيفية الاقوال الاربعة المتقدمة في اللواط وأما قتل البهيمة فمخلاف والرابع منه
ان قتلها بذبحها ان كانت مأكولة ويغرم الفاعل بها ما بين قيمتها حية ومذبوحة لأن ذبحها
لمصلحته وهو السر عليه لأن في بقائها تذكاراً للفاحشة فيعيرها والأصح حل أكلها اذا ذبحت
وفي وجه لاشئ لصاحبها لأن الشرع أوجب قتلها للمصلحة تدبيرى ولا يجوز قتلها بغير الذبح
وأما غير المأكولة فيضمنها كلها اذا ذبحت (قوله فاقتلوه) منسوخ عندنا بالحديث الا أن
أو مجهول على المسح (قوله واقتلوه معه) أي ستر على الفاعل لانها اذا رويت تذكر
الفاعل بها (قوله الاولى ومن باشر) لأن حقيقة الوطء ايلاج الحشفة في فرج ويجاب عنه
بأنه عبره للمشاكلة (قوله بمباراه الامام) أفهم كلامه عدم استيفاء غير الامام له نعم للاب
والجدة تأديب ولده الصغير والمجنون والسفيه ومثلهما الام كما يحتمل الرافي وللسيد تأديب قنه
ولو لحق الله تعالى واللعن تأديب المتعلم منه لكن باذن ولي المحجور وللزوج تعزير

من ضرب أو صفع أو حبس أو تقي ويعتزل بما يراه من الجمع بين هذه الأمور أو الاقتصاد على بعضها وله الاقتصاد على الترتيب باللسان
بوحده فيما يتعلق بحق الله تعالى كافي الروضة (ولا يسلخ) (١٥٤) الامام وجوباً (بالتعزير أدنى الحدود) لأن الضابط في التعزير

أنه مشروع في كل معصية لاحتمالها
ولا كفارة سواء أكانت حقاً لله تعالى
أم لا دمي وسواء أكانت من مقتضات
نمائه حد كبشارة أجنبية في غير الفرج
وسرقة ما لا قطع فيه والنسب بما ليس
بمقذف أم لا كالزور وشهادة الزور
هو الضرب بغير حق ونشوز المرأة ومنع
الزوج حقها مع القدرة والاصل فيه
قبيل الإجماع قولنا تعالى واللائي يخافون
تشوزهن الآية فأباح الضرب عند
الخالفه فكان فيه تنبيه على التعزير
ودروى البيهقي أن علياً رضي الله تعالى
نعمه سئل عن قال لرجل يا فاسق
يا خبيث فقال يعزر * (تنبيه) *
أقتضى الضابط المذكور ثلاثة أمور
الامر الأول تعزير ذي المعصية التي
لا حد فيها ولا كفارة ويستثنى منه
مسائل منها الاصل لا يعزر لحق
الفرع كالأبجد بقذفه ومنها ما إذا
ارتدت ثم أسلم فإنه لا يعزر أقل مرة ومنها
ما إذا كلف السيد عبده ما لا يطيق
فانه يحرم عليه ولا يعزر أقل مرة
وإنما يقال له لا تعد فان عاد عزر ومنها
ما إذا قطع الشخص أطراف نفسه
الامر الثاني متى كان في المعصية حد
كالزنا وكفارة كالتعذيب في الآحرام
ينبغي التعزير لا يجاب الا قول الحد
والثاني الكفارة ويستثنى منه مسائل
منها فساد الصائم يوماً من رمضان
بجماع زوجته أو أمته فانه يجب فيه
التعزير مع الكفارة ومنها المظاهر
يجب عليه التعزير مع الكفارة ومنها
الأمين الغموس يجب فيها التعزير مع
الكفارة

زوجته لحق نفسه كتشوزم وقوله وللمعلم ظاهره ولو كانا وهو ظاهر حيث تعين للتعليم
أو كان أصح من غيره في التعليم وعبارة قل ومعلم تعلم منه ولو غيبر صبي وسواء أذن
له الولي أو لا اذله التأديب ولو بالضرب بغير إذن الولي على المعتقد قال ع ش ومن ذلك
الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضي تأديبه فيما يتعلق بالتعلم وليس
منه ما جرت به العادة من أن المتعلم اذا توجه عليه حق لتعزيره يأتي صاحب الحق للشيخ
ويطلب منه أن يخلصه من المتعلم منه فاذا طلبه الشيخ منه ولم يوفه فليس له ضربه ولا تأديبه
على الامتناع من توفية الحق فلو عزره الشيخ بالضرب وغيره حرم عليه ذلك لانه لا ولاية
عليهم (قوله من ضرب) أي غير مبرح قوله أو صفع هو الضرب بجمع الكف أو بسطها
مر (قوله أو حبس) أي أو قيام من مجلس أو كشف رأس أو تسويد وجه أو حلق رأس
لمن يكرهه في زمننا للجمعة وان تلبنا بكرامته وهو الاصح أي لا يجوز بذلك فان فعل به حرم
وحصل التعزير كما قاله حل خلافاً للتشويري في عدم حصول التعزير بذلك وقرر شيخنا
العزري أنه يجوز خلق اللحية حيث يراه الامام فليعزروا ركله الجاهل منكوساً والدوراني به
كذلك بين الناس وتمهيداً بأنواع العقوبات وجوز المأوردى صلته حيا من غير محاورة ثلاثة
أيام ولا يمنع طعاماً ولا شراباً ويتوضأ ويصلي لامومياً أي بل يطلق حتى يصلي ثم يصلب خلافاً له على
أن الخبر الذي استدل به غير معروف وتعين على الامام أن يفعل بكل معزوماً يليق به من هذه
الانواع ويجزيه أي ما يليق به ويجزيه وأن يراعى في الترتيب والتدرج ما ترقى دفع الصائل فلا
يرتقى لمرتبة وهو يرى ما دونها كافياً ولا تشويع ويصح أن تكون المطلق الجمع انذالاً امام الجمع
بن فوعزراً أكثر ان رآه مر في شرحه قال قل ومنع شيخنا م ر كابر دقيق العبد الضرب
بالدرة المعروفة الآن لذوى الهيئات لانه صار عاراً في ذريتهم اه (قوله على التوبيخ) أي ان
أفاد (قوله أدنى الحدود) وهو أربعون بالنسبة للحر وعشرون بالنسبة للرقبي سم هذا اذا
كان التعزير بالضرب أو غيره كالحبس فيتعلى باجتهاد الامام (قوله حقاً لله تعالى) كبشارة
أجنبية فيما دون الفرج (قوله كالزور) التزوير هو محيا كآلة الخط (قوله فقال يعزر) محله
اذا لم يقصد القائل القذف والا فالواجب الحد لما يأتي أن ذلك كناية (قوله اقتضى الضابط
المذكور) وهو أن التعزير يجري في كل معصية لاحتمالها ولا كفارة والمراد بقوله اقتضى الضابط
أي نطوقاً وهو ما قاله من المنطوق والاخيران من المذهب (قوله الاصل لا يعزر لحق
الفرع) أي اضر به من غير حق بأن كان لا قصد التأديب أو سبه بما ليس بقذف كإطعام
وبأحق أو نحو ذلك كإسارة (قوله ما إذا ارتدت) فيه نظر لأن الردة فيها حد وهو القتل فكيف
استأناها ويجب بأن لم أسلم سقط الحد فصح الاستثناء (قوله ونها ما إذا كلف الخ)
ومنها ما لو وطئ الرجل حليته في دبرها أقل مرة فلا يعزر ولا ينافي ذلك تعزيره على وطئ الحائض
لانه أغش للأجاج على تحريره وكفر مسخه مع أن الوطئ في الدبر ذليله ينبغي عدم اذا عتار
أي اشاعتها مر في شرحه (قوله ويستثنى منه) كمن الثلاث الاول من الذي فيه
كفارة والرابع من الذي فيه كفارة وندمعا (قوله الغموس) أي الباطل بأن اعترف
أنه حلف باطلا عامداً عالماً بما قاله أو أقيمت عليه بينة فلا يعزر لاحتمال كذبها كما قاله حل (قوله

(رأيه العتق) أي كفارة للصوم وقوله والبسطة أي لفساد النفس (قوله يمنع من يكتسب باللهو) أي ولو بما حكن يعلم الناس الشطر في شيء يأخذ منهم فيعزروا المحتسب إلا أخذ والمعطى (قوله تناول الله والمباح) الذي لا معصية معه كاللعب بالطائر كالنجاحين والغناء في القهاري مثلاً وليس من ذلك المسمى بالمزاح ع ش وعبارته على م و وأما من يكتسب بالحرام فالتعزير عليه داخل في الحرام لأنه من المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما بررت العادة به في مصرنا من اتخاذ من يذكر حكايات مخصصة وأكثرها كاذب فيعزروا على ذلك الفعل ولا يستحق ما يأخذ عليه ويجب رده إلى دافعه وإن وقعت صورة استجار لأن الاستجار على ذلك الوجه فاسد اه ع ش على م ر (قوله في الخنث) أي المتشبه بالنساء أي نفسه في محل لانسائه فيه فتقضي القاضي له في المحل المذكور وتعزيره والاولى أن يقول الخنث فان صاحبه يعزروا بالتقاضي مع أنه ليس بمعصية وقوله مع أنه أي الخنث ليس بمعصية وهو محمول على الخنث الخلق وقوله وانما هو أي تعزيره بالتقاضي فعل للمصلحة لأنه ربما أفقت النساء (قوله وانما هو) ظاهره أنه واجب للخنث فيقتضى أنه باختباره وأوجب بأن هذا الضمير راجع للنبي والمصلحة فيه حفظ المسلمين عن التعلم منه والتنقل منه ففي ذلك فستيت الضمائر (قوله لأعراضه) أي لشدة حله وتوليها للناس (قوله كالمغال) بالعين المجردة وتشديد اللام أي الخائن في الغيبة وقال النبي فيه انما تشعل عليه نار يوم القيامة وكان قد سرق شملة (قوله ولاوى شدقه) بكسر الواو من الاتواو والشدق جوارب الفم وهو بكسر الشين وفحها والمكسور يجمع على أشدق كعمل وأجال والمفتوح يجمع على شدوق كطلس وفلوس اه مصباح وحاصله أن الزبير تخصص مع رجل في سقى أرض فحكم النبي للزبير بأن يسقى أولاً أي لكونه احباً ولا فقال الخصم يا رسول الله أن كان ابن عمك بفتح الهجمة من أن تعسلاً لمخذوف أي حكمت له لكونه ابن عمك ولوى شدقه قاغم النبي وتظهر عليه الغضب فحكم النبي نأ بالزبير بأنه يسقى ويحبس الماء إلى الكفيعين وكان أولاً أمر الزبير بأن يساع خصمه من بعض حقه فلما وقع من الخصم ما ذكر رجوع النبي وحبسهم عاذر ولا يجوز ترك التعزير ان كان لا أدى عند طلبه ولو عفا مستحق العقوبة عن التخاص أو الحد أو التعزير سقط ما ذكر لكن للإمام أن لا يترك التعزير لأن أصله يتعلق بنظره فلم يؤثر فيه إسقاط غيره كما نقله المنوفي عن تصحيح الروضة ولا ينافي هذا قول الشارح في الفصل الذي بعده هذا وألحق في الروضة التعزير بالحد فقال انه سطة بالعفو أيضاً لا هذا بالنسبة للمستحق لا للإمام فسقط ما في الحاشية من ذكر التنافي (قوله من وافق الكفار في أعيادهم) بأن يفعل ما يفعلونه في يوم عيدهم وهذا حرام (قوله ومن يسك الحمية) لانها ربما آذنه ولو كان محوياً لأنه ربما اتبع في أمور فاسدة والظاهر أن يسك الحمية حرام مطلقاً ولا يأتى هنا تفصيل البهلوان اذا تفرغ للعدوق هنا (قوله ويدخل النار) وإن كانت لا تؤذيه بأن كان بسحر لانها ربما آذنه أو تبسح في أمور فاسدة وقد ذكر بعضهم صفة لجل النار فقال تأخذ زريقاً وشئاً عالياً اسحقهما ولتأما بياض البيض والطبخ به بذلك واحمل النار فانها لا تؤذيك وإذا أردت أن تدخل النار إلى فاك ولا تؤذيك خذ شلداً وعود قرح وتناولهما جيداً وتضعهما في فاك ولا تبلغ من ريقك شيئاً

ومنها ما ذكره الشيخ عز الدين في القواعد الصغرى أنه لو زنا بأخته في جوف الكعبة في رمضان وهو صائم معتكف محرماً لرأيه العتق والبسطة وبجدة الزنا ويعزروا لقطع رجه وإنه لشد حرمة الكعبة الأمر الثالث أنه لا يعزروا في غير معصية ويستثنى منه مسائل منها الصبي والمجنون يعزروا إذا فعل ما به زعمه البالغ العاقل وإن لم يكن ماله زعمه البالغ العاقل وإن لم يكن فعله ما بمعصية ومنها أن المحتسب يمنع من يكتسب باللهو ويؤدب عليه الأخذ والمعطى وظاهره تناول الله والمباح ومنها أن الخنث نص عليه الشافعي مع أنه ليس بمعصية وانما هو فعل للمصلحة واستثنيت فيه شرح المنهاج وغيره من ذلك مسائل عديدة مهمة لا يحفلها هذا المختصر وفيما ذكرته تذكرة لاولى الالباب * (تمة) * للإمام ترك التعزير لحق الله تعالى لأعراضه صلى الله عليه وسلم عن جماعة استحقوه كالقالت في الغيبة ولاوى شدقه في حكمه للزبير ولا يجوز تركه ان كان لا أدى عند طلبه كالقصاص على المعتد وإن خالف في ذلك ابن المقرئ ويعزروا من وافق الكفار في أعيادهم ومن يسك الحمية ويدخل النار ومن قال لذي يباح ويمنى زريقاً للصالحين حاجاً ولا يجوز للإمام العفو عن الحية

ولا تجوز الشفاعة فيه وتس الشفاعة
الحسنة الى ولادة الامور لقوله تعالى
من يشفع شفاعة حسنة الآية ولما
في الحديث عن أبي موسى أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه طالب
حاجة أقبل على مجلسائه وقال اللهوا
توسروا ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء

* (فصل في حد القذف) *

وهو بالذال المجهة لغة الرمي وشرا الرمي
بالزنا في معرض التعريض والفاظ القذف
ثلاثة صريح وكناية وتعريض وبدأ
بالاول فقال (واذا قذف) شخص (غيره
بالزنا) كقوله لرجل أو امرأه زفيت
أو زفيت بفتح التاء وكسرهما أو يازاني
أو يازانية (فعليه حد القذف)
للمقذوف بالإجماع المستند الى قوله
تعالى والذين يرمون المحصنات الآية
وقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية
دين قذف زوجته بشريك بن سماعة
البينة أو حد في ظهرك ولما قال صلى
الله عليه وسلم له ذلك قال يا رسول الله
اذا رأي أحدنا على امرأته رجلا
يتطلق يلتمس البينة فجعل صلى الله
عليه وسلم يكثر ذلك فقال لهلال
والذي بعثك بالحق نبيا اني لصادق
ولينزلن الله ما يبئني ظهري من الحد
فنزلت آية اللعان ولو قال للرجل يازانية
ولله امرأه يازاني كان قذفا ولا يضر اللعان
نالتد كبير الموث وعكسه كما سرح به
في المحرر ولو خاطب مثنى بزانة أو زان
وجب الحد لكنه يكون صريحا ان
أضاف الزنا الى فريجه فان أضافه الى
أحدهما كان كناية والرمي لشخص

بإيلاج ذكره

ثم تأخذ الضميمة أو الجديدة المحمسة تدخلها في تلك وتضعها على لسانك وتطسها فانه يطس
ولا يؤذيك فيتحيل الناظر أنها سرق لسانك (قوله ولا تجوز الشفاعة فيه) أي في الشفاعة
صلى الله عليه وسلم لا سامة لما كلفه في شأن الخزومية التي سرقتم تشفع في حد من حدود الله
تعالى ثم قام فأخطب فقال انما أهلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف
تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت
لقطعت يدها وارهاه الشيطان شرح الروض (قوله وقال اشفعوا) أي عند النبي

* (فصل في حد القذف) *

وهو معقود لامور أربعة الاول حقيقة القذف وأنه ينقسم الى صريح وكناية بخلاف
التعريض فليس بقذف الثاني في شروط القذف وشروط المقذوف الثالث في مقدار
حد القذف الرابع فيما يقطع به حد القذف وهو أحد أمور خمسة بأحاطة البيئة بزنا المقذوف
بالشهود الأربعة وإقراره وبعضه وباللعان في حق الزوجة وبارث القاذف الحد ١٥ وينبغي
أن يزاد سادس وهو زنا بعد قذفه وقبل الحد ١٥ مد (قوله لغة الرمي) يقال قذف النواة
أي رميها (قوله في معرض التعريض) أي في مقام هو التعريض أي التوبيخ أي لاني مقام
الشهادة وتحولها فخرج به طرفة لا توأما قال في المصباح معرض كجهد أي في موضع ظهور
التعريض والقصد اليه (قوله وألفاظ القذف) المقام للانهما في كونه نظر لان الثالث
تعريض لا قذف فيه لا صريح ولا كناية فالاولى أن يقول وألفاظ التعريض وبجواب بأن المعنى
والالفاظ التي يفهم منها القذف وتستعمل فيه أي سواء فهم من ذواتها أو من قرأها الاحوال
قد دخل القسم الثالث وهو التعريض والتعريض لفظ مستعمل في معناه يلوح بغيره (قوله
وبدأ بالاول) فيه نظر لان كلام المتن شامل لما اذا كان بالصريح أو بالكناية فهذا من
الشارح قصر للمتن على بعض معناه ولهذا قال قل لو قال وبدأ بميليد أو يتضمن الاول
لكان مستقيما (قوله بفتح التاء وكسرهما) أي في كل منهما ببديل ما سيذكره (قوله
والذين الى آخر الآية) كذا في عبارته (٢) والتلاوة ان الذين يرمون المحصنات الغافلات
والآية الاخرى والذين يرمون أزواجهن ١٥ (قوله - معناه) كذا في خطه وموايه
كما في تهذيب الاسماء واللغات معناه بتقديم الحاء على الميم وهي أمه وأبوه عبدة البهوى لانه
من بني بله وهو حليف الانصار ١٥ مد (قوله ينطلق) أي هل ينطق وهو استنهام
انكارى ١٥ (قوله فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الخ) * (تنبيه) * كان المصطفى صلى الله
عليه وسلم أشد حياء من العذراء في خدرها وراه أجد والشيطان عن أبي سعيد يعني كان
من ربه ومن الخلق أشد حياء منها وهذا أي كونه أشد حياء من العذراء في خدرها في غير
أسباب الحدود أمافيها فلا ولهذا قال للذي اعترف بالزنا أنك لا تكن كماين في الصحيح ١٥
مناوى على الخصائص (قوله ولو قال الرجل يازانية) هذا في خطاب الرجل قديكون أبلغ
من ترك التاء بأن تجعل التاء فيه للامانة دون التأنيث ١٥ عناني (قوله ولا يضر اللعان الخ)
على أنه لا يلحق لان التأنيث باعتبار السمعة والتذكير باعتبار الشخص (قوله والرمي) مبتدأ

(٢) قوله كذا في عبارته الخ غير مستقيم فان الآية التي استدلت بها الشارح هي والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا وقوله
بأربعة شيئا فاجلدوهم الخ وهي مطابقة للمدعي وما ذكره غير مطابق له ١٥

أوحشة منه في فرج منع وصف الابلاخ بحريم طاق أو الرمي بالبلاخ ذكر أوحشة في دبر صريح وانما اشتد الوصف بالتحريم في القدر دون الدبر لان الابلاخ في الدبر لا يكون الا حراما فان لم يوصف الا قول بالتحريم فليس بصريح لصدقه بالحلال بخلاف الثاني وأما اللفظ الثاني وهو الكتابة فكقوله زنا بالهمز في الجبل أو السلم أو نحوه فهو كتابة لأن ظاهره (١٥٧) يقتضي الصعود وزيت البلاء في الجبل صريح لظاهره وفيه كماله في الدار وذكر الجبل يصلح فيه ارادة محله فلا ينصرف الصريح عن موضوعه وكقوله لرجلي يا فاجر يا فاسق يا خبيث ولا امرأة يا فاجرة يا فاسقة يا خبيثة وأنت تحيين النملوة أو الفللة أو لاتردين بدلا من واختلاف في قول شخص لا تحري بالوطى هل هو صريح أو كتابة لاحتمال أن يريد أنه على دين قوم لوط والمعتمد أنه كتابة بخلاف قوله الا لظنه فانه صريح قال ابن القطن ولو قال يا فاجر أو لها يا خبيثة فهو كتابة والذي أفتى به ابن عبد السلام في بالغة أنه صريح وهو الظاهر وأفتى أيضا بصراحة بالبحث للعرف والظاهر أنه كتابة فان أنكر شخص في الكتابة ارادة قذف بها صدق بيئته لانه أعرف برأيه فيظن أنه ما أراد قذفه فله المأوردى ثم عليه التعزير للأبداء وقيد المأوردى بما اذا خرج لفظه مخرج السب والذم ولا قلنا تعزير وهو ظاهر وأما اللفظ الثالث وهو التعريض فكقوله لغيره في خصومة أو غيرها يا ابن الحلال وأما يا فاسق بزان ونحوه كليت أي بزانة ولست ابن خباز أو اسكافي وما أحسن اسمك في الجيران فليس ذلك بقذف صريح ولا كتابة وأن نواه لأن النية انع تؤثر اذا احتل اللفظ المنوي وهما ليس في اللفظ اشعار به وانما يفهم بقرائن الاحوال فلا يؤثر فيه فاللفظ الذي يقصده القذف ان لم يحتمل غيره فصريح والا فان فهم منه القذف بوضعه في كناية ولا تعريض وأيس الرمي ببيان البهائم قذفا والنسبة الى غير الزنا من الكفار وغيرهما فيه ايذاء كقوله لها زنت بفلاة أو أصابتك فلانة يقتضي (٤٠ ع ح) التعزير لا يذم الا لحد عدم شؤنه (وشرائطه) أي حد القذف (ثمانية ثلاثة منها) بل ستة (في القاذف) كما ستعرفه (وهو أن يكون بالغاعاقلا) فلا حد على صبي ويجنون لنفي الا يذم بقذفه لعدم تكليفهما لكن يعزران إذا كان لهما نوع تمييز (و) الثالث (أن لا يكون والدا) أي أصلا (للمقدور) فلا يحد أصل بقذف فرعه وان سفل

وقوله أو الرمي معطوف عليه وقوله صريح خبر عنهما وصورة الاولى أن يقول أو لبت ذكر كرك أوحشة ذكر كرك في قبل ابلاجا محرما محرما مطلقا أو في مثل حال ووقت وصورة الثاني أن يقول أو لبت ذكر كرك أوحشة ذكر كرك في دبر وان لم يقل ابلاجا محرما فهو صريح بشرط أن يضيف الدبر إلى ذكر أو خنتي أو أتت خلية بأن يقول في دبر ذكر أو خنتي أو أتت خلية فان قال من رجة فلا يكون صريحا اذا قال ابلاجا محرما محرما على وجه اللواط فان لم يقل ذلك لم يكن صريحا لاحتمال دبر زوجته فلا يكون قد ظاهريه لاحتياج الدبر فيه التعزير ويحتمل أن يريد دبرا أتت من رجة غير زوجته فيكون قد فاقته في الحد (قوله في فرج) أي قبل بدليل ما بعده (قوله مطلق) أي عن التقييد بالعارض كالابلاخ في فرج زوجته الحائض فاندفع اعتراض شرح الروض بأن مطلق التحريم صادق بالتحريم لعارض فلا يصح صريحا وقال مد ويحجب عن الشارح بأن قوله تحريم مطلق معناه مقيد بالاطلاق بأن يرميه بابلاخ حشقة في فرج محرما مطلقا أي في كل حال (قوله في دبر) فيه أنه يحتمل أن يكون في دبر زوجته ولا حد بابلاخ فيه فكيف يكون صريحا قال مد ومع ذلك أي صراحته اذا قال أردت دبر زوجته فانه يقبل قوله بيئته على الوجه في زر ولا حد شرح مد في باب اللعان (قوله في القبل) أي في الابلاخ في القبل لان المتقدم انما هو وصف الابلاخ بالتحريم دون القبل (قوله في الجبل) بخلاف زنا بالهمز في البيت فصريح وان كان فيه درج يصعد فيه على المعتمد فيكون أبدا ليا همزة وبعبارة مد في باب اللعان بخلاف زنا بالهمز في البيت فصريح لانه لا يستعمل فيه بمعنى الصعود ونحوه فان كان له درج يصعد فيه فوجهان أحدهما كما أفتى به الوالد رحمه الله صراحته أيضا اه بحروفه (قوله لظاهره وفيه) أي في القذف ويحتمل أن يراد به الزنا وبأبدا ليا همزة كما قرره شيخنا (قوله وكقوله لرجل) معطوف على قوله كقوله زنا الخ (قوله ولا تردين بدلا من) هو كتابة عن سرعة الاجابة (قوله والمعتمد أنه كناية) معتمد (قوله يا فاجر) من البغاء بالمد وهو الزنا يقال بغت المرأة تبغي ففى بقية وهو وصف خاص بالمرأة ولا يقال للرجل بغي ويحتمل أن يكون قوله يا فاجر من البغي وهو مجاوز الحد فلذلك كان كتابة (قوله والظاهر أنه كتابة) نظرا الى أن التخت التكرار والقول بصراحته نظرا لاشتراكه فيمن يتصف بالتعل فيه وهو ضعيف وبعبارة مد في شرحه يا فاجر كتابة كما قاله ابن القطن وكذا ما بحثت خلافا لابن عبد السلام وقوله يا فاجر يعلق كتابة لكن يعزران لم يرد القذف اج لان العلق في اللغة الشيء النقيس (قوله فان أنكر شخص الخ) راجع لجميع ألفاظ الكتابة (قوله وقيد المأوردى) المقام للإشعار (قوله والافلا) أي والايحترج مخرج الذم بأن خرج المخرج أي بأن كان على وجه المزح أو الهزل أو اللعب فلا تعزير الخ (قوله أو اسكافي) أي بآيات البلاء بعد القضاء كذا في خط المؤلف وفي شرح الروض يجذفها (قوله يقصده القذف) أي يفهم منه القذف ويستعمل فيه يشمل القسم الثالث (قوله والنسبة) مبتدأ أخبره يقتضي التعزير (قوله لكن يعزران قل سم ويقتضي البلوغ والافاقة انظر وجه ذلك (قوله فلا يحد أصل) لكن يعزر كما في المنهج وهذا يخالف ما تقدم في المسائل المستفتاة حيث قال منها ان الأصل لا يعزر للفرع

والرابع كونه مختاراً فلا حد على مكره يخرج الراء في القذف والخامس كونه ملتزماً بالأحكام فلا حد على حربي لعدم التزامه والسادس كونه ممنوعاً منه ليخرج ما لو أذن محسن لغيره في قذفه فلا حد (١٥٨) كما صرح به في الزوائد (تبيينه) قد علم من الاقتصار على هذه الشرور

في القاذف عدم اشتراط اسلامه وحرية وهو كذلك (وخسة) منها (في) المقتدوف وهو أن يكون مسلماً بالغيا عاقلاً حراً عفيفاً من وطء يحد به بأن لم يطأ أصلاً أو وطئ وطأ لا يحد به كوطء الشريك الامة المشتركة لأن أضرار ذلك نقص وفي الخبر من أشرك بالله فليس بمحصن وانما جعل الكافر محصناً في حد الزنا لأن حدته أهانه له والحد بقذفه إكراه له واعتبرت العقبة عن الزنا لأن من زنى لا يعير به * (تبيينه) * يرد على ما ذكر وطء زوجته في دبرها فانه تبطل به حصاته على الأصح مع أنه لا يحد به ويتصور الحد بقذف الكافر بأن يقذف من تدابره بوضيفه الى حال اسلامه وبقذف المجنون بأن يقذفه بزياضيفه الى حال افاقته وبقذف العبد بأن يقذفه بزياضيفه الى حال حريته اذا طرأ عليه الرق وصورته فيما اذا أسلم الأسير ثم اختار الامام فيه الرق وتبطل العقبة المعتبرة في الاحصان بوطء شخص وطأ حراماً وان لم يحد به كوطء محرمة برضاع أو نسب كاخت مملوكة له مع علمه بالتعريم لدلالته على قلته بما لانه بالزنا بل غشيان المحارم أشد من غشيان الاجنبيات ولا تبطل العقبة بوطء حرام في نكاح صحيح كوطء زوجته في عدة شبهة لأن التعريم عارض يزول ولا يوطء أمة ولده لثبوت النسب حيث حصل علوق من ذلك الوطء مع انتفاء الحد ولا يوطء في نكاح فاسد كوطء منكوحته بلاولي أو بلاشهود لقوة الشهة ولا تبطل العقبة بوطء زوجته أو أمتة في حيض أو نفاس أو احرام أو صوم أو اعتكاف ولا يوطء زوجته

كما لا يحد بقذفه وأجيب بأن الذي تقدم ليس فيه قذف بل فيه أمر يوجب التعزير فلا يعزr فيه القرف لاصله وهما وجد منه قذف وهو أشد مما يوجب التعزير فيمناسب أن يعزr بالاصل فيه لقرفه (قوله فلا حد على مكره) أي لعدم قصد الايذاء بذلك على الصحيح وأما المصكره بكسر الراء فلا حد عليه أيضاً على الأصح والفرق بينه وبين القتل أنه يمكن جعل يده المكره كالألة بأن يأخذ به فيقتل به ولا يمكن أن يأخذ لسان غيره فيقذف به شرح مر ويقبل دعواه الإكراه ان دلت قرينة عليه والحاصل أنه لا حد على مكره ولا حرمة ولا تعزير لثبته الإكراه لأن الإكراه يبيح جميع المحرمات الا القتل والزنا وأما المصكره فكذلك لا حد عليه لكن يحرم عليه لانه اعانة على الايذاء (قوله فلا حد على حربي) ولكن يحرم عليه للايذاء لانه مكلف بقروع الشريعة (قوله في قذفه) أي قذف الأذن (قوله فلا حد) ظاهر كلام الشارح أنه لا يعزr المأذون له في القذف حيث ذكر التعزير في مسئلة المميز وسكت عن تعزير المأذون له فاقتضى أنه لا يعزr والذي اعتمدته رى أنه يعزr لأن العرض لا يباح بالاباحة وارتضاء س ل وبعبارة بعضهم قوله فلا حد أي ولو كان يحرم عليه ويعزr وفائدة الاذن اسقاط الحد فقط (قوله حراً) لوزاع القاذف في سرية المقتدوف أو في اسلامه صدق المقتدوف بيمينه حل (قوله عن وطء يحد به) ليس بقيد كما يأتي في قوله وتبطل العقبة المعتبرة في الاحصان بوطء شخص وطأ حراماً وان لم يحد به فالمعتبر عقبة عن ثلاثة أمور عن وطء يحد به وعن وطء دبر حليته وعن وطء محرمة مملوكة له كافي متن المنهج واذا منعت من الوطء في دبرها استحققت النفقة على المعقد (قوله لأن أضرار ذلك) أي هذه الخمسة (قوله تنبيهه) يرد على ما ذكر أي قوله عفيفاً عن وطء يحد به ووجه الإيراد أن هذا لا يحد به مع أنه غير عفيف فلا يحد قاذفه وهذا الإيراد انما أوجبه قصر الشارح العفيف على الوطء الذي يحد به فلو ذكر عبارة المنهج لم يردش من ذلك وحاصل ذلك التنبيه اعتراض على تقييد العفيف بنسبه عن وطء يحد به فان ذلك يدخل فيه وطء حليته في دبرها من الزوجة أو الامة المملوكة له وهي أجنبية ويدخل فيه وطء محرمة المملوكة له مطاقاً أي في القبل أو الدبر فانه لا يحد بكل ذلك فتمتضاء أنه يقال له عفيف فيحد قاذفه وليس كذلك فكان الأولى أن يقول كما قال في المنهج عفيف عن وطء يحد به وعن وطء حليته في دبرها وعن وطء أمة المحرم مطاناً (قوله ويتصور الحد بقذف الخ) هذا أمر تبطل بقوله لأن أضرار ما ذكره نقص وهذا بمنزلة الاستثناء من ذلك المفهوم وهو استثناء صوري لما يأتي أنه انما حد لاضاقته القذف لحالة الكمال (قوله ثم اختار الامام فيه الرق) واسلامه انما عصم دمه من القتل فقط ويتخير الامام فيه بين النصل الباقية أي قذفه بالزنا بعد ضرب الرق وأضيف الزنا الى ما قبل الرق وبعد اسلامه وهو قبل الرق ثم سلم فلذلك حد القاذف لأن الكافر لا يحد قاذفه (قوله غشيان) بكسر الغين المعجمة المراد به الجماع اه مصباح قال تعالى فلما تفتشها جعلت (قوله ولا يوطء أمة ولده) مطلقاً أي سواء حصل علوق أم لا وانما قيد الشارح بالاول لاجل قوله لثبوت النسب (قوله لثبوت النسب) ليس عليه لعدم سقوط العقبة بل العلة انتفاء الحد بالوطء المذكور (قوله ولا يوطء مجوس الخ) أي وأسلم بعد ذلك وقذف فلا تبطل عقبة بما وقع في الكفر (قوله فروع) ثلاثة الاول قوله لو زنى

الرجعية ولا يوطء مملوكة له مرتدة أو من زوجة أو قبل الاستبراء أو مكاتبه ولا يزنا صبي ومجنون ولا يوطء جاهل بغير الوطء . مقتدوف لترتب عهده بالاسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء ولا يوطء مكره ولا يوطء مجوس محرمله كأمته ينكح أو ملك لانه لا يعتد بتحريمه ولا بمقتدات الوطء في الاجنبية * (فروع) * لو زنى مقتدوف قبل أن يحد قاذفه سقط الحد عن قاذفه لأن الإحصان لا يمتنع بل يظن

ويظهر الزنا بخدشه كالشاهد ظاهره العدالة منهم بشئ ثم ظهر فسقه قبل الحكم ولو ارتد لم يسقط الحد عن قاذفه والفرق بين الردة والزنا أنه يكتم ما أمكن فإذا ظهر أشعر بسبق مثله لأن الله تعالى كريم لا يهتك السر (١٥٩) أول مرة كما قاله عمر رضي الله تعالى عنه والردّة

مقدوف الخ الثاني قوله ولو ارتد لم يسقط الحد الخ الثالث قوله ومن زنى مرة ثم صلح الخ (قوله) وظهور الزنا بخدشه (بأنه ضرب كافي المختار والعبارة ناقصة ونحوها فظهر الزنا يدل على سبق مثله أي فكأنه وقت القذف كان غير محصن فلذلك سقط الحد (قوله) فإذا ظهر أشعر (أي فكأنه وقت القذف غير محصن) (قوله) وكالردة السرقة والقتل أي فإذا رماه بالزنا فثبت سرقته أو قتله لشخص مكافئ هل يسقط عن قاذفه حد القذف قال لا يسقط لأن هذا نوع آخر غير مرامه به بخلاف ما لو ثبت عليه الزنا فإنه يدل على مرامه به اه مد (قوله) ويحد الحر أي سواء كان مسلماً أو كافراً ذكر أو أنثى وكذا قوله الرقيق والعبرة بالحرية وقت القذف ولو طرأ الرق بعد ذلك والمراد الرق وقت القذف ولو طرأت الحرية بعد القذف والذي يتولى حد القذف الامام يطلب المستحق لأن استيفاء الحد من وطئته فهو فعله المقذوف ولو باذن الامام لم يكف لأنه لم يؤمن من الزيادة سواء كان الذي عليه الحد حر أو مكاتباً أو به بعضا فان كان رقيقاً فالامام أو السيدان تنازعا فالامام ومثل حد القذف في ذلك حد الزنا وشرب الخمر قال الشيخ عز الدين وانما يفوض لاولياء المولى بها كالعقاص لانهم قديرون على ذلك خوفاً من العار ولو جلده واحد من الاحاد ضمن سم (قوله) ثمانين فان زيد ومات ضمن بالقسط شوبرى (قوله) من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم الخ) لاقضائه أنهم قبل القذف كانت شهادتهم مقبولة فتستلزم حريتهم اذ الرقيق لا تقبل شهادته وان لم يقذف وانما ردت شهادتهم بالقذف لنفسهم به اذهو كبيرة كافي آخر الآية حيث قال وأولئك هم الفاسقون مد (قوله) ولو مات المقذوف (المناسب للتفريع) (قوله) لولا الردة راجع للوارث أي كان يرثه لولا ارتداده (قوله) حدوا ولهم تحليف المقذوف فان حلف حداً فان نكل حلفوا وخلصوا ولا يثبت زناه بينهم لانه لا يثبت باليمين المردودة فان نكلوا وحدوا فان نكل البعض وحلف البعض حداً لنا كل (قوله) كما فعله عمر وهو أنه حد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبة بالزنا ولم يخالف فصار اجاعا سكتوا (قوله) أو عفو المقذوف أي عن كله ولو بمال وان لم يثبت المال سم (قوله) فلو عفا عن بعضه الخ والفرق بينه وبين القصاص أن هذابة على التجزئ (قوله) وارث المقذوف مثله المقذوف نفسه فالوارث ليس قيدا (قوله) الحناطى بجاء مهملة ونون بمعناه الحناط كخباز ويقال وهو من صيغ التسبب منسوب لبسيع الحنطة قال ابن مالك ومع فاعل وفعل فعل في نسب أغنى عن اليا فقبل

لكن زادوا عليه بآء التسبب لتأكيدهم التسبب قال ابن السمعاني لعل بعض أجداده كان يبيع الحنطة وهو أبو عبد الله الحسيني له مصنفات كثيرة في الفقه وأصوله اه ذكره الاسنوى في المهمات (قوله) فعفا عنه ثم قذفه لم يحد ظاهره ولو بزنا آخر غير ما سماه عنه منه لانه بالمساحة صار عرضه محدوشاً بالنسبة له حرر (قوله) كما تقدم توجيهه وهو أن الرجل يتلى بقذف زوجته وقد لا يجد البينة بزناها فيجوز له الشرع اللعان (قوله) مالو وورث القاذف الحد أي وورث جمعه بأن قذف أحد أخوين الأسر ثم مات المقذوف ولا وارث له غير القاذف فان الحد يسقط أمّا لو وورث بعضه فليقبه الورثة استثناء الحد كله اه مد أي أخذ من كلامه بعد (قوله) يرث الحد جميع الورثة أي غيره وزرع ومقسم بل يثبت كله له لكل واحد بدلا

ما أشاء إليه بقوله (أو اللعان) أي لعان الزوج القاذف (في حق الزوجة) المقذوفة ولو مع قدرته على اقامة البينة كما تقدم توجيهه في اللعان والرابع اقرار المقذوف بالزنا والخامس مالو وورث القاذف الحد (تممة) يرث الحد جميع الورثة الا حصين

عن الآخر ولهذا الوعد بعضهم عن حمته فلباقين استيفاء جمعه ولا يلزم على ذلك أنه يحد لكل وارث حدا كاملا لانهم يطلبون من الامام أن يستوفي الحد والامام لا يفعل الا حدا واحدا (قوله حتى الزوجين) أي المتي عنهما والحال أن الميت قد دفن في حال الحياة وانما عليه عليهما الخلاف فيهما (قوله هل للزوجين) أي للميت منهما (قوله يلزم الواحد) أي يلحق وكذا يقال فيما بعده (قوله بأن لا بدلا) أي وان سقط بأن عفا عينا (قوله هذا) أي كون الحد يثمه جميع الورثة (قوله على غير سببه) أما اذا استحق التعزير على سببه فاستحقاقه لعصبته الاحرار والسلطان شيئا (قوله والامقط عنه) أي ان لم يحلف المقدوف وظاهر الشرح أنه يسقط الحد عن القاذف بمجرد ذلك كقول المقدوف وبه قال بعضهم وبعضهم قال لا بد من حلف القاذف في سقوط الحد وهو الظاهر والمراد بقوله والامقط عنه أي عند الاكثرين قالوا ولا تنجح الدعوى بالزنا والتخلف على نفيه الا في هذه المسئلة اه شرح الروض مع زيادة

• (فصل في حد شارب المسكر) •

ذكر عقب ما تقدم من القذف لانه من الكبائر ومن الكليات الخمس أي الامور العاتية التي لا تقتصر بواحد دون آخر كما في عشرين على مر (قوله وشربه من كبر الخمرات) أي في الخمر معالقا قليلا وكثيرا وفي النبيذ في الكثير منه أما القليل الذي لا سكر منه فليس من الكبائر لانه جائز عند أبي حنيفة (قوله والاصل في تحريمه قوله تعالى انما الخمر الآتية) أي وشربه لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها وهو الذي قال غيره اعصرها إلى وشاربها وساقها وساملها والمحمولة إليه وبائعها والمبتاعه إليه وواهبها وآكل ثمنها اه م (قوله والميسر) هو لعب القمار وهو كل لعب ترتد بين الغنى والفقر (قوله وكان السلون يشربونها) أي حتى القدر الذي يزيل العقل كما هو ظاهر كلامه خلافا لمن منع ما ذكر وسأقي الاشارة الى ذلك في كلامه وعباوة م وكان شربه اجازة أو لا الاسلام يوجب ولو لم يزل حد يزيل العقل على الاصح ولا يشافيه قوله سم أن الكليات الخمس لم تنج في مله من الملل لانها بالنسبة للجموع (قوله لحكم الجاهلية) المراد بالحكم العادة لانه لا حكم قبل الشرع (قوله أو بشرع) عطف على قوله استصحابا أي هل كان استصحاب العادة الجاهلية أو لم يكن استصحابا بل يوجب شرع باباحتها وليس معطوفا على قوله لحكم الجاهلية لفساد المعنى لانه يصير المعنى واستصحاب الشرع مع أنه لا شرع فيبستحب (قوله وكان تحريمها في السنة الثانية) صوابه في السنة الثالثة لأن واقعة أحد كانت سابع شوال سنة ثلاث من الهجرة كما في تفسير الجلال في قوله تعالى واذعدوت من أهل الآتية ويحتمل الجمع بين الكلامين وان كان بعيدا بأن نزول آيتها كان في السنة الثانية وتحريمها كان في السنة الثالثة أي ثم أبيحت ثم حرمت فتكرر فيها النسخ لانها أبيحت ثم حرمت ثم أبيحت ثم حرمت الى الابد وعبارة الحلبي في السيرة قبل وفي هذه السنة التي هي سنة ست حرمت الخمر وبه جزم الحافظ الدماطي وقيل حرمت سنة أربع وبديل له ما تقدم من اراقة الخمر وكسر جررها في بنى قريظة وقيل في السنة الثالثة وقيل انما حرمت في عام الفتح قبل الفتح قال بعضهم حرمت ثلاث مرات أي نزل

تحريمها

حتى الزوجين ثم من بعدهم السلطان كالمال والقصاص ولو قذف بعد موته هل للزوجين حتى لا ولا وجهان أو وجههما المنع لا تقطاع الوصلة حالة القذف ولو عفا بعض الورثة عن حقه بما ورثه من الحد فلباقين منهم استيفاء جمعه لانه عار والعار يلزم الواحد كما يلزم الجميع وقرئ بينه وبين القود فانه اذا عفا بعض الورثة عنه سقط بأن له بدلا بعدل اليه وهو الدية بخلافه هذا اذا كان المقدوف حرا فلو كان رقيقا واستحق التعزير على غير سببه ثم مات فهل يستوفيه سببه أو عصبته الاحرار أو السلطان وجوه أحسنها أتولها وللقاذف تخلف القذف على عدم زناه ولو لم يقدريه على البينة عند الاكثرين فان حلف حد القاذف والاسقط عنه

• (فصل في حد شارب المسكر) •

من خمر غيره وشربه من كبر الخمرات والاصل في تحريمه قوله تعالى انما الخمر والميسر الآتية وانعقد الاجماع على تحريم الخمر وكان السلون يشربونها في صدر الاسلام واختلف أصحابنا في أن ذلك كان استصحابا منهم لحكم الجاهلية أو بشرع في اباحتها على وجهين رجع المأرودى الاول والدوى الثاني وكان تحريمها في السنة الثانية من الهجرة بعد أحد

تحريرها ثلاث مرات كان المسلمون يشربونها حلالا لا أي غيره صلى الله عليه وسلم أمّا هو فحرمت
عليه قبل البعثة بعشرين سنة فلم تبح له قط وقد جاء أول ما نهى عنه ربي بعد عبادة الاصنام أي
بعد النهي عن عبادتها شرب الخمر وتقدم أن جماعة حرموها على أنفسهم وامتنعوا من شربها
ولا زالت حلالا للناس حتى نزل قوله تعالى يستلونك من الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع
للناس فعند ذلك اجتنبها قوم لوجود الاثم وتعاطاها آخرون لوجود النفع أي ~~وكانوا~~ كانوا رجا
شربها واصلوا فلما نزل قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى لم تنع من كان يشرب بها حتى
في غير أوقات الصلاة ورجع قوم منهم عن شربها حتى في غير أوقات الصلاة وقالوا لا خير في شيء
يحول بيننا وبين الصلاة وسبب نزول هذه الآية ما جاء عن علي رضي الله تعالى عنه قال صنع
لنا عبد الرحمن بن عوف طعاما وشربا من الخمر فأكلنا وشربنا فأخذت الخمر منا أي عقولنا
وحضرت الصلاة أي الجهرية وقدموني فقرأت قل يا أيها الكافرون أعبدوا ما عبدون ونحن
عابدون ما عبدون إلى أن قلت وليس لي دين ثم نزلت الآية الأخرى الدالة على تحريرها وهي إنما
الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إلى قوله
فهل أنتم منتون ولعل هذه الآية الأخيرة هي التي عنها أنشأ بقوله كما في البخاري كنت
ساق الخمر ينزل أبي طلحة وهو زوج أمه فقتل تحرير الخمر فنادى بنادي فقال أبو طلحة أخرج
فألقط ما هذا الصوت قال فخرجت فقلت هذا ما ينادي ألا أن الخمر قد حرمت فقال لي
أذهب فأهرقها فقال بعض القوم قتل قوم في أحد وهي في بطونهم وفي رواية قالوا يا رسول الله
كيف بمن مات من أصحابنا وكان شربها فنزل الله تعالى إيس على الدين آمنوا وعملوا الصالحات
جنات فيها طعام ما أتى لأن ذلك كان قبل تحريرها مطلقا اه وقوله بعد عبادة الاوثان أي
الاصنام لا يقتضي ذلك أنه عبدها حاشاه حاشاه من ذلك إذا لا يبايع معصومون فقد روى أبو نعيم
عن علي قبل أن ي صلى الله عليه وسلم هل عبدت وثنا قط قال لا قبل هل شربت خرا قط قال لا
وما زلت أعرف أن الذي هم عليه كفر وما أدري ما الكتاب ولا الأيمان اه مع زيادة من المناوي
على الخصائص (قوله وقبل بل كان المباح) مقابل لمخدوف تقديره وكان المسلمون
يشربونها أي حتى الكثير المنزّل للعقل وهو المعتمد (قوله في وقوع) أي اطلاق وإضافة
اسم لما بعده بيانية (قوله حقيقة) أي لثبوتها فيكون لفظ الخمر موضوعا لعصير العنب
وللتبذيرين الشارح عليه وضع لفظ الخمر لعصير النبيذ بقوله لأن الاشتراك الخ وجعل ذلك من
القياس في اللغة وهو جائز عند الأصواتين (قوله لأن الاشتراك في الصفة) وهي الاسكار
وقوله في الاسم وهو الخمر وقوله وهو أي اقتضاء الاشتراك في الاسم (قوله وهو قياس
في اللغة) أي وقوع اسم الخمر على الالبذة حقيقة قياس في اللغة وقوله وهو جائز أي
القياس في اللغة وقوله وهو ظاهر الأحاديث راجع لقوله وقوع اسم الخمر على الالبذة
أي اطلاقه لالة قياس في اللغة (قوله أما في التحريم) مقابل قوله وقوع اسم الخمر على الالبذة
الخ يعني أن الخلاف في أن اطلاق اسم الخمر على المتخذ من غير العنب هل هو حقيقة أم مجاز
اعتمد ذلك بالنسبة إلى اللفظ أما بالنسبة للحكم فلا خلاف فيه ويترب على الخلاف المذكور
القياس وعدمه فان قلنا انه اسم للمتخذ من العنب حقيقة احتج إلى قياس غيره عليه وإن قلنا

وقيل بل كان المباح الشرب لا ما نهى
إلى السكر المنزّل للعقل فإنه حرام
في كل ملة حكمه القشيري في تفسيره
عن التنفّل الشلبي قال النووي
في شرح مسلم وهو باطل لأصله والخمر
المسكر من عصير العنب واختلاف
أصحابنا في وقوع اسم الخمر على الالبذة
هل هو حقيقة قال المزني وجماعة نعم
لأن الاشتراك بالصفة يقتضي الاشتراك
في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز
عند الأكثرين وهو ظاهر الأحاديث
ونسب الراعي إلى الأكثر أنه لا يقع
عليها إلا مجازا أما في التحريم والمخد
فكالخمر كما يؤخذ من قول المصنف

انه حقيقة لم يحتج للقياس بل يكون الجميع ثابتا بالنص وهو قوله كل مسكر خمر الخ قال الشيخ
 عمدة صكف القياس مع حديث الصحبة كل شراب أسكر فهو حرام هذا لا يرد الا لو قال
 كل شراب أسكر فهو خمر (قوله أي من المكلفين) جمع باعتبار معنى من وقوله الملتزم بالرفع
 صفة لمن باعتبار اللفظ والحاصل أن الشروط المذكورة شروط للمحد والحكمة فإذا اتفق
 واحد منها افتارة ينفي الحد والحكمة ونارة ينفي الحد مع بقاء الحكمة دون الله ~~صكس~~ فلا تنافي
 كما يعلم ذلك من المفاهيم (قوله عالما بالتحريم) أي ويكون مسكرا (قوله أو شرابا)
 انما أتى بذلك بناء على أن الخمر حقيقة في عصير العنب دون غيره أعم على عمومه لكل مسكر
 فلا حاجة للعطف وقوله مسكرا ليس قيد الا أن يقال المراد الشان (قوله الخمر) بدل من
 نائب فاعل يحدث بدل بعض من كل لأن الضمير في يحدث راجع لمن وهو شامل للجز والرقيق والرباط
 مقتدر أي الخمر فرد منه ولا يصح أن يكون نائب فاعل يحدث لأنه لا يحذف ولا تنسب الضمة لعدم
 أداة التفسير ولأن التفسير أخص من المفسر والمراد الخمر الكامل الخمرية ذكر أكان أو أتى اه
 قل (قوله أربعين جلد) وهذا لاثمة الثلاثة إلى أنهم ثمانون ولا يجوز للضارب أن يرفع
 يده فوق رأسه أي الضارب ثلاثا من زيادة الابلام ويحد ~~صكس~~ فائما والاثنى جالسة
 ولا ينزع ثيابها الا نحو جبة محشوة اه برماوى (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب
 في الخمر الخ) أي يامر بالضرب فان قلت اذا قلنا بالرباع في الصحابة من عدالة جميعهم أشكل
 شربهم الخمر فانه يوجب الفسق قلت يمكن أن من شرب عرض له شبهة تصورها في نفسه
 تقتضي جواز شرب تعويلا عليها واستهوى كذلك عند من رفع له فخلده على مقتضى اعتقاده
 وهذا شرب على مقتضى اعتقاده والعبرة بعقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهم فاحفظه
 فانه دقيق غش على م ر (قوله أربعين) أي في غالب أحواله والاقتد جلد ثمانين
 كما في جامع عبيد الرزاق اه حل (قوله لونه قد الشرب) أي قبل اقامة الحد كفي حد
 واحد كغيره من حقوق الله تعالى كالسرقة والردة ويستعمل الشارب في قطع السرقة كالوزن
 أو شرب مرارا يكتفي بحد واحد (قوله كفي ما ذكر) وهو أربعون جلد (قوله
 منسوخ بالاجماع) كما نسخ قتل السارق في المرة الخامسة وعبرة المناوى على الخصائص
 وحديث الامر بقتل الشارب في الرابعة منسوخ اما بحديث لا يحمل دم امرئ مسلم الا باحدى
 أمور ثلاث وأما بأن الاجماع دل على نسخه قال الحافظ قلت بل دليل النسخ منصوص
 وهو ما أخرجه أبو داود والشافعي من طريق الزهري عن قبصة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه إلى أن قال فإذا شرب في الرابعة فاقتلوه قال فأتى برجل
 قد شرب فجلده ثم أتى به في الرابعة قد شرب فجلده فرفع القتل عن الناس فكانت رخصة
 قال الحافظ وقد استقر الاجماع على أن لا قتل فيه وروى انساف وغيره عن جابر فان عاد
 الرابعة فاضربوا عنقه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب أربع مرات فلم يقتله
 فرأى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع قال النسائي هذا مما لا اختلاف فيه بين أهل
 العلم وقال أحاديث القتل منسوخة وقال البخاري انما كان هذا يعني القتل في أول الامر
 ثم نسخ بعد وقال ابن المنذر كان العمل فيمن شرب الخمر أن يغرب ويشكل به ثم نسخ

(ومن شرب) أي من المكلفين الملتزم
 للاحكام محتارا لغير ضرورة عالما
 بالتحريم (خمر) وهي المتخذة من عصير
 العنب كما تر (أو) شرب (شرابا مسكرا)
 غير الخمر كالابنة المتخذة من تمر ورطب
 أو زبيب أو شعير أو ذرة أو نحو ذلك
 (يحد) الخمر (أربعين) جلد لما
 في مسلم عن أنس رضي الله تعالى عنه
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب
 في الخمر بالجريرة والعمال أربعين ويحد
 الرقيق ولو بمبعض عشرين لأنه حد
 يبعث فننصف على الرقيق كحد الزنا
 * (تنبيه) * لو تعدد الشرب كفي
 ما ذكر وحديث الامر بقتل الشارب
 في الرابعة منسوخ بالاجماع

يجلده فان تـ = ورمسه ذلك أربعاً قسلاً ثم نسخ ذلك بالاخبار الثابتة وبالإجماع الامن شد
من لا يعد خلافه خلافاً وأشار به الى بعض أهل الظاهر وهو ابن حزم اه (قوله كل شراب
أسكر) أى شأنه ذلك فدخل القليل وفيه أن نحو النقطة ليس شأنها ذلك ففعل المراد شأنه ذلك
ولو بضعه لغره أو يقال عله تحريم القليل حسم الميازة كما أشار اليه الشارح وحديث فلا يؤخذ
من الحديث تأمل ع ش والحاصل أنه لما لم ينص المتن على حرمة بين الشارح الحرمة وهذه
دعوى وقوله وحديث الخ ثمانية ثم أقام على الأولى حديثين وقوله فيما بعد وحديث دليل للثانية
(قوله كل مسكر خمر) هذا من الشكل الاول فالثاني يقال له خمر لغيره بأن يقاس عليه
في التسمية فيقاس المتضمن ماء الزبيب على المتضمن ماء العنب في التسمية بالخمر فيكون دليلاً
صرحاً في تحريم النبيذ فكيف صح أن يقاس الشارح شرب النبيذ على شرب الخمر في الحرمة
والخذ ويمكن أن يقال ما حذبه النبي صلى الله عليه وسلم هو الخمر الحقيقي وكذا ما أمر بالجلد
على شربه لانه هو المتعارف عندهم فصح حينئذ القياس (قوله حسم) أى سدا (قوله
والخلوها) ولا نظراً الى كبر أو مرض أو هرم أو صلاح أو غير ذلك (قوله والسعوط) بفتح
السين وضمها كذا قاله المدابغي وقال بعضهم بالضم الفعل لمناسبة للحقنة لانهم الفعل (قوله
فلا حذبتلك) أى ويحرم لانه تلوخ نجاسة وأدخلها خوفه من غير ضرورة (قوله
وبالشراب) لا يخفى أن غير الشراب كالخمر المنعقدة مثله والمأكول كالمشروب فحذره
غير مستقيم قل ويجاب عن الاول بأن الخمر المنعقدة يقال لها شراب بالنظر لاصحها (قوله
المقهوم) فيه أنه منطوق به في قوله أو شرب شراب مسكراً فلا حاجة لكونه مفهوماً من شرب
الآن يكون مراده ما في الحديث وهو بعيد أو أنه انما أخذ من شرب ليكون عاماً في الخمر
وغيره بخلاف شرابا الذي في المتن فاه في غير الخمر فلا يؤخذ منه حكم الخمر اذا كان غير مانع وهو
توجيه حسن (قوله الحرافيش) في القاموس الحرافيش جمع حرافيش ككفنفر وهو الجاني
الغليظ وهذا التقييد غير مراد بل المراد بهم أراذل الناس وسقطهم وأنشد الاستاذ
الشعراني في العهود لبعض الأولياء

نحن الحرافيش لانسكن على الدور * ولا نراق ولا ننهد شهادة زور

تضع بخرقه واقفه في مسيد مهجور * من كان ذا الحال حاله فذنبه مغفور (٢)

(قوله وبالملكاف الصبي والمجنون) أى فلا حرمة ولا حذر لكن يعززان اذا كان لهما نوع
تميز (قوله وبالملتزم الحربي) فلا حذر ويحرم عليه لانه مكاف بفروع الشريعة وكذا يقال
في الذي (قوله لانه لا يلتزم بالذمة ما لا يعتقده) فيه ان الخمر حرام عند الكتابي فالاولى التعليل
بغير هذا ولهذا اعال م ر بتعليل آخر وعبارته لانه لا يلتزم بالذمة الا ما يتعلق بالذمتين اه على أن
منطوقه يقتضى أنه لا يلتزم شيئاً مما لا يعتقده بعقد الذمة مع أن هناك أموراً لا يعتقدها ومع ذلك
يلتزمها بعقد الذمة وقال بعضهم قوله والذي خارج بملتزم الاحكام لان المراد جميعها وهو
لا يلتزم جميعها ويجاب بما ذكر عن تقرير قل وعبارة مد قوله والذي فيه نظر اه قل أى
في خروجه بالملتزم وجهه أن الملتزم بالاحكام يشمل الذي فكيف يخرج به اللهم إلا أن يراد
بجميع الاحكام التي منها ترك المسكر فانه يخرج بذلك لانه لا يلتزم بالجميع فتأمل (قوله والمكروه)

* (تنبيه) * كل شراب أسكر
كثيره حرم هو وقليله وحذره
لما في العصيين عن عائشة رضي الله
تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم
قال كل شراب أسكر فهو حرام وروى
مسلم خبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام
وانما حرم القليل وحذره وان كان
لا يسكر حسماً لمادة الفساد كما حرم
تقبيل الاجنبية والخلوها لافضائه
الى الوطء المحرم ولحديث رواه الحاكم
من شرب الخمر فاجلده وقبسه به شرب
النبيذ وخرج بالشرب الحقبة به بأن
أدخله دبره والسعوط بأن أدخله
أنفه فلا حذبتلك لان الحذر لغير
ولا حاجة اليه هنا وبالشراب المقهوم
من شرب النبات قال الدميري
كل خشيشة التي يأكلها الحرافيش
ونقل الشيخان في باب الاطعمة عن
الروائي أن أكلها حرام ولا حذر فيها
وبالملكاف الصبي والمجنون لرفع القلم
عنهما وبالملتزم الحربي لعدم التزامه
والذي لانه لا يلتزم بالذمة ما لا يعتقده
وبالمختار المصوب في حلقه قهراً
والمكروه على شربه لحديث رفع عن أمي
الخطأ والنسيان وما أسكر هو عليه

(٢) في مسيد أى مسجد كذا بهامش
نسخة المؤلف اه

وبغير ضرورة ما لو غص أي شرف
بلقمة ولم يجد غير الخمر فأساعها بها
فلا حرج عليه لوجوب شربها عليه
انقاذ النفس من الهلاك والسلامة
بذلك قطعة بخلاف الدواء وهذه رخصة
واجبة فلو وجد غيرها ولو بولاء حرم
أساعها بالخمر ووجب حده وبعالها
بالضرب من جهل كونها خمر فشر بها
ظاناً كونها شراباً لا يسكر لم يجد للعذر
ولا يلزمه قضاء الصلوات الفاشية مدة
السكر كما غمى عليه ولو قال السكران
بعد الإحصاء كنت مكرهاً ولم أعلم
أن الذي شربته مسكر اصدق بيانه
قاله في البحر في كتاب الطلاق ولو قرب
اسلامه فقال جهات تحريرها لم يجد لانه
قد بحث في عليه ذلك والحديد رأياً بالشبهات
ولا فرق في ذلك بين من نشأ في بلاد
الاسلام أم لا ولو قال علمت تحريرها
ولكن جهلت الحد بشربها احتلتان
من حقه اذا علم التحريم أن يمنع ويحد
بذري مسكر ولا يحتجب بشربه فيما
استهلك فيه ولا يجزى عن دقيقه به
لأن عين المسكر أكلته النار وبقي الخبز
متنجساً ولا مجهون هو فيه لاستهلاكه
ولاباً كل لحم طبع به بخلاف مرقه
اذا شربه أو غمس فيه أو ثربه فإنه يحد
لبقاء عينه ويجوز تناول الخمر لدواء
وعطش أما تحريم الدواء بها فلا نفع
الله عليه وسلم لما سئل عن التداء بها
قال انه ليس بدواء ولكنه داء والمعنى
ان الله سبحانه وتعالى سلب الخمر منافعتها
حين حرمها

أي فلا حرمه ولا حد (قوله غص) بفتح الغين المجهدة ويجوز فتحها والاصاد الممهلة الثقيلة
بمعنى شرف أي وشرفي هلاكه منها ان لم تنزل جوفه ولم تصح من انخارجها وهذه الرخصة
واجبة قال مـ وظاهر أن خصوص الهلاك شرط للوجوب لا مجرد الإباحة اهـ برماوى وعلى
هذا لو مات بشرب الخمر مات شهيداً لجواز تناوله له بل وجوبه عـش (قوله والسلامة)
مبتدأ مقطعة خبر في محل نصب على الحال أو لا محل لها على الاستئناف اهـ مـد (قوله بخلاف
الدواء) فإنه سمي أي أنه لا يباح تناولها صرفاً للتداوى لعدم القطع بنفعها فيه بل نفع الدواء
موهوم فقد لا يحصل بها الشفاء والاولى أن يقول للقطع بعدم نفعها (قوله وهذه) أي الاساعة
رخصة واجبة قال الشيخ مـ وظاهر أن خصوص الهلاك شرط للوجوب لا مجرد الإباحة أخذاً
من حصول الاكراه المبيح لها بخوضه شديداً اهـ مرحومى (قوله ولو بولاء) وان كان
من غلط قل (قوله ووجب حده) مرجوح والمعتدل لا حد للشبهة وكذا يقال في الدواء
انه ان لم يجد غيرها لا حرمه ولا حد وان وجد غيرها حرم ولا حد والكلام في شربها صرفاً والاولى
فيجوز للتداوى بها في كسوف غيرها من التباسات قل واطهره قوله ان لم يجد غيرها
لا حرمه ولا حد مناف لما سئل من اطلاق حرمه تناولها للتداوى اهـ مـد (قوله من جهل
كونها خمر) الاول أن يقول من جهل الحرمه وكان معذوراً والذي ذكره لا يناسب الاول قال
علمائها (قوله ولا يلزمه قضاء الصلوات الفاشية الخ) عبارة الشورى وإذا سكرت بما شربه
تداوأ وعطش أو اساعة لقمة قضى ما فاته من الصلوات كما سرح به في الارشاد لانه تسجد
الشرب لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل كما قاله في الروض اهـ (قوله مسكراً) الاول مسكراً
لانه خبر ان الأنا يقال هو معمول لمخدوف هو الخمر تقديره لم أعلم أن الذي شربته يكون مسكراً
اهـ ايج ولا حاجة لهذا التكاثر لانه لغة كافى اهـ أن حرراً أسداً * ويجوز في بعض النسخ
لم أعلم كون الخمر لكنها مصلحة (قوله لم يحد) قال قل ولم يحرم اهـ وانما يذكره الشارح
لأن مدعى الجهل ولو كان ياقبل منه في دعوى الحد وأما الحرمه وعدمها فبقين على صدقه
وعدم صدقه في نفس الامر اهـ مـد (قوله بدردي) وهو ما يبق أسفل اناء ما يسكر فحينئذ
(قوله ولا يحد بشربه) أي المسكر فيما بالتصريح لشمول غير الماء لكن يرد عليه عطف قوله
ولا يجز الخ إلا أن يقال انه خاص بالمائعات اهـ مـد (قوله ولا يجزى) أي ولا بأكل خبز الخ
(قوله أكلته النار) نظريه قل بل قال انه غير مستقيم وله وجهه أن الباب مشـقل
على عين المسكر (قوله ولا مجهون هو) أي المسكر فيه (قوله بخلاف مرقه) أي مرق
اللحم المطبوخ بالخمر فرقه هو الخمر كما يدل عليه قوله لبقاء عينه (قوله أو غمس) بتشديد الميم وفي
المصباح غمس في الماء غمساً من باب ضرب فانغمس هو اهـ فالميم مخنفة (قوله أو زرد) بفتح الزاء
يقال زردت الخبز ترداً من باب قتل أي فت مصباح وقوله أي فيه (قوله ويجزى تناول الخمر)
أي الصرفة لدواء أو عطش أي ولا يحد لذلك وان وجد غيره لشبهة قصد التداء شرح المنهج
قال سم ومحل حرمه شربه للعطش ما لم يتعين لدفع الهلاك والاجاز بل وجب كما نقله الامام
عن اجاع الصحابة وهو واضح ولا يبعد أن يلحق بالهلال الخمر وتلف عضواً ومنفعة اهـ ويؤخذ
من ذلك أنه لو شرب الصغير راحة المسكر وخيف عليه ان لم يسق منه جوارسقيه منه ما يدفع عنه

والضرب وهو ظاهر اه برماوى وبعبارة ع ش على م فرع ثم صغير رائحة وخفيف عليه
اذا لم يسق منها هل يجوز سقيه منها ما يدفع عنه الضرر قال م م ان خفيف عليه الهلاك او مرض
يفضى الى الهلاك جاز والا لا يجوز سم المناسب ان يقول ويجب (أقول) لو قيل يكفى بجزء ضربه
تجصل معه مشقة ولا سيما ان غلب امتدادها بالثقل لم يكن بعيدا اه اه (قوله وما دل عليه
القرآن) أى من قوله تعالى يسألونك عن الخمر الخ (قوله هذا اذا تدوى بصرفها) لم تظهر
هذه المقابلة لأن حكم التدوى بها صرفة حكمه مخلوطة وهو ان وجد غيره حرم ولا خدوان لم
يجد غيره لاحرمه ولا حتى كل منهما وظاهر الشارح أن التدوى بها صرفة حرام مطلقا ولو مع
عدم وجود غيره وقد علمت أنه ليس كذلك وأما حكم العطش فيحرم مطلقا ولو مع عدم وجود
غيرها الا ان أدى عدم الشرب الى تلف نفس أو عضو أو منفعة فيجب الا أن يجاب عن الشارح
بأن بين الصرف والمخلوط فرقان جهة أخرى وهى أنه اذا كانت صرفة وجد غيرها يحرم
ولا حتى الاصح وقيل بجده وأما اذا كانت مخلوطة وجد غيرها واهى بالمخلوط فلا حرج
اتفاقا وأيضا اذا وجد غيرها وهى صرفة تكون الحرمة حرمة الخمر واذا كانت مخلوطة وجد
غيرها تكون الحرمة حرمة المتنجس وهى أقل من حرمة الخمر وقول الشارح بعدم مشقة اساغة
القيمة بخلاف الدواء بها يقتضى أنه حرام مطلقا أى وجد غيرها ولا ويجاب بأنه راجع لقوله
والسلامة بذلك قطعية أى بخلاف الدواء فإنه مظنون (قوله أما الترياق الخ) ليس مكثرا
مع قوله سابقا ولا مجنون هو فيه لأن ما ذكره هنا فى مقام جواز التدوى به وما مر فى بيان أنه
لا يحدبه فاندفع ما فى الحاشية كما قرره شيخنا ويقال فيه دراق وطراق وفيه ثلاث لغات وأولها
مكسورا ومضموم فالجهموع ستة (قوله ولو كان التدوى الخ) الغاية للرد على من يمنع
التدوى للتجمل وهى غاية فى قوله يجوز وبعبارة زى ويجوز التدوى بصرف النجس الا
المسكرو ولو تجمل شفاء بشرط اخبار عدل عارف أو معرفة نفسه اه (قوله بذلك) أى بالترياق
وفهو من كل شئ مجنون بالخمر (قوله والند) نوع من الطبيب (قوله لا يجوز بيعه) كذا
فى الروض قال شارحه قال فى الاصل وكان ينبغى أن يجوز كالشرب المتنجس لا مكان طهره
بنقعه فى الماء (قوله ويجوز تناول ما يزيل العقل من غير الاشربة) بخبر ينج قطع عضو
اه قال ع ش على م ر وهل من ذلك ما يقع ان أخذه كرا وتعذر عليه اقتضاها
الاباطعها ما يقب عقلها من نحو بئج أو حشيش فيه نظر ولا يبعد أنه مثله لانه وسيلة الى تمكن
الزوج من الوصول الى حقه ومعلوم أن محل جواز وطئها ما لم يحصل به لها اذى لا يحتمل مثله
فى ازالة البكارة اه (قوله وأصل الجلد) أى الغالب ذلك فلا يرد المريض فإنه يضرب بعشكال
اه شيخنا وكتب اح على قوله وأصل الجلد الخ شامل لحد الزنا والشرب والقذف وهو
كذلك والسوط كما قال ابن الصلاح المتخذ من جلود سيور تلوى وتلف سعى بذلك لانه يسوط
اللحم بالدم أى يخلط به سم زى (قوله وأطراف ثياب) أى ولا بد من شد طرف الثوب
وقتل حتى يؤلم اه م م اه (قوله أى الشارب) لم يقل أى يجد الشارب للغلاف الذى
ذكره من أن الثاثير كلها حادثة والزائد على الاربعين تعزير اه قل بياض (قوله وكل سنة)
أى طريقة (قوله وهذا أحب الى) الاشارة لكونه أربعين لانه هو الصادر من النبي صلى الله

وما دل عليه القرآن من أن فيها
منافع للناس انما هو قبل تحريرها
وان سلم بقاء المنفعة فحرم بها مقطوع
به وحصول الشفاء بها مظنون فلا
يقوى على ازالة المقطوع به وأما
تحريرها للعطش فلانه لا يزيل به
لأن طبعها حار يابس كما قاله أهل الطب
وشربها يدفع الجوع كشر بها الدفع
العطش هذا اذا تدوى بصرفها أما
الترياق المجهون بها ونحوه مما تستهلك
فيه فيجوز التدوى به عند فقد
ما يقوم مقامه مما يحصل به التدوى من
الطاهرات كاللداوى بنجس كل جمجمة
ويبول ولو كان التدوى بذلك لتجمل
شفاء بشرط اخبار طبيب مسلم عدل
بذلك أو معرفته للتدوى به والنسبة
بالفتح المجنون بخمر لا يجوز بيعه لئلا يسهل
ويجوز تناول ما يزيل العقل من غير
الاشربة لقطع عضو متأكدا أما
الاشربة فلا يجوز تعاطيها لذلك وأصل
الجلد أن يكون بسوط أو يد أو نعال أو
أطراف ثياب لما روى الشيخان أنه
صلى الله عليه وسلم كان يضرب بالجر يد
والنعال وفى البخارى عن أبي هريرة
رضى الله تعالى عنه قال أتى النبي صلى
الله عليه وسلم بسكران فأمر بضربه
فمن ضربه بيده ومن من ضربه بنعله
ومن من ضربه بثوبه (ويجوز) لا امام
(أن يبلغ به) أى الشارب الخمر (ثمانين)
على الاصح المنصوص لما روى عن علي
رضى الله تعالى عنه أنه قال جلد النبي
صلى الله عليه وسلم أربعين وجلداه
بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا
أحب الى

لأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى اقترى وحدا لا اقترأ ثمانون والزيادة على الأربعين في الحز وعلى العشر في غيره (على وجه التعزير) لأنهم لو كانت حدا لما جاز تركها وقيل حدلان التعزير لا يكون الا عن جنابة متحققة واعتبر من الاول بأن وضع التعزير النقص عن الحد فكيف يساويه وأجيب بأنه الجنائيات تولدت من الشارب ولهذا استحسن تعبير المتأخرات على تعبير المتأخرين تعزير قال الزاقي وليس هذا الجواب شافيا فان الجنائيات (١٦٦) لم تحقق حتى يعزروا والجنائيات التي تؤول من الجنح لا تنحصر فتعزير الزيادة

على الثمانين وقد منعوها قال وفي قصة تبليغ العصاة بالضرب ثمانين ألفا مشعرة بأن السكك حد وعليه حد الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بأن يتعمم بعضه ويتعلق بعضه باجتهاد الامام اه والمعتمد أنها تعزيرات وانما لم تجز الزيادة اقتصارا على ما ورد (ويجب عليه) أي الشارب المقيد بما تقدم (الحد بأحد أمرين) اما بالبينه وهي شهادة رجلين أنه شرب خرا أو شرب مما شرب منه غيره فسكرو منه (أو الاقرار) بما ذكر لأن كلاما من البينة والاقرار حجة شرعية فلا يحد بشهادة رجل واحد لأن البينة ناقصة والاصل براءة الذمة ولا بالبين المردودة لما سرق في قطع السرقة ولا بخرج من خرو سكر وفي الاحتمال أن يكون شرب غافلا ومكرها والحد يدرك بالشبهة ولا يستوفيه القاضي بعلمه على الصحيح بناء على أنه لا يقضى بعلمه في حدود الله تعالى نعم سيد العبد يستوفيه بعلمه لاصلاح ملكه ولا يشترط في الاقرار والشهادة تفصيل بل يكفي الاطلاق في اقرار من شخص بأنه شرب خرا وفي شهادة بشرب مسكر شرب فلان خرا ولا يحتاج أن يقول وهو محتار عالم لأن الاصل عدم الاكراه والغالب من حال الشارب علمه بما يشربه فنزل الاقرار والشهادة عليه ويقبل رجوعه عن الاقرار لأن كل ما ليس من حق آدمي يقبل الرجوع فيه (تمة) لا يحد

عليه وسلم بدليل سياق الحديث وفيه أن ما فعله عمر اشترى بين العصاة فصارا جاعلا ما وجبه المخالفة وأجيب بأن الاجماع على جواز الزيادة لا على نفسها حل فالظاهر رجوع اسم الاشارة للثمانين لأنه أقرب مذكور وهو من كلام على الراوي وبعبارة الشوري وهذا أي الثمانون لما يأتي في قول الشارح ورواه على رضي الله عنه وبعبارة شرح ممر ورواه على لكن رجح عنه فكان يجلد في خلافته أربعين (قوله لأنه إذا شرب الخ) على لقوله على الاصح المنصوص والضمير راجع للشخص اه زى لكن المتناسب لما بعده أن يكون على لقوله وهذا أحب إلى ويكون اسم الاشارة راجعا للثمانين (قوله هذى) بذال معجبة أي خلط وتكلم بما لا ينبغي كافي المصباح وفي القاموس هذى هذيا وهذيانا تكلم بغير معقول لمرض أو غيره اه وهو من باب ضرب كما هو قاعدة القاموس (قوله اقترى) أي كذب وقذف (قوله وحدا لا اقترأ) أي القذف ثمانون يلزم عليه ترك حد الشرب لأنه جعل الثمانين حد القذف فلا ينفذ الدليل الذي كذا قرره شيخنا اه (قوله على وجه التعزير) الاول على وجه التعزيرات (قوله وقيل حد) ويترب على أنه تعزير الضمان بالتلف وعلى أنها حد عدم الضمان اه مد (قوله واعتبر من الاول) هو كونها تعزير (قوله وعليه حد الشارب) هذا أحسن الاجوبة (قوله ولا بالبين المردودة) لأن البين المردودة وان كانت كالاقرار لأن استقراره على الانكار بمنزلة رجوعه ورجوعه مقبول وهو حسن اه طبلاوى وبعبارة عيش على ممر قوله وحدا باقراره أي الحقيقي زى واحتربه عن البين المردودة وأصل صورته أن يرى غيره بشرب الخمر فيدعي عليه بأنه رماه بذلك ويريد تعزيره فيطلب الساب البين من نسب اليه شربها فيخضع ويردها عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على الراذلين المردودة (قوله لما سرق في قطع السرقة) كذا في خط المؤلف لكن الاول لما يأتي في قطع السرقة وعذره في ذلك أنه نقل عبارة غيره واتفق أن المنقول منه قديم ما يتعلق بالسرقة على الشرب اه اج (قوله بل يؤخر وجوبا) فيه أنه يناقيه ما تقدم من حديث السكك ان الذي أمر النبي بضربه إلا أن يحل ما تقدم على ما إذا كان له نوع احساس وما هنا على خلافه أو يحمله على أنه شرب بعد افاقته (قوله الاعتداده) أي ان كان له نوع احساس ولعل الحديث المتقدم يحمل على ذلك (قوله وسوط الحدود) هذا عام في جميع الحدود ويحد الرجل قائما والمرأة جالسة ويجعل عند المرأة محرم أو امرأة تلف عليها ما إذا انكسفت ويجعل عند الخنثى محرم لا رجل أجنبي ولا امرأة أجنبية وظاهر كلامهم أنه يفعل به ذلك وإن لم يرض الحدود ولا يبي في ماقبه من زيادة الفضيحة مع مخالفة المأثور كما قاله حل ويحد ذوالهشة في مجل خال واستحسن الماوردي ما أحدثه أهل العراق من جلد المرأة في نحو غرارة لأنه أستر لها اه قل على الجلال ولا يتولى الجلد الا الرجال ولومن أتى وخنثى لأن الجلد ليس من شأن النساء اه (قوله وهو الغصن) أي الرقيق (قوله ويقرق الضرب) أي وجوب اقباضه وفيما بعده فان خالف حرم ومع ذلك لو مات المحرود لا نعتان لأنه تولد من مأموه في الجمل وليس مشروطا بالامانة العاقبة بخلاف

حال سكره لأن المقصود منه الردع والجزاؤ لتكثير ذلك لا يحصل مع السكر بل يؤخر وجوبا الى افاقته ليرتدع فان المهر حذ قبلها في الاعتداده وجهان أحدهما كما قاله البيهقي الاعتداده وسوط الحدود والتعزير بين قضيب وهو النقص وعصا غير معتدلة وبين رطب ويابس أن يكون معتدلا الجرم والرطوبة للاتباع ولم يصرحوا بوجوب هذا ولا بتدبيره رغبة كلامهم الوجوب كما قاله الركني ويفرق الضرب على الاعتدال فلا يجمع في موضع واحد لأنه قد يؤدى الى الهلاك

المزفر فان التالف بالتعزير مضنون ومحل عدم الضمان بالحد اذا لم يزد عليه فان زاد وتلف به
وبما زاد ضمن بالقسط ايج (قوله ويجتنب المقاتل) أي وجوباً فيحرم ضربه عليها فان ضربه
على مقتل فمات فني ضمانه وجهان كالوجهين فيما لو جلدته في حر أو برد مقرطين قاله الدميري
ومقتضاه نفي الضمان اه م وكتب حل على قول المنهج ويتق المقاتل أي وجوباً فلو مات
لا ضمان لانه تولد من مأوربه في الجلة وليس مشروطاً بسلامة العاقبة بخلاف التعزير (قوله
وثغرة نحر) بضم المثلثة وهي الثغرة التي في وسطه والجمع ثغرة مثل غرفة وغرفة فالثغرة بالمثلثة
كالثغرة بالنون لفظاً ومعنى وجعاً (قوله بخلاف الرأس) أي فلا يجب اجتنابه فيجوز الضرب
عليه أي حيث لم يترتب عليه محذور تيم بقول طبيب ثقة والاحرم جزاً لعدم توقف الحد عليه
وحيث كان عليه شعر فلو لم يكن عليه شعر لقرع أو حلق اجتنابه قطعاً وما نقل عن أبي بكر من
أمره الجلاء بضره وتعليله بأن فيه شيطناً ضعيفاً ومعارضاً بما ترعى على كفاي م (قوله
فانها مغطاة) كذا في خط المؤلف والأولى فانه مغطى اذ الرأس مذكر لكن رأيت
لبعضهم أن الرأس توثق في قوله لاهل اللغة ايج (قوله اضرب الرأس) يجوز على ما اذا كان
بها شعر ولم يحصل محذور تيم أو هو ضعيف من جهة الاطلاق وعدم التفصيل (قوله ولا تشد)
ظاهر كلامهم حرمة ذلك أي ان تأذي بذلك والاكره اه حل وفي قول على الجلال
ولا تشديه أي المحذور ولو أذى واليد من رد مضاف فيشعل اليدين معاً فيحرم شدهما عند شجنا
م ويكره فقط عند خيط والأول موافق لما مر من تمكنه من وضع يده على ما يؤوله (قوله
ولا تجرد ثيابه الخفيفة) أي التي لا تمنع أثر الضرب وتظهر كراهة ذلك بخلاف نحو جبة مخشوة
بل يتبعه وجوب نزعه ان منعت وصول الالم المقصود اه قال ع ش على م وينبغي حرمة
ان كان على وجهه من ركعظيم أريد الاقتصار من ثيابه على ما يزرى كقميص لا يلبق به أو أزار فقط
(قوله وبم يضبط) هو الذي في خط المؤلف وفي بعض النسخ ولم يضبط وهو تحريف اه ايج
(قوله في كل دفعة) بفتح الدال أي مرة من مرات التفريق (قوله ويكره الخ) هذا
ان لم تحصل نجاسة والاحرم اه قاله

* (فصل في حد السرقة) *

بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح السين وكسر ها وذكروا المصنف بعد ما تقدم
لما سبته في أن كلامه الكائن ومن الكلمات الخمس وقدمها على قطع الطريق لأنها كالجزء
منه ولعمومها وخفائها وقلة الجذبة قل ولو قال الشارح في حد السرقة وشروطها كان
أولى لانه ذكر الامرين وأول من أقول من **كم** بقطع السارق في الجاهلية والوليد بن المغيرة كما قاله
الدميري (قوله الواجب بالنص) أي بأية والسارق والسارقة الى آخر الآية وشرع
القطع فيها لحفظ المال لأن حداها أحد الكلمات الخمس وكان الحد فيها بقطع ألتا لانه الاصل
وعدم تعطيل المنفعة عليه من أصلها قل على الجلال وقدم السارق على السارقة عكس آية
الزنا حيث قدم الزانية على الزاني لأن السرقة تنفع بالقوة والرجل أقوى من المرأة والزنا يفعل
بأنثوية والمرأة أشد شهوة واختلقوا هل هي أي آية السرقة عامة خصت أو بمجلة ينفذ وقال
البلقيني القراءة المتواترة والشاذة كلاهما مجمل لأن قوله فاقطعوا أيديهما مجمل لم يبين اليقين من

ويجتنب المقاتل وهي مواضع يسرع
القتل اليها بالضرب كقلب وثغرة نحر
وفرج ويجتنب الوجه أيضاً فلا
يضره لخبر مسلم اذا ضرب أحدهم
فليشق الوجه ولانه يجمع الحسن
فيعظم أثر شقه بخلاف الرأس فانها
مغطاة غالباً فلا يخاف تشويهه
بالضرب بخلاف الوجه وروى ابن
أبي شيبة عن أبي بكر رضي الله تعالى
عنه أنه قال للجلاء اضرب الرأس فان
الشرطان في الرأس ولا تشديداً للجلود
ولا تجرد ثيابه الخفيفة تماماً يمنع كالبجبة
المخشوة فتزج عنه مراعاة المقصود الحد
ويؤلى الضرب عليه بحيث يحصل زجر
وتسكين فلا يجوز أن يفرق على الايام
والساعات لعدم الايام المقصود في
الحدود وبم يضبط التفريق الجائز وغيره
قال الامام ان لم يحصل في كل دفعة أقم
له وقع كسوط أو سوطين في كل يوم
فهذا ليس بجدة وان ألم وأثر بهما وقع
فان لم يتخلل زمن يزول فيه الالم الا قوله
كفى وان تخلل لم يكف على الاصح
ويكره إقامة الحدود والتعازير في
المسجد كما صرح به الشيخان في أدبه
التضام

* (فصل في حد السرقة) *

الواجب بالنص والاجماع

اليسار ولا محل القطع وقوله فاقطعوا ايمنهم ما جملة أيضالم بين اليمن من اليد أو الرجل ولا محل
القطع أهو الكوع أو غيره ٨١ مد على التحرير (قوله أخذ المال الخ) ليس فيه بل مثله
الاختصاصات فانها تسمى سرقة لغة وأما ذكر المال في المعنى الشرعي وقيد ليخرج
الاختصاص فانه ليس بسرقة شرعا وبعبارة مد أخذ الشيء فبشأن أخذ الاختصاص فيقال
له سرقة في اللغة (قوله ظلمنا) أي من حيث ذاته فلا يرد أنه لو أخذ مال نفسه من المستأجر أو
المرتزق فلا قطع لأن الظلم لا من حيث ذات المال والمراد بقوله ظلمنا أي في نفس الامر فخرج
ما إذا سرق ماله بظن أنه مال غيره كأي أتى وبعبارة مد قوله ظلمنا يخرج به سرقة مال الغير بظنه
مال نفسه لا يقال يدخل فيه أخذ مال نفسه من مستأجر ومرتزق فانه ظلم ولا قطع به لانه قول
أن هذا ليس ظلمنا من حيث ذاته بل من حيث حق الغير قال قل ويعتبر في الأثم كونه عمدا
ظلمنا وفي الضمان أن يكون مالا مقولا ولا في القطع كون المال نصيبا اه (قوله أبو العلام) واسمه
أحمد والمعري نسبة الى معزة النعمان وهو ولد أي مائل عن طريق أهل السنة لانه كان
معتزليا من الخوارج وكان عالما فصيحاً بليغاً وكان ينقر الناس عن الزواجر ويقول لهم تنزحون
فتأتون بالاولاد فيعضون الله فيكتب في صحائفكم ولذلك مكث طول عمره ولم ينزوح وكان
يلزم مستورة دجاج (قوله شكك) أي أو قههم في الشك والتردد والمناسب حذف به وعلى
ونسخة أشكل وعليها فلا اشكال (قوله بخمس مشين) جمع مائة أي على القول القديم أن
الدية ألف دينار (قوله وقاية النفس) أي قصد وقاية النفس التي من جلتها اليد أغلاها أي
جعلها غالية قال زى أي ولو وديت بالقليل لكثرت الجناية على الاطراف المؤدية لازهاق
النفس لسهولة الغرم في مقابلتها ولو لم تقطع الا في الكثير لكثرت الجنايات على الاموال اه
وحاصله أنهم وديت بالكثير لاجل وقاية النفس وقطعت في القليل لاجل وقاية المال قتأمل اه
مد (قوله وقاية المال) أي قصد وقاية المال عن السرقة أي حفظه عنها ونسخة ذل النجاسة بدل
وقاية المال وفي نسخة وأرخصا خيانة المال أي الخيانة في المال (قوله غنية) أي غنيته
(قوله واركان القطع) الصواب وأركان السرقة لأن الاركان لها لاله لانه حكم يسترب عليها
وبعبارة غيره وأركان السرقة سرقة الخ وعذر الشارح أنه لو قال ما ذكر لازم عليه جعل الشيء
ركناً لنفسه ولكن لما كان يمكن الجواب عنه بأن صاحب الاركان السرقة الشرعية والركن
السرقة اللغوية كان ماسلكه غيره أولى لأن السرقة هي المقصودة والقطع حكم يترتب عليها
وبعبارة المنهج وشرحه أركانها أي السرقة الموجبة للقطع الا في بيانه ثلاثة سرقة وسارق
ومسروق فالسرقة أخذ مال خفية الخ وقوله الموجبة أشار به الى دفع النفاق في كلامه لأن
المعنى أركان السرقة مبرقة وحاصل الجواب أن المراد بالسرقة الاولى الشرعية أي الموجبة
للقطع وبالثانية اللغوية وهي أخذ الشيء خفية سواء كان مالا أو لا وسواء كان من حرز مثله أو لا
كما في شرح م م فلم يلزم عليه كون الشيء ركناً لنفسه (قوله والمصنف اقتصر الخ) الاول ذكره
في قوله وتقطع يد السارق الخ والناس في قوله أن يسرق نصيبا (قوله وتقطع يد السارق) أي
أو رجله على التفصيل الا في ولو قال ويقطع السارق الخ لكان أولى (قوله والسارقة) نفى
كلامه اكتفاء وقوله ولو ذميين ورفيقين فلا يشترط في السارق الاسلام ولا الحرية وخرج بالذي

وهي لغة أخذ المال خفية وشرعا أخذ
خفية ظلمنا من حرز مثله بشرط نأتي
ولما ظلم أبو العلاء المعري البيت الذي
شكك به على أهل التبرية في الفرق
لأنهم يسمون بين الدية والقطع في السرقة وهو
يذهب من مئين بمسحوبون
سألهما فطعت في ربع دينار

أجابه القاضي عيسى الوهاب المالكي
بقوله
وقاية النفس أغلاها وأرخصها
وقاية المال فافهم حكمة الباري
وقال ابن الجوزي لما سئل عن هذا
كانت أمينة كانت غنية فلما خانت
هانت وأركان القطع ثلاثة مسروق
وسرقة وسارق والمصنف اقتصر على
السارق والمسروق فقال (وتقطع يد
السارق) والسارقة ولو ذميين ورفيقين

غيره ولو معاهد افلا يقطع وان شرط قطعه بذلك زى والحاصل أنه يشترط في السارق البلوغ والعقل والتزام الاحكام والاختيار وعلمه بالتحريم وأن لا يكون مأذوناً له من المالك وأن لا يكون أصلاً أو فرعاً أو رقيقاً أحدهما ويشترط في المسروق أربعة شروط كونه ربيع دينار خالصاً وقيمه وكونه ملكاً لغيره وكونه لا شبهة له فيه وكونه محرراً بجزء مثله وأما كونه محترماً فيغنى عنه الأول فتأمل وقوله ورقيقين أى من مال غير السيد (قوله ومراده بالشرط الخ) فيه نظر لأن ما عبر به المصنف انما هو الشرط وهو قوله أن يسرق وأما المال فهو الركن ولم يعتد منه الشرط فكان الأولى ابقاء المتن على ظاهره (قوله لما ذكر) أى لعدم تكليفه ولو علم السرقة لتصور قد فسرق فلا قطع لأن لصيوان اختياراً كما في شرح الشارح على المنهاج (قوله المشار اليه أنه من الأركان) فيه نظر لأن الركن هو المال المسروق وأما بلوغه نصاً فهو شرط فيه قل (قوله نصاً) أى يقينا فلا يشك فيه ولو باختلاف الموازين أو المقومين أو الشاهدين فلا قطع مطلقاً ولصاحبه الحلف على الأكثر للتقويم اذا لم يحلف الاخذ على الأقل قل على الجلال وشذ من قطع بأقل من ربيع دينار وخبر عن الله السارق يسرق البيضة والحبل فقطع يده اما ان يراد البيضة فيه بيضة الحديد والحبل ما يساوى ريعاً كحبل السفينة أو الجرس أو أن من شأن السرقة أن صاحبها يتدرج من القليل الى الكثير اهـ سل ولا قطع الا اذا أخرجه من الحرز فلو دخل الحرز وأخذ النصاب وقدر عليه المالك قبل أن يخرج كما يقع كثيراً فلا قطع (قوله ولو كان الربع لجماعة الخ) أشار به الى أنه لا يشترط في النصاب اتحاد مالكة اهـ م (قوله وأن يكون خالصاً) وان يحصل من مغشوش كما قاله البرماوى وهذا من الشارح زيادة على المتن فهو معطوف على المتن وكان يكفيه أن يقول خالصاً بعد قول المتن نصاً وباي يستغنى عن هذا التطويل والبعده عن المتن وبعبارة قل قوله وأن يكون خالصاً ليس قبل هذه ما يصح عطفها عليه والاقرب كونها وصفاً لنصاباً وضيمراً عائداً اليه اهـ وقوله ليس قبل هذه الخ ممنوع بل هو معطوف على قوله أن يسرق فيكون من جملة الثالث كما قرره شيخنا (قوله فان كان في المغشوش الخ) الحاصل أنه يعتبر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير المضروب الوزن وبلوغ قيمته ما ذكر ولا يكفي بلوغ قيمته ما ذكر مع نقص وزنه اهـ زى ويعتبر في الفضة القيمة مطلقاً لـ لان النصاب ربيع دينار وهو لا يكون الا ذهباً فتقوم الفضة به ولو كانت مضروبة فالصور ثلاثة اعتباراً بالوزن فقط اعتباراً بالوزن والقيمة اعتباراً بالقيمة قال ع ش على م ر وربع الدينار يساوى الآن ثمانية وعشرين نصف فضة (قوله ما قيمته ربيع دينار) أى يقيناً بأن يقطع المقومون أن قيمته ذلك والا فلا قطع اهـ زى (قوله لان الاصل) عله لقوله ما قيمته ربيع دينار والمراد بالاصل الغالب (قوله وتعتبر قيمته ربيع) أى ربيع وهذه الجملة جعلها الشارح متعلقة بمحذوف وهو قوله ومثل ربيع الدينار ما قيمته ربيع دينار وجعلها منقطعة عن المتن وحاصل ذلك أنه غير اعراب المتن لفظاً ومعنى اذ قوله ربيع دينار في كلام الشارح منصوب على نزع الخافض بعد أن كان مرفوعاً على الخبرية هذا وجه تغييره لفظاً ووجه تغييره معنى أنه جعل هذه الجملة متعلقة بمحذوف وجعلها منقطعة عن المتن كما علمت (قوله فلو نقصت قيمته) أى لخص سعر مثلاً (قوله كقراضة) بضم القاف كما في المختار أى ما سقط

(بسته) بل بعشرة (شرائط) كما
ستعرفه ومراده بالشرط هنا ما لا بد
منه الشامل للركن وغيره لانه ذكر من
جانبها المسروق وهو أحد الأركان
كأما الأول (أن يكون) السارق
(بالغا) فلا يقطع صبي لعدم تكليفه
(و) الثاني أن يكون (عاقلاً) فلا
يقطع مجنون لما ذكر (و) الثالث
وهو المشار اليه أنه من الأركان (ان
يسرق نصاً) وهو ربيع دينار فأكبر
ولو كان الربع لجماعة اتحادهم لخبر
مسلم لا يقطع بدينار الا في ربيع دينار
فصاعداً وأن يكون خالصاً لان الربع
المغشوش ليس بربع دينار حقيقة
فان كان في المغشوش ربع خالص وجب
القطع ومثل ربع الدينار ما قيمته ربيع
دينار لان الاصل في التقويم هو الذهب
الخالص حتى لو سرق دراهم أو غيرها
قومت به وتعتبر (قيمه ربيع دينار)
وقت الانحراج من الحرز فلو نقصت قيمته
بعد ذلك لم يسقط القطع وعلى أن
التقويم يعتبر بالمضروب لو سرق ربيع
دينار مسبوكة أو حلياً ونحوه كقراضة
لأنه يساوى ربعاً مضروباً فلا قطع به

قوله وان ساواه
غير مضروب
في الخبر المستتر الفاعل
بجمع الي غير مضروب والضمير اليه
بجمع اليه
قوله وان ساواه
غير مضروب
في الخبر المستتر الفاعل
بجمع الي غير مضروب والضمير اليه
بجمع اليه

بالقرض وقرض من باب ضرب (قوله وان ساواه غير مضروب) لا يفتي ما فيه من مساواة الشيء
لنفسه لأن كلامه معتبر في المسبول ونحوه وهو غير مضروب فالغاية غير مستقيمة فالصواب
اسقاطها لأن القرض أنه سرق ربع دينار غير مضروب والمعنى على الغاية سواء ما مضروب
أو غير مضروب مع أن قرض المسئلة في غير المضروب والجواب أن المساواة مختلفة فقوله
لاتساوى ربعاً مضروباً أي في القيمة وقوله وان ساواه غير مضروب أي في الوزن فصح المعنى
وحصلت الفائدة لكن يبقى التكرار لأن الكلام مفروض في سرقة ربع دينار غير مضروب
(قوله بأكل) والظاهر أن مثل ذلك بلغ الدراهم لأنه بعد اتلافها كذا قاله الحلبي والمعتد
في ذلك أنه لو بلغ جوهرة أو دراهم أو دينار لم يخرج منه فلا قطع عليه لتزول ذلك منزلة
الاتلاف بخلاف ما إذا خرجت منه بعد ذلك فإنه يقطع كما لو أخرجها في ربح أو غيره كما قاله
الزيادي واعتده وضعف بعضهم ما في الحلبي من إطلاق عدم القطع بالاتلاع اهـ (قوله
كأحراق) ومثل الأحراق ما لو نضج أي تليخ بطيب في داخل الحرز وان جمع من جمعه
بعد خروجه نصاباً لأن استعماله بعد اتلافه كالطعام زى ايج (قوله اشترك اثنان) أي
مكلفان بأن أخرجهما فان كان أحدهما غير مكلف أو أعجمياً معتد وجوب طاعة الأمر قطع
المكلف أن أمر الأجنبي أو غير المميز لأنهما كالآلة له وهذا التفصيل إذا اشتركا كان امتياز
كل بمسرقه فلكل حكمه (قوله في أخرجه) أي الدون (قوله رث) أي خلق أي بال
وفي المختار الرث بالفتح البالي وجمعه رثا بالكسرة ودرث يرث بالكسرة رثا بالفتح (قوله
في جيبه تمام نصاب) أي منضمماً إلى قيمة الثوب وهذا مستفاد من قوله تمام (قوله والجهل
بجيبه) أي أو بوجوده فالأول راجع لما قبل الغاية والثاني للغاية اهـ وكان الأولى والجهل به
لأن الغرض أن كلاماً من الجنس والصفة مجهول فلا يظهر التقيد بالجنس وقياسه على الصفة
تأمل (قوله ونصاب) أي ويقطع بنصاب الخ (قوله أن يأخذ) ليس قيداً بل المدار على
أخراجه من الحرز وان لم يأخذ وعبارة المنهج أو بنصاب نصب من وعاء شبه له وإن نصب
شيئاً اهـ وان لم يأخذ ومثل النقب قطع الجيب كما قاله زى ولذلك يقرض يقال لما شخص
يقطع وان لم يأخذ ما لا يدخل حرزاً اهـ ولو أخذ ما لم يكن بعد انصبابه قبل الدعوى به هل
يسقط القطع لأن شرطه الدعوى وقد عذرت فيه نظراً لمراجعة سم على حج والاقر ببقوط
القطع (قوله اوام المراح) بقلة الهمزة من اوام أو قصرها والمراح مأوى المشاة لئلا (قوله
بمخاطرة) أي بسبب خوف أخذه أي الخوف الحاصل بأخذه (قوله جرأ المالك) أي سلطه
وهو بتشديد الراء وقوله ويمكنه عطف على جرأ عطف تفسير وقوله بتضييعه الباء بمعنى من
كما هو في بعض النسخ وهي صلة لمكنه وبصح أن تكون الباء لليسية أي بسبب تضييع المالك
أي لمكنه لم يضعه في حرز مثله فتكون صلة لمكنه محذوفة أي منه (قوله بلحاظ) أي ملاحظ
بلاحظه أي بملاحظته والنظر اليه والحاظ بكسر اللام وهو المراقبة مصدر للاحظه والمراد به
الملاحظ من إطلاق المصدر على اسم الفاعل أما بفتحها فهو مؤخر العين من جانب الأذن بخلاف
الذي من جانب الأنف فيسمى المرق اهـ ولا يقدح في دوام الحياض الفترات العارضة عادة
فاذا أخذ السارق حينئذ قطع فلوروق اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظة من المالك أولاً

وان ساواه غير مضروب لأن المذكور
في الخبر لفظ الدينار وهو اسم للمضروب
ولا يقطع بخاتم وزنه دون ربع وقيته
بالصفة ربع نظراً إلى الوزن الذي لا بد
منه في الذهب ولا ينقص قبل أخراجه
من الحرز عن نصاب بأكل أو غيره
كأحراق لاتقاء كون المخرج نصاباً ولا
بما دون نصابين اشترك اثنان في أخراجه
لأن كلا منهما مالم يسرق نصاباً ويقطع
بثوب رث في جيبه تمام نصاب وان
جهله السارق لأنه أخرج نصاباً من حرز
بقصد السرقة والجهل بجيبه لا يؤثر
كالمجهل بصفته ونصاب فلو ساء
لا يساويه لذلك ولا أثر لظنه والرابع أن
يأخذه (من حرز مثله) فلا قطع بسرقة
مالم يسرق حرزاً نظراً إلى داود لا قطع
في شيء من المشاة الأفعياء أو المراح
ولأن الجنابة تعظم بمخاطرة أخذه من
الحرز فيحكم بالقطع زجراً بخلاف
ما إذا جرأه المالك ويمكنه بتضييعه
والأحرار أن يكون بلحاظ له بكسر اللام
دائم

فنبغي تصديق السارق لأن الأصل عدم وجوب القطع كما قاله ع ش على م ر (قوله
أوحصانة موضعه مع لحاظ) يقتضي أنه لا بد من الأمرين دائماً وأبداً وليس كذلك بل على
تفصيل يعلم من المنهج فكان ينبغي أن يقول أوحصانة مع لحاظ في بعض الصور وحاصله
أن المحل أن كان حصينا منفصلا عن العمارة فلا يشترط دوام الملاحظة بل الشرط كون
الملاحظ يقظا ناويا سواء كان الباب مفتوحا أو مغلقا وإنما مع اغلاق الباب وإن كان المحل
في العمارة فلا يشترط قوة الملاحظ ولا يقظه بل الشرط كون الباب مغلقا مع وجود هذا
الملاحظ أو قظه مع يقظه زمن أمن نهارا وأما إن كان الباب مفتوحا فإن كان الملاحظ يقظا
كانت محرزة والا فلا فعلم أنها قد تكون الحصانة وحدها وقد تكون الملاحظة وحدها وقد
يجتمعان وقد عينل لتفراد الحصانة بالراقد على المتاع كما قاله ع ش وبالمقابر المتصلة بالعمارة
فإنها حرز للكفن وبعبارة المنهاج وشرحه الشرط الرابع كونه محرزا وإنما يتحقق الأحوال
بملاحظة للمسروق من قوى مستيقظ أوحصانة موضعه وبدها أو مع ما قبلها كما يعلم مما يأتي
لأن الشرع أطلق الحرز ولم تضبطه اللغة فراجع فيه إلى العرف وهو يختلف باختلاف الأحوال
والأوقات والأموال وإنما اشترط ذلك لأن غير المحرر ضائع بتقصير مالكة ولا يرد على ذلك الثوب
إذا نام عليه فهو محرر زرع انتقامه لأن النوم عليه المانع من أخذه غالباً بمنزلة منزلة ملاحظته
وما هو حرز لنوع حرز لما دونه من ذلك النوع أو تابعه كما يعلم مما يأتي في الاصطبل وقد علم أن
أمانة خلقه فحوز الجمع لا مانعة جمع فحوز الخلق اه وقوله منزل منزلة ملاحظته يجوز أيضاً
أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن أن يدعى حصانة موضعه حقيقة أي بأن يقال المراد
بالموضع مأخذ المسروق منه وهو هنا حصين بالنوم على الثوب اه ع ش على م ر (قوله
فعرصة دار) العرصة الحصن والصفة المصطبة وهذا بالنسبة لغير السكان كما في شرح م ر وهذا
كلام مستأنف والغرض منه بيان تفاوت أجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لأنواع المحرر مع قطع
النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم اعتبارها اه (قوله والخانات)
أي وبيوت الخانات وهي الوكائل وبيوتها الحواصل والطبقات التي فيها وقوله والاسواق
أي وبيوت الاسواق وهي الدكاكين ولو فتح داره أو حانوته لبيع متاع فدخل شخص وسرق
منه فإن دخل بغير إذنه أو به ليسرق قطع أو يشتري فلا ولو أذن في دخول نحو داره لشراء قطع
من دخل سارقاً لا يشتريه وإن لم يأذن قطع كل داخل شرح م ر ومنه الجامع فمن دخله لغسل
وسرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظ ويختلف الاكتفاء فيه بالواحد والآخر بالنظر إلى
كثرة الزحمة وقتها اه ع ش على م ر واعلم أنه إذا كان باب الدار مفتوحاً وباب الغرفة
أو القاعة مغلقاً ودخل السارق فأخرج الشيء من داخل الغرفة مثلاً إلى صحن الدار قطع بذلك
وإن لم يأخذه لأنه أخرجه إلى محل الضياع بعد أن كان محرزاً وأما إذا كان باب الغرفة مثلاً
مفتوحاً وكتاب الدار وأخرجه السارق من داخل الغرفة إلى صحن البيت فلا قطع وكذا
لو أخذه معه لأن المال غير محرر وأما إذا كان البوابان مغلقين أو باب الدار مغلقاً ودون باب
الغرفة فكذلك لا قطع إذا أخرجه من داخل الحرز إلى صحن البيت لأنه لم يخرج عن تمام الحرز
فإن أخرجه إلى خارج الحرز قطع كما يعلم من المنهج (قوله المنبئة) أي الحصينة أي للعادة

أوحصانة موضعه مع لحاظه
والمحكم في الحرز العرف فإنه لم يعتد
في الشرع ولا اللغة فراجع فيه إلى
العرف كالقبض والأحياء ولا شك أنه
يختلف باختلاف الأحوال والأحوال
والأوقات فتصديكون الشيء حرزاً في
وقت دون وقت بحسب صلاح أحوال
الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه
وضبطه الغزالي بما لا يعتد صاحبه
مضيقاً لفرصة دار وصفتها حرز
خمس آية وثياباً ما تنقيسها غرزه
بيوت الدور والخانات والاسبواق
المنبئة

المطردة بذلك ومن ثم لو دُفِنَ ماله بالعصراء لم يقطع سارقته اه زى (قوله ويخزن) بفتح الزاي
 كما قاله الشوبري وهو القياس لأنه اسم مكان وجوز غيره الكسرو والمراد به المكان الذي يخزن
 فيه داخل محل آخر كخزانة وصندوق قزوه شيخنا قال حل ومقتضاه أن يوت السور
 والخانات لا تكون حرزا للنقد والحلى وفيه نظرا اه (قوله ويوم ينعو عصرا) وكذا يقطع بأخذ
 عمامة النائم من على رأسه ومداسه من رجليه ان عسقلعها وكيس دراهم وكان بحيث لو أخذ
 منه اتبته حل وكذا خاتمه الذي في أصبعه وكذا سوار المرأة وخلخالها ان عسرا خراجها منها
 بحيث يوقظ النائم غالبا أخذها من كرويه في الخاتم في الأصبع شرح م ر مخلصا قال ع ش
 وقياس ذلك أنه لو كان ثقیل النوم بحيث لا يتنبه بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه
 وما عليه اه (قوله كسجد وشارع) أى ومكان غير مغصوب شرح م ر ومفهومه أنه لو نام في
 مكان مغصوب لا يكون مامعه محرزا به وبوجه بان المسروق منه متعقب دخول المكان المذكور
 فلا يكون المكان حرزا له (قوله ولو توسده) مالم ينقله السارق عما توسده أو نام عليه
 والا فلا قطع لأنه أزال الحرز قبل السرقة بخلاف ما لو جرت من تحتها فانه يقطع والفرق أنه
 في الأولى أزال الحرز وفي الثانية هتك الحرز وبعبارة زى وفارق قلب السارق فهو ثقب
 الجدار بأنه هتك الحرز بالته من أصله بخلاف فهو الثقب ثم وأما قول الجويني لو وجد جلا
 صاحبه فأنم عليه فالقيام من عليه وأخذ الجبل قطع فقد خالفه البخري فشق لا قطع لأنه رفع
 الحرز أى أزاله ولم يهتكه وما قاله البخري وجبه لما تقر من الفرق بين رفع الحرز أى أزالته من
 أصله وهتكه اه ولو أخذ النائم مع الجبل فلا قطع أيضا لأنه لم يزل الحرز ولم يهتكه ع ش
 وفي قول على الجلال فلو اتقلب ولو قلب السارق ومنه رمية عن دابة وهدم سائط دار
 واسكاه حتى غاب عقله لأن ذلك من زوال الحرز لا من هتكه اه وان ضم فهو العطار
 والبقال الامتعة وربطها بجبل على باب الحانوت أو أرخى عليها شبكة أو خالف لوجين على باب
 حانوته فحرقها وان نام أو غاب وكذا البلاجارس وما في الجيب والكم محرز بهما وكذا
 المربوط بالعمامة أو المشدود بها ولو استخفظ شخصا على ثوبه أو حانوته المفتوح فأجابه ضمن
 باهماله ولم يقطع بسرقة هو أو على حانوته المعلق لم يضمن باهماله ويقطع بسرقة هو ومن هنا
 يؤخذ عدم ضمان الخفراء باهمال الحوانيت المغلقة اه سم مع تصرف ولوجعل المفتاح يشق
 قريب فلا قطع كما قاله حل ومفهومه أنه اذا كان يشق بمحل بعيد وفتش عليه السارق وأخذ
 يقطع وينبغي أن من حكم البعيد ما لو كان المفتاح مع المالك محرزا بجيبه مشلا بسرقة زوجته
 مثلا ونوصلت به الى السرقة وسرقت فتقطع كافي ع ش على م ر (قوله فيه نقد) ظاهرا وان لم
 يكن له وقع حل (قوله بنقبة) الباسية (قوله وان انصب) غاية أى وان لم يأخذه ومثل
 الثقب قطع الجيب اذا وقع منه قدر النصاب وعليه الاغز المتقتم (قوله علم المالك واعادة
 الحرز) أى باصلاحه أو غلق من المالك أو نأبه دون غيرها لأنه بغير الاصلاح ليس حرزا هذا
 ظاهرا حصل من السارق هتك الحرز أو ما لو لم يحصل منه ذلك كأن تسور الجدار وتدل الى
 الدار فسرق من غير كسر باب ولا ثقب جدار فيحصل الاغتصاب بعلم المالك اذا هتك الحرز
 حتى يصلحه ع ش على م ر وبعبارة م ر في شرحه فان تداخل بين ما علم المالك بذلك واعادة الحرز

ويخزن حرز حل ونقد ونحوهما
 ويوم ينعو عصرا كسجد وشارع على
 متاع ولو توسده حرز له ونحوه في توسده
 فيما بعد التوسد حرز له والا كان
 توسد كسبا فيه نقدا وجوه فلا يكون
 حرز له كذا كره الماوردي ويقطع
 بنصاب النصبين وعامة بنقبة له وان
 انصب شيئا فشيئا لانه سرق نصابا من
 حرزه ونصاب آخرجه دفعتين بان ثم
 في الثانية لذلك فان تداخل بينهما علم
 المالك واعادة الحرز فالثانية سرقة
 أخرى فلا قطع فيها وان لم يمسكون
 فيها دون نصاب وان لم يمسكون
 السارق (لا ملك له فيه) أى المسروق
 فلا قطع بسرقة ماله الذي يدي غيره

بنحو غلق باب وإصلاح نقب من المالك أو نائبه دون غيره كما اقتضاه كلام الروضة وإن لم يكن
 كالأول حيث وجد الاحراز كما لا يخفى فالأخراج الثاني سرقة أخرى لاستقلال كل حينئذ
 فلا قطع به كالأول فالأولى أن يقول فالسرقة بعد الاحراز الثاني الخ لأن الاحراز ليس سرقة
 والابتن لم يتخلل علم المالك ولا إعادة الحرزاً وتخلل أحدهما فقط سواء اشتبهت الحرزاً أم لا قطع
 في الأصح إبقاء الحرز بالنسبة إلى الأخذ لأن فعل الإنسان يبنى على فعله لكن اعتماد البلقيني
 فما إذا تامل أحدهما فقط عدم القطع اهـ بحروفه وقوله إبقاء الحرز اعترض الشهاب
 التبرلي عبارة المنهج الموافقة لهذه بما نصه هذا ليس له معنى فيما إذا تاملت إعادة بعد العلم
 لأنه حرز بالنسبة له ولغيره وإضافته كيف يقطع والفرض أن المخرج ثانياً دون نصاب في كلامه
 مؤخذة من وجهين بل من ثلاثة وذلك لأن إطلاقه يوهم تصور إعادة المالك من غير علم وهو
 محال اهـ والمؤاخذات الثلاث واردة على المخرج كما لا يخفى نعم يمكن منع محالية الثالث بل واز
 أن يشته حرز المالك بحرز غيره فيصله على ظن أنه لغيره من غير أن يعلم السرقة ودفع قوله
 وأيضاً بأن القطع انما هو بمجموع المخرج ثانياً والمخرج أولاً لأنهم ماسرة واحدة ويمكن دفع
 الأول أيضاً (قوله وإن كان مرهوناً) بمنزلة قوله وإن تعلق به حق للغير (قوله لم يقطع)
 لأنه لما جاز دخوله الحرز لأخذ ملكه صار ما فيه غير محرز بالنسبة له (قوله ولو سرق
 مع ما اشتراه) أي وكان دخوله باذنه وكان قاصداً للشراء والاقطع (قوله بعد تسليم الثمن)
 وكذا قبله إن كان الثمن مؤجلاً (قوله لا يحصل بالموت) أي بل بالقبول بعده (قوله فإن قيل
 الخ) الإبراد على الصورة الثانية (قوله كسراء) كأن وكل غيره في شرائه فاشترى الوكيل
 قبل إخراج الموكله وقوله قبل إخراجه ظرف للملك (قوله قبل إخراجه من الحرز)
 أي وكذا بعده قبل الرفع إلى الحاكم (قوله أو نقص في الحرز عن نصاب بأكل بعضه)
 هذه تقدمت بعينها ويجب أن يشارح بأنه كان يغلب عليه الاستغراق في بحر الأحادية
 فيقع منه التكرار وغيره لأن قصد كإوقع للسيد الدسوقي من الأمور التي لا تليق أن تقع من
 غيره (قوله ملك المسروق) أي ملكاً سابقاً على السرقة وإن قامت بينة قبل أوجهة قطعية بكذبه كما
 اقتضاه إطلاقهم شرح مـ وهذا عده الشيخ أبو حامد من الحيل المحترمة وعدة دعوى الزوجية
 من الحيل المباحة كما في سم وعبرة عـ على مـ ولا بما إذا ادعى ملكه وإن لم يكن
 لا نقابه وكان ملك المسروق منه ثابتاً بينة أو غيرها وهي من الحيل المحترمة بخلاف دعوى
 الزوجية في الزنا فهي من الحيل المباحة ذكره الشيخ أبو حامد وأهل الفرق بينهما أن دعوى
 الملك هنا يترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه بخلاف الزوجية فجوز دعوى
 الزوجية فيه توصلاً إلى إسقاط الحد اهـ بحروفها (قوله دائرة) أي مسقطه وأدعاه الملك
 ليس قيداً حتى لو ادعى أنه ملك سيده أو ملك بعضه أو أنه أخذ من الحرز باذنه أو أن الحرز
 مفتوح أو أن المسروق دون النصاب وإن ثبت كذبه كما لو زنى بامرأة فادعى أنها حليلته
 كان الأمر كذلك فلا قطع في هذه الصور كلها زى (قوله السارق الظريف) روى أصحاب
 القريب عن عمر أنه قال إذا كان المص ظريف لم يقطع أي إذا كان بليغاً جيد الكلام يحجج عن
 نفسه بما يثبت الحد عنه والظرافة في اللسان البلاغة وفي الوجه الحسن وفي القلب الدكاء

وإن كان مرهوناً أو مؤجراً ولو سرق
 ما اشتراه من يد غيره ولو قبل تسليم
 الثمن أو في زمن الخيار أو سرق ما تهبه
 قبل قبضه لم يقطع فيه ما ولو سرق
 مع ما اشتراه ما لا آخر بعد تسليم الثمن
 لم يقطع كما في الروضة ولو سرق الموصى له
 به قبل موت الموصى أو بعده وقبل
 القبول قطع في الصورتين أما الأولى
 فلأن القبول لم يقتض بالوصية وأما
 في الثانية فبناء على أن الملك فيها لا يحصل
 بالموت فإن قيل قد مر أنه لا يقطع بالهبة
 بعد القبول وقيل القبض فهل كان
 هنا كذلك أجيب بأن الموصى له
 مقصر بعدم القبول مع تمكنه منه
 بخلافه في الهبة فإنه قد لا يتمكن من
 القبض وأيضاً القبول وجد ثم لم يوجد
 هنا ولو سرق الموصى به فقير بعده موت
 الموصى والوصية للفقراء لم يقطع
 كسرقة المال المشترك بخلاف
 ما لو سرق الغني * (تبسبه) لو ملك
 السارق المسروق أو بعضه يارث
 أو غيره كسراء قبل إخراجه من الحرز
 أو نقص في الحرز عن نصاب بأكل
 بعضه أو غيره كسراء لم يقطع أما
 في الأولى فلأنه ما أخرج إلا ملكه
 وأما في الثانية فلأنه لم يخرج من الحرز
 نصاباً ولو ادعى السارق ملك المسروق
 أو بعضه لم يقطع على النص لاحتمال
 صدقه فصارت شبهة دائرة للقطع ويروى
 عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه
 سماه السارق الظريف أي الفقيه
 ولو سرق اثنان من نصيبين

وادی المسروق احدهما انه له اولهما فكذب (١٧٤) الاخر لم يقطع المدعى لما لم يقطع الاخر في الاصح لانه اقرب سرقة نصاب

لا شبهة له فيه وان سرق من حرز شريكه
مالا مشتركا بينهما فلا قطع به وان قل
نصيبه لان له في كل جزء حشاشا ناعا
وذلك شبهة فأشبهه من وطئ الحاربة
المشتركة (و) السادس كون السارق
(لا شبهة له في مال المسروق منه)
لحديث ادرؤا الحدود عن المسلمين
ما استطعتم صحيح الحاكم اسناده سواء
في ذلك شبهة الملك كمن سرق مشتركا
بينه وبين غيره كما مرأ وشبهة الفاعل
كمن أخذ مالا على صورة السرقة بظن
أنه ملكه أو ملك أصله أو فرعه أو شبهة
الحمل كسرقة الابن مال أحد أصوله
أو أحد الأصول مال فرعه وان سئل
لما بينهما من الاتحاد وان اختلف
دينهما كما يجنبه بعض المتأخرين
ولان مال كل منهما مرصدا لخاصة
الاخر ومنها أن لا تقطع به سرقة
ذلك المال بخلاف سائر الأقارب
وسواء أكان السارق منهما محزرا
أم رفيقا كما صرح به الزركشي تفقها
مؤيد اله بما ذكره من أنه لو وطئ
الرفيق أمة فرعه لم يحد للشبهة ولا قطع
أيضا بسرقة رقيق مال سيده بالاجماع
كما حكاه ابن المذول وشبهة استحقاق
النفقة ويده كيد سيده والمبعض
كالقن وكذا المكاتب لانه قد يعجز
قصير كما كان * (قاعدة) * من لا يقطع
بمال لا يقطع به رقيقه فكذلك لا يقطع
الأصل بسرقة مال الفرع وبالعكس
لا يقطع رقيق أحدهما بسرقة مال الاخر
ولا يقطع السهم بسرقة مال مكاتبه
لما لم يزل مال ملكه المبعوض بعينه المحز
كما جزم به المارودي لان ماله ملكه بالحزبة
في الحقيقة ليجوز له نصيبه شبهة * (نوع) * لو سرق طعاما من القيد

في السرقة
بما ذكره
المتأخرين
في السرقة
بما ذكره
المتأخرين

اه ديمري (قوله انه له) بدل من قوله المسروق (قوله فكذب الاخر) وقال بل سرقناه
بخلاف ما لو صدقه أو سكت أو قال لا أدري فلا يقطع أيضا لقيام شبهة (قوله لما لم يقطع
لا احتمال صدقه (قوله مالا مشتركا) خرج ما لو سرق غير المشترك فليقطع ان دخل الحرز
بقصد سرقة فقط لا شاع دخوله حينئذ وبعبارة قل هو أي التعاضل ينتفى قطع
بمال شريكه غير المشترك وهو كذلك ان سرق من حرز ليس فيه مال مشترك بينهما أو فيه ودخل
بقصد سرقة مال شريكه والا فلا وفيه نظر (قوله سواء في ذلك شبهة الملك) ذكر أن الشبهة
ثلاثة شبهة الفاعل وشبهة الحمل وشبهة الملك وهل يأتي هنا شبهة الطريق انظر اه مد (قوله
على صورة السرقة) أي من حيث انه أخذ الشيء خفية من حرز مثله (قوله أو ملك أصله
أو فرعه) وفي الحديث الحسن أنت ومالك لابیك اه ديمري (قوله لما بينهما) على ذلك خذوف
أي فلا يقطع لما بينهما الخ (قوله ومنها) أي من حاجة الاخر الخ في كون هذا
من الحاجة نظرا لأن جعل من تعليلة أي ومن أجلها عدم قطع يده بسرقة الخ وبعبارة مد
ومنها أي ومن حاجة الاخر أن لا تقطع يده بسرقة ذلك المال أي مال كل منهما محزرا لو سرق
الاخر مال أخيه مثله لا فادعى أنه مال أخيه فلا يقطع وان كذب الاب كان قال له ليس هذا مال
بل مال أخيك اه (قوله منها) أي الأصل أو التفرع (قوله فروع) هي أربعة أولها
يتفرع على الشرط السادس وهو أن لا يكون للسارق شبهة في المسروق كمال أيه أو ابنه فذكر
من الشبهة ما لو سرق طعاما من قيط وهو لا يتقدر على ثمنه فلا يقطع لشبهة وجوب حفظ نفسه
عليه وثانيها يتفرع على الشرط الرابع وهو الاخذ من حرز مثله فذكر أن مثله ان لم يؤذن له
في دخول الحرز فان أذن له فلا قطع لكونه صار غير حرز عنده وثالثها يتفرع على عموم أخذ
ما يساوي نصابا من حرز مثله فذكر أنه يشمل الخسيس من حطب وحشيش وان يسرأ أخذ
مثلهما بسهمولة من أرض مباحة كصحراء ورابعها متفرع على ما تقدم أن نصابا من قوله أن يسرق
ما قيمته نصاب وقت الإخراج فذكر أن عموم الأدلة تدل على دخول ذلك لما هو معرض للتلصص
كالاطعمة والنواكح ونحوهما مد * (فرع) * اذا نبت قبر فان كان القبر في بيت محرز قطع
بسرقة الكفن منه وكذا يقطع اذا كان القبر بشجرة بطرف العمارة على الاصح ومنه تربة
الزينة كية وتربة الرميعة فيقطع السارق منهما وان اتسعت أطرافها وينبغي أن محل ذلك
ما لم تقع السرقة في وقت يعد شعورا بالناس فيه بالسارق والا فلا قطع حينئذ اه ع ش على مد
وان كان بعينه فلا قطع على الاصح قال في الروضة وعزاد الامام الى حاشية الاحكام ولو وضع
في القبر شيء سوى الكفن قال في الروضة قال الامام ان كان القبر في بيت تعلق التعلق بسرقة
وان كان في المقابر فوجها ان أحدهما به قطع الجمهور لا قطع به للعادة بخلاف الكفن
لان الذم مع قطع فيه النباش وجعله محرزا لضرورة الكفن والدفن اه قال الزبدي ولا أثر
لاخراج الكفن الشرعي من المد الى فضاء القبر لانه لم يخرج من تمام الحرز وبحت بعضهم
اشتراط كون كل من القبر والميت محترما ليخرج قبري أرض مغصوبة وميت حربي ولو سرق ثوبا
من حجام وهذا الحارس قطع بشرط الاقل استهناظ الحارس الثاني دخول السارق
بقصد السرقة فان دخل على العادة وسرق لم يقطع الثالث أن يخرج السارق الثياب من الحجام

فلا يقطع
بما ذكره
المتأخرين

كافي الروضة عن فتاوى الغزالي اه سم وهو أي الكفن كالعارية للميت لأن نقل المالك اليه غير ممكن فهو ملك لمن كفنه من وارث أو أجنبي فيخاصم مكفنه سارقه فان كفن من التركة خاصمه الورثة واقتسموه أو من مال أجنبي أو سيد أو بيت المال خاصمه المالك في الأولين والامام في الثالثة ومتى ضاع قبل قسمة التركة وجب ابداله منها فان قسمت أو لم تكن فعلى المسلمين اه زى (قوله ولم يقدر عليه) أي على غنه (قوله بسرقة حطب الخ) أي بعد حيازتهم سماً أو كانوا في صحراء محرومة بحارس وكذا النصارى على الاشجار ان كان لها حارس واتما نفس الاشجار فان كانت في البيوت كانت محرومة والا فلا بد من حارس (قوله لذلك) أي لعموم الادلة (قوله وبماء وتراب) وقيل لا يقطع بسرقة ماء من حرم مثله وعليه الغرم لقوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلا قال في القواعد ويحرم على الشخص أن يأخذ متاع الغير على وجه المزاح لأن فيه ترويعاً للقلب اه سم وحل وتردد الزكشي في سرقة مصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد والوجه عدم القطع ولو غير قارئ لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارئ فيه كقناديل الاسراج اه شرح ابن حجر وقناديل جمع قنديل وهو بكسر القاف معروف ووزنه فعيل لا فتعيل وفتح القاف لمن مشهور اه شوبري (قوله لما مر) أي لعموم الادلة (قوله نعم لو كان المكروه الخ) عبارة البرماوى نعم يقطع ان أكره أجمعياً يعتقد الطاعة وكذا لو نقب الحرز ثم أمر صيداً غير ميمراً ونحوه بالاخراج منه فأخرج فانه يقطع الآخر أيضاً فان أمر ميمراً أو قرداً به فلا قطع لانه ليس آله ولأن الحيوان اختياراً فان قتل لوعلمه القتل ثم أرسله على انسان فقتله فانه يضمن فهلا وجب عليه الحد هنا قلت أجب بأن الحد انما يجب بالمباشرة دون السبب بخلاف القتل ثم ان القرد مثال في قياس عليه كل حيوان معلم ولو عزم على عقر فتأخر نصاباً من حرنه هل يقطع أو لا الظاهر الثاني كما لو أكره بالغاً ميمراً على الاخراج فانه لا قطع على واحد منهما اه ثم رأيت للدميرى في حياة الحيوان الكبرى ما نصه لو علم قردة النزول الى الدار واخراج المتاع منها ثم نقب وأرسل القرد فأخرج المتاع ينبغي أن لا يقطع لأن الحيوان اختياراً ونقب البغوى أن المرأة لو مكنت من نفسها قرداً فوطئها فعليه ما على واطئ البهيمة فتعزى في الاصح وتحذف في قول (قوله ويقطع مسلم وذمى بمال مسلم وذمى) صورته أربع والظاهر قطع أحد الزوجين بالآخر أي بسرقة ماله المحرز عنه لعموم الادلة وشبهة استحقاقها النفقة والكسوة في ماله لا أثر لها لانهم مقدره محدودة وبه فارقت البعض والفقن وأيضاً فالغرض أنهم ليس لها عند شيء منها فان فرض أن لها شيئاً من ذلك حال السرقة وأخذته بقصد الاستيفاء لم يقطع كدائن سرق مال مدته بقصد ذلك وان لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم ولو ادعى بخود مدونه أو بمطالته صدق كما يحسنه الاذرى لاحتمال صدقه اه شرح مر وقوله المحرز عنه أي بان يكون في بيت آخر غير الذي هم فيه أمالو كان في بيت واحد فلا قطع ولو كان المال في صندوق يقفل مثلاً وأخذ به المال الذي هو فيه من هذا البيت أي فلا قطع بذلك لانه غير محرز بالنسبة له بخلاف ما اذا فتح الصندوق وأخذ منه نصيباً يقطع وان كان في بيت واحد لأن الصندوق حرز لما فيه فعمل كونه لا يقطع بالصندوق إذا كان في بيت واحد إذا أخذ

قوله لم يقدر عليه أي على غنه
قوله بسرقة حطب الخ أي بعد حيازتهم سماً
قوله وبماء وتراب وقيل لا يقطع بسرقة ماء من حرم مثله وعليه الغرم لقوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلا
قوله لذلك أي لعموم الادلة
قوله وبماء وتراب وقيل لا يقطع بسرقة ماء من حرم مثله وعليه الغرم لقوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلا
قوله لذلك أي لعموم الادلة
قوله وبماء وتراب وقيل لا يقطع بسرقة ماء من حرم مثله وعليه الغرم لقوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلا

ولم يقدر عليه لم يقطع وكذا من آذن له
في الدخول إلى داراً وحانوت لشراء
أو غيره فسرق كما ربحه ابن المقرئ
يقطع بسرقة حطب وحشيش ونحوهما
كصيد لعموم الأدلة ولا أثر لكونها
مباحة الأصل ويقطع بسرقة معرض
للتلف كهريسة وفواكه ويقول لذلك
وبناء وتراب ومصحف وكتب علم شرعي
وما يتعلق به وكتب شعر نافع مباح لما مر
فإن لم يكن نافعاً مباحاً قوم الورق
والجلد فإن بلغانساناً قطع والأفلا
والسابع كونه مختاراً فلا يقطع المكروه
يفتح الرأى على السرقة لرفع القلم عنه
كالصبي والمجنون ولا يقطع المكروه
كسرها أيضاً نعم لو كان المكروه بالفتح
غير عميز لجملة أو غيرها قطع المكروه له
والثامن كونه ملترماً لا أحكام فلا يقطع
حربى لعدم الترامه ويقطع مسلم وذمى
بمال مسلم وذمى أما قطع المسلم بماله
المسلم قبل الإجماع

وأما قطعه بحال الذي فعل المشهور ولأنه معصوم بذننه ولا يقطع مسلم ولا ذى بحال معاهد وموتن كما لا يقطع المعاهد والمؤمن بسيرة مال ذى أو مسلم لأنه لم يلتزم الاحكام (١٧٦) فأشبهه الحري والتاسع كونه محترما فلما أخرج مسلم أو ذى خرا ولو محترمة

الصندوق بالذى فيه من غير فتح (قوله فأشبهه) أى كل من المعاهد والمؤمن اه (قوله كونه محترما) أى ما لا محترما كما يدل عليه قوله لا تقى ولو محترمة الخ قال بعضهم والصواب إسقاط هذا الشرط اذ هو خارج عما تقدم في قول المتن نصا اذ هو لا يكون الا مالا (قوله فلما أخرج) لم يقل سرق لان أخذ ما ذكر لا يسمى سرقة لانها أخذ المال الخ وهذا لا يسمى مالا (قوله وجعل ميت) الذى بخطه ميتة (قوله فان بلغ انا الخ) مقابل لمخذوف أى هذا ان لم يبلغ انا الخ نصا (قوله هذا) أى كونه يقطع باناء الخ (قوله أما اذا قصد تغييرها) أى بالاراقة وقوله بدخوله أى للحرز (قوله فى الاولى) هى قوله اذا قصد تغييرها بدخوله والثانية هى قوله أو باخراجها وقوله وسواء راجع لكل منهما وقوله بقصد السرقة أم لا متعلق بأخرجها ويقول أو تدخل على وجه التنازع (قوله وطنبور) هو بالضم فارسى معرب والطنبارة بالكسر لغة فيه اه مختار (قوله فان بلغ منكسره) المراد بكسره خشبه وأجزاء من الجبال على فرض لو فصلت وأزيلت صورته وأيسر المراد الكسر الحقيقى (قوله هذا) أى محل كونه يقطع بكسره ان بلغ نصا (قوله مالا يحل) ليس هذا مذكرا مع ما تقدم بل هو أعم لان ما تقدم خاص بالشعر المحترم وما هنا أعم من الشعر وغيره (قوله والقرطاس) أى الورق وحاصل الفرق بين تقويم المباح والمحترم أن المباح يقوم به يمينته مكتوب بامع الجلد والمحترم يقوم الورق بفرض كونه أبيض من غير كناية (قوله يبلغ نصا) هذا قد تقدم فهو مكرر (قوله ليظهره بالكسر) أى ليظهر كسره بين الناس وقال مد أى لينظر اليه فى ازالة المنكر (قوله ولو كسر انا الخ) مقابل لمخذوف أى ما تقدم اذا سرقها صحبة فان كسرها قبل اخراجها ثم أخرجها فصحبت ذلك أى ان بلغ نصا يقطع والا فلا يحكم الصحيح ويحتمل القطع فى الجميع مالم يقصد ازالة المعصية سواء قبل الدخول أو وقت الانحراج والا فلا قطع (قوله والطنبور ونحوه) أى كالزمار والصنم والصلب يحكم الصحيح أى يحكم الاناء الصحيح اذا سرقه لا بقصد التغيير كما مر (قوله أو انا النقد) وتعتبر قيمته بيمينته وصورته والفرق بينه وبين آلات الملاهى أن هذا محرم لعارض دون ذلك ولهذا الاتباع الا للضرورة (قوله والعاشر الخ) قال بعضهم الاولى حذف هذا الشرط وما أخرج به يخرج بالشرط السادس وهو عدم الشبهة وأيضاً ما معنى كون الملك تاما قويا وما معنى كون الملك غير تام وغير قوى فى المسائل التى أخرجها الا أن يقال المراد بالملك التام القوى أن يكون ماله ماله معيناً سواء كان واحداً أو متعدداً والمراد بكون الملك فيما أخرج غير تام الخ أن الحق لجميع المسلمين لا يختص به واحد دون آخر والتعبير بالملك فيه نوع مساهمة لانه لا ملك وانما هو استحقاق انتفاع (قوله تاما قويا) يقتضى أن المالك يكون حراً المالك لا يكون محبوساً ولا مملوكاً كضيقا وليس كذلك اذ الثابت لهم الاختصاص بالملك فى هذا الكلام نظر وقد يقال قوله تاما قويا أى بأن يختص به معين أخذ ما بعده (قوله فلا يقطع مسلم) يتأصل تقريره على كون الملك تاما قويا بافتقار ما معنى كون الملك فى هذا غير تام وغير قوى الا أن يقال ماله معين فيه حتى مما هو مملوك فله كغيره تام وغير قوى فالمراد بالقوى أن يختص به معين اه مد وعلى كل فقيه تساهل وقد أخرج شيخ الاملا م بشرط عدم الشبهة للسارق وما ذكر فيه

وخزيرا وكلبا ولو مقتنى وجعل ميت بلا دبح فلا قطع لان ما ذكر ليس بحال أما المدبوغ فية قطع به حتى لو دبحه السارق فى الحرز ثم أخرج به وهو يساوى نصاب سرقة فانه يقطع به اذا قلنا بأنه للمغصوب منه اذا دبحه الغاصب وهو الاصح ومثله كما قال البلقىنى اذا صار الخرج خلا بعد وضع السارق يده عليه وقبل اخراجها من الحرز فان بلغ انا الخ نصا يقطع به لانه سرق نصا من حرز لا شبهة له فيه كما اذا سرق انا فيه بول فانه يقطع باتفاق كما قاله الماوردى وغيره هذا اذا قصد باخراج ذلك السرقة أما اذا قصد تغييرها بدخوله أو باخراجها فلا قطع وسواء أخرجها فى الاولى أو دخل فى الثانية بقصد السرقة أم لا كما هو قضية كلام الروض فيهما وكلام أصله فى الثانية ولا قطع فى أخذ ما سلب الشرع على كسره كزمار وصنم وصلب وطنبور لان التوصل الى ازالة المعصية مندوب اليه فصار شبهة كرامة الخرج فان بلغ منكسره نصا يقطع لانه سرق نصا من حرزه هذا اذا لم يقصد التغيير كما فى الروضة فان قصد باخراجها بغير تغيير فلا قطع ولا فرق بين أن يكون لمسلم أو ذى ويقطع بسرقة مالا يحل الانتفاع به من الكتب اذا كان الجلد والقرطاس يبلغ نصابا وبسرقة انا النقد لان استعماله يباح عند الضرورة الا ان أخرج من الحرز ليشهره بالكسر ولو كسر انا الخ والطنبور ونحوه أو انا النقد فى الحرز ثم أخرج به قطع ان بلغ نصا يحكم الصحيح والعاشر كون الملك فى النصاب تاما قويا كما قاله فى الروضة فلا يقطع مسلم

شبهة

والعاشر كون الملك فى النصاب تاما قويا كما قاله فى الروضة فلا يقطع مسلم

بسرقة حصر المسجد المدة للاستعمال
ولاسر ما يفرش فيه ولا قناديل
تسرج فيه لأن ذلك لمصلحة المسلمين
فله فيه حق كمال بيت المال وخرج
بالمدة حصر الزينة فيقطع فيها كما قاله
ابن المقرئ وبالمسلم الذي فيقطع
أعدم الشبهة وينبغي أن يكون بلاط
المسجد حصره المدة لا يستعمل
ويقطع المسلم بسرقه باب المسجد
وجذعه وفازيره وسواربه وسقوفه
وقناديل زينة فيه لأن الباب لا تحصن
والجذع ونحوه لا مائة ولعدم الشبهة
في القناديل ويلحق به فاستراكه كسبة
أن خط عليها لأنه حاشه محرز وينبغي
أن يكون ستر المنبر كذلك أن خط عليه
ولو سرق المسلم من مال بيت المال شيئاً
قطران أو زلطاً فله كذوى القربى
والمساكين وكان منهم أو أصله أو فرعه
فلا قطع وإن أفرز لطاقته ليس هو منهم
ولا أصله ولا فرعه قطع إذا شبه له
في ذلك أن لم يفرز لطاقته فإن كان له
حق في الموقوف كمال المصالح سواء
أكان فقيراً أم غنياً وكمدقة وهو فقير
أو غارم لذات البين أو عازرة لا يقطع
في المسئلة التي أمانى الأولى فلا تله حقاً
وإن كان غنياً كما مر لأن ذلك قد
يصرف في عمارة المساجد والباطات
والقناطر فينتفع به الغنى والفقيرين
المساكين لأن ذلك منصوص بهم خلاف
الذي يقطع بذلك ولا نظر إلى أن
الامام عليه عتد الحاجة لأنما ينفع
عليه الضرورة ويشرط أن ينفق كما ينفع
على المظفر بشرط الضمان واستناعه
بالقناطر والباطات بالبيعة من حيث
أنه قاطن بدار الإسلام لا لاختصاصه
بشيء فيها

شبهة (قوله حصر المسجد) أي إذا كان عاماً أما إذا كان خاصاً بجماعة فالوقوف عليهم
يفصل فيهم التفصيل الذي في الشارح وأما غيرهم فيقطع مطلقاً م (قوله ولا سائر
ما يفرش فيه) كالساعات والسجادات ولو في بعض الأيام كالجعل والاعبد وقوله المدة
للزينة أقطر ما المراد بالمدة للزينة فإن الحصر إذا فرشت ولو يوم العيد فهي مدة للاستعمال
فالمسلم المراد بها حصر أو سجادات تعلق على السطح في بعض الأيام للزينة لأنه لا استعمال
حينئذ اه ومثل الحصر المنبر والمذبح وكسب الواعظ وإن لم يكن السارق خطيباً ولا واعظاً
ولامؤذناً ولا يقطع بسرقه بكرة يمسح به على المعتمد كافي حل على التمسح وينبغي أن يقطع بذلك
أبواب الاخطية لأنها تتخذ لتستر بها عن أعين الناس عس على م (قوله كمال بيت المال)
ظاهراً وإن زاد على ما يستحقه بقدر ربيع دينار كافي المال المشترك اه سم (قوله حصر
الزينة) وهي التي تفرش في الأعياد ونحوها كالجعل شجناً خلافاً لخصها التي تبسط على
السطح (قوله وبالمسلم الذي) وكذا مسلم لا يستحق الانتفاع بها بأن اختصت بطائفة ليس
هو منهم كما هو قضية التماسيل زى ومثله في شرح م قال عس عليه وأيس منه أروقة
الجامع الأثر فإن الاختصاص بمن فيها عارض إذا أصل المسجد انما وقف للصلاة والمجاورة به
من أصلها طائفة (قوله فيقطع) وأما سرقته من كائسهم فينبغي أن يجري فيه تفصيل المسلم
في سرقته من المسجد عس على م (قوله بلاط المسجد) ورخامه الذي في أرضه أما ما في
جداره فيقطع به والكلام في غير البواب أما هو فلا يقطع أصلاً لأنه غير محرز عليه ومثله الجوارون
فيه (قوله باب المسجد) ويلحق به ستر الكعبة فيقطع سارقه على المذهب أن خط عليها لأنه
حينئذ محرز وينبغي أن يكون ستر المنبر كذلك أن خط عليه وكذا يقال مثل ذلك في ستر الأولياء
اه شرح م روعس وسيد كره الشارح (قوله وجذعه) أي ما به مر عليه بأن يجعل
السقف عليه وكذا السقوف فيقطع به لأنه إذا بقصد بوضعها صيانة لا انتفاع الناس فلا يجعل
فيه فهو حصة بقصد وقاية الناس من نحو البرد فلا قطع ومن ذلك ما يغطي به نحو حصة في سقفه
للدفع نحو البرد الحاصل منها على الناس اه م رشوري (قوله وفازيره) هو ما يعمل في أسفل
الجدار من خشب ونحوه اه شيخنا قال في الصباح أوردت الحائط تازير اجعلت له من أسفل
كالأزار (قوله وسواربه) أي عواميده وقناديل زينة بالاضافة والحاصل أن كل ما كان
لخصصين المسجد ومظه كالبواب وسقفه وما كان للزينة يقطع بسرقته وما ينتفع به لا يقطع
بسرقته ومثل قناديل الزينة ما هي معلقة به من نحو سلسله حل (قوله وينبغي أن يكون
ستر المنبر) وكذا حجاب الامام المختصة به اه خض (قوله وإن لم يفرز لطاقته) لعل أراد
لطاقته معينة والافهم مفرز متميز عن غيره من أموال بيت المال (قوله كمال المصالح) هذه هي
المسئلة الأولى (قوله وكصدقة) أي واجبة وهي الزكاة بدليل قوله أو غارم لذات البين
أو عازر لأن حقهم في الزكاة لا في صدقة التطوع وهذه هي المسئلة الثانية (قوله يقطع بذلك)
أي بما يتعلق بالمسجد وما يتعلق ببيت المال (قوله وبشرط الضمان) أي لأنه إذا يسر رجح
عليه بما دفعه اه م (قوله بالبيعة) أي فلا نظره في رفع الحد وهل يشكل بما في
فيمالو سرق ما لموقوفاً على الوجوه عامة حيث لا يقطع ولو كان السارق ذنباً لا يعبه

وأما في الثانية فلا استحقاقه بخلاف
الغنى فإنه يقطع لعدم استحقاقه
الا إذا كان غنيا أو غارما ذات البين
فلا يقطع لما مر فإن لم يكن له
في بيت الميال حق قطع لا تنفع التبعية
(فرع) لو سرق شخص المصحف
الموقوف على القراءة لم يقطع إذا كان
خارفاً لأن لغيره حقاً وكذا إن كان غير
خارفاً لأنه ربما تعلم منه قال الزركشي
أو يدفعه إلى من يقرأ فيه لاستماع
الحاضرين ويقطع بموقوف على غيره
لأنه مال محرز ولو سرق مالا موقوفاً
على الجهات العامة أو على وجوه الخير
لم يقطع وإن كان السارق ذمياً لأنه تبع
للمسلمين *(تنبيه)* قد تقدم أن
المصحف ترك الركن الثالث وهو
السرقه وهي أخذ المال خفية كما مر
وحينئذ لا يقطع محتلس وهو من يمتد
الهرب من غير غلبة مع معانية المالك
ولا منتهب وهو من يأخذ ماله معتداً
على القوة والغلبة ولا منكرو دعيه
وعاربه لحديث ليس على المحتلس
والمنتهب والخائن قطع صححه الترمذي
وفرق من حيث المعنى بينهم وبين
السارق بأن السارق يأخذ المال
خفية ولا يتأني منه فتمنع القطع
فجره وهو لا يتصدونه عما نافع يمكن
منهم بالسلبان وغيره كما قاله
الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على
الغلب والإفبال لا يقصد الأخذ
عند مجوده عما نافع فلا يمكن منعه
بسلطان ولا غيره وفروع الباب كثيرة
ومحل ذكرها المبسوطات وفيما ذكرناه
كفاية لقارئ هذا الكتاب (وتقطع
بده) أي السارق

أولاً ويفرق بقوة التبعية ثم باعتبار وقفه على نفس الجهة التي بها انتفاع التابع والمتبوع
بخلاف ما هنا فإنه لم يخص تلك الجهة بل لما كان قد يصرف فيما ينتفع به المسلمون كان شبهة
لهم بخلاف غيرهم لضعف المشبهة بعدم تعيينه في الصرف لمساواة الانتفاع اهـ وأقربهم الفرق
وحاصله أن التبعية في مال المصالح ضعيفة والتبعية في الموقوف على الجهات العامة قوية لتعين
هذه الجهة الانتفاع بخلاف مال المصالح اهـ مد (قوله وأما في الثانية) وهي الصدقة أي الزكاة
(قوله فلا يقطع لما مر) أي لاستحقاقه (قوله فإن لم يكن له في بيت المال حق) كان
الأولى حذفه لأنه إن كان متعلقاً بمال المصالح فالغنى وانتهى له فيه حق فلم يبق غيرهما حتى
يخرجه بذلك وإن أخرجه عنه الذي ذكره الشارح سابقاً وإن كان متعلقاً بصدقة الصدقة
فإن كان المراد به الغنى فقد أخرجه قبل ذلك فتعين عدم ذكره حينئذ ولا يصح أن يراد به الذي
لأن الشارح أخرجه أيضاً وقوله فإن لم يكن له في بيت المال أي وكان الأخذ من غير مال
المصالح اهـ شيخنا (قوله وينتفع بموقوف على غيره) أي ممن ليس نحو أصوله وفرعه
ولا مشاركاله في صفة من صفاته المعبرة في الوقف إذ لا شبهة له فيه حينئذ اهـ مر (قوله
موقوفاً على الجهات العامة) كطاسة السيل (قوله أو على وجوه الخير) كركب موقوف
على من يركبها (قوله لأنه تبع للمسلمين) لا ينفيه ما تقدم في سرقة بيت المال حيث يقطع به
الذي ولا نظر للصرف منه في المصالح العامة التي ينتفع بها بالتعين هذا للمصالح فقويت فيه
الشبهة بخلاف ذلك كما تقدم اهـ مد (قوله محتلس) أي محتطف حل (قوله وهو من
يأخذ ماله الخ) وما قيل من أن تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرجه برده
بأن القاطع شروطاً يتميز بها فلم يشمله الإطلاق شرح مر (قوله ولا منكرو دعيه الخ) خلافاً
للإمام أحمد في القطع بالعارية اهـ برماوى (قوله وتقطع بده الخ) لما فرغ من الشروط
الموجبة للقطع والشبهة المسقطه له شرع في الحكم المترقب على السرقة وهو القطع فقال وتقطع
بده الخ أي بعد طلب المالك المال وثبوت السرقة بشروطها والإفبال قطع في الحال لا احتمال
أن يعفو عن المالك فيسقط القطع أو يقر المالك بأن المال للسارق فيسقط أيضاً وإن كذبه السارق
والقاطع الإمام أو السيدان كان المقطوع عبداً فإن كان حرّاً فالإمام فقط أو نائبه ولا يجوز
الأذن لغيره والجاني ثلاثاً يعذب ولا لكافر في مسلم ويجوز للإمام أن يستوفي من نفسه في قتل وقطع
ولو في سرقة لاني جلد ونحوه لا تسام عدم الإلام نفسه ولا بأثم يفتل نفسه هماً كافي قتل على
الجلال وبه يلغز ويقال لمنهص قتل نفسه ولا أثم يفتل نفسه هماً كافي قتل على
انظر كمالهما لأنهما ربحاً بأحاله ذلك بعد فسق القطع اهـ اج وعبارة المنهص ولا قطع الإبطال
من مالك فلما أقر بسرقة لغائب أو وصي أو مجنون أو لفسقه فيم يظهور لم يقطع حالاً لا احتمال
أن يقر أنه كان له أو أقر بزنا بأمته أي الغائب حدثاً لا لأن حدث الزنا لا يشوقف على الطلب اهـ
وقوله لا يطلب للمال وظاهر كلامه أن ذلك بعد ثبوت سرقة وهو مشكل مع قولهم
يقطع ولو أربأ مالمالك من المال المسروق أو وهبه له والمفهوم من كلامه غير أن طلبه للمالك يثبت
سرقة وإذا ثبتت سرقة لا يسقط القطع وإن فرض أنه أبرأه من المال بعد ثبوت سرقة وعلى هذا
لا إشكال حل أي فالمدار على ثبوت السرقة والمال وإن أبرأ منه لم يرد شيئا وإيسر المدلوب

خصوص الايضاء كما قاله سم قال الناشري ولو قطع الامام قبل الطلب فلا ضمان عليه
وان سرى الى النفس اهـ مـ رشوبري * (قرع) * يسـن اصاحب المال العقوق عن السارق
قبل رفع الامر للحاكم وبعد، يمنع عليه وعلى الحاكم وفي الدميـزي أن معاوية عفا عن سارق
حين أنشدته آتته

يعني يا أمير المؤمنين أعبدوها * نعوذك أن تأتي نكالا يشنها
فلا خير في الدنيا وكانت خميسة * اذا ما شئنا فارقناها يمينها

فعفا عنها وهذه مذهب صحابي فلا يرد اهـ رجاني (قوله اليميني) ولو شاء حيث أمن نزع الدم
والا فرجله اليسرى وهذا حيث كان النشل متقدما على السرقة أما لو سرق فشت يمينه
ولم يؤمن من نزع الدم أو سقطت باقة أو بغيره فاستقط القطع سم وبعبارة البرماوى قوله
اليميني أى ان انفردت ولو معيبة أو ناقصة أو شلاء من نزع الدم أو زائدة الاصابع
أو فاقدها خلقة أو عرضا فان تعددت كفى الاصل منها ان عرف أو واحدة ان اشبه وعلى هذا
لو سرق ثانيا قطع الثانية وحينئذ ترد هذه على قول المصنف فان سرق ثانيا قطع رجله
اليسرى وقد يقال لا ترد لان كلامه مبني على الخالصة المعتادة ^{كانت عليه بشر} والخشمة في البدانة باليمين
أن البطش بها أقوى ولأن الغالب كون السرقة بها فكان قطعها أزدع وحكمة اتعلق بالرجل
أيضا أنه في السرقة يأخذ يديه ويثني برجله سم على المنهج (قوله فاقطعوا أيديهما) دليل
لقوله وتقطع وقوله وقرئ شاذ دليل لقوله اليميني ولو أخرج السارق الجلا يدساره فقطعها فان
قال المخرج ظننتها اليميني أو أنها تجزئ أجرأته والافلالان العبرة في الاداء بقصد الدافع وهذه
طريقة يومية الى ترجيحها كلام الروضة وصححها الرافعي في آخر باب استيفاء القصاص
والمصنف في تصحيحه وصححه الاسنوى وان حكى في الروضة طريقة أخرى أنه يستل الجلاد فان
قال ظننتها اليميني أو أنها تجزئ عنها وحلف لرسنه الدية وأجرأته أو علمتها اليسار وأنها لا تجزئ
لزمه القصاص ان لم يقصد المخرج بذلها عن اليمين أو باحتمال تجزئه وجزم بها ابن المقرئ اهـ مـ
وبعبارة المنهج وشرحه ولو قال مستحق قود للجاني الخز العاقل أخرجها فأخرج يسار اسواء
أكلن عالمها وبعدم اجرائها لم لا وقصد باحتمال قطعها المستحق فهدية أى لا قود فيها ولادية
وان لم ينطق بالاذن في القطع سواء علم القاطع أنها اليسار أم لا ويعز في العلم أو قصد جعلها
عنها أى س اليمين ظاناً اجزاءها عنها وأخرجها دها وظن أنها اليمين أو ظن القاطع الاجزاء فدية
تجب لها أى اليسار لانه لم يبدلها محجاً فلا قود لها التـياط مخرجها بجعلها عوضا في الاولى
ولدهشة القرية في مثل ذلك في الثانية بقسميها ويبقى قود اليمين في المسائل الثلاث لانه
لم يستوفه ولا عني عنه لكنه يؤخر حتى تبدل يساره الا في ظن القاطع الاجزاء عنها فلا قود لها
بل تجب لها دية فان قال القاطع وقد دهش المخرج ظننت أنه أياحها وجب القود في اليسار وكذا
لو قال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزئ عن اليمين أو دهشت اهـ وقوله للجاني الخز العاقل أما
القتن فقصده الاباحة لا يهدر يساره لان الحق ليس يده لكن الوجه أنه يسقط قودها اذا كان
القاطع قنواً أما المجنون فلا عبرة باخراجه ثم ان علم المقتص قطع والازمته الدية كما في زى
وبرماوى وقوله سواء كان علما فيه صوراً ربع وهى كونه عالماً بأنها اليسار وأنها لا تجزئ

(اليميني) قال تعالى فاقطعوا أيديهم
وقرئ شاذ فاقطعوا أيديهم والقراءة
الشاذة كخبر الواحد في الاحتجاج بها
ويكتفى بالقطع

أولاً وظن الأجزاء أو جهل الحال أو لم يعلم بالحكم بالكلية فهذه هي الأربع وعلى كل أتم أن يلاحظ
أولاً فان صورته تضر بان في الأربع بمثابة فهذه أحوال المخرج وأما القاطع فله أحوال
أيضاً وهي علمه بأنهم اليسار وأنهم لا تجزئ أو جهل الحال أو قال ظننت الأجزاء أو قال غفلت
فهذه أربعة أحوال تضر بان في ثمانية أحوال المخرج يكون الحاصل اثنين وثلاثين وفي كل
المخرج قاصداً باحتما والقاطع أتم أن يعلم الإباحة أو لا فان صورته تضر بان في العدد
المذكور يكون الحاصل بالضرب أربعة وستين فهي في هذه كلها مهددة لا قود فيها ولا دية
فان قصد المخرج جعلها عنهما أو أخرجهما دهاشاً وظنهما اليقين وظن القاطع الأجزاء فدية تجب له
في هذه الثلاث فان قال القاطع وقد دهن المخرج ظننت أنه أباحها أو علمت أنه اليسار وأنهم
لا تجزئ أو دهننت وجب القود في هذه الثلاث على القاطع هذا حكم ما يتعلق باليسار وأما ما
الجنح عليه اليقين فقودها باق في هذه الصور السبعين إلا في ظن القاطع الأجزاء فيسقط القود
فيها وفيها الدية وهذا كله يؤخذ من متن المنهج وشرحه كما قرره شيخنا العزيزي وقال الزياي
حاصل مسألة الدهشة أن يقال اليسار مضمونة مطلقاً إلا إذا قصد المخرج إباحتها ولا يجب فيها
قصاص إلا إذا قال المخرج دهننت وقال القاطع علمت أنها اليسار وأنهم لا تجزئ أو ظننت أنه
أباحها أو دهننت أيضاً ويبقى قصاص اليقين إلا إذا أخذها عوضاً ولو أباحها المخرج وأخصر
من هذا أن يقال إن المخرج إن قصد الإباحة هدوت يده والافهمى مضمونة بالدية إلا في حالة
الدهشة في القصاص واليمين قصاصها باق إلا إذا أخذ اليسار عوضاً رظم بعضهم ذلك فقلل

إن اليسار مطلقاً قد ضمنت * ما لم يضحها مخرج ككمانت

وفي الضمان دية الإلتهش * قبل القصاص حكمها قد انتقض

قصاص هذه اليمين باق * ما لم ير التماساً بوضاً باتفاق

وفي قول علي الجلال حاصل مسألة الدهشة أن يقال إن اليقين فيها القود إلا أن ظن القاطع
أجزاء اليسار عنها أو قصد أنها عوض عنها وأن اليسار مهددة في قصد المخرج الإباحة مطلقاً
وفيها القود إن دهننتها أو علم القاطع أنها اليسار وأنهم لا تجزئ أو ظن إباحتها ولا دية
(قوله أو زائدتها) أي على المعتقد فيهما وقيل يعدل إلى الرجل فيهما أهـ م ر فالغاية للرد
على القول الضعيف (قوله أو سرق مراراً) معطوف على الغاية وقوله لا اتحاد السبب
وهي السرقة (قوله يكتفي بمرة واحدة) أي حيث تأخر عن الجميع أهـ ع ش وانما
تعددت الكفارة فيما لو لبس أو تطيب في الأحرار في مجالس مع اتحاد السبب لأن فيها حقاً
لا دمي لأنها تصرف إليه فلم تدخل بخلاف الحد أهـ شرح الروض (قوله وكالبد العني
في ذلك) أي في الإكتماء بقطعه بعد السرقة مراراً وفي الإكتماء بالمعصية (قوله في مفصل
الكف) أي مما اتصل بالزند (قوله مما يلي الإبهام) أي أصل الإبهام فأصل الإبهام فاصل بين
الكوع والإبهام وعبارة القاموس والمصباح الكوع بالضم والكاع طرفة الزند الذي يلي
الإبهام فإذا قطعت كفه فالكوع باق لأنه رأس الساعد الذي يلي الإبهام والكروم
والرسغ كذلك والأول مما يلي الخنصر وقول الشارح والبوع هو العظم الذي عند أصل إبهام
الرجل أي المتصل بإبهامها فليس نظير الكوع لأن ذلك في رأس الزند كما مر قال بعضهم

ولو كانت معيبة كقائمة
الإصابع أو زائدتها العموم الآية
ولأن الغرض التسهيل بخلاف القود
فانه مبني على المعاملة كجاءت أو سرق
مراراً قبل قطعها لا اتحاد السبب
كما لو زنى أو شرب مراراً يكتفي بجملة
واحد وكالبد العني في ذلك غيرها كما هو
ظاهر وانعقد الإجماع على قطعها (يمين
مفصل الكوع) بضم الكاف وهو
العظم الذي في مفصل الكف مما يلي
الإبهام وما يلي الخنصر اسمه الكروم
والبوع هو العظم الذي عند أصل
إبهام الرجل

تسميه قولهم القبي من لا يعرف ككوعه من بوعه أي ما يدري لغباوته ما اسم (١٨١) العظم الذي عند كل إبهام من أصبع

يديه من العظم الذي عند كل إبهام من رجله (فان سرق ثانيا) بعد قطع يثاه (قطعت رجله اليسرى) بعد اندمال يده اليمنى ثلاثين قضى التوالى الى الهلاك وتقطع من المفضل الذي بين الساق والقسم للاتباع في ذلك (فان سرق ثانيا) بعد قطع رجله اليسرى (قطعت يده اليسرى) بعد اندمال رجله اليسرى لمات (فان سرق رابعا) بعد قطع يده اليسرى (قطعت رجله اليمنى) بعد اندمال يده اليسرى لمات وماذا قطع من خلاف لما روى الشافعي ان السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا رجله وحكمته لثلاث يفوت جنس المنفعة عليه فتضعف حركته كما في قطع الطريق (فان سرق بعد ذلك) أي بعد قطع أعضائه الأربعة (عز) على المشهور لانه لم يبق في نسكاه بعد ما ذكر التعزيز كما لو سقطت أطرافه أولا (وقيل) لا يجره حينئذ تعزير بل (يقتل) وهذا ما حكاها الامام عن القديم لوروده في حديث رواه الأربعة قال في الروضة انه منسوخ أو مؤول على أنه صلى الله عليه وسلم قتله لاستحلاله أو لسبب آخر انتهى والامام أطلق حكاية هذا القول عن القديم كما تراه وقيد المصنف بكونه (صبرا) قال بعض شارحيه ولم أره بعد التبعية في كلام واحد من الأئمة الحاكين له بل أطلقه من وقت على كلامه منهم قلل ما قديده المصنف من تصرفه أو لغيره سلف لم أطلقه وعلى كلام الامرين هو منصوب على المصدر

ه قال النووي في تهذيب الصبر في اللغة الحبس

وكوع على إبهام يده وما يلي * لنقصه الكرسوع والرسغ ما وسط وعظم على إبهام رجل ملقب * يوع نخذ بالعظم واحذر من الغلط (قوله من العظم الذي) كان الأولى حذف من وزيادة اسم بالعظم ويقول واسم الخ ويكون يدري معنى يعلم ويصل المعنى لا يعلم ما اسم العظم الذي عند إبهام يده واسم العظم الذي الخ وقد يقال الكلام في المسمى لأي الاسم أي لا يعرف مسمى كوعه من مسمى بوعه وكتب بعض الأفاضل لم أقف في كتب اللغة المشهورة كالصاح والقاموس والمصباح والاساس على استعمال البوع بهذا المعنى ولا ما نقله الشارح من قولهم ما يعرف كوعه من بوعه وانما الذي في المصباح قولهم فلان ما يعرف ككوعه من كرسوعه أي وهو أقوى في الغباوة لقرب الكرسوع من الكوع وأما البوع على تسليم استعماله بالمعنى المذكور فلا يستغرب الجهل به لأن كون عظمين يلى كل منهما الإبهام يختلف اسمهما باعتبار محلهما لا يستغرب الجهل به اه مد وقال صاحب تنقيف اللسان الكوع رأس الزند مما يلي الإبهام والبوع ما بين طرفي الانسان اذا مدهما يميناً وشمالاً سم على المنهج ويرادفه الباع (قوله الذي عند كل إبهام) لعل العندية باعتبار كونه يلى الإبهام في الجهة لا للاتصاف به لما علم أن الكوع طرف الزند الذي في جهة الإبهام فاحفظ ذلك فكثيرا ما يغلط فيه اه مد (قوله فان سرق ثانيا) ولو ما سرقه أولا قال في الروض وشرحه وان قطع بسرقة عين ثم سرقها ثانياً من مال كماله الأول أو من غيره قطع أيضا لأن القطع عقوبة تتعاقب فعل في عين فيستكر ذلك الفعل كالورثي باصرة واحدة ثم زني بها ثانيا (قوله بعد اندمال يده) أي وجوباً وفارق الحراية بأن اليد والرجل فيها حدة واحدة ولذلك يجوز تقديم قطع الرجل على اليد فيساقط على الجلال وقوله بعد اندمال يده الخ فلو والى بينهما ما فات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان كما في ع ش على م (قوله لمات) أي ثلاثين قضى التوالى الى الهلاك (قوله ان السارق ان سرق الخ) بكسر همزة لان المراد أنه روى هذا اللفظ وهو وان كان مجازاً لكن يثبت أدلة أخرى (قوله لثلاثين قضى التوالى الى الهلاك) أي من جهة واحدة فلا يقال انها فاقطعت عليه المنفعة لانها ليست من جهة واحدة فلو قطعت يده اليسرى بعد اليمنى ان سرق ثانيا فاقطعت جنس المنفعة عليه من جهة واحدة وهي منفعة اليدين اه شيخنا وبعبارة قل على الجلال وحكمة اختصاص القطع باليد والرجل لانهما آلات السرقة بالأخذ والمشي وقدمت اليد لقوة بطونها وقطع من خلاف لابقاء جنس المنفعة عليه وانما لم يقطع ذكر الزاني ابقاءاً للنسل ولللسان القاذف ابقاءاً للعبادات وغيرها كما مر والامر بقتل السارق منسوخ أو مؤول بن استعمل أو ضعيف بل قال ابن عبد البر منكر لأصله اه (قوله تعزير) أي لا يبرر بالتعزير (قوله الأربعة) هم أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وعظمها بعضهم بقوله أعني أبداً ودم الترمذي * والنسائي وابن ماجه فاحتذى

فان قيل الستة زيد البخاري ومسلم (قوله وعلى كلا الامرين) أي من أنه من تصرف المصنف أو أنه له فيه سلف هو منصوب على المصدر أي صفة المصدر محمد زوف أي قتلا صبرا مد (قوله قال النووي) غرضه بذلك تفسير القتل صبرا بنقل عبارة النووي وبعبارة الجوهرى (قوله

وقوله صبراً حبسه للقتل انتهى ويوافقه قول (١٨٢) الجوهري في صحاحه يقال قتل فلان صبراً اذا حبس على القتل حتى يقتل

اه ملخصاً * (تمتة) * هل ثبت القطع في السرقة باليمين المردودة أولاً كان يذهب على شخص سرقة نصاب فينكل عن اليمين فتزد على المسمى فيحلف جرى في المتأخر على أنه يثبت بها فيجب القطع لأن اليمين المردودة كالإقرار أو البينة والقطع يجب بكل منهما والذي جزم به في الروضة كاصله في الباب الثالث في اليمين من الدعوى ومضى عليه في الحاوي الصغير هنا أنه لا يقطع بها وهو المعقد لأن القطع في السرقة حق الله تعالى بل قال الأذري أنه المذهب والصواب الذي قطع به جمهور الأصحاب وهذا الخلاف بالنسبة إلى القطع وأما المال فيثبت قطعاً ويثبت قطع السرقة بالإقرار السارق مؤخذة بقوله ولا يستتر فكرا الإقرار كما في سائر الحقوق وذلك بشرطين الأول أن يكون بعد الدعوى عليه فلو أقتر قبله لم يثبت القطع في الحال بل يوقف على حضور المالك وطلبه والثاني أن يفصل الإقرار فيبين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحريز تبعين أو وصف بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لأنه قد ينظر غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة ويقبل رجوعه عن الإقرار بالسرقة بالنسبة إلى القطع ولو في أثناءه لأنه حق الله تعالى ومن أقتر عتقى عقوبة لله تعالى كالزنا والسرقة وشرب الخمر كان للقاضي أن يعرض له بالرجوع عما أقتر به كان يقول له في الزنا لعلك فأخذت أو لمست أو باشرت وفي السرقة لعلك أخذت من غير حرز

وقوله صبراً حبسه بصيغة الفعل الماضي في الفعلين (قوله حبسه للقتل) أي لأجل القتل ولو ساعة ثم يقتل فلو قتل من أقول الأمر فلا يقال قتل صبراً وليس المراد أنه يحبس ويمنع الطعام والشراب حتى يموت جوعاً (قوله أنه لا يقطع بها) وهو قياس ما قدمه في حد الزنا وشرب الخمر أنه لا يثبت باليمين المردودة وهو المعقد كما قاله الشارح والحاصل أن اليمين المردودة لا يثبت بها القطع ويثبت بها المال (قوله لأن القطع في السرقة) أوضح من هذا ما على به الطيلاوي حيث قال لأن اليمين المردودة وإن كانت كالإقرار إلا أن استقراره على الإنكار بمنزلة رجوعه ورجوعه عن الإقرار مقبول بالنسبة للقطع وهو حسن وهذا الاختصاص في شرح الروض اه سم (قوله بالإقرار السارق) أي حراً كان المقر أو رقيقاً إذا كان المسروق دون نصاب فإن كان نصاباً وأقتر بسرقة ولم يصدقه سيده فإنه يقطع ولا يثبت المال وإن كان يده كما في شرح الروض (قوله وذلك) أي ثبت القطع بالإقرار (قوله لم يثبت القطع) أما المال فيثبت (قوله وطلبه) فلو قطع الإمام قسـل الطلب فلا ضمان عليه وإن سرى إلى النفس على الأصح اه مـد شوري (قوله أن يفصل الإقرار) ولو من فقيه موافق لأن كثيراً من مسائلها اشبهت ووقع فيه خلاف بين أئمة المذهب اه سـل مع زيادة من شرح مـد وفي حل ما يخالف ذلك فراجع (قوله فيبين السرقة) فيذكر أنه أخذ خفية والشخص المسروق منه لينظر فيما يكون أصلاً أو فرعاً أو سبباً (قوله والمسروق منه) أي أهو زيد أم هو وليس المراد به الحرز لأنه ذكره بعد اه زي (قوله وقد راسروق) وإن لم يذكر أنه نصاب لأن التلطف فيه وفي قيمة المعاكم ولا بد أن يقول ولا أعلم في شبهة زي وشرح مـد وحل (قوله والحرز) أي وبين الحرز (قوله بالنسبة إلى القطع) وأما المال فلا يقبل رجوعه فيه لأنه حق آدمي اه شيخنا (قوله ومن أقتر عتقى عقوبة) بكسر الصاد وقوله كالزنا مثلاً له (قوله كالزنا) بفتح الحاء في المحنة الرجوع في أثناء القطع فلو بقي ما يضر بقاؤه قطعه هو ولا يلزم الإمام قطعه ولا يقبل عوده إلى الإقرار بعد رجوعه عنه ولو أقتر وأقيمت عليه بينة وحكم حاكم عليه فقيه ما مر في نظيره من الزنا فراجع قل على الجلال وانظر فيما لو قطع بعد الرجوع هل تجب الدية أو والقطع أولاً يجب شيء حرره الراجح وجوب الدية نظر للقول بعدم قبول الرجوع وخروج بالإقرار البينة وبالعقوبة المال والله حق آدمي فلا يحصل التعريض في شيء منها كما في قل على الجلال وعبارة شرح مـد أما حق آدمي فلا يحصل التعريض بالرجوع عنه وإن لم يفد الرجوع فيه شيئاً ووجهه أن فيه حلاً على محرم فهو كعتا على العقد الفاسد (قوله كان للقاضي أن يعرض) أي يباح له ذلك لأن فرض الكلام بعد الإقرار أما قبل الإقرار فينبغي له التعريض بالرجوع ومثل القاضي غيره في ذلك اه رعبارة مـد كان للقاضي أي يجوز له ذلك على المعقد وليس سمة خلافاً لبعضهم وعبارة قل على الجلال وللقاضي أن يعرض له بالرجوع جوازاً بعد الإقرار ونذا قبله ليقنع كما قاله شيخنا وفيه نظر من حيث فوات المال بعدم إقراره في الثانية فراجع اه الآن يعمل على عدم انكار المال وكذلك أنه يمرض للشهود ليمنعوا من الشهادة أو يرجعوا عنها والمراد بالرجوع فيه ما يعيد ما بعد الإقرار وكذا قبل الإنكار نعم إن خيف انكار المال لم يحصل التعريض اه وقضية تخصيصهم الجواز بالقاضي حرمة على غيره والأوجه جوازه

كافي شرح م ر (قوله مسكرا) الاولى مسكرا الا ان يقال انه على لغة من نصبهم بالجزأين
(قوله ما خالك) بكسر الهمزة على الالف و بفتحها على القياس أى ما أظنك قال عمدة الذي
في الزركشي وغيره أن يقول له لعلك غصبت أو أخذت يا ذن المالك أو من غير حرز قال في شرح
الارشاد ولا يقال له ما خالك سرقته لأن فيه تعريضا بانكار المال لكن الحديث ظاهر
أو صريح في أنه يقول ذلك ويكون المعنى ما خالك سرقته بل أخذت من غير حرزاه وعبارة
قل على الجلال قال الزركشي وصرح بالحديث أن التعريض لانكار المال وليس هو المراد
بل المراد في نفس السرقة وثبوت الاختصاص بها كغصب أو أخذ يا ذن المالك أو من غير حرز
أو نحو ذلك قتاتل (قوله وثبت) أى السرقة أيضا (قوله غير الزنا) لأن الزنا لا يثبت فيه
من أربع (قوله فلو شهد رجل وامرأتان) أو رجل مع عيى ومحل ثبوت المال اذا شهدوا
بعد دعوى المالك أو وكيله فلو شهدوا وحسبه لم يثبت بشهادتهم المال أيضا لأن شهادتهم منصبة
الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة اهـ س ل (قوله شروط السرقة)
وأن يقول لا أعلم فيه شبهة والمراد بالشروط ما يشمل الأركان لأنه يذكر السرقة والمسروق
من كونه ربع دينار أو قيمته والمسروق منه وهذه من الأركان وأما عدم الشبهة فهو من
الشروط (قوله كما ترفى الاقرار) أى فلا بد من التفصيل في الشهادة والاقرار (قوله ويجب
على السارق ردهما أخذه) أى وأجرة وضع يده عليه كما ذكره م ر وقال أبو حنيفة ان قطع لم يغرم
وان غرم لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا ضمن والافلا أى والقطع لازم بكل حال ولو أعاد
المال المسروق الى الحرز لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة يسقط وعن مالك
لا ضمان ويقطع قال بعض أصحابنا ولو قيل بالعكس لكان مذهبا لدرء الحديث بالشبهات اهـ س ل

* (فصل في قاطع الطريق) *

أى قاطع المارين في الطريق أى ما نههم سلوكها ومعنى بذلك لاستناع الناس من سلوك
الطريق خوفا منه قال في المصباح قطعه عن حقه منعه منه ومنه قطع الرجل الطريق
اذا أخافه وهو قاطع والجمع قطاع وذكره بعد السرقة لأن بعض أقسامه فيه قطع كالسرقة
وفي ذلك القسم اعتبار شروط السرقة من الحرز وعدم الشبهة وكل منهما جرم اهـ وفي قل
على الجلال بعد كلام ذكره وفيه قطع الايدي والارجل وقدر النصاب في السرقة فذكر معها
وأخرعتها لانها كجزئه وعبر بالقطاع دون القطع لاجل ما بعده والمراد بالطريق محل المرور
ولو في داخل الأبنية والدور (قوله انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) أى أو أباة هما
وهم المؤمنون وانما خصوا بالذكر لأن جميع الاحكام الانتمية تكون فيهم فلا ينافى أن الذنبيين
مثلهم وان كان بعض الاحكام لا يجري فيهم قال م ر وجهور العلماء أنهم نزل في قطاع الطريق
لا في الكماروا حتى قاله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم الآية اذا المراد
التوبة عن قطع الطريق ولو كان المراد الكفار لكاتب توبتهم باسلامهم وهو دافع للعقوبة قبل
القدرة وبعدها اهـ (قوله أو لقتل) أو مانعة خلق فجزوا الجمع فيشمل الحالة الثانية وهو البروز
لاخذ المال والقتل (قوله مكابرة) حال أى مجاهرة وبخط اليد انى أى من غير حياء

وفي الشرب لعلك لم تعلم أن ما شربته
مسكرا لانه صلى الله عليه وسلم قال لمن
أقرب عنده بالسرقه ما خالك سرقته قال
بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به
فقطع وقال لما عزلك قبلت أو عجزت
أو نظرت رواء البخارى ولا يقول له
ارجع عنه لانه يكون امرأ الكذب
وثبت أيضا بشهادة رجلين كسائر
العقوبات غير الزنا فلو شهد رجل
وامرأتان ثبت المال ولا قطع ويشترط
ذكر الشاهد شروط السرقة الموجبة
للقطع كما ترفى الاقرار ويجب على
السارق ردهما أخذه ان كان باقيا
نظرا لى داود على اليد ما أخذت حتى
تؤديه فان تلف ضمنه يده لغير المقات

* (فصل في قاطع الطريق) *

الاصل فيه آية انما جزاء الذين
يحاربون الله ورسوله وقطع الطريق
هو البروز لا خذمال أو قتل أو لا زعاب
مكابرة

في بعض النسخ قوله على اليد أى صاحبها
وهو من التعبير ببعض عن الكل وانما
نسب الاخذ اليها لمباشرتهم غالبا
ومعنى كونه عليها ضمانهم مع الائم
أيضا والحديث شامل للاختصاص
مادام باقيا ولا قطع فيه اهـ قل وليس
في نسخة المؤلف

من الناس ولا خوف من الله اه وهو حال من البروز أي حال كون البروز جهازا وقوله اعتقادا
 أي للاعتقاد اه وقال في المصباح كبرته مكابرة غالبته مغالبة وعانته فالعنى هو البروز لاجل
 المغالبة فيكون مقعولا لاجله وقوله اعتقادا عليه وهذا أولى من جعله حالاً فان حجج المصدر
 حالاً مقصود على السماع (قوله مع البعد عن الغوث) للبعد عن العماراة أو لقرب منها
 مع ضعف أهلها عن الاغاثة كما سيذكر والمراد أنه لا يقدر من يقصده على الدفع ويحصل ذلك
 أما ضعف السلطان أو بالبعد عن العمران أو بحضورهم في العماراة لكن مع عدم القدرة
 على الاستغاثة والدفع قال ابن كنج لو أقام خمسة أو عشرة في كهف أو شاهق جبل فان مرتبهم قوم
 لهم شوك وعدة لم يعرضوا لهم وان مرتبهم قوم قليلو العدد قصدوهم بالقتل وأخذوا المال
 فحكمهم حكم قطاع الطريق في حق الطائفة اليسيرة وان تعرضوا للدقوباء وأخذوا شيأ فهم
 محتلسون شرح المنوفي وعبارة ع ش على م قوله مع البعد عن الغوث ولو حكما كما لو دخلوا
 دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة (قوله لابرجل وامرأتين) أي ولا يغيرهما إلا بالنسبة
 للمال وطلب المالك تطير ما ترفى السرقة (قوله ملتزم للاحكام) لم يقبل ولو حكما لادخال
 عبد الذي ونسائه اه شورى (قوله ولو سكرانا) الاولى أن يقول ولو سكران بالمنع
 من الصرف لأن سكران ممنوع من الصرف فالاولى حذف ألفه لكن صرفه اما للتناسب
 أو على لغة بني أسد لانهم يقولون في موثته سكرانة كما ذكره الشورى (قوله أو ذميا) حيث قلنا
 لا يتنقض عهده بمحاربته في دارنا وإخافته السبيل وهو المريج حيث لم يشترط عليه ستركه
 وأنه يتنقض عهدهم بذلك بخلاف المعاهد فيتنقض عهدهم بذلك وعبارة مد وقع في كلام
 الرافعي التنصيص على أن شرط قاطع الطريق الاسلام الآتى والذي يقتضيه القياس
 أن الذي إذا حارب في دارنا وأخاف السبيل وقتلنا بأنه لا يتنقض عهده أن يكون حكمه في قطع
 الطريق حكم المسلمين وأما تعبير الشيخين بالاسلام فيجيب عنه بأن جميع أحكام الباب لا تأتى
 الا في المسلمين اذ من جملة الأحكام الصلاة عليه أي صلبه بعد الصلاة وذلك لا يأتى الا في المسلم
 وقوله ما أي الشيخين الكفار ليس لهم حكم القطاع أي جميع أحكامهم أو يقال خرج بالمسلم
 الكافر فان كان ذميا فهو من القطاع والافلا في مفهوم الاسلام تفصيل فلا يرد اه (قوله
 مخيف للطريق) أي للمار فيها زى (قوله من يبرزهو) أي قاطع الطريق وأبرز الضمير
 الذي هو الفاعل لأن الصلاة جرت على غير من هي له فان من واقعة على الشخص الممنوع
 من الطريق وضمير له عائد عليه والبارز ليس ذلك الشخص بل القاطع والنساعة أن الصلاة
 اذا جرت على غير من هي له أبرز الضمير سواء خيف اللبس أم لا خلافا للكهوفيين القائلين
 بأن ابرازه لا يجب الا اذا خيف اللبس مد (قوله بحيث) متعلق بقوله يبرز أي يمكن وقوله
 يعدمه أي مع ذلك المكان وعبارة زى قوله مع أي يمكن يعدمه غوث لأن حيث يعني
 مكان فالضمير في معه راجع لمكان باعتبار المكان هكذا افهم اه (قوله أو ضعف في أهلها)
 أي بالنسبة للقطاع وان كانوا أقوياء في ذاتهم ولذلك لو دخلوا دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة
 ولو بالسلطان ولو مع قوته فهم قطاع في حقهم كما سيأتى قريبا في الشرح (قوله فليس المتصف
 بها) أي باضدادها (قوله أو صبي) أي ومن صبي الخ (قوله ومحتلس) يخرج بقوله

اعتقادا على القوة مع البعد عن الغوث
 ويثبت برجلين لابرجل وامرأتين
 وقاطع الطريق ملتزم للاحكام
 ولو سكرانا أو ذميا مختار مخيف للطريق
 يقاوم من يبرزهو بأن يساويه أو يغلبه
 بحيث يعدمه غوث لبعد عن العماراة
 أو ضعف في أهلها وان كان البارز
 واحدا أو أنى أو بلا سلاح وخرج
 بالقيود المذكورة اضدادها فليس
 المتصف بها أو بشئ منها من حربي
 ولو معاهدا وصبي ومجنون ومكروه
 ومحتلس

خفيف للطريق يقاوم من يبرزهوله اذ هذا قيد واحد لان قوله يقاوم من يبرزهوله لازم لخفيف
 (قوله ومنتهب) أي مع قرب الغوث والافقطاع طريق شوري فهو أي المنتهب خارج بقوله
 بحيث يبعد عنه غوث (قوله فاطع طريق) بالنصب خبر ليس (قوله وان شرطه في المنهاج)
 تقدم الجواب بأن مفهومه فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله بالليل) ليس قيدا (قوله مع قوة
 السلطان وحضوره) ليس يقيد وانما قيد به لانه الذي يتوهم منه أنهم غير قطاع تأقل وعبرة
 شرح م ر ولو كان السلطان قويا موجودا (قوله فقطاع) لدخوله في قوله بحيث يبعد
 معه غوث لان العبد اما حسي أو معنوي شيخنا العزيزي وقال حل قوله فقطاع لانه بمثابة
 ضعف أهلها اه وعبرة شرح م ر وفقد الغوث يسكون للبعد عن العمران أو السلطان
 أو لضعف أهل العمران أو السلطان أو بغيرهما كان دخل جمع دار الخ اه ومن ذلك هؤلاء
 الذين يأتون للسرقة المسمون بالمسرفين زمانا فهم قطاع قال في المصباح والمنسرفيه لغتان
 مثل مسجد ومقدود خيل من المائة الى المائتين اه وقال المغزالي بجماعة من الخيل ويقال
 المنسرف الجيش لا يترجم الاقلعه اه ع ش على م ر (قوله لان الموجود منهم) أي
 لان الفعل الذي يوجد ويصدر منهم (قوله قتلوا) قضية سكونه هنا عن الصلب أنه لا يجب
 وهو كذلك (قوله المقضية) بالنصب نعت اخافة (قوله فلا يسقط) أي بقوم مستحق
 القود ويستوفيه الامام لانه حق الله تعالى م ر (قوله اذا قتلوا الاخذ المال) أي القصد
 أخذ المال وان لم يأخذوه وان كان قصدهم أخذ أقل من نصاب السرقة بخلاف ما يأتي
 في الصلب فان ادعوا أنهم قتلوا الاخذ المال صدقوا مع القرينة فيخرج ما اذا أخذوا
 المال وادعوا أنهم أخذوه بعد القتل فلا يصدقون للثمة قاله ابن قاسم رحمه الله وعبرة ع ش
 قوله اذا قتلوا الاخذ المال أي ويعرف ذلك بقرينة تدل على ذلك وكعب أيضا قوله اذا قتلوا
 لاخذ المال أي ولم يأخذوه لما يأتي من أنهم ان قتلوا وأخذوا المال صلبوا مع القتل (قوله
 والا فلا تحتم) ويصدق في ذلك لانه لا يعلم الامنه (قوله فان قتلوا وأخذوا المال الخ)
 ظاهر صنعه أن هذا الحكم يختص بمن يشر القتل منهم أما من أقرهم على القتل وعزم عليه
 معهم لكنه لم يشره فلا يقتل لعدم مباشرة بل يعزر ولا يقال ان القتل من بعضهم منسوب
 الى الكل اه وعبرة المنهج فن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ نصاب وقيل عزز
 اه وقوله فن أعان القاطع ولو بدفع سلاح أو مركوب أو بسبب ولو ضيافة وليس معذورا
 بخوفه منهم مثلا وقوله عزز أي عززه الامام أو نائبه اه قل على الجلال (قوله المقدّر
 بنصاب السرقة) فان كان دونه فلا صلب اه م د وقوله ينصاب السرقة ولو لجمع اشتركا
 فيه واتحد حوزة ويعتبر قيمة محل الاخذ بفرض أن لاقطاع ثم ان كان محل بيع فذلك والا فأقرب
 محل بيع اله شرح م ر وقوله ولو لجمع اشتركا كوافيه هل المراد شركة الشيوخ أو الاعم حتى
 لو أخذ من كل شيئا وكان المجموع يبلغ نصابا قطع الاخذ فيه نظرا ولا بعد الثاني تغليظا عليهم
 لكن قياس ما مر في السرقة الاول ويؤيده أنهم علموا القطع بالمشاركة بأن لكل واحد من
 الشركاء أن يدعى وفي المجاورة ليس لواحد منهم أن يدعى بغير ما يخصه ومعلوم مما مر في السرقة
 أن القاطعين لو اشتركا اشتراط أن يخص كل واحد قدر نصاب من المأخوذ ولو وزع

ومنتهب فاطع طريق وقدم علم ما تقر
 أنه لا يشترط فيه اسلام وان شرطه
 في المنهاج كخمس ماله ولو دخل
 جمع بالليل دأرا ومنعوا أهلها من
 الاستغاثه مع قوة السلطان وحضوره
 فقطاع الطغرى على أربعة
 أقسام (قوله لان الموجود منهم)
 اما الاقتصار على القتل أو الجمع
 بينه وبين أخذ المال أو الاقتصار على
 أخذ المال أو على الاخافة وزنها
 المصنف على هذا مبتدئا بالاول فقال
 (ان قتلوا) معصوما كما قاله هم عدا
 (ولم يأخذوا المال قتلوا) حتملا لانية
 السابقة ولأنهم ضمو الى جنائهم
 اخافة السبيل المقضية زيادة العقوبة
 ولا زيادة هنا الا تحتم القتل فلا يسقط
 قال البندنجي ومحل تحتمه اذا قتلوا
 لاخذ المال والا فلا تحتم ثم أشار الى
 القسم الثاني بقوله (فان قتلوا وأخذوا
 المال) المقدّر بنصاب السرقة

على عددهم والا فلا اه ع ش على م ر (قوله وقياس ما سبق) أي في السرقة (قوله قتلوا
 وصلبوا) قضية العطف بالواو أنه لا ترتيب بين القتل والصلب وليس كذلك فيشترط تقديم القتل
 على الصلب وما قيل أنه يصلب حيا ويبيع بطنه برمح إلى أن يموت باطل فيحرم ذلك كالحيازوق
 والصلح والخلق الذي يفعله الحكام قال صلى الله عليه وسلم فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة الحديث
 وعبارة شرح م ر قتل ثم غسل وكفن وصلى عليه ثم صلب مكفنا معترضا على نحو خشبة
 ولا يقدم الصلب على القتل لكونه زيادة تعذيب اه وقد نهى عن تعذيب الحيوان وقد أشار
 الشارح لذلك قال المرحوم قال في الروض وشرحه فلو مات من اجتمع عليه القتل والصلب
 أو قتل بقصاص من غير المحاربة سقط الصلب لانه تابع للقتل فيسقط بسقوط منبوعه اه وانظر
 هل يشترط طلب الولي للقتل أخذا مما تقدم في قطع اليد ويكون الشارح ترك التنبه على
 ذلك انكالا على ما سبق أولا ثم رأيت حل صرح بأنه لا يتوقف على طلب الولي للقتل اه
 وبما ش شرح الروض ما نصه قياس اشتراط النصاب لصلبه مع القتل اشتراط الحرز وعدم
 الشبهة وطلب المالك وغيرها الحاوى الصغير تدل عليه فخر ذلك (قوله التنكيل) أي
 اظهار النكال أي المقارعة في المختار نكل تنكيلا أي جعله نكالا وعبرة لغیره (قوله ثلاثة
 أيام) أي بلياليها فقط فلا تجوز الزيادة عليها وقوله أيام أصله أيام لأن مفردة يوم اجتمعت الواو
 والياء وسبقت احدها بالساكن قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء اه شبر خيتي على
 الأربعين (قوله هذا إذا لم يصف التغير) أي بغير غور راحة أو مأخوذ الراحة فلا بد من
 حصولها قبل الثلاث فالمعتبر نحو الانفجار اه مد وعبارة شرح م ر قال الاذرعى وكان
 المراد بالتغير هنا الانفجار ونحوه كسقوط عضو من أعضائه والافتق جبت جيفة الميت ثلاثا
 حصل التنز والتغير غالبا اه (قوله أنزل) أي وجوبا كما في قل على الحلال (قوله
 من حرز) كأن يكون معه أو بقربه ملاحظ بشرطه المار من قوته أو قدرته على الاستغاثة
 لا يقال القوة والقدرة تمنع قطع الطريق لما مر أنه حيث لحق غوث لو استغث لم يكونوا قطعاعا
 لا تمنع ذلك اذ القوة أو القدرة بالنسبة للحرز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من
 خصوص الشوكة ونحوها بخلاف الحرز يكفي فيه مبالاة السارق به عرفا وان لم يقاوم السارق
 اه شرح م ر (قوله بطلب من المالك) أي للمالك لانه ربما أقر بأنه أباح له أو أنه له وهذا
 هو المعتمد وقال بعضهم ان قياس عدم توقف القتل المتعمد على طلب المستحق عدم توقف
 القطع هنا على طلب صاحب المال بخلاف السرقة اه سم بزيادة (قوله بأن تقطع اليد اليمنى
 الخ) فان خالف الامام وقطع اليد اليسرى والرجل اليمنى أساء ووقع الموضع ولا ضمان بخلاف
 ما لو قطع اليد اليمنى والرجل اليمنى فيضمن الرجل بالقودان كان عالما والاقالدية ولا يقع الموضع
 فلا تجزئ عن قطع رجله اليسرى لخالفته قوله تعالى من خلاف فتنقطع رجله اليسرى وعبارة
 شرح م ر ولو عكس ذلك بأن قطع الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى ولم بالقود في رجله
 ان نعد والافديه لا يسقط قطع رجله اليسرى ولو قطع رجله اليسرى ويده اليمنى فقد أساء
 ولا يضمن وأجزأه والفرق أن قطعهما من خلاف نص فوجب مخالفتها الضمان وتقديم اليمنى
 على اليسرى اجتهاد يسقط بمخالفتها الضمان اه وقوله ويده اليمنى قال ع ش عليه ينبغي

وقياس ما سبق اعتبارا بالحرز وعدم
 الشبهة (قتلوا) حتما (وصلبوا) زيادة
 في التنكيل ويكون صلهم بعد غسلهم
 وتنكفهم والصلاة عليهم والعرض من
 صلهم بعد قتلهم التنكيل بهم ونحو
 غيرهم ويصلب على خشبة ونحوها
 ثلاثة أيام ليشهر الحال ويتم النكال
 ولأن لها اعتبارا في التبرع وليس لها
 زاد عليها فاجبة ثم ينزل هذا إذا لم يصف
 التغير فان خيف قبل الثلاث أنزل
 على الأصح وجل النص في الثلاث على
 زمن البرد والاعتدال ثم أشار إلى
 القسم الثالث بقوله (فان أخذوا
 المال) المقدر بنصاب سرقة بلا شبهة
 من حرز مما تزيته في السرقة
 (ولم يقتلوا قطعت) بطلب من المالك
 (أيديهم وأرجلهم من خلاف) بأن
 تقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى
 دفعة أو على الولاء لانه حد واحد فان
 عادوا بعد قطعها ثانيا قطعت اليد
 اليسرى والرجل اليمنى لقوله تعالى
 أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف

أن مثل ذلك في الضمان ما لو قطع يديه معا أو رجله معا لأنه خالف المتصور عليه فيضمن اليد اليسرى والرجل اليمنى اهـ (قوله لما سرق في السرقة) وهو أن لا يتعطل عليه جنس المنفعة (قوله للمال) الحق أنها الجمع ملاحظة المحاربة لأنه لو تاب قبل القسرة عليه سقط قطعها ولو كان للمال فقط لم يسقط اهـ حل (قوله قال العمراني) بكسر العين المهملة وضمها نسبة إلى العمرانية ناحية بالموصل اهـ برماوى (قوله وهو أشبه) معتد (قوله أساقوا السيل) أى أخافوا المزارعين في السيل (قوله ولم يأخذوا مالا) أى بشرط السرقة سم (قوله ولم يقتلوا) أى لم يصدر عنهم قتل أى ولا قطع طرف معصوم حل (قوله في غير موضعهم) هذا هو الأولى والأفضل ويمتد الحبس إلى ظهور تورطهم كافي شرح المنهج وعبارته وجبته في غير بلدته أولى حتى تظهر تورطه ولزمه رد المال أو بدله في صورة أخذه (قوله وعزروا) الواو بمعنى أو التي تمنع الخلق والمقصود أنه يجب تعزيره بما يراه الحاكم من حبس أو غيره أو بالجمع بينهما سم لكن الشارح جعله من عطف العام وهو صحيح أيضا وعبارة من ل وقوله وأوغره ظاهره الجمع بين الحبس وغيره وهو كذلك اهـ (قوله وللا مام تركه) أى التعزير أن رآه مصلحة هذا يستفاد من قوله لا تى ولا يتحتم غير قتل وصلب فإن التعزير من جله الغير (قوله على أخذ المال) أل للعهد أى نصاب السرقة (قوله ان أرعبوا) أى خوفوا (قوله على التنويع) أى لأن القاعدة أنه اذا بدأ بالاعطال كما هنا كانت للتنويع فان بدأ بالأخف كافي قوله فكفارة اطعام الخ كانت للخصير فان قيل انه في آية المحاربة بدأ بالأخف لأن ما بعد الاقل القتل والصلب أجيب بأن المذكور في الآية بعده انما هو الصلب وان كان معه القتل في التأويل والتقدير قال م ر في شرحه وهذا من ابن عباس اما لو قيل وهو الاقرب أو لغة وكل منهما من مثله لانه ترجح القرآن ولأن الله تعالى بدأ فيه بالاعطال فكان مر تباعليه ككفارة الظهار ولو أريد التحصيل بدأ بالأخف ككفارة اليمين اهـ وقوله فكان مر تباعليه معنى الترتيب وهذا التحصيل ليس مذكورا في النصف ولا في شرح الروض وعبارة ع ش قوله بدأ فيه بالاعطال قد يشك بأن الصلب مع القتل أغلظ من القتل وحده فلا يتم ما ذكره بالنسبة للأولين إلا أن يقال انه وان كان المراد الصلب مع القتل لكن القتل مع الصلب لم يذكر في الآية بل المذكور فيها الصلب فقط دون القتل وان كان مراداً بالمبدوء به فيها هو الاغظ نظر الماهم اهـ (قوله كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا) متعلق بقوله أو على التنويع أى قالت اليهود لبعضهم كونوا هودا أى تثبوا عليهم وكذا النصارى قال بعضهم لبعض كونوا نصارى أى انتبوا على النصرانية (قوله اذ لم يخبر أحد الخ) أحد فاعل يخبر والمراد لم يقع الخبر من أحد من اليهوديين اليهودية والنصرانية ولم يقع كذلك من النصارى بل قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى (قوله وقتل القاطع) مبتدأ خبره يغلب فيه الخ وفيه إشارة إلى أن فيه شائبتين وقرع على جانب القصاص فروعا قوله فلا يقتل بغير كف وقوله ولوفات بغير قتل وقوله ويقتل بواحد وفرع على كونه حداً وقوله ولوعفا المسحق وقوله وتراعى فيه المماثلة مفرع على كونه قصاصا (قوله يغلب فيه معنى القصاص) ولا يتوقف على طلب الولي للقتل وهل لابد من طلب المال كما تقدم في المقطع لأن القتل يتوقف على أخذ

وانما قطع من خلاف لما سرق في السرقة وقطعت اليد اليمنى للمال كالسرقة وقيل للمعاربة والرجل قبل للمال وقيل للمعاهدة فلا بد من ذلك منزلة سرقة ثانية وقيل للمعاربة قال العمراني وهو أشبه ثم أشار إلى القسم الرابع بقوله (فان أخافوا السيل) أى الطريق بوقوفهم فيها (ولم يأخذوا مالا) من المارة (ولم يقتلوا) منهم أحدا (حسبوا) في غير موضعهم لانه أحوط وأبلغ في الزجر والايحاش كما هو في الروضة حكاية عن ابن سريج وأقره (وعزروا) بما يراه الامام من ضرب وغيره لا تركابهم معصية لاحق فيها ولا كفارة (تنبيه) عطف المصنف التعزير على الحبس من عطف العام على الخاص اذا الحبس من جنس التعزير وللا مام تركه ان رآه مصلحة وبما يقرر فسر ابن عباس الآية الكريمة فقال المعنى ان يقتلوا ان قتلوا أو يصلبوا مع ذلك ان قتلوا وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ان اقتصروا على أخذ المال أو ينجروا من الارض ان أرعبوا ولم يأخذوا شأ غفل كلمة أى على التنويع لا التحخير كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى اذ لم يخبر أحد منهم بين اليهودية والنصرانية وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص لا الحد

المال اه حل (قوله يغلب فيه حق الآدمي) قديشكل هذا بما مر من تقديم الزكاة على
 دين الآدمي تقديم الحق لله تعالى على حق الآدمي ويمكن أن يجاب بأن في الزكاة حق آدمي
 فانما تجب للاصناف فلعل تقديمها ليس متممها لخلق الله تعالى بل لاجتماع الحقين فقد تمت على
 ما فيه حق واحد اه ع ش على م ر (قوله ولانه لو قتل) أي الشخص المقتول بلا محاربة
 نبت له أي للمقتول أي لو ارثه القود على قاتله وقوله فيها أي في المحاربة (قوله ولومات) أي
 المقاتل بغير قتل (قوله في الخنزير) أي المقتول الخنزير (قوله فحبب قيمته مطلقاً) أي واه
 مات القتيل أم لا ذللاً مكافأة قال سم لكن ينبغي أن يقيد القتيل بالخرن كان رقيقاً أيضاً
 ولم يتبه قتل بالرقيق المقتول للمكافأة اه (قوله فان قتلهم مرتباً) والترتيب والمعية
 بالرهوق اه عشاوي (قوله وتراعى المماثلة فيما يقتل به) أي من محمد وورق وسيف الا ان قتل
 بما يحرم فعليه ككلاوط وايما دخنراً وبول فلا يقتل به بل بالسيف والمراد قطع رقبته لا ذبحه
 ودليل المماثلة قوله صلى الله عليه وسلم من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه اه شرح م ر
 وقوله بما يحرم فعليه لا يقال بشكل يجوز الاقتصاص بنحو التجويع والتغريق مع تحريم ذلك
 لا نقول بنحو التجويع والتغريق انما جازلانه يؤدي الى اتلاف النفس والاتلاف هنا متحقق
 فلم يمنع بخلاف نحو الخمر والواط فانه يحرم وان أمكن الاتلاف به فلذا امتنع هنا تأمل سم
 على ج وقوله ككلاوط أي في صغيراً وكبير وظاهر شرح م ر أن الكبير لا قود فيه لانه ممكن من
 نفسه فلا يضمن ما تولاه منه والظاهر من اطلاق المصنف عام الفرق وقوله وايما دخنراً قال
 في شرح الارشاد وظاهر كلامه أنه لو قتلها بالنفس في خمر لم يفعل به مشله وبوجه بأن التضخم
 بالنجاسة حرام لا يباح بحال الضرورة فكان كشرب البول اه انظر تمامه في ع ش على م ر
 (قوله كأن قطع يده فاندمل) أي اذا قطع قاطع الطريق يد شخص مكافئ له عمداً واندمل
 القطع وعفا عنه المستحق لم ينحتم قطع يده بخلاف ما اذا سرى القطع ومات المقطوع بذلك فهو
 قاتل فينحتم حينئذ قتله م ر حوى وعبرة سل فان سرى الى النفس تحتم القتل (قوله
 كالكفارة) أي كفارة القتل فانما محتصة بقتل النفس دون القطع كما مر في قول المصنف وعلى
 قاتل النفس الحرمة الخ (قوله أي قبل الطفر به) أي قبل قبض الامام أو نأب به عليه فالمراد
 بالقدرة أن يكون في قبضة الامام وقيل المراد بها أن يأخذ الامام في أسبائها كارسال الجيوش
 لا مساكمهم ولو قدرنا عليه فزعم التوبة فالظاهر عدم تصديقه ما لم تقم قرينة اه سم اه م د
 مع زيادة (قوله وقطع اليد والرجل) أي عاهه هو حق الله بخلاف حق الآدمي من الاموال
 والقتل الغير المتحتم فهو باق فلولى القتل بعد توبة القاتل أن يعفو على الدية أو يقتل لما تقدم
 من قوله ولو عفا لى القتل بمال وجب مفروض فيما قبل التوبة كما قرره شيخنا العزيزي وقال
 حل فيه ان قطع اليد لا يخصه لأن السرقة تشاركه ورد بأن الذي يخصه مجموع قطع اليد والرجل
 فسقط قطع اليد مع السقوط قطع الرجل فقوله من يد ورجل أي قطع مجموع ذلك اه لان
 قطعها معقوبة واحدة واذا سقط بعضها وهو قطع الرجل المحاربة سقط الباقي وهو قطع اليد
 وقوله وقطع عطف على تحتم لانه ليس محتتما كما قدمه (قوله ولا عن غيره) هو زيادة حكم على
 ما الكلام فيه فذكره استطرادى (قوله ولا باقى الحدود) بخلاف قتل ناركة الصلاة فانه

لان الاصل فيها اجتماع فيه حق الله
 تعالى وحق الآدمي يغلب فيه حق
 الآدمي لبنائه على التضييق ولانه
 لو قتل بلا محاربة نبت له القود فكيف
 يحبط حقه بقتله فيملا ية قتل بغير كف
 كوله ولومات بغير قتل غدية يجب
 في تركه في الحر أو مافي الرقيق يجب
 قيمته مطلقاً ويقتل بواحد من قتلهم
 وللباقين ديات فان قتلهم مرتباً يقتل
 بالاول ولو عفا لى القتل بمال وجب
 المال وقتل القاتل حداً التحتم قتله وتراعى
 المماثلة فيما يقتل به ولا ينحتم بغير قتل
 وصلب كأن قطع يده فاندمل لان التحتم
 تغلب لخلق الله تعالى فاخص بالنفس
 كالكفارة (ومن تاب منهم قبل القدرة
 عليه) أي قبل الطفر به (سقط عنه
 الحدود) أي العقوبات والصلب وقطع
 القاطع من تحتم القتل والصلب وقطع
 اليد والرجل الآية الا الذين تابوا من
 قبل أن تقدم واعلهم (وأخذ من
 المواخذة معنى للمفعول بمعنى طوب
 بالحقوق) أي ياقبها فلا يسقط عنه
 ولا عن غيره بالتوبة قود ولا مال ولا باقى
 الحدود

من حدثنا وسرفة وشرب خمر وقذف لأن العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل (١٦٩) التوبة وما بعدها بخلاف طابع الطريق نعم تارك

الصلاة كسلا يقتل حدا على الخبيث
وسمع ذلك لو تاب سقطا يقتل قطعاً
والكافر اذا زنى ثم أسلم فانه يسقط عنه
الحد كما قلناه في الروضة عن النص ولا يرد
المرتد اذا تاب حيث تقبل توبته
ويسقط القتل لانه اذا أصر بقتل كفرا
لاحداً وحمل عدم سقوطه باقى الحدود
بالتوبة في الظاهر أما فيما بينه وبين الله
تعالى فيسقط قطعاً لأن التوبة تسقط
أثر المعصية كمنه عليه في زيادة الروضة
في باب السرقة وقد قال صلى الله عليه
وسلم التوبة تحب ما قبلها وورث التائب
من الذنب كن لا ذنب له * (تمة) *
التوبة لغة الرجوع ولا يلزم أن تكون
عن ذنب وعليه حمل قوله صلى الله عليه
وسلم اني لا توب الى الله سبحانه وتعالى
في اليوم سبعين مرة فانه صلى الله عليه
وسلم رجوع عن الاشتغال بمصالح الخلق
الى الحق قال تعالى فاذا فرغت فانصب
وانما فعل صلى الله عليه وسلم ذلك
تشريعاً وليفتح باب التوبة للامة
ليعلم كيف الطريق الى الله تعالى وقد
سئل بعض أكابر القوم عن قوله
تعالى لقد تاب الله على النبي من أي
شيء فقال نبه توبة من لم يذنب على توبة
من أذنب يعني بذلك أنه لا يدخل أحد
مقاماً من المقامات الصالحة الا بتابعاله
صلى الله عليه وسلم فلولاً لتوبته صلى الله
عليه وسلم ما حصل لاحد توبة وأصل
هذه التوبة أخذ العلقه من صدره
الكريم صلى الله عليه وسلم وقيل هذه
خط الشيطان منذ وشرا الرجوع
عن التعويج الى سنن الطريق المستقيم

يسقط بالتوبة ولو بعد دفعه للحاكم لأن موجب الإصرار على الترك وبالتوبة يزول اه
ح ل وعبارة قل نعم يستثنى منه قتل المرتد باسلامه وقتل تارك الصلاة بفعالها
ومنه يعلم أنه يسقط بالتوبة حدود ثلاثة اه وأنى الشارح بقوله ولا باقى الحدود لا يدخل
قوله ولا عن غيره في العبارة المذكورة فهو موقوف على قوله قبله قود ولا مال (قوله
من حدثنا) أي قبل الحاربة أو فيها وقوله وسرفة أي قبل الحاربة أما السرقة
في الحاربة فيسقط حكمها بالتوبة قبل القدرة (قوله وشرب خمر) أي في الحاربة أو قبلها
وكذا ما بعده (قوله لأن العمومات) كآية الزانية والزاني فاجلدوا وآية السارق والسارقة
فاقطعوا وقوله الواردة فيها أي في باقى الحدود وقوله لم تفصل بكسر الصاد قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولم يقل الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم
وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لا يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم يقل
الا الذين تابوا وهكذا (قوله نعم الخ) استدلال على قوله ولا عن غيره الى قوله ولا باقى الحدود
اه (قوله يقتل حداً) أي فيكون حده قتله وليس المراد انه يحجب بالجلد الى أن يموت كما قد
يتوهم (قوله والكافر اذا زنى) محله في غير الملتزم للاحكام كل خير بخلاف الذي فعموم
الشارح ضعيف (قوله فانه يسقط عنه الحد) أي لعموم ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
وهذا أو أي مرجوح والمعتمد عدم سقوطه جلد أو رجاء حيث كان ملتزماً للاحكام كما أفاده
م د (قوله عن النص) هو قوله ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (قوله ولا يرد المرتد الخ)
جواب عما يقال هلا استثنيت أيضاً المرتد عما مر أنه لا يسقط الحد بالتوبة فانه اذا تاب
بالاسلام سقط قتله فأجاب بأن قتله يكون كفراً لاحداً والكلام في القتل حداً (قوله
في الظاهر) أي فيما اذا ثبت ذلك عندحكم (قوله فيسقط قطعاً) ومن حدث في الدنيا لم يعاقب
على ذلك الذنب في الاخرة بل على الإصرار عليه أو الاقدام على موجه ان لم يتب اه شرح
م د (قوله أثر المعصية) وهو ان أخذ بها (قوله تجب) أي تقطع ما قبلها (قوله ولا يلزم
ان تكون) أي لغة (قوله وعليه) أي المعنى اللغوي (قوله الى الحق) أي شهوده ومراقبته
فاذا تلبس بذلك المقام العالي رأى الاول أقص من الثاني وان كان كلاً في نفسه فاستغفر من
للاول وتاب منه أي رجع الى العالي (قوله فاذا فرغت) أي من التبليغ فانصب أي قاتع
في العبادة يضاهي وسارة البغوي قال ابن عباس وغيره فاذا فرغت من الصلاة المكتوبة
فانصب الى ربك في الدعاء وارغب اليه في المسئلة يعطك أو اذا فرغت من الفرائض فانصب
في قيام الليل قاله ابن سعد وقال الشعبي اذا فرغت من التشهد فادع لربك وأخرتك وقال
منصور عن مجاهد اذا فرغت من أمر الدنيا فانصب في عبادة ربك وصل اه (قوله ذلك)
أي التوبة تشرعها الخ (قوله هذه التوبة) أي التي من غير ذنب وهي الرجوع من مصالح
الخلق للحق وقوله أخذ العلقه أي السبب في حمل توبته على اللغوية أخذ العلقه حيث أخذ
منه حظ الشيطان فاقتضى ذلك الاخذ عدم وقوع الذنب منه صلى الله عليه وسلم اذ سبه
العلقه شيخنا عشاوي (قوله حظ الشيطان منك) أي من نوعك وجنسك والا فلا سبيل
للشيطان عليه صلى الله عليه وسلم في سائر أحواله ولو بقيت لانه معصوم (قوله الندم) ذكره

وشروطها ان كاس من حق الله تعالى الندم (٤٨ ع) والاقلاع والعزم على أن لا يعود وان كانت من حق الآدميين فيدعى ذلك رابع

يغنى عن اللذين بعده الآن يقال ان اجراء الحقيقة لا يتطرق فيها لالة الالتزام بل يجب ذكر
الاجزاء كلها وان كان بعضها يستلزم بعضا (قوله وهو الخروج الخ) هذا صريح في أنه
لا يعتبر هذا الشرط في التوبة في حقوق الله تعالى وفيه نظر يعلم من محله اهـ قل * (فأنتان) *
الاولى من تاب من معصية ثم ذكرها قال القاضي أبو بكر الباقلاني يجب عليه تجديد التوبة
منها كلها ذكرها وقال امام الحرمين لا يجب بل يستحب وعلى الاول لو لم يجددها
كان ذلك معصية جديدة تجب التوبة منها والتوبة الاولى صحيحة الثانية قال ابن عبد السلام
اذا مات شخص وعليه دين تعدى بسببه أو بطله أخذ من حسناته بقدر ما ظلم به فان فئت
حسناته طرح عليه من عقاب سيئات المظلمين ثم ألقى في النار وان لم تعد بسببه ولا بطله أخذ
من حسناته في الآخرة كما تؤخذ أمواله في الدنيا حتى لا يبقى له شيء ولا يؤخذ ثواب إيمانه كما
لا تؤخذ في الدنيا ثواب بدنه فان فئت حسناته لم يطرح عليه من سيئات خصمه شيء اهـ دميري
* (فصل في حكم الصيال وما تلقاه البهائم) *

وهو الخروج من الظالم وقد بسطت
الكلام على التوبة مع ذكر جمل من
الفوائد المتعلقة بها في شرح المنهاج
وغیره

{ فصل في حكم الصال
وما تلقاه البهائم }

والصیال هو الاستطالة والوثوب
والاصل فيه قوله تعالى فن اعتدى
عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
عليكم وخبر البخاري انصرأ خال
ظالمنا أو مظلوما والصائل ظالم فيمنع من
ظلمه لان ذلك نصره ثم شرع في القسم
الاول وهو حكم الصائل فقال
(ومن قصد بضم
جمع في قصده صائل

ذكره المصنف بعد الابواب المتقدمة لانه قد يكون على النفس وعلى الاموال والعقول مثلا
وكان الاول تأخير عن الرتبة أيضا لانه قد يكون على الدين أيضا (قوله هو الاستطالة) أي
العلو والقهر (قوله والوثوب) أي الهجوم وهو عطف مرادف وقيل الوثوب العدو وبسرعة
فيكون عطف مغاير وذكر في المصباح أن استعمال الوثوب بمعنى المبادرة والمساعدة من
استعمال العامة ثم ان هذا المعنى قيل لغوى وشرى على خلاف القاعدة من تغايرهما وقيل
انه لغوى فقط والشرى زاد فيه على ما تقدم تعديا ظلميا بخلاف اللغوى فإنه أعم (قوله فمن
اعتدى عليكم) فيه ان الآية في المعتدى بالفعل والصائل لم يعتد بالفعل بل مرىد الاعتداء
الآن يقال انما شأمله للمعتدى كما هو مرىد الاعتداء لكن ربما ينافيه قوله بمثل
ما اعتدى عليكم والاعتداء في قوله فاعتدوا وعليه للمشاكلة والافلا يقال له اعتداء والمثلية
في قوله بمثل ما اعتدى عليكم من حيث الجنس لا افراد لما يأتي أنه أي الصائل يدفع بالاختف
فالاختف أي ولو كان صائلا بالقتل وأيضا اذا اعتدى عليك بوطء زوجتك فلا يجوز
الاعتداء عليه بوطء زوجته فيكون عامًا مخصوصا بغير الفاحشة وفي هذا الدليل إشارة الى
أفضلية الاستسلام فإن في تسميته اعتداء إشارة الى تركه تركه استسلام (قوله انصرأ خال)
أمر بالنصر والأمر بالشئ نهي عن ضده فيكون النصر واجبا وعدم النصر منهي عنه
مع أنه قد لا يجب النصر ويحجب بأنه محمول على حالة يجب فيها الدفع كما يأتي أو أن الأمر
محمول على الذنب (قوله لان ذلك) أي منعه من ظلمه (قوله ومن قصد الخ) قال شيخنا
لا يخفى ما في كلام المصنف من القصور والحقاء والحاصل أنه اذا صال شخص ولو غير عاقل
كجنون وبهيمة أو غير مسلم أو غير معصوم ولو آدمية حاملا على شئ معصوم له أو لغيره نفسا
أو عضوا أو منفعة أو بضعا أو مالا وان قل أو اختصا كذا فله دفعه وجوبا في غير المال
والاختصاص وجوازا فيهما ويجب الدفع أيضا عن بضع حريية أو حربي وان قصد به مسلم
معصوم فلو تعارض عليه صائل على امرأة للزنا وصائل على ذكر للواط ولا يستطاع
الدفع أحدهما قال العلامة مريد يدفع عن المرأة لان الزنا لا يحل بوجه مع ما فيه من اختلاط

الانساب وقال العلامة حج يدفع عن المذكور لانه لا طريق الى حمله وقال العلامة الخطيب
 يتخير بينهم ما تعارض المعنيين اه برماوى وعبارة سم لو فرض صيال على مال وبضع ونفس
 فتقوم الدفوع عن النفس ثم البضع ثم المال الا خطرها لا خطر اه ونقل عن زى مانصه ولا فرق
 في الصائل بين الحامل وغيره حتى لو صالت حامل من امرأة أو هرة تدفع ولو أدى ذلك الى القتل
 فان قيل اذا جنت الحامل يؤخر قتلها الى أن تضع فحلا كان هنا يمنع دفعها المؤدى الى قتلها
 أجيب بأن الجنابة في الحامل قد انقطعت وهنا صياله موجود مشاهد حال دفعها اه (قوله
 من أدى أو بهيمة) بيان للصائل المذكور في كلام الشارح لا للموصول عليه بدليل قوله الا فى
 أو فى ماله فان البهيمة مال فغن البيان اه مد (قوله أو بهيمة) بالجزء عطف على أدى وخرج
 بذلك ما لو سقطت جزة من علو على انسان ولم تدفع عنه الا بكسرها فكسرها ضمنها حيث
 كانت موضوعة بحق على هيئة لا يخشى سقوطها والفرق ان البهيمة لها اختيار بخلاف الجزة
 قال في العباب ويهدر أى الصائل فان كانت امرأة حامل فبات حملها بالدفع فكما لو تترس كافر
 بسلم في الحرب أو بهيمة مأكولة وأصاب مذبحها حلت م د وعبارته على التحريم مانصه أى
 يجوز له الصادق بالوجوب دفع كل صائل أى حتى لو صالت حامل على انسان ولم تدفع الا
 بقتلها مع حملها جاز على المعتمد ولا ضمان ومن هذا يعلم أن دفع الحامل كدفع غيرها ويشبه
 أن يخرج على تترس المشركين بالصبيان ويأتى هذا أيضا في دفع الهرة الحامل اذا صالت على
 طعام أو نحوه واعتمده شيخنا زى ولو صارت الهرة صائلة مفسدة فهل يجوز قتلها في حال
 سكونها وجهان أحدهما وبه قال القفال لا يجوز لأن ضرورتها عارضة والتحرز عنها سهل
 وقال القاضى حسين التحق بالفواسق الخمس فيجوز قتلها ولا تختص بحال ظهور الشر واذا
 أخذت الهرة حمامة وهى حية جاز قتل أذنبا أى من ثم ما وضرب فها الترس لها قال الامام
 وقد انتظم لى من كلام الاصحاب أن الفواسق تقتول لا يعصمها الاقتناء ولا يجرى الملك عليها
 ولا أثر للبدل الاختصاص فيها اه (قوله بأذى) مصدر بمعنى الفعل كما يدل عليه قوله كقتل
 فها في قوله بما يؤذيه واقعة على فعل فليس مراده بالأذى الآلة كما توهمه قل لانه يلزم عليه
 اطلاق المصدر على الآلة وقال م د قوله بما يؤذيه فالمصدر بمعنى الآلة التى يتوصل بها الصائل
 الى فعله كالسيف والسهم وهو غير مراد لقول الشارح كقتل وقطع طرف فانه بين ما يؤذى
 به فهدل على أنه ليس اسم آلة وانما هو اسم للفعل نفسه من قتل وقطع وغيرهما (قوله
 فى نفسه) لو حذف الضمير منه ومما بعده لكان أعم (قوله وقطع طرف) أى أو جرح
 (قوله وابطال منفعة عضو) لو سكت عن عضول كان أعم ومنه تقبيل أى وأمر د واردة
 فاحشة قل (قوله أو فى ماله) أو اختصاصه بكل مدينة ووظيفة يده بوجه بأن كان
 أهلا لها فله دفع من يسعى على أخذها منه بغير وجه صحيح وان أدى الى قتله كما هو قياس الباب
 ثم بلغنى أن الشهاب حج أفتى بذلك فليراجع سم على المنهج (قوله ولو قليلا) استشكل
 باعتبارهم فى القطع فى السرقة النصاب مع خفة القطع بالنسبة للقتل وفرق بأنه هنا مصر على
 ظلمه حيث لم يتركه الاخذ مع اطلاع المالك ودفعه قاله الشورى وأجيب أيضا بأن السرقة
 لما قدر حدها قدر مقابله وهما لم يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمه عدم التقدير هنا أنه

من أدى مسلح كان أو كافرا عاقلا
 أو مجنون بالغاً أو صغيراً قرياً أو أجنبياً
 أو بهيمة (بأذى) بتدوين البهيمة أى
 بما يؤذيه (فى نفسه) كقتل وقطع
 طرف وابطال منفعة عضو (أو) فى
 ماله ولو قليلا كدرهم

لاضابط للصيال اه سل وأجاب م د على التحرير بأن قطع اليد محقق فاشتراط له أن يكون المسروق ربع دينار وهذا القتل غير محقق اه (قوله أو في حريمه) شامل للزوجة والامة والولد اه (قوله عن ذلك) ضمن قاتل معنى دافع فعذاه بعن وفي نسخة على ذلك وتكون على تعليلية على حد قوله ولتسكير والله على ما هداكم (قوله فقتل الموصول عليه) أو قطع أو جرح بالأولى وأشار بذلك الى أن قوله فلا شيء عليه مفرع على محذوف تقديره فقتل والقتل ليس قيدا كما علمت فلوزاد القطع والجرح لكان أولى (قوله وغيرها) معطوف على قوله من قصاص الخ والمراد بالغير الغرة في الجذين مثلا ويصح أن يكون معطوفا على قوله بهيمة والمراد بالغير العبد (قوله لخبر من قتل الخ) أقول الخبر من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل الخ خذف الشارح أو له ففقه أربعة وقوله من قتل دون دينه أى اذا جمل أى الصائل على الردة أو الزنا وفيه أنه لا دليل في ذلك على الدفع عن حق الغير كما قاله حل ولو قال الشارح عقب الحديث ما نصه ويقاس بما فيه غيره لوفى بالمراد لأن الحديث لا دليل فيه على دفع الصائل على غيره عن ذلك الغير فهو دليل لبعض المتدعي كما قاله قل قاتل اه م د على التحرير (قوله دون دمه) أى لأجل الدفع عن دمه قال القرطبي دون في أصلها ظرف مكان بمعنى أسفل وتحت وهو تقيض فوق وقد استعملت في هذا الحديث بمعنى لأجل (قوله ولا اثم عليه) معطوف على قوله فلا شيء عليه (قوله لانه ما مور الخ) علة لقول المتن فلا شيء عليه والأولى أن يقول ولانه بالواو ولا يظهر كونه علة لقوله ولا اثم عليه لانه لا يناسبه قوله والضمان ولم يقل بدله ولا اثم تأمل (قوله فقتله) أى المالك (قوله لم يبرأ الغاصب والمستعير) ففيه دلالة على أنه بصياله على سيده لم يتقبل الضمان فيه من الغاصب والمستعير للسيد اذا لو اتقبل اليه لم يضمنه مع أنهم ما ضمان فعدم انتقال الضمان عنهم ما وعدم ضياعهما على المالك مع أنهم ما صالا عليه وقد قتلها ولم يضمنها دليل على هدرهما في حقهما لصيالهما عليه والالسقط الضمان عن الغاصب والمستعير لمباشرة المالك لقتلهما اه شيخنا (قوله ويستثنى من عدم الضمان) حاصله أنه يستثنى ثلاث مسائل مسألة المضطر ومسئلة المكروه على اتلاف المال وما اذا لم يرتب مع الامكان وعصمة الصائل (قوله المضطر) أى الصائل المضطر اذا قتله صاحب الطعام وهو الموصول عليه (قوله فان عليه القود) أى وان رتب لان الصائل معذور ومحل ذلك ما لم يكن صاحب الطعام مضطرا والافلا ضمان على صاحب الطعام حيث رتب (قوله ولو صال مكرها) أى صال صورة فانه ليس حقيقة صيال لانه ليس متعديا ولا آثم ببل صورة ولو قال ولو أكره الخ لكان أولى وبعبارة شرح المنهج نعم لو صال مكرها على اتلاف مال غيره الى آخر كلامه فهو استدراك على قوله له دفع صائل وهو هنا استدراك على قوله فقاتل على ذلك فلا شيء عليه لانه في معنى فله قتاله وقوله مكرها أى اذا كان الاكراه باحشة أو قتل كان قاله ان لم تتلف مال هذا والاقتلت كما يؤخذ مما بعده وهو قوله ان يبق روحه الخ لا باق اتلاف مال كاتلف مال هذا والامتنعت مالك فلا يلزم المالك تمكين المكروه (قوله لم يجوز دفعه) أى لعذره بالاكراه (قوله بل يلزم المالك) وهو الموصول عليه ان يبق روحه ومحل ذلك اذا قال المكروه للمكروه ان لم تتلف مال فلان والاقتلتك أو قطعت يدك أو جرحتك جرحا شديدا أو ما اذا قال اذا لم تتلف مال فلان

(أو في حريمه) فقاتل عن دله
لبيدفع عنه فقتل الموصول عليه الصائل
(فلا شيء عليه) من قصاص ولادية
ولا كفارة ولا قبة بهيمة وغيرها الخ
من قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون أهله
دون ماله فهو شهيد ورواه أبو داود والترمذي
فهو شهيد ووجه الدلالة أنه لما جعله شهيدا
ومحجه وجه الدلالة أنه لما جعله شهيدا
دل على أن له القتل والقتال كما أن
من قتله أهل الحرب لما كان شهيدا
كان له القتل والقتال ولا اثم عليه
أي لانه ما مور بدفعه وفي الأص
بالقتال والضمان منافاة حتى لو صال
العبد المغضوب أو المستعير على مال مكره
فقتله دفع الميراث الغاصب والمستعير
ويستثنى من عدم الضمان المضطر
اذا قتله صاحب الطعام دفعا فان عليه
القود كما قاله الزبيلى في أدب القضاء
ولو صال مكرها على اتلاف مال غيره
لم يجوز دفعه بل يلزم المالك أن يبق روحه

أتلقت ماله أو ضربتك ضرر بشد أو قل يلزم المالك أن يسلم له خصوصاً إذا كان المال الذي يراد اتلافه عظيماً (قوله أن بقي روحه بماله) ظاهره ولو كان ذا روح غير آدمي لانه دون الآدمي وكل من المكروه والمكروه طريق في الضمان وقراره على المكروه بالكسر وفي النفس عليهما ولو مالا كرقبتن لأن قتل النفس لا يباح بالأكرام بخلاف اتلاف المال غير ذي الروح اهـ حل ومـر (قوله كما يناول المضطر) بالنصب مفعول أول وطعامه مفعول ثان ويستفاد منه وجوب البدل على الصائل أن أتلفه اهـ (قوله ولكل منهما) أي المكروه وصاحب المال دفع المكروه بكسر الراء (قوله وهو الظاهر) معتمد (قوله وله دفع مسلم عن ذمّي) ظاهره الجواز مع أنه واجب كافي الأنوار وعبرة المنهج بل يجب أي الدفع في بضع ونفس ولو مملوكة قصدتها غير مسلم محقون الدم بأن يكون كافراً ولو ذمياً أو بهيمة أو مسلماً غير محقون الدم كإن محصن فإن قصدتها مسلم محقون الدم فلا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له اهـ وقوله غير مسلم قضية هذا الكلام أنه يجب دفع الذمّي عن الذي لا المسلم عن الذمّي فليحترروا ولكن وافق مـر على أنه يجب دفع كل من المسلم والذي عن الذمّي ويقارن المسلم حيث يجوز له الاستسلام للمسلم ولا يجب دفع المسلم عنه بأن له غرضاً في نيل الشهادة دون الذمّي إذ لا تحصل له الشهادة فتأمل وقوله بأن يكون كافراً لكن ينبغي أن يستثنى منه ما يأتي في الجهاد فيما إذا دخل الكفار بلادنا من أن من قصدوه إذا جاوز الأسر وعلم أنه إن امتنع قتل جازله الاستسلام فانظر اهـ سم وفي حاشية زى أنه يجب الدفع عن المال إذا تعلق به حق الغير كالمهر ونحوه وفي حاشية حل وفي شرح شيخنا نقلا عن الغزالي وأقره أنه يجب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة اهـ ويجب على الولاية الدفع عن أموال الناس وعبرة مـر والوجه كما يحسنه الأذرى لزوم الامام ونوابه الدفع عن أموال رعاياهم اهـ مـد قال مـر ويحرم على المرأة أن تسلم لمن صال عليها أن يرضى به أمثلاً وان خافت على نفسها ولو في المستقبل (قوله ولا يجب الدفع عما لا روح فيه الخ) ما لم يكن لصغيراً وبيتم والأوجب الدفع وقوله اماماً فيه روح كـنفس ولو مملوكة للصائل فيجب الدفع عنه فمن رأى شخصاً يحرق مال نفسه جاز أن يدفعه عنه أو يأمره بقتل مملوكه أو رآه يرضى بمملوكه وجب دفعه كما ذكره قل (قوله لحرمة الروح) عليه لوجوب الدفع (قوله عن بضع ولو لبهيمة) وسواء قصدته مسلم محقون الدم أم لا كما يؤخذ من مـر (قوله وعن نفسه إذا قصدتها كافر) مثله الزاني المحصن (قوله أو قصدتها بهيمة) خرج ما لو حال بهيمة بينه وبين ماله فلا يجوز دفعها ويضيقها أن تلقت بدفعه قل على الجلال (قوله بل يسن) أي إلا إذا كان المصول عليه ملكاً أو تحدد في ملكه أو عالماً بتوحيده في زمانه وكان في بقاءه مصلحة عامة فيجب الدفع عن نفسه ولا يجوز له الاستسلام كما في حاشية زى (قوله كن خيراً بن آدم) يعني هائل الذي قتله قايل أي وخيرهما المقتول لكونه استسلم للقاتل ولم يدفع عن نفسه وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة مفروض في غير قتل يؤدى إلى شهادة من غير ذل ديني كما هنا شرح مـر بزيادة (قوله فيجب حيث يجب) أي يجب إذا قصدتها غير مسلم محقون الدم ولا يجب إذا قصدتها مسلم محقون الدم اهـ مـد (قوله ويدفع الصائل) ومنه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه ويصتقي في دعواه عدم الصيال بينه ما لم تقم قرينة قوية على صياله كتهجوم بنحو سيف وضعف المصول عليه قل على الجلال مع زيادة من شرح مـر (قوله

بماله كما يناول المضطر طعامه ولكل منهما دفع المكروه) (تنبيه) * تعبير المصنف بالمال قد يخرج ما ليس بمال كالكلب المقتنى والسردين وقضية كلام الماوردي وغيره الحاقه به وهو الظاهر وله دفع مسلم عن ذمّي والادع ولده وسيد عن عبده لأنهم معصومون ولا يجب الدفع عن مال لا روح فيه لانه تجوز إباحته للغير ما ما فيه روح فيجب الدفع عنه إذا قصد اتلافه ما لم يتحس على نفسه لحرمة الروح ويجب الدفع عن بضع لانه لا سبيل إلى إباحته وسواء بضع أهله وغيرهم ومثل البضع مقدّماته وعن نفسه إذا قصدتها كافر ولو معصوماً ذميراً المعصوم لا حرمة له والمعصوم بطلت حرمة بصلاله ولأن الاستسلام للكافر ذل في الدين أو قصدتها بهيمة لأنها تذيب لاستبقاء الآدمي فلا وجه للاستسلام لها وظاهر أن عضوه ومنفعته كـنفسه ولا يجب الدفع إذا قصدتها مسلم ولو مجنوناً بل يجوز الاستسلام له بل يسن كما أفهمه كلام الروضة لخبر أبي داود كن خيراً بن آدم يعني قايل وهائل والدفع عن نفس غيره إذا كان آدمياً محترماً كالدفع عن نفسه فيجب حيث يجب ويتقّى حيث يتقّى وفي مسند الإمام أحمد من أذلّ عنده مسلم فلم ينصره وهو قادر أن ينصره أدله الله على رؤس الخلائق يوم القيامة ويدفع الصائل

بالاخف) الا ان يكون غير معصوم وقوله ان ذلك فلو خاف أن ينال منه الصائل ما يضرمه
لوارتكب التدريج فله تركه اه سم (قوله فان أمكن دفعه بكلام) في المنهج أنه يبدأ بالهرب
فبالزجر والاستغاثة فالضرب باليد وبالسوط فباله صاعا لقطع فاقبل فهي ثمانية لكن المعقد انه
يخير بين الزجر والاستغاثة حل وحل الهرب حيث علم أن الهرب ينجيها أما إذا علم أنه إذا هرب
طمع فيه وتبعه جازا لقتل ابتداء ولو أمكنه الهرب من محل صائل عليه ولم يهرب فقتله دفاعا عن
بناء على وجوب الهرب عليه إذا صال عليه انسان وفي حل أكل لحم الفعل تردد أي وجهان
وجه منع الحل ان لم يقصد الذبح والاكل قال الزركشي والراجح الحل كما دل عليه كلام الزايفي
في الصيد والذباح اه روض وشرحه اه مد على التصريح وينبغي أن من دفع الصائل الدعاء
عليه بكف شره عن المصول عليه وان كان به لأكه وهو ظاهري حيث غلب على الظن أنه لا يندفع
الا بالهلاك وينبغي أن يعلم أيضا أنه لو علم منه أنه لا يندفع شره الا بالضر وكان المصول عليه
أو غيره يعرف ما يمنع الصائل عن صاله لا يجوز لأن الضر حرام لذاته فليتأمل عش على م
(قوله ضمن) ولو بالقصاص أي حيث وجدت شروط القصاص بأن دفعه بما يقتل غالبا كما
يصرح بذلك شرح شيننا ومن هنا يعلم أن وجوب تقديم الزجر على الاستغاثة من حيث الحرمة
إذا تضمن فيها ما وكذا غيرها مما فيه الترتيب فسقط ما لم يضمنه من الاعتراض ولو أمكن
المصول عليه خلاص نفسه بهرب أو غيره وجب عليه وحرم عليه المقاومة اه قل على الخلال
(قوله سقط مراعاة الترتيب) ولو اختلفا في ذلك صدق ادافع وبشارة زر ويصدق الادافع هما
وفيما يأتي في عدم امكان التخلص بدون مدافع له لغير اقامة الهيئة على ذلك اه عش على م
(قوله ان الهرب) ثم يقد بكونه يرتب مصر أو لا يعرضه ثم يظهره ثم يحمله بل أطلقه
عن التقييد بكونه يمكنه ذلك أولا وفيه وقفة فانه يجب عليه الدفع بالاخف (قوله وعلى ركب
الدابة) سواء كان بصيرا أو أعمى قال سم وقضية كلام المصنف وغير تضمن الركب وان كان
الزام يدعيه وأنه يضمن اذا كان أعمى معه بصير بقوده وأنه يضمن وان غلبته الدابة وهو قضية
كلام الشيخين اه مد والمعدة أن الركب لا يضمن اذا كان معه قائد وسائق الا اذا كان بصيرا
معيروا وكان الزام بيده اه وبشارة شرح المنهج ولو صحها سائق وفائدة استويا في الضمان
أو ركب معهما أو مع أحدهما ضمن الركب فقط اه أي لان اسهلاء عليه أقوى وبذلك يعلم
أن الضمان على المرأة التي تركب الا مع المكارني م رسم وهذا هو المعتد وقياس ما تشبه
ابن يونس أن الضمان في مثله الا على قائد الدابة ان كان زمامها بيده أي القائد اه عش
على م ر ولوركبها اثنان فعلى المقدم دون الرديف كما أفق به اوالدلائل فعلم انسوب اليه اه
شرح م ر قال عش ويؤخذ من هذه العلة أن المقدم لو لم يكن له دخل في سيرها كريض وصغير
اختص الضمان بالرديف اه بحروقه فلو كان في جانبها ضيفا فلو كان معهما واحد على الترتيب
فالضمان عليهما اه ثلاثا كما قاله الطبري وقيل عليه فقط لان السير منسوب اليه سم ولو كان
الراكب من يضبطها ولكن غلبته بفرع من شيء مثلا أو تلفت شيئا فالظاهر عدم الضمان فاه سم
ويشكل عليه أن اليد موجودة حال الفرع كما هي موجودة مع قطع اللسان ونحوه الا أن يقال
اليدوان كانت موجودة حال الفرع الا ان فعلها لم ينسب فيه واضع اليد الى تقصير ما تشبه

بالاخف فالاخف ان أمكن
فان أمكن دفعه بكلام أو استغاثة
حرم الدفع بالضرب أو بضرب بيد
حرم بسوط أو بسوط حرم بعضا
أو بعضا حرم بقطع عضو أو بقطع
عضو حرم قتل لأن ذلك يجوز للضرورة
ولا ضرورة في الاثقل مع امكان
تحصيل المقصود بالا سهل وفائدة
هذا الترتيب أنه متى خالف وعدل الى
رتبة سم امكان الاستغناء بما دونها ضمن
ويستثنى من الترتيب ما لو اتهم القتال
بينهما رتبة الامر عن الضبط قط
مراعاة لترتيب كذا كره الامام في قتال
المباغاة وما لو كان الصائل يندفع
بالسوط والعصا والمصول عليه لا يجز
الا بالسيف فالمصنف أن له لضرب به لانه
لا يمكنه الدفع الا به وليس بمقتصر في تركه
استصحاب السوط وتخصيره وعلى
الترتيب ان أمكن المصول عليه هرب
أو التجا الحصن أو جاعة فالمنهج
وجوبه وتخصير قتال لانه ما ور
يخلص نفسه بالاهون فالاهون وما
ذكر أسهل من غيره فلا يعدل الى الاشد
ثم شرع في انقسم الثاني وهو ما تشبهه
اليها ثم بقوله (وعلى ركب الدابة)

ما لو حاجب الرياح بعد احكام ملاح السفينة آلاتها وقد قيل فيها بعدم الضمان لانتفاء نقصير
 الملاح بخلاف قطع اللجام فان الراكب منسوب فيه لتقصير في الجملة لان قطع الدابة له دليل على
 عدم احكامه اه ع ش على مر وعبرة قل ولو غلبت راكبها وأتلفت شيئا ضمنه لتقصيره
 برصكوب ما لا يقدر على ضبطه وشأنه أن يضبط وبذلك فارتقت السفينة وخروج يغلبته له
 ما لو انفلتت قهر اعليه فلا ضمان عليه لعدم نقصيره وفيه بحث اه (قوله وسائقها) الواو
 بمعنى أو وعبرة المنهج صحب دابة اه وقولا صحب ولو غير مكلف كافي مر أي صحبها في الطريق
 فيخرج ما اذا صحبها في مسكنه فدخل فيه انسان فرحمته أو عضته فلا ضمان ان دخل بغير اذنه
 أو اعلم كما قاله من ل قال شيخنا والمراد بالنصاحبة المصاحبة العرفية ليشمل ما لو رعى البقر
 في الصحراء فهو في هذه الحالة يعد مصاحبا (قوله أم مستأجرا) أو قنا أذن له سيده أم لا
 ويتعلق متعلقه بربقته وان أذن السيد كافي شرح مر ويفرق بين هذا ولقطة أقرها مالك بيده
 فتلفت فانما يتعلق بربقته وبقيعة أموال السيد بأنه مقصر ثم يتركها بيده المنزلة منزلة المالك بعد
 علمه بها ولا كذلك وهذا ودعوى أن الفنى لا يذله عنوة بأنه ليس المراد بالمدفونة المقتضية للملك
 بل المقتضية للضمان وهو بهذا المعنى لا يد كما لا يخفى شرح مر اه (قوله أم غاصبا) قال شيخنا
 وكذا المكرر لكن قرار الضمان على المكرر بكسر الراء فراجع قل على الجلال وعبرة ع ش
 على مر شمل المكرر بفتح الراء فيضمن ولا شيء على المكرر بكسر الراء لانه انما أكرهه على ركوب
 الدابة لا على اتلاف المال وبهذا يفرق بين هذا وبين ما لو أكرهه على اتلاف المال حيث قيل فيه
 ان كلا طريق في الضمان والقرار على المكرر بكسر الراء (قوله ضمان ما أتلفته) وكذا ما أتلفه
 ولدها معها لان له عليه يدا (قوله أي التي يده عليها) أشار به الى أن الاضافة لادنى ملازمة وما
 يقع كثيرا بأزقة مصر من دخول الجمل مثلا بالاحمال ثم انهم يضطرون المشاة أو غيرهم فيقع
 المضطر فيتلف متاعه فالضمان على سائق الجمل وان كثر والانه منسوبون اليه وأما الودع
 المزحوم الجمل بمحملة مثلا على غيره فالتلف شأنا للضمان لي الدافع لا على من معه الدابة اه ع ش
 على مر (قوله نقسا وما لا) فضمن النفس على عاقلة وضمن المال عليه زى (قوله
 كالكلب) التشبيه من حيث انه اذا قصر صاحب الطعام بوضعه في الطريق ولم يكن صاحب
 الدابة معها فلا ضمان على صاحبها كالكلب الغير المرسل بخلاف ما اذا كان معها كالكلب
 الذي أغراه صاحبه اه مد ومنه ما جرت به العادة الآن من احداث مصاطب أمام الحوائط
 بالشارع ووضع أصحابها عليها بضائع للبيع كالخضرة مثلا فلا ضمان على من أتلفت دابته شيئا
 منها بأكمل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة اه ع ش على مر (قوله بكنائيه) أي جنائيه
 الكلب في أنها تؤثر في الضمان اذا كان معها صاحبها دون ما اذا لم يكن معها فيم اذا كانت
 العادة جارية بارسالها وحدها كما يأتي كما أن جنائيه الكلب باصطحابه تؤثر في الحل اذا أرسله
 صاحبه دون ما اذا أرسله فارسله بمنزلة مصاحبة مالك الدابة لها (قوله أرجعها الاول) معتقد
 لان استيلاء عليها أقوى (قوله أرجعها الاول) ضعيف والمعتد أنه على الاول ما لم يكن صغيرا
 أو أعشى قال ابن قاسم جزم به مر ووجهه بأنها وان كانت في يدها بحيث يقضى لهما بها فبها
 لو تنازعاها الا أن فعلها منسوب للمقدم نعم ان كان المتقدم لا أثر له بحيث كان سيرها منسوباً

وسائقها وقائدها سواء كان مالكا أم
 مستأجرا أم ودعا لم يستعير أم غاصبا
 (ضمن ما أتلفته دابته) أي التي يده
 عليها يدها أو وجعلها أو غير ذلك نقسا
 وما لا يلا أو غيرها الا انما في يده وعليه
 تعهدا وحققا ولانه اذا كان معها
 كان دابته منسوباً اليه والانساب اليها
 كالكلب اذا أرسله صاحبها وقيل
 الصيد حل وان استرسل نفسه فلا
 جنائيه بكنائيه ولو كثر من دابته
 وقائدها الضمان عليها نصفين ولو كان
 معها اثنان وقائدها مع ركب فهل
 يمتنع الضمان بالراكب أو يجب
 أن لا يمتنع أرجعها الاول ولو كان
 عليها ركبان فهل يجب الضمان
 عليهما أو يمتنع بالاول دون الريدف
 وجهان أرجعها الاول لان اليد

لهما

* (تنبيه) * حيث أطلق ضمان النفس في هذا الباب فهو على العاقلة كحفر البئر ويستثنى من إطلاقه صور الأولى وأركبها أجنبي
بغير إذن الولي صبياً أو مجنوناً فأثقلت شيئاً فالضمان على الأجنبي الثانية لوركب الدابة فخصها الإنسان بغير إذنه كما قيده البغرى
فرجحت فأثقلت شيئاً فالضمان على الناحس (١٩٦) فان أذن الراكب في النض فالضمان عليه الثالثة لو غلبته دابته فاستقبلها

للنفس فقط كأن ركبها إنسان واحتضن مريضاً لا حركة له فينبغي أن يكون الضامن المؤخر
(قوله على العاقلة) لأنه خطأ (قوله ويستثنى من إطلاقه) أي من قوله وعلى ركب الدابة
الخ وفي بعض الصور المستثنات الضمان على غير ركب الدابة وفي بعضها لا ضمان أصلاً فليس
المراد أنه في هذه المستثنيات ينتفى الضمان بالمرأة بل المراد أنه لا ضمان على الراكب أعم من نفي
الضمان بالمرأة أو وجوبه على غير الراكب وقوله صوراً أي خمسة (قوله صبياً) مفعول لأركبها
(قوله فالضمان على الأجنبي) ولو كان مثلها يضبط الدابة إلى المعتد فقول شرح المنهج
لا يضبطها ليس بقيد فالضمان على الأجنبي مطلقاً كما قاله ع ش قال في البيان إن أركبها
الولي الصبي لمصلحةه وكان ممن يضبطها ضمن الصبي والضمن الولي اه سم (قوله فرجحت)
أي رفعت (قوله على الناحس) ولو رقبها قال ع ش على م ر أي ولو صغيراً عجزاً كان
أو غير عجزاً لأن ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين الميزوغه اه (قوله
ضمنه الراد) ما لم يأذن له الراكب كما يعلم من التي قبلها وما لم يخف أي الراد على نفسه أو ماله
منها ويشترط أيضاً أن ينسب ردها إليه ولو بإشارة فان رجعت فزعمانه فلا ضمان فالشروط
ثلاثة اه مد وقوله ضمنه الراد انظر إلى متى يستتر ضمانه ولعله ما دام سيرها منسوباً لذلك
الراد فليراجع رشيدى (قوله سقوطها بعرض) يؤخذ من شرح م ر أنه غير مسلم فيهما
بل المعتد الضمان وبعبارة م ر والحق الركشي بسقوطه بالموت سقوطه بخوم م ر أو يريح
شديدة فيه فطر لوضوح الفرق اه كلامه وصرح به حل ونصه ولو سقطت ميتة بخلاف
ما إذا سقطت لمرض أو يريح لأن للحي فعلاً بخلاف الميت اه (قوله وان كانت الدابة وحدها)
هذا مقابل قول المتن وعلى ركب الدابة الخ المراد منه من صحبها فانه يخرج به ما إذا كانت
وحدها وبعبارة م م ولو كانت الدابة وحدها فان اعتد ارسالها وحدها في ذلك الوقت فلا
ضمان والا فالضمان اه بحروقه (قوله أو وليا ضمن) أي ان قصر صاحبها في ارسالها
ليلاً أو ما إذا قحمت الباب وحدها أو قطعت الحبل وخرجت وحدها لم يضمن ويحمل ضمانه ان
لم يقصر صاحب المال فان قصر بأن حضر ولم يدفع عنه أو كان له باب فتركه مفتوحاً ووضع
في طريق فلا ضمان على صاحب الدابة (قوله مطلقاً) أي لا إلا أنها را ما لم يقصر صاحب
المال ويحمل التفصيل في ارسال الدابة بين الليل والنهار في ارسالها إلى العصر اه أما ارسالها
في البلد فيضمن مطلقاً ليلاً ونهاراً وبعبارة م مد على التحرير والعبرة بالعادة وغيرها فان جرت
عادة أهل محل بارسال الدواب ليلاً ونهاراً فلا ضمان أو يحفظها ليلاً دون النهار ضمن ليلاً
لأنها را أو انعكس الحكم انعكس الضمان أيضاً وقد سئل عن حادثة تقع في الشام وهي أنه قد
جرت عادتهم بارسال الدواب قرب دابة في طريق فصادفت انساناً فاعدا في الطريق فقام
بجفلة منه وتلفت فأجبت بأنه يضمن الدابة اه كاتبه اه بحروقه (قوله يستثنى من
الدواب الحمام) أطلق على الحمام دابة نظراً إلى أصل اللغة وخص العرف الدابة بدات الأربع قال
في المصباح وكل حيوان في الأرض دابة وخالف بعضهم فأخرج الطير من الدواب ورد بالسماء
وهو قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء قالوا أي خلق كل حيوان مميذاً كان أو غير مميذ وآمه
تخصيص القرس والبغل بالدابة عند الإطلاق فعرف طارئاً وتطلق الدابة على الذكر والأنثى

إنسان فردها فأثقلت في انصرافها
شيئاً ضمنه الراد الرابعة لو سقطت
الدابة ميتة قتلف بها شيء لم يضمنه
وكذا لو سقط هو ميتاً على شيء وأثقله
لا ضمان عليه قال الركشي ويقتضي
أن يلحق بسقوطها ميتة سقوطها
عرضاً أو عارض ريح شديد ونحوه
الخامسة لو كان مع الدواب راع
فهاجت ريح وأظلم المناء فتنزعت
الدواب فوقعت في زرع فأفسدته فلا
ضمان على الراعي في الاظهر للقلبة
كما لو يد بعيره أو انفلتت دابته من يده
فأفسدت شيئاً بخلاف ما لو تنزعت
الغنم لنومه فيضمن ولو انتفخ ميت
فتكسر بسببه شيء لم يضمنه بخلاف
طفل سقط على شيء لأن له فعلاً بخلاف
الميت ولو بالث دابته أو راثت بثلاثة
بطريق ولو واقفة فتلفت به نفس أو
مال فلا ضمان كما في المنهاج كما صله
لأن الطريق لا يتحمل ذلك والمنع من
الطريق لا سبيل إليه وهذا هو المعقد
وان نازع في ذلك أكثر المتأخرين
وانما يضمن صاحب الدابة ما أثقلته
ابنه اذ لم يقصر صاحب المال فيه
فان قصر بأن وضع المال بطريق أو
عرضه للدابة فلا يضمنه لأنه المضيع
لما له وان كانت الدابة وحدها فأثقلت
زرعاً أو غيره منهاراً لم يضمن صاحبها أو
ليلاً ضمن لتقصيره بارسالها ليلاً بخلافه
نهاراً الخبر الصحيح في ذلك رواه أبو
داود وغيره وهو على وفق العادة
في حفظ الزرع ونحوه نهاراً والدابة
ليلاً ولو تعود أهل البلد ارسال
الدواب أو حفظ الزرع ليلاً دون النهار

انعكس الحكم فيضمن من سلبها ما أثقلتة نهاراً دون الليل اتباعاً لعنى الخبر والعادة ومن ذلك يؤخذ ما يحسنه البلقيني والجمع
أنه لو جرت عادة يحفظها ليلاً ونهاراً ضمن من سلبها ما أثقلتة مطلقاً * (تمت) * يستثنى من الدواب الحمام وغيره من الطيور

والجمع الدواب اه (قوله فلا ضمان باتلافها مطلقا) أى كان معها صاحبها أم لا (قوله بعدم الضمان) مثله في شرح م ر فسقطت فيه بعضهم له وبعبارة م ر وأفتى البلقيني في فحل لانسان قتل جلا لا آخر بعدم الضمان لانه لا يملكه ضبطه ولتقصير صاحبه حيث لم يضعه في بيت مسقف أو لم يضع عليه ما يمنع وصول النحل اليه ولا يفرق في ذلك بين كون النحل في ملكه أو غيره اه ع ش على م ر (قوله ولو أتلقت الهرة) ولا يجوز له أن يتعرض لها الا وقت صياها لا بعده ولا قبله على المعتد لان التحرز عنها يسهل م ر (قوله ان عهد) أى ولو مرة قل (قوله أو صاحبها الذي يأويها) أى اذا كان له يد عليها كان مستأجرا لها أو ميسرها نعم ان انطلقت قهرا فأتلفت شيئا فلا ضمان فيه كما مر اه م ر * (فرع) * أفتى ابن عجيل في دابة نطعت أخرى بالضممان ان كان النطح طبعها وعرفه صاحبها أى وقد أرسلها أو قصر في ربطها والكلام في غير ما بيده والاضمن مطلقا اه سل ولونفر شخص دابة مسيبة عن زرعه فوق قدر الحاجة ضمنها أى دخلت في ضمانه فينبغي اذا نقرها أن لا يبالغ في ابعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم أنها لا تعود منه الى زرعه وان أخرجهما عن زرعه الى زرع غيره فأتلفتة ضمنه اذ ليس له أن يقي ماله بحال غيره فان لم يمكنه الا ذلك بأن كانت محفوفة بمزارع الناس ولم يكن اخر اجها الا بادخالها مزرعة غيره تركها في زرعه وغرم صاحبها ما أتلفتته اه من شرح الروض فان أخرجهما ضمنها ان ضاعت وضمن ما تلفته من زرعه غير ما أكلها لتعديه * (فرع) * لو حلت الرميح ثوبا أو شرف على أن يقع في ملكه فدفعه من الهواء الى ملك غيره لم يضمنه كما في قل على الجلال (قوله وان كان الداخل بصيرا) غاية لقوله ضمن كما في شرح الروض وقوله أو دخلها بلاذن مقابل لقوله دخلها شخص باذنه ثم ان ما هنا لا ينافي قول الروض في الجنائيات وان ربطها به كلبا عقورا ودعا اليه رجلا فعمقه فأتلفت فلا ضمان لان ما هنا في كلب في الدار وما هنا في كلب خارجها كما أفاده شيخ الاسلام اه

* (فصل في قتال البغاة) *

هذا شروع في طوائف ثلاثة جوار الشارح لنا قتالهم البغاة والمرتدين والكفار وذكر البغاة بعد الصيال لما يأتي أنهم يردون الى الطاعة بالانخف فالانخف في قوله ولا يقتلهم الامام حتى يبعث الخ وقام الاجماع على جوار قتال البغاة ومستنده فعل سيدنا على فإنه قاتل أهل الجمل بالبصرة وقاتل أهل صفين بالشام وأهل النهروان وهم طائفة من الخوارج بناحية الكوفة وأخذ قتال المرتدين من فعل أبي بكر وأخذ قتال الكفار من فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جمع باغ) وأصل بغاة بغية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وينصب بالفحة على التاء كقضا لان الالف فيه أصلية لانقلابها عن أصل اه (قوله ومجاورة الحد) أى ما حده الله وشرعه من الاحكام لم يوجبهم عن طاعة الامام الواجبة عليهم وهو لغة كذلك في المختار البقي التعدي وبني عليه استتال و بابه رمى وكل مجاورة واقراط على المقدار الذي هو حد الشيء فهو بني قال ابن قاسم ومن كون البقي مجاورة الحد سميت الزانية بغية اه ع ش على م ر مع زيادة من قل (قوله والاصل فيه) أى في فصل البغاة أى في الاحكام الآتية

فلا ضمان باتلافها مطلقا كما حكاه في أصل الروضة عن ابن الصباغ وعلمه بأن العادة ارسالها ويدخل في ذلك النحل وقد أفتى البلقيني في فحل لانسان قتل جلا لا آخر بعدم الضمان وعلمه بأن صاحب النحل لا يملكه ضبطه والتقصير من صاحب الجمل ولو أتلقت الهرة طيرا أو طعاما أو غيره ان عهد ذلك منها ضمن مالكها أو صاحبها الذي يأويها ما أتلفتته لبلال كان أو غيرها وكذا كل حيوان مولج بالتعدي كالجمل والحمير اللذين عرقا بعقر الدواب واتلافها أما اذا لم يهدمها اتلاف ما ذكر فلا ضمان لان العادة حفظ ما ذكر عنها لا ربطها * (قائدة) * سئل فقال عن حبس الطيور في أقفاص لسماع أصواتها أو غير ذلك فأجاب بالجواز اذا تعهد صاحبها بما يحتاج اليه كالبهيمة تربط ولو كان بداره كلب عقور أو دابة جوح ودخلها شخص باذنه ولم يعلمه بالحال فعنه الكلب أو رخصته الدابة ضمن وان كان الداخل بصيرا أو دخلها بلا اذن أو أعلمه بالحال فلا ضمان لانه المتسبب في هلاك نفسه

* (فصل في قتال البغاة) *

جمع باغ والبقي النظم ومجاورة الحد سموا بذلك لظلمهم وعدو لهم عن الحق والاصل فيه آية

فيه يعني في الجملة والا فالآية لا تثبت كل الاحكام الاتية (قوله وان طائفتان) تنسبة
طائفة تطلق على الواحد وغيره نزلت في رهط عبد الله بن أبي اسود و رهط عبد الله بن رواحة
لما اقتتلا بالايدي والنعال فقرأها النبي صلى الله عليه وسلم عليهم رواء الشيطان عن أنس اه
دميري (قوله اقتتلوا) لم يقل اقتتلا بل جمع مراعاة لافراد الطائفتين ومعنى فاصلوا بينهما
الاول ابداء الوعظ والنصيحة والثاني الفصل بينهما بالقضاء العدل فيما كان بينهما اه سم
(قوله وليس فيها ذكر الخروج) هذا الكلام يؤهم أن النبي منحصر في الخروج عليه
من حيث السعة ونحوها والافن البين أن المراد الخروج ولو منع حق توجه عليهم كما سيجي
وهو لا قد توجه عليهم أن يترافعوا الى الامام فيما شجر بينهم فثبت استقلوا بالقتال معرضين
عن الامام فقد امتنعوا من الحق الواجب عليهم فكانوا بغاة لهذا اه سم (قوله تشمل) أي
تشمل الخروج عن الامام المرتب عليه الامر بالقتل (قوله لعمومها) أي لانها تنكسر في سياق
الشرط (قوله أو تقتضيه) أي تستلزمه وتقيد بطريق القياس ووجه هذا التريديد الخلف
في كون التنكسر في سياق الشرط ثم أولافعلی الاول تشمله يجعل الامام طائفة والباغين عليه
طائفة وعلى الثاني لا تشمله ويصكون المراد طائفتين من المسلمين بقى احدهما على الاخرى
فيقاس الخروج على الامام بالخروج على غيره فيجوز له القتال بالاولى (قوله وهم) أي شرعا
مسلمون ولو قياض فيشمل المرتدين على المعتد قل على الجلال وفي سم نقلا عن الزركشي
أنه يعتبر في البغاة الاسلام فالمرتدون اذا نصبوا القتال لا يجري عليهم حكم البغاة في الاصح
وهذا الشرط هو مقتضى كلام المهر فلا وجه لاهماله وحاصله أن القيد ستة أن يكونوا مسلمين
وأن يخالفوا الامام وأن يكون لهم تأويل وأن يكون ذلك التأويل باطلا لظنا وأن تكون لهم
شوكة وأن يكون فيهم مطاع وسيذكر الشارح أن الشوكة تستلزم المطاع فلا تغفل اه م د
وعبارة حل في سيرته أن للامام أحد قول بلعن يزيد تلويحا وتصريحا وكذا للامام مالك
وكذا لابي حنيفة ولنا قول بذلك في مذهب امامنا الشافعي وكان يقول بذلك الاستاذ البكري
ومن كلام بعض أتباعه في حق يزيد ما لفظه زاده الله خزنا ومنعه وفي أسقل سجين وضعه
وفي شرح عقائد السعديجوز لعن يزيد اه ويشكل عليه أن لعن الشخص لا يجوز وانما يجوز
العن بالوصف تأمله قال حل قال ابن الجوزي أجاز العلماء الورع لعن يزيد ووصف في اباحة
لعنه مصنفا اه وقال وعلى هذا يصح كون مستثنى من عدم جواز لعن الكافر المعين بالشخص
كما صرح به السعد بعد أن قال اني لأشك في عدم اسلامه بل ولا في عدم ايمانه فلعنة الله عليه
وعلى أنصاره وأعوانه اه كلام السعد (قوله ولو جازا) لانه يحرم الخروج على الامام
ففي شرح مسلم يحرم الخروج على الجائر اجماعا ويحجب عن خروج المسلمين على يزيد بأن المراد
اجماع الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم اه ابن حجر والغاية للرد وسياق قول الشارح
وتحجب طاعة الامام وان كان جائرا فيما يجوز من أمره ونهيه الخ (قوله بعدم انقيادهم له)
سواء سبق منهم انقياد أم لا كما هو ظاهر اطلاقهم والمراد بعدم انقيادهم له ولو في مباح حيث
كان فيه مصلحة اه شيخنا (قوله كزكاة) هي حق الله ومثله حق الآدمي بالاولى قل على
الجلال (قوله بالشروط الاتية) متعلق بخروج أو بقوله مخالفوا الخ فوجودها لا يمتنع

وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
وليس فيها ذكر الخروج على
الامام صريحا لئلا تشمله لعمومها
أو تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبغى
طائفة على طائفة فلا يغني على الامام
أولى وهم مسلمون مخالفوا امام ولو
جائرا بأن خرجوا عن طاعته بعدم
انقيادهم له أو منع حق توجه عليهم
كزكاة بالشروط الاتية

في تحقق البغي ووجوده (قوله ويقا تل أهل البغي) ظاهره أن البغي يوجد بدون هذه الشروط
وهذه شروط للقتال وليس كذلك بل لا يحصل الا بها وبعد ذلك يقاتلون فلو قال وشروط في البغي
كذا وكذا كان أولى ولذا قال في المنهج هم مسلمون الخ ثم قال ولا يقاتلهم الا امام واعلم
أن وصف البغي في الصدر الاول ليس وصف ذم ولا يقتضي الفسق ولا العصيان ولا يزول معه
وصف الايمان خلافا للخواريج فانهم اعتقدوا زوال الايمان معه ويرد عليهم بالآية ولانهم
انما خرجوا عن طاعة الامام بتأويل وشبهة أي بتأويل غير قاطع البطلان كما في مدر (قوله
كما استفيد من الآية المنتقمة) وهي قوله تعالى وان طاعتان قال السبكي رحمه الله تعالى
في تفسيره المسمى بالدر النظيم ما حاصله وفي هذه الآية حكمان عظيمان أحدهما وجوب قتال
البلغاة من قوله فقاتلوا التي تبغي فانه أمر بالامر للوجوب وعليها قول علي رضي الله عنه
والصحابة في قتال صفين والنهروان وقد قتل عمر مرة يوم صفين وقال النبي صلى الله عليه وسلم
لعمارت قتلك الفئة الباغية وهذا علم من اعلام النبوة ولم ينكر أحد هذا الحديث حتى أن
المقاتلين لعلي رضي الله عنه لم ينكروه وانما عدلوا الى تأويل لا يخفى ضعفه وهو قولهم انما قتله
الذي أخرجه يعنون عليا أي لانه أخرجه لقتال معاوية ولما قتل عمارا زادا الذين كانوا مع علي
يقبنا واقدا ما على القتال وعرفوا أنهم الذين عناهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساق القصة
أحسن سياق الحكم الثاني في الآية أن اسم الايمان باق مع البغي والمخالف في ذلك الخوارج
والآية ترد عليهم وتقام الاستدلال بقوله تعالى فاصطوبوا بين أخويكم فانه صريح في بقاء
الايمان حين البغي ولولا ذلك أي بقاء الايمان لا يمكن أن يقال في قوله تعالى فان بغت احداهما
على الاخرى وقوله تعالى وان طاعتان من المؤمنين اقتتلوا انه لا دليل فيه لانه لا يصح اطلاق
ذلك أي المذموم في الآية من الايمان والاخوة اذا كان يخرج به عن الايمان بان يكون
وصف الايمان بحسب الاصل لكن قوله تعالى بين أخويكم دليل ظاهر على ثبوت الايمان لهم
في حال بغيتهم اه وقال في الروضة قال العلماء ويجب قتال البلغة ولا يكفرون بالبغي واذا رجع
الباغي الى الطاعة قبلت توبته وتركت قتاله اه شرح المذوفي اه مدابغي (قوله صفين) بكسر
أوله المهملة وثانيه الفاء المشددة اسم بلداً واقليم وكذا النهروان المذكور معه قل (قوله
بثلاثة شرائط) الاولى حذف التاء لان المعدوم مؤنث ويمكن الجواب بأن المراد بالشرائط
الشروط (قوله بفتح النون) وقد تسكن كافي المختار اه ع ش على مدر (قوله أي شوكة بكثرة
أو قوة) فيه مساحمة لان المنعة والشوكة والقوة معناها واحد فكان الاولى أن يقول أي قوة
بكثرة أو تحصن بحصن (قوله وهي) أي الشوكة التي لا يتحقق البغي بدونها لا بد لها من مطاع
وأما أصل الشوكة فلا تتوقف على مطاع وبهذا يجمع بين ما هنا وما في المنهاج شوبري فقوله
وهي لا تحصل أي قد ذكرها بغني عن ذكره الذي سلكه المنهاج (قوله يصدرون عن رأيه) أي
تصدرا أفعالهم عن رأيه (قوله قاتل أهل الجمل) أي أهل الواقعة التي عقر فيها جمل عائشة وسبب
خروجها مع معاوية أنها كانت تحبه لانه كان يقول للنبي صلى الله عليه وسلم في زمن الافك
مارأيت على نسائك الا خيرا وكان علي يقول للنساء غيرها كثير وهذا سبب طوعها مع معاوية
في هذه الواقعة وكان الناس اذا دعاهم للخروج معاوية يمتنعون ويقولون لا نخرج معك

قوله قال السبكي الى آخره قوله كتب
عليها باسم نسخة المؤلف ليس من
التحريد اه

(ويقاتل أهل البغي) وجوبا كما استفيد
من الآية المنتقمة وعليها قول علي
رضي الله تعالى عنه في قتال صفين
والنهروان (بثلاثة شرائط) الاول
(أن يكونوا في منعة) بفتح النون والعين
المهملة أي شوكة بكثرة أو قوة ولو بحصن
بجيت يمكن معهما مقاومة الامام فيحتاج
في رداهم الى الطاعة لكافة من بدل مال
وتحصل رجال وهي لا تحصل الا بطاع
أي متبوع يحصل به قوة لشوكتهم
يصدرون عن رأيه اذا لا قوة لمن لا تجتمع
كلهم بطاع فالطاع شرط لحصول
الشوكة لانه شرط آخر غير الشوكة
كما تقتضيه عبارة المنهاج ولا يشترط
أن يكون فيهم امام منصوب لان عليا
رضي الله تعالى عنه قاتل أهل الجمل
ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب
امامهم

(و) الثاني (أن يخرجوا عن قبضة
الامام) أى عن طاعته بانفرادهم
ببلدة أو قرية أو موضع من الصحراء
كما نقله في الروضة وأصلها
عن جمع وحكى الماوردي الاتفاق
عليه (و) الثالث (أن يكون لهم)
في خروجهم عن طاعة الامام (تأويل
سائق) أى محتمل من الكتاب أو السنة
يستندون اليه لأن من خالف بغير تأويل
كان معاند الحق (تنبيه) يشترط
في التأويل أن يكون فاسدا لا يقطع
بفساده بل يعتقدون به جواز الخروج
كتأويل الخارجين من أهل الجبل
وصفين على على رضى الله تعالى عنه
بأنه يعرف قتله عثمان رضى الله تعالى
عنه ولا يقص منهم لمواطنه اياهم
وتأويل بعض مانعي الزكاة من أبي
بكر رضى الله تعالى عنه بأنهم لا يدفعون
الزكاة إلا لمن صلواته سكن لهم أى
دعاؤه راحة لهم وهو النبي صلى الله
عليه وسلم فن فقدت فيه الشروط
المذكورة بأن يخرجوا بالتأويل
كما نفي حق الشرع كلزكاة عنادا
أو بتأويل يقطع بطلانه كتأويل
المرتدين أو لم تكن لهم شوكة بأن كانوا
افرادا يسهل الظفر بهم أو ليس فيهم
مطاع فليسوا بغاة لا تنقض حرمتهم
فيترب على أفعالهم مقتضاها على
تفصيل في ذى الشوكه يعلم مما يأتى
حتى لو تأولوا بلا شوكة وأتلفوا شيئا
ضمنوه مطلقا كضامع الطريق وأما
الخوارج وهم قوم يكفرون من تكب
كبيرة ويتركون الجماعات

الا اذا خرجت عائشة كافا السب من جله أهل تلك الواقعة سيدنا طلحة والزبير وعلى بن أمية
ومات طلحة والزبير وعقر رجل عائشة حتى سقطت من عليه وحصل ما حصل ولما سقطت كان
أخوها محمد عندها فحمل هو وجها مع رجل من كانوا حاضرين حتى وضعوه بين يدي سيدنا على
فأمرهم فأدخلت بيتا ستر عليها ثم طيب خاطرها وأكرمها واعتذر لها وكان أخوها مع على
في القتال والواقعة كانت بين علي ومعاوية وكان معاوية وقت موت عثمان في الشام من تحت
يده فلما أخبر بموته جاء ينازع عليا في الخلافة قال الدميري وكان اسم الجبل الذي ركبته عائشة
يوم وقعته عسكرة أعطاه لها يعلى بن أمية اشتراها بأربع مائة درهم وهو الصحيح وكانت وقعة
الجبل يوم الخميس العاشر من جاذى الأولى والأخيرة وقيل في خامس عشر سنة ست وثلاثين
من الهجرة وكانت الواقعة من ارتفاع الشمس الى قريب العصر اه (قوله بانفرادهم) الباء
للسببية وهذا ضعيف قال م ر ولا يشترط انفرادهم ببلدة أو قرية على الأصح (قوله كما نقله
في الروضة) تبرأ منه لضعفه (قوله تأويل سائق) أى جائز والمراد بالتأويل أن يكون
لهم شبهة تسوق لهم ما هم فيه (قوله أى محتمل) بصيغة اسم الفاعل أى للجمعة والفساد
أى للصدق والكذب أو بصيغة اسم المفعول أى محتمل صدقه وكذبه فلا وجه لاقتصار المداينى
على قوله اسم مفعول (قوله من الكتاب أو السنة) ليس يقيد (قوله لمواطنه اياهم) أى
لموافقته فقال لهم على رضى الله عنه والله ما قاتلت ولا مالات أى ولا جعت للقتال واغنايت
اه م د (قوله كتأويل المرتدين) أى من أهل الإمامة ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم
وقالوا لا يجب الايمان الا في حياته لا تقطع شرعه بموته كبقية الانبياء وهذا تأويل باطل لقيام
الاجماع على بقاء دينه الى يوم القيامة فتره شيئا وقال ابن قاسم قوله كتأويل المرتدين هذا
فيه نظر لانه اعتبر في الحدود الاسلام وأخذ جنسا واذا لم يشملهم الجنس فلا يصح الاحتراز
عنهم بفصول التعريف اه عمرة (قوله فليسوا بغاة) أى فلا ينقض حكمهم ولا يعتد
بحق استوفوه ويضمنون ما تلقوه مطلقا كقطاع الطريق اه زى (قوله على تفصيل الخ)
هذه العبارة سرت اليه من شرح المنهج لان التفصيل لم يذكر هنا أصلا والتفصيل أنه ان كان
مرتدا ضمن والافلا مع ذلك هو ضعيف ومراده بقوله يعلم مما يأتى هو التفصيل بين كونه
مسلم أو مرتدا لانه ذكره في المنهج بعد هذه العبارة وأما الذى يأتى في الشرح هو أنه ان كان له
شوكة من غير تأويل فهو كالباغي وان كان له تأويل من غير شوكة فليس كالباغي وهذا غير الذى
أراد به شيخ الاسلام بقوله على تفصيل في ذى الشوكه كما علمت فكان الأولى حذف قوله
في ذى الشوكه ويقول على تفصيل فيما اذا فقد أحد الامرين أى الشوكه والتأويل لان
هذا هو الذى يأتى (قوله ضمنوه مطلقا) أى وقت الحرب أو غيره اه ع ش (قوله وأما
الخوارج) وهم صنف من المبتدعة قائلون بأن من أتى كبيرة كفر وحبط عمله وخلص النار
وأن دار الاسلام بظهور الكافر فيها تصير دار كفر وابتاحة اه زى (قوله ويتركون
الجماعات) أى لا يصحون وراء الأئمة كما تترده العزري وبعبارة البرماوى أى لم يحضروا مع
الامام جمعة ولا جماعة لا يعتقدون ان الصلاة لا تصح الا خلف معصوم اه وقال م ر
ويتركون الجماعات لان الأئمة لما أقروا على المعاصي كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم اه

فان قيل ترك الجماعات يوجب القتال لان الجماعات من فروض الكفاية فيقاتل تاركها كما تقر
 في باب صلاة الجماعة قلت يجب ان ما هنا محمول على ما اذا ظهر الشعار بغيرهم أو أنهم
 لا يقاتلون من حيث الخروج وان قوتلوا من حيث ترك الجماعة اه زى (قوله فلا يقاتلون)
 أي لا يقاتلون بثلاثة شروط الاول عدم قتالهم لنا والثاني كونهم في قبضتنا والثالث
 عدم تضررنا بهم كما أشار إليه الشارح فقوله وهم في قبضتنا حال من الواو في فلا يقاتلون وكان
 الاول تقديمه على قوله ما لم يقاتلوا فعندم قتالهم مشروط بما ذكر والمراد بكونهم في قبضتنا
 أن يجري عليهم حكمنا (قوله ولا يفسقون) بدليل قبول شهادتهم ولا يلزم من ورود ذمتهم
 ووعدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بقسمهم لانهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم
 وان أخطوا أو أعوا به من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد قطعاً وهو ما عليه السنة ولا ينافي
 ذلك اقتضاء أكثر تعاريف الكبيرة فسقهم لو عيدهم الشديد وقلة أكثرائهم أي مبالاتهم
 بالدين لان ذلك بالنسبة لآحوال الآخرة لا الدنيا ما تقر من كونهم لم يفعلوا محرماً عندهم
 اه شرح م ر باختصار (قوله ما لم يقاتلوا) فان قاتلوا فسقوا ولعل وجهه أنه لا شبهة لهم
 في القتال وتقديرها فهي باطلة قطعاً اه ع ش (قوله وهم في قبضتنا) قال الأذرى سواء
 كانوا بيننا أو امتازوا بوضع عناكهم لم يخرجوا عن طاعته اه زى (قوله نعم ان تضررنا
 بهم) أي بأن أظهرنا بغيرهم أو دعوا اليها اه شخنا (قوله تعرضنا لهم) ولو بالقتل
 (قوله أولم يكونوا في قبضتنا) أي أولم يقاتلوا ولم يكونوا في قبضتنا قال سم هذا يفيد أن قوله
 وهم في قبضتنا ليس قيداً لقوله فلا يقاتلون ما لم يقاتلوا الخ بل هو قيد لقوله فلا يقاتلون الخ اه
 شوري (قوله ولم ينضم الخ) لو عفا المستحق عن القاتل سقط القتل (قوله في شهر السلاح)
 أي اظهاره (قوله ان حكمهم حكم قاطع الطريق) ففي رواية اذا لقيتموهم فاقتلوههم
 فان في قتلهم الجزاء من قتلهم عند الله يوم القيامة وهذا استدلال من يقول يجوز قتل الخوارج
 وقد قاتلهم على كرم الله وجهه وقد شغل صلى الله عليه وسلم عن الخوارج أنهم كفار فقال من
 الكفر قروا فقتلوا منافقون فقال ان المنافقين لا يذكرون الله الا قليلاً ولا يدركون الله
 كثيراً فقتل ما هم فقال أصابهم فتنة فعموا وضلوا فلم يجعلهم كفاراً لانهم تعلقوا بضرب من
 التأويل والخوارج قوم يكفرون مرتكب الكبيرة ويحكمون بحسوط عمل مرتكبها وتخليده
 في النار ويحكمون بأن دار الاسلام تصير بظهور الكفار فيها دار كفر ولا يصلون جماعة اه حل
 في السيرة وتقدم بعضه (قوله فان قيد) أي ما في المنهاج فلا خلاف أي في أنهم قاطع طريق
 زيادة على كونهم خوارج فيترتب عليهم أحكام قاطع الطريق وهذا التقييد هو المعتمد وعبرة
 ع ش فلا خلاف أي في وجوب قتالهم (قوله وتقبل شهادة البغاة) شروع في حكم البغاة
 ونصاً له أن شهادتهم مقبولة بشرطين الاول أن لا يكونوا ممن يشهدون لموافقهم بتضديهم الخ
 والثاني أن لا يتصلوا دماءنا أو أموالنا بيلاتنا ويل وقضائهم مقبول بشرطين أيضاً الاول أن
 يكون فيما يقبل فيه قضاء فاضينا فيخرج به ما اذا قضوا بما خالف ناصاً واجماعاً أو قيساً جلياً
 الثاني أن لا يتصلوا الخ (قوله الا أن يكونوا ممن يشهدون) صنيع م ر يقتضي أن هذا القيد
 راجع لكل من شهادتهم وقضائهم فكان الاول للشارح تأخيراً عن قوله وقضائهم اه (قوله

فلا يقاتلون ولا يفسقون ما لم يقاتلوا
 وهم في قبضتنا نعم ان تضررنا بهم
 تعرضنا لهم حتى يزل الضرر فان
 قاتلوا أولم يكونوا في قبضتنا قوتلوا
 ولا ينضم قتل القاتل منهم وان
 كانوا كقطاع الطريق في شهر
 السلاح لانهم لم يقصدوا اخافة
 الطريق وهذا ما في الروضة وأصلها
 من الجمهور وفيهما عن البغوي
 ان حكمهم حكم قاطع الطريق
 وبه جزم في المنهاج والمعتمد الاول
 فان قيد بما اذا قصدوا البغاة لانهم
 فلا خلاف وتقبل شهادة البغاة لانهم
 ليسوا بفسقة لنا ويلهم قال الشافعي
 يشهدون

لموافقهم تصديقهم كالطائفة وهم صنف

(٢٠٢)

من الرافضة يشهدون بالزور ويقضون لموافقهم تصديقهم فلا

تقبل شهادتهم ولا يتخذ حكم قاضيه ولا
يختص هذا بالبغاة نعم ان يتوا السبب
قبلت شهادتهم لا تنافى التهمة حيث
ويقبل قضاء قاضيه بعد اعتبار صفات
القاضي فيه فيما يقبل فيه قضاء قاضيه
لان لهم تأويل لا يسوغ فيه الاجتهاد الا
ان يستحل شاهد البغاة وقاضيه دماءنا
وأموالنا فلا تقبل شهادته ولا قضاؤه
لانه ليس بعدل وشرط الشاهد
والقاضي العدالة هذا ما نقله الشيخان
في الروضة وأصلها ناعن المعتبرين
وجرى عليه النووي في المنهاج
ولا ينافي ذلك ما ذكره في زيادة
الروضة في كتاب الشهادات من أنه
لا فرق في قبول شهادة أهل الأهواء
وقضاء قاضيه بين من يستحل
الدماء والأموال أم لا لان ما هنا محمول
على من استحل ذلك بلا تأويل وما هنا
على من استحل بتأويل وما أتلفه باغ
من نفس أو مال على عادل وعكسه ان لم
يكن في قتال لضرورته بأن كان في غير
القتال أو فيه لالضرورته ضمن كل
منهما ما أتلفه من نفس أو مال جريا
على الأصل في الاتلافات نعم ان قصد
أهل العدل باتلاف المال أضعافهم
وهو يمتثل لم يضمنوا قاله الماوردي فان
كان الاتلاف في قتال لضرورته فلا
ضمن اقتداء بالسلف لان الوقائع التي
جرت في عصر الصحابة كوقعة الجمل
وصفين لم يطالب بعضهم بعضا بضمن
نفس ولا مال وهذا عند اجتماع الشوكة
والتأويل فان فقد أحد هما فله حالان
الاول الباغي المتأول بلا شوكه يضمن
النفس والمال ولو حال القتال كقطاع
الطريق والثاني له شوكه بلا تأويل وهذا

لموافقهم) أي في الاعتقاد بتصديقهم كذا في صحاح الفصح وفي بعضها تصديقه ولا يناسب
التعبير بالجمع قبله كما لا يخفى وقوله بتصديقهم الباء للسببية والمصدر مضاف لقوله والفاعل
محذوف أي يشهدون لمن يوافقهم في العقيدة بسبب تصديقهم له أي اعتقادهم صدقه بمجرد
كونه منهم كذا قاله بعضهم ولا يخفى ما فيه أن ظاهرا التأويل يفيد أنه مضاف للفاعل فخر ذلك
(قوله يشهدون بالزور) أي بما يروه اه مد (قوله ولا يختص هذا) أي الاستثناء وهو قوله
الآن يكونوا الخ أي لا يختص هذا بالبغاة أي قبول الشهادة بل كل مبشع لا يفسق يبدعته
تقبل شهادته كما قاله ع ش وعبارة مد ولا يختص هذا أي عدم قبول شهادتهم وقضاء
قاضيه (قوله حيث) أي حين اذ بينوا السبب فيقولون رأينا بعه وأقرضه (قوله
لان لهم تأويل) تعليل لقبول قضاء قاضيه (قوله الآن يستحل) أي بلا تأويل كما يأتي
(قوله دماءنا وأموالنا) الواو بمعنى أو (قوله لانه ليس بعدل) هذا يقتضي أنهم لا يكفرون
باستحلال دماءنا وأموالنا لانه في العدالة دون الاسلام ولعله لوجود الشبهة أي من غير تأويل
لهم وان كانت باطلة وعبارة قل على الحلال لم يقل لكفره لا مكان التأويل أي لا مكان وجود
التأويل وان لم يكن موجودا عنده الآن (قوله هذا) أي الشرط المذكور في قوله الآن
يستحل شاهد البغاة وعبارة شرح م ر وحل ذلك اذا استحلوا الباطل عدوا بالبغاة لا يوصلوا به
الى اراقة دماءنا وأموالنا ويؤخذ من العلة أن المراد استحلال خارج الحرب والافكل البغاة
يستحلون حالة الحرب وما في الروضة في الشهادات من قبول شهادة مستحل الدم والمال من أهل
الأهواء والقاضي كالشاهد محمول على المؤول لذلك تأويل محتملا وما هنا على خلافه اه (قوله
أهل الأهواء) أي البدع (قوله وما أتلفه) مبتدأ وعكسه عطف عليه وقوله ضمن كل الخ
خير وقوله ان لم يكن الخ اعتراض أو أن قوله ضمن الخ جواب الشرط والجملة خبر المبتدأ قال
الشيخ عز الدين ولا يصف اتلافهم باباحة ولا تحريم لانه خطأ معتد عنه بخلاف ما يلقفه الكفار
حال القتال فانه حرام غير مضمون رى وعبارة قل فلا يوصف اتلافهم بجل ولا حرمة لانه
خطأ معتد عنه لتأويلهم وبذلك فارق حرمة اتلاف الحربى وان لم يضمن أيضا وعكسه (قوله
على الأصل) في الاتلافات وهو الضمان (قوله أضعافهم) أي عن القتال (قوله اقتداء
بالسلف) عله لقوله وما أتلفه أهل البغاة وعكسه ولو اختلف المتلف وغيره في أن التلف وقع
في القتال أو في غيره صدق المتلف لان الأصل عدم الضمان ع ش على م ر (قوله فله) أي
للقائد المفهوم من قوله فقد (قوله كقطاع الطريق) أي فانه يضمن ما أتلفه (قوله كما غ
في الضمان وعدمه) أي فلا يضمن حال القتال لضرورته ولا فرق في ذلك بين المسلمين والمرتدين
على المعتمد خلافا للشيخ الاجلام (قوله ولا يقاتل الامام) هذا شروع في حكم قتال البغاة
اشارة الى أنهم ليسوا كالكفار بل كالمقاتل وأشار به الى أن قتال البغاة ليس كقتال الكفار
من وجوه ثلاثة الاول هذا بخلاف الكفار فيقاتلون من غير بعث والثاني أنهم لا يقاتلون
بما يعم بخلاف الكفار والثالث أنهم لا يحاصرون بخلاف الكفار اه والمراد بقوله ولا يقاتل
أي لا يجوز فيهم حتى يبعث فيجوز أي يجب لانه بعد منع فعل أن قتالهم واجب على الامام وكذا
البعث ويجب في قتالهم ما في قتال الكفار من صبر واحد منا لثنتين وغير ذلك كما في قل على

كباع على الصلح وعدمه لان سقوط الضمان في الباغي لقطع الفتنة واجتماع الكافة وهو موجود هنا ولا يقاتل الامام البغاة الجلال

حتى يبعث لهم أمينا فظننا ان كان البعث للمناظرة باصالحهم يسألهم عما (٢٠٣) يكرهون اقتداء بعلى رضى الله عنه فانه بعث ابن

عباس الى أهل النهر وان فرجع بعضهم وأبى بعضهم فان ذكرنا مظلة أو شبهة أزالها لأن المقصود بقتالهم ردهم الى الطاعة فان أصر وأصرناهم ووعظهم فان أصر وأعلمهم بالقتال لأن الله تعالى أمرنا ألا بالصلاحي ثم بالقتال فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى فان طموح الامام الامهال اجتمع ودفع ما رآه صوابا (ولا يقتل) مدبرهم ولا من ألقى سلاحه وأعرض عن القتال ولا (أسيرهم ولا يذنب) بالمجبة أى لا يسرع (على جريحهم) بالقتل (ولا يغنم مالهم) لقوله تعالى حتى قتي إلى أمر الله والفتنة الرجوع عن القتال بالهزيمة وروى ابن أبي شبة أن عليا رضى الله تعالى عنه أمر مناديه يوم الجمل فنادى لا يسبح مدبر ولا يذنب على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ولأن قتالهم شرع للدفع عن منع الطاعة وقد زال * (تنبيه) * قد ينههم من منع قتل هؤلاء وجوب القصاص بقتلهم والاصح أنه لا قصاص لشبهة أى خنفة ولا يطلق أسيرهم ولو كان صبيًا أو امرأة أو عبدا حتى ينقضى الحرب ويتفرق جمعهم ولا يتوقع عودهم الا أن يطيع الاسير باختياره فيطلق قبل ذلك وهذا فى الرجل الحر وكذا فى الصبي والمرأة والعبدان كقوامقاتلين والأطفال وما يجرد انقضاء الحرب ويرد لهم بعد آمن شرهم يعودهم الى الطاعة أو تفرقهم وعدم توقع عودهم ما أخذ منهم من سلاح وخيل وغير ذلك ويحرم استعمال شئ من سلاحهم وخيلهم

الجلال (قوله حتى يبعث) أى وجوبا وقوله أمينا فظننا أى ندبانا ببعث لجزء السؤال فان كان للمناظرة وازالة الشبهة فلا بد من تأهله لذلك كذا فى زى وحل (قوله أمينا) أى بالغيا عاقلا عدلا عارفا بالعلوم أى وبالغروب كما لا يخفى وينبغى الاكتفاء بما سقى ولو كان كافرا حيث غلب على ظن الامام أنه ينقل خبرهم بلا زيادة ولا نقص وأنهم يشقون به فيقبولون كل ما يقول كفى عس على مر وفائدة البعث أنه ينههم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من أنواع الحرب وطرقه لموقع الرعب فى قلوبهم فيقتادوا بالحكم الاسلام اه عس على مر (قوله النهر وان) قرية قريبة من بغداد خرجت على على كثرتم الله وجهه عس (قوله مظلة) بكسر اللام وقصها أى ان كان مصدرا مضافا فان كان اسما لما يظلمه فبالكسر فقط اه زى قال المرادى الفقه هو القياس أى بناء على أنه مصدر ميمي والقياس فيها الفتح وما جاء مكسورا فعلى خلاف القياس (قوله فان أصر) أى بعد الزالة (قوله فان أصر) أعلمهم بالقتال أى وجوبا وحينئذ يقاتلهم وان لم يبدؤا به وقبل ذلك مرتبة ذكرها فى المنهج وهى فان أصرط أعلمهم بالمناظرة أى المباحثة بيننا وبينهم فى ابطال شبههم وإثباتها وقوله أعلمهم بالمناظرة أى وجوبا (قوله وفعل ما رآه صوابا) بأن يؤخر قتالهم ان كان استمهالهم للتأمل فى رجوعهم ولا تنقيح الامهال عبدة ولا يؤخره ان ظهر أن استمهالهم لاجل مدد أو وعد يستعينون بهم على قتالنا (قوله مدبرهم) أى مالم يكن مختارا للقتال أو مختيرا الى فئة قل لأن القصد ردهم للطاعة وقاتلهم بالاسهل فالاسهل لانهم كالصائل كفى قل على الجلال (قوله فنادى لا يسبح مدبر) وقد استثنى الامام ما اذا أيس من صلحهم لتمكن الضلال منهم وخشى عودهم عليه بشر فيصور الاتباع والتذيق كما فعل على رضى الله عنه بالخوارج اه سم (قوله من منع قتل هؤلاء) أى المدبر والاسير والجريح (قوله والاصح أنه لا قصاص) هو المعتمد ويجب دية وكفارة قل وهذا فى خصوص المدبرين لان شبهة أى خنيفة فيهم وأما بقية الاقسام ففيهم القصاص اذا وجدت شروطه (قوله لشبهة أى خنيفة) فانه يرى قتل مدبرهم (قوله ويتفرق جمعهم) أى تفرقا لا عود بعده قل (قوله فيطلق قبل ذلك) أى قبل انقضاء الحرب والحاصل أن الاسير على ثلاثة أقسام فان كان صبيًا أو امرأة أو رقيقا ولم يقاتل أطلق بمجرد انقضاء الحرب فان كان كاملا وأطاع باختياره أطلق وان بقيت الحرب والأطلق بعد انقضاء الحرب وتفرق جمعهم وعدم توقع عودهم (قوله وهذا فى الرجل الحر) أى ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه فهذا التقييد راجع لهم وان كان ظاهر سياقه يوجب رجوعه للاستثناء فقط وبه قال بعضهم وهو الظاهر وعبارة شرح مر ولا يطلق أسيرهم ان كان فيه متعة وان كان صبيًا أو امرأة أو قنا حتى تنقضى الحرب ويتفرق جمعهم تفرقا لا يتوقع جمعهم بعده وهذا فى الرجل الحر الخ ثم قال الا أن يطيع الحر الكامل الامام بما يمتنه له باختياره فيطلق وان بقيت الحرب لامن ضرره (قوله ما أخذ منهم) نائب فاعل يرد اه (قوله ويجرم استعمال شئ الخ) أى وتجيب الاجرة ويضمن ما تلف منه ولو اضرورة القتال لاجل وضع اليد عليه بخلاف التفصيل المتقدم لعدم وجود رضى يد على ذلك قبل اتلافه (قوله وغيرهما) من الموصوفين وانهم (قوله لضرورة) أى باجرة مثله اه زى وهل الاجرة لازمة للمستعمل أو تخرج من بيت المال لأن ذلك

وغيرهما من أموالهم لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه الا لضرورة كما اذا خففنا انهم زام أهل العدل

الاستعمال لمصلحة المسلمين فيه نظر والاقرب الاول اه ع ش على م ر (قوله غير خيولهم)
وتجب أجرة مثل تلك المنفعة كما يلزم المضطر قيمة طعام غيره اذا أتلفه وهذا ما جزم به ابن المقرئ
في تشيئة وهو المعتمد م ر زى (قوله لانه يحرم تسليطه على المسلم) وكذا يحرم جعله جلادا
يقيم الحدود على المسلمين أقول وكذا يحرم نصبه في شيء من أمور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة
توليته شيئا لا يقوم به غيره من المسلمين أو يظهر عن يقوم به من المسلمين خيانة وأمنت في ذنبي
ولو ظنوه من الحاكم مثلا فلا يبعد جواز توليته فيه للضرورة ويجب على من نصبه من اقبته
ومنعه من التعرض لاحد من المسلمين بما فيه استسلام على المسلمين اه ع ش على م ر (قوله)
ولا ين يرى قتلهم مدبرين) معطوف على قوله ولا يستعان عليهم بكافرنهم يجوز ان يستعان
عليهم به أعني من يرى قتلهم مدبرين بشرط ثلاثة ان يحتاج الى الاستعانة بهم وأن يكون فيهم
أعني فيمن يرى قتلهم مدبرين جراءة وحسن اقدام وان يتمكن من منعهم لو اتبعوا أهل البغي
بعد هزيمتهم فتأمل م ر وقوله جراءة بفتح الجيم والمد وفعله جراءة بضم الراء قال في الخلاصة
فعوله فعالة لفعلا * كسهل الامر وزيد جريلا

(قوله أو اعتقاد كالحنفى) استشكل بجواز استخلاف الامام الحنفى وأجيب بأنه هنا أى فيما اذا
استعان بمن يرى قتلهم مدبرين من غير استخلاف له بقدر برأيه وهناك أى فيما اذا استخلف
الامام الشافعى خنفا تحت يد الامام ورأيه ففعله منسوب اليه فامتنع قتله مدبرين اه سم
(قوله والامام) أى امام الجيش وهذه جملة حالته والحال وقوله ابقاء عليهم أى ابقاء الحياة
عليهم أو معنى ابقاء شفقة عليهم أو تجعل على معنى اللام ولا تأويل وهو عليه لقوله ولا ين يرى
قتلهم مدبرين وعجاجة قل ابقاء عليهم أى لهم وفي بعض العبارات اشفاء عليهم (قوله الا
على رأى الامام) أى امام الحرمين (قوله فى أهل قلعة) أى لاقليم فلا يجوز (قوله)
ولا يجوز عقرب خيولهم) ثم ان كان في غير القتال أو فيه للضرورة ضمنوا مالهم بقصدوا اضعافهم
وهزيمتهم والا فلا ضمان وان كان في القتال لضرورته فلا ضمان وكذا يقال فيما بعده وعجاجة
شرح المنهج وما أتلفوه علينا أو عكسه لضرورة حرب هدر اقتداء بالسلف ولا تأمأ ورون
بالحرب فلا تضمن ما يتولاه منها بخلاف ذلك في غير الحرب أو فيها للضرورة تنضمون على
الاصل في الاتلافات انتهى وقوله بخلاف ذلك في غير الحرب قيده بما وردى بما اذا قصد أهل
العدل التشفى والانتقام لا اضعافهم وهزيمتهم وبه يعلم جواز عقربوا بهم اذا قاتلوا عليها لانا
اذا جوزنا اتلاف أموالهم خارج الحرب لا اضعافهم فهذا أولى اه شرح م ر (قوله)
الا اذا قاتلوا عليها) أى فيجوز ولا ضمان ان كان لضرورة القتال أو لصد هزيمتهم (قوله)
فلا يولى) أى المسلم (قوله أقامه) جواب اذا (قوله فى شروط الخ) عقب البغاة بهذا
لان البغى هو الخروج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة فى اقامة الدين وسياسة الدنيا
شرح م ر (قوله الامام الاعظم) ويجوز أن يقال للامام الخليفة وأمير المؤمنين قال البيهقي
وان كان فاسقا قال الماوردى ويقال خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خليفة الله عند
الجمهور اه زى وعلموه بأنه انما يستخلف من يغيب والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك وقد
قيل لا يبي بكر بالخليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله وجوز بعضهم ذلك لقوله

ولم نجد غير خيولهم فيجوز لأهل العدل
وكسبهم ولا يقاتلون بما يمتنع
ومتنهيق ولا يستعان عليهم بكافر لانه
يحرم تسليطه على المسلم الا للضرورة
بان كدروا وأحاطوا بنا فيقاتلون
بان كدروا ولا ين يرى قتلهم مدبرين
بما يمتنع ولا يمتنع كالحنفى والامام
لعداوة أو اعتقاد كالحنفى ولا يجوز
لا يرى ذلك ابقاء عليهم ولا يجوز
احصارهم يمنع طعام وشراب الاعلى
رأى الامام فى أهل قلعة ولا يقطع
خيولهم الا اذا قاتلوا عليها ولا يقطع
أشجارهم أو زروعهم ويلزم الواحد
كما قال المتولى من أهل العدل م صبرة
ان من البغاة كما يجب على المسلم أن
يصبر لكافرين فلا يولى الا متعتفا
لقتال أو متعتفا الى فئة قال الشافعى
يكبره للعدل أن يعد الى قتل ذى رحمه
من أهل البغى وحكم دار البغى حكم دار
الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب اقامة
حد أو اقامة الامام المستولى عليها ولو سبى
المشركون طائفة من البغاة وقدر أهل
العدل على استنقاذهم لم يمتنع ذلك
* (تمت) * فى شروط الامام الاعظم
وفى بيان طرق اعتقاد الامامة وهى
فرض كفاية كالقضاء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

تعالى وهو الذي جعلكم خلائف الأرض اه والاصح عدم الجواز كافي ع ش على م ر
وهذه الشرح تعتبر في الدوام أيضا لا الفسق وزوال احدي البدين أو الرجلين والا اذا كلن
الجنون متقطعا ومن الافاقه أغلب سم عن شرح الروض (قوله فشرط الامام) وهذا
في الابتداء فلا يضطر طرق الفسق أو الجنون اذا كانت الافاقه أكثر وهذا تفريع على قوله
في شروط الامام (قوله كونه أهلا للقضاء) بأن يكون مسلما بالغيا فلا ذكرا حرا اعدلا ذارأى
وسمع وبصر ونطق وهذا عند الفكن فلو دعت ضرورة الى تولية فاسق جازبنا على ان الامام
لا يميز بالفسق قاله المتولي وذكره القاضي في الوصايا وقال الشيخ عز الدين اذا اعتذرت العدالة
في الامنة والحكام قدمنا أقلهم قضا قال الاذرى وهو متعين اذا لا سيل الى ترك الناس فوضي
أى لا امام لهم وقوله بأن يكون مسلما أى ليراعى مصلحة الاسلام والمسلمين وقوله بالغيا أى ليلي
أمر غيره قال ابن حجر لأن غيره في ولاية غيره وحججه فكيف يلي أمر الامة وروى أحمد خبير
نعوذ بالله من اماره الصبيان وقوله حرا أى ليكمل ويهاب ويتقرب وما ورد من أنه صلى الله
عليه وسلم قال اسمعوا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد حبشي مجدع الاطراف محمول على غير
الامامة العظمى أو محمول على الخلف في بذل الطاعة للامام أو على التغلب الا ترى اه زى مع
زيادته من قل وقوله مجدع الاطراف ضبطه ابن الاثير في نهايته بالجيم والدال المهملة ويجوز
أن يكون بالخاء والذال المجتمين ومعناه على كليهما مقطع الاطراف (قوله شجاعا) بتلث
الشيخ فاموس ع ش (قوله استيفاء الحركة) بأن تكون الحركة ضعيفة وهذا غير سرعة النهوض
(قوله كما دخل في الشجاعة) أى الاعتبار المذكور (قوله ثلاثة طرق) أى الواحد من ثلاثة
طرق (قوله ببيعة) أى بمعادتهم وموافقهم كأن يقولوا يا بعتك الخلافة فقبل اه شيخنا
والاقرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد فان امتنع لم يجبر الا أن لا يصلح غيره شرح
م ر (قوله أهل الحل والعقد) أى حل الأمور وعقدها (قوله ووجوه الناس) من
عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظماء وهم بامارة أو علم أو غيرهما في المختار وجوه
الرجل صار وجهها أى ذاجاه وقدر وبابه طرف ع ش على م ر (قوله المبايع) بصيغة
اسم الفاعل (قوله بصفة الشهود) من عدالة وغيرها لا اجتهد (قوله باستخلاف الامام)
خرج بالامام غير ممن بقية الامراء فلا يصلح استخلافهم في حياتهم من يكون أميرا بعدهم لانهم
لم يؤذن لهم من جهة السلطان في ذلك اه ع ش على م ر (قوله كما عهد أبو بكر) حاصله
ان أبا بكر لما نزل عليه المرض دعا جماعة من الصحابة واستخبر عن حال عمر منهم فأثنوا عليه ومنهم
عثمان وعبد الرحمن بن عوف ثم أمر عثمان أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر
ابن أبي قحافة في آخر عهده بالدنيا خارجا منها وعنده أول عهده بالآخرة داخلها فيما حيث يؤمن
فيها الكافرو يتقى فيها القابرو ويصدق فيها الكاذب انى استخلفت عليكم بعدى عمر بن الخطاب
فاسمعوا له وأطيعوا فان عدل فذا لظنى وعلى به وان بدل فللكل امرئ ما اكتسب والخير أردت
ولا أعلم الغيب وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب يتقلبون والسلام عليكم ورحمة الله ثم أمر واحدا
بضم الكتاب فحتمه ثم أمر عثمان فخرج بالكتاب محتوما فبايع الناس ورضوا به ثم دعا أبو بكر
عمر خالفا وصاه بما أوصاه ثم خرج من عنده فرفع أبو بكر يده ودعاه بدعوات مذكورة

فشرط الامام كونه أهلا للقضاء قورنيا
تليد الأئمة من قريش شجاعا لغزو بنفسه
وتفسير سلامته من نقص يمنع استيفاء
الحركة وسرعة النهوض كما دخل في
الشجاعة ويتخذ الامامة ثلاثة طرق
الاولى ببيعة أهل الحل والعقد من
العلماء ووجوه الناس التيسر اجتماعهم
فلا يعتبر فيها عدد ويعتبر انصاف المبايع
بصفة الشهود والثانية باستخلاف
الامام من عينه في حياته كما عهد
أبو بكر لعمر رضى الله عنهما

في المصواعي لابن حجر والكاف في قوله كما التمثيل وفي قوله كجعله للتقدير وعلم من قوله كما عهد الخ ان الاختلاف المذكور يسمى عهدا (قوله ويشترط القبول) أي عدم الرد وليس له عزله بعند ذلك لأنه ليس فاباغنه ولو غاب المعهود له ونضرت وأبغيته فلمهم إقامة نائب عنه مكانه لعزل بقدمه قل على الجلال (قوله كما جعل عمرا لمرشوري) فإن قيل كان بعض هؤلاء الستة أفضل من بعض وكان رأى عمران الاحق بالخلافة أفضلهم وأنه لا يصح ولاية المفضل مع وجود القاضل والجواب أنه لو صرح بالافضل منهم لكان قد نص على استخلافه وهو قصد ان لا يتقلا العهد في ذلك فجعلها في ستة متقاربين في الفضل لأنه يتحقق أنهم لا يجتمعون على تولية المفضل وأن المفضل منهم لا يتقدم على القاضل ولا يتكلم في منزله وغيره أحق به سامنه وعلم رضا الامة بمن رضى به الستة شورى وقوله ان لا يتقلا العهد جعل العهد كالقلادة في عنقه (قوله شورى) أي تشاورا بينهم لعلمه بأنها لا تصلح لغيرهم اه ع ش على م ر (قوله بين ستة) وقد نظمهم بعضهم في قوله

أصحاب شورى ستة فما كها * لكل شخص منهم قدر على
عثمان طهية وابن عوف يافق * سعد بن وقاص زبير مع على

(قوله فاتفقوا على عثمان) لأنه كان حليما رضى الله عنه أي بعدموت عمر ويجوز في هذه الحالة ان يتفقوا في حياته على واحد لكن باذن الامام الاول (قوله وان أمر عليكم عبد حبشي مجده الاطراف) المراد الحث على الطاعة وعدم المخالفة أو يقول هي قضية شرطية لا تستلزم الوقوع والمراد بالعبد الشخص فهو الحزب قبل الاولى ابقاء العبد على حقيقته قال الجوهرى الجديع قطع الانف وقطع الاذن أيضا وقطع اليد والشفة وهو بالذال المهملة مر حوى

(فصل في الردة)

هذا شروع في الطائفة الثانية وهي أهل الردة ويوجب قتالهم ما حرم من فعل أي بكر لأنه قاتل أهل اليمامة لما ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم وانما ذكرت ههنا لانها جناية على الدين وما تقدم جناية على النفس وأخرها لكثرة وقوع ما قبلها وكان حذوها القتل لأنه الممكن في قطع آلتها لانها اعتقاد يختص بدوامه وهي أخش أنواع الكفار بعد الشرك بالله تعالى منه وهي منه وهي أخش منه ويلها القتل ظلمات الزنا ثم القذف ثم السرقة وهذه الكليات الخمس المشروعة حدودها لحفظ الدين والنفس والنسب والعرض والمال واخر الردة عن القتل مع أنها أخش منه كما مر لعمومه وكثرته وحصوله بمن لا توجد الردة منه (قوله وهي لغة الرجوع) وقد يطلق على الامتناع من اداء الحق كإتي الزكاة في زمن الصديق شرح م ر (قوله من أخش الكفر) الاولى حذف من لأنه لا أعظم الا هي ووجه غلظها من جهة أن المرتد لا يقر بالجزية ولا يؤمن ولا تحل ذبيحته ولا منا كته بخلاف الكافر الاصل في ذلك وعبارة م ر وهي أخش الكفر وهي أولى (قوله محبطة للعمل) فكأنه لم يعمل شيئا وعبارة قل واعلم أنها تحبط ثواب الاعمال وكذا العمل ان اتصل بالموت اجماعا فيها والا فلا تحبط به معنى أنه لا تلزم إعادة شحوص الصلاة وصوم كان فعله قبلها وقال أبو حنيفة رضى الله عنه بوجوب إعادة لانها عند تحبط العمل أيضا ويدل له قوله تعالى لن أشركت ليعصان عملك وقد بعضهم العمل

الذي

ويشترط القبول في حياته كجعله الامر في الخلافة تشاورا بين جمع كما جعل عمر الامر شورى بين ستة على والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد ابن أبي وقاص وطهية فاتفقوا على عثمان والثالثة باستئذان شخص متغلب على الامامة ولو غير أهل لها نعم الكافر اذا تغلب لا تنعقد امامته لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ويجب طاعة الامام وان كان خائرا فيجب لزمن أمره ونهيه لخبر اصعوا وأطيعوا وان أتمر عليكم عبد حبشي مجده الاطراف ولأن المقصود من نصبه اتحاد الكلمة ولا يحصل ذلك الا بوجوب الطاعة

(فصل في الردة)

أما إذا نال الله تعالى منها وهي لغة الرجوع عن الشيء الى غيره وهي من أخش الكفر وأغلظ حكم محبطة للعمل ان اتصل بالموت والاحبط نوابه كما نقله في المهمات عن نص الشافعي

الذي تحبطه الردة بما وقع حال التكليف لا ما قبله فراجعه قل على الجلال (قوله من يصح
 طلاقه) بأن يكون مكلفاً مختاراً لا صبياً ومجنوناً ومكرهاً ودخل فيه المرأة فانها تطلق نفسها
 بتوحيض الطلاق اليها وتطلق غيرها بالوكالة كما تقدم وهذا التعريف للردة الحقيقية أما الردة
 التي انعقدت في الردة فهو مرتد حكمه عدم قطع الاسلام منه وحكمه الاستقلال من دين الى دين
 لحكمه كالمترد ولم يقطع اسلامه وكذا الرندي فانه وان قطع الاسلام ظاهر الايسى مرتد
 حقيقة لعدم اسلام عنده حتى يقطع عنه فردته حكمية (قوله استمرار) معمول لقطع وتقدير
 استمراره دفع الاعتراض بأن الاسلام معنى من المعاني فكيف يتصور قطعه اه مد (قوله
 بنية) هي العزم على الكفر الا في كلامه بأن نوى ان يكفر في الحال أو ان يكفر في غد فكفر
 حالاً لان استدامة الاسلام شرط فاذا عزم على الكفر كراهلاً ولو عزم الشخص على فعل كبيرة
 في غد لا يفسق (قوله أو قول مكفر) لو قدمه على ما قبله كان أولى لانه أغلب من الفعل
 وقوله أو قول مكفر أي عدا فخرج من سبق لسانه اليه وغيره وتعلم اه فانه قل (قوله
 سواء أه) أي المذكورة من النية والفعل والقول فهو راجع لكل من الثلاثة كما في شرح
 م ر ولو قال كما في المنهج استهزاء كان ذلك لكان أولى اه لان النية والفعل ليسا قولاً (قوله
 استهزاء) أي تحقيراً واستخفافاً فخرج من يريد تبعية نفسه أو أطلق كقول من سئل عن شيء
 لم يرده لوجهه جبريل أو النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلته وأعلم أن التورية هنا فيما لا يحتمل اللفظ
 لا التقيد فيكفر باطنياً وفارق الطلاق بوجود التهاون هنا اه قل على الجلال قال الحسن
 ومن صور الاستهزاء ما يصدر من الظلمة عند ضربهم فيستغيث المضروب بسبب الأولين
 والآخرين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول خل رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلصك
 ويخوذك اه مد (قوله أم عنادا) أي معاندة شخص ومرامته ومخاضته كأن أنكر
 وجوب الصلاة عليه عنادا وقوله أو اعتقاداً بأن قال لشخص يا صكافر معتقداً أن المخاطب
 متصف بذلك حقيقة وظاهر كلام الشارح أن هذا التعميم راجع للقول فقط ولكن بعضهم
 رجعه لما قبله وهو ممكن في الفعل بعيد في النية فافهم وقد يجاب بحمل الفعل على ما يشمل فعل
 القلب والاعتقاد ويعتد فعالاً وان كان في التحقيق كيفية فانه سم (قوله من نفي الصانع) من
 موصولة مبتدأ ووجهه كغيرها يأتي خبراً وأن من شرطية والجملة جواب الشرط وفيه إطلاق
 الصانع على المولى وهو غير وارد ويجب أن جاز على مذهب الغزالي من جواز إطلاق ما وردت
 به المادة وقد ورد في قوله صنع الله الذي أتقن كل شيء (قوله الدهريون) وهم الذين ينسبون
 الفعل للدهر (قوله أو نفي الرسل) أل الجنس فيصدق بالواحد ونقل عن الشافعي تكفير القائل
 بخلق القرآن ونافي الرؤية وصوب التووي خلافة وأقول النص وقد استشكل الشيخ عز الدين
 عدم تكفير المعتزلة في قوله بخلق الافعال مع تكفير من أسند للكواكب فعلا وأجاب
 الزركشي بأن الفرق كون الكواكب مؤثرة في جميع الكائنات بخلاف هذا أقول وفيه نظر
 فان قضيته لو أسند للكواكب بعض الافعال لا يكون كافراً وهو باطل فالوجه أن يقال بأنهم
 أعني المعتزلة يعترفون بأن الله سبحانه وتعالى أوجد في العبد قدرة ولكن يزعمون أنا العبد تلك
 القدرة بخلق أفعال نفسه اه سم (قوله أو كذب رسولا) بخلاف من كذب عليه فلا يكون

وشرعاً قطع من صح طلاقه استمرار
 الاسلام ويحصل قطعه بأمرين ككفر
 أو فعل مكفر أو قول مكفر سواء أه
 استهزاء أم اعتقاد أم عنادا لقوله تعالى
 قل أبا لله وآبائه ورسوله كنتم تستهزئون
 لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم فمن
 نفي الصانع وهو الله سبحانه وتعالى وهم
 الدهريون الزاعمون أن العالم لم يزل
 موجوداً كذلك بلا صانع أو نفي الرسل
 بأن قال لم يرسلهم الله تعالى أو نفي نبوة
 نبي أو كذب رسولا فنيها

لقد رآه كذراً فظن أنه عثم * (فرع) * لو ادعى أن النبي صلى الله عليه وسلم يكفر لكانت خلاصته
أنه يدعى أن النبي راض عليه وهذا لا يقتضي الكفر فإن كان من هذا فظاهر ولا فهو مجرد
كذب ولو ادعى أنه يرضى إليه وان لم يدع النبوة وأدعى أنه يدخل الجنة ويبا كل من شاربها
وأنه يعاقب الجور العين فهذا كفر بالاجماع كما في شرح الحاشي والانباء الذين نصب الايمان بهم
تفصيلاً خمسة وعشرون نطقها بعضهم بقوله

حتم على كل ذي التكليف معرفة * بالانبياء على التفصيل قد علموا
في تلك مجتمعاتهم ثمانية * من بعد عشر وبقى سبعة وهم
أدريس وداود شعيب صالح وكذا * ذوالكفل آدم بالختار قد ختموا

(قوله أوسيه) أو قصد تحقيره ولو بتصغير اسمه أو سب الملائكة أو ضلال الامة (قوله
واستخف) أي تهاون به أو باسمه كأن القاء في قاذورة أو صغره بأن قال محمد قال الزبدي
وكذلك كذب عائشة وانكار خصمة أميها بخلاف بقية الصحابة والرضا بالكفر كان قال لمن
طلب منه تلقين الاسلام اصبر ساعة اه وقوله وكذلك كذب عائشة ظاهرة الاطلاق لكن
قدمه مر في شرحه جابر أها الله منه ولا يكفر بسب الشيخين أو الحسن أو الحسين * (فرع) *
وفي السؤال في الدرس عما لو جاءه يهودي أو نصراني وهو يصلي وطلب منه تلقين الشهادتين هل
يجيبه أو لا قلت الظاهر أن يقال ان خشى فوات اسلامه وجب عليه التلقين وتبطل به صلاته
وان لم يخش فوات ذلك لم يجب عليه للعذر بتلبسه بالقرض فلا يقال فيه انه رضى بالكفر فقول
الشراح أو لم يلحق الاسلام أي اذا لم يكن له عذر في طلب التأخير كما هنا عثم على امر (قوله
مجمعا على ثبوتها) كسجله النمل التي في وسطها أما بسجله الفاتحة فلا يكفر من نقاها من الفاتحة
لعدم الاجماع عليها قال الشهاب الرمي فيما علقه على الالفاظ اللاحقة الواقعة في متن
الانوار مانصه لو قال أبو بكر لم يكن من الصحابة كقولنا ذلك لغیر أبي بكر لم يكفر وفيه نظر
لان الاجماع منعقد على صحابة غيره والنص وارد شائع قلت وأقل الدرجات أن يعتدى ذلك الى
محمد وعثمان وعلى رضي الله عنهم لان صحابهم يعرفها بالخاص والعام من النبي صلى الله عليه وسلم
فتنافى صحابة أحدهم مكذب للنبي صلى الله عليه وسلم اه بحروقه وأقول انما قص الفقهاء على
أبي بكر لثبوت صحبته بالقرآن وسكوتهم عن غيره لا يمنع العوق لما تقر من كفر من انكر مجمعا
عليه معلوما من الدين بالضرورة وصحة عمر كعثمان وعلى من هذا القبيل اه اج (قوله قلم
ألفاراك) أو قص شاربك (قوله أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا ما فعلته) أي لو جاءني النبي
مأقبلة ما لم يرد اللمعة في تبعيد نفسه أو يطلق فان المتبادر منه التبعيد كما أفق بذلك الوالدرجه
الله تعالى السبكي (قوله ان كان ما قاله الانبياء) أي لما فيه من الشك (قوله صدقا) بالنصب
خبر كان وفي نسخة بالرفع اسمها مؤنرا لكن فيه أنه نكرة والخبر معرفة اه مد (قوله انسى)
أي أهوانسى الخ وهذه الجملة منفعول نان لا أدري (قوله لمن حوّل) صوابه حوّل اه مد
(قوله أو لم يلحق الاسلام) أي الشهادتين طالبه منه حيث لا عذر في التأخير والابان كان
له عذر وكان كان يصلي القرض أو النقل ولم يخش فوات اسلامه فان خشى فوات اسلامه وجب
عليه التلقين وتبطل به صلاته ان احتساج الى خطابه بصوّل والابان اقتصر على الشهادتين

أوسيه أو استخف به أو باسمه أو باسم الله
أوسيه أو وعدته أو وجد آية من القرآن
مجمعا على ثبوتها أو زاد فيه آية معتقدا
أنها منه أو استخف بستره كما لو قيل له قلم
ألفاراك فانه منه فقال لا أفعل وان كان
سنة وقصد الاستسرا من ذلك أو قال لو
أمرني الله ورسوله بكذا ما فعلته أو قال
ان كان ما قاله الانبياء صدقا فاحبونا أو قال
لا أدري النبي انسى أو جنى أو قال
لا أدري ما الايمان احتقارا أو قال لمن
حوّل لاحول لا تغنى من جوع أو قال
حوّل لاحول لا تغنى من جوع أو قال
المطلوب هذا بتقدير الله تعالى فقال
الظالم أنا أفصيل بغير تقديره أو أشار
بالكفر على مسلم أو على سكا فراد
الاسلام أو لم يلحق الاسلام طالبه منه

وقصد المذكور لا بطلان قتال (قوله بلا تأويل للمكفر) عبارة الروض للمكفر (قوله أو حلال
 بحر ما لا يجامع) أي اجامع الآية الأربعة ولا بد أن يكون معلوما الضرورة فخرج انكاراً
 ليس إلا بن السدس مع بنت الصلب تكملة الثلثين فلا يكفر به وليس هلم خلافاً لبعضهم قبل
 ولو حتى شخص أن لا يحترم الله الحرام ولا يحترم المناجعة بين الأخ والأخت لا يكفر بخلاف ما لو حتى
 أن لا يحترم الله الظلم والزنا وقتل النفس بغير حق فإنه يكفر والضابط أن كان حلالاً في زمان
 فحقيق حلالاً لا يكفر لأن نكاح الأخ لأخته كان حلالاً في زمن آدم اه صنى (قوله وجوب
 مجمع عليه) لو أسقط وجوب كل أعم يشمل الرأسة ونحوها لم يلزم اه م د (قوله
 أو اعتقد الخ) كالمساسب تأخيرة على الفعل الآتي أذهو من الفعل القلي وليس فيه أذ
 النية القصيدة وهو غير الفعل (قوله كزيادة ركعة) أي أو سجدة (قوله أو ترد فيه) أي
 الكفر أي هل يكفر أو لا وإنما كان مكفراً لأن استدامة الإيمان واجبة والتردد فيها شرح
 الروض فان قلت التردد من أي قسم من الأقسام قلت من قسم الفعل لأنهم أرادوا بالفعل
 ما يشمل القلي كما قرره شيخنا العثماني قال فهد وبعضهم يجعله شاملاً للتردد في إيجاد فعل
 مكفر أيضاً كالوتردد في القاء مصحف بقاذرة وهو ظاهر ما في المنهج وفيه نظر فراجع وعبارته
 كني الصانع أو نفي أي أو تكذبه أو يجد مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة بلا عذر أو ترد في
 كفر أو القاء مصحف بقاذرة اه فقله أراقاء مصحف معطوف على نفي الصانع لا على كفر
 إذ لو عطف عليه لاقضى أن التردد في الإلقاء كفر فيه نظر صرح به الرمي في حاشيته على الروض
 أقول وينبغي عدم الكفر به لكن قضية قوله أو ترد في كثره أنه يكفر لأن القاء المصحف كفر
 فالتردد فيه ترد في المكفر اه ع ش على م ر (قوله حالا) مقدم من تأخير والاصل كفر
 حالا كما عبر به م ر ويصح تعلقه بتردد أي ترد في الكفر حالا أو عدا في كفر حالا وعبارته
 س ل أو ترد في كفر أي حالاً بطريقان شك يناقض جزم النية بالاسلام فإن لم يناقض الجزم كالذي
 يجري في الكفر فهو مما يتلى بالموسوس اه وقوله أو ترد فيه حالا أو قال توفي ان شئت مسلماً
 أو كافراً أو قال أخذت مالي وولدي فماذا بقي لم تفعله أو ضل الأمانة أو كفر الصحابة أو أنه كفر
 البعث أو أنكركم أو المسجد الحرام أو الجنة أو النار أو الحجاب أو الثواب أو العقاب نعم
 لا كفر بشئ من المذكورات من جاهل قرب اسلامه أو بعد عن المسلمين اه م م وقوله أو الجنة
 أو النار أي في الآخرة بخلافه في الدنيا اه لان أنكرا الصراط أو الميزان بما تقول به المعتزلة
 رشدي (قوله وهذا باب لا ساحل له) أي لكثرة مسائله وفيه استعارة بالكناية حيث شبه
 الباب بالبحر تشبيهاً مضمراً في النفس وقوله لا ساحل له استعارة تخيلية ولو قال بحر لا ساحل له
 لكان أنسب (قوله صريحاً) صفة للاستهزاء ولا حاجة إليها وقوله بالدين متعلق باستهزاء
 وقوله أو وجود أعطف على استهزاء والضمير في له ان كان راجعاً للفعل فلا معنى له لانه يصير المعنى
 انه فعل الفعل المكفّر حالة كونه جاحداً للفعل ولا معنى له وذلك قال بعضهم تأمل معنى ذلك
 ويحتمل أن يكون الضمير راجعاً للدين والمعنى فعل الفعل المكفّر حالة كونه جاحداً للدين الحق
 الذي يقتضي عدم هذا الفعل المكفّر (قوله كالقاء مصحف) أو نحوه مما فيه شئ من القرآن
 بل اسم معظم من الحديث قال الروياني أو من علم شرعي واللقاء ليس يقيد بل المدار على

أو كثر مسلماً بلا تأويل للمكفر يكفر
 النية كما قبله في الروضة عن التولي
 وأقره أو حلال محتملاً بالاجماع
 والواو والظلم وفريقان أو حرام
 حلالاً بالاجماع كالنكاح والبيع
 وجوب مجمع عليه
 الصلوات الخمس أو اعتقد وجوب
 ما ليس بواجب بالاجماع كزيادة ركعة
 في الصلوات الخمس أو عزه على المكفر
 غدا أو ترد فيه حالا كقوله في جميع
 هذه المسائل المدكورة وهذا باب
 لا ساحل له والفعل المكفر ملتحظه
 صاحبه استهزاء صريحاً بالدين
 أو وجوده كالقاء مصحف وهو اسم
 للكتاب بين الدنيين

محاسنه بقدر ولوطاها والحدِيث في كلامه شامل للضعيف وهو ظاهر لان في القائه استخفافا
 بمن تُسب إليه وخرج بالضعيف الموضوع اه عَش وعبارة قل كلقاء مصحف بالفعل
 أو بالعزم به وألحق به بعضهم وضع رجله عليه ونوزع فيه (قوله بقاذورة) أي قذر ولوطاها
 كبصاق ومخاط ومني على وجه الاستخفاف لا لخوف أخذ نحو كافر له وان حرم وكلقاء ذلك على
 القذر القاء القذر عليه قال شيخنا الرمي ولا بد في غير القرآن من قرينة تدل على الاهانة والا فلا
 واختلف مشايخنا في مسح القرآن من لوح المتعلم بالبصاق فأفتى بعضهم بحرمته مطلقا وبعضهم
 بحله مطلقا وبعضهم بحرمته ان يصب على القرآن ثم مسحه وبجله ان يصب على نحو خرقة ثم مسح
 بها قاله سم قال عَش على م ر وما جرت به العادة من البصاق على اللوح لازالة ما فيه ليس
 بكفر اذ ليس فيه قرينة دلالة على الاستهزاء ومثله ما جرت العادة به أيضا من مضغ ما عليه قرآن
 أو نحو ذلك لئلا يبه أرواياه عن النجاسة وهل ضرب الفقيه الاولاد الذين يتعلمون منه بالواحهم
 كفر أو لا وان رماهم بالالواح من بعد الظاهر الثاني لأن الظاهر من حاله أنه لا يريد الاستخفاف
 بالقرآن نعم ينبغي حرمته لا شعاره بعدم التعميم اه ووقع السؤال عن شخص يكتب القرآن
 برجله لكونه لا يمكنه أن يكتب بيده لما نعهما والجواب عنه كما أجاب عنه شيخنا الشوري
 بأنه لا يحرم عليه ذلك والحالة ما ذكر لأنه لا يعد ازرأ لان الأزرأ أن يقدر على الحالة الكاملة
 وينقل عنها الى غيرها وهذا ليس كذلك وما استند اليه بعضهم في الحرمة من حرمة مد الرجل
 الى المصحف مردود بما تقرروا يلزم القائل بالحرمة هنا أن يقول بالحرمة فيما لو كتب القرآن
 يساره مع تعطيل اليدين ولا قائل به اه قديقال فرق بين اليد والرجل * (قائدة) * ذكر
 الشيخ ابراهيم اللقاني في شرحه الكبير على عقيدته المسماة بالجوهرة عند قول المتن
 * وقل يعاد الجسم بالتحقيق * نزل الزركشي عن الحلبي ان من قطعت يده ثم ارتد ومات على
 رقبته أيعت بترك البدن أم لا فان قلتم يعتب بها الزم أن يلج النار عضول يذب به صاحبه وان قلتم
 لا يعتب بها الزم أن لا يعاد جميع الاجزاء الاصلية والجواب أنه يعتب تمام الخلقة كامل البدن
 لان اليد تابعة للبدن لا حكم لها على الانفراد في طاعة ولا معصية وللمعصية أن العبرة في السعادة
 والشقاوة انما هو بحال الموت لخبر ان أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة الحديث وأما الاجزاء
 بانفرادها قبل ذلك فغير منظور اليها اه خضر (قوله وسجود مخلوق كصنم) الا لضرورة بان
 كان في بلادهم مثلاً أو مروءة بذلك وخاف على نفسه وخرج بالسجود الر كوع فلا يكفر به عالم
 يعتقد التشريك أو قصد بالركوع لغير الله تعظيمه كتعظيم الله فانه يكفر وعبارة سم وسجود
 غير أسير في دار الحرب بحضرتهم لصنم وخرج بالسجود الر كوع لوقوع صورته للمخلوق عادة
 ولا كذلك السجود نعم ينبغي أن كل ذلك عند الاطلاق ان قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم
 الله به فلا فرق بينهما في الكفر حينئذ اه حجر والحاصل أن الاشياء لمخلوق كما يفعل عند ملاقاته
 العظماء حرام عند الاطلاق أو قصد تعظيمهم لا كتعظيم الله وكفران قصد تعظيمهم كتعظيم الله
 تعالى (قوله استتيب وجوبا) بأن يؤمر بالشهادتين فيما بينهما مع ترتيبهما وموالاتهما
 وان كان مقراباً أحدهما وان كان كفرةً بانكار ما لا ينافي الاقرار بهما أو بأحدهما كان خصص
 رسالته صلى الله عليه وسلم بالعرب أو بمخدر فاضاً وتحريماً واجب مع الشهادتين الاعتراف

بقاذورة وسجود لمخلوق كصنم ونمس
 وخرج بقولنا تطوع من يصنع طلاق
 السبي ولو عمداً والمجنون فلا تصح
 وتبطل لعدم تكليفهما والمكروه لقوله
 تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان
 ودخل فيه السكران المتعدي بسكو
 قصص رقبته كطلاقه وسائر تصرفاته
 قصص رقبته كطلاقه (ومن ارتد) من
 وأسلامه عن رقبته (عن دين الاسلام)
 رجل أو امرأة (عن دين الاسلام)
 بشئ مما قصت من يده أو يغيره مما تقر
 في البسوط وغيرها (استتيب)
 وجوبا قبل قتله لانه كان محزوماً
 بالاسلام فربما عرضت له شبهة

فيسعى في ازالتهما لان الغالب ان الردة تكون عن شبهة عرضت وثبت وجوب الاستتابة عن عمر رضي الله تعالى عنه وروى الدارقطني عن جابر امرأة يقال لها أم رومان ارتدت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرض عليها الاسلام فان تابت والا قتلت ولا يعارض هذا النهي عن قتل النساء الذي استدلل به أبو حنيفة لان ذلك محمول على (٢١١) الحريات وهذا على المرتدات والاستتابة تكون حالا

لان قتله المرتب عليها حد فلا يؤخر كسائر الحدود نعم ان كان سكران سن التأخير الى الصحو وفي قول يميل فيها (ثلاثا) أي ثلاثة أيام لا ترع عن عمر رضي الله تعالى عنه في ذلك وأخذه الامام مالك وقال الزهري يدعى الى الاسلام ثلاث مرات فان أبي قتل وحمل بعضهم كلام المتن على هذا وعلى كل حال هو ضعيف وعن علي رضي الله تعالى عنه انه يستتاب شهرين (فان تاب) بالعود الى الاسلام (صح) اسلامه (وترك) ولو كان زديقا أو تكثر منه ذلك لا يقتل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وخبر قاذبا قالوا عصفوا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام والزندق من ينجي الكفر ويظهر الاسلام كما قاله الشيخان في هذا الباب وبأبي صفة الأئمة والقرائض أو من لا يتصل ديننا كما قاله في اللعان وصوبه في المهمات ثم (والا) أي وان لم يتب في الحال (قتل) وهو بالخبر البخاري من بدل دينه فاقتلوه أي بضرب عنقه دون الاحراق وغيره كما جزم به في الروضة للامر باحسان القتل (ولم يقتل) أي لا يجب غسله ونحوه عن اهلية الوجوب بالردة لكن يجوز له كما قاله في الروضة في الحناز (ولم يصل عليه) لعدمها على الكافر قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا * تنبيه * سكت المصنف عن تكفينه وحكمه الجواز كفسله (ولم يدفن) أي لا يجوز دفنه (في مقابر المسلمين) لخروجه عنهم بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار ولا يجب كالحربي كما قاله في الروضة وما اقتضاه

بما أنكره بأن يعترف في الاولى بأن محمد رسول الله الى جميع الخلق وظاهره أنه يكفي الاعتراف برسالة الى الانس والجن لان رسالته الى الملك مختلف فيها أو يبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام ويرجع في الثاني عن مجده واختلاف في اشتراط لفظ أشهد والوجه على اشتراطه تكريره عند العطف اسم وعبارة مر في شرحه ويؤخذ من كلام الشافعي أنه لا بد من تكرار لفظ أشهد في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلامه في الكفارة وغيرها وخالف فيه جمع اه وقوله انه لا بد من تكرار لفظ أشهد أي وعليه فلا يصح اسلامه بدونها وان أتى بالواو وقوله وهو ما يدل عليه كلامهما معتمد وبعضهم شروط الاسلام بلا استتابة * عقل بلوغ عدم الاكراه والنطق بالشهادتين والولا * كذلك الرتيب فاعلم واعلم

اه مد وقوله كذلك الترتيب وفي لفظ السادس الترتيب (قوله وجوبا) وقيل ندبا وعلى كل قيل حالا وقيل يهل ثلاثة أيام وقيل تكرار التوبة له ثلاث مرات (قوله فيسعى) بالبناء للمفعول (قوله فان تاب) أي فذا الظاهر (قوله ولا يعارض هذا) أي وجوب الاستتابة في حق المرتدة وقتلها اذا لم تسلم ولا تقتل المرتدة الحامل حتى تصع حملها لما يلزم عليه من اتلاف حملها فان المسلم المعصوم يتبع أصله المسلم ولو ميتا ذكرا كان أو أنثى (قوله لان ذلك) أي النهي وقوله والاستتابة تكون حالا لا خلاف أنه لو قتل قبل الاستتابة لم يجب بقتله شيء غير التعزير وان كان القتال مسيأ بفعله اه سم وقوله تكون حالا معتمد (قوله لان قتله) أي المرتد المرتب عليها أي الردة - قد تقدم في كلامه في فصل قاطع الطريق أنه يقتل كفر الا حدا وهو الصواب وحينئذ في هذا التعليل نظر ظاهر فالصواب اسقاطه (قوله وفي قول يميل) هذا مقابل قوله يستتاب حالا وليس راجعا لسكران فقط (قوله يميل فيها ثلاثا) بمعنى ان كل يوم تعرض عليه كما في مر وليس في هذا افصاح بدخول جمع ليالي الثلاثة أو عدمه سم وأقل يوم من الثلاث يهتد ويخوف بالضرب الخفيف وثاني يوم بالتفصيل والثالث بالقتل (قوله فيها) أي الاستتابة أي بسببها (قوله يدعى الى الاسلام) أي يطلب منه (قوله بالعود الى الاسلام) ولا بد من رجوعه عن اعتقاده ارتد بسببه مر (قوله أو تكرر) لكن يعذر ان تكرر وتوبة الكافر من كفره قطعية القبول بخلاف غيرها لورود تصريح بذلك في القرآن قال تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (قوله وان لم يتب) بأن امتنع من النطق بالشهادتين بشروطه (قوله ولا يجب) أي دفنه كالحربي (قوله لا أصل له) عبارة العادى صريحة في أن هذه العبارة لها أصل ونصه ولم يدفن في مقابر المسلمين أي يحرم ذلك كعكسه بل ولا في مقابر الكافرين بل بين المقبرتين اه اج وقوله ولم يدفن في مقابر المسلمين أي لقطعه الوصلية بينه وبينهم بمفارقة جماعتهم وقوله ولا في مقابر الكافرين أي لبقاء علة الاسلام به فكأنه أمة واحدة فعول بعمله اه (قوله ويجب تفصيل الشهادة) أي بأن يذكر موجبا وان لم يقل عالما مختارا وهذا ضعيف والذي في متن المنهاج واعتمده مر أنه تكفي الشهادة المطلقة بها لانها لا خطر لها لا يقدم العدل على الشهادة ما لا بعد تحققها اه وقوله لا يقدم في المختار قدم من سفره بالسكر قدوما

كلام الدميري من دفنه بين مقابر المسلمين والكفار لا تقدم له من حرمة الاسلام لا أصل له لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر الآية ويجب تفصيل الشهادة بالردة لا خلافا للناس فيما يوجبها

ومقدم ما أيضا بفتح الدال وقدم يقدم كضمير يصر قد ما يوزن قبل أي تقدم وقدم الشيء بالضم
 قد ما يوزن عنب فهو قديم وأقدم على الأمر اه قال ع ش على مد ويؤخذ منه أي من قوله
 لأنها لخطرها الخ إن الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره اه (قوله أكرها) مفعول لا دعي
 وعوله وقد شهدت حال وقوله حلف جواب لو (قوله حلف) فان قتل قبل الميثم فهل يضمن لاث
 الردم تشبهه أولا لا لفظ الردة وجد والامل الاختيار وجهان أحدهما الثاني اه خط اه
 سل (قوله ولو بلا قرينة) وفارق الطلاق في عدم القرينة بأنه حق آدمي ويحتمل المدعى هنا
 قل على الجلال (قوله لأنه لم يكذب الشهود) واستشكل الرافي تصوير ذلك بأنه إذا
 اعتبر تفصيل الشهادة فمن الشرائط الاختيار فدعوى الإكراه تكذيب للشاهد والا
 فالأكتفاء بالاطلاق انما هو فيما إذا شهد بالردة تضمنه حصول الشرائط أما إذا قال انه
 تكلم بكذا فبعد أن يحكم به ويمنع بأن الأصل الاختيار ويجب باختيار الإقرار وينع
 قوله من الشرائط الاختيار أو اختيار الثاني ولا يبعد أن يمنع بالأصل المذكور لا اعتنا به
 بسكوت الشهود عليه مع قدرته على الدفع اه شرح البهجة (قوله أو شهدت) معطوف
 على قول وقد شهدت الخ أي ولم تفصل فان فصلت فلا خلاف في القبول كافي سل (قوله
 لم تقبل) أي بل هو الذي يصدق سواء كان معه قرينة على الإكراه أو لا وظاهر أنه يصدق
 من غير عين حيث قال فيما قبله حلف وقال في هذا لم تقبل ويؤيده أن الشهادة باطلة على
 طريقته لعدم التفصيل فيما يدعى الإكراه أو في مكانه لم يشهد عليه أحد أصلا اه وما ذكره
 سني على وجوب التنصيص وهو خلاف المعتقد وكذا قوله فان بين سبب ردة الخ اه (قوله
 للماتر) أي لا خلاف الناس فيما يوجبها أو من وجوب تفصيل الشهادة اه (قوله وهذا
 هو الاظهر) في أصل الروضة فان أصرت على عدم التفصيل ولم يبين شيئا فالأوجه عدم حرمانه
 من ارثه وان اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة على القول به اظهر الفرق بينهما (قوله
 ان انعقد) يتأمل ما المراد بالانعقاد ولا يبعد أن يراد به حصول الماء في الرحم فالمراد بالنعقاد
 انعقاد أصله ويعرف ذلك بالقرائن كالووطئها مرة أو اثنتي عشرة أشهر من الوطء أو بعده
 فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما إذا حصل وطء قبل الردة ووطء بعدها واحتل الانعقاد
 من كل منهما ولم يكن في أصوله مسلم فيمنظر هل الردة قبل الوطء فقد انعقد بعدها أو بعدها
 فقد انعقد قبلها اه سم (قوله وأحد أصوله) وان بعد م ر أي حيث يعتد منسوب اليه
 ع ش وهذا راجع لقوله وفيها فقط (قوله ولا كافر أصلي) أي لبقاء علقه الاسلام في أبيه
 (قوله واختلف في الميت) هذا مبنى على محذوف صرح به م ر فقال هذا كله في أحكام
 الدنيا أما في الآخرة فمكل من مات قبل البلوغ من أولاد الكفار الأصليين والمرتين
 فهو في الجنة على الأصح ومحل الخلاف إذا لم يأت بالشهادتين في حال صغره ثم يموت في صغره
 أما إذا كان كذلك فان ذلك يقع ويكف عنه في الجنة قطعا وقوله إن اسلام الصغير غير نافع
 أي بالنسبة لأمر الدنيا أما في الآخرة فانه نافع قطعا كما أشار إلى ذلك ابن حجر في شرح المنهاج
 وشرح الارشاد وهذا الخلاف في أولاد الكفار هذه الامة أما أولاد الكفار غيرهم ففي النار
 قولوا واحدا الكفن من غير تعذيب وقيل الخلاف في أولاد الكفار غير هذه الامة أما أولاد الكفار

بها من نسخة المؤلف على قوله لأنه
 لم يكذب الشهود هذه القولة ليست
 من التجريد اه

ولو ادعى مدعى عليه بردة سواها
 وقد شهدت بينة بلفظ ككفر
 وقوله حلف فيصدق ولو بلا قرينة
 لأنه لم يكذب الشهود أو شهدت بردة
 وأطلقت لم تقبل للماتر ولو قال أحد
 اثنين مسلمين مات أبي مرتد فان بين
 سبب ردة كسجود لغيره فتصفيه في
 بيت المال وان أطلق استفصل فان
 ذكر ما هو ردة كان فاء أو غيرها كقوله
 كان يشرب الخ صرّف اليه وهذا هو
 الاظهر في أصل الروضة ومافي المنهاج
 من أن الاظهر انه في أيضا ضعيف
 * (تمة) م فرج المرتد ان انعقد قبل
 ردة أو فيها واحد أصوله مسلم فلم
 ماله والاسلام يعاوأ وأصوله مرتدون
 ردة تبعاً لاسلم ولا ككافر أصلي
 ويسترق ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب
 ان لم ييب قتل واختلف في الميت

هذه الامة في الجنة قولوا واحدا وعبارة ابن حجر في الفتاوى سئل تنفع الله به بما قلناه ما حصل
اختلاف الناس في الاطفال هل هم في الجنة خدام لاهلها ذكور واناث وهل تتفاضل درجاتهم
في الجنة فأجاب بقوله أما اطفال المسلمين في الجنة فطعام اجابا والخلاف فيه ساذيل غلط
وأما اطفال الكفار ففيهم أربعة أقوال أحدها أنهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى
هؤلاء هم الذين سبقوا رسول الله ولا تزوروا زواجرهم في النار سعادا بآبائهم
ونسبه النورى للآثرين لكنه نوزع فيه الثالث الوقوف وبعبارة عنهم بأنهم تحت المشيئة
الرابع أنهم يجمعون يوم القيامة وتوحيهم نار ويقال ادخلوها فيدخلها من كان في علم
الله شقيا ويسكن عندهم من كان في علم الله سعيدا والأدرك العمل اه ملخصا وسئل
العلامة الشوبرى عن اطفال المسلمين هل يعذبون بشئ من أنواع العذاب وهل ورد أنهم
يسألون في قبورهم وان القبر يضمهم واذا قلتم بذلك فهل يتألمون به أم لا وهل قول القائل ان
اطفال المسلمين معذبون هو مصيب فيه أم مخطئ وما الحكم في اطفال المشركين من هذه
الامة هل هم خدام لاهل الجنة أم هم في النار سعادا بآبائهم أم غير هذا فأجاب لا يعذبون بشئ
من أنواع العذاب على شئ من المعاصي اذ لا تكليف عليهم والعذاب على ذلك خاص بالمكلفين
ولا يسألون في قبورهم كما عليه جماعة وأفتى به شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر والخضفة والحنبلة
والمالكية قول ان الطفل يسأل ويرجعه جماعة من هؤلاء واستدل به بما لا يصح وهو أنه صلى
الله عليه وسلم لقن ابنه ابراهيم لاحتمال أنه خصوصية ولا يؤيد ذلك ما روى عن أبي هريرة
أنه كان يقول في صلاته على الطفل اللهم أجره من عذاب القبر لانه ليس المراد بعذاب القبر
ما فيه عقوبة ولا السؤال بل مجرد ألم الهمة والغم والوحشة والضغطة التي تم الاطفال
وغيرهم وأخرج علي بن معين عن رجل قال كنت عند عائشة فمرت جنازة صبي صغير فقلت
مايكبك قالت هذا الصبي بكيت شفقة عليه من خيمة القبر والقائل المذكور ان أراد يعذبون
بالسأرو على المعاصي فغير مصيب بل هو مخطئ أشد الخطا لما تقتضى اطفال المشركين اختلف
العلماء فيهم على نحو عشرة أقوال الرابع أنهم في الجنة خدام لاهل الجنة اه ع ش على م م
وعبارة ابن حجر في فتاويه الصغرى وفي حديث أنهم خدام الجنة فان صح احتمل أن يكون المراد
كناية عن نزول مراتبهم عن مراتب اطفال المسلمين لانهم مع آبائهم كما نصت عليه آية الطور
وأولئك لا آباء لهم يكونون في منازلهم وكون الدرجات في الجنة بحسب الاعمال كما ورد في حديث
الظاهر أنه في المكلفين على أن تلك الآية تقتضى الحاق الآباء بالابناء وعكسه ولو في الدرجات
العالية وان لم يعملوا ما يؤصلهم اليها وفضل الله واسع فيحمل ذلك الحديث ان صح على أنهم
فهم يلحق بغيره في مراتبه ولا فرق بين ذكرهم في ذلك وأمثالهم قال ابن تيمية والقول بأنهم
في الاعراف لا يعرفه عن خبر ولا أثر ولا يعارضه ما مر من قوله تعالى ولا يلدوا الاقاربا كفارا
لانه مختص بجي عاشر منهم الى أن بلغ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة
وانما أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه اه مع اختصار (قوله من أولاد الكفار)
أى الأصليين أو المرتدين اه قل وحل والمراد كفار هذه الامة كما نقله الشوبرى عن
بعضهم (قوله أنهم في الجنة) أى مستقلون على المعتقد (قوله وقيل على الاعراف) أى

قوله وسئل العلامة الشوبرى الى آخر
القول كتب عليه بهامش نسخة المؤلف
ليست من التعبير اه

من أولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح
كما في المجموع في باب صلاة الاستسقاء
تعال المحققين أنهم في الجنة والاكثر
على أنهم في النار وقيل على الاعراف
ولو كان أحد أبويه مرتدا والاخر
كافرا أصليا فكافرا صلى الله عليه البغوى

أعلى السور وقال لكل عال عرف وهذا أحد أقوال أحد عشر والاعراف مكان بين الجنة والشار كما قاله ع ش والذي ارتضاه الجلال أن الاعراف سور الجنة أي حائطها المحيط بها وهو المناسب لكلام الشارح حيث قال على الاعراف ولم يقل في الاعراف وقال تعالى وعلى الاعراف رجال وقد اختلف العلماء في تعيين أهل الاعراف على اثني عشر قولاً الأول أنه من تساوت حسناتهم وسيئاتهم كما قاله ابن مسعود وكعب الاحبار وابن عباس الثاني قوم صالحون فقهاء علماء قاله مجاهد الثالث هم الشهداء الرابع هم فضلاء المؤمنين والشهداء الخامس المستثمرون في سبيل الله خرجوا عصاة لوالديهم وبذل له قوله صلى الله عليه وسلم تعادل عقوبتهم واستشهد بهم السادس هم العباس وحزة وعلى بن أبي طالب وجعفر ذو الجناحين يعرف محبوبهم بياض الوجوه ومبغوضهم بسوادها السابع هم عدول القيامة الذين يشهدون على الناس الثامن هم قوم آجباء التاسع هم قوم كانت لهم صغائر العاشر هم أصحاب الذنوب العظام من أهل القيامة الحادي عشر أنهم أولاد الزنا وروى ذلك عن ابن عباس الثاني عشر أنهم الملائكة الموكلون بهذا السور الذين يميزون المؤمنين من الكافرين قبل ادخالهم الجنة والنار اه ذكره الشعرائي في مختصر تذكرة القرطبي (قوله ومالك المرتد موقوف) هذا هو الصحيح من أقوال ثلاثة زواله قطعاً وان كان يعود له بالاسلام وبقاؤه قطعاً والثالث موقوف ومحل الخلاف في غير المكاتب وأتم الولد أماً هماً فوقوفان قولاً واحداً حتى يعتقان بالمولوت أو أداء النجوم ومحل أيضاً في غير حطب وصدم ملكهم ما قبل الردة ثم ارتد فيهما قولان قيل في البيت المال وقيل باقيا على الاباحة ولا وقف (قوله ويقضى منه) أي من المملوك المعلوم من قوله ملك (قوله ويمان منه) أي مدة الاستتابة شرح م وقال ع ش وهذا ظاهر على القول الثاني وهو أنه يمهل ثلاثة أيام أمّا على الرابع من وجوب الاستتابة حالاً فلا يظهر لانه لا يمهل حتى يمان عموه ويجاب بما إذا أخر لعدوهم بالقاضي أو بالمرتد بخون عرض قبل الردة اه زيادة وقوله قبل الردة لعله بعد الردة (قوله وماله) كالرفيق والبهيمة (قوله وتصرفه) مبتدأ وقوله باطل خبر (قوله ان أسلم فذالح) نعم ان كان ذلك بعد الحجر عليه لم يتقدم مطلقاً كذا في شرح البهجة بالمعنى وعبارته ومحل قبل حجر الحاكم عليه فان كان بعده لم يتقدم مطلقاً اه وقد توهم الشارح أنه قيد للحكم وليس كذلك بل قيد للخلاف فلا فرق في ذلك بين حجر الحاكم أو عدمه اه م ر زى (قوله ويؤدى مكاتبه) بأن كاتبه قبل الردة لان الكتابة لا تصح حال الردة كما تقدم (قوله حفظها) أي التجويز انتهى

* (فصل في تارك الصلاة) *

على تقدير مضاف أي حكم تارك الصلاة كما يعلم من الشارح (قوله على الاعيان) خرج فرض الكفاية كالجنائز ولا يقتل بها وخرج بالصلاة الصوم فلا يقتل بتركها وانما يجبس وينع من الطعام والشراب وخرج بالاصالة المندورة فلا يقتل بتركها على الوجهين وان كانت مقيدة بزمان كما قاله الشوري اه (قوله بجداً وغيره) منصوبان على الحال بمعنى جاحداً (قوله لاشتماله على شيء) الاوضح لان بعض أفراد حكمه كالمرتد وهو القسم الأول (قوله قبل الجنائز) مناسبتة لاجل ذكر الدفن والكفن والغسل في الجنائز أي ليكون كالخاتمة لكتاب الصلاة

(قوله)

ومالك المرتد موقوف ان مات مرتداً بان زواله بالردة ويقضى منه دين لزمه قبلها وبذل ما تلقى فيها ويمان منه عموه من نفسه وبعضه وماله وزوجاته لانها حقوق متعلقة به وتصرفه ان لم يحتمل الوقف بان لم يقبل التعليق كبيع وكتابة باطل لعدم احتمال الوقف وان احتمله بان قبل التعليق كعتق ووصية فوقوف ان أسلم نفذ والا فلا ويجعل ماله عند عدل وأتمه عند نحو محرم كما مر آفة نقية ويؤدى مكاتبه العيوض للقاضي حفظها او يعتق بذلك أيضاً واعمال لم يقبضها المرتد لان قبضه غير معتبر

(فصل في تارك الصلاة)
(المقروضة على الاعيان أصالة)
(بجداً وغيره وبين حكمه)

وذكره المصنف عقب الردة لاشتماله على شيء من أحكامها ففقه مناسبة وان كان مخالفاً لغيره من المصنفين فيما عرفت فان الغزالي ذكره بعد الجنائز وذكره جماعة قبل الاذان وذكره المزني والجمهور قبل الجنائز وتبعهم المنهاج كما صله

قال الرافعي ولعله أليق (و) المكلف (تارك الصلاة) المعهود شرعا لصادقة بأحدى الخمس (على ضربين) إذا ترك سببه جحداً وكسلاً (أحدهما أن يتركها غير معتقد لوجوبها) عليه جحداً بأن أنكره بعد علمه به (٢١٥) أو عناداً كما هو في القوت عن الدارمي (فحكمه)

في وجوب استنابته وقتله وجواز غسله وتنكفئته وحرمته الصلاة عليه ودفنه في مقابر المشركين (حكم المرتد) على ما سبق بيانه في موضعه من غير فرق وكفره بمجرد قطع لابه مع الترك وإنما ذكره المصنف لاجل التقسيم لأن الحد لو انفرد كما لو صلى بأحد الوجوب كان مقتضياً للكفر لأنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة فلا يقتصر المصنف على الجحد كان أولى لأن ذلك تكذيب لله ولرسوله فيكفر به والعباد بالله تعالى ونقل ما وردى الإجماع على ذلك وذلك جار في جحد كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة أما من أنكره جاهلاً لقرب عهده بالاسلام أو نحوه عن يجوز أن يجتني عليه كمن بلغ مجنوناً ثم أفاق أو نشأ بعيداً عن العلماء فليس مرتد بل يفتى بالوجوب فإن عاد بعد ذلك صار مرتداً (و) الضرب (الثاني أن يتركها) كسلاً أو تنهاؤاً (معتقد الوجوبها) عليه (فيستتاب) قبل القتل لأنه ليس أسوأ حالاً من المرتد وهي مندوبة كما صححه في التحقيق وإن كان قضية كلام الروضة والجسموع أنها واجبة كاستنابة المرتد والفرق على الأول أن جرمة المرتد تقتضي الخلود في النار فوجب الاستنابة رجاء نجاة من ذلك بخلاف تارك الصلاة فإن عقوبته أخف لكونه يقتل حداً بل مقتضى ما قاله النووي في قساويه من كون الحدود تنسقط الاثم أنه لا يلقى عليه شيء بالكلمة لأنه قد حذر على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به وتوبته على الفور لأن الإهمال يؤدي إلى تأخير

(قوله ولعله أليق) أي لما فيه من ضم أحكام الصلاة بعضها إلى بعض اه مد أي لأنه حكم متعلق بالصلاة العينية قال مر وتقديمه هنا على الجنازة تبعاً للجمهور أليق اه أي من تأخيره عنها ومن ذكره في الحدود لأنه حكم متعلق بالصلاة العينية فتناسب ذكره خاتمة لها اه ع ش (قوله بأن أنكره) أي وجوبه بأن اعتقد خلاف ما علم (قوله أو عناداً) العناد مخالفة المطلق ورد على قائله مع العلم به في ادخاله تحت قول المصنف غير معتقد لوجوبها نظر الآن بأن يقول ما في المتن بأن المراد غير مدغم وسلم لوجوبها وحينئذ يصدق بالحد الذي سبقه علم ثم طرأ عدم الاعتقاد ويصدق بالعناد الذي بقي معه العلم ولكنه لا يقبل الحق ظاهراً ويحتمل أن قوله أو عناداً عطف على قول المتن غير معتقد فهو زائد على كلام المتن والأذعان هو قبول قول الغير من غير معارض مع العمل بمقتضاء (قوله ودفنه في مقابر المشركين) عطف على غسله لأعلى الصلاة عليه وإنما قدم الحكم عليها على الدفن لأنها مقدمة عليه غالباً وفي نسخة في مقابر المسلمين فهو حينئذ عطف على الصلاة عليه اه (قوله حكم المرتد) فيه نظر لأنه نفسه مرتد فحقيقته تشبه الشيء بنفسه الآن يقال كل مرتد المطلق فهو من تشبه الخاص بالعام (قوله لو انفرد) أي عن الترك (قوله بأحد الوجوب) كالمناق (قوله لأن ذلك) الأولى أن يقول ولأن بالو أو عطف على قوله لأنكاره وليس عليه لقوله أولى وعبارة حج كفر لأن ذلك تكذيب الخ اه شيخنا (قوله كل مجمع عليه) أي سواء كان من أحكام الدين أو لا فيدخل في ذلك بحكمته والمدينة فهو كفر لوجود الطواف والسعي بحكمة ولوجود النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فالجمع عليه الدينوى مقيد أنكاره بما يتعلق به حتى شرعي لأنه يجب على الأباة والامتهات تعليم أولادهم أن النبي صلى الله عليه وسلم ولد بحكمة وهاجر منها إلى المدينة ودفن بها فيكون ذلك واجبا على كل أحد فصار معلوماً من الدين بالضرورة وكذا افكار الثواب والعقاب والحساب وانكار الجنة والنار أي في الآخرة أما أنكارهم أو عدم وجودهم الآن فليس كفراً لقول بعضهم أنهم غير موجودين في الدنيا وكذا انكار الصراط والميزان ليس كفراً (قوله أما من أنكره جاهلاً) محترز قوله بأن أنكره بعد علمه الخ شيخنا (قوله كسلاً) أي بأن يستنابه أي تكون نقيضه عليه وقوله أو تنهاؤاً أي يتركها بأن يجعل تركها هيئتها سهلاً (قوله فيستتاب) بأن يؤمر بإدائها عند ضيق وقتها وتوعد بالقتل إذا أخرجهما عن وقتها (قوله وهي مندوبة) أي الاستنابة أي عرض التوبة عليه أي الطلب منها وأما التوبة نفسها بالصلاة فهي واجبة (قوله لكونه يقتل حداً) أي فلا يخجل في النار ظاهراً أنه عليه للاحقية وهذا أمر في الدنيا فلا يقابل غلط عقوبة المرتد التي في الآخرة بالنار في النار فكان الأولى أن يقول والفرق أن المرتد يتصم عذابه قطعاً بخلاف تارك الصلاة كسلاً فإنه تحت المشيئة أن شاء عذبه وإن شاء سماحه وهذا أخف من ذلك وكل منهما في الآخرة (قوله والمستقبل) جواب عما يقال قد كان عازماً على تركها في المستقبل اه شيخنا (قوله فإن تاب وصلى) أي بالفعل فلا يكفي قوله أصلها على المعتد (قوله لا يضاهي) أي لا يشابه (قوله على معصية) كالنهر والزنا (قوله بل جلا) أي بل شرع جلا أي حاصلاً وباعثاً على الحق الذي هو فعل الصلاة فالصدر بمعنى اسم الفاعل ولما أمكن تدارك ما لا جله الحد وهو الصلاة سقط الحد اه أي بفعلها بخلاف الزنا لا يمكن

صلوات (فإن تاب) بأن أمثل الأمر (وصلى) حتى سبيل من غير قتل فإن قيل هذا القتل حد والحد ولا تسقط بالتوبة أجيب بأن هذا القتل لا يضاهي الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة بل جلا على ما توجه عليه

من الحق ولهذا الخلاف في سعة وطه بالفعل الذي هو توبة ولا يخرج على الخلاف في سقوط الحد بالتوبة على الصواب (والا) أي وإن لم يثبت (قتل) بالسيف إن لم يدع ذرا (حدًا) لا كفرا (٢١٦) خبر الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأن محمدا

رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فسيأوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وجسمهم على الله فإن أبدى عذرا كان قال تركها ناسيا أو للبرء وهو ذلك من الاعذار صحيحة كانت في نفس الامر أو باطلة لم يقتل لأنه لم يتحقق منه تعمدا تأخيرها عن الوقت بغير عذر لكن تأمر بها بعد ذكر العذر وجوبا في العذر الباطل ونبأ في الصحيح بأن نقول له صل فإن امتنع لم يقتل لذلك فإن قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء أقال ولم أصلها أو سكنت لتحقيق جنائنه بتعمد التأخير ويقتل تارك الطهارة للصلاة لأنه ترك لها ويقاس بالطهارة الأركان وسائر الشروط ومحلها فيما لا خلاف فيه أو فيه خلاف وإنه بخلاف القوى فتي تناوى القفال لو ترك فاقد الطهورين الصلاة متعمدا أو مس شافعي الذكرا وليس المرأة أو نوضا ولم ينو وصلي متعمدا لا يقتل لأن جوارضه لا تختلف فيه والصحيح قتله وجوبا بصلاة فقط لظاهر الخبر بشرط إخراجها عن وقت الضرورة فيها وقت ضرورة بان يجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك الطهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع القمر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغيرها وفي العشاء بطلوع الفجر فيطالب ناديا إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل أن أخرجهما عن الوقت فإن أصر وأخرج استوجب القتل فقول الروضة يقتل بتركها إذا ضاق وقتها محمول على مقدمات القتل بقرينة

تدأرك ولا رجوعه بالتوبة قل ذلك لم يسقط الحد بالتوبة والاولى جعل قوله بل جلاعة لقوله لا يضاهاى الحدود بأن يقول لأنه شرع جلا على ما ذكر بخلاف غيره من الحد وفاته شرع للزجر عن ارتكابه وهو يحصل مع التوبة (قوله من الحق) وهو طلب الصلاة (قوله في سقوطه) أي القتل بالفعل أي بالصلاة (قوله ولا يخرج) أي لا يقاس هذا الحد وقوله في سقوط الحد الاول أن يقول في عدم سقوط الحد بالتوبة لأنه هو الذي قدمه وفي عدم سقوطه بالتوبة خلاف وإن لم يذكره الشارح وكان على الشارح أن ينبه عليه سابقا بأن يقول لا يسقط بالتوبة على الصحيح وقوله على الصواب متعلق بقوله ولا يخرج (قوله لذلك) أي للنسيان أو البرء أو نحوه من الاعذار شيخنا (قوله فان قال تعمدت تركها بلا عذر قتل) ظاهره وإن لم يسبق طلب من الامام وتهديد به قال بعضهم ويكون مدار القتل على أحد أمرين إما التوعد والتهديد أو قول الشخص تعمدت تركها بلا عذر والمعمدة لا بد من تقدم طلب من الامام أو نائبه (قوله ومحل) أي محل قتله بترك الأركان وسائر الشروط فيما لا خلاف فيه أي في شرط أو ركز الخ وقوله ومثاله مثل الصلاة الجمعة باثنين فإنه قول ضعيف جدا (قوله مختلف فيه) أي فكان جريان الخلاف شبهة في حقه مانعة من قتله وإن لم يقتله اه ع ش (قوله بصلاة) أي بتركها (قوله عن وقت الضرورة) المراد به وقت العذر بدليل قوله بأن يجمع الخ لأن كل صلاة لها وقت ضرورة (قوله فيطالب) والمطالب له الحام لا اتحاد الناس وأقهره قوله فيطالب الخ أنه لو ترك صلوات كثيرة ولم يطالب لا يقتل وهو أي قوله فيطالب الخ استئناف لبيان طريق القتل (قوله إذا ضاق) ظرف للاداء وأما الطلب ولوم مع سعة الوقت (قوله ان أخرجهما) قيد لمحذوف أي ويقتل ان أخرجهما (قوله على مقدمات القتل) وهو الطلب والتوعد (قوله وما قبل الخ) مقابل لقوله والقتل وحاصل ما استدله به هذا القيل ثلاثة أدلة الاول قوله كترك الصوم والثاني قوله لخبر والثالث قوله ولان القضاء ورد بها الشارح كتره (قوله لا يحل دم امرئ مسلم) أي لا يجوز فلا ينافي وجوب القتل بإحدى الثلاث الآتية لأن الجائز يصدق بالواجب فالمراد به ما قبل الحرام كذا في شرح الأربعين وظاهره أن الحلال لا يصدق بالواجب الا اذا أول بما ذكر اه شوري وقوله الاباحدى ثلاث مستثنى من محذوف عام تقديره لا يحل دم امرئ لخصلته من الخصال الاباحدى ثلاث من الخصال وقوله النيب الزاني أي زنا النيب الزاني وقوله وقتل النفس أي كون قتل النفس القاتلة بدلا عن النفس المقتولة سبب في قتلها فالبايعى بدل وقوله التارك أي ترك التارك له أي تارك الصلاة ليس من الخصال الثلاث بل هو سبب رابع اه وحاصل الاستدلال بالحديث أنه بظاهره يقيد عدم قتل تارك الصلاة لأنه لم يدخل في الحديث اذ الذي فيه هو التارك له يسهل المفارق للجماعة وهو المرتد وحاصل ما أجابه الشارح أنه عام لفظا مخصوص بالمسلم المصلى فكانه قال في الحديث والمفارق له يسهل من أهل الاسلام المصلين فلا يكون الحديث شاملا للمرتد وقد صرح ج في شرح الأربعين بخلافه فقال المفارق بقلبه واعتقاده أو بلسانه للجماعة ثم قال وهذا شامل لمن جاز قتلته كترك الصلاة وقتها شرعا بشرطه أي كمنع الزكاة الخ فكان الاول للشارح أن يقول والخبر عام أي شامل لما ذكره ويحذف قوله مخصوص فتأمل (قوله المفارق للجماعة)

كلاهما بعد وما قبل من أنه لا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي كترك الصوم والزكاة والحج والخبر لا يحل دم امرئ مسلم الاباحدى ثلاث النيب الزاني والنفس بالنفس والتارك له يسهل المفارق للجماعة ولأنه لا يقتل بترك القضاء

مردود بأن القياس ترك بالنصوص

والخبر عام مخصوص بما ذكر وقته خارج الوقت انما هو للترك
بلا عذر على انما منع أنه لا يقتل بترك
القضاء مطلقا بل فيه تفصيل يأتي في
خاتمة الفصل ويقتل بترك الجمعة وان
قال أصلها ظهرا كما في زيادة الروضة
عن الشاشي تركها بلا قضاء اذا ظهر
ليس قضاء منها ويقتل بخروج وقتها
بحيث لا يتمكن من فعلها ان لم يتيب
فان تاب لم يقتل وتوبته ان يقول
لا أتركها بعد ذلك كسلا وهذا فيمن
تلتزمه الجمعة اجاعا فان أبا حنيفة يقول
لا جعة الاعلى أهل مصر جامع وقوله
جامع صفة مصر (وحكمه) بعد قتله
(حكم المسلمين في) وجوب (الدفن) في
مقابر المسلمين (و) في وجوب (الغسل
والصلاة) عليه ولا يطمس قبره كسائر
أصحاب الكاثر من المسلمين * (خاتمة) *
من ترك الصلاة بعذر كنوم أو قسيان
لم يلزمه قضاؤها فوراً لكن يستحب له
المبادرة بها أو بلا عذر لمه قضاؤها
فورا التقصير لكن لا يقتل بقاثة
فاته بعذر لان وقتها موسع أو بلا عذر
وقال أصلها لم يقتل لتوبته بخلاف
ما اذا لم يقل ذلك كما مرّت الاشارة اليه
ولو ترك منذورة مؤقتة لم يقتل كما علم
من تقيد الصلاة بأحدى الخمس لانه
الذي أوجبها على نفسه قال الغزالي
ولو زعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة
أسقطت عنه الصلاة وأحلت له شرب
الخمر أو كل مال السلطان كما زعمه بعض
من ادعى التصوف فلا شك في وجوب
قتله وان كان في خلوده في النار نظر

(كتاب أحكام الجهاد)

صفة كاشفة والمراد بالجماعة جماعة المسلمين (قوله بأن القياس) أي على ترك الصوم
ومابعده (قوله بالنصوص) أي الدالة على قتله (قوله بما ذكر) أي بالنصوص
والنصوص خصصته بالمسلم المصلي (قوله انما هو للترك بلا عذر) أي في الوقت لا للترك
خارج الوقت الذي هو معنى ترك القضاء (قوله تفصيل يأتي) الذي في الشرح ضيف
لا يدفع الاعتراض والمعتقد أن القضاء ان كان يؤد عليه في وقت أدائه كما تقدم يقتل به وان لم
يتوعد عليه لا يقتل به فقوله بم القضاء لا يقتل به ليس على إطلاقه وهذا غير ما في الشرح
وعبارة مد قوله تفصيل وهو أنه اذا توعد على تركها بالامر من الامام أو نائبه قتل والا فلا
كما يؤخذ من قل (قوله بحيث لا يتمكن من فعلها) بأن لم يبق من وقتها ما يسع ركعتين
وخطبتين كما في مد وعبارته وأقوى الشيخ بأنه يقتل بها حيث أمر بها وامتنع منها وقال أصلها
ظهر عند سبق الوقت عن خطبتين وان لم يخرج وقت الظهر أي بأقل مما يمكن من الخطبة
والصلاة (قوله كنوم أو قسيان) بشرط أن لا ينشأ عن لعب ولهو (قوله أو بلا عذر الخ)
المعتقد أنه ان توعد بها بالامر من الامام أو نائبه قتل والا فلا وما ذكره الشارح غير مستقيم اه
قل (قوله لتوبته) في كون هذا توبة نظرية لا تحصل الا بفعل الصلاة (قوله بخلاف
ما اذا لم يقل ذلك) أي فانه يقتل لكن محله فيما اذا أخرجها عن وقتها بعد أمر الامام أي
في الوقت لا مطلقا اذ لا يقتل بالقضاء مطلقا كما قرره شيخنا (قوله ان بينه) أي بين نفسه (قوله
فلا شك في وجوب قتله) بل قال بعضهم قتله أفضل من قتل مائة كافران ضرره أشد (قوله
وان كان في خلوده في النار نظر) لعل وجهه أنه قد ينكشف له أمر خارج عن حكم الظاهر
ليكون ذلك مانعا من اجراء أحكام الكفار عليه والافهوكافر في أحكام الدنيا ومقتضاه خلوده
في النار اه مد وقوله والافهوكافر أي لانه في مجعاه عليه وحل محرم وعبارة حج ولا نظر
في خلوده في النار لانه مرتد لا يستحل له ما علمت حرمة أو نفيه ما علم وجوبه ضرورة فيهما
ومن ثم جرم في الانوار بخلوده اه شيخنا

(كتاب أحكام الجهاد)

لما فرغ من أحكام المرتدين وأحكام تارك الصلاة جدا شرع في الطائفة الثالثة وهي الكفار
الاصليون وجواز قتالها مأخوذ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته وهي ما خرج فيها
بنفسه وبعونه وهي ما أرسلها وأمر عليها أميرا واعلم أن جلة غزواته صلى الله عليه وسلم سبع
وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه بدر وأحد والمريسيع والخندق وقرينة وخيبر
وحنين والطائف وزاد بعضهم فتح مكة بناء على انها قسعت عنوة وضم قرينة الى الخندق فأهمل
ذكر قرينة قال ابن تيمية لا يعلم أنه صلى الله عليه وسلم قاتل في غزوات الا في أحد ولم يقتل أحدا
الا في بن خلف فلا يفهم من قولهم قاتل في كذا أنه قاتل بنفسه كما فهمه بعض الطلبة من
لا اطلاع له على أحواله وقد أوجب عن ذلك بأن المراد قتال أصحابه بحضوره فقتل اليه لكونه
سببا في قتالهم وأما سرياه صلى الله عليه وسلم فهي سبع وأربعون سريه وهي من مائة إلى
خمسمائة فما زاد من سريه فمئة الى ثمانمائة فما زاد جيش الى أربعة آلاف فما زاد بجمل

والجيش العظيم وسبي خيصاله هينة وينسرة وأما ما وخلقوا قلبا وهو وعظه وقد
 بعثه عادة المحدثين وأهل السير أن يسوا كل عسكر حضره النبي صلى الله عليه وسلم نفسه
 الكريمة غزوة ومالم يحضره بل أرسل بعضهم أصحابه إلى الغزوات ويؤمناهم مخلصا من
 المواهب وشرح الحقيقة لمجوع وعمراده بالحكام ما يترب عليه من قوله فيمساكنا وعن أسير من
 الكفار على ضربين كما سيأتي إلى ذلك بقوله ثم شرع في أحكام الجهاد بالغزاة والأحكام أيضا كونه
 فرض كفاية أو فرض عين وقوله وما يتعلق ببعض أحكامه كقوله ومن أسلم قبل الاستراخ
 (قوله وما يتعلق ببعض أحكامه) هو إدمه كقوله ومن أسلم قبل الاستراخ لأنه متعلق بالأسير
 الذي هو من أحكام الجهاد (قوله وقاتلوا المشركين كافة) وهذه آية السيف وقيل قوله
 انقروا خفايا ثقالا وقوله كافة قتال من القاتل أو المفعول أو متممهما ومعناه جعلاها
 مد وقوله من القاتل فيه نظرا لأنه لو جعل حاله لكان متعينا على كل أحد وليس كذلك
 فالاجتنان أنه حال من المفعول شرح مد (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) فيه أن الكفار
 يقولونها وأجيب بأن لا اله الا الله صار على الشهادتين كما قاله مد على التعرير (قوله
 لغدوة) الإلام للقسم والغدوة بالفتح المرة الواحدة من الغدوه وهو الخروج في أي وقت كان
 من أول النهار إلى اتصافه والروحة المرة الواحدة من الرواح وهو الخروج في أي وقت كان
 من زوال الشمس إلى غروبها فتح الباري اه مد وقوله لغدوة الخ هذا على قراءة بالغين
 والدال المهمة وفي نسخة لغزوة بالزاي والاولى مناسبة لروحة والتشويبع لا للشك (قوله
 نبذة) بفتح النون وضعتها أي قطعة أي شيا يستراويه أي باب فعله ضرب (قوله بعث) أي نبى
 لمجاهد جبريل بفارسه وقال له اقرأ إلى آخر ما في حديث الضاري فراجع وليس المراد بالبعث
 الإرسال لأنه سيأتي في قوله ثم أمر يتبلغ قومه أي بالرسالة بقوله يا أيها المدثر قم فأنذر الخ وقدر
 شيخنا العثماني أن قوله بعث أي أرسل إذ البعث الإرسال ولا ينافيه قوله بعد ثم أمر الخ
 لجواز تأخير الأمر بالتبليغ عن الإرسال والحق أن النبوة والرسالة متقاربان كما قاله شيخنا
 الجوهري (قوله وهو ابن أربعين) أي عند تمامها لا في ابتدائها (قوله قيل على) وكان
 قبل البلوغ وصح ذلك لأن الأحكام كانت منوطة بالتمييز وقيل أنه كان بالغاً وهو ضعيف وسيأتي
 بسط ذلك في التشرح (قوله وقيل زيد بن حارثة) ويخرج بأن أول من آمن به من النساء على
 الإطلاق خديجة ومن الصبيان علي ومن الرجال الأحرار أبو بكر ومن الموالى زيد بن حارثة
 ومن العبيد بلال (قوله وأقول) مبتدأ وما فرض أي شئ فرض هو فالعائد ضمير مبتدئ يعود
 على ما وماذا كخبر ومن قيام الليل بيان لما تقدم عليها (قوله ثم نسخ بما في آخرها) وهو قوله
 تعالى علم أن لن تحصوه الخ أن محققه من الثبوت واجهها محذوف أي أنه لن تحصوه أي الليل
 تقوموا فيها يجب القيام فيه ولا يحصل الإتيان جميعه وذلك يشق عليكم قتات عليكم رجع
 بكم إلى التخصيف فافقروا ما تيسر من القرآن بأن تصلوا ما تيسر علم أن أي أنه سيكون منكم
 من ضئى وآخرون يضربون في الأرض يسافرون يتقون من فضل الله يطلبون من رزقه للجهانة
 وغيرها وآخرون يقا تلون في سبيل الله وكل من الفرق الثلاث ليس عليهم ما ذكرى قيام الليل
 فافقروا ما تيسر منه كما تقدم وأقيموا الصلاة المفروضة اه جلالين وقوله ثم نسخ أي ما في

أي القتال في سبيل الله وما يتعلق ببعض
 أحكامه والاصل فيه قبل الإجماع آيات
 من قوله تعالى كتب عليكم القتال
 وقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة
 وقوله تعالى واقتلواهم حيث وجدتموهم
 وقوله تعالى وأما الذين آمنوا فأتوا
 فأخبار كثير المصنفين أمرت أن أتأني
 الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وخبر
 مسلم لغدوة أو روضة في سبيل الله خير
 من الدنيا وما فيها وقد جرت عادة
 الأصحاب بها لا ما هم الشافعي رضى
 الله تعالى عنه أن يذكر رامة قدوة في
 صدر هذا الكتاب فلذلك كررته منها على
 سبيل التبرك فنقول بعث رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين في رمضان
 وهو ابن أربعين سنة وقيل ثلاث
 وأربعين سنة وأمنت به خديجة ثم
 بعدها قيل على وهو ابن تسع سنين
 وقيل عشر وقيل أبو بكر وقيل زيد
 ابن حارثة ثم أمر يتبلغ قومه بعد ثلاث
 سنين من بعثه صلى الله عليه وسلم
 وأوله ما فرض عليه بعد الإنداء والدعاء
 إلى التوحيد من قيام الليل ما ذكرى
 أول سورة المزمل ثم نسخ بما في آخرها
 ثم نسخ

بالصلوات الخمس ليلة الاسراء الى بيت المقدس عكة بعد النبوة بعشرين سنين وثلاثة اشهر ليلة سبع وعشرين من رجب وقيل بعد النبوة بخمسين أو ستين وقيل غير ذلك ثم أخر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بستين تقريباً وفرغت الزكاة بعد الصوم وقيل قبله وفي السنة الثانية قيل في نصف شعبان وقيل في رجب من الهجرة حول (٥١٩) القبلة وفيها فرغت صدقة الفطر وفيها ابتدأ

بغنى الله عليه وسلم صلاة عند الفطر ثم عند الأضحية ثم فرض الحج سنة ست وقيل سنة خمس ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلا في الوداع سنة عشر وأعطى رباها وكان الجهاد في عهده صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفارة وأما بعده صلى الله عليه وسلم فلكفار حلال الحال لا قول أن يكونوا يلاذهم ففرض كفارة إذا غلبه من قيم كفارة سقط الخرج عن الباين لأن هذا شأن فروض الكفاية (وشرائط وجوب الجهاد) حيث (سبع خصال) الأولى (الاسلام) لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا فاتوا الآية ونحط به المؤمنون فلا يجب على الكافر ولو ذمياً لأنه يذل الجزية لتذبذب عنه لا يذب عنه (و) الثانية (البالغ) (و) الثالثة (العقل) فلا جهاد على صبي ومجنون لعدم تكليفهما ولقوله تعالى ليس على الضعفاء الآية قيل هم الصبيان أضعف أي أنهم وقيل المجانين أضعف عقولهم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم رذائل غير يوم أحد وأجازة في التلشدق (و) الرابعة (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو مبعوضاً ومكاتباً لقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ولا مال للعبد ولا نفس يملكها فلم يشمله الخطاب حتى لو أمره سيده بلزمه كما قاله الامام لأنه ليس من أهل هذا الشأن وليس القتال من الاستعداد المستحق للسيد لأن الملك لا يقتضي التعرض للهلاك (و) الخامسة (الذكورة) فلا جهاد

آخرها ونحوه بالصلوات الخمس أي بالنجاب (قوله في بيت المقدس) متعلق بالصلوات أو حال منها وفيه مع قوله إلا في ثم أمر باستقبال الكعبة تناف لان القرآن الصلاة صحيحة الاسراء كانت الى الكعبة فكان الأولى عكس ما قال الشارح بأن يقول ثم تسبح بالصلوات الخمس الى الكعبة ثم أمر باستقبال بيت المقدس وأجيب عن الثاني بأنه استقبل أولاً بيت المقدس وجعل الكعبة بينه وبينه أي بينه وبين بيت المقدس وهذا معنى على لفظ قوله في بيت المقدس بالصلوة فان على الاسراء فلا اشكال ويكون الشارح أسقط مرتبة وهي قوله ثم تسبح استقبال الكعبة باستقبال بيت المقدس وأما قوله نحو بيت المقدس أي من بيت المقدس الى الكعبة فهو على كل من التقريرين (قوله وقيل غير ذلك) والمشهور أن فرض الصلاة كان قبل الهجرة بسنة ونصف (قوله تقريباً) لانه فرض في شعبان في السنة الثانية كما تقدم (قوله وفي السنة الثانية) متعلق بحولت الذي بعده (قوله حولت القبلة) أي الى الكعبة والأولى تقديمه على قوله ثم أمر باستقبال الكعبة والحاصل أنه أمر أولاً باستقبال بيت المقدس ثم تسبح باستقبال الكعبة ثم تسبح استقبال الكعبة باستقبال بيت المقدس ثم تسبح ذلك باستقبال الكعبة ولما توجه النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة ولم يمكن أن يجعل الكعبة في حال حلالته بينه وبين بيت المقدس حتى أن يستقبل الكعبة لقوله تعالى قدرى قلب وجهك في السماء الآية فأمر بتوجهه للكعبة بعد أن صلى ركعتين من الظهر (قوله واعتبر أربعاً) وهي عمرة القضاء أي التي وقع فيها التقاضي والصلح لا القضاء العرفي وعمرة الجعرانة وعمرة الحديبية والعمرة التي كانت في ضمن حجه بناء على أنه كان قارناً وقيل كان مفرداً بأن أحرم أولاً بالحج ثم أدخل عليه العمرة خصوصاً له وإن كان لا يجوز لغيره (قوله بعد الهجرة) أما قبلها فكان مجتمعاً لأن الذي أمر به أولاً هو التبليغ والانداء والسير على أذى الكفار أنفسهم ثم أذن الله بعدها للمسلمين في القتال بعد نهيه عنه فيقف وسبعين آية إذا ابتدأهم الكفار به ثم أباح الابتداء به في غير الأشهر الحرم ثم في السنة الثانية بعد الفتح أمر به على الإطلاق بقوله أنفروا خفافاً وثقالاً وقاتلوا المشركين كافة وهذه آية السيف وقيل التي قبلها مرفى شرحه وقوله فيقف من واحد الى تسع والبعض من ثلاث الى تسع اه مختار (قوله من فيهم) وإن لم يكونوا من أهل فرض الجهاد وهو المعتقد زى لأن المقصود التنكاه بخلاف رد السلام واحياء الكعبة فلا (قوله حيث) أي حين أذ يكونون يلاذهم (قوله وجاهدوا في سبيل الله) التساوية في الآية الأولى من براءة الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم والناية أنفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله والتي في الصف وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم وليس مذكراً الشارح واحداً محمداً كرو في نسخة وتجاهدون وهي ظاهرة (قوله لكن أفضل الجهاد حج مبرور) بفتح لام لكن وضم الكاف وبنون النسوة المشددة والجار والمجرور خير مقدم وأفضل الجهاد مبتدأ مؤخر وج أي هو حج الحج ولا يصح الاستدلال الا اذا قرئ لكن بالتشديد كما ذكرنا ونسبة الحج جهاد من حيث تعاب النفس والمشقة فيه وأمن باب المشاكلة لطابق الجواب

على امرأته لضعفها ولقوله تعالى يا أيها النبي تحرض المؤمنين على القتال وأظلال لفظ المؤمنين ينصرف للرجال دون النساء والنسوة كمرأة لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة وقد سألته في الجهاد لكن أفضل الجهاد حج مبرور

(و) السادسة (الحكمة) فلا جهاد على مريض يتعذر قتاله أو تعظم مشقة (و) السابعة (الطاقة على القتال) بالبدن والمال فلا جهاد على أعمى ولا على ذي عرج بين ولوف رجل (٢٢٠) واجدة لقوله تعالى ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض

حرج فلا عبرة بصداق ووجع خرس وضعف بصران كأن يدرك الشخص ويمكنه اتقاء السلاح ولا عرج يسير لا يمنع المشي والعدو والهرب ولا على أقطع يد بكالها أو معظم أصابعها بخلاف فاقد الأقل أو أصابع الرجلين أن أمكنه المشي بغير عرج بين ولا على أشل يد أو معظم أصابعها لأن مقصود الجهاد البطش والسكاية وهو مفقود فيهما لأن كلا منهما لا يمكن من الضرب ولا عدم أهبة قتال من نفقة وسلاح وكذا أمر كويب أن كان سفر قصر فإن كان دونه لمزمه أن كان قادرا على المشي فاضل ذلك عن مؤنة من تلزمه مؤنته كافي الحج ولو مرض بعد ما خرج أو فني زاده أو هلكت دابته فهو بالخيار بين أن ينصرف أو يعرضي فإن حضر الواقعة جاز له الرجوع على الصحيح إذا لم يمكنه القتال فإن أمكنه الرمي بالحجارة فلا يصح في زوائده الروضة الرمي بها على تناقض وقع له فيه ولو كان القتال على باب داره أو حوله سقط اعتبار المون كما ذكره القاضي أبو الطيب وغيره والضابط الذي يعم ما سبق وغيره كل عذر من وجوب حج كفقده زاد وراحلة منع وجوب الجهاد الأخوف طريق من كفار أو من لصوص مسلمين فلا يمنع وجوبه لأن الخوف يحتمل في هذا السفر لبناء الجهاد على مصادمة المخاوف والدين الحال على مؤسر يحرم سفر جهاد وسفر غيره إلا باذن غريمه والدين المؤجل لا يحرم السفر وان قرب الأجل ويحرم على رجل جهاد بسفر وغيره إلا باذن أبويه

السؤال (قوله والسادسة الصحة) بغنى عنه ما بعده (قوله أو معظم أصابعها بخلاف فاقد الأقل) قضية كلامه أنه يجب على فاقد الإبهام والمنطقة وعلى فاقد الوسطى والبصير لكن قال الأذري الظاهر أنه لا يجب عليهما كما لا يجوز أن في الكفارة وقديفرق بينهما شرح الروض شورى ولا يجب على فاقد أكثر أو نامل يده كافي العباب (قوله وهو مفقود فيهما) أي الأشل والقطع (قوله أن كان سفر قصر) قيد في الموكب بدليل قوله وكذا (قوله فاضل ذلك) أي الموكب وما قبله بأن لم يقدر على شئ من الثلاثة أصلاً وقد رويها غير فاضله عما ذكر وانظر مؤنة من تلزمه نفقته تقدر بكم شهر لأن الجهاد ليس لغيبته مدة معلومة بخلاف الحج (قوله ولو مرض الخ) تنقيحاً لتقديم من أن المريض يتحوى لاجتهاد عليهم أي إذا كان ذلك في الابتداء أما إذا كان ذلك في الدوام فمفصل كافي الشرح (قوله الرمي بها) أي وجوب الرمي بها أي بالحجارة (قوله فيه) أي في الوجوب (قوله والضابط) أي ضابط مانع الوجوب (قوله على مصادمة المخاوف) أي ملاقاتها (قوله والدين الحال) أي أصالة أو عرضاً سواء كان مسلماً أو ذمياً وإن كان به رهن وثيق أو ضامن مؤسراً كآله مراً ومراد الشارح بذلك الكلام زيادة شرطين على ما تقدم وهما أن لا يكون عليه دين حال وهو مؤسر وأذن أصوله ومحض توفقه على اذن رب الدين ما لم ينسب من عليه الدين من يقضيه عنه أي بأن كان عنده أزيد مما يفي للمفلس فيما يظهر بخلافه على معسر فلا يحرم السفر ويجه أن رب الدين لو كان مصاحباً له في سفره لم يكن له منعه ولا بد أن يكون الاذن رشيداً ومثل الاذن ظن رضاه فلو كان الدين محجور عليه لم يجوز له السفر مطلقاً لأنه لا مصلحة للمحجور عليه حتى يأذن وليه وأذن المحجور عليه لا غنى حيث حرم السفر فلا يترخص بقصر ولا غيره لعصيانه بسفره اهـ وبعبارة مراً إلا باذن غريمه أو ظن رضاه وهو من أهل الاذن والرضا رضاه باسقاط حقه وينبغي أن لا يتعرض للشهادة بل يقف وسط الصف وأحاديثه حفظاً للدين ومجمل ما تقرر ما لم ينسب من يقضيه من مال حاضر ومثله كاهو قيام نظائره دين ثابت على ملي وظاهر كلامهم أنه لا أثر لاذن ولي الدائن وهو متجه إذا لمصلحة له في ذلك اهـ بحرقه (قوله سفر جهاد) وحيث حرم السفر فلا يترخص بقصر ولا غيره لعصيانه بسفره (قوله وسفر غيره) ولو قصيراً كتحصيل مراً وقيل لا يتقيد بعجل بل متى خرج من السور (قوله على رجل) فقيده لأنه محل الوجوب فغيره أولى قل (قوله بسفر وغيره) اعترض بما يأتي من أنه إذا دخل الكفار بلادنا لا يتوقف على اذن إلا أن يصور بما إذا سافر لتجارة لا خطر فيها فاتفق له الجهاد فلا بد من الاذن من الأصول مع أنه لم يسافر للجهاد فصدق أنه جهاد بلا سفر وتوقف على اذن فالمراد بلا سفر للجهاد فلا ينافي أنه هنا السفر لكن للجهاد كذا قاله بعضهم وهو مبني على قراءة غيره بالجر عطفاً على سفر ويصح قراءة غير بالرفع عطفاً على جهاد فقوله وغيره أي غير الجهاد بسفر (قوله لم يجوز إلا بذنه) أي لا بذنه من بر الوالدين فلذلك اشترط رضا جميع الأصول لا الأبوين فقط فليس اشتراط الرضا لاجل احتياج الأصل إليه في المؤنة كما قد يتوهم لعدم فرقهم بين الفرع الغنى والفقر وبين البعد والقرب وبين أن يترك عنده ما يكفيه العمر الغالب ولا كذا قرره زى وهو واضح (قوله كذلك) أي يحرم السفر بدون اذنهم وعبارة مراً ويحرم

وصالح
الدين
المسلم
وغيره
من
الغنى
والفقر
وبين
البعد
والقرب

على حر ومن بعض ذكر وأتى جهاد ولومع عدم سفر الأباذن أبويه وإن عليا من سائر الجهات ولومع وجود الأقرب ولو كانا غنمين لا يبرهما فرض عين هذا إذا كانا مسلمين ولم يجب استئذان الكافر لاتهمه بمنعه له حية لديه وإن كان عدوا للمقاتلين أي الذين يريد قتلهم ويلزم المبعض استئذان سيده أيضا ويحتاج القن لاذن سيده لا أبويه اه بحرفه (قوله ولو وجد الأقرب الخ) غاية أي إذا أذن الأقرب لا يجوز السفر حيث منع الأبعد * (فرع) * لا يعتبر اذن الأصل في السفر لطلب علم شرعي ولو كان فرض كفاية أو أمكن في البلد وجب جرحه زيادة فراغ أو ارشاد شيخ أو نحو ذلك وله ترك طلب العلم غير المتعين بعد شروعه فيه وإن ظهر ارتفاعه لافي صلاة الميت أي إذا شرع فيها لا يجوز قطعها ولا يعتبر الاذن في السفر لتجارة أو غيرها حيث لا خطر فيه كركوب بحراً أو بادية خطيرة وإن غلب الأمن اه عباب اه مد وقوله كركوب بحر مثال للمنفى وقوله خطيرة أي فيها خطر أي خوف (قوله ولو كفاية) أي ولو نحو صنعة لأنها فرض كفاية وأورد عليه أن الجهاد فرض كفاية مع حرمة السفر له الأباذن وأجيب بأن فيه من الاخطار ما ليس في غيره اذ هو مبني على المخاوف (قوله أيضا) أي كما استمرط عدم حضوره الصف (قوله ولم تنكسر الخ) أي ولم يخرج مع الامام يجعل والا فلا يلزمه الرجوع بل لا يجوز شرح الروض فلا يجب الرجوع الا بشروط أربعة أن لا يحضر الصف وأن يأمن وأن لا تنكسر قلوب المسلمين وأن لا يخرج بجعل فان حضراً ولم يأمن أو أُنكسر قلوب المسلمين برجوعه أو خرج بجعل فلا يجب الرجوع اه مد (قوله والا فلا يجب الرجوع) ظاهره جواز الرجوع مع عدم الأمن وغيره وليس مراداً قل فقوله لا يجب الرجوع بل ولا يجوز (قوله أن يدخلوا بلدة لنا) أو يصير بينهم وبينها دون مسافة القصر اه مد (قوله مثلاً) متعلق بدخولوا ويصح تعلقه ببلدة لا بدخول القرية ويصح تعلقه بقوله لنا لا بدخوله بلاد الذميين وكل مراد (قوله فرض عين) يرجع للثلاثة قبله (قوله علم كل الخ) وعبارته شرح المنهج أو لم يمكن لكن علم الخ لجملة شرط في قوله أو لم يمكن (قوله انه ان أخذ قتل) فيعين القتال لامتناع الاستسلام لكافر لانه حينئذ ذل ديني (قوله قتل) أي فيجب الدفع أيضاً لان عدم الدفع حينئذ ذل ديني من غير خوف على النفس والعلم هنا بمعنى الظن (قوله أول تأمن المرأة فاحشة ان أخذت) أي فلا يحل لها الاستسلام بل يلزمها الدفع ولو قتلت لأن من أكره على الزنا لا يحل له المطاوعة لدفع القتل شرح الروض قال الاذري الظاهر أن الامر بالجميل وغيره حكمه أنه اذا علم أن يقصد بالفاحشة في الحال أو المال حكم المرأة وأولى اه مرحومى فان ظن أنه لو استسلم لا يقتل وأمنت المرأة فاحشة جاز الاستسلام فان حصل بعد ذلك خلاف ظنهم وجب الدفع عليهم بقدر الامكان قل (قوله وجوز أسرا الخ) مفهوم قوله علم كل من قصد أنه ان أخذ قتل وقوله ان علم مفهوم قوله أول لم يعلم أنه ان امتنع وقوله وأمنت المرأة مفهوم قوله أول تأمن المرأة الخ (قوله ان علم) أي ظن أنه ان امتنع منه أي من الاستسلام قتل لأن تركه الاستسلام حينئذ يجعل القتل زى وهذا محترز قوله أول لم يعلم (قوله وأمنت المرأة فاحشة) أي ان أخذت والاعتين الجهاد وهذا محترز قوله أول تأمن فهو استثناء معني وان لم يكن بصورة استثناء والاولى أن يكون قوله علم كل من قصد

ولو وجد الأقرب منهم وأذن بخلاف الكافر منهم لا يجب استئذانه ولا يحرم عليه سفر لتعلم فرض ولو كفاية كطلب درجة الاقواء بغير اذن أصله ولو أذن أصله أو رب الدين في الجهاد ثم رجع بعد خروجه وعلم بالرجوع وجب رجوعه ان لم يحضر الصف والاحرم انصرافه لقوله تعالى اذا القيمت فئة فانتبوا ويشترط لو جوب الرجوع أيضاً أن يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين والا فلا يجب الرجوع بل لا يجوز والمطل الثاني من حال الكفار أن يدخلوا بلدة لنا مثلاً فيلزم أهلها الدفع بالمعنى منهم ويكون الجهاد حينئذ فرض عين سواء أمكن تأهيم لقتال أم لم يمكن علم كل من قصد أنه ان أخذ قتل أول لم يعلم أنه ان امتنع من الاستسلام قتل أول تأمن المرأة فاحشة ان أخذت ومن هودون مسافة القصر من البلدة التي دخلها الكفار حكمه كاهلها وان كان في أهلها كفاية لانه كالحاضر معهم فيجب ذلك على كل من ذكر حتى على فقير وولد ومدين ورفيق بلاذن من الاصل ورب الدين والسيد ويلزم الذين على مسافة القصر المضى اليهم عند الحاجة بقدر الكفاية دفعاً لهم وانتقاداً من الهلكة فيصير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد واذ لم يمكن من قصد تأهب لقتال وجوز أسرا وقتلها فاستسلام وقتال ان علم أنه ان امتنع منه قتل وأمنت المرأة فاحشة

الح مخترز قوله الآتي وجوز أسرا وقتلا وقوله أولم يعلم الح مخترز قوله ان علم وقوله أولم تأمن
مخترز قوله وأمنت ويكون قدم المفهوم على المنطوق وانما جعلنا الأول مفهوما لأن الثاني
هو عبارة مقن المنهج والاول عبارة شرح المنهج قدمها على المتن تقدما للمفهوم ويصح
أن يجعل الثاني مفهوم الأول (قوله في أحكام الجهاد) كان الأولى أن يقول في بعض
أحكام الجهاد لأن ما تقدم أحكام له أيضا (قوله ولو مسلمين) راجع للعبيد بأن أسلوا
وهم في أيدي الكفار (قوله أي يصيرون بالأسر أرقاء) تفسير قوله يكون رقيقا ولا حاجة اليه
اذلا إيهام في المتن وانما يحتاج اليه من عبرة بقوله ترق ذراري كفار كما وقع في المنهج (قوله
ومنهم فيما ذكر المعضون) أي بالنسبة للبعض القن أما بالنسبة للبعض الحرف في خبر فيه جماعدا
القتل لاستحالة خبره لا امام فيه بين المتن والقضاء والرق ويتبع القتل فان ضرب عليه الرق
فلا امر ظاهر أو فداءه كذلك وان من عليه فقد فوت البعض الرقيق على الغنائم فيضمنه
كأولئك (قوله فان قتلهم الامام) أي بعد الظفر بهم وحاصله كما قاله شيخ انه ان قتل أسيرا
غير كامل لزمه قيمته أو كما لا قبل الضير فيه عزه فقط ايج وكتب بعضهم قوله فان قتلهم
الامام ومثل الامام غيره وهذا في قتل الناقصين أما قتل الكاملين من الامام فلا شيء في نفسه
أما من غير الامام فان كان بعد اختيار الامام القتل أو قبله فلا ضمان الا التعزير وان كان
بعد اختيار الامام للقضاء فان كان بعد قبضه القضاء وقبل وصول الكافر لمأمنه ضمنه بالدية
لورثته وان كان بعد وصوله لمأمنه فهدروا ان كان قبل قبض القضاء وقبل وصوله لمأمنه ضمن
بالدية وبأخذ الامام منها قدر القضاء والباقي لورثته وان كان بعد وصوله لمأمنه فلا ضمان
وأما ان كان القتل بعد المتن فان كان قبل وصوله لمأمنه ضمن بالدية لورثته وان كان بعد
وصوله لمأمنه فلا ضمان (قوله أو أمير الجيش) أي بأن لم يكن الامام غازيا بأن أرسل جيشا
وأمر عليهم أميرا (قوله بخير فيهم) وليس هو تخيرا على يابه بل بجتهسد الامام في الامور
الاربعة فمأراه حظا للمسلمين والاسلام فعلة وعلى ذلك فهل اذا اختار امرامن الامور
هل له الرجوع عنه الى غيره أم لا يبحث بعضهم أن ما كان فيه حق للدم كالقتل فله
الرجوع عنه وليس له رجوع في غيره لانه باختياره الاسترقاق صار ملكا للغنائم فيكون
الحق لهم فلا رجوع له فيه وكذلك المتن والقضاء ليس له الرجوع لانه من باب الاجتهاد ورجوعه
الى غيره اجتهاد ثان والاجتهاد لا ينقض باجتهاد آخر ما لم يكن لرجوعه سبب وقد ظهر له الاصلح
للمسلمين فله الرجوع حينئذ ويكون كالحاكم اذا حكم باجتهاده وظهر له النص بخلافه
فله الرجوع كذلك هكذا قيل (قوله بفعل الاخط) أشار به الى أن التعبير بالتخمين فيه
مباحة لانه انما يكون عند استواء الخصال (قوله للاسلام والمسلمين) لأن حظ المسلمين
ما يعود اليهم من الغنائم وحفظ مهجهم في الاسترقاق والقضاء حظ المسلمين وفي المتن حظ
الاسلام (قوله أو عربي) كما في سبى هوازن وغيرهم من قبائل العرب كبنى المصطلق زى ايج
(قوله أو بعض شخص) وهو الرابع والثاني لا وعليه أي على الرابع لضرب الرق على البعض
رق الكل قاله البغوي وقال الراعي وكان يجوز أن يقال لا يرق منه شيء وعلى قول البغوي يقال
لناصورة يسرى فيها الرق كما يسرى العقود ميري زى وقال الشوبري ولا سراية على الاصح

(قوله)

ثم شرع في أحكام الجهاد بقوله
(ومن أمر من الكفار فعلى ضربين
ضرب يكون رقيقا بنس) أي
بجوز (السبي) بفتح المهملة واسكان
الموحدة وهو الاسر كما قاله النووي
في تحريره (وهم النساء والصبيان)
والمجانين والعبيد ولو مسلمين كما يرق
سرى مقهورا لحرب بالقهر أي يصيرون
بالأسر أرقاء لنا ويكونون كسائر أموال
الغنية الخمس لاهله والباقي للغنائم لانه
صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي
كما يقسم المال والمراد برق العبيد
استمراره لا تجزئته ومثلهم فيما ذكر
المعضون تغليب الحقن الدم * (تنبيه)
لا يقتل من ذكر انتهى عن قتل النساء
والصبيان والباقي في معناهما فان
قتلهم الامام ولولشرهم وقوتهم ضمن
قيمتهم للغنائم كسائر الاموال
(وضرب لا يرق بنفس السبي) وانما
يرق بالاخبار كما سبأني أن شاء الله
تعالى (وهم الرجال) الاحرار
البالغون العقل (والامام) أو أمير
الجيش (بخير فيهم) بفعل الاخط
للاسلام والمسلمين (بين أربعة أشياء)
وهي (القتل) بضرب رقبة لا بصرق
وتغريق (والاسترقاق) ولو لو تبي
أو عربي أو بعض شخص على المصحح
في الروضة اذا رآه مصلحة (والس) عليهم
بخطبة سبيلهم (والقدية بالمال) أي
بأخذ منهم سواء أكان من مالهم
أو من مالنا الذي في أيديهم

(أو بالرجال) أي برد أمرى مسلمين كانص عليه ومثل الرجال غيرهم أو أهل ذمة كما يحشه بعضهم وهو ظاهر فيرد مشرك بمسلم أو مشركين بمسلم أو يذم ويحوز أن يذمهم بأسلحتنا التي في أيديهم ولا يجوز أن يرد أسلحتهم التي في أيدينا بمال يذلونه كما لا يجوز أن تبعهم السلاح (يفعل الامام) أو أمير الجيش من ذلك بالاجتهاد لا بالشبهة (٢٢٣) (ما فيه المصلحة للمسلمين) والاسلام

فان خفي على الامام أو أمير الجيش الاخط حشهم حتى يظهر له لانه راجع الى الاجتهاد لا الى التشهي كما تفتوخر لظهور الصواب ولو أسلم أسير مكلف لم يجز الامام فيه قبل اسلامه منا ولا فداء عصم الاسلام دمه فيحرم قتله لخبر الصحبين أمروا أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الى أن قال فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وقوله وأموالهم محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله لا يجهتها ومن حقها أن ماله المقدور عليه بعد الاسر غنمة ونبي الخيار في الباقي من خصال التخصير السابقة لأن الخيرة بين أنبياء اذا سقط بعضها تعدوه لا يسقط الخيار في الباقي كالجيز عن العتق في الكفارة (ومن أسلم) من رجل أو امرأة في دار حرب أو اسلام (قبل الاسر) أي قبل التظفر به (أحرز) أي عصم باسلامه (ماله) من غنمة (ودمه) من سفكه للخبر المار (وصغاراً ولادة) الاحرار عن السبي لانهم يتبعونه في الاسلام والجد كذلك في الاصح ولو كان الاب حياً لمات وولده أو وولده الجنون كالصغير ولو طرأ الجنون بعد البلوغ لمات أيضاً ويعصم الحمل تبعاً له لان استرقت أمته قبل اسلام الاب فلا يطل اسلامه رقه كالمفصل وان حكم باسلامه (تنبه) سكت المصنف عن سبي الزوجة والمذهب كما في المنهاج أن اسلام الزوج لا يعصمها عن الاسترقاق لاستقلالها ولو كانت حاملاً في الاصح فان قيل لو بذل الجزية منع ارقاق زوجته وابنته البالغة فكان

(قوله أو مسلمين) عبارة شرح المنهج أو أكثره في أول فكللام الشارح يحتمل التثنية والجمع (قوله ويجوز أن يذمهم) هذا مكرر (قوله ولا يجوز أن يرد الخ) وهل يجوز ردها بأسرنا وجهان أو وجههما الجواز سم (قوله يفعل الامام) أشار به الى أن التخصير عند استواء الخصال (قوله لانه) أي الاخط راجع الخ (قوله ولو أسلم الخ) هذا مفهوم قوله لا في قبل الاسر فقدم المفهوم على المنطوق تعجيلاً للقائدة وأما أولاده فان أسروا قبله رقا وان لم يؤسروا عصمهم وأما ماله وزوجته فلا يعصمهما (قوله لم يجز الامام) صفة لاسير فان كان اسلامه بعد اختيار الامام خصله غير القتل تعينت شرح المنهج (قوله منا) أي أي ولا رقا (قوله عصم الاسلام دمه) أي لانه لا بدليل قوله الا في ذكر المال في الحديث محمول على ما اذا قالوها قبل الاسر أي بخلاف من أسلم بعده (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) عبارة شرح المنهج حتى يشهدوا أن لا اله الا الله قال زى أي مع محمد رسول الله وأن لا اله الا الله صارت على الشهادتين كما تقدم (قوله محمول على ما قبل الاسر) أي محمول على قوله ما قبل الاسر (قوله لان الخيرة) أي الخيرية (قوله في الكفارة) أي كفارة المين فانه مخير بين العتق والاطعام والكسوة فاذا جيز عن العتق تخير بين الاطعام والكسوة (قوله ومن أسلم) أي أو بذل الجزية (قوله من غنمة) الاولى من غنمة بصيغة المصدر (قوله وصغاراً ولادة) من اضافة الصفة للموصوف أي وأولاده الصغار الاحرار أي ومجانينهم وان سفلوا عن الاسترقاق لانهم يتبعونهم في الاسلام وخرج الارقاء فامرهم تابع لامر سيدهم لانه من أمواله وكباراً ولادهم الاحرار لاستقلالهم فيخصر الامام فيهم كغيرهم اه سم (قوله عن السبي) أي الرقية (قوله والجد كذلك) أي كالأب في أنه يعصم أولاده وان كان ولده كافراً حياً نظر التبعية للجد في الدين لانه الاعلى وقوله كذلك أي كالأب في ما ذكره من المعروف من الهاء في قوله أولاده ولو ذكر الاب بدل قوله كذلك لكان أظهر (قوله ولو كان الاب) أي غير المسلم اه (قوله لمات) أي لانهم يتبعونه في الاسلام ومثله قوله لمات أيضاً (قوله ويعصم الحمل) بالبناء للمفعول (قوله لان استرقت أمته قبل اسلام الاب) أما اذا استرقت بعد اسلام الاب فلا يتبعها حملها عصمتها باسلام أبيه (قوله فلا يطل اسلامه) أي الاب رقه أي الحمل كالمفصل اذا سبي وحده وان حكم باسلامه أي الحمل تبعاً لاصله (قوله عن سبي الزوجة) الاولى أن يقول عن احراز الزوجة أي حيث لم يقل وأحرز زوجته وحاصل حكم الزوجة أن زوجة المسلم الاصلية وزوجة الذي الموجودة حال عقد الذمة لا يرقان بالسبي وزوجة الحرى اذا أسلم قبل أسرها وزوجة لذي الطائفة بعد عقد الجزية يرقان بنفس السبي اه شيخنا (قوله لاستقلالها) أي بالاسلام (قوله ولو كانت حاملاً) وبذلك بلغز فيقال لنا زوجة بدار الحرب يجوز سبها ولا يجوز سبي ولدها (قوله وبالباغة) أي والزوجة (قوله فان استرقت الخ) تفريع على قوله السابق لا تتبعه زوجته وفي التعبير باسترقت مسامحة لانها ترق بنفس السبي فكان الاولى أن يقول فان رقت (قوله لامتناع الخ) لانه لما زال ملكها عن نفسها فعن النكاح أولى اه مل (قوله ولقوله الخ) استدلال على قوله السابق فان استرقت انقطع نكاحه (قوله أو طاس) الذي في المختار من كتب اللغة فتح الهمة

الاسلام أولى أوجب بأن ما يمكن استقلال الشخص به لا يجعل فيه تابعاً لغيره وبالباغة تستقل بالاسلام ولا تستقل ببذل الجزية فان استرقت انقطع نكاحه في حال السبي سواء كان قبل الدخول بها أم لا لامتناع امساك الامة الكافرة للنكاح كما يمنع ابتداء نكاحها ولقوله صلى الله عليه وسلم في سبايا أو طاس الا لاوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض

وقى قل مانعه قوله أو طاس بضم الهمزة أفصح من فتحها اسم واد من هو وزن عند حنين اه
 بحروفه قلت وهو من أجل الثقات الذين يقلدون غايته أن الشيخ رحمه الله كان قليل عزو
 الكلام لاهله اه اج (قوله عن ذات زوج ولا غيرها) أى قد دل ذلك على انقطاع النكاح
 باسترقاقها لأن الحديث وإن كان وارد في الاستبراء شامل لوطء الزوج زوجته وقوله لاوطأ
 حامل الخ وإن كان الواطئ زوجا لانقطاع النكاح عن الرق لكن ينفيه قوله حتى تضع لأن
 انقطاع نكاحها يحرمها حتى يعقد عليها عقد جديد وشمول الحديث بوطء الزوج زوجته
 فيه نظر (قوله كان فيهم) المناسب فيهن (قوله وترق زوجة الذي) حاصل ذلك أن يقال
 أن زوجة المسلم الأصل لا ترق وعتيق المسلم لا يرق وزوجة الذي الموجودة وقت عقد الجزية
 لا ترق أما زوجة الحربي إذا أسلم أو زوجة الذي إذا حدثت بعد الجزية وعتيق الذي فيرقون
 (قوله ويقطع به نكاحه) أى لأن طرق الرق كالموت (قوله فإن قيل هذا يخالف قولهم الخ)
 وجه المخالفة أنه إذا عصم زوجته عن الاسترقاق كيف يلازم قولهم ترق زوجة الذي بنفس
 الأسرها وجوابه أن التي يعصمها هي الموجودة عند عقد الجزية له والتي لا يعصمها هي التي يطرأ
 تزويجها على عقد الجزية (قوله عصم نفسه) مع أنه صادر بمبايعة الجزية (قوله والمراد
 هنا) أى في قوله وترق زوجة الذي الخ لأن العقد لم يتناولها أو يحمل ما هنالك على ما إذا كانت
 زوجته داخله تحت القدرة حين العقد وما هنالك على ما إذا لم تكن كذلك شرح الروض (قوله
 ولا تسترق زوجة المسلم) أى الأصل (قوله وهو المعتقد) جرى عليه زى في حاشيته ونفسه
 المعتقد ما في المنهاج من عدم جواز أسرها بخلاف زوجة من أسلم فإنه يجوز أرقاقها اه اج
 (قوله لأن الإسلام) تعليل لأصل المسئلة أى لا تسترق زوجة المسلم الأصل (قوله ولو سبيت)
 لم يقل ورقت كما قاله في الزوج لأنها ترق بنفس السبي بخلافه اه م ر وحاصله أنه إن حدث الرق
 في الزوجين أو أحدهما انفسخ النكاح وإن لم يحدث رق لم ينفسخ النكاح وقد علمت أن الزوجة
 التي يطرأ عليها الرق هي زوجة الحربي الذي لم يسلم ولم يعط الجزية وزوجة الذي إذا حدثت
 بعد الجزية وإيضاح الكلام في ذلك أن يقال إن الزوجين إما أن يكونا حريين أو رقيقين
 أو الزوج حر والزوجة رقيقة أو عكسه فهذه أربعة وعلى كل أمان أن يسبيا أو تسبى الزوجة
 أو يسبى الزوج ويسترق أو لا فالجمله ستة عشر صورة فينفسخ النكاح فيما إذا كانا حريين
 وسبيا أو سبيت هي أو سبي هو أو استرق فإن لم يسترق فلا ينفسخ النكاح وإن كانا رقيقين
 فلا ينفسخ في الصور الأربعة وإن كان الزوج حرا والزوجة رقيقة فينفسخ النكاح فيما إذا سبيا
 أو سبي الزوج وحده واسترق فيها ولا ينفسخ النكاح فيما إذا سبيت الزوجة وحدها
 إذ لم يفتد لها رق أو سبي الزوج وحده ولم يسترق فإن كانت الزوجة حرة والزوجة رقيقة فينفسخ
 النكاح فيما إذا سبيا أو سبيت فالخاصل أن من سبي ورق انقطع نكاحه فتأمل وافهم
 (قوله أو زوج حر) قيد وقوله ورق قيد سواء كان الرق بمجرّد الأسر بأن كان صغيرا
 مثلاً أو بالضرب بأن كان كاملا واختار الإمام فيه الرق أى فانه يقطع به النكاح وانظر ما وجه
 ذلك فإن غاية أمره أنه رقيق والرقيق لا يمتنع عليه نكاح الامة وقول الشارح لحدوث الرق
 لا ينيح انقطاع النكاح لأن الرقيق يجوز له نكاح الحرة وعبارة قل على الجلال قوله لحدوث

ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ومعلوم
 أنه كان فيهم من لها زوج وترق زوجة
 الذي بنفس الأسر ويقطع به نكاحه
 فإن قيل هذا يخالف قولهم أن الحربي
 إذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته
 من الاسترقاق أجيب بأن المراد هناك
 الزوجة الموجودة حين العقد يتناولها
 العقد على جهة التبعية والمراد هنا
 الزوجة المتجدة بعد العقد لأن العقد
 لم يتناولها ويجوز أرقاق عتيق الذي
 إذا كان حريا لأن الذي لو التحق
 بدار الحرب استرق فعبقته أولى لا عتيق
 مسلم التحق بدار الحرب فلا يسترق
 لأن الولاء بعد ثبوته لا يرتفع ولا تسترق
 زوجة المسلم الحربية إذا سبيت كما
 صححه في المنهاج وأصله وهو المعتقد
 وإن كان مقتضى كلام الروضة
 والشرحين الجواز فإنهم مساوياً في
 جريان الخلاف بينهما وبين زوجة
 الحربي إذا أسلم لأن الإسلام الأصلي
 أقوى من الإسلام الطارئ ولو سبيت
 زوجة حرة أو زوج حر ورق انفسخ
 النكاح لحدوث الرق فإن كانا رقيقين
 لم ينفسخ النكاح إذ لم يحدث رق
 وإنما اتفق الملك من شخص إلى آخر
 وذلك لا يقطع النكاح كالبيع

الرق أي وحدوثه كالموت كما صرحوا به وبذلك فارق جواز نكاح رقيقه لرقيقة أو لحرّة ابتداء
 اه (قوله وإذا راق الحربى وعليه دين) صور المقام ستة لانه اذا راق من عليه الدين اماناً
 يكون دينه لمسلم أو ذمى أو حربى وإذا راق من له الدين اماناً يكون من عليه الدين مسلماً أو ذمياً
 أو حربياً وبعبارة المنهج وشرحه وإذا راق الحربى وعليه دين لغير حربى لم يسقط اذ لم يوجد
 ما يقتضى اسقاطه فيقتضى من ماله ان غنم به صدرقه وان زال ملكه عنه بالرق فيما سأل الرق
 على الموت فان غنم قبل رقه أو معه لم يقض منه فان لم يكن له مال أو لم يقض منه بقي في ذمته الى أن
 يعتق فيطالب به وخرج بزبادى لغير حربى الحربى كدين حربى على مثله ورق من عليه الدين
 بل أوجب الدين فيسقط ولورق رب الدين وهو على غير حربى لم يسقط اه فذكر المتن صورتين
 بالمنطوق وأربعة بالمفهوم أشار الشارح الى اثنين منها بقوله وخرج بزبادى الى قوله فسقط
 والى اثنين قوله ولورق رب الدين اه قال قل فالخامس أنه لا يسقط الا دين حربى على مثله
 بارفاق أحدهما (قوله ولورق رب الدين وهو على غير حربى لم يسقط) بل يصير ذمة من هو
 عليه حتى يعتق فيعطى له أو يموت فهو لبيت المال فياً اه سم نقلاً عن شرح م والفرق
 بين الحربى دائناً ودينياً وبين غيره أن مال الحربى غير محترم بخلاف غيره من مسلم أو ذمى
 اه (قوله لم يسقط) والوجه أن الامام بطالب به كودائعه لانه غنمية كذا فى شرح م
 وقوله لانه غنمية فيه نظر لعدم انطباق حد الغنمية عليه وعسارة التحفة والذي يتجه في أعيان
 ماله أن السيد لا يملكها ولا يطالب بها الا ملكه رقبته لا يستلزم ملكه لاله بل القياس
 أنهم امتلك بيت المال كالمال الضائع اه رشدى (قوله على غير حربى) أما الحربى فتقدم
 حكمه في قوله أوجب الدين (قوله وما أخذ منهم) أى ولم يكن لمسلم فان كان له لم يرز ملكه عنه
 بأخذهم له فعلى من وصل اليه ولو بشرائه رده اليه والمراد بقوله وما أخذ منهم أى أخذ
 مسلم وأما ما أخذ الذى فانه ملك له بجملته لا يدخله تخميس كإى م سواء كان معتقاً أو
 وجده داخل بلادهم بأمان أو غيره ع ش وهذا سباق فى باب الغنمية فكان الاولى تأخير
 هنا وقول الشارح وما أخذ منهم أى من التقييد بأخذهم من دار الحرب لان أخذ مالهم
 فى دارنا ولا أمان لهم كذلك اه (قوله أو غيرها) كاختلاس سم (قوله والباقي
 لا تجزئ) تنزيلاً لدخوله دارهم وتقريره بنفسه منزلة القتال والمراد بالعقار العقار المملوك
 اذا الموات لا يملك كونه فكيف يملك عليهم صرح به الجرجاني اه شرح المنهج وقوله فكيف
 يملك عليهم أى عنهم لان ملكه عنهم فرع ملكهم له والاستفهام انكارى (قوله وكذا
 ما وجد كقطعة) أى من حيث انه لم يعلم مالكة فقار ما قبله فان مالكة معلوم وقوله وكذا
 ما وجد الخ أى فهو غنمية أى خمسة الا السلب خمس الا له والباقي لا أخذ تنزيلاً لدخوله دارهم
 وتقريره بنفسه منزلة القتال (قوله فان أمكن كونه لمسلم) ويظهر أن اسكان كونه لذى
 كذلك اه شوبرى (قوله وجب تعريفة سنة) وتقل فى صفة التعريف لما أمكن كونه لمسلم
 عن الشيخ أبى حامد أنه يعرف يوماً أو يومين فالأولى يقرب منه قول الأمام يكنى بلوغ التعريف
 للأجناد اذ لم يكن هناك مسلم سواه سم ولا تظر الى احتمال مرور التجار وعن المذهب والتهذيب
 أنه يعرفه سنة قال الزركشى ويشبه حمل الاقل على الخسيس والثانى على غيره وحاوله

وإذا راق الحربى وعليه دين لغير حربى
 كسلم وذمى لم يسقط فيقتضى من ماله
 ان غنم به صدرقه فان كان الحربى على
 حربى ورق من عليه الدين بل أوجب
 الدين فيسقط ولورق رب الدين وهو
 على غير حربى لم يسقط وما أخذ منهم
 بلا رضا من عقار أو غيره بسرقة
 أو غيرها غنمية خمسة الا السلب خمس
 لاهله والباقي لا أخذ وكذا ما وجد
 كقطعة مما يظن أنه لهم فان أمكن كونه
 لمسلم وجب تعريفة ويعرف سنة
 الا أن يكون حقيراً كسائر اللقطات

(ويحكم الصبي) أي الصغير ذكرًا كان
أو أنثى أو خنثى (بالاسلام عند وجود)
أحد (ثلاثة أسباب) أولها ما ذكره
بقوله (أن يسلم أحد أبويه) والمجنون
وان جن بعد بلوغه كالصغير بأن يعلق
بين كافرين ثم يسلم أحدهما قبل بلوغه
فانه يحكم باسلامه حالاً سواء أسلم
أحدهما قبل وضعه أم بعده قبل تمييزه
أم بعده وقبل بلوغه لقوله تعالى والذين
آمَنُوا واتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ
أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ * (تنبه) * قول
المصنف أن يسلم أحد أبويه يوهبهم قصره
على الابوين وليس مراد ابل في معنى
الابوين الاجداد والجدات وان لم
يكونوا وارثين وكان الاقرب حياً فان
قل اطلاق ذلك يقتضي اسلام جميع
الاطفال باسلام أبيهم آدم عليه الصلاة
والسلام أوجب بأن الكلام في جد
يعرف النسب اليه بحيث يحصل بينهما
التوارث وبأن التبعية في اليهودية
والنصرانية حكم جديد وانما أبواه
يهودانه أو نصرانه والمجنون المحكوم
يكفره كالصغير في تبعية أحد أصوله
في الاسلام ان بلغ مجنوناً وكذا ان بلغ
معتقاً ثم جن في الاصح واذا حدث للاب
ولديه موت الجد مسلم تبعه في أحد
احتمالين رجحه السبكي وهو الظاهر
فان بلغ الصغير ووصف بعد بلوغه
أو أفاق المجنون ووصف كقرا بعد
افاقه فترتد على الاظهر ولسبق الحكم
باسلامه فاشبه من أسلم نفسه ثم ارتد
وان كان أحد أبوي الصغير مسلماً
وقت علوقه فهو مسلم باجاء وتغليباً
للالاسلام ولا يضر ما يطرأ بعد العلوق
متيماً من ردة

الاذعى أيضاً واستدل له وبالجملة فالظاهر وهو قضية الكتاب وغيره أنه لا فرق بين هذه
وبين لقطة دار الاسلام في مدة التعريف اه زى وانظر قوة التعريف على من اذا الملتقط
لا يملك لانها بعد التعريف غنجة اه ثم رأيت التصريح بأنها على بيت المال لانه بعد
التعريف لبيت المال (قوله ويحكم للصبي) جملة مستأنفة استئنافاً في جواب سؤال
مقدراً حاصله لاسلام الصبي سبب آخر غير اسلام أبيه المتقدم أم لا فأجاب بأن له ثلاثة أسباب
ومثل الصبي الحل أيضاً (قوله وان جن) الغاية للردة اه شيخنا (قوله بأن يعلق بين كافرين)
تصوير لقوله ان يسلم أحد أبويه أي تحمل به أمه حالة كفرها وكفر أبيه وسائر أصوله ثم يسلم
أحدهما من أصوله قبل انفصاله أو بعده قبل تمييزه أو بعده الخ مد وهذا التصوير أعم من كلام
المتن لأن كلام المتن ظاهر في المنفصل والتصوير شامل للعمل فهو من تصوير الخاص بالعام (قوله
واتبعناهم) هو محل الشاهد (قوله باسلام أبيهم آدم) كذا في خط المؤلف وعبارة
شرح الروض جدهم فـ كان الاولى للموافك التعبير بالجد لكونه حقيقة وما ذكره محجاز
اه مرحوى قلت ان هذا الشيء عجيب كيف تستقيم هذه الاولوية مع اطباقتهم على أن المجاز
أبلغ من الحقيقة وهل الشارح متعبد بعبارة شرح الروض حتى يتعين عليه موافقتها كيف
وقد ورد في الاحاديث الشريفة اطلاق الاب على آدم كثيراً لوجه الاولوية اه (قوله
أوجب الخ) حاصله جوابان الاول بالمنع واشاقى بالتسليم فحاصل الاول منع قوله ان
الاجداد تشمل آدم لان المراد جد أو جدة يعرف النسب اليه لا مطلق جد ولا جدة وحاصل
الثاني سلماً أن الاجداد تشمل آدم وحواء لكن منع من تبعية الصغير لهما مانع وهو أن أباه وأمه
هو داه أو نصرانه (قوله في جد يعرف) أو جدة والمراد النسب اللغوي (قوله بحيث يحصل
بينهما التوارث) ليس بقيد بل المدار على الاتساب ولولغويا كفاي الام قل ويجاب بأن المراد
التوارث ولو بالرحم (قوله وبأن التبعية في اليهودية) جواب آخر قاطع لحكم تبعية آدم
في الاسلام فـ أنه قال محل التبعية ان لم يوجد هذا المانع وهو تهود أبائهم لهم وتنصرهم له
والانقطاع وهذا الجواب يقتضي أن الجد الذي ينسب اليه لو كان مسلماً وأبوه كافراً أنه
لا يتبع الجد لكون الاب هو داه أو نصرانه مع أنه ليس كذلك (قوله حكم جديد) أي طارئ
بالولادة والاسلام حكم أصلي شرح الروض اه أي فهذا الحكم قد توسط بين الوالد وأولاده
فقطعت التبعية هذا وجه الجواب به (قوله وانما أبواه يهودانه أو ينصرانه الخ) هذا استدلال
على كونه حكماً جديداً أي بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وانما أبواه يهودانه الخ وعبارة شرح
الروض حكم جديد لخبر وانما أبواه الخ (قوله والمجنون) هذا تقدم وانما أعاده للخلاف فيه
فتكون الغاية المتقدمة للردة على هذا الخلاف (قوله واذا حدث لادب) أي الكافر (قوله
بعد موت الجد مسلماً) المعتبر أن يكون أسلم فان ابن الابن يتبعه ولا تظر لكون الجد مات مسلماً
أو كافراً وكلام الشارح للغالب (قوله تبعه) أي الجد (قوله كفراً) تنازعه قوله وصف
في الموضوعين كذا قيل وفيه نظر لان وصف الاول ذكر مفعوله وهو قوله الكفر ولعله وقع
في بعض نسخ الشارح اسقاط لفظ الكفر من الاول (قوله وان كان أحد أبوي الصغير مسلماً
وقت علوقه فهو مسلم) يشير بهذا الى أن الاسلام الطارئ الذي اقتصر عليه المصنف ليس بقيد

فان بلغ ووصف كفرا بأن أعرب به عن نفسه كافي المحرر في رد قطع الالاهة مسلم ظاهرا وباطنا وثانها ما ذكره بقوله (أويسيه) أي الصغير أو المجنون (مسلم) وقوله (منقردا) حال من ضمير المفعول أي (٢٢٧) حال انفراد (عن أبيه) فيحكم باسمه

ظاهرا وباطنا به السايه لان له عليه ولاية وليس معه من هو أقرب اليه منه فبتبعه كلاب قال الامام وكان الساي لما أبطل حريته قلبه قلبا كليا فعُدَّ معا كان واقف له ويجرد تحت يد الساي وولاية شبه تولد بين الابوين المسلمين وسواء أكان الساي بالغاً قلاماً لا أمّا اذا سبي مع أحد أبيه فإنه لا يبيع الساي جزاً ومعنى كون أحد أبوي الصغير معه أن يكونا في جبر واحد وغنية واحدة وان اختلف سايهما لان تبعية الاصل أقوى من تبعية الساي فكان أولى بالاستبعا ولا يؤثر موت الاصل بعد لان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي وخرج بالمسلم الكافر فلو سباه ذي وحله الى دار الاسلام أو مستأمن كما قاله الدارمي لم يحكم باسمه في الاصح لان كونه من أهل دار الاسلام لم يؤثر فيه ولا في أولاده فكيف يؤثر في مسييه ولان تبعية الدار انما تؤثر في حق من لا يعرف حاله ولا نسبه ثم هو على دين سايه كما ذكره الماوردي وغيره وثانها ما ذكره بقوله (أو يوجد لقط في دار الاسلام) فيحكم باسمه تبعاً للدار وما ألحق بها وان استلقه كافر بلائنة ينسبه هذا ان وجد جعل ولو بدار كافر به مسلم يمكن كونه منه ولو أسير مقتسراً أو تاجراً أو محتاجاً تغليباً للاسلام ولانه قد حكم باسمه فلا يغير بمجرد دعوى الاستحقاق ولكن لا يكتفي اجتيازاً به دار كفر بخلافه بدارنا لوقته مسلم (أويسيه) * اقتصاره كغيره على هذه الثلاثة المذكورة

(قوله بأن أعرب) أي أظهر وبين (قوله أو المجنون) ليس من جملة التفسير لان الكلام في الصغير فلو قال ومثله المجنون لكان أولى (قوله عن أبيه) أي عن أحد أبويه كما يدل عليه قوله الاتي أما اذا سبي مع أحد أبويه فقوله عن أبيه ليس بقيد بل المراد منفردا عن أحد أصوله كما يؤخذ من التعليق الاتي (قوله نعمد) بالبناء للمفعول وكذا قوله واقف (قوله عما كان) أي عن الوجود الذي كان وقوله واقف له وجوده وهو وجوده مسأراً قيقاً (قوله أما اذا سبي مع أحد أبويه) هذا بمنزلة قول المصنف منفردا (قوله وغنية واحدة) أي وسيا معاً أو تقدم سبي الاصل سم فان تقدم سبي الولد فهو على دين الساي المسلم وسبي أصله بعد لا يغيره عما ثبت له من الاسلام اهـ (قوله لان تبعية الاصل) علة لقوله لا يبيع الساي فكان الاولى أن يقدمه عنده (قوله لم يحكم باسمه) أي تبعاً للدار (قوله في الاصح) راجع للذي فعل الخلاف في الذي اذا كان قاطناً في دار الاسلام أمّا المؤمن فلا خلاف أنه على دينه وكذا الذي اذا لم يكن قاطناً بل دارنا (قوله لان كونه) أي الذي الساي الخ (قوله من لا يعرف حاله ولا نسبه) كالقبط أي وهذا يعرف حاله ونسبه لانه معلوم أنه منسوب للكافر (قوله كما ذكره الماوردي) ولو سباه مسلم وذي حكم باسمه تغليباً لحكم الاسلام ولان الاسلام يعلم ولا يعلم عليه ذكره القاضي اهـ شرح الروض (قوله في دار الاسلام) أي بأن يسكنها المسلمون وان كان فيها أهل ذمة أو قصها المسلمون وأقربها يبدل الكفار أو كانوا يسكنوها ثم جلاهم الكفار عنها شرح الروض (قوله وما ألحق بها) وهي دار الكفار التي بها مسلم كاجر وهو ما ذكره بقوله ولو بدار كافر به مسلم (قوله وان استلقه) غاية أي لاحتمال أن يكون من وطء مسلمة بنسبه (قوله بلائنة بنسبه) فيلحقه ولا يحكم بكفره (قوله هذا) محل كونه يحكم باسمه وهذا لا يحتاج له بعد قول المتن في دار الاسلام نعم يؤخذ منه انه ليس بقيد وعبارة المنهج اللقبط مسلم ان وجد الخ فسرى للشارح ما ذكر منها (قوله بدار كافر) أي بالاصالة والابان كانت دار اسلام واستولت عليها الكفار الا أن فيحكم باسمه حرمة لها ع (قوله به مسلم) أي بالحل سواء كان ذلك محل دار الاسلام أو دار الكفر كما في المحل على المنهاج (قوله منتشر) أي غير محبوس (قوله أو محتاجاً) لما كان شاهداً لا اجتيازاً به دار الكفر ودار الاسلام مع أنه لا يكتفي اجتيازاً به دار الكفر استدرك عليه بقوله ولكن لا يكتفي الخ والمراد بقوله أو محتاجاً أي بدارنا كما يعلم مما بعده وحيداً فكان الاولى اسقاطه اذا فائدة فيه مع ايهاه خلاف المراد (قوله تغليباً للاسلام) علة لقوله ولو بدار كافر (قوله ولانه قد حكم الخ) علة لقوله وان استلقه كافر الخ (قوله ولكن لا يكتفي اجتيازاً) أي مروراً بالمسلم بدار كافر أي بالاصالة والابان كانت دار اسلام واستولت عليها الكفار الا أن فيحكم باسمه حرمة لها ع وهذا لا ينافي قوله فيما سبق أنقاولو محتاجاً لان علة في دار الاسلام (قوله بخلافه بدارنا) فيه أن اجتيازاً به دارنا لا يحتاج اليه لوجود المسلمين فيها ويمكن تصويره بما اذا خربت بلدة من بلاد الاسلام ولم يبق فيها مسلم أو استولى عليها الكفار ثم اندم بها مسلم ووجد فيها بعد ذلك لقط (قوله ولوقته مسلم) لعل الاولى أن يقول ولوقته المسلم أي المتقدم لانه الذي يتوهم (قوله المذكورة) وهي التي ذكرها المصنف في قوله ويحكم بالصبي باسمه عند

اللقبط بمحل منسوب للكفار ليس به مسلم فهو كافر * (تنبيه) * اقتصاره كغيره على هذه الثلاثة المذكورة

ويوجد ثلاثة أشياء الخ (قوله على عدم الحكم بسلام الصغير) أي إذا أسلم هو بنفسه أد نطق
 بالشهادتين (قوله وأجاب عنه البيهقي) أي عن إسلامه بل بلوغه (قوله انما ينطق) أي
 علق (قوله فقد تكون) المناسب فقد كانت وعبارة مرفقة كانت منوطة الخ وهي أولى
 ويحاجب بأنه أراد بالاضارح الماضي اه شيخنا (قوله والقياس) أي قياس صحة اسلام
 المميز على صحة صلاته مثلاً لا يصح (قوله لا يتنفل) بالقاء أي لا يقع نفلاً بخلاف الصلاة ونحوها
 اه (قوله وعلى هذا) أي على كونه يصح اسلامه قبل البلوغ (قوله لثلاثين سنة) صوابه
 ثلاثين سنة بحدف نون الرفع للنصب (قوله تمت) تقدم ما في هذه التفة في الاستسقاء وفي فصل
 الردة (قوله ولم يتلفظوا بالاسلام) أمان تلفظه فمدخل الجنة قطعاً وان لم يصح اسلامه
 بالنسبة لاحكام الدنيا اه مد (قوله والاصح أنهم يدخلون الجنة) عبارة للخصائص
 وشرحها للمناوي وأطفالهم أي المؤمنين كلهم في الجنة وحكي بعضهم عليه الاجماع ومراده
 كما قال النووي اجماع من يعتقه روى أحد والحاكم والبيهقي عن أبي هريرة أطفال المؤمنين
 في جبل في الجنة يكفلهم ابراهيم وسارة حتى يرتد بهم الى آباءهم يوم القيامة يعني أرواح أولاد
 المؤمنين وذواربهم الذين لم يبلغوا الحلم يمضونهم ويقوم بمصالحهم ابراهيم عليه الصلاة والسلام
 وزوجته سارة نعم الوالدان الكافلان وهنياً من بالولد فارق أبويه وأمسى عندهما ولا يزالوا
 في كفالتهم حتى يرتد بهم أي ابراهيم الى آباءهم أي يوم القيامة ويرتد ولد الزنا الى أمه ولا ينفى ماد كره
 هنا من كفالة ابراهيم لهم لما في خبر آخر من كفالة جبريل وميكائيل وغيرهما لأن طائفة منهم
 في كفالتهم وطائفة في كفالة غيره فلا تدفع كما بينه القرطبي وغيره وروى أن أرواح ذراري
 المسلمين في جوف عصافير خضر تعلق في شجر الجنة وورد في حديث أن في الجنة شجرة من خيار
 الشجر لها ضرع كضرع البقر وان من مات من الصبيان الذين يرضعون يرضعون منها
 وروى ابن أبي حاتم أن السقط يكون في نهر من أنهار الجنة يتقلب فيه حتى تقوم القيامة اه

* (فصل في قسم الغنمة) *

ذكرها في كتاب الجهاد لأن كلا منهما متعلق بالامام وذكرها شيخ الاسلام مع النبي عقب الوديعه
 لأن المال ما خلقه الله للنفع المؤمنين فلما كان تحت يد الكفار قبل كونه غنمة أو مباحاً كانه
 وديعه تحت أيديهم وسيله الرد للمؤمنين والغنمة أفضل المكاسب ثم يعدها الزراعة ثم يعدها
 الصناعة ثم يعدها التجارة وكان صلى الله عليه وسلم يبيع ويشترى لكن الشراء بعد البعثة أغلب
 وأهدى له ووهب له واستعار واقترض وكان آدم عليه السلام زراعاً وأول صنعة عملت
 على وجه الارض الحرث وأول من حرث آدم وكان ادريس خياطاً وكان نوح نجاراً وكان
 ابراهيم براراً أي يبيع أنواع الملبوس وكان موسى أجير شعيب وكان أصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يبيعون ويعملون في تجلهم وغنمة فعليه بمعنى مفعولة ولو قال في الغنمة وما يتبعها
 من الرضخ والنفل وبيان التخصيص لكان أولى وهي من خصائص هذه الامة لقوله صلى الله
 عليه وسلم أحلت لي الغنائم ولم تحل لغيري وفي السيرة الحلبية وأحلت لي الغنائم كلها وكانت
 الانبياء من قبلي أي من أمر بالجهاد منهم يحرمونها أي لانهم كانوا يجمعونها فتأني

يدل على عدم الحكم بسلام الصغير المميز وهو الصحيح المنصوص في القديم
 والجديد كما قاله الامام لانه غير مكلف
 فأشبهه غير المميز والمجنون وهما لا يصح
 اسلامهما اتفاقاً ولأن نطقه بالشهادتين
 اما خبر واتما انشاء فان كان خبراً فغيره
 غير مقبول وان كان انشاء فهو كعقوده
 وهي باطلة واما اسلام سيدنا على رضي
 الله تعالى عنه فقد اختلف في وقته
 فقيل انه كان بالغاً حين أسلم كما نقله
 القاضي أبو الطيب عن الامام أحمد
 وقيل انه أسلم قبل بلوغه وعليه
 الاكثر وأجاب عنه البيهقي بأن
 الاحكام انما صارت معلقة بالبلوغ
 بعد الهجرة قال السبكي وهو صحيح
 لأن الاحكام انما نيطت بخمسة عشر
 عاماً اتخذت فقد تكون منوطة
 قبل ذلك بسن التمييز والقياس على
 الصلاة ونحوها لا يصح لأن الاسلام
 لا يتنقل به وعلى هذا يحال بينه وبين
 أبويه الكافرين ثلاثين سنة وهذه
 الحيلولة مستحبة على الصحيح في الشرح
 والروضة فيناظر بوالديه ليؤخذ منهما
 فان أياقلاً حيلولة * (تمت) * في أطفال
 الكفار اذا ماتوا ولم يتلفظوا بالاسلام
 خلاف منتشر والاصح أنهم يدخلون
 الجنة لأن كل مولود يولد على الفطرة
 فحكمهم حكم الكفار في الدنيا
 فلا يصلي عليهم ولا يدفنون في مقابر
 المسلمين وحكمهم حكم المسلمين
 في الآخرة لما مر

* (فصل في قسم الغنمة) *

فانقصها أي ما عدا الحيوانات من الامتعة والاطعمة والاموال فان الحيوانات تكون
 ما كالفئتين دون الانبياء ولا يجوز للانبياء أخذ شيء من ذلك وجاء في بعض الروايات وأطعمت
 أمّتك التي ولم أحله لامة قبلها والمراد بالتي ما يعم الغنمة كما أنه قد يراد بالغنمة ما يعم التي ففيها
 كالقيد والمساكين اذا اجتمعوا افتروا واذا افتروا اجتمعوا (قوله حصل لنا) جلة ما ذكره من
 القيود ستة أولها قوله لنا وأخرها قوله منا (قوله وإيجاف) الواو بمعنى أو أي اسراع
 وهو عطف خاص على عام وقوله أو ركاب أي ابل وقوله أو نحو ذلك رجال وسفن (قوله
 ومن الغنمة) اعترض عليه بأن الغنمة لا بد فيها من قتال ولا قتال هنا وإيجاف بأنه لما خطر بنفسه
 ودخل دارهم على هذا الوجه نزل ذلك منزلة القتال وعبارة ابن حجر ولا يراد على التعريف
 خلافاً لمن زعمه ما هو بواعنه عند الالتقاء وقبل شهر السلاح وما صالحوه أهدوه لنا
 عند القتال فان القتال لما قرب وصار كالتحقق الموجود صار كانه موجود هنا بطريق القوة اهـ
 (قوله أو لقطه) أي اذا ظن أنها لهم فان أمكن كونها المسلم وجب تعريفها سنة أو دونها
 كما تقدم شرحه راج (قوله والحرب قائمة) جلة حالية وهي راجعة للامرين قبلها أعني
 الاهداء والصلح فخرج به ما لو لم تكن الحرب قائمة في الاهداء يكون للمهدي اليه وفي صورة
 الصلح يكون فيا فالتفهوم نفسه تفصيل (قوله وخرج بما ذكر) شروع في محترز القيود
 على الفت والنشر المرتب (قوله أو نحوه) كسأمن وقوله لم نملكه بل هو ملكه (قوله
 كما رجه بعض المتأخرين) أي ويستقل الذي بنصيبه (قوله ومن قتل) يحتمل أن يكون
 مستعملاً في حقيقته وهو اذهاق الروح ومجازاً وهو ابطال المنفعة من غير قتل والجمع
 بين الحقيقة والمجازاً راجع عند الشافعي ويحتمل أن يكون المراد به المعنى المجازي وهو ابطال
 المنفعة مجازاً مرسلًا ويكون المعنى الحقيقي أولى من المجازي بالحكم (قوله أي اذا) أشار به
 الى أن من شرطية ولا يتبع ذلك فالاولى عدم ذلك وعبارة قل قوله أي اذا ان جعل
 اذا تفسير المن غير صحيح لأن من موصولة مبتدأ واقع على القاتل واذا ظرف أو حرف وان جعل
 شرطاً مستقلاً أي غير تفسير لمن لم يصح دخول أي التفسيرية عليه ويلزم أن يكون قتل شرطه
 ويكون من حذف الفاعل ويلزم أن يكون أعطى جوابه وتصير من لا خبر لها وخالفه عن الصلة
 ويمكن ان يجاب بأن قول الشارح أي اذا اشارة الى أن من شرطية لا موصولة وليس من باب
 التفسير في شيء (قوله قتيلا) أي شخصاً بول أمره أن يكون قتيلاً فهو من مجاز الأول
 لأن القتل لا يقتل وهذا الحديث قاله أبو بكر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأقره عليه
 فصار حديثاً فان الحديث ما أضيف الى النبي قولاً أو فعلاً أو عزماً أوهما أو سكوتاً أو تقريراً
 أو غير ذلك (قوله يستثنى من اطلاقه الذي) أي بالنظر لظاهر المتن أما بالنظر لتقييد الشارح
 بالمسلم فكان يقول وخرج الخ وحاصله أن شروط أخذ السلب ثلاثة أن يكون مسلماً
 وأن يرتكب غرراً وأن لا يكون المقتول منهياً عن قتله (قوله التخذل) وهو من بحث الناس
 على عدم القتال والمرجف هو الخوف لهم وقيل المرجف مكثر الارجاف وأما التخذل
 فيصدق بالارجاف مرة (قوله والخائن) أي في الغنمة وقال في شرح الروض التخذل من
 يخون الناس كأن يقول عدونا كثير وخدمونا ضعيفة ولا طاقة لنا بهم والمرجف من يكثر

وهي لغة الرمح وشرعاً مال أو ما ألحق به
 كنهر محترمة حصل لنا من كفار أصليين
 حربيين مما هو لهم بقتال منا وإيجاف
 خيل أو ركاب أو نحو ذلك ولو بعد
 انهم اهتمهم في القتال أو قبل شهر السلاح
 حين التي الصقان ومن الغنمة ما أخذ
 من دارهم سرقة أو اختلاساً أو لقطه
 أو ما أهدوه لنا أو صالحوه عليه
 والحرب قائمة وخرج بما ذكره ما حصله
 أهل الذمة من أهل الحرب بقتال
 فالنص أنه ليس بغنمة فلا ينزع منهم
 وما أخذ من تركه المرتد فانه في لا غنمة
 وما أخذ من ذي كجزية فانه في أيضاً
 ولو أخذنا من الحربيين ما أخذوه من
 مسلم أو ذي أو نحوه بغير حق لم نملكه
 ولو غنم ذي ومسلم غنمة فهل يخص
 الجميع أو نصيب المسلم فقط وجهان
 أظهرهما الثاني كما رجه بعض
 المتأخرين ولما كان يقدم من أصل
 مال الغنمة السلب بداهة قتال (ومن)
 أي اذا (قتل) المسلم سواء كان حرّاً
 أم لا ذكر أم لا بالغنائم لا فارساً أم لا
 (قتلاً أعطى سلبه) سواء أشرطه
 له الإمام أم لا لخبر الشيعين من قتل
 قتيلاً فله سلبه وروى أبو داود أن أبا
 طلحة رضي الله تعالى عنه قتل يوم
 خيبر عشرين قتيلاً وأخذ سلبهم
 * (تنبيه) يستثنى من اطلاقه الذي
 فانه لا يستحق السلب سواء أضر
 باذن الإمام أم لا والتخذل والمرجف
 والخائن

ونحوهم عن لاسهم له ولا رضى قال
الاذرى وأطلقوا استحقاق العبد المسلم
السلب ويجب تقييده بكونه مسلم على
المذهب ويشترط في المقتول أن لا يكون
منها عن قتله فلو قتل صبيا أو امرأة
لم يقاتل فلا سلب له فان قاتلا استحققه
في الاصح ولو أعرض مستحق السلب
عنه لم يسقط حقه منه على الاصح لانه
متعين له وانما يستحق القاتل السلب
بركوب غريفي كفى به شر كافر في حال
الحرب وكفاية شره أن يزيل امتناعه
كان يفتأ عنه أو يقطع يديه ورجليه
وكذا لو أسره أو قطع يديه أو رجليه
وكذا لو قطع يدا ورجلا فلورى من حصن
أو من صف المسلمين أو قتل كافرا نائما
أو أسيرا أمم قتله وقد انهمز الكفار فلا
سلب له لانه في مقابلة الخطر والتغريب
بالنفس وهو منتف ههنا والسلب
ثياب القتل التي عليه والخلف وآلة
الحرب كبرع وسلاح ومركوب
وآلته نحو سرج وبلام وكذا سوار
ومنطقة وخاتم ونفقة معه وكذا جنيبة
تقدم معه في الاظهر لا حقيقة وهي
وعاء يجمع فيه المتاع ويجعل على
حقو البعير مشدودة على الفرس
فلا يأخذها ولا ما فيها من الدراهم
والامتنعة لانها ليست من لباسه ولا من
جليته ولا من جليسة فرسه ولا يخمس
السلب على المشهور لانه صلى الله عليه
وسلم قضى به للقاتل وبعد السلب تخرج
مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما من المؤن
اللازمة كجرة جمال وراع (وتقسم
الغنمية) وجوبا (بعد ذلك) أي بعد
اعطاء السلب واخراج المؤن خمسة
أخماس متساوية (فيعطى أربعة
أخماسها) من عقار

الإرا جيف كان يقول قُبِلَتْ سَكْرِيَّةٌ كَلْدًا وَلَقِيَهُمْ مَدَدٌ لِلْعَبْدِ مِنْ جِهَةِ كَذَا وَالْخِثْلَانِ مِنْ
يُخَسِّرُهُمْ وَيُطْلَعُهُمْ عَلَى الْعَوْرَاتِ بِأَلْكَاتِيَةِ وَالْمَرَاثَةِ (قوله ونحوهم) كالمترد (قوله
لانه متعين له) بالنص كالارث فلا يصح الاعراض عنه (قوله بر كوب غري) المراد أن يرتكب
المخاطرة بنفسه ويخرج به قوله فلورى من حصن (قوله أن يزيل امتناعه) أي قوته بأن يزيل
قوته فهذا يشبه القتل أو لازمه (قوله كأن يفتأ) المراد يفتأه ما أزاله ضوئها وكان
الاولى ان يقول كان يبعه ليشمل ما اذا كان يعين واحدة (قوله يدا ورجلا) فلو قطع يدا
والاخر رجلا بعده فهل يكون السلب له ما وللثاني فقط فيه نظر قال شيخنا انه يكون للثاني
لانه هو الذي أزال امتناعه بخلاف ما لو قطع عامعا فانه ما يشتر كان وكذا لو أسره اه برماوى
(قوله فلورى الخ) هذا محترز قوله بر كوب غري لان المراد به المخاطرة بنفسه وارتكاب
المشقة (قوله من حصن) أي وهو في حصن أي فلورى الكافر والحال أن الراعى في حصن
أو في صف المسلمين فلا سلب له لانه لم يرتكب الغرر به هجومه على الكافر وازالة امتناعه (قوله
التي عليه) ليس يقيده لان مثلها الثياب التي خلعهها وقاتل عريا نائما بجرا ونحوه (قوله
وكذا سوار) بأن كان المقاتل امرأة كما قاله الميداني ولا حاجة اليه لان الكلام في الحربي
والضواب أن يصور عا اذا كان المقتول امرأة من الحريين بأن كانت تقاتل (قوله جنيبة)
قال في المصباح الجنيبة فرس تقاد ولا تركب فعبه بمعنى مفعولة يقال جنيبه أجنيبه من باب
قتل اذا قدته الى جنبك (قوله لاحقية) ولا ولد مركوبه التابع له سم وعناية المصباح
الحقيقة المجسمة وهي مؤخر الرحل ثم سعى ما يحمل في الخرج مثلا خلف الراعى يجب حقيقة
محازا لانه محمول على العجز ثم اشتهر وصار حقيقة لغوية فيه (قوله وهى وعاء) الى قوله على
حقو البعير جلة معترضة بين الصفة وهو قوله مشدودة والموصوف وهو حقيقة لبيان أصل
معناها في اللغة اه (قوله حقو البعير) أي عجزه (قوله مشدودة على الفرس) فاستعمالها
فيها محجاز لما عرفت من أن أصلها المشدودة على حقو البعير أي عجزه فان كان في الحقيقة سلاح
يحتاج اليه للقتال استحققه القتال بخلاف ما لا يحتاج اليه (قوله ولا يخمس السلب) هذا علم
مما مر ولكن ذكره ليحكي الخلاف فيه شيخنا (قوله على المشهور) ومقابلته أنه يخمس فأربعة
أخماسه للقاتل وخمس لاهل النية (قوله خمسة أخماس) المناسب أن يقول خمسة أقيسام
لاجل قوله وتقسم الا أن المال واحد وجعل مرقوله خمسة أخماس مفعولا محذوف أي
وتجعل خمسة أخماس وعبارته فجعل خمسة أقسام متساوية ويكتب على كل رقعة لله
أول المصالح وعلى أربعة للعائمين وتدرج في بنادق ويخرج فخرج الله جعل خمسة للخمس
السابقين في النية (قوله فيعطى أربعة أخماسها) وهذا ما استقر عليه الاسلام وكانت
في صدر الاسلام أربعة أخماسها للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة لانه كالمقاتلين كلهم نصرة
وكان يأخذ مع ذلك خمس الخمس فجعله ما كان يأخذه أحد وعشرون لكن هذا على سبيل الجواز
ولا يمكن لم يقع منه صلى الله عليه وسلم بل كن يقسم الاربعة أخماس على العائمين تأليفهم
وأما خمس الخمس فكان يصرف منه على نفسه وما فضل يصرفه في مصالح المسلمين والأفضل
قسمتها دار الحرب بل تجب أن طلبوها ولو بلسان الحال ولا يجوز شرط من غنم شيا فهو له خلافا

ومثله (لن شهد الواقعة) بنية القتال وهم الغافلون لا لطلاق الآية الكريمة وعملها عليه السلام بأرض خير سواء أقاتل من حضريته القتال مع الجيش أم لا لأن المقصود تهيمه للجهد وحصوله هناك فإن تلك الحالة باعثة على القتال ولا يتأخر عنه في الغالب إلا لعدم الحاجة اليه مع تكثيره سواد المسلمين وكذا من حضر لابنية (٢٣١) القتال وقاتل في الظاهر فلم يحضر أو حضر

لابنية القتال ولم يقاتل لم يستحق شيئاً ويستثنى من ذلك مسائل الأولى ما لو بعث الامام جاسوساً فغنم الجيش قبل رجوعه فإنه يشاركهم في الاصح الثانية لو طلب الامام بعض العسكر ليحرس من هجوم العدو وأورد من الجيش كتيبة فإنه يسهم لهم بهم وإن لم يحضروا الواقعة لانهم في كسبهم ذكره الماوردي وغيره الثالثة لو دخل الامام أو نائبه دار الحرب فبعث سرية في ناحية فغنت شاركها جيش الامام وبالعكس لاستظهار كل منهما بالآخر ولو بعث سرية إلى جهة اشتراك الجميع فيما غنم كل واحدة منهما وكذا لو بعثها إلى جهتين وإن تباعدتا على الاصح ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال ولومات بعضهم بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال فحقه لوارثه كسائر الحقوق ولومات في أثناء القتال فالمتنصوص أنه لا شيء له فلا يخلفه وارثه فيه ونص في موت الفرس حيث أنه يستحق سهمها والاصح تقرير النصين لأن الفارس متبوع فإذا مات فأت الفارس تابع فإذا مات جازان يتي سهمه للمتبوع والظاهر أن الاجير الذي وردت الاجارة على عينه مدة معينة لا لجهاد بل لسياسة دواب وحفظ أمتعة ونحوها والتاجر والمحترف كالخياط والبقال يسهم لهم إذا قاتلوا والشهودهم الواقعة وقتالهم أما من وردت الاجارة على ذمته أو بغير مدة كخياطة ثوب فيعطى وإن لم يقاتل

للائة الثلاثة وما نقل أنه صلى الله عليه وسلم فعله لم يثبت وبفرص ثبوته فالغنية مكانته يصرف فيها بما يراه اه قل (قوله لن شهد الواقعة) أي ولوى الاشياء اه مرحومى (قوله لا لطلاق الآية) تعليل لقوله من عقار ومنقول أي لا لطلاق الآية فيما غنم فيشمل العقار والمنقول وعلى هذا يكون قوله لا لطلاق الآية بعلة للتعميم في العقار والمنقول مع المتن وقوله وعملها عليه أي من اعطاء الاربعة أخماس لمن شهد الواقعة ولو قال لا لتيكون الآية أيضا لكانت لأنه لم يخرج منها الا الخمس فكان الباقي للغافلين من حيث اسناد الغنية لهم لكان أظهر اه شيخنا (قوله سواد المسلمين) أي جيش المسلمين (قوله ويستثنى من ذلك) أي من عدم الاستحقاق المذكور (قوله كينما) والكينما الناس الذين ينزلون مجالا منخفضا يتوارون فيه بحيث لا يشعر بهم العدو ثم ينهضون على العدو في غفلة (قوله وبالعكس) أي وتشارك الجيش فيما غنمه (قوله لاستظهار) أي تقوى وهذا ظاهر في صورة تقاربهما اه شيخنا (قوله ولو بعث سريتين) الفرق بين هذا وبين ما قبله أن السرية هناك تشارك الجيش وهناك تشارك الاخرى والسرية غايتها خسمائة وما زاد على ذلك إلى ثمانمائة يقال له منسرب كسر السين وفتح الميم وما زاد على ذلك إلى اربعة آلاف يقال له جفيل وما زاد على ذلك يقال له خيس وسعى خيسا لأن له أماما وخلفا وعينا ويسارا وقلبا وأما البعث فهو فرقة من السرية وأما الكتيبة فهو المجتمع الذي لم يتسرب (قوله فحقه) أي حق غنمك لوارثه لأنه مات قبل القتال وقبل القسمة ولا ملك الا بأحد هذين فكما أن المورث له ذلك كذلك يخلفه وارثه في ذلك اه شيخنا (قوله ونص) بالبهاء المعجول وقوله حيث نذ في أثناء القتال وقوله انه يستحق سهمها وهو كذلك كما قاله والاصح تقرير النصين الخ م د (قوله تقرير النصين) أي ابقاؤهما على حالهما والاخذ بهما يعني أن في كل منهما قولاً منصوباً وقولاً مخرجا من احدهما للآخرى ولم يتعرض للمخرج فيما علمه من المصوص فيهما (قوله لأن الفارس) الأولى لأن الرجل (قوله جازان يتي) هذا لا يفتي الاستحقاق (قوله والظاهر أن الاجير الخ) حاصله أن الاجير لا يسهم له بشرط أن يقاتل الا بثلاثة شروط أن ترد الاجارة على عينه والا أعطى مطلقاً أي وإن لم يقاتل حيث حضر بنية القتال وأن تكون مدة عينه والا أعطى مطلقاً أيضا وأن تكون للجهاد والام يعط شيئاً أي لا أجرة ولا سهم ولا رخصاً ولا سلباً اه قل (قوله كالخياط) أي الذي يخطئ لهم وقوله والبقال صوابه والنعال أي الذي يعمل لهم النعال ليناسب قوله المحترف والبقال هو الذي يبيع البقول وهي خضر اوات الارض (قوله يسهم لهم) أي مع الاجرة ان فعلوا العمل المستأجر له والا فالسهم فقط (قوله فيعطى) أي ان حضر بنية القتال فيما يظهر (قوله) ويدفع لا يحنى ان للفارس ثلاثة أسهم مبتدأ وخبر في كلام المصنف والجمله بدل مما قبلها وجعل الشارح الظرف متعلقاً بمحذوف وثلاثة تأتب فاعله وهو يقتضى كون الجمله مستأنفة غير متعلقة بما قبلها وليس مستقيماً ومثله يقال في قوله لا تى ويدفع للراجل سهم الخ (قوله للفارس) أي من كان معه فرس صالح للقتال وإن غصبه اذا لم يحضر مالكة والا فماله كالأوضاع وقاتل عليه غيره أو مات أو خرج عن ملكه

وأما الاجير للجهاد فان كان مسلماً فلا أجرة له لبطان اجارته لانه يحضروا الصف تعين عليه ولم يستحق السهم في أحد وجهين قطع به البغوى واقتضى كلام الزاقي ترجيحه لاعراضه عنه بالاجارة ولم يحضر بجاهداً ويدفع (للفارس ثلاثة أسهم) لهم وللفرس سهمان لا تباع فيهما رواه الشيخان ومن حضر بفارس يركبه يسهم له

وان لم يقاتل عليه اذا كان يمكنه ركوبه لان حضوره يعلم به فلا يسهم له ولا يعطى الا لفرس واحد وان كان معه اكثر منها لاه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الا لفرس واحد وكان معه يوم خيبر افراس عربية كان القرس أو غيره كالكبدون وهو ما أبواه عجميان والهمجين وهو ما أبوه عري دون أمته والمقرق بضم الميم وسكون القاف وكثير الراء عكسه لان الكثر والقرق يحصل من كل منهما ولا يضر تفاوتهما كالرجال ولا يعطى لفرس أعف أي (٢٣٢) مهزول بين الهزال ولا ما لا تنفع فيه كالهزم والكبير لعدم فائدته ولا البعير

وغیره كالغبل والبغل والجار لانها لا تصلح للحرب صلاحية الخيل له ولكن يرضح لها ويفاوت بينها بحسب النفع (و) يدفع (للا رجل سهم واحد) لقوله صلى الله عليه وسلم ذلك يوم خيبر متفق عليه ولا يرد اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم سلة بن الاكوع رضى الله تعالى عنه في وقعة سهمين كما صح في مسلم لانه صلى الله عليه وسلم رأى منه خصوصية اقتضت ذلك (ولا يسهم) من الغنمية (الامر استكمل في خمسة) بل ست (شرايط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة) والحصنة (فان اختلف شرط من ذلك) أي مما ذكر كالكافر والصبي والمجنون والرقيق والمرأة والنخني والزن (رضح له ولم يسهم) لو احدث منهم لانهم ليسوا من أهل فرض الجهاد والرضح بالصاد والخاص المجتنب لغة العطاء القليل وشرعا اسم لما دون السهم ويجهت الامام أو أمير الجيش في قدره لانه لم يرد فيه تحديد فيرجع الى رأيه ويفاوت على قدر نفع المرضح لغيره في المقاتل ومن قتاله أكثر على غيره والفراس على الرجل والمرأة التي تداوى الجرح وتشي العطاشي على التي تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنمة فانه يستوى فيه المقاتل وغيره لانه منصوص عليه والرضح بالاجتهاد لا يمكن لا يبلغ به سهم واجل ولو كان الرضح لفراس لانه تبع للسهم فينقص به من قدرها كالحكومة

في الاثنى عشر سم ولو حضر اثنان بفرس مشترك بينهما فله يعطى كل منهما سهم فرس أو لا يعطيان لها شيأ أو يعطيان ثلاثة أوجه قال النووي لعل الثالث أحصاها وصححه السكي فلو ركبا ففیه وجه رابع قال النووي انه حسن واختاره ابن كجب وهو ان كان يصلح للكثر والفرس ركوبهما فلهما أربعة أسهم والانسهمان ٨ م ركبير على الزبد (قوله اذا كان يمكنه ركوبه) بخلاف الاعف والهزم وما لا تنفع فيه لعدم فائدته م (قوله والهمجين) وهذه صفات الخيل وقد تجرى في الآدمي أيضا وعليه قول ابن الوردي

مات أهل الفضل لم يبق سوى * مقرق أو من على الاصل اتمكل

(قوله ولا يعطى لفرس أعف) حاصله أن الشروط ثلاثة يجمعها قول المنهج ولا يسهم الا لفرس واحد فيه نفع (قوله وأي منه خصوصية) أي والاجتهاد في الحروب سائق وتكون الزيادة على السهم نفلا وبعبارة السيرة الخلية ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على ناقته العصابة امر دفا سلة بن الاكوع وأعطى سلة بن الاكوع سهم الرجل والفراس جميعا أي مع كونه كان رجلا وهذا استدلال به من يقول ان الامام أن يفاضل في الغنمية وهو مذهب أبي حنيفة وأحد الروايتين عن أحمد وعند مالك وإمامنا الشافعي رضى الله تعالى عنهما لا يجوز له لعدم حصة ذلك عندهما اه بحر وانه (قوله كالكافر) سواء كان ذميا أو معاهدا أو مؤمنا وإذا اكل من ذكره أعطى سهمها كاملا وقوله كالكافر أي ككفر الكفار لان الكلام في الشروط (قوله بالصاد والخاص المجتنب) أي وباهمال الثانية في لغة (قوله ولو كان الرضح لفراس) وهل يستحق فرسه سهمين كفرس غيره أو يرضح لهادون سهمي فرس غيره وهو الاقرب (قوله فينقص به) أي بالتبع والباء للسببية أي بسبب كونه تابعا لان التابع لا يساوي المتبوع (قوله حضر بلاجرة) جلة الشروط التي ذكرها ثلاثة أن يحضر بلاجرة وأن يأذن له الامام وأن لا يكون مكرها (قوله فله الاجرة) ظاهره ولو زادت على سهم الرجل قل (قوله بل يعززه الامام) لانه منهم بولاية أهل دينه شرح المنهج (قوله استحق أجرة مثله) ولو بلغت سهم الرجل على الاصح في باب السير والظاهر أنها لو بلغت سهم الفارس جاز ذلك أيضا بحسب الحاجة. قاله البرلسي اه برماوي (قوله بعد ذلك) أي بعد قسمة الانجاس الاربعة ندبا ويجوز تقديم قسمته على قسمتها ولا بد من اقراره عنها قبل قسمتها وتجب ان احتج اليها قل (قوله على خمسة) لعل على زائدة أو المعنى ويقسم الخمس تقسيما مشتملا على خمسة أسهم وقال بعضهم قوله على خمسة الاولى حذف على لانها تقتضي مقسوما ومقسوما عليه كقسمت الرغيف على رجلين وهنالك كذلك لان الاقسام هي نفس الخمس أو يقال انها متعلقة بمحذوف يناسبها أي تقسيما مشتملا على خمسة أو أنها زائدة (قوله فالقسمة من خمسة وعشرين) أي بمقتضى قواعد الحساب لانها مخرج خمس الخمس الحاصل من ضرب خمسة في خمسة والافليس ذلك

مع الاروش المقدرة وحمل الرضح الانجاس الاربعة لانه سهم من الغنمية يستحق بحضور الواقعة الا أنه ناقص وانما واجب يرضح لذى وما ألحق به من الكفار حضر بلاجرة وكان حضوره باذن الامام أو أمير الجيش وبلا اكرامته ولا أثر لاذن الاحاد فان حضر بأجرة فله الاجرة ولا شيء له سواه وان حضر بلاذن الامام أو الامير فلا رضح له بل يعززه الامام ان رآه وان أكرمه الامام على الخروج استحق أجرة مثله من غيرهم ولا رضح لاستهلاكه لعله عليه كما قاله الماوردي (ويقسم الخمس) الخماس من بعد ذلك (على خمسة أسهم) فالقسمة من خمسة وعشرين

لقوله تعالى واعلموا أني غفمت من شيء فأن لله خمسة الآية الأولى (سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم) للآية ولا يقطب بوقاته صلى الله عليه وسلم بل (يصرف بعده صلى الله عليه وسلم للمصالح) أي لمصالح المسلمين فلا يصرف منه لكافر. وفي المصالح سد الثغور وشحنها بالعدد والمقاتلة وهي مواضع الخوف من أطراف بلاد الإسلام التي تليها بلاد المشركين. (٢٣٣) فيضاف أهلها منهم وعمارة المساجد والقناطر

والحصون وأرزاق القضاة والائمة والعلماء بعلوم تتعلق بمصالح المسلمين كتفسير وحديث وفقه ومعلى القرآن والمؤذنين لأن بالثغور حفظ المسلمين ولئلا يتعطل من ذكر بالاكتساب عن الاشتغال بهذه العلوم وعن تنفيذ الأحكام وعن التعليم والتعلم فيزقون ما يكفيهم يستقرغوا ذلك قال الزركشي نقل عن الغزالي يعطى العلماء والقضاة مع الغنى وقد راعى المعطى إلى رأى الامام بالمصلحة ويختلف بضيق المال وسعته قال الغزالي ويعطى أيضا من ذلك العاجز عن الكسب لا مع الغنى والمراد بالقضاة غير قضاة العسكر أما قضاة العسكر وهم الذين يحكمون لاهل النى في مغزاهم فيزقون من الاجناس الاربعة لاسن خمس الخمس كما قاله الماوردى وكذا أتمتهم ومؤذنيهم وعلماءهم يقدم الهم فالاهم منها وجوبا وأهمها كما قاله في التنبيه سد الثغور لأن فيه حفظ المسلمين * (تنبيه) * قال في الاحياء لولم يدفع الامام إلى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحد أخذ شيء من بيت المال فيه أربعة مذاهب أحدها لا يجوز أخذ شيء أصلا لانه مشترك ولا يدرى قدر حصته منه قال وهذا غلول والثاني يأخذ كل يوم قوت يوم والثالث يأخذ كفاية سنة والرابع يأخذ ما يعطى وهو قدر حصته قال وهذا هو القياس لأن المال ليس مشترك بين المسلمين كالغنية بين الغانمين

بواجب ولا مندوب فيجوز جعل الاربعة التي للغانمين من غير تحميس (قوله واعلموا أنما غفمت من شيء) استناد الغنية لهم يدل على أنها ملكهم فلما أخرج منها الخمس بقيت الاربعة للاجناس على ملكهم (قوله سهم لرسول الله) وكذا يجوز له أخذ الاربعة الاجناس المتقدمة لكن لم يقع منه بل كان يصرفها على الغانمين بحسب ما أراد (قوله والقناطر) أي الجسور وقوله والحصون كالقلاع (قوله وأرزاق القضاة) وكذا زوجاتهم وأولادهم (قوله والعلماء) أي والمتعلمين (قوله ومعلى القرآن) أي ومتعلميه كما يدل عليه قوله الآتى وعن التعليم والتعلم ولا فرق بين الاغنياء والفقراء وأقل من وضع الديوان الذي يكتب فيه أسماء المستحقين عمر بن الخطاب وكتب للعالم ألف درهم والطالب خمسمائة درهم ولقارئ القرآن مائة وذلك في كل سنة ولو أغنياء (قوله لأن بالثغور) أي بسدّها (قوله فيزقون) أي فيعطون ما يكتسبهم (قوله يقدم الهم) أي من المصالح وقوله وأهمها أي المصالح وهذا مقابل لمحذوف أي ويم الامام بهذا السهم كل الافراد ان وفى فان لم يوف قدم الهم فالاهم أي من سهم المصالح (قوله فيه أربعة مذاهب) أي أقوال أي في جواب هذا الاستفهام (قوله وهذا غلول) باللام أي حمانه لأن الظفر الحلق انما يكون في الامور الخاصة دون العامة وعلى هذه النسخة يكون اسم الاشارة راجعا لجواز الاخذ لوقلنا به ويكون غرضه بذلك تقوية القول بعدم الاخذ وفي نسخة غلوا بالواو من غير لام بعدها أي تعمق وتشديد في الدين حيث منعوه من أخذ حقه وقد بينا عنهما أي عن الغنيمة والتعمق ويكون اسم الاشارة راجعا لقوله لا يجوز ويكون غرضه تضعيف هذا القول وكيف هذا مع ثبوت حقه فيه اه شيخنا (قوله وهو حصته) أي ما يخصه لو كان يعطيه الامام وهو ما يحتاجه أي كفايته لأن حصته غير معلومة (قوله لأن المال ليس مشترك) يتأمل هذا التعليل فإنه لا يناسب الا الرد على الاول وقال بعضهم قوله لأن المال الخ ردت له القول الاول أي لأن الثابت في مال بيت المال اختصاص لا اشتراك بالملك حتى يمنع أخذ شيء منه والحاصل أنهم لا يملكون أموال بيت المال مادامت في بيت المال فليست كالأموال المملوكة على وجه الاشتراك وقال شيخنا العثماني ليس مشترك كالحق أي ليس الاشتراك فيه كالاشتراك بين المذكورين لأن ذلك ملك لهم الخ بخلاف مال بيت المال فإنه ليس بمملوك للمسلمين بل الثابت لهم اختصاصهم به لا الملك بدليل التعليل المذكور (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من الغنية والميراث أي لكونهم من قبيل المشترك وقوله حتى لو ماتوا تفرع على كونه ملكا والضمير في ما تو للغانمين والورثة وقوله وهذا أي مستحق مال بيت المال لو مات لم يستحق ورثته شيئا أي لكونه غير مشترك مثل اشتراك الغنية فهو غير مملوك لهم وانما لهم فيه نوع اختصاص واستحقاق (قوله وسهم لذوى القربى) أي بشرط الاسلام ويم الامام جميع أفرادهم وفي المال والاقدم الاحوج وكذا يقال في بقية الاقسام (قوله بنوهاشم) بدل من الآل أي ذكورهم وانما سهمهم في كلامه تغليب الذكور وعلى الاباث

والميراث بين الوارثين لأن ذلك ملك لهم ٥٩ ح حتى لو ماتوا قسم بين ورثتهم وهذا لو مات لم يستحق وارثه شيئا انتهى وأقر في المجموع على هذا الرابع وهو الظاهر (و) الثاني (سهم لذوى القربى) للآية الكريمة (وهم) الاله صلى الله عليه وسلم (بنوهاشم) وهو المطلب ومنهم امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه دون بن عبد شمس وبني نوفل وان كان الاربعة أولاد عبد مناف

لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم على بني الأولين مع سؤال بني الآخرين له رواه البخاري ولأنهم لم يفارقوه في جاهلية ولا اسلام حتى انه لما بعث صلى الله عليه وسلم بالرسالة نصره وذبحوا عنه بخلاف بني الآخرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الاول اشقاء وفوق اخوهم لا يهيم وبعد شمس جذع بن ثمان والعبرة بالانتساب الى الاباء اما من اتسبب منهم الى الاتهام فلا ويشترك في هذا الغنى والفقر والنساء ويفضل الذكر كالارث وحكي الامام فيه اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم (و) الثالث (سهم اليتامى) للآية تجمع یتیم وهو صغير ذكر أو خنثى أو أنثى لأب له أما كونه صغيرا فغير لازم بعد احتلام (٢٤٤) وأما كونه لأب له فالوضع والعرف سواء كان من أولاد المرزقة أم لا قتل

والاشراف الا ان من بني هاشم لان جدتهم سيدنا على هاشمي (قوله لاقتصاره) وقال شحون وبنو المطلب شي واحد وشك بين أصابعه (قوله كالارث) أي في التفضيل لافي غيره كجذب الالان هنا يعطى الجذب مع الاب وابن الابن مع الابن والاخ للاب مع الشقيق والاخ للام مع الجدة اه (قوله ويندرج) أي بعد أن يزاد لأب له معروف شرعا بأن لم يكن أب أصلا أو كان له أب في نفس الامر لكن لا ينسب اليه شرعا كالرأى وليس معروفا كاللقيط (قوله ولا يسهون أيتاما) كان الاول حذفه لانه مناقض لا قول الكلام ولان ما بعده من التعديل لا يناسبه وقوله فلا يوصف باليتيم كان الاول حذفه لانه مناقض أيضا لا قول الكلام فكان الاول الاقتصار على صدر العبارة قال قل قال شيخنا ولا يرجع على نحو اللقيط بما أخذه اذا عرف أبوه وفي شرح شيخنا م ر الرجوع ان ظهر له أب اه وقوله وفي شرح الخ هو المعتمد وعبارة البرماوى فلو ظهر للقبط أو المنقأ أب استرجع المدفوع لهما فمما يظهر وهو المعتمد (قوله وفي الطير من فقد أباه وأمه) قيد بذلك لان من فقد هما مع الادمين فهو اطم قال في المصباح فان مات الابوان فالصغير لطم (قوله به) أي بالشرط (قوله ولان اغتناء الخ) فيه ان هذا اذا اغتنى بمال أبيه بأن كان حيا لا يقال له یتیم والكلام في الیتيم الآن يقال الصغير في اغتائه للصغير المفهوم من الیتيم أي لان اغتناء الصغير بمال أبيه اذا منع استحقاقه من النبي فاغتناؤه الخ وقال بعضهم ولان اغتناءه أي لو كان له أب اذا فرض أنه الان یتیم (قوله وسهم لابن السبيل) أي المسلم الفقير والمراد به الجنس فهو مفرد مضاف فيم وانما أفرد لان الفرشاة الوحدة ويجب أن يعم بالاعطاء آحاد كل صنف من هذه الاصناف الاربعة ولا ينحصر بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم لكن يجوز الالتفات بين آحاد غير ذوى القربى بقدر الحاجة ولو قل الحاصل بحيث لو وزع لم يستمدا قدم الاحوج فالاحوج ولا يستوعب للضرورة اه سم مع زيادة (قوله من محل الزكاة) الاول أن يقول من محل قسم الغنية لان الكلام فيها (قوله الحاجة) وحينئذ فالشرط ثلاثة الفقر والاسلام واباحة السفر (قوله غير الصدقة) الاولى غير الغنية (قوله واذا وجد في واحد منهم) أي من الاصناف (قوله وصف لازم) أي ليس قريب الزوال والافهوز ول بالبلوغ اه شيخنا (قوله زائله) أي قرية الزوال (قوله واعترض) أي كلام الماوردي بأن الیتيم لا بد فيه من فقر أو مسكنة أي فلا يقال اجتمع في واحد یتیم ومسكنة لان المسكنة شرط في الیتيم أي فهاما مجتمعان دائما ويجب بأن مراده أنه لا ينظر الى المسكنة الا اذا كانت منفردة عن الیتيم فاذا اجتمع لم ينظر في أصل الاعطاء الا الى الیتيم وهذا كاف في الجواب واعترض هو الاذرى وعبارة م ر قال الاذرى وهو ساقط لان الیتيم الخ ويجب عن الاعتراض بأن المراد أنه يعطى من سهم اليتامى لان سهم المساكين (قوله لكن ذكر الرافعي) معتمد (قوله انه يأخذ بها)

أبوه في الجهاد أم لا له جذام لا * (تنبيه) * كان الاول للمصنف أن يقيد الیتيم بالمسلم لان أيتام الكفار لا يعطون من سهم اليتامى شيأ لانه مال أخذ من كفار فلا يرجع اليهم وكذا يشترط الاسلام في ذوى القربى والمساكين وابن السبيل لذات ويندرج في تفسيرهم الیتيم واد الزنا واللقيط والمنقأ بلعان ولا يسهون أيتاما لان ولد الزنا لأب له شرعا فلا يوصف باليتيم واللقيط قد يظهر أبوه والمنقأ باللعان قد يستلحقه تافيه ولكن القياس أنهم يعطون من سهم اليتامى * (فائدة) * يقال لمن فقد أتمه دون أبيه منقطع والیتيم في البهائم من فقد أتمه وفي الطير من فقد أباه وأمه ويشترط في اعطاء الیتيم لافي تسميته یتیم فقره أو مسكنة لا شعرا لفظ الیتيم به ولان اغتناءه بمال أبيه اذا منع استحقاقه فاغتناؤه بماله أو لم يمنعه (و) الرابع (سهم للمساكين) للآية ويدخل في هذا الاسم هنا الفقراء كما قاله في الرضة (و) الخامس (سهم لابن السبيل) أي الطريق للآية وابن السبيل منسحق سفر مباح من محل الزكاة كما في قسم الصدقات أو مجتاز به في سفره واحدا كان أو أكثر ذكر أو غيره يسمى بذلك ملازمته السبيل وهي الطريق وشرط في اعطائه لافي تسميته الحاجة بأن لا يجد ما يكفيه غير الصدقة وان كان له مال في مكان آخر أو كان

كسوبا أو كان سفره لثمة لعموم الآية * (تمت) * يجوز للامام أن يجمع للمساكين بين سهمهم من الزكاة وسهمهم فيعطى من الخمس وحقهم من الكفارات فيصير لهم ثلاثة أسواق قال الماوردي واذا وجد في واحد منهم یتیم ومسكنة أعطى بالیتيم دون المسكنة لان الیتيم وصف لازم والمسكنة زائله واعترض بأن الیتيم لا بد فيه من فقر أو مسكنة وقضية كلام الماوردي أنه اذا كان الغازي من ذوى القربى لا يأخذ بالغزول بالقربة فقط لكن ذكر الرافعي في قسم الصدقات أنه يأخذ بها ما واقتضى كلامه أنه لا خلاف فيه وهو ظاهر

فيعطى بالغزو من الانحاس الاربعة وبالقراية من خمس الخمس (قوله والفرق بين الغزو والمسكنة) حيث لا يأخذ منها واذا اجتمع الغزو مع القراية أخذ من سواها وان اجتمع المسكنة مع القراية يأخذ من القري ففرق بينهما الشارح لكن كان الاولى ان يقدم عدم الاخذ بالمسكنة اذا اجتمعت مع ذوى القري ثم يفرق الخ الا أنه يعلم ذلك من الفرق فالحاصل أنه اذا اجتمع صفتان فان كانت احدهما الغزو والاخرى ذوى القري أخذ بها وأما اذا لم تكن احدى الصفتين هي الغزو فانه يأخذ باللازم ومعنى كون البيت لازماً مع أنه يزول بالبيع ان زواله غير ممكن قبل البلوغ بخلاف المسكنة فانها كل لحظة متعرضة للزوال بأن يستقنى (قوله مدعى المسكنة والفقر) صوابه كما فى الروض والسفر ليدخل ابن السبيل كذا قيل وأنت خير بأن عدم شموله لما ذكر لا يقتضى أن ما عبر به خطأ فكان المناسب في التعبير أن يقال لو عبر بالسفر لكان أولى ليشمل الخ تأمل (قوله بلاينة) عبارة سم بلايين وان اتهم نعم ان ادعى تلف مال أو عيالا فالقياس تكليف البينة

*** (فصل فى قسم النفي) ***

ذكره بعد الغنمة لمناسبته لها لان كلا يتعلق بالامام ولا يشرا كهما في مصرف خمس الخمس والنفي مصدر فاء اذا رجع فالمراد المال الرابع أو المال المردود من اطلاق المصدر على اسم الفاعل أو المفعول والمشهور تغير النفي والغنمة كما يؤخذ من تعريفيهما وقيل النفي يشمل الغنمة دون العكس فيكون أحص فكل في غنمة ولا عكس (قوله من كفار) أطلق هنا فشمع الحريين والمرتين وأهل الذمة (قوله بالقتال) أى لاحقيقة ولا سكا فلا يرد ما أخذ مفرقة أو اختلاسا أو لقطعة من دوا الحريين ويراد قيد آخر أى بغير صورة عقد ليخرج الهدية في غير حالة القتال فانها ملك للمهدى اليه لا غنمة ولا نفي (قوله ورجاله) جمع راجل أى ماش ويجمع أيضا على رجل كعصب وصاحب ويجمع على رجل وأما رجل مقابل المرأة فيجمع على رجال فرجال جمع مشترك بين راجل معنى ماش ورجل مقابل المرأة (قوله وعشر تجارة) المراد به ما شرط عليهم وان كان أكثر من العشر (قوله شرطت عليهم) الضمير في شرطت راجع للعشر لانه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وفي نسخة شرط وهي ظاهرة (قوله على اسم الجزية) أى بأن ضولحو على أن الارض لهم حتى يكون الخراج على اسم الجزية وأما ان ضولحو على أن الارض لنا فيكون الخراج لا يكتفى عن الجزية لانه لا تستحقه بدون عقد الجزية وعبارة مر في شرحه وخارج ضرب على حكمها أى الجزية كذا قيد بعض الشارحين والوجه عدم الفرق بينه وبين غيره مما هو في حكم الاجرة حتى لا يسقط باسلامهم ويؤخذ من مال من لاجزية عليه لانه وان كان أجرة فقد النفي صادق عليه أى قبل اسلامهم كما علم من قول المصنف من كفار أما ما يؤخذ منهم بعد الاسلام فليس فيأ كما هو ظاهر اهـ مع زيادة فكان الاولى حذف قوله على اسم الجزية (قوله ولولغير خوف) أى سواء كان لخوف أو لا تأعدم الخوف فظاهر وكذا الخوف ان كان من غيرنا أو من غير حالة القتال والا كان غنمة (قوله ومن قتل الخ) على حذف مضاف أى وتركه من قتل الخ وكذا فيما بعده وعبارة المنهج وشرحه النفي مال حصل لنا من كفار الجزية وعشر تجارة وما جلاوا عنه وتركه مريد وكافر معصوم لا وارث له وكذا القاضل

والفرق بين الغزو والمسكنة أن الاخذ بالغزو والحاجتنا وبالمسكنة الحاجة صاحبها ومن تقدم من الاصناف أعطى الباقيون نصيبه كافي الزكاة الاسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه للمصالح كما ترى ويصدق مدعى المسكنة والفقر بلاينة وان اتهم ولا يصدق مدعى البيت ولا مدعى القراية الا بينة مدعى النفي *

*** (فصل فى قسم النفي) ***
وهو مال أو نحوه ككاتب يتفقد به حصل لنا من كفار عما هو لهم بالقتال وبلا عياف أى اسراع خيل ولا سير ركاب أى ابل ونحوها كقبال وجبر وسفن ورجالة يخرج بنا ما حصله أهل السنة من أهل الحرب فانه لا ينزع منهم الذمة من أهل الحرب فانه لا ينزع منهم ويما هو لهم ما أخذوه من مسلم أو ذى أوثقوه بغير حق فانما ملكه بل نرده على مالكه ان عرف والا فيحفظ ومن النفي الجزية وعشر تجارة من كفار شرطت عليهم اذا دخلوا دارنا وخارج ضرب عليهم على اسم الجزية وما جلاوا أى تفرقوا عنه ولولغير خوف كضير أصحابهم ومن قتل أو مات على الردة أو ذى أو نحوه مات بلا وارث أو ترك وارثا غير حائز ثم شرع في قسمته بقوله (ويقسم مال النفي) وما ألحق به من الاختصاصات (على خمس)

لقوله تعالى ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى الآية (بصرف خمسة) وجوبا (على من يصرف عليهم خمس الغنية) فيخمس جميعه خمسة
 أخماس متساوية كالغنية خلافا للآئمة الثلاثة حيث قالوا لا يخمس بل جميعه لمصالح المسلمين ودليلنا قوله تعالى ما آفأ الله على رسوله الآية
 فأطلق ههنا وقيد في الغنية فعمل المطلق على المقيد جعلا بينهما ما لا اتحاد الحكم فإن الحكم واحد وهو رجوع المال من المشركين للمسلمين
 وإن اختلف السبب بالقتال وعدمه كما جئنا (١٣٦) الرقة في الظهار على المؤمنة في كفارة القتل وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة

أخماسه وخمس خمسة ولا كل من الأربعة
 المذكورين معه في الآية خمس الخمس
 كما مر في الفصل قبله وأما بعده صلى الله
 عليه وسلم فيصرف ما كان له من خمس
 الخمس لمصالحها كما مر أيضا في الفصل قبله
 (ويعطى أربعة أخماسها) التي كانت له
 صلى الله عليه وسلم في حياته (للمقاتلة)
 أي المرتقة لعمل الأتاليين به لأنها كانت
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحصول
 النصر به والمقتتلون بعدهم
 المرصودون للقتال (في مصالح المسلمين)
 بتعيين الإمام لهم سمو المرتقة لأنهم
 أُرصدوا أنفسهم للذب عن الدين
 وطلبوا الرزق من مال الله وحرص بهم
 المتطوعة وهم الذين يغزون إذا نشطوا
 وانما يعطون من الزكاة لامن النبي
 عكس المرتقة * (تمة) * يجب على
 الإمام أن يبحث عن حال كل واحد من
 المرتقة وعن تلزمه تفقته من أولاد
 وزوجات ورقيق لحاجة غزواً وخدمة
 إن اعتادها لارقيق زينة وتجارة وما
 يكفهم فيعطيه كفايته وكما يتهم من
 نفقة وكسوة وسائر المأمون بقدر الحاجة
 ليتفرغ للجهاد ويراعى في الحاجة حاله
 في مروءة وصدها والمكان والزمان
 والرخص والغلاء وعادة البلد في المطاعم
 والملابس ويزاد إن حاجته بزيادة
 ولد أو حدوث زوجة ومن لا رقيق
 له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال
 معه أو لخدمته إذا كان ممن يخدم
 وتعطى زوجته وأولاده الذين تلزمه
 نفقة في حياته إذا مات بمداخذ
 نصيبه ثلاثين شغل الناس بالكسب

عن وارث له غير حائز اه ولعل عبارة المؤلف فيها سقط وأصلها وتركه من قتل الخ كما علمت
 (قوله لقوله تعالى الخ) فيه أن الآية تدل على أن النبي يخمس ويصرف بقسمه لمن يصرف
 إليه خمس الغنية وهو غير مراد المتيقن بقوله ويقسم مال النبي على خمس الخ فإن أرادها ما مر
 في الغنية ويجاب بأن الاستدلال بالآية بعد حمل المطلق وهو آية النبي على المقيد وهو آية
 الغنية فيكون المعنى خمسة لله وللرسول فصح الاستدلال كما قرره شيخنا (قوله خلافا للآئمة)
 حاصل مذهبهم أنه يوضع جميعه في بيت المال ويفرق على الخمسة المذكورين وعلى غيرهم من
 المصالح ولا يعطى للمرتقة منه شيء وهذا هو المراد بقوله بل يوضع جميعه لمصالح المسلمين بخلاف
 الغنية فإن أربعة أخماسها للمقاتلين وخمسها للمخمسة المذكورين كذهبنا (قوله بل جميعه
 لمصالح المسلمين) أي ولا صلى الله عليه وسلم ويبدأ بهم ندبا عندهم لأن خمس الغنية وجميع
 التي عندهم يوضعان في بيت المال ويصرف في مصالح المسلمين بمن ذكر في الآية وما لم يذكر
 من تزويج الأعراب ورواق العلماء والمحتاجين ومقتضى كلام الشيخ عبد الباقي على متن الشيخ
 خليل أنه لا يعطى من آله صلى الله عليه وسلم إلا المحتاج فإنه سوى ينفه وبين غيره في الاحتياج
 وأن المحتاج يعطى كفاية سنة اه (قوله ودليلنا) وفي نسخة لنا أي يدل لنا (قوله فأطلق ههنا)
 أي في النبي أي لم يقيد القسمة على الخمسة أصناف بالخمس حيث قال ما آفأ الله على رسوله الخ
 فأقتضى أن جميع النبي يقسم على الخمسة أصناف وقيد في الغنية القسمة على تلك الأصناف
 بالخمس حيث قال فإن الله خمسة الخ فحملنا المطلق وهو آية النبي على المقيد وهو آية الغنية (قوله
 وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماسه) أي يجوز له ذلك لكنه لم يأخذ لنفسه وانما
 كان يصرف خمس الخمس فقط في مصالحه أي مصالح نفسه ويصرف الأربعة أخماس في مصالح
 المسلمين قبل وجوبها وقبل ندبا وقال الغزالي بل كان النبي مكله في حياته وانما خمس بعد موته
 بعد نسخ فعله ما آية النبي في آخر حياته والتخميس انما وقع بعد موته فقال الماوردي وغيره كان له
 في أول حياته ثم نسخ في آخرها (قوله كما مر) أي كما مر نظيره في الغنية وهو راجع لقوله
 ولكل من الأربعة اه شيخنا (قوله أربعة أخماسها) أي الخمسة وفي نسخة أخماسه أي
 النبي (قوله في مصالح المسلمين) كذا في النسخة والتي شرح عليها الغزالي وفي مصالح المسلمين
 بالواو وقال وأشار به المصنف إلى أنه يجوز للإمام أن يصرف الفائض عن حاجات المرتقة
 في مصالح المسلمين من إصلاح الحصون والتغور ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح اه فكان
 الأولى أن يأتي الشارح بقوله في مصالح المسلمين بعد التمهيد يأتي معها بالواو ثم رأيت في بعض
 النسخ وفي مصالح بالواو وعلى كل حال لم يبين الشارح المراد منها تأمل (قوله وتعطى زوجته
 وأولاده) أي بشرط إسلامهم فلا تعطى الزوجة الكافرة ومثلها الباقون فلا سلمت بعد موته
 فالظاهر اعطاؤها لانتفاء علة منعه وهو الكفر اه مر (قوله في حياته) متعلق بتلزمه
 (قوله حتى تنكح) فان لم تنكح فالي الموت وإن رغب فيها شرح مر (قوله حتى يستقروا)
 أو يستغنوا ولو قبل بلوغهم (قوله من هذه المسئلة) أي مسئلة جواز أخذ أولاد المرتقة
 وزوجاته من مال المصالح (قوله أو المعبد) أي معبد المدرس للطلبة بعد قراءة الشيخ

عن الجهاد إذا علموا ضياع عيالهم بعدهم فتعطى الزوجة حتى تنكح لاستغنائها بالزوج ولو استغنت بكسب أو وارث (قوله)
 أو نفوه كوصية لم تعط وحكم أم الولد كالزوجة وكذا الزوجات وتعطى الأولاد حتى يستقروا بكسب أو نفوه كوصية واستتبط السبوك
 رحمه الله تعالى من هذه المسئلة أن القبة أو المعبد أو المدرس إذا مات تعطى زوجته وأولاده

(قوله ع) أي وقف كان يأخذ أي من الموقوف عليه بأن كان موقوفا على جهة عامة كالعلماء
(قوله وفرق بعضهم بينهم) أي بين أخذ أولاد المرتزق من مال المصالح وعدم جواز أخذ
أولاد العالم من وقف كان يأخذ منه أبوه (قوله من مال المصالح) أي من التي وقوله وهذا
أي الفرق هو الظاهر معتد وفرق بعضهم بين أولاد العالم والمجاهد بأن العلم مرغوب فيه
فلا يحتاج إلى تأليف عليه والجهاد مرغوب عنه فيحتاج إلى تأليف بأن يعطى أولاد المجاهد
من التي *

(فصل في الجزية) *

ذكر هاء عقب الجهاد لأن الله تعالى غياقتهم بأعطائهم في قوله حتى يعطوا الجزية وليست
في مقابلة تقريرهم على الكفر جزاء بل فيها نوع اذلال لهم واختلت الاصحاب فيما يقابلها
ف قيل هو سكنى الدار وقيل ترك قتالهم في دارنا وقال الامام الوجه أن يجمع مقاصد الكفار
من تقرير وحقن دم ومال ونساء وذرية وذبح عنه وتجعل الجزية في مقابله وهي مغياة بنزول
عيسى عليه السلام لما في الحديث الصحيح أنه ينزل حاكما مقسطا فكسر الصليب ويقتل الخنزير
ولا يقبل الجزية قال في الفتح والمعنى أن الدين يصير واحدا فلم يبق أحد من أهل الذمة يؤدي
الجزية وقيل معناه أن المال يكثر حتى لا يبقى من يمكن صرف مال الجزية له فتترك الجزية استغناء
عنها قال ابن بطال وانما شرعت قبل نزول عيسى للحاجة إلى المال بخلاف زمن عيسى فإنه
لا يحتاج فيه إلى مال فإن المال في زمنه يكثر حتى لا يقبله أحد وسبب كثرة نزول البركات ونزول
الخيرات بسبب العدل وعدم الظلم وحينئذ تخرج الارض كنوزها وتقتل الرغبات في اقتناء
المال لعلهم يقرب الساعة قال العلماء الحكمة في نزول عيسى دون غيره من الانبياء للرد على
اليهود في زعمهم أنهم قتلوه فين الله كذبهم وأنه الذي يقتلهم أو نزوله لنزول آجله ليدفن
في الارض اذ ليس مخلوق من التراب أن يموت في غيرها وقيل انه دعا الله لما رأى صفقة محمد
وأتمته أن يجعله منهم فاستجاب الله دعاءه وأقام حتى ينزل في آخر الزمان مجيذا أمر الاسلام
فيوافق خروج الدجال فيقتله والاول أوجه وفي عيسى عليه السلام الغزاة السبكي في قوله

من باتفاق جميع الخلق أفضل من * شيخ الانام أبي بكر ومن عمر *
ومن علي ومن عثمان وهو قتي * من أمة المصطفى المختار من مضرب *
وقال حج وتنقطع مشروعيها بنزول عيسى عليه السلام لأنه لا يبقى لهم حينئذ شبهة بوجه فلم
يقبل منهم الا الاسلام وهذا من شرعنا أي كونها مغياة بنزول عيسى لأنه ينزل حاكما أي
بشرعنا متقبلا من القرآن والسنة والاجماع أو من اجتهاد مستخدم هذه الثلاثة والظاهر أن
المذاهب في زمنه لا يعمل منها الا بما وافق ما يراه لأنه لا يخطئ اهـ حج مرحومي (قوله نطق
على العقد) أي شرعا وقوله وعلى المال الملتزم به أي لغة وشرعا (قوله لكفنا عنهم) أي
والتزامهم أحكامنا لأن المجازاة مفاعلة من الجانبين أي جانبنا وجانبهم (قوله بمعنى القضاء) أي
الاداء لانهم يؤدونها والقضاء بمعنى الحكم لأن الله قضى عليهم بها والقضاء بمعنى الاغناء لأن
فيها اغناء ناعن المحاربة (قوله من مجوس هجر) أي هجر الجرجين والبحرين اسم لاقليم (قوله
سنواهم) أي اسلكوا بهم سنة أهل الكتاب أي طريقهم وهو بضم السين وأخرجه الطبراني

مما كان يأخذ ما يقوم بهم ترغيبا في العلم
كالترغيب هنا في الجهاد انتهى وفرق
بعضهم بينهما بأن الاعطاء من الاموال
العامة وهي أموال المصالح أقوى من
الخاصة كالأوقاف فلا يلزم من التوسع
في تلك التوسع في هذه لأنه مال معين
أخرجه شخص لتخصيص مصلحة لبقراء
العلم في هذا المثل المخصوص فكيف
يصرف مع اتقاء الشرط ومقتضى هذا
الفرق الصرف لأولاد العالم من مال
المصالح كفايتهم كما كان يصرف لآلهم
وهذا هو الظاهر

(فصل في الجزية) *

نطلق على العقد وعلى المال الملتزم به
وهي ماخوذة من المجازاة لكفنا عنهم
وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا
أي لا تقضى الاصل فيما قبل الاجماع
آية فاتوا الذين لا يؤمنون باقته وقد
أخذها صلى الله عليه وسلم من مجوس
هجر وقال سنواهم سنة أهل الكتاب
كما رواه البخاري

بلفظ سنو اباجوس سنة أهل الكتاب واستدل بقوله سنة أهل الكتاب على أنهم ليسوا أهل كتاب
 لكن روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما باسناد حسن عن علي بن الحسن الميموني قال كان الجوس أهل كتاب يقرؤنه
 وعلم يدرسونه فشرى أميرهم المنقرض وقع على أخته وفي رواية على بنته فلما أصبح دعا أهل الطمع
 من الرهبان فأعطاهم مالا وقال إن آدم كان يشكح أولاده بناته أي غيراته وأمين فالذ كرم من بطن
 يتزوج باللاتي من بطن أخرى فأطاعوه وقتل من خالف وفي رواية فوضع الأختد وبلن خالفة
 فرماه فيه فأمرى على كتابهم فرفع لما بدوه وعلى ما في قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء
 فهذه حجة من قال كان لهم كتاب وقوله سنو اباجوس الخ أي في أخذ الجزية فقط دون مناهجهم
 وأكل ذبيحتهم فلا تحمل مناهجهم ولا كل ذبيحتهم واختلف في سنة مشروعية أم لا في سنة
 ثمان وقيل في سنة تسع وجهها يرى بكسر الجيم كقرية وقرب اه والخاسل أن العقود التي
 تصيدهم الامان ثلاثة امان وبجزة وهدة لانه ان تعلق بمحصور فالامان أو بغير محصور فان
 كان الى غاية قاله هدة والا فالجزية وهما مختصان بالامان بخلاف الامان اهمد على التحرير
 (قوله ومن أهل نجران) وهم نصارى وهم أول من بذل الجزية وقهم أنزل الله صدوقه آل
 عمران اه حل (قوله والمعنى في ذلك) أي في مشروعية الجزية (قوله ويرى يحملهم ذلك
 على الاسلام) أي بسبب ما فيها من مخالطة المسلمين ورؤية محاسن الشريعة (قوله بالتزامها)
 أي ولو قبل الاعطاء فنكف عنهم اذا التزموها وان تأخر اعطاؤهم لها (قوله والصغار بالتزام
 أحكامنا) ذلك لان الشخص اذا كلف بما لا يعتقد يسمى ذلك صغارا عرفا سم وعبارة شرح
 الروض قالوا واشتد الصغار على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقد ويضطر الى احماله اه (قوله
 وأركانها) أي الجزية بمعنى العقد كما هو ظاهر (قوله عاقد) وهو الامام أو نائبه (قوله
 في الصيغة) فيه اظهر في محل الاضمار (قوله وهي الركن الاول) فيه نظر لانها الركن الخامس
 في كلامه وان كان يجوز أن تكون أولا اذا بدئ بها (قوله في شرطها) فيه أن ما شرط هنا
 لم يتقدم في شرطها في البيع ويجاب بأن في بعض من وقوله ما مر على حذف مضاف أي نظير
 ما مر أي وشرط في الصيغة نظير ما مر من شرطها في البيع (قوله ايجابا) منصوب خبر التكون
 محذوف أي تكون ايجابا وقولا ولا حاجة الى ذلك بل قوله أقررتكم الخ خبر ايجابا حال وكذا
 يقال فيما بعده وهذا جلي بخلاف الاول اذا فائدة فيه لان من المعلوم أن الصيغة ايجاب وقبول
 مع ما فيه أيضا من التقدير (قوله بدارنا) أي غيرا لحجاز كما يأتي لكن لا يشترط التخصيص على
 اخراجه حال العقد كتنافا باستثناءه شرعا وان جهله العاقدان وعبارة النهاج مع شرح م
 صورة عقدها مع الذكور وان يقول لهم أو نائبه أقررتكم أو أقررتكم كما في المحرر لان المضارع عند
 المجرد عن القرائن يكون للعال وبأنه يأتي للانشاء كما شهد ولا ينافيه ما مر في الضمان أن أودى
 المال أو أحضر الشخص لا يكون ضمانا ولا كفاة وما في الاقرار أن أقر بكذا الغولانه وعد لان
 شدة نظره في هذا الباب ليقن الدماء اقتضى عدم النظر لاحتمالهم الوعد عملا بالنهوى وأنه
 للعال أو لهما أي للعال والاستقبال اه بحرفه (قوله مثلا) أي أو بداركم كما في م رفيع
 بذلك أنه لا تشترط الاقامة بدارنا بل لو وضوا بالجزية وهم مقيمون بدار الحرب صحت كما قاله سم
 (قوله لحكمنا) مقرر مضاف نعيم والمراد لحكمنا الذي يعتقدون تحريمه كما قاله في شرح

ومن أهل نجران كباراه أبو داود
 والمعنى في ذلك أن في أخذها معونة لنا
 واهانة لهم ويرى يحملهم ذلك على
 لاسلام وقصر اعطاء الجزية في الآية
 التزامها والصغار بالتزام أحكامنا
 وأركانها خمسة عاقد ومضونه ومكان
 ومال وصيغة وشرط في الصيغة وهي
 الركن الاول ما مر في شرطها في البيع
 والصيغة ايجابا كما قررتكم أو أذنت
 لعلكم تدينكم بدارنا مثلا على أن تلتزموا
 لدا جزية وتقادوا لحكمنا

وقبولاً فهو قبلنا ورضينا وشرط في العاقد كونه اماماً يعقد بنفسه أو نائبه ثم شرع المصنف في شروط المعقود وهو الركن الثاني بقوله (وشرائط وجوب) ضرب (الجزية) على الكفار المعقود لهم (خمس) (٢٣٩) خصال (الاولى) (البالوغ) (الثانية) (العقل)

فلا يصح عقده مع صبي ولا مجنون ولا من وليه بالعدم تكليفهما ولا جزية عليهما وان كان المجنون بالغاً ولو بعد عقده الجزية ان اطبق جنونه فان تقطع وكان قليلاً كساعة من شهر زمنه ولا عبرة بهذا الزمن اليسير وكذا لا اثر ليسر زمن الافاقه كما يجتبه بعضهم وان كان كثيراً كيوم ويوم فلا يصح تطبيق زمن الافاقه فاذا بلغ سنة وجبت جزيتها (و) (الثالثة) (الحرية) فلا يصح عقدها مع الرقيق ولو ببعضاً ولا جزية على متعص الرق اجماعاً ولا على البعض على المذهب (و) (الرابعة) (الذكورية) فلا يصح عقدها مع امرأة ولا جزية عليها لقوله تعالى فاتوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله وهم صاغرون وهو خطاب للذكور وحكي ابن المذرفيه الاجماع وروى البيهقي عن عمر رضى الله تعالى عنه أنه كتب الى امرأه الاجناد أن لاتأخذوا الجزية من النساء والصبيان ولا من خنثى ولا جزية عليه لاحتمال كونه أنثى فان بان ذلك كونه وقد عقدت له الجزية طالباً بجزية المدة الماضية علماً بما في نفس الامر بخلاف ما لو دخل حري دارنا وبقي مدة ثم اطلعنا عليه لاتأخذ منه شيئاً لما مضى لعدم عقده الجزية له والخنثى كذلك اذا بان ذلك كونه ولم تعقد له الجزية وعلى هذا التفصيل يحصل اطلاق من صحح الاخذ منه ومن صحح عدمه (و) (الخامسة) (أن يكون) المعقود معه (من أهل الكتاب) كاليهودي والنصراني من العرب والعجم الذين لم يعلم دخولهم في ذلك الدين بعد نسخه

المنهج ونظائر هذه العبارة أن هذه الها عائدة على الحكم وهو مشكل فليقول الحكم بالحكم به اي تحريره متعلقه بعبارة الزركشي عن الراغب وحكي الامام عن العراقيين أن المراد أنهم اذا فعلوا ما يعتقدون تحريره يجبر عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر فيه رضاهم وذلك كل زمان والمرة وأما ما يستقلونه كذا الشرب فلا يقيم عليهم في الاصح وان رضوا به حكمنا اه (قوله) (ويؤمل) أي من كل من المخاطبين كما في م ر قال في شرح الروض ولا بد من لفظ دال على القبول أي من الناطق قال قل على الجلال واذا فسد العقد من الامام ونائبه لم يكفر أهلها المدة اقامته بدارنا وخرج بفساد العقد ما اذا بطل بأن عقده لا ساد فلا شيء عليه (قوله) (وشرائط وجوب) الاولى حذف وجوب ويقول وشرائط صحة ضرب الجزية كما يدل عليه قول الشارح الا أن فلا يصح عقدها الخ وقوله ضرب أي عقد (قوله) (ولامن وليهما) من معنى مع ليناسب ما قبله اي ولا مع وليهما أي لهما لانه (قوله) (ولا جزية عليهما) أي ولو عقدت لهما وهذا في معنى التعليل أي اذا لجزية الخ (قوله) (ولو بعد الخ) أي ولو كان الجنون بعد عقد الجزية (قوله) (كيوم ويوم) هذا ما في خط المؤلف وفي نسخة ويومين (قوله) (فلا يصح تطبيق الخ) عبارة م ر فلا يصح تطبيق الافاقه ان أمكن فاذا بلغت أيام الافاقه سنة وجبت الجزية لسكناه سنة بدارنا وهو كامل فان لم يمكن أجرى عليه حكم الجنون في الجميع كما هو المتجه وكذا لو قلت بحيث لا يقابل مجموعها بأجرة وطرق الجنون أثناء الحول كطرق الموت اه والحاصل أنه ان اطبق جنونه أوقلت مدة الافاقه بحيث لا يمكن تطبيقها أو لا تقابل بأجرة فلا تلزمه الجزية والارزمنة اي فان قولت بأجرة أخذته بقسطها (قوله) (ولا جزية) أي اذا لجزية عليها فالوار للتعليل (قوله) (وهو خطاب للذكور) اللام معنى في أي خطاب للمؤمنين في حق الذكور من الكفار لان قوله لا يؤمنون وقوله وهم صاغرون خاصان بالذكور (قوله) (الاجناد) أي الجيوش جمع جند (قوله) (وقد عقدت له الجزية) أي وقع العقد على الاوصاف كان يقول على الغنى كذا وعلى المتوسط كذا فاندفع ما يقال كيف تعقد له الجزية مع أنه لا يجب عليه حال خنوته وصورة بعضهم بما اذا عقدت له حال خنوته فاذا انضج بين صحة العقد علماً بما في نفس الامر م م بالمعنى فأقاد الشارح بهذا أنه لا بد أن يكون معقوداً له فلو لم تعقد له الجزية فلا شيء عليه تحريم لم يعلم به الا بعد مدة لانه لم يلتزمها كما في ع م ر (قوله) (طالباً بجزية المدة الماضية) أي وان كان دفعها في زمن الخنوته لا يعتد بذلك لانه اعاد دفعها على صورة الهبة حل فلو طلب الخنثى والمرأة عقد المدة بالجزية أهلها الامام بأنه لا جزية عليهما فان رغباً في بذلها فهي هبة لاتلزم الا بالقبض كما في شرح الروض وقال شيخنا العزيز ان المراد أنها هبة بالمعنى العام الشامل للهبة فلا تحتاج لقبول غير ذلك ولا تؤخذ من غير المتضح وان عقدت له كما قاله قل (قوله) (لم يعلم دخولهم) أي دخول أول آباءهم أي أول جدي نسبون اليه بأن علم دخولهم فيه قبل نسخه أو شك في ذلك هذا ان كان اسراييلياً وأما غيره فيشترط دخوله فيه قبل النسخ فيضرب الشك والفرق بينهما أن الاسراييلي أشرف من غيره (قوله) (أهل الكتاب) أي لوجود أصل لأهل الكتاب وذلك الأصل هو الكتاب فكانه قال لوجود الكتاب فاضافة أصل لأهل الكتاب على معنى اللام وهذا تعليل لضرب الجزية لأهل الكتاب اه (قوله) (كالجوس)

لأصل أهل الكتاب وقد قال تعالى فاتوا الذين لا يؤمنون الى أن قال من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية (أو بمن يشبهه كتاب كالجوس لانه صلى الله عليه وسلم أخذها منهم وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب ولأن لهم شبهة كتاب

وكذا انعقد لا ولاد من تهوداً وتصبر قبل ولا تحمل ذبيحتهم ولا منا كحتم لان الاصل في الميتات والابضاع التصريم وتعقد ايضاً لمن شككنا في وقت تهوده أو تنصره فلم نعرف أدخلوا في ذلك الذين قبل النسخ أو بعده تغليباً لحقن الدم كالجوس وبذلك حكمت الصابئة في نصارى العرب وأما الصابئة والسامرة فتعقد لهم الجزية ان لم تكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في أصول دينهم ولا فلا تعقد لهم وكذا تعقد لهم لأشكال أمرهم وقهقهة زاعم التمسك بصف ابراهيم ومحمد شيت وهو ابن آدم لصلبه وزيور داود لان الله تعالى أنزل عليهم صفاً فقال صف ابراهيم وموسى وقال وانه لقي زيرا الأولين وتسمى كتباً كائن عليه الشافعي فانه رجت في قوله تعالى من الذين أوثوا الكتاب ومى أحد أبويه كفى والآخر وثى تغليباً لحقن الدم وتحرم ذبيحته ومنا تحته احتساباً وأما من ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس والملائكة ومن في معناه من يقول ان التلحى ناطق وان الكواكب السبعة آلهة فلا يقررون بالجزية ولو بلغ ابن ذمى ولم يعط الجزية بالحق بآمنه وان بدلها عقدت له والمذهب وجوبها على زمن وشيخ وهرم وأعمى وراهب وأجير لانها كآجرة الدار وعلى فقير عجز عن كسب فاذا غت سنة وهو معسر في ذمته حتى يوسر وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها ثم شرع في الركن الثالث وهو المال بقوله (وأقل الجزية دينار في كل حول) عن كل واحدنا

فانه قيل انه أرسل اليهم نبي يقال له زرادشت وكان له كتاب فلما بدلوه رفع ومعنى كونهم لهم شبهة كتاب أنهم يزعمون أن لهم كتاباً قايماً وليس كذلك وزرادشت يفتح الزاى فراهمة بعدها ألف فدل مضمومة مهمل فشين ساكنة مجمة فتاء مثناة فوق (قوله وكذا انعقد الخ) هذا داخل في قوله أن يكون المعتود معه من أهل الكتاب لكن أتى به توطئة لما بعده (قوله ولا تحمل ذبيحتهم) راجع للمعوس أى ان الجوس تعقد لهم الجزية ومع ذلك لا تحمل ذبيحتهم ويصح رجوعه لقوله ولو بعد التبديل وان لم يجتنبوا المبدل (قوله في الميتات) جمع ميت (قوله لمن شككنا) أى لا ولاد من شككنا في وقت تهوده أو تنصره أى لم يعلم هل كان قبل النسخ أو بعده أما اذا علمنا تمسك الجدد بالدين بعد نسخه كن تهود بعد نبعة عيسى عليه السلام فلا تعقد الجزية لفرعه لتسكبه بين سقطت حرمة ثم يجوز عقد الامان لهم لان باب الامان أوسع من باب الجزية (قوله وبذلك) أى بصحة عقدها لهم (قوله وأما الصابئة) الصابئة طائفة من النصارى نسبة الى صابى عم نوح والسامرة فرقة من اليهود نسبة للسامرى عابد الجبل وهو الذى صنعه (قوله في أصول دينهم) وهى موسى والتوراة وعيسى والانجيل وان خالفوهم في الفروع فأصل دين كل أمة نبيها وكتايبها (قوله لأشكال أمرهم) أى لم نعلم هل كفرهم اليهود والنصارى أولا (قوله بصف ابراهيم) وهى عشرة ومحمد شيت بالشاء المثلثة خسون وكذا تعقد التمسك بصف اديس وهى عشرة وسكت عن صف موسى وهى عشرة قبل التوراة (قوله ومى أحد أبويه كفى) أى سواء اختار دين الكتابى أو لم يختار شيئاً أما اذا اختار دين الوثنى فلا تعقد له (قوله وتحرم ذبيحته) أى من ذكر من أحد أبويه كفى والآخر وثنى ومثله زاعم التمسك بصف ابراهيم أو محمد شيت أو الزبور اه شيخنا (قوله ولو بلغ ابن ذمى) أى وصورة المسئلة أنه عقد على الاوصاف وأما ان كان العقد على الاشخاص فلا يتوجه عليه طلب لانه لم يشر العقد ولم يتبع عقد غيره وانما كان يبلغ المأمن لانه كان معصوماً تبعاً لآبيه ومثل البلوغ الافاق من الجنون فهو كذلك في التقصيل المتقدم (قوله وان بدلها) أى امثل بدلها بأن التزها (قوله والمذهب وجوبها) محل الخلاف اذا عقد على الاوصاف اما ان عقد على الاشخاص فواجبة جزم (قوله وراهب) أى عابد (قوله في الركن الثالث) تقدم أنه الرابع (قوله وأقل الجزية دينار) ظاهره يقتضى أنه يجوز الاقتصار على دينار ولو لغنى ومتوسط ويحمل على ما اذا كانت المما كسة سنة بأن احتمل أن يجيبوه في دعوى التوسط والغنى وأن لا يجيبوه فيجوز ترك المما كسة ويعقد دينار ويصدقهم في دعوى الفقر وأما اذا كانت المما كسة واجبة بان علم أو ظن أنهم يجيبونه في دعوى الغنى أو التوسط فلا يجوز ترك المما كسة ويعقد دينار ويصدقهم في دعوى الفقر لانه متى أمكن العقد بأكثر من دينار لا يجوز العقد بدونه وان علم عدم اجابتهم لما ذكر كانت المما كسة مباحة والديار هو المضروب من الذهب الخالص فلا يجوز لنا العقد بغيره وان ساواه ويجوز بعد العقد أخذ غيره عنه عوضاً بقيته ولو مغشوشاً غير رائج ولا يجوز أخذ زيادة منهم على ما عقد عليه الا بنوع عقد كهبة كفى قل على الجلال وفي عشم على مر والمراد بالدينار المثلث الشرى وهو يساوى الآن نحو تسعين نصف فضة وأكثر وهذا بالنظر لما كان والدينار

المعامل به الآن ينقص زنه عن المثقال الشرعي ربعا والعبرة بالمثقال الشرعي زادت قيمته
أو نقصت (قوله أن يأخذ من كل حالم) أي محتمل قال ابن الأثير أراد بالحالم من بلغ الحلم وجرى
عليه حكم الرجال احتلم أولا هـ قال في الإيعاب وأول بذلك ليشمل من بلغ السن وإن لم يرمسنا
وأما البلوغ بالاحتلام فلا يكفي فيه إمكانه بل لا بد من وجوده بالفعل كما أشار إلى دفعه بقوله
وجرى عليه حكم الرجال (قوله أو عدله) بفتح العين وكسرها م ر أي بدله واقتصر قل
على الفتح (قوله من المعافر) قيل هو مفرد على صورة الجمع كخاجر وبلاذر وقيل جمع معفر
كما عُدَّ جمع مقعد وهو اسم رجل يقال له معافر أبو قبيلة من اليمن ثم سميت القبيلة به ثم سميت
الثياب باسم من يشبهها من هؤلاء إذا كان كذلك فكان حقه أن يقول أو عدله من المعافرية
نسبة للمعافر وعبارة اج من المعافر بالغين المعجمة وبالمهملة حتى من همدان لا ينصرف في معرفة
ولأنكرة لأنه جاء على مثال ما لا ينصرف من الجمع واليه تنسب الثياب للمعافرية تقول ثوب
معافري فحصره لأنك أدخلت عليه يا النسبة ولم تكن في الواحد هـ ابن شرف على التحرير هـ
(قوله أن أقلهاد دينار) أي فلا تعدد إلا به (قوله عن المذهب) كذا في شرح الروض
وهو اسم كتاب والدي بخط المؤلف عن المذهب والصواب الأول (قوله وقضية كلام المصنف)
أي قوله في كل حال لأنه لا يقال له حول الإبقاء (قوله تجب بالعقد) معتد (قوله
لم تسقط) بل يؤخذ القسط من التركة كما سيذكره (قوله ويندب للإمام مما كسبه الكافر)
أي غير القتيبر والمما كسبة طلب زيادة على الدينار ومحل ذلك إذا لم يعلم ولم يظن أجابتهم بالأكثر
من دينار ولا عدمها فان علم أو ظن أجابتهم للعقد بأكثر من دينار وجبت المما كسبة كما في شرح
م ر ويؤخذ من كلام الشارح بعد هـ وعبارة م ر في شرحه ويستحب للإمام عند قوتنا أخذ
مما مر مما كسبه أي طلب زيادة على دينار من رشيد ولو وكيلًا حين العقد وان علم أن أقلهاد دينار
حتى يعقد بأكثر من دينار كدينارين متوسط وأربعة لغنى ليخرج من خلاف أبي حنيفة فإنه
لا يجزها إلا كذلك أي بأربعة في الغنى ودينارين في المتوسط بل حيث أمكنه الزيادة بأن علم
أو ظن أجابتهم عليها وجبت عليه المصلحة والمما كسبة تكون عند العقدان عقد على
الأشخاص فثبت عقد على شيء امتنع أخذ زائد عليه ويجوز عند الأخذان عقد على الأوصاف
كصفة الغنى أو المتوسط وحينئذ فيسن للإمام ونائبه مما كسبهم حتى يأخذ من كل متوسط آخر
الحول ولو بقوله ما لم ينبت خلافه دينارين فأكثر ومن كل غنى كذلك أربعة من الدينارين هـ
بحروفه (قوله وعلى هذا يؤخذ الخ) المناسب لقوله الآتي هذا بالنسبة إلى ابتداء العقد
أن يقول وعلى هذا يعقد للمتوسط الخ (قوله من المتوسط) المراد بالمتوسط وبالموسر
ما في العاقلة زى وهو أن يفضل عن كفايته آخر السنة عشرون دينارا وكذا المتوسط وهو
أن يفضل عن كفايته العمر الغالب دون عشرين دينارا وفوق ربع دينار هـ وهذا أعنى
ما قاله زى هو المقر عن المشايخ وإن كان في شرح م ر خلافه وهو أنه غنى النفقة ونقل الأول
عن م ر في غير شرحه وهو المعتد وعبارة شرح م ر والأوجه ضبط الغنى والمتوسط بأنه هنا
وفي الضيافة كالنفقة بأن يزيد دخله على خرجه يجامع أنه في سقابلة منقعة تعود إليه لا بالعاقلة
اذلما وساة هنا ولا بالعرف لا اختلاف باختلاف الأبواب هـ قال الشيخ سل والأقول قول

أمره أن يأخذ من كل حالم دينار
أو عدله من المعافر وهي ثياب تكون
باليمن * (تبينه) * ظاهر الخبر أن أقلهاد
دينارا وما قيمته دينار وبه أخذ البلقيني
والمقصود الذي عليه الأصحاب كما هو
ظاهر عبارة المصنف أن أقلهاد دينار وعليه
إذا عقدناه به جاز أن يعتاض عنه ما قيمته
دينارا وأما امتنع عقدها بما قيمته دينار
لأن قيمته قد تنقص عنه آخر المدة ومحل
كون أقلهاد دينارًا وعند قوتنا والافتقار
نقل الدارمي عن المذهب أنه يجوز
عقدها بأقل من دينار نقلا عن الدارمي
وقال أنه ظاهر مقبوع وقضية كلام
المصنف تعلق الوجوب بالقضاء الحول
وقال القفال اختلاف قول الشافعي في
أن الجزية تجب بالعقد وتستقر بالقضاء
الحول أو تجب بالقضاء وبغنى علم ما
إذا مات في أثناء الحول هل تسقط فإن
قلنا بالعقد تسقط والاستسقط حكاة
القاضي حسين في الأسرار ولا حد لاكثر
الجزية ويندب للإمام مما كسبه الكافر
العاقلة لنفسه أو لموكله في قدر الجزية
حتى تزيد على دينار (و) على هذا يؤخذ
من المتوسط ديناران ومن الموسر أربعة
دينارين (ومن الفقير دينار

مدعى التوسط والتفريق بينه إلا أن تقوم بينة بخلافه أو عهد له مال وكذا من غاب وأسلم ثم
 حضر وقال أسلت من وقت كذا نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الامة اهـ (قوله استحبابا)
 راجع للمتوسط والغنى فقط (قوله فان أمكنه أن يعقد الخ) أي بأن علم أو ظن أجابته
 لا أكثر من دينار (قوله هذا) أي ندب المما كسة وهذا إذا عقد على الأشخاص أما إذا عقد
 على الأوصاف فالما كسة عند العقد والاختدمع والمماصل أن الامام تارة يعقد على
 الأشخاص فله المما كسة عند العقد فقط بأن يقول الكافر أنا فقير أعقد له دينار فيقول
 الامام له أنت غني أو متوسط مثلاً فيما كسه حتى يعقد له دينارين ان اتفقا على التوسط أو
 بأربعة ان اتفقا على الغنى ومتى عقد بشئ لم يسووا استمر الكافر على الحالة التي عقد له عليها لم
 لان العبرة بما اتفقا عليه ثم هذه المما كسة ان كانت سنة جازر كما هو صدق الكافر في
 دعوى الفقر ويعقد بدينار وان كانت واجبة فلا يجوز تركها فلو تركها وعقد بدون الأربعة
 أو الدينارين لم يصح وأما إذا عقد على الأوصاف فيجوز له أن يما كس عند العقد بأن يقول
 الامام جعلت على الغنى من أهل تلك الجهة أربعة دنانير والمتوسط دينارين فيقولون له الجهة
 المذكورة كلها فقراء اجعل عليها دينارا ويجوز له أيضاً أن يما كس عند الأخذ بأن يدفع له
 المكافر دينارا ويقول أنا من الفقراء فيقول له أنت من الأغنياء مثلاً وفي الحالتين أي
 المما كسة عند العقد وعند الأخذ ان كانت سنة جازر كما هو صدق في الأول بدينار وعند
 الأخذ بتركها أو يأخذ دينارا أيضاً وان كانت واجبة فلا يجوز تركها والعقد بدينار
 ولا تركها عند الأخذ أو أخذ دينار (قوله كانوا ناقضين للعهد) فإذا عادوا وطلبوا عقد هابتار
 أجابهم (قوله ولو أسلم ذمي) ومثله ما لو هجر عليه بسفه أو فليس أيضاً لكن الامام أو نائبه
 يضارب مع الغرماء بقدر الجزية اهـ قال الشيخ م ر في شرحه وقول الشيخ في شرح منجه
 أو سفه ليس في محله اهـ وكذا قوله بفلس ليس بظاهر لان المحجور وعليه بفلس يصح عقد الجزية له
 ابتداء لانه لم يذ كر من شروط المعقود له عدم الحجر قطره لا يبطله اوجبة توجب القسط لانه
 يقتضي أنه يسقط الباقي مع انه لا يسقط كافي شرح م ر وعادة تشرح م ر أو أسلم أو جح
 أو مات في خلال سنة ففسط لما مضى واجب في ماله أو تركته كالأجرة والقول في وقت اسلامه
 قوله بينه اذا حضر وادعاه فلم يذ كر الحجر بقسميه فان عقد رشيداً بكثر ثم هجر عليه أثناء الحول
 اتجه لزوم ما عقده كالمواستأجر بكثر من أجرة المثل ثم سفه أو خذمنه الاكثر (قوله أو مات)
 أو جح ولا تطل بالجنون والاعفاء لانه لازمة من الجانبين اهـ عزیزی (قوله بعد سنين)
 راجع للثلاثة اهـ (قوله وله وارث مستغرق) يرجع لمات فقط فان كان غيره مستغرق أخذ من
 نصيبه قسطه كان خلف بنتا قد دفع نصف الجزية م ر في شرحه (قوله أخذت جزيتها) أي
 السنين (قوله أو مات في خلال) أي أثناء (قوله ففسط) بناء على وجوبها بالعقد وهو المعتمد
 (قوله ويجوز ان يشترط عليهم الخ) كلام مجمل حاصله أنه ان احتل أن يوافقوه على شرط الضيافة
 وأن لا يوافقوه كان شرطها سنة وان علم أن يوافقوه أو ظن وجب شرطه وان علم عدم اجابته
 كان الشرط مباحاً وكل هذا عند رضاهم وطيب نفسهم والاحرم شرط الضيافة وينبغي اعتبار
 قبولهم كقبول الجزية اهـ م ر سم على ج (قوله الضيافة) ولو صولحو الى ترك الضيافة

(استحباباً) أقدمه بعد مرضي الله تعالى
 عنه كما رواه البيهقي ولأن الامام
 متصرف للمسلمين فينبغي أن يعتاط لهم
 فان أمكنه أن يعقد بدينار منه لم يجز أن
 يعقد بدونه إلا لمصلحة (تنبيه) وهذا
 بالنسبة الى ابتداء العقد فاما إذا انعقد
 العقد على شئ فلا يجوز أخذه شئ زائد
 العقد على شئ سير الواقدي ونقله
 عليه كائن عليه في سير الواقدي ولو عقدت
 الزر كشي عن نص الامة ولو عقدت
 الجزية للسكناء بدينارين لم يترجموا
 بعد العقد جواز دينارين لم يترجموا
 كن اشترى شيئاً بدينارين ثم علم
 الفين فان أبو بذر الزيادة بعد العقد
 كانوا ناقضين للعهد كما لو امتنعوا من
 أداء أصل الجزية ولو أسلم ذمي أو نبذ
 العهد أو مات بعد سنين وله وارث
 مستغرق أخذت جزيتها منه في الأولين
 ومن تركته في الثالثة مقدمة على حتى
 الورثة كالمخرج وسائر الديون أما إذا
 لم يجف وارثا فتركته في أو أسلم أو نبذ
 العهد أو مات في خلال سنة ففسط لما
 مضى كالأجرة (ويجوز) كما هو قضية
 كلام الجهور والراجح كافي المنهاج أنه
 يستحب للامام (أن يشترط) بنفسه
 أو نائبه (عليهم) أي على غير فقيرين
 غني أو متوسط في العقد برضاهم
 (الضيافة)

بمال فهو لاهل التي لا للطارقين اه م ر (قوله من يترهم) بحيث يسمى مسافرا وليس عاصبا
بفسره قل وعبارة شرح م ر وان كان الماز غنيا مجاهدا ويحجه عدم دخول العاصي بفسره
لاتقاء كونه من اهل الرخص اه قال ع ش عليه فمأخذه المسافر المذكور لا يحسب مما
شرط عليهم بل الحق باق في جنبهم بطالبون به ويرجعون عليه بما أخذهم منهم فلو لم يترهم أحد
لم يلزمهم شيء عباب وقال م ر ولا يطالبهم بعوض ان لم يترهم ضيف اه وعبارة قل على
الجلال ولو لم يأتهم ضيفان لم يلزمهم بذل الضيافة الا ان شرط عدد مثلا في يوم وفات ذلك اليوم
بغير ذلك العدد اه (قوله منا) أي من المسلمين وهو قيد للندب لا للجواز ويجوز شرط ضيافة
من يترهم من الذين ويحمل اطلاق الماز على المسلم سواء كان مسافرا بدارهم أو عكسه
وسواء كان العقيد انا أو دارهم اه قل (قوله أي فاضلا) المناسب أن يقول فاضلة
أي زائدة لانه حال من الضيافة وهي مؤنثة والحال وصف لصاحبها (قوله ويجعل ذلك ثلاثة
أيام) أي غير يومى الدخول والخروج اه ع ش على م ر والزيادة عليها خلاف المستحب
كما في حل وعبارة شرح م ر فان شرط فوقهما مع رضاها ماز ويشترط تزويد الضيف كفاية
يوم وليلة فلو امتنع قليل منهم من الضيافة أجبروا أو كلهم أو أكثرهم فناقضون اه (قوله
ويذكر عدد ضيفان) أي يشترط ذلك حل وعبارة ع ش على م ر ويذكر أي وجوبا اه
وعليه فيقر اللفظ بذكر الرفع (قوله رجلا) بفتح الراء وسكون الجيم كما ضبطه شيخ الاسلام
في شرح الروض قال في المختار الرجل ضد الفارس والجمع رجل كصاحب وصحب ورجالة
ورجال بتشديد الجيم فيهما اه فقوله رجلا أي مشاة وقوله وخيلا أي فرسانا (قوله
وتضيفون في كل سنة) هذا مثال لقوله أو على المجموع ومثال قوله على كل منهم كأن يقول
أقرر تكم على أن على الغنى أربعة دنائير وعليه ضيافة عشرة أنفس مثلا في كل يوم من
المشاة كذا والركبان كذا اه زى (قوله ويذكر منزلهم) ويشترط عليهم رفع يابه ليدخل الفارس
راكبا مثلا قل (قوله وجنس طعام) ومنه الفاكهة والخلوى ونحوهما في كل زمان على
العادة ويلزمهم أجرة طبيب وغن دواء اه قل (قوله ولم يعين) أي الامام أو نائبه (قوله
في ذلك) أي الضيافة (قوله أيلة) بهمزة مفتوحة فتحة سا كنة فلام مفتوحة العقبة
المشورة من منازل الحج المصري وهي المراد من القرية في قوله تعالى واستلهم عن القرية التي
كانت حاضرة البحر الآية وهذا هو المشهور وقيل بلدة بالشأم على ساحل البحر على النصف من
مكة ووصروا أما أيلياء بكسر الهمزة واللام وبينهما تحية سا كنة وآخرها ياء مفتوحة بعدها همزة
عمدودة فهو بيت المقدس اه قل (قوله على ثلثائة دينار) يقتضى أنهم فقراء ويشترط الضيافة
يقتضى عدم الفقر الا أن يقال انهم في نفس الامر غير فقراء ولم يمكنه العقد معهم الا بدينار
(قوله وليكن المنزل) هذا ليس من الحديث كما يؤخذ من شرح م ر (قوله والركن الرابع)
تقدم أنه الاول (قوله فلا يصح عقدها من غيره) ولا شيء على المعقولة وان أقام سنة فأكثر لان
العقد لغو سم أو شرح م ر (قوله لا يقتال) أي لا يخذع ويقتل ويصح قراءته بالبناء للفاعل
أي الامام لا يقتال المعقولة من جهة الآحاد (قوله بل يبلغ مأمنه) أي محلا يأمن فيه منا وهو
دار الحرب (قوله وعليه) أي الامام اجابتهم أي أهل الكتاب لعقد الجزية (قوله وأمن) أي

أي ضيافة من يترهم منا بخلاف
الفقير فانها تكثر فلا تبسر له (فضلا)
أي فاضلا (ع مقدار الجزية) لانها
مبنية على الاناحة والجزية على القليل
ويجعل ذلك ثلاثة أيام فأقل ويذكر
عدد ضيفان وخيلا لانه أنى
للغروا قطع النزاع بأن يشترط ذلك على
كل منهم أو على المجموع كان
يقول وتضيفون في كل سنة ألف مسلم
وهم يتوزعون فيما بينهم أو يصح
بعضهم عن بعض ويذكر منزلهم
ككنيسة وفاصل مسكن وجنس
طعام وأدم وقد رهم الكل منا ويذكر
العلف للدواب ولا يشترط ذكر جنسه
ولا قدره ويحمل على تبين ونحوه
بحسب العادة الا الشعير ونحوه
كالقول ان ذكره فيقدره ولو كان
لواحد دواب ولم يعين عددها لم يعاف
له الا واحدة على النص والاصل في ذلك
ما روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم
صالح أهل أيلة على ثلثائة دينار
وكانوا ثلثائة رجل وعلى ضيافة من يتر
هم من المسلمين وروى الشيخان خبر
الضيافة ثلاثة أيام وليكن المنزل بحيث
يدفع الخبز والبرد والركن الرابع العاقد
وشرط فيه كونه اماما يعقد بنفسه
أو نائبه فلا يصح عقدها من غيره
لانها من الامور الكلية فتحتاج الى
ظن واجتهاد لكن لا يفتال المعقولة
بل يبلغ مأمنه وعليه اجابتهم اذا طلبوا
وأمن

مكرهم وقوله اذ لم يخف عبارة المنهج بأن لم يخف غائلتهم الخ فهو بيان لامن المكر فالاولى
 أن يقول الشارح بأن لم يخف الخ (قوله ومكيدتهم) عطف تفسيرا وعمام على خاص لأن
 المكيدة هي الامر الخفي الذي لا اطلاع لعلية اه زى والظاهر أن يقال انه من عطف
 الخاص على العام وفي كلام بعضهم ان الغائلة الاذى الطاهر والمكيدة الاذى الخفي
 وعليه فالعطف مغاير (قوله شرهم) المناسب شره وعبارة غيره يخاف شره وهي أظهر
 والجاسوس صاحب سر السر والناموس صاحب سر الخير والجاسوس هو الذي يتجسس
 الاماكن الخوفة (قوله لم يخفهم) هل المراد لم يجب اجابتهم أو لم تجز ينبغي الثاني عندنظر
 الضرر للمسلمين مسم (قوله في ذلك) أي في أن السلطان عليه الاجابة (قوله فانهم) هم
 فاعل لفعل محذوف تقديره فان أبو فلح حذف الفعل انفصل الضمير وهو الواو وانما كانت
 فاعلا لأن أدوات الشرط لا يليها الا الافعال ونظير ذلك اذا السماء انشقت فان السماء فاعل
 لفعل محذوف تقديره اذا انشقت السماء انشقت وتكون الجملة الثانية بدلا من الاولى
 أو تأكيدها كيد الهاء كيد النظميا (قوله فلا يجب تقريره بها) بل لا يجوز لأن الواجب فيه التغيير
 بين أربعة أمور وعقد الجزية يطل التغيير لكن يختار الامام فيه غير القتل اه مد (قوله
 لمكان الخ) المكان في حق الكفار ثلاثة أقسام أحدها الحرم فلا يدخله كافر ذيها كان
 أو وثنا ثانيا بلاد الحجاز فيجوز دخولهم بالاذن ولا يقيمون فيه أكثر من ثلاثة أيام ثالثها سائر
 بلاد الاسلام فلا يمنعون منها لكن لا يدخلون مسجدا الحاجبة واذن مسلم وجوزأ بوحيفة
 وأهل الكوفة للمعاهد دخول الحرم اه من التفسير للشارح رحمه الله تعالى (قوله فيمنع
 كافر) المناسب في التفريع على القبول للتقرير أن يقول فلما أقرهم في الحجاز لم يصح (قوله
 الحجاز) من الحجز سمي بذلك لانه حجز بين نجد ودمامة أو بين الشام واليمن أو الحجز بالجبال والحجارة
 وهذه أولى قل وهو مقابل لارض الحبشة من شرقها وطوله مسيرة شهر من العقبة من منازل
 الحج المصري الى سدوم أقصى مدينة عدن الى ريف العراق وعرضه من جدة الى الشام
 ويحيط به بحر الدجلة والفرات وبحر الحبشة وبحر فارس فلذلك سمي جزيرة العرب كما سمي حجازا
 لما سر رحا مني وقوله فيمنع كافر أقامة الحجاز أقامهم كلامه جواز شرا أرض فيه لم يقيم فيها قبل
 وهو الوجه لكن الصواب منعه لأن ما حرم استعماله حرم اقتضاه كالآواني وآلات اللهو واليه
 يشير قول الشافعي ولا يتخذ الذي شيئا من الحجاز دارا وإن رقب أن هذا ليس من ذلك أي من
 القاعدة المذكورة لانه لا يجوز الى الاستعمال ولا يمنعون ركوب بحر خارج الحرم بخلاف جزائره
 المسكونة قال القاضي ولا يمنعون من المقام في المراكب أكثر من ثلاثة أيام كالبئر ولعل
 مراده كما قال ابن الرفعة اذا أذن الامام وأقام بموضع واحد شرح مر (قوله واليامة)
 وهي بلد مسجلة في المغاذب وهي مدينة بقرب اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلتين
 من الطائف وسميت باسم جارية زرقاء كانت تسكنها وكانت تبصر الركب من مسافة ثلاثة
 أيام وسار اليها أعداؤها وجعلوا الاشجار على ظهور الابل فرأيتهم من مسافة ثلاثة أيام فقالت
 لقومها أرى بساتين سيارا على وجه الارض فهزأ بها وقالوا فسد نظرها البساتين تسير على
 وجه الارض فاشعر واحتي هجموا عليهم اليامة فقتلوه وأخذوا الزرقاء فقتلوا وقلعوا عينها

اد لم يخف غائلتهم ومكيدتهم فان
 خاف ذلك كان يكون الطالب جاسوسا
 يخاف شرهم لم يخفهم والاصل في ذلك
 خبر مسلم عن بريدة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميرا على
 جيش أو سرية أو صاه الى أن قال فانهم
 أبو قاسمهم الجزية فانهم أجابوا
 فأقبل منهم وكف عنهم ويستثنى الاسير
 اذا طلب عقدها فلا يجب تقريره بها
 والركن الخامس المكان ويشترط فيه
 قبوله للتقرير فيه فيمنع كافر ولو ذميا
 أقامة الحجاز وهو مكة والمدينة
 واليامة

فروا وعروقها من داخل قدامت ثلاث بالكيل اه عبد البر قال المعري

سهجان من قسم الخطو * فاعلا عتاب ولا ملامة

أعشى وأعشى ثم ذو * بصرو زوايا اليمامة اه

(قوله وطرق الثلاثة) أي الممتدة بين هذه الثلاثة بعضها البعض لامطلق الطرق ايج (قوله

وقراها) أي الثلاث كالطائف وحنة وخيبر والينبع م ر وقوله كالطائف هو تمثيل لقري

الثلاث لكن أورد عليه أن اليمامة ليس لها قري وأجيب بأن المراد قري المجموع وهو لا يستلزم

أن يكون لكل واحدة قري ع ش على م ر (قوله لمسكة) أي قرية لمسكة (قوله

الامصلحة) أو ضرورة م ر (قوله من متاعها) أي العبارة أي أو من غنمه شو برى وفي

الروض ولا يؤخذ من تجارة ذى ولا ذمية التجرت الا ان شرط مع الجزية قال في شرحه سواء

أ كما بالجزانم بغيره اه سم على جج (قوله كالعشر) هذا أصل مفسد المكس المحرم

وقد عظم هذا البلا حتى على فقراء المسلمين يؤخذ منهم المكس اه قل بزيادة وقوله كالعشر

أي أو نصفه بحسب اجتهاد الامام ولا يؤخذ في كل سنة الا مرة واحدة أي من كل نوع يدخل به

في كل مرة حتى لو دخل بنوع أو أنواع أخذ من ذلك النوع أو الأنواع مرة واحدة فلو باع ما دخل

به ورجع بتمنه فاشترى به شيئاً آخر ولو من نوع الاقل ودخل بذلك مرة أخرى أخذ منه بخلاف

ما لو لم يسع ما دخل به وأخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة أخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه

المرة قتره شيخنا الطبري وصمم عليه سم وع ش وعبارته على م ر قوله ولا يؤخذ في السنة

الامرة ظاهراً وان تكرر الدخول وعليه فلو تعدد الاصناف التي يدخلون بها وكانت

مختلفة باختلاف عدد مرات الدخول فهل يؤخذ منهم في المرة الاولى دون ما عداها أو من

الصنف الذي يختاره أو كيف الحال فليراجع ولو قيل بالأخذ من كل صنف جاؤ به وان تكرر

دخولهم به في كل مرة لم يكن بعيداً لأنه في مقابلة بيعهم علينا ودخولهم وهو موجود في كل

مرة اه وفي سم على جج قوله ولا يؤخذ في السنة الامرة يجوز أن يؤخذ في كل مرة

ان شرط عليهم ذلك ووافقه عليه اه مد (قوله الاثلاثة أيام) أي غير يومى الدخول

والخروج لان الاكثر منها وهو أربعة أيام مدة الإقامة وهو ممنوع منها شرح المنهج (قوله

فان مرض فيه) أي في الجواز غير حرم مكة (قوله دفن فيه) أي غير حرم مكة كما يأتي

(قوله ولا يدخل حرم مكة) كلام مستأنف وليس مرتبطاً بمسئلة الحربى قبله بل عام في الحربى

وغيره ويصح أن يكون محتمز قوله غير حرم مكة قال زى وحرم مكة من طريق المدينة على ثلاثة

أميال ومن طريق العراق والطائف على سبعة أميال ومن طريق الجعرانة على تسعة أميال

ومن طريق حنة على عشرة أميال كما قال بعضهم

وللحرم العديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال اذا رمت اتقائه

وسبعة أميال عراق وطائف * وحنة عشر ثم تسع جعترانه اه

(قوله ولو لمصلحة) اما لو دعت اليه ضرورة كان انهدمت الكعبة والعباد بالله تعالى ولم يوجد

من يتأذى منه بناؤها الا كافر فينبغي جوازه بقدر الضرورة ولا يتأذى هذا ما يأتي من قوله

ولو دعت لذلك ضرورة لا مكان جل ما يأتي على حاجة شديدة يمكن قيام غير الكافر بها ولا يحصل

وطرق الثلاثة وقراها كالطائف
لمكة وخيبر المدينة فلو دخله بغير إذن
الامام أخرجه منه وعززه ان كان
عالمًا بالتصريح ولا يأذن له في دخوله
الجواز غير حرم مكة الا لمصلحة لنا كرسالة
وتجارة فيها كبر حاجة فان لم يكن فيها
كبر حاجة لم يأذن له الا بشرط أخذ
شي من متاعها كالعشر ولا يقيم فيه
بعد الاذن له الاثلاثة أيام ثم انتقل الى آخر
في موضع ثلاثة أيام ثم انتقل الى آخر
أي وبينهما مسافة القصير وهكذا
فلا منع فان مرض فيه وشق نقله
أو خيف منه مونه ترك مراعاة
لا عظم الضرر من فان مات فيه وشق
نقله منه دفن فيه للضرورة نعم الحربى
لا يجب دفنه ولا يدخل حرم مكة ولو
لمصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد
الحرام والمراد جميع الحرم لقوله تعالى
وان خفتم عيلة أي فقرا بئسهم من
الحرم واتقطاع ما كان لكم بقدرهم
من المكاسب فسوف يغنيكم الله من
فضله

ومعلوم أن الجلب انما يجلب الى البلد لا الى المسجد (٢٤٦) نفسه والمعنى في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعزبوا

من عدم فعلها خلل قوى اه ع ش على م و مراده بما يأتي أى في شرح م (قوله ومعلوم أن الجلب) أى جلب الأشياء التي تباع انما تجلب الى البلد المناسب أن يقول انما يجلب الى الحرم لأن هذا الكلام بيان لكون المراد بالمسجد الحرم بجميع الحرم لكن البلد بعض الحرم ويمكن أن يقال الجلب للبد يصدق بالجلب للحرم بتمامه لأنها المقصودة بالجلب بفتح اللام وسكونها ففى المختار انه أى فعله من باب ضرب وطلب (قوله بكل حال) أى وان دعت لذلك ضرورة كفاي الام وبه يرد قول ابن كنج يجوز للضرورة كطبيب احتيج اليه وسجل بعضهم له على ما اذا مست الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض له غير ظاهر شرح م ر (قوله فان كان رسولاً خرج اليه الامام) عبارة قل على الجلال فان امتنع الامن أداها مشافهة تعين خروج الامام له فان تعذر رتبها وأسمعها من يخبر الامام ولو كان طبيباً وجب اخراج المريض اليه محمولاً فان تعذر رداى الطبيب أو وصفه مرضه وهو خارج ولو بذل الكافر على دخول الحرم ما لا يجب اليه فان أجيب فالعقد فاسد ثم ان وصل المقصد اخرج وثبت المسمى أردون المقصد فبالقسط من المسمى وكل عقد فاسد يقطع فيه المسمى الا هذه لانه قد استوفى الغرض وليس لمثله أجرة ف يرجع الى المسمى اه عنائى مع زيادة والحاصل أنه يمكن من دخول الحجاز غير حرم مكة لمصلحة بلا إقامة ولا سكنى ولا يمكن من دخول الحرم مطلقاً اه م د على التحرير (قوله فان مرض فيه) أى فى الحرم أى والصورة أنه تعدى ودخل (قوله نبش) ما لم يفتت شرح التحرير وعبارة شرح المنهج نعم ان تهرى بعد دفنه ترك اه (قوله ولا يجزى هذا الحكم) لكن يستعمله كحرم مكة كفاي م ر و قل (قوله ويتضمن) أى يقتضى ويستلزم فاندفع بذلك أن العقد انما يتضمن الاركان الذى تورك به الشارح بكلام البلقينى على المتن ويحتمل ان مراده ان عقد الذمة الذى يتضمن الاركان يستلزم هذه الاربعة من غير اعتراض اه ا ج (قوله أى الجزية) تفسير للذمة والمشمول صفقة للعقد واستدل على ذلك بقوله وقد قال البلقينى الخ وليس مراده بذكر كلام البلقينى الاعتراض على المتن لأن البلقينى عبر بالاشتمال لا بالتضمن (قوله وقد قال البلقينى) أى فى تفسير العقد (قوله متضمناً) الاولى أن يقول مشتملاً على غالب الاركان لانه عبر بالاشتمال لا بالتضمن (قوله لغالب الاركان) أى لانه لم يذكر المكان (قوله بما) أى بكم لا يعتقد أى لا يعتقد حله وهو وجوب الجزية عليه والضيافة شيخنا (قوله ويضطر) عطف على لا يعتقد أى ويضطر الى احتمال بعد العقد وقبل انه معطوف على المنى وهو يعتقد أى ولا يضطر الى احتمال قبل العقد فتحمله بالعقد (قوله فتؤخذ) مفرع على تفسير الصغار بما ذكر (قوله وتفسيره) أى الصغار (قوله ويضرب لهزمته) بكسر اللام والزاى تشبیه لهزمة والجمع لها زم وهل يحرم ضربه أو لا حظه ثم رأيت قل قال وهى حرام ان حصل بها أذى والا كرهت وقوله ويضرب الخ أى ضربة واحدة أو ضربتين خلاف فى ذلك كما قرره شيخنا (قوله مردود) خبر تفسيره (قوله أشد بطلاناً) أى من دعوى أصل جوازها (قوله فى غير العبادات) أمافها فلا يجزى عليهم أحكام الاسلام فلا يقتلون بترك الصلاة ولا يقاتلون بجمع الزكاة وقوله فى المعاملات مرتبط بقوله حقوق الادميين وقوله وغرامة المتلفات معطوف على المعاملات اه (قوله كشرب الخمر)

بالمسح من دخوله بكل حال فان كان رسولاً خرج اليه الامام بنفسه أو نائبه يسمعه فان مرض نفسه أخرج منه وان خيف موته فان مات فيه لم يدفن فيه فان دفن فيه نبش وأخرج منه الى الحل لان بقاء جيفته فيه أشد من دخوله حياً ولا يجزى هذا الحكم فى حرم المدينة لاختصاص حرم مكة بالنسك وثبت أنه صلى الله عليه وسلم أدخل الكفار مسجده وكان ذلك بعد نزول براءة (ويتضمن عقد الذمة) أى الجزية المشتملة على هذه الاركان الخمسة وقد قال البلقينى نفس العقد يشمل الايجاب والقبول والقدر المأخوذ والموجب والقابل لفعله متضمناً لغالب الاركان كما كان ثمة بين ما تضمنه بقوله (أربعة أشياء) الاول (أن يؤدوا الجزية عن يد) أى ذلة (وصغار) أى احتقار وأشد على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر الى احتمال قاله فى الزوائد فتؤخذ برفق كسائر الديون ويكتفى فى الصغار المذكور فى آيتها أن يجزى عليه الحكم بما لا يعتقد حله كما فسره الاصحاب بذلك وتفسيره بأن يجلس الآخذ ويقوم الكافر ويطأ طئ رأسه ويحنى ظهره ويضع الجزية فى الميزان ويقبض الآخذ لحيته ويضرب لهزمته وهما مجتمع اللحم بين الماضغ والأذن من الجانبين مردود بأن هذه الهيئة باطلة ودعوى استصحابها أروجوها أشد بطلاناً ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الخلفاء الراشدين فعل شيئاً منها (و) الثانى (ان تجزى عليهم أحكام الاسلام) فى غير العبادات من حقوق الادميين فى المعاملات وغرامة المتلفات وكذا ما يعتقدهون تحريمه كالزنا والسرقة دون ما لا يعتقدهونه كشرب الخمر يتأمل

يتأمل فيه فانه حرام عندهم أيضا لانهم مخاطبون بفروع الشريعة كما قرره شيخنا وأقول
 كلام الشارح لا ينافي ذلك لانه نفي اعتقاد التعريم لا التعريم (قوله ونكاح الجوس) أى
 المحارم كفى كلام غيره فيكون فيه حذف المفعول وعبارة شرح المنهج ونكاح مجوس محارم
 (قوله وانما وجب التعرض لذلك) أى لاداء الجزية واجراء أحكام الاسلام عليهم ولم يتقدم
 ذكر ذلك الا أن يقال معلوم من خارج أنه لا بد من ذكره في الصيغة (قوله والاستسلام) عطف
 تفسيرا ومرادف (قوله له) أى للمذكور من الجزية والالتقياد لحكم الاسلام (قوله
 وهذا في حق الرجل) أى محل كون عقد الذمة يستلزم أربعة في حق الرجل المعقود عليه أى
 أمار وجته وبنته فلا يتضمن عقد الذمة له في حقهم الاربعة بل يتضمن الثانى منها وهذا من
 الشارح فيه مسامحة لانه يقتضى أن المرأة تترك دين الاسلام بشر وتفعل ما فيه ضرر على
 المسلمين وتقر على ذلك مع انها تمنع منه (قوله فيكفى فيها) أى في عقد الذمة لها وقوله
 الالتقياد لحكم الاسلام أى التعرض للالتقياد لحكم الاسلام فقط أى دون التعرض للجزية
 لان الجزية لا تجب عليها ويصوّر ذلك أى التعرض للالتقياد لحكم الاسلام بأن تكون تابعة
 لزوجها وأيةها في عقد الجزية (قوله أن لا يذكر والخ) انظر هل هذا الثالث داخل في الثانى
 الظاهر نعم وبعبارة مسم وأن لا يذكر والله أو رسوله أو القرآن أو نبيا أو دين الاسلام أو يفتوها
 الاباخير فان سبوا الله أو رسوله أو القرآن أو دين الاسلام أو أحد من الانبياء أو فتوها جعرا
 بما لا يتدينون به كالطعن في نسبه صلى الله عليه وسلم أو نسبته الى الزنا فان شرط انتقاض
 عهدهم بذلك انتقض والا فلا أما يتدينون به كقولهم القرآن ليس من عند الله وانه ثالث ثلاثة
 فلا انتقاض به مطلقا اه بحر وفه وقوله فان شرط انتقاض الخ ولو شرط عليه الانتقاض
 بذلك ثم قتل بمسلم أو برزاه حالة كونه محصنا بمسلمة صار ما له فيها كما قاله ابن المقرئ لانه حربى
 مقتول يقتل بيدنا لا يمكن صرفه لا قاريه الذمين لعدم التوارث ولا العيريين لانا اذا قدونا على
 مالهم أخذناه فيأى وغنمة وشرط الغنمة هنا ليس موجودا اه سل (قوله ولا شبهة لهم)
 بخلاف ما اذا كان لهم شبهة كان استعان بهم البغاة وقالوا أى الكفار ظننا أنهم أى البغاة
 محقون وأن لنا اعانة الحق اه مد (قوله انتقض عهدهم) هو يترقب على ذلك أن للامام
 قتالهم بل يجب ولا يجب عليه أن يبلغهم المأمن ولا يختار فيهم رقوا ولا منا ولا فداء وهذا اذا
 انتقض يقتال فان انتقض بغيره فكما تقدم من عدم تبليغهم المأمن ولكن للامام أن يختار فيهم
 الرق أو المأمن أو الفداء أو القتل وهذا فيمن انتقض عهده أما ذراريه وزوجته فلا ينتقض
 عهدهم فيقرون ولا يتعرض لهم فان طلبوا دار الحرب أوجب النساء والخنائى دون الصبيان
 والجهانين فيقرون في دار الاسلام الى البلوغ أو الافاقة ثم بعد ها ان طلبوا دار الحرب أوجبوا
 (قوله من سقيمهم) أى المسلمين (قوله واطعامهم) أى المسلمين (قوله ومن احدث كنيسة
 وبيعة) وكذا من تزميهما نعم لو لم يعلم أصل الموجد منهما جازا بقاءه لاحتمال وضعه بحق ولعل
 من ذلك ما في مصر منهما فانه لا يعلم هل هو موضوع بحق لاحتمال أنه كان به متغلب فصول
 على أنه له أولا اه قل مع زيادة (قوله وبيعة) بكسر الباء للنصارى وجمعها بيع مثل
 سدره وسدر وقوله للرهبان راجع للصومعة جمع راهب وهو عابد النصارى (قوله في بلد

ونكاح المجوس وانما وجب التعرض
 لذلك في الايجاب لان الجزية مع الانتقاد
 والاستسلام كالعوض عن التقرير
 فيجب التعرض له كالتمن في البيع
 والاجرة في الاجارة وهذا في حق الرجل
 وأما المرأة فيكفى فيها الالتقياد لحكم
 الاسلام فقط (و) الثالث (أن لا يذكر
 دين الاسلام الا بخبر) لا عزازه
 فلو خالفوا وطعنوا فيه وفى القرآن
 العظيم وأذكر وارسل الله صلى الله
 عليه وسلم على الا يلقى بقدره العظيم عزروا
 والاصح أنه ان شرط انتقاض العهد
 بذلك انتقض والا فلا (و) الرابع (ان
 لا يفعلوا ما فيه ضرر للمسلمين) كان
 قاتلوهم ولا شبهة لهم أو استعوا
 من اداء الجزية أو من اجراء حكم
 الاسلام عليهم فان فعلوا شيئا من
 ذلك انتقض عهدهم وان لم بشرط
 الامام عليهم الانتقاض به ويمنعون
 أيضا من سقيمهم خرا واطعامهم خنزيرا
 أو جمعهم قولا شركا كقولهم الله
 ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا
 كبيرا ومن اظهرا خمر وخنزير وناقوس
 وعيد ومق اظهر وخنزيرهم أو يفت
 وقياسه اتلاف الناقوس وهو ما يضرب
 به النصارى لاقوات الصلاة اذا اظهروه
 ومن احدث كنيسة وبيعة وصومعة
 للرهبان وبنت نار للمجوس في بلد

أحدثناه) أى وجدت عمارته من المسلمين بعد استيلائهم على محله كما فى قل (قوله كعبادة
والقاهرة) والبصرة والكوفة لأن بغداد بناها أبو جعفر المنصور سنة أربعين ومائة والقاهرة
بناها المعز فى سنة تسع وأثمان وخمسين وثلاثمائة والبصرة بناها عتبة بن غزوان سنة سبع عشرة
فى خلافة عمر رضى الله عنه والكوفة بناها عتبة المذكور بعد هابسنتين فى خلافة عثمان
رضى الله عنه والصلح على أحداث ذلك باطل والكنيسة معبد اليهود والبيعة معبد النصارى
وقد انعكس العرف فيهما والكلام هنا وفيما يأتى فيما ليس لصونزل المارة بأن كانت للتعب
ولومع غيره على المعتمد أما التى لنزول المارة ولومعهم فيجوز كما قاله الرحمانى (قوله والقاهرة)
وهى مصرنا الآن لأنها وان لم تكن موجودة حال الفتح فإرضها المنسوبة إليها للغنمين قسبت
لها أحكامها ما كان موجودا حال الفتح وبه يعلم وجوب هدم ما فى مصرنا ومصر القديمة من
الكثائس الموجودة اه شيخنا فى سم على المنهج لا يجوز لنا دخولها إلا بأذنهم وإن كان فيها
تصوير حرم قطعا وكذا كل بيت فيه صورة اه من عش على م ر ومقتضى وجوب
هدمها جواز دخولها بلا إذن منهم ويحسب كحل كلامه على ما إذا جاز لهم إحداها
واقتر ما ذكره ع ش من وجوب الهدم مع ما ذكره قل من جواز الإبقاء (قوله أو أسلم
أهله عليه) أى حال كونهم مستعيلين ومتغلبين عليه بأن كان من غير قتال ولا صلح اه ج
ويجوز جعل على المصاحبة أى أو أسلم أهله معه أى مصاحبين له وكأني فيه أو بمعنى فى أى
كأني فيه سم على ج (قوله كالدنية) قال م ر فى شرحه وقول بعض الشراح
كالدنية محل وقفة لأنهم من الجواز وهم ينعون من سكناه مطلقا كما مر أى فضلا عن الأحداث
ويجوز بأن قوله كالدنية مثال لما أسلم أهله عليه فقط أى فهو مجزئ مشال بقطع النظر عن
المحل اه وعبارة الشيخ سلطان على المنهج قال ابن حجر فى آخر كتاب السير وقتحت مصر عنوة
وقبل صلحا وهو مقتضى نص الام فى الوصية وحله الأولون على أن المفتوح صلحا هى نفسها
لا غير واغابقت الكثائس به بالقوة القول بأنها وبجميع اقليمها فتح صلحا ولا احتمال أنها
كانت خارجة عنها ثم اتصلت بها وفيه نظر لأن الكثائس موجودة بها وباقليمها فلا يتصور
حينئذ إلا القول بأن الكل صلح الآن يجاب بأنهم راعوا فى إبقائها قوة الخلاف كما تقر
انتهت بجرورها ومقتضى كونها فتحت عنوة أن الأرض للغنمين فتحت الكفار من أحداث
الكثائس فيها ومن أعادتها إذا هدمت وقيل انها فتحت عنوة وقتحت قراها صلحا والكثائس
الموجودة الآن فيها يحتمل أنها كانت موجودة قبل البناء بها فلما بنيت اتصلت بها الابنية
(قوله فى الاسلام) أى فى ديار الاسلام (قوله عنوة) أى قهرا (قوله كصر) أى على
الصحيح ومن ثم أتى ابن عبيد السلام بهدم ما بقرافتها من الابنية لأن عمرو بن العاص وقفها
بأمر عمر رضى الله عنهم على مولى المسلمين لما طلبوا شراءها إذ لو فتحت صلحا لكانت لهم
واحتمال شرط الأرض لنا خلاف الأصل اه ج زى والمراد مصر القديمة ومثلها فى الحكم
المذكور بمصرنا الآن اه ع ش (قوله كانت فيه) أى فى البلد التى فتحت عنوة وقوله
لما مر أى لأن المسلمين ملكوها الخ (قوله جاز) والحاصل أنه ليس لهم الأحداث

أحدثناه كعبادة والقاهرة أو أسلم
أهله عليه كالدنية الشريعة والمين
لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال
لا تبني كنيسة فى الاسلام ولأن
أحداث ذلك معصية فلا يجوز فى دار
الاسلام فإن بنوا ذلك هدم سواء شرط
عليهم أم لا ولا يجدون ذلك فى البلدة
فتحت عنوة كصر واصبهان لأن
المسلمين ملكوها بالاستيلاء ففتحت
بجعلها كنيسة وكما لا يجوز أخذها
لا يجوز أعادتها إذا انتهت ولا يقررون
على كنيسة كانت فيه لما مر ولو فتحنا
البلد صلحا كبيت المقدس بشرط
كون الأرض لنا بشرط أسكانهم فيها
بجراج وإبقاء الكثائس أو أحداها
جواز لانه إذا جاز الصلح على أن كل البلد
لهم فعلى بعضه أولى فلو أطلق الصلح
ولم يذكر فيه إبقاء الكثائس ولا عدمه
فالأصح المنع من إبقائها فيه هدم ما فيها
من الكثائس لأن إطلاق اللفظ يقتضى
مسبورة جميع البلد لنا وبشرط
الأرض لهم ويؤيدون خراجها قررت
كثائسهم لأنهم ملكهم ولهم الأحداث
فى الأصح

الافى صورتين اذا اقتضت صلحا على أنها لهم مطلقا أو لنا وشرطوا علينا الاحداث بخلاف ما فتح
عنوة أو صلحا مطلقا أو بشرط انها لنا ولم يشرطوا الاحداث اه وهل يشترط لصحة الصلح
مع شرط الاحداث ببيان ما يحدثونه من كنيسة أو أكثر ومقدار الكنيسة أو يكفي
الاطلاق فيه فظروا الذي ينبغي الصحة مع الاطلاق ويحمل على ما جرت به عادة مثلهم في مثل ذلك
البلد ويختلف بالكبر والصغر اه ع ش على م ر واذا شرط الابقاء فلهم الترميم ولو بالالة
جديدة ولهم تطيينها من داخل وخارج فلا يمنعون من ذلك وان كان لا يجوز فصله حتى
بالنسبة لهم لانهم مخاطبون بالفروع ومن أجل كونه معصية حتى في حقهم أفتى
السبكي بانه لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا لمسلم اعانتهم عليه ولا يجاز نفسه للعمل فيه
كما ذكره س ل وقوله ولو بالالة جديدة قال سم على حج اى مع تعذر فعل ذلك بالقديمة
وحداتها قال بعد ذلك وفي الروض وشرحه ولهم عمارة ي ترميم كنائس جوز ابقاءها
اذا استهدمت فترمم عاتهم لا بالالة جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن يونس في شرح
الوجيز واقتضى كلامه الاتفاق عليه أنهم ترمم بالالات جديدة قال في الاصل ولا يجب اخفائها
فيجوز تطيينها من داخل وخارج لاحداثها علوانهم دمت الكنائس المبقاة ولو بهدمهم لها
تعتيا خلافا للفقاري أعادوها وليس لهم توسيعها اه بحروفه (قوله من رفع بناء لهم) أى
احداث ذلك فان ملك ذى دارا عالية فلا يكلف هدمها بل يمنع هو وأولاده من الإشراف
على المسلمين ومن صعد سطحها بلا تججير ولو انهم دمت هذه الدار فلهم اعادة بناها برفع ومساواة
ولو بنى دارا عالية ومساوية ثم باعها المسلم سقط الهدم كما لو غصب أرضا وبنى فيها ثم باعها
فانه لا يسقط الهدم بخلاف ما لو أسلم بعد البناء فانه يبنى ترغيبا له في الاسلام اه زى وقوله فانه
يبقى ضعيف وبعبارة م ر والاوجه بقاءه لو أسلم قبل هدمه ترغيبا له في الاسلام وأفتى الوالد رحمه
الله بخلافه اه قال لشورى فان ساواهم فيه هدم المقدور الممنوع اه وينعون من الرفع
وان خافوا ونحو سراقية قصدونهم كفى شرح م ر ومثله شرح حج قال سم عليه بل ظاهره
ولا لخوف القتل ونحوه نعم ان تعين الرفع طريقا في دفع القتل أو نحوه لم يعد الجواز ولو لم يكن
الاحتراز عنه الا بالانتقال الى بلد أخرى فهل يكلف الانتقال وان شق حصارا معنى لفارقة
المأوى أو لاقية نظرا اه (قوله على بناء جار لهم مسلم) محل المنع ان كان بناء المسلم مما يعتاد
في السكنى فلو كان قصيرا لا يعتاد فيها اما لانه لا يقيم بناءه أو لانه هدمه الى أن صار كذلك لم يمنع
الذى من بناء جداره على أقل ما يعتاد في السكنى الذى عطله المسلم باختياره أو تعطل عليه
باعساره اه خط ولولا صقت دار الذى دار مسلم من أحد جوانبها اعتبر في ذلك الجانب
عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك في بقية الجوانب لانه لا جارية كفى شرح م ر (قوله
لحق الدين) عبارة غيره لحق الله وبعبارة المنهج لحق الاسلام اه ولذلك لا يسقط هدمه بوقفه
ولا يبيعه لكافر مطلقا ولا لمسلم وان حكم الحاكم بمنع هدمه على المعتقد كما لو غصب أرضا وبنى فيها
ثم باعها فانه لا يسقط الهدم (قوله لالحض حق الدار) كذا في خط المؤلف والذي في شرح
الروض لالحض حق الجار وهو واضح اه مرحوى (قوله بمحله) عبارة المصباح والمحل
بفتح الحاء والكسر لغة حكاهما ابن القطاع موضع الحلول والمحل بالكسر الاحلال والمحلة

وينعون وجوبا من رفع بناء لهم على
بناء جار لهم مسلم لخبر الاسلام يعا
ولا يعلى عليه ولا يطلع على عوراتنا
ولا تفرق بين أن يرضى الجار بذلك أم لا
لان المنع من ذلك لحق الدين لا للحض
حق الدار والاصح المنع من المساواة
أيضا فان كانوا بمحلة منفصلة عن
المسلمين كطرف من البلد لم ينعموا من
رفع البناء

(ويعرفون) بضم حرف المضارعة مع تشديد الراء المفتوحة على البناء للمفعول أى يعرفهم ونأمرهم أى أهل الذمة المكفون في دار الاسلام وجوباً أنهم يتميزون عن المسلمين (بليس الغيار) بكسر المجهة وان لم يشترط عليهم وهو أن يخط كل منهم من ذكر أو غيره بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف على ثوبه الظاهر ما يخالف لونه لون ثوبه ويلبس وذلك للتمييز ولأن عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم على تغيير ثوبهم بمحض من الصبا كإرواء البيهقي فان قيل لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم هذا يهود المدينة أجيب بانهم كانوا قليلين معروفين فلما كثروا في زمن الصبا برضى الله عنهم وخافوا من التباسهم بالمسلمين احتاجوا الى تمييزهم والقاء منديل ونحوه كخياطة والاولى باليهود الاصفر وبالنصارى الازرق وأراكهب ويقال له الرمادي وبالجوس الاحمر والاسود (وشد الزنار) أى ويؤمرون بذلك أيضاً وهو بضم المعجمة خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب لأن عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم عليه كما رواه البيهقي هذا في الرجل أما المرأة فتشد تحت الازار كما صرح به في التنبيه وحكاها الراقي عن التهذيب وغيره لكن مع ظهور بعضه حتى يحصل به فائدة قال

الماوردي

بافتح المكان الذي ينزل فيه القوم اه ع ش على م ر وفي شرح م ر والوجه ان الجار هنا أهل محله كما قاله الجرجاني واستظهره الزركشي وغيره ويحتمل أنه يلحق بجار في الوصية لانه قد لا يعاوى على أهل محله ويعاوى على ملاصقه من محله أخرى نعم في هذه المسألة لا بد من مراعاة ملاصقه وان لم يكن من محله اه قال ع ش عليه قوله والوجه أن المراد بالجار هنا أهل محله أى فإزاد على أهل محله لا يمنع من مساواة بناء له أو رفعه عليه ولو لم يصل للاربعين دارا اه كلامه قال الجلال البلقيني ولو كان جاره مسجداً أو وقفاً على جهة عامة أو على معن فالظاهر أنه كالملك اه ووقع السؤال عما لو اشتد مسلم وذى بناء وجار لهما مسلم هل يهدم أولاً والجواب أن التحية أنه يهدم لانه صدق عليه أنه اعلاء بناء ذى على جاره المسلم وأنه لا ضمان على الذى بنقضة آله المسلم أو تلفها بالهدم وان كان الهدم بسببه كذا فى سم على ابن حجر اه (قوله ويعرفون) عبارة المنهج وأمرهم بغير الخ أى ولزمنا أمرهم أى ان الامام أو نائبه يلزمه أن يأمرهم بما يتميزون به بشرط التكليف وأن يكونوا بدار لاسلام والان لا يجب على الامام وقوله ولزمنا أمرهم أى من دخل دارنا منهم ولو برسالة أو تجارة وان قصرت مدة اختلاطه م ر فى شرحه (قوله أى أهل) تفسير للواو فى يعرفون اه كن قوله أنهم يتميزون ر بما يقتضى أنه تفسير لضمير يأمرهم فيكون منصوباً والمكفون نعت مقطوع (قوله يهود المدينة) أى يهود ما حوالى المدينة من غيرا بخازلان المدينة أسلم أهلها عليهم فلم يبق بها يهود زمن الصبا فاحتج لذلك التاويل أو أن ذلك كان قبل تحريم دخولهم الجاز (قوله والاولى باليهود الاصفر) هذا هو المعتاد فى كل بعد الازمنة المتقدمة فلا بد من كون الاصفر كان زى الانصار وزى الملائكة يوم بدر وكانهم انما آتروهم به لغلبة الصفرة فى ألوانهم الناشئة عن زيادة فساد قلوبهم ولو أرادوا التمييز بغير المعتاد منعوا خشية الاتباس وتوهم شبهة خرجت بخالف لون خفيها ومثلها الخفى شرح م ر قال الرشيدى عليه أى بأن يكونا بلونين كل منهما بلون اه (قوله الزنار) بوزن تقاح ويجمع على زناير والواو يصح أن تكون على بابها أو يكون الجمع بينهما التأكيد ويصح أن تكون بمعنى أولان المقصود حصول التمييز وهو حاصل بأحدهما وعبارة المنهج وشرحه أو زناير بضم الزاى وهو خيط غليظ فيه ألوان تشد في الوسط فوق الثياب فجمع الغيار مع الزناير تأييد ومبالغة فى الشهرة والتمييز وهو المنقول عن عمر رضى الله عنه فتعبرى بأولى من تعبى به بالواو اه وقوله فجمع الغيار مع الزناير أى فى عبارة أصله أو فيما يفعله بهم (قوله خيط غليظ) فيه ألوان شرح المنهج (قوله فوق الثياب) أى للذكور ويمتنع ابداله بصومنديل أو منطقة ولا يمنعون من لبس نحو دياج وطيلسان واعلم أنهم يمنعون أيضاً من اظهار عبدلهم واما من نحو لطم ونوح وقراءة نحو تورا وأنجيل ولو بكآسهم ولا يمنعون عما يتدينون به من غير ما ذكر كفطر رمضان وان حرم عليهم من حيث تكليفهم بالفروع ولذلك حرم بيع المقطرات لهم فيه لمن علم ولو بالظن أنهم يتعاطونها انهار لانه اعانة على معصية قوية على الدلالة بالتهاون بالدين وبذلك فارتقت دخولهم المساجد اه قل على الجلال (قوله أما المرأة فتشد تحت الازار الخ) رده ابن حجر بأن فيه تشبيهاً بما يختص عادة بالرجال وقد يقال جعله تحت الازار لا يستلزم أن يكون

على الوجه المختص بالرجال كافي سم عليه فراجع (قوله فيه) أي في الزنار (قوله بمنطقة) أي تجعل في الوسط وكذا منديل يجعل على الوسط (قوله فيه مسلمون) وتقع ذمتهم من حاتم به مسلمة ترى منها ما لا يبد وعند المهنة فلم تمنع الذميمة حرم على المسلمة الدخول معها حيث ترتب عليه ما ذكره حرم على زوجها أيضا تمكينها من الدخول كافي ع ش على م (قوله خاتم حديد) بفتح التاء لا غير ويقال فيه ختم وخاتم وأما خاتم القيين فيجوز فيه الفتح والكسر اه برماوى (قوله أو رصاص) بفتح الراء المهمله وكسرها من لحن العلماء اه برماوى (قوله والخاتم طوق) ليس هذا متعينا بل يصح ابقاء الخاتم على حقيقته (قوله بل يكنى بعضها) ومن البعض في هذا الزمان العمامة المعتادة لهم الآن وهل يحرم على غيرهم من المسلمين لبس العمامة المعتادة لهم وان جعل عليه علامة تميز بين المسلم وغيره كورقة بيضاء مثلا أم لا لأن فعل ما ذكر يخرج به الفاعل عن زى الكفار فيه نظرا لاقرب الاول لأن هذه العلامة لا يهتدى فيها التمييز عن غيره حيث كانت العمامة المذكورة من زى الكفار خاصة رينبغي أن مثل ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور اليهودي مثلا على سبيل السخرية فيعزرفاعل ذلك اه ع ش على م (قوله لفعله المسلمين) جمع فاعل كفاسق وفسقة وكافر وكفرة وفاجر وفجرة (قوله كنيسة) راجع للفعله والصلب للصياغ (قوله وأما نسج الخ) تقدم أن الزنار خيط غليظ يشد في الوسط وحيداً فاعني نسجه شيخنا العشماوى * (قرع) * قال في العباب ولا يمنع ذى لبس حرير وتعمه أو تطيلها وإفطارا في رمضان اه وعدم منعه من الإفطار لا ينافي حرمة عليه فإنه مكلف بفروع الشريعة ومن ثم أفتى شيخنا م رحمه الله أنه يحرم على المسلم أن يسقى الذي في رمضان بغير عوض أو غيره لأن ذلك اعانة على معصية لكن يشك عليه أنه يجوز له الاذن في دخول مسجد وان كان صبيا إلا أن يفرق بأن جهة الفطر أشد وبأنه أدل على التأويل بالدين اه م ل (قوله ويمنعون من ركوب الخيل) ظاهره ولو انفردوا بقرية في غير دارنا ويحت الزكشي ترجيح الجواز كالباء كذا في حل وعم قل في حاشية الجلال فقال ولو في محلة انفردوا بها وقيد البرماوى المنع بكونهم يلاذوا وبعبارة الزبائدي ونقل الشيخان وغيرهما وجهين بل ترجيح في منعهم ركوب الخيل إذا انفردوا بقرية في غير دارنا أحدهما ألا يظهر الخيل والثاني نعم خوفا من أن يتقوا به على المسلمين قال الزكشي ويشبهه ترجيح الجواز كافي نظيره من البناء اه بحروقه وبحث الأذرى جواز ركوبهم الخيل النفيسة فمن قتال استعناهم فيه اه م ل وقوله ومن رباط الخيل أي حبسها (قوله بأعدادها الأعداء) أي فلا يعدتها أعداؤه بأن يمنعوها منها (قوله في نواصيها الخير) أي فينبغي أن يختص بركوبها من فيه خير وهم المسلمون ولا تناسب أهل الكفر (قوله وهو ما عليه الجمهور) وقال الشيخ أبو محمد الجويني يمنعون من الشريفة دون البراذين الخمسة اه دميرى (قوله والبغال ولونفيسة) قال بعض أرباب الحواشي ما لم تصر مر كبالعلماء كافي رمانا والامنعوا منها اه لكن في شرح م ما يخالفه حيث قال بعد قوله المهاج لا يجزى وبغال نفيسة نخسها ولا اعتبار بطرقه عزه البغال في بعض البلاد على أنهم يفارقون من اعتاد ركوبها من الأعيان بمهنة ركوبهم التي فيها غاية

ويستوى فيه سائر الألوان قال في أصل الروضة وليس لهم إبداله بمنطقة ومنديل ونحوهما والجمع بين الغياور والزناراولى وليس بواجب ومن لبس منهم قلنسوة يميزها عن قلانسنا بعلامة فيها وإذا دخل الذي تجردا حماما فيه مسلمون أو تجرد عن ثيابه بين المسلمين في غير حمام جعل وجوبا في عنقه خاتم حديد أو رصاص أو نحو ذلك فلا يجعله من ذهب ولا فضة قال الزكشي والخاتم طوقا يكون في العنق قال الأذرى ويجب القطع بمنعهم من التشبيه بلباس أهل العلم والقضاة ونحوهم لما في ذلك من التعاطف قال الماوردى ويمنعون من الختم بالذهب والفضة لما فيه من التناول والمباهاة وتجب لمرأة خفها الوانين ولا يشترط التمييز بكل هذه الوجوه بل يكنى بعضها قال الحلبي ولا ينبغي لفعله المسلمين وصياغهم أن يعملوا للمشركين كنيسة أو صليبا وأما نسج الزنار بقلابأس به لأن فيها صغارا لهم (ويمنعون) أي الذكور المكلفون في بلاد المسلمين وجوبا (من ركوب الخيل) لقوله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم فأمر أولياءه بإعدادها لأعدائه ولما في التحسين من حديث عروة البارقي الخيل مع قود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة * (تنبيه) * ظاهر كلامه أنه لا فرق في منع ركوب الخيل بين النفيس منها والخسيس وهو ما عليه الجمهور بخلاف الحير والبغال ولونفيسة لأنها في نفسها خسيسة وإن كان أكثر أعيان الناس يركبونها

تخبرهم واذا لاهسم كما قال ويركبها عرضا الخ وقال ع ش يمنعون من ركوب البغال النفيسة
 لانهما صارت الآن مركوب العلماء والقضاة اه ونقله عنه البرماوى (قوله باصاف)
 هو البرذعة أو ماتحتما (قوله وركاب خشب) كيف هذا مع أنهم يركبون عرضا وأجيب
 بأن هذا يأتي على القول المفصل الآتى (قوله لاحديد ونحوه) فيحرم تمكينهم من ذلك
 لمن قدر عليه من المسلمين برماوى (قوله ولا سرج) بضم السين والراء المهملتين ويرد عليه
 أن السرج تكون للغيل وقد علمت أنهم يمنعون من ركوبها فلا فائدة في قوله ولا سرج ويجاب
 بأن المراد منعهم من السرج فيما يمكنون من ركوبه من الخيل وهو البراذين فانها نوع منها
 اه (قوله الى مسافة قريبة) أى فيركبون عرضا وقوله أو بعيدة فيركبون على العادة
 وهو خلاف الرابع فيركب عرضا حتى في المسافة البعيدة على المعتد كما قرره شيخنا العشاوى
 (قوله ومن اللجم) جمع لجام (قوله أما النساء) مفهوم قوله المكفون (قوله من
 خدمة الملوكة والامراء) أى خدمة تؤدى الى تعظيمهم كاستخدامهم في المناصب المحوجة
 الى تردد الناس اليهم وينبغى أن المراد بالامراء كل من له تصرف فى أمر عام يقتضى
 تردد الناس عليه كتنظار الاوقاف الكبيرة وكشايخ الاسواق ونحوهما وأن تحمل الامتناع
 ما لم تدع ضرورة الى استخدامه بأن لا يقوم غيره من المسلمين مقامه فى حفظ المال ع ش على م
 (قوله الى أضييق) أى أعسر أى المحل الذى يعسر المشى فيه أى فيحرم إثارة همهم ان قصد
 تعظيمهم ولا يمشون الا أفراد متفرقين أى يمنعون وجوبا كفى ع ش على م ر قال م ر فى شرحه
 ويلجأ وجوبا عند ازدحام المسلمين بطريق الى أضييق الطريق لأمرو صلى الله عليه وسلم الخ
 ثم قال واعلم أن مقتضى تعبيرهم بالوجوب أخذهم بالخبر أنه يحرم على المسلم عند اجتماعهما
 فى طريق إثارة به بوسع له لكن يظهر أن محله حيث قصد بذلك تعظيمه أو عده العرف تعظيما له
 واللام يحرم ولا يتوهم أن هذا من حقوق الاسلام فلا يثأثر برضا المسلم كالتعليق لوضوح
 الفرق لدوام ضرر ذلك دون هذا فلا ضرر ولئن سلمناه فهو يقتضى بجلا اه (قوله بجيت)
 تقييد (قوله لا يبعون) أى الكفار (قوله لا تبدوا) وكذا رد السلام لا يجوز قال
 النووي فى الاذكار وأما أهل الذمة فاختلف أصحابنا فيهم فقطع الاكثر بأن لا يجوز
 ابتداءهم بالسلام وقال آخرون ليس هو بجرام بل مكروه فان سلموا على مسلم قال فى الرد
 وعليكم ولا يرد على هذا قال المتولى ولو سلم على رجل ظنه مسلما فبان كافرا يستحب أن يسترد
 سلامه فيقول له رد على سلامى والغرض من ذلك أن يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما ألفة
 ولو أراد تحية ذمى فعلها بغير السلام بأن يقول هذا لك الله أو نعم الله صباحك وهذا لا بأس به
 اذا احتاج اليه فيقول صحت بالخير وبالعادة أو بالعاقبة أو صحت الله بالسروا وبالعادة
 والنعمة أو بالمسرة أو مما أشبه ذلك وأما اذا لم يحتج اليه فلا اختيار أن لا يقول شيئا فان ذلك
 تبسط له ولا يناس واظهار ضرورة ودون مأمورون بالاغلاظ عليهم ومنهون عن ودعهم
 فلا يظهره واذا متر على جماعة فيهم مسلمون أو مسلم وكفار فالسنة أن يسلم عليهم ويقصد المسلمين
 أو المسلم واذا كتب كتابا الى مشرك وكتب فيه سلاما أو ونحوه فينبغى أن يكتب ما روى فى صحيح
 البخارى ومسلم فى حديث أبي سفيان فى قصة هرقل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب

ويركب باصاف ودكاب خشب
 لاحديد ونحوه ولا سرج اتباع الكتاب
 عمر رضى الله عنه والمعنى فيه أن
 يتميزوا عن المسلمين ويركب عرضا
 بأن يجعل رجله من جانب واحد
 ويظهر من جانب آخر قال الراعى
 ويحسن أن يتوسط في فرق بين أن يركب
 الى مسافة قريبة من البلد أو بعيدة
 وهو ظاهر وينع من جل السلاح ومن
 اللجم المزينة بالنقدين أما النساء
 والصدان ونحوه ما فلا يمنعون من
 ذلك كما لا جزية عليهم قال ابن الصلاح
 وينبغى منعهم من خدمة الملوكة والامراء
 كما يمنعون من ركوب الخيل (ويجبون)
 عند درجة المسابح (الى أضييق الطريق)
 بحيث لا يبعون فى هدنة ولا يصدفهم
 جدار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبدوا
 اليهود ولا النصارى بالسلام واذا القيم
 أحدهم فى طريق فاضطروهم الى
 أضيقه أما اذا خلت الطريق عن الزجة
 فلا حرج قال فى الحشاوى ولا يمشون
 الا أفرادا متفرقين ولا يوقرون فى مجلس
 فيه مسلم لان الله تعالى أدلهم والظاهر
 كما قاله الاذرى تحريم ذلك

من محمد عبد الله ورسوله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى واعلم ان
 اصحابنا اختلفوا في عبادة الذي فاسقها جماعة ومنعها جماعة وذكر الشاشي الاختلاف
 ثم قال الصواب عندي ان يقال عبادة الكافر في الجملة والقربة فيها موقوفة على نوع حرمة
 يقترب بها من جوارأ وقرابة وهذا الذي ذكره الشاشي حسن وينبغي لعائدا الذي ان يرغب
 في الاسلام وبين له محاسنه ويحشده عليه ويحرضه على معالجته قبل ان يصير الى حال لا تنقعه فيها
 نوبته وان دعاله دعاه بالهداية ونحوها وأما المبتدع ومن اقترب ذنبا عظيما ولم يقب منه فينبغي
 ان لا يسلم عليهم ولا يرد عليهم السلام كذا قاله البخاري وغيره من العلماء فان اضطرت الى السلام
 على الطلبة بان دخل عليهم وخاف ترتب مفسدة في دينه أو دينه أو غيرهما ان لا يسلم عليهم قال
 الامام أبو بكر بن العربي قال العلماء يسلم وينوي أن السلام اسم من أسماء الله المعنى الله عليكم
 وقيب اه وفيه كلام طويل ينبغي الوقوف عليه فراجع (قوله فاضطرروهم) كذا في خط
 المؤلف والذي في شرح الروض فاضطرروه بالافراد وهو المناسب للتعبير بأحدهم مر حوى
 (قوله تحرم مودة الكافر) أي المحبة والميل بالقلب وأما المخالطة الظاهرية فكروحة وعبرة
 شرح م ود تحرم موداتهم وهو الميل القلبي لا من حيث الكفر والا كانت كفرا وسواء
 في ذلك أ كانت لاصل أو فرع أم غيرهما وتكره مخالطته ظاهرا ولو بعجالة فيما يظهر
 ما لم يرج اسلامه ويلحق به ما لو كان بينهما ما تحورحهم أو جوار اه وقوله ما لم يرج اسلامه أي
 أو يرجو منه نفعاً أو دفع شر لا يقوم غيره فيه مقامه كان فوض اليه عملا يعلم أنه ينصحه فيه
 ويخلص أو قصد بذلك دفع ضرر عنه وألحق بالكافر فيما مر من الحرمة والكراهة الفاسق
 وينجبه جل الحرمة على ميل مع ايناس له أخذ من قولهم يحرم الجلوس مع الفاسق ايناسا
 لهم أما معاشرتهم لدفع ضرر يحصل منهم أو جلب نفع فلا حرمة فيه اه ع ش على م (قوله
 الميل القلبي) ظاهره أن الميل اليه بالقلب حرام وان كان سببه ما يصل اليه من الاحسان أو دفع
 مضرة وينبغي تقييد ذلك بما اذا طلب حصول الميل بالاسترسال في أسباب المحبة الى حصولها
 بقلبه والا فالامور الضرورية لا تدخل تحت حد التكليف وتقدير حصولها ينبغي السعي
 في دفعها ما أمكن فان لم يمكن دفعها لم يؤاخذ بها ع ش على م (قوله الاساءة الخ) أي
 والاحسان الذي منه المودة يجلب المحبة (قوله وحليته) أي صفته (قوله ويعترض لسنه)
 تفسير لقوله وحليته (قوله ليعترفه) أي ليخبره وقوله بين أي الذي مات (قوله فيجوز جعله
 عريفا) الاخصر أن يقول فيجوز كونه كافرا * (خاتمة) * نقل الأذري عن بعض حنابلة
 عصره أنه أفتى بمنع اليهود والنصارى من التسمية بمحمد وأجدوا بكر وعمر والحسن والحسين
 ونحوها وأن بعض الشافعية تبعه ثم قال الأذري ولا أدري من أين لهم ذلك وان كانت
 النفوس تميل الى المنع من الأولين خوف السب والسخرية وأما غير ذلك من الاسماء فلا أدري
 له وجهها نعم روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يكسبوا بكى المسلمين ويقوى ذلك فيما تضمن
 مدحا كالي الفضل والمحاسن والمكارم فان دلت قرينة على نحو استهزاء واستخفاف بنا منعوا
 فان سموا أولادهم فلا لغضاء العادة بأن الانسان لا يسمى ولده الابما يجب اه مناوى على
 الجامع وذكره الشبرا ملسي اه

قوله واصل الى آخر القولة كتب عليه
 به امش نسخة المؤلف ليس من التجريد
 اه

* (خاتمة) * تحرم مودة الكافر
 لقوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله
 واليوم الآخر يوادون من حاد الله
 ورسوله فان قيل قد مر في باب الولية
 أن مخالطة الكفار مكروهة
 أجيب بأن المخالطة ترجع الى الظاهر
 والمودة الى الميل القلبي فان قيل الميل
 القلبي لا اختيار للشخص فيه أجيب
 بإمكان دفعه بقطع أسباب المودة التي
 ينشأ عنها ميل القلب كما قيل ان الاساءة
 تقطع عروق المحبة والاولى للامام
 أن يكتب بعد عقد النكحة اسم من عقد
 له ودينه وحليته ويعترض لسنه أهو
 شيخ أم شاب ويصف أعضائه الظاهرة
 من وجهه وحليته وحاجبيه وعينيه
 وشفتيه وأتفه وأسنانه وأثار وجهه
 ان كان فيه آثار ولونه من سمرة أو شقرة
 وغيرهما ويجعل لكل من طوائفهم
 عريفا مسلما يضبطهم ليعترفه بمن مات
 أو أسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم
 وأما من يحضرهم لبؤدى كل منهم
 الجزية أو يشتكى الى الامام من يتعدى
 عليهم منا أو منهم فيجوز جعله عريفا
 لذلك ولو كان كافرا وانما اشترط اسلامه
 في الغرض الاول لان الكافر لا يعقد
 خبره

* (كتاب الصيد) * مصدر صناد يصيد ثم أطلق الصيد على الصيد قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (والذبايح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة ولما كان الصيد مصدرا أفرد المصنف (٢٥٤) وجمع الذبايح لأنها تكون بالسكين أو السهم أو الجوارح والأصل في ذلك قوله تعالى

* (كتاب الصيد والذبايح) *

أى ما يحل منها وما لا يحل (قوله على الصيد) وهو الحيوان وإنما أول باسم المفعول ليناسب الذبايح ولاجل قوله ان قدر عليه الخ قل (قوله ولما كان الصيد مصدرا) لا يتافه كونه بمعنى الصيد لأن كلامه هنا بالنظر لاصوله فلا يعترض بأنه بمعنى الصيد في كلامه (قوله فاصطادوا) والامر بالاصطياد يقتضى حل الصيد والامر فيه للإباحة وقوله الاماذا كتم مستثنى من المحرمات في الآية أى من بعضها وهو الأربعة الأخيرة فيفيد حل المذكورات شوبرى (قوله هنا) وجهه أن الجهاد تارة يكون فرض كفاية وتارة فرض عين وطلب الحلال أى معرقته فرض عين فتناسب ضم فرض العين الى فرض العين زى وعبرة قل على الجلال ذكره هنا عقب الجهاد لما فيه من الاكتساب بالاصطياد المشابه للاكتساب بالغزو وذكره في الروضة وغيرها عقب ربيع العبادات لانه عبادة (قوله قال ابن قاسم) أى الغزى لأن العبادى تليد للخطيب (قوله فرض عين) أى والعبادة فرض عين كالصلاة والصوم والزكاة (قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر) وهو الانذباح الذى هو أثر الفعل الحاصل في المذبوح وإنما فسر بهذا لفارق الذبح الذى هو أحد الأركان لثلاثين اتحاد الجزء والكل رشيدى والمراد بكونه أركاناً أنه لا بد لتحقيقه منها والافليس واحد منها جزأ منه ع ش (قوله وما قدر) هذا هو الركن الأول وقوله أى ذبحه مراده به ما يشمل النحر وقوله في حلقه أى في صورة الذبح وقوله وليته أى في صورة النحر كفى الابل والواو بمعنى أو (قوله والثاني) جعله ثانيا باعتبار تفصيل الأركان في المتن وان كان ثالثاً في الاجمال عند ذكر الأركان (قوله وهو الذبح والذبيح) واجمع للأول والثاني على اللف والتشتر المرتب (قوله قصد) أى قصد العين أو الجنس بالفعل شرح المنهج فلما جال بسيفه فأصاب مذبوحاً صيداً وأرسل سهمه في ظلة راجياً صيداً فقتله حرم سم وعبرة حل أى قصد العين وان أخطأ في ظله أو الجنس أى الحقيقة الصادقة بالكل من الأفراد وبعضها وان أخطأ في الإصابة اه * (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما لو صال عليه حيوان ما كوله فضره بسيف فقطع رأسه هل يحل أو لا فيه نظروا الظاهر الأول لأن قصد الذبح لا يشترط وانما يشترط قصد الفعل وقد وجد بل وينبغي أن مثل قطع الرأس ما لو أصاب غير عقه كيدته مثلاً فخرجه ومات ولم يتمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه اه ع ش على م ر (قوله وغابت عنه) أى قبل جرحه أما لو بلغ منه مبلغ الذبح وهو يراه ثم غاب عنه ثم وجد ميتاً حل قطعاً لانه قد صار مذكى عند مشاهدته فلم يحرم ما حدث بعده وعبرة المنهاج وغاب وهى أولى (قوله هو ما عليه الجمهور) معتمد (قوله ظناً) بالمد اه م د (قوله فأصاب غيرها) أى ولو من غير الجنس اه زى لأن القصد وقع في الجملة (قوله ولا اعتبار بظنه) أعلم أن الصور ثلاثة لانه إما أن يخطئ في الظن فقط أو في الإصابة فقط أو فيهما فان أخطأ في الظن فقط أو في الإصابة فقط فهو حلال وقد ذكرهما الشارح أما اذا أخطأ فيهما فان كان ظناً للمحرم فلا يحل وان كان ظناً للحلال فيحل فان أخطأ فيهما فيه صورتان وقد ذكرهما م ر بقوله ولو قصدوا خطأ في الظن والإصابة معا كن رعى صيداً ظنه حجراً أو خنزيراً فأصاب صيداً غيره حرم لانه قصد محرم فالا يستفيد الحل

واذا حلته فاصطادوا وقوله تعالى الاماذا كتم وقوله تعالى أحل لكم الطيبات والمذكى من الطيبات * (تنبيه) * ذكر المصنف كلفهاج وأكثر الأصحاب هذا الكتاب وما بعده هنا وفا للمزنى وخالف في الروضة فذكره آخر ربيع العبادات تبعاً لما تفرقت من الأصحاب قال وهو أنسب قال ابن قاسم ولعل وجه الانسية أن طلب الحلال فرض عين انتهى وأركان الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة ذبح وآلة وذبيح وذابح وقد شرع في بيان ذلك فقال (وما قدر) يضم القاف على البناء للمفعول (على ذكاته) بالجمعة أى ذبحه من الحيوان لا كقول (فذكاته) استقلالاً (في حلقه وليته) اجاعاً هذا هو الركن الأول والثاني وهو الذبح والذبيح والخلق أعلى العنق واللبة بفتح اللام المشددة أسفله وقيدت إطلاقه بالاستقلال لانه مراده فلا يرد حل الجنين الموجود ميتاً في بطن أمه ولم يذبح ولم يعقر لأن حله بطريق التبعية لذكاته كإسائى في كلامه ويشترط في الذبح قصد فلو سقطت مديّة على مذبوح شلة أو أخته كتبت بها فاندجحت أو استرسلت جازحة نفسها فقتلت أو أرسل سهماً لاصيد فقتل صيداً حرم بجازحة أرسلها وغابت عنه مع الصيد أو جرحته ولم ينته بالجرح الى حركة مذبوح وغابت ثم وجد ميتاً فيها فانه يحرم لاحتمال أن موته بسبب آخر وما ذكر من التحريم في الثانية هو ما عليه الجمهور وان اختار النووي في تعميمه الحل ولوروى شيئاً ظنه حجراً أو رعى قطيع ظناً فأصاب واحدة منه أو قصد واحدة منه فأصاب غيرها حل ذلك لعمدة قصده ولا اعتبار بظنه المذكور

(ومالم يقدر) بضم حرف المضارعة على البناء للمفعول (على ذكائه) لكونه متوحشا كالضبع (فإن كانه عقره) أي يجرح من حق الروح في أي موضع كان العقر من يده بالاجاع ولو وحش النسي كعبير (٢٥٥) نذفهو كالصيد يحل بجرحه في غير مذهبه (حيث

قد رعليه) بالظفر به ويحل بالرسال الكلب عليه كما قاله في الروضة (تنبيه) * تناول اطلاق المصنف ما لوردي بعير في بئر ولم يقدر على ذكائه فيحل بجرحه في غير المذبح وهو كذلك على الاصح في الزوائد ولا يحل بالرسال الكلب عليه كما صححه في المنهاج من زيادته والفرق أن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارحة ولوردي بعير فوف بعير فغرز بحافي الأول حتى تقدم منه إلى الثاني حلا وان لم يعلم بالثاني قاله القاضي فان مات الأسفل بنقل الأعلى لم يحل ولودخلت الطعنة إليه وشك هل مات بها أو بالثقل لم يحل كما هو قضية ما في فتاوى البغوي (ويستحب في الذكاة) أي ذكاة الحيوان المقدور عليه (أربعة أشياء) الأول (قطع) كل (الحلقوم) وهو مجرى النفس (و) الثاني قطع كل (المري) وهو بفتح الميم والمد والهمز في آخره مجرى الطعام والشراب (و) الثالث والرابع قطع كل (الودجين) بفتح الواو والذال المهملة والجيم وهما عرقان في صفحتي العنق يحيطان بالحلقوم وتبل بالمري وهما الوريدان من الأديم لأنه أوجي وأسهل لخروج الروح فهو من الاحسان في الذبح ولا يستحب قطع ما وراء ذلك (تنبيه) * مراد المصنف ان قطع هذه الأربعة مستحب لأن قطع كل واحد مستحب على انفراد من غير قطع الباقي اذ قطع الحلقوم والمري واجب واليه أشار بقوله (والجزئي منها) أي الأربعة المذكورة في الحل

لأعكسه بأن رمى حجرا أو خنزيرا ظنه صيدا فأصاب صيدا فإنه يحل لانه قصد مباحا اه ومثله في شرح الروض (قوله ومالم يقدر على ذكائه) أي وقت الاصابة كما في البرماوى قال الشيخ من لم يفلوحي غير مقدور عليه فأصابه وهو مقدور عليه أو ~~عكسه~~ اعتبر حال الاصابة اه (قوله لكونه) لو قال ككونه بالكاف لكان أولى ليشمل البعير الناذ والواقع في بئر وكان يستغنى عن قوله الاتي ولو وحش الخ (قوله في أي موضع الخ) لاجابة اليه مع قول المتن حيث قدر عليه أي في أي موضع قدر على العقر والحاصل أن قوله في أي موضع كان هو معنى قول المتن حيث قدر عليه لأن معناه في أي محل من بدنه الخ فلو أخرها الشارح وشرح بها المتن وحذف لفظ الظفر لكان أولى والتكرار بالنظر للتأخر والا فالشارح فرض كلامه ألا في المتوحش الأصلي وجعل قول المتن حيث قدر عليه متعلقا بسئل ما اذا كان انساقتوحش فلا تكرار وعلى كل فالأولى حذف قوله بالظفر لانه يوهم أنه مقدور عليه وبعده هذا كله فقوله في أي موضع كان أي عما ينسب اليه الزهوق لا تخوفا وخف كذا صرح به البرماوى (قوله كعبير نذ) أي شرد قال في المصباح نذ البعير نذامن باب ضرب ونذاد بالاكسر ونذيد انظر وذهب إلى وجهه شاردا فهو ناذ والجمع نذاد (قوله حيث قدر عليه) أي ان قدر على العقر بسبب الظفر به وحينئذ لا يتكرر هذا مع قول الشارح في أي موضع كان (قوله ما لوردي) أي سقط وانما أقرده لكونه فيه خلاف وما قبله باتفاق (قوله والفرق الخ) فيه أن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة لكن بكيفية مخصوصة وهي قطع الحلقوم والمري والمدعى هنا الاباحة مطلقا (قوله مع القدرة) أي فيستباح به مع الجزاء اه زى (قوله ولودخلت الخ) محله اذا شك كاهل صادقته حيا أم لا اما اذا علمنا أنها صادقة حيا وشك كاهل مات بها أو بنقل الأعلى حل شرح الروض (قوله لانه أوجي) أي أسرع وأسهل والمري تحت الحلقوم (قوله مع وجود الحياة المستقرة) ولا يشترط كون القطع في دفعة واحدة بل يجوز التعدد بشرط أن يبقى في المذبوح حياة مستقرة عند ابتداء الوضع في آخر مرة قل (قوله أول قطعهما) أي ان أسرع في الذبح فقطع الحلقوم والمري دفعة والا شترطت عند آخر قطع (قوله لأن الذكاة صادقة وهو حي كالمقطع يد حيوان الخ) هذا التعليل والتنظير ذكرهما م في غير هذه الصورة التي قبلهما وبعبارة شرح م ولورديجه من قفاه أو من صفحة عنقه عصي للعدول عن محل الذبح ولما فيه من التعذيب فان أسرع في ذلك فقطع الحلقوم والمري وبه حياة مستقرة ولو طنا بقريته حل لمصادقة الذكاة له وهو حي كالمقطع يده ثم ذكاه والابان لم يبق فيه حياة مستقرة بل وصل إلى حركة المذبوح لما انتهى إلى قطع المري فلا يحل لصيرورته ميتة وكذا ادخال السكين باذن ثعلب مثالية قطع حلقومه ومريته داخل الجلد لاجل جلده ففيه التفصيل المار اه وهو أنسب من صنيع الشارح (قوله ثم ذكاه) أي فانه يحل دون اليد (قوله فان لم يسرع قطعهما الخ) أي لانه يجب أن يسرع الذابح في الذبح فلو تأخر بحيث ظهر انتهاء الشاة قبل قطع المذبح إلى حركة مذبوح لم تحل لتقصيره اه زى والواو في قوله ولم تكن بمعنى أو وفي نسخة فان شرع في قطعهما وعليها فالواو ظاهرة وبعبارة ع ش على م ولا يضرب رفع السكين واعادتها فورا ولا قلبها لبا أخذ عليها ما بقي من الحلقوم والمري ولا القاؤها

(شيان) وهما (قطع) كل (الحلقوم) كل (المري) مع وجود الحياة المستقرة أول قطعهما لأن الذكاة صادقة وهو حي كالمقطع يد حيوان ثم ذكاه فان لم يسرع قطعهما ولم تكن فيه حياة مستقرة بل انتهى حركة مذبوح لم يحل لانه صار ميتة فلا يفيد الذبح بعد ذلك

ليأخذ غيرها ولا يشترط فيما ذكر حياة مستقرة وانما يشترط قصر الفصل عرفا اه بحروفه اه مد
وبدل على ذلك قول الشارح لوجود الحياة المستقرة أول قطعهما ولو شك بعد وقوع الفعل
منه هل هو محلل أو محترم فهل يحل ذلك أولا فيه نظرا لا قرب الاول لأن الاصل وقوعه على
الصفة المجزئة * (فرع) * يحرم ذبح الحيوان غير المأكول ولو لا راحته كالحمار الزمن مثلا
لأنه تعذيب له * (فرع) * لو اضطر شخص لا كل ما لا يحل أكله فهل يجب عليه ذبحه لأن الذبح
يزيل العفونة أو لا لأن ذبحه لا يفيد وقوع في ذلك ترذدوا لا قرب عدم الوجوب لأن ذبحه لا يريد
على قتله بأي طريق اتفق لكن ينبغي أنه أولى لأنه أسهل لخروج الروح اه ع ش على مر
(قوله لم يحل) أي لأنه من اجتماع مقتض ومانع فيغلب المانع اه (قوله ولو عرفت الخ)
الاولى أن يقول كشد الحركة الخ ويكون مثالا للقربة (قوله ومحل ذلك) أي اشتراط
كون الحياة مستقرة قطعاً وظناً المذكور في كلام غيره كشج الاسلام في شرح البهجة ثم قال
واعبرت الحياة المستقرة ليخرج ما اذا فقدت وكان فقدانها لسبب من جرح أو انه دام سقف
أو أكل نبات ضار لوجود ما يحال عليه الهلاك أما اذا كان لمرض فيحل مع فقدانها اه فالخاصل
أنها لا تشترط الا عند تقدم ما يحال عليه الهلاك والمراد بالحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة
الاختيارية بقرائن وامارات تغلب على الظن بقاء الحياة ومن اماراتها انفجار الدم بعد قطع
الحلقوم والمرى والاصح الاكفاء بالحركة الشديدة وأما الحياة المستقرة فهي الباقية الى
خروجها بذبح أو نحوها وأما حركة عيش المذبح فهي التي لا يبق معها سمع ولا ابصار ولا حركة
اختيار اه شرح مر وقد نظم ذلك بعضهم فقال

حياة كلها استقراران بقيت الى * فراغ لا مجال تموت لقد ظهر
وصفها بالاستقراران وجدت بها * صفات اختيار مع قرائن تعتبر
وعيشة مذبح فسم اذا خلّت * عن السمع أو نحو اختيار كذا البصر

وكان الصواب أن يقول ومحل ذلك عند تقدم الخ كما عبر به غيره والخاصل أن الحيوان سواء
المأكول والآدمي اذا صار آخر رمق ان كان ذلك من سبب يحال عليه الهلاك كان كل ميت
ومعناه في المأكول أنه اذا ذبح في هذه الحالة لا يحل وفي الآدمي أنه يجوز أن تقسم التركة
في تلك الحالة واذا وضعت المرأة في تلك الحالة تنقض عتبتها أو كان ذلك بلا سبب يحال عليه
الهلاك كان كالحي ومعناه في المأكول أنه اذا ذبح في هذه الحالة حل وفي الآدمي أنه
لا تنقض عتد امرأته اذا وضعت في تلك الحالة وكذا جميع أحكام الميت (قوله ما لم يتقدمه)
عبارة غيره ومحل ذلك عند تقدم ما يحال الخ سل وأقره ع ش وهذا هو المناسب لقول
الشارح فان مرض الخ (قوله لم يحل) أي ما لم توجد بعد ذبحه حركة شديدة أو انفجار دم على
المعقد كما قاله ع ش على مر (قوله فان مرض) استدرك بهذا في شرح المنهج على اشتراط
الحياة المستقرة وقوله سبب أي فعل كما عبر به في شرح المنهج والافالسبب موجود هنا وهو
المرض (قوله حل) أي وان لم يسلم دم ولم يتم زى (قوله ولو مرض بأكل نبات مضر الخ)
ومن ذلك النفاخ الحاصل من أكل الرية وعبارة صح ولو كان مرضه بسبب أكل نبات مضر
كفي ذبحه لأنه لم يوجد ما يحال عليه الهلاك فعلم أن النبات المؤدى أكله لم يجز للمرض لا يؤثر

* (تنبيه) * لو ذبح شخص حيوانا
وأخرج آخر أمعاء أو نخس خاضعته
معال لم يحل لأن التدفيع لم يتجسس بقطع
الحلقوم والمرى قال في أصل الروضة
سواء أكان ما قطع به الحلقوم مما يذيق
لو انقرد أو كان يعين على التدفيع ولو
اقرن قطع الحلقوم بقطع رقبة الشاة
من قضاها بأن أجرى سكيناً من القفا
وسكيناً من الحلقوم حتى التقيا فهي
ميتة كما صرح به في أصل الروضة
لأن التدفيع انما حصل بذبحين
ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة
عند الذبح بل يكفي الطق بوجودها
بقربته ولو عرفت بشدة الحركة
أو انفجار الدم ومحل ذلك ما لم يتقدمه
ما يحال عليه الهلاك فلو وصل
بجرح الى حركة المذبح وفيه
شدّة الحركة ثم ذبح لم يحل وحاصله
ان الحياة المستقرة عند الذبح تارة
تبقين وتارة تظن بعلامات وقرائن
فان شككنا في استقرارها حرم للشك
في المبيع وتغليب التحريم فان مرض
أو جاع فذبحه وقد صار آخر رمق حل
لأنه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه
ولو مرض بأكل نبات مضر حتى صار
آخر رمق كان سبباً يحال عليه الهلاك

بخلاف المؤدى للهلاك أى غالباً فيما يظهر إذ لا يحال عليه الهلاك الا حينئذ اه وفي شرح سم
 أو انتهى الحيوان عند ابتداء القطع الى حركة مذبوح بنحو جرح أو انه دام سقفاً أو كل نبات
 مضر أو نفعوها حرم بخلاف ما لو انتهى الى ذلك وان كان سببه أكل نبات مضر وهذه مخالفة
 الكلام الشارح والمعتقد ما في الشارح كما في حاشية قل مد وعبرة ع ش على م قد صرح
 بأنها لو وصلت الى حركة مذبوح بسبب يحال عليه الهلاك فحصل منها حركة شديدة في الحال ثم
 ذبحت لم تحل بخلاف ما إذا وصلت الى حركة المذبوح وليس فيها تلك الحركة ثم ذبحت فاشتدت
 حركتها أو انفجر دمها فنحل اه (قوله فلم يحل على المعتقد) أى ما لم توجد الحركة الشديدة
 أو انفجار الدم على المعتقد كما في ع ش (قوله ولا يترط في الذكاة قطع الجلدة الخ) ولو خلق له
 رأسان وعنقان في كل عنق حلقوم ومرى فينبغي أن يقال ان كانا أصليين فلا بد من قطع كل
 حلقوم ومرى من كل عنق وان كان أحدهما زائداً فان علم فالعبرة بالأصلي وان اشتبه بالأصلي
 لم يحل بقطع أحدهما لاحتمال أنه الزائد ولا يقطعهما إذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي
 بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كالوقارن الذبح جرحه أو فخصه في محل آخر
 ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي ولو خلق له مريان فينبغي أن يقال ان كانا
 أصليين وجب قطعهما وان كان أحدهما زائداً فالعبرة بالأصلي فان اشتبه بالزائد لم يحل بقطعهما
 ولا يقطع أحدهما على قياس ما تقدم ولو خلق حيوانان ملتصقان وملاك كل واحد واحد فهل
 لكل مالك ذبح ماله أو فصله من الآخر أو أدى الى موت الآخر أو تلف عضوه منه
 أو منفعته كما أن الإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وان أدى الى تلف ملك جاره وأخذ
 من قول ابن القطن ان البدنين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الاحكام أولافيه نظر والاول
 غير بعيد اه ج (قوله ويسن نحر ابل) وهو الطعن بماله حديد في المنحر وهو هدة في أعلى
 الصدر وأصل العنق ولا بد في النحر من قطع كل الحلقوم والمرى اه زى مع زيادة من شرح
 م (قوله في اللبة) أى مع الحلقوم والمرى كما تقدم واللبة بفتح اللام (قوله أسهل لخروج
 الروح) ووجهه أن الروح تخرج مما نقذ بسبب النحر وظاهر أنه أقرب من الحلقوم والمرى
 وهذا خاص بغير الآدمي أما هو فأن روحه تخرج من يافوخه كما أنه أول ما تحل فيه (قوله
 لطول عنقه) وهل المراد بالنحر غرزه الآلة في اللبة أو ولو بالقطع غرضاً ح (قوله ويسن ذبح
 بقر) أى لا نحرها في اللبة فالسنة انما هي العدو عن اللبة الى أعلى العنق (قوله ويجوز
 بلا كراهة) لكنه خلاف الاول شرح م (قوله عكسه) وهو الذبح في الابل والنحر في البقر
 وما عطف عليها خلافاً للامام مالك حيث قال لا يجوز ذبح الابل ولا نحر البقر والغنم لكن قال
 ابن المنير لا أعلم أحداً حرم ذلك وانما كراهه مالك فقط اه برماوى (قوله معقولة) بالنصب
 على أنه خبر ثان لأعلى الحال لاضافته الى معرفة برماوى (قوله أى قيام) الاول أن يقول أى
 قياماً لانه تفسر لصواف فان خيف فزارها فباركاً غير مضجعة برماوى وسم (قوله لطنها
 الأيسر) لانه أسهل على الذابح في أخذ الآلة باليمين وإصاها رأسها باليسار فلو كان أهسر
 استحب له استنابة غيره ولا يفضعها على يمينها كما أن مقطوع اليمين لا يشير في الصلاة بسبابة
 اليسرى شورى ورمى (قوله أن يحذ الخ) ولو ذبح بسكين كالة حل بشرطين أن لا يجتاح

فلم يحل على المعتقد ولا يترط في الذكاة
 قطع الجلدة التي فوق الحلقوم والمرى
 فلو أدخل سكيناً بأذن ثعلب مثلاً وقطع
 الحلقوم والمرى مداخل الجلدة لاجل
 جلده وبه حيازة مستقرة حل وان حرم
 عليه التعذيب ويسن نحر ابل في اللبة
 وهي أسفل العنق كما مر لقوله تعالى
 فصل لربك وانحر والامر به في العصيين
 والمعنى فيه أنه أسهل لخروج الروح
 لطول عنقه وقياس هذا كما قال ابن
 الرفعة أن باقي في كل ما طال عنقه
 كالعام والأوز والبط ويسن ذبح بقر
 وغنم ونحوهما كسبل بقطع الحلقوم
 والمرى والاتباع ويجوز بلا كراهة عكسه
 ويسن أن يكون نحر البقر قائماً
 معقولة ومعقولة وهي اليسرى كما
 في المجموع لقوله تعالى فاذكروا اسم
 الله عليهم صواف قال ابن عباس أى
 قيام على ثلاث رواه الحاكم وصححه
 وأن يكون نحر البقرة والشاة مضجعة
 لجنبها الأيسر وتترك رجلاها اليمنى
 بلا شد وتشد باقي القوائم ويسن للذابح
 أن يجتد

القطع الى قوة الذابح وأن يقطع الحلقوم والمرى قبل انتهائه الى حركة مذبح اه س ل ويندب امرارها برفق وتحامل بسير ذهابا وايابا ويكره أن يحذها قبلاتها وأن يذبح واحدة والاخرى تنظر اليها ويكره له ابانة رأسها حال زيادة القطع وكسر العنق وقطع عضومنها وتجر يكرها ونقلها حتى تخرج روحها والاولى سوقها الى المذبح برفق وعرض الماء عليها قبيل ذبحها شرح م ر قال ع ش عليه والمخاطب بالاولوية مال كها ان باشر الذبح ومقدماته فان فوض أمر الذبح الى غيره وسلمها له طلب منه فعل ذلك كله اه (قوله سكينه) سميت سكيننا لانها تسكن الحرارة الغريزية ومديته لانها تقطع مدة الحياة وشفرة لاذها بها الحياة من شفر المال ذهب لانها تذهب حياة صاحبها اه (قوله فاذا قتلتم) أى قصاصاً وحداً اذا قتل في الشرع غير ذلك وقوله فأحسنوا القتل يستقنى منه قتل قاطع الطريق بالصلب والزاني المحصن بازجهم لور ود النص بذلك قيل ونحو حشرات وسباع والفواسق الخمس لانها مؤذية وقيل خرجت بالنص فلا حظ لها في الاحسان وفيه نظر اذ جواز قتلها أو وجوبه لا ينافي احسان كيفية واحسان القتل اختيار أسهل الطرق وأخفها ايلا ما وأسرعها اذها قافاً وأسهل وجوه قتل الآدمي ضربه بالسيف في العنق ولذا يكره قتل القمل والبق والبراغيث وسائر الحشرات بالنار لانه من التعذيب وفي الحديث لا يعذب بالنار الارب النار قال الجزولي وابن ناجي وهذا ما لم يضطر أكثرهم فيجوز حرق ذلك بالنار لان في تنقيتها بغير النار حرجا ومشقة ويجوز نشرها في الشمس قال الإقفهسي وقتلها بغير النار بالقصص أى القصع والقرل جائز لقوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن حشرات الارض تؤذى أحداً فقال ما يؤذيكم فلك أذيتك قبل أن يؤذيكم وما خلق للآذية فابتداءؤه بالآذية جائز اه شبرخيتي (قوله واذا ذبحتم) ما يحل ذبحه من البهائم فأحسنوا الذبحة بالكسر هيئة الذبح وجاء في بعض الروايات فأحسنوا الذبح بفتح الذا ل وكسرها وهو المصدر وهي التي في أكثر نسخ صحيح مسلم واحسان الذبح في البهائم الرق بفتح الهمزة وايضاح الحمل بأن ياخذ بيده اليسرى جلد حلقها من لحيا الاسفل بالصوف أو غيره حتى يظهر من البشرة موضع الشفرة ويضجع ما يراد ذبحه على شقه اليسرى لانه أمكن للذابح حيث كان يفعل باليمن أكثر وكان أضبط وهو الذي يفعل بيديه جميعاً وأما الاعسر فيضجعها على الايمن والنية والتسمية مع الذكرو قطع الحلقوم والودجين ويكون ذلك من المقدم لامن القفا اه شبرخيتي وقوله وأما الاعسر فيضجعها على الايمن لعلة جرى في ذلك على مذهب مالك والافق قد تقدم عن شرح م ر أنه يستحب له استنابة غيره ولا يضجعها على يمينها وقوله وقطع الحلقوم والودجين ولا يحرم قطع ما زاد ولو بانفصال رأسه وقال مالك بوجوب قطع الودجين دون الحلقوم والمرى وقال أبو حنيفة بوجوب قطع الودجين أيضاً ولو ذبحه باليمين من خلف وأمام فالتقيام يحل كما لو أخرج شخص حشوته أى مصارينه أو فخصه في خاصرته حال ذبحه كما قاله البرماوى وعبرة ع ش على م ر والزيادة على الحلقوم والمرى والودجين قيل بحرمتها لانه زيادة في التعذيب والراجح الجواز مع الكراهة (قوله وليحد) بسكون اللام وضم الياء من أحد وفتحها من حد والشفرة بفتح الشين المججمة وقد تضم وهي السكين العريضة وأصل الشفرة حد السكين وشفرة السيف حده وشفير جهنم حرفها وشفير الوادى طرفه وشفير العين منبت شعر

مكنه نبي سلم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته

قوله أن تبتها موتان كذا في نسخة
المؤلف وليصر لفظ الحديث هـ
مصححه

وليس ذبيحته وأن يوجه للقبلة ذبيحته
وأن يقول غيب ذبيحتها باسم الله وأن
يصل على النبي صلى الله عليه وسلم عند
ذلك ولا يقل باسم الله واسم محمد لا يهاجمه
التشريك (ويجوز) لمن تحل ذكاته
لا لغيبه (الاصطلاح)

الجفن والاحداد واجب في الكالة ومنسوب في غيرها ويندب مواراتها عنها في حال احداها
فبكره أن يجدها قبلها فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم من رجل واطع رجله على صفحة شاة
وهو يجده شفته وهي تلمظ اليها يصرفها فقال له أتريد أن تبتها موتان هلا أحددت فزنت قبل
أن نضجها هـ شبرخيتي مع زيادة (قوله ذبيحته) أي مذبحها فقط لا يقال ينبغي أن يكره لانه
حالة الخراج نجاسة كالبول لوضح الفرق بأن هذا حالة يتقرب الى الله بها ومن ثم سن فيها ذكر
الله بخلاف تلك شوبري وهذا ظاهر ان كانت الذبيحة للتقرب كالاضحية (قوله للقبلة) وهو
في الهدى والاضحية أكد برماوى (قوله وأن يقول عند ذبيحتها) أي وارسال الجارحة
(قوله بسم الله) والاكمل بسم الله الرحمن الرحيم وقيل لا يقول الرحمن الرحيم لأن الذبح
فيه تعذيب والرحمن الرحيم لا يناسبه وقيل يأتي بهما لأن في الذبح رحمة للذابح فحين نفع بعض
العلماء أن القصاب إذا سمي الله عند الذبح قالت الذبيحة أخ أخ وذلك أنها استطيت الذبح مع
ذكر الله تعالى وتلدت وقال المالكية لا يزيد الذابح الرحمن الرحيم لأن في الذبح
تعذبا وقطعا والرحمن الرحيم اسمان رقيقان ولا قطع مع الرقة ولا عذاب مع الرحمة ولذلك قال
نوح لأصحابه اركبوا فيها بسم الله حجراها ومرساها ولم يقل بسم الله الرحمن الرحيم لأن الرحمن
الرحيم من الرحمة وكان في قصة نوح هلال قومته أي هلال من لم يركب فيها والرحمة لا تقضى
الهلال ويكره تعمدها أي البسمة فلو تركها ولو عمدت خللا فالامام أبي حنيفة
لأن الله تعالى أباح لنا ذبايح أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وهم
لا يذكرونها وأما قوله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه اسم غير الله
يعنى ما ذبح للأصنام بدليل قوله وما أهل لغير الله به وسياق الآية دال عليه فإنه قال وأنه لتسقى
والحالة التي يكون فيها فسقها هي الاهلال لغير الله قال تعالى أوفسقا أهل لغير الله به والاجماع
قام على أن من أكل ذبيحة مسلم لم يسم الله عليها ليس بفسق وقال الامام أحمد المراد به الميتة
بدليل قوله تعالى وإن الشياطين ليوحون الى أوليائهم وذلك لانهم كانوا يقولون كلوا مما قتلتم
أي ذكيتم ولاتأكلوا مما قتل الله يعنى الميتة وبسن في الاضحية أن يذكركم الله تعالى ثلاثا قبل
التسمية وبعدها كذلك وأن يقول اللهم هذا منك واليك فتقبله مني ويأتى ذلك في كل ذبح
هو عبادة هـ برماوى (قوله ولا يقل بسم الله واسم محمد) أي لا يجوز ذلك ولا تحرم الذبيحة
حينئذ فان قصد التشريك حرمت الذبيحة فان أراد ذبح باسم الله وتبرك باسم محمد فينبغي
أن لا يحرم وان كان مكروها شارح المنهج مع زى ملخصا وعبارة الروض ولا يجوز أن يقول
الذابح أي والصائد كما في أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أي ولا باسم الله ورسول الله بالجزء
كما في أصله للتشريك فان قصد التبرك فينبغي أن لا يحرم كقوله بسم الله ومحمد رسول الله برفع
محمد هـ والحاصل أن الصور ثلاثة في صورة الاطلاق يحرم مع حل الذبيحة واذا أراد
التشريك يكفر ويحرم الذبيحة وان أراد تبرك باسم محمد كرمه مع حل الذبيحة وبخط الزيادة
خارج الحاشية مانصه قال شيخنا أفتى أهل بخارى بتحريم ما يذبح عند لقاء السلطان تقربا
اليه (قوله ويجوز الاصطلاح) والاوز العراقي المعروف يحل اصطباذه واكله ولا عبرة
بما اشتر على الالسنة من أن له ملا كما معروفين لانه لا عبرة بذلك بتقدير حتمه فيجوز أن ذلك

أي أكل المصايد بالشرط الآتي في غير المقدور عليه (بكل جارية من سباع البهائم) كالكلب والقهد في أي موضع كان جرحها حيث لم يكن فيه حياة مستقرة بأن أدركه ميتاً أو في حركة المذبح أو أماً الاصطيد بمعنى اثبات الملك فلا يقتصر بالجوارح بل يحصل بكل طريق تيسر والجارية كل ما يجرح سمي بذلك لجرحه الطير بظفره أو نأيه وقوله (معلقة) بالجراحة لجارية (و) من (جوارح الطير) كالبارز والصقر لقوله تعالى أحيي لتكم الطيبات وما علمت من (٢٦٠) الجوارح أي صيد ما علمت (وشرائط تعليمها) أي جارية السباع والطير

(أربعة) الأول (أن تصكون) الجارية معلقة بحيث (إذا أرسلت) أي أرسلها صاحبها (استرسلت) أي هاجت كافي الروضة والمجموع لقوله تعالى مكين قال الشافعي إذا أمرت الكلب فأقتروا ذانته فانهى فهو مكب (و) الثاني (إذا زجرت) أي زجرها صاحبها في ابتداء الامر وبعده (انزجرت) أي وقفت (و) الثالث (إذا قتلت) صيدا (لم تأكل من الصيد) أي من لحمه أو نحوه بجلده وحشونه شيئاً قبل قتله أو عقبه وما قرئت به كلام المصنف من اشتراط جميع هذه الامور في جارية السباع والطير هو مانص عليه الشافعي كما نقله الباقين كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من اصحاب وهذا هو المعتقد وان كان ظاهر كلام المنهاج كل روضة يخالف ذلك حيث خصها بجارية السباع وشرط في جارية الطير ترك الاكل فقط (و) الرابع (أن يتكرر ذلك) أي هذه الامور المعتبرة في التعليم (منها) بحيث يظن تأديب الجارية ولا يضبط ذلك بعدد بل الرجوع في ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح (فان عدم أحد هذه الشروط) المعتبرة في التعليم (لم يحل) أكل (ما أخذته) أي جرحته من الصيد بحيث لم يبق فيه حياة مستقرة بالاجماع كما قاله في المجموع (الأن يدرك حياً) أي يجده فيه حياة مستقرة (فيذكي) حيث يذكي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يثلمة الخشني في حديثه وما صدق

الاوز من المباح الذي لا مال له فان وجد به علامة تدل على الملك كغضب وقص جناح فينبغي أن يكون لقطعة كغيره مما وجد فيه ذلك اه ع ش على م وقوله لقطعة كيف هذا مع أن العراق بعيد وأصحابه غير موجودين عندنا وأيضاً العادة جارية ترجوعه لبلاده تأمل (قوله أي أكل المصايد) هذا لا يناسب قوله لمن تحل ذكاته لغيره لأن أكل المصايد يجوز مطلقاً حتى لمن لا تحل ذكاته اذا كان الصائد غيره فله العمل اللام في قوله لمن تحل بمعنى من تأمل وعبارة قبل قوله أي أكل المصايد لو أسقط لفظ أكل لكان أولى لانه ليس في تفسير الاصطيد الذي قسمه بالمصايد ولو أتى بكلام المصنف على حقيقته وجعل حل الصيد معلوماً من حل الاصطيد لكان أولى وأنسب بل صواباً وما ذكره بعده مبنى على تفسيره المذكور اه (قوله بالشرط الآتي) أي جنس الشرط فيشمل الشروط الاربعة الالية في قوله وشرائط تعليمها وقوله في غير المقدور عليه متعلق بجواز وقوله أي جنس الشرط الخ ويمكن أن يراد بالشرط الآتي أن لا يدرك فيه حياة مستقرة المفهوم من قول المصنف الآن يدرك حياً الخ لانه حينئذ لا يحل الا يذبحه تأمل (قوله سمي بذلك لجرحه الخ) فيه قصور لانه سمي أن الميت بقتل الجارية حلال ولو من غير جرح وفي المصباح الجارية تطلق على الذكور وغيره مأخوذة من الجرح وهو الكسب لانها تكسب الصيد على صاحبها ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم أي ما كسبتم (قوله معلقة) كان الاولى تأخيرها على جوارح الطير لانه شرط فيها أيضاً الا أن يقال ان الصفة المتوسطة تعود لما بعدها أيضاً عند الاصولين (قوله والطير) الاولى اسقاطه لان هذه الشروط بتامها لا تشترط في الطير على المعتقد (قوله معلقة) فيه نظر لان فيه أخذ معلقة في شرائط التعليم فكان الاولى حذف قوله معلقة لان التعليم محل الشروط لانه واحد منها ولا يضر كون معلماً بجوارح (قوله أي أرسلها صاحبها) المراد من هي معه ولو غاصبها فالأضافة لادنى ملازمة (قوله مكين) أي مكين وهو يكسر اللام اسم فاعل حال من تأمل علم أي حال كونكم مرسلين لها وقال البرماوى انه يفتح اللام من التكيب وهو الاغراء وفي شرح ابن حجر مكين أي مؤثرين بالامر منهم بالنهي ومن لازم هذا أن ينطلق بانطلاقه اه وقوله فهو مكب أي معلم (قوله لم تأكل) أي ولم تقاقل صاحبها حين أخذه منها (قوله وحشونه) خشونة البطن بكسر الخاء وضمها معانوه اه مختار (قوله أو عقبه) أما اذا أكلت منه بعدما سكن غضبها فلا يضر وعبارة سم أي لا بعد انصرافها وطول الزمن عرفا اه (قوله وما قرئت به كلام المصنف) حيث قال أي جارية السباع والطير والاولى أن يذكر هذا بعد الشرط الرابع لان الخلاف جار فيه أيضاً (قوله وهذا هو المعتقد) ضعيف (قوله ترك الاكل) ويشترط أيضاً أن تهيج عند الاغراء وهذا هو المعتقد ففيها أمران ترك الاكل وان تهيج عند الاغراء فان لم تهيج عنده لم يحل المصايد اه برماوى (قوله الخشني) بضم الخاء وفتح الشين المجتنب نسبة الى خشنة كجينة حتى من العرب (قوله فأدركت ذكاته) أي فذكته الخ (قوله مع تفصيل) وهو قوله ومحل ذلك الخ (قوله ولو ظهر عما ذكر من الشروط) ومثل الاكل ما اذا اختل

يكلب غير المعلم فأدركت ذكاته فكل متفق عليه * (تنبيه) * علامة الحياة المستقرة شدة الحركة بعد قطع الحلقوم شرط والمرى على الاصح في الزوائد والمجموع وقال فيه يكفى بها واحد ولو لم يجز الدم على الصحيح المعتقد وقد مرت الإشارة الى ذلك مع تفصيل تقدم ولو ظهر عما ذكر من الشروط كونها معلقة ثم أكلت من لحم صيد أو نحوه مما مر

شرط آخر فالحكم كذلك (قوله لم يجعل ذلك الصبي في الاظهر) أى وضر ذلك في تعليمها
فيسألف كما يدل على ذلك قوله فان استرسلت الخ ولا بد من هذه الزيادة لصحة المقابلة في كلامه
فيكون اسم الإشارة أى قوله هـ إذا أرسلها الخ راجعا للضريد في تعليمها الملاحظ في كلامه
وعبارة المنهج ولو علمت ثم أكلت من صيد حرم واستوفت تعليمها اهـ ونبه بقوله ذلك الصبي على
أنه لا ينقطع التحريم على ما قبله وهو كذلك اهـ م ر (قوله القرث) بفتح الفاء وبالمثلثة أى
الكرشة (قوله وبعض الكلب) أى محل عضه (قوله والاصح أنه لا يعنى عنه) وقيل
يعنى عنه مع الحكم بنجاسته وقوله وأنه يكفى أى والاصح أنه يكفى الخ وقيل يكفى بغسله
وقوله وأنه لا يجب أن يقور أى والاصح أنه لا يجب أن يقور وقيل يجب التقوير والطرح
والحاصل أن في المعص خمسة أوجه أحدها أنه كغيره ثانياها يغسل مرة ثالثاها طاهر رابعها
معفو عنه مع نجاسته خامسها وجوب تقويره (قوله في الركن الثالث) أى بعضه وبعضه
الآخر تقدم وهو الجارحة وتسميته ثالثا باعتبار تفصيل الاركان وان كانت الاثنتان
عند اجمال الاركان (قوله كحدد حديد) بالاضافة وهى على معنى من سمي بذلك لأن الحد
لغة المنع وهو يمنع من وصول السلاح الى البدن ومثله فحارس وانما قال كحدد لأنه لا بد منه
والالفهم اجزاء الحديد لا تحدد وليس كذلك وعمله حد الحمار فيجل الذبح به لأنه ليس بسن
ولا عظم وكذلك الشعر اذا كان له حد وذبح به لا على وجه الخلق كما في عرش على م ر ونصه
ويبنى أن من المحدد ما لو ذبح بحيث يؤثر مروره على خلق نحو العصفور كئثر السكين فيه
فيجل المذبح به (قوله الابالسن) دخل في المستثنى منه الخبز اذا كان محددا فيجل الذبح به
وان حرم من جهة تنجيسه سم زى (قوله ما أنهر الدم) أى ما أسال أى مذبوح ما أنهر الخ
لأنه الذى يؤكل شبه الاسالة بالانهار واستعار الانهار للاسالة واشتق من الانهار أنهر بمعنى أسال
فيكون استعاره قصر بحجة تبعية وكلمة ما موصولة مبتدأ والخبر فكلوه أو شرطية والفاء
في جواب الشرط أو المعنى فكلوا مذبوحه ولا يقدر في الاقول (قوله وذكر اسم الله عليه)
أى المنهر المفهوم من أنهر وتسمك به من اشترط التسمية كالك وأبى حنيفة ومذهب الشافعى
أن التسمية سنة وعبارته شرح م ر وأن يقول بسم الله وحده عند الفعل من ذبح أو إرسال
سهم أو جارحة للاتباع ويكره تعدد تر كها فلو تر كها ولو عمدا حل لأن الله تعالى أباح ذبائح
أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم لا يذكرونها أو ما قوله تعالى
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله يعنى ما ذبح للأصنام بدليل
قوله تعالى وما أهل لغير الله به وسباق الآية دال عليه فانه قال وانه لفسق والحالة التى يكون فيها
فسقهاى الاهلال لغير الله قال تعالى أوفى فأهل لغير الله به والاجماع غامض على أن كل من أكل
ذبيحة مسلم لم يسم على الله ليس يفسق اهـ بحروفها (قوله ليس السن والظفر) بنصبهما لأنهما
خبر ليس وهما مستثنيان من فاعل أنهر المستتر فيه أى ليس المنهر السن والظفر الاسالة
شبه خروج الدم بجري الماء في النهر اهـ شرح التوضيح بحروفه (قوله عن ذلك) أى عن وجه
استثنا ذلك كما أشار اليه بقوله أما السن الخ أى أحدتكم عن ذلك في زمن قريب من زمن
التكليم ثم أخبرهم بقوله أما السن الخ (قوله وأما الظفر) هذا يقتضى أن الظفر ليس من

لم يجعل ذلك الصبي في الاظهر هذا اذا
أرسلها صاحبها فان استرسلت بنفسها
فقتلت وأكلت لم يقدح ذلك في تعليمها
ولا أثر للعق الدم لأنه لا يقصد للصائد
فصار كتناوله القرث وبعض الكلب
من الصيد نجس كغيره مما ينجسه
الكلب والاصح أنه لا يعنى عنه وأنه
يكفى غسله سبعاً وما تراب في أحداها
كغيره وأنه لا يجب أن يقور المعص
ويطرح لأنه لم يرد ولو تعاملت الجارحة
على صيد نقلته بثقلها أو نحوه كفعضها
وصدمتها ولم تجرب حمله حل في الاظهر
لعموم قوله تعالى فيكلوا مما أيسكن
عليكم ثم شرع في الركن الثالث وهو
الآلة فقال (وتجوزا ذلك كاه بكل
ما يبيح) كحدد حديد وقصب وحجر
ورصاص وذهب وفضة لأنه أسرع
في ازهاق الروح (الابالسن والظفر)
وباقى العظام متصلاً كان أو منفصلاً
من آدمى أو غير يذبح للصبي ما أنهر
الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس
السن والظفر وسأحدثتكم عن ذلك
أما السن فعظم وأما الظفر

فدعى الحبشة وألحق بذلك باقي العظام والنهي عن الذبح بالعظام قيل تعبدى وبه قال ابن الصلاح ومال إليه ابن عبد السلام وقال
 النووي في شرح مسلم معناه لا تذبحوا بها فأنها تنجس بالدم وقد نهيتم عن نجسها في الاستحباب لكونها طعام أخوانكم من الجن ومعنى
 قوله وأما الظفر فدعى الحبشة أنهم كفار وقد نهيتم عن التشبه بهم نعم ما قبلته الجارحة بظفرها أو نابها حلال كما علم مما مر ونخرج
 بمقتضى ما لو قتل عثقل كبندقة وسوط وسهم بلا فصل ولاحد أو سهم وبندقة أو الخنق ومات بأحبولة منصوبة كذلك أو أصابه سهم فوقع
 على طرف جبل ثم سقط منه وفيه حياة مستقرة (٢٦٢) ومات حرم الصيد في جميع هذه المسائل أما في القتل بالمثل فلا تنهوا موقوفة

العظم وهو مخالف لما ظهر قول الشارح باقي العظام عشي على مر وقوله الحبشة أي السودان
 (قوله تعبدى) والتعبدى أكثر نواب من معقول المعنى ليا فيه من امثال أمر الله مع عدم
 العلم بعلمته (قوله لكونها طعام أخوانكم) يراد عليه ما قالوا من حل التذكية بالظفر إذا كان
 محتدا وهو طعام الانس وهم أفضل من الجن وإن نجس فليطلب فرق واضح على هذا التعليل
 أما على القول بالتعبد القائل به ابن الصلاح ومال إليه ابن عبد السلام فلا يراد اه لكاتبه
 اج ويفرق بين العظم والظفر المحمد لانه يمكن ضله بخلاف العظم فانه يرى بنصه (قوله
 كبندقة) وأفتى ابن عبد السلام بحرمه الرمي بالبندق وبه صرح في النسخة ولكن أفتى النووي
 بجوازها وقيد بعضهم بما إذا كان الصيد لا يموت منه غالبا كاللاوزقان مات كالصافير حرم
 ولو أصابه البندقة فذبحته بقوتها أو وقطعت رقبته حرم اه وهذا التفصيل هو المعتقد اه غنى
 وهذا كله بالنسبة لحل الرمي وأما بالنسبة لحل الرمي الذي هو الصيد فانه حرام مطلقا والكلام
 في بندق الطين أي الرصاص غير مطلقا لما فيه من التعذيب بالنار نعم ان علم حاذق أنه انما يصيب
 نحو جناح كبيرة فينبه فقط احتل الحل ومثل الطين ما لو كان رصاصا من غير نار اه سئل بحرفه
 (قوله بأحبولة) بفتح الهمزة وهو الشراك المعروف (قوله ثم سقط منه) احتزبه عما اذا لم يسقط
 منه ولكن تدرج من جنب الى جنب فانه يحل بلا خلاف وقال سم أما لو لم يسقط فانه يحل
 (قوله وما بعدهما) وهو الساقط من الجبل بعد اصابة السهم له (قوله بشيتين) الاولى بشيتين
 بالقاء لاجل أما (قوله لاهل ملتهم) لم يقل منا كتحته الاشارة الى أن هذا الباب أوسع من باب
 التكاح فان غير الاسرائيلى الذي لم يعلم دخول اول آياته في دينه قبل نسخه لا تحل منا كتحته
 ولكن تحل ذبحته لانه تحل منا كتحته أهل دينه في الجملة أي فيما اذا علم دخول اول آياته في ذلك
 الذين قبل نسخه (قوله ولا وثى) ولا امر تدل عدم حل منا كتحته م (قوله في ذبح) أي بالالة
 واحدة أو جوارحة واحدة بخلاف ما يأتي فان كلاله الة (قوله أوجهل ذلك) أي المعية والترتيب
 (قوله فهلك بهما) واجمع لجميع ما قبله فقوله في مسئلة العكس هذا معلوم فلا حاجة اليه
 (قوله ويحل ذبح وصيد صغير) أي مذبوحه والافه ولا يضابط بحل ولا حرمة وكذا يقال
 في قوله الا في لكن مع الكراهة لكن التعليل قد يقتضي ان المراد كراهة الفعل الآن يقال
 المراد من التعليل أنه يكره مذبح المذكورين لانه يحتمل أنه قد أخطأ المذبح فقاتل رشدى
 (قوله وكذا صغير غير ميمز) أي مطبق للمذبح بأن يكون له قدرة عليه كافي م (قوله لان لهم
 قصدا الخ) منه يؤخذ عدم حل ذبح النائم اه شرح م ومثل ذبحهم صيدهم بهم أو كلب
 فيحل كما في المجموع (قوله وتكره ذكاة الاعى) ظاهره ولولد له بصير على المذبح لكن مقتضى
 التعليل خلافه ولعل وجه الكراهة فيه أنه قد يخطئ في الجملة (قوله لذلك) أي خوفا من

فأنها ما قيل بجبر أو وقوعه مما لاحظه
 وأما موته بالسهم والبندقة وما بعدهما
 بشيتين ميمز ومحرم فقلب المحرم
 لانه الاصل في الميتات وأما المختقة
 بالاحبولة فلقوله تعالى والمختقة ثم
 شرع في الركن الرابع وهو الذابح
 فقال (وتحل ذكاة) وصيد (كل مسلم)
 ومسلمة (وكتاني) وكناية تحل
 منا كتحته لاهل ملتهم قال تعالى وطعام
 الذين آمنوا الكتاب حل لكم وطعامكم
 حل لهم وقال ابن عباس انما أحلت
 ذبائح اليهود والنصارى من أجل أنهم
 آمنوا بالتوراة والافجيل وراه الحاكم
 وصححه ولا أثر للرق في الذابح فتحل
 ذكاة أمة كناية وان حرم منا كتحتهما
 لعموم الآية المذكورة ولا تحل ذكاة
 مجوسى ولا وثى ولا غيرهما عملا كتاب
 له ولو شارك من لا تحل منا كتحته مسلما
 في ذبح أو اصطاد حرم المذبوح والمصاد
 تغليب التحريم ولو أرسل المسلم والمجوسى
 كليين أو سهمين على صيد فان سبق آلة
 المسلم آلة المجوسى في صورة السهمين
 أو كلب المسلم كلب المجوسى في صورة
 الكليين فقتل الصيد أو لم يقتله بل أنهاه
 الى حركة مذبح حل ولو انعكس
 ما ذكر أو حراه معا وحصل الهلاك بهما
 أو جهل ذلك أو حراه مرتبا ولكن
 لم يذفقه الا قول فهلك بهما حرم الصيد
 في مسئلة العكس وما عطف عليها تغريبا
 للتصريح * (قائدة) * قال النووي

في شرح مسلم قال بعض العلماء والحكمة في اشتراط الذبح وانها راد لم تميز لحلال اللحم والشحم من حرامهما وتبينه غدوله
 على تحريم الميتة لبقاء دمه او يحل ذبح وصيد صغير مسلم أو كلبى تميز لان قصده صحيح بدليل صحة العبادة منه ان كان مسلما
 فاندرج تحت الادلة كالبالغ وكذا صغير غير ميمز ومجنون وسكران تحل ذبحهم في الاظهر لان لهم قصدا واردة في الجملة لكن مع
 الكراهة كما نص عليه في الامم خوفا من عدوهم عن محل الذبح وتكره ذكاة الاعى لذلك

ويحرم صيده برى وكتب وغيره من جوارح السباع لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد واما صيد الصغير غير المميز والمجنون والسكران
فمقتضى عبارة المتهلج أنه حلال وهو ما قاله في المجموع انه المذهب (٢٦٣) وقيل لا يصح لعدم القصد وليس بشئ انتهى

(وذكر كذا الجنين) حاصلة (بذكر كذا أمته)
فلو وجد جنين ميتا أو عيشه عيش
مذبوح سواء أشعر أم لا في بطن مذكرة
سواء كانت ذكاتها بذبحها أو أرسال
سهم أو نحو كلب عليها لحديث ذكر كذا
الجنين ذكر كذا أمته أى ذكاتها التى
أحلتها أحلتها تعالى ولانه جزء من
أجزائها وذكاتها ذكاتها جميع أجزائها
ولانه لو لم يحل بذكر كذا أمته لحرم ذكاتها
مع ظهور الرجل كالاتى الحامل قودا
أما اذا خرج وبه حياة مستقرة كما قال
(الآن يوجد حيا) حياة مستقرة وأمكنه
ذكر كذا أمته (فبذلك) وجوبه فلا يحل
بذكر كذا أمته ولا بد أن يسكن عقب ذبح
أمته فلو اضطرب في البطن بعد ذبح أمته
زما ناطولا ثم سكن لم يحل قاله الشيخ
أبو محمد في الفروق وأقره الشيخان قال
الأذرى والظاهر أن مراد الأصحاب
إذا مات بذكر كذا أمته فلو مات قبل ذكاتها
كان ميتة لا محالة لأن ذكر كذا الام لم يؤثر
فيه والحديث يشير إلى أنه انتهى وعلى
هذا لو خرج رأسه ميتا ثم ذبحت أمته قبل
انفصاله لم يحل وقال البلقيى ومجمل
الحل ما اذا لم يوجد سبب يحال عليه
موته فلو ضرب حاملا على بطنها وكان
الجنين ميتا وكافسكن حين ذبحت أمته
فوجد ميتا لم يقل ولو خرج رأسه وفيه
حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج
لأن خروج بعضه كعدم خروجه
في الغرة ونحوه فيحل إذا مات عقب
خروجه بذكر كذا أمته وإن صار مخرج
رأسه مقدورا عليه ولو لم تخطط المضغة
لم يحل بناء على عدم وجوب الغرة فيها
وعدم ثبوت الاستيلاد لو كانت من

عبدولة عن محل الذبح (قوله ويحرم صيده) أما صيده السمك فيصح أن قلت لو أحس البصير
بصيد في ظلة أو من وراء شجرة أو نحوهما فرماه حل بالاجتماع ما الفرق بينه وبين الاعشى قلت
يفرق بينهما بأن هذا مبصر بالقوة فلا يعتد عرفا ربه عينا بخلاف الاعشى شرح م ر * (فرع) *
قال في المجموع قال أصحابنا أولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي
المسلم ثم الكلبى ثم المجنون والسكران اه قال شيخنا والصبي غير المميز معنى الأخيرين اه
س ل وقوله ثم المجنون الخ قال الطبرلاوى ينبغي أن يحمله ما لم يصير ملى كالتحسبة لا يحس ولا يدرك
ولا ذكاته لانه لا يفرق في القسمين بين المتعدى وغيره وكذا يقال في المقعى عليه اه (قوله
وذكر كذا الجنين) انفراد وتعدد وليس علاقة ولا مضغة وكذا جنين في جوف هذا الجنين قل أى
ان تصوره فلا بد أن تظهر فيه صورة الحيوان ولا يعتبر فيه نفخ الروح كما قاله م ر آخر وخالف
البلقيى وقال يعتبر نفخ الروح فيه واللا يحل وهو المعتقد (قوله سواء أشعر) أى وجد له شعر
(قوله لحديث) الأولى أن يقول حل لحديث الخ ليس يكون جوابا للو (قوله ذكر كذا الجنين)
خير مقدم كما يشير إليه قول الشارح أى ذكاتها الخ وقال م ر قوله ذكر كذا الجنين ذكر كذا أمته
الرواية المشهورة برفع ذكر كذا أى الثانية وبعض الناس ينصبها ويجعلها بالنصب دليلا لاجتماع
أبى حنيفة ذبحه فانه لا يحل عنده الا بذبحه ويقول تقديره كذا كذا أمته حذفت الكاف فاتصب
وهذا ليس بظاهر لأن الرواية المعروفة بالرفع على أن ذكر كذا الجنين خير مقدم وذكر كذا أمته مبتدأ
مؤخر والتقدير ذكر كذا أم الجنين ذكر كذا لأن الخبر ما حصلت به الفائدة وأما رواية النص على
تقدير صحتها فتقديرها ذكر كذا الجنين حاصلة وقت ذكر كذا أمته قال قل ويجوز في ذكر كذا أمته
أن يكون منصوبا على نزع الخافض وهو الباء الموحدة عندنا والكاف عند أبى حنيفة فلا يحل
عنده الا بذبحه كآته اه قال النووي وأما قولهم كذا كذا أمته فلا يصح عند النحويين بل هو لحن
لأن النص باسقاط الخافض في مواضع معروفة عند الكوفيين بشرط ليس موجودا هنا اه
تهذيب الاسماء واللغات للنوى واعلم أن الرابع أن الحيوان اذا لم تنفخ فيه الروح والمضغة
والعلقة لا يحل أكلها وهذا هو المعتقد من خلاف طويل كما قاله الشيشى ولو حلت ما كولة
بقير ما كول امتنع ذبحها بعد ظهور الرجل حتى تضع رى (قوله ولا بد أن يسكن) يراجع
لاصل المسئلة (قوله فلو اضطرب) أى تحرك (قوله لا محالة) أى قطع (قوله لم يجب ذبحه
حتى يخرج) عبارة شرح م ر وان خرج بعد ذبح أمته ميتا واضطرب في بطنها بعد ذبحها
زما ناطولا ثم سكن لم يحل أو سكن عقبه حل كذا ذكره أبو محمد أى الجوى وهو المعتقد وعليه
لو أخرج رأسه وبه حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج اه كلامه ومثله في المرض وشرحه
وبه يعلم أن تضعف قبل لكلام المباح غير سليم قال الشورى وضابط حل الجنين أن ينسب
موته إلى تذكية أمته ولو احتمل الأبان يموت بذكيتها أو يئى عيشه بعد التذكية عيش مذبوح
ثم يموت أو يشك هل مات بالتذكية أو لا لأنها سبب في حلها والاصل عدم المنافع اه فخرج
ما لو تحققت موته قبل تذكيتها ما أخرج رأسه ميتا وحيا ثم مات ثم ذكيت وما اضطرب
في بطنها بعد تذكيتها زما ناطولا أو تحرك تحركا شديدا ثم سكن ثم ذكيت (قوله إذا مات
عقب خروجه) أى وكان ذبح أمته بعد خروجه رأسه (قوله وما قطع من حتى فهو ميت)

أدى ولو كان للذكاة عضو أشل حل كسائر أجزائها (وما قطع من حتى فهو ميت) أى فهو ميتة طهارة ونجاسة قلبه وما قطع من
حتى فهو ميت ورواه الحاكم وصححه بجزء البشر والسمك والجراد طاهر دون جزء غيرها

(الاشعور) الساقطة من المأكول وأصوافه وأوباره (المتشعب بها في المفارش والملابس وغيرها) من سائر أنواع الانتفاعات فظاهرة قال تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين ونحو ذلك كقول شعير غيرة فخص ومنه نحو شعير عضو أبيض من مأكول لأن العضو صار غير مأكول * (تمة) * (٢٦٤) تتعلق بالصيد لو أرسل كلبا وسهما فأزمنه الكلب ثم ذبحه السهم

حل وإن أذنه السهم ثم قتل الكلب حرم ولو أخبره فاسق أو كاذب أنه ذبح هذه الشاة مشاحل أكلها لأنه من أهل الذبح فإن كان في البلد مجوس ومسلمون وجهل ذابح الحيوان هل هو مسلم أو مجوسي لم يحل أكله للشك في الذبح المبيع والأصل عدمه نعم إن كان المسلمون أغلب كما في بلاد الإسلام فينبغي أن يحل وفي معنى المجوس كل من لم يحل ذبيحته

* (فصل في الاطعمة) *

جمع طعام أى بيان ما يحل أكله وشربه منها وما يحرم إذ معرفة أحكامها من المهمات لأن في تناول الحرام الوعيد الشديد فقد ورد في الخبر أى لحم تبث من حرام فالنار وأولى به والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى قل لا أجد فيها أوى إلى محرما الآية وقوله تعالى فيحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (وكل حيوان) لأنص فيه من كتاب أو سنة أو إجماع لا خاص ولا عام بتحريم ولا تحليل ولا ورد فيه أمر بقتله ولا بعده (استطابته العرب) وهم أهل يسار أى نزوة وجصب وأهل طباع سليمة سواء كانوا سكان بلاد أو قرى في حال وفاهية (فهو حلال الإما) أى حيوان (ورد الشرع بتحريمه) كما سيأتي فلا يرجع فيه لاستطابتهم (وكل حيوان استخبطه العرب) أى عدوه خيئا (فهو حرام الإما) أى حيوان (ورد الشرع بإباحته) كما سيأتي فلا يكون حراما لأن الله تعالى أناط الحل بالطيب والتحريم بالخبث وعلم بالعلم أنه لم يرد ما يستطبه ويستخبطه كل العالم لاستحالة اجتماعهم على ذلك عادة لا خلاف طبائعهم قعير أن يكون (مادب)

أنت خبير بأن محل هذا كتاب الطهارة فذكره هنا استطراد (قوله وأوباره) وكذا ريشه وإن وجد شي من ذلك ملق على المزابل أو في الكيمان نظرا للأصل فيما اه قل (قوله أثاثا) وهي أمتعة البيت والمتاع أعم (قوله تتعلق بالصيد) الأولى حذفه لأنه يتعلق بالذبح أيضا (قوله حرم) لأنه بازمان السهم له صار مقدورا عليه فلا يحل إلا بالذبح

* (فصل في الاطعمة) *

بمعنى المعلوم أى وما يتبع ذلك كاطعام المضطر واعتراض بأن المتن لم يبين حكم الاطعمة وإنما بين ما يحل من الحيوان وما لا يحل ويجاب بأن مراده بالاطعمة هي الحيوانات وسماها أطعمة باعتبار ما يؤكل أو أنه غلب الاطعمة على الحيوان وسعى ما في الفصل كله أطعمة مع أن بعضه أطعمة وهو قوله أن يأكل من الميتة المحرمة الخ (قوله وشربه) لم يبين المصنف في هذا الفصل ما يحل شربه وما يحرم فالأولى حذفه (قوله لأنص فيه) كان الأولى حذفه لأنه يضييع الاستثناء بذلك الآن يقال أنه يكون استثناء منقطع بحيث استثنى ما فيه نص مما لأنص فيه (قوله استطابته) أى عدوه طبيا أى ألقته نفوسهم ورغبت فيه وأحبته (قوله نزوة) بفتح المثلثة أى كثرة مال وغنى وقوله وجصب بكسر الخاء المججمة بوزن حل أى نماء وبركة وهو ضد الجلب بفتح الجيم وسكون الدال المهملة (قوله الإما وورد الشرع بتحريمه) هذا الاستثناء لا يظهر بعد تقييد الحيوان بقوله لأنص فيه الخ الآن يقال أنه استثناء بالنظر لكلام المتن مع قطع النظر عن القيد (قوله أى حيوان) الصواب حيوانا لأنه بيان لما هو في محل نصب لأن الاستثناء من كلام تام موجب وكذا يقال فيما بعده ويمكن الجواب عن المؤاب بأن يكون قوله أى حيوان منصوبا جاء على لغة ربيعة لأنهم يسمحون المنصوب بصورة المرفوع أو أن قول المصنف فهو حلال متضمن للنفي أى لا يحرم فلا اعتراض أو أنه ماض على لغة قبلية وهي رفع المستثنى إذا كان من كلام تام موجب على حذفه تعالى فشرى وامتته الأقل منهم على قراءته مرفوعا (قوله وكل حيوان) أى لأنص فيه الخ آخر ما تقدم (قوله أناط الحل) أى علق الحل على إسان بيه أى في قوله ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قوله وعلم بالعقل أنه) الضمير راجع لله وقوله لم يرد أى بالطيبات والخبائث في قوله ويحل لهم الطيبات أى الطيبات عند بعض الناس وهم العرب لا كل الناس لاستحالة اتفاق طبائع الناس على استطابة حيوان أو استخبائه ولا يصح أن يكون الضمير راجعا للمصنف لأن هذا الحكم مستفاد من صريح المتن لا من العقل لأنه انما ذكر العرب (قوله لاستحالة اجتماعهم على ذلك) فيه أن هذا المراد لا يتوهم من كلام المصنف حتى يتعرض لنفيه لأنه انما عير بالعرب لا بالناس الذي هو محل التوهم فلعل هذه العبارة سرت لهم من كلام غيره وهذا على كون الضمير في أنه راجعا للمصنف وأما إذا كان واجعا لله وهو الظاهر فلا إشكال ويكون مراده تميم الاستدلال بالآية أعني ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث أى لم يرد الله بالطيبات والخبائث في الآية المذكورة ما يستطبه ويستحل كل العالم بل بعض العالم وهم العرب (قوله لا اختلاف طبائعهم) علة للاستحالة (قوله بذلك) أى بما ذكر من الاستطابة والاستخبائث (قوله

المراد بعضهم والعرب بذلك أولى لأنهم أولى الامم اذ هم الخاطبون أولا ولا فخر الدين عربي

وحرج باهل يسار المختاجون ويسلمة اجلاف البوادي الذين ياتون مادب لود ورج من غير تميز فلا عبرة بهم وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها (تنبيه) قضية كلام المصنف انه لا بد من اخبار جمع منهم بل ظاهره جميع العرب والظاهر كما قال الزركشي الاكتفاء بغير عدلين ويرجع في كل زمان الى العرب الموجودين فيه فان استطاعته لخلال وان استخبطته غرام والمراد به ما لم يسبق فيه كلام العرب الذين كانوا في عهده صلى الله عليه وسلم فن بعدهم فان ذلك قد عرف حاله واستقر (٤٦٥) امره فان اختلفوا في استطاعته اتبع الاكثر

فان استووا فقرئ لانهم ما قطب العرب فان اختلفت ولا ترجح أو شكوا أولم نجدهم ولا غيرهم من العرب اعتبر بأقرب الحمران شهابه صورة أو طبعها أو طبعها فان استوى الشبهان أولم يوجد ما يشبهه لخلال لا ينفذ لأجد فيما أوحى الى محرما ولا يعتقد شرع من قبلنا لانه ليس شرعنا فاعقدا ظاهرا لا آية المقتضية للعل أولى من استصحاب الشرائع السالفة وان جهل اسم حيوان سئل العرب عن ذلك الحيوان وعمل بتسميته لهما أو حلال أو حرام لان المرجع في ذلك الى الاسم وهم أهل اللسان وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به من الحيوان في الصورة أو الطبع أو الطعم في اللحم فان تساوى الشبهان أو فقد ما يشبهه حل على الاصح في الروضة والجسموع فما ورد النص بغيره البغل انتهى عن أكله في خبر أبي داود ولتولد بين حلال وحرام فانه متولد بين فرس وجار أهلي فان كان الذكر فرسا فهو شديد الشبه بالجار وجارا كان شديد الشبه بأقرس فان تولد بين فرس وجار وحشي أو بين فرس وبقر حل بلا خلاف والجار والاهلي للنهي عنه في خبر الصعيين وكتبته أبو زياد وكنية الاخي أم محمود (ويحرم من السباع) كل (ماله ناب قوي بعدو به) أي بسطو به على غيره من الحيوان كاسد ذكره ابن خالويه خمسمائة اسم وزاد على ابن جعفر عليه مائة وثلاثين اسما وفتح النون وكسر الميم وهو

مادب) أي عاش وقوله ودرج أي مات ع ش ومثله في المصباح (قوله فان اختلفوا) مقابل لحذف أي ما تقدم ان اتفقوا (قوله قطب العرب) أي أصلهم أي أو أفضلهم (قوله فان اختلفت) أي قرئ (قوله أو طبعها) أي من كونه بعد ونباهة لظفره أولا والمراد بالطبع السحبة والجبله التي خلق عليها فان لم يوجد الاصفة من ذلك عمل بها فان تعارضت هذه الثلاثة قدم الطبع فالصورة (قوله أو طبعها) بفتح الطاء المهملة قال في المصباح الطعم بالفتح ما يؤخذ به الذوق فيقال طعمه حلو أو حامض وتغير طعمه اذا خرج عن وصفه الخلق (قوله وان جهل اسم حيوان) أي من كونه حلالا أو حراما بدليل ما بعده ووجه غيرة هذا لما قبله أن الاول معروف الاسم لكن مجهول الحكم وماه ناجي ول الاسم والحكم ف يرجع لتسميته فان سمى باسم حيوان حلال حل والاحرام اه (قوله حلال) أي أحلال أو أحرام لتسميته فان سمى باسم حيوان حلال حل والاحرام اه (قوله حلال) أي أحلال أو أحرام (قوله وهم أهل اللسان) فيه أن أهل اللغة انما يتكلمون على الالتقاط اللغوية لا على الاسماء الشرعية من حل أو حرمة لان هذا لا يعرف الا من الشرع (قوله كان شديد الشبه بالفرس) أي فهو يشبه أمه على كل حال (قوله والجار الاهلي) معطوف على البغل (قوله من السباع) بيان لما تقدم عليها وكان الاولى ضم الحرام كله جنب بعضه والحلال كذلك (قوله كل ماله ناب) فيه تمييز اعراب المتن الخلي وأجازه بعضهم (قوله كاسد) روى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اتدرون ما يقول الاسد في زفيره قالوا الله ورسوله أعلم قال انه يقول اللهم لا تسلطن على أحد من أهل المعروف اه دميري وحكي أن ابراهيم بن أدهم كان في سفره ومعه رقيقة فخرج عليهم الاسد فقال لهم قولوا اللهم احرسنا بعينك التي لا تنام واجنابك التي لا يرام وارحنا بقدرتك علينا لانك وانت ربنا ونابا الله ثلاثا قال فوالله الاسد هاربا اه (قوله مائة وثلاثين اسما) نحن أشهرها أسامة وجندرة والضرغام والضبيغ والغضنفر والنسورة واللبث ومن كناه أبو الايطال وأبو جفص قال الدميري وأبدا نابه لانه أشرف الحيوانات المتوحشة ومنزلته منها منزلة الملك (قوله بفتح النون وكسر الميم) ويجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسرها وهو ضرب من السباع فيه شبه من الاسد لانه أصغر منه منقط الجلد فقط اسوداء وهو صنفان عظيم الجثة صغير الذنب والعكس وكله ذو قهر وقوة وسطوة وأذا مرض أكل القار فيزول مرضه وقيل ان التمرة لا تضع ولدها الا مطلقا بحية وهي تعيش وتنش إلا أنها لا تقتل وفيه ألغاز الصلاح اله فدى بقوله

هات قل لي ما اسم شيء * حيوان فيه شر
ان تصفه فخلو * لكن الثلثان من

اه ميوطي وقوله ان تصفه بأن تغلب التون تاء تقول تمر وثلثاه مروهما الميم والراء (قوله ورا تحفه) أي فيه (قوله الى فريسة) أي مفروسة أي مصادة اصطادها (قوله والاخرى يقطي) أي يجسب الظاهر من حاله والا فهو نائم حقيقة نوما كاملا لكن جعل الله له قوة على فتح اجدي عينيه وتغميض الاخرى ليري من يتر عليه أنه متيقظ قال الشاعر

حيوان معروف أخبث من الاسد (٦٧ ح ع) سمي بذلك لثمره واختلاف لون جسده يقال تمر فلان أي تنكر وتغير لانه لا يوجد غالباً الاغصان مجباً بنفسه اذا شبع نام ثلاثة أيام ورا تحفه طيبة وذئب بالهمز وعنده حيوان معروف موصوف بالانفراد والوحدة ومن طبعه أنه لا يعود الى فريسة شبع منها و يشام باحدى عينيه والاخرى يقطي حتى تنك في العين النائمة من النوم ثم يفتحها وي نام بالاخرى ليحرس باليقظ ويستريح بالنائمة

ينام باحدى مقلبه ويتقى * بأخرى المنايا فهو يقطن نائم
 لان قلبه ينام فهو كاهل الكهف كانت أعينهم مفتوحة وتحتسبهم أيقاظا وهم رقود (قوله
 ودب) وكنيته أبو جهينة وهو يحب العزلة فاذا جاء الشتاء دخل غاره الذي اتخذ ولا يخرج
 حتى يطيب الهواء واذا جاع يتص يدبه ورجليه فيندفع بذلك الجوع ويخرج في الربيع
 أسمن ما يكون والذكر يسافد أي بطأ أثناء مضجعة على الارض واستدة شهوة أثناء تدعو
 الاذى الى وطنها اه ديمري (قوله والليل) ذكر القزوين أن فرج القيلة تحت ابطها
 فاذا كانت وقت الضراب ارتفع وبرز حتى يتمكن من اتيانها والعزبة منهم في الليل بقوله
 ما سمع شئ تركه في ثلاث ^{وهو ذو أربع تعالى الاله} حيوان والقلب منه نبات * لم يكن عند جوعه ^{عند كالي} نزعاه
 فيك تصبغة ولكن اذا ما * عكسوه يصير لي ثلثا ^{لانه الثلث الاخر} جاء
 فأجاب بعضهم بأن قلب قبل ليف اه وقوله القزوين بضم القاف وسكون الزاي وكسر الواو
 نسبة الى قزوين قاله في الالب (قوله ويذكر) هو بالتشديد في السن وبالتخفيف في البنيان
 ونظم ذلك بعضهم بقوله

وعمر بالتشديد في السن قد أنى * كما أن في البنيان تخفيفه وجب

قال تعالى انما يعمر مساجد الله (قوله وقرد) فيصم أكله ويجوز به اه ديمري (قوله
 ويتناول الشئ بيده) وقد أهدى ملك النوبة الى المتوكل قردا خياطا وأخرصا ثغارا واهل اليمن
 يعلمون القرد القيام بجوانبهم وحفظ دكاكينهم وقد مسح الله الذين اعتدوا في السبت من بني
 اسرائيل قردة كما أخبر في كتابه العزيز واختلف العلماء في المسوخ هل يعقب أو لا على قولين
 والجهور على الثاني روى مسلم عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن القردة
 والخنازير هل هي مما مسح فقال ان الله لم يهلك قوماً ويعذب قوماً فيجعل لهم نسلًا وان القردة
 والخنازير كانوا قبل ذلك اه وفي عجائب الخلق من تصبغ بوجه قرد عشرة أيام أناه السرور
 ولا يكاد يحزن واتسع رزقه وأحبته النساء حباً شديداً وأهجن منه اه من مختصر حياة
 الحيوان للسيوطي ونقل الشيخان عن القاضي حسين أنه قال لو علم قردا النزول الى الدار
 واخراج المتاع ثم نقب وأرسل القرد فأخرج المتاع يبغي أن لا يقطع لأن الحيوان اختيارا
 ونقل البغوي في باب حد الزنا أن المرأة لو مكنته من نفسها فغلبها ما على واطى البهيمة فتعزز
 في الاصم وتحد في قول وتقتل في قول والقردة تلد في البطن الواحد عشرة واثنى عشر اه
 ديمري (قوله ومن ذى الناب الكلب) انظر فصل هذا (قوله الى عواء أبناء جنسه)
 وهو بضم العين المهملة قال في المختار عوى الكلب والذئب وابن آوى يعوى بالكسر عواء
 بالضم والمد اه قال الديمري وصياحه كصياح الصبيان يأكل ما يصيده من طير أو غيره وتخافه
 الدجاج أكثر من الثعلب لانه اذا مرت تحتها وهي على جدار أو شجر سقطت وخوفاه اذا كانت
 أسنانه يئيت كانت الخسومة بين أهله ولحمه ينقع الجنون والصرع العارض واذا علق عينه
 اليمنى على أحد من من النظرة اه (قوله والهزة الخ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما حل نوح في السفينة من كل زوجين اثنين قال أصحابه كيف نظمتم أو تعلمتم من واصلنا ومعنا

ودب بضم الدال المهملة وقول وكنيته
 أبو العباس والليل المذكور في القرآن
 كنيته ذلك واسمه محمود وهو صاحب
 حقد ولسانه مقابول ولولا ذلك لتكلم
 ويخاف من الهزة خوفا شديداً ونبيه
 من التهم ما يقبل به التاديب والتعلم
 ويعمر أي يعيش كثيرا والهزة تعظمه لما
 استقل عليه من الخصال الحمودة وقرد
 وهو حيوان ذكي سريع الفهم يشبه
 الانسان في غالب حاله فانه يضحك
 ويبصر ويتناول الشئ بيده ويأكل
 بالناس ومن ذى الناب الكلب والخنزير
 والنهد وابن آوى بالتد بعد الهزة وهو
 ذوق الثعلب ودون الكلب طويل
 المحالب فيه شبه من الذئب وشبهه من
 الثعلب ويسمى بذلك لانه يأوي الى عواء
 أبناء جنسه ولا يعوى الا بلاء إذا
 استوحش

الاسد فسلط الله عليه الحى وكانت أول سحى نزلت بالارض فهو لا يزال مجموعا ثم شكوا القارة
 فقالوا القوي سقة تفسد علينا طماننا ومتاعنا فأوحى الله تعالى الى الاسد ففعل ما نرى من
 الهزة لخاف القارة منها اه ديمري (قوله ولو وحشية) وهى المعروفة بالنس وقيل غيره
 فهى حرام ويلحق بها فى الحرمة ابن مقرض بيمين مضمومة ففاف ساكنة فهى مكسورة فضاء
 مجة أو بكسر الميم وفتح الراء يقال له الدلق بضم ففتح وهو دويبة أصغر من الفأر كلاء اللون
 طويله الظاهر تقتل الحمار وتقرض النيات قل (قوله وبما ورد فيه النص بالحل) كلام
 مستأنف (قوله الانعام) سميت نعما النعومة وطئها اذا مشيت حتى لا يسمع لأقدامها وقع
 أو لعموم النعمة فيها لكثرة الانتفاع بها من در ونسل وصوف ووبر وركوب وغير ذلك (قوله
 وهى الابل) من خواصها أنها من الاحرار فلا يزرع على أمتها ولا على أختها حتى أن بعض العرب
 ستر باقة ثوب ثم أرسل عليها ولدها فلما عرف ذلك عمد الى احليله فأكله ثم حقد على صاحبه فقتله
 وليس له حرارة ولذلك كثر صبره ومن خواص شعوه أنه متى وضع فى موضع هربت منه الحيات
 وسنانه يدق ويطلق به البواسير فيسكن وجعه والمضغة بلبنها تنفع الاسنان المأكولة ويزيل
 صفرة الوجه كالوطلاء قال ابن سينا يعبره يقطع العاف اذا استشق به ويزيل أثر الجذري
 وأكل لحمه يزيد فى الباء وفى الانعاط وبوله اذا شربه السكران أفاق من ساعته وقراده اذا ربط
 على كم العاشق فيزول عشقه اه (قوله والبقر) اسم جنس يشمل الذكر والانثى والمهلاء للوحدة
 والجمع بقرات وهى ضأن البقر وكل حيوان اناته أرق صوتا من ذكره الا البقر فان
 الانثى أضخم وأجهر صوتا وهى تتولى وتتعلق تحت الذكر لصلابة ذكره لاسيما اذا أخطأ الجهرى
 اه واذا اشتاقت أنثاه الى الذكر نفرت وأتعبت الرعاء وقال المسعودى رأيت بالري بقرات برك
 كما تبرك الابل وليس لجنس البقر ثيابا عليها فهى تقطع الخشيش بالسفل اه ديمري (قوله
 والغنم) وهى على ضربين ضأنة وماعزة والضأن أفضل من الماعز صرح بذلك الاصحاب
 فى الاضحية وغيرها واستدلوا على أفضليتها بأوجه منها أن الله تعالى بدأ بذكر الضأن فى القرآن
 فقال ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين ومنها حكاية عن الخصمين قوله تعالى ان هذا
 أخى له تسع وتسعون نجمة ولى نجمة واحدة ولم يقل تسع وتسعون عنزا ولى عنز واحدة ومنها
 أنه قال وقد يشاهد ذبح عظيم وهو الكبش والبركة فى الضأن أكثر ومن ذلك اذا رعت شيأ من
 الكلاب نبت فان المعز تنقلعه من أصله والضأن ترى ما على وجه الارض وبما أهان الله به
 التيس أن يجعله مهتولا ستر مكشوف القبل والدبر بخلاف الكبش ولهذا شبه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المحال بالتيس المستعار ومنها أن رؤس الضأن أطيب وأفضل من رؤس
 الماعز وكذلك لحمها فان أكل لحم الماعز يحرك المرة السوداء ويولد البلغم ويورث النسيان
 ويفسد الدم ولحم الضأن عكس ذلك اه ديمري قال زيد بن ثابت أن المعز استعصت على نوح
 أن تدخل السفينة فرفهها بذنباها فى ذلك انكسر ذنبها وصار معقوصا وبدا حياها وأما النجدة
 فذهبت حتى دخلت السفينة فسمع نوح على ذنبها فستر حياها (قوله والخيل) وهى اسم
 جمع لا واحد له من لفظه وأصل خلتها من الريح وهى أربعة أنواع منها العتاق أبواها عربيان

والهزة ولو وحشية (ويحزم من
 الطيور) ككل (ماله مخالب قوى)
 بكسر الميم واسكان المجهة وهو الطير
 كاطفر الانسان (يجرح به) كالصقر
 والبار والشاهين والنسر والعقاب
 وجميع جوارح الطير كما قاله فى الروضة
 وبما ورد فيه النص بالحل الانعام وهى
 الابل والبقر والغنم وان اختلفت
 أنواعها القولة تعالى أحلت لكم بهيمة
 الانعام والخيل ولا واحد له من لفظه

والقرد أبو عجمي وأمه عربية والهجين عكسه ومنها البراذن أبوها عجميان وميت خيلا
 لا خيالها في مشيها قل روى ابن ماجه عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يلي عز
 لاهلها والغنم بركة والخيل معقود في نواصيها الخير ومعنى عقد الخير نواصيها أنه لا ذم لها كأنه
 معقود فيها والمراد بالناصية هنا الشعر المسترسل على الجهة وكفى بالناصية
 عن جميع ذات القرم كما يقال فلان مبارك الناصية وفي الحديث لا تحضر الملائكة من اللهو
 شيئا الا ثلاثة لهو رجل مع امرأته واجراء الخيل والنصال اه (قوله وأذن في لحوم الخيل)
 وبه نذر على من تسلك في تحريم الخيل بآية والخيل والبغال والحمير لتركبوها من حيثانها
 في معرض الامتنان ولم يذكر الاكل ووجه الرد أن الآية مصكية فلو دلت على التحريم لزم
 تحريم الحمير وخير وهو ممنوع بالاتفاق اه عمرة (قوله فقال الامام أحمد وغيره منكرو)
 عبارة م ر وبقرض صحته يكون منسوخا باحلالها يوم خير (قوله وبقر وحش) قيد
 بالوحش لعطف الجمار عليه لا لأخراج الاهلي والاولي أن يقال انما قيد بالوحش لأن بقر الاهل
 داخل في الانعام (قوله وهو أشبه شيء) أي أقرب شيا بالعمز من غيره (قوله وجار وحش)
 وعمره يزيد على عمر الجمار الاهلية وقيل إن الجمار الوحشية يعيش أكثر من ثمانمائة سنة اه
 ديمري قال في شرح الروض وفارقت الجمار الوحشية الجمار الاهلية بأنها لا تنفع بها في الركوب
 فانصرف الالتفات إليها إلى أكلها خاصة اه ولا فرق في جناز الوحش بين أن يستأنس أو يبقى على
 توحيته كما أنه لا فرق في تحريم الاهلي بين الحالين ومثله بقر الوحش فيما ذكر كافي م ر (قوله
 وظبي وطيبة) انظر الحكمة في الجمع بينهما دون غيرهما ويحل ما تولد بين ما كولين ولو على غير
 صورة المأكل كول نحو كلب من شاتين * (فرع) * راعى في المسوخ أصله ان بدلت صفته فقط
 فان بدلت ذاته كلب صار دما ولو كرامة لولي اعتبر حاله الا أن يصير مأكله ويخرج عن ملك
 مالكه فان عاد لينا عاد ملك مالكه كالدبغ فيجب رده اليه ويحل تناوله وخرج بالمسوخ
 ما لم يمسح كلب خرج من ضرعه دما ومعنى كذلك فهو باق على طهارته مطلقا قل على الجلال
 وعبارة م ر ولو مسح حيوان يحل إلى ما لا يحل وعكسه فهل يعتبر ما قبل المسح على ما قاله
 بعضهم عملا بالأصل أو ما تحول اليه كما يدل عليه ما في فتح الباري عن الطحاوي كل محتمل
 والاوجه اعتبار المسوخ اليه ان بدلت ذاته بذات أخرى والا بأن لم تبدل الاصفته فقط اعتبر
 ما قبل المسح والا قرب اعتبار الأصل في الآدمي المسوخ مطلقا كما يدل عليه الخبر ولو قدم
 لولي مال مغصوب فقلب كرامة له دما ثم أعيد إلى صفته أو صفة غير صفته فالتمعه عدم جله لأنه
 يعود إلى المثالية عاد ملك مالكه فيه كما قالوه في جلد ميتة دبغ ولا ضمان على الولي بقلبته إلى
 الدم كما لا ضمان عليه إذا قتل بجحاله اه وقوله اعتبر ما قبل المسح لكن يبقى النظر في معرفة ما تحول
 اليه أهو الذات أو الصفة فان وجد ما يعلم به أحدهما فظاهر والا يشبه اعتبار أصله لانه لا يتم تحقق
 تبدل الذات فيحكم ببقائها وان التحول اليه هو الصفة وقد عهد تحول الصفة كالتخلع
 الولي إلى صور كثيرة وعهد رؤية الجن والملئ على غير صورتهم الاصلية مع القطع بأن ذاتها
 لم تتحول وانما تحولت الصفة اه ع ش عليه (قوله وضبيع) هو اسم للذكر والانثى
 وجمعهما ضباع كسبع وسباع قاله ابن الانباري وقال الأزهرى هو اسم للأنثى فقط ويقال لها

لحمير الصحابين عن جابر بن عبد الله عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يوم خير عن
 لحوم الجمار الاهلية وأذن في لحوم الخيل
 وفيهما عن أسماء بنت أبي بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنها قالت
 فخرنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فأكلناه ونحن بالمدينة وأما
 خبر خالد في النهي عن أكل لحوم
 الخيل فقال الامام أحمد وغيره منكرو
 وقال أبو داود ومنسوخ وبقر وحش
 وهو أشبه شيء بالعمز الاهلية ولفي
 وحش لانهما من الطيبات ولفي
 وحش لانهما من الطيبات ولفي
 الجمع بين أنه صلى الله عليه وسلم قال
 في الثاني تكاوا من لحمه وأكل منه
 وقيل به الاول وظبي وطيبة بالاجاع
 وضبيع لانه صلى الله عليه وسلم قال
 يحل أكله ولأن نابه ضعيف لا يتقوى به

ضباغة وضباغة وجعها ضباغات ولا يقال ضبعة ويقال للذكر ضبعان بكسر فسكون ويقال
للمشي منهما ومن أحدهما ضباغان بفتح أوله وضم ثانيه وكسر آخره اه قل على الجلال
(قوله من أحق الحيوان) المراد بالجماعة الجهل بالهواقب (قوله ضبعان) بوزن عمران
وسرحان ويجمع على ضباعين كسراحين (قوله وضب) وهو حيوان يعيش نحو سبعة مائة سنة
ومن شأنه أنه لا يشرب الماء وأنه يبول في كل أربعين يوما مرة وأن للأنثى منه فرجان وللذكر
ذكران ومنه أم حين جملة مضمومة هو حدة مفتوحة فخصبة ساكنة فنون دوية قدرا لكف
صفراء كبيرة البط تشبه الحرياء وقبل هي الحرياء قل على الجلال وأسنانها كالصيفة ومن
أكل منه لم يعطش شرح مر (قوله أكل على مائدته) أي أكله خالدا مشويا والمائدة هي الشيء
الذي يوضع على الأرض صيانة للطعام كالنديل والطبق وغير ذلك ولا يعارض هذا حديث أنس
أن النبي صلى الله عليه وسلم ما أكل على الخوان لأن الخوان أخص من المائدة ونفي الأخص
لا يستلزم نفي الأعم اه فتح الباري وقوله فأجدني أعاقه أي أجد نفسي تكبره (قوله
وأرنب) وهو اسم جنس يشمل الذكر والأنثى وجمعه أرناب وشرط قضيه أي بدنه عظم والآخر
عصب وهو ذو شبق شديد لكن الأنثى أشد فربما ركبت الذكر لشدة شهوتها للجماع وتصير عاما
ذكرًا وعاما أنثى كالضبع قيل وقد صاد رجل أرنبا فوجد له آلة الذكورة والأنوثة وشق بطنه
فوجد ما يدل على ذلك والارنبه تنام مفتوحة العين فربما ظن القناص مستيقظة اه دميري
(قوله العناق) أي أنثى الغمز (قوله عكس الزرافة) أي معنى وحكما وهي بفتح الزاي
وضمها مخففة الراء تكفي أم عيسى وهي حسنة الخلق طويلة العنق واليدين قصيرة الرجلين
لأن الله جعل قوتها في الشجر فخلقها كذلك لتستعين على ذلك ولها رأس ابل وقرنا بقر وجلد
نمر وأظلاف ثور ووزن طي واذا مشيت قدمت رجلها اليسرى ويدها اليمنى وهذا بعكس ذوات
الارباع كلها وهي تبعر أي رومها كالبعير يكون بعرا وتجتري وفي طبعها الانس والود للناس قيل
والزرافة في الاصل هي الجماعة فسميت بذلك لتولد هامن جماعة الحيوان لانها من حيوانات
ثلاث من الناقة الوحشية والبقرة الوحشية والضبعان وهو ذكر الضباع فيقع على الناقة فتلد
حيوانا ينمو وينه على البقرة الوحشية فتلد منه الزرافة وقيل متولدة من دواب
ووحوش مختلفة يقع على الأنثى فتحتلط مياهها فيخلق الله منها خلقا مختلف الشكل وأنكر
على قائل هذا دون قائل الأول والله أعلم أيهما أصح وحكمهما مختلف فيه اه دميري ورد ذلك
الحافظ وقال بل هي نوع قائم بنفسه كالحليل وغيره بديل أنه يلد مثله اه سيوطي وعبرة
البرماوى وأما الزرافة فهل تحمل أو لا فيها تردد والأصح في المجموع أنها تحرم وفي العباب
أنها لحلال وبه قال البغوى وصوبه الأذرى والزركشى قيل انها متولدة من سبع حيوانات
لأن الزرافة بمعنى الجماعة لغة اه وقرن شيخنا دم في حال قراءته للبجاري أن الزرافة حيوان
يشبه الابل برقبته والبقر برأسه وقرنيه والخيل بجلده ويكبر إلى أن يصير علو الخلة اه
(قوله بوركها) أي الارنب فيفسد أنها مؤنثة معنى فهو كزنب وقوله قيل وهو حيوان
التد كبير بالنظر للفظ وقال شيخنا أنه لما وليه بالداية (قوله ويثعب) بمثابة آوله وأشبه بسفدها
العقاب أي يطوها كذا قالوا وفيه نظر بما مر أن المتولين ما كول وغيره لا يحصل الآن

وهو من أحق الحيوان لانه يتناوم حتى
يصاد وهو اسم للأنثى قال اللمتري
ومن عجيب أمرها أنها تحبض وتكون
سنة ذكرًا وسنة أنثى ويقال للذكر
ضبعان وضب لانه أكل على مائدته
صلى الله عليه وسلم يحضره ولم يأكل
منه فقيل له أحرام هو قال لا ولكنه
ليس بأرض قومي فأجدني أعاقه وهو
حيوان للذكر منه ذكران وللأنثى
فرجان وأرنب وهو حيوان يشبه
العناق قصير البدن طويل الرجلين
عكس الزرافة لانه يبعث بوركها إلى
النبي صلى الله عليه وسلم قبله وأكل
منه رواء البخاري ويثعب لانه من
الطيئات ولا يتقوى بنابه وكنيته
أبو الحصين والأنثى ثعلبة وكنيتها أم
هويل

يقال ان هذا امر غير محقق فان تحقق عمل به فراجع اه قل وقال الدميري نصر الشافعي
على حل آكله وذكره أبو حنيفة ومالك وحرمة جماعة منهم أحمد بن حنبل في أكثر رواياته
ومن حيلته في طلب الرزق انه يتماوت وينفخ بطنه ويرفع قوائمه حتى يظن أنه قدماء فاذا قرب
عليه الحيوان وثب عليه وصاذه وحيلته هذه لا تتم على كلب الصيد قبل للثعلب مالك تعدوا أكثر
من الكلب يقال اني أعد ولنفسى والكلب يعد ولغيره ومن العجيب في قسمة الارزاق
أن الذئب يصيد الثعلب فأكله ويصيد الثعلب القنفذ فأكله ويصيد القنفذ الافعى فأكله
والافعى تصيد العصفور فتأكله والعصفور يصيد الجرادة فأكله والجراد يلتصق فراخ الزنابير
فأكله والزنبور يصيد التحلة فأكله والتحلة تصيد الذبابة فتأكله والذبابة تصيد البعوضة
فتأكله ومما روي من حيل الثعلب ما ذكره الشافعي رضي الله عنه قال كاسب في أرض
الين فوضعنا سفرنا لنتعشى فحضرت صلاة المغرب فقمنا للصلى ثم تعشى وتركا السفرة كما هي
وقنا الى الصلاة وكان فيها دجاجتان فجاء الثعلب فأخذ إحدى الدجاجتين فلما قضينا الصلاة
أسفنا عليها رقلنا حرمنا طعامنا فبينما نحن كذلك إذ جاء الثعلب وفي فمه شيء كأنه الدجاجة
فوضعها فبادرنا اليه لنأخذها ونحن نحسبه الدجاجة فلما اقتنأنا جاء الى الأخرى وأخذها من
السفرة وأصنأنا الذي قنا اليه لنأخذها فاذا هو ليف قد هيا مثل الدجاجة اه دميري (قوله
ويربوع) نوع من الفأر كان عرس وحلها مستثنى منه قل قال في شرح الروض وهو
دوية رقيقة تعادى الفأر تدخل حجره وتخرجه (قوله وقنفذ) بالذال المجهمة وبضم القاف
وفتحها اه مختار وفي المصباح بضم القاف وتفتح للتخفيف اه قال مالك والشافعي يحل أكل
القنفذ وقال أبو حنيفة وأحمد بتحريمه (قوله وابن عرس) بكسر العين المهملة وجمعها
بنات عرس قاله في المصباح والمراد بها العرسة المشهورة وهو حيوان قريب من الفأر لكن
أشد منه وهو يعاديه فيدخل حجره ويأكله حتى أنه سبع فأرة فهربت منه الى شجرة
فصعدت خلفها فانتهت الى رأس غصن فتبعها فلم يبق لها مهرب فتعلقت بورقة وأدلت نفسها
فصاح ابن عرس فجاءت أشاء تحت الشجرة فقطع عرق الورقة فسقطت الفأرة فأمسكتها أشاء
فهو أودى للفأر من السنور لانه يدخل حجره والسنور لا يطيق ذلك ومع ذلك يخاف الفأر
من السنور أكثر ويعادى أيضا الحية ويقتلها ويعادى التمساح فيدخل جوفه اذا فتح فاه
فياكل امعاه وعزقها واذا مرض أكل ييض الدجاج فيشفي وحكمه حرمة أكله عند أبي
حنيفة وحله عند الشافعي رحمه الله وعنه قول بالحرمة قال اربط طائلس ان الاثني من بنات
عرس تلحق وتلد من أذنهما اه دميري وقيل انها تجبل من قها وتلد من أذنهما اه (قوله منها)
أى من جلدها (قوله حكية) تطلق على الذكور والاثني ويحمل قتلها للعلال والمحرم لانها من
الفواسق وقال عليه الصلاة والسلام من قتل حية فكأنما قتل مشركا وعن ابن عباس
ان الحيات مسخ الجن كما مسخت القرود من بني اسرائيل * (مسئلة) * اذا اصطاد الحوا
حية وجسها على عادة الحوا فليسهن فلت هل يأثم أو تفلت فقتل انسانا هل يضمن أجيب
بأنه لا يضمن وان صادها ليرى الناس معرفته وهو عارف بصنعبته وغالب ظنه السلامة منها
لم يأثم قيل نزل حوا يقوم بالين وفي خرجه حيات فخرج بعضها بالليل فقتل بعض أهل البيت

ويربوع لان العرب تستطيبه ونايه
ضعيف وفك بفتح القاء والتون لان
العرب تستطيبه وهو حيوان يؤخذ
من جلده القروالينه وخفته وسحاب
بفتح المهملة وضم الميم المشددة وسحاب
لان العرب تستطيب ذلك وهما نوعان
من ثعالب الترك وقنفذ بالذال المجهمة
والوبر باسكان الموحدة دوية أصغر
من الهر كلاء العين لاذنب لها والدليل
وهو دوية قدر السخلة ذات شول
طويل شبه السهام وابن عرس وهو
دوية رقيقة تعادى الفأر تدخل حجره
وتخرجه والحواصل ويقال له حوصل
وهو طائر أبيض ككبر من الكركي
ذو حوصلة عظيمة يتخذ منها قرو
ويحرم كل ما دب قله لانه حكية

فكتب بذلك لعمر بن عبد العزيز فقال لاشئ عليه لكن من واه اذا نزل يقوم يعلمهم بما معه اه
دميري (قوله وعقرب) العقرب الاثني والذكر عقربان بضم العين والراء اولها ثمانية ارجل
وعيناها في ظهرها تلدغ وتولم ايلاما شديدا ويرجمالسعت الافى اى الحية فتقوت ومن عجيب
أمرها مع صغرها تقتل القيسل والبعر يسعتها وانها لا تقرب الميت ولا النائم حتى يتحرك شئ
من بدنه اى النائم فتضربه عند ذلك وتافى الى الخنافس وتسالها اى تصالحها ولذلك اذا دقت
ووضعت على لسعة العقرب برئت لوقتها اه عبد البر وابن شرف وقيل ان العقرب اذا حركت
ودخل بها البيت هربت العقارب منه اه دميري (قوله وغراب أبقع) ويقال له الاعور
لخلة بصره او لكونه يغمض احدى عينيه عند النظر ويقتصر على النظر بأحدهما من قوة
بصره سمي غرابا لسواده ومنه قوله تعالى وغرابيب سود اه وجمعه غربان وأغربة وأغرب
وغرابين وغرب وقد تظلمها ابن مالك فقال

بالغرب اجمع غرابنا وأغربة * وأغرب وغرابين وغربان

ويقال انه اذا صاح الغراب مرتين فهو شروا اذا صاح ثلاثا فهو خير وذلك لعبد الاحرف اى
أحرف خير اه دميري (قوله وحداة) بوزن عتبة وجمعهما حدى ذكر عن ارسطاطاليس أن
الغراب يصير حداة وهي تصير عقابا كذا يتبدلان كل سنة ومن طبع الحداة أن تقف في الطيران
وليس ذلك لغيرها ويقال انها أحسن الطير مجاورة لما جاورها من الطير فلو ماتت جوعا لم تعد
على فراخ جارها والسبب في صياحها عند سفادها ان زوجها قد جحد ولدها منه فقالت يا بى
الله قد سفدتى حتى اذا حضنت يضى وخرج منه ولدى جحدنى فقال سليمان عليه السلام
لذكر ما تقول فقال يا بى الله انها تتعوم حول البرارى ولا تمنع من الطيور فلا أدري أهو منى
أومن غيرى فأمر سليمان عليه السلام باحضار الولد فوجده يشبه والده فألقه به فصارت
اذا سفدها صاحت ثم قال سليمان لا تمكثيه أبدا حتى تشهدين على ذلك الطير لئلا يجحد بعددها
فصارت اذا سفدها صاحت وقالت يا طيور اشهدوا فانه سفدتى والعقاب سيد الطير والتسر
عريفها روى ابن عباس رضى الله عنهما أن سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام لما فقد
الهدد اى فان الهدد كان دليلا له على الماء فان الهدد يرى الماء تحت الارض كما يرى الماء
في الزجاجة فلما فقد سليمان الماء تفقد الهدد فلم يجده فدعا بالعقاب سيد الطيور وأشدها بأسا
فقال على بالهدد الساعة فرفع العقاب نفسه حتى التصق بالهواء فصارت تنظر الى الدنيا
كالقصعة بين يدي الرجل ثم التفت يمينا وشمالا فرأى الهدد مقبلا من نحو اليمن فانقض عليه
فقال الهدد سألك بحق الذي أقدر له على وقوالا ما رجعتى فقال له الويل لك ان نبى الله
سليمان حلف أن يعذبك أو يذبحك ثم أتى به فلقبه النسر وعساكر الطير تخوفوه وأخبروه
بنوع سليمان فقال الهدد ما قدرى وما أنا وما استثنى نبى الله قالوا بلى قال أوليا نبى
بسلطان مبين قال الهدد فنجوت اذا فلما دخل على سليمان رفع رأسه وأرغى ذنبه وجناحيه
نواضا سليمان فقال سليمان أين كنت عن خدمتك ومكانك لا عذبك عذابا شديدا ولا ذبحتك
فقال الهدد يا بى الله اذكر وقوفك بين يدي الله بمنزلة وقوفى بين يديك فاقسم عرجل سليمان
وارتعد وعفاه عنه قبل عنى سيدنا سليمان عليه الصلاة والسلام بالعذاب الشديد الذى يعذب به

وعقرب وغراب أبقع وحداة

الهدد التفرقة بينه وبين القه وقيل الزامه خدمة أقرانه وقيل محبة الاضداد اه ديمري
 (قوله وفأرة) بالهمز وتركه وليس في الحيوان أفسد من الفأر ولا أعظم أذى منه لانه لا ينقى
 على حقير ولا جليل ولا يأتي على شيء الا أهلكه وأتلقه وكنية الفأرة أتم خراب ومن شأنها أنها تأتي
 القارورة الضيقة الرأس فتحتال حتى تدخل فيها ذنبها فكلما ابتل بالدهن أخرجه ومصته
 حتى لا تندع فيها شيئا وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاءت فأرة فأخذت تجر العسيلة فذهبت
 الجارية فوجدتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعها فجاءت بها فألقمتا بين يدي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على النخلة التي كان قاعدا عليها أي السجادة سميت بذلك لانها تخمر الوجه
 أي تغطيه فأحرق منها موضع درهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذ انتم فأطقوا سراجهكم
 فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا فتحرقكم اه وأما القناديل المعلقة في المساجد وغيرها
 فان خيف سريق بسببها دخلت في الامر بالاطفاء وان أمكن ذلك كما هو الغالب فالظاهر
 أنه لا بأس بتركها لا لتقاء العلة التي عل بها النبي صلى الله عليه وسلم واذا انتقت العلة زال المنع
 وفي خبر الشيخين خمس يقتلن في الحل والحرم الفأرة والغراب والحدأة والعقرب والكلب
 العقور وفي رواية لمسلم الغراب لا يبق والحية بدل العقرب وفي رواية لابي داود والترمذي
 ذكر السبع العادي مع الخمس قال ابن الملقن السرفي قتل الحية أتمها خانت آدم بادخل ابليس
 الجنة بين فككها والغراب بعنه نبي الله نوح عليه السلام من السفينة ليأويه بخبر الارض فترك
 أمره وأقبل على جيفة والفأرة عمدت الى حبال سفينة سيدنا نوح فقطعت بها وأخذت القسيلة
 لتحرق البيت أيضا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها (قوله والبرغوث) واحد البراغوث
 وضم بائه أشهر من كسرها وهو من الحيوان الذي له الوئب الشديد ومن لطف الله تعالى أنه ينب
 الى ورائه ليري من يصيده وأنه لو وئب الى أمامه لكان ذلك أسرع الى حمايته وهو من
 الخلق الذي يعرض له الطيران كما يعرض للتل وهو ينشأ أولا من التراب لاسما في الاماكن المظلمة
 ويقال انه على صورة القمل له أنياب يعض بها وخرطوم يمتص به اه ديمري (قوله والبنق)
 البقة البعوضة والجمع البنق ويقال انه متولد من النفس الحاد ولشدة رغبته في الانسان
 اذا شم رائحة الا آدمى رى نفسه عليه وهو كثير بمصر وماشا كلها من البلاد اه ديمري
 (قوله والجعلان) ويقال له أبو جعران وهو بضم الجيم والعين ساكنة والناس يسمونه
 أبو جعران لانه يجمع الخبز اليابس ويدخره لبيته وهو دويبة معروفة تسمى الزعقوق وهو بضم
 الزاي شيخنا بعض البهائم في فروعها فترب وهو أكبر من الخنفساء شديد السواد في بطنه لون
 حمرة للذ كرقران يوجد كثيرا في مراح البقر والجواميس ومواقع الروث ومن شأنه جمع
 النجاسة وادخالها ومن عجيب أمره أنه يموت من ريح الورد ومن ريح الطيب فاذا أعيد
 الى الروث عاش وله ستة أرجل وسنام مربع جدا وهو يعيش القهقري الى خلف ومع هذه
 المشية يمتد الى بيته واذا أراد الطيران اثبت في ظهره جناحه فيطير ومن عادته أنه يحرس
 النوم فمن منهم لقضاء حاجته تبعه وذلك من شهوته للغائط لانه قوته اه ديمري (قوله
 والكلب غير العقور) أي يكره قتله وعن شيخنا حرمة وعن والد شيخنا م رندب قتله قل
 والمعتمد أن قتل الكلب الذي لا تقع فيه ولا ضرر حرام (فائدة) * قيل كان كلب أهل الكهف

وفأرة والبرغوث والزجور بضم الزاي
 والبنق وانما ندب قتلها لانيها كجمل
 اذ لا تقع فيها وما فيه تنفع ومضرة
 لا يستحب قتله لنفعه ولا يكره لضرره
 ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضتر
 كالجفاف والجعلان وهو دويبة
 معروفة تسمى الزعقوق والكلب غير
 العقور الذي لا منقعة فيه مباحة

من جنس الكلاب وعليه الاكثر وقيل كان أسدا وقال ابن عباس كان كلبا أغر واسمه قطمر
وقال مقاتل كان أصفر وقال أبو الفضل من أحب أهل الخيزال بركتهم فهذا كلب أحب أهل
خير وصحبهم فذكرهم في القرآن ومن خاف شر كلب فليقرأ يا معشر الجن والإنس آية الرحمن
اه ديمري (قوله وتحرم الرخة) ومن طبع هذا الطائر أنه لا يرضى من الجبال الا المؤجش
منها ولا من الاماكن الا أبعداها من اماكن أعدائه والاخرى منه لا تمكن من نفسها غير ذكرها
وتبيض بيضة واحدة اه ديمري (قوله والبنانة) أي البومة وهي المصاصة ومن طبعها
أن تدخل على كل طائر في وكرة وتخرجه منه وتأكل فراخه ويبيضه وهي قوية السطوة في الليل
لا يحتملها شيء من الطيور ولا تنام في الليل فاذا رآها الطيور في النهار قتلوها وتتقارر يربها
للعداوة التي ينهم وينهاوسن أجل ذلك صار الصيادون يجعلونها تحت شبكاتهم
ليقع لهم الطيور ولا تطير بالنهار خوفا من أن تصاب بالعين لحسنها وجمالها ولها تصور في نفسها أنها
أحسن الحيوان لم تظهر الا بالليل اه ديمري وعن سيدنا سليمان صلوات الله وسلامه عليه
ليس من الطيور أنصح لبني آدم وأشفق عليهم من البومة تقول اذا وقعت عند خربة أين الذين
كانوا يتنعمون في الدنيا ويسعون فيها ويل لبني آدم كيف ينامون وأمامهم الشدايد تدنو
يا غافلين وتهمي بالسفركم اه حل في السيرة (قوله بالدرّة) وهي في قدر الحمامة فيخذها الناس
للاستماع بصوتها كما يخذون الطاووس للاستماع بصوته ولونه ولها قوة على حكاية الاصوات
وقبول التلقين وتناول ما كوله ابرجلها كما يتناول الانسان الشيء بيده ولا يعرف لها اسم ذكر
من لفظها ومن أكل لسانها صار فصيحاً قال الزركشي وليست من طيور العرب وانما تجلب من
النوبة واليمن زى قال حل في السيرة وقد وقع لي اى دخلت منزلا لبعض أصحابنا وفيه درّة
لم أرها فاذا هي تقول مرحبا بالشيخ البكري وتكرر ذلك ففجئت من فصاحة عبارتها وحكي
الكمال الاقوى في الطالع السعيد عن الفاضل الاديب محمد القوصي عن الشيخ علي الحريري
أنه رأى درّة تقرأ سورة يس وعن بعضهم قال شهدت غرابا يقرأ سورة السجدة واذا وصل الى
محل السجود سجد وقال سجد لك سوادى وآمن بك فؤادى اه مع زيادة (قوله يتشام به)
وكان وجه هذا والله أعلم أنه لما كان سببا لدخول ابليس الجنة وخروج آدم منها وسببا لخلو تلك
الدار من آدم ودوام الدنيا كرهت اقامته في الدور بسبب ذلك اه ديمري (قوله خبثها) أي
الطاووس وما قبله وان كان ما قبله متعددا (قوله كخفاف) بضم الخاء نوع من العصفور يعرف
بعصفور الجنة جمعه خطاطيف يبنى بيته في أبعد المواضع عن الوصول اليها بناء محكم بالطين واللين
فان لم يجد طينا غطس في الماء وغترغ في التراب وطين عشه بما على أجخته ويجعله على قدره وقدور
فرخه فقط ولا يلق فيه شيئا من خرثه بل يلقيه خارجه ويجعل فيه قضبان الكرفس لتنفرا الخفافش
عن قراخه لانه يهرب من رائحة الكرفس ولولا لقتل فراخه لعداوة بينهما واذا كبرت فراخه
علمها ذلك ومن أمره اذا قلعت عينه عادت واذا عجمي أكل من شجرة يقال لها عين شمس فيعود
بصره لما في تلك الشجرة من المنفعة للعين وما روى قط آكل ولا يجتمع بأشياء واذا أراد شخص
حجر اليرقان لطخ فرخه بزعفران أي يدهن به مناقير أولاده ليعتقد ذلك العصفور ان بأولاده
ذلك المرض أي اليرقان فيذهب فيأتى بحجر اليرقان الذي هو نافع جدا ويعثر به عليه وهو حجر

وتحرم الرخة وهو طائر أبيض والبنانة
لانها كالخداة وهي طائر أبيض
بطيء الطيران والبنانة تقع الموحدين
وتشديد الثانية وهو الطائر المعروف
بالدرّة والطاووس وهو طائر في طبعه
العفة وحب الزهوية نفسه والخيلاء
والاعجاب بريشه وهو مع حسنه
يتشام به بوجه تحريمه وما قبله خبثها
ولا يجلب ما نهى عن قتله كخفاف
ويسمى عصفور الجنة لانه زهد ما في
أيدي الناس من الاقوات

فيه خطوط بين الحجرة والسواد اذا حمله ذو اليرقان أو غسله وشرب ماءه على الفطور زال عنه قمل وقد زهد الخطاف ما للناس من الاقوات واقتات بالبعوض والذباب وأحبه الناس ولم يتعرضوا له بسوء قال النبي صلى الله عليه وسلم ازهد ما في الدنيا يحبك الله وازهد ما في أيدي الناس يحبك الناس أما كون زهد الدنيا سببا لمحبة الله تعالى لأن الله يحب من أطاعه وطاعته لا تجتمع مع محبة الدنيا وأما كون زهد ما في أيدي الناس سببا لمحبتهم لانهم محبون ما في أيديهم ومن نزع محبوبا من محبة أبغضه ومن تنزه عنه وتركه لحبه أحبه ولقد أحسن القائل في وصف الخطاف

كن زاهدا فيما حوَّنه يدُ الورى * فنجي الى كل الانام جليسا
أوما ترى الخطاف حزم زادهم * فأضحى مقبلا في البيوت رئيسا

سمعه رئيسا لانه يألف البيوت العامرة دون الخاربة وهو قريب من الناس قبل لما خرج آدم من الجنة اشتكى الوحشة فأَنس الله بالخطاف وألهمها سَكَنَ البيوت أنسا لئلا يئس فيهم لا تفارق بني آدم أنسا لهم ومعها أربع آيات من كتاب الله وهي لو أنزلنا هذا القرآن على جبل إلى آخر السورة وتمت صوتها بقوله العزيز الحكيم حكى أن خطافا فاراد وخطافه على قبة سليمان عليه السلام فامتنعت منه فقال لها امتنعي علي ولو شئت لقلبت القبة على سليمان فدعا سليمان وقال له ما حملك على ذلك فقال يا بني الله لا تؤاخذ العشاق بأقوالهم قال صدقت وقال الغزالي أن كلام العشاق الذين أفرط حبهم يستلذ بسماعه ولا يقول عليه كما حكى أن فاختة كان يراودها زوجه فامتنعت من نفسها فقال ما الذي يمنحك عني ولو أردت أن أقلب لك ملك سليمان عليه السلام ظهر البطن لقلعت لاجلك فسمع سليمان عليه السلام فاستدعاه وقال ما حملك على ما قلت قال يا بني الله أنا محب والمحب لا يلام وكلام العشاق يطوى ولا يحكى قال الشاعر

أريد وصاله ويريد هجرى * فأترك ما أريد لما يريد

وروى أن سليمان عليه السلام مر بعصفور يدور حول عصفورة فقال سليمان عليه السلام لاصحابه أتدرون ما يقول قالوا لا يا بني الله قال يحط بها بنفسه ويقول تزوجيني أسكنك أي قصور دمشق ان شئت قال عليه السلام وإن غرت دمشق مبنية بالعصر لا يقدر أن يسكنها لكن كل خاطب كذاب وروى أن سليمان عليه السلام رأى عصفورا يخاطب عصفورة وقد رفع رأسه إلى السماء وخفضها إلى الأرض فقال سليمان عليه السلام بللسائه أتدرون ما يقول هذا العصفور لهذه العصفورة قالوا الله ورسوله أعلم قال يقول والذي رفع السماء بقدرته وبسط الأرض بحكمته ما أريد منك شهوة لذة ولكن أريد أن يخرج الله من بيني وبينك نسمة توحّد الله عز وجل والخطاطيف أنواع منها ما يألف ساحل البحر ويبني بيته به ومنها ما هو أخضر كالدرّة ويسمونه أهل مصر الخضير وحكم الخطاف حرمة أكله لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الخطاطيف وذبحها وقال محمد بن الحسن يحل أكله لانه يتقوّت بالحلال غالباً واذا نقع عشه بمائه في الماء يوما وليه تنفع شره بالعصية اه دمرى مع زيادة (قوله ونخل) والتملة واحدة النخل وجمع الجمع نخل وجمع النخل على النخل السليمانى وهو الكبير لا يتقاه إذاه بخلاف الصغير فيحل قتله لانه يكون مؤذيا وسمى بذلك لانه لا يتحرك بكثرة

ونخل وذياب ولا تتحل الحشرات وهي
صغار دواب الارض

ما يحمل مع قلة قوامه وهو لا جوف له وعيشه بالشَّم مع أنه أحرص الحيوان على القوت والنمل لا يتزوج ولا يتلاقح وانما يسقط منه شيء حقير في الأرض فينفو وهو عظيم الحيلة في طلب الرزق فاذا وجد شيئاً أنذر الباقيين فيأتون اليه ومن طبعه أنه يحتكر في زمن الصيف لزمن الشتاء واذا احتكر ما يضاف انبأته قسمة نصقين واذا خاف العفن على الحب أخرجه الى ظاهر الأرض ونشره وأكثر ما يفعل ذلك ليلا في ضوء القمر ويقال ان حيانته ليست من قبل ما يأكله وذلك لانه ليس له جوف يتقذ منه الطعام وانما عيشه بالشَّم وليس في الحيوان ما يحمل ضعف بدنه مرارا غيره على أنه لا يرضى باضعاف الاضعاف حتى انه يتكلف حمل نوى القمح وهو لا ينتفع به وانما يحمله على حمله الحرص والشمره وهو يجمع غذاء سنين لوعاش ولا يكون عمره أكثر من سنة ومن عجايبه اقتضاد القرية تحت الأرض وفيها منازل ودهاليز وغرف وطبقات معلقة قلوبها حبوا وذخائر الشتاء وقد جاء أن سليمان عليه الصلاة والسلام سمع النملة وقد أحست بصول جنود سليمان تقول للنمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون فعند ذلك أمر سليمان الريح فوقفت حتى دخل النمل مساكنها ثم جاء سليمان الى تلك النملة وقال لها حدثت النمل ظلي قالت أما سمعت قولي وهم لا يشعرون على أني لم أردد حطم النفوس أي اهلا كهنا انما أردت حطم القلوب خشية أن يشتغلوا بالنظر اليك من التسبيح أي فمتن فقد جاء مرفوعا آجال البهائم كلها وخشاها الأرض في التسبيح فاذا انقضى تسبيحها قبض الله أرواحها ويروى ما من صيد يصاد ولا شجرة تقطع الا بغفلتها عن ذكر الله وفي الحديث الثوب يسبح فاذا اتسخ انقطع تسبيحه وفي رواية أن النمل قالت له انما خشيت أن تنظر الى ما أنعم الله به عليك فتكفرن ثم الله عليها فقال لها عطيني فقالت هل تدري لم جعل لك في فص خاتك قال لا قالت أعلمك أن الدنيا لا تساوي قطعة من حجر وبذكر أن هذه النملة التي خاطبت سليمان عليه الصلاة والسلام أهدت له نبيقة وضعتها في كفه وفي فتاوى الجلال السيوطي قال الثعالبي في زهر الرياض لما تولى سليمان عليه السلام جميع الملك جاءه جميع الحيوانات يهنئونه بالانملة واحدة فجاءت تعزيه فعاتبها النمل في ذلك فقالت كيف أهنته وقد علمت أن الله تعالى اذا أحب عبدا زوى عنه الدنيا وحبب اليه الآخرة وقد شغل سليمان بأمر لا يدري ما عاقبته فهو بالتعزية أولى من التهنية وجاءه في بعض الايام شراب من الجنة فقبل له ان شربه لم تمت فشاور جنده فكل أشار بشربه الا القنفذ فانه قال لا تشربه فان الموت في عز خير من البقاء في سجن الدنيا قال صدقت فأراق الشراب في البحر وروى أن النملة التي خاطبت سليمان عليه السلام أهدت له نبيقة وقالت

ألم ترنا نهدي الى الله ماله * وان كان عنه ذا غنى فهو قابله
ولو كان يهدي للجليل بقدره * لقصر عنه البحر حتى سوا جلله
ولكننا نهدي الى من نصبه * فيرضى به عنا ويشكر فاعله
وما ذاك الا من كريم فعاله * والا فاني ملكنا ما نشا كله

فقال سليمان بارك الله فيكم وعما ينتفع لترجيله أن يكتب في اناء مدهون طاهر ويحى بالماء ويرش في موضع النمل وهذا ما كتب ان سليمان يقرئكم السلام ويأمركم أن تصنعوا له

مسجدا من الشعر طوله طول الدنيا وعرضه عرض الآخرة والافعل عليكم بالهرب وعلينا الطلب
 انقروا خفا فاقولا بحق هذا الاسماء المباركة الوحي ٢ المجمل ٢ الساعة ٢ اه (قوله
 كخنفساء) بفتح القاء وضمها ممدود ودية سوداء منتنة الريح وكنيتها أم القسول كثيرة فسوها
 وهي تتولد من عقوبة الارض وهي طويلة الظهور وبينها وبين العقرب صداقة ولهذا يقال لها
 جاريته ومن شأنها أنهم تهرب من الكرفس فاذا وضع بموضع رحلت منه وحكى أن رجلا رأى
 خنفساء فقال ماذا أراد الله بخلق هذه أي لحسن شكلها أو طيب ريحها فابتلى بقرحة عجز فيها
 الاطباء فترك علاجها ثم سمع يوما صوت طيب من الطرايقين ينادي في الدرب فقال اتوني به
 ينظر الى فقالوا وما يصنع هذا وبجز عنك حذاق الاطباء فقال لا يتلى منه فأحضره فلما نظر
 اليه قال اتوني بخنفساء فضحكوا منه فنذر العليل ما صدر منه فقال أحضر والله ما طلب
 فانه على بصيرة فجاؤه واحدة فأحرقها وذر رمادها على القرحة فبرأت باذن الله تعالى فقال
 ان الله أراد أن يعرفني أن أحسن المخلوقات أعز الادوية ولم يخلق شيئا أسدي سبحانه والا كحال
 بما في جوفها يجالوا للغشاوة ويحسد البصرويزيل البياض اه ديمري (قوله ودود) أي
 اذا كان منفردا وهو اسم جنس مفردة ودودة وجمعه ديدان ويصغر على دويبة (قوله ذلك) أي
 نزل الكلب على الشاة وقوله لانه قد يحصل الخلق الخ وان كان الورع تركها وذهب جمع الى
 أنه ان كان أشبه بالحلال خلقه حل والا فلا ويجوز شرب لبن فرس ولدت بغلا وشاة كلبا لانه منها
 لامن الفعل اه مد (قوله والبغل) وشدة شبه لاته لا لايه وهو عقيم لا يولد له روى عن علي
 كرم الله وجهه أن البغال كانت تتناسل وكانت أسرع الدواب في نقل الحطب لابراهيم
 خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام قد اعلمنا بقطع الله نسلها قيل وأقول من أتبعها قارون اه
 ديمري قال حل في السيرة أجمع أهل الحديث على أن بغلة النبي صلى الله عليه وسلم كانت
 ذكر الاثني قيل لم يكن في العرب يومئذ بغلة غيرها وقد قال له سيدنا عمر رضي الله عنه لو حملنا البحر
 على الخيل لكان لنا مثل هذه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يفعل ذلك الذين لا يعلمون
 قال ابن حبان أي الذين لا يعلمون النهي وفيه ان الله امتن بها كالخيل والحمير ولا يقع الامتنان
 بالمكروه اه وفيها أيضا وأما بغلته صلى الله عليه وسلم فبغلة شهباء يقال لها دلدل أهداها له
 المقوقس مع مارية وهذه أول بغلة ركبت في الاسلام وفي لفظ رؤيت في الاسلام وكان صلى الله
 عليه وسلم يركبها في المدينة وفي الاسفار وعاشت حتى ذهبت أسنانها فكان يدق لها الشعير
 وعجيت وقاتل عليها على كرم الله وجهه الخوارج بعد أن ركبها عثمان رضي الله عنه وركبها
 بعد علي ابنه الحسن رضي الله عنه ثم ابنه الحسين ثم محمد بن الحنفية وسئل ابن الصلاح هل كانت
 أنثى أو ذكر أو ثمة للوحدة أجاب بالاول قال بعضهم واجماع أهل الحديث على أنها كانت
 ذكر أو مراهرا رجل بسهم فقتلها وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعني الى زوجته أم سلمة فأتته بصوف وليف ثم قتلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم رسنا
 وعدارا ثم دخل البيت فأخرج عباءة فشنأها ثم ربعها على ظهرها ثم سعى وركب ثم أردفني
 خلفه اه ويجوز الارداق على الدابة اذا كانت مطيقة ولا يجوز اذا لم تطقه واذا أردف
 صاحب الدابة فهو أحق بصدورها ويكون الرديف وراءه الآن يرضى صاحبها بتقديمه لجلالته

كخنفساء ودود ولا ما ولد من ما كولد
 وغيره تتولد بين كلب وشاة فلو لم نر
 ذلك وولدت شاة لبغلة تشبه الكلب
 قال البغوي لا يصح لانه قد يحصل
 الخلق على خلاف صورة الاصل
 ومن المتولد بين ما كولد وغيره السبع
 بكسر السين المسماة فانه متولد بين
 الذئب والضبع والبقيل

أول غير ذلك وأما ما لحاظ ابن مندة أن الذين أراد فهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة وثلاثون
 نفساً ولم يذكر لهم عقبة بن عامر الجهني ولم يذكر أحدهم علماء الحديث والتفسير أن النبي صلى
 الله عليه وسلم أردفه وروى الطبراني عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 أن يركب ثلاثة على دابة وفي حديث شعبة بن عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر
 لعنه العباس ناولني من البطحاء فأفقه الله تعالى البغلة كلامه فأنقضت به حتى كاد يطمها بحس
 الأرض فتناول رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحصاص فتح في وجوههم وقال شاهدت الوجوه
 حم لا يصرون اه ديمري وقوله فأفقه الله أي أفهمهم (قوله لتولده بين فرس وجار) أهلى قال
 ابن الصباغ ولواشبه حيوان فلم يدرم تولد فالاختصار أن لا يؤكل فان أراد كاه رجس إلى
 خلقه فان أشبه ما يحصل حل أو ما يحرم حرم ولو ولدت شاة شبه كلب ولم يعلم أنه نزع عليها حل
 إذ قد يحصل الخلق على خلاف صورة الأصل والورع أن لا يؤكل ويستبعد الحل ولو ولدت شبه
 آدمي ولم يعلم أنه نزع عليها ويدق الفرق سم وقد وقع في وقتنا أن الشاة ولدت ما فيه صورة
 الآدمي فظن بصاحبها سوء فبراه الله بحصول ما هو أعجب من ذلك (قوله العكس) أي عكس
 القول بالتحريم وهو القول بالحل (قوله فاي قوله هؤلاء) أي القائلون بالحل (قوله وبط)
 وهو الوز الذي لا يطير فيكون عطف الوز عليه عطف عام على خاص (قوله وأرز) بكسر أوله
 وفتح ثانيه وهو شامل للبشرح المنهيج فما قيل أنه بفتح أوله سبق قلم قال القزويني إذا شويت
 خصبة الأوز وأكلها الرجل وجامع أمر أنه من وقته فانها تعلق بأذن الله تعالى والصفرقة من كل
 بيض أطف من البياض اه ديمري (قوله ودجاج) مثلث الدال والفتح أقصم من الضم
 والكسر واحده دجاجة سميت بذلك لأقبالها وأدبارها يقال دج القوم يدجون دجاً إذا مشوا
 وريداً وكنيتهم دجاجة وأتم الولد وأتم جعفر وأتم عقبة وأتم نافع وإذا هربت الدجاجة انقطع
 فراخها لأن بيضها لم يبق له مخ وتاكل القول والحب كيهام الطير والحبزو اللحم والذباب كسباع
 الطير فلها شبه بهما وتوصف بقله التوم وسرعة البقطة قبل فنومها واستيقاظها بقدر خروج
 نفسها ورجوعه وذلك من شدة الحب ولها تصدق نومها إلا ما كن المرتفعة فإذا غربت الشمس
 بادرت إليها وتبيض في كل السنة الأشهر من الشتاء ومنها ما يبيض في اليوم مرتين ويتم خلق
 بيضها في عشرة أيام ويكون عند خروجه لين القشر فإذا أصابه الهواء ييس ويياضه بنزلة المني
 فينشأ منه الروح وصناره بمنزلة دم الحيض فيتغذى به القرخ كما يتغذى الجنين بدم الحيض
 والبيضة ذات الصفارين يخرج منها فرخان وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الأغنياء
 باتخاذ الغنم والفقراء باتخاذ الدجاج وقال عند اتخاذ الأغنياء الدجاج يأذن الله بهلاك القرى
 قيل ومعناه أن الأغنياء إذا ضيقوا على الفقراء في مكاسيهم وخالطوهم في معاشهم تعطل الفقراء
 وبذلك تبور القرى فتهلك وخواصه أكل لحمه يزيد العقل والمني ويصق الصوت لكن مداومته
 تورث البواسير وإذا طيخت الدجاجة بعشر صلوات وكفهم مقشور ثم أكلت وشرب حرقتها
 زادت في الباه وقوى الشهوة وفي فائضة الدجاج حجر إذا شدة على إنسان زاد في الباه وصرف عنه
 العين والنظرة أو على مصروع برئ أو تحت رأس صغير آمن من الفرع في نومه وذرق الدجاج
 السوداء وضع ياب قوم وقع بينهم الشر والخصومة وإذا طلى الذكر بمسرة السوداء وجامع

لتولده بين فرس وجار كما مر والرافقة
 وهي بفتح الزاي وضمتها وتبعها جر
 صاحب التنبية وقال النووي في المجموع
 أنه لا خلاف فيه ومنع ابن الرفعة
 التحريم وحكى أن البغوى أفتى بجلها
 قال الأذرى وهو الصواب ومنقول
 اللغة أنهم امتولدت بين ما يكون
 من الوحش وقال الزركشي مافي
 المجموع سهو وصوابه العكس اه
 وهذا التلاف يرجع فيه إلى الوجود
 أن ثبت أنهم امتولدت بين ما يكون فما
 بقوله هؤلاء ظاهر والألف المقدم في
 المجموع ويجعل كركى وبط وأوز
 ودجاج

لم يزل أهله أخذ بعنده وإذا جعل رأسها في كوز عديد ووضع تحت فرس رجل قد خاض من زوجه
 صالحها لوقتها وإذا احتل الرجل من دهنها قدر أربعين درهم هج الباه وأما يعضم العفاريت ما نزل إلى
 المرطوبه واليس لكته إذا نزل في الكه والذكاة أي مشقة وهو يعضم ويضع ضربه الاقصد
 على صغيرة اهدميري وروى الحسن بن الفضال عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا أراد أن يأكل الدجاج حبسته ثلاثة أيام أه عس على مر (قوله وحام) ومثله الحمام والقطاة
 والدبابة والقناص والطباري والشقراق وأبو قردان والحرة والنجل والقمرى وكانت النبي صلى
 الله عليه وسلم يعجبه النظر إلى الحمام للأجر وكان في منزله صلى الله عليه وسلم حمام أحمر اسمه
 بوردان وليس في الحيوان ما يستعمل التقبيل عند السفاذ إلا الإنسان والحمام وزعم بعضهم
 أن الحمام يعيش ثمان سنين والقمرى طائر مشهور حسن الصوت والأشقي قرية وكنيته أبو زكريا
 وأبو طلبة وجمعه قناري تفل القزويني إذا مات نذ كورا القمارى لم تترجج أنائم بعد ما وتزوج
 عليها إلى أن تموت ومن العجب أن يبيض القمارى تحت الفواخت ويبيض الفواخت تحت
 القمارى وفي تفسير الثعلبي وغيره عن سليمان بن داود عليه السلام أن الحمام يقول سبحان
 ربى الأعلى اه وأخرج أبو الشيخ ابن جبان في كتاب العظيمة قال سليمان لأصحابه أتدرون
 ما يقول هذا الحمام لا شاء قالوا لا يا بنى الله قال يقول لا شاء تابعين على ما أريد منكم فوالله
 لما بعثت أحب إلى من ملك سليمان كذا في ديوان الحيوان وفيه إذا صاح العقاب قال البغد
 عن الناس رجعة وإذا صاح الخطف قرأ الفاتحة إلى آخرها عتصونه بقوله ولا الضالين كالجدة
 القارئ والتبسر يقول يا بن آدم عشت ما شئت أتترك الموت والقمرى يقول يا كريم والفرابي
 يلحن العشار ويدعو عليه والعشار هو النى يأخذ العشر والحد أقول كل شئ هالك إلا الله
 والقطاة تقول من سلم والبيغا تقول ويل لمن كانت الدنيا أكبر همه هو المذبح يقول
 الرحمن على العرش استوى والزبور يقول اللهم انى أسئلك رزقي يوم يوم يذاق والعنق
 تقول اللهم العن مبغضى محمد وآل محمد والديك يقول اذكروا الله يا غافلين وفي رواية أن
 القمرى تقول إذا التقي الجمعان سبوح قدوس رب الملائكة والروح والحمار يلحن للمكس
 وسببه والضفدع يقول سبحان ربى القدوس والسرطان يقول سبحان ربى المذكور
 بكل لسان اه ديمري (قوله عصفور) بضم العين وحكى بالفتح سمي بذلك لما قيل انه يصيح في
 الله سليمان صلى الله عليه وسلم وترنمه وكنيته أبو يعقوب وتميز بالذكور منها بلحية سوداء
 كالرجال وإذا خلت مدينة عن أهلها ذهب العصفيرة فيها فإذا عادوا إليها عادت العصفير
 والعصفور لا يعرف المشى وإنما يمشى وشا وهو كثير السفاذ فرعاسفد في الساعة الواحدة مائة
 مرة ولذلك قصر عمره فانه لا يعيش في الغالب أكثر من سنة وبينه وبين الحمار عداوة ورجاء
 الحمار فتسقط فراخه أو يعضه من خوف وكره أى محله الذى هو فيه وإذا رأى الحمار علا فوق
 رأسه وأذاه بطيرانه وصنائه ومن أنواعه القسيرة اه والزبور بضم الزاى طائر من أنواع
 العصفير سمي بذلك لرزقه أى تصويته اه (قوله وهو الهزار) بفتح الهاء وتسهي بالبلبل
 بضم الموحدين قل ومن سليمان على بلبل فوق شجرة يحرك ذنبه ورأسه فقال لأصحابه
 أتدرون ما يقول هذا البلبل قالوا لا يا رسول الله قال يقول إذا أكلت نصف ثمرة فعلى الدنيا

ويعلم وهو كل ما عباد وهو يدور على
 شكل عصفور وان اختلف لونه
 كعندليب وهو الهزار وصوته وهى
 صغار العصفور يجعل غراب الزرع على
 الاصم وهو أسود صغير

يقال له الزاغ وقد يكون حجر المتقار والرجلين لانه مستطاب يأكل الزرع يشبه الفواخت وأما ما عدا الأبقع الجرام وغراب الزرع
الحلال فانواع أحدها العقق ويقال له القعق وهو ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح عنده يشبهان الزريق صورته
العققة كانت العرب تشاءم بصوته ثانياً الخداف الكبير ويسمى الغراب الجبلي لانه لا يسكن الا الجبال فهذان جرمان ثلثهما
ثالثها الغداف الصغير وهو أسود رمادي اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم كما صححه في أصل الروضة وسوى عليه ابن المقرئ للامر
بقول الغراب في خبر مسلم وقيل بجمله كما هو قضية كلام الرافي وهو الظاهر وقد صرح بجمله البهوي والجرجاني والرياني وعله بأنه يأكل
البرج واستقدمه الاسنوي والبلقيني (ويصل للمصنف) أي يجب عليه اذا خالف (٢٧٩) على نفسه (في) حلال (المخمصة) يعين مفتوحين

بينهما من جهة وبعبه ما صا دأى الجماعة
سمونا أو مرضاً مخوفاً وزيادته أو طول
مدته أو انقطاعه عن رفقته أو خوف
ضعف عن شئ أو ركوب ولم يجد
خلاياً كله (أن يأكل من الميتة
الحرمة) عليه قبل اضطرار ملان تأبكه
ساع في هلاك نفسه وكما يجب دفع
الهلاك بأكل الحلال وقد قال تعالى
ولا تقتلوا أنفسكم فلا يشترط فيما يختلف
تحقق وقوعه لو لم يكن بل يكفي في ذلك
الظن كافي الاكراه على أكل ذلك فلا
يشترط فيه التيقن ولا الاشراف على
الموت بل لو انتهى الى هذه الحالة لم يحل
له أكله فانه غير مفيد كما صرح به في أصل
الروضة (تنبيه) * يشترط في ذلك
العاصي بسفوره فلا يباح له الاكل حتى
يتوب قال البلقيني وكالعاصي بسفوره
مراق الدم كالردة والحربي فلا يأكلان
من ذلك حتى يسلموا وكذا مراق الدم
من المسلمين وهو متمكن من اسقاط القتل
بالتوبة كآثار الصلاة ومن قتل في قطع
الطريق قال ولم أمن تعرض له وهو
متعين (تنبيه) * انهم اطلاق المصنف
الميتة الحرمة التحريم بأنواعها بكرة
ثاة وجماد لكن لو كانت الميتة من
حيوان نجس في حياته كخنزير وميتة
حيوان طاهر في حياته كحمار وجب
تقديم ميتة الطاهر كما صححه في المجموع

الغضاي الغراب وذهب الاثر اه ديمري (قوله يقال له الزاغ) ويقال له غراب الزيتون لانه
يأكله اه (قوله العقق) كتعب وهو طائر على قدر الحماة وعلى شكل الغراب وجناحاه
أكبر من جناح الحماة وهو لا يرى تحت سقف ولا يستقل به بل يهوى في المواضع المشرقة
وفي طبعه الزنا والحياة ويوصف بالسرقة والنسب والعرب تقصير به المثل في جميع ذلك وفي طبعه
شدة الاختطاف لما يراه من الحلي فكهم من عقدتين اختطفه من شمال ويمين واستلقوا في تسميته
عقق فقيل لانه يعق فراخه فيتركهم بلا طم وهذا يظهر أنه نوع من الغربان لا يجتمعها بفعل
ذلك وقيل اشتق له هذا الاسم من موته والعرب كانت تشاءم به وبصياحه اه (قوله الغداف)
وهو بالغين المجهة جعه غدقان بكسر الغين اه ديمري (قوله وهو الظاهر) معقد ويحل
الكروان بالاجماع اه ديمري (قوله أي يجب عليه) أشار به الى أن المصنف كان حقه أن يعبر
بالوجوب كما هو أصح الوجهين في المسئلة (قوله موتاً) منصوب على التمييز (قوله مخوفاً) ليس
قيداً وبعبارة م ر مرض مخوف أو غير مخوف أو نحو ذلك من كل محذور يبيع التيمم اه (قوله
أو خوف ضعف) الأولى اسقاط خوف ويقول أو ضعفاً لانه معطوف على موتاً ويصير المعنى على
ثبوت خوف اذا خاف على نفسه خوف ضعف ولا معنى له اه شيخنا (قوله ولم يجد خلاياً) وكذا
اذا وجد ولم يذله مالكة أو كان مضطراً أيضاً لانه حينئذ كعدم (قوله على أكل ذلك) أي
الميتة أي يكفي فيه ظن وقوع ما هتده به المكروه بخلاف الاكراه على اتلاف مال الغير مثلاً فلا
يضمن تحقق ما يخوفه به اه (قوله فلا يشترط الخ) تريع على قوله بل يكفي في ذلك الظن وأقرب به
وان علم بما قبله لو طئنت لما بهده (قوله العاصي بسفوره) لان اباحة الميتة رخصة فلا تناط بالمعاصي
(قوله ومن قتل أي قبل القدرة عليه) (قوله له) أي للاخير وهو مراق الدم (قوله وهو) أي
استثناءه متعين (قوله ثم ان وقع الخ) أشار بذلك الى أن قول المتن ما يستدركه مفروض فيما
اذا وقع حلالاً عن قرب وأما اذا لم يتوقع فلا يقتصر على سدة الرمي بل يأكل حتى يدفع الضرر
(قوله غير متجانف لاش) أي غير مائل له ومنصرف اليه بأن يأكلها تالذاً وأجماً واحداً الرخصة
كقوله غير باغ ولا عا داه يضاهي (قوله قبل أراد به) أي بالتجانف وانما كان انما لانه لعله
توقع حلال عن قرب فكان يقتصر على سدة الرمي (قوله بقية الروح) أي بقية القوة التي الروح
سبب فيها والافالروح لا تجزأ اه ع ش (قوله وبذلك) أي بكونه بمعنى القوة فالحاصل أنه
ان فسر الرمي بالقوة كان السد بالاشين وان فسر الرمي ببقية الروح كان السد بالسين ولكن
لا يتعين ذلك بل يصح قراءته بالسين وبالسين مع كل من المعنيين لانه يقوى ببقية الروح أو القوة
وسد الخلل الحاصل في ذلك وصارة شرح م السد بالمهمل على المشهور والمجهة الرمي وهو

وهو المعتقد وان خالفه الاسنوي ثم ان توقع المضطر حلالاً على قرب لم يجز أن يأكل غير (ما يستدركه) لاندفاع الضرورة وقد يجد بعده
الحلال ولقوله تعالى غير متجانف لاش قبل أن يراه الشيع قال الاسنوي ومن تبعه والرمي بقية الروح كما قاله جماعة وقال بعضهم انه
القوة وبذلك ظهر لك أن الشدة المذكورة بالسين المجهة لا بالمهمله قال الادري وغيره الذي تحفظه انه بالمهمله وهو كذلك في الكتب والمعنى
عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل في ذلك بسبب الجوع ثم ان خاف تلفاً أو حدوث مرض أو زيادته ان اقتصر على سدة الرمي حازت له
الزيادة بل وجبت ثلاثاً لاهلك نفسه (تنبيه) * يجوز له التزود من المحرمات ولورجا الوصول الى الحلال ويبدأ وجوباً بلقمة حلال فظفر بها
فلا يجوز أن يأكل مما ذكر حتى يأكلها التحقق الضرورة واذا وجد الحلال بعد تناوله الميتة

ونحوها لزمه النبي أي إذا لم يضطر كما هو قضية نص الآثم فإنه قال وإن أكره رجل حتى شرب خمرأً أو كل محرماً فعليه أن يتقايأ إذا قدر عليه ولو علم الحرام جاز استعمال ما يحتاج إليه ولا يقتصر على الضرورة قال الإمام بل على الحاجة قال ابن عبد السلام هذا أن توقع معرفة المستحق إذا مال عند البأس منها المصالح (٢٨٠) العاتة والمضطر كل أدى ميت إذا لم يجد ميتة غيره كما قيده الشيخان

في الشرح والروضة لأن حرمة الحلي أعظم من حرمة الميت واستثنى من ذلك ما إذا كان الميت نيافاً فإنه لا يجوز الأكل منه جرماً فإن قيل كيف يصح هذا الاستثناء والانباء أحياء في قبورهم يصلون كما صحت به الأحاديث أجيب بأنه يتصور ذلك من مضطر وجد ميتة نبي قبل دفنه وأما إذا كان الميت مسلماً والمضطر كافراً فإنه لا يجوز الأكل منه لشرف الإسلام وحيث جوزنا أكل ميتة الآدمي لا يجوز طبخها ولا شربها في ذلك من هناك حرمة وتخصي في غيره بين أكله نيافاً وغيره وله قتل مرتد أو كاهن وقتل حربي ولو صغيراً أو امرأة أو كاهن لأنهم ما غير معصومين وإنما حرم قتل الصبي الحربي والمرأة الحربية في غير الضرورة لا لحرمتهم بل لحق الغائمين وله قتل الراني الحصن والمحارب وتارك الصلاة ومن له عليه قصاص وإن لم يأذن الإمام في القتل لأن قتلهم مستحق وإنما اعتبر أنه في غير حال الضرورة تأدياً معه وحال الضرورة ليس فيها رعاية أدب ورحمة مجانبين أهل الحرب وأرقائهم وخناثهم كصبيانهم قال ابن عبد السلام ولو وجد المضطر صبياً مع بالغ حربيين أكل البالغ وكف عن الصبي لما في أكله من ضياع المال ولأن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكمي انتهى وكذا يقال فيما شبه بالصبي ومحل الإباحة كما قال الملقيني إذا لم يستول على الصبي والمرأة أي ونحوهما والاصوا وأرقاء معصومين لا يجوز قتلهم لحق الغائمين ولا يجوز قتل ذمتي ومعهما حرمة قتلها ولو وجد مضطر

بقية الروح على المشهور والقوة على مقابلة أه وفي المصباح الرمي بتخصي بقية الروح وقد يطلق على القوة وبأكل المضطر من الميتة ما يستدرك من أي ما يمسك به قوته ويحفظها أه (قوله ونحوها) كالمغصوب (قوله لزمه النبي) قيده م ر بما إذا شبع من الميتة وعليه فلا تضعيف وعبارة شرح م ر ولو شبع في حالة امتناعه ثم قدر على الحل لزمه ككل من تناول محرماً التقيؤ إن أطاقه بأن لم يحصل له منه مشقة لا تحتل عادة أه بحر فوه (قوله فعليه أن يتقايأ) محله أن لم يكن صائماً فرضاً ولا حرم عليه لوجود مقتضى والمانع فيغلب المانع كما هو القاعدة إذا تعارض مقتضى والمانع وعبارة م د هذا محله أن لم يكن صائماً فرضاً ولا يفهم عليه لأن إتمام صومه واجب فإن كان في صوم قل كان الأولى تركه النبي لأنه يكره قطعه قال تعالى لا تطعوا أعمالك أه ع ش (قوله بل على الحاجة) أي بل يقتصر على الحاجة (قوله هذا أن توقع) أي محل اقتضاه على الحاجة (قوله للمصالح) أي فيكون ليت المال فيجوز استعمال زائد على قدر الحاجة ويكون المال حينئذ حلالاً (قوله هذا الاستثناء) تأمل هذا الإيراد وجوابه (قوله) أجيب بأنه يتصور الخ وهذا الجواب ضعيف لأنه يفيد أنهم يوتون حقيقة ولا ترجع أرواحهم الأبعد عنهم وليس كذلك بل ليس موتهم كوت غيرهم لأن روحهم اتصالاً بأبدانهم قبل الدفن وبعده (قوله لا يجوز طبخها) قيده الأذرى بالمحترم والأوجه الأخذ بإطلاقهم ومحل امتناع طبخه وشبهه حيث أمكن أكله نيافاً والأجاز أه م د (قوله والمحارب) أي قاطع الطريق (قوله حربيين) نعت مقطوع أي أعنى لاختلاف عامل المتبوع (قوله ولو وجد مضطر) حاصل ما أشار إليه أنه إذا وجد طعام الغير فامان أن يكون ذلك الغير غائباً وأحضره وإذا كان حاضراً فامان أن يكون محتاجاً إليه أولاً فإن كان لغائب أكل منه وجوباً وعمر البدل القيمة في المتقوم والمثل في المثلي سواء قدر على البدل أم لا اكتفاء بالقيمة وإن كان حاضراً وهو مضطر إليه لم يلزمه بذله لأن الضرر لا يزال بالضرر إلا أن يكون غير المالك نبياً فيجب بذله وإن لم يطلبه لوجوب فدائه بالنفس والمالك في الأولى إشارته على نفسه بل يستأن فان كان الحاضر غير مضطر لزمه بذله للمعصوم بمن مثله ولو في الذمة إذا لم يحضر فلو سكت عن الثمن لم يجب حملاً على المسامحة به فان امتنع المالك من إعطائه فله قهره وأخذ منه وإن قتله لم يضمنه ما لم يكن المضطر كافراً معصوماً والمالك مسلماً فيضمنه (قوله أن كان غير المالك نبياً وجب بذله) ويتصور هذا في حق الخضر عليه السلام إذا أصبح أنه نبي حتى وفي عيسى عليه السلام إذا نزل أه إعياب شوري والأوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم النظر لأفضلية الميت مع اتحادهما إسلاماً وعصمة قبل وقباصه عدم اعتبار اتحادهما نبوة ويتصور في عيسى والخضر صلى الله وسلم على نبيتا وعليهما والمجبه خلافة أذهما حيان فلا يصح القياس أه قال ع ش عليه قديقال هذا خلاف فرض المسئلة إذا الكلام فيما لو مات أحدهما دون الآخر فلا يتطرق إلى أفضلية أحدهما بل الحلي يأكل من الميت وإن كان أفضل منه الآن يقال مراده أن النبي حتى بعد موته فهو كمن لم يمت فلا يجوز للحلي الأكل منه وقياس هذا أن غير الشهيد وبعض الشهداء مع بعض لا يجوز له الأكل من الشهيد لما صح من أن الشهداء أحياء في قبورهم والذي نقله سم عن م ر أنه منشى على أن المضطر المسلم أكل ميتة الشهيد لأن حرمة الميت الحلي أعظم من حرمة الميت الشهيد وإن كان حياً

طعام غائب أكل منه وعمر بذله أو حاضر مضطر إليه لم يلزمه بذله لغيره أن لم يفضل عنه بل هو أحق به لقوله صلى الله عليه وسلم أكل الميتة أكل الميتة ثم إن كان غير المالك نبياً وجب بذله فان أثار المضطر مضطراً مسلماً معصوماً جاز بل سن وإن كان أولى به كأي الروضة لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة

لأن حياته ليست حقيقة من كل وجه اه (قوله وهو) أي الايتار من شيم الصالحين أي
 خصالهم الحميدة (قوله بنين مثل) محله ان كان المضطر غنيا فان كان فقيرا لآمال له أصلا
 فيلزمه ذلك بلا بدل لأنه يجب على أغنياء المسلمين اطعامه ويجب اطعامه على كل من قصده منهم
 لتلايتوا كلوا (قوله ولائمن له ان لم يذكره) ظاهره ولو مع العجز عن ذكره لعجزه عن النطق
 فراجعه قل فلو اختلفا في الزام عوض الطعام فقال أطعمتك بعوض فقال بل يحيا بصدق
 المالك يمينه لأنه اعرف بكيفية بذله روض وشرحه ولو اختلفا في ذكر العوض واختلفا في قدره
 فحالفاهم يفسخانه هما أو أحدهما أو الحاكم ويرجع الى المثل أو القيمة فلو اختلفا في قدر القيمة
 بعد ذلك صدق الغارم (قوله وان قتله) الظاهر أنه يأخذه منه بالأخف فالأخف (قوله
 أو وجد مضطر ميتة وطعام غيره) هذا قسم قوله السابق ولو وجد طعاما أي فقط فذلك فيما
 اذا وجد شيئا واحدا وهذا فيما اذا وجد شيئين (قوله ميتة) أي ميتة غير آدمي (قوله
 لم يذله) اما اذا بذله مجانا أو بنين مثله أو بزيادة يتغابن بمنهلا ومع المضطر عنه أو رضى بذنته فلا
 تحل له الميتة (قوله تعينت) أما في الأولى فلا لأن إباحة الميتة للمضطر بالنص وإباحة كل مال
 الغير بلاذن ثابت بالاجتهاد وأما في الثانية فلا لأن المحرم ممنوع من ذبح الصيد مع أن مذبحه
 ميتة أيضا وأما في الثالثة فلا لأن صيد المحرم ممنوع من قتله وأما لو لم يجد المحرم الاصيدا وغير
 المحرم الاصيد حرم فله ذبحه وأكله وعليه القدية وأما لو وجد المحرم صيدا وطعام الغير
 فيتعين الصيد على المعتد من ثلاثة أقوال لأن حق الله مبني على المسامحة شرح البهجة
 (قوله ويحل قطع جرة نفسه) مقابل لمحذوف أي هذا ان وجد شيئا فان لم يجد شيئا قطع من
 نفسه بشرط أربعة كون القطع من نفسه وكون القطع لا جيل نفسه وعدم وجود ميتة ولا
 غيرها وكان الخوف في القطع أقل أو اتنى الخوف بالمرّة في القطع أما اذا كان الخوف في القطع
 فقط أو كان فيه أكثر أو استوى الخوف في القطع وعدمه حرم القطع ويفرق بين ما هنا وبين
 مسئلة السلعة اذا استوى الضرر في القطع وعلمه حيث فالواية قطع بأن ذلك فيه قطع عضو
 زائد يترتب على بقاءه شين فوسعوا فيه دون ما هنا فانه لقطع عضوا أصلي فثبتوا فيه (قوله
 من حيوان معصوم) أي آدمي (قوله لما مر) وهو قوله لأن قطعه لغيره (قوله ولنا ميتتان)
 كان الأولى تأخير لنا عن حللان لأن تقديمه يفيد قصر الحكم علينا وليس مراد اهل
 الذمة كذلك (قوله السمك والجراد) قال في المنهاج ولو صادها مجموعي قال المحلى ولا
 اعتبار به لعله والسمك هو كل حيوان يكون عيشه في البر عيش مذبوح ولو على صورة خنزير
 مثلا ومنه القرش ومن السمك ما لا يدرك الطرف أوله وآخره لكبره ويحل سمكة في قلب سمكة
 مالم تنقت وتغير ويحل ما طفا على وجه الماء وانتفخ مالم يضر ويجوز بلعه وقلبه حيا وشبهه ولا
 بنجس الدهن بما في جوفه من الروث ان كان صغيرا وينبغي أن المراد بالصغير ما يصدق عليه
 عرفانه صغيرا يدخل فيه كالأبصار المعروفة بصروان كان قد راصبعين مثلا كما في عرش
 على مر لان كان كبيرا وكذا يقال في الجراد ومن السمك الترس ولا قطر لتقويه بنايه لأنه
 ضعيف ولا يباع له في غير البحر بخلاف التمساح لقوته وحياته في البر اه وفي البحر من الجحائب
 ما لا يستطاع حصره ومن أنواعه الشيخ اليهودي قال الشيخ أبو حامد القزويني في مجائب

وهو من شيم الصالحين وخرج بالمسلم
 الكافر والبهيمة وبالمعصوم مرافق
 الدم فيجب عليه أن يقدم نفسه على
 هؤلاء أو وجد طعام حاضرا غير مضطر
 لزمه بذله لمعصوم بنين مثل مقبوض
 ان حضر والا ففى ذمته ولائمن له ان لم
 يذكره وان امتنع غير المضطر من ذله
 بالثمن فلمضطر فهره وأخذ الطعام
 وان قتله ولا يضمنه بقتله الا ان كان
 مسلما والمضطر كافر معصوم فيضمنه
 كما يجنبه ابن أبي الدم أو وجد مضطر ميتة
 وطعام غيره لم يذله له أو ميتة وصيدا
 حرم باحرام أو حرم تعينت الميتة ويحل
 قطع جرة نفسه لا كانه فقد خسر
 ميتة وكان خوف قطعه أقل ويجوز
 قطع بعضه لغيره من المضطر من لان
 قطعه لغيره ليس فيه قطع البعض
 لاستبقاء الكل ثم ان كان ذلك الغير غنيا
 لم يحرم بل يجب ويجوز على المضطر
 أيضا أن يقطع لنفسه قطعة من
 حيوان معصوم لما مر (ولنا ميتتان
 حللان) وهما (السمك والجراد)
 ولو قتل مجموعي

المخلوقات انه حيوان وجهه كوجه الانسان وله لحية بيضاء ويده كيدن الضفدع وشعره
كشعر البقر وهو في حجم الجمل يخرج من البحر ليلا السبب فيستريح حتى تغيب الشمس ليلا الاحد
نشب كما ينشب الضفدع ويدخل الماء وحكمه الحل لدخوله في عوم السمك والقرش ~~بكم~~
القاص واسكان الرء المملة وبالشين المجهة في آخره دابة عظيمة من دواب البحر تمنع السفن
من السير في البحر وتدفع السفينة فتقلبها وتضربها فتكسر هاون من شأنه انه يتعرض للسفن
الكار فلا يرد منه شي الا ان يأخذ أهلها المشايخ فتمر على وجهه مثل البرق ولا يهاب شي الا النار
وبه سميت قرش قرشا والقرش يوجد بصر القلزم الذي غرق فيه فرعون وهو عند عقبه الحاج
وبنت الروم سمك بصر الروم يشبه بالنساء ذوات شعور سبط ألوانهن الى السمرة ذوات فروج
عظام وئدي وكلام لا يفهم يصنعون ويقهقهون ويرجاءقن في أيدي بعض أهل المراكب
فينسكحون ثم يعيدونهم الى البحر وحكي الروياني عن صاحب البحر انه كان اذا اتاه صياد
بسمكة على صورة المرأة حلفه انه لم يراها اه دميري * (فرع) * لوصاد سمكة في بطنه اذرة
هل يملك الذرة ينظر ان كانت منقوبة فالذرة لقطعة ولا يملكها الا بطريقها على مامر في اللقطة
وان كانت غير منقوبة فملكها مع السمكة والله أعلم شرح الحصني وعبارة زى فرع الذرة التي
توجد في السمكة غير منقوبة ملك للصياد ان لم يبع السمكة او للمشتري ان باعها تباعا فيهما
قال في الاصل كذا في التهذيب ويشبه ان يقال انها أي في الثانية للصياد ايضا كالكنز الموجود
في الارض ~~يكون~~ فيهما فان كانت منقوبة فلبائع في صورته ان ادعاها والباي ان لم يدعها
البائع فلقطة وقيد الماوردي ما ذكر بما اذا صاد من بصر الجواهر والافلا يملكها بل تكون
لقطة اه قال مر والمعتمد في التهذيب ويقارق مسئلة الكنز بان الذرة بمنزلة الطعام
للسمكة فتبعها واعتمد ما قديده الماوردي قال والمراد بصر الجواهر ما يخلق فيه ولو نادرا اه
(قوله والجواهر) مشتق من الجرد وهو برى وبحرى وبعضه أصغر وبعضه أكبر وبعضه
أجمر وبعضه كبير الجثة وبعضه صغير فاذا أراد ان يبيض التمس المواضع الصلبة وضربها
بذنبه فتفرج ثم يلقى فيها بيضه ويكون حاضنا له ويربها وله ستة أرجل يدان في صدره وقائمتان
في وسطه ورجلان في مؤخره وطرف رجله صفرا وان وفيه خلقة عشرة من جبابرة البوادي
وجه فرس وعين فيل وعنق ثور وقرن ايل وصدر أسد وبطن عقرب وجنا حائسر وفخذ جمل
ورجل نعامة وذنب حية وليس في الحيوانات أكثر افساد منه قال الاصمعي أثبت البادية
فرايت رجلا يزعم برا فلما قام أي البر على سوقه وجاد سقبله جاء اليه جراد فجعل الرجل ينظر اليه
ولا يعرف كيف العمل فأنشأ يقول

مر الجراد على زرعى فقلت له * لانا كُنْ ولا تشغل بافساد

فقام منهم خطيب فوق سنبلة * انا على سفر لا بتم زاد

ولعابه سم على الاشجار ولا يقع على شي الا أفسده اه برماوى وأسند الطبراني عن الحسن بن
على رضي الله عنهما قال كنا على مائدة نأكل أنا وأخي محمد بن الحنفية وبنو عبي الله والقاسم
والفضل أولاد العباس فوَقعت جراد على المائدة فأخذه عبي الله وقال لي ما مكتوب على هذه
فقلت سألت أبي أمير المؤمنين عن ذلك فقال سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

تلبوا حلت لنا ميتتان السمك والجراد
فصيل كلهما وبلعهما وان لم ينسبه
السمك المشهور ككلب وخنزير
وفرس وكر قطعها حين

مكتوب عليها أنا لله لا اله الا أنا رب الجراد ورازقها ان شئت بعثتها ورازقها وان شئت بعثتها
بلاء على قوم فقال ابن عباس هذا من العلم المكنون وقال صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل
خلق امة ستمائة منها في البحر وأربعة مائة منها في البر وان أول هلال هذه الامة الجراد
فاذا هلك الجراد تسابح هلاك الامم اه وانما صار الجراد أول هذه الامة هلاكه لانه خلق من
الطينة التي فضلت من خلق آدم عليه السلام وحكي القزويني أن جده هذا قال لسليمان عليه
السلام أريد أن تكون ضيفي أنت وعسكرك يوم كذا يجزيرة كذا فحضر سليمان بجنوده فأتى
الهدد بجراد مائة فأتاها في البحر وقال كلوا في فاته اللحم أدرك المرق فضحك منه
سليمان وجنوده وفي هذا قبل

جاءت سليمان يوم العرض عذدة * أهبط اليه جرادا كان في فيها
وانشدت بلسان الحال قائلة * ان الهدا با على مقدارها ديه
لو كان يهدى الى الانسان قيمته * لكان يهدى الى الدنيا بما فيها

(قوله فبين ذبجها) أي من الذيل لانه أصفى للدم (قوله كضفدع) بكسر آوله وثالثه وبكسر
أوله وفتح ثالثه وعكسه وبضم أوله وفتح ثالثه ومن خواصه أنه لا عظم له وأنه اذا كفي طشت
في بركة هو فيها منع من نعيقه فيها قل على الجلال وفي كتاب الزهرا لابي عبد الله القرطبي ان
داود عليه السلام قال لاسجن الله الليلة تسبيحا ما يسبح به أحد من خلقه فنادته ضفدعة
من ساقية في دار ما داود فتعثر على الله بتسبيحك وأتاني بالسبعين سنة ما جف لسانى من ذكر الله
تعالى وأتاني لعشر ليل ما طعمت خضرا ولا شربت ماء اشتغالا بكلمتين فقال ما هما قالت
يا مسجبا بكل لسان ومذ كورا بكل مكان فقال داود في نفسه وما عسى أن أقول أبلغ من هذا
قال النقعاه انما حرم الضفدع لانه كان جار الله في الماء الذي كان عليه العرش قبل خلق
السموات والارض قال تعالى وكان عرشه على الماء اه دميري (قوله وسرطان) وهو
من خلق الماء ويعيش في البر أيضا وهو جيد المثلث سريع العدو وفكين ومخلب واظفار
حداد وله ثمانية أرجل وهو يعيش على جنب واحد ويستشق الماء والهواء معا ويحرم أكله
لاستغناؤه كالصفد ولما فيه من الضرر وفي قول انه يحمل أكله وهو مذهب مالك اه دميري قال
عش على مر وليس من السرطان المذكور وما وقع السؤال عنه وهو أن يسلا الصين نوعا
من حيوان البحر يسمونه سرطانا وشأنه أنه متى خرج من البحر اقلب حجرا وجرت عادتهم
باستعماله في الادوية بل هو مما يسمى سمكا لانطبق تعريف السمك السابق عليه فهو طاهر محل
الانتفاع به في الادوية وغيرها اه (قوله وحية) لو فرض أن الحية والعقرب لا يعيشان الا
في البحر حرم أيضا للسمية سم (قوله ونسناس) بكسر النون وضبطه بعضهم بفتحها قال
المسعودي في مروج الذهب انه حيوان كالانسان له عين واحدة يخرج من الماء ويتكلم ومتى
ظفر بالانسان قتله وقال القزويني انه أمة من الامم لكل واحد منهم نصف بدن ونصف رأس
ويدور على كانه انسان شق نصفين وفي الحديث ان حيا من عاد عصوا نبيهم فغضبهم الله تعالى
نسنا لكل واحد منهم يدور على كانه طير ويرعون كما ترى البهائم دميري (قوله
وتساح) اسم مشترك بين الحيوان المعروف والرجل الكذاب قال القزويني التساح حيوان

ويكرو ذبجها الاستكة كبيرة يطول
بناؤها فيستن ذبجها ويحرم ما يعيش
في بر وهو كضفدع وسرطان ويسمى
عقرب الماء وحية ونسناس وتساح

على صورة الضب وهو من أعجب حيوان الماء فم واسع وستون نابا في فكها الأعلى وأربعون في فكها الأسفل وبين كل نابين سن صغير مربع ويدخل بعضها في بعض عند الانطباق ولسان طويل وظاهره كظهر السلحفاة لا يعمل الحديد فيه وله أربعة أرجل وذنب طويل وهذا الحيوان لا يكون إلا في نيل مصر خاصة وزعم قوم أنه في بحر السند أيضا وهو شديد البطش في الماء ولا يقتل إلا من أبطيه ويعظم إلى أن يكون طوله عشرة أذرع في عرض ذراعين وأكثر ومن عجائب أمره أنه ليس له مخرج فاذا امتلأ جوفه خرج إلى البر وفتح فاه فيجبي طائرية له القطقاط فيلقط ذلك من فيه وهو طائر صغير يجبي يطلب الطعم فيكون في ذلك غذا له وراحة للتمساح وهذا الطائر في رؤس أجنحته شوك فاذا أغلق التمساح فيه عليه نفسه بها فيفقه اه ديمري (قوله وسلحفاة) أي بريه أما البحرية فيجوز أن كلها وعبارة ع ش على م فالبحرية والنسناح والسلحفاة البحرية حلل والسلحفاة هي الترسة المعروفة تقفل كافي المجموع وان كانت تعيش في البر اه (قوله ألف أمة) أي ألف نوع من أنواع الحيوان وكذا قوله ألف عالم أي ألف نوع من أنواع العالم (قوله الكبد) الكبد مؤنثة وهي يكسر الباء ويجوز أن ساكنها مع فتح الكاف وكسرها والجمع أكباد وكبود (قوله حكمه حكم المرفوع) أي لأنه لا يقال من قبل الرأي (قوله يكون بهذه الصيغة مرفوعا) أي بقوله أحلت لنساء أي أحل لنا الشارع وهو النبي صلى الله عليه وسلم فهو نحو أمرنا ونهينا (قوله لانها أقرب إلى التوكل) وأسلم من الغش ولعموم النفع بها للدعي وغيره (قوله لان الكسب يحصل فيها بكذا اليمين) ولذلك ورد في الحديث من بات كلاما من عمله بات مغفورا له (قوله لان العصاة كانوا يكسبون بها) وعن المقدم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده اه فكان يعمل الزرد ويبيعه لقوته وكان لا يأكل إلا من يده ولم يكن من حاجة لأنه كان خليفة في الأرض قال الضمك والكلي ملك داود بعد قتله جالوت سبعين سنة وجمع الله له اودين الملك والنبوة ولم يجمع ذلك لاحد قبله بل كان الملك في سبط والنبوة في سبط فذلك قوله تعالى وآتاه الله الملك والحكمة وقال ابن عباس كان داود أشد ملوك الأرض سلطانا يجرس محرابه كل ليلة تسعة وثلاثون ألف رجل فذلك قوله تعالى وشددنا ملكه وكان نوح نجارا وإبراهيم بزازا وادريس خياطا ونحو هذا لا يفيد أنهم كانوا يقتاتون من ذلك ولا بد وقد كان نبينا صلى الله عليه وسلم يأكل من سعيه الذي يكتسبه من أموال الكفار بالجهاد وهو أشرف المكاسب على الإطلاق لما فيه من اعلاء كلمة الله وذكر صاحب كتاب بصائر القدماء وسراير الحكماء صناعة كل من علت صناعته من قرين فقال كان أبو بكر الصديق بزازا وكذلك عثمان وطه وعبد الرحمن بن عوف وكان عمر دالا يسعي بين البائع والمشتري وكان الوليد بن المغيرة حدادا وكذلك أبو العاص أخو أبي جهل وكان عبد الله بن جعدان نخاسا يبيع الجوارى وكان النضر بن الحرث عواد يضرب بالعود وكان الحكم بن العاص خصا يخض الغنم وكان العاص بن وائل السهمي يطاريا يبالغ الخيل وكان ابنه عمرو بن العاص جزارا وكذلك أبو حنيفة صاحب الرأي والقياس اه من الديمري مع زيادة (قوله ويحرم ما يضرب البدن والعقل) ومنه يعلم حرمة الدخان المشهور

وسلحفاة يضم السين وفتح اللام نلث
تلكها والتهى من قتل الضفدع * (فائدة)
روى الترمذي عن عمر رضي الله تعالى
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
إن الله خلق في الأرض ألف أمة
سما في البحر وأربع مائة في البر وقال
مقاتل بن حبان الله تعالى ثمانون ألف
عالم أربعون ألفا في البحر وأربعون
ألفا في البر (ودمان حلالان) وهما
(الكبد) يكسر الموحدة على الألف مع
(والطحال) يكسر الطاء لحديث
أحلت لنا ميتتان ودمان السمك
والجراد والكبد والطحال رفعه ابن
ماجه بسند ضعيف عن ابن عمر رضي
الله تعالى عنهما وضع البيهقي وقته عليه
وقال حكمه حكم المرفوع ولذلك قال
في المجموع العيص إن ابن عمر هو القائل
أحلت لنا وأنه يكون بهذه الصيغة
مرفوعا * (تمة) * أفضل ما أكلت منه
كسبك من زراعة لانها أقرب إلى
التوكل ثم من صناعة لان الكسب فيها
يحصل بكذا اليمين ثم من تجارة لان
العصاة كانوا يكسبون بها ويجرم
ما يضرب البدن والعقل كالجر

لما نقل عن الثقات أنه يورث العمى والترهل والتنافيس واتساع الجفاري ٥١ قل وقوله ما يضر البدن قال الأذرى المراد الضرر البين الذي لا يحتمل عادة لامطلق الضرر شوبرى (قوله والتراب) أى وطن وطفل ومجمل في غير النساء الجبالى فانه لا يحرم عليهن أى كل الطين لانه بمنزلة التداوى مر ٥١ مد على التحرير (قوله كالافيون) تنظير (قوله وهو لبن الخشخاش) قال الجوهرى والخشخاش نبت معروف أى وهو المعروف بأبى النوم والمراد بلبنه الذى يخرج منه بصره وهو يفتح أوله الواحدة خشخاشة وقد ألغز فيه بعضهم فقال وماقبة مبنية فوق شاقق * لها شرف نحو الملاححة والظرف وأولادها فى بطنها ان عددتهم * يكونون ألفاً ويزيدون عن ألف ويأخذها الطفل الصغير بجهله * فيقلها عسفاً على راحة الكف (قوله الشواء) أى المشوى المكثور كاللحم المشوى والقول المكثور والمعتد الكراهة ومحل الخلاف اذا غطى من أول وضعه على النار الى استوائه ومنع خروج البخار منه ودخول الهواء له والافلاحة ولا كراهة خلافه للشارح حيث قال بعد استوائه ويحرم البنج والخشيش ولا يجذب به بخلاف الشراب المسكر وانما لم يجدلانه لا يذول ولا يطرب ولا يدعوا قلبه الى كثيره بل فيه التعزير وله تناوله لنزول عقله لقطع عضو متناً كل حتى لا يحس بالالم ولبعضهم قل لمن يأكل الخشيش جهلاً * يا خسيساً قد عشت شرمعيشه دية العقل بدرة فلماذا * يا سقيها قد بعثت بجشيشه والبدره عشرة آلاف درهم أو ألف دينار ٥٢ (قوله التبسط) أى الألوان المختلفة (قوله كقرى الضيف) قال فى المصباح قرىب الضيف أقربيه من باب رى قرى وفى المختار قرى الضيف يقربيه قرى بالكسر والقصر وقراء بالفتح والمد أحسن اليه (قوله وفى اعطاء الخ) خبر مقدم ومذاهب مبتدأه ونحو وقوله مذاهب أى أقوال (قوله منعها) أى احدها منعها وقوله اعطاؤها أى الثانى اعطاؤها (قوله وبعثاً) أى باعنا وحاملاً ومحل الخلاف فيمن يريد تهذيب نفسه أمّا من يفعل ذلك بخلا وشحافه مزموم ولبعضهم الجلسين ولا يرضى به أحد * الا لاساقل أهمل الذم والعار المنفقون لهم اخلاف ما بذلوا * والمسكون لهم اتلاف مع نار (قوله لروحانياتها) أى راحتها (قوله والاشبه) هو الثالث (قوله سلاطة عليه) أى الطغيان (قوله وفى منعها بلادة) أى اذا منعها ذلك مطلقاً ورثه البلادة

(فصل فى الاضحية)

ذكرها بعد الاطعمة لان الاضحية مختصة بالنعم وقد سبق ذكر النعم فى الفصل السابق وأول طلبها فى السنة الثانية من الهجرة كالعيدين وزكاة المال والقطر وهى أفضل من صدقة التطوع لانه قيل بوجوبها ويكره تركها لا القادر عليها وليس اللوى فعلها من مال مجبوره وتسق من ماله عن المولود لاعتن الجنيين ٥٣ برماوى (قوله وسيمت بأول زمان فعلها) أى باسم مشتق من اسم أول زمان فعلها وهو الضحى أو المعنى سميت باسم يلوح ويشير لأول زمان فعلها (قوله وهى بضم همزتها) حامله أن فيها ثمان لغات ضم الهمزة مع تشديد الياء وتحقيقها وكسر

والتراب والزجاج والسم كالافيون وهو لبن الخشخاش لان ذلك مضر ويرى بقتل وقد قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة قال الزركشى فى شرح التنبيه ويحرم أى كل الشواء المكثور وهو ما يكفأ عليه غطاء بعد استوائه لا ضراره بالبدن ويسق ترك التبسط فى الطعام المباح فانه ليس من اخلاق السلف هذا اذا لم تدع اليه حاجة كقرى الضيف وأوقات التوسعة على العيال كيوم عاشوراء ويومى العيد ولم يقص بذلك التقاخر والتكاثر بل لطيب خاطر الضيف والعيال رضاء وطهرهم عما يشتهونه وفى اعطاء النفس شهواتها المباحة مذاهب حكاهما الماوردى منعها وقهرها ثلاث طغنى والثانى اعطاؤها تتبلا على نشاطها وبعثاً لروحانياتها قال والاشبه التوسط بين الامرين لان فى اعطائها الكل سلاطة عليه وفى منعها بلادة ويسق الخلو من الاطعمة وكثرة الايدى على الطعام وان يحمد الله تعالى عقب الاكل والشرب وروى أبو داود باسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذى أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجاً

أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجاً

(فصل فى الاضحية)

مشتقة من الضحوة وسميت بأول زمان فعلها وهو الضحى وهى بضم همزتها وكسرها وتشديد يائها وتحقيقها ما يذبح من النعم

تقر بالي الله تعالى من يوم العيد الى آخر (٢٨٦) أيام التشريق والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى الى فصل لربك وانحر فان أشهر الاقوال

أن المراد بالصلاة صلاة العيد وبالنحر الضحيا وخبر الترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى من اراقة الدم انها لتأتى يوم القيامة بقرونها واظلالها وان الدم ليقع من الله مكان قبل ان يقع على الارض فطيبوا بها نفسا (والاضحية) بمعنى التضحية كما في الروضة لا الاضحية كما يفهمه كلامه لان الاضحية اسم لما يضحي به (سنة) مؤكدة في حقنا على الكفاية ان تعدد أهل البيت فاذا فعلها واحد من أهل البيت كفى عن الجميع والافسنة عين والمخاطب بها المسلم الحر البالغ العاقل المستطيع وكذا البعض اذا ملك مالا يبعه الحر فانه في الكفاية قال الزركشي ولا بد أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من يمونه لانه نوع صدقة وظاهر هذا انه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في ليلته ويومه وكسوة فصله كما في صدقة التطوع وينبغي أن تكون فاضلة عن يوم العيد وأيام التشريق فانه وقتها كما أن يوم العيد وليلة العيد وقت زكاة الفطر واشترطوا فيها أن تكون فاضلة عن ذلك وأما المكاتب فهي منه تبرع فيجزي فيها ما يجري في سائر تبرعاته (تنبيه) * شمل كلام المصنف أهل البوادي والخدم والسفر والحاج وغيره لانه صلى الله عليه وسلم ضحى في منى من نسائه بالقر رواية الشيخان والتضحية أفضل من صدقة التطوع للاختلاف في وجوبها وقال الشافعي لأمرخص في تركها لمن قدر عليها انتهى أي فيكره للقادر تركها وبسن لمريدها

الهمزة مع تشديد الباء وتحقيرها ومع حذف الهمزة لغتان فتح الضاد وكسرها واخفاة بفتح الهمزة وكسرها (قوله تقر يا) نخرج ما يذبحه الجزار للبيوع (قوله من يوم العيد) يصدق بما ذبح قبل مضى ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس وليس مراد اكيدل علمه ما يأتي فهو مقيد بما يأتي والمراد بيوم العيد اليوم الذي يعيد فيه حتى لو وقفوا العاشر غلطا كان آخر أيام التشريق الرابع عشر على ما عتمد م ر خلافا للشراح (قوله الى آخر أيام التشريق) أي الثلاثة (قوله من عمل) أي يتقرب به اليه من المواصل فلا يرد أن الفرض أفضل (قوله أحب) مجرور بالفتحة نعمتا العمل (قوله من اراقة الدم) المراد لازمه وهو الذبح (قوله انها) أي الاضحية المفهومة من اراقة الدم وقوله لتأتى أي ليركبها صاحبها يدل لذلك وروده كذلك في بعض الروايات (قوله يمكن) أي له موقع عظيم عند الله وهو كفاية عن القبول كما قرره شيخنا (قوله نفسا) تمييز محمول عن الفاعل والاصل فلتطبخ نفوسكم بها أي افعلوها عن طيب نفس (قوله بمعنى التضحية) التي هي فعل المكلف الموصوف بالسنة اذ كثيرا ما تطلق الاضحية ويراد بها الفعل المتقرب به (قوله لا الاضحية) أي لا بمعنى الاضحية أي العين المضحية به اذ لا يصح الاخبار عنها بسنة (قوله كلامه) وهو قوله سنة وقوله لان الخ علة للتضحية (قوله سنة) أي لمسلم بالغ عاقل حر ولو مبعوثا وتسق للمكاتب باذن سيده لانها تبرع ويحصل ثوابها لمن فعلها ولو فقيرا ومن أهل البوادي أو امرأة ولا بد أن تكون فاضلة عن كفاية عمود يوما وليلة كما في صدقة التطوع فانه العلامة م ر كائن حجر واعتبر العلامة الزبدي كفاية يوم العيد وليلته وأيام التشريق الثلاثة وعما جرت به العادة من كمل وسلك وفطر ونحوها وقوله سنة تلويح لخالفه أي حسنة حيث أوجبها على مالك نصاب زكوى وهو مقيم بالبلد ولا تصير واجبة الا بالنذر كما يأتي (قوله في حقنا) معاشر المسلمين وواجبة في حقه صلى الله عليه وسلم وكان له اضحية مندوبة أيضا وأكله صلى الله عليه وسلم من أضحيته محمول عليه والواجب عليه صلى الله عليه وسلم واحدة وما زاد عليه مندوب ولم يترك الاضحية قط وهل كانت الانبياء من بعد ابراهيم تضحى هم وأعمهم أو هم خاصة اه حل (قوله على الكفاية) ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تسق لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كصلاة الخنازة نعم ذكر المصنف في شرح مسلم أنه لو أشرك غيره في ثوابها جاز وأنه مذهبا م ر (قوله ان تعدد أهل البيت) وهم من اجتمعوا في العيشة والعشرة وقيل من تلزم الفاعل نفقتهم واعتمد م ر وزى والثواب خاص بالسائل وسقط عن غيره الطلب سواء كان الفاعل هو الذي تلزمه النفقة أو غيره قل وبعضهم قيده بالمنفق (قوله كفى عن الجميع) أي في سقوط الطلب والافا لثواب للمضحي خاصة كالقائم بفرض الكفاية وقوله عليه السلام اللهم هذا عن محمد وأمة محمد جميعا خصوصية له (قوله وينبغي أن تكون) معتمد (قوله فيجزي فيها الخ) فان أذن له سيده صحت له ووقعت له كما سبق آخر الفصل (قوله شمل كلام المصنف) أي قوله ولا اضحية سنة (قوله لمريدها) أي غير الحرم أن لا يزيل شعره ولومس عانة أو يابط الخ فتكره الازالة للعذر وقال الامام أحمد تحرم الازالة المذكورة قل وانظر ما وجهه وسأت بعض الخنابلة عن ذلك فأجاب بأنه يحرم تشبيها بالحرمين اه ميداني وقوله لمريدها أي سواء طلبت منه أو لا وجبت عليه أو لا برماوى (قوله

أن لا يزال شعره الخ) عبارة المنهج وكرمل يدها غير محرم إزالة فنجوش شعر كظفر وجلدة لا تضر
إزالتها ولا حاجة له فيها وقوله وجلدة استغنى من ذلك ما كانت إزالته واجبة كختان البالغ
وقطع يد السارق أو مستحبة كختان الصبي اهـ س (قوله في عشر ذي الحجة) ولو في يوم الجمعة
على المعتمد لأن الأقل يراعى قل وبرماوى (قوله حتى يضحى) أى ولو بواحدة لم تعددت
في حقه وينتهي وقت عدم الإزالة لمن لا يضحى بزوال وقت التضحية اهـ برماوى وعبرة
شرح م ر ولو أراد التضحية بعد ذوات الكراهة بأزولها كما جزم به بعضهم وهو المعتمد
(قوله ولا تجب إلا بالنذر) أى أو ما ألحق به كان بشرى شاة ويقول هذه أضحية فانما تجب
بجزء هذا النذر ويجرم عليه وعلى من تلزمه نفيته أن يتعاطى شيئا منها م ر وحينئذ يقع
في السنة العوام كثير من شرائهم ما يريدون التضحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها
يقولون له تلك أضحية مع جعلهم بما يترتب على ذلك من الأحكام فصيربه أضحية واجبة يمتنع
عليه أكله منها ولا يقبل قوله أردت أنى أتطوع بها خلافا لبعض المتأخرين شرح م ر
والخلص له إذا استدلى أن يقول هذه مذبحها وأنا أكها في العبد ولو قال ان ملكك هذه الشاة فقلته
على أن أضحي بها بلزمه وان ملكها الآن المعين لا يثبت في الذمة بخلاف ان ملكك شاة فقلته
على أن أضحي بها فيلزمه إذا ملك شاة لأن غير المعين يثبت في الذمة كذا صرحوا بهما فانظر
الروض وغيره سم وينبغي أن يأتي مثل هذا التفصيل فيما لو قال ان ملكك هذا العبد فقلته على
ان أعقته الخ ومن أراد أن يهدي شيئا من النعم إلى البيت الحرام من له ما يستلزم لم يد التضحية
سم (قوله ويسن أن يذبح الأضحية الرجل بنفسه) لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من
صلاة الأضحية وخطبته يؤتى به بكشين وهو قائم في مصلاه فيذبح أحدهما بيده ويقول هذا عن
أمتي جميعا من شهدك بالتوحيد وشهدى بالبلاغ وعن الحاكم عن أبي سعيد الخدري أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح كبشاً آقرن بالمصلى بعد أن قال بسم الله والله أكبر وقال اللهم
هذا عني وعن لم يضح من أمتي واستدل بذلك على أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن
يضحي عن غيره بغير إذنه ويذبح الآخر ويقول هذا عن محمد وآل محمد فبدأ كل هوأهله منهما
ويطعم المساكين ولم يترك الأضحية قط اهـ حل (قوله أن يذبح الأضحية) ومنها الهدى
برماوى (قوله بنفسه) أى ولو مرأهاقا وسقيها لأنها قريبة فالإتيان بها أولى ولأنه صلى الله
عليه وسلم ضحى بمائة بدنة فخر منها بيده ثلاثا وستين وأمر علياً رضي الله عنه فخر تمام المائة
وفي ذلك إشارة إلى مدة حياته صلى الله عليه وسلم قل على الجلال (قوله ان أحسن
الذبح) أى على الوجه الأكمل فخرج الأعمى فالسنة في حقه التوكيل اهـ ع ش (قوله
والنخني مثلها) مثلها من ضعف من الرجال عن الذبح والأعمى إذا تكره ذبحته س ل
(قوله فليشهدها) المراد بشهوده حضوره ولو أعمى قل والاولى في الوكيل كونه فقيها
مسلماً ويكره استنابة كافر وصبي وأعمى لاحقاً ويسن لغیر الامام أن يضحي في بيته ليشهد
أهله وأن يستحضر في نفسه عظم نعمة الله تعالى عليه وما سخر له من الانعام وأن يقول ان صلافي
ونسكي الى قوله وأمان المسلمين ويجدد الشكر على ذلك وللإمام إذا ضحى عن المسلمين أن يذبح
بنفسه في المصلى عقب الصلاة ويغليها للناس برماوى وهذا ينافي ما تقدم من أن التضحية عن

أن لا يزال شعره ولا ظفره في عشر ذي
الحجة حتى يضحى ولا تجب إلا بالنذر
ويسن أن يذبح الأضحية الرجل بنفسه
ان أحسن الذبح الاتباع أما المرأة
فالسنة لها أن توكّل كافى الجموع
والنخني مثلها ومن لا يذبح لعذر أو غيره
فليشهدها

لما روى الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال (٢٨٨) لقاطمة رضي الله تعالى عنها قومي إلى أخيك فاشهد بها فإنه بأول قطرة منها أي

من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك قال عمران بن حصين هذا لك ولا هل يتك فاهل ذلك أنتم أم للمسلمين عامة قال بل للمسلمين عامة وشرط التضحية نعم ابل وبقر وغنم لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً لذكر اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاقتضت بالنعم كالزكاة (ويجزئ فيها) من النعم (الجذع من الضأن) وهو ما استكمل سنة وطعن في الثانية ولو أجزع قبل تمام السنة أي سقطت أسنانه أجزأ لعدم خبر أحد ضحوا بالجذع من الضأن فإنه جائز أي ويكون ذلك كالسلوغ بالسن أو الاحتلام فإنه يكفي أسنقهما كما صرح به في أصل الروضة (والثني من المعز) وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة (و) الثني من (الابل) وهو ما استكمل خمس سنين وطعن في السادسة (و) الثني من (البقر) الإنسي وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة وخرج بقيد الإنسي الوحشي فلا يجزئ في الأضحية وإن دخل في اسم البقر ويجزئ التضحية بالذكرو الأنثى بالاجماع وإن كثر نزوان الذكرو ولادة الأنثى نعم التضحية بالذكر أفضل على الأصح المنصوص لأن لجه أطيب كما قاله الرافعي ونقل في المجموع في باب الهدي عن الشافعي أن الأنثى أحسن من الذكر لأنها أرطب لحما ولم يحل غيره ويمكن حل الأول على ما إذا لم يكثر نزوانه والثاني على ما إذا كثر

الغير بغير أذنه من خواص النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قال عمران بن حصين) أي للنبي وقوله هذا لك أي الثواب المذكور لقاطمة من أنه يغفر بأول قطرة منها ما سلف من الذنوب لك يا رسول الله الخ (قوله فاهل) في معنى التعليل أي لأنكم أهل لذلك وأهل خبر مقدم وأنتم مبتدأ مؤخر وقال بعضهم قوله فاهل ذلك أنتم أي فالخصوص بالغفران أنتم يا آل البيت ومن ضحى من غيركم لا يغفر له ذلك فقال له في الجواب بل للمسلمين أي كل من ضحى منهم فله هذا الثواب (قوله أم للمسلمين) معطوف على قوله لك ولا هل يتك (قوله وشرط التضحية نعم) أي كونها نعماً الخ وعند ابن عباس يكفي أراقة الدم ولو من دجاج أو أوز مبدأ أي فلا يجزئ غيرها من بقر الوحش وحيره والظباء وغيرها وأما المتولد بين جنسين من النعم فيجزئ هنا وفي الحقيقة والهدي وحزاء الصيدا لأنه ينبغي اعتبار أعلى الأبوين سنناً في الأضحية ونحوها حتى يعتبر في المتولدين الضأن والمعز لو غمه. فتنين الحاقاله بأعلى السنين برماوى (قوله وبقر) أي عراب أو جواميس برماوى وسواها في البقر وغيرها الإناث أو الخناثي أو الذكور ولو خصياً رخصى ما قطع خصيته أي البيضتان ويجبر ما قطع منه زيادة لجه طيباً وكثرة كما قاله البرماوى (قوله منسكا) أي عبادة برماوى (قوله ولأن التضحية الخ) أي فكأن الزكاة قاصرة على النعم كذلك التضحية قاصرة لمها بطريق القياس (قوله أي سقطت أسنانه) هل ولو واحدة وقياس الاكتفاء بقطرة في البلوغ بالاحتلام الاكتفاء بسقوط السن الواحدة اهـ (قوله أجزأ) أي إذا كان في سنه المعتاد وهو ستة أشهر وعبرة شرح مر أو أجزأه أي سقوط سنه قبل تمام السنة لأن ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام وبلوغه السنة بمنزلة البلوغ بالسن اهـ (قوله ويكون ذلك) أي ما ذكر من تمام السنة والاجذاع (قوله سنتين) وكذا المتولد بين ضأن ومعز أو المتولد يجزئ هنا وفي الحقيقة والهدي وحزاء الصيد سل (قوله خمس سنين) أي تحديداً (قوله من البقر الإنسي) ومنه الجاموس وانما قيد بذلك في البقر دون غيره لأن غيره لم يوجد منه وشي وأما الأطباء فيقال لها شياها البر لا غنم الوحش ولا معز الوحش (قوله وإن كثر نزوان الذكر) أي طروقه للأنثى وانما غنيا بما ذكرناه وبما يتوهم أنه عيب لأنه مضعف (قوله ويجزئ البدنة) وهي الواحدة من الأبل ذكر أو أنثى أو خنثى قال في التمهيد ليس في الحيوانات خنثى إلا الأدمى والابل قال النووي جاءني من أثق به يوم عرفة سنة أربع وسبعين وسقائة قال عندي بقرة خنثى لأذكر لها ولا فريج وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه فئلاها فهل تجزئ أضحية أو لا قلت لا لا يجوز أما أن تكون ذكراً وأما أن تكون أنثى وكلاهما مجزئ في الأضحية وليس فيه ما ينقص اللحم اهـ برماوى والمتولد بين ابل وغنم أو بقر وغنم يجزئ عن واحد فقط سل وينقص بفتح المثناة التحتية وسكون النون وضم القاف وهو الصحيح وبه جاء القرآن ويجوز أيضاً ضم الباء وفتح النون وكسر القاف المشددة كما في الاشارات لابن الملقن (قوله عن سبعة) سواء أراد بعضهم الأضحية والآخر اللحم أم لا ولهم قسمة اللحم أذهي أفرز وبعبارة قل على الجلال قوله عن سبعة وكذا في الكفارات والتمتع في الحج وارتكاب محظورات فيه نعم المتولد بين غنم أو معز وابل أو بقر لا يجزئ عن أكثر من واحد ويظهر وجوب التصديق على كل واحد منهم

انه يجزئ لانه ذكر أو أنثى وكلاهما يجزئ وليس فيه ما ينقص اللحم (ويجزئ البدنة) عند الاشتراك فيها (عن سبعة) يجزئ

يجز من حصته نيا، ولا يكتفى تصدق واحد عن الجميع لانها في حكم سبع أضاح وخروج بالسبعة
 ما لو كانوا أكثر كثمانية واشترى كوا في بدنة أو في بدتين فلا تقع عن واحد منهم ولو وقع الجهل
 بعددهم أو بالحكم أو ضم لها شاة كما لو اشترك اثنان في شاتين فلا يجزئان عنهما لأن كل شاة
 مشتركة بينهما فيخص كل واحد منهم نصف شاتين ولو كان أحدهم ذنبيا لم يقدح فيما قصده غيره
 وهو اجزاء السبع عنه ولو امتنع بعض الشركاء في البدنة من الذبح فالوجه أن يقال ان كان
 لا يحتاج الى نية كمنذورة منه ذبحت قهرا عليه والا فليغيره أن يذبحها ان خيف خروج وقت
 الاضحية نظرا للوصول لحقه وهو سبعة ويحتمل أن يراجع الماصكم لينوى عن الممتنع كما
 في الزكاة فراجع ذلك ولو كان عليه شاة واجبة فذبح بدنة وقع سبعة عن الواجب بخلاف
 ما لو أخرج بعير عن شاة في الزكاة فيفزع كله واجبا وتقدم الفرق فيها بكونه في الزكاة أصلا
 أو بدلا بخلافه هنا قل (قوله مهلين) أي محررين (قوله أن يشترك) أي عند ارادة عدم
 الاقتراد فلا يرد أن الاشتراك ليس بواجب (قوله كما اذا قصد بعضهم) أشار بذلك الى أنه
 لا يجزئ السبع عن الاضحية إلا أن يذبح على قصد الاضحية فلا يذبح لغيره القصد لم يجز كأن
 ذبحت لغير التضحية ثم اشترى واحد سبعة أضحية لأن اراقة الدم هو مقصود التضحية اهـ
 (قوله على الأصح) أي لا قسمة تعديل ولا رد لثلاث يلزم عليه بيع طري اللحم بطريه لانهم يبيع
 (قوله والبقرة) أي المعينة ليخرج ما لو اشترك أكثر من سبعة في بدتين أو بقرتين مشاعتين
 فلا يكتفى لأن كل واحد لم يصبه سبع من كل بدنة فان ذبح البدنة أو البقرة عن الشاة كان السبع
 واجبا وما زاد تطوع وكذا اذا اشترك ثلاثة مع غيرهم عن لم يرد الاضحية فيجب على كل من
 الثلاثة أن يتصدق من سبعة ولا يكتفى تصدق واحد عن الجميع وكذا الوضحي بسبع شياه فانه يجب
 عليه أن يتصدق من كل واحدة لانها بثلاثة سبع أضاح فان قلت لا يشترط البدنة تجزئ
 عن سبعة والبقرة تجزئ عن سبعة ومع ذلك اشترط في الايل الطعن في السنة السادسة واكتفى
 في البقر الطعن في السنة الثالثة فما النكتة وما الحكمة في ذلك قلت لعل الحكمة في ذلك ان
 لحم الايل دون لحم القر في الطيب والحسن والقيمة فاشترط في الايل زيادة السن لتكون الزيادة
 جارية للتقص ويؤيد ذلك أن الضار والمعز كل واحد تجزئ عن واحد ومع ذلك اشترط في المعز
 الطعن في السنة الثالثة والضأن الطعن في السنة الثانية اهـ خضر (قوله للحديث المأثور)
 وهو قوله أن يشترك في الايل والبشر (قوله ومباشرة محظورات الاحرام) أي وترك الرمي
 والميت والميتات (قوله وتجزئ الشاة) فان قلت ان هذا مناف لما بعده حيث قال فان ذبحها
 عنه وعن أهله أو عنه وأشركه غيره في ثوابها جازا يجب بأنه لا منافاة لأن قوله هنا عن واحد أي
 من حيث حصول التضحية حقيقة وما بعده الحاصل للغير فلما هو سقوط الطلب عنه وأما الثواب
 والتضحية حقيقة فخصان بالفاعل على كل حال ووقع السؤال عما لو مسخت الشاة بعيرا أو
 عكسه هل يجزئ في الاول عن سبعة ولا يجزئ البعير في الثانية الا عن واحد أولا الجواب عنه
 ان هذا ينبغي على أن المسح هل هو تغيير صف أو ذات فان قلنا بالاول لا تجزئ الشاة المسوخة
 بعيرا الا عن واحد ويجزئ البعير المسوخ الى الشاة عن سبعة وان قلنا بالثاني انعكس الحال
 لأن ذات الشاة المسوخة الى البعير ذات بعير المسوخ الى الشاة ذات شاة اهـ ع ش على

لمارواه مسلم عن جابر رضي الله تعالى
 عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مهلين بالبحر فأمرنا أن
 نشتري في الايل والبقر بكل
 سبعة من في بدنة وسواء اتفقوا في
 نوع القرية أم اختلفوا كما اذا قصد
 بعضهم التضحية وبعضهم الهدي
 وكذا لو اراد بعضهم اللحم وبعضهم
 الاضحية ولهم قسمة اللحم لأن قسمة
 قسمة افراز على الأصح كافي المجموع
 (و) كذا (البقرة) تجزئ (عن سبعة)
 للحديث المأثور (تنبيه) لا يختص
 اجزاء البدنة والبقرة عن سبعة بالتضحية
 بل لو لم يخصص سبعة بالتحضية
 مختلف كالتبع والقران والفوات
 ومباشرة محظورات الاحرام

جاء عن ذلك بدنة أو بقرة (و) تجزئ (الشاة) المعينة من الضأن أو المعز (عن واحد) فقط فان ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشركه غيره في نواحيها جاز وعليه حمل خبر مسلم ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد قال في المجموع وما يستدل به لذلك الخبر الصحيح في الموطأ أن أبا أيوب الأنصاري قال كنا نضحى بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم يباهي الناس بعد قصاروت مباهاة وتخرج بمعينة الاشتراك (٢٩٠) في شاتين مشاعيتين بين اثنين فانه لا يصح وكذا لو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين

مشاعيتين أو بدتين كذلك لم تجزئ عنهم ذلك لأن كل واحد لم يخصه سبع بدنة أو بقرة من كل واحدة من ذلك والتولد بين ابل وغنم أو بقرة وغنم ينبغي أنه لا تجزئ عن أكثر من واحد وأفضل أنواع التضحية بالنظر لأقامة شعارها بدنة ثم بقرة لأن لحم البدنة أكثر ثم ضأن ثم معز لطلب الضأن على المعز ثم المشاركة في بدنة أو بقرة أو ثمان بالنظر للحم فلم الضأن خيرها وسبع شيء أفضل من بدنة أو بقرة وشاة أفضل من مشاركة في بدنة أو بقرة للانفراد باراقة الدم وأجمعوا على استحباب السمين في التضحية فالسمينة أفضل من غيرها ثم ما تقدم من الأفضلية في الذوات وأما في الألوان فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العفراء وهي التي لا يصفو بياضها ثم الحمراء ثم البلقاء ثم السوداء قبل للتعبد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وروى الامام أحمد خبر لم يعرفه أحب إلى الله تعالى من دم سوداوين (وأربع لا تجزئ في الضحايا) الأولى (العوراء) بالمد (البيّن عورها) بأن لم تبصر بأحدى عينيه وان بقيت الحرقمة فان قيل لا حاجة لتقييد العور بالبين لأن المداد في عدم اجزاء العوراء على ذهاب البصر من إحدى العينين أجيب بأن الشافعي رضي الله عنه قال أصل العور بياض يعطى الناظر وإذا كان كذلك فتارة يكون يسيرا فلا يضرب فلا بد من تقييده بالبين كما في حديث الترمذي الآتي * (تنبه) * قد علم من كلامه عدم اجزاء

م (قوله جاز) ومع ذلك يختص الثواب به ويسقط الطلب عنهم م د (قوله وعليه حمل الخ) يقتضي أن الثواب للامة حاصل بهذا التشريك وهو كذلك فيكون ذلك خصوصية له وحيدته فلا يظهر به الاستدلال على ما قبله لأن ما قبله الثواب خاص بالفعل فقط وهذا عام في المضحى وغيره الا أن يقال القصد الاستدلال من جهة صحة التضحية مع هذا القصد مع قطع النظر عن حصول الثواب والحديث يدل على ذلك وان اختص النبي بزيادة وهو حصول الثواب للامة بتشريكه (قوله مباهاة) أي لأعبادة أي يباهي بها الناس ويقضون بها أي لا يقصدون بذلك الا الرياء فلا يبايئون على ذلك (قوله وخرج بمعينة الخ) فقابل المعينة المشاعة في شاتين فأكثر كما تقرر شيخنا العسماوي وفرق بينه وبين جواز اعتناق نصي عبيدين عن الكفارة بأن المأخذ مختلف إذا المأخذ ثم تخلص رقبة من الرق وقد وجد بذلك وهما التضحية بشاة ولم توجد بمحصل وأما خبر اللهم هذا عن محمد وأمة محمد فمحمول على أن المراد التشريك في الثواب لا في التضحية ولو ضحى ببدنة أو بقرة بدل شاة فالرائد على السبع فموقع يصرفه مصرف التطوع ان شاء اه م (قوله ينبغي أنه لا تجزئ) لكن يعتبر على السمين حق لو ولد بين ضأن ومعز لا بد من بلوغه سقبي الحاقاله بأعلى السمين عليه الزكوى اه زى (قوله وأفضل أنواع التضحية) حاصل ما أشار إليه أربعة أنواع تختلف فيها التضحية بالاعتبار فمن حيث اظهار الشعار فالبدنة ثم البقرة أفضل وهي المرتبة الاولى ومن حيث طيب اللحم أفضلها الضأن وهي المرتبة الثانية ومن حيث الافتقار باراقة الدم فالشاة أفضل من المشاركة في بدنة وهي المرتبة الثالثة ومن حيث اللون فالبيضاء الخ أفضل وهي المرتبة الرابعة فان تعارضت الصفات فسمينة سوداء أفضل من بيضاء هزيلة وما جمع صفتين أفضل مما جمع صفة واحدة والبيضاء السمينة اذا كانت ذكرا أفضل مطلقا (قوله لأقامة شعارها) أي التضحية أي علامات الشريعة (قوله على استحباب السمين) ويقدم السمين على اللون فسمينة سوداء أفضل من هزيلة بيضاء (قوله ثم الصفراء ثم العفراء) قديقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانه أقرب إلى البياض من الصفراء سم على حجر (قوله ثم البلقاء) قال في المختار البلق سواد وبياض وكذا البلقة والظاهراً أن المراد هنا ما هو أتم من ذلك ليشمل ما فيه بياض وحمرة بل ينبغي تقديمه على ما فيه بياض وسواد لقربه من البياض بالنسبة للسواد وبني تقسيم الاحمر الخالص على الاسود وتقسيم الازرق على الاحمر وكل ما كان أقرب إلى البياض يقدم على غيره وبعبارة شرح المنهج بعد الصفراء ثم الحمراء ثم البلقاء ثم السوداء اه ع ش على م (قوله ثم السوداء) لا حاجة لذكرها بل هو موهم أن بعدها لونا آخر إذا المرتبة الاخيرة من أشياء معاومة كالألوان هنا مرتبة يتم مثلا لا يعطف بها حذر من ذلك الايهام لكن الفقهاء كثيرا ما يعنون في ذلك ما يزيد الايضاح أي لأن المقام يقتضي بيان المفضل والمفضل عليه وحيث ذكر البلقاء علم أنها أفضل من السوداء فلا حاجة لذكر السوداء حينئذ لا مفضل عليه بعد فليأت مثل شورى (قوله وأربع لا تجزئ) محل عدم اجرائها ما لم يلتزمها متصفا

العمياء بطريق الأولى وتجزئ العمياء وهي ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالبا والمكوية لأن ذلك لا يؤثر في اللحم والعشواء وهي التي لا تنصر لئلا تنصب وقت الرعي غالبا (و) النائية (العرجاء) بالمد (البيّن عرجها) بأن يشتد عرجها بحيث تسبقها المشاة إلى المرعى وتختلف عن القطيع فلو كان عرجها سيرا بحيث لا تختلف به عن المشاة لم يضرب كافى الروضة (و) الثالثة (المریضة البین مرضها) بان يظهر سيبه هزالها وفاد لجها فلو كان مرضها يسيرا لم يضرب

ويدخل في اطلاق المصنف الهماء بفتح الهاء والمد فلا تجزئ لأن الهماء كالمريض يأخذ الماشية فتهم في الارض ولا ترعى كما قاله في الزوائد (و) الرابعة (العجفاء) بالمد وهي (التي ذهب لجهها) السمين بسبب ما حصل لها (من الهزال) بضم الهاء وهو كما قاله الجوهري ضد السمين ويدل لما قاله المصنف ما رواه الترمذي وصححه أنه صلى الله عليه وسلم قال أربع لا تجزئ في الاضاحى العوراء البين عورها والمرضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والعجفاء التي لا تنقي مأخوذة (٢٩١) من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو

المنخ أى لا يخ لهما من شدة الهزال وعلم من هذا عدم اجزاء الجنونة وهي التي تدور في المري ولا ترى الا قليلا فتزل وتسمى أيضا التولى بل هو أولى بها * (تنبيه) * قد عرفت ما تناوله كلام المصنف من أن العمياء والهماء والجنونة لا تجزئ وبه صارت العيوب المذكورة سبعة وبقي منها ما لا يتناول كلام المصنف الجرباء وان كان الجرب يسيرا على الاصح المتصور لانه يفسد اللحم والودك والحامل فلا تجزئ كما - كما في المجموع عن الاصحاب وتبعه عليه في المهمات وتجب عن ابن الرقعة حيث صحح في الكفاية الاجراء * (فائدة) * ضابط الجزئ في الاخصية السلامة من عيب ينقص اللحم أو غيره مما يؤكل (ويجزئ

الخصي) لانه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين مويحواين أى خصيين رواه الامام أحمد وأبو داود وغيرهما وجبر ما قطع منه زيادة لحم طيبا وكثرة وأيضا الاخصية المفقودة منه غير مقصودة بالاكل فلا يضرب فسدتها واتفق الاصحاب الا ابن المنذر على حواز خصاء المأ كول في صغره دون كبره وتصريحه فيما لا يؤكل كما أوضحته في شرح المنهاج وغيره (و) تجزئ (المكسورة القرن) ما لم يعيب اللحم وان دمي بالكسر لان القرن لا يتعلق به كغيره ولهذا لا يضرب فقد خلة فان عيب اللحم ضرر كالجرب وغيره وذات القرن أولى لخبر خير الضخمة الكبش الاقرن ولانه أحسن

بالعيوب المذكورة فان التزمها كذلك كقوله الله على أن أضحي بهن وكأنت عرجاء مثلا أو جعلت هذه أخصية كانت مريضة مثلا والله على أن أضحي بعرجاء أو بجامل فتجزئ التضخمة في ذلك كله ولو كانت معيبة والعبرة بالسلامة وعدمها عند الذبح ما لم يتقدمه إيجاب فان تقدم فان أوجبها على نفسه معيبة فذلك والا فلا بد من السلامة فاذا قال الله على أخصية ثبتت في ذمته سليمة ثم إن ابن سليمان الذي في النعمة واستمر الى الذبح فذلك ان عين سليمان تم تعيب قبل الذبح أبده بسليم (قوله ويدخل في اطلاق المصنف) أى في المريضة (قوله الهماء) هي التي لا تستقر في مكان ومنه الهماء وهو الذي لا يدري أين يتوجه فهو تابع لشهوة بطنه (قوله بكسر النون الخ) قال في التقریب النقي بالكسر ثمع العين من السمن (قوله فتزول) لبناء للمفعول لانه من الافعال الملازمة للبناء المجعول فهو على وزن المبني للمفعول وان كان المراد به الفاعل أى يقوم بها الهزال وعبرة الرشيدى فتزول بفتح التاء وكسر الزاى من باب فعمل بفتح العين يفعل بكسرها مبنيا للفاعل كما في مقدمة الادب للزمخشري وهذا خلاف ما اشتهر أن هزل لم يسمع الا مبنيا للمجهول فتنبه اه (قوله بل هو) أى عدم الاجزاء وقوله بها أى بالجنونة وقال مد بل هو أى اسم التولى أولى بها من الجنونة لان الجنون عدم العقل الخاص بالعقل (قوله ما تناوله) أى باللائم وأبطل طريق القياس (قوله سبعة) وسأق أيضا منها الجرب والحمل وقطع الاذن كلا وبعضا وقطع الذنب كذلك فصارت العيوب أحد عشر (قوله وبقي منها ما لا يتناوله) فصارت العيوب تسعة وقد نظمها بعضهم فقال

عوراء وعرجاء ثم تولى عجماء * مريضة وحامل لا تحصى
عجفاء وهيماء ثم جرباء فذا * عند التضخية تسعة لها أنبذا

(قوله الجرباء) بدل من ما وقوله والودك أى الدهن (قوله والحامل فلا تجزئ) وهو المعتقد لان الحمل ينقص لحمها وانما عدوها كاملة في الزكاة لان القصديها التسلسل دون طيب اللحم وألحق الزركشى بالحامل قرية العهد بالولادة لنقص لحمها والمرضع ورده حج و فرق بأن الحمل يفسد الجوف ويصير اللحم رديا كما صرح حوايه وبالولادة زال هذا المحذور اه سل (قوله وتجب) أى الاسرى المفهوم من المهمات لانها اه شيخنا (قوله السلامة) أى ذوا السلامة لاجل قوله الجزئ وفي نسخة السليم (قوله موجوأمين) بيمين ثم همزة مفتوحة بين الواو والتخمية من الوجاء بكسر الواو أى القطع اه قل (قوله غير مقصودة) منه يؤخذ أن منقطع الذكر يجزئ وهو كذلك قاله شيخنا ثم قال والمستله منقولة أج (قوله على جواز خصاء المأ كول في صغره) اعلم أن الخصاء جائز بشرط ثلاثة أن يكون لما كول وأن يكون صغيرا وأن يكون في زمان معتدل والاسرم وعبرة المصباح قوله خصاء المأ كول بالكسر والمد أى سل خصيته بمعنى استخراحيضته (قوله بل يكره غيرها) أى غير ذات القرن (قوله) فلو ذهب الكل ضرر المعتقد أن فقد الاسنان كلها أو بعضها ان أثر في اللحم ضرر والا فلا قل ولا تجزئ فائدة كل الاسنان بخلاف المخلوقة بلا أسنان وكان الفرق ان فقد جميعها بعد وجودها

منظرا بل يكره غيرها كما تناله في المجموع عن الاصحاب ولا يضرب ذهاب بعض الاسنان لانه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم فلو ذهب الكل ضرر لانه يؤثر في ذلك وقضية هذا التعليل ان ذهاب البعض اذا أثر يكون كذلك وهو الظاهر ويدل لذلك قول البغوي ويجزئ مكسور سن أو سنين ذكره الأذرى وصوبه الزركشى

(ولا يجزئ مقطوع) بعض (الاذن) وان كان يسير الذهاب جزماً كقول وقال أبو حنيفة ان كان المقطوع دون الثلث أجزأ وأفهم كلام المصنف منع كل الاذن بطريق الاولى ومنع المخلوقة بلا اذن وهو ما اقتصر عليه الرافعي بخلاف فاقدة الضرع أو الالية أو الذنب خاتمة فانه لا يضرب والفرق أن الاذن عضو لازم غالباً (٢٩٢) بخلاف ما ذكر في الاولين وكما يجزئ ذكر العز وأما في الثالث فقباساً على ذلك

بأن يورث في اللحم بخلاف فقد اجمع خلقه فليحترس (قوله بعض الاذن) وجوز الامام مالك رضي الله عنه مقطوعة الاذن برماوى (قوله منع كل الاذن) أى منع مقطوعة كل الاذن وفيه أن هذا صريح كلام المتن لأنه أفهمه الآن يقال النسخة التي وقعت للشارح فيها كلمة بعض من المتن في قوله ولا يجزئ مقطوع بعض الاذن (قوله ومنع المخلوقة بلا اذن) وسكتوا عن المخلوقة فاقدة بعض الاذن والظاهر عدم الاجزاء (قوله عضو لازم) وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كون الالية صغيرة في ذاتها كما هو مشاهد في بعض الغنم وأكبرها كذئب لا ينافيه قوله فقد دلت عليه برة من عصو كبير لأن المراد الكبير النسبي فالالية وان صغرت فهي من حيث هي كبيرة بالنسبة للاذن هذا ويقتضي النظر فيما لو وجدت الية قطع جزء منها وشذ في أن المقطوع كان كبيراً في الأصل فلا يجزئ ما قطعت منه الا أن أوصغرها فيجزئ فيه نظراً والقرب الاجراء لانه الأصل في ما قطعت منه والموافق للغالب في أن الذي يقطع لكبر الالية صغير ع ش على م (قوله ما ذكر) أى من الاجزاء في الاولين فانه ليس بلازم كما اذا كان ذلك خاتمة وكما يجزئ الخ فقوله وكما يجزئ عطف على محذوف شيئاً (قوله ذكر الممز) أى فانه لا ضرر له ولا الية (قوله فقباساً على ذلك) أى على فاقدة الضرع والالية (قوله أما اذا فقد ذلك) أى المذكور من الضرع والالية والذنب (قوله او يقطع بعض لسان) لا يخفى ما فيه من الركاكة لانه يصير المعنى أما اذا فقد الضرع والالية والذنب يقطع بعض لسان ولا يخفى ما فيه ولما هاست عليه من غيره تأمل وقال بعضهم قوله أو يقطع أى أو ينقص المضمي به يقطع فهو متعلق بمحذوف أو الباء زائدة ولا يصح جعله معطوفاً على قوله يقطع (قوله شيء يسير) خرج الكثير فلوترتب على بقائه ضررها بأن تجرح فهل يعترف الصريح أيضاً ولا عموم كلامهم يقتضى أنه لا يقتصر (قوله بالاضافة) أى بالنسبة (قوله ويدخل وقت الذبح) غير الشارح اعراب المتن لانه مبتدأ وخبر وجعله الشارح فاعلا وتقدم أنه ليس من مبالا نوع الاعراب لم يتحذف وانما خلت شخصه وهو كونه مبتدأ (قوله من وقت) أى للابتداء أى مبتدأ وثابت من وقت الخ (قوله صلاة عابد) اعلم تجوز بآية عمال الصدقة في الاعتم من الصلاة والخطة ولوقوعها في العاشر حسب الأيام للذبح على حساب وتوفيه كإلى الحج اه م (قوله وهو طالع الخ) صوابه من طالع الخ أى مضى ذلك من طلوع تأمل وقال شيئاً قوله وهو طالع الخ الذي يرعاه للوقت بمحذوف مضاف أى وقت الذبح وقت طلوع الشمس (قوله ومضى قدر) بالجر عطف على مضى قدر صلاة فيكون فيه اشارة الى أن المتن حذف الواو مع المعطوف أو توسع بأن أوداد بالصلاة ما يشمل الخطبة (قوله خفية متين) بأد يقتصر الى الواجب فيهما (قوله الى غروب) لا معنى لتعلقه بدخول لأن الدخول شيء واحد ليس له نهاية (قوله الى مضى ذلك) أى قدر الصلاة والخطبتين ومن للابتداء (قوله معينة) أى ابتداء كقوله على أن أضحي بهذه الشاة (قوله كقوله على أضحية) بشاة ومعلوم أنه لا يحتاج انية اكتفاء بالصيغة (قوله في الثانية) وهي المندورة في النية وقوله في الاولى وهي المعتد ابتداء اه اج (قوله من مثلها) أى من قيمة مثلها مرحومى ولا حاجة لتقدير قيمة كقوله في المنهج وعبارة ع ش عليه قوله من مثلها يوم النحر أى ولون ماله والمراد أنه اذا كانت قيمتها يوم النحر أكثر من قيمتها يوم النحر لزمه المثل

أما اذا فقد ذلك يقطع ولو لبعض منه كما يؤخذ من قوله (ولا مقطوع) بعض (الذنب) وان قل او يقطع بعض لسان فانه يضرب لحدوث ما يورث في نقص اللحم ويحسب بعضهم ان شلل الاذن كفقدها وهو ظاهر ان خرج عن كونه مأكولاً ولا يضرب شق اذن ولا خرقها بشرط ان لا يدخل من الاذن شيء بذلك كما علم مما مر لانه لا ينقص بذلك شيء من لحمها ولا يضرب التطريق وهو قطع شيء يسير من الالية ليس بذلك بسننها ولا قطع قلعة بسيرة من عضو كبير كفخذلان ذلك لا يظهر بخلاف الكبيرة بالاضافة الى العضو فلا يجزئ لنقصان اللحم (ويدخل وقت الذبح) للاضحية المندوبة والمندورة (من وقت) مضى قدر (صلاة ركعتي) (العبد) وهو طالع شمس يوم النحر ومضى قدر خطبتين خفيتين (الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) الثلاثة بعد يوم النحر بحيث لو قطع الملقوم والمزى قبل تمام غروب شمس آخرها صحت أضحيته فالو ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية للمزى الصحين أول ما بدأ به في يومنا هذا أدى ثم رجع فنحصر من فعل ذلك فقد أصاب ستننا ومن ذبح قبل فأنما هو لحم قدمه لاهله ليس من النسك في شيء وخبر ابن حبان في كل أيام التشريق ذبح والا فضل تأخيرها الى مضى ذلك من ارتفاع شمس يوم النحر كرجع خروجه من الخلاف ومن نذر أضحية معينة أو في ذمته كقوله على أضحية ثم عين المندورة لزمه ذبحه في الوقت المذكور فان تلفت المعينة في الثانية

ولو بلا تنصير يبقى الأصل عليه أو تلفت في الاولى بلا تنصير فلا شيء عليه وان تلفت بتقصير لزمه الاكثر من مثلها يوم النحر وقيمتها يوم النحر ليسترى بها كريمة أو مثلين للمثلقة فأكثر

فان اتلفها اجنبي لزمه دفع قيمتها للنادر يشترى بها مثلها فان لم يجد فدونها (ويسحب عند الذبح) مطلقا (خسة) بن سعة (أشياء)
 الاول (التسمية) بأن يقول بسم الله ولا يجوز أن يقول بسم الله واسم محمد (و) الثاني (الصلاة والسلام) (علي) سدينا (رسول الله
 صلى الله عليه وسلم) تبركنا (و) الثالث (استقبال القبلة بالذبيحة) أي بعذبتها فقط على الأصح دون وجهها ليكنه الاستقبال إليها
 (و) الرابع (التكبير ثلاثا) بعد التسمية كما قاله الماوردي (و) الخامس (٢٩٣) (الدعاء بالقبول) بأن يقول اللهم هذا منك واليك

فتقبل مني والسادس تحديد الشفرة
 في غير مقابلتها والسابع امر راعها
 وتحامل ذهابها وإيابها والنامن
 اجتماعها على شقها الأيسر وشد قوائمها
 الثلاث غير الرجل اليمنى والتاسع عقل
 الأبل وقدمت الإشارة إلى بعض ذلك
 (ولايأكل من الأضحية المنذورة)
 والهدى المنذور كدم الجبران في الحج
 (شيأ) أي يحرم عليه ذلك فان أكل من
 ذلك شيأ غرمه (ويأكل من) الأضحية
 (المنطوق بها) أي يندب له ذلك قياسا
 على هدى التطوع الثابت بقوله تعالى
 فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير
 أي الشديد الفقر وفي الميقي أنه صلى
 الله عليه وسلم كان يأكل من كبده
 أضحيته راعيا لم يجب الاكل منها كما قيل
 به لظاهر الآية لقوله تعالى والبدن
 جعلناها لكم من شعائر الله فجعلنا
 وما جعل للانسان فهو مخير بين أكله
 وتركه فإله في المذهب (ولا يبيع من
 الأضحية شيأ) ولو جلدتها أي يحرم عليه
 ذلك ولا يبيع سواء أكانت منسذورة
 أم لا وله أن يتفجع بجلده أضحية التطوع
 كما يجوز له الانتفاع بها كإن يبيعه ولو
 أوفعا أو خفا والتصدق به أفضل
 ولا يجوز بيعه ولا إجارته لأنها بيع
 المنافع لغير الحالك وصحة من يباع بجلده
 أضحيته فلا أضحية له ولا يجوز إعطائه
 أجرة للجزاء ويجوز له إعادته كإله
 إعادتها أما الواجبة فيجب التصديق
 بجلدها كأي المجموع والقرن مثل
 الجلد فيما ذكر ولم يوصف عليها أن تترك

أه بحروفه (قوله لزمه قيمتها) أي وقت التلف (قوله فان لم يجد فدونها) فان لم يمكن
 اشترى شقها فان لم يمكن اشترى لحمه فان لم يمكن تصدق بالدرهم أه زى (قوله مطلقا) أي
 في التضحية وغيرها ماعدا التكبير والدعاء بالقبول فانها ما خاصان بالأضحية (قوله بأن يقول
 بسم الله) والأكمل تكبيرها وما اشترى من أنه لا يطلب ذلك لأن الذبح لا يناسبه رجة مردود
 بأن الذبح فيه رجة للآكلين (قوله ولا يجوز أن يقول بسم الله واسم محمد) بالجزء قال
 ذلك حرم وحرم الذبيحة ان قصد بذلك التشريك فان أطلق كره وان قصد التبرك لم يكره
 ولا تحرم الذبيحة فيه ما قيل تحرم اذا أطلق لايهاه التشريك واعقده بعضهم ولو قال بسم الله
 واسم محمد بالرفع لم يحرم بل ولا يكره كما قاله العلامة ابن قاسم برماوى وفي السيرة الحلبية
 وأما ما قيل عند ذبحه بسم الله واسم محمد فلالأكله وان كان القول المذكور حراما لايهاه
 التشريك وهذا من جملة المحال المستثناة من قوله تعالى لا أذكر الاوتذ كرمي فقد جاء أنافى
 جبريل فقال ان ربى وربك يقول لك أتدري كيف رفعت ذكرك أي على أي حال جعلت ذكرك
 مرفوعا مشرفا المذكور ذلك في قوله تعالى ألم نشرح الحق قوله تعالى ورفعلالك ذكرك قلت
 الله أعلم قال لا أذكر الاوتذ كرمي أي في غالب المواطن وجوبا أو ندبا * (فائدة) * من ذبح
 للكبعة تعظيمها لكونها بيته سبحانه وتعالى أو للنبي لكونه رسول الله أو للفرح بقدم امام
 أو وزير أو ضيف أو شكر الله على ذلك أو لارضاء سخط أو عند مقام وفي فلا يكفر ولا يحرم
 ولا يكره بل يستحب ذلك بالاهداء للكبعة وغيره فانقذورد الامر به أي بالذبح كحوزيت لاسراج
 المسجد الأقصى أه ديرى بخطه (قوله والصلاة) أي عقب التسمية ويكره تركها أعنى
 التسمية والصلاة على النبي الخ سم (قوله بعد التسمية) ليس قيدا بل أو قبلها فيحصل
 أصل السنة بتمتة والاكمل ثلاث (قوله هذا منك) أي واصل منك وراجع اليك أو نعمة
 منك أو متقرب به اليك وقوله في غير مقابلتها أي الذبيحة (قوله المنذورة) لو قال الواجبة
 لكان أولى وأعم ليشمل الواجبة بقوله هذه أضحية أو جعلتها أضحية وان جهل ذلك قل ومنله
 في مر حيث قال ولو جاهد بالاحكام أه قال ابن حجر وفي ذلك حرج شديد (قوله كدم
 الجبران) تطير للهدى (قوله كان يأكل) محمول على الزائدة على الواجب فلا يرد أنها واجبة
 في حقه ولا يجوز الاكل من الواجبة ولعل الحكمة في أكله من الكبدة كونه أول ما يقع به
 إكرام الله لاهل الجنة لما ورد أن أول إكرامه لهم يأكل زيادة كبدة الخوت (قوله لظاهر
 الآية) أي قوله فكلوا منها وهو علة للمتنى وقوله لقوله علة للمتنى (قوله كما يجوز له الانتفاع
 بها) أي قبل الذبح (قوله ولا يجوز بيعه) هذا مكرر مع قوله ولو جلدتها ويكفي أنه أعاده
 لأجل قوله لغير الخ (قوله ورلد الأضحية الواجبة) أي سواء كان وجوبها بنذر بأن قال الله
 على أن أضحي بهذه أو كان وجوبها بالجعل فجعلت هذه أضحية ففي هاتين الصورتين لو كانت
 حاملا أو طرأ لها الحمل بعد ذلك لم يضر فان جاء وقت الذبح وهي حامل ذبحت وان ولدت قبل
 الذبح ذبحت وذبح ولدها ويجوز أكل ولدها وكذا اذا عين ما في ذمته فحملت بعد التعيين

الى الذبح ضربها للضرورة والا فلا يجزئ ٧٤ ح م ان كانت واجبة لانتفاع الحيوان به في دفع الاذى وانتفاع المساكين به
 عند الذبح وكالصوف فيملاذ كرا الشعر والوبر وولد الأضحية الواجبة يذبح حتما كلمه ويجوز له كافي المتهاج أكله قياسا على اللبن وهذا هو
 المعقد وقيل لا يجوز كما لا يجوز له الاكل من أمه وله شرب فاضل لبنها عن ولدها مع الكراهة كما قاله الماوردي

(ويطعم الفقراء والمساكين) من المسلمين على سبيل الصدقة من أخصية التطوع بعضها وجوباً ولو جزمه إيسر من لجها بحيث ينطلق عليه الاسم ويكون الصنف الواحد من الفقراء والمساكين (٢٩٤) وان كانت عبارة المصنف تقتضي خلاف ذلك بخلاف سهم الصنف

الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه لأقل من ثلاثة لأنه يجوز هنا الاقتصار على جزء يسير لا يمكن صرفه لأكثر من واحد ويشترط في اللحم أن يكون نيئاً ليتصرف فيه من يأخذه بمأواه من سم وغيره كما في الكفارات فلا يكتفى به له طعاماً ودماء الفقراء إليه لا تحقهم في تلك ولا تغلبهم له مطبوخاً ولا تغلبهم غير اللحم من جلد وكرش وكبد وطحال ونحوها ولا الهدية عن الصدقة ولا القدر المتألفه من اللحم كما اقتضاه كلام الماوردي ولا كونه قدراً كما قاله البلقيني ولو صدق بقدر الواجب وأكل ولدها كاله جاز ولو أعطى المكاتب جاز كالحرقيا ساعلي الزكاة وخصه ابن العماد بغير سيده والافهو كما لو صرفه إليه من زكاته انتهى وهو ظاهر وخرج بقيد المسلمين غيرهم فلا يجوز اطعامهم منها كما نص عليه في البويطي ووقع في المجموع جواز اطعام فقراء أهل الذمة من أخصية التطوع دون الواجبة وتجب منه الاذرى (تمة) الأفضل الصدقة بكلها لأنه أقرب للتقوى وأبعد عن حظ النفس الا لقيمة ولقمتين أو لقما تبركاً بأكلها عملان بظاهر القرآن والاتباع والخروج من خلاف من أوجب الأكل ويستأن جمع بين الأكل والصدقة والاهداء أن يجعل ذلك أثلاً وإذا أكل البعض وصدقه البعض فله ثواب التضحية بالكل والصدقة بالبعض ويشترط النية للتضحية عند ذبح الأخصية أو قبله عند تعيين ما يضحى به كالنية في الزكاة لا فيما عين لها بنذر

وولدت قبل الذبح فإنه يذبح أيضاً ويجوز أكله وأما لو عين حاملها في الذمة لا يصح أو عين حاملها لم يمت واستقر الحل إلى وقت الذبح فلا يصح ذبحها فكلام الشارح ينزل على ذلك وأما لو قال الله على أن أضحى بحامل فعين حاملها واستقر الحل إلى الذبح فإنه يجوز أن ولد الأخصية إذا بقيت أمه فلا يجوز ذبحها لأنها لم توجد فيها صفة النذر وحل جوازاً كل ولد الأخصية إذا بقيت أمه أما إذا مات فلا يجوز أكله (قوله على سبيل الصدقة) أي لا على سبيل الهدية فلا يكتفى والفرق أن ما كان لأجل الهدية يكون القصد منه الإكرام بخلاف ما كان القصد منه الصدقة فإن القصد منه الثواب (قوله بعضها) مفعول ليطعم (قوله تقتضي خلاف ذلك) لأنه عبر بالجمع ويحجب بأن آل الجنس (قوله وأكل ولدها كاله) وصورة ذلك أنه اشترى شاة مثلاً بنية التضحية بقلبه أو عينها من ماله للتضحية بقلبه أيضاً ثم أنها حلت وولدت قبل الذبح ولم يحدث بها عيب فإنها تضحى ويذبح ولدها ويجوز أكل ولدها وأما أن استقر الحل إلى وقت الذبح فلا يجوز ذبحها بل يبدلها بسلية وإن لم تكن مثل الأولى قال مد دفع به ما توهم من أن التطوع بها إذا عرض لها الحل يصير كانه تضحية ثانية فيجب الصدقة بجزء منه أي فهذا التوهم باطل (قوله وخصه) أي المعطى وقوله فلا يجوز اطعامهم وانما جمع الصمير مع رجوعه للغير لأنه اكتسب الجمعية من المضاف إليه وقوله في البويطي أي في كتابه وهو الامام يوسف أبو يعقوب البويطي نسبة إلى بويط قرية من صعيد مصر اهـ (قوله وتجب منه الاذرى الخ) أي مما وقع في المجموع أي لأن القصد منها ارفاق المسلمين بأكله لأنها ضيافة من الله فلا يجوز تمكين غيرهم منها وكلام الشارح يقتضي أن الذي في المجموع وتجب منه الاذرى هو اطعام المضحى لفقراء أهل الذمة والذي في شرح مرامتناع ذلك منه وأن ما في المجموع انما هو في اعطاء الفقراء والمهدى له شيئاً منها للكافر وعبارته وخرج بالمضحى عن نفسه ما لو ضحى عن غيره فلا يجوز له الأكل منها كما لا يجوز اطعام كافر منها مطلقاً فقيراً أو غنياً - ندوبة أو واجبة ويؤخذ من ذلك امتناع اطعام الفقير والمهدى إليه شيئاً منها للكافر إذا قصد منها ارفاق المسلمين بأكلها كمن في المجموع أن مقتضى المذهب الجواز في عيش على ممدخل في اطعام المضيف الفقير والمهدى إليه الغنى كافر فلا يجوز نذر لوضطر الكافر ولم يوجد ما يدفع ضرورته اللحم الأخصية فينسخ أن يدفع له منه ما يدفع ضرورته ويضمنه الكافر يبدله للفقراء ولو كان الدافع له غنياً كالأكل المضطر طعام غيره فإنه يضمنه بالبدل ولا تكون الضرورة مبيحة له إياه مجانياً اهـ (قوله بظاهر القرآن) أي في قوله تعالى فكلوا منها (قوله لا فيما عين لها بنذر) صورته لله على أن أضحى بهذه فلا يحتاج لنية لا عند الذبح ولا عند النذر حتى لو ذبحها غيره بغير إذنه فإنه يكتفى بغيرها صاحبها وأما أن كانت واجبة بالجعل يجعلها أخصية أو بالاشارة كهذه أخصية فلا بد من النية عند الذبح أو عند الجعل أو عند التعيين بالاشارة وأما أن كانت في الذمة ثم عينها فيحتاج لنية عند الذبح أو التعيين (قوله وان وكل يذبح كفت نيته) أي المضحى عند ذبح الوكيل أو الدفع إليه أو فيما قبله من المواضع المتقدمة في القولة قبل هذه (قوله وله نفويضها) أي النية (قوله ولو كان ميتاً) صورته في الميت أن يوصى بها قبل موته والحاصل أنه لا تحزى تضحيته عن الغير بلا إذن الأنبياء إذا ضحى عن أهل البيت أو ضحى

عنه
فلا يشترط لنية ولو وكل يذبح كفت نيته ولا حاجة لنية الوكيل وله تفويضها للمسلم يميز ولا تضحية لأحد عن آخر بغير إذنه ولو كان ميتاً كسائر العبادات

عن موليه من مال الولي أو ضحى الامام من بيت المال عن المسلمين ولا يسقط بفعله الطلب عن
الاغنياء وحينئذ فالمقصود من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم وينبغي أن مثل
التضحية من الامام عن المسلمين التضحية بمشروط الواقف التضحية به من غلة وقفه فانه يصرف
لمن شرط صرفه لهم ولا يسقط به التضحية عنهم وياً يكون منه ولو أغنياء وليس هو ضحية من
الواقف بل هو صدقة مجردة كبقية غلة الوقف ع ش على م ر (قوله بخلاف ما اذا أذن له)
ومورته في الميت أن يوصى بها شرح المنهج (قوله وقعت لسيدته) أي بأن نوى السيد أو
فوض النية اليه زي وقوله ان كان أى الرقيق غير مكاتب الخ اه

* (فصل في العقيدة) *

الاولى تسميتها ذبيحة ونسيكة أى لما فى العقيدة من الاشعار بالعقوف والتسمية به بخلاف
الاولى وعبارة شرح المنهج ويكره تسميتها عقيدة كما يكره تسمية العشاء عمة اه قال الشيخ
من لم يعتقد عدم الكراهة أى لانه صلى الله عليه وسلم سماها عقيدة وذكرها بعد الاضحية
لمشاركتها لها فى غالب الاحكام وانما اتخاها من جهة أنه يجوز طبع ما يدفع منها للفقراء
وأن تعطى رجلها نية للقابلية وأنه يجوز للاغنياء أن يتصرفوا فيما يأخذونه بغير البيع بخلاف
الاضحية في ذلك (قوله وهى) أى العقيدة أى العق بها لان العقيدة اسم للذبيحة وهى فى نفسها
ليست سنة وانما السنة العق بها (قوله سنة) أى فى حقنا واجبة فى حقه صلى الله عليه وسلم
وقوله مؤكدة فتشابه على فعلها فان نذرها وجبت (قوله الغلام) لعل التعبير به لان تعلق
الوالدين به أكثر من الاثنى فصدقهم على فعل العقيدة والا فلا تثنى كذلك ع ش على م ر
(قوله مرتين) بصيغة اسم المفعول أى محبوس فشبهه بعدم اتفكا كما منها بالرهن
فى يد مرتين يعنى اذا لم يعق عنه فمات طفلاً لا يشفع فى أبويه كذا نقله الخطا بى عن الامام أحمد
واستجوده وتعبه ابن القيم بأن شفاعته الولد فى والده ليست بأولى من العكس وبأنه لا يقال
لمن يشفع فى غيره انه مرتين فالاولى أن يقال ان العقيدة سبب لفكا كما من الشيطان الذى
طعنه حال خروجه فهى تخليص له من حبس الشيطان له فى أسر ومنعه له فى سعيه فى مصالح
آخريته اه مناوى على الخصائص (قوله وقيل اذا لم يعق عنه الخ) قال الخطا بى هذا أجود
ما قيل فيه وهو تفسيره أجدب خنبل واحاطه بالسنة تدل على أنه لم يقله الا عن توقيف ثبت فيه
شرح م ر (قوله لم يشفع لوالديه) أى مع السابقين أى لم يؤذن له فى الشفاعه وان كان
أهلا له الكونه صغيراً أو كبيراً وهو من أهل الصلاح والاولى قراءة والديه بكسر الدال فيشمل
الوالدان علا سواء كان من جهة الاب والام ع ش على المنهج قال الشورى وانظر اذا ع
عن نفسه هل يشفع فى أبويه أولا (قوله والعقيدة مستحبة) أى ذبيحتها لاهى نفسها لانها
الحيوان (قوله على رأس المولود) من الناس والبهائم كافى المختار (قوله وشرعاً الذبيحة
الخ) أقول هو غير جامع لان من العقيدة ما يذبح قبل خلق الشعر أو بعده وما يذبح ولا يكون
هنالك خلق شعر مطلقاً فان الذبح عند خلق الشعر انما هو على سبيل الاستحباب بأن يكون
يوم السابع وليس معتبراً فى الحقيقة تأمل سم على المنهج (قوله عند خلق شعر رأسه)

قوله بغير البيع به امس نسخة المؤلفه
له الاكل كافى تقرير الشيخ عوض

اه

بخلاف ما اذا أذن له كلز كاه ولا رقيق
ولو مكاتباً فان أذن لسيدته فيها وقعت
لسيدته ان كان غير مكاتب وان كان
مكاتباً وقعت له انها تبرع وقد أذن له
سيده فيه

* (فصل فى العقيدة) *

وهى سنة مؤكدة لا لاخبار الواردة فى
ذلك منها خبر الغلام مرتين بعقيقته
تذبح عنه يوم السابع ويخلق رأسه
ويسمى ونها أنه صلى الله عليه وسلم أمر
بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الاذى
عنه والعق رواجها التومذى ومعنى
مرتين بعقيقته قيل لا يتوخم مثله
رقيق اذا لم يعق عنه لم يشفع لوالديه
يوم القيامة (والعقيدة مستحبة وهى)
لقية اسم الشعر الذى على رأس المولود
حين ولادته وشرعاً (الذبيحة عن
المولود) عند خلق شعر رأسه

هذا جرى على الغالب والافتقد تكون العقيدة من غير خلق فقوله عند خلق شعر رأسه بيان
للإكل وأصل السنة لا يتقيد بذلك (قوله تسمية للشيء) وهي الذبيحة وقوله باسم سببه أي
وهو خلق الرأس هذا مراد الشارح وفيه نظر من وجهين الأول أنه لا يصح جعل الخلق سببا
للتسمية ولا يصلح لذلك والثاني أنه لا يظهر الأول لو كان الخلق يسمى عقيدة مع أنه لا ينبغي
الأن يجاب بأن مراده السبب البعيد وهو الشعر لأن الشعر سبب الخلق والخلق سبب الذبح
وفي كون الخلق سببا للذبح شيء فكان الأولى من ذلك أن يقال لأن مذهبها يعق أي يشق
ويقطع وقيل سمي الشعر عقيدة لأنه يعق أي يزال قال الرشيدى انظر هذا التعليل ولا تظهر له
ملائمة بما قبله ولا يصح جاءها بين اللغوى الذي ذكره وبين المعنى الشرعى وانما يظهر على المعنى
الذى ذكره ابن عبد البر أن علق لغة معناه قطع فيكون لها في اللغة معنيين القطع والشعر الذى
على رأس الولد فعمل هذا المعنى الأول أسقطته الكتبة من الشرع بعد اثباته فيه مع المعنى
المذكور ويكون الشرح قد أشار إلى مناسبة المعنى الشرعى لكل من المعنيين فأشأ ولما سببه
لمعنى قطع بقوله لأن مذهبها الخ ولما سببه لمعنى الشعر بقوله ولأن شعر الخ اه بالحرف (قوله
أي ولادته) ويسن أن يقرأ عندها وهي تطلق آية الكرسي وإن ربكم الله الآية التي في الاعراف
والمعوذتين والاكثار من دعاء الكرب وهو ما ذكره الشارح في قوله لا اله الا الله العظيم الحليم
لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم
ومن دعاء يونس قوله تعالى فنادى في الظلمات أن لا اله الا أنت الى آخر الآية ويسن أيضا
أن يقرأ في آذن المولود قل هو الله أحد قال بعضهم خاصيته أن من فعل به ذلك لم يزن مدة عمره
* (فائدة) * لوضع الحامل يكتب في اناء جديد اخرج أيها الولد من بطن ضيقة الى سعة هذه
الدنيا اخرج بقدره الله تعالى الذى جعلك في فراومكين الى قدر معلوم لو أنزلنا هذا القرآن
على جبل الى آخر السورة وتنزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ونعماء ونشر به
الحامل ويرش على وجهها منه اه شورى (قوله اللهم منك واليك) أي اللهم هذا نعمة
منك وتقربت به اليك والاشارة للمذبح (قوله عقيدة فلان) أي هذه عقيدة الخ والظاهر
أن منك خبر مقدم وعقيدة مبتدأ مؤخر (قوله ويكره لطخ رأس المولود بدمها) ويحرم
لطخ الابواب بدمها و بدم الاضحية اه قل ونقل عن م ر أن تلطيخ الباب بدم الاضحية جائز
لأنه يقصد به التبرك وظاهره ولو كان الباب غير مملوك للمضى (قوله وانما لم يحرم) أي لطخ
الرأس قديما قال ان كان الحديث صحيحا فلا كراهة أيضا ومن ثم استدل به على الاستصحاب
وان كان من فعل الجاهلية فهلا قيل بالحكمة لحرمة التشبه بهم فليست اقل قال بعضهم قوله للتبرك
الصحيح أي لظاهره اذ يحتمل قوله فاهرقوا عليه أن المراد فاهرقوا لاجله فتكون على التعليل
وقوله أميطوا عنه الاذى أي أنزلوا عنه أذى الشعر ونحوه وحقيقته فلا يكون في الخبر دلالة
على التدب فضلا عن الوجوب وبه يدفع ما أطال به في الحاشية وان كان بعيدا (قوله
مع الغلام) أي بطلب مع الغلام عقيدة (قوله فاهرقوا) أي صبوا على رأسه وقوله
وأميطوا عنه الاذى أي اغسلوه (قوله والخلق) بضم الخاء والاقاف نوع من الطيب اه
تقريب (قوله ويسن أن يسمى في السابع) ولومات أو كان سقطا ولم يعرف ذكره

تسمية للشيء باسم سببه ويدخل وقتها
بالتفصيل جميع الولد ولا تقسب قبله بل
تكون شاه لحلم ويسن ذبحها
(يوم سابعه) أي ولادته ويحسب يوم
الولادة من السبعة كما في المجموع
بجلائل اختلافه فإنه لا يحسب منها
كما صححه في الزوائد لأن المرعى
هنا المبادرة الى فعل القرية والمرعى
هنا التأخير لزيادة القوة ليعتدله
ويسن أن يقول الذابح بعد التسمية
اللهم منك واليك عقيدة فلان خبر
ورفعه رواه البيهقي بإسناد حسن
ويكره لطخ رأس المولود بدمها لانه من
فعل الجاهلية وانما لم يحرم للخبر الصحيح
كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم
قال مع الغلام عقيدة فاهرقوا عليه
دما وأميطوا عنه الاذى بل قال الحسن
وقدادة أنه يستحب ذلك ثم يغسل لهذا
الخبر ويسن لطخ رأسه بالزعفران
والخلق كما صححه في المجموع ويسن
أن يسمى في السابع كما في الحديث
المأثور ولا بأس بتسميته قبل ذلك

ولا أنوثته سمي باسم يطلق على الذكر والآنثى فهو ملحة وهند ونحو ذلك ومقتضى منيع
 البخاري انه لم يزد أن يعق عنه لا تؤخر تسميته الى السابع بل سمي غداة ولادته اه مناوى
 (قوله يوم السابع) أى من الولادة وتسميته من قال بتأقيته به وأن من ذبح قبله لم يقع
 الموضع فأنها تفوت بعده وهو قول مالك وعند الشافعي أن ذكر السابع للاختبار للتعين
 في بدل الترمذي عن العلماء أنهم يستحبون أن تذبح يوم السابع فإن لم يتيماً قال رابع عشر
 في الحادي والعشرين اه مناوى على المختص (قوله قال ابن حجر) أى العسقلاني شارحه
 أى البخاري (قوله وأخبرنا) الأسماء عبد الله وعبد الرحمن والحاصل أن أفضل الأسماء
 عبد الله ثم عبد الرحمن ثم ما أضيف بالعبودية باسم من أسمائه ثم محمد ثم أحمد وسئل شيخنا
 عن اسم محمد وأحمد في الأفضل منهما فأجاب بأن الأفضل بالنسبة لاهل الارض محمد لشهرته
 عندهم بذلك وبالنسبة لاهل السماء أحمد لذلك وقال شيخنا سئل محمد أفضل مطلقاً برماوى
 على الغزالي وتكرره بعبد النبي على المعقد وما وقع في حاشية الرجاني من حرمه التسمية بعبد النبي
 طعيف وصرح بكلام الرجاني حرمه التسمية بعبد العاطي لأنه لم يرد في أسمائه تعالى
 وهي توقيفية وتكرره التسمية أيضاً بكل ما يتطير بنفسه أو ثباته كما قاله الشارح كبركة ووجه
 وغنية ونافع ويسار وحرب ومكرمة وشهاب وشيطان وحار وتشتد الكراهة بنحوست الناس
 أو تعلق العلماء بأوسن القضاة أو ست العرب أو سيد العلماء أو سيد الناس وتحرم التسمية
 بعبد الكعبة أو النار أو بعبد على أو الحسن لايهام التشريك كما في شرح م ر وما في حاشية
 قل على الجلال من كراهة التسمية بعبد على ضعيف وتحرم بأقضى القضاة وملك الاملاذ
 وسلك الحكم لا قاضى القضاة فانه يكره على المعقد وتحرم أيضاً رفيق الله وجار الله لايهامه
 المحذور أيضاً ومحرم قول بعض العوام اذا حمل شيئاً ثقيلاً الحمد لله على الله كما في شرح م ر
 ومثله يا حامل يا زامل لأنه يوهم أن له سبحانه جسماته تعالى الله عن ذلك وتحرم بعبد مناف
 وعبد العزى لأنهما اسمان لصنم كعبد العاطي فانه قابل العطاء كعبد الله أو لا يكره
 عبد النور لقوله تعالى الله نور السموات والارض ويجب تغيير الاسم الحرام (قوله وما يتطير
 بنفسه عادة) كان يقول أين بركة فقل له ذهبت (قوله كبركة) وغنية ووجه نافع ويسار
 وحرب ومرة وشهاب قال الشعراني في العهود أخذ علينا العهود أن نزيد في تعظيم كل عبد
 يسمى بمثال أسماء الله عز وجل أو بمثال أسماء رسوله صلى الله عليه وسلم أو بمثال أسماء الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام أو بمثال أسماء كابر الاولياء رضى الله عنهم زيادة على تعظيم غيره
 ممن لم يسم بما ذكر وقال لى سيدى محمد بن عثمان أحب للناس أن يسموا أولادهم أحمد دون محمد
 فقلت له ولم ذلك قال لعن العامة في اسم محمد فان أهل الارياق يقولونها بكسر الميم والحاء
 وأهل الحضرة يقولونها بفتح الميم الاولى وكلاهما لحن فاحتمل ذلك (قوله ويحرم التكنى
 بأبى القاسم) ولوغير من اسمه محمد ولو بعد موته صلى الله عليه وسلم قل وظاهره الحرمه
 ولو كان له ولد سماً قاسماً وظاهره أنه لا يحرم بأبى قاسم والا قرب الحرمه مطلقاً أى في حياة
 النبي وبعده لمن اسمه محمد ولفغيره سواء كان لمن له ولد اسمه قاسم أو لا ولا بأس بالتكنى بأبى
 الحسن قال ابن القيم في حاشيته على البيضاوى ولا بأس بكنية الصغير ويسن أن يكنى من له

وذكر النوى في أذكاه أن السنة
 تسميته يوم السابع أو يوم الولادة
 واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة
 وجل البخاري أخيار يوم الولادة على
 من لم يرد العرق وأخبار يوم السابع على
 من أماده قال ابن حجر شارحه وهو جمع
 لطيف لم أره لغيره ويسن أن يحسن اسمه
 نظراً لكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم
 وأسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم
 وأفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن
 لغير مسلم أحب الأسماء الى الله عبد
 الله وعبد الرحمن وتكرره الأسماء
 القبيحة كشهاب وشيطان وحار
 وما يتطير بنفسه عادة كبركة ونفخ
 ولا تكثره التسمية بأسماء الملائكة
 والانبيا روى عن ابن عباس أنه قال
 اذا كان يوم القيامة أخرج الله أهل
 التوحيد من النار وأول من يخرج
 من وافق اسمه اسم نبي وعنه أنه قال اذا
 كان يوم القيامة نادى مناد الياقيم
 من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة
 لنبى محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم
 تلقب الشخص بما يكره وان كان فيه
 كالا حش ويجوز ذكره بقصد التعريف
 لمن لا يعرف الاب واللقاب الحسنة
 لا ينهى عنها وما زالت الالقاب الحسنة
 في الجاهلية والاسلام قال الزنجشري
 الامأ أحدثه الناس في زماننا من
 التوسع حتى لقبوا السفلة باللقاب
 العلية ويسن أن يكنى أهل
 الفضل من الرجال والقساء ويحرم
 التكنى بأبى القاسم

ولا يكتفى كافر قال في الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لأن الكنية للكرمة وليسوا من أهلها إلا تخوف قسنة من ذكره باسمه أو تعريف
 كما قيل به في قوله تعالى تبت يدأي ليهب (٢٩٨) واسمه عبد العزيز ويسن في سابع ولادة المولود أن يحلق رأسه كله ويكون ذلك

بعديج العقيقة وان تصدق برنة
 الشعر ذهباً فان لم يتيسر كافي الروضة
 ففضة (ويذبح) على البناء المفعول
 حذف فاعله للعلم به وهو من تلزمه نفقته
 كما قاله في الروضة (عن الغلام شاتان)
 متساويتان (وعن الجارية شاة) خبر
 عائشة رضي الله تعالى عنها أمرنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعق
 عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة
 وانما كانت الاثنى على النصف تشبيها
 بالدية ويتأدى أصل السنة عن الغلام
 بشاة لانه صلى الله عليه وسلم عاق
 عن الحسن والحسين كبشا كبشا
 وكالشاة سبع بدنة أو بقرة أو ما من مال
 المولود فلا يجوز للولي أن يعق عنه
 من ذلك لأن العقيقة تبرع وهو ممتنع
 من مال المولود * (تنبيه) * لو كان
 الولي عاجزاً عن العقيقة حين الولادة
 ثم أيسر قبل تمام السابع استحب
 في حقه وان أيسر به بعد السابع
 وبعد بقية مدة النفاس أي أكثره كما
 قاله بعضهم لم يؤثر بها وفيما إذا أيسر
 به بعد السابع في مدة النفاس تردد
 للأصحاب ومقتضى كلام الأنوار ترجيح
 مخاطبته بها وهو الظاهر (ويطعم
 الفقراء والمساكين) المسلمين فهي
 كالأضحية في جفسها وسلامتها
 من العيب والافضل منها وسنها والاكل
 وقدر المأكول منها والتصدق
 والاهداء منها وتعيينها اذا عينت
 وامتناع بيعها كالأضحية المستنونة
 في ذلك لانها ذبيحة مندوب اليها
 فأشبهت الأضحية لكن العقيقة يسن
 طبخها كسائر أولاد لا بخلاف الأضحية

أولاداً كبيراً وأولاده ويسن لولد الشخص وتليذه وغلامه أن لا يسميه باسمه والاديب أن لا يكتفى
 الشخص نفسه في كتاب أو غيره إلا ان كان لا يعرف بغيرها أو كانت أشهر من الاسم (قوله
 ولا يكتفى كافر) ظاهره ولو كانت الكنية تشعير بالذم كما يدل عليه قوله إلا في كما قيل به الخ
 ولا يتأفيه قوله لأن الكنية للكرمة لأن المراد أن شأنها ذلك تأقل (قوله وليسوا من أهلها)
 وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا مدح الكافر غضب الرب واهزل ذلك العرش (قوله من ذكره
 باسمه) أي خاف الضرر اذا ذكره باسمه اعظمه عندهم فيذكره بكنيته وان كان فيها كرم
 (قوله أو تعريف) أي تعريف المكثي وهو معطوف على خوف أي اذا كان الكافر لا يعرف
 إلا بالكنية فيجوز ذكرها لاجل أن يعرف (قوله كما قيل به) أي بالتعريف (قوله في قوله
 تعالى تبت يدأي ليهب) أي هلكاً وخسرنا يضاروى قال في المواهب قال مشائيل انما كنوز
 بابي ليهب لحسنه واشراق وجهه مع حرته (قوله ويكون ذلك) أي الحلق بعد ذبح العقيقة
 ينافي قوله أو لا عند حلق شعر رأسه الخ ويجب بأن هذا محمول على الاكل * (فائدة) * تنبيه
 التهنئة في الولد للوالد ونحوه بخير بركة الله لك فيه وبلغه رشده ورزقك بركة والحمد لله
 الله خيراً قل وقوله وقوه كالاخ (قوله وان تصدق برنة الشعر الخ) خبر الله صلى الله عليه
 وسلم أمر فاطمة أن تزن شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة ففعلت ذلك فوجدته عادل درهما
 أو درهما الاشيأ وتصدقت برنته اه قرره ح ف (قوله ويذبح عن الغلام شاتان) فقيحي
 صلى الله عليه وسلم عن ولده ابراهيم يكشيان يوم سابعه وحلق رأسه وتصدق برنة شعره فضة على
 المساكين وأمر بشعره فدفن في الأرض حل في السيرة ويلحق به الخنثى احتياطاً من خلاف
 الحج وأفضل من الشاتين ثلاث وما زاد الى سبع ثم يعير ثم بقرة وكالشاتين سبعان من نحو بنية
 فأكثر ويجوز مشاركته جماعة سبعة فأقل في بدنة أو بقرة سواء كان كلهم عن عقيقة أو بعضهم عن
 ضحية أو لا ولا اه قل قال الشوري واذا ذبحهما فيحصل أن لا يجب التصديق من كل منهما
 بل يكفي من أحدهما لانه لو اقتصر على ذبحه أجراه ويحتمل أنه لا بد من التصديق من كل
 كما لو ضحى تطوعاً بعده فان ظاهر كلامهم في هذه أنه يجب التصديق من كل وقدسو واكملت
 بين الاضحية والعقيقة في سائر أحكامهما الا في صور ليس هذا منها وهذا هو الوجه بل الوجه
 اه ايعاب أقول بل الوجه هو الأول وهو الاقتصار على الواجب في واحدة للفرق الواضح
 اذ مسمى الشاتين هنا هو العقيقة بخلاف الاضحية مسماه كل واحدة شوري (قوله وهو
 من تلزمه نفقته) أي بفرض اعساره سم فلا ينافي ما يأتي من قوله أمان مال المولود فلا الخ
 فسقط ما يقال اذا كان للمولود مال نافي قوله من تلزمه نفقته (قوله متساويتان) ليس بقيد
 بل المدار على ما يجزئ في الاضحية (قوله ان نعق) بكسر العين وضما وفي اللغة الاقتصار
 على الضم من باب قتل (قوله أمان مال المولود) مفهوم قوله وهو من تلزمه نفقته (قوله
 لم يؤمر بها) أي أمرها مؤكدا (قوله ترجع مخاطبته) لبقاء أثر الولادة (قوله والتصدق)
 أي بما ينطلق عليه الاسم اذا كانت مندوبة لكن لا يجب هنا اعطاء النى بل يسن طبخها بجلو
 أي بأن يجعل على الهيئة المشهورة الآن من الخنثى القرمرى اه ع ش والقرمرى هو ما فيه
 جوز ولور ونحوه (قوله كالأضحية) مكرر مع قوله قبل فهي كالأضحية (قوله بجلو) وطبخها

تفاؤلا بحلاوة أخلاق المولود وفي

الحديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلاوة والعسل * (تنبيه) *
ظاهر كلامهم أنه يستحب طبعها وإن كانت مندورة وهو كذلك ويستحب من طبعها رجل الشاة فأنها تعطى للقابلة لأن قاطمة رضى الله تعالى عنها فعلت ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم رواء الحاكم وقال صحيح الإسناد ويستحب أن لا يكسر منها عظم بل يقطع كل عظم من مفصله فتأول بإسلامه أعضاء المولود فان كسره لم يكره * (خاتمة) *
يستحب أن يؤذن في أذن المولود اليمنى ويقام في اليسرى لخبر ابن السني عن ولده مولود فآذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تقضه أم الصبيان أي التابعة من الجن وليكون إعلامه بالتوحيد أو لم يقم سمعه عند قدومه إلى الدنيا كما يلحق عند خروجه منها وإن يحسن بقوسه أو كان ذكرًا أم أنثى فيضع ويدلقه حنكه ويقف فاه حتى ينزل إلى جوفه منه شيء وفي معنى التمر الرطب ويستحب لكل أحد من الناس أن يدهن غيبا بكسر الغين أي وقتا بعد وقت بحيث يحبب الأول وأن يكحل وترًا لكل عين ثلاثة وإن يخلق العانة ويقيم الطفر ويقتف الأبط وأن يفصل البراجم ولو في غير الوضوء وهي عقد الأصابع ومفاصلها وإن يشرح اللحية لخبر أبي داود بإسناد حسن من كان له شعر فليكرمه ويكره القرع وهو حلق بعض الرأس وأما حلق جميعها فلا بأس به لمن أراد التتلف ولا يتركه لمن أراد أن يدهنه ويرجله ولا يستحب حلقه إلا في القسك أو في حق الكافر إذا أسلم

بجامض خلاف الأولى وجل لهما مطبوخا مع مرقه إلى الفقراء والمساكين أفضل من دعائهم اليها ولا غنىاء التصرف فيما يهدي اليهم منها بغير إلا كل بخلاف الأضحية كما في شرح م (قوله تفاؤلا بحلاوة الخ) ولا يقال بمنزلة في ولية العرس تفاؤلا بأخلاق العروس لأنها طبعها فاستقر طبعها وهو لا يغير شوري (قوله الحلاوة) بالمذوق وقوله والعسل عطف مغاير أن أريد بالحلاوة ما دخلته النار لأن عسل النحل لا يدخله نار وإن أريد بالحلاوة أعم من أنها ما تركبت من شيتين أم لا كان من عطف الخاص على العام (قوله رجل الشاة) أي إلى أصل القنفذ فيظهر والافضل اليمن تفاؤلا بأنه يعيش ويمشي برجله وتصكفي رجل واحد وإن تعددت الشياه والقوايل عثم (قوله لم يكره) بل خلاف الأولى (قوله يستحب أن يؤذن في أذن المولود) ولومن امرأة لأن هذا ليس الأذان الذي هو من وظيفة الرجال بل المراد به مجرد المذكرة للتبرك وظاهر إطلاق المصنف فصل الأذان وإن كان المولود كافرًا وهو قريب لأن المقصود أن أول ما يقرع سمعه ذكر الله ودفع الشيطان وربما كان دفعه مؤدبًا لبقائه على القطرة فيكون ذلك سبيلًا لهديته اه عثم على م (قوله ويقام في اليسرى) والحكمة في ذلك أن الشيطان يخسه حينئذ فشرع الأذان والإقامة لانه يدبر عند سماعهما ولم يسلم منه إلا مريم وابنها كما في الاخبار اه قل (قوله فيضع) أي يضعه رجل أو امرأة من أهل الصلاح ويقدم الرطب على التمر ويدهن ما حول فمه النار اه قل (قوله وفي معنى التمر) فان فقد فلول فمسه النار والوجه تقديم الرطب على التمر كما في الصوم شرح م (قوله أن يدهن غيبا) أي جميع البدن وهو ظاهر لانه يرطب البدن (قوله البراجم) جمع برجة بضم الباء والجيم شرح الروض وأما التراجم فان كان في تراجم المصنفين فكسريه الجيم وإن كان في الرمي بالجاردة مثلا فضم فيه الجيم اه مصرى (قوله وإن يشرح اللحية) ونقل عن ابن العماد أن تسريحها بالليل مكروه وكذا بعد العصر وبعد المغرب وفي تسريح اللحية طالة العمر وفي تسريح الحاجبين في زمن الطاعون الأمن من الطاعون وتسريح اللحية مبلولة أمان من الفقر وقراءة الفاتحة عند تسريح الجبهة اليمنى وألم تشرح لك صدرك عند الجبهة اليسرى لتكفيرا للذنوب اه اج (قوله بعض الرأس) ومنه الشوشة المشهورة وما يقعله الحلاق عند ختان الأولاد قل * (قائدة) * من قال بعد العطاس عقب جد الله اللهم أرزقني ما لا يكفيني ويتنا يا وني واحفظ على عقلي وديني واكفني شر من يؤذي أعطاه الله سؤله (قوله وأما حلق جميعها) الأولى تذكير ضمائر الرأس كما مر لأنه عضو غير متعدد ولا يفصح في العضو الغير المتعدد أفراد ضميره قال ابن القيم رحمه الله تعالى لم يحلق صلى الله عليه وسلم رأسه الشريف إلا أربع مرات وقدر في صفته صلى الله عليه وسلم أنه كان رجل الشعر ولم يجاوز شعره شحمة أذنيه إذا هو وفره أي جعله وفره وحاصل الأحاديث أن شعره صلى الله عليه وسلم وصف بأنه جمة ووصف بأنه وفره ووصف بأنه لمة وفسرت اللمة بالشعر الذي ينزل على شحمة الأذن والجمة بالذي ينزل على المنكبين قال بعضهم كان شعره صلى الله عليه وسلم يقصر ويطول بحسب الاوقات فاذا غفل عن تقصيره وصل إلى منكبه وإذا قصره تارة ينزل على شحمة أذنه وتارة لا ينزل عنها وقد جاء في وصف شعره ليس يجعد قط أي بالغ في الجعودة ولا رجل سبط أي بالغ في السبوط وكان له صلى الله عليه وسلم

أربع هذا ثم أي ضفائر يخرج أذنه اليمنى من بين اثنين وأذنه اليسرى كذلك اهـ حل (قوله
 إذا أريد أن يتصدق) ليس بقيد ولو أسقطه لكان أولى قل (قوله ويكره تنق الحية) وكذا
 يكره الزيادة فيها والنقص منها بالزيادة في شعر العذارين ويحرم خضابها بالسواد ما لم يكن في الغزو
 على الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله يغضب الشيخ الغرييب وهو الذي يستودشيه
 بالخصاب وفي الأحياء كل أهل الجنة مرد والمشهور أن القريب هو الذي بلغ أو أن الشيب
 ولم يشب (قوله أول طلوعها) ليس قيدا وكذا الكبير أيضا أي أن خلق الحية فأكبره حتى من
 الرجل وليس حراما ولعله قيد به لقوله إثارة المروءة وأخذ ما على الحلقوم قبل مكروه وقيل
 مباح ولا بأس ببقاء السبالين وهما طرفا الشارب واحفاء الشارب بالخلق أو القصد مكروه
 والسنة أن يخلق منه شيئا حتى تظهر الشفة وان يقص منه شيئا ويبقى منه شيئا * (خاتمة) * حاصل
 ما في الختان أن يقال إن الختان واجب في حق الرجال والنساء على الصحيح وختان الرجل قطع
 الجلدة التي تقطع الحشفة حتى يكشف جميع الحشفة وأما المرأة فتقطع الحشفة التي في أعلى
 الفرج فوق مخرج البول وتشبه تلك الحشفة التي في الذكر فإذا قطعت بقي أصلها كالنواة ويكفي
 أن يقطع ما يقع عليه الاسم قال الأصحاب وانما يجب الختان بعد البلوغ ويستحب أن يحدث
 في السابع من ولادته إلا أن يكون ضعيفا لا يحتمل فيه أو أخر حتى يحمله وأما الخنثى فلا يحدث
 في صغره فإذا بلغ فوجهان أحدهما في زوائد الروضة لا يجوز ختانها لأن الخرج لا يجوز بالشك
 وبه قطع النووي ثم قال ولو كان لرجل ذكران أن كانا عاملين ختانا وإن كان أحدهما خنثى وحده
 وهل يعرف العمل بالجماع أو البول وجهان اهـ قال في المهمات وقد ذكر في باب الغسل من
 الجنابة من زوائده أيضا ما حاصله الحزم باعتبار البول اهـ وموثة الختان في مال المختون وإذا بلغ
 غير مختون أمره به الإمام فإن امتنع أجبره فإن ختن الإمام الممتنع فمات فلا ضمان لأنه مات من
 واجب الآن يحدثه في حرأ وبرد شديدين فيضن على المذهب اهـ شرح المنوفي قال ابن الخلاج
 في المدخل والسنة في ختان الذكر الأظهار وفي ختان النساء الاسرار ولولا الشخص مختونا
 فلا ختان عليه قال بعضهم لكن يستحب أمرار موسى عليه وتطريقه الزركشي لعدم القابلية
 أي بخلاف الحرم فإن التشبه بالحالقين أمر يظهر اهـ سم على المنهنيج قاله الزبدي
 والوجه أن ثقب أذن الصغرة لتعليق الحلق حرام لأنه جرح لم تدع إليه حاجة وغرض الزينة
 لا يجوز بمنثل هذا التعذيب هذا ما قاله الغزالي في الأحياء وأفتى به شيخنا مروج في موضع
 آخر الجواز وهو المعتمد ويجب أيضا قطع سرة المولود إذا لا يتأتى ثبوت الطعام بدونه وأقبل من
 ختن من النساء هاجر وولد من الأنبياء محتونا خمسة عشر آدم وشيث ونوح وهود وصالح ولوط
 وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا ويحيى وحنظلة بن صفوان بن أصحاب الرمن ونينا
 محمد صلى الله عليه وسلم ونظمها بعضهم فقال

وفي الرسل محتون لعمر لخلق * ثمان وتسع طيبون أكاد

وهم زكريا شيث ادريس يوسف * وحنظلة موسى وعيسى وآدم

ونوح شعيب سام لوط وصالح * سليمان يحيى هود يس خاتم

لكن روى ابن عساکر عن أبي بكره مرفوعا أن جبريل ختن النبي صلى الله عليه وسلم حين طهر

أولى المولود إذا أريد أن يتصدق بنية
 شعره ذهباً ونضة سكاكر وأما المرأة
 فيكره لها خلق رأسها إلا الضرورة
 ويكره تنق الحية أول طلوعها إثارة
 للمروءة وتنق الشيب

قوله خمسة عشر المحدث وفي كلامه
 أربعة عشر مع أن المحدث في النظم
 سبعة عشر كما يظهر بعدها اهـ محصيه

قلبه وروى ابو عمرو في الاستيعاب عن عكرمة عن ابن عباس ان عند المطلب ختن النبي صلى الله عليه وسلم يوم سابعه وجعل له مائدة وسماه محمدا اه حاشية م ر على شرح الروض والقول بأنه ولد محتونا ضعيف (قوله واستعجال الشيب) ثم ان دعت ضرورة البسمجاز اه قل وقوله بالكبريت أى بالتجربة

(كتاب السبق والرى) *

كان المناسب تقديمه على الجهاد لانه آله الآن يقال انه لما كان قديقع الجهاد بغتة من غير تعلم للمسابقة قدم الجهاد وأخر السبق (قوله من مبتكرات امامنا) أى انه أقول من دقته وأدخله في كتب الفقه وليس المراد أن كتب الأئمة خلعت عنه وكان رضى الله عنه بضرب به المثل في الرمي وانفق له أنه رأى رجلا حاذقا في الرمي فأعطاه ثلثمائة دينار وقال له لا تؤاخذنا لو كان معنا أكثر من ذلك لأعطيناه لك (قوله والمسابقة الشاملة للمناضلة) أى المراماة قال في شرح المنهج فالمسابقة تم المناضلة والرهان وان اقتضى كلام الاصل تغيير المسابقة والمناضلة قال الازهرى النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق بعمهها اه ويشير بقوله الشاملة للمناضلة الى أنه من عطف الخاص على العام في الترجمة والخاص أن السبق تعتبره الاحكام الخمسة ثلاثة في الشارح وقديجب اذا تعين طريق القتال الكفار وقديكره اذا كان سببا في قتال قريب كافر لم يسب الله ورسوله وكذا يقال في المناضلة (قوله سنة) ينبغي أن تكون فرض كفاية لانه وسيلة للجهاد وهو فرض كفاية كما يحثه الزركشي ويحاج بأأن الجهاد لا يتوقف عليه سم (قوله للرجال) أى غير ذرى الاعذار اه عن والاوجه جوازها للذمتين كببيع السلاح لهم ولانه يجوز لنا الاستعانة بهم في الحرب بشرطه السابق كذا قاله حج في بعض شروحه وفي شرحه على المنهاج خلافة وعبرة قل هي سنة للذكور المسلمين ويحرم ان على النساء وانثنى بعوض ويكره ان بدونه وأما الكفار فقبل بجوازها لهم لصحة بيع السلاح لهم وبه قال العلامة البساطي وينبغي ان يجري فيهم ما في المسلمين من حيث تكليفهم بفروع الشريعة والسباق خاص بالخيل والابل والبغال والخيول والقبيلة لا غيرها من الحيوانات نعم تجوز المسابقة على البقر بلا عوض اه (قوله بقصد الجهاد) أى بقصد التأهب للجهاد فان قصد غيره فهي مباحة لأن الاعمال بالنسبة وان قصد محرما كقطع الطريق حرمت من ل (قوله بالرى) ولو بأبجار ومحل جواز الرمي بها اذا كان لغیر جهة الراى أما لو رى كل الى صاحبه فرام قطع لانه يؤذى كثيرا ومنه ما جرت به العادة في زماننا من الرمي بالجريد النخيلة فيحرم نعم لو كان عنده ما حذق بحيث يغلب على ظنه سلامته مامنه لم يحرم حيث لا مال شرح م ر (قوله كانت العضباء) في المختار ناقة عضباء مشقوقة الاذن وهو أيضا لقب لئلا ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تشرب وابل النبي التي كان يركبها العضباء لم تأكل بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وابل النبي التي كان يركبها ناقة يقال لها القيصوي وناقة يقال لها الجديعاء وناقة يقال لها العضباء وقبل ان هذه الثلاثة اسم لثلاثة واحدة وهو موافق لابن الجوزي حيث قال ان القصوى هي العضباء وهي الجديعاء وقبل القصوى واحدة والعضباء والجديعاء واحدة اه حل (قوله فسبقها) أى وكان

واستعجال الشيب بالكبريت أو غيره طلبا للشيخوخة
* (كتاب السبق والرى) *

السبق بالسكون مصدر سبق أى تقدم والتجريك المال الموضوع بين أهل السباق والرى يشعل الرمي بالسهم والمزاريق وغيرها وهذا الباب من مبتكرات امامنا الشافعي رضى الله تعالى عنه التي لم يسبق اليها كما قاله المزني وغيره والمسابقة الشاملة للمناضلة سنة للرجال المسلمين بقصد الجهاد بالاجماع وقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرى ونحوه أنس كانت العضباء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق فيها أعرابي على قعوده فسبقها فشق ذلك على المسلمين

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حقا (٣٠٢) على الله تعالى أن لا يرفع شيأ من هذه الدنيا الا وضعه ويكره لمن علم الرى تركه كراهة

شديدة فان قصد بذلك غير الجهاد كان
مباحا لان الاعمال بالنيات وان قصده
محزما كقطع الطريق كان حراما أما
النساء فصريح الصيرى يمنع ذلك لهن
وأقره الشيخان قال الزركشى ومراده
أنه لا يجوز بعوض لا مطلقا فقد روى
أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة وضى
الله تعالى عنها سابقة النبي صلى الله
عليه وسلم (وتصح المسابقة) بعوض
وغیره (على الدواب) الخيل والابل
والبغال والحبر والقيلة فذهب لقوله
صلى الله عليه وسلم لا سبق الا فى
أوحاف فلا تجوز على الكلاب
ومهارشة الديكة ومناطحة الكباش
لا بعوض ولا بغيره لان فعل ذلك سفه
ومن فعل قوم لوط الذين أهلكهم الله
بذنوبهم ولا على طبر وصراع بعوض
لانهما ليسا من آلات القتال فان قيل
قد صارع النبي صلى الله عليه وسلم
ركانة على شياه رواه أبو داود أجيب
بأن الغرض من مصارعة له أن يريه
شدته ليس لمبدل أنه لما صارعه النبي
صلى الله عليه وسلم فأسلم رذعه عليه غنم
فان كان ذلك بغير عوض جاز وكذا كل
ما لا يتبع فى الحرب كالشاة والمسابقة
على البقر فيجوز بلا عوض وأما الغطس
فى الماء فان جرت العادة بالاستعانة به
فى الحرب فكالسباحة فيجوز بلا
عوض والا فلا يجوز مطلقا (و) تجوز
(المناضلة) بالنون والضاد المجهمة أى
المغالبة (على) رى (السهام) سواء
أكانت عربية وهى النبل أم عجمية
وهى النشاب وتصح على من اريق جمع
من راق وهو روم صغير وعلى رماح
وعلى رى بأجبار بمقلع أو بيدورى بمنجنيق وكل نافع فى الحرب مما يشبه ذلك كالرى بالمسلات والابر والتردد

المسابق غير التي صلى الله عليه وسلم (قوله ان حقا على الله الخ) أى من عادته مع خلقه
سبحانه أن لا يرفع شيأ أى يظهر له عزة وشأنا الا وضعه اج (قوله غير الجهاد) أى من المباحات
بديل قوله وان قصده محزما الخ (قوله أما النساء) أى ولومع الرجال وهذا محترز لقوله سنة
للرجال (قوله سابت النبي) أى على الاقدام وعبارة حل فى السيرة وتسابق صلى الله عليه
وسلم مع عائشة فتحزمت بنجاحها وفعل كذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استبقا فسبقها
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها هذه تلك السبقة التى كنت سبقتينى بها وقوله تلك
السبقة أى بدلهما يشيرا إلى أنه صلى الله عليه وسلم جاء الى بيت أبى بكر فوجد مع عائشة شيأ فطلبه
منها فأبت وسعت فسمى صلى الله عليه وسلم خلقها فسبقته (قوله لاسبق) أى لا مال والسبق
بفتح الباء العوض ويروى بالسكون مصدرا (قوله الا فى خوف) أى ذى خوف دخل الابل والقيلة
ودخل فى الحافر الخيل والبغال والحبر وفى رواية أو نضل وهى السهام واقطر وجهه دلالة على
السنية سم (قوله فلا تجوز) أى المسابقة الشاملة للمغالبة بديل قوله ومهارشة الديكة (قوله
ولا بغيره) راجع لغير الكلاب أما هى فتجوز المسابقة عليها بغير عوض كما صرح به شيخنا قل
(قوله ومن فعل قوم لوط) ومن فعلهم أيضا الضراط فى المجلس قال السيوطى أول من ألقى
الرجال قوم لوط أما فى الاسلام فحين كثر الغزو وطالت الغيبة وسيسيت الذرية استقدمهم
وطالت الخلفة بهم وأجر وهم محجرو النساء وطلبوا منهم فأطاعوهم لشدة الانقياد وأول ذلك
كان بخراسان ولا وجود له فى جاهلية العرب والعجم اه من حاشية ابن لقيمة على البيضاوى
بسورة الاعراف (قوله الذين أهلكهم الله) بقوله تعالى فجعلنا عليهم اساقطها وأمطرنا عليهم الخ
والامطار كان على الخارجيين من قراهم لى يكون له فائدة وانجارية أصلها طين يحن وطبخ
بالنار مع الكبريت ثم جعل حجارة صغيرة ينزل الواحد منها على رأس الواحد منهم ويسرى فى
بطنه حتى يقتله (قوله وصراع) بكسر أوله وقد يضم شرح م وهو المعنى بالخباطة عند
العوام والا كثر على حرمة جمال (قوله بعوض) أى لاجل أخذه فيصدق بما إذا لم يكن عوض
أصلا وكان وليس القصد أخذه كما وقع للنبي مع ركانة (قوله بديل الخ) فى الاستدلال به شئ
لجواز أنه رذعه احسانا وتأليفا وفى الخصائص فى أكثر الروايات أنه رذعه اليه قبل اسلامه
عنائى (قوله كالشاة) أى تشبيك الاصابع بعضها مع بعض (قوله فكالسباحة) أى العوم
المعلوم وتعلمه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبارة شرح م وسباحة وغطس
بما اعتيد الاستعانة به فى الحرب وانما قيد الاخير بما ذكر لتولد الضرر منه الى الموت بخلاف
السباحة ونحوها (قوله وهى النبل) هى النشاب المشتمل على الحديد فى طرفه والنشاب هو
الخالى عن الحديد اه مد (قوله ورى بمنجنيق) عطف خاص على عام لان الرى باليد شامل له
وأول من صنع المنجنيق ابليس فان التروكنا أراد أن يلقى ابراهيم فى النار فخرى الى جنب الجبل
جدا واطوله ستون ذراعا ولما ألقوا الخطب وجعلوا فيه النار وصلت النار الى رأس ذلك الحدار
لم يدروا كيف يلقون ابراهيم فتمثل لهم ابليس فى صورة نجار فضع لهم المنجنيق ونصبوه
على رأس الجبل ووضعوه فيه والقوه فى تلك النار اه حل فى السيرة (قوله بالمسلات) المراد
بالمسلات ما يحشى بها البراذع وبالأبر الكبار ما يحاط بها البراذع اج (قوله والتردد

بالسيوف والرماح وخرج بمذاكر المراماة بأن يرى كل واحد منهما النحر إلى صاحبه وأشارة النحر باليد ويسمى العلاج فلا يصح العقد على ذلك وأما التقاف بالمشاة وتقول العامة بالبدال فلا نقل فيه قال (٣٠٢) الأذرى والأشبه بجواز له ينفع في حال

المسابقة وقد يمنع خشية الضرر إذا كل يحصر على إصابة صاحبه كاللحام وهذا هو الظاهر ولا يصح على رى بسدق يرى به في حفرة ويخوها ولا على سباحة في الماء ولا على شطرنج ولا على خاتم ولا على وقوف على رجل ولا على معرفة ما يده من شفع ووتر وكذا سائر أنواع اللعب كالمسابقة على الأقدام والسفن والزوارق لأن هذه الأمور لا تنفع في الحرب هذا إذا عقد عليها بعوض والاغصاح وأما الرى بالبندق على قوس فظاهر كلام الروضة وأصلها أنه كذلك لكن المقتول في الحاوى الجواز قال الزركشى وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو الأقرب وشروط المسابقة عشرة أشياء أقصر المصنف منها على ذكر اثنين أولهما (إذا كانت المسافة) أي سامة ما بين موقف الرامى والغرض الذى يرى إليه معلومة) ابتداء وغاية وثانيهما المحلل الا في كلامه والثالث من باقي الشروط أن يكون العقد عليه عتة للقتال والرابع تعيين القوسين مثلا لأن الغرض معرفة سيرهما وهى تقتضى التعيين ويكفى وصفهما في الذمة ويتعينان بالتعيين فان وقع هلاك أو فسخ العقد فان وقع العقد على موصوف في الذمة لم يتعينا كما بحثه الرافعى فلا يفسخ العقد بموت القوس الموصوف كالأجر غير العين والخامس مكان سبق كل واحد من القوسين مثلا فان كان أحدهما ضعيفا يقطع بخلفه أو فأرها يقطع بتقدمه لم يجز والسادس أن يركب الموكوبين ولا يرسلاهما فلو شرط ارسالهما ليحريا بأنفسهما لم يصح لانهما لا يقصدان الغاية

بالسيوف) كالذى يفعل في الزفاف (قوله بأن يرى كل واحد الخ) فهى حرام لانها تؤذى قطعاً نعم لو كان عندهما حدق بحيث يغلب على ظنهما سلامتهما لم يحرم اه (قوله وتقول العامة بالبدال) وتقول باللام وهو الذى يوجد أمام القرع (قوله في حال المسابقة) عبارة م ر في حال الحرب اه * (تنبيه) * يحل اصطاد الحية لادق في صنعة قلب على ظنه سلامته منها وقصد ترغيب الناس في اعتماد معرفته كما يؤخذ من كلام النووي في فتاويه ويؤخذ من كلامه أيضاً حل أنواع اللعب الخطيرة من الخدق بها أى كالهوان حيث غلب على ظنه سلامته وإذا مات بموت شهيد أو بجور التفرج عليه حيث جازت والاقتلا ومثله سماع الاعاجيب والغرائب مما لا يتيقن ككذبه بقصد الفرجة بل ولو يتيقن كذبه لكن قصد به ضرب الامثال والمواظع وتعليم نحو الشجاعة على السنة آدميين أو حيوانات ع ش على م ر (قوله كاللحام) وهو لعب الحكم وهو جلد كبير مربع محشوقطن أو صوف أو غيره مما يحشى به ويجعل كل من الحكمين واحدة في يده ويضرب كل واحد من الحكمين الجلدة التى في يده الآخر (قوله على رى بسدق) قال الزياى نقله عن الرملى والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العيد أما بسدق الرصاص والطين فتصح المسابقة عليه لأن كناية في الحرب أشد من السهام اه وصورة رى البندق أن يدفعه برأس أصبعه على وجه النقرة حتى ينزل للحفرة من غير تجاوز لها اه م ر (قوله ولا على خاتم) أى هل هو فى العين أو فى اليسار وقيل صورته أنه يمد ظهر يده ثم يعاوبه ثم يقول ألبسه فى أى أصبع وهو فى الهواء (قوله والزوارق) جمع زورق وهو القارب الصغير (قوله وشروط المسابقة) والحاصل أن المصنف ذكر شروطاً فى المسابقة بخصوصها بقوله إذا كانت المسافة معلومة وشروطاً فى المناضلة بخصوصها بقوله وصفة المناضلة معلومة وشروطاً يعمهما وهو أنهما إذا أخرجا عوضين فلا بد من محلل فكان الأولى إسقاط التعبير الذى ذكره ويمكن وهو الأولى أن قول المصنف إذا كانت المسافة معلومة جارياً فى المسابقة والمناضلة جميعاً وقوله معلومة أى بالمشاهدة اه (قوله أى مسافة ما بين الخ) وكذا مسافة ابتداء السبق وانتهائه وكان الأولى للشارح أن يذكر هذا أيضاً لأن كلام المتن بقوله إذا كانت المسافة شامل للمسافة التى فى المناضلة والتى فى المسابقة (قوله المحلل) أى إذا أخرجا عوضين وسمى محللاً لأنه أحلّ العوضين اللذين أخرجهما المتسابقان (قوله ويتعينان بالتعيين) أى إذا عينا بالاشارة وقت العقد فلا يجوز ابدال واحد أى إذا عين المرء كويان بالعين وأما إذا عينا بالوصف فيجوز ابدال كما قاله العنانى وعبارة قل ولومات أحد الموكوبين أو مجز مثلاً جاز ابداله فى الوصف دون العين وكذا أحد الراكبين حيث لا يفسخ ويقوم واره مقامه اه وفى شرح م ر مانصه ويتعينان أى الرابكان والرايان فيمتنع ابدال أحدهما فان مات أو عى أو قطعت يده مثلاً بديل الموصوف وانفسخ فى العين نعم فى موت الرابك أى دون موت الرامى يقوم واره ولو بناه مقامه فان أبى استأجر عليه الحاكم ومعلوم أن محله حيث كان موته لا يجوز له الفسخ لكونه ملتزماً ويفرق بين الرابك والرامى بأن القصد جوده هذا فلم يقم غيره مقامه ولو مرض أحدهما ورعى انتظار والاجاز الفسخ الا فى الرابك فيجب ابداله اه وقوله يقوم واره أى فان لم يكن وارث انفسخت وليس من الوارث بيت المال اه ع ش (قوله وأقارها) أى ولا يرسلاهما فلو شرط ارسالهما ليحريا بأنفسهما لم يصح لانهما لا يقصدان الغاية

والسابع أن يقطع المركوبان المسافة فيعتبر كونهما بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع وتعب والثامن تعيين الراكبين فلو شرط كل منهما أن يركب دابة تمن شام لم يجز حتى يتعين الركبان (٣٠٤) ولا يكتفى الوصف في الركاب كما يجتنب الزركشي والتاسع العلم بالمال

المشروط جنسا وقدرًا وصفة كسائر الاعراض عينا كان أو دينًا حالًا أو مؤجلًا فلا يصح عقد بغير مال ككلب ولا بمال مجهول ككتاب غير موصوف والعاشر اجتناب شرط مفسد فلو قال ان سبقتني فلان هذا الدين بشرط أن تطعمه أو تحلبك فسد العقد لأنه تعليق بشرط يمنع كمال التصرف فصار كالأوباءة ما بشرط أن لا يبعه * (تنبيه) * سكت المصنف عن حكم عقد السابقة وهو لازم في حق ملتزم العوض ولو غير المتسابقين كالأجارة فليس له فسخه ولا تركه قبل الشروع ولا بعده ان كان مسبقًا أو سابقًا وأمكن أن يدركه الآخر ويسبقه والأفله ترك حقه ولا زيادة ولا نقص في العمل ولا في العوض وقوله (وصفة المناضلة معلومة) معطوف على المسافة أي وكانت صفقة المناضلة معلومة لتصح فيشترط لها زيادة على ما تزيان البادئ منهما بالمرى لا اشتراط الترتيب بينهما فيه حذرًا من اشتباه المصيب بالخطي لوربما معا وبيان قدر الغرض وهو بفتح الغين المعجمة ما يرى اليه من نحو خشب أو جلد أو قرطاس طولًا وعرضًا وسما وبيان ارتفاعه من الأرض ان ذكر الغرض ولم يغلب عرف فيهما فان غلب فلا يشترط بيان شيء منهما بل يحمل المطلق عليه ولا يبان مبادرة بأن يدرك أي يسبق أحدهما بأصابة العدد المشروط من عدد معلوم كعشرين من كل منهما مع استوائهما في عدد المرى أو اليأس من استوائهما في الإصابة ولا يبان محاطة بأن تزيد أصابته على

جيداً (قوله أن يقطع المركوبان) أي أن يمكن قطعهما المسافة (قوله في حق ملتزم العوض) خرج ما إذا كانت من غير عوض أو كان الفاسخ غير الملتزم فانه جائز (قوله كالأجارة) أي بجامع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين وقيل بل جائز كالجاعة بجامع أن العوض مبذول في مقابلة ما لا يوثق به فكان كذا لا يبق (قوله والأفله ترك حقه) المعنى والأفله القسح وتركه لأن له ترك حقه بخواب الشرط محذوف وما ذكره له وهذا لا يظهر إلا إذا كان الملتزم أحد المتسابقين لا غيرهم لأنه ليس له حق (قوله وصفة المناضلة) معطوف على اسم كان (قوله زيادة على ما تزيان) أي وهو أن تكون المناضلة على نافع في الحرب كالرمح والمزاريق ونحوهما من الشروط المارة التي تأتي هنا (قوله من نحو خشب) بيان لما (قوله وسما) أي نخنا (قوله وبيان ارتفاعه) كأن يكون بينه وبين الأرض ذراع مثلاً ويكون معلقاً على شيء (قوله ان ذكر الغرض) فان لم يذكر كقولهما تناضلتا على أن العوض للأبعد رميةً لم يجز لبيان غرض ولا يبان ارتفاعه أو اضطرر عرف فيهما فيحمل المطلق عليه (قوله ولم يغلب عرف) هو محل التقييد أي ان ذكر الغرض في هذه الحالة (قوله فيهما) أي في قدر والغرض وبيان ارتفاعه (قوله بيان شيء منهما) أي من الشرطين الآخرين (قوله بأن يدرك) بضم الدال مضارع يدرك باب قتل عبارة العباب وهي أي المبادرة أن يجعل المال للسابق إلى إصابة خمسة مثلاً من عشرين مع تساويهما في عدد الرميات فان تساوى في الإصابة فلا ناضل وان لم يستويا في الرميات كأن أصاب أحدهما خمسة من عشرين والاخر بأربعة من تسعة عشر وجب اتمام العشرين في قيديب الباقي فلا يكون منضولاً وان كانت إصابة الآخر لثلاثة منها فقد صار منضولاً (قوله العدد المشروط) أي المشروط أصابته كخمسة (قوله كعشرين) قال في شرح المنهج عقب ذلك ولا يبان عدد ذنوب المرى كسهم سهم واثنين ويحمل المطلق الخ في كلام الشارح سقط كما يدل عليه قوله وعلى أقل نوبه سم فلو شرط أن من سبق إلى خمسة من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين أو عشرة فأصاب أحدهما خمسة والاخر دونها فالأول ناضل وان أصاب كل خمسة فلا ناضل وكذا لو أصاب أحدهما خمسة من عشرين والاخر أربعة من تسعة عشر بل يتم العشرين بل هو أن يصيب في الباقي وان أصاب الآخر من التسعة عشر ثلاثة لم يتم العشرين وصار منضولاً ليأسه من الاستواء في الإصابة شرح المنهج (قوله في عدد المرى) أي الذي رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الآتي أو عشرة سم (قوله بأن تزيد الخ) كأن يقول تناضلت معك على أن كلانا يرمي عشرين ومن زادت أصابته على الآخر فيها بكذا فهو الناضل وسيمت محاطة من الخط وهو اسقاط لأن كل واحد يحيط سهما أي يسقطه في مقابلة خط الآخر سهما آخر ويند اعلى ذلك قولهما ومن زادت أصابته من اعلى الآخر بكذا فهو الناضل شيخنا (قوله ويحمل المطلق الخ) وصورته في الاطلاق أن يقول ترا من اعلى أن كلانا يرمي عشرين ومن أصاب في خمسة فهو الناضل فهذا من قسم المطلق لأن الخمسة المشروطة أصابته لم تقيد بكونها قبل الإصابة الاخر أو بعدها فان قيدها بكونها قبل الإصابة الاخر بأن قال ومن أصاب منافي خمسة قبل الآخر فهو الناضل فهي حقيقة المبادرة كما قرره شيخنا اه (قوله عن التقييد) كذا في غالب النسخ وفي بعض

أصابة الآخر بكذا كواحد من عدد معلوم كعشرين من كل منهما ويحمل المطلق عن التقييد بشئ من ذلك على المبادرة

النسخ

وعلى أقل نوبه وهو سهم سهم تغلبتهما ولا يشترط بيان قوس ومهم لأن العمد على الراى فان عين شيأ منهما لغا وبأزاده بمثل من نوعه
 وشروط منع إبداله مفسد للعقد ويسبق بيان صفة أصابته الغرض من قرع وهو يجوز أصابه الغرض أو نزع بأن يشقبه ويسقط أو يخسق
 بأن يثبت فيه وان سقط بعد ذلك أو مرق بأن يتقدمه أو نزع بأن يصيب طرف للغرض فيخرمه فان أطلقا كنى القرع (ويخرج العوض)
 المشروط (أحد المتسابقين حتى إذا سبق) بفتح أوله على البناء للفاعل (استرده) ممن هو معه (وان سبق) بضم أوله على البناء للمفعول
 (أخذه صاحبه) السابق ولا يشترط حينئذ بينهما محل (وان أخرجا) أى المتسابقين العوض (معالم يجوز) حينئذ (الآن يدخل) أى بشرط
 (بينهما محلا) بكسر اللام الأولى فيجوز أن كانت دابته كفوا لدا بينهما سمي محلا لأنه محل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرمة فان
 المحلل (ان سبق) المتسابقين (أخذ) ما أخرجه من العوض لنفسه سواء (٣٠٥) أجا أمعا أم مر تبالسبق لهما (وان سبق) أى

سبقاهم أجا أمعا (لم يخرم) لهما شيأ
 ولا شئ لأحدهما على الآخر وان
 جاء المحلل مع أحد المتسابقين وتأخر
 الآخر فالله نفسه لأنه لم يسبقه
 أحد ومال المتأخر للمحلل والذي معه
 لانهم سبقاه وان جاء أحدهما ثم المحلل
 ثم الآخر فالله الآخر لأن الأول سبقه
 الاثنين (تنبيه) * الصور الممكنة في
 المحلل ثمانية أن يسبقهما ويحيا
 معا أو مر تبأ ويسبقاه ويحيا معا
 أو مر تبأ أو يتوسط بينهما أو يكون مع
 أولهما أو ثانيهما أو يحيى الثلاثة معا
 ولا يحى الحكم في الجميع ولوقا سبق
 جمع ثلاثة فأكثر وشروط الثاني مثل
 الأول أو دونه صح ويجوز شرط العوض
 من غير المتسابقين وسواء أكان من
 الامام أم من غيره كأن يقول الامام
 من سبق منك قل في بيت المال كذا
 أوله على كذا ويكون ما يخرج من
 بيت المال من سهم المصالح كما قاله
 البلقيني أو الاجنبي من سبق منك
 فله على كذا لأنه بذل مال في طاعة
 ولا شك أن حكم اخراج أحد المتنازعين
 العوض واخرجهما مع حكم المسابقة
 فيما سبق من غير فرق وصورة اخراج
 أحدهما أن يقول أحدهما ترى كذا
 فإذا أصبت أنت منها كذا فلك على

التسخ على وهى بمعنى عن وقوله نوبه أى الرمي (قوله أو نزع) بالخاء والراى المجتمعين وهذا
 والذان بعده مصادرا لافعال كلها من باب ضرب كما فى المصباح (قوله بأن يثبت فيه) لم يقل
 أن يشقبه ويثبت لأنه لو وقع في ثقبه قديمة وثبت فيها كنى وكذا لو كان هناك صلابة ولولاها
 لثبت سهم على المنهج قال الشيخ س ل في حاشيته وما ذكره من المغيرة بين الخرق والخسق
 خلاف ما يقتضيه كلام الأزهري والجوهري حيث جعل الخارق بالراى لغة في الخاسق بالين
 فهما شئ واحد فعل ما ذكره القفها هو عرف الرماة اه خ ط (قوله أحد المتسابقين)
 أى أو المترايين اه قل (قوله حتى إذا سبق الخ) وسبق ذى خف يكتف وذلك لأن
 الأبل ترفع أعناقها عند السير والقبيل لا عنق له وأما ذوالخافر فالسبق بالعنق ففى برز عنق
 أحدهما عن عنق الآخر كان سابقا ان لم ترفع أعناقها والافلاعبة بالسكف فان زاد عنق
 أحدهما على الآخر فلا عبعة بالسبق بالزيادة بل لا بد من سبق شئ مما هو أفضاه كذا كان طول
 عنق أحدهما شبرا والآخر شبرين فالسبق بزيادة شبرين طول العنق غير معتبر لأنه قدرا الزائد
 فلا بد من السابق بأكثر من الشبر في المثال حتى يعد سابقا شيخنا وهذا فى سبق الزائد وسبق
 الناقص بجأوزته لشي مما زاد به الآخر عليه لا مجاوزته كله والعبعة بالسبق عند الغاية
 لا قبلها لأنه قديم سبقه الآخر (قوله استرده عن الخ) أى ان كان دفعه له فان كان معه بقى على
 حاله وبعبارة قل قوله استرده أى لم يلزمه شئ وتعبير الشارح بقوله ممن هو معه ليس قيد وانما
 هو لمراعاة قول المصنف استرده (قوله محلا) سى بذلك لأن بسببه حل العقد وأخذ المال له
 ولغيره وبكفى واحد ولو لا أكثر من اثنين قل على المحلل (قوله كفوا) بتثنية الكاف أى
 مساويا (قوله عن صورة القصار) بكسر القاف كما يؤخذ من القاموس وهو مافه ترددين
 الغنم والغرم وعبارة المصباح فامرته قدام من باب قبل ففقرته قرا غلبته (قوله فان المحلل)
 صله للعله وبعبارة المنهج ويعتبر لصحتها عند شرطه منها محل كفى هو لهما فى الركوب وغيره
 وكفى هو كونه المعين لمركوبيهما يغنم ان سبق ولم يغرم ان لم يسبق اه وقوله يغنم ولم يغرم أى
 لا بد من شرط ذلك فى صلب العقد كما فى حل وقل (قوله فالحال هذا) أى الذى جاء مع المحلل
 (قوله غمانية) وحكم الاولين يأخذ المحلل الجميع والثالثة لاشئ والرابعة للأول والخامسة
 كذلك والسادسة للأول والمحلل والسابعة للأول والثامنة لاشئ اه عبارة زى (قوله)
 فله في بيت المال) ويكون من سهم المصالح قاله البلقيني اه س ل (قوله على اختيار قوتها)
 أى وكان بعوض أخذ من قوله من أكل أموال الناس بالباطل (قوله أو أكل كذا)

كذا وان أصبها أو فدا شئ لأحدنا على (٧٧ ح) صاحبه وصورة اخراجهما معا أن يشترط كل واحد على صاحبه عوضا ان أصاب
 ولا يجوز هذا إلا محل بينهما كما سبق * (خاتمة) * لو تراهن رجلان على اختبار قوتها بصعود جبل أو اقلال بحجرة أو أكل كذا فهو من
 أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام ذكره ابن كج وأقره فى الروضة قال الدميرى ومن هذا النمط ما يفعله العوام من الرهان على حل كذا
 من موضع كذا الى مكان كذا أو اجراء الساعى من طلوع الشمس الى الغروب وكل ذلك ضلالة وجهالة مع ما اشغل عليه من ترك الصلوات
 وفعل المنكرات انتهى وهذا أمر ظاهر ويندب أن يكون عند الغرض شاهدان يشهدان على ما وقع من أصابه أو خطا وليس لهما أن
 يمدحا الحبيب ولأن يذما الخطئ لأن ذلك يحل بالنشاط وينج أحدهما من أذية صاحبه بالتجسس والفحص عليه

عبارة غيره أو كل كذاب كذا وهو راجع للجميع ثم رأيت في نسخة (قوله والضر عليه) تفسير (قوله ولكل منهما) أي المتسابقين (قوله لاجلب) أي لاصباح وقال بعضهم قوله لاجلب ولاجنب كل منهما بالجيم أوله والموحدة آخره ووسط الأول لام مفتوحة ووسط الثاني نون كذلك وتفسيرهما في كلامه اه قل (قوله يجنبون) أي يأخذونها جنبية معهم تقاد بلا ركوب قال اج أي لا يجوز لأحد المتسابقين أن يجلب على مركوبه ولأن يأخذ معه جنبية أي فرسا أخرى ليربح الأولى بها وقوله الامد أي الغاية وقوله كذه بالذال المهملة أي أتعبه وفي نسخة كره بالراء فتاقل اه شيخنا (قوله الذي كره) أي كل منهم أي أقبل به على مطلوبه فالكر مقابل القر

* (كتاب الايمان والنذور) *

قدمهما على القضاء لأن القاضي قد يحتاج الى اليمين من الخصوم وجع النذور معها لأن كلامهما عقد يعقده المرء على نفسه ولأن بعض أقسام النذرية كفارة يمين وهو نذر الجراح ولا يقال كان المناسب ذكر الايمان عقب القضاء لأنها لا توجد الا بعد حصول الدعوى لانا نقول ذكرها هنا لتكون معلومة الثبوت فيصبح الحكم بها على من هي واجبة عليه (قوله الايمان بفتح الهمزة) ومن الحكم ايمان المرء يعرف بأيمانه وأمره الله تعالى بالخلف على تصديق ما أمر به في ثلاثة مواضع من القرآن في يونس في قوله تعالى قل إي وربي انه لحق وفي سبأ في قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي تأتينا الساعة وفي التغابن في قوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يعثروا قل بلى وربي تتبعنا (قوله جمع يمين) وأركان اليمين ثلاثة حالف ومخوف عليه ومخوف به فيشترط في الحالف التكليف والاختيار والقصد وفي المخوف عليه أن يكون غير واجب بأن كان محتملاً ومستحيلاً وفي المخوف به أن يكون اسماء من أسماء الله تعالى الخ (قوله واطلقت على الحلف) أي فيكون مجازاً من سلا علاقه المجاورة وأنه مجازاً بالاستعارة المصروفة بأن شبه اليمين بالعضو المعروف بجماع أن كلا يحفظ الشيء فاليمين تحفظ الشيء المخوف به على الحالف والمذتحفظ الشيء على صاحبها ثم صار حقيقة شرعية فيما ذكر (قوله يأخذ) عبارة المصباح كانوا اذا تحالفوا ضرب كل منهم يمينه على يمين صاحبه فسمي الحلف يميناً مجازاً قال سم وسعي العضو يميناً لوقو قوته ومنه لاخذنا منه باليمين أي بالقوة (قوله تحقيق أمر الخ) فيه أن اليمين الشرعية هي اللفظ المخصوص لا التحقيق المذكور لأنه يتسبب عنه الآن يقال أن هذا اصطلاح والمراد جعله محققاً أي التزام تحقيقه وان كان تحقيقه مستحيلاً فيشمل المستحيل كما في سم وقوله تحقيق أمر أي أو تو كيد كافي الروضة ويدل عليه قوله الآتي ويكون اليمين أيضاً التأكيد وقوله تحقيق أمر أي بامم مخصوص (قوله ماضياً) كقوله والله ما دخلت الدار (قوله نقياً) تميز من قوله ماضياً ومستقبلاً (قوله ممكناً) حال من أمر (قوله ليقطن الميت) أو يصعدن السماء فانه يمين تلتزم به الكفارة حالاً وان صعد السماء لأن ذلك يحل بتعظيم الاسم وحرمة شوبري والمعتد أنه لا يبحث اذا صعد السماء كما قاله عث والحاصل أن المخوف عليه منصرف في شيئين المحتمل كوالله لا ضربين زيد والمستحيل كوالله لا قتل الميت أما الواجب فلا يكون محفوفاً عليه كوالله لا موتن لأنه لا يتصور فيه الا البر وهو

ولكل منهما حاش الفرس في السباق بالوسط وتحريك اللجام ولا يجلب عليه بالصباح ليزيد عدوه لخبر لا جلب ولاجنب قال الراغبى وذكر في معنى الجنب أنهم كانوا يجنبون الفرس حتى اذا قاربوا الامد تحولوا عن المركوب الذي كرهه بالركوب الى الجنبية فنهوا عن ذلك

* (كتاب الايمان والنذور) *
الايمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصلها في اللغة اليد اليمنى وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا تحالفوا يأخذ كل واحد منهم يده صاحبه وفي الاصطلاح تحقيق أمر غير ثابت ماضياً كان أو مستقبلاً نقياً أو ثباتاً ممكناً كقوله أومستقبلاً نقياً أو ثباتاً ممكناً كقوله ليدخلن الدار أو كاذبة مع العلم الميت صدقة كانت أو كاذبة مع العلم بالحال أو الجهل به وخرج بالتحقيق لغو اليمين فليست يميناً وبغير ثابت الثابت كقوله والله لا موتن تحقيقه في نفسه فلا معنى لتحقيقه ولأنه لا يتصور فيه الحث

لا يحل بتعظيم الله تعالى بخلاف المستحيل فانه لا يتصور فيه الا الحث وهو يحل بتعظيم الله تعالى فان احب الله الميت وقتله أو صعد السماء سقطت الكفارة فيستردها ان كان دفعها (قوله وفارق) أي عدم انعقادها في الواجب (قوله وضابط الخالف) سكت عن اشتراط النطق فقبل يشترط والمعتقد عدم اشتراطه فيعتقد اليقين بإشارة الاخرس بأن حلف بالإشارة أنه لا يدخل الدار أو لا يلبس الثوب مثلاً بدليل قولهم إياهم إشارة الاخرس معتد بها في جميع الابواب الثلاثة لا يعتد بإشارته فيها وإيس الحلف على ما ذكرتها نعم ان حلف بالإشارة على عدم الكلام فتكلم بالإشارة لا يحث وان كانت عينه منعقدة سواء حلف وهو ناطق ثم خرس أو حلف بعد الخرس (قوله ولا تعتقد اليقين) قال في شرح المنهج ويعتقد اليقين بأربعة أنواع أي بواحد منها وهو ما اختص بالله أو ما هو فيه أغلب ان أرادته أو أطلق أو ما يطلق عليه وعلى غيره سواء وقصده هو وقوله هو أي الله وقوله به أي باليمين أو صفاته الذاتية (قوله الا بذات الله) في نسخة سم العبادي الا بالله قال أي بهذا الاسم الشريف الدال على الذات العلية وقوله أو باسم الخ قال كالحج الذي لا يموت والاله ومالك يوم الدين اه والخاص أن قوله ولا تعتقد اليقين الا بذات الله يحتمل معنيين الأول أنه حلف بعنوان الذات بأن قال بذات الله لافعلن كذا وعلى هذا يكون العطف بعده من عطف المغاير ويحتمل أن يكون المراد بذات الله ما يفهم من الذات مجردة عن الصفات وهو لفظ الله ويكون المتن كأنه قال لا تعتقد اليقين الا بهذا الاسم الكريم ويكون عطف ما بعده عليه من عطف العام على الخاص (قوله أي بما يفهم) أي باسم ولومن غير أسمائه الحسنى كصانع الموجودات قال شيخنا م ومنه الجنب الرفيع والاسم الاعظم ومقتضى الايمان وفي شرحه عدم الاعتقاد بالجنب الرفيع وأنه ليس كتابة قل ونصه وكثيرا ما يقع الحلف من العوام بالجنب الرفيع ويريدون به الباري جل وعلا مع استحالة ذلك عليه اذ جناب الانسان فناء داره فلا يعتد به اليقين كما قاله أبو زرعة لأن النية لا تؤثر مع الاستحالة اه قال ع ش ويحرم اطلاقه عليه تعالى سواء قصده أو أطلق وان كان عامياً لكنه اذا صدر منه يعرف فان عاد اليها عزز ومثل في امتناع الاطلاق عليه تعالى ما يقع كثيراً من قول العوام اتكلت على جانب الله أو الجلالة على الله اه (قوله المراد بها الحقيقة) صفة للذات (قوله ولو مشتقاً) يتأمل هذا مع أن سائر أسمائه مشتقة وتأملناه فوجدنا لفظ الجلالة غيره مشتق (قوله رب العالمين) ولو قال ورب العالم وقال أردت بالعالم كذا من المال وبربه ماله كقوله قبل لأن ما قاله غير مستحيل ع ش على م (قوله أولم يكن) مراده به الموصول أو الموصوف كما مثل وان كان كل منهما مفرداً اه ومقتضاه ان الذي أعبدته من أسمائه مع أنه ليس منها لا الموصول وحده ولا مع الصلة ومقتضاه أن الحى غير مشتق مع أنه مشتق من الحياة تأمل (قوله الآن يريد به) أي بهذا القسم في جميع هذه الأسماء قال قل وهذه الارادة تجري في جميع الاقسام فلما أخره كان أولى (قوله غير اليقين) كأن جعله مبتدأ وأخبره خبراً كان يريد بقوله والذي أعبدته لافعلن والذي أعبدته أستعين به ثم يستأنف بقوله لافعلن وكأن قال بالله لا ضرر من زيد ثم قال لم أرد به اليقين بل أردت استعنت بالله مثلاً ولا ضرر من مستأنف قال الاجهوى وهذا ما لم يكن عندنا كلاً لأن العبرة بقصد الحاكم لا بقصد الخائف وفي الرحاني

وفارق انعقادها بما لا يتصور فيه البتة كلفه ليقتل الميت فان امتناع الحث لا يحل بتعظيم الله وامتناع البتة يحل فيصوح اليقين أيضاً كبد والاصل في الباب اليقين أيضاً ككقوله تعالى قبل الاجماع آيات ككقوله في أيمانكم لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية وأخبار كقوله صلى الله عليه وسلم والله لا غزوة قرىسا ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله رواه أبو داود وضابط الخالف مكاتب مختار فاصدق لا تعتقد عين الصبي والمجنون ولا المكبر ولا عين اللغو ثم شرع المصنف فيما تعتقد اليقين به فقال (ولا تعتقد اليقين الا بذات الله تعالى) أي بما يفهم منه ذات الباري سبحانه وتعالى المراد بها الحقيقة من غير احتمال غيره (أ وباسم من أسمائه تعالى) المختصة به ولو مشتقاً ومن غير أسمائه الحسنى سواء كان اسماً مفرداً كقوله رب العالمين والله أو مضافاً كقوله والذي ومالك يوم الدين أو لم يكن كقوله والذي أعبدته أو أسجد له أو فشى بسده أي بقصد زيه يصرفها كيف يشاء أو الحى الذي لا يموت الآن يريد به غير اليقين فليس يمين فيقبل منه ذلك كما في الروضة كلاً صلها

ولا تنفع التورية في اليمين عند القاضي الا اذا حلفه بالطلاق اهـ (قائدة) * التورية في اليمين نافعة والعبارة فيها بنسبة الحالف الا اذا استعطف القاضي بغير الطلاق والعناق لما سياتي في الدعوى وهي وان كان لا يثبت بها لا يجوز فعلها حيث يطل بهما حق المستحق بالاجماع فن التورية أن ينوي باللباس الليل والقراش والبساط الارض وبالاوتاد الجبال وبالسقف والبناء السماء وبالاخوة الاخوة الاسلام اهـ دميري وعبرة قل قوله الا أن يريد به غيره ظاهره ولومعه فليس يميننا وهو محتمل (قوله ولا يقبل منه ذلك) أي ارادة غير اليمين في الطلاق أي فيما لو قال ان حلفت بالله فأنت طالق أو فعبدى حراً أو أطولك فوق أربعة أشهر فأنت بصيغة مما تقدم كأن قال بعد قوله السابق بالله لا ضرر من زيد اثم قال لم أرد به اليمين بل أردت استعنت بالله مثلاً فإنه لا يقبل منه فيقع ما علقه على الحلف من الطلاق والعناق والا يلا فإرادة غير اليمين تارة تقبل وتارة لا تقبل اهـ حل لكر في الروض ما هو صريح في أن صورته أن يحلف بالطلاق ثم يقول لم أرد به الطلاق بل أردت به حل الوثاق مثلاً أو يقول لعبداء أنت حر ثم يقول لم أرد به العتق بل أردت به أنت كالحرف في الخصال الحميدة مثلاً أو آلى من زوجته وقال لم أرد به الا يلاء أي فإنه لا يقبل منه ذلك وعبرة الروض ولو آلى بصيغة طلاق أو عتق أو يلاء وقال لم أرد به الطلاق والعناق والا يلاء لم يقبل ذلك اهـ والظاهر أنه يصح كل من التصويرين لكن ما في الروض أقرب لما فيه من حل الكلام على ظاهره اهـ شيخنا (قوله لتعلق حق غيره به) وهو الزوجة في الاول والثالث والعبد في الثاني وقوله غيره أي غير الله به (قوله أما اذا أراد بذلك غير الله تعالى) تفصيل آخر غير الذي قبله وحاصل ذلك أن الاسم اما مختص أو غالب أو مستو وعلى كل اما أن يريد به الله أو غيره أو يطلق فتضرب ثلاثة في مثلها تبلغ تسعة ثم تضرب أحوال قصد اليمين أو عدمه أو الاطلاق في التسعة تبلغ سبعة وعشرين في الاسم المختص تسعة وفي الغالب كذلك وفي المساوي كذلك وأحكامها أنه في القسم الاول تنعقد اليمين في ستة دون ثلاثة لانه ان أراد اليمين أو أطلق انعقدت سواء أراد بالاسم الله أو غيره أو أطلق وان أراد غير اليمين لم تنعقد سواء أراد بالاسم الله أو غيره أو أطلق (قوله بذلك) أي ارادة غير اليمين وقوله مؤول بذلك أي ارادة غير الله به (قوله أو باسم من أسماءه) عطف على باسم الاول عطف مغاير لان الاول خاص وهذا غالب وفيه تسعة كما مر وبيان حكمها تنعقد اليمين في أربعة دون خمسة لانه ان أراد اليمين أو أطلق أو أراد بالاسم الله أو أطلق انعقدت وان أراد غير اليمين لم تنعقد سواء أراد بالاسم الله أو أراد غيره أو أطلق وان أراد بالاسم غير الله أو أراد اليمين أو أطلق لم تنعقد ووقع السؤال عما يقع من قول العوام والاسم الاعظم هل هو يمين أم لا ونقل بالدرس عن مر انعقاد اليمين به اهـ ع ش على مر وصرح به الزياي وفيه واذا قال والاسم الاعظم والقسم الاعظم لا أفعل كذا أو لا فعلته انعقدت يمينه لان الاسم الاعظم اما الله تعالى أو الحى القيوم وكل منهما ينعقد به اليمين اهـ (قوله الغالب اطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره) مشاركة الغير له سبحانه وتعالى انما هي في الاطلاق المجرد عن الاغلبية خلافا لما يؤهمه صديقه وصوابه أن يقال ويطلق على غيره لا غالباً وأجاب بعضهم بأن قوله على غيره متعلق بمحذوف تقديره ويقل اطلاقه على غيره وعبرة المنهج وعبرة المنهج وعبرة المنهج وعبرة المنهج

ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعناق والا يلاء ظاهر التعلق حق غيره به أما اذا أراد بذلك غير الله تعالى فلا يقبل منه ارادته لا ظاهره ولا باطنه لان اليمين بذلك لا تختصم غيره تعالى فقول المتهاج ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين مؤول بذلك أو باسم من أسماءه الغالب اطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره

أغلب كالرحيم الخ وعبارة المرحوم قوله وعلى غيره كذا في خط المؤلف وفيه نظر لأن
التقدير حينئذ يصير معناه الغالب إطلاقه عليه والغالب إطلاقه على غيره اهـ وقال بعضهم قوله
وعلى غيره المناسب دون غيره بدليل ما يأتي (قوله والرب) فيه نظر لأنه من الخاسر بالله
وصارة زى واستشكل الرب بأن لا يستعمل في غير الله تعالى فينبغي الحاقه بالآول ويمكن
أن يراد ذلك بأن أصل معناه يستعمل في غيره فصح قصده وأل قرينة ضعيفة لا قوة لها على الغاء
ذلك القصد وصرح في المصباح بأن الرب يستعمل في غيره تعالى وأنشد على ذلك شاهد من كلام
العرب فعليه يكون مستعملا في الله وفي غيره لغة وإن كان شرعا لا يطلق الا على الله وحده فلا
حاجة لما قيل هنا من التكلف (قوله انعقدت بينه) الاولى اسقاطه اعلمه عما قبله (قوله
الذاتية) بخلاف الفعلية كخلق ورزقه فانها ليست بين وظاهره لا صريح ولا كناية من ل
وأخرج السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لكن بحث الزكشي الانعقاد
بهذه لانها قديمة متعلقة به تعالى رشيدى على مر وعبارة قل تنبيه هذا الذي تقدم
في صفات الذات الثبوتية القائمة به في الازل أما صفاته السلبية وهي القائمة به كعدم جسميته
وعرضيته وصفاته الفعلية كرزقه وخلق ورزقه وهي الثابتة له فيما لا يزال فتزد شيئا في الاولى
وقال القاضي تنعقد اليقين بها وجرى عليه العبادى وجرم بعدم انعقاد اليقين بالثانية تعالى الامام
الرافعى والجمهور خلافا للخلاف فراجع الفرق بين صفتي الذات والفعل أن الاولى ما استحقه
في الازل والثانية ما استحقه فيما لا يزال دون الازل يقال علم في الازل ولا يقال رزق في الازل
الا توسعا اهـ شرح الروض قال سم ولا ينعقد اليقين بصفات الافعال كالخلق والرزق وان نوى
خلافا لليقينية وفي حاشية الشبرا ملى للفرى الانعقاد بها * (فرع) * لو قال ان فعلت كذا
فأيمان البيعة لازمة لى أو فأيمان المسلمين لازمة لى فان أراد اليقين بالله أو أطلق لم تنعقد وان
أراد البيعة الجاهل انعقدت لان البيعة كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمصافحة فلما
تولى الجاهل رتبها أيمانا تشق على ذكر اسم الله تعالى وعلى الطلاق والحلج والاعتاق وصدقة
المال وانظر ماذا يلزم منها ولو شرب في يمينه بين ما ينعقد به وما لا ينعقد به كوالله والكعبة
فقال العبادى المتجه عندى الانعقاد سواء قصد الحلف بكل منهما أو أطلق أو بالجموع فراجع
وفص سم على حج شرك في حلقه بين ما يصح الحلف به وغيره كوالله والكعبة فالوجه انعقاد
اليقين وهو واضح ان قصد الحلف بكل أو أطلق فان قصد الحلف بالجموع فقيه تأمل والوجه
الانعقاد لان جزم هذا الجموع يصح الحلف به والجموع الذى جزؤه كذلك يصح الحلف به
وان حلف رجل بالله تعالى فقال آخر عيىنى في يمينك أو يلزمنى مثل ما يلزمك لم يلزمه شئ
وان كان ذلك في الطلاق ونوى لزمه ما لزم الخالف اهـ سم (قوله كوعظمته) ما جزم به من
ان عظمة الله صفة هو المعروف وبني عليه بعضهم منع قولهم سبحانه من تواضع كل شئ لعظمته
قال لان التواضع للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات ومنع القرأى ذلك وقال الصحيح ان
عظمة الله الجموع من الذات والصفات فالمعبود مجموعهما اهـ قال مر فان اراد به
هذا فصيح أو مجرد الصفة فمتنع ولم يسنوا حكم الاطلاق أى في قوله سبحانه من تواضع كل شئ
لعظمته والوجه انه لا يمنع منه اهـ وعبارة قل على الجلال العظمة صفة مختصة به تعالى

بها من نسخة المؤلف قوله فرع الى
انرا قوله ليس من العبريد

كقوله والرحيم والمالك والرازق
والرب انعقدت بينه ما لم يربها غيره
تعالى بأن أراد تعالى أو أطلق بخلاف
ما اذا أرادها غيره لانها تستعمل في غيره
مقيدا كرحيم القلب وخالق الافان
ورازق الجيش ورب الابل وأما الذى
يطلق عليه وعلى غيره سواء كالموجود
والعالم والحق فان أراد تعالى به
انعقدت بينه بخلاف ما اذا أرادها
غيره أو أطلق لانها لم أطلقت عليهما
سواء أنشئت الكتابات (أو صفة من
صفاته الذاتية) كوعظمته وعزته
وكبريائه وكلامه ومنشئته وعلوه وقدرته

بحسب الوضع فتقول بعضهم انها الجسم الذات والصفة فيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كما قال
لم تصح اضافتها الى الله تعالى كما لا يقال سائق الله ولا رائق الله فتأمل (قوله وحقه) أى
استحقاقه للعبادة والالوهية فهو صفة له تعالى وعبارة الشيخ سهل قوله وحقه أى مطلقا
نوى به اليقين أو أطلق في الاصح قال الماوردى ومعناه حقيقة الالوهية لأن الحق هو ما لا يمكن
بحوده فهو في الحقيقة اسم من أسمائه تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى وانه لحق
اليقين والحلف بالقرآن عين في صورة الاطلاق وكذا ما نحن فيه هذا ان جرح الحق فان رفعه
أو نصبه فكناية لتردده بين استحقاق الطاعة والالوهية فليس بين الابنية اه (قوله ظهور
آثارها) أى آثارها الظاهرة فآثار العظمة والعزة والكبرياء المنة والتواضع وأثر الكلام
الالفاظ الدالة عليه وأثر المشيئة التخصيص أى تخصيص المكات بما يعرض لها وأثر العظمة
اهلاك الجبارة وأثر العزة عدم ابصال مكروهه اليه تعالى (قوله وكتاب الله) بأن قصد الصفة
القديمة أو أطلق بخلاف ما إذا قصد الالفاظ (قوله الخطبة) لقوله تعالى وإذا قرئ القرآن
فاستمعوا له وقوله والصلاة الواو بمعنى أو لقوله وقرآن الفجر فإن المراد به صلاته وقال ع ش
قوله الآن يريد بالقرآن الخطبة أى أو الالفاظ أو الحروف (قوله الورق) أى أو اللفظ كما ذكره
ج فان أراد لفظ القرآن لا المعنى النفسى لم يكن عينا وقال ع ش لانه عند الاطلاق لا ينصرف
عرفا للماقيه من القرآن ويؤخذ منه عدم الفرق بين قوله والمصحف وحق المصحف اه ولعله
ان حق المصحف ينصرف عرفا الى غنسه الذى يصرف فيه ولا كذلك المصحف فانه انما ينصرف
لما فيه من القرآن اه ولو أقسم بآية منسوخة التلاوة دون الحكم انعقدت اليقين على المعتد
قياسا أو لولا على انعقادها بالتوراة والانجيل مع نسخ الامر بينهما ولا يخرج على تحريم المس
والحل لما تقدم من القياس الاولى اه واما الآية المنسوخة التلاوة والحكم معا فكان
مقتضى قياسه ان تقاس ايضا على التوراة بقياس المساواة فان قال انما لا يطلق عليها كتاب الله
قلنا له يلزم ان منسوخ التلاوة دون الحكم اه (قوله المشهورة) وغير المشهورة كالآلف
وها التبيه اه شوبرى (قوله بالتاء) الباء داخلة على المقصور (قوله فهمى الاصل)
علل ذلك بأن التاء القوقية مبدلة من الواو والواو من الباء الموحدة قال النحاة ابدلوا من الباء
واو القرب المخرج ثم من الواو اواء لقرب المخرج كما فى تراث وانما اختصت التاء بلفظ الله لانها
بدل من يدل فضاقت التصرف فيها وهى وان ضاقت تصرفها قد بورك فيها للاختصاص بأشرف
الاسماء وأجلها اه زى وخرج بهذه الثلاثة الفاء والالف الممدودة والتخمية فحوا لله
وآله وبالله قال م ر فهمى كناية وكذا بلة بتشديد اللام وحذف الالف عين ان نواها على الرابع
خلاف الجمع ذهبوا الى أنها لغو وبنى ما لوقال والله يحذف الالف بعد اللام هل يتوقف الانعقاد
على نيتهما أولا ويظهر الآن الثانى لعدم الاشتراك في هذا اللفظ بين الاسم الكريم وغيره بخلاف
البلة فانها مشتركة بين الحلف بالله وبلة الرطوبة وبنى ايضا ما لو حذف الهاء من لفظ الخلافة وقال
بالأو ولاهل هى عين أولافيه نظرا واقترب الثانى لانها بدون الهاء ليست من أسمائه ولا صفاته
ويحتمل الانعقاد عندنية اليقين ويحتمل على انه حذف الهاء ترخيما والترخيم جائز فى غير المنادى
على قلته اه شرح م ر وع ش عليه (قوله لا فعلن كذا) راجع للجمع فلو تركه لا يكون

وحقه الآن يريد بالحق العبادات
وبالذين قبله المعلوم والمقدور وبالبقية
ظهور آثارها فليست عينا لاحتمال اللفظ
وقوله وكتاب الله عيني وكذا والقرآن
والمصحف الآن يريد بالقرآن الخطبة
والصلاة والمصحف الورق والجلد
وحروف القسم المشهورة بآه موحدة
هو او تاء فوقية كتاب الله وواقه وتالله
لا فعلن كذا ويختص لفظ الله تعالى
بالتاء القوقية والمظهر مطلقا بالواو
وسمع شاذ اترب الكعبة والرحمن
وتدخل الموحدة عليه وعلى المضمر فهمى
الاصل وتليها الواو ثم التاء ولو قال الله
مثلا بتليها الهاء أو تسكنها لا فعلن
كذا فكناية كقوله أشهد بآه

صريحاً ولا كناية ومنسل تالله ما في معناه (قوله لعمر الله) المراد منه البقاء والحياة
 وانما لم يكن صريحاً لانه يطلق مع ذلك على العبادات والمفروضات شرح الروض وهذا عند
 الفقهاء أما عند النجاة فللعمر الله صريح في القسم (قوله عهد الله) والمراد بعهد الله اذ انوى
 به اليقين استحقاقه لا يجب ما أوجب عليه وتعبداً به واذا انوى به غيرها فالمراد بالعبادات التي
 أمرنا بها وقد فسر بها أي العبادات الامة في قوله تعالى انما عرضنا الامة شرح الروض
 (قوله وذمته) مراد في لما قبله (قوله أو حلفت) وسمى القسم حلفاً لانه يكون عند
 انقسام الناس الى مصدق ومكذب اه أبو حيان (قوله الا ان نوى خبراً) أي فهو يمين عند
 الاطلاق شورى واعلم انه قد جرى لنا وجه أيضاً بأن ذلك ليس بيمين مطلقاً قال الامام جهم
 قوله بالله لا فعلت عينا صريحاً وفيه اضرار معنى أقسم فكيف تحمّل رتبته اذا صرح بالمضمر
 والجواب ان التصريح به يزيل الصراحة لاحتماله الماضي والمستقبل فكمن من مضمر يقدره
 التصوي واللفظ بدونه أو وقع في النفس ألا ترى الى أن معنى التعجب فيما أحسن زيد انزل اذا قلت
 شيء حسنت فريداً مع أنه مقدربه سم (قوله وقوله لغيره أقسم عليك بالله) وكذا لو قال بالله
 لتفعلن كذا من غير ذكر المتعلق ع ش على م ر (قوله أقسم عليك) أما بدون عليك فيمين
 لا يجري فيها تفصيل برماوى وقل (قوله أو أسألك بالله) مفهومة أنه لو قال والله تفعلن كذا
 أو لا تفعلن كذا أو أطلق كان يميناً وهو ظاهر لان هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاعة بخلاف
 أسألك بالله ع ش على م ر (قوله ان أراد به يمين نفسه) أي فقط بأن أراد تحقيق هذا الامر
 المحقق فاذا حلف شخص على آخر أنه يأكل فلا يأكل أمر محقق فاذا أراد تحقيقه وأنه لا بد من
 الاكل كان يميناً وان أراد أنشفع عنده بالله انك تأكل أو أراد يمين مخاطب كان قصد جعله
 حالفاً بالله فلا يكون يميناً لانه لم يحلف هو ولا المخاطب قتره شيخنا (قوله بخلاف ما اذا لم يردّها)
 بأن أراد يمين مخاطب كان قصد جعلك حالفاً بالله أو الشفاعة أو أطلق زى وشرح م ر
 (قوله ويحمل) أي عند الاطلاق على الشفاعة أي جعلت الله شفيعاً عنده في فعل كذا
 ع ش ويكره رد السائل بالله أو بوجهه سبحانه وتعالى كما سألك بوجه الله في غير المصرو
 والسؤال بذلك شرح م ر وقوله ويكره ظاهره وان كان غير محتاج اليه ويوجه بأن الغرض
 من اعطائه تعظيم ما سأل به اه ع ش (قوله عدم انعقاد اليمين بمخلوق) أي فلا كفارة
 بالحلف فيه خلافاً لاجدى الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم خاصة فانه قال تنعقد لانه أحد ركني
 الشهادة كما سم الله اه دميرى وقال ع ش ينبغي للعالم أن لا يتساهل في الحلف بالنبي
 صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة لاسيما اذا حلف على نية أن لا يفعل فان ذلك قد
 يجزى الى الكفر لعدم تعظيمه لرسول الله صلى الله عليه وسلم والاستخفاف به (قوله ولا يكفر)
 ويحرم عليه ذلك حتى في حال الاطلاق روض ويعزى على ذلك مطلقاً ولا ينعقد يمينه مطلقاً وان
 قصد اليقين والتفصيل انما هو في الكفر ولومات ولم يعرف له قصد حكم بكفره حيث لا قرينة تحمله
 على غيره على ما اعتقده الاسنوى لان اللفظ بوضعه يقتضيه وقضية كلامه الاذكار خلافة وهو
 الصواب المعتمد (تبيينه) ما يفعله به من العوام من طلب الخصم ليحلف عند قبره ولا أصل له
 ولا يعتد بامتناعه كالأبطل الظاهر مقلدك رجائي قال في فتح الباري وأما ما ورد في القرآن

أولعمر الله أو على عهد الله وميثاقه
 وذمته وأمانته وكفاله لا فعلن كذا
 ان نوى بها اليقين فيمين والا فلا
 واليمين وان قيل به في الرفع لا يمنع
 الانعقاد على أنه لا حلف في ذلك فالرفع
 بالابتداء أي الله أحلف به لا فعلن
 والنصب برفع الحلف والجز بضمه
 وابقاء عمله والتسكين بإجراء الوصل
 مجرى الوقف وقوله أقسمت أو أقسم
 أو حلفت أو أحلف بالله لا فعلن كذا
 يمين الا ان نوى خبراً ما في صيغة
 الماضي أو مستقبل في المضارع فلا
 يكون يميناً لاحتمال ما نواه وقوله لغيره
 أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن
 كذا يمين ان أراد به يمين نفسه بخلاف
 ما اذا لم يردّها ويحمل على الشفاعة وعلم
 من حصر الانعقاد فيما ذكره عدم انعقاد
 اليمين بمخلوق كالنبي وجبريل والكنعنة
 ونحو ذلك ولو مع قصد بل يكره الحلف
 به الا أن يسبق اليه لسانه ولو قال ان
 فعلت كذا فانا يهودى أو برى من
 الاسلام أو من الله أو من رسوله فليس
 بيمين ولا يكفر به ان أراه تعبد نفسه
 عن الفعل أو أطلق كما اقتضاه كلام
 الاذكار

وليقول لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله تعالى وان قصد الرضا بذلك اذا فعله فهو كما فرغ في الحال (تنبيه) تصح العين على ما مضى وغيره وتكره اللفظ طاعة وفي دعوى مع صدق عندنا كم وفي حاجة كقولك كلام فان حلف على ارتكاب معصية عصي بحلفه ولم يزمه حينئذ وكفارة أو على ترك أو فعل مباح من ترك (٢١٤) حنيفة أو على ترك مندوب أو فعل مكروه من حنيفة وعليه بالحلف كفارة أو على فعل مندوب أو ترك مكروه كره حنيفة

من القسم بغير الله فعنه جوابان أحدهما أن فيه حذفاً والتقليد وذهب الشافعي ونحوه والثاني أن ذلك يختص بالله فإذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس لغيره ذلك اه مد على التحرير (قوله وليقل) أي ندباً كما صرح به النووي في نكته وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك اه زى (قوله لا اله الا الله) والاولى الاثبات بأشهاد بل يتعين ان كان كفر قل وبعبارة شرح م ر واذا لم يكفر ندب له الاستغفار ويقول كذلك لا اله الا الله محمد رسول الله وحذفهم أشهد هنا لا يدل على عدم وجوبه في الاسلام الحقيقي لانه يقتصر فيما هو لا احتياط ما لا يقتصر في غيره وهو محمول على الاثبات بأشهاد كما في رواية أمّ رث أن أمّ ثعلبة الناس حتى يقولوا لا اله الا الله (قوله ويستغفر الله) أي كان يقول أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه وهي أكمل من غيرها ع ش على م ر (قوله وتكره) أي العين أي في الحرام والمكروه صادقا كان أو كاذبا ماضيا كان أو مستقبلا فعلا أو تركا وعلى هذا فقولهم العين الغموس كبيرة هو من حيث اقتطاع المال بها الامن حيث ذاتها قراجع ذلك وانما كرهت العين لانه ربما يهجر عن الوفاء بها وكثرة تولع الشيطان به الموضع له في الندم كما في حديث الحلف حنت أوندتم قال الامام الشافعي رضي الله عنه ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا قط أي لا قبل البلوغ ولا بعده قل وع ش (قوله وله تقديم كفارة) افهم قوله وله أن الاولى التأخير وجامن خلاف أبي حنيفة سم اما تقديمها على العين فيمتنع بخلاف وكذا مقارنتها للعين كالو و كل من يعتق عنهما مع شروعه في العين واذا اقتدمها على الحنث ولم يحنث استرجع كالزكاة أي ان شرطه أو علم القابض انها مباحة والا فلا ولو اعتق ثم مات مثلا قبل حنثه وقع تطوعا كما قاله البغوي لتعذر الاسترجاع فيه م ر ع ن وكان الاولى ذلك فيما يأتي في الكفارة اذ التقديم وصف من أوصافها كما لا يخفى (قوله على احد سببها) أي ان كان لها سببان فان كان لها سبب واحد ككفارة الجماع لم يميز تقديمها عليه سم (قوله كمنذرو مالي) فالنذر سبب أو ل والشفاء سبب ثان اه (قوله ومن حلف بصدقة) المراد به النذر الذي له حكم الحلف وهو نذر الجباج كما يدل عليه كلام الشارح فكان المناسب أن يذكره ذاتي فصل النذر (قوله ويسمى نذرا للجباج والغضب) وضابطه أن يعلق القرية ببحث أو منع أو تحقيق خبر كقوله في الحديث ان لم أفعل كذا فعلى عتق رقبة وفي المنع ان فعلته فعلى ذلك وفي تحقيق الخبر ان لم يكن الامر كما قلته فعلى عتق بخلاف نذر التبر فانه التزام قرية بلا تعليق أو معلقة على تجدد نعمة أو اندفاع نقمة كقوله ان شئني الله مريض فعلى عتق رقبة أو لله على عتق رقبة فالملق عليه في نذر التبر محبوب والمعلق عليه في نذر الجباج مبغوض اه مد (قوله لزمته الكفاة) أي كفارة العين في صورتين (قوله قال ابن الصلاح) ضعيف (قوله والثانية منعقدة) والمعتمد عدم الانعقاد مطلقا (قوله ولو حلف) أي أراد أن يحلف على شيء فسبق الخ كان أراد أن يحلف أنه لا يكلم زيدا فسبق لسانه الى عمر و ويصدق مدعى عدم قصد هاجب لا قرينة بكذبه والا لم يصدق ظاهرا كما لا يصدق ظاهرا في الطلاق والعناق والا يلام مطلقا تعلق حق الغيبة ابن حجر سم (قوله وجعل صاحب الكافي) ضعفه م ر ثم قال نعم ان أراد به غير العين قبل منه ذلك وبعبارة وما ذكره صاحب الكافي من أن ذلك أي من لغو العين ما لو دخل على

فعل مندوب أو ترك مكروه كره حنيفة وله تقديم كفارة بلا صوم على أحد سببها كمنذور مالي (ومن حلف بصدقة ماله) كقوله لله على أن أتصدق بمالي ان فعلت كذا أو أعتق عبدي ويسمى نذرا للجباج والغضب ومن صوره ما اذا قال العتق يلزمي ما أفعل كذا (فهو مخير) على أظهر الاقوال (بين) فعل (الصدقة) التي التزمها أو العتق الذي التزمه (و) بين فعل (الكفارة) عن العين الا في بيانه لخبر مسلم كفارة النذر كفارة عين وهي لا تنكفي في نذر التبر بالاتفاق فتعين حمله على نذر الجباج ولو قال ان فعلت كذا فعلى كفارة عين أو كفارة نذر لزمته الكفارة عنه وجود الصفة تغليباً لحكم العين في الاولى وخبر مسلم السابق في الثانية ولو قال فعلى عين فلفوا أو فعلى نذر وصح ويخير بين قرينة وكفارة عين (ولا شئ في لغو العين) لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان أي قصدتم بدليل الآية الاخرى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ولغو العين هو كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها قول الرجل لا والله وبلى والله رواء البخاري كأن قال ذلك في حال غضب أو لجاح أو صلة كلام قال ابن الصلاح والمراد بتفسير لغو العين بلا والله وبلى والله على البدل لا على الجمع أمالو قال لا والله وبلى والله في وقت واحد قال الماوردي كانت الاولى لغو والثانية منعقدة لانها استدرالك فصارت مقصودة ولو حلف

(ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) معينا كان لا يبيع أو لا يشتري (ففعّل) شيئاً (غيره لم يحث) لأنه لم يفعل المحلوف عليه أما إذا فعل المحلوف عليه بأن باع أو اشتري بنفسه بولاية أو وكالة فإن كان عالماً بمحتاراً (٢١٣) حثت أو ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً لم يحث ومن

صور الفحل جاهلاً أن يدخل داراً لا يعرف أنها المحلوف عليها أو حلف لا يسلم على زيد فسلم عليه في ظلمة ولا يعرف أنه زيد قاله في الروضة * (تنبيه) * مطلق الحلف على العقود ينزل على الصحيح منها فلا يحث بالفساد قال ابن الرفعة ولم يخالف الشافعي هذه القاعدة إلا في مسئلة واحدة وهي ما إذا أذن لعبد في النكاح فكبح فاسد أذنه أو وجب فيها المهر كما يجب في النكاح الصحيح وكذا العبادات لا يستثنى منها إلا الحج الفاسد فإنه يحث به ولو أضاف العقد إلى ما لا يقبله كأن حلف لا يبيع الخمر ولا المستولدة ثم أتى بصورة البيع فإن قصد التلطف بلفظ العقد مضاًفاً إلى ما ذكره حثت وإن أطلق فلا (ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) كأن حلف أنه لا يزوج موليته أو لا يطلق امرأته أو لا يعتق عبده أو لا يضرب غلامه (فأمر غيره) بفعله (ففعله) وكيه ولو مع حضوره (لم يحث) لأنه حلف على فعله ولم يفعل إلا أن يريد الخائف استعمال اللفظ في حقيقةه ويجازه وهو أن لا يفعله هو ولا غيره فيحث بفعله وكيه فيما ذكره علاماً بأذنه ولو حلف لا يبيع ولا يوكل وكان وكل قبل ذلك يبيع ماله فيباع الوكيل بعينه بالوكالة السابقة نفي فتاوى القاضي حسين أنه لا يحث لانه بعد اليمين لم يباشر ولم يوكل وقياسه أنه لو حلف على زوجته أن لا تخرج إلا بأذنه وكان أذن لها قبل ذلك في الخروج إلى موضع معين فخرجت إليه بعد اليمين لم يحث قال البلقيني وهو ظاهر ولو حلف لا يعتق عبده

صاحبه فأراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم لي فقام غير ظاهر لانه ان قصد به اليمين فواضح حثه وإن لم يقصد اليمين فعلى ما مر في قوله لم أرد به اليمين بل الشفاعة (قوله ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) انظر حكمة التنبيه على هذه مع انها معلومة لا تحتاج إلى بيان وقد يقال ذكرها نوتة لمفهومها فإن حكمه فيه تفصيل بين الفعل عامداً وناسياً فيحتاج إلى البيان (قوله بولاية أو وكالة) المراد أنه باع مال موليه أو موكله أو اشتري به (قوله لم يحث) وحكم اليمين باق حتى لو أتى به بعد ذلك عامداً حثت وإن قال لا أفارق غريمي أي حتى يوفيني فهو ريب منه أي قبل الوفاء لم يحث لأنه لم يفارقه وسواء أمكنه اتباعه أو أمساكه فلم يفعل أم لا في الأصح وكذا لو فارقه بأذنه على الأصح خلافاً لابن كعب وعليه يدل كلام الشيخ والماوردي حيث قيد المسئلة بالمهر وقد يجاب بأن الشافعي رحمه الله انما صورها بالقرار بناء على الغالب والمراد بالمضارقة هنا ما يقطع خيار المجلس اهـ شرح التنبيه لابن الملقن * (فرع) * حلف بالله لا يأكل كذا فابتاعه حثت سواء مضغه أم لا وهذا بخلاف الطلاق فإنه لا يقع بالبيع من غير مضغ والفرق أن الإيذان مبنية على العرف والعرف يعد البالغ أكلاً ولهذا يقال فلان يأكل الحشيشة والبرش مع أنه يباعهما ابتداء والطلاق مبنى على اتباع اللفظ اهـ زى ولو حلف لا يسافر بجمرا شمل ذلك النهر العظيم كما أتى به الوالد فقد صرح الجوهري في صحاحه بأنه يسمى بجمرا فإن حلف ليسافر بره بقصير السفر والاقرب الاكتفاء بوضوئه محلاً يترخص منه المسافر وانما قيدوا ذلك بما يتنفل فيه المسافر على الدابة بأن ذلك رخصة تجوزها الحاجة ولا ساجدة فيما دون ذلك اهـ مـ ر (قوله هذه القاعدة) وهي أن مطلق العقود ينزل على الصحيح وإن لم يذكرها الشارح بعنوان القاعدة شيخنا (قوله إلا في مسئلة) فيه أن هذا ليس من الحلف الذي الكلام فيه وقال قل قوله إلا في مسئلة الخ فيه نظر فإن هذا ليس من الحلف والمهر وجب بالوطء وإن لم يكن إذن من السيد اهـ فهي دخيلة هنا (قوله أو وجب فيها المهر) أي في كسبه (قوله العبادات) بأن قال والله لأصلي أولاً (قوله الفاسد) أي ابتداء أو دواماً مـ ر (قوله لم يحث) ضعيف في الأولى وهي ما إذا حلف أن لا يزوج موليته الخ لأن التوكيل يمنع من الحث الاتوكيل في الزواج (قوله لم يحث) اعتمد مـ ر الحث واعتمد فيما قبلها عدم الحث ولعل وجهه أن الإذن في قوله لا تخرج إلا بأذنه معناه الإذن في المستقبل فصار مانعاً لها من الخروج بدون إذن جديد كما أنه في مسئلة لا يبيع ولا يوكل لا يحث ببيع وكيه بوكالة سابقة لعدم وكالة جديدة لانها المحلوف عليها دون السابقة مـ ر (قوله فكاتبه) أي أودبه أو علق عتقه بصفة (قوله ولو حلف لا ينكح) هذا مستثنى من قول المتن ومن حلف أن لا يفعل شيئاً فأمر غيره ففعله لم يحث فكاتبه قال فعل الغير لا يحث به إلا في النكاح والرجعة على المعتقد فيهما (قوله حثت بعقد وكيه) أي ما لم يقصد أنه يتعاطى العقد بنفسه فإن قصد ذلك لم يحث بفعله وكيه نعم إن نوى بالنكاح الوطء لم يحث به وقد وكيه لما مر من أن المجاز يتقوى بالنية شرع مـ ر إيج * (فرع) * حلف لا يبطأ فلانة فوطئها بعد الموت لم يحث على الأوجه ابن الملقن * (فرع) * حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه وكتب به لم يحث قاله أصحاب أبي حنيفة وأدعى الرافعي أن أصولنا تخالفه ورد عليه في الروضة لأن القلم اسم للمبرى دون القصة وانما سميت القصة قبل البرى

فكاتبه وعق بالاداء لم يحث كما نقله ٧٩ م ع
لا ينكح حثت بعقد وكيه لا يقبل الحالف النكاح لغيره

الشيخان عن ابن القطان وأقره وإن صوب في المهمات الحث ولو حلف

هذا الخلاف في التوكيل في الرجعة
فما اذا حلف أنه لا يراجعها فوكل من
يراجعها * (فروع) * لو حلفت المرأة
أن لا تتزوج ففقد عليها ولها نظران
كانت حجة فعلى قول المكره وان كانت
غير حجة وأذنت في التزوج فزوجه
الولى فهو كالواذن الزوج لمن يزوجه
ولو حلف الامير لا يضرب زيدا فأمر
الجلاد بضربه فضر به لم يحث أو حلف
لا يبنى بيته فأمر البناء ببنائه فبناه
فكذلك أو لا يحلق رأسه فأمر حلاقا
فحلقه لم يحث كما جرى عليه ابن المقرئ
لعدم فعله وقيل يحث للعرف ويحرم به
الرافى في باب محرمات الاحرام من
شرحه وصححه الاسنوى أو لا يبيع
مال زيد فباعه يباعا صحيحا بأن يباعه بأذنه
أو لظفره أو أذنه كما لم يجز أو امتناع
أو أذن لى لصغرا أو خجرا أو جنونا حث
لصدق اسم البيع بما ذكر ولو حلف
لا يبيع لى زيد ما لا يباعه زيد حث
الحالف سواء علم زيد أنه مال الحالف
أم لا لأن العين معلقة على نفي فعل زيد
وقد فعل باختياره والجهل أو النسيان
انما يعتري المباشرة للفعل لا في غيره
ووقت الغداء من طلوع الفجر الى
الزوال ووقت العشاء من الزوال الى
نصف الليل وقد رهما أن يأكل فوق
نصف الشبع ووقت السحور بعد نصف
الليل الى طلوع الفجر ولو حلف امتنبت
على الله احسن الشفاء أو عظمه أو أجله
فليقل لا أحصى ثناء عليك أنت كما
أثنيت على نفسك أو ليحمدن الله تعالى
بجميع الحمد أو بأجل الحمد فليقل
الحمد لله جدا أو فى نعمه وبكافى مزيده

لأن الوكيل في النكاح سفير محض ولهذا يجب تسمية الموكل وهذا ما جزم به في المنهاج تبعاً لاصوله وهو المعتمد وصح في التبيين عدم الحنفية
وأما النووي عليه في تعيينه وصحة البلقى في تصحيح المنهاج فاعلله عن الأكثرين وقال إن ما في المنهاج من الحنفية مخالف لمقتضى
نصوص الشافعى رضى الله تعالى عنه واقاعدته (٣١٤) والدليل ولما عليه الاكثر من الاصحاب وإطال في ذلك ويجري

قلما جاز الا حقيقته * (فروع) * قال الدميرى في رجل له على آخر دين فقال ان لم أقبض منك اليوم
فأمرأتى طالق فقال صاحبه ان أعطيتك اليوم فأمرأتى طالق طريقه أن يأخذ منه صاحبه
جبر عليه فلا يحثان اه خض (قوله سفير) أى واسطة وقوله محض أى خالص لا يقع العقد له
أصلاً (قوله لمقتضى نصوص الشافعى) أى من حله على نفسه فلا يحث بعقد وكيله أخذاً
بعموم كون الحلف لا يشمل فعل الغير وقوله وإفادته أى التى فى المتن وقوله والدليل هو قول
الشارح لأنه حلف على فعل نفسه ولم يفعل (قوله فوكل من يراجعها) أى سواء قلنا الرجعة
ابتداءً نكاح أم استدامة فالمعتد أنه يحث (قوله فروع) أى أحد عشر وغالبها من قبيل
منطوق كلام المتن (قوله فعلى قول المكره) أى فالحنث وعدمه مسنون على قول المكره
والمعتد أنه لا يحث ومحل الخلاف في المكره إذا كره على الحنث اما إذا أكره على الحلف ثم
فعل لا يحث قول واحد لعدم انعقاد اليمين وهذا هو الفرع الأول وقوله ولو حلف الامير هو
الثانى وقوله ولو حلف لا يبنى بيته هو الثالث وقوله أو لا يحلق رأسه هو الرابع وقوله أو لا يبيع هو
الخامس وقوله ولو حلف لا يبيع مال زيد هو السادس وقوله ووقت الغداء سابع ووقت العشاء
ثامن وقد رهما أن يأكل تاسع وقوله ووقت السحور عاشر وقوله ولو حلف الخ الحادى عشر
(قوله كالواذن زوج) أى فيحث (قوله فأمر البناء ببنائه الخ) كل هذا داخل في كلام
المصنف (قوله لى) صفة لما لا أى لا يبيع زيد ما لا كائناً (قوله انه يعتري المباشرة الخ) أى
في الحالف المباشرة وفيه انهما اعتبر فى الذى يالى بعليقه كما ذكره فى الطلاق ثم رأيت فى شرح
الروض قال ومحل ذلك ان لم يقصد منع زيد فان قصد منه فعلى فيه التفصيل المأثور فى الطلاق
اه أى من كون زيد يالى بحنثه وكونه قصد اعلامه أو لا (قوله ووقت الغداء الخ) أى فيما
لو حلف أنه لا يتخذ بالمال المهمل فلا يحث الا اذا شبع قبل الزوال (قوله لا أحصى ثناء
عليك) أى لا أقدر على احصائه وقوله أنت تو كيد للكاف فيكون فى محل جزأ قال ابن مالك
ومضمرة الرفع الذى قد انفصل * أ كدبه كل ضمير متصل

ف قوله كما أثبت الكاف بمعنى مثل وهى صفة لثناء ومصدرية مؤولة مع مدخولها بمصدر رأى
مثل ثنائك على نفسك وإذا كان لا يقدر على احصائه فلا يطيقه وكتب بعضهم لا أحصى ثناء
عليك أى لا أطيق ثناء ولا أضبط ثناء عليك بمعنى لا أقدر على ثناء عليك والتونين فى ثناء التوزيع
أى نوعاً مخصوصاً من الثناء وهو الذى يليق بك وما فى كما مصدرية أى لثناءك على نفسك
أو موصولة أى ثناء بمعنى المنى به الذى أثبت به على نفسك فى كونه قطعاً تفصيلاً غير متناه
أو موصوفة أى مثل ثناء أثبت به اه (قوله فليقل) روى ابن جبريل عليه لا دم وقال عليك
بجميع الحمد (قوله جذا) معمول لمحذوف أى جدت جذا وليس معمول للحمد لأن المصدر
لا يخبر عنه قبل معموله وقوله يوافى نعمه أى يقابلها بحيث يكون بقدرها فلا تقع نعمة الامتقالة
لهذا الحمد بحيث يكون الحمد بأزاء جميع النعم وهذا على سبيل المبالغة بحسب ما ترجمه والافكل
نعمة تحتاج الى حمد مستقلة أو يجعل التنوين فى حمد التكثير وقوله وبكافى مزيده أى
يساوى النعم الزائدة من الله والمزيد مصدر ميمي من ازادة الله النعم والضمير لله أى مزيده الله للنعم
والمعنى أنه يترجى أن يكون الحمد الذى أتى به موفياً بحق النعم الحاصلة بالفعل ومساوياً بما يزيد

وهنا فروع كثيرة ذكرتها فى شرح المنهاج وغيره لا يحفلها هذا المختصر وفيما ذكرته كفاية لاولى الابواب * ثم شرع فى صفة منها
كفارة اليمين واختصت من بين الكفارات بكونها مخيرة فى الابتداء مرتبة فى الانتهاء والصحيح فى سبب وجوبها عند الجمهور والحنث
واليمين معاقتال

منها في المستقبل لأن المكافأة المساواة اه ولو حلف ليصلي عليه أفضل الصلاة بر بالصيغة
 التي في الصلاة لبراهمية واستشكل بعدم اشتغالها على السلام وأجيب بأنه انما التزم الصلاة
 م د * (فرع) * من صلى في فضاء من الارض باذان واقامة وكان منفردا وحلف أنه صلى
 بالجماعة لا كفارة عليه لانه روى أنه عليه الصلاة والسلام قال من أذن وأقام في فضاء من
 الارض وصلى وحده صلت الملائكة خلقه صفوفا فاذا حلف على هذا المعنى لا يبحث
 * (فرع) * حلف لا يصلي لا يبحث بالجماعة لانها غير معهودة قاله القفال في فتاويه شرح التبيين
 * (فرع) * لو حلف على فعل شيء مثلا كان حلف أن لا يدخل الدار فسأل بعض النقةاء فقال له
 اذا طلعت من الحائط لا تبحث لجهل المسؤل فتسور من الحائط لم يبحث بما فعله قبل العلم
 لاعتماده على قول المخبر اه عبد البر وفي المنهج ومن حلف لا يدخل الدار حنث بدخوله داخل
 بابها حتى دلهيها ولو برجله معتد عليها فقط لا يصعد سطح من خارج الدار ولو محوطا
 لم يسقف اه وصورة السطح أن يكون له درج يصعد عليها خارج الدار اه م د على التحرير
 (قوله وكفارة اليمين) من الكفر بفتح الكاف وسكون الفاء وهو السترو وأصله في اللغة لا يطلق
 الاعلى ستر جسم بجسم آخر فها هنا مجازا وحقيقة شرعية وتقدم أنها جارية في حق المسلم وزاجرة
 في حق غيره وسببت بذلك للأغلب اذ لا ثم في نحو المباح والمنسوب ثم ان كان عقد اليمين طاعة
 فخلها معصية كان لا يرني ثم زني (قوله الحتر) أي كله لان المبعوض بخير بين الخصلتين الاخيرتين
 فقط (قوله مخير فيها ابتداء) قال العلامة خالد في شرح الازهرية ولا يجوز الجمع بين الجميع
 على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة اه وكتب عليه الشنوائي قوله ولا يجوز الجمع
 فيه نظروا المانع من جواز الجمع وغاية الامر أنه اذا جمع بينهما مع الاعتقاد المذكور وعدمه
 وقع واحد منها كفارة فقط قال الاسنوي في التمهيد لو أتى بفصال الكفارة كلها أثيب على كل
 واحد منها لكن ثواب الواجب أكثر من ثواب التطوع ولا يحصل ثواب الواجب الاعلى
 أعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصر عليه يحصل له ذلك فاضافة غيره اليه لا تنقصه وان تساوت
 فعلى أحدها وان ترك الجميع عوقب على أقلها لانه لو اقتصر عليه لاجزا ذكره ابن التلمساني
 في شرح المعالم وهو حسن اه أقول وما ذكره من وقوع واحدة منها كفارة هو مسلم وليس
 هو محل الكلام فيما لو أخرجهما مع اعتقاد أن الجميع كفارة واجبة وهو حرام لاعتقاد ما ليس
 واجبا واجبا كالموصلي زيادة على الرواتب مع اعتقاد أنها مطلوبة للشارع اه ع ش على
 م د (قوله فعل واحد) الاولى حذفه وابقاء المتن على حاله لأن بين الاتصاف الا الى متعدد
 (قوله عتق رقبة) وهو أفضلها ولو في زمن الغلاء وبحت ابن عبد السلام أن الاطعام في زمن
 الغلاء أفضل زى وشرح م د وكان الاولى أن يعبر باعتاق بدل عتق كما عبر به شيخ الاسلام
 في المنهج قال الشوبري ولم يقل عتق لانه لو ورث من يعتق عليه فنواه عن الكفارة لم يجز اه
 (قوله كل مسكين) أي صيب كل مسكين مذهب هو على حذف مضاف (قوله من جنس الفطرة)
 أي ويكون من غالب قوت بلد الخالف وان كان المكفر غيره في غير بلده والمراد غالب قوت
 السنة زى وقوله وان كان المكفر غيره في غير بلده أي لأن العبرة بقوت بلد المؤتي عنه ج
 فان لم يكن مستوطنا لبلد فأى بلد أخرجه من قوتها أجزأ زى وبعبارة م د من غالب قوت

(وكفارة اليمين هو) أي المكفر الحتر
 الرشيد ولو كافرا (مخير فيها) ابتداء
 (بين) فعل واحد من (ثلاثة أشياء)
 وهي (عتق رقبة مؤمنة) بلا عيب بخل
 بعمل أو كسب (أو اطعام) أي تملك
 عشرة مساكين كل مسكين مد (من
 جنس النطرة على ما تربيته فيها)

بلده أى المكفر فلو أذن لاجنبى فى أن يكفر عنه اعتبر ببلد المأذون له لا لا أذن فيما يظهر
ولا ينافيه أن قياس ما فى الفطرة اعتبار ببلد المكفر عنه لأن تلك طهارة للبدن فاعتبر ببلده
ولا كذلك هذا والوجه اعتبار ببلد الأذن كالفطرة (قوله بجابسى كسوة) ولو متحسنا
أو من جلد أو ولد أو فروة حيث اعتدلبسه بأن يعطيهم ذلك على وجه التخليك وإن فاوت بينهم
فى الكسوة شرح م ر وأوجب الإمام مالك وأحمد سائر العورة قل وقوله ولو متحسنا
لكن يلزمه إعلامهم به لئلا يضلوا فيه ورضيته أن كل من أعطى غيره ملكاً أو عارية مثلاً نوياً
مثلاً به نجاسة خفية غير معقوفة عنها بالنسبة لاعتقاد الآخر خذ عليه إعلامه بما أحذر من أن يوقعه
فى صلاة فاسدة ويؤيده قولهم من رأى مصلاباً به نجس غير معقوفة أى عنده لزمه إعلامه به
(قوله أو طيلسان) والحاصل أن ما يغطي به الرأس مع أكثر الوجوه إن كان معه تحنيك أى
إدارة على العنق قيل له طيلسان وربما قيل له رداء مجاز وإن لم يكن معه تحنيك قيل له رداء
وقناع وربما قيل له مجازاً طيلسان وهو ما كان شعاراً فى القديم لقاضى القضاة الشافعى خاصة
قال بعضهم بل صار شعار العلماء ومن ثم صار لبسه يتوقف على الإجازة من المشايخ كالإفتاء
والتدريس فكان الشيخ يكتب فى إجازته وقد أذنت له فى لبس الطيلسان لأنه شهادة بالاهلية
وما يجعل على الكفاف دون الرأس يقال له رداء فقط وربما قيل له طيلسان أيضاً مجازاً واضح
عن ابن مسعود أنه حكم المرفوع التقنع من أخلاق الأنبياء وقد ذكر بعضهم أن الطيلسان
الخلوة الصغرى وفى حديث لا يقنع الأمن استكمل الحكمة فى قوله وفعله وكان ذلك من عادة
فرسان العرب فى المواسم والجوع كالأسواق وأقل من لبس الطيلسان بالمدينة جبير بن مطعم
وعن الكفاية لابن الرفعة أن ترك الطيلسان للفقير محل بالمرأة أى وهو بحسب ما كان فى زمنه
اه من السيرة الحلبية وفى المناوى على الخصائص روى الترمذى بسند ضعيف عن ابن عمر
مرقوعاً لبس من أى من العاملين بهدينا والجارين على منهاج سنننا من تشبه بغيرنا أى من أهل
الكتاب فى نحو لبس وهبة وما كل مشرب وكلام وسلام وقكهون وتبلى ونحو ذلك لا تشبهوا
باليهود ولا بالنصارى فأن تسليم اليهود إشارة بالأصابع وتسليم النصارى الإشارة بالاكف
ولا منافاة بين هذا الخبر وبين خبر تبعت سنن من كان قبلكم وخبر ستفترق أمتى على ثلاث
وسبعين فرقة لأن المراد هنا أن جنس مخالفتهم وتجنب مشابهتهم أمر مشروع وإن الإنسان
كلما بعد عن مشابهتهم فيما لم يشرع لنا كان أبعد عن الوقوع فى نفس المشابهة المنهى قال
السهورى واستدل بهذا الخبر على كراهة لبس الطيلسان لأنه من ملابس اليهود والنصارى
وفى مسلم أن الدجال يتبعه اليهود عليهم الطبالسة وعورض بما خرج به ابن سعد أنه سئل
عن الطيلسان فقال هذا ثوب لا يؤدى شكره وبأن الطبالسة الآن ليست من شعارهم
بل ارتفع فى زماننا وصار دخالاً فى عموم المباح وقد ذكره ابن عبد السلام فى البدع المباحة
قال ابن حجر وقد يصير من شعار قوم فيصير تركه محلاً للمروءة اه (قوله أو منديلا) انظر وجه
إجرائه مع أنه لا يسمى كسوة وعبارة حل قوله أو منديلا أى منديل الفقيه وهو شدة الذى
يوضع على الكتف أو ما يجعل فى اليد وهو المنشفة الكبيرة اه فقول الشارح وكسوتهم
أى ولو لبعض البدن شيئاً العشاوى (قوله أو ملبوسا) ولا بد أن يكون غير مفرق اه

بها من نسخة المؤلف قوله قال بعضهم
الى آخر القول ليس من التجريد

(أو كسوتهم) بجابسى كسوة
بما يعتدل به ولو نوياً أو عمامة أو
أزاراً أو طيلساناً أو منديلاً قال
فى الروضة والمراد به المعروف الذى
يصل فى اليد أو مقبضة أو درعا
من صوف أو غيره وهو قص لا يتم له
أو ملبوساً لم تذهب قوته أو لم يصلح
للمنفوع له كصميص صغير كبير
لا يصلح له ويجوز قطن وكان وحرير
وشعر وصوف منسوج كل منها امرأة
ورجل لو وقع اسم الكسوة على ذلك
ولا يجزئ جديد مهمل النسج إذا كان
لبسه لا يدوم الا بقدر ما يدوم لبس
الثوب البالى اضعف النفع ولا خف
ولا قبازان ولا مكعب ولا منطقة
ولا قلنسوة وهى ما يغطي بها الرأس
ونحو ذلك مما لا يسمى كسوة كدرع
من حديد وتجزئ فروة ولبد اعتدل
فى البلد لبسها

الشيخ تاج الدين شمس الدين محمد بن كمال بن محمد بن كمال

تأليفه فى كتابه فى كسوة

ولا يجوز التبان وهو سر او يل قصير لا يبلغ الركبة ولا الخاتم ولا التيكّة والعرقية ووقع في شرح المنهج أنها تكتفي وروى بأن القلتسوة لا تكتفي كما ترى وهي شاملة لها ويمكن جعلها على التي تجعل تحت البرذعة وان كان (٣١٧) بعيدا فهو أولى من مخالفة للاصحاب ولا يجوز

نفس العبر ويجزئ المتنجس وعليه أن يعلمهم بنجاسته ويجزئ ما غسل ما لم يخرج عن الصلاحية كالطعام العتيق لانطلاق اسم الكسوة عليه وكونه يرد في البيع لا يؤثر في مقصودها كالعيب الذي لا يضر بالعمل في الرقيق ويندب أن يكون الثوب جديدا خاما كان أو مقصورا لا ية لن تناول البر حتى تنفقوا بما يحبون ولو أعطى عشرة ثوباطولا لم يجزئه بخلاف ما لو قطعه قطعاعا ثم دفعه اليهم قاله الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة وخرج بقول المصنف عشرة مساكين ما اذا أطعم خمسة وكسا خمسة فإنه لا يجزئ كالأجيزي اعتناق نصف رقبة واطعام خمسة (فان لم يكن المكفر رشدا أو لم يجزئ شيئا من الثلاثة للجزء عن كل منها بغير غيبة ماله برق أو غيره (فصيام ثلاثة أيام) لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية والرقيق لا يملك أو يملك ملكا ضعيفا فلو كفر عنه سيء بغير صوم لم يجز ويجزئ بعد موته بالاطعام والكسوة لأنه لا رق بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه به ما بذنه وللمكاتب أن يكفر به ما بذن سيئه أما العاجز بغيبة ماله فكفر العاجز لأنه واجد فينتظر حضور ماله بخلاف فاقدا المانع غيبة ماله فإنه يتم لصيق وقت الصلاة وبخلاف المتعسر المعسر بمكة الموسر يملكه فإنه يصوم لأن مكان الدم بمكة فاعتبر بساره وعدمه بها ومكان الكفارة مطلق فاعتبر بمطلق فان كان له نارقيق غائب تعلم حياته

س ل (قوله التبان) بضم المثناة الفوقية وتشديد الموحدة سر وال قصير يستر العورة المغلطة يلبسه الملاحون ونحوهم اه قسطلاني وعبارة المختار والتبان بالضم والتشديد سر وال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلطة أي السوا نيز فقط فيكون للملاحين اه (قوله سراويل) هو مفرد بديل وصفه بقصير قال ابن مائث

ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع

(قوله وان كان بعيدا) أي لأن الواجب كسوة المساكين كما يدل عليه قوله أو كسوتهم لا كسوة دوامهم اه ولا تكتفي عرقية الرأس وانظر ما افرق بينها وبين المذيل مع أنها تسمى كسوة رأس تأمل شيخنا (قوله كالطعام العتيق) فإنه يجزئ في الكفارة وزكاة الفطر ونسخة كل طعام العتيق وعلى الثاني يكون مما نحن فيه لأن الكلام في الكسوة وعلى الاول لا يناسب الا أن تجعل الكاف للتشظير (قوله وكونه يرد) أي اذا اشترى تحاف وجده عتيقا مسوقا فله رده لأن ذلك يحل بالمالية ومع ذلك يجزئ في الكفارة وفي زكاة الفطرة اذا كان هو غالب قوت البلد ولم يخرج بذلك عن كونه مأكولا (قوله ثوبا) أي كالمقطع القماش لانه كله يسمى شيئا واحدا بخلاف ما لو دفع الأمد أدلهم دفعة واحدة (قوله أو لم يجز) أي شيئا كاملا فاضلا عن كفاية العمر الغالب بأن لم يجز شيئا أصلا أو وجد بعض من الثلاثة أو وجد كاملا منها لكن لم يكن فاضلا عن كفايته فيكفر بالصوم * (فرع) لو قال كل ما أملكه حرام على وله زوجات واماء كفاه كفارة عن الجميع على الأصح شرح ابن الملقن (قوله برق) متعلق بجز وقوله بغير غيبة ماله متعلق بمحذوف أي حالة كون العجز كالتابع بغير غيبة ماله (قوله فصيام ثلاثة أيام) أي قالوا يجب صيام ثلاثة ولو متفرقة كما في المنهج فالغاية لارذ على القائل بوجوب التتابع لقراءة ابن مسعود وأبي بن كعب متتابعات والقراءة الشاذة كخبر الأحادي وجوب العمل بها وأجيب بأنها نسخت حكما وثلاوة كما يأتي في الشرح (قوله بغير صوم) وأما الصوم فواضح عدم اجزائه لانه عبادة بدنية وهي لا تقبل النيابة اه سم ولا يجزئ ما فيه وانما نص على غير الصوم لانه محل توهم وكذلك يمنع عليه الاعتناق عنه لانه ليس من أهل الولاء (قوله بالاطعام والكسوة) أي لا بالاعتناق لانه يستعقب الولاء لمن عتق عن كفارته وليس هو من أهل مرقان سم هلا جاز أيضا لرواى الرق بالموت وأي فائدة في الاعتناق عنه بعد موته مع أنه لا وارث له فولاؤه يصح لمن تأمل وسرر (قوله بغيبة ماله) ولو فوق مسافة القصر فلم يفرقوا بين مسافة القصر وغيرها على المعتد وبجحت البلقيني تقييدها بدون مسافة القصر قياسا على الاعسار في الزكاة وفسخ الزوجة والبايع مردود حل (قوله فينتظر حضور ماله) ولو فوق مسافة القصر وانما اعتد معسرا في الزكاة وفسخ الزوجة والبايع للضرورة ولا ضرورة بل ولا حاجة هنا الى التجمل لانها واجبة على التراخي أي أصالة حيث لم يأت بالحلف والالزمه الحنث والكفارة فوراً س ل (قوله ومكان الكفارة مطلق) أي لا يتوقف على فقراء محل الحنث حل (قوله فاعتبر) أي اليسار وعدمه وقوله مطلقا أي بأى محل كان (قوله فان كان هنالك رقيق غائب الخ) هذا استثناء من قوله فينتظر حضور ماله وقوله يعلم حياته أي حالاً أو مالا كالوليات حياته بأن أعققه على ظن موته فبان حيا فيجزئ اعتبارا بما في نفس

فله اعتناقه في الحال * (تنبيه) المراد بالعجز ٨٠ ع ح أن لا يقدر على المال الذي يصرفه في الكفارة كن يجزئ كفايته وكفاية من تلزمه مؤثته فقط

ولا يجزئ ما يفضل عن ذلك قال الشيخان ومن له أن يأخذ منهم الفقراء والمساكين من الزكاة والكفارات له أن يكفر بالصوم لأنه فقير في الاختلاف كذا في الاعطاء وقد يكلف نصا بالو لا يني دخله بغير حرمه فلتزعم الزكاة وله أخذها والفرق بين البابين أن الأول أسقطنا الزكاة خلا النصيب عنها بلا بدل والله ككفر له بدل وهو الصوم ولا يجب (٣١٨) تنابع في الصوم لاطلاق الآية فان قيل قرأ ابن مسعود ثلاثة أيام

متتابعات والقراءة الشاذة كغير الواحد في وجوب العمل كما أوجبنا قطع يد السارق اليمنى بالقراءة الشاذة في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيمنهما أوجب بأن آية اليمن نسخت متابعات تلاوة وحكما فلا يستدل بها بخلاف آية السرقة فانها نسخت تلاوة لاحكاما * (تمه) * ان كان العاجز أمة تحمل لسيدها لم تصم الاباذنه كغيرها من أمة لا تحمل له وعبد والصوم يضرب غيرها في الخدمة وقد نحت بلاذن من السيد فانه لا يصوم الاباذنه وان أذن له في الحلف لحق الخدمة فان أذن له في الحنث صام بلاذن وان لم يأذن له في الحلف فله حرة في الصوم بلاذن فيما اذا أذن في أحدهما بالحنث ووقع في المنهاج ترجيح اعتبار الحلف والاقول هو الاصح في الروضة كالشرحين فان لم يضرم الصوم في الخدمة لم يحتج الى اذن فيه ومن بعضه حرمه مال يكفر بطعام أو كسوة ولا يكفر بالصوم ليساره لا عتق لانه يستعقب الولاء المتضمن للولاية والارث وليس هو من أهلها واستثنى البلقيضي من ذلك ما لو قال له مال تبعضه اذا اعتقت عن كفارتك فنصبي منك حر قبل اعتاقلك عن الكفارة أو دعه فيصم اعتاقه عن كفارة نفسه في الاولى قطعاً وفي الثانية على الاصح

(فصل في النذور)

جمع بدو وهو بذال معجمة ساكنة وحكي فكما لغة الوعد بخير أو شر وشرعا الوعد بغير خاصة قاله الروياني والمأوردى

الامر وقياسه أنه لو دفع في الكفارة ما لا يظن أنه ملك غيره فبان ملكه أو دفع لطائفة يظنها غير مستحقة للكفارة فبان خلافه أجره ذلك كإنص عليه ع ش على م ر (قوله ولا يجب ما يفضل عن ذلك) أي عن كفاية بقية العمر الغالب على المعتمد ولو كان يملك نصيباً أو أكثر (قوله وله أخذها) أي ويكفر بالصوم (قوله والفرق بين البابين) أي باب الزكاة حيث قلتم بإيجاب الزكاة في النصاب الذي عنده وباب الكفارة حيث قلتم يكفر بالصوم لان المال ومقتضى وجوب الزكاة عليه أنه يكفر بالمال (قوله نسخت) أي نسخ منها متابعات فالعائد محذوف (قوله من أمة لا تحمل) بأن كانت محرماً أو مشتركة والحاصل أن الأمة ان كانت تحمل لا يجوز الصوم مطلقاً الا باذن السيد وان كانت لا تحمل أو كان من يلزمه الصوم ذكر أو وقف الصوم على الاذن بشرطين أن يضرم السيد في الخدمة وأن يكون الحنث من غير اذن السيد وأخذ الشارح محترز القيدين على للف والنشر المشوش (قوله والصوم) أي والحال وعبارة شرح المنهج والصوم يضرمه أي غيرها في الخدمة فأشار الى أن الضمير راجع للغير في عبارة الشارح ايهام (قوله وان لم يأذن له) غاية (قوله للولاية) أي ولاية التزويج

(فصل في النذور)

جمعها لاختلاف أنواعها (قوله وحكي فقهها) ويكون مصدراً اسماعياً بخلاف السكون يكون مصدراً قيسياً وهو من نذر ينذ بضم عين المضارع وكسرها من بابي نصر وشر ب زي (قوله الوعد بخيراً وشر) واستعمال الوعد في الشر لعلمه من باب المشاكلة فلا ينافيه أن الوعد في الخير والايعاد في الشر كما في قوله

واني وان أو وعده أو وعده * لخلف ايعادى ومنجز موعدى

وصرح أئمة اللغة بأن الوعد يستعمل في الخير والشر مقيداً فيقال وعده خيراً ووعده شراً وأما عند الاطلاق فيستعمل الوعد في الخير والايعاد في الشر وكلام الشارح يحتمل على الاول فليس من باب المشاكلة (قوله وشرعا) أي فيه ككون للنذر معنيان شرعيان والثاني أولى لان الاول يشمل ما كان سعه التزام أولاً (قوله التزام قرية) وقد فرق شيخ الاسلام زكريا بين القرية والطاعة والعبادة بما حاصله أن الطاعة امتثال الامر والنهي والقرية ما يتقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود فالطاعة توجد بدونها في النظر المؤدى الى معرفة الله تعالى اذ معرفته انما تحصل بتمام النظر والقرية توجد بدون العبادة في القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق والوقف (قوله تأكيذا) أي تحقيقاً وقوله لما التزمه فيه نظراً لانه يقتضى أن الالتزام سابق على اليمين والنذر ولكن تأكيدهما وليس كذلك بل ما حصل الالتزام الاعم ما فكان الاولى أن يقول لأن بعض أفراد النذر فيه كفارة يمين أو يقال ان المعنى تأكيدها لما أراد أن يلتزمه وعبارة ع ش قوله تأكيدها لما التزمه لعل الاولى تأكيدها لما وعده اذ الالتزام لم يأت الا من النذر اذا الوجوب انما جاء من جهة (قوله ومن نذر أن يعصى الله) وتسمية هذا نذراً على سبيل المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في محبته على حد قوله تعالى نعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك وقيل ان هذه الآية ليست

وقال غيرهما التزام قرية لم تتعين كما يعلم مما يأتي وذكره المصنف عقب الايمان لان كلامهما عقدي يعقده المرء على نفسه من تأكيدهما التزمه والاصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذورهم وأخبار كغير البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه

من باب المشاكلة ويؤيد ذلك قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة والمراد بالنفس الذات
أو على قول من يقول إن الأسماء الشرعية تم الصحة والفاسدة (قوله وفي كونه قربة
أو مكروهًا خلاف) فقال الرافعي قربة وجزم به القاضي حسين والمتولى واقضاه كلام
التنوير في المجموع في باب ما يفسد الصلاة والنهي عنه محمول على من علم من نفسه عدم القيام
بما التزمه جعابن الأدلة وقيل مكروه وجزم به في المجموع وحكاها السفي عن النص هذا والذي
قاله ابن الرفعة هو المعتقد وعبارة س ل والأصح أنه في نذر الجباج مكروه وعليه يحمل خبر
انما يستخرج به من الجبيل وفي نذر التبر ومندوب اه (قوله وتقوم تصرف الخ) وزيد
امكان الفعل فلا يصح نذره صوما لا يطبقه ولا نذر بعيد عن مكة حج هذه السنة س ل وكان الوقت
لا يصح السير إلى مكة (قوله يندره) بضم الذال وكسر هاء مع فتح الياء فيهما فبابه ضرب ونصر
كما في المختار (قوله فلا يصح النذر من كافر) لا يخفى أن عبارة المصنف النذر يلزم في الجفافة
فهى مبتدأ وخبره جملة وفاعل يلزم ضمير عائذ على النذر والشارح جعل لفظ النذر فاعلا
بفعل محذوف متنى وجعل جملة يلزم مستأنفة وجعل فاعل الفعل محذوفًا وجعل الظرف
متعلقًا به ولا يخفى ما في ذلك من التشبث ومخالفة الوضع العربي فراجعه قل والمراد بقوله
فلا يصح الخ أى نذر التبر دون نذر الجباج فانه يصح منه وكان قياسه صحة نذر التبر منه أيضا
الأنه لما كان فيه مناجاة أشبه العبادة ومن ثم لم يطل الصلاة بخلاف نذر الجباج خلافا
للشارح حيث سوى بينهما في عدم الإبطال والفرق بين النذر والوقف حيث صح من الكافر
مع أنه قربة أن الوقف وإن كان قربة ليست متعصية لأن فيه نقل الحق إلى الموقوف عليهم
بخلاف النذر فانه قربة متعصية اه اج وعبارة شرح الروض وانما صح وقفه وعقته ووصيته
وصدقته من حيث انها عقود مالية لا قربة أى لا من حيث كونها قربة وإن كانت حاصلة فلا يتطر
لها (قوله لعدم أهليته للقربة) يرد عليه صحة عقته وصدقته قال حل لما كان نذر التبر
فيه مناجاة أشبه العبادة ومن ثم لم يطل الصلاة بخلاف نذر الجباج خلافا للشيخ الاسلام حيث
سوى بينهما في عدم الإبطال فلا ينافى صحة نحو عقته من كمال ما لا يتوقف على نية (قوله
في القرب) متعلق بصح المقدراى ولا يصح من الخ (قوله المالية) كهذا التوب خرج
البدنية وقوله العينية خرج المتعلقة بالذمة أى فقيه تفصيل فيصح من المقلد دون السفيه
لأن السفيه لا ذمة له حل وبحسب بعضهم أن نذر العبد ما لا ينفقته كضمانه وسبق في كتاب
الضمان أنه لا يصح ضمانه بغير إذن سيده وهذا هو المعتقد كما قاله زى ومنه في شرح م
ويصح يادنه ويؤديه من كسبه الحاصل بعد النذر اه ع ش وعبارته على م قوله العينية
خرج التي في الذمة فيصح نذر المحجور لها كما اعتمده سم وظاهره أنه لا فرق بين حجر الفلاس
والسفيه ثم انظر بعد الصحة من أين يؤدى السفيه هل بعد رشده أو يؤتى الولي من مال السفيه
ما التزمه ثم رأيت في شرح الروض أن السفيه يؤتى بعد رشده فلو مات ولم يؤدأ خرج من تركته
قياسا على تنفذ وصيته اه (قوله يشهر بالتزام) فخصو ما لى صدقة ليس بنذر لعدم الالتزام
وكذا نذر الله لا فعلن كذا ذلك فان نوى به اليمين كان يمينًا ونذرت لزيد كذا كذلك لا يمكن
لنوى به الاقرار لزيم به حل (قوله ما مر في الضمان) من اشارة الاخر من وكأية ولومن ناطق

وفي كونه قربة أو مكروهًا خلاف
والذى رجحه ابن الرفعة أنه قربة في نذر
التبر دون غيره وهذا أولى ما قيل فيه
وأركان ثلاثة صفة ومنذور وناذر
(و) شرط في الناذر اسلام واختيار
وتقوم تصرف فيما نذره فلا يصح
(النذر) من كافر لعدم أهليته للقربة
ولا من مكروه لم يرفع عن أتمى الخطأ
ولا من لا ينفذ تصرفه فيما نذره
كمحجور سفيه أو فليس في القرب المالية
العينية وصبي ومجنون وشرط
في الصفة لفظ يشهر بالتزام وفي معناه
ما مر في الضمان كلفه على كذا وعلى
كذا كسائر العقود

(قوله ويلزم ذلك) أي كذا المذكور في الصيغة السابقة (قوله بناء الخ) يقتضي أن المذنبين على ما ذكر لا يلزمه ذلك بالنذر وليس كذلك لأنه يلزمه ما ألزمه مطلقا سواء بني على ما ذكر أو لا ولا يصلح قوله بناء الخ تعليلًا لافعاله لأن يصرح أو يصوم فيجب أن يصلي من قيام ويجب عليه تبييت النية بناء على أنه يسلك به الخ فاشتبه على الشارح الأمر ويمكن أن يكون قوله بناء على الخ حذف أي ويتبع فيه الواجب بالشرع بناء الخ تأمل (قوله كل وشرب) كلامه صريح في أن المباح هو المذمور بأن قال ان شق الله مريض فليكن (قوله كل كذا أو شرب كذا الخ) فلذلك عقبه بقوله انه سهو والتصوير بذلك يرده قول المتن الآتي لا يلزم النذر على تركه أو فعل مباح كقولنا لا كل الخ قال قل انه اشتبه على الشارح الملتزم بالمعلق عليه والذي يشترط كونه قربة هو الملتزم لا المعلق عليه فلو قال ان قام زيدا وقعد فقله على كذا صح كما يدل عليه الجحازة فالجحازة واقعة بطوبى على فعل مباح فكان ينبغي للشارح أن يسقط لفظة نذر في قوله على نذر فعل الخ والحاصل أنه ان كان المذمور معصية أو مباحا لم ينعقد وان كان المعلق عليه معصية أو مباحا فان تعلو به حث أو منع أو تحقيق خبر أو كان فيه إضافة الى الله تعالى كان يمينًا لا نذرا فيجب فيه بالحنث كفارة فتأمل (قوله على فعل مباح) يقتضي أن النذر المعلق على مباح لا ينعقد مع أنه ينعقد وأيضًا هذا يخالف قوله أو لا على نذر فعل مباح لأنه يقتضي أن المذمور هو المباح نفسه لأنه معلق عليه والحاصل أن محل كون المباح لا ينعقد عينا اذ لم يكن معلقا ولا مضافا لله أما اذا كان معلقا فان كان نذرا لمباح بأن قصده به حث أو منع أو تحقيق خبر ففيه بالخالفه كسارية عينا لان عقده عينا وان كان مضافا لله فان قصده به اليمين كان قصده الحث على الفعل لزمه عند المخالفة ذلك أيضا وان لم يكن في المعلق نذرا لمباح بل تردد فان لم يقصد الحث في المضاف الى الله فلا شيء في المخالفة اه شيخنا (قوله الزوم) أي لزوم الكفارة (قوله لانه نذر) المناسب لانه عين (قوله وهو المعتقد) أي ان خلاص الحث والمنع وتحقيق الخبر والاضافة الى الله والانعقد نذره فيكون فيه كفارة عينا وبهذا يجتمع بين من قال ينعقد وبين من قال لا ينعقد م ر واعتمد قل أنه لا كفارة ثم قال وقول شيخنا م ر يحمل بدم الكفارة اذا خلاص حث أو منع أو تحقيق خبر و اضافته الى الله والافيه الكفارة وهذا جاعل بين الكلامين اه غير مستقيم اذ لا يتصور وجود صورة خالية عما ذكر فيلزم حالة ما لا كفارة فيه فيبطل الجمع المذمور مع أن في صحة النذر مع الحث ونحوه نظرا وأيضا في جعل ما ذكر من نذر المباح نظرا لانه التزام قربة على تركه مباح أو فعله فهو من نذر اللجاج وانما نذر المباح أن يقول لله على أن أقوم مثلا أو ان شق الله مريض فليكن (قوله أو لا كفارة فيه) وكذا يقال في المعصية والواجب قتال ذلك وحزره فانه مما لا وجه للعدول عنه اه ولو جمع في نذر بين ما يصح وما لا يصح كقوله ان سلم مالي وهلك مال زيد أعنت عبدى أو طلق زوجتي فلكل حكمه ويلزمه في الجزاء عتق العبد لاطلاق الزوجة قل (قوله أو لله الخ) هذه صيغة مستقلة وليس معلقا على ما قبله كما يؤخذ من الروض ويدل له افرادها بجواب مستقل (قوله من حيث اليمين) أي لان قوله لله على أن أدخل الدار فيه حث على دخول الدار والقاعدة أن ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر كان يمينًا والحاصل أن نذر المباح تارة يكون حثا

و (يلزم) ذلك بالنذر بناء على أنه يسلك به مسلك واجب الشرع وهو ما صححه الشيخان هنا ووقع له ما فيه اختلاف ترجيح وبين المصنف متعلق الزوم بقوله (في الجحازة) أي المكافأة (على) نذر فعل (مباح) لم يرد فيه ترجيح كما كل نذر فعل (مباح) أو تركه لا ينعقد بانفاق من المصنف لعله سهواً وسبق قل اذ النذر وشرب وقعود وقيام أو ترك ذلك وهذا على فعل مباح أو تركه لا ينعقد بانفاق الاصحاب فضلا عن لزومه ولكن هل يكون عينا تلزمه فيه الكفارة عند المخالفة أو لا يختلف فيه ترجيح الشيخين قال في رجاء في المنهاج والمحرر الزوم قال في رجاء في غيره معصية الله تعالى والذي لا نذر في غيره معصية الله تعالى والذي وجهه في الروضة والشرحين وصوبه في المجموع انه لا كفارة فيه وهو المعتقد لعدم انعقاده فان قيل يوافق الاول ما في الروضة واصلها من أنه لو قال ما في الروضة والله على أن أطلقك ان فعلت كذا فقله على أن أدخل أو أن آكل الخبز أو لله على أن أدخل الدار فان عليه كفارة في ذلك عند المخالفة أجب بأن الآيتين في نذر اللجاج وكلام المصنف في نذر التبرر وأما الاخيرة فلزوم الكفارة فيها من حيث اليمين لا من حيث النذر

(و) يلزم النذر على فعل (طاعة) مقصودة لم تتعين كعتق وعيادة مريض وسلام وتشجيع جنازة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة وصلاة جماعة ولا فرق في صحة نذر الثلاثة الأخيرة بين كونها في فرض أم لا فالقول بأن صحته مقيدة بكونها في الفرض أخذ من إقيد الروضة وأصلها بذلك وهم لأنهما انما قيد بذلك للخلاف فيه (٢٢١) فالنذر غير القرية المذكورة من واجب عيني كصلاة

كلا والله الزام نفسه بالفعل فقط فهذا لا ينفع نذر لكن يلزم فيه الكفارة لانه عين لتعلق الحث به وتارة لا يتعلق به شيء من الثلاثة المتقدمة كأن يطلق في الصيغة فهذا لا ينفع قد ولا يلزم فيه كفارة اه مد (قوله على فعل طاعة الخ) هذا من الشارح سهولان كلام المصنف في المعلق عليه والشروط المذكورة مع الامثلة انما هي في النذر ونفسه كافي مقت المنهج لافي المعلق عليه فانه اذا علو النذر على فرض عيني مثلاً صح كقوله ان صلبت الظهر فقله على أن أتصدق أو أعتق فيجب عليه ما التزمه وعلى كلام الشارح يحتاج الى تقدير يناسب كلمة على أي المشتل على فعل طاعة الخ اه شيخنا (قوله وطول قراءة صلاة) أي من غير امام لقوم لا يرضون بالتطويل والابان كان اماما لقوم يرضون بالتطويل كان مكروها لا ينفع نذره لان العبرة في الطلب وعدمه بحال النذر اه مد والاوجه ضبط التطويل الملتزم هنا بأدنى زيادة على ما يتدب لامام غير محصورين الاقتصار عليه م ر سل (قوله وصلاة جماعة) ويخرج من عهدة ذلك بالاعتداء في جرم من صلاته لانه صاحب حكم الجماعة على جميعها اه ع ش على م ر (قوله بأن صحته) أي الثلاثة (قوله ولومعينة) والمعتمد أنه ان عين أعلاها صح نذره وأدناها فلا كما أفق به م ر اه زى (قوله وهو نوع من التبر) نذر التبر بأن يلتزم قرينة بالتعليق كعلي كذا أو بتعليق بحدوث نعمة أو ذهاب نقمة ولو قال ان شئني الله مريض فعلي أن أتصدق بدينار فشي جاز دفعه اليه اذا كان لا يلزمه نقمة وصكان فقيرا ع ش على م ر (قوله ولا يتقدرا الخ) يعني أنه لا يقال كما حملنا الصلاة على أقل ما يجب وهو ركعتان كذلك نحمل الصدقة على أقل ما وجبت وهو ما خمسة دراهم أو نصف دينار لانه أقل الواجب في الزكاة لان النظر لقل ما يجب لا ينحصر فيما ذكر بل قد يكون أقل مقول (قوله لا ذلك) أي أقل مقول قد يلزمه في الشركة كما اذا كان نصيبا مشتركا بين ماثنين مثلاً ووجب فيه ربع العشر فالواجب على كل منهم أقل مقول (قوله فشي) ويحصل الشفاء بأن يذهب أصل المرض ويوجد في المريض بعض قوة وعبرة سل ويظهر أن المراد بالشفاء زوال العلة من أصلها وأنه لا بد فيه من قول عدلى طب أخذاً مما مر في المرض الخوف أو معرفة المريض ولو بالتجربة وأنه لا يضر بقاء أثره من ضعف الحركة ونحوه اه وفي قل مانصه ويعلم الشفاء بقول عدل رواية وفي التجربة مما مر في التيم ولا يصح ان علق بمشئة الله اه ولو قال ان شئني الله مريض عرت مسجد كذا أو دار زيداً وفعلت أقل دينار فلفغو وكذا لو قال العتق يلزمي ما فعلت كذا أو فعلته أو لا أفعله أو لا أفعله اذا تعلق ولا التزام والعتق لا يحلف به لكن قال شيخنا م ر ان نوى الالتزام بخير كنذر البجاء ولو قال مالي صدقة فلفغو وان دخلت الدار فالي صدقة فكندر البجاء أو ان شئني الله مريض فالي صدقة فقتبر فيلزمه صرف جسع ماله للفقراء ولو قال مالي طالق فان نوى النذر نكاح البجاء والافلفغو ولو قال جعلت هذا للنبي صلى الله عليه وسلم صح وصرف في مصالح الحجرة الشريفة من بناء وترميم وان قال ان حصل لي كذا جئت له بكذا فلفغو قل اه وقوله عرت مسجد كذا الخ خرج به ما لو قال على عمارة مسجد كذا فتلزمه عمارته ويخرج من عهدة ذلك بما يسمى عمارة لمثل ذلك المسجد عرفا اه ع ش على م ر (قوله كقوله) أي لاعلى وجهه البجاء والغضب (قوله

الظهر أو مخير كما حد خصال كفارة اليمن ولومعينة كما صرح به القاضي حسين أو معصية كما سألني كشر بخر وصلاة بحدث أو مكروه كصوم الدهر لمن خاف به ضرراً أو وفوت حق لم يصح نذره أما الواجب المذ كور فلا تنه لزمن عينا بالزام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه وأما المكروه فلا تنه لا يتقرب به ونفسه أي داود لا نذر الا فيما ينبغي به وجه الله ولم يلزمه بخالفته ذلك كفارة ثم بين المصنف نذر المجازاة وهو نوع من التبر وهو المعلق بشئ بقوله (كقوله ان شئني الله) تعالى (مريض) أو قدم غائب أو نجت من لغرق أو ذلك (قله) تعالى (علي أن أصلي أو صوم أو أتصدق) وأوفى كلامه تنويعية (ويلزمه) بعد حصول المعلق عليه (من ذلك) أي من أي نوع التزمه عند الاطلاق (ما يقع عليه الاسم) منه وهو في الصلاة ركعتان على الاظهر بالقيام مع القدرة جلا على أقل واجب الشرع وفي الصوم يوم واحد لانه اليقين فلا يلزمه زيادة عليه وفي الصدقة ما يتقوى شرعا ولا يتقدر بخمسة دراهم ولا بنصف دينار وانما جانا المطلق على أقل واجب من جنسه كما قاله في الروضة لان ذلك قد يلزمه في الشركة * (فرع) * لو نذر شيئاً كقوله ان شئني الله مريض فشي ثم شك هل نذر صدقة أو عتقا أو صلاة أو صوما قال البغوي في فتاويه يحتمل أن يقال عليه الاتيان بجميعها كن نسي صلاة من الخمس ويحتمل أن يقال يجهت بخلاف الصلاة لاننا قلنا أن الجميع لم يجب عليه

وانما وجب عليه شيء واحد واشتبه فيجهت (٨١ ح ح) كالأواني والقبلة انتهى وهذا أوجه وان لم يعلق النذر بشئ وهو النوع الثاني من نوعي التبر كقوله ابتداء الله على صوم أو حج أو غير ذلك لزمه ما التزمه لعموم الأدلة المتقدمة

ولو علم أن النذر مشيئة الله تعالى أو مشيئة زيد لم يصح وإن شاء زيد لعدم الجزم اللائق بالقرب ثم إن قصد مشيئة الله تعالى التبرك أو وقوع
محدوث مشيئة زيد نعمة مقصودة كقدوم زيد في قوله إن قدم زيد فعلى كذا فالوجه الصحة كما صرح بذلك بعض المتأخرين (ولا يصح
نذري) فعل (معصية كقوله إن قلت فلا تأت الله على كذا) الحديث لا نذري في معصية الله تعالى رواه مسلم ولخبر البخاري المار من نذر أن
يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ولا تجب به كفارة إن حدث وأجاب النووي عن خبر لا نذري في معصية وكفارة كفارة
عين بأنه ضعيف وغيره يحمله على نذر الجراح (٣٢٢) ومحل عدم لزومها بذلك كما قاله الزركشي إذا لم ينويه اليمين كما اقتضاء كلام الرافعي

لعدم الجزم الخ) فيه أن جميع النذور المشبهة على التعليق ليس فيها جزم بالمعلق عليه وقوله
اللائق بالقرب صفة للجزم وهو غير ظاهري لأن بالقرب المعلقة على شيء ليس فيها جزم (قوله نعمة
مقصودة) الظاهر أنه مفعول لقوله مشيئة أي قصد أن يشأ زيد نعمة مقصودة كان يشاء
العضو عنه أو أكرامه مثلاً كان شاء زيد فعلى كذا وقصد التعليق على وقوع حدوث مشيئة
زيد نعمة له (قوله كقدوم زيد) تنظير (قوله ولا يصح نذرا الخ) فيه تغيير أعراب المتن لأن نذر
مضى على الفتح في محل نصب اسم لا النافية للجنس فجاءه الشارح فاعلا فاعل محذوف فلو قال
كما قال ابن قاسم العبادى ولا نذر ينقد في فعل معصية الخ لسلم من ذلك (قوله إن قلت
فلا نا) مالم يكن قتله قربة فإن كان كالخبري فإنه يلزمه ما ألزم وهذا ظاهر (قوله أورد
في التوشيح) أي على قولهم لا نذري في معصية الله وبعبارة أخرى ولا يستثنى من ذلك صحة اعتناق
الراهن الموصر لأنه جائز أهـ وعليه فينقد نذره (قوله في الحال) بأن كان موصراً عند النذر
وقوله أو عند أداء المال أي إن كان معسراً عند النذره وهذا ضعيف والمعدة أنه بلغوا النذر
حينئذ وأما الموصر فاعتناقه جائز فينقد نذره فلا يراد (قوله لا يجوز) أي في المعسر أما الموصر
فيعجزه العتق ويكون قيمة العبد رهناً مكانه فلم يتم الكلامان لعدم توافدهما على شيء واحد
لأن انعقاد النذر محمول على الموصر وعدم جواز محمول على المعسر (قوله وإن تم) أي سلم
الكلامان أي قوله إن نذره منعقد الخ وقوله وذكر الخ وقد علمت أنهم مالم يتأبوا اعتبار
أن اعتناق الراهن الموصر جائز فينقد نذره فقوله وذكر الخ إن الأقدام على عتق المرهون
لا يجوز غير تام فبطل أن يكون النذر في المعصية منعقدا أهـ مد (قوله منعقدا) بالتص
في صحاح النسخ ولا وجه للرفع الموجود في نسخ الأعلى جعله خبر مبتدأ محذوف (قوله واستثنى
غيره) أي على قول ضعيف والمعقد عدم استثنائه كما سيذكره (قوله وهذا هو الظاهر) معقده
(قوله ويتأيد) أي ويتقوى (قوله أبو اسرائيل) واسمه قصر العامري قاله الحافظ
عبد العظيم وقال البغوي اسمه قشير وقيل بشير أهـ دميري (قوله وسواء أقصد بالنوم الخ)
يؤخذ منه أن كل ما وصفه الاباحة لا يكتفي في صحة نذره عروض الطلب له (قوله وزاد الخ) فيه
أن قوله لم يرد فيه الخ يغني عن هذه الزيادة عثمانى (قوله في القسم الأول) هو قصد العبادة
بالمباح نحو النشاط على التمسك بالنوم (قوله وإنما لم يصح) أي النذر (قوله كما اختاره)
راجع للمنفى (قوله بنى الانعقاد) لاقتضاء نفي اللزوم الذي عبر به التخيير بين ما ألزمه وكفارة
اليمين وليس مراداً (قوله المعلوم منه بالأولى ما ذكر) أي ما ذكره المصنف من نفي اللزوم
وفي نسخ ما ذكره (قوله ولا يلزم عقد النكاح بالنذر) أي لما تقدم أن ما وضعه الاباحة
لا ينقد نذره إذا عرض طلبه (قوله وإن خالف فيه بعض المتأخرين) هو شيخ الإسلام
في شرح الروض حيث قال ينقد نذره عند التوكان ووجود الالهة أهـ ايج (قوله إن كان

آخر إن نوى به اليمين لزمته الكفارة
بالحنث * (تنبيه) * أورد في التوشيح
اعتناق العبد المرهون فإن الرافعي حكى
عن الثقة أن نذره منعقد إن نقدنا
عتقه في الحال أو عند أداء المال
وذكر في الرهن أن الأقدام على عتق
المرهون لا يجوز إن تم الكلامان كان
نذري في معصية منعقدا واستثنى غيره
ما لو نذر أن يصلى في أرض مغصوبة
صح النذر ويصلى في موضع آخر كذا
ذكره البغوي في تهذيبه وصرح
باعتقاده الجرح في إيضاحه ولكن
يجزم المحامي بعدم الصحة ووجهه
الماوردى وكذا البغوي في قضاويه
وهذا هو الظاهر الجارى على القواعد
وقال الزركشي أنه الأقرب ويتأيد بالنذر
في الأوقات المكروهة فإنه لا ينقد
على الصحيح (ولا يلزم النذر) بمعنى
لا ينقد (على تركه) فعل (مباح أو فعله)
(كقوله لا تأكل لحماً ولا تأثرب لبناً
وما أشبه ذلك) خبر البخاري عن ابن
عباس بينما النبي صلى الله عليه وسلم
يخطب أذرى رجلاً قائماً في الشمس
فسأل عنه فقالوا هذا أبو اسرائيل نذر
أن يصوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم
فقال صلى الله عليه وسلم حرره فليتكلم
وليستظل وليقعد وليصوم وقسر
في الروضة وأصلها المباح بما لم يرد فيه
ترغيب ولا ترهيب وزاد في المجموع
على ذلك واستوى فعله وتركه شرعاً

كنوم وأكل وسواء أقصد بالنوم النشاط على التمسك وبالأكل التقوى على العبادة أم لا وإنما لم يصح في القسم
الأول كما اختاره بعض المتأخرين لأن فعله غير مقصود فالشواهد على القصد لا الفعل * (تنبيه) * كان الأولى للمصنف التعبير هنا بنفي
الانعقاد المعلوم منه بالأولى ما ذكره ويؤخذ من الحديث المذكور أن النذر ترك كلام الأدميين لا ينقد وبه صرح في الزوائد والمجموع
ولا يلزم عقد النكاح بالنذر كما جرى عليه ابن المقرئ هنا وإن خالف فيه بعض المتأخرين إن كان

مندوبا) بأن كان نائقا ووجد أهبه (قوله لغو) ضعيف والمعتمد الصحة (قوله لأن المباح)
 كالهبة هنا (قوله والواجب) هو المعقد وهو من نذر الباح وقيل من نذر التبر (قوله
 نذر المرأة) كندرت لزوجه ما وجب عليه من الحقوق وكانها أبرأته من ذلك فيبرأ الزوج
 ويكون ذلك حيلة في صحة البراءة مع عدم العلم بالبرأ يغتفر ذلك ولو كان معسوما ومجهولا
 ووجه ذكر هذه المسئلة أنه يباح للمرأة أن تترك الزوجها حقها فكان القياس أن لا يصح نذره
 أي الترك لا يباحته في حقها اه مد (قوله فانه أعم من أن يكون الموقوف) أي وإذا كان
 معينا فهو نظير مسئلتنا أي فيكون الموقوف عليه المعين الذي لم ير الموقوف نظير الزوج الذي لم ير
 المبرأ منه (قوله خاتمة) بطلهاست عشرة مسئلة (قوله لزمه) أي لزمه اتصافه اذا شرع
 فيه أمانفس النفل فلا يلزمه بل هو باق على نفيته وفائدة نذر اتصافه حرمة ابطاله فيثاب عليه
 ثواب النفل (قوله أو شيء منه) أي من الحرم وكذا من غيره من أجزائه كذا راب العباس
 اه قل قال في الكفاية لأن مطلق كلام الناذرين يحمل على ما ثبت له أصل في الشرع كمن نذر
 أن يصلي يحمل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمعهود في الشرع قصده الكعبة بجمع أو عمرة
 لحمل النذر عاياه سم وقال الزيادي لأن ذكر بيت الله الحرام وأجزائه من الحرم صار موضوعا
 شرعا على التزام حج أو عمرة اه والمراد أنه يلزمه نسك وان نفي ذلك في نذره كما في شرح م
 بأن قال بلاج ولا عمرة كما في شرح الروض ويأخو النقي قال ع ش على م ر وقوله وان نفي ذلك
 في نذره بخلاف من نذر التضحية بشاة معينة على أن لا يفرق لحما فان النذر يلغو ويفرق بينهما
 بأن النذر والشرط هنا تضاد في معين واحد من كل وجه لاقتضاء الاول خروجها عن ملكه
 بغير النذر والثاني بقاءها في ملكه بعد النذر بخلافهما ثم فانه لم يتوارد على شيء كذلك
 لأن الاتيان غير النسك فلم يضاد نفيه الاتيان اه حج بحر وفه ومشله في قل قال زى ومن
 نذر اتيان المسجد الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه شيء كما يحسنه البلقيني وله احتمال بالزوم وهو
 المتجه لأن ذكر البيت الحرام وأجزائه من الحرم في النذر صار موضوعا شرعا على التزام حج أو عمرة
 ومن بالحرم يصح نذره له ما فيلزمه هنا أحدهما وان نذر ذلك وهو في الكعبة أو المسجد حولها
 اه ولو نذر المشي مثلا الى عرفات فان نوى الحج مثلا لزمه والا فلا اه قل لأن عرفات ليست
 من الحرم (قوله لزمه مع نسك مشي) والثاني له الر كوب كما لو نذر الصلاة فاعدا فله القيام
 وقرى بأن ما هنا يمكن تداركه بالمال وبأن المنذور هنا وصف وذلك جزء فهو كجزائه عن شاة
 مندورة قل (قوله من مسكنه) متعلق بالمشي لا بالنسك (قوله أو نذر أن يحج أو يعتمر)
 كذا في خط الشارح وسقط منه لفظ ما شيا سها وقوله أو عكسه أي نذر أن يمشي حاجا
 أو معتمرا كذا في المنهج وشرحه (قوله فان ركب) أي حيث لزمه المشي والمراد به في غير
 وقت نزوله أو ذهابه نحو استقاء أو غيره ولو كان الر كوب يسيرا والمراد لم يمش ولو كان في سفينة
 لانه وان لم يقبل له انه راكب لكنه غير ماش وهو مراده بالر كوب فكانه قال فان لم يمش
 فلو عبره لكان أولى حل بزيادة في قل فرع هل من الر كوب السفينة ترد في نفسه
 شيخنا ومال الى أنه ليس منه لانه لا يسمى ركوبا عرفا اذا لا يبحث به من حلق لا يركب وفيه نظر
 اما أولا فلأن المنذور هنا المشي وهذا لا يسمى مشيا اتفاقا وأما ثانيا فان المراد بالر كوب هنا

مندوبا وفي فتاوى الغزالي أن قول
 البائع للمشتري ان خرج المبيع
 مستحقا لله على أن اهيك القالفولان
 المباح لا يلزم بالنذر لأن الهبة وان
 كانت قريبة في نفسها إلا أنها على
 هذا الوجه ليست قوية ولا محترمة
 فكانت مباحة كذا قال ابن المقرئ
 والواجب انعقاد النذر كما لو
 قال ان فعلت كذا فله على أن أصلى
 ركعتين وفي فتاوى بعض المتأخرين
 أنه يصح نذر المرأة لزوجه بما وجب
 لها عليه من حقوق الزوجية ويبرأ
 الزوج وان لم تكن عالمة بالقدار
 قياسا على ما اذا قال نذرت لنذير عشرة
 بسناني مدة حياته فانه صحيح كما أفتى به
 البلقيني وقياسا على صحة وقف المبره
 كما اختاره النووي وتوابع عليه فانه أعم
 من أن يكون الموقوف عليه معينا
 أو جهة عامة * (خاتمة) * فيها مسائل
 مهمة تتعلق بالنذر من نذر اتصاف نفل
 لزمه اتصافه أو نذر صوم بعض يوم
 لم ينقدا ونذر اتيان الحرم أو شيء منه لزمه
 نسك من حج أو عمرة ونذر المشي اليه
 لزمه مع نسك مشي من مسكنه أو نذر
 أن يحج أو يعتمر ماشيا وعكسه لزمه
 مع ذلك مشي من حيث أحرم فان
 ركب ولو بلا عذر أجزأه

ولزمه دم وان ركب بعذر ولو نذر
صلاة أو صوما في وقت فضائه ولو
بعذر وجب عليه قضاءه ولو نذر
أهدأ شيء إلى الحرم لزمه حمله إليه
ان سهل ولزمه صرفه بعد ذبح ما يذبح
منه لمساكينه أما اذا لم يسهل
حمله كعقار فيلزمه حمل ثمنه إلى الحرم
ولو نذر تصدقاً بشيء على أهل بلد معين
لزمه صرفه لمساكينه المسلمين ولو نذر
صلاة فاعداً جاز فعلها قائماً لا ثبانه
بالفضل لا عكسه ولو نذر عتقاً أجراً
رقبة ولو ناقصة بكفر أو غيره أو نذر عتق
ناقصة أجراً رقبة كاملة فان عين
ناقصة كأن قال لله على عتق هذا
الريقين ~~الكا~~ فرتعتين ولو نذر زيتاً
أو شمعاً لاسراج مسجد أو غيره أو وقف
ما يشتريان به من غلته صح كل من النذر
والوقف ان كان يدخل المسجد أو غيره
من ينفع به من نحو مصل أو ثأم والالم
يصح لانه اضاعة مال ولو نذر أن يصلي
في أفضل الاوقات فقياس ما قالوه في
الطلاق ليله القدر أو في أحب
الاقوات إلى الله تعالى قال الزركشي
ينبغي أن لا يصح نذره والذي ينبغي
الفحص ويكون كنذره في أفضل
الاقوات ولو نذر أن يعبد الله بعبادة
لا يشرك فيها أحد فقبل يطوف بالبيت
وحده وقبل يصلي داخل البيت وحده
وقيل يتولى الامامة العظمى وينبغي
أن يكنى واحداً من ذلك وما رتبة من
أن البيت لا يخلو عن طائف من ملك
أو غيره مردود لأن العبرة بما في ظاهر
الحال وذكرت في شرح المنهاج وغيره
هنا فرغنا من مهمتنا لا يحتملها هذا المختصر
فمن أرادها فليراجعها في ذلك

ما يقابل المشي وهذا مما يقابله قطع مع أن كون ركوب السفينة لا يسمى ركوباً عرفاً فيه منع
ظاهر لقوله تعالى وقال اركبوا فيها فان قيل لا يتبادر إلى الفهم قلنا يشارك في ذلك ركوب نحو
غزال وقرد قاتل (قوله ولزمه دم) وينبغي أن يتكرر الدم بتكرار الركوب قياساً على اللبس
بأن يتخلل بين الركوبين مشي قاله ع ش على م ر وفي قل مانصه ولا يتعدد الدم بتعدّد
الركوب الا ان تخلله مشي لافي نحو حط وترحال ونزول لقضاء حاجة وهكذا ومتى فسد نسكه
سقط عنه وجوب المشي وانما يلزمه المشي في القضاء لانه المجزئ عن النذر قال الدميري وانما
يلزمه المشي في القضاء في محل ركوب فيه في الاصل والا فلا وفيه نظير فراجع (قوله وان ركب
بعذر) غاية ومحل لزوم الدم ان عرض العجز بعد النذر والا كأن نذره وهو عاجز فانه وان صح
نذره لكن لا يلزمه المشي ولا الدم اذا ركب وفائدة انعقاد نذره احتمال أن يقدر على المشي بعد
ذلك اهـ سل مع زيادة (قوله صلاة أو صوما) أي أو غيرهما * (فرع) * النذر للكبنة
ان نوى النذر شيئاً اتبع كستر وطيب والاصرف لمصالحها من كسوة ونحوها حتى نحو الشمع
والزيت فيصرف لمصالحها ان لم يجتج للاسراج به (قوله أو شمعاً) بفتح الميم ويجوز اسكانها
(قوله ما) أي شيئاً كعتق رقبة وقوله يشتريان أي الزيت والشمع به أي بذلك الشيء أي بغلته فهو
على حذف مضاف كما أشار إليه بقوله من غلته ولو قال الشارح بغلته ليكون بدلاً من الضمير
في به لكان أولى الآن تكون من معنى الباء والجار والمجرور وبدل من الجار والمجرور قبله (قوله
ان كان يدخل المسجد الخ) وان قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم البقعة والقبر والتقريب
إلى من دفن فيها ونسب إليه فهذا نذر باطل غير منعقد فانهم يعتقدون أن لهذه الاماكن
خصوصيات لا تنقسم ويرون أن النذر لها مما يدفع به البلاء اهـ شرح الروض (قوله
والالم يصح) فهو باق على ملك مالك لا يتصرف فيه من دفعه له فان مات دفع لوارثه ان علم
والاصار للمصالح العامة ان لم يتوقع معرفته والاوجب حفظه حتى يدفع له (قوله فقياس)
مبتدأ وقوله ليلة القدر خبر أي فيصلي في ليالي العشر كلها حتى يبرأ بيقين وصورة الطلاق أنت
طالق في أفضل الاوقات فتطلق بعضي رمضان ولو نذر صوم يوم الجمعة منفرداً قال م ر صح نذره
لأن صومه عبادة وانما الكراهة في افراده ويؤيده ما لو نذر صوم يوم من أسبوع ثم نسبته صام
آخر يوم وهو الجمعة فان كان هو المندور وقع أداء والاقضاء والكراهة خاصة بالنفل وهذا
فرض اهـ زى (قوله وقيل يتولى الامامة العظمى) أي لأن الامام لا يكون الا واحداً
فاذا قام به واحد فقد انقرضت عبادة هي أعظم العبادات وعليه قول سليمان بن عبد الله روى عن علي بن
ملك لا ينبغي لاحد من بعدى فانه انفراد بهذه العبادة وهي القيام بمصالح الانس والجن وغيرهما
اهـ تجريد اهـ خ ص * (فائدة) * قد اختلف من أدركناه من العلماء في نذر من اقترض شيئاً
لمقرضه كل يوم كذا ما دام دينه أو شيئاً منه في ذمته فذهب بعضهم لعدم صحته لانه على هذا الوجه
الخاص غير رتبة بل يتوصل به إلى ربا النسبة وهو تأخير أحد العوضين وذهب بعضهم وأفتى به
الوالد إلى صحته لانه في مقابلة تعمة ربح المقرض أو اندفاع نقصة المطالبة ان احتاج لبقائه
في ذمته لا ارتفاع ونحوه ولانه يسق للمقرض وقرينة مما اقترضه فاذا التزمها ابتداء بالنذر لزمته
فهو حينئذ مكافأة احسان لا وصلة لربا اذ هو لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه

النذر في عقد القرض كان ربا وذهب بعضهم الى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له شرح
مر قال ع ش عليه محل الصلة حيث نذرن ينقض نذره بخلاف ما لو نذر لاحد بنى هاشم
والمطلب فلا ينقض حرمه الصدقة الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم اه ولو اقتصر على
قوله مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لانقطاع الديونة
شرح مر ومزانه لو نذر شيئا الذي اؤمته ومثله من تكب كبيرة جاز صرفه لمسلم اوسنى وعليه
فلو اقترض من ذمى ونذره شيئا مادام دينه في ذمته انعقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين
فتقطن له فانه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذي من مسلم ونذره شيئا مادام الدين عليه
فانه لا يصح نذره لما مر من أن شرط الناذر الاسلام اه قال الشيخ سل فاذا دفع الناذر مائة
ثم ادعى أن الذي دفعه من أصل المال المقرض صدق بيمينه وبقي النذر بذمته اه وعبارة
ع ش على مر ولو دفع المقرض ما لا مائة ولم يذكر له حال الاعطاء أنه عن القرض ولا عن النذر
ثم بعدم ادعى أنه لو دفع المقرض ما لا مائة ولم يذكر له حال الاعطاء أنه عن القرض ولا عن النذر
حكم النذر من حينئذ وله مطالبة بمقتضى النذر الى برائة ذمته بخلاف ما لو ذكر حال الدفع أنه
عن النذر فلا يقبل دعواه بعد أنه قصد غيره وكاعترا فانه عن نذر القرض ما جرت به العادة من
كتابة الوصولات المستحقة على أن المأخوذ عن نذر القرض حيث اعترف حال كتابتها أو بعدها
بما فيها فانهم اه

(كتاب الاقضية والشهادات) *

آخرها المصنف الى هنا لانها تجري في جميع ما قبلها من معاملات وغيرها وقدم الايمان عليها
لان القاضي قد يحتاج الى اليقين (قوله جمع قضاء) وأصله قضائي وقعت الباء تطرقة اثرأف
زائدة فقلبت همزة والدليل على ذلك جمعه على أقضية لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها وكذا
تقول قضيت بكذا (قوله امضاء الشيء واحكامه) عطف مغاير لان الامضاء التنفيذ والاحكام
الاتقان والمراد احكام الشيء أي يحكم شرعى أو عرفي فيكون أعم من الشرعى الاتقى على
القاعدة والمراد بقوله امضاء الشيء أي أن هذا من جملة معانيه ويطلق على الوحي والخلق
وليس مرادها هنا (قوله فصل الخصومة) عبارة البرماوى على المنهج وشرعا للولاية الاتية
والحكم المترتب عليها والزمام من له الالتزام بحكم الشرع ويحتاج القضاء الى مؤول ومتمول
وسؤلى عليه ومحل ولاية وصيغة وتسمى أركانها اه (قوله بلفظ خاص) هذا التعريف بالاعم
لانه يشمل الدعوى والاقرار فكان الاولى أن يزيد لغيره على غيره (قوله بالقسط) أي العدل
ويطلق على الجور وليس مرادها (قوله فله عشرة أجور) لا ينافي ما قبله لان الاخبار بالقليل
لا ينافي الكثير ولجواز أنه أعلم أولا بالاجر ين فأخبر بهما ثم بالعشرة فأخبر بها وإن الاجرين
يساويان العشرة فان قلت العشرة يصح أن تجعل أجرا واحدا واثنين فما باله جعلها عشرة قلت
يجوز أن تكون أنواعا من الثواب مختلفة يبلغ عددها هذا المقدار فنهى بذلك هذا العدد على
ذلك قاله الشيخ في شرح الورقات اه شوبرى (قوله وقدروى الاربعة) وهم التساوى
والترمذى وابن ماجه وأبو داود ونظمها بعضهم فقال
أعنى أبداود ثم الترمذى * والتسوى وابن ماجه فاحتذى

(كتاب الاقضية والشهادات) *
الاقضية جمع قضاء بالمد كقضاء وأقضية
وهو لغة امضاء الشيء واحكامه وشرعا
فصل الخصومة بين خصمين فأكثر
يحكم الله تعالى والشهادات جمع
شهادة وهي اخبار عن شيء بلفظ خاص
وسياقى الحكم عليها والاصل
في القضاء قبل الاجماع آيات كقوله
تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله
وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط
وأخبار كخبر الصحبين اذا اجتهد
الحاكم فأخطأ فله أجر وأن أصاب فله
أجران وفي رواية فله عشرة أجور قال
النووى في شرح مسلم أجمع المسلمون
على أن هذا الحديث يعنى الذى فى
الصحبين فى حاكم عالم أهل الحكم ان
أصاب فله أجران باجتهاده واصابته
وان أخطأ فله أجر فى اجتهاده فى طلب
الحق أتما من ليس بأهل الحكم فلا يجعل له
أن يحكم وان حكم فلا أجر له بل هو آثم
ولا ينقض حكمه سواء أوافق الحق
أم لا لان اصابته اتفاقية ليست صادرة
عن أصل شرعى فهو عاص فى جميع
أحكامه سواء أوافق الصواب أم لا
وهى مردودة كلها ولا يعذر فى شيء من
ذلك وقدروى الاربعة والحاكم
والبيهقى ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال القضاء

واذا قيل أصحاب الكتب الستة زيد البخاري ومسلم اهـ (قوله ثلاثة) وجه الحصر أنه
 إما أن يكون عارفاً أولاً والعارف إما أن يحكم بالحق أو يعدل عنه فإن عرف الحق وعمل به فهو
 في الجنة وإن عرفه وحكم بالباطل أو لم يعرف الحق من الباطل ففقد على جهل فهماً في النار
 وفي هذا الحديث بيان فضيلة من دخل في القضاء عارفاً بالحق ففقدى به والحث على ترك
 الدخول فيه لعظم دخوله والله تعالى يعلم أني ما أخترته ولا استحسنته بل امتنعت من الدخول
 فيه في زمن سبعة عشر يوماً مع الطلب الحثيث ومع قول السلطان ^{عليه السلام} والله والله والله ان قبلته
 ركبته معك الى بيتك فأعاني الله على تركه ثم طلبت في زمن آخر فغلب اختيار ربي على
 اختيارى فدخلت فيه الى أن قدر الله علي بما يتضمن خيراً ان شاء الله فله الحمد والمنة ذكره شيخ
 الاسلام في شرح الاعلام وكان القضاء في بني اسرائيل ثلاثة فئات أحدهم فولى مكانه غيره ثم
 قضاوا ما شاء الله أن يقضوا ثم بعث الله تعالى لهم ملكاً يتخبرهم فوجد رجلاً يسقي بقره على ماء
 وخلفها بحلة فدعاها الملك وهو راكب فرسا قبعها بحلة فتخاصما فقالا لينا القاضي فجاء الى
 القاضي الأول فدفع اليه الملك درة كانت معه وقال له احكم بأن الحيلة لي قال بماذا قال ارسل
 الفرس والبقرة والحيلة فان تبع الفرس فهي لي فأرسلها فبعت الفرس فتحكم له بهما وأتى
 الى القاضي الثاني فتحكم له كذلك وأخذ درة وأتى القاضي الثالث فدفع له الملك درة وقال له
 احكم لي بها فقال اني حائض فقال الملك سبحان الله أيحيض الذكر فقال له القاضي سبحان الله
 أتلد الفرس بقره وحكم بهما صاحبها ذكره الشبرخيتي على الأربعين وعن أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من ولي قضاء المسلمين ثم غلب عدله جوروه فله الجنة وإن غلب جوره
 عدله فله النار أخرجه أبو داود وقال عليه السلام عجز عني إلى الله تعالى وقال المهدي وسيدى
 عبدك كذا وكذا سنة ثم جعلتني في أس كئيبة فقال أما ترى ان عداتك عن مجالس القضاء
 رواء ابن عساكر (قوله وتولى القضاء فرض كفاية) بل هو أفضل فروض الكفايات حتى
 ذهب الغزالي الى تفضيله على الجهاد وذلك للاجتماع مع الاضطراب اليه لا تطاع البشر مجبولة
 على النظام وقل من ينصف من نفسه والامام الاعظم مشتغل بما هو أهم منه فوجب من
 يقوم به شرح مـر وعلم أن تولية القضاء تعتبره الاحكام الا الاباحة فيجب اذا تعين
 في الناحية ويندب ان لم يتعين وكان أفضل من غيره فيستلزم حينئذ طلبه وقبوله ويكره ان كان
 مفضولاً ولم يمنع الأفضل ويحرم بعزل صالح ولو مفضولاً وبطل عدالة الطالب وعساة الروض
 وشرحه وحرم على الصالح للقضاء طلب له وبذل مال للعزل قاض صالح له ولو كان دونه وبطلت
 بذلك عدالته فلا تصح توليته والمعزول به على قضائه حيث لا ضرورة لان العزل بالرشوة حرام
 وتولية المرتضى للراشئ حرام اهـ بحرقه وروى البيهقي والحاكم من استعمال عامل على المسلمين
 وهو يعلم أن غيره أفضل منه وفي رواية رجلاً على عصابة وفي تلك العصابة من هو أراضى لله منه
 فقد خان الله ورسوله والمؤمنين اهـ ودخل فيه كل من تولى أمراً من أمور المسلمين وان لم يكن
 ذلك شرعياً كنصب مشايخ الاسواق والبلدان ونحوها اهـ (قوله في حق الصالحين) المراد
 بالجمع ما فوق الواحد لانه في حق الواحد فرض عين (قوله في ناحية) أي مسافة عدوى دون
 ما زاد فلا يلزمه قبوله ولا طلبه فيه لان عمل القضاء لا آخر له فبعضه تعذيب لما فيه من ترك الوطن

ثلاثة قاضيان في النار وقاض في
 الجنة فاما الذي في الجنة فرجل
 عرف الحق وقضى به والاذان في النار
 ورجل عرف الحق فجار في الحكم
 ورجل قضى للناس على جهل
 والقاضي الذي يتخذ حكمه هو الاول
 والثاني والثالث لا اعتبار بحكمهما
 وتولى القضاء فرض كفاية في حق
 الصالحين له في الناحية اما تولية
 الامام لاحدهم ففرض عين عليه فمن
 عين عليه في ناحية

لزمه طلبه ولزمه قبوله (ولا يجوز) ولا يصح (أن يلى القضاء) الذى هو الحكم (٢٢٧) بين الناس (الامن استكمل فيه) بمعنى اجتمع فيه

(بمفسر عشرة خصلة) ذكر المصنف منها
 خصلتين على ضعيف وسكت عن
 خصلتين على الصحيح كما ستعرف ذلك
 الاولى (الاسلام) فلا تصح ولاية كافر
 ولوعلى كفار وما جرت به العادة من
 نصب شخص منهم للحكم بينهم فهو تقليد
 رياسة وزعامة لا تقليد حكم وقضاء كما
 قاله الماوردى (و) الثانية (البلوغ
 و) الثالثة (العقل) فلا تصح ولاية غير
 مكلف لنفسه (و) الرابعة (الحرية)
 فلا تصح ولاية رقيق ولو مبعوثا لنفسه
 (و) الخامسة (الذكورية) فلا تصح
 ولاية امرأة ولا خنى مشكل أما
 الخنى الواضح الذكورية فتصح ولايته
 كما قاله فى البصر (و) السادسة
 (العدالة) الآتى بيانها فى
 الشهادات فلا تصح ولاية فاسق ولو
 بماله فيه شبهة على الصحيح كما قاله ابن
 النقيب فى مختصر الكفاية وان
 اقتضى كلام الدميرى خلافه (و)
 السابعة (معرفة أحكام الكتاب)
 العزيز (و) معرفة أحكام (السنة)
 على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظ
 آياتها ولا أحاديثها المتعلقة بها عن
 ظهر قلب وآى الأحكام كما ذكره
 البندنجي والماوردى وغيرهما خمسمائة
 آية وعن الماوردى أن عدداً حديث
 الأحكام خمسمائة كعدد الآى والمراد
 أن يعرف أنواع الأحكام التى هى
 محال النظر والاجتهاد واحتراز بها عن
 المواعظ والقصص فى أنواع الكتب
 والسنة العام والخاص والجمل والمبين
 والمطلق والمقيد والنص والظاهر
 والتاسخ والمنسوخ ومن أنواع السنة
 المتواتر والآحاد

بالكلية نعم ان عينه الامام لذلك المحل البعيد ولم يكن به ولا يقرب به من يصلح لزمه قبوله امتثالاً
 لأمر الامام (قوله لزمه طلبه) ولو بذل مال وأن حرم أخذه منه فالاعطاء جائز ولا اخذ حرام
 والمراد بذل مال زائد على ما يكفيه يومه وليته فيما يظهر حج وم قال ع ش على م
 وظاهره وان كثرة المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التى صرحوا بسقوط الوجوب حيث
 طلب منه مال وان قل ان القضاء يترتب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك
 المصلحة ولا كذلك غيره اه (قوله خصلتين على ضعيف) هما الكتابة واليقظة وسكت عن
 خصلتين هما كونه ناطقا وكفايته فى القيام بأمر القضاء (قوله فلا تصح ولاية كافر) وما اعتيد
 من نصب حاكم للثنتين منهم أى ولو من قاضينا عليهم فهو تقليد رياسة لا حكم فهو كالحكم
 لا الحاكم اه زى ومن ثم لا يلزمهم حكمه الا ان رضوا كما فى شرح م (قوله وزعامة)
 مرادف وقال فى المختار الزعامة السيادة وزعيم القوم سيدهم (قوله فى البحر) هو الرواى
 (قوله ولو بماله فيه شبهة) أى ولو كان القسقى بفعل ماله فيه شبهة كوطأ أمته المشتركة أو أمة
 فرعه اه شيخنا (قوله المتعلقة) بناءً فوقية بلفظ الجمع والذى بنط المؤلف المتعلقان بلفظ
 المثنى أى القسمان الآيات قسم والا حاديت قسم اه اج وهو على لغة من يلزم المثنى
 الالف فى جميع الاحوال وقوله بها أى الأحكام (قوله خمسمائة آية) مرادهم ما هو مقصود
 الأحكام بدلالة المطابقة اما بدلالة الالتزام فغالب القرآن بل كله لا يخرج شئ منه عن حكم
 يستنبط منه شرح م (قوله والمراد أن يعرف الخ) هذا المراد بعيد من كلامه وخروج عن
 ظاهره والذى ينبغى أن يكون هذا زيادة على كلام المصنف وعبارة المنهاج وهو أى المجتهد
 أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالأحكام ومجمله ومبينه وعامة وخاصة وناسخه الخ (قوله
 أنواع الأحكام) أى أنواع محال الأحكام بدليل قوله فى أنواع الكتاب والسنة العام الخ
 لأن العام ليس حكما وانما هو محل الحكم شيخنا (قوله فى أنواع الكتاب الخ) هذه الجملة
 لا ارتباط لها بما قبلها وهى منقولة من المنهج مع بعض تعميمها وأوجب الخلل فيها ونص عبارته
 شرط القاضى أن يكون مجتهدا وهو العارف بأحكام الكتاب والسنة وبالقياس وأنواعها فى
 أنواع الكتاب والسنة الخ والضمير فى أنواعها راجع للكتاب والسنة والقياس ويكون قوله
 فى أنواع الكتاب الخ تفصيلا لقوله وأنواعها وهذا كلام مرتبط منسبك وبعضهم أجاب عن
 الشارح وجعله مرتبطا بأن يقدر مضاف فى قوله أنواع أحكام أى أنواع محال الأحكام والعام
 وما عطف عليه يقال له محال الأحكام فيستقيم قوله فى أنواع الكتاب أى من أنواع محال أحكامه
 الخ (قوله العام) وهو لفظ يستغرق الصالح لمن غير حصر كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم
 وانما الص بخلافه كقوله عليه السلام الصائم المتطوع أمر نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر
 وقوله والجمل وهو ما لم تنضج دلالته مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخذ من أموالهم صدقة لانه
 لم يعلم منهم ما قدر الواجب ونوع المأخوذ منه والمبين ما تضمنت دلالته مثل قوله وفى عشرين
 نصف دينار والمطلق ما دل على الماهية بلا قيد كقبة والمقيد ما دل عليها بقيد كقبة مؤمنة فى آية
 القتل والمطلق فى غيرها (قوله والنص) وهو ما دل دلالة قطعية كاسماء العدد والظاهر ما دل
 دلالة ظنية قال فى جمع الجوامع المنطوق ما دل عليه اللفظ فى محل النطق وهو نص ان أقامه معنى

والمتمصل وغيره لأنه بذلك يمكن من الترجيح عند تعارض الأدلة فيقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والناسخ على المنسوخ والمتواتر على الاتحاد ويعرف المتمصل من السنة والمرسل منها وهو غير المتمصل وحال الرواة قوة وضعفها في حديث لم يجمع على قبوله (و) الثامنة معرفة (٣٢٨) (الاجماع والاختلاف) فيه فيعرف أقوال الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا

لا يحتمل غيره كزيد وظاهر ان احتل غيره مرجوحا كالاسد (قوله والمتمصل) باتصال روايته الى الصحابي فقط ويسمى الموقوف أو اليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع اهم (قوله والمتواتر) ما ترويه جماعة يستحيل نواظهم على الكذب عن جماعة كذلك في جميع الطبقات والاتحاد ما ترويه واحد عن واحد أو أكثر ولم يبلغوا عدد التواتر (قوله وهو غير المتمصل) هو مبني على اصطلاح الفقهاء والاصوليين من أن المرسل ماسقط من سنده راو أو أكثر سواء كان من أقواله أو من آخره أم بينهما وأما على اصطلاح المحدثين فهو أي المرسل ماسقط منه الصحابي وعبارة قل في حاشية شرح الورقات وأما اصطلاح المحدثين فالمرسل ماسقط منه الصحابي وما وقف على الصحابي موقوف وما وقف على التابعي موقوف وما سقط منه راو ومنقطع أو راويان فنقطع من موضعين ان كان بغير اتصال والانفصال ماسقط أو له معلق وما أسند الى النبي صلى الله عليه وسلم مرفوع (قوله معرفة الاجماع) بمعنى الجمع عليه وقوله والاختلاف فيه بمعنى المختلف فيه (قوله والاختلاف فيه) أي في الحكم الذي يريده والهاء راجعة لآل الموصولة (قوله معرفة جميع ذلك) أي جميع ما أجمع عليه واختلف فيه أي بناء على الظاهر من جعل الالف واللام للاستغراق (قوله بموافقة) متعلق بعلمه فالباء صلة العلم أي علم أنه وافق بعض المتقدمين (قوله أو يغلب) منصوب بأن مضرة مؤول بمصدر معطوف على علم في قوله أما بعلمه أي أما بعلمه أو يغلبه على ظنه الخ على حد * ولبس عبادة وتقر عيني * وقوله تعالى أو يرسل رسولا (قوله وعلى هذا) أي قوله بل يكفي الخ (قوله قياس معرفة الناسخ) أي لا يشترط معرفة جميعها بل يكفي أن يعرف أن ما حكم به ليس له ناسخ من كتاب أو سنة وعبارة شرح م ولا تشترط نهايته في كل ما ذكر بل يكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم وان لم يتقن قوانين علم الكلام المدققة واجتماع ذلك كله انما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الفقه أما مقلد لا يعدو أي لا يجاوز مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه ولا يراعي فيها ما راعيه المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع فصوص الشرع ومن ثم لم يجز له العدول عن نص امامه اه (قوله الى مدارك) أي محل ادراكها جاعل مدارك بضم الميم مصدر ميمي بمعنى ادراكه والمراد ما يدرك منه الحكم من نحو دليل (قوله ما تقدم) وهو قوله في أنواع الكتاب الخ ومن قوله ويقدم الخ على العام الخ والذي سذكر هو قوله معرفة طرف من لسان العرب والتفسير لأن هذه كلها طرق للاجتهاد الذي هو بذل الوسع لتحصيل ظن بحكم (قوله لأن به يعرف عموم اللفظ) هذا يستفاد من اللغة واسم ان ضمير الشأن وقوله وصيغ الامر ان كان المراد هيئة صيغته فتؤخذ من علم التصريف وان كان المراد معرفة معناه ولفظه فهو مستفاد من النحو وكذا معرفة الاسماء وما بعدها (قوله لا يشترط أن يكون متبحرا) هذا فهم من قوله طرف فكان الاولى فلا يشترط الخ (قوله ولا يشترط حفظ جميع القرآن) هذا علم وأنى به توطئة لما بعده (قوله كالاخذ) أي كالتمسك بأقل ما قيل كدية الذي فان بعضهم وهو أبو حنيفة قال انها كدية المسلم وبعضهم انها نصفها وبعضهم قال انها ثلثها فأخذ الشافعي بأقل هذه الاقوال وهو القول بأنها ثلثها فامراد بقوله كالاخذ بأقل ما قيل أي من أقوال العلماء حيث لا دليل سواء عندنا فانه مختلف فيه فأثبت الشافعي لأنه محقق ولأنه يجمع عليه لانه في ضمن

لثلايق في حكم أجمعوا على خلافه * (تنبيه) قضية كلامه أنه يشترط معرفة جميع ذلك وليس مرادا بل يكفي أن يعرف في المسئلة التي يفتي أو يحكم فيها أن قوله لا يخالف الاجماع فيها أما بعلمه بموافقة بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه أن تلك المسئلة لم يتكلم فيها الاولون بل تولدت في عصره وعلى هذا قياس معرفة الناسخ والمنسوخ كما نقله الشيخان عن الغزالي وأقره (و) التاسعة معرفة (طرق الاجتهاد) الموصلة الى مدارك الاحكام الشرعية وهي معرفة ما تقدم وما سجد كرمع معرفة القياس صحيحه وفاسده بأنواعه الاولى والمساوى والادون ليعمل بها فالاول كقياس ضرب الوالد على التأفك والثاني كحراق مال اليتيم على أكله في التحريم فيهما والثالث كقياس التفاح على البر في الربا يجمع العلم (و) العاشرة معرفة طرف من لسان العرب لغة وأعرابا وتصريفات لانه به يعرف عموم اللفظ وخصوصه واطلاقه وتقييده واجاله وبيانه وصيغ الامر والهي والخبر والاستفهام والوعد والوعيد والاسماء والافعال والحروف وما لا بد منه في فهم الكتاب والسنة (و) الحادية عشر معرفة طرف (تفسير) من (كتاب الله تعالى) ليعرف به الاحكام المأخوذة منه * (تنبيه) * هذا مع الذي قبله من جملة طرق الاجتهاد ولا يشترط أن يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في النحو كسبويه وفي اللغة كالخليل

بل يكفي معرفة جل منها قال ابن الصباغ ان هذا سهل في هذا الزمان فان العلوم قد دقت وجمعت انتهى ويشترط الاكثر أن يكون له من كتب الحديث أصل كجميع البخاري وسنن أي داود ولا يشترط حفظ جميع القرآن ولا بعضه عن ظهر قلب بل يكفي أن يعرف حفظا أحكامه في أبوابها فيراجعها وقت الحاجة ولا بد أن يعرف الأدلة المختلف فيها كالاخذ بأقل ما قيل وكالاستصحاب

ومعرفة أصول الاعتقاد كما حكى في الروضة كأمثلها عن الاصحاب اشتراطه ثم اجتماع هذه العلوم انما يشترط في المجتهد المطلق وهو الذي يفتي في جميع أبواب الشرع أما المقلد للذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وليراع فيها ما يراعى المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ولهذا ليس له أن يعدل عن نص امامه كما لا يسوغ الاجتهاد مع النص قال ابن دقيق العيد ولا يحلو العصر عن مجتهد الا اذا تداعى الزمان وقربت الساعة وأما قول (٣٢٩) الغزالي والفقهاء ان العصر خلا عن المجتهد

المستقل فالظاهر ان المراد مجتهد قائم بالقضاء فان العلماء يرغبون عنه فقد قال مكحول لو خبرت بين القضاء والقفل لا خبرت القفل وامتنع منه الشافعي وأبو حنيفة وهذا ظاهر لاشك فيه اذ كيف يمكن القضاء على الاعصار بخلوها عن المجتهد والشيخ أبو علي والقاضي الحسين والاستاذ أبو اسحق وغيرهم كانوا يقولون لسنا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأيه ويجوز لبعض الاجتهاد بأن يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه (و) الثانية عشر (أن يكون جميعا) ولو بصباح في أذنه فلا يولي أصم لا يسمع أصلا فانه لا يفرق بين اقرار وانكار والثالثة عشر أن يكون (بصيرا) فلا يولي أعمى ولا من يرى الاشباح ولا يعرف الصور لانه لا يعرف الطالب من المطلوب فان كان يعرف الصور اذا قربت منه صح وخرج بالاعى الاعور فانه يصح توليته وكذا من يصبرها را فقط دون من يصبرها لا فقط فانه لا يدرى فان قيل قد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ابن أم مكتوم على المدينة وهو أعمى واذك قال مالك بعصاة ولاية الاعمى أجيب بأنه انما استخلفه في امامة الصلاة دون الحكم (تنبيه) * لوسم القاضي البيهقي ثم عي قضى في تلك الواقعة على الاصح واستثنى أيضا لوزل أهل قلعة على حكم أعمى فانه يجوز كما هو مذكور

الاكثر ومنعه غيره فأخذنا كذا ما قبل احتياطا (قوله) ومعرفة أصول الاعتقاد لعل الاولى أن يقدم هذا والمراد بأصول الاعتقاد عقائد التوحيد وهي ما يجب لله وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه وكذا الرسل (قوله في المجتهد المطلق) أي وقد تقدم من بعد الحسمانة بحسب ما يظهر لنا فلا ينافي أنه في نفس الامر يوجد وأقله قطب الغوث فانه لا يكون الاجتهاد (قوله) ولا يحلو العصر أي كل عصر أخذ من قوله بعد اذ كيف يمكن القضاء على الاعصار (قوله) الا اذا تداعى الزمان في الصباح تداعى البقيان تصدع من جوانبه وآذن بالانهدام والسقوط اه في كلام الشارح استعارة بالكناية حيث شبه الزمان بينين تشبيها مضرا في النفس وأثبت شيئا من لوازمه وهو التداعي واستعارة تبعية حيث شبه التقارب بالتداعي واستعارة التداعي للتقارب واشتق من التداعي تداعي بمعنى تقارب (قوله) وقربت الساعة تفسير لما قبله (قوله) وامتنع منه الشافعي أي لما فيه من الخطر وامتناعه منه حين استدعاء المأمون لقضاء الشرق والغرب وأما أبو حنيفة فاستدعاء المنصور فحسبه وضربه اه دمري (قوله) اذ كيف يمكن القضاء أي الحكم على أهل العصر أي كيف تحكم عليهم بخلو العصر عن مجتهد الخ وهو الورع على الفقهاء والغزالي وكيف للاستفهام الانكارى (قوله) كانوا يقولون هذا لا يفتي المدعي ولا يرد على المخالف القائل بأنه يجوز ان لا يكون المجتهد لان كونه هؤلاء مجتهدين لا يثبت أن العصر لا يخلو عن مجتهد لجواز خلوه عنه بعدهم (قوله في باب) أي كالفرائض (قوله الطالب) أي المدعي والمطلوب أي المدعي عليه (قوله) وأن يكون جميعا) ولو بالصباح اه زى (قوله بصيرا) ولو في النهار فقط (قوله) وكذا من يصبرها را) وينفذ حكمه وقت ابصاره واتمى وقت عدم الابصار فان احتاج الى اشارة لم ينفذ حكمه وان لم يحتج به لم يكن حكمه عليه لكونه غائبا أو ميتا صح (قوله) دون من يصبرها لا) ضعيف زى قال حج ويجوز كون القاضي أعور بخلاف الامام اه والفرق أن ولاية الامام عامة والاعور لا يهاب اه زى يؤخذ منه انه ينبغي أن يكون الامام تاما الخلفه معظما عند الناس محبوبا لهم لاجل أن يسمع كلامه وحينئذ يقطع فيستقيم نظام الرعية (قوله ثم عي قضى) عبارة مرقم لوعى بعد ثبوت قضية عنده ولم يبق الا قوله حكمت بكذا ولم يحتج معه الى اشارة تنفيذ حكمه فيها (قوله واستثنى أيضا) هو استثناء صوري لانه ليس من القضاء بل فيه حكم بينهم (قوله) لو نزل أهل قلعة أي اتفقوا ورضوا على أن يحكم بينهم فلان الاعمى اه اج والمراد أهل القلعة من الكفار كما وقع لبي قريظة حيث قالوا للامام لا تنفع لك القلعة الا ان وليت علينا فاضبا أعمى فيجوز له حينئذ توليته للضرورة اه شيخنا (قوله) عدم اشتراط كونه كتابيا معتمد (قوله) لا يقرأ تفسير أي لا يقرأ الخط أي لا يستخرجه وقوله ولا يكتب أي ولا يحسب (قوله) متيقظا قال الغزالي فلا يصح تولية مغفل بأن اختل نظره وفكره اما لكبرا أو مرضا أو غيره قال قل هذا تصح لكلام المصنف وأما تفسير المتيقظ بقوى الفطنة والحدق والضبط فهو مندوب كما قاله الشارح لاشترط على الرابع وعبارة م ر بعد قول المنهاج كاف أي ناهض للقيام بأمر القضاء

في محله والرابعة عشر أن يكون ٨٣ ع (كتابا) على أحد وجهين اختاره الاذري والزر كشي لا يحتاجه الى أن يكتب الى غيره ولأن فيه أمنا من تحريف القارى عليه وأصحهما كافى الروضة وغيرهما عدم اشتراط كونه كتابيا لانه صلى الله عليه وسلم كان أميا لا يقرأ ولا يكتب ولا يشترط فيه أيضا معرفة الحساب لتصحيح المسائل الحسابية الققهية كما صوبه في المطلب لأن الجهل به لا يوجب الخلل في غير تلك المسائل والاحاطة بجميع الاحكام لا تشترط والخامسة عشر أن يكون (متيقظا)

بحيث لا يؤتى من قفلة ولا يندفع من غرة كما اقتضاه كلام ابن القاص وصرح به الماوردي والروائي واختاره الاذهر في الوسيط واستند فيه الى قول الشيخين ويشترط في المقتضى التيقظ وقوة الضبط قال والقاضي اولي باشتراط ذلك والاضاعت الحقوق انتهى ملخصا ولكن المجزوم به كما في الروضة وغيرها استصحاب ذلك (٢٣٠) لا اشتراطه * (تنبيه) * هاتان الحصلتان الضعيفتان الموعود بهما واما المتر وكان

قال اولي كونه ناطقا فلا تصح تولية الاخرس على الصحيح لانه كالجناد والثانية أن يكون فيه كفاية للقيام بأمر القضاء فلا يولي محتل نظر بكبر أو مرض أو نحو ذلك وفسر بعضهم الكفاية اللاتقصة بالقضاء بأن يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيف النفس جباناً فان كثيراً من الناس يكون عالماً ديناً ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام والسطوة فيقطع في جانبه بسبب ذلك وإذا عرف الامام أهلية أحد ولده والا بحث عن حاله كما اختبر صلى الله عليه وسلم معاذاً ولو ولي من لا يصلح للقضاء مع وجود الصالح له والعلم بالحال اثم المولى بكسر اللام والمولى يقتضها ولا يقدح في قضاؤه وان اصاب فيه فان تعذر في شخص جميع هذه الشروط السابقة فولي سلطان له شوكة فاسقامسها أو مقلداً آتق قضاؤه للضرورة لئلا تعطيل مصالح الناس فخرج بالمسلم الكافر اذا ولي بالشوكة واما النصبي والمرأة فصرح ابن عبد السلام بنفوذها منهما ومعلوم انه يشترط في غير الاهل معرفة طرف من الاحكام والاعدال أن يتولى القضاء من الامير الباغي فقد سئلت عائشة رضي الله تعالى عنها عن ذلك لمن استقضاه زياد فقالت ان لم يقض لهم خيارهم قضى لهم شرارهم * (فروع) * يسدب للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف اعانة له فان أطلق التولية استخلف فيما يجز عنه فان أطلق الاذن في الاستخلاف استخلف مطلقاً فان خصه بشئ لم يتعدده وشرط المستخلف بفتح اللام كشرط القاضي السابق الا

بأن يكون ذايقة تامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولي مغفل ولا محتل النظر (قوله لا يؤتى) أي لا يصاب في الحكم بأن يحكم بخلاف الحق من قفلة أي من أجل غفلة (قوله من غرة) أي بسبب غرور بأن يغتره شخص ينقل مخالف لما حكم به ولم يأت به فيجسك عليه الى أن يأتي به فان لم يفعل فهو غير المتسقط فيجب على السلطان الاختيار حينئذ لكل من طلب أن يتولى القضاء بمثل هذه الواقعة بأن يرسل اليه شخصاً بعد حكمه في قضية ينقل بمحضه به فان أمسك عليه أي على الحكم الذي حكم به أي استمر عليه وامتنع من ابطاله أو بقاءه والا فلا (قوله استصحاب ذلك الخ) في م ر خلافه وهو الاشتراط وكتب اج على قوله استصحاب ذلك ضعيف على تفسير المتيقظ بما ذكره فان فسر بشديد الخلق والاضبط فهو مستحب (قوله فان تعذر في شخص) ليس بقيد م ر ع ش وقول ع ش ليس بقيد يتأنيبه قول الشارح قبل ولو ولي من لا يصلح للقضاء الخ (قوله فولي سلطان) خرج بالسلطان غيره كقاضى العسكر فانه لا يصح توليته غير الاهل ولا يتقد قضاء ماولاه اه سل (قوله شوكة) عبارة م ر أ ومن له شوكة اه قولية السلطان مطلقاً صحيحة أي سواء كان ذا شوكة أم لا وعبارة م ر و ج فولي سلطان أ ومن له شوكة غيره بأن يكون بناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه وظاهر كلامه عدم استلزام السلطنة للشوكة (قوله للضرورة) قال البلقيني يستفاد من ذلك أنه لو زالت شوكة من ولده بموت أو نحوه انغزل لزوال الضرورة وأنه لو أخذ شيئاً من بيت المال على ولاية القضاء أو جوامك في نظر الاوقاف استرد منه لان قضاءه انما يقدح للضرورة ولا كذلك المال (قوله طرف من الاحكام) مثله في شرح م ر تضعيف المحشى لغير ظاهر وعبارته المعتمدة أنه لا يشترط وينفذ حكمه للضرورة ولذا قال م ر ولو جازاه (قوله لمن استقضاه زياد) أي ولاية القضاء زياد وكان أحا الحاج وكان أميراً باغياً وكان الذي استقضاه عادلاً (قوله ان لم يقض لهم خيارهم) أي ان لم يرضوا بأن يقضى لهم خيارهم وهو الذي ولاه زياد قضى لهم شرارهم وهو زياد (قوله فروع) أي نحو العشر بن (قوله فان أطلق التولية) أي من الاستخلاف وبدنه م ر (قوله استخلف) ولو بعهضه أي أباه وابنه حيث ثبتت عدالته عند غيره حل (قوله فان أطلق الاذن الخ) وكأطلاق الاذن تعميمه بأن قال له استخلف في كل أحوالك ولو فوض الامام لشخص أن يختار قاضياً لم يتخرف نفسه ولا أصله ولا فرع ح ل (قوله مطلقاً) أي فيما يجز عنه وغيره والمعتمدة أنه لا يستخلف الا عند العجز اه م ر ع ش (قوله فان خصه بشئ لم يتعدده الخ) ولو ولاه في بلدتين متباعدين كبغداد والبصرة اختار المباشرة في احدهما كما قاله الماوردي وان اعترضه البلقيني فلو اختار احدهما هل يكون مقتضياً لانعزاله عن الاخرى أو يشار كلا مدة وجهان أو وجههما نعم وهو الانعزال ورج الزر كنى وجمع أن التدريس يدرستين في بلدتين متباعدين ليس كذلك لان غيبته عن احدهما مباشرة الاخرى لا يكون عذراً ويستتيب وقوعه الفجر بن عساكر بالشام والقدس وكالدريس الخطيب اذا ولي الخطبة في مسجدين والامام اذا ولي امامة مسجدين وكذا كل وظيفتين في وقت معين يتعارضان فيه شرح م ر ع ش (قوله كشرط القاضي) أي فان كان الخليفة مجتهداً اشترط فيه ما شرط في القاضي المجتهد وان كان مقلداً اشترط فيه ما في المقلد (قوله ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم)

أن يستخلف في أمر خاص كسماع مينة فيكنى عليه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده ان كان مجتهداً أو اجتهاد مقلده ان كان عبارة مقلداً وبارز نصب أكثر من قاض يجعل ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم والا فلا يجوز لما يقع منهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل ان عدم الجواز محله في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر

عبارة مر لان اجتهادهما مختلف غالباً فلا تنفصل الخصومات (قوله بتحكيم اثنين فأكثر أهلاً)
قال القاضي في شرح الحاوي بشرط العلم بتلك المسئلة فقط ويجوز التحكيم في ثبوت هلال
رمضان كما يحسنه الزركشي وينفذ على من رضى بحكمه فيجب عليه الصوم دون غيره م ر ع ن
(قوله في غير عقوبة الله) أما هي فلا يجوز التحكيم فيها اذ لا طالب لها معين وأخذ منه
ان حق الله المالى الذى لا طالب له معين لا يجوز التحكيم فيه اه مد وقوله ان حق الله المالى
أى كلز كاذة أى اذا كان المستحقون غير محصورين اه (قوله ولومع وجود قاض) أى اذا
كان المحكم مجتهداً أما اذا لم يكن كذلك فلا يجوز ولومع وجود قاضى ضرورة فيمنع التحكيم
لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما نقله زى عن م ر الا اذا كان القاضى يأخذ ماله وقع
فيجوز التحكيم حينئذ كما قاله حل قال زى وهل يشترط كون الخصاكن ممن يجوز المحكم
لكل منهما حتى يمنع فيما لو كان أحدهما بعضه وجهان في الروضة وأصلها والقياس الاشتراط
لانه لا يزيد على القاضى اه عن (قوله حكمه) أى المحكم ولا بد من الرضا لفظاً فلا يكتفى
السكوت (قوله فلا يشترط رضاها) بناء على أن ذلك تولية منه ورد في الكفاية هذا البناء
بأن ابن الصباغ وغيره قالوا ليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء وقد يجاب بأن محل هذا اذا
صدر التحكيم من غير قاض اه شرح البهجة فلو حكما اثنين لم يتقدح حكم أحدهما حتى يجتمعا
بخلاف تولية قاضين ليجتمعا على الحكم لظهور الفرق أى لان القاضيين يقع بينهما الخلاف
في محل الاجتهاد بخلاف الحكمين وفيه أن الحكمين قد يكونان مجتهدين الا أن يقال هذا
نادر وبعبارة ع ش ولو حكم اثنين أى كل من خصمين اشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر
في القاضيين لظهور الفرق وهو أن التولية للمحكم انما هي من الخصمين ورضاها معتبر فالحكم
من أحدهما دون الآخر حكم بغير رضا الخصم (قوله ولا يكتفى رضا جان) بأن ادعى شخص
على آخر أنه يستحق عليه ما قتنا زعاً في اثباته فحكم شخصاً يحكم بينهم الحكم بأن القتل خطأ
فلا يتقدح حكمه الا برضا عاقله الجاني وهذا في قوة قوله يشترط زيادة على رضا الحكمين رضا
العاقله في هذه الصورة فظهر ارتباطه بما قبله والمراد بقوله ولا يكتفى رضا جان أى بالاقرار بأن
ادعى عليه الجاني فأقر بالجناية وكانت خطأ أو شبهه عمد فلا يسرى هذا الاقرار على العاقله
فلا يكتفى رضا بسبب الاقرار بل لابد من رضاها أيضاً والاثبات كما في شرح المنهج وبعبارة
بل لابد من رضاها أيضاً ولو كانوا فقراء لانهم لا يؤخذون باقراره فكيف يؤخذون برضاها
(قوله ولو رجع أحد الخصمين) بأن قال المادى عليه للمحكم عزلتك فليس له أن يحكم (قوله
امتنع) الحكم وليس للمحكم أن يجس بل غاية الاثبات والحكم واذا حكم بشئ من العقوبات
كالقود وحذا القذف لم يستوفه لان ذلك يحرم أجهة الولاية أى غفرهم وشرفهم وعظمتهم ومنصبهم
(قوله بنحو جنون كائناً) كان الاولى الاقتصار على الاعغاء فيقول بنحو اعغاء (قوله كائناً)
وان قل الزمن م ر ولو لحظة خلافاً للشيخ الاسلام وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين
الصلاتين لانه يحتاط هنا لا يحتاط ثم وينعزل بمرض لا يرجى زواله وقد عجز عنه عن الحكم
م ر وبعبارة المنهج ولو زالت أهليته بنحو جنون واعغاء كغفلة وصهم ونسيان يخل بالضبط
وفسق انعزل لوجود المنافي ولان القضاء عقد جائز ولو كان قاضى ضرورة وولى مع فسقه وزاد

ويجوز تحكيم اثنين فأكثر أهلاً للقضاء
في غير عقوبة الله تعالى ولومع وجود
قاض وخرج بالاهل غيره فلا يجوز
تحكيمه مع وجود الاهل ولا يتقد
حكمه الا برضا الخصمين قبل الحكم
ان لم يكن أحدهما قاضياً ولا فلا يشترط
رضاها ولا يكتفى رضا جان في ضرب يدية
على عاقله ولو رجع أحد الخصمين قبل
الحكم امتنع ولو زالت أهلية القاضى
بنحو جنون كائناً انعزل

فسقه فان كان بحيث لو عرض على من ولا مرضى به وولاه لم ينزل والانعزل اه م ر زى
 (قوله ولو عادت) ظاهره ولو عي وصمما ونقل عن شيخنا أن الاعي اذا عادت بصيرا عادت ولايته
 وينبغي أن يكون مثله الصم ح ل ونقل سم على م ر اعقاده في العمى وعليه فيكون مانعا
 لاسالبا كما هو ظاهر (قوله لم تعد ولايته) كالو كالة والثاني تعود كالأب والجد اذا جرت ثم أفاق
 أو فسق ثم تاب ومثل الأب في هذا الحكم الجد والحاضنة والناتر بشرط الواقف شرح م ر
 وعش عليه والقاعدة أن كل من له الولاية اذا انعزل لم تعد ولايته الاستولية ثانيا الأربعة
 الأب والجد والناتر بشرط الواقف ومن له الحضانة اه م دمع زيادة (قوله بخل) ككثرة
 الشكاوى منه أو ظن أنه ضعف أو زالت هيئته في القلوب اه وذلك لما فيه من الاحتياط شرح
 م ر وعبرة الزيادة قوله بخل أي لا يقتضي انعزاله اما طهر وما يقتضيه فلا يحتاج معه الى
 عزل لانعزاله به (قوله وبأفضل) أي أو لم يظهر منه خلل وهناك أفضل منه فله عزله رعاية للأصلح
 للمسلمين ولا يجب وان قلنا ان ولاية المفضل غير منعقدة مع وجود القاضل لأن الغرض
 حدوث الأفضل بعد الولاية فلم يقدح فيها اه وهذا في الأمر العام اما الخاص كإمامة
 وتدريس وأذان وتصوف ونظروها فلا تنعزل أربابها بالعزل من غير سبب كما أفتى به جمع كثير
 من المتأخرين وهو المعتمد شرح م ر والعبرة في السبب الذي يقتضي العزل بعقيدة الخاص
 ع م على م ر (قوله فان لم يكن شيء من ذلك حرم) أي بخلاف القاضي فان له عزل توابه من
 غير سبب شرح م ر (قوله ولا ينزل قبل بلوغه عزله) مضاف لمعوله كما في زى وعبرة
 ح ل قوله ولا ينزل قبل بلوغه عزله برفع عزل على أنه فاعل والمضاف اليه هو المفعول اه فله
 الحكم قبل بلوغه ونائبه مثله فلا ينزل أحدهما قبل بلوغه العزل وان بلغ الآخر ق ل قال
 العناني ويثبت عزله بعد شهادة أو استفاضة لا بإخبار واحد ولا يكتفى كتاب مجرد وان حقت
 قرائن بعد تزوير مثله (قوله فان علق عزله الخ) ولو كتب اليه عزلتك أو أنت معزول من غير
 تعليق على القراءة لم ينزل ما لم يأنه الكتاب كما قاله البغوي وغيره ولو جاءه بعض الكتاب وأتمى
 موضع العزل لم ينزل والانعزل كما يحسنه بعضهم زى (قوله انعزل بها) وبقرائه عليه
 لأن المعنى اذا بلغت العزل ويكتفى قراءة محل العزل فقط شرح م ر (قوله وينعزل بالنعزاله نائبه)
 الراجح أن نائبه لا ينزل الا اذا بلغه العزل زى وان لم يبلغ الأصل فينعزل حيثئذ النائب
 لا الأصل وكذلك يبلغ العزل الأصل دون النائب فانه ينزل الأصل دون النائب خلافا
 للقبيني ح ل (قوله لا قيم يتم ووقف) المراد بقيم الوقت ناظره نعم لو كان للقاضي نظر وقف
 بشرط الواقف فأقام شخصاً عليه انعزل لانه في الحقيقة نائبه اه سم (قوله ولا ينزل قاض)
 ولو قاضى ضرورة اذا لم يوجد مجتهد صالح امامه وجوده فان بجى توليه انعزل والا فلا فائدة
 في انعزاله اه عن (قوله ووال) كالأمر والمحتسب وناظر الجيش ووكيل بيت المال
 وما أشبه ذلك (قوله بالنعزال الامام) بموت أو غيره لشدة الضرر في تعطيل الحوادث ومن
 ثم لولاه للحكم بينه وبين خصمه انعزل بقراعه منه ولأن الامام إنما تولى القضاء نيابة عن المسلمين
 بخلاف تولية القاضي لتوابه فانه عن نفسه ومن ثم كان له عزلهم بغير سبب كما مر بخلاف الامام
 يحرم عليه الاسباب اه شرح م ر (قوله ولا يقبل قول متول) أي الابينة لانه حيثئذ

ولو عادت لم تعد ولايته وله عزل نفسه
 كالوكيل والامام عزله بخل وبأفضل
 منه وعلمته كسكين فنته فان لم يكن
 شيء من ذلك حرم وتنفذ عزله ان وجد
 صالح والا فلا ينعد ولا ينزل قبل بلوغه
 عزله فان علق عزله بقراءة كتابه بالنعزل
 بها وبقرائه عليه وينعزل بالنعزاله
 نائبه لا قيم يتم ووقف ولا ينزل
 بقول الامام استخلفه ولا يقبل
 قاض ووال بالنعزال الامام ولا يقبل
 قول متول

لم يقدر على الاثشاء شرح الروض (قوله في غير محل ولايته) ولو على أهل محل ولايته وهو متعلق بقول وقوله حكمت مقول القول سواء قالها على وجه الاقرار او الاثشاء وقوله ولا شهادة كل أي من المعزول والمتولى في غير محل ولايته لانه شهادة على فعل نفسه وقيل تقبل لانه لم يجز لنفسه تفعا ولم يدفع عنها ضررا (قوله ولا معزول) خرج بالمعزول ما لو قال قبل عزله كنت حكمت بكذا فانه يقبل وان لم تكن ينسب حتى لو قال حكمت على أهل هذه البلدة بطلاق نسائهم وعتي عبيدهم أي وهن محصورات وكذلك العبيد كما يجنبه الاذرى عمل به كما في الروضة وأصلها اه زى (قوله ولا شهادة كل بحكمه) خرج بحكمه ما لو شهد أن فلانا أقر في مجلس حكمه بكذا فيقبل كما جزم به في الروضة وأصلها والمراد بمحل ولايته نفس بلد قضائه المحوط بالسور والبناء المتصل بها سم (قوله ولم يعلم القاضي) أي الذي أقيمت الدعوة عنده وقوله انه حكمه أي المذكور من المعزول والمتولى في غير محل ولايته وبعبارة المنهج وشرحه ولا شهادة كل منهما بحكمه لانه شهد على فعل نفسه الا ان شهد بحكمه حاكم ولم يعلم القاضي انه حكمه فتقبل شهادته كما تقبل شهادة الرضعة كذلك فان علم القاضي انه حكمه لم تقبل شهادته به اه وقوله كما تقبل شهادة الرضعة وان شهدت على فعل نفسها حيث لم تطلب أجرة بخلاف القاضي اذا شهد على فعل نفسه والفرق الاحتياط لاهر الحكم اه س ل وبعبارة شرح م ر ويقارن الرضعة بأن فعلها غير مقصود بالاثبات مع أن شهادتها لا تتضمن تركية نفسها بخلاف الحاكم فيهما اه وقوله ويقارن الرضعة حيث قبل شهادتها على فعل نفسها بأن فعلها غير مقصود بل المقصود ما يترتب عليه من التحريم وقوله مع أن شهادتها الخ وجهه أن المقصود من الارضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيترتب عليه التحريم وهذا المعنى يحصل بارضاع الفاسقة اه ع ش (قوله لا يتعلق بحكمه) كدين عليه (قوله بشاهدين) كذا قالوا وقالوا ليس هذا على قواعد الشهادات اذ ليس هنالك قاض تؤدى عنه الشهادة اه زى (قوله بخبران) أي أهلهم فليس المراد الشهادة المعسرة بل مجرد الاخبار ولا حاجة للاتبان بلفظ الشهادة قال حل ومحل ان لم يكن في البلد قاض والا اذى عنده وأثبت ذلك بلفظ الشهادة كما في شرح م ر (قوله أو باستفاضة) أي في محل التولية س ل ولا تثبت بكتاب لا مكان تحريقه أي تزويره قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا قال شيخنا العزيز من هذا ما أخذ الشافعية في أن الحج لا يثبت بها حكم ولا شهادة وانما هي للتد كرفق فلا تثبت حقا ولا تمنعه فافهم اه ولا يكتفي بمجرد اخبار القاضي لهم ولا خلاف فيه ان لم يصدقه فان صدقه ففي لزوم طاعتهم له وجهان في الحاوي قال بعضهم وقياس ما سبق في الولاية انه لا يلزمهم طاعته وهذا هو المعتقد كما في زى وحل (قوله ويسن أن يكتب موليه) ويستحق القاضي رزقه من حين العمل لامن وقت التولية صرح به الماوردي وهذا مشعر بجواز أخذ الرزق على القضاء وهو كذلك ففي التهذيب يجوز للامام والقاضي المعسر أن يأخذ من بيت المال ما يكفيه وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة لا ثقة به أما أخذه الأجرة على القضاء ففي الروضة عن الهروي أن له أخذها ان كانت أجرة مثل عمله ان لم يكن رزق من بيت المال اه زى والرزق بالفتح المصدر وبالكسر اسم لما يتقعه به اه ع ش (قوله قبل دخوله) ان

في غير محل ولايته ولا معزول حكمت
بكذا ولا شهادة كل بحكمه الا ان شهد
بحكمه حاكم ولم يعلم القاضي أنه حكمه
ولو اذى على من تول جوار في حكمه
لم يسمع ذلك الا ببينة فان اذى عليه
بني لا يتعلق بحكمه أو على معزول
بني فكغيرهما وتثبت تولية القاضي
بشاهدين بخبران معه الى محل ولايته
بخبران أو باستفاضة ويسن أن يكتب
موليه كتابا بالتولية وأن يثبت القاضي
عن حال على المحل وعدوله قبل دخوله

تيسر والافين يدخل هذا ان لم يكن عارفا بهم وأن يدخل وعليه عمامة سوداء اه شرح المنهج
وقوله وعليه عمامة سوداء فيه اشارة الى أن هذا الدين لا يتغير لان سائر الالوان يمكن تغييرها
بخلاف السواد ع ش (قوله وأن يدخل يوم الاثنين) أى صيحته شرح المنهج ويؤخذ
من هذا أن يوم الاثنين أفضل من يوم الخميس وصومه أفضل من صومه وهو كذلك اه زى
ويجمع الاثنين على أن اثنين باثبات الثبوت لانه جمع تكسير فلا تحذف فونه للاضافة اه خض
(قوله في وسط) بفتح السين على الاشهر وعبارة بعضهم على الافصح ويجوز اسكان السين
بخلاف نحو وسط القوم فهو يسكون السين أكثر من فتحها لان ما كان متصل الاجزاء الافصح
فيه الفتح وما كان متفرقا الافصح فيه السكون (قوله ليتساوى أهله) كان المراد بهذا
تساوى كل مع نظيره فاهل الاطراف يتساوون وكذا من يليهم وهكذا سم أى لان الساكن
بالقرب من وسط البلد ليس مساويا لمن مسكنه في أطرافها فأشار الى أن التساوى لمن في طرف
بالنسبة لمن في الطرف المقابل له لا مطلقا اه (قوله خطته) قال في المصباح الخططة المكان المحيط
للعماراة والجمع خطط مثل سدرة وسدر وانما كسرت الخاء لانها خرجت على مصدر افعال مثل
اخطب خطبة وارتد ردة واقتري فرية ثم قال والخططة بالضم الحالة والخصلة اه ع ش على م ر
(قوله وأن ينظر أولا) أى نديا بعد أن ينادى في البلد من كثر ان القاضي يريد النظر
في المحبوسين يوم كذا فمن له محبوس فليحضر شرح م ر (قوله فعلى خصمه حجة) قيل هذا
مشكل لان وضعه في الحبس حكم من القاضي الاول بحبسه فكيف يكلف الخصم حجة سم
ويمكن أن يحبسه ظلاما من غير حجة شرعية خصوصا في هذا الزمان (قوله كتب اليه ليحضر)
أى أوالى قاضى بلده لئلا أمره بالحبس وهو أولى من ذلك حل (قوله قويا فيها) أى في الوصية
بمعنى الايصاء عضده أى قواه (قوله ثم يتخذ كتابا) أى نديا وقد كان له صلى الله عليه وسلم كتاب
فوق الاربعين منهم يزيد بن ثابت وعلى ومعاوية رضى الله عنهم برماوى (قوله محاضر)
المحضر بفتح الميم ما يكتب فيه ما جرى للمتحاكمين في المجلس فان زاد عليه الحكم أو تنفيذه
سمى سجلا شرح المنهج وعبارة قل محاضر جمع محضر وهو ما يكتب فيه صورة الواقعة
بين الخصمين والسجلات جمع سجل وهو ما يكتب فيه الواقعة لكن يحفظ عند الحاكم والكتب
الحكمية هى ما فيها الواقعة أيضا لكن يكتب القاضي خطه عليها وتعطى للخصم وهى المعروفة
بالحجج وثن ورق المحاضر والسجلات ونحوهما من بيت المال فان لم يكن فيه شئ فعلى من أراد
الكتابة فان لم ير لم يجبر وعبارة الروض وشرحه وأجرة الكاتب ولو كان الكاتب القاضي
وثن الورق الذى يكتب فيه المحاضر والسجلات ونحوهما من بيت المال فان لم يكن فى بيت
المال شئ أو احتجج اليه لما هو أهم فعلى من له العمل المدعى والمدعى عليه ذلك ان شاء كتابة
ما جرى في خصومته والا فلا يجبر على ذلك لكن يعلمه القاضي أنه اذا لم يكتب ما جرى فقد نسي
شهادة الشهود وحكم نفسه اه قال بعضهم وأجرة كاتب الصكوك أى الاوراق تكون
على عدد رؤس المستحقين وان تفاوتت حصصهم قاله الراعى قال في المهمات وهى مسئلة
حسنة ينبغي معرفتها (قوله شرطافيا) أى حالة كون كل واحد من العدل وما بعده شرطا
فيها أى في كتابة محاضر وسجلات هكذا يفهم شوبرى وقيل هو معمول المحذوف أى شرط

وأن يدخل يوم الاثنين فخميس فثبت
(ويستحب أن يجلس) للقضاء (في وسط
البلد) ليتساوى أهله في القرب منه
هذا ان اتسعت خطته والازل حيث
تيسر وهذا اذا لم يكن فيه موضع يعتاد
التزول فيه وأن يتطرق أولا في أهل الحبس
لانه عذاب من أقتر منهم حتى فعل به
مقتضاه ومن قال ظلمت فعلى خصمه حجة
فان كان خصمه غائبا كتب اليه
ليحضر هو أو وكيله ثم ينظر في الاوصياء
ثمن وجده عدلا قويا فيها أقتره أو فاسقا
أخذ المال منه أو عدلا ضعيفا عضده
بمعنى ثم يتخذ كتابا للماجحة اليه عدلا
ذكر احتراعا وفاقا بكتابة محاضر وسجلات
شرطا فيها فقيها اعضفا وافر العقل جيد
الخطط نيا

الشتاء في ركبة لا تقابل الحال في مجلس
في كل فصل من الصيف والشتاء
وغيرهما بما يناسبه ويكره
للقاضى أن يتخذ حاجبا كما قال
(لاحجب له) أى للقاضى (دونه) أى
النصوم أى حيث لازمة وقت الحكم
لخبر من ولى من أمور الناس شيئا
فاحتجب بحجبه الله يوم القيامة رواء
أبو داود والحاكم باسناده صحيح فان
لم يجلس للحكم بأن كان في وقت خلواته
أو كان ثم زوجه لم يكره نصبه والبواب
وهو من يقعد بالبواب للاسراؤل يدخل
على القاضى للاستئذان كالحاجب فيما
ذكر قال الماوردى أمّا من وظيفته
ترتيب النصوم والاعلام بمنازل الناس
أى وهو المسمى الآن بالنقيب فلا باس
باتخاذ. وصرح القاضى أبو الطيب
وغيره باستحبابه * (تنبيه) * من
الآداب أن يجلس على مرتفع كدكة
ليسهل عليه النظر الى الناس وعليهم
المطالبة وأن يتميز عن غيره بفراش
ووسادة وان كان مشهورا بالزهد
والتواضع ليعرفه الناس وليكون
أهيب للنصوم وأرفق به فلا يكل وأن
يستقبل القلة لانها أشرف الجمال
كما رواء الحاكم وصححه وأن لا يتكبر
بغير عذر وأن يدعو عقب جلوسه
بالتوفيق والتسديد والاولى ما رويته
آثم سلة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
اذا خرج من بيته قال بسم الله توكلت
على الله اللهم انى أعوذ بك من أن أضل
أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أظلم
أو أجهل أو يجهل على قال فى الاذكار
حدث حسن رواء أبو داود قال ابن

ذلك شرطاً (قوله وأن يتخذ مترجماً) لأن في تبليغهما القاضي كلام الخصمين شهادة فلذلك شرط تعددهما بخلاف ابلاغهما كلام القاضي للخصم لا يشترط فيه التعدد والحاصل أن المترجم إن كان يترجم كلام الخصوم للقاضي اشترط التعدد وإن كان يترجم كلام القاضي للخصوم لا يشترط فيه التعدد وأما المسمع فلا يشترط فيه التعدد مطلقاً قال زى واستشكل اتخاذ المترجم بأن اللغات لا تنحصر ويعد حفظ شخص لكلها ويعد أن يتخذ القاضي في كل لغة مترجماً للمشقة فالأقرب أن يتخذ من يعرف اللغات التي يغلب وجودها في علمه مع أن فيه عسر أيضاً اهـ (قوله وأن يتخذ قاض أصم) أي صمماً لا يسمع سمعه شرح م ر والافلاصم لا يصح كونه قاضياً كما مر اهـ (قوله مسمعين) وقد يغني عنهما المترجمان قال م م ولا يعتبر كون المسمعين غير المترجمين بل إن حصل الغرضان بآتين بأن عرف اللغات القاضي والخصوم كفاً في الغرضين والافلاصم لكل غرض من يقوم به (قوله درة) بكسر الدال المهملة وفتح الراء المشددة وهي سوط متخذ من جلود وأما الكبراج المعروف الآن فالضرب به حرام وأول من اتخذها الإمام عمر رضي الله عنه قال الشعبي ودرة عمر كانت أهيب من سيف الخراج اهـ ويقال كانت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ضرب بها أحد على ذنب وعاد إليه بعدها اهـ قال وفي المصباح الدرّة السوط والجمع درر كسدره وسدر (قوله وجننا) وأجرة السجين على المسجون لأنها أجرة المكان الذي شغله والذي شغله وأجرة السجان على صاحب الحق إذا لم يتبهاً صرف ذلك من بيت المال اهـ س ل وقوله على المسجون أي ولو سجن بغير حق لأنها أجرة المهمل الذي شغله اهـ ح ل ونقله الشيخ خضر عن تقرير شيخه الزبائدي وفيه نظر لأنه قهور ومجبوس ظلماً وكان ينبغي أن تكون على الحابس اهـ (قوله ويكره للقاضي أن يتخذ حاجباً) أي حيث لم يعلم القاضي من الحاسب أنه لا يمكن من الدخول عليه عامة الناس وإنما يمكن عظماءهم أو من يدفع له رشوة للتمكين والافيعر اهـ ع ش على م ر (قوله دونهم) أي عنهم أي يحول بينهم وبين القاضي (قوله وعليهم) أي وسهل عليهم المطالبة لحقوقهم وفي نسخة بدل المطالبة المخاطبة (قوله ووسادة) ليكون أهيب وإن كان من أهل الزهد والتواضع للحاجة إلى قوة الرهبة والهيبة ومن ثم كره جلوسه على غير هذه الهيئة شرح م ر (قوله أفضل أو أفضل) ببناء الأول للمعلوم والثاني للمجهول وكذا ما بعده وهي ألفاظ متقاربة وقوله أنزل بالزاي لا بالذال وقوله أو أجهل أي أسفه وأجترأ على الناس أو تفعل بي ذلك وقال بعضهم قوله أو أجهل أي أفعل فعل الجهله أو يجهل على أي يفعل الناس بي أفعال الجهالة من إيصال الضرر إلى (قوله ويريد فيه) أي الحديث المتقدم (قوله وأن يشاور الفتية) الانماء ولو أدون منه وفي الخصائص وشرحها للمناوي واختص صلى الله عليه وسلم بوجوب المشاورة عليه لذوى الاحلام العقلاء في الأمر عند الجمهور لقوله تعالى وشاورهم في الأمر أي الذي ليس فيه وحى مما يصح أن يشاور فيه ليصبر سنة ولتطيب قلوبهم ووجوب المشاورة هو ما صححه الرافي والتووي وقبله انه غير واجبة لما نقله الحافظ البيهقي في كتاب المعرفة وصرف الشافعي الأمر إلى التنبؤ وبعبارة في الام بعد ذكره الآية وقال الحسن إن كان النبي عليه الصلاة والسلام لغنياً عن ذلك ولكنه أراد أن يستن بذلك الحكم بعده إذا نزل بالحكم أمر يحتمل وجوهاً

القاص ومعت أن الشهي كان يقوله اذا خرج الى مجلس القضاء ويزيد فيه أو أعسدى أو يعتدى على الله ثم أعنى بالعلم وزيتى بالعلم وأ كرمى بالتقوى حتى لا أنطق الابالحق ولا أنقض الابالعدل وأن يأتى المجلس راكبا ويستعمل ما جرت به العادة من العمامة والطيلسان ويتدب أن يسلم على الناس عينا وشمالا وأن يشاورا لفقهاء

عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة في حكم قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الأمر قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عنها ولكن أراد أن تصير سنة الحكم أمّا الحكم المعلوم نص أو إجماع أو قياس جلي فلا والمراد بالقهاه كما قاله جمع من الأصحاب الذين يقبل قولهم (٢٣٦) في الاقتناء فيدخل الأعي والعبد والمرأة ويخرج الفاسق والجاهل

أو يشكل ينبغي له أن يشاور ولا ينبغي له أن يشاور جاهلا لأنه لا معنى لمشاورة ولا عالم غير أمين ولكنه يشاور من جمع العلم والأمانة وفي المشاورة رضا الخصم والجهة عليه وعص أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس لما نزلت هذه الآية وشاورهم في الأمر قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله ورسوله غنيان عنها ولكن جعلها الله رجة في أمتي فمن شاورهم لم يعدم رشدا ومن ترك المشاورة منهم لم يعدم عناء وقد قيل الاستشارة حصن من الندامة اه (قوله عند اختلاف وجوه النظر) أي طريقه وقوله وتعارض عطف سبب (قوله مستغنيا عنها) أي عن المشاورة (قوله أو قياس جلي) أي فلا يشاورهم فيه كقياس الضرب على التأنيف فالفاروق بين الضرب والتأنيف وهو أن الضرب أيا ما فعل والتأنيف أيا ما يقول مشلا مقطوع بأنه لا يؤثر في الحكم وهو حرمة الضرب أي لا ينقيها فلو حكم بعدم تعزير من ضرب أباه لكون الضرب ليس حراما بطل حكمه اه (قوله صونا له عن ارتفاع الأصوات) ولأنه قد يحتاج إلى إحصاء المجانين والصغار والخبيث والكفار شرح م د وما يقع في بلاد كثير من الأرياف أن الذي قابض المال يجلس في المسجد ويجمع عنده من يشرب الدخان وغير ذلك فلا يتوقف في تحريره ويجب إنكاره وإخراجه على كل قادر ويحرم على الملتزم إذا علم بذلك اه رجاني (قوله ولوا تفتت قضية) محذوف قوله أن يتخذ أي يعتد به بما لذلك (قوله وجوب على الصحيح) مقابلة التذب (قوله كما ستعرفه) أي ما ذكر من السبعة (قوله والجلوس بين يديه) وكون الجلوس على الركب أولى م د (قوله ولا يرتفع الموكل على الوكيل) يعني أن الشخص إذا وكل في خصومة وحضر مع الوكيل والخصم فلا يرتفع الموكل على الوكيل والخصم لأن الدعوى متعلقة به بدليل تحليفه إذا آل الأمر إلى التحليف وبعبارة شرح م د ومثلها وكلاهما في الخصومة وما جرت به العادة كثيرا من التوكيل للخصم من ورطة التسوية بينه وبين خصمه جهل فميج اه (قوله به) أي بالموكل في الدعوى (قوله الزيلي) بالزاي أو بالdal المهملة وهو الصواب أي مع كسر الباء نسبة إلى زيل قرية بالرملة أو بدال مهملة مفتوحة فتحية ساكنة فوحدة مضعومة نسبة إلى ديل مدينة قريبة من السند ذكره السيوطي في اللب وقال في القاموس ديل كأمير موضع بالسند ولم يذكر في اللب ولا في القاموس الزيلي بالزاي المجع أصلا وان كان مشهورا ولا ذكرا أن زيل اسم بلد أو مكان ينسب إليه فعلم أنه لا خلاف في إهمال الدال وانما الخلاف في النسبة إلى ديل أو ديل بتقديم الموحدة على المثناة الساكنة التحتية (قوله وهو) أي عدم ارتفاع الموكل عن الوكيل والخصم (قوله جواز) هذا جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب فالمراد به هنا الوجوب كما في شرح م د (قوله قال خرج علي) أي وكان إذ ذاك أمير المؤمنين وكان شريح من تحت يده فقال شريح ما تقول يا نصراني أي بعد تقدم دعوى من سيدنا علي بأن الدرع له ليظهر قول شريح ما تقول يا نصراني وكان شريح من كبار التابعين وكان من أعلم الناس بالقضاء وكان أحد السادات الطلث وهم عبد الله بن الزبير وقيس بن سعد بن عباد والخنس بن قيس الذي يضرب بجملة المثل والرابع شريح وهذا الأطلس الذي لا شعر في وجهه (قوله يني وينك) أي يفضل

(ولا يقعد للقضاء في المسجد) أي بكره له اتخاذ مجلس الحكم صونا له عن ارتفاع الأصوات واللغة الواقعين بمجلس القضاء عادة ولوا تفتت قضية أو قضايا وقت حضوره فيه لصلاة أو غيرها فلا بأس بفصلها وعلى ذلك يصح ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه في القضاء في المسجد وكذا إذا احتاج للجلوس فيه لعذر من مطر ونحوه فإن جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع الخصوم من الخوض فيه بالخاصة والمشاقة ويحويهما بل يقعدون خارجه وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين وأقامة الحد وفيه أشد كراهة كإحصاء عليه ثم شرع في التسوية بين الخصمين فقال (ويسوي) أي القاضي (بين الخصمين) وجوب على الصحيح (في ثلاثة) بل سبعة (أشياء) كما ستعرفه الأول (في المجلس) فيسوي بينهم فيه بأن يجلسهما بين يديه أو أحدهما عن يمينه والأخر عن يساره والجلوس بين يديه أولى ولا يرتفع الموكل عن الوكيل والخصم لأن الدعوى متعلقة به أيضا بدليل تحليفه إذا وجبت بين حكماء ابن الرفعة عن الزيلي وأقره قال الأذري وغيره وهو حسن والبولي به عامة وقد رأيت من يوكّل فرارا من التسوية بينه وبين خصمه والصحيح جواز رفع مسلم على ذي في المجلس كان يجلس المسلم أقرب إليه من الذي لما دوى البيهقي عن الشعبي قال خرج علي رضي الله تعالى عنه إلى السوق فإذا هو بنصراني يبيع درعا فعرّفه على فقال هذه درعي يني وينك قاضي المسلمين

فأتيا إلى القاضي شريح فلما رأى القاضي عليا قام من مجلسه وأجلسه فقال له علي لو كان خصمي مسلما جلست معه بين يديك ولكني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساووهم في المجالس أقض يني وبينه فقال شريح ما تقول يا نصراني فقال الدرع درعي فقال شريح علي هل من بينة

فقال على صدق شريح فقال النصراني
 أنا أشهد أن هذه أحكام
 الانبياء ثم أسلم النصراني فأعطاه على
 الدرع ووجهه على فرس عتيق قال
 الشعبي فقد رأيت يقاتل المشركين
 عليه ولأن الاسلام يعمل ولا يعلى عليه
 ويشبه كما قال في الروضة وأصلها أن
 يجري ذلك في سائر وجوه الاكرام حتى
 في التقديم في الدعوى كما جهته بعضهم
 وهو ظاهر اذا قلت خصوم المسلمين
 والا فلظاهر خلافه لكثرة ضرر
 المسلمين قال الاسنوي ولو كان أحدهما
 ذميا والاخر مرتدا فنتجه تخريجه
 على التكافؤ في القصاص والصحيح
 ان المرتد يقتل بالذي دون عكسه
 ونجيب البلقيني من هذا التخريج
 فان التكافؤ في القصاص ليس مما نحن
 فيه بسبيل ولو اعتبرناه رفع الحر على
 العبد والوالد على الولد (و) الثاني
 في استماع (اللفظ) منهما الثلاثين كسر
 قلب أحدهما (و) الثالث في (اللفظ)
 بالظاء المشبهة وهو النظر بمؤخر العين
 كما قاله في الصحاح والمعنى فيه ما تقدم
 والرابع في دخولهما عليه فلا يدخل
 أحدهما قبل الآخر والخامس
 في القيام لهما فلا يخص أحدهما
 بقيام ان علم أنه في خصومة فان لم يعلم
 الا بعد قيامه فاما ان يعتذر لخصمه
 منه واما ان يقوم له كقيامه للاول وهو
 الاولى واختار ابن أبي القوام القيام
 لهما جميعا في آداب القضاء أي اذا
 كان أحدهما عن قيام له دون الآخر لانه
 ربما يتوهم ان القيام ليس له والسادس
 في جواب سلامهما ان سلاما فلا يرد
 على أحدهما ويترك الآخر فان سلم
 عليه أحدهما انتظر الآخر

بني وبينك الخ (قوله صدق شريح) أي بهذا وان كان غير مناسب في الجواب لاجل أن يسمعه
 خصمه الذي هو النصراني فيعرف أن قضية المسلمين على الحق (قوله فأعطاه على الدرع)
 لعل المعنى تركه مع قدرته على أخذه بالبينة والافعل لم يتزعه منه ولا أثبت له أي
 لا بالبينة ولا باليمين أي المردودة اه مد (قوله عتيق) أي جيد وهو ما أبواه عربيان شيخنا
 (قوله ولأن الاسلام) عطف على ما روى البيهقي (قوله ذلك) أي الرفع الصادق بالرفع المعنوي
 (قوله لكثرة ضرر المسلمين) أي لكثرة الضرر الحاصل للذمتين بتقديم المسلمين وهو من اضافة
 المصدر لفاعله والمفعول محذوف أي الكفار ولو قال لكثرة ضرر التأخير لكان أولى وعبارة
 الروض لكثرة ضرر التأخير واذا ازدحم مدعون قدم وجوبه من علم سبقه فان لم يعلم سبق
 بأن جهل أو جأوا معا قدم بقرعة والتقديم فيهما بدعوى واحدة لئلا يطول الزمن فيتضرر
 الباقيون ولكن يسبق تقديم مسافرين مستوفزين ونسوة ان قلوا والازدحام على المقتضى
 والمدرس كالازدحام على القاضي ان كان العلم فرضا والافعل إلى المقتضى والمدرس وينبغي
 أن يأتي مثل هذا التفصيل في التاجر ونحوه من السوقة كذا نقل عن شيخنا زى أقول وهو
 ظاهر ان لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع لاضرار المشتري والافعل ينبغي أن الخيرة لانه لا يبيع
 من أصله ليس واجبا بل له أن يمتنع من بيع بعض المشتري ويبيع بعضا ويجري ما ذكر من تقديم
 السابق ثم القرعة من المزدحمين على مباح ومنه ما جرت به العادة من الازدحام على الطواحين
 بالريف التي أباح أهلها الطحن بها لمن أرادوه وهذا في غير المالكين لهما أمهم فيقدمون على غيرهم
 لأن غاية أن غيرهم مستعير منهم فلا يقدم عليهم أما المالكون اذا اجتمعوا وتنازعوا فحين يقدم
 فينبغي أن يقرع بينهم عش على م ر (قوله فنتجه تخريجه) أي تفريعه وهذا ضعيف والمعتد
 أن الذي يرفع على المرتد (قوله والصحيح الخ) أي يرفع الذي على المرتد هذا اذا تداخلا
 ومنازعة البلقيني تقيد أنه لا جامع بين المكافاة في القصاص ووجوه الاكرام في الدعوى بدليل
 أنه لا يرفع الوالد على الولد ولا الحر على العبد مع عدم المكافاة بينهما مد (قوله ليس مما الخ)
 لعل الاولى ليس مما له مناسبة بطريق من الطرق شيخنا (قوله وهو النظر بمؤخر العين) ليس
 قيدا (قوله في القيام) أي لخصمه حتى لو كان أحدهما يستحق القيام فقط فيترك القيام له
 محافظة على التسوية زى (قوله فاما ان يعتذر) بأنه لم يعلم أنه جاء في خصومة أو يقول
 قصدت القيام لكان أمم كن قل (قوله منه) أي من القيام أي من تركه له (قوله)
 واما ان يقوم له) ظاهره وان لم يكن أهلا للقيام لضرورة التسوية م ر (قوله ليس له) أي
 مع خصمه بل لخصمه فقط لكونه هو الذي يقام له (قوله في جواب سلامهما) ولو قرب
 أحدهما من القاضي وبعد الآخر عنه وطلب الاول مجي الآخر له وعكس الثاني فالذي
 يتجه الرجوع للقاضي من غير نظر لشرف أحدهما أو خسته فان قلت أمره بنزول الشريف
 الى الخسيس تحقيره بخلاف عكسه فليتعين قلت مموغ لأن قصد التسوية يبنى النظر لذلك
 نعم لو قبل الاولى ذلك لم يعد كذا في التحفة وينجبه الرجوع للقاضي أيضا فيا لو قام أحدهما
 وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر مع امتناعه منها شورى (قوله فلا يرد
 على أحدهما) أي فلا يقصد الرد على أحدهما (قوله فان سلم عليه أحدهما انتظر الآخر)

استشكل بأن القياس عدم انتظامه على أن السلام سنة كفاية لفصوله من أحدهما
كأنه منهما وجوابه أنه وإن كان سنة كفاية لكن الأفضل تعدده ودفع الاحتمال أن يرى
الآتي به لنفسه منية على الآخر (قوله أو قال له سلم) فيه أن هذا يأتي ما في شرح مـ من
أن شرط رد السلام اتصاله به كاتصال الإيجاب بالقبول الآن يقال اغتفر هذا هنا التسوية
بينهما قال ع ش عليه وبقى ما لو علم عدم السلام بالتمرة هل يجب عليه أن يقول له سلم لأجيبك أم لا
فيه نظر والأقرب الأول (قوله في طلاقة الوجه) أي أو عبوسه مـ (قوله تنبيه) لو قدم
هذا التنبيه وأخره عن المتن الآتي لكان أولى لأنه من قبيل الهدية ومعناه أنه يسئ ترك
البيع والشراء بنفسه أو بوكيله المعروف فإن اشترى بلا محاباة كان الشراء مكروهاً وإن كان
بمحاباة فاحسب به يحرم قبوله لأنه هدية وهي محترمة (قوله رشوة) أي أن كان لأجل الحكم
بالباطل أو ترك الحكم بالحق وقوله أو هدية أي أن كان لأجل الأكرام (قوله وهي) أي
الاحدى المذكورة (قوله ولا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية) شروع في بعض الآداب
المطلوبة من القاضي على سبيل الوجوب وهو عدم قبول الهدية ولا يتحقق ما فيه من الاجال
لأن ظاهره تحريم قبول الهدية مطلقاً لكنه فصله بقوله فإن أهدي الخ وعبارة شرح المنهج
وحرم قبوله هدية من لاعادة له بها قبل ولايته أو له عادة وزاد عليها قدراً أو صفة بقيد زدت فيهما
في محالها أي ولايته وقبوله ولو في غير محالها هدية من له خصومة عنده وإن اعتادها قبل ولايته
٥١ والحاصل أنه إن كان للمهدي خصومة في الحال أو غلب على الظن وقوعها على قريب امتنع
قبول الهدية مطلقاً سواء كان المهدي من أهل عمله أم لا كان له عادة بالهدية أم لا وإن كان ليس
للمهدي خصومة ولم يكن له عادة بالهدية امتنع قبولها أيضاً سواء كان من أهل عمله أم لا
وإن كان له عادة بالهدية وزاد عليها قدراً أو جنساً أو صفة حرم قبولها أيضاً على تفصيل في هذه
بأني في الشرح وإن كان له عادة ولم يزد لا جنساً ولا قدراً ولا صفة جاز قبولها ولا فرق في هذا
التفصيل بين الجانبين وبعض القاضى على المعتد وما في الشرح من الاستثناء ضعيف
قال في الخصائص وشرحها واخص صلى الله عليه وسلم بأباحة قبول الهدية مطلقاً ولو من أهل
الكتاب لأنه معصوم فهي حلال له وروى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها كان يقبل الهدية
ويشرب عليها بخلاف غيره من الحكام وولاية الأمور فانه رشوة فتحرم عليهم خوفاً من الزيف عن
الشرع والميل مع الهوى لخبر الشيخين وغيرهما عن أبي حمزة الساعدي مرفوعاً ما بال عامل
نستعمله فبأينا فيقول هذا من عمالكم وهذا أهدي إلى آذنا قد في بيت أبيه أو أمه فنظر هل
يهدى له أم لا فوالذي نفس محمد بيده لا يقل أحدكم منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه
إن كان بعير أجاه به له رغاء وإن كانت بقرة جأ به لها خوار وإن كانت شاة جأ به لها عرق قد بلغت
أي حكم الله الذي أرسلت به في هذا اليكم * (تمة) * يندب قبول الهدية لغير الحاكم حيث
لا شبهة قوية فيها وحيث لم يظن المهدي إليه أن المهدي أهدها حياءً أو في مقابل والالم يحز القبول
مطلقاً في الأول والأول إذا انابه بقدر ما في ظنه بالقرائن في الثاني ويقبض للمهدي إليه التصرف
في الهدية عقب وصولها بما هديت لأجله أظهار الكون الهدية في حيز القبول وانما وقعت
الموقع ووصلت وقت الحاجة إليها وإشارة إلى تواصل المحبة بينه وبين المهدي إليه حتى

أو قال له سلم ليصير ما معاً إذا سلم قال
الشيخان وقد توقف في هذا إذا طال
الفصل وكانهم احتلوا هذا الفصل لئلا
يطل معنى التسوية والسابع في طلاقة
الوجه وسائر أنواع الأكرام فلا يخص
أحدهما بشئ منها وإن اختلفت به فضيلة
أو غيرها * (تنبيه) * يندب أن لا يشتري
ولا يبيع بنفسه لئلا يشتغل قلبه بما هو
بصدده ولأنه قد يجانب فيميل قلبه إلى
من يجانبه إذا وقع بينه وبين غيره
حكومة والمحاباة فيها رشوة أو هدية
وهي محترمة وأن لا يكون له وكيل معروف
كأن لا يجانب أيضاً فإن فعل ذلك كره
والمعاملة في مجلس حكمه أشد كراهة
(ولا يجوز) للقاضي (أن يقبل الهدية)

بها من نسخة المؤلف قوله قال في
الخصائص الخ ليس من التجريد اهـ

ان ما اهداه اليه له هزيرة على غيره مما هو عنده وان كان أعلى واغلى ولا ينحصر ذلك في التالف ونحوه فالاولى فعل ذلك مع من يعتقد صلاحه أو علمه أو يقصد جبر خاطره أو دفع شره أو نفوذ شفاعته عنده في مهمات الناس واشباه ذلك ولا يشترط في ذلك صيغة بل يكفي البعث والاخذ اه وأما غيره من الحكماء فيحرم عليه قبول الهدية ممن له خصومة وكذا ممن لا خصومة له ان لم يعهد منه وإذا قبلها لا يملكها عند الشافعي رضي الله عنه وذلك لما رواه أحمد والبيهقي عن أبي جريد الساعدي والطبراني عن أبي هريرة وابن عباس وجابر مر فوعاهدايا العمال وفي رواية الامراء غلول بضم الغين واللام أصله الخيانة لكنه شاع في الغلول في الغنية والمراد انه اذا اهدى العامل للامام أو نائبه شيئا قبله فهو خيانة منه للمسلمين فلا يختص به دونهم وروى أبو يعلى هدايا العمال حرام كلها قال ابن بطلان فيه أن هدايا العمال تجعل في بيت المال وان العامل لا يملكها الا ان طلبها له الامام واستنبت منه في المذهب رد هدية من كان ماله حراما أو عرف بالظلم وأخرج أبو نعيم وغيره أن عمر بن عبد العزيز انتهى تفاحا ولم يكن معه ما يشتري به فركب قتلقة غلمان الديربا طباق تفاح قناول واحدة فشمها ثم ردها فقبيل له ألم يكن المصطفى صلى الله عليه وسلم وخليفته يقبلون الهدية فقال انها لا وتلك هدية وهي للعمال بعدهم رشوة اه وسائر العمال مثله في نفقوا الهدية كشايخ البلدان لكنه أغلظ م روعش والضيافة والهبة كالهدي وكذا الصدقة على الاوجه زى ولا يجوز لغير القاضي ممن حضر ضيافة الا كل منها الا ان قامت قرينة على رضا المالك ومثله سائر العمال ومنه ما جرت العادة به من احضار طعام لشاذ البلد ونحوه من الملتزم أو الكاتب ع ش على م ملخصا (قوله من له خصومة) أو من غلب على ظنه انه سيخاصم ولو بعضه فيما ينظره لئلا يتبع من الحكم عليه م ر خلافا للادعى لانه استثنى هدية ابعاضه اذا لا يتخذ حكمه لهم ونقله عنه زى وأقره وحاصل ما في الهدية أن القاضي والمهدي اتمان يكونان في محل الولاية أو خارجها او القاضي داخلها والمهدي خارجا وبالعكس فهذه اربع صور وعلى كل اتمان يزيد على عادته ان كان له عادة أو لا وعلى كل اتمان يكون له خصومة أو لا فهذه ست عشرة صورة وكلها حرام الا اذا كان في غير محل ولايته وفيها لم يرد المهدى ولم يكن له خصومة فيه ما فقد صرح سم بأن الزيادة في غير محل ولايته لا تحرم قتره شيئا العزيزي (قوله سواء كان من اهل عمله ام لا) أشار بذلك الى أن قول المصنف من اهل عمله ليس قيذا كما في هذه الحالة (قوله ثم اهدى اليه) اي سواء كان من اهل عمله أو لا ولكن يقيد الثاني بما اذا اهدى للقاضي في محل ولايته والابان ذهب القاضي اليه وليس من اهل عمله فأهدى له جاز قبولها وهذا اي قوله ثم اهدى اليه لا حاجة له لانه فرض الكلام (قوله حرم عليه قبولها) جواب ان ومحل الحرمة اذا كان في محل ولايته كما في شرح المنهج وان كان ظاهرا كلامه الاطلاق وقوله فلخير هدايا الخ فيه انه يمكن ان يدل الحديث على الامر من اي من لاعادة له اوله عادة وزاد عليها (قوله سمحت) بضمين واسكان الثاني تخفيف وهو كل مال حرام لا يحصل كسبه ولا اكله اه مصلح وسمي سمحا لانه سمحت أي يذهب البركة (قوله السلطان) المراد به ما يشمل نوابه كالقاضي قال م ر في شرحه وانما أحلت الهدايا له صلى الله عليه وسلم لعصمته وفي خبر أنها أحلت لمعاذ فان صح فهو

وان قلت كان اهدى اليه من له خصومة في الحال عنده سواء أكان ممن يهدى اليه قبل الولاية أم لا سواء أكان (من أهل عمله) أم لا أو لم يكن له خصومة لئلا يسمه لم يهد له قبل ولايته القضاء ثم اهدى اليه بعد القضاء هدية حرم عليه قبولها أتمافي الاولى فلخير هدايا العمال سمحت وروى هدايا السلطان سمحت

ولأنهم يدعون إلى الميل إليه وينكسروا بها (٣٤٠) قلب خصمه وأما في الثانية فلأن سبها العمل ظاهرا ولا يلحقها

من خصوصياته أيضا (قوله البه) أي إلى المهدي (قوله فان تعذر) أي الرد
(قوله وقضية كلامهم أنه لو أرسلها) أي من ليس من أهل عمل القاضي وإنما فرد ذلك
بالذكر لخلاف فيه والافلاوي يثبت نفسه للقاضي حرم قبولها أيضا لكن من غير خلاف
بخلاف الذي في الشرح (قوله يستثنى) في ممر الأوجه عدم الاستثناء لانه ربما امتنع
بسبب الهدية من الحكم عليهم (قوله هدية إبعاضه) مصدر مضاف لقاعله والمفعول محذوف
أي للقاضي كآبائه وابنه (قوله وكان يهدي إليه) أي ولومزة (قوله والاولى إذا قبلها ان
يردها) الاولى أن يقول والاولى ان يردّها أو يثبت عليها إذا قبلها لأن القول قيد في الثانية فقط
لأن الرد لا ينافي إذا ردّها لا يكون قابلا لها (قوله لكن قال الروائي الخ) قول ثان وكلام الزخاير
ثالث وما قبلهما أول فهن ثلاث أقوال المعتقد كلام الزخاير (قوله عن المذهب) كذا في خطه
وصوابه كما في شرح الروض عن المذهب لأن الروائي أقدم من الشيخ أبي اسحق صاحب
المذهب وحاصل ما أشار إليه أن المهدي ان زاد على العادة بعد المنصب ففيه احتمالات ثلاث
الاول تحريم الجميع مطلقا سواء كانت الزيادة من الجنس أولا والثاني ان كانت الزيادة
من الجنس جاز قبول الجميع والثالث التفصيل بين أن تميز الزيادة جنسا أو قدرا فتعزم وحدها
أولا تميز فيحرم الجميع وهو المعتقد فان كانت الزيادة بسبب تغيير جنس المهدي بأن كانت عادته
أن يهدي بالقطن فهذا بعد المنصب بالحرير فهل يحرم الجميع او مقابل ما زاد على قيمة القطن
من الحرير احتمالان رجح الاستوى منهما الأول وقيد بما إذا كان للزيادة وقع والا فلا يحرم
(قوله في المؤلف) أي في الهدية وقوله وفي الزخاير رد ذلك كلام الروائي (قوله أي بجنس)
ومثال تميز الزيادة بالجنس أن يهدي له أردب قمح وأرب أو زبد من كان يهدي له أردب قمح فقط
ومثال تميزها بالقدرة أن يهدي اليه أردب قمح من كان يهدي له أردب فقط قال قتل وحاصله أنه
ان كانت الهدية بقدر ما كان يهدي اليه قبل القضاء جنسا وقدرا وصفة جاز قبولها والا فيحرم
(قوله أو قدر) بأن كانت متميزة بصفة بأن كانت عادته أردب قمح رديفا فآهدي له أعلى (قوله
في المعنى) أي لافي الجنس وهذا هو الأول في كلام الزخاير وإنما أعاده لاجل الخلاف (قوله
كالهدية) في فصل بين من عادته ذلك قبل القضاء ومن لا (قوله والعارية ان كانت مما يقابل
بأجرة) كسكنى دار وركوب دابة (قوله الرشوة) بتثليث الرأى ممر (قوله ليحكم بغير الملقى)
أفهم أنه لو رشي ليحكم بالحق جاز الدفع وان كان يحرم على القاضي الأخذ على الحكم مطلقا أي
سواء أعطى من بيت المال أم لا وفي حاشية ابن القيم على البيضاوي ما حاصله هل يجوز للقاضي
أخذ الأجرة على القضاء أم لا ذهب الجمهور من أهل العلم من العصاة وغيرهم إلى جواز أخذ
القاضي الأجرة على الحكم لانه شغل الحكم عن القيام بمصالحه وكرهه طائفة كراهة تنزيه منهم
مسروق وخص فيه الشافعي وأكثروا أهل العلم وقال صاحب الهداية من الحنفية وإذا كان
القاضي فقيرا فالأفضل بل الواجب أخذ كفايته وإذا كان غنيا فالأفضل الامتناع عن أخذ
الرزق من بيت المال رفقيا بيت المال وقيل الأخذ هو الأصح صيانة للقضاء عن الهوان ونظرا
لمن يأتي بعده من المحتاجين وبأخذ بقيمة الكفاية له ولعالمه وعن الإمام أحمد لا يعجبني وان كان
يقدر عليه مثل ولي التيمم وانفق أهل العلم على أن القاضي اذا قضى بغيره وبخلاف ما عليه

في صورتين لوقبلها ويردّها على
مالكها فان تعذر وضعها في بيت المال
وقضية كلامهم أنه لو أرسلها إليه
في محل ولايته ولم يدخل بها حرمته وهو
كذلك وان ذكر فيها المأوردى وجهين
* (نسيه) * يستثنى من ذلك هدية
أبعاضه كما قاله الأذري إذا لينة لحكمه
لهم ولو أهدى إليه من لا خصومة له
وكان يهدي إليه قبل ولايته جاز له قبولها
ان كانت الهدية بقدر العادة السابقة
والاولى إذا قبلها أن يردّها أو يثبت
عليها لان ذلك أبعد عن التهمة
أما إذا زادت على العادة فكما لو لم يعد
منه ذلك كذا في أصل الروضة وقضيته
تحريم الجميع لكن قال الروائي نقلنا
عن المذهب ان كانت الزيادة من جنس
الهدية جاز قبولها لدخولها في المؤلف
والافلاوي الزخاير يثبت أن يقال ان لم
تميز الزيادة أي بجنس أو قدر حرم
قبول الجميع والا فلا زيادة فقط وهذا هو
الظاهر فان زادت في المعنى كأن
أهدى من عادة قطن حرير أهل يطل
في الجميع أو يصح منها بقدر المعتاد فيه
نظرا استظهر الاستوى الأول وهو
ظاهرا ان كان للزيادة وقع والا فلا عبرة
بها والضيافة والهبة كالهدية
والعارية ان كانت مما يقابل بأجرة
فحكمها كالهدية والا فلا كما يجتبه
بعضهم ويحت بعضهم أيضا أن الصدقة
كالهدية وأن الزكاة كذلك ان لم يتعين
الدفع إليه وما يجتبه ظاهرا وقبول
الرشوة حرام وهي ما يندل للقاضي
ليحكم بغير الحق أو ليمتنع من الحكم
بالحق وذلك لخبر لعن الله الراشئ
والمرثئ في الحكم * (قروع) * ليس

وله تخصيص اجابة من اعاد تخصيصه قبل الولاية ويندب له اجابة غير الخصمين ان عزم المولى النداء لها ولم يقطع كثرة الولاة عن الحكم والا فترك الجميع ولا يضيف أحد الخصمين دون الآخر ولا يلتحق فيما ذكر الملقى والواعظ ومعلوم القرآن والعلم اذ ليس لهم أهلية الازام والقاضي أن يشفع لاحد الخصمين ويرى عنه ما عليه لانه يتفهم ما وان يعيد المرضى ويشهد الخنا تزويروا القادمين ولو كانوا متخاصمين لان ذلك قرينة (ويجبت القاضي القضاء) أي يكره له ذلك (في عشرة مواضع) برأهم لمواضع كما تستعرفها وضابط المواضع التي يكره للقاضي القضاء فيها كل حال يتغير فيها خلقه وكال عقله الموضع الاول (عند الغضب) خبر الخصمين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان وظاهر هذا أنه لا فرق بين المجتهد وغيره ولا بين أن يكون لله تعالى أولا وهو كذلك لان المقصود تشويش الفكر (٣٤١) وهو لا يختلف بذلك نعم تنفي الكراهة اذا دعت الحاجة الى الحكم في الحال وقد

دعت الحاجة الى الحكم في الحال وقد
يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة
(و) الثاني عند (الجوع) والثالث عند
(العطش) والمقرطين وكذا عند الشبع
المقرط وأهمله المصنف (و) الرابع عند
(شدة الشهوة) أي التوقان الى السكاح
(و) الخامس عند (الحزن) المقرط في
مصيبة أو غيرها (و) السادس عند
(الفرح المقرط) ولو قال المقرطين
لكان أولى لانه قيد في الحزن أيضا
كما مر (و) السابع عند (المرض) المولم
كما قيد في الروضة (و) الثامن عند
(مدافعة) أحد (الاخمين) أي المول
والغناط ولود كرا أحد كما قيد في
كلامه لكان أولى لافادة الاكتفاء به
وكراهته عند مدافعة ما بالاولى وكذا
يكره عند مدافعة الریح كما ذكره
الدميري وأهمله المصنف (و) التاسع
عند (النعاس) أي غلبته كما قيد في
الروضة (و) العاشر عند (شدة الحر
(و) شدة البرد) وأهمله المصنف عند
الخوف المزعج وعند الملل وقد حرم
بهما في الروضة وانما كره القضاء في هذه
الاحوال لتغير العقل والخلق فيها
فالواقف وقضى فيه انذنتاؤه كاجرم
به في الروضة لقصة زبير المشهورة
ولا ينقد حكم القاضي لنفسه لانه
من خصائصه صلى الله عليه وسلم ولا
يحكم لرفيقه ولا لشريكه في المال
المشترك بينهم بالتممة ويحكم للتاضي

أهل العلم حكمه مردود فان كان على وجه الاجتهاد واخطأ فالاثم ساقط والضمان لازم فان
كان الحكم في قتل قالدية في بيت المال عند أبي حنيفة وأحمد وعلى عاقلته عند الشافعي وأبي
يوسف ومحمد اذ قطلاني ملخصا (قوله تخصيص اجابة من اعاد الخ) أي ويقصل فيها كما يفصل
في الهدية فان لم تميز الضيافة بشئ على العادة السابقة حل ذلك والاحرم (قوله ولا يلتحق فيما
ذكر الخ) العبارة فيها حذف أي لا يلتحق بالقاضي فيما ذكر الملقى الخ (قوله وعلى القرآن) كذا
في بعض النسخ وهو تحريف وفي بعضها ومعلوم القرآن وهي ظاهرة (قوله أن يشفع لاحد
الخصمين) أي عند خصمه بالصبر مدة مثلاً فالمراد بالاحد المتدعي عليه بأن يقول للمدعي سامحه
من بعض الحق أو كله لوجه الله مثلاً وقوله ويرى أي يدفع عنه ما عليه سواء كان موزناً ومكيلاً
(قوله لانه يتفهم ما) أي الخصم وهو ظاهر في الثانية دون الاولى فالتفهم فيها للمدعي عليه فقط
ويجيب بأن في الاولى ينتفع بالثواب (قوله ولا بين أن يكون لله تعالى أولاً) رد على البلقيني
حيث قال ان كان الغضب لله لا كراهة (٣) وفي الخصائص ولا يكره له الفتوى والقضاء في حال
الغضب لانه لا يخاف عليه من الغضب ما يخاف على غيره لان غضبه لله لا لحظ نفسه ذكره النووي
في شرح مسلم وقضية جواز الحكم له في حال الغضب وتعليله بأنه معصوم أنه يجوز له أن يشهد
وتقبل ويحكم على عدوه لعموم عصمته ولو قال لفلان على فلان كذا جاز لسماعه أن يشهد بذلك
على فلان وان لم يسمع الاقراء منه لعصمة المصطفى صلى الله عليه وسلم ذكره في شرح الروايات في
روضة الحكم وتبعوه وكان له قتل من اتهمه بالزنا من غير بينة ولا يجوز ذلك لغيره ذكره ابن
دحية (قوله لان المقصود) الاولى لان السبب وقوله ومدافعة الاخمين لو قال ومدافعة
الحديث لكان أخصر (قوله كما قيد به) أي بهذا القيد والمذكور (قوله وعند الملل) أي
السامة والتعب (قوله لقصة زبير) وفي بعض النسخ الزبير أي حيث قال خصمه التي صلى
الله عليه وسلم أن كان ابن عمك أي أمرت بسقي أرضه أو لا لكونه ابن عمك فتغير منه النبي
صلى الله عليه وسلم فأن بالفتح عله لم تحذف (قوله لانه من خصائصه) عبارة الخصائص وشرحتها
ويقضى لنفسه ولولده بضم الواو وسكون اللام أي فروعه وينقد حكمه بذلك لان المدح في حق
الامة للريية وهي مستقيمة عنه قاطعاً وان شهد لنفسه ولولده أي فروعه (قوله أو سأل الحكم
الخ) وخرج بتقييد السؤال بالحكم ما لو سأل أن يكتب له في قرطاس ما جرى من غير حكم
ويسمى محضراً وأن يكتب محلاً بما جرى مع الحكم به فانه لا تلزم اجابته بل تسق لان في ذلك
تقوية لجنه وانما تجب كالأشهاد لان الكتابة لا تثبت حقاً بخلاف الأشهاد اهـ وقوله
والاشهاد أي بالحكم (قوله ستة شروط) نظمها بعضهم بقوله

لكل دعوى شروط ستة جمعت * تفصيلها مع الزام وتعيين

ولن ذكر معه الامام وقاض آخر ٨٦ ح م وبانه وادأ أن يترد من عليه عند القاضي أو نكل عن البين خلق المدعي
البين المردودة وسأل القاضي أن يشهد على اقراره عنده في صورة الاقرار أو على عينه في صورة النكول أو سأل الحكم عما بين عنده
والاشهاد به لزمه اجابته لانه قد ينكر بعد ذلك (ولا يسأل) لتاضي (المدعي عليه) الجواب أي لا يجوز له ذلك (الابعد كمال الدعوى)
الصحيحة ويشترط لصحة كل دعوى سواها كانت بدم أم بغيره كغصب وسرقة واتلاف ستة شروط الا قبل أن تكون معاملة
(٢) مناسن نسخة المؤلف قوله وفي الخصائص الى آخر القول ايس من التجريد ٤

غالباً بأن يفصل المدعى ما يدعيه كقوله في دعوى القتل قتل عداً أو شبه عداً أو خطأ أفراداً أو شركاً فان أطلق ما يدعيه كقوله هذا قتل ابني
يسن للقاضي استقصاها عما ذكر والثاني أن تكون مكرمة فلا تسع دعوى هبة شيء أو بيعه أو إقرار به حتى يقول المدعى وقبضته بأذن الواهب
ويلزم البائع أو المقر التسليم والثالث أن يعين مدعى عليه فلو قال قتلته أحد هؤلاء لم تسع دعواه لايهام المدعى عليه والرابع والخامس أن
يكون كل من المدعى والمدعى عليه غير حربي إلا أمان له مكلفاً ومثله السكران فلا تسع دعوى حربي إلا أمان له ولا يصح ولا يجنون ولا دعوى
عليهم والسادس أن لا تناقضها دعوى أخرى فلو ادعى على أحد أفرادها بالقتل ثم ادعى على آخر شركاً أو انفراداً لم تسع الدعوى الثانية لأن
الاولى تكذبها نعم ان صدقه الاخر فهو (٣٤٢) واخذ بإقراره وتسمع الدعوى عليه على الاصح في أصل الروضة ولا يمكن

ان لا يناقضها دعوى تغايرها * تسكيف كل ونفي الحرب للدين
(قوله غالباً) ومن غير الغالب ان لا تكون معلومة كالدعوى بالمنفعة والنفقة والصدقة
والاقرار بمجهول والرضخ في الغنية (قوله يسن للقاضي استقصاها) أي ولا يجب عليه ذلك
وهل له رده أم لا قرض شينا الخلفي ان له رده اخذ من التعبير يسن وان عاد وفصل الدعوى
سمعت اه مد (قوله وقبضته) أي في صورة الهبة وقوله ويلزم البائع أي في صورة البيع
والاقرار بخلاف ما اذا لم يلزمهما التسليم اليه بأن كان للبائع حق حبس المبيع لكون الفين
أو بعضه مؤجلاً وكون المقر أقربين مؤجلاً بأجل معلوم (قوله مكلفاً) خبر ثان ليكون
(قوله ولا دعوى عليهم) أي اذا لم يكن مع المدعى بينة والاسمعت الدعوى على الصبي
والجنون ومثلها الغائب والميت ويخلف مع البينة بين الاستظهار (قوله وتسمع الدعوى
عليه) لا فائدة لاستماع الدعوى عليه بعد موأخذته بإقراره لأن الحق ثبت بالاقرار فالاولى
حذف قوله وتسمع الخ (قوله الابعد سؤال المدعى تخليفه) لأن الحق في البينة فاحتج لآذنه
فان حلفه قبل سؤاله لم يعتد به على الاصح وله بعد تخليفه إقامة البينة والشاهد مع البينة ولو قال
لا ينسقي وأطلق او اراد لاحضرة ولا غائبة أو كل بينة أقيمها باطله أو كاذبة أو زور ثم أتى بينة
قبلت لانه ربما لم يعرف أو نسي ثم عرف أو تذكر ولو قال شهودي فسقة أو عبيد ثم جاء بعد ذلك
فان مضت مدة استبراء أو عتق قبلت شهادتهم والا فلا سم (قوله ولو حلفه الخ) هذا اشارة الى
أمر آخر وهو اشتراط تخليف القاضي أيضاً (قوله وقبل احلاف القاضي) في المصباح أحلفته
احلافاً وحلفته تخليفاً اه فاندفع ما يقال ان احلاف لم يرد (قوله قد علم بما ذكره المصنف) أي
بطريق القياس على كونه لا يحلفه الابعد سؤال المدعى (قوله الحكم على المدعى عليه) أي
بالسكول اذا امتنع عن البينة (قوله ولا يلقن) بأن يقول له قل كذا وكذا وهذا لا يفي عن قوله
الا في ولا يفهمه كلاماً لأن ذلك معناه أن يقول له كيفية الدعوى كذا وكذا وكيفية الجواب
كذا من غير أن يلائمه عند الدعوى فالافهام سابق على الدعوى كما قرضه شيخنا العثماني
(قوله يستظهر) أي يغلب ويتعالى بها على خصمه أو يستعين (قوله لم يمسأتر) أي لا ضراره
بخصمه (قوله كيفية أداء الشهادة) بأن يقول له كيفية الشهادة أن تأتي بلفظ الشهادة
وتأتي بالشهود عليه مجروراً بعلي وبالمشهود له مجروراً باللام بخلاف التلقين فانه يقول له قل
أشهدان لفلان على فلان كذا شيخنا (قوله لم يمسأتر) أي لا جرة أو حصة فيه ان هذا ليس
تعسابل التعنت أن يقول في أي زمان في أي مكان مثلاً وأن يقول في شهادة القتل قتله
بسياف أو سكين أو سهم وفي أي مكان وفي أي زمان وقوله وما وكيف تحملتم وقوله يؤدى أي

من العود الى الاولى لأن الثانية
تكنبها (ولا يحلفه) أي لا يجوز
للقاضي أن يحلف المدعى عليه (الابعد
سؤال) أي طلب (المدعى) تخليفه فلو
حلفه قبل طلبه لم يعتد به فعلي هذا
يقول القاضي للمدعى حلفه والا
فاقطع طلبك عنه قال ابن النقيب
في مختصر الكفاية ولو حلف بعد طلب
المدعى وقبل احلاف القاضي لم يعتد
به صرح به القاضي حسين انتهى
* (تنبيه) * قد علم بما ذكره المصنف
انه لا يجوز للقاضي الحكم على المدعى
عليه الابعد طلب المدعى وهو كذلك
على الاصح في الروضة في باب القضاء
على الغائب (ولا يلقن خصماً) منهما
(حجة) يستظهر بها على خصمه أي
يحرم عليه ذلك لا ضراره به (ولا
يفهمه) أي واحد منهما (كلاماً)
يعرف به كيفية الدعوى وكيفية
الجواب أو الاقرار أو الانكار لما مر
ونرجع بقيد الخصم في كلامه الشاهد
فيجوز للقاضي تعريفه كيفية أداء
الشهادة كما صححه القاضي أبو المكارم
الروائي وأقره عليه في الروضة خلافاً
لاشرف الغزالي في ادعائه المنع منه فلعنه
انتقل نظره من منع التلقين الى ذلك
فان القاضي لا يلقن الشاهد الشهادة
كما جزم به في الروضة (ولا يتعنت
بالشهادة) أي لا يشق عليهم كان يقول

لهم لم يشهدتم وما هذه الشهادة ونحو ذلك فربما يؤدى الى تركهم الشهادة فينصرفوا لخصم المشهود له بذلك (ولا يقبل) القاضي التعنت
(الشهادة) اذا لم يعرف عدالة الشاهد (الامن ثبتت عدالته) عند ما كم سواء أطلعن الخصم فيه أم سكت لانه حكم بشهادة تتضمن تعديله
والتعديل لا يثبت الا بالبينة وسيأتي بيان العدالة في فصل بعد ذلك فاذا ثبتت عدالة الشاهد ثم شهد في واقعة أخرى قال في الروضة ان لم يطل
الزمان حكم بشهادته ولا يطلب تعديله ثانياً وان طال قورجهان أصحابهما يطلب تعديله ثانياً لان طول الزمان يغير الاحوال ثم يجتهد الحاكم في
طوله وقصره انتهى قال في الخادم ان الخلاف في الطول في غير اليهود والمرتين عند الحاكم أمأهم فلا يجب طلب التعديل قطعاً قاله الشيخ
عزالدين في قواعده انتهى وهو حسن وقال في العدة اذا استفاض فسق الشاهدين بين الناس فلا حاجة الى البينة والسؤال

التعنت (قوله ولا تقبل شهادة عدو) ومن ذلك أن يشهد على ميت بحق فيقيم الوارث بينة بأنهم اعداؤه فلا يقبلان عليه في أوجه الوجهين لانه الخصم لا تتقال التركة للملكه خلافا لما يحسنه الساج الفزاري وأفتى به الشيخ محتجا بأن المشهود عليه في الحقيقة الميت شرح م ولا تقبل العداوة بمن فلو بالغ في محاسبة شخص عند ارادة الشهادة عليه مثلا فردد عليه لم تقبل شهادته عليه وان لم يرد عليه قبلت ولا تقبل بشخص أيضا فقاطع الطريق عدو لكل احد قل (قوله على عدو) أما لم تقبل ما لم تقض العداوة الى الفسق فان أدته الى ان يسرق او يقتله اقضت منع الشهادة له وعليه واعلم انه ان كانت العداوة من الجانبين منعت شهادة كل على الآخر وان كانت من جانب اخترت منع الشهادة بالعدو وأما الآخر فقبول الشهادة منه لا بأس وعليه وكان المناسب ذكر هذا والذي بعده في الشهادات وكذا قوله ولا تعنت بالشهداء (قوله ذي غمر) أي ذي حقد (قوله بكسر الغين الغل) وبالفتح المال الكثير الذي يغمرك أي يسترك وبالضم الرجل الجاني (قوله الظاهرة) ويكتفي بمبادل عليها كالتحصنة اكتفا بالظنة لما فيه من الاحتياط وفرق بين العداوة والبغضاء بأن العداوة هي التي تقضي الى التعدي بالأفعال والبغضاء هي العداوة الكامنة في القلب اه شوبري (قوله وفي معجم الطبراني) غرضه الاستدلال على ان العداوة الباطنة لا يعلمها الا الله ووجهه أنهم حيث كانوا اخوان العلانية لم يكن هناك قرينة على العداوة الباطنة وحينئذ لا يعلمها الا الله اه عثماوى (قوله اخوان العلانية) الاضافة على معنى في وكذا ما بعده (قوله والفضل) هذا مجزيت وأوله * ومليحة شهدت لها ضراتها * (قوله وقد تكون الخ) وقد تقضي العداوة الى الفسق فترد شهادته مطلقا ولا تقبل شهادته على فاذفه ولو قبل طلب الحد لظهر العداوة ولو شهد عليه فقدنه المشهود عليه لم يؤثر في حكمهم بها الحاكم ولو عادى من يشهد عليه وبالغ في خصامه ولم يجبه ثم شهد عليه قبلت شهادته لئلا يتخذ ذلك ذريعة الى ردّها سم وايضاح ذلك أن شخصاً علم أن شخصاً يشهد عليه فعاداه وخصامه والحال أن ذلك لم يتأثر ولم يوجد منه ما يدل على كراهة الخصام له ثم شهد عليه قبلت شهادته (قوله ولا يشترط ظهورها) هذا ينافي قوله الظاهرة الآن يراد به ما إذا غرد ذلك بأن يراد ظهور آثارها كفرحه مجزئه وعكسه فالمراد به ما فيما تقدم الظهور ولو باعتبار أماراتها كالتحصنة والمراد هنا ظهورها في نفسها لانها خفية لا يعلمها الا الله (قوله وتقبل من مبتدع) فيه أنه فاسق يبدعه الآن يقال شبهته فيها وهو تأويله تمنع فسقه وعبارة الشارح بعد قول المتن وللعادلة خمس شرائط والمراد بها أي بالكفار غير الكبار الاعتقادية التي هي البدع فان الراجح قبول شهادة أهلها ما لم تكفرهم اه والمراد بقوله وتقبل من مبتدع أي ان لم يدع الناس لبدعته أخذاً من كلامه بعدوان كان المعتمد أنها تقبل مطلقاً (قوله صنات الله) أي المعاني لأن نافي المعنوية يكفر للاتفاق عليها والمراد بانكار المعاني انكار زيادتها على الذات كان يقول الله قادر بذاته لا بصفة زائدة كما نقوله المعتزلة وكيف يكفر منكر المعنوية مع أنها من الاحوال والحق أن لا حال كما قاله كثير من العلماء وأجيب بأنه يلزم من انكارها ثبوت اضدادها وهو كفر ولا يلزم من نفي الحال نفي الصفات لأن الاحوال المنقبة الاكوان أي كونه قادر او كونه مريدا الى آخرها وأما الصفات وهو قادر مريد سميع الى

(ولا تقبل شهادة عدو على عدوه)
لحديث لا تقبل شهادة ذي غمر على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه
باسناد حسن والغمر بكسر الغين
الغل والحقد ولما في ذلك من التهمة
* (تنبيه) * المراد بالعداوة العداوة
الدينية الظاهرة لأن الباطنة لا يطلع
عليها الا اعلام الغيوب وفي معجم الطبراني
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سباني
قوم في آخر الزمان اخوان العلانية
اعداؤ السرية بخلاف شهادته له أذ
لاتهمة
* والفضل ما شهدت به الاعداء *
وعداؤ الشخص من يحزن لفرجه
ويفرح لحزنه وقد تكون العداوة
من الجانبين وقد تكون من أحدهما
فيختص برّد شهادته على الآخر ولا
يشترط ظهورها بل يكفي ما دل عليها
من الخصامة ونحوها كما قاله البلقيني
ناقلاً عن نص المختصر أما العداوة
الدينية فلا توجب ردّ الشهادة فتقبل
شهادة المسلم على الكافر وشهادة السني
على المبتدع وتقبل من مبتدع لا تكفره
يبدعه كنسكرى صفات الله تعالى
وخلقها أفعال عباده

وجوده ورويته يوم القيامة لا عقادهم أنهم مصبون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من تكفره يدينه كمنكري حدوث العالم والبعث
والخسر لا اجسام وعلم الله بالمعدوم وبالجزئيات (٣٤٤) لا تكارهم ما علم يحيى الرسول به ضرورة فلا تقبل شهادتهم ولا شهادة من يدعو

آخرها فلم يشكرها نافي الاحوال (قوله وجوده ورويته يوم القيامة) فان قلت قوله تعالى
وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة يدل على رؤيته تعالى في الآخرة فكيف يكون منكرها غير
كافر قاجاب عنه في شرح الكبرى عن الرخشري بأن الى مفرد آلاء وهي النعم فالى ربها بمعنى
نعمة ربها وهي شعول قد قدم لقوله ناظرة أى ناظرة نعمة ربها (قوله والبعث) أى الاحياء
قال المفسرون في قوله تعالى واستمع يوم ينادى المنادى من مكان قريب قبل ينادى اسرافيل
عليه السلام بعد دخروح الارواح من الصور فيقول يا أيها العظام النخرة والجلود المتفرقة
والشعر والمتقطعة ان الله يأمركم أن تجتمعوا الفصل الخطاب وفي الحديث انه يقول فيه أيها
الاعضاء المشهمة والعظام البالية والاجسام المتفرقة والجلود المتفرقة والاولصال المتقطعة
والشعور المتطيرة قوموا الى العرض على الله عز وجل فتخرج ارواحهم حينئذ من ثقب
الصور ولهادوى كدوى النحل ورب العزة يقول وعزنى وجلالى لا عيذككم كما خلقتكم أول
مرة فلا تخطئ روح صاحبها فيعيدهم كابدأهم قال تعالى كابدأنا أول خلق نعيده وعدا علينا
انا كفافا علي والصور فيه ثقب على عدد الخلائق وقد سماه الله في الميثر الناظر فقال سبحانه
فاذا انقرض الناظر فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير وهو على وزن فاعول من النقر
بمعنى التصويت اه شبرخيتي على العشموية (قوله ولا شهادة من يدعو الناس) ضعيف
والعمد القبول من الداعية فاذا قبلت شهادته قبلت روايته خلافا للشارح ولن تبعه زى
(قوله ولا شهادة خطاى مثله) والخطاى طائفة من الروافض منسوبون الى أبى الخطاب
محمد بن وهب الاجدع يتدينون بشهادة الزور لموافقيهم في العقيدة اذا حلف على صدق دعواه
اه مصباح وبعبارة اج قوله خطاى أى أصحاب أبى الخطاب الكوفي كان يقول بالوهية
جعفر الصادق ثم ادعاها بعد موته اه ولعل أصحابه لا يقولون بما ذكر والا كانوا كفارا
(قوله أو شهد الخائفة) أى غير خطاى (قوله ولا تقبل شهادة والدولاه) يستثنى من
ذلك ما لو ادعى القاضى أو الامام بما ليد المال فشهد به أصله أو فرعه فتقبل لعموم المدعى به
(قوله لبعضه) ولو على بعض آخر بان شهد لابنه على أبيه أو لأمته على أبيه (قوله عقد) أى
عقد النكاح فانه يزول بالطلاق بخلاف النسب فانه لا يزول (قوله نعم لو شهد لزوجه الخ)
والفرق بين هذا وما لو شهد لغيره بأن فلانا قد فقه ان شهادته هنا يحصلها نسبة القاذف الى خيانة
في حق الزوج لانه يعبر بنسبة زوجته الى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقنه اه ع ش على م ر
(قوله لم تصح شهادته) أى لانه متهم بدفع العار عن فراشه ولانه اذا حلف فادفعها بشهادته أفاد
ذلك عنها واتقى العار عن فراشه اه شيخنا (قوله لانه يدعى خيانته افراشه) أى والاصل
عدم الخيانة (قوله وان خالف ابن عبد السلام) أى فقال تقبل الشهادة المذكورة وهو
راجع لقوله ولا تقبل شهادة الشخص لاحد أصله أو فرعه على الآخر وان كان ظاهر كلام
الشارح أنه راجع لقوله ويؤيده منع الحكم بين أبيه وابنه (قوله بأن الوازع الطبيعي) أى
بأن الميل الطبيعي الذي في المشهود له المقتضى للتمسك بظاهر كشهادته لأمته بدين على أبيه قد
تعارض أى جازى الميل الطبيعي الذي في المتهم وعليه الذي لم يقتض التهمة بسبب شهادته عليه
فتساقط فكأنه لا ميل فلا يقال ان شهادته لاحدهما الميل الطبيعي فلا تقبل قال س فالوازع

الناس الى بدعته كما لا تقبل روايته بل
أولى ولا شهادة خطاى مثله ان لم يذكر
فيها ما ينفي احتمال اعتقاده على قول
المشهود له لا اعتقاده أنه لا يكذب فان
ذكر فيها ذلك كقوله رأيت أو سمعت أو
شهدت لخالته قبلت لوال المانع (ولا)
تقبل (شهادة والد) وان عاز (لزاده) وان
سفل (ولا) تقبل شهادة (ولد) وان سفل
(لوالده) وان عاز للتممة ولو قال المصنف
ولا تقبل شهادة الشخص لبعضه لسكان
أخصروا فهم كلامه قبول شهادة الوالد
على ولده وعكسه وهو كذلك لا يتفاء
التممة * (تنبيه) * يستثنى من ذلك
مالو كان بينه وبين أصله أو فرعه عداوة
فان شهادته لا تقبل له ولا عليه كما جزم به
في الانوار واذا شهد بحق لغيره
أو أصل له أو جنبى كان شهد برقيق
لهما قبلت الشهادة للاجنبى على
الاصح من قولى تفرق الصنف
وتقبل الشهادة لكل من الزوجين من
الآخر لان الحاصل بينهما عقد يطرأ
وزول نعم لو شهد لزوجه بأن فلانا
قد فقه لم تصح شهادته في أحد وجهين
وجهه الملقين وكذا لا تقبل شهادته
عليه ابان لانه يدعى خيانته افراشه
ولا تقبل شهادة الشخص لاحد أصله
أو فرعه على الآخر كما جزم به
الغزالي ويؤيده منع الحكم بين أبيه
وأخته وان خالف ابن عبد السلام
في ذلك معاللا بأن الوازع الطبيعي قد
تعارض فظهر الصدق لضعف التهمة
ولا تقبل تزكية الوالد لولده ولا شهادته
له بالرشد سواء كان في حجره أم لا وان
أخذناه باقراره برشد من في حجره

الطبيعي

* (تنبيه) * قد علم من كلام المصنف ان ما عدا الاصل والفرع من حواشى النسب تقبل شهادة بعضهم لبعض
نقبل شهادة الاخ لاختيه وهو كذلك وكذا تقبل شهادة الصديق لصديقه وهو من صدق في ودادك بأن يهمله ما همك

الطبيعي ما يحمل الانسان على الشيء بطبعه فالمراد بالوازع الداعي والباعث (قوله قال ابن القاسم) هو ما لكي وسافر الى الامام مالك ليأخذ عنه العلم انني عشرة مرة وكل مرة يتفق فيها اثني عشر ألف دينار اه شيخنا (قوله وقليل ذلك) وما أحسن ما قاله الغزالي

لا تجز عن لوحدة وتفرد * ومن التفرد في زمانك فازد
ذهب الاخاء فليس ثم أخوة * الا التلق باللسان وباليدين
واذا كشفت ضمير ما يصدورهم * ألفت ثم تقبّع سيم أسود

(قوله ولا يقبل القاضي) أي انتهى اليه (قوله كتب به) كذا في خط المؤلف وفي بعض النسخ كتبه اه اج (قوله الى قاض) فيه اظهاري مقام الاضمار بالنظر لكلام الشارح مع المتن (قوله ولو غير معين) كما اذا كان في بلد القاض فكتب الى واحد منهم غير معين (قوله فيه) أي الكتاب (قوله كان حكم فيه) أي في الكتاب أي ذكر الحكم فيه (قوله وأشهدت) في بعض النسخ وشهد أي المدعى وهي غير مناسبة لما بعده لان الشهادتها هو من القاضي وعبرة شرح الروض مثل عبارة الشارح (قوله شاهدين) والمراد بهما شاهدان غير شاهدي الحق أماهما فلا يذهبان الى القاضي المكتوب اليه وانما الذان يذهبان شاهد الحكم (قوله ويسميها) أي شاهدي الحكم لا الحق وهذا اذا كان المراد انهاء الحكم أما اذا كان يسمع البيئة وقبله ما لم يحكم وأراد انهاء البيئة أي أنه سمعها وقبلها فيكون المراد ويسميها أي شاهدي الحق ان لم يعتد لهما وقوله ويسميها ظاهره أن الكلام في شاهدي الحكم لا شاهدي الحق لان الانهاء ان كان بالحكم فلا حاجة لذكر الحجة أي البيئة التي أوجب الحكم وان كان الانهاء بسماع الشهادة من غير حكم احتاج الامر الى ذكر الشاهدين ان لم يعتد لهما والشارح لم يتعرض لسماع البيئة فقط أي من غير حكم فلا يحمل كلام الشارح على شاهدي الحق لكن قوله ان لم يعتد لهما يقتضي ان الكلام في شاهدي الحق لان شاهدي الحكم عدلها قبل الحكم وكان الاولى ان يقدّر بعد قوله في الاحكام وفي سماع البيئة والحاصل انه ينهي اليه الحكم ان حكم ولا يكون الا بعد سماع البيئة وتعديلها أو ينهي اليه ثبوت الحق ان لم يحكم وقد عدلت عنده البيئة أو ينهي اليه سماع البيئة بالحق فقط ان لم تعدل عنده البيئة وكلامه يقتضي الاكتفاء بتعديله فيخالف ما في الروض من قوله ولا يكفي تعديل الكاتب اياه لانه تعديل قبل اداء الشهادة اه م د وفيه نظر لان التعديل انما يكون قبل اداء الشهادة وقال بعضهم قوله ويسميها الخ هذا انما هو في انهاء سماع الحجة كما في المنهج ولم يذكره الشارح الا في انهاء الحكم الذي اقتصر عليه ولعله انقل نظره ولو زاد قبل هذا قوله أو شهد بالحق عندي شاهدان سلم من الاعتراض تأمل (قوله ويسن ختمه) أي بحفظه واكراماً للمكتوب اليه وختم الكتاب من حيث هو سنة متبعة وظاهر أن المراد بختمه جعل نحو شمع عليه ويختم عليه بخاتمه لانه يحفظ بذلك اه ج وعبرة حل وسن ختمه أي على نحو شمع يضعه على الكتاب بعد طيه ليصونه ويحتمل أن يضع الختم لاعلى شمع وهو اه وفي شرح الروض ويستحب للقاضي ختم الكتاب بحفظ المافية واكراماً للمكتوب اليه وكان صلى الله عليه وسلم يرسل كتبه غير محتومة فامتنع بعضهم من قبولها الا محتومة فاتخذ خاتماً ونقش عليه محمد رسول الله فصار ختم

وقال ابن القاسم وقليل ذلك أي في زمانه ونادى في زماننا ومعدوم (ولا يقبل) القاضي (كتاب قاض) كتب به (الى قاض) ولو غير معين أي لا يعمل به (فيه) ما أنهاء فيه من (الاحكام) كان حكم فيه لما ضر على غائب يدين (الا بعد شهادة شاهدين) على شهادة (يشهدان) عندهم وصل اليه من (القضاة) (بما فيه) أي الكتاب من الحكم * (تنبه) * صورة الكتاب كما هو حاصل كلام الروضة - حضر فلان وادعى على فلان الغائب المقسم ببلد كذا يدين وحكم مثله بحجة أوجب الحكم وسألني أن أكتب اليك بذلك فأجبتته وأشهدت بالحكم شاهدين ويسميها ان لم يعتد لهما والا فله ترك تسجيتهما ويسن ختمه بعد قراءته على الشاهدين بحضرته ويقول أشهد كما اني كتبت الى فلان بما سمعتموا ويضعان خطهما فيه ولا يكفينا ان يقولوا أشهد كما أن هذا خطي وان ما فيه حكمي

ويدفع للشاهد من نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها ويتذكر عند الحاجة ويثبت عند القاضي الآخر على القاضي الكاتب بتجاري
عنده من ثبوت أو حكم أن أنكر الخصم المحضر أن المال المذكور فيه عليه فإن قال ليس المكتوب اسمي صدق بيمنه أن لم يعرف به لأنه أخير
بنفسه والاصل برائة الذمة فإن عرف به لم يصدق (٣٤٦) بل يحكم عليه أو قال لست الخصم وقد ثبت باقراره أو بحجة أنه اسمه حكم عليه

الكتاب سنة متبعة وإنما كانوا لا يقرؤون إلا كتابا محتوما خوفا من كشف أسرارهم
واضاعة تدبيرهم (قوله ويدفع للشاهد) أي ندبا ع ش (قوله من ثبوت أو حكم) يعني الوار
لأنه ينهي ثبوت الحق مع الحكم ولفظ الثبوت سري له من عبارة المنهج لأنه أولاد كرائها
الحكم وذكر بعده انتهاء الثبوت ثم قال من ثبوت أو حكم فهو صحيح هناك وأما هنا فلم يذكر الانتهاء
الحكم فقط (قوله بل يحكم عليه) أي يتفقد الحكم أن كان الانتهاء بالحكم وينشئ الحكم أن
كان الانتهاء بسماع البينة (قوله فإن مات) جواب أن الأولى محذوف تقديره قضيه تفصيل بينه
بقوله فإن مات الخ (قوله زيادة تميز) أي ولا بد من حكم ثان من قاضي بلد الحاضر ولا يشترط
إعادة الدعوى والتكيف (قوله إمكان المعاملة) فلو كان عمره خمس سنين وعمر المتدعي
عشرين سنة فهذا لم يمكن معاملته (قوله لو حضر قاضي بلد الغائب) وهو المنهي إليه وقوله
يولد الحاكم وهو المنهي (قوله للمتدعي) أي الذي حكم للمتدعي قال اسم موصول وقوله الحاضر
صفة للمتدعي (قوله فشافهه) أي خاطبه من غير واسطة أي شافه الحاكم للمتدعي قاضي بلد
الغائب والمراد به القاضي بالمعنى اللغوي فيشمل الشاذان المختصرا الأمر في الانتهاء إليه كما في
شرح مروج (قوله أمضاء) أي الخبر بفتح الباء (قوله وهو) أي الامضاء وقوله حينئذ أي
حين أمضاء (قوله قضاء بعله) أي بمنزلة القضاء بعله (قوله بخلاف ما لو شافهه) مفهوم قوله
يولد الحاكم لأن معناه في محل ولايته (قوله في غير عمله) أي الخبر بكسر الباء وأن كان الثاني
في محل ولايته وإن كان قول الشارح إذا أعاد يقتضي خلاف ذلك سواء كان الخبر بفتحها في
محل ولايته أم في غيرهما فلا يتفقد الخبر بفتح الباء في الصورتين لأن الخبر بكسر الباء في غير عمله
كالمعزول أي فلا يقبل خبره (قوله فليس له أمضاء) أي ليس للخبر بفتح الباء أمضاء أي
لعدم قدرته أي الخبر بالكسر على الانتهاء فهو كالإخبار بعد العزل فلا يفيد عبادة شرح
الروض فإن شافه قاض قاضيا بالحكم والمنهي له في غير محل ولايته لم يحكم الثاني وإن كان في
محل ولايته لأن إخباره في غير محل ولايته كإخباره بعد عزله اه بالحرف (قوله والانتهاء)
أي المنهي والعبارة فيها قلب أي الحكم المنهي (قوله بعضي مطلقا) أي يتفقد (قوله والانتهاء)
بسماع حجة) بأن أنهي له أنه سمع حجة تشهد على فلان الذي عنده (قوله ما يرجع الخ) أي هي
التي لو خرج منها بكرة لولد الحاكم لرجع إليها يومه بعد قراغ زمن الخصاصة المعتدلة من دعوى
وجواب وإقامة بينة حاضرة وتعديلها والعبرة بتفسير الانتقال لأنه منضبط اه سل (قوله مبكر)
بالرفع صفة لمحذوف أي شخص مبكر أي خرج من طلوع الفجر أو من قبل طلوع الشمس وقوله
يومه منصوب على الظرفية والمعنى أن يذهب إليها ويرجع في يوم (قوله يعدى) من الأعداء أي
يعين من الأعداء فهو بضم الباء وكسر العين (قوله على إحضاره) متعلق يعين (قوله من
تعليهم السابق) هو قوله أذيسهل إحضارها مع القرب

(انصل في القصة) *

(قوله وهي تميز) أي لغة وشرعافه ومعنى لغوي وشرعي ويجوز أن يكون معناها الاصطلاحي
وأما اللغوي فطلق التمييز وأدرجت في القضاء لاحتياج القاضي إليها ولأن القسام كالتقاضي
في وجوب امتثال قسمته وأعلم أن قصة الإفراز ضابطها أن تكون في مستوى الاجراء صورية

أن لم يكن ثم من يشركه فيه أو كان ولم
يعاصر المتدعي لأن الظاهر أنه المحكوم
عليه فإن كان ثم من يشركه فيه وعاصر
المتدعي فإن مات أو أنكر الحق بعث
المكتوب إليه للكاتب ليطالب من
الشهود زيادة تمييز للمشهود عليه
ويكتبها وينهيها نائب القاضي بلد
الغائب فإن لم يجد زيادة تمييز وقف
الأمر حتى ينكشف فإن اعترف
المشارك بالحق طوبى به ويعتبر أيضا
مع المعاصرة إمكان المعاملة كما صرح
به البيندي وغيره * (تمة) * لو حضر
قاضي بلد الغائب يولد الحاكم للمتدعي
الحاضر فشافهه بحكمه على الغائب
أمضاء إذا أعاد إلى محل ولايته وهو
حينئذ قضاء بعله بخلاف ما لو شافهه به
في غير عمله فليس له أمضاء إذا عاد إلى محل
ولايته كما قاله الامام والغزالي ولو قال
قاضي بلد الحاضر وهو في طرف ولايته
لقاضي بلد الغائب في طرف ولايته
حكمت بكذا على فلان الذي يولد
تفذه لأنه أبلغ من الشهادة والكتاب
في الاعتماد عليه والانتهاء ولو بغير كتاب
بحكم بعضي مطلقا عن التقييد بفوق
مسافة العدوى والانتهاء بسماع حجة
يقبل فيما فوق مسافة العدوى لأفيا
دونه وفارق الانتهاء بالحكم بأن الحكم
قد تم ولم يبق الاستيفاء بخلاف سماع
الحجة أذيسهل إحضارها مع القرب
والعبرة بالمسافة بما بين القاضيين لا بما
بين القاضي المنهي والغريم ومسافة
العدوى ما يرجع منها بذكر إلى
محله يومه المعتدل وسميت بذلك لأن
القاضي يعدى أي يعين من طلب

خصما منها على إحضاره ويؤخذ من تعليلهم السابق أنه لو عسر إحضار الحجة مع القرب بخوم من قبل الانتهاء كما ذكره في المطلب وقية
(فصل في القصة) * بكسر القاف وهي تمييز بعض الانصباء من بعض والقسام الذي يقسم الأشياء بين الناس قال البيهقي
فأرض بما قسم الملك فأنما * قسم المعيشة بيننا قسما

والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة الاية وكان (٣٤٧) صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين اربابها رواه

الشيخان والحاجة داعية اليها يتمكن كل واحد من الشركاء من التصرف في ملكه على الكمال ويتخلص من سوء المشاركة واختلاف الايدي (ويقتصر القاسم) أي الذي ينسب له الامام أو القاضي (الى سبعة شرائط) وزيد عليها شرائط أخرى كما ستعرفها وهي (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة) لأن ذلك ولاية ومن لم يتصف بما ذكر ليس من أهل الولاية (و) علم المساحة وعلم (الحساب) لاستدعائها للمساحة من غير عكس وانما شرط علمها لانها آلة القسمة كما أن الفقه آلة القضاء واعتبر الماوردي وغيره مع ذلك أن يكون عفيفا عن الطمع حتى لا يرتشي ولا يخون واقتضاه كلام الامة وهل يشترط فيه معرفة التقويم فيه وجهان أو جهتهما لا يشترط كما جرى عليه ابن المقرئ وقال الاسنوي جزم باستحبابه القاضيان البندنجي وأبو الطيب وابن الصباغ وغيرهم * (تنبيه) * لو قال المصنف بدل العدالة تقبل شهادته لاستفيد منه اشتراط السمع والبصر والنطق والضبط اذ لابد من ذلك واستغنى عن ذكر الاسلام والبلوغ والعقل بل ويستغنى عن ذلك أيضا بالعدالة واذ لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فأشار اليه بقوله (فان تراضيا) وفي نسخة فان تراضى (الشريكان) أي المطلقان التصرف (بمن يقسم بينهما) من غير أن يحكما في المال المشترك (لم يقتصر) أي هذا القاسم (الى ذلك) أي الشروط السابقة لانه وكيل عنهما لكن يشترط فيه التكليف فان كان فيهما مجبور عليه فقام عنه ولبه اشترط مع التكليف العدالة اما محكما فافهمه وكمنسوب القاضي

وقية مثليا ومتقوما وضابط قسمة التعديل أن تكون فيما اختلفت أجزاؤه في الصورة والقيمة أو أحدهما وقسمة الرد وهي ما يحتاج في قسمته الى رد مال أجنبي ولبعض الفضلاء بانفس لا تطلب ما لا سبيل له * قد قسم الرزق بين القوم قسما لا تزين قواكه الاسواق قد وضعت * للذين قوم وللجميز اقوام وقال آخر تموت الاسد في الغابات جوعا * ولحم الضأن مأكول الكلاب (قوله واذا حضر القسمة) أي قسمة الموارث (قوله والحاجة داعية) أشار الى أن لها دليلا عقليا (قوله المساحة) بكسر الميم وهو علم يعرف به طرق استعلام الجهولات العددية المعارضة للمعاصرة أي كطريق معرفة القلتين بخلاف العددية فقط فان علمها يكون بالجبر والمقابلة اه حل وهي قسم من الحساب فعطفه عليها من عطف العام (قوله لاستدعائها) أي القسمة أي في بعض الصور ويغني عن هذا التعديل قوله الآتي وانما شرط علمها لانها آلة القسمة ومن ثم لم يذكره م ر (قوله من غير عكس) يعني أن المساحة لا تستلزم القسمة (قوله وانما شرط علمها) لاحاجة لذلك لانه يغني عنه قوله لاستدعائها للمساحة (قوله مع ذلك) أي الشروط (قوله أن يكون عفيفا عن الطمع) لم يشترط هذا في القاضي اه حل (قوله معرفة التقويم) أي تقدير قيم الاشياء (قوله باستحبابه) أي ما ذكر من معرفة التقويم (قوله تقبل) الاولى وأن تقبل ليصح عطفه على ما قبله (قوله السمع والبصر) لان غير السمع لا تصح شهادته فيما يتعلق بالسمع وغير البصر لا تصح شهادته فيما يتعلق بالبصر حل (قوله والنطق) أي وعدم تهمة بأن لا يكون هناك عداوة ولا أصلية ولا فرعية ولا سيديية لما تقدم في القضاء اه ع ش على م ر (قوله اذ لابد) يتأمل هذا التعليل فانه لا يصح أن يكون تعليل الاشتراط لما يلزم عليه من تعليل الشيء بنفسه وأجيب بأنه عليه لقوله لاستفيد منه الخ (قوله ويستغنى عن ذلك) ترقى في الاعتراض على المتن وغرضه به أن ذكر الاسلام والبلوغ والعقل مستغنى عنه على كل حال اما بالعدالة التي عبر بها أو بقبول الشهادة المتقدم لكن الاعتراض بالمتأخر ليس متوجها لان الأول وقع في مركزه (قوله واذ لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي) أشار بذلك الى أن قول المتن فان تراضيا الشريكان مقابل لمخدوف تقديره محل اشتراط ما تقدم في منصوب الحاكم أمان تراضى الشريكان عليه فلا يشترط فيه الا التكليف والاولى ليناسب قوله سابقا أي الذي ينسب له الامام أو القاضي أن يقول هنا واذ لم يكن القاسم منصوبا من جهة الامام أو القاضي الخ (قوله فان تراضى) هي أولى من فان تراضيا كما في نسخة لسلامتها من التجريح على لغة كلوني البراغيت (قوله الشريكان) أو الشريكان (قوله المال المشترك) مقول يقسم (قوله أي الشروط السابقة) لو قال أي المذكور ومن الشروط لكان مستقيما قل لأن اسم الإشارة مفرد ويناسب تفسيره بالمفرد (قوله لانه وكيل عنهما) فيجوز كونه رقيقا وامراة وفاسقا الآن يكون فيهم مجبور عليه فيقتصر الى ما ذكر اه سم (قوله فقام عنه ولبه) أي تولى أمر القسمة له ولبه بأن رضى مع الشريك الآخر بمن يقسم (قوله اشترط مع التكليف العدالة) أي وغيرهما مما تقدم كمعرفة المساحة والحساب وكونه عفيفا (قوله اما محكما فافهمه) والفرق بين من حكاه التكليف فان كان فيهما مجبور عليه فقام عنه ولبه اشترط مع التكليف العدالة اما محكما فافهمه وكمنسوب القاضي

منعه لهم غير أنه رخص لهم فعل ما ذكر بأنفسهم تخلصا من سوء المشاركة نعم بحث جمع أخذ ما
 من بطلان بيع جرم معين من نفيس أن ما هنا في سيف تحسيس والامنعهم اه قال ع ش عليه
 واطلاقهم يخالفه ويفرق بين ما هنا وثم بأن ذلك التزم فيه ما يؤدي إلى النقص بعقد وقد منعه
 الشرع من التسليم فقلنا بفساده ولا كذلك هنا فان كسر السيف بجرد التراضي أشبه ما لو قطع
 ذراعا من ثوب نفيس لغرض البيع وهو جائز كما مر اه (قوله كحمام) هو محل الاستحمام لامع
 نحو مستوقد وقوله وطاحونة هو محل دوران الدواب حول الحجر لامع نحو دار الدواب اه
 قل على الجلال وأول من صنع الحمام والطاحون والزجاج والصابون والتورة الجبن وتظم ذلك
 بعضهم بقوله حمام طاحون زجاج نورة * صابون صنع الجبن هذي الخمسة
 ولا يجوز قسمة الوقف بين أربابه لأن قيمتها غير بشرط الواقف من أن كل جرم مشترك بين أربابه
 اه م ر وقبل يجوز افرازا ان قلنا الملك في الوقف للموقوف عليه ليرغبوا في العمارة
 ولا يتواكلوا (قوله صغيرين) فيه تغليب المذكر الذي هو الحمام لأنه مذكر والطاحونة
 مؤنثة اه مد أي بحيث لا يمكن جعل الأول حمامين والثاني طاحونين وان لم يريد ذلك بل أراد
 غيره مما يمكن والحاصل أنه متى أمكن جعل حصص الطالبي للقسمة جاما أو طاحونا أجيب
 وان كانت حصص الثاني لا يتأتى منها ذلك أخذ من المسئلة الآتية في قوله ولو كان له عشر دار الخ
 حل وعبارة من المنهاج وما يطل نفعه المقصود كحمام وطاحونة صغيرين بحيث لو قسم كل
 لم ينتفع به بعد القسمة من الوجه المقصود قبلها ولو بإحداث مرافق لا يجاب طالب قسمته
 اجبارا في الاصل لما فيه من اضرار الآخر ولا يمنعهم منها فان أمكن جعله حمامين أو طاحونين
 أجيب الممتنع انتفاء الضرر وان احتاج إلى احداث أثر ومستوقد لعسر التدارك والثاني
 يجاب ان انتفع به بعد القسمة بوجه ما وانما بطل بيع ما لا يملكه وان أمكن تحصيله بعد لان شرط
 البيع الانتفاع به حالا اه م ر (قوله ولو كان له عشر دار) أو حمام أو أرض م ر (قوله
 لا يصلح للسكنى) أو لكونه جاما أو لما يقصد من تلك الأرض وقوله مثلا كحمام أو طاحونة لا يصلح
 للسكنى والباقي يصلح فاعظم ضرر قسمته أما على ما معا وأما على أحدهما وقوله يصلح لها
 ولو بضم ما يملكه بجواره (قوله أجبر صاحب العشر على القسمة) ظاهر كلامهم وان كان
 محجورا عليه حل (قوله لا عكسه) أي لا يجاب صاحب العشر أي لأنه تعنت اذا لا يمكن
 الانتفاع بالعشر اذا قسم ويؤخذ منه أنه لو كان ينتفع بعشره بعد القسمة كان ملاصقا
 للملكه وغرضه من القسمة أن يجعل حصته سعة في ملكه فانه يجاب اج وعبارة المنهج
 ولو كان له عشر دار مثلا لا يصلح للسكنى والباقي لا خير يصلح لها ولو بضم ما يملكه بجواره أجبر
 صاحب العشر على القسمة بطلب الآخر لا عكسه أي لا يجبر الآخر بطلب صاحب العشر لان
 صاحب العشر متعنت والآخر معذور وأما اذا صلح العشر ولو بالضم فيجبر بطلب صاحبه الآخر
 لعدم التعنت حينئذ اه وقوله بطلب الآخر لا تنفعه وضرر صاحب العشر انما ينشأ من قلة
 نصيبه لا من مجرد القسمة شرح م ر و حج وقوله ولو بالضم أي ضم ما يملكه بجواره فإخذ ما هو
 مجاور للملكه ويجبر بشرطه على ذلك لأن الغرض أن الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه وعبارة م ر
 لو ملك أو أحبا ما لو ضم لعشره صلح للسكنى أجيب اه قال ع ش واذا أجيب وكان الموات

والثاني كحمام وطاحونة صغيرين
 فلا يمنعهم ولا يجبرهم ولو كان له عشر
 دار مثلا لا يصلح للسكنى والباقي
 لا خير يصلح لها أجبر صاحب العشر
 على القسمة بطلب الآخر لا عكسه

أو الملك في أحد جوانب الدار دون باقيها فهل يتعين إعطاؤه لما يلي ملكه بلا قرعة وتكون هذه الصورة مستثناة من كون القسمة انما تكون بالقرعة أو لا بد من القرعة حتى لو خرجت حصته من غير جهة ملكه لا تتم القسمة أو يصور ذلك بما إذا كان الموات أو المملوك محيطا بجميع جوانب الدار فيه نظر ولا يعد الأول للحاجة مع عدم ضرر الشريك حيث كانت الأجزاء مستوية اهـ وشرح به مـ ر فيما بعد (قوله صورة وقية) سواء كان مثليا أو متقوما فمثال المثلي الدراهم والجوب والادهان ومثال المتقوم أرض متفقة الأجزاء ودار متفقة الابنية (قوله فهو الأول) وهو قسمة الإفراز وقوله فالثاني أي قسمة التعديل وقوله فالثالث أي الرد (قوله القسمة بالأجزاء) ويصح قسمة الإفراز فيما تعلققت الزكاة به قبل إخراجها ثم يخرج كل زكاة ما آل إليه ولا تتوقف صحة تصرفه على إخراج الزكاة من (قوله وإلى هذا النوع والنوع الثاني) وأما النوع الثالث فلم يدخل في كلامه لأنه لا إجبار فيه كما يأتي وقد قال هنالكم الأخراجاته والحاصل أن قوله وإلى هذا النوع والنوع الثاني يقتضي أن القسمين داخلان في المتن مع أن الشارح سيذكر القسم الثاني بقوله النوع الثاني الخ والجواب أن ذكر الشارح لزيادة إيضاح وبيان لامتثلته وفروعه (قوله متفقة الابنية) قال في شرح العباب بأن كان في جانب منهايت وصفة وفي الجانب الآخر كذلك والعروسة مستوية الأجزاء اهـ (قوله وأرض مستوية الأجزاء) أي متساوية في القوة والضعف وليس فيها فخر زرع فتقسم وحدها ولو إجبارا فإن كان فيها زرع لم تصح قسمته وحده ولا قسمته معا نعم إن كان لم يبد صلحها جازت قسمتها معا بالتراضي ويجوز قسمة المكان بعد نفض رأسه ومعايرة الوزن قال شيخنا ويصح قسمة الثمر على الشجر من نخل وعنب خرصا ولا يصح قسمة غيرهما وشملت الأرض شركة الوقف ولو مسجد اقتبوز قسمتها معا في هذا النوع دون غيره على المعتمد قل وانظر مع ما تقدم قريبا من أنه لا تصح قسمة الوقف إلا أن يحمل كلامه على غير قسمة الإفراز (قوله مثلا) راجع للكتابة لأن القرعة لها طرق كثيرة عند العوام (قوله أوجز) عطف على اسم أو شريك والأول أقرب لما بعده اهـ قل (قوله بمنزلة البقية) بأن يكتب الجزء الشرقي في رقعة وفي الأخرى الجزء الغربي وفي الأخرى القبلي (قوله من نحوطين) أي يحفف كشمع والشمع بالتحريك الذي يستصحب به قال القراء هذا كلام العرب والمولدون يقولون شمع بالتسكين والشمعة أيضا منه اهـ صحاح الجوهري (قوله من لم يحضر الكتابة) والأولى كونه صيبا بعد التهمة وله كغيره البداءة بأي نصيب أو شريك شاء قل وفي عـ ش على مـ ر من لم يحضرها وذلك لبعده عن التهمة إذا قصدت رها عن المخرج حتى لا يتوجه إليه تهمة ومن ثم يستحب كونه قليل القطنة لتبعد الحسنة (قوله على أقلها) وهو في المثال السدس فتكون ستة أجزاء وأقرع كما مر (قوله بأن لا يبدأ الخ) لأنه إذا بدأ به حينئذ يخرج له الجزء الثاني أو الخامس فينفرق ملك من له النصف أو الثلث فيبدأ بمن له النصف مثلا فان خرج على اسمه الجزء الأول أو الثاني أعطيهما والثالث ويتنهي عن له الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس ويتعين السادس لمن له السدس فالأولى كتابة الأسماء في ثلاث رفاع أو ست والأخراج على الأجزاء لأنه لا يحتاج فيها إلى اجتناب ما ذكر شرح المنهج أي فيخرج رقعة منها على الجزء الأول

وما لا يعظم ضرر قسمته فقسمة أنواع ثلاثة وهي الآتية لأن المقسوم ان شأوت الانصباء منه صورة وقية فهو الأول والأفان لم يمتحج إلى ردتى فالثاني والا فالثالث النوع الأول القسمة بالأجزاء وتسمى قسمة المتشابهات وإلى هذا النوع والنوع الثاني أيضا أشار المصنف بقوله (وإذا دعا أحد الشريكين شريكه إلى قسمة ما لا ضرر فيه) كمثلى من جوب ودراهم وأدهان وغيرها ودار متفقة الابنية وأرض مستوية الأجزاء (لزم) شريكه (الآخر) المطلوب إلى القسمة (إجابه) إذا ضرر عليه فيها فيجزأ ما يقسم كيلا في المكمل ووزن في الموزون وذرع في المذروع وعدا في المعدود بعد الانصباء ان استوت ويكتب مثلا هنا وفيما يأتي من بقية الأنواع في كل رقعة اما اسم شريك من الشركاء أو جزء من الأجزاء بمنزلة البقية بحد أو غيره وتدرج الرقع في بنادق من نحوطين مستوية ثم يخرج من لم يحضر الكتابة والأدراج رقعة اما على الجزء الأول ان كتبت الأسماء أو على اسم زيد مثلا ان كتبت الأجزاء فيعطى ذلك الجزء ويفعل كذلك في الثانية وتتبع الثالثة للباقي ان كانت الرفاع ثلاثة فان اختلفت الانصباء كتصف وثلث وسدس جزئي ما يقسم على أقلها

فان صادف اسم صاحب السدس أخذه أو الثلث أخذه والذي يليه أو النصف أخذه والذين بعده قال سم لك أن تقول اذا كتبت الاسماء ثم بدئ بالخراج على الجزء الثاني مثلاً فرمى خراج اسم صاحب السدس فيلزم تقريبن حصته غيره فيحتاج الى اجتناب البداءة بالخراج على الجزء الثاني مثلاً في قوله لانه لا يحتاج الخ تأمل فتأمل وقوله أعطيها والثالث قال الاسنوي واعطاؤه ما قبله وما بعده تحكم فلم لا أعطى السهمان مما بعده ويتعين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثلث وقد يقال لا يتعين ههنا بل يتبع نظر القاسم كما قاله الرافعي في نظائره شرح الروض وعبارة قل على الجلال قوله أعطيها والثالث ويقرع بين الآخرين وان خرج على اسمه الثالث أعطيها والذين قبله أيضاً وأقرع بين الآخرين وكذا ان خرج باسمه الرابع أعطيها والذين قبله وتعين الاول لصاحب السدس والاخيران لصاحب الثلث وان خرج على اسمه الخامس أعطيها والذين قبله أيضاً وتعين الاخير لصاحب السدس والاخير الاولان كذا في شرح الروض واعترضه الاسنوي واعتبر كغيره نظر القاسم فيما يضمن في صورتين ولو بدأ بصاحب السدس على خلاف ما منع منه فخرج على اسمه الثاني او الخامس لم يعطه وتعاد القسمة أو غيرهما أعطيه وعمل في الاخيرين بقياس ما مر وقوله أعطيه أي الرابع وأعطى معه الخامس ولا يعطى معه الثالث لزوم التقريبن وان خرج على اسمه الخامس فعلى قياس كلام الشيخين من اعاد القسمة أعطى معه الرابع وعلى كلام غيرهما يرجع لنظر القاسم فان ظهر له اعطاء السادس معه أعطيه وأقرع بين الباقيين وهكذا قل على الجلال وفي شرح م ر قوله اعطيه والخامس وأخذ من ذلك أنه لو كان بينهما أرض مستوية الاجزاء ولا حد هما أرض تليها فطلب قسمتها وأن يكون نصيبه الى جهة أرضه أجيب حيث لا ضرر كما قد يدل على ذلك قولهم أجبر على قسمة عرصه ولو طولاً ليخص كل بما يليه اه وقوله أوست وهي أولى ليكون لصاحب السدس رقعة ولصاحب الثلث رقعتان ولصاحب النصف ثلاث رقاع وفائدة ذلك سرعة اخراج نصيبهما حل قال في شرح الروض ويجوز كتب الاسماء في ست رقاع اسم صاحب النصف في ثلاثة وصاحب الثلث في اثنين وصاحب السدس في واحدة وتخرج على ما ذكر ولا فائدة فيه زائدة على الطريق الاول الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفاً لتساوي السهام بخلاف ذلك بل قال الزركشي انه المختار المنصوص لان لصاحب النصف والثلث منزلة بكثرة الملك فكان لهما منزلة بكثرة الرقاع فان كتبت الاجزاء فلا بد من اثباتها في ست رقاع اه بحروقه وانظر ما فائدة الست رقاع أيضاً اذا كتبت الاجزاء مع أنه اذا خرج لصاحب النصف الجزء الاول مثلاً أخذه والذين بعده فلم يبق فائدة لكتابة الجزأين المكملين لحصته وكذا يقال فيمن له الثلث تأمل (قوله ويجتب) أي وجوباً اذا كتبت الاجزاء تقريبن حصته واحداً مبتدئاً بصاحب الثلث أي اذا لزم على التقريبن ضرورة كالاجزاء من أرض بخلاف الحبوب ونحوها وأما في الاسماء فلا تأتي فيها تقريبن (قوله بأن لا يبدأ الخ) لو قال بأن يؤخر صاحب الثلث لكان أولى (قوله النوع الثاني القسمة بالتعديل) اعلم أن مدار قسمة التعديل على الاختلاف اتمام القيمة كعبيد من جنس قيمها مختلفة أو لاختلف في الصورة كافي عبيد من جنس مع استواء القيمة أو مع

ويجتبى اذا كتبت الاجزاء تقريبن
حصة واحد بأن لا يبدأ بصاحب
السدس النوع الثاني القسمة بالتعديل

اختلاف القيمة والجنس كعبيد من أجناس مع اختلاف القيمة (قوله بأن تعدل) أي تقوم
 (قوله الخاليين) لا يناسب الصورة الثانية لأن الأرض بعضها فحل وبعضها غيب (قوله
 كارضين) الأقد كارض واسعة فيها جيد وردي ويمكن قسمة الجيد وحده والردي وحده
 هذا هو المراد ويكون استمداداً على قوله لم شريكه الآخر اجابته أي ما لم يمكن قسمة كل على
 حده والافلا اجبار (قوله ويجبر على قسمة التعديل) أشار به إلى أنها تجري في العقار
 والمنقول وقد اشتملت هذه المسئلة على قيود خمسة قوله منقولات وقوله نوع وقوله لم يختلف
 وقوله متقومة وقوله ان زالت الشركة مثال ذلك ما قاله الشارح وانما كان ذلك من قسمة
 التعديل مع كون الجنس واحداً والقيمة مستوية بغير الاختلاف الصورة فخرج منقولات
 العقارات ففصل ان كانت متفقة الاجراء والقيمة فهي افراز والافتعال وخرج بنوع
 منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي وجبني فلا اجبار في ذلك وخرج بقوله لم يختلف
 ما لو اختلف كضاتين مصرية وشامية فلا اجبار في ذلك وخرج بمقومة المثلثة فانها افراز
 لا تعديل وان كان فيها اجبار قال قل على الجلال ولا يمنع من الاجبار الاشتراك في نحو الممر
 ولا في نحو سطح بين سفلى وعلا (قوله في منقولات نوع) المراد بالنوع الصنف ببليسل
 ما ذكره في المحترز لأن الذي ذكره فيه صنف واحد لا نوع (قوله لم يختلف) فاعله ضمير
 يعود على النوع وقوله متقومة بالحرصة لمنقولات بخلاف منقولات نوع اختلف كضاتين
 شامية ومصرية أو منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي وزنجي وثياب ابريسم وكنان وقطن
 أو لم تزل الشركة كعبيدين قيمة ثلثي أحدهما تعدل قيمة ثلثه مع الآخر فلا اجبار فيها لشدة
 اختلاف الاعراض فيها وعدم زوال الشركة بالكلية في الأخيرة اهـ (قوله متقومة) أي
 اختلفت الصفة والانتكون قسمة افراز (قوله ان زالت الشركة) بأن يأخذ كل واحد
 من الشركاء واحداً على انفراده (قوله متساوية القيمة) ومعنى كونها قسمة تعديل أن كلا
 من الثلاثة أعبد يعادل كلا من الآخرين أي يساوي قيمة كل واحد منهما (قوله وعلى قسمة
 التعديل أيضاً) لوحده وقال وفي نواح لكان أخصر (قوله مما لا يختلف في كل منها)
 معناه أن الاعراض لا تختلف في قسمتها لانها متلاصقة ومستوية القيمة وعبارة شرح المنهج
 مما لا يحتمل كل منها القسمة أعياناً أي لا يقبل كل ذلك أن يصير كائناً وهي أوضح من عبارة
 الشارح (قوله أعياناً) صفة لموصوف محذوف أي قسمة أعياناً بأن طلب الشركاء جعل
 حصصهم دكاكين صحاح فخرج به ما لو كانت غير أعيان بأن طلبوا قسمة كل دكان نصفين فزره
 شيخنا العزيزي واظهار أنه حال من دكاكين وقال شيخنا ح ف بأن أراد كل منهم الاستقلال
 بأعيان أي بافراد منها وهو بعينه اهـ قال حل وهو يعتبر أن تكون مختلفة الأبنية
 لأن متفقة الأبنية من قسمة المتشابهات (قوله ان زالت الشركة) لازم لقوله أعياناً (قوله
 لشدة اختلاف الاعراض باختلاف الحال) هذا ظاهر في الدكاكين المتباعدة دون المتلاصقة
 لعدم اختلاف الحال التي هي فيها الآن يقال اختلاف الغرض فيها باختلاف أبنيتها كما أشار
 إليه بقوله والابنية وقد يقال هذا يأتي في الصغار (قوله النوع الثالث القسمة بالرد) تقدم
 أن الشارح لم يجعل كلام المتن شاملاً لها وانما جعله شاملاً لاثنين لأن المتن قال لم لا آخر

بأن تعدل السهام بالقيمة كارض
 تختلف قيمة أجزائها لتعوقه انبات
 وقرب ماء أو يختلف جنس ما فيها
 كستان بعضه فحل وبعضه غيب
 فاذا كانت لثنتين نصفين وقيمة ثلثها
 المشغل على ما ذكر قسمة ثلثها الخاليين
 عن ذلك جعل الثلث سهمين والثلثان
 سهمين وأقرع كاتر ويلزم شريكه الآخر
 اجابته كما شمل ذلك عبارة المصنف كما مرت
 الاشارة اليه الحاقاً بالتساوي في القيمة
 بالتساوي في الاجزاء في الأرض
 المذكورة نعم ان أمكن قسم الجيد
 وحده والردي وحده لم يلزمه فيها
 اجابته كارضين يمكن قسمة كل منهما
 بالاجزاء فلا يجبر على التعديل كما
 بجثة الشيطان وجرم به جمع منهم
 الماوردي والروائي ويجبر على قسمة
 التعديل في منقولات نوع لم يختلف
 متقومة كعبيد وثياب من نوع ان
 قرات الشركة بالقسمة كالثلاثة أعبد
 زنجية متساوية القيمة بين ثلاثة وعلى
 قسمة التعديل أيضاً في نحو دكاكين
 صفار متلاصقة مما لا يختلف في كل منها
 القسمة أعياناً ان زالت الشركة بها
 للعاجية بخلاف نحو الدكاكين البكار
 والصغار غير المتلاصقة لشدة اختلاف
 الاعراض باختلاف الحال والابنية
 النوع الثالث القسمة بالرد

قوله الانواع
 في الشئ كما في
 لان الارض كما في
 التي ولا في

اجابته ومعناه أنه يجبر الاخر عليه اذا امتنع والثالث لا اجبار فيه فلذلك لم يكن داخل فيه
 (قوله أجنبي) أي غير المقسوم (قوله قسط قيمة) أي حصته من القيمة (قوله فان كان
 ألفا) صوابه فان كانت أي قيمة نحو البئر قول (قوله لما اشركه فيه) وهو المال المدفوع
 لشريكه اه مد لكن ينافيه قوله فان كان كغير المشترك لانه غير مشترك أصلا فالاولى حذف
 الكاف من قوله كغير المشترك (قوله وشرط القسمة ما قسم براض من قسمة رذ وغيرها) أي
 مما لا اجبار فيه كقسمة عبيد أو ثياب محتلي النوع كتركى وهندى وضائقين مصرية وشامية
 استوت القيمة أو اختلفت لشدة تعلق الغرض بكل نوع وعبارة متقن المتنازع وبشرط في قسمة
 الرذ الرضا باللفظ بعد خروج القرعة ولو تراضيا بقسمة ما لا اجبار فيه اشترط الرضا بعد القرعة
 كقوله ما رضينا بهذه القسمة لاجد أو بما أخرجه القرعة قال م وفي شرحه أما ما قسم
 اجبارا فلا يعتبر فيه الرضا لا قبل القرعة ولا بعدها اه قلت وقد علم أن قسمة الافراز والتعديل
 فيهما الاجبار اه (قوله في قسمة اجبار) وهي افراز وتعديل (قوله أو قسمة تراض)
 بأن نصبا لهما قاسما أو اقسما بأنفسهما أو تراضيا بعد القسمة شرح المنهج (قوله وان لم يثبت
 ذلك) أي الغلط أو الخيف وهذا محترز قوله ولو ثبت (قوله فله تحليف شريكه) أما تحليف
 القاسم اذا كان منصوبا للهما كم ومحكما لهما فلا يجوز (قوله ولو استحق بعض مقسوم)
 ولو بان فساد القسمة وقد أنفق أو زرع أو بنى مثلاً أحدهما أو كلاهما جرى هنا ما مر فيها اذا بان
 فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الاقرب هنا عدم لزوم كل شريك زائد على ما يخص حصته
 من أرض نحو القلع شرح م وقوله جرى هنا ما مر أي من عدم الرجوع بالنفقة والقلع مجازا
 (قوله وليس سواء) أي وليس البعض المستحق مقسوما بينهم بالسوية بان اخص به أحدهما
 أو أصابه منه أكثر (قوله شائعا) بأن ادعى على الورثة بأن أباهم أوصى له بثلاث غنمه
 وكانوا قسموها (قوله بلاينة) فان كان هنالك بينة أجابهم وهي رجلان أو رجل واحد
 لا شاهد وعين وقيل يكفي وهو المعتمد لأن القسمة تتضمن الحكم لهم بالملك وهو علة لقوله لم يجبه
 وعبارة زى أما اذا أقاموا بينة ولو رجلا واحداً فحينئذ يعجبهم واعتراض ابن سريج بأن البينة
 انما انتقام وتسمع على خصم ولا خصم هما وأجاب ابن أبي هريرة بأن القسمة تتضمن الحكم لهم
 بالملك وقد يكون لهم خصم غائب فتسمع البينة لنحكم لهم عليه قال ابن الرفعة وفي الجواب
 نظر قال في الروضة كاصلها قال ابن كعب ولا يكفي شاهد وعين لأن اليمين انما تشرع حيث يكون
 خصم يرد عليه لو حصل نكول وقال ابن أبي هريرة يكفي قال الأذري وبه جزم الدارمي واقتضاه
 كلام غيره وهو الاشبه اه شرح البهجة (قوله لم يجبههم) أي لم تجب اجابتهم شورى
 لانه قد يكون في أيديهم باجارة أو عارة فاذا اقسمه بينهم فقد يدعون الملك محتجين بقسمة القاضي
 وقال الماوردي لأن قسمة القاضي اثبات للملكهما واليد توجب اثبات التصرف لاثبات الملك
 عن وسمعت البينة هنا مع عدم سبق دعوى للحاجة شرح م * (فروع) * يصح قسمة المنافع
 المملوكة ولو بوصية مهايأة ولا اجبار فيها ولا تصح بغير المهايأة فان اتفقوا عليها وتنازعا
 في البداءة أقرع بينهم ولكل منهم الرجوع متى شاء ومن استوفى زائدا على حقه لم يمهأجرة ما زاد
 على قدر حصته من الزائد وان امتنعوا من المهايأة أجبر الحاكم العين وقسم الاجرة بينهم ولا تصح

بأن يحتاج في القسمة الى رد مال أجنبي
 كان يكون بأحد الجانبين من الارض
 نحو بئر كشجر لا يمكن قسمة فيه فخذ
 بالقسمة قسط قيمة فهو البئر فان كان
 ألفا وله النصف رد خمسة مائة ولا اجبار
 في هذا النوع لأن فيه تعلقا لما اشركه
 فيه فكان كغير المشترك وشرط لقسمة
 ما قسم براض من قسمة رذ وغيرها
 رضاً به بعد خروج قرعة والنوع
 الاول افراز للحق لا بيع والتنوعان
 الآخران بيع وان أجبر على الاول
 منهما كما مر ولو ثبت بحجة غلط أو حيف
 في قسمة اجبار أو قسمة تراض وهي
 بالاجراء تنقض القسمة بنوعها فان لم
 تكن بالاجراء بأن كانت بالتعديل
 أو الرذ لم تنقض لانها بيع وان لم يثبت
 ذلك فله تحليف شريكه ولو استحق
 بعض مقسوم معينا وليس سواء بطلت
 القسمة لاحتياج أحدهما الى الرجوع
 على الآخر وتعود الاشاعة فان استحق
 بعضه شائعاً بطلت فيه لافي الباقي
 * (تتمة) * لو تراضى الشركاء الى قاض
 في قسمة ملك بلا بينة لم يجبههم وان لم يكن
 لهم منازع وقيل يجيبهم وعليه الامام
 وغيره

قسمة الديون في الذم ولو بالتراضي وكل من أخذ منها شيئا لا يخص به كذا قالوا هنا فانظره مع قولهم ان محل عدم الاختصاص في ثلاث مسائل فيما يأخذه أحد الورثة من الدين الموروث وفيما يأخذه أحد سيدي المكاتب من نجوم الكتابة وفيما يأخذه أحد الموقوف عليهم من ريع الوقف عليهم فراجع وحزرا قل على الجلال

(فصل في الدعوى والبيئات)

ذكرها في باب القضاء لانها لا تكون الا عند قاض أو محكم والدعوى تجمع على دعاوى بكسر الواو وقصها كفتاوى وقناوى قال في الخلاصة

وبالقعلى والفعالي جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتباعا

وألقها للتأنيث ككالف حبلى وقد قوتش بالتأنيث قال دعوة وتجمع على دعوات كسجدة وسجدة لكن المشهورات الدعوة بالتاء تكون للدعوة الى الطعام وأفردت الدعوى لان حقيقة واحدة ولانها الاخبار بحق له على غيره ولانها مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع اصالة فلا يثنى في أنه قد يجمع اذا اختلفت أنواعه كما في قوله كتاب البيوع وجعت البيئات لا اختلاف أنواعها وذكر البيئات غير مناسب لانه سمي ذكر الشهود فصلا بعد ذلك فكان الأولى حذف قوله والبيئات أو كان يعبر هنا بكتاب أو باب ويندرج فيه الفصل الآتي بعده قال الرجالي وأول دعوى وقعت في الارض دعوى قاييل على هابيل أنه أحق بكاح نوا منه فترافعا لايهما آدم عليه السلام فقال له لا تحمل لك فقال له هذا باجتهادك لامن ربي فأمرهما أن يقتربا قربانا كما قص في سورة المائدة وتوأمه هابيل اسمها البوداتز قجها شيت عليه السلام وتوأمه قاييل اسمها قليما وقيل قليبا بالتصغير اه بحر وفه (قوله ما يدعون) أي يتنون (قوله عن وجوب) أي ثبوت (قوله على غيره) هذا يشمل الشهادة فالأولى أن يزيد له قبل على غيره (قوله عندكم) أو محكم أو سيد أو ذي شوكة اذا قصدت لفصل الامور بين أهل محله فضابطه من يرجي الخلاص على يده كما في قل (قوله لان بهم تبين الحق) أي يظهر واسم أن خبير الشأن (قوله والاصل في ذلك) أي الدعوى والبيئات أي على الف والتشر المرتب فقوله واذا دعوا الخ دليل للدعوى وما بعده دليل للبيئات (قوله لو يعطى الناس بدعواهم) لو حرف امتناع لامتناع أي امتناع الشيء لامتناع غيره أي تقتضي امتناع الجواب لامتناع الشرط كما عليه جمهور النحاة أو لما كان سيقع لوقوع غيره كما عليه امامهم سيويه وعليه فلا اشكال لان دعوى رجال أموال قوم كان سيقع لوقوع اعطاء الناس بدعواهم وكذا لا اشكال على الاول أيضا لان المراد بدعوى الرجال أموال قوم اعطاهم اياها ودفعهم اليهم أي لو يعطى الناس بدعواهم لا تخذ رجال أموال قوم وسعة وادماهم فوضع الدعوى موضع الاخذ لانها سيبه ولا شك ان اخذ مال المدعى عليه ممتنع لامتناع اعطاء المدعى بمجرد دعواه وكذلك اخذ ما سيقع لوقوع لوقع اعطاء الناس بدعواهم فصح معنى لو هنا على القولين والمفعول الثاني محذوف تقديره مدعاهم أي لو كان كل من ادعى شيئا عند الحاكم يعطاه بمجرد دعواه بلاينة لا تدعى الخ ورواية ابن ماجه ادعى بحذف اللام وقوله رجال ذكرهم لا لخراج النساء بل لان الدعوى غالبا انما قصد ومنهم أومن باب الاكتفاء بأحد القبلين كسرايل قبيكم

(فصل في الدعوى والبيئات)
وفي بعض النسخ ان هذا الفصل مقدم على النى قبله والدعوى في اللغة الطلب والتقى ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون وشرعا اخبار عن وجوب حق على غيره عندكم والبيئات جمع بينة وهم الشهود سوا ذلك لان بهم تبين الحق والاصل في ذلك قوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق منهم معرضون واخبار كثير بمسلم لو يعطى الناس بدعواهم

الجزأى والبرد ويؤيده رواية لادعى ناس وأتى بصيغة الجمع للإشارة إلى اقدام غير واحد
 على ذلك (قوله دما درجال وأموالهم) قدم الدماء على الأموال لشرفها وعظم خطرهما
 لأن المراد بها الناس فأطلق الجزء على الكل وفرواية تقديم الأموال على الدماء
 لأن الخصومات في الأموال أكثر وأغلب إذ أخذها أيسر وامتداد الأيدي إليها أسهل ومن
 ثم ترى القضاة بالتعدي عليها اضعاف القضاة بالقتل اهـ شريحي (قوله وروى البيهقي)
 ذكره بعد ما تقدم لأن فيه زيادة فائدة وهي أن البيئته على المدعى (قوله ولكن الخ) هي هنا
 وإن لم تأت لفظاً على قانونها من وقوعها بين يدي واثبات دعواها فام زيد لكن عمرو وهي هنا
 بعد اثبات ولائني قبلها حتى يصح معنى الاستدلال الذي هو مؤداها لكها جارية عليه تقديره
 لأن لو تعبد التقي إذا المعنى لا يعطى الناس بدعواهم المجردة لكن بالبيئته وهي على المدعى
 لأن جانب المدعى ضعيف الدعواه خلاف الأصل ولو كان فاضلاً شريفاً والمدعى كما قال ابن عرفة
 من عريت دعواه عن مرجح غير شهادة والمدعى عليه من اقترنت دعواه به والمرجح إمامهم
 كدعوى شخص على آخر ودعوى فيدعى ردها فدعى الردها والمدعى عليه لما عهد في الشرع
 أن الراد لا يحتاج لإقامة بيئته وإما أصل كدعى رق شخص فيجيب الآخر بالحرية فدعى الحرية
 هو المدعى عليه لأن الأصل في الناس وانعاض لهم الرق بسبب السبي بشرط الكفر ومعنى
 كون البيئته على المدعى أنه يستحق بها لأنها واجبة عليه (قوله واليمين على من أنكر)
 لأن جانب المنكر قوي لموافقة للأصل في البراءة والبيئته حجة قوية لبعدها عن التهمة واليمين
 حجة ضعيفة لقربها منها أي من التهمة فجعل القوي في جانب الضعيف والضعيف في جانب
 القوي وهو توجيهه حسن زاد الدواعي الألف القسامة أي لأن اليمين فيها على المدعى وكذا
 اليمين مع الشاهد الواحد في جانب المدعى وكذا اليمين المدعى إذا ردها عليه المنكر وعبر بقوله
 على من أنكر هنا دون الأول وهو قوله على المدعى ولم يقل على من ادعى مع أنه كان يمكن أن يقول
 باسم القاعل فيهما أو بمن فيهما لأن المدعى يذكر أمره خفية والعروء دعواه عن المرجح ولكون
 دعواه تخالف الظاهر فكانت خفية والمدعى عليه يذكر أمره اظاهراً وهو براءته من المدعى به
 بمعنى عدم ثبوت عليه ولا شك أن الموصول لا يشترط كون صلتة معهودة أظهر من المعروف
 وهو المدعى فأعطى الخفي والخفي والظاهر للظاهر ويحتمل أن يقال إن في المدعى ضرباً من
 التعريف المعنوي لظهوره واقدامه على الدعوى فأق في بلام التعريف والمنكر فيه ضرب
 من الإبهام والتسكير لاستخفائه وتأخيره وكونه إذا سكنت لا يترك فأتى فيه عن أذنيها إبهام شبيه
 بحاله تأمل وقوله أظهر من المعروف وهو المدعى وفيه أن الداخل على اسم القاعل موصولة
 فيكون كمن الموصولة لأنه أخفى منها وقد يجاب بأننا قصدنا باسم القاعل الدوام والثبات
 فيكون صفة مشبهة وأل الداخلة عليها معرفة ولا شك أن المعروف بأل رُتبته بعد الموصول
 في التعريف وقد يقال كيف يقصد بالمدعى الدوام والثبات مع أن دعواه لا تدوم وبجواب
 بأنه لما صم على الدعوى كان ذلك دواماً له (قوله والذي يتعلق بهذا الفصل) أي يذكر فيه
 ولو قال والذي يتعلق بالخصومة خمسة أشياء لكان أولى وهذه الخمسة اثنان منها في جانب
 المدعى وهما الدعوى والبيئته والثلاثة الباقية في جانب المدعى عليه وهي اليمين والتسكول

لادعى رجال دماء رجال وأموالهم ولكن
 اليمين على المدعى عليه وروى البيهقي
 بأسناد حسن ولكن البيئته على المدعى
 واليمين على من أنكر والذي يتعلق
 بهذا الفصل خمسة أمور الدعوى
 وجوابها واليمين والبيئته والتسكول
 وتقدم شروط خمسة الدعوى فيما قبل
 ذلك

وجواب الدعوى أى وهو الاقرار والانكار (قوله وإن لها) أى لصحة الدعوى (قوله
وأما الأربعة) أى التى بعد الدعوى (قوله فمدججة) أى داخله ضمناً وقال فى المصباح اندمج
فيه دخل فيه ونسبته ودمج الرجل كلامه أبهمه اه فكان الأولى أن يقول من مدججة أى داخله
لا مدججة لأنها بمعنى مبهم وليس مراداً تأمل (قوله والمدعى) هذه الواو بقل الحجة أصلها
داخله على كلام المتن فأدخلها الشارح على المدعى وأدخل على المتن الفاء وجعله تقريراً على
تعريف المدعى والمدعى عليه لأن معرفتهم مهمة نافعة اج (قوله من خالف قوله الظاهر)
وقبل هو من لوترل تزل والمدعى عليه من لوترل لم يترك اه مد واستشكل تعريف المدعى الأول
بأن الوديع إذا دعى الردأ والتلف يخالف قوله الظاهر مع أن القول قوله بيمينه ورد بأنه يدعى
أمر الظاهر وهو بقاءه على الأمانة ويؤيده ما فى الروضة وغيرها أن الامناء الذين يصدقون
فى الرديمينهم مدعون لأنهم يدعون الرذائل وهو خلاف الظاهر لكن اكتفى باليمين لأنهم
أثبتوا أيديهم لغرض المالك اه حج اه سل (قوله من وافقه) لكون الأصل عدم ما يدعيه
المدعى ومن ثم اكتفى منه باليمين لقوته وكلف المدعى يمينه لضعف جانبه (قوله فلان كاح)
ضعيف والمعتقد أن النكاح باق والمصدق الزوج فيدوم النكاح اه مد (قوله فهو مدع)
لأن وقوع الاسلامين معاً خلاف الظاهر ومقتضاه أنه حيث لا يثبت معه قصد حقى يمينها وليس
كذلك فالقول قوله لأن الأصل بقاء النكاح قال قل وهو المعتقد ويكون مستثنى من قوله هم
المدعى فى جانبه البينة أى الأهذه ومسئلة القسامة واللعان وزاد بعضهم على ذلك الوديع إذا
ادعى الردأ والتلف فإن اليمين فى جانبه فيكون أيضاً مستثنى وإنما استثنيت تلك الصورة أى
التى فى الشرح لا اعتضادها بالأصل وهو أن الأصل بقاء النكاح (قوله سمعها الحاكم) أشار
بذلك إلى أنه إذا لم يسمعها لم تقدم شيئاً (قوله فيشترط) المناسب ويشترط لأنه لا يظهر تفرعه
على ما قبله وقد يقال هو مفرع على سمعها الحاكم الخ وحاصل ما فرعه ثلاثة العين والدين
وغيرهما وبين أن العين والدين فيهما تفصيل تارة يحتاجان إلى الرفع وتارة لا وإن غيرهما
لا ينفيه من الرفع (قوله فى غير عين ودين) أى فى جواز استيفائه يدل لذلك قوله فلا يستقل
والمراد به ما ليس بقوة الله تعالى أما ما هو عقوبة له تعالى فهو وإن توقف على القاضي أيضاً لكن
لا تسمع فيه الدعوى لاستيفاء حق المدعى فيه فالطريق فى اثباته شهادة الحسبة اه (قوله
ونكاح) أى فيما إذا ادعى زوجية امرأه أو رجعة فأنكرت فلا بد فى ثبوت ذلك من الرفع
إلى الحاكم زى (قوله ورجعة) أى ادعى بها بعد انقضاء العدة أى ادعى بعد انقضاء العدة
أنه كان راجعاً قبل انقضاء العدة والابان ادعى بها قبل انقضاء العدة فلا حاجة للدعوى
والرفع للحاكم لأنه قادر على انشائها (قوله عندكم) مثله أميراً ونحوه من يرحى الخلاص
على يده والمقصود عدم الاستقلال بعمرة سم (قوله ولو محكما) مثله السيد شوبرى (قوله
فلا يستقل صاحبها باستيفائه) أى فليس لها أن تضرب مدة الأيلاء لتفسخ به وليس له بعد
قذفها أن يستقل بملاعنتها كما قاله حل قال مرفان استقل كل منهما باستيفائه لم يقع الموقع
ويشير له قول الشارح نعم الخ ولعله فى غير العقوبة كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى
لو عامل من ادعى زوجيتها أو رجعتها معاملة الزوجة جاز له ذلك فيما بينه وبين الله إذا كان

وإن لها ستة شروط وأما الأربعة
فمدججة فى كلام المصنف كما ستراه
(و) المدعى من خالف قوله الظاهر
والمدعى عليه من وافقه فالقول الزوج
وقد أسلم هو وزوجته قبل وطأ أسلمنا
معافاً لنكاح باق وقالت بل من نافلا
نكاح فهو مدع وهى مدعى عليها
فر إذا كان مع المدعى بينة بما ادعاه
(سمعها الحاكم وحكم له بها) إن كانت
معدلة فيشترط فى غير عين ودين كقود
وحذف ذف ونكاح ورجعة ولعان
دعوى عندكم ولو محكما فلا يستقل
صاحبها باستيفائه نعم لو استقل المستحق
لقود باستيفائه وقع الموقع

سادقا فليراجع سم على حج ع ش على م ر (قوله وان حرم) أى للاقتنيات على الامام
 (قوله ان استحق شخص عينا) ومثلها المنفعة المتعلقة بالعين بأن كانت اجارة واردة على عين
 من ماله وعبارة شرح م ر وان استحق عينا عند آخر أى بملك أو اجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما
 يشه جمع أو وصاية كان غصبت عين لموليه وقد روى أخذها (قوله ان خشى بأخذها ضررا)
 أى مفسدة تقتضى الى محرم كأخذ ماله لو اطلع عليه شرح م ر والمراد بأن غلب على ظنه ذلك
 أو استوى الامر ان كما قاله ع ش وان كان ظاهر كلام الشارح الاكتفاء بالخشية فتأمل
 (قوله والا) أى وان لم يخش ضررا فله أخذها استقلالاً سواء كانت يده عادية أم لا كان اشترى
 مغصوباً باحلالاً بحاله نعم من اتقنه المالك كودع يمتنع عليه أى المستحق أخذ ما تحت يده من غير
 علمه أى الوديع لأن فيه ارباباً يظن ضياعها شرح م ر وفيه أن هذا موجود في غير من اتقنه
 كالمتعير بل أولى لأنه ضامن فالوجه أنه كالوديع سم (قوله للضرورة) انظر وجه الضرورة
 والاولى حذفه لأنه يصلح تعليلاً لاول لا لهذا نعم ان لم يكن معه بينة اتجهت الضرورة حيث نذ
 وعبارة حل قوله للضرورة أى المؤنة ومشقة الرفع للقاضي (قوله على منعه من أدائه) وان لم
 يكن امتناعه عند الحاكم ومثله العبي والجنون حل فاذا كان له عليه مال ولا يسهل أخذه
 أخذه من ماله كما في شرح م ر (قوله طالبه به) أى استقر على مطالبته لأن الامتناع يدل على
 تقدم المطالبة والمراد طالبه جوازا والافله الاخذ من ماله من غير طلب بعد الطلب المتقدم
 (قوله فان لم يكن الخ) جعل الشارح هذا متعلقاً بالدين فقط مع أنه عام في العين والدين
 والتفصيل انما هو في الاستقلال وعدمه فليس هذا أعنى قوله فان لم يكن معه بينة مرتبطاً بقول
 الشارح وان استحق ديناً الخ وان كان ظاهره أنه مرتبط به بل هو مرتبط بقوله واذا كان
 مع المدعى بينة وكان الاول ذكره عقبه وتأخير الكلام على العين والدين أو كان يتم الكلام
 على مسئلة الدين ثم يذكر ذلك (قوله بيمينه) أى بعد طلب خصمه وتحليف القاضي فيبلغ
 أى اليمين قبل طلب الخصم أو تحليف القاضي ويكون اليمين على حسب جوابه حتى لو ادعى عليه
 مال مضاف الى سبب كافر ضحك كذا فان أجاب بنفي السبب حلف كذلك أو لا تستحق على شيئاً
 أو لا يلزمى تسليم شيء حلف كذلك ولا يلزمه التعرض لنفي السبب فان تعرض له جاز ومحل
 تحليف المدعى عليه ما لم يبرئه المدعى من اليمين والالام يحلفه الاتجديد دعوى لسقوط حقه منها
 في الدعوى الاولى سم (قوله وله حينئذ) أى حين اذ كان ممنوعاً من أدائه المتقدم في أول
 المسئلة سواء كان مقرراً بالحق أم لا للمدعى حجة أم لا اه مذهبهم راجع لقوله وان استحق ديناً على
 ممنوع من أدائه طالبه به وليس راجعاً للمتن (قوله بغير مطالبة) أى بغير ادائه مطالبة (قوله
 واذا أخذه ملكه) أى ان قصد بأخذه استيفاء حقه به فان أخذه ليكون رهناً بحقه لم يجز الاخذ
 كما في شرح م ر ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً في قرى مصر من اكرام الشاد مثلاً
 أهل قرية على عمل للملتزم المستولى على القرية هل الضمان على الشاد أو على الملتزم أو علىهما
 والجواب عنه أن الظاهر أنه على الشاد لأن الملتزم لم يكرهه على اكرامهم فان فرض من الملتزم
 اكرام للشاد فكل من الشاد والملتزم طريق في الضمان وقراءه على الملتزم ع ش على م ر
 (قوله ان كان بصفته) والابان كان أجود في الصفة فكغير الجنس فيبيعه أى بنقد البلد

وان حرم ونخرج بذلك العين والدين
 ففيها تفصيل وهو ان استحق شخص
 عيناً عند آخر اشترط الدعوى بها عند
 حاكم ان خشى بأخذها ضرراً فله
 والا فله أخذها استقلالاً للضرورة
 وان استحق ديناً على ممنوع من أدائه
 طالبه به (فان لم يكن معه بينة)
 معتدلة (فالقول) حينئذ (قول المدعى
 عليه) لموافقته الظاهر ولكن (بيمينه)
 في غير القسامة في دعوى اللص أو اللص
 هناك في جانب المدعى لوجود اللوث
 كما تقدم هناك وله حينئذ أن يأخذ من
 مال المدعى عليه بغير مطالبة بجنس
 حقه واذا أخذه ملكه ان كان بصفته

وان كان غير جنس حقه ثم يشتري به الجنس ان خالفه ثم تلك الجنس وما ذكر محله في دين آدمي
 أما دين الله تعالى كزكاة امتنع المالك من أداها وظفر المستحق بجنسها من ماله فليس له الاخذ
 لتوقفها على النية بخلاف دين آدمي وأما المنفعة فالظاهر كما قيل انها كالعين ان وردت
 على عين فله استيفاء وهامها بنفسه ان لم يخص ضررا وكالدين ان وردت على ذمة فان قدر على
 تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه شرح المنهج وقوله في بيعه مستقلا كان وجه صحة
 البيع هنا بغير حضور المالك ظله بامتناعه وللضرورة بخلاف نظيره من الرهن برماوى وقوله
 بتقد البلد انظر هل المراد بلد البيع أو بلد صاحب المبيع وقوله ثم يشتري به الجنس هل
 وان لم يكن بصفة حقه شورى وقوله ثم تلك الجنس ينبغي على قياس ما سبق أن يملك بمجرد
 الاخذ كما في أخذ الجنس ابتداء شورى وبعبارة قل على الجلال ثم يشتري به صفة حقه
 ويملكه بلفظ وان كان بصفة حقه وعن شيخنا م ر ان الذي بصفة حقه يملكه بلفظ بل بمجرد
 أخذه كما تقدم وفيه نظر ولا يصح قياسه على ما تقدم قال البلقيني ولو كان مدينه محجورا عليه
 بفلس لم يجز له أن يأخذ الا قدر ما يخصه بالمضاربة وقوله وما ذكر أى قوله أخذ جنس حقه وقوله
 لتوقفه على النية قضيه أنهم سمعوا علوا أنه عزل قدرها ونوى جازلهم أسم أخذها والوجه خلافه
 اذ لا يتعين ما عزله للاخراج سل وشرح م ر وقال ع ش قوله لتوقفه على النية أى فلا يجوز
 للمستحق الاخذ وان عزل المالك مقدار الزكاة ونوى به الزكاة لأن له أن يخرج غير هذا لكن
 ان أخذه المستحق وقع الموقع وان حرم عليه ولا يطالب المالك ببذله ان علم بذلك والا أخذ منه بذله
 ولومات من رسته الزكاة لم يجز الاخذ من تركته لقيام وارثه مقامه خاصا كان أو عاما اه وقوله
 بخلاف دين آدمي حق لو امتنع الزوج من نفقة زوجته فلها الاستقلال بأخذها من غير قاض
 على الاصح زى وقوله ان وردت على ذمة عبارة شرح م ر وفي الذمة يأخذ قيمة المنفعة التي
 استحقها من ماله والا وجه أخذها من شراء غير الجنس بالنقد أنه يستأجر بها ويتجه لزوم اقتضاره
 على ما يدين أنه قيمة لتلك المنفعة وسؤال عدلين يعرفانها والعمل بقوله سما * (فرع) * لو كان
 لكل من اثنين على الآخذين وجدا أحدهما فلا خير أن يجحد قدر دينه ليقع التقاض وان لم
 يكونا من النقود واختلف الجنس قل (قوله هذا) أى محل الاستقلال ببيع (قوله
 وان جازله الاخذ) لا لو كبله في ذلك أخذ من الحصر المستفاد من تقديم الخبر فان فعل ضمن أى
 الوكيل لأن المباشرة تقدم على السبب فلو وكله في مناولته له من غير كسر ولا نقب فلا ضمان عليه
 اه ع ش على م ر (قوله ككسرياب ونقب جدار) أى في غير صبي ومجنون وغائب فلا يأخذ
 من ماله ان ترتب عليه كسر أو نقب لعذرهم خصوصا الغائب وان لم يترتب على الاخذ كسر
 ولا نقب أخذ من ماله كغيرهم على المعتمد وبعضهم منع الاخذ من ماله مطلقا وبعبارة شرح
 م ر واذا جاز الاخذ ظفر افله كسرياب ونقب جدار فريجه لا يصل للمال الا به لأن من استحق
 شيئا استحق الوصول اليه ولا ضمان عليه كدفع الصائل ولو وكل بذلك أحسبنا لم يرفق فعل ضمن
 ويمتنع النقب ونحوه في غير معتد لنحو صغر قال الا زرع وفي غائب معذور وان جاز الاخذ وشمل
 كلام المصنف ما لو كان الذي له تافه القيمة ولو أقل مقول أو اختصاصا كما يجنبه الا ذرعى وقوله
 استحق الوصول ومن لازمه جواز السبب فيما يوصل اليه وهذا ظاهر حيث وجد ما يأخذه

فان تعذر عليه جنس حقه أو جنس حقه
 بصفته أخذ غير معتد ما التقطه على غيره
 في بيعه مستقلا كما يستقل بالاخذ ولو
 في الرفع الى الحاكم من المونة
 هذا حيث لا حجة له والا فلا يبيع
 الا باذن الحاكم ولن جازله الاخذ فعمل
 ما لا يصل للمال الا به ككسرياب
 ونقب جدار وظاهر ان محل ذلك

عليه الى أن يحلف أو يقر وكذا ناظر الوقف والمسجد اذا اذعن شيئا لا يحلفان بل يحبس
 المدعى عليه الى أن يحلف أو يقر وكذا الوصي اذا ادعى على الورثة أن مودتهم أو وصي المقتراء
 مثلاً بكذا فأنكر أو أنكر أو لا يحلف الوصي بل يحبس الورثة الى أن يحلفوا أو يقرؤا (قوله
 وقول القاضي للمدعى الحلف) فيه إشارة الى أن قول المصنف نكل أي حقيقة أو حكماً وقوله
 وقول القاضي أي في الصورة الأخيرة وهي قوله أو يسكت الخ (قوله وإن لم يكن حكماً) كذا
 في خط الشارح بالرفع فاعل يمكن على أنها تامة أي وإن لم يوجد حكم بنكوله حقيقة بل ضماً
 وفي شرح المنهج حكماً بالنصب على أنها ناقصة ونقطة المرجوحى للشارح ليست في محلها اهـ
 مد والتصب هو الظاهر لأن اسم كان ضمير يعود على قول القاضي فيكون الرفع من غير
 النسخ (قوله وبالجملة) أي وعلى كل حال أي سواء قلنا حقيقة أو نازل منزلته زى (قوله
 حقيقة) بأن حكم بنكوله أو تنزيلاً كقول القاضي المتقدم (قوله الأبرضا المدعى)
 وإذا نكل المدعى عليه فلا ترد اليه على المدعى لأن اليقين المردودة لا ترد إلا في القسامة ولأنه
 سقط حقه برضاه بحلف خصمه * (تنبيه) * يقع كثيراً أن المدعى عليه يجيب بقوله يثبت ما يدعيه
 فيطالب القاضي المدعى بالاثبات لفهمهم أن ذلك جواب صحيح وفيه نظر إذ طلب الأثبات
 لا يستلزم اعترافاً ولا انكاراً فتعين أن لا يكتفى منه بذلك بل يلزم بالتصريح بالاقراء والانكار
 ج زى ويقع أن المدعى عليه بعد الدعوى عليه يقول ما بقيت أمضاكم وما بقيت أدمي عندك
 والوجه أن يجعل بذلك منكرنا كالألف على المدعى ويستحق اهـ طباري (قوله وبين
 القاضي) أي وجوباً ع ش وشو برى وقال حل ندبا وهو المعتمد * (الطيفة) * من المسائل
 الدقيقة التي ربما أفتى المفتي بخلافها ويقضى بخلافها أيضاً ما لو ادعى على شخص ما لا فأنكر
 وطلب منه اليقين فقال لا أملك وأعطى المال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تحليف أي للمدعى
 تحليف المدعى عليه لأنه لا يأمن أن يدعى عليه بما دفعه بعد وكذا الوكيل عن العين وأراد المدعى
 أن يحلف بين الرد فقال الخصم أنا بذلت لك المال بلا عين فيلزمه الحاكم بأن يقر والاحلف المدعى
 شرح م راج (قوله نفذ) أي وإن أتم بعدم تعلية كافى ع ش على م ر (قوله لتقصيره) أي
 المدعى عليه (قوله لا كالبينة) أي من المدعى (قوله لأنه يتوصل باليمين الخ) فيه أنه لا ينفج
 المدعى إذ مثله فيما ذكر البينة ويجيب بأن في الكلام حذفاً أي لأنه يتوصل الخ أي من غير
 اقتدار إلى حكم اهـ (قوله فيجب الحق الخ) هذا هو القارق بين كون اليقين كالأقرار المدعى عليه
 أو كالبينة وعبرة مد ويترب على ذلك أن الحق يثبت بمجرد ما ان جعلت كالأقرار ولا يفتقر
 إلى حكم بخلاف ما لو جعلت كالبينة فتحتاج إلى الحكم ويترب عليه أيضاً عدم سماع حجة من
 المدعى عليه بسقط كالاداء والابراء بخلاف ما لو جعلت كالبينة فإنها تسمع دعواه بالنسبة
 (قوله من غير اقتدار إلى حكم) اقتضى هذا أن البينة إذا عدلت لا يثبت الحق بها حتى يحكم
 القاضي وقد سلف تصريح الزركشي بذلك في القضاء على الغائب سم (قوله كأداء أو إقرار)
 قال الدميري وأشار المصنف بقوله بأداء أو إقرار إلى أن التصديق في الدين فإن كان المدعى به عبناً
 فرد المدعى عليه اليقين على المدعى فلف ثم أقام بيته بالملك سمعت أفتى به علماء عصره اهـ والراجح
 خلافه م ر شو برى (قوله من اليقين) فليس له العود إليها في هذا المجلس ولا غيره وإن لم يحكم

وقول القاضي للمدعى الحلف نازل
 منزلة الحكم بنكول المدعى عليه كافي
 الروضة كافيها وإن لم يكن حكم
 بنكوله حقيقة وبالجملة فللخصم بعد
 نكوله العود إلى الحلف ما لم يحكم
 بنكوله حقيقة أو تنزيلاً ولا فليس له
 العود إليه الأبرضا المدعى وبين
 القاضي حكم النكول الباهل به بأن
 يقول له إن نكلت عن اليقين حلف المدعى
 وأخلفناك الحق فإن لم يفعل وحكم
 بنكوله فتدركه لتقصيره بترك البحث
 عن حكم النكول وبين الرد وهي بين
 المدعى بعد نكول الخصم كالأقرار
 الخصم لا كالبينة لأنه يتوصل باليمين بعد
 نكوله إلى الحق فأشبهه أقراره فيجب
 الحق بعد فراغ المدعى من عين الرد من
 غير اقتدار إلى حكم كالأقرار ولا تسمع
 بعدها حجة بسقط كأداء أو إقراره فإن لم
 يحلف المدعى بين الرد ولا عذره سقط
 حقه من اليقين

القاضي بنكول خصمه كما في مل و قل على الجلال (قوله والمطالبة) أي فليس لمطالبة الخصم إلا أن يقيم بينة مل وعبارة قل وليس لمطالبة الخصم ولو في مجلس آخر أيضا ولا يتفعه الاقامة البينة ولو شاهدوا بيننا (قوله ولكن نسمع حجة) وليس لرد اليمين على المدعى عليه لأن اليمين المردودة لا ترد سم ولو ادعى ديناً على معسر وقصد اثباته لمطالبة به إذا أيسر فظاهر كلامهم أنه لا تسمع مطلقاً واعتمده الغزى وهو المعتمد وأفتى به الوالد رحمه الله وإن اقتضى ما قرأه عن الماوردي سماعها لأن القصد اثباته مع كونه مستحقاً قبضه حالاً بتقدير يساره القريب عادة شرح مر وقوله فظاهر كلامهم أنها لا تسمع مطلقاً من هذا يؤخذ بجواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً تقرر في نظارة على وقف من أوقاف المسلمين فوجده خرباً ثم أنه عمره على الوجه اللائق به ثم سأل القاضي بعد العمارة في نزول كشف على المحل وتحديد العمارة وكناية حجة بذلك فأجابته بذلك وعين له كشافاً وشهوداً ومهندسين فقطعوا قيمة العمارة المذكورة اثني عشر ألف نصف وأخبر القاضي بذلك فكتب له بذلك حجة ليقطع على المستحقين معالمهم ويمنع من يريد أخذ الوقت إلى المقدار المنهي كور من غلة الوقف وهو أنه لا يعمل بالحجة ولا يحجب بذلك لأنه لم يطالب بشيء آنذاك ولا وقت عليه دعوى والكتابة انما تكون لدفع ما يطلب منه وادعى به عليه وليس ذلك هو جوداً هنا وطر يقه في اثبات العمارة المذكورة أن يقيم بينة تشهد له بما صرفه يوماً فبما صرفه بينه حيث ادعى قدره لا تقاسم له صرفه بأن كان فيه ثم إن لم يكن بينة يصدق فيما صرفه بينه حيث ادعى قدره لا تقاسم له صرفه بأن كان فيه مصلحة وأذن له القاضي فيما يتوقف على الأذن كالقرض على الوقف من مال غيره أو من ماله أو كان في شرط الواقف أن للنظر اقتراض ما يحتاج إليه الحال في العمارة من غير استئذان اه ع ش (قوله فان أبدي) أي المدعى عذراً (قوله وسؤال فقيه) أي هل يلزمه الحلف أولاً (قوله ومراجعة حساب) أي دفتر (قوله أمهل) أي وجوباً لثلاثة أيام قال سم وهذا مع قوله ويفارق جواز تأخير الحجة أبداً يعترف أنه إذا ردت اليمين عليه فاستعمل ولو لاقامة الحجة لا يراد على الثلاثة أي بالنسبة لليمين حتى يسقط حقه منها بعد الثلاثة فلا يتفعه بعدها إلا الحجة بخلاف ما لو استعمل قبل رد اليمين عليه لاقامة الحجة فيمهل أبداً وفي الروضة ككأصلها أنه إذا أنكر المدعى عليه فان استعمل المدعى أبداً حجتاً لاقامة البينة أمهل أبداً وإن طلب عين الخصم فنسكل وردت اليمين على المدعى فطلب الامهال ولو لاقامة البينة أمهل ثلاثة فقط فيسقط حقه بعدها من اليمين المردودة دون الحجة حتى أقامها سمعت اه (قوله ثلاثة أيام) المراد ثلاثة أيام صحاح غير يوى الامهال والائتاء وبعد ذلك لا يمكن من الحلف ولو أقام شاهد أو طلب الامهال لاتمام البينة أمهل ثلاثة أيضاً قل على الجلال (قوله لثلاث طول مدافعتة) أي بسبب طلب الحق أي لثلاث طول مدافعة المدعى عليه للمدعى بطلب الحق منه (قوله واليمين اليه) أي موكولة اليه ونافعة له ولا بد بخلاف البينة (قوله وهل هذا الامهال الخ) المعتمد الوجوب كما في م روح قال حج وسقط حقه من اليمين بعد مضي الثلاثة من غير عذر (قوله حين يستخلف) أي يطلب منه الخلف ع ش وقال حل أي يلزم بالحلف وهذا لا يستخلف الا حيث لا بينة له بالدفع والاراء والامهال ثلاثة أيام وقوله الا برضا المدعى شامل

والمطالبة لا عراضه عن اليمين ولكن نسمع حجة فان أبدي عذراً كاقامة حجة وسؤال فقيه ومراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام فقط لثلاث طول مدافعتة والثلاثة مدة معتبرة ثم عا ويفارق جواز تأخير الحجة أبداً بأن أمهل لا تساعده ولا تنحصر واليمين اليه وهل هذا الامهال واجب أم مستحب وجهان والظاهر الأول ولا يجهل خصمه لعذر حتى يستخلف الا برضا المدعى لأنه مقهور بطلب الاقرار أو اليمين بخلاف المدعى

لطلب إقامة البينة والذي في المنهاج الاقتصار على مراجعة الحساب وأما إذا طلب إقامة البينة فانه يمهل وإن لم يرض الخصم (قوله وإن استهمل الخصم) السين والتاء للطلب أي طلب الامهال (قوله أهمل) أي أن لم يضتر الامهال بالمدعى كأن كان يريد سفره والام يمهل اهـ مل (قوله إلى آخر المجلس) أي بمجلس الخصومة المتعلقة بالخصمين بأن لم يشرع في غيرها وما ذكره مد بقوله أي آخر النهار لانه جيعه بمجلس القاضي غير ظاهر وقال مـ ر أي مجلس القاضي وما زاد على المجلس لا بد منه من رضا المدعى كما في حل (قوله إن شاء القاضي) معتمد وبعبارة سم اعتمد مـ ر فقال المعتمد أن المراد إن شاء القاضي لأن المراد أن للقاضي أن يمهل إلى آخر المجلس فهر على المدعى والا فالمدعى أن شاء أمهله أبدأ الآن الحق له فلا وجه لتقييده بأخر المجلس (قوله لأن المدعى لا يتقدم) أي لا يتقدم أمهاله بأخر المجلس بل أنه أن يؤخر الدعوى متى شاء (قوله ومن طولب) ولومات من لا وارث له وله دين على شخص فطالبه القاضي ووجه عليه البين فنكل فهل يقضى عليه بالنكول ويؤخذ منه أو يجبس أو يحلف أو يترك أو وجه أحدها الثاني سم (قوله كسلامه) جعل الاسلام مسقطاً مبنى على وجوب الجزية باقتضاء الحول وهو طريفة والمعتمد أنها تجب بالقدر وعليه فالاسلام في إنشاء الحول يَقْبَطُهَا لَا يَسْقُطُهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ ادعاء المسقط يصدق بدعوى سقوط بعضها (قوله أو وافقه) عبارة شرح المنهج أو وافقه أي وافقت دعواه الظاهر (قوله طولب بها) أي الجزية وكذا يقال في قوله لأنها وجبت (قوله وليس ذلك قضاء بالنكول) المعنى ليس المطالبة بالجزية ولزومها له بسبب النكول بل لأنها وجبت واشتعلت ذمته بها ولم يأت بدافع فلا يثنى ما تقدمه في الدعوى الخاصة بخصم معين لأنه لا يثبت الحق الا بين الرد فلا يثبت بالنكول قبلها والفرق أن الحق هنا ثابت وهو يدعى مسقطاً والاصل عدمه فليس فيه قضاء بمجرد النكول (قوله حقاله) أي للصبي أو الجنون (قوله لم يحلف) أي على استحقاق الحق ويحلف على مباشرة العقد ويثبت الحق تبعاً قل وبعبارة سم لم يحلف الولي ما لم يرد ثبوت العقد الذي يشره يده فيحلف ويثبت الحق ضمناً ومثله يجري في الوصي والوكيل اهـ (قوله وإن ادعى) غاية في عدم حلف الولي (قوله بسبب مباشرة) عبارة شرح المنهج بمباشرة سببه اهـ كأن قال أنا أقرضته لك بسبب الثوب الذي كان حصل في البلد مثلاً اهـ (قوله وإذا تداعيا) التعبير بذلك أما على سبيل التغليب أو باعتبار ضرورة الدعوة الظاهرية والافن بيده العين يقال له مدعى عليه لأنه موافق للظاهر في دعواه أنه ملكه والاخر يقال له مدع لأن دعواه مخالفة للظاهر (قوله فيبدأ أحدهما) المراد البدء المتأصله ليخرج ما لو أخذ شخص شيئاً من انسان ثم ادعاه لنفسه وادعى من كانت اليد قبل ذلك أنه قال قول قوله وإن لم تكن له اليد الآن وكذا لو أخذ من انسان ألفاً وقال أتولى بها أو كانت عنده أمانة وأنكر الاخر وادعى ملكه لها فاقول قوله وإن لم تكن العين بيده وكذا لو كان له دار فأكرها فادعى المكتري شيئاً بائناً فيها أنه له وقال المكتري هو ملكي فالقول قول المكتري وإن لم تكن العين بيده لأن اليد في الأصل له بخلاف المنقول إذا تداعيا فالقول قول المكتري وفي شرح مـ ر ولو أخذ ثوباً من دار وادعى ملكه فقال ربه بل هو ثوبي أمر الاخذ بركة الثوب حيث لا يثبت له اليد لصاحب الدار كما لو قال

وان استهمل الخصم في ابتداء الجواب
اعذر أمهمل إلى آخر المجلس إن شاء
القاضي وقبل أن شاء المدعى والاقول هو
ما جرى عليه ابن المقرئ وهو الظاهر
لأن المدعى لا يتقدم بأخر المجلس ومن
طوب بجزية فادعى مسقطاً كسلامه
قبل تمام الحول فان وافقت دعواه
الظاهر كأن كان غائباً فحضر وادعى
ذلك وحلف فذلك وإن لم يوافق الظاهر
بأن كان عندنا ظاهراً ثم ادعى ذلك
أو وافقه ونكل طولب بها وليس ذلك
قضاء بالنكول بل لأنها وجبت ولم يأت
بدافع أو يزكاد فادعى المسقط كدفعها
لساع أخر لم يطالب بها وإن نكل عن
البين لأنها مستحقة ولو ادعى ولي صبي
أو مجنون حقاله على شخص فأنكر
ونه كل لم يحلف الولي وإن ادعى ثبوته
بسبب مباشرة بل بتظكر كاله لأن اثبات
الحق لغیر الخالف بعد (وإذا تداعيا)
أي الخصمان أي ادعى كل منهما شيئاً
أي عينا وهي (فيبدأ أحدهما) ولا يثبت
لواحد منهما (فالقول) حينئذ
(قول صاحب اليد يمينه) أنها ملكه
إذا اليد من الأسباب المرجحة

قبضت منه ألقاى عليه أو عنده فأنكر فانه يؤمر برده ولو قال أسكتته دارى ثم أغرب بعضهما
فالبطلان لا يقر أو لا قول له به فيحلف انه لو ليس قوله زرع على تبرعا أو بجارة اقرار الله به
ولو تنازع مكثر ومكر فى متصل بالدار كرف أو سلم مسجرحا للثاني أو منفصل كمتاع فالاول
العرف وما اضطرب فيه يكون بينهما ان تحالفا لا تتقاء المرح شرح م (قوله ولا يئنه لهما)
وكذا ان كان لهما يئنه كما يأتى ويحجب بأنه قيد بذلك لاجل قوله تحالفا اما اذا كان لهما يئنه
فهو لهما أى من غير تحالف (قوله تحالفا) أى حلف كل منهما بما يندليل قوله على التثني
فليس المراد بالتحالف أن يحلف كل عينا تجمع نفيا وإثباتا أه شيئا وعبرة مد قوله على التثني
فقط أى يكفيه ذلك وهو أن يحلف على نفي استحقاق صاحبه للنصف ولا يكفى الجمع بين التثني
والاثبات بأن يحلف أن الجميع له ولا حق للآخر فيه أو يقول لاحق له في النصف الذى يدعيه
والنصف الآخر على قال قل فالتحالف ليس على حقيقة أى لأن حقيقة أن يحلف كل عينا
تجمع نفيا وإثباتا * (فرع) * اختلف الزوجان في أمتعة البيت ولو بعد القرعة ولا يئنه ولا
اختصاص لاحدهما يند فلكل تحلف الاخر فاذا حلفا جعل بينهما وان منع لاحدهما فقط
أو حلف احدهما فقط قضى له به كما لو اخص باليد وحلف وكذا وارثهما وارث احدهما
والآخر اه سئل ونقله ايج عن شرح م ثم قال وعبرة الشيخ عمدة في حواشى شرح
البيهقي قال الشافعي رضى الله عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فن أقام البيئته على شئ
من ذلك فهو له ومن لم يقيم بيئته فالقياس الذى لا يعذر أحد عدى بالفضلة عنه أن هذا المتاع
ان كان فى أيديهم معا فيحلف كل منهما لصاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين
وان حلف احدهما فقط قضى له به سواء اختلفا في دوام النكاح أم بعده واختلاف وارثهما
كهما وسواء ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة وللزوجة كالخضال والفزل أو وغيرهما
كالدرهم أو لا يصلح لهما كالحنف وهما أمان بزواج المولود وهما عاتيان وقال أبو حنيفة ان
كان في يدهما حاسا فهو لهما وان كان في يدهما حاكما يصلح للرجل فلزوج وما يصلح للزوجة
فلزوج والذى يصلح لهما يكون لهما وعند أحد ومالك قريب من ذلك واحتج الشافعي رضى
الله عنه بأننا لو استعملنا الظنون لحكم في دباغ وعطار تداء عبا عطار أو دباغ في أيديهم ما أن
يكون لكل ما يصلح له وفيما لو تنازع موسر ومسر في لؤلؤ أو نفع له للموسر ولا يجوز الحكم
بالظنون اه بمر وفه وكذلك لا يجوز الاقواء بالأقوال الضعيفة الا في حق الشخص المستفتى
فيجوز له أن يقلد الأقوال الضعيفة في مذهبه ولو أفتى الانسان بالأقوال الضعيفة حرم عليه
ولا يستحق أجره ويجب عليه رد المال كما لو أخذ شيئا اه شيئا (قوله سقطنا) محل ذلك
اذا تساوت البيئتان تاريخا بدليل قوله فيما يأتى ويرجع بتاريخ سابق وعبرة شرح الروض
سقطنا سواء كانتا مطلقتي التاريخ أو مته قيه أو احدهما مطلقة والاخرى مؤرخة (قوله
لتناقض موجهما) بفتح الجيم أى ما يوجبانه فان يئنه كل فوجب تسليم النفي المتنازع فيه له
وملكه وعبرة م رتعارضهما ولا مرج فأنشأها الدليلين اذا تعارضتا لا ترجيح (قوله وان
أقربه لاحدهما) قلوا قربه بأنها لهما تجعل بينهما نصفين اه ابن شوبرى (قوله أو يدهما
أولا يداحد) أى وثم يئنه لكل منهما كما هو فرض المسئلة وقوله أولا يداحد وصورها

(وان كان) المدعى به وهو النفي (ق)
يديهما) ولا يئنه لهما (تحالفا) على التثني
فقط على النص (وجعل ذلك بينهما)
فقط على القضاء على أقربه عليه وسلم
بذلك كما صححه المالكي على شرط
النسبين ولو أقام كل من المدعين
بيئته بما ادعاه وهو يئنه لهما
لتناقض موجهما فيحلف لكل منهما
ببيئته وان أقربه لاحدهما على نفسه
اقراره أو يدهما أولا يداحد

بعضهم بعقاراً ومتاع ماقى في طريق وليس المدعيان عنده سم زى (قوله فهو لهما) أي بالينة
القائمة لا باليد السابقة على قيام الينتين (قوله) أو يبدأ أحدهما ويسعى الداخل رجحت بينته
منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن جماعة بأيديهم أما كن يذكرون أنهم موقوفة
عليهم وبأيديهم تمسكات تشهد لهم بذلك فنادى عنهم آخرون وادعوا أن هذه الأما كن موقوفة
على زاوية وأظهروا لذلك تمسكا وهو أنه يقدم ذواليد حيث لم يثبت انتقال عن وقف على من
بيده الأما كن إلى غيره وإن كان تاريخ غير واضح اليد متقدما على من (قوله) وإن
تأخر تاريخها (غاية ومجمل) أذا لم يسند انتقال الملك عن شخص واحد والا قدمت بينة الخارج إن
كانت أسبق تاريخها كما ذكره في القوت عن فتاوى البغوي وغيرها واعتد به الشهاب م وشورى
(قوله) بيده) ودخل في إطلاقه اليد الحكيمة كالصرف والحسبة كالامساك شرح م
شورى (قوله) ولو قبل تعديلها) بخلاف ما لو أقامها قبلها لأنها أي بينة الداخل الخ فهو
عله لتحذوف (قوله) لأن الأصل في جانبه اليمين) أي لأنه مدعى عليه (قوله) عنها) أي اليمين
(قوله) مادامت كافية) أي وهي كافية مادام الخارج لم يقدم بينة عبد البر (قوله) ولو أزيلت بيده
غاية لقوله رجحت بينته وقوله فانه ترجح تقريره عليها أي أزيلت للخارج بسبب البينة التي
أقامها فقوله بينة أي بينة الخارج أي ولو كان الخارج أخذها من الداخل بينته التي أقامها
قبل بينة الداخل اه شيخنا وبعبارة شرح م ولو أزيلت بيده بينة حسابان سلم المال لخصمه
أو حكما بأن حكم عليه به فقط فلا يعدل عنها مادامت كافية نعم يتجه كما يحسنه البلقيني سماعها الدفع
تهم سرقه ومع ذلك لا بد من إعادتها بعد بينة الخارج اه شورى (قوله) وأسندت) بخلاف
ما إذا لم تسند بينته إلى ذلك فلا ترجح لانه لا أن مدعى خارج شرح المنهج (قوله) واعتذر
بغيرتها) أي البينة أي اعتذر عن إقامتها حال الدعوى بغيرتها أو حبسها ولذا قال مثلاً وهذا
أعنى قوله واعتذر بغيرتها ليس قيد اعلى المعتمد (قوله) فانه ترجح) لاجابة اليه لانه معلوم من
أقول الكلام الآن يجعل قوله ولو أزيلت مستأنفا وقوله فانه ترجح جوابه (قوله) لكن لو قال
الخارج) استدرالك على قوله رجحت بينته أي الداخل فكأنه قال ما لم يكن مع بينة الخارج
زيادة علم ولو قامت بينة بالرق وبينة بالخرية قدمت بينة الرق لأن معها زيادة علم لأنها ناقلة وبينة
الخرية مستحبة اه زى (قوله) اشتريته منك) أو غصبته أو استعزته أو أكثرته منى شرح
المنهج * (فرع) * لوباع داراً ثم ادعى أنها وقف لم تسمع بينته كذا ذكره الشيخان آخر الدعوى
وخالف في ذلك العراقيون فقالوا تسمع إذا لم يكن صريح أنها ملكه بل اقتصر على البيع وهذا
هو المعتمد زى (قوله) فلو أزيلت بيده باقرار) أي حقيقة أو حكماً وهو اليمين المردودة ومن
الداخل على الخارج وهذا مقابل قوله ولو أزيلت بيده بينة (قوله) لم تسمع دعواه) أي ملك
ما أقربه (قوله) نعم لو قال) أي الداخل في إقراره وهذا استدراك على قوله لم تسمع الخ (قوله)
وهبته) أي للخارج (قوله) لم يكن إقراراً بل زوم الهبة) وحيث تسمع دعواه بالملك بعد
هذا القول وإن لم يذكر انتقالاً كافياً م وكتب بعضهم قوله لم يكن إقراراً بل زوم الهبة الخ وينبني
على ذلك أنه تسمع دعواه بغير ذلك انتقال لكن محل ذلك إذا كان ممن يجعل زوم الهبة وعدمه
بالعقد أما إذا كان عالماً وأقر بما ذكر ثم عاد وادعى أنه ملكه لم تسمع بغير ذلك انتقال وكذا

فهو لهما أذ ليس أحدهما بأولى به من
الآخر أو يبدأ أحدهما ويسعى
الداخل رجحت بينته وإن تأخر تاريخها
أو كانت شاهداً وعينا وبينه الخارج
شاهدين أو لم تكن سبب الملك من شراء
أو غيره ترجح البينة بيده هذا إن
أقامها بعد بينة الخارج ولو قبل
تعديلها لأنها إنما تسمع بعدها لأن
الأصل في جانب اليمين فلا يعدل عنها
مادامت كافية ولو أزيلت بيده بينة
وأسندت بينة الملك إلى ما قبل إزالة
بيده واعتذر بغيرتها مثلاً فانه ترجح لأن
بيده واعتذر لعدم الحجة وقد ظهرت
بيده إنما أزيلت لعدم ملكي اشتريته
لكن لو قال الخارج هو ملكي وأقام
منك فقال الداخل بل هو ملكي وأقام
بينتين بما قاله مرجح الخارج لزيادة علم
بينته بما ذكره ولو أزيلت بيده باقرار لم تسمع
بينته بما ذكره لو قال انتقال لانه مؤخذ
دعواه به بغير ذلك انتقال لانه مؤخذ
باقراره نعم لو قال وهبته وملكه لم يكن
إقراراً بل زوم الهبة

يقصد بما اذا لم تنقل العين من يد المقر بالهبة الى المقر له والا فلا تسمع دعوى المقر بعد ذلك الا
 بذكر الانتقال (قوله لجواز اعتقاده لزوم الهبة بالعقد) يؤخذ منه ان المسئلة تمقيدة بالقيدين
 السابقين وعبارة شرح مـ لجواز اعتقاده فيقبل دعواه بعد ذلك وان لم يذكر انتقاله
 يظهر تقييده أخذ من التعليل بما اذا كان ممن اشتبه عليه الحال اهـ وفي حل هذا لا يتأق
 في فقيه لا يجهل مثله ذلك (قوله ويرجح بشاهدين) كلام مستأنف ليس مرتبطاً بما قبله بل
 مرتبط بقوله فيما سبق والعين يدهما أو لا يدها أو يدها أو لا يدها أو يدها أو لا يدها أو يدها أو لا يدها
 فلا يتأق هذا بل تقدم ينة الداخل مطلقاً كما تقدم فالحاصل أن قوله والعين يدهما راجع
 لقوله ويرجح برجلين الخ وقوله لا بزيادة شهود وقوله ويرجح بتاريخ سابق (قوله مع عين لا آخر)
 أي في غير ينة الداخل (قوله ولا يرجح بزيادة شهود) بل يتعارضان لكلا الجهة من الطرفين ولأن
 ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص كدبة الحز والقديم نعم كل رواية وفريق الأول بغير
 وبأن مدار الشهادة على أقوى الظنين ومنه يؤخذ أنه لو بلغت تلك الزيادة عدد التواتر رجحت
 وهو واضح لا فادتها حيث نزل العلم الضروري وهو لا يعارض شرح مـ شوري (قوله لكلا
 الجهة في الطرفين) ولا ترجح ينة وقف على ينة ملك ولا ينة انضمام اليها حكم بالملك على ينة بلا حكم
 ولا فرق بين الحكم بالحصة والحكم بالموجب فان تعارض حكمان كان أثبت كل أن معه حكماً
 لكن أحدهما بالحصة والاخر بالموجب اتجه تقديم الأول لاستلزامه ثبوت الملك بخلاف الثاني
 شرح مـ باختصار (قوله ويرجح بتاريخ سابق) كان شهدت ينة لواحد عاك من سنة الى
 الآن ويمة اخرى لا آخر بأك أكثر من سنة الى الآن والعين يدهما أو يدها أو لا يدها أو لا يدها
 أحدهما رجحت ينة ذي الاكثر كستين شرح المنهج بزيادة (قوله والعين يدهما) حال فان
 كانت يدها رجحت ينة وان تأخر تاريخها برماوى (قوله ويرجح) أي وانما رجحت
 ينة ذي الاكثر أي أكثر الملتزمين وهي الاسبق تاريخاً قال مـ كذا في بعض النسخ بالواو وفي
 بعضها بحذفها وهو الصواب اهـ وقوله وهو الصواب محل تأمل بل ثبوتها هو الصواب لأن
 الجملة مستأنفة استئنافاً بياناً واقعا في جواب سؤال اقتضته الجملة الاولى تقديره لاى شى وقع
 الترجيح بالتاريخ السابق وقول المحشى الصواب حذفها انما يناسب عبارة المنهج (قوله ذي
 الاكثر) أي أكثر الملتزمين وهي الاسبق تاريخاً لعدم المعارضة في الزائد على الاخرى فهو توجيه
 لقوله ويرجح بتاريخ سابق (قوله لان الاخرى لا تعارضها فيه) أي في الاكثر وهو السنة السابقة
 بل تعارضها في السنة المتأخرة واذا تعارضها فاسقاطاً بالنسبة لها فيستحب الملك السابق
 شرح مـ (قوله من يوم ملكه بالشهادة) أي بسبب الشهادة حل وقال عـ من يوم ملكه
 الذى أرخت به اليانة من وقت الحكم اهـ (قوله بيد البائع) أي أو بيد الزوج اهـ مـ
 وصورتها في البيع أن يدعى أحد شخصين على رجل بأنه باعه العين القلانية من مدة ستين
 وادعى الاخر أنه باعه له من مدة ثلاث سنين مثلاً ولم يقبضه البائع لانهذا ولا لانهذا وأقام
 كل ينة فتثبت لذي الاكثر تاريخاً ولا أجرة له على البائع شيخنا وصورتها في الصداق ان تدعى
 عليه إحدى زوجتيه أنه أصدقها هذه العين التي عنده من سنة وتدعى الاخرى أنه أصدقها
 اياها من سنتين وتقيم كل ينة دعواها فيحكم بها الثانية ولا أجرة لها على الزوج شيخنا وعبارة مـ

يجهل بها تاريخها
 لجواز اعتقاده لزوم الهبة بالعقد كرم في
 الروضة كآملها ويرجح بشاهدين أو
 بشاهد واحد أو اثنين لأحدهما على شاهد
 مع عين لا آخر لأن ذلك جهة الإجماع
 وأبعد عن تهمة الخلف بالكذب
 عينه الآن يكون مع الشاهد فيرجح
 به على من ذكر ولا يرجح بزيادة شهود
 لأحدهما ولا برجلين على رجل
 وامرأتين ولا على أربع نسوة لكلا
 الجهة في الطرفين ولا يثبت مورخه على
 ينة مطلقة ويرجح بتاريخ سابق والعين
 يدهما أو يدها أو لا يدها أو لا يدها
 ويرجح ينة ذي الاكثر لأن الاخرى
 لا تعارضها فيه ولما حب التاريخ
 السابق أجرة بزيادة عادية من يوم ملكه
 بالشهادة لانها مملوكة ويستثنى من
 الاجرة ما لو كانت العين بيد البائع قبل
 القبض

قوله بيد البائع أي لانهم مضمونة عليه ضمان عقد فهو أي الصداق معرض للبطان بالتلف قبل القبض فلا تضمن فيه المنفعة (قوله فلا أجره عليه المشتري) لانه لا أجره على البائع في استعمال المبيع قبل القبض بناء على أن اتلافه كالأجرة ولهذا الوأزال البكارة لا يلزمه غرم اهـ شرح الروض ولأن ملك المشتري بالمبيع قبل القبض ضعيف لانه معرض للانقراض بملقه عند البائع ولو شهدت بينة بملكه أمس ولم يتعرض للعالم لم تسمع كما لا تسمع دعواه بذلك ولأنهم شهدت له بما يدعيه نعم لو ادعى رقب شخص فادعى آخر أنه كان له أمس وأنه أعتقه وأقام بذلك بينة قبلت لأن المقصود منها اثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعاً بخلافه فيما ذكر لا تسمع البينة فيه حتى تقول ولم ير ملكه أو لا تعلم من يملكه أو تبين سببه كان تقول اشتراكم من خصمه أو أقربه أمس ومثل بيان السبب ما لو شهدت أنها رضت زرعها أو دابة تجب في ملكه أو أثرت شجرته في ملكه وهذا الغزل من قطنه أو الطير من بيضه أمس ولو أقام بحجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولدا وغرة فظاهرة يعني مؤبرة عندا قامتها المسبوقه بالملك اذ يكفي لصدق الحجة سبقه بلطفة لطيفة وخروج بطلقة المؤرخة للملك بما قبل حدوث ذلك فإنه يستحقه وبالوإدخال الأصل بوضعية ولو اشترى شخص شيئاً فأخذ منه بحجة غير اقرار ولو مطلقة عن تقييد الاستحقاق بوقت الشراء أو غيره رجع على بائعه بالثمن وإن احتمل انتقاله منه إلى المشتري أو لم يدع ملكاً سابقاً على الشراء لم يمس الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود ولأن الأصل عدم انتقاله منه إليه فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء ويخرج بغير اقرار أي من المشتري الاقرار منه حقيقة أو حكماً لا يرجع المشتري بشئ قاله في شرح المنهج وقوله يرجع على بائعه بالثمن هذا كالمستثنى من مسئلة الشجر حيث اكتفي فيما بتقدير الملك قبيل البينة ولو أعيان ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره سبب الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود وأيضاً فالأصل عدم المعاملة بين المشتري والمدة فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء قال الغزالي المجيب كيف يترك في يده نتاج حصل قبل البينة وبعد الشراء ثم يرجع على البائع بالثمن وأجيب بأنه يحتمل انتقال النتاج ونحوه إلى المشتري مع كونه ليس جزأ من الأصل وقوله يرجع على بائعه ولا يرجع من أخذه منه على شئ من الزوائد الحاصلة في يده لانه استحقها بالملك ظاهراً وأخذها الثمن من البائع مع احتمال أنها انتقلت منه للمدعي بعد شرائه من البائع انما هو لم يمس الخ ومحل الرجوع ما لم يكن يعلم عند البيع أنه لا يملكه كأن تحقق أنه سارقه أو غاصبه والام يرجع عليه بما دفعه له لانه في مقابلة تسليمه إياه وقد حصل وأيضاً فاعلم أنه لا يملكه كان كأنه متبرع بما أعطاه ومحل الرجوع أيضاً اذ لم يعلم أنه ملك البائع قطعاً وأن مدعيه كاذب في دعواه إياه وأقامته تلك الشهود والام يرجع به على البائع لانه مظلوم فلا يرجع به على غيره ظالمه ومن ذلك دراهم الشككية فلا يرجع بها على الشاكي وانما يرجع بها على من أخذها منه خلافاً للائحة الثلاثة وأخبرني بعض كبار علماء المالكية أن محل الرجوع على الشاكي ان تعذر أخذ الشكوى من أخذها (قوله ومن حلف) أي أراد الحلف بدليل قوله حلف على البت وهذه جملة واقعة في جواب سؤال مقدر نشأ من الكلام السابق في قوله فان لم يكن معه بينة الخ

قلاً أجره عليه المشتري على الأصح
ومن حلف على فعل نفسه إثباتاً كان
أو قبلاً ولو بظن مؤكّد

ومن حلف

قوله لا أجره عليه المشتري على الأصح
ومن حلف على فعل نفسه إثباتاً كان
أو قبلاً ولو بظن مؤكّد

سواء

كان يعتمد على خطه أو خط مورثه (حلف على البت) بالمشناه وهو القطع (٣٦٧) والحزم ماخوذ من قولهم بت الحبل اذا قطعه

ف قوله حينئذ (والقطع) عطف تفسير
لانه يعلم حال نفسه ويطلع عليها فيقول
في البيع والشراء في الاثبات والله لقد
بعت بكذا أو اشتريت بكذا وفي النفي
والله ما بعت بكذا أو ما اشتريت بكذا
(ومن حلف على فعل غيره) فقيه تفصيل
(فان كان) فعلة (اثباتا حلف) حينئذ
(على البت والقطع) لسهولة الاطلاع
عليه (وان كان) فعلة (نفيامطلقا)
حلف) حينئذ (على نفي العلم) أي انه
لا يعلم فيقول والله ما علمت انه فعل كذا
لان النفي المطلق يعسر الوقوف عليه
ولا يتعين فيه ذلك فلو حلف على البت
اعتدبه كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره
لانه قد يعلم ذلك أما النفي المحصور
فكلا اثبات في امكان الاحاطة به كافي
آخر الدعاوى من الرخصة فيحلف فيه
على البت * (نفيه) * ظاهر كلام
المصنف حصر اليمين في فعله وفعل غيره
وقد يكون اليمين على تحقيق موجود
لا على فعل ينسب اليه ولا على غيره مثل
أن يقول لزوجته ان كان هذا الطائر
غرابا فانت طالقي فطارد ولم يعرف فادعت
انه غراب فأنكر فقد قال الامام انه
يحلف على البت قال الشيخان تبعاً
للبنديجي وغيره والضابط أن يقال
كل عين فهي على البت الاعلى نفي فعل
الغير ولو ادعى ديناً لمورثه فقال المدعي
عليه أبرأني مورثك منه وأنت تعلم ذلك
حلف المدعي على نفي العلم بالبراءة مما
ادعاه لانه حلف على نفي فعل غيره ولو
قال جني عبداً على بما يوجب كذا
وأنكر فالأصح حلف السيد على البت
لان عبده ماله ونعمه كعبده ولذلك

ومن قوله فان نكل ردت الخ فكان سائلاً قال ما كيفية الحلف فقال ومن حلف الخ ولا فرق
في هذا التفصيل بين المدعي والمدعى عليه وتقدم أن محل وجوب اليمين على المدعي عليه
اذالم يبرئه المدعي من اليمين (قوله) كان يعتمد على خطه أو خط مورثه (هذا لا يناسب قوله
ومن حلف على فعل نفسه لان خط المورث ليس فعل نفسه ويجاب بأن صورته أن الولد رأى
بخط مورثه كآية أن ابنه فعل كذا وكذا كذا مدين أو طلاق وكان الولد ناسباً له أنه يحلف
على البت على هذا الفعل اعتماداً عليه أو أنه مثال للظن المؤكد بقطع النظر عن كونه فعل نفسه
وعبارة شرح المنهج ويجوز البت في الحلف بظن مؤكد كان يعتمد على آخر ما قاله الشارح
فاندفع ما يقال أن هذا لا يناسب ما قبله وهو قول المصنف ومن حلف على فعل نفسه (قوله
اثباتاً) كبيع واتلاف وغصب شرح م (قوله نفياً) أي أريد نفيه والافاء الفعل نفسه ليس
نفياً (قوله مطلقاً) أي فيرمي بغير ما ن ولا مكان وعبارة مد أي لا محصوراً فليس المراد
بالاطلاق التعميم وإنما المراد بالاطلاق مقابل الحصر فالمطلق مثل ما اذا ادعى ديناً لمورثه
على آخر فقال الأثر أبرأني مورثك فاذا ردت اليمين عليه قال والله ما أبرأني مورثي أو قال والله
لا أعلم أن مورثي أبرأني أو قال أبرأني مورثك من كذا يوم كذا وقت الزوال تعين الحلف على
البت فيقول والله لم يبرئك من كذا الخ لانه حينئذ نفي محصور تأمل (قوله تنبيه الخ) غرضه
اعتراض على المتن (قوله وقد يكون الخ) تعليل لمحدوف أي وليس كذلك لانه الخ (قوله لا إلى
فعل) أي لاستندة إلى فعل ينسب الخ وفي بعض النسخ لا على فعل ينسب الخ (قوله
ولو ادعى ديناً الخ) هذه من أفراد قوله وان كان نفيامطلقاً حلف الخ فلو ذكره مجنبه قبل
التنبيه لكان أولى (قوله ولو قال جني عبداً) هذا من أفراد قوله ومن حلف على فعل نفسه
الخ لان المراد على فعل نفسه ولو تنزلاً فغرضه به التعميم في قوله ومن حلف على فعل نفسه
الخ أي سواء كان فعله حقيقة أو حكماً كفعل عبده ودائمه (قوله الدعوى عليه) أي على
السيد أن عبداً فعل كذا وعبارة المنهج ويحلف الشخص على البت لافي نفي مطلق بنفسه
لا ينسب له فيحلف عليه أو على نفي العلم اه وحاصل الصور اثنا عشرة صورة لان المحلوف عليه
أما فعله أو فعل مملوكه أو فعل غيره مما وعلى كل اثباتاً أو نفياً وعلى كل اتماماً مطلقاً أو مقيداً
فيحلف على البت في أحد عشر أشراً واليه بقوله في فعله أو فعل مملوكه هذه ثمانية لانه يحلف أما
على الاثبات أو النفي وعلى كل اتماماً مطلقاً أو مقيداً أو نفياً محصوراً وهذه واحدة ويتخير في واحدة
أشار إليها بقوله لافي نفي مطلق (قوله وتعتبرية القاضي) أي في الحلف بالله لانه المراد عند
الاطلاق وصراحة م وتعتبر في اليمين موالاة وطلب الخصم لها من الحاكم وطلب الحاكم
لها عن توجهت عليه ونية القاضي أو نائبه أو المحكم أو المنصوب للمظالم وغيرهم من كل من له
ولاية التحليف اه قال ع ش عليه ويظهر أن المراد عرفهم فيما بين الإيجاب والقبول كافي
البيع اه حج والمراد بالموالاة أن لا يفصل بين قوله والله وقوله ما فعلت كذا مثلاً اه وقوله من
كل من له ولاية أي أماناً لا ولاية له كبعض العظماء أو الظلماء فتنتفع التورية عنده فلا كفارة
عليه وان أتم الحالف ان لازم منها تقويت حق ومنه المشدوشيوخ البلدان والاسواق فتستفقه

سمعت الدعوى عليه ولو قال جنت به ميتك على زوى مثلاً فليكن ضمانه فأنكر ما أنكها حلف على البت لانه لا ذنبة لها وضمان جنايتها
بتقصيره في حفظها لا بفعالها وتعتبرية القاضي المستحلف للخصم فلو وري الحالف في يمينه

بأن نوى خلاف ظاهر اللفظ وتقول بأن اعتقد الخالف خلاف نية القاضي لم يدفع اثم العين القابضة لآل العين شرعت ليهاب الخصم الاقدام عليها خوفا من الله تعالى فلو صحت تأويله لمطالت هذه الفائدة * (تمه) * يسن تغليظ بين مدع اذا حلف مع شاهد أو ردت العين عليه وبين مدعى عليه وان لم يطلب الخصم تغليظها فيما (٣٦٨) ليس بمال ولا يقصده مال كسكاح وطلاق ولعنات وفي مال يبلغ نصاب زكاة

نفس عشر من مثقال ذهب أو ما تقي دوههم فضة أو ما قيمته ذلك والتغليظ يكون بالزمان والمكان كما مر في اللعان وزيادة أسماء وصفات كأن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعانية وان كان الخالف يهوديا حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق وأنصراينا حلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا حلفه بالله الذي خلقه وصوره ولا يجوز انقاض أن يحلف أحدا بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله الماوردي وغيره قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ومثي بلغ الامام أن قاضيا يستحلف الناس بطلاق أو عتق أو نذر عزله عن الحكم لانه جاهل وقال ابن عبد البر لا أعلم أحدا من أهل العلم يرى الاستحلاف بذلك ولا يحلف قاض على تركه ظماني حكمه ولا شاهده لم يكذب في شهادته ولا مدعى صبا ولو احتمل لابل يمهله حتى يبلغ الاكفرا مسيبا أثبت وقال تجلت آيات العانة فيحلف لسقوط القتل واليمين من الخصم تقطع الخصومة حالما لالحق فتسمع بينة المدعى بعد حلف الخصم ولو ادعى رق غير صبي يجنون مجهول نسب فقال أنما رصالة صدق بيمينه لأن الاصل الحرية وعلى المدعى اليقينة ولو ادعى رق صبي أو مجنون وليس بيده لم يصدق الا بجمعة أو بيده وجعل لقطعهما حلف وحكمه برقهما لانه الظاهر من حالهما وانكارهما بعد كمالهما فهو فلا بد لهما من حجة ولا تسمع دعوى بدين مؤجل

التورية عندهم سواء كان الحلف بالطلاق أو بالله ١١ (قوله بأن نوى خلاف ظاهر اللفظ) بأن ادعى عليه ثوبا وأنكر خلفه القاضي فقال والله لا يستحق على ثوبا واراد بالتوب الرجوع لانه من ثاب اذا رجع وهذا مجاز مهور كما تزره شيخنا (قوله بان اعتقد الخ) بأن ادعى عليه دين اراقية مثلف فانكر فقال له القاضي قل والله لا يستحق على دينار ارقاله ونوى عن مبيع ونوى القاضي قيمة المتلف أو قصد بالدينار اسم رجل (قوله فلو صحت تأويله) أي أو توريته (قوله يسن تغليظ بين الخ) محله اذا لم يكن الخالف الذي تغلظ عليه العين حلف بالطلاق أنه لا يحلف بينا مغلظة ولا تغلظ أيضا على مريض وزمن وحائض ١٢ زى وقد يقتضى الحال التغليظ من أحد الطرفين وذكر له أمثلة منها دعوى العبد على سيده عتقا أو كفاة فأنكره السيد فان بلغت قيمته نصابا غلظ عليه فان نكل غلظ على العبد مطلقا ١٣ زى (قوله وطلاق) وكذا في خلع ان بلغ عوضه نصابا مطلقا والافعلي الخالف منهما ان كان المدعى الزوجة فان كان المدعى الزوج فلا تغليظ عليها قال (قوله عشر من مثقالا) بدل فليس المراد أي نصاب كان حتى من الابل مثلا برماوى ويقهم من كلامه أن نصاب غير المقدان بلغت قيمته نصاب النقد سن التغليظ والافلا (قوله وزيادة أسماء) ومن ذلك أن يحلفه على المصحف فيضع المصحف في حجره ويفقه ويقول له ضع يديك على سورة براءة وقرأ عليه ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية فان هذا أمر عيب أي يخوف قال بعضهم ويندب تحلفه فائتم قل (قوله ولا يجوز لقاض) خرج الخصم فله تحلفه بذلك ومثل القاضي غيره من المحكم وشخوه فليس له التحليف بذلك عس على منهج (قوله أن يحلف أحد بطلاق) فلو خالف وفعل انعقدت بينه حيث لا اكرامه عس على م (قوله عزله) أي وجوب بان كان شافعيًا والابان كان حنفيًا فلا يعزله لأن مذهبه يرى ذلك في اعتقاد مقلده ١٤ برماوى على منهج ومثل الحنفى القاضي المالكي فانه يرى التحليف بالطلاق (قوله لسقوط القتل) أي بناء على أن الآيات علامة البلوغ شرح التعرير وعبارة العنانى عليه قوله بناء الخ هذا هو المعتقد وقيل انه بلوغ حقيقة فلا يقبل قوله

* (فصل في الشهادات) *

ذكرها بعد الدعوى لانها تكون بعدها ومن قدم الشهادة نظر للحمل لانه يكون قبل الدعوى (قوله بلفظ خاص) وهو أشهد فلا يكتفى ابداله بغيره ولو كان أبلغ لأن فيها نوع تعبد وهذا التعريف لشموله لحواله لرمضان أولى من التعريف بأنها اخبار بحق للغير على الغير وظاهر كلامه أن التعريف المذكور هو معناها لغة وشرعا على خلاف القاعدة من كون المعنى الشرعى أخص وقال بعضهم الشهادة لغة الرؤية أو الحضور وفي المصباح أنها الاطلاع والمعانة وشرا ما ذكره المصنف (قوله ليس لك) أي ليس لك في إثبات الحق على خصمك الاشهادك وليس على خصمك عند عدم البينة الا عينه فالحديث يحتاج الى هذا التأويل والافالين في جانب الخصم ليست للمدعى وانما هي عليه من حيث انها تفصل الخصومة أي لا تفصل الخصومة الا بأحد الامرين قال شيخنا العزري وأورد على الحصر حكم القاضي يعلم وأجيب بأنه ثبت بالقياس الاولوى لأن العلم أقوى من الجملة ١٥ (قوله ترى) على تقدير همزة الاستفهام أي ترى أي تبصر الشمس وقوله على مثلها أي على شئ محقق مثلها (قوله أودع

وان كان به بينة اذا لى لعلق بها الزام في الحال فلو كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا صحت الدعوى به لاستحقاق المطالبة ببعضه اى كما قاله الماوردي * (فصل في الشهادات) * جمع شهادة وهي اخبار عن شئ يلفظ خاص والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ولا تكتبوا الشهادة وقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وأخبار كخبر الصحيين ليس لك الاشهاد الذأ ويمينه وخبراته صلى الله عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال للسائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد وأودع رواء البيهقي والحاكم وصحبا استاده

أى ان كان هناك غيره والاتعنت عليه ويحتمل أن معنى قوله أودع أى ان لم يكن على مثلها وهو الظاهر (قوله وأركانها خمسة) أى فى غير هلال رمضان ونحوه مما القرض منه تحقيق القرض اذ لا مشهود عليه ولا له فيه وكله اتوخذ من كلامه فن هنا يؤخذ الشاهد ومن قوله فيما يأتى والحقوق ضربان المشهود به ومن قوله حق الله وحق الآدمى المشهود له ويتضمن ذلك المشهود عليه والصيغة (قوله عند الاداء) أى وان كانت هذه الخصال مفقودة عند التحمل الا فى النكاح كما يأتى وفيما لو وكل شخصاً في بيع شئ بشرط الاشهاد وهذا مقدم من تأخير وحقه أن يذكر عقب قوله الا من اجتمعت فيه (قوله بل عشرة) الاولى حذف التاء لان المعدوم مؤنث ونظمها بعضهم فقال

بلوغ وعقل ثم الاسلام نطقه * وعدل كذا حرية ومرواة
وذو بقة لا يجزى ليس بمشهم * فهذه لشهاد شرط عشرة

(قوله فلا تقبل شهادة الكافر) وشهادة الكافر كانت جائزة ثم فسخت بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم أى المسلمين وأما قوله تعالى وآخران من غيركم فأجيب عنه بأن معناه من غير عشرين تكلم أو هو منسوخ بقوله وأشهدوا ذوى عدل منكم وفى الحديث لا تراث مله مله ولا تجوز شهادة مله على مله الا أمة محمد فان شهادتهم تجوز على سواهم من اليهود والنصارى وغيرهم (قوله فى الوصية) أى فيما اذا شهد كافر قال زى ولو جهل الحاكم اسلام الشاهد بحث عنه ويرجع لقوله بخلاف جهل الحرية فانه يبحث عنها ولا يرجع لقوله ان فلانا أوصى لفلان بكذا حرر وبعبارة مدقوله فى الوصية أى فى السفر لا فى غيره لآية أى قوله وآخران من غيركم ان أنتم ضربتم فى الارض فلن أراد السفر أن وصى ويشهد ولو كافرين فليجزى مذهبه أى انه اذا أراد السفر فأوصى بعين عنده ودبعة أو أوصى بردها الى صاحبها واشهد بذلك كافرين سواء كان المشهود عليه مسلماً أم كافراً (قوله ولو بالدار) بأن كان لقطب ابدار الاسلام (قوله وهو مسلوب منها) الاولى وهى مسلوبه منه * (فرع) * من ترك سنة الفجر والوتر أسبوعاً لم تقبل شهادته ومن ترك تسبيح الركوع والسجود مدة طويلة وقت شهادته ومن ترك سنة الفجر والوتر وصلى مكانها الفوات لم ترد شهادته كما قاله ابن العماد على غوامض الاحكام واعتراض بأن ترك ما ذكر ليس مفسقاً فكيف لا تقبل شهادته ولو كان الفاسق يعلم فسق من نفسه وصدق فى شهادته فهل يحل له أن يشهد أو لا فيه خلاف واعتقد مر أنه يحل له ذلك وينبغى أن لا يتقدم على أهل الفضل وبعبارة سم نقل عن مر ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه والناس يعتقدون عدالة جازله أن يشهد اه وفى قل مانسه قال الاذرى فى تحريم الاداء مع الفسق الخفى نظراً لانه شهادة بحق واعانة عليه فى نفس الامر ولا اثم على القاضي اذا لم يقصر بل يتجبه الوجوب عليه اذا كان فى الاداء انقاذ نفسه أو عضواً أو بضع قال به صرح الماوردى اه (قوله فلا تقبل شهادة فاسق) لورثب امام ذو شوكة شهود افسقة مثلاً فهل تقبل شهادتهم للضرورة كالفقهاء قال الزركشى المختار لا سم (قوله والسادس أن تكون له مرواة) بضم الميم وقصها وزيادتها على العدالة مبنى على ان المراد بالعدالة عدم الفسق فان اراد بها ما يشمل المرواة وغيرها فلا حاجة للزيادة والمرواة لغة الاستقامة وشرعاً ما ذكره المؤلف فيما يأتى

وأركانها خمسة شاهد ومشهود له
ومشهود عليه ومشهود به وصيغة
ثم شرع فى شروط الركن الاول فقال
(ولا تقبل الشهادة) عند الاداء
(الا من اجتمعت فيه خمسة) بل عشرة
(خصال) كما تعرفها الاولى (الاسلام)
فلا تقبل شهادة الكافر على المسلم ولا
على الكافر خلافاً لآية حنيفة فى قبوله
شهادة الكافر على الكافر ولا جد
فى الوصية لقوله تعالى وأشهدوا ذوى
عدل منكم والكافر ليس بعدل
وليس منا ولانه أنفق الفاسق ويكذب
على الله تعالى فلا يؤمن من الكذب
على خلقه (و) الثانية والثالثة (البوغ
والعقل) فلا تقبل شهادة من لا يجمع
تعالى من رجالكم ولا يجنون بالاجماع
(و) الرابعة (الحرية) ولو بالدار فلا
تقبل شهادة رقيق خلافاً لاجد ولو
بعضاً أو مكاتباً لآداء الشهادة فيه
معنى الولاية وهو مسلوب منها
(و) الخامسة (العدالة) فلا تقبل
شهادة فاسق لقوله تعالى ان جاءكم
فاسق فباقينيوا والسادسة أن تكون
له مرواة وهى الاستقامة

لأن من لا مروءة له لا حياة له ومن لا حياة له قال (٣٦٧) ما شاء الله صلى الله عليه وسلم اذ لم تستحي فاصنع ما تشاء والسابعة أن يكون غير

متمم في شهادته لقوله تعالى ذلكم أقمسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا والريية حاصلة بالمتهم والثامنة أن يكون ناطقا فلا تقبل شهادة الأخرس وإن فهمت اشارته والتاسعة أن يكون يقظا كما قاله صاحب التبيين وغيره فلا تقبل شهادة مغفل والعاشرة أن لا يكون محجورا عليه بسفه فلا تقبل شهادته كما نقله في أصل الروضة قبيل فصل التوبة عن الصبري وجرم به الرافعي في كتاب الوصية وخرج بقيد الاداء العمل فلا يشترط عنده هذه الشروط بدليل قولهم انه لو شهد كافر أو عبدا وصبي ثم أعادها بعد كماله قبلت كما قاله الزركشي في خادمه قال ولا يستثنى من ذلك غير مشهود النكاح فإنه يشترط الاهلية عند العمل أيضا (والعدالة) المتقدمة (خمس شرائط) الاول (أن يكون مجتنباً للكبائر) أي لكل منها (و) الثاني أن يكون (غير مصر على القليل من الصغار) من نوع أو أنواع وفسر جماعة الكبيرة بأنها ما لحق صاحبها وعيد شديد بنص كتاب أو سنة وقبل هي المعصية الموجبة للحد وذكر في أصل الروضة أنهم إلى ترجيح هذا أميل وإن الذي ذكرناه أولاً هو الموافق لما ذكره عند تفصيل الكبائر انتهى لانهم عدوا الربا وكل مال يتيم وشهادة الزور ونحوها من الكبائر ولا حنفيا وقال الامام هي كل جريمة تؤذن بقلة اكرام مرتكبها بالدين انتهى والمراد بها بقرينة التعاريف المذكورة غير الكبائر الاعتقادية التي هي البدع فإن الرجح قبول شهادة

حال الشاهر صرحت على المروءة وهي تبكي * فقلت علام تنصب الفتاة في المروءة فقالت كيف لا أبكي وأهلي * جميعا دون خلق الله ما رواه الإمامان اهلهما (قوله لان من لا مروءة له الخ) اشارة لقياس (قوله اذ لم تستحي) أصله تستحي يسيء من حذف الثانية للجازم فهو يسيء مكسورة فرسمة هكذا تستحي وهذا هو الرواية كما نص عليه علي قاري في شرح الأربعين النووية والرواية المشهورة بجحام مكسورة فحذفت منها الياء الاولى وتحذف ما بعد نقل حركتها للهاء (قوله ذلكم) اشارة الى أن تكبوه وقوله أقمسط عند الله أي أكثر قسطا أي عدلا وأقوم للشهادة وأثبت لها وأعوان على اتهامها وأدنى أن لا ترتابوا وأقرب في أن لا تشكوا في جنس الدين وقدره وأجله والشهود يضاوي أي أقرب من عدم الريية فدل أنه متى كانت هناك الريية امتنعت الشهادة (قوله وان فهمت اشارته) أي وان فهم اشارته كل أحد اذا تخلو عن احتمال شرح م (قوله مغفل) أي لا يضبط فلا بد أن يكون الشاهد متسقطا ومن التيقظ ضبط ألفاظ المشهود وعليه يجوز وفهام من غير زيادة ولا نقص هذا ظاهر اذا كان المشهود عليه قولا كقرار وطلاق وقذف ومن ثم كان المتجسس عدم جواز الشهادة بالمعنى ولا تقاس بالرواية لضيقها ثم يقرب القول بجواز التعبير بأحد المترادفين عن الآخر عند عدم الاهتمام به خض ولا يقدح الغلط اليسير لان أحدا من الناس لا يسلم منه عناني اه (قوله والعاشرة الخ) لاحاجة لزيادة ذلك لأن سبب السفه معصية فالعدالة تغني عن ذكره إلا أن يقال قد يكون سببه غير معصية كان يضيع الما بالاحتمال غيب فاحش مع عدم العلم بذلك فزاد هذا الاجل ذلك (قوله انه لو شهد) أي تحمّل وقوله ثم أعادها أي أذاها ووضح أن يكون المراد ما هو أعم من ذلك بأن يكون شهد أي أدى بصفته المذكورة فرددت شهادته فاذا تحمّل وأعاد شهادته قبلت (قوله أوصي) أي أوريق بخلاف ما لو شهد وهو سيد أو عدو أو خاتم المروءة أو فاسق فرددت ثم أعادها بعد زوال هذه الاسباب فانها لا تقبل هذه الشهادة المعادة وانما يقبل غير هاهنا بعد استبرام سنة بأن تضي مدة يظن فيها صدق توبة الفاسق وانصلاح حال خادم المروءة أو أمّا السيد والعبد ومتى زال المانع وشهد قبلت ولا يتقيد بزمان (قوله غير مصر) أي أو مصر أو غلبت طاعاته على معاصيه كما يأتي والاصرار على الصغيرة بأن يرتكبها ثلاث مرات من غير توبة منها وقال الشيخ عميرة الاصرار قيل هو الدوام على نوع واحد منها والارجح أنه الاكثار من نوع أو أنواع فانه الراخي لكنه في باب العضل قال ان المداومة على النوع الواحد كبيرة وبه صرح الغزالي في الاحياء (قوله وعيد شديد) حذف بعضهم تقييد الوعيد بكونه شديداً وكأنه نظر الى أن كل وعيد من الله لا يكون الا شديداً فهو من الوصف اللازم اه ابن حجر في الزواجر (قوله تؤذن) أي تعلم والاكثارات المبالاة والاعتناء قال في المختار يقال ما أكثر به أي ما أبالي به اه وهذا التعريف معترض بأنه غير مانع لشجولة صغار النحلة (قوله فان الرجح قبول شهادة أهلها) لاعتقادهم أنهم مصيبون فيها (قوله مالم تكفروهم) ظاهره وان فسقناهم وينافيه قوله الا في بعد قول المتن تسليم السرية بأن لا يكون مبتدعا لا يكفر ولا يفسق يبدعته فان مفهومه أنه اذا فسق يبدعته لا تقبل شهادته ويمكن حل ما بقي على ما اذا كان ليس له شبهة وما هنا على ما اذا كان له شبهة أي تأويل (قوله

أهلها مالم تكفروهم كما سيأتي بيانه هذا ضبطها بالحد وأما بالعد فاشياء كثيرة قال ابن عباس هي الى السبعين أقرب اصناف

صنف أنواعها (لعل المراد بها الأفراد أي كل ما كان نوعه من صنف ربا الفضل والبدن
النسب والقرض والزيادة ونحوه) وصنفه أصنافا فمنها من غيره وحرمه (قوله والنهي
عن المنكر) أي بشرط أن يكون مجمعا عليه أو يكون منكرا عند المتأمل وإن لم يكن منكرا
سدا التام ولا بد أن يأمن الضرر على نفسه أو ماله وأن لا يخاف الوقوع في مفسدة أعظم
من المنهي عنه وسواء كان التام محتملا للنهي أو لا وسواء كان من الولاية أو لا (قوله ونسيان
لقرآن) أي كلاً أو بعضاً إذا كان حافظاً له بعد البلوغ (قوله وأمن مكره) أي خوفه من
بما زار الله له قال المحلى في شرح جيع الجوامع أم من مكره الله يحصل بالاسترسال في المعاصي
بالإتكال على العفو اهـ وقوله بالاسترسال الخ هذا تقييد باعتبار الغالب والأقل وجد الأمن
مع الطاعة كان كبيرة أيضاً (قوله وعقوق الوالدين) ولو كافرين وهو الظاهر وإن وقع في بعض
لأحاديث التقييد بالمسلمين لأن الظاهر أنه جرى على الغالب بأن يؤذيهما أذى ليس بالهين ومنه
التأقيف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عاق والداه فقد عصى الله ورسوله وأنه إذا وضع
في قبره ضمه القبر خمسة حتى تختلف أضلاعه وأشد الناس عذاباً في جهنم عاق لوالديه والزاني
والمشرك بالله سبحانه وتعالى وروى أن رجلاً شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم آياه
وأنه يأخذ ماله فيطعمه فإذا هوشخ يتوكأ على عصافسه فقال أنه كان ضعيفاً وأناقوى وفقر
وأناغى فكنت لا أمنعه شيئاً من مالي واليوم أنا ضعيف وهوقوى وأنا فقير وهوقنى ويحل
على بما له فبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من جبر ولا مدر يسمع بهذا إلا بكى ثم قال
للولد أنت ومالك لا بك وشكا إليه آخر سوء خلق أمه فقال لم تكن سيئة الخلق حين حملت تسعة
أشهر قال أنها سيئة الخلق قال لم تكن كذلك حين أرضعتك حولين قال أنها سيئة الخلق قال
لم تكن كذلك حين سهرت لك ليله أو أظلمات لثنيها قال لقد جازيتها قال ما فعلت
قال حجبت بها على عني قال ما جازيتها ذكره الشارح في تفسيره وفيه أيضاً قال صلى الله عليه
وسلم آياكم وعقوق الوالدين فإن الجنة يوجد ربحها من مسيرة ألف عام ولا يجدر ربحها عاق
ولا قاطع رحم ولا شيخ زان ولا جاوز أزاره خيلاء أن الكبرياء لله رب العالمين (قوله وشهادة
الزور) ولا تثبت شهادة الزور إلا بينة نعم يستفاد من إجماع الشاهد قد دفع شهادته لأنه جرح
مبهم فوجب التوقف لأجله ويثبت بإقراره أو علم القاضي وبظهور كذبه كان شهادته رآه برئ
يوم كذا وثبت أنه ذلك اليوم كان بمصر مثلاً اهـ (قوله وضرب المسلم بغير حق) قال صلى
الله عليه وسلم صنفان من أمتي من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها
الناس ونساء كأسيات عاريات شرح المحلى على جيع الجوامع وقوله كأسيات عاريات أي تستر
كل منهن بعض بدنهن وتبدي بعضه أظهر الجاهلها ونحوه وقيل تلبس ثوباً رقيقاً يصفلون
بدنهن كما في حاشية شيخ الإسلام عليه وفي الحاشية المذكورة أيضاً ما نصه قال الزركشي خص
المسلم لأنه أخفى أنواعه والأخفى كذلك اهـ قال العراقي أن أراد في الحریم فسلم
أو في كونه كبيرة ممنوع اهـ قال سم في الآيات النبوية وعندى أن الأوجه كونه كبيرة
كما هو صريح كلام الزركشي وشمل الضرب بالسيف وذكر الأذى أن الضربة والخدشة
إذا عظم ألمهما أو كان أحدهما الوالد أو ولي ينبغي أن يلحقا بالكبائر اهـ (قوله والنميمة)

وقال سعيد بن جبير إنها إلى سبعمائة
أقرب أي باعتبار أصناف أنواعها
وما عد ذلك من المعاصي فمن
الصغار ولا بأس بعقوبتي من النوعين
فمن الأول تقديم الصلاة وتأخيرها
عن وقتها بلا عذر وضع الزكاة وترك
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
مع القدرة ونسيان القرآن والبأس من
رجة الله وأمن مكره تعالى وأكل الربا
من غير عذر وعقوق الوالدين والزنا
واللواط وشهادة الزور وضرب المسلم
بغير حق والنميمة

هي نقل الكلام على وجه الفساد وسواء قصد الفساد أم لا وسواء تنقله من تكلم به فيه أو نقله
 إلى غيره كايه وابنه مثلاً وحصل الفساد والمراد بالفساد ضرر ولا يحتمل ونقل الكلام ليس قيداً
 بل نقل الإشارة والفعل كذلك وسواء نقله بكلام أو إشارة أو كتابة (قوله الغيبة) وهي ذكرك
 أخاك بما يكره ولو كان فيه سواء كان بحضرته أو في غيبته قال صلى الله عليه وسلم من قضا مؤمناً
 بما ليس فيه حبسه الله تعالى في ردغة الخيال رواه الطبراني وغيره وردغة يسكون الدال وقصها
 عصاة أهل النار اهـ يقال ققوت أثر فلان أقفوا إذا تبع أثره وسعى القفاقلا لأنه مؤثر
 بدن الإنسان فإن مشى تبعه ويقفوه اهـ * (فرع) * لو اغتاب انسان انساناً فان لم تبلغه كفاه
 أن يستغفر له فان استغفر ثم بلغته فهل يكفيه الاستغفار أو لا الظاهر أنه يكفي سم (قوله ومن
 الصغار النظر المحرم) ومن الصغار اللعب بالترد وهو المعروف عند الناس بالطاولة وفي مسلم
 من لعب بالترد فكأنه غمض يده في لحم خنزير ودمه وأقل من عمله القرس في زمن الملك نصير بن
 البرهاني الأكبر ولعب به وجعله مثل المكاسب وأنها لا تنال إلا بالكسب والحيل واغتال
 بالمقادير ذكره الخريشي وفارق الشطرنج حيث يكرهه خلا عن المال بأن معتقده الحساب
 الدقيق والفكر الصحيح فقيه تصحيح الفكر ونوع من التدبير ومعتقده الترد الحزروا التخمين المؤقت
 إلى غاية من السفاهة والحق فكل ما معتقده الحساب والفكر كالمثقلة وهي خطوط ينقل منها
 إليها لا يحرم ومجده في المثقلة أن لم يكن حسابها تابعاً لما يخرج به الطاب والاحرم وكل ما معتقده
 التخمين يحرم ومنه الطاب عصي صغار ترمى وينظر للونها ليرتب عليه مقتضاه الذي اصطالحوا
 عليه من قول وفارق الشطرنج أي لعبه مع من يعتقد حله والاحرم لاعتائه على محرم
 لا يمكن الانفراد به وبذلك فارق عدم حرمة الكلام مع المالك في وقت خطبة الجمعة قاله قل
 (قوله والنيابة وشق الجيب) عدهما ابن حجر من الكبائر (قوله إلا أن تغلب) وبقي ضبط
 الغلبة بالعقد من جاتي الطاعة والمعصية من غير نظر لكثرة نواب في الأولى وعقاب في الثانية
 لأن ذلك أمر آخر لا يروى لا يتعلق به ما نحن فيه أي فتقابل حسنة بسيرة لا بعشر سيئات والمراد
 الغلبة باعتبار العمر بأن تحسب الحسنات التي فعلها في عمره والسيئات أيضاً وينظر الغالب
 وليس المراد الغلبة باعتبار يوم بيوم لأن الأقل فيه فسخة كما قرره شيخنا وعبارة قل على
 الجلال ومعنى غلبتها مقابلة الفرد بالفرد من غير نظر إلى المضاعفة قاله شيخنا وفيه بحث لقول
 ابن مسعود وروى مرفوعاً أيضاً ويل من غلبت وحدانه أي سيئاته لأن السيئة واحدة
 لا تضاعف على عشراته أي حسناته فتأمل وفي ع من على م رانه يقابل كل طاعة بمعصية
 في جميع الأيام حتى لو غلبت الطاعات على المعاصي في بعض الأيام وغلبت المعاصي في باقيها
 بحيث لو قوبلت جملة المعاصي بجملة الطاعات كانت المعاصي أكثر لم يكن عدلاً اهـ وقال م
 ومعلوم أن كل صغيرة تاب منها مرتكبها لا تدخل في العدل لذهاب التوبة الصحيحة أثرها رأساً
 اهـ (قوله لم يصير ذلك فاسقاً) يقتضي أنه صغيرة ويحرم عليه ذلك وتجب التوبة منه ومجمل
 إذا عزم على الفعل قال الشاعر

مراتب القصد خمس حاجس ذكرها * فحاطر فحدث النفس فاستعها
 يليه هتم فعزم ككلمها رفعت * سوى الاخير فقيه الاخذ قدوتها

(قوله)

قوله وانما الاستئصال إلا بالكسب الظاهر
 حذف الا كما يدل عليه ما بعده
 اهـ معجبه

وأما الغيبة فان كانت في أهل العلم
 وجملة القرآن فهي كبيرة كما جرى
 عليه ابن المقري والأصغرية ومن
 الصغار النظر المحرم وهجر المسلم فوق
 ثلاثة أيام والنيابة وشق الجيب
 والتجسس في المشي وادخال صبيان
 أو مجانبين يغلب تخسيسهم المسجد
 واستعمال نجاسة في بدن أو ثوب تغير
 حاجة فبارتكاب كبيرة أو اصرار على
 صغيرة من نوع أو أنواع تنافي العدالة
 إلا أن تغلب طاعاته على معاصيه
 كما قاله الجمهور فلا تنافي عدالتهم وان
 اقتضت عبارة المصنف الاتفا مطلقاً
 * (فائدة) * في الجبر لو نوى العدل
 فعل كبيرة غدا كن بالمرصاد فاسقاً
 بخلاف نية الكفر (و) الثالث
 أن يكون العدل

(سليم السريرة) أي العقيدة بأن لا

يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يبدعته
فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر أو يفسق
يدعته فالأول كمنكري البعث والثاني
كسباب العصاة ويستثنى من هذا
الخطاية فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة
يجوزون الشهادة لصاحبهم إذا سمعوه
يقول لي علي فلان كذا هذا إذا لم يبينوا
السبب كما مرّت الإشارة إليه فإن يبنوا
السبب كان قالوا رأينا ما يقرضه كذا
فتقبل حينئذ شهادتهم (و) الرابع
أن يكون العدل (مأموناً) مما وقع فيه
النفس الامارة صاحبها (عند الغضب)
من ارتكاب قول الزور والاصرار
على القسبة والكذب لقيام غضبه
فلا عدالة لمن يحمّله غضبه على الوقوع
في ذلك (و) الخامس أن يكون (محافظ
على مروءته) بأن يتخلق الشخص
بخلق أمثاله من أبناء عصره ممن يراه
مناهج الشرع وأدابه في زمانه ومكانه
لأن الأمور العرفية قلما تنسبط بل
تختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة
والبلدان وهذا بخلاف العدالة فإنها
لا تختلف باختلاف الأشخاص فإذ
الفسق يستوى فيه الشريف والوضيع
بخلاف المروءة فإنها تختلف فلا تقبل
شهادة من لا مروءة له كمن يأكل
أو يشرب في سوق وهو غير سوقي
في الروضة وغير من لم يغلبه جوع
أو عطش أو يمشي في سوق مكشوف
الرأس أو البدن غير العورة عن لا يلبس
به مثله وغير محرم ينسك أمّا العورة
فكشفها حرام أو يقبل زوجته أو
بحضرة الناس أو ما تقبل ابن عمه
الله تعالى عنه أمته التي وقعت في سم
بحضرة الناس

(قوله سليم السريرة) لا حاجة لهذا ولا لما بعده لا غناء الشرطين الاولين عنهما (قوله)
بأن لا يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يبدعته) كذا في خط المؤلف رحمه الله ولا يخفى أن في فهم
الحكم من هذه العبارة صعوبة فحق العبارة أن يقال بأن لا يكون مبتدعاً يكفر أو يفسق يبدعته
بأن لا يكون مبتدعاً أصلاً أو مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يبدعته لأن الكلام في بيان العدل الذي
تقبل شهادته وعبارة تصدق بغيره كذا قاله المرحومى وعبارة مد قوله لا يكفر ولا يفسق
يدعته ليس واقعة لمبتدع وان كان هو المتبادر لقساد المعنى عليه بل هو بدل بعض من كل
أي بأن لا يكفر ولا يفسق فاستقام جعله بياناً للذي تقبل شهادته بخلاف ما ألوجع وصفاً لمبتدع
بأن يخل إلى قولنا شرطه أن لا يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق أي بأن يكون مبتدعاً يكفر
أو يفسق وهو غير مراد لأن ذلك هو الذي لا تقبل شهادته وليس الكلام فيه بل في الذي تقبل
شهادته اه وقال شيخنا قوله لا يكفر أي أو مبتدعاً لا يكفر فحذف وحاصل ذلك أن هذه
العبارة غير صحيحة المعنى لأن في التثني اثبات فكانه قال شرطه أن يكون مبتدعاً يكفر أو يفسق
وهذا لا يصح فكان الأولى حذف الثانية ويكون معناه غير مبتدع أصلاً أو مبتدعاً لا يكفر
ولا يفسق وهذا المعنى صحيح أو كان يحذف الأولى ويقول بأن يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق
ويكون سكّت عن غير المبتدع لأنه ظاهر (قوله كساب العصاة) لعل المراد بغيره قذف ونحوه
والا كان كبيرة أو كفراً كقذف عائشة (قوله ويستثنى) الاستثناء من حيث جريان التفصيل
فيهم أي الخطاية وذكر مر هذا الاستثناء بعد قوله سابقاً فإن الرابع قبول شهادة أهلها فيقتضى
أن في قبول شهادتهم خلافاً وخطاية لا خلاف في عدم قبول شهادتهم إذا شهدوا بالموافقة لهم
ولم يبينوا السبب فيكون الاستثناء ظاهراً (قوله كان قالوا الخ) مثال للمتنى (قوله مروءة
مثله) يفتح الميم وضعا وبالهمز وتركه مع ابد الهاء أو مشددة لتساق وفي المصباح والمرءة آداب
نفسانية تحمّل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الاخلاق وبجمل العادات اه (قوله
يا كل أو يشرب) ولا بد من الكثرة في كل من الأكل والشرب والمشي (قوله وغير من لم)
معطوف على قوله وهو غير سوقي وقوله أو يمشي معطوف على قوله كمن يأكل الخ نعم لو أكل
داخل حانوت بحيث لا يتلوّم غيره وهو ممن يليق به أو كان صاعماً وقصد المبادرة لسنة الفطراجه
عذره حينئذ كما في شرح مر وقوله بحيث لا ينظر غيره أي من المارين أو ما لو نظره من دخل
لبأكل أيضا فينبغي أن لا يخل بالمرءة عس على مر ومما يخل بالمرءة يبعه لصديقه كما يبيع لغيره
لأن عدم محاربة الصديق يخل بالمرءة عبد البر (قوله ممن لا يليق) مرتبط بقوله مكشوف
الرأس وقوله ولغير محرم الخ مرتبط بقوله ممن لا يليق بمثله وقوله أو يقبل معطوف على الأقل
وهو قوله كمن يأكل الخ (قوله أو يقبل زوجته) أي ولو مرة والالف واللام في الناس للجنس
فيصدق بالواحد والمراد من يستثنى منهم لانهو صغار وبجائين ولا جواريه وزوجاته وكذا واطء
احدى زوجتيه بحضرة الأخرى إذا خلا عن كشف العورة وقصد الايذاء فإنه لا يحرم المروءة
والمراد بقوله أو تقبل زوجته أي في نحوها لارأسها ولا وضع يده على خصوصيها والوجه
أن يقال إن ابن عمر فعل ذلك لأجل التشريع لانه قصد به اجماع العصاة عليه ولذلك صار جازماً
أو يقال غرضه اغاظة الكفار واطهار ذلهم (قوله بحضرة الناس) ولو محارمه أو أولها عس

قال س ل والاوجه أن تقبيلها إليه بجلالها بحضرة الناس والاجنبيات يسقطها لادالته على
 الدناءة وان توقفه البلقيني اه م ر وعد في الروضة من ذلك حكاية ما يتفق له مع زوجته
 في الخلوة وجزم في النكاح بکراهة هذا وفي شرح مسلم بغيره زى وحل (قوله استحسن)
 بمعنى أنه استحسن ذلك اغاظة للكفار (قوله ومذا الرجل عند الناس) أي الذين يحتشمهم
 لا تحوا اخوانه ولا مدته سم (قوله اكنار حكايات) أي وكانت صدقا وقصدا اخفا كههم
 لخبر من تكلم بالكلمة يضحك بها جلساء يهوى بها في النار سبعين خريفاً أي عاماً من اطلاق
 الجزء على الكل فإنه يقيد أنه حرام بل كبيرة لكن يتعين جله على كلمة في الغريباطل يضحك بها
 أعداءه لأن في الايداء ما يعادل ما في كبار كثيرة منه ابن حجر وقوله يضحك أي يقصد ذلك سواء
 فعل ذلك بلجب ديناً تحصل له من الحاضرين أو مجرد المباشطة ع ش على م ر وما أحسن
 ما قاله بعضهم قد رُمينا من الزمان بسهم * قُلُومُ النَّذْلِ وَالْكَرَمِ تَأْخُورُ عَنْ بَعْضِ
 مَا تَنْ عَاشَ بِالْفَضِيلَةِ جَوْعاً * وَحَقَّقَ مِنْ يَدِهِ يَقُودُ أَوْ يَتَمَسَّكُ بِمَنْعِهِ
 وتقيد الاكنار بهذا يفهم عدم اعتبارها فيما قبله والاوجه كما قاله الاذري اعتبار ذلك في الكل
 الا في نحو قبلة حليته بحضرة الناس في طريق فلا يعتبر تكرره اه واقطره مع ما تقدم من أن
 تقبيل المرأة الواحدة لا يضر (قوله طبعاً) محترزة قوله عادة (قوله وليس فقيه الخ) الاوضح
 وليس الانسان ما لم يجز عادة أمثاله بكس العالم لبس حمار وبالعكس وليس خواجة لبس حمار
 (قوله قباء) هو المفتوح من أمامه وخلفه سمي بذلك لاجتماع طرفيه وأما القباء المشهور الآن
 المفتوح من أمامه فقط فقد صار شعاراً للفقهاء ونحوهم اه قل على الجلال (قوله أو قلنسوة)
 وهي غطاء مبطن بليس على الرأس وحده زى كالكروية وأهل اليمن وجعهما قلائس عبد البر
 قال م ر وهل تعاطى خادم المرأة حرام مطلقاً ومكروه مطلقاً ويشمل أقوال والراجح أنه ان
 تعلقت به شهادة حرم كأن كان منكملاً للشهادة والا فلاه بائلي وينبغي الكراهة وعبارة شرح م ر
 اعلم أنه قد اختلف في تعاطى خادم المرأة على أوجه وأوجهها حرمته ان ترتب عليها شهادة
 تعلقت به وقصد ذلك لانه يحرم عليه السبب في اسقاط ما تحمله وصار أمانة عنده لغيره والا فلا
 اه بحر وفه * (ضابط) ليس لنا فاسق تقبل شهادته الا شارب النبيذ الخ الخ اه رجائي (قوله)
 والاكباب على لعب الشطرنج) الاكباب ليس بقبيل والكلام اذا خلا عن المال والاخرام زى
 والاكباب الملازمة وقول زى والاخرام لأن المال ان كان من الجاهلين يكون قاراً وان كان
 من أحدهما يكون مسابقة على غير آلة القتال فلعب الشطرنج له ثلاث حالات عند الشارح
 يكون مكروهاً ان خلا عن المال وكان قليلاً ويكون حراماً ان اشغل على مال ويكون خادم
 المرأة ان أكثر منه وهذا معنى قوله والاكباب الخ وان قلنا الاكباب ليس بقبيل يكون له حالتان
 الكراهة والحرم مع خرم المرأة فيهما ومثل الشطرنج المنقلة والسيجة السباعية والنخساية
 اذا كانت من غير طاب أو مال أو ماع ذلك فحرام وكذا الطاب وحده حرام (قوله أو على
 غناء) بكسر الغين والمدهو رفع الصوت بالشعر ويحرم استماع غناء أجنبية وأمر دان خيف
 منه قننة أو نحو قطر محرم والاكره زى أي لما صح عن ابن مسعود أنه نبت النفاق في القلب
 كما نبت الماء البقل اه أي يكون سبباً لحصول النفاق في قلب من يفعله بل أو يستعفه

قال الزركشي كان تقبيل
 استحسن لا تقبيل أو ظن أنه ليس
 من نظره أو على أن المرأة الواحدة
 تضر على ما اقتضاه نص الشافعي
 بقدر الرجل عند الناس بلا ضرورة
 تقبيل أمته بغير تركهم ومن ذلك اكنار
 مكايات مضحكة بين الناس بحيث يصير
 لك عادة له وخرج بالاكنار ما لم يكن
 كان ذلك طبعاً لا تصنعاً كما وقع لبعض
 اصحابه وليس فقيه قباء أو قلنسوة
 محل لا يعتد للفقهاء بليس ذلك فيه
 اكباب على لعب الشطرنج بحيث
 يشغله عن مهماته وان لم يقترب به
 بجزمه أو على غناء واستماعه

تفعله واستماعه يورث منكرا واشتغالا بما يفهم منه كبحاسن النساء وغير ذلك وهذا
 يورث في فاعله ارتكاب أمور تحصل فاعله على أن يظهر خلاف ما يظن ذكره ع ش على م ر
 قال الغزالي الغناء ان قصده ترويح القلب ليقوى على الطاعة فهو طاعة أو على المعصية
 ومعصية أو لم يقصد شيئا فهو لهو ومعنوع عنه والغنى بالقصر ضد الفقر وبالفتح مع المد النفع
 ال الشيخ سلطان وليس تحسين الصوت بقراءة قرآن من هذا القبيل فان لحن فيه بفتح الحاء
 لشدة حتى أخرجه الى حد لا يقول به أحد من القراء حرم والان فلا وعلى القول بالحرمة ينبغي
 ان يكون كبيرة كما في ع ش على م ر وقال الماوردي يفسق القاري بذلك ويأثم المستمع
 انه عدل به عن نهجه القويم ويحرم سماع الآلة كالعود والرباب والسنتير فقوله على غناء
 ي ان خلا عن الآلة والاغرام والحرام في الحقيقة هو استماع الآلة قال م ر ووقى اقترن
 الغناء آلة محرمة فالقباس كما قاله الركاشي تحريم الآلة فقط وبقاء الغناء على الكراهة وقال
 الشيخ سلطان لو أخبر طبيبان عدلان بأن المريض لا يتعمر لرضه الا لعود عمل بخبرهما وحل له
 سماعه كالتداوى بنجس فيه انجر اه وما قبل عن بعض الصوفية من جواز استماع الآلات
 لطرية لما فيها من التشاطع على الذكر أو غير ذلك فهو من تهوؤهم وضلالهم فلا يعول عليه وليس
 من الغناء المحرم ما اعتيد عند محاولة عمل وجل ثقل كداء الاعراب لا بلهم وغناء النساء لتسكين
 سغارهم فلا شك في جوازه * (قاعدة) * كل طبل حلال الا الدربة وكل زمار حرام الا زمارة
 لفير الحاج قال سم انظر ولو من برسيم كما يقع كثيرا قال الطبري ولا مانع من التعميم
 وصرح به حل فقال ومن مار من خشب أو بوص أو برسيم ومثلها الثرية ودخل في المستثنى
 منه ما يضرب فيه الفقراء ويسمونه طبل الباز ومثله طبله المسحر فهم جازان كما في ع ش على م ر
 وكل ما حرم حرم التفرج عليه لانه اعانة على معصية ويحرم عود وصنج بفتح أوله ويسمى
 الصفاقين وهما من صفر أي نحاس تضرب احدهما بالآخرى كالتحاسنين اللتين يضرب
 احدهما على الاخرى يوم خروج الحمل ونحوه وهو الذي تستعمله الفقراء المسمى بالكاسات
 ومثلها مقطعتان من صيني تضرب احدهما على الاخرى ومثلها خشبتان يضرب باحدهما
 والتصفيق مكروه كراهة تنزيه كما في حل (قوله واكثر الرقص) أي ما لم يكن معه تسكسر ولا
 فيحرم وسواء كان الرقص من ذكر أو امرأة ويحرم ترقيص القروء والتفرج عليهم أيضا ولحق
 بذلك ما في معناه من مناطحة الكباش ومهارشة الدربة زى واج قال حل وهل من الحرام
 لعب البهلوان واللب بالحيات الرابع الحسل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج على ذلك
 وكذا يحمل اللعب بالخاتم وبالجمام حيث لا مال اه (قوله وحرفة دينة) قيد ذلك في الارشاد
 بادامتها قال في شرحه وخرج بادامتها ما لو كان يحسنها ولا يفعلها أو يفعلها أحيانا في بيته
 وهي لا تزرى فلا تغرم بهما وأنه اه وسميت بذلك لانحراف الشخص اليها للتكسب وهي أعم
 من الصناعة لاعتبار الآلة في الصناعة دونها قل قال زى واعترض قولهم الحرفة الدينة
 مما تخزم المرواة مع قولهم انها من فروض الكفاية وأجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه
 مع حصول فرض الكفاية بغيره (قوله أما الحرفة الخ) على تقدير مضاف أي أهلها بالصبح
 القليل والاخبار فان قلت اذا كان حكم الحرفة غير المباحة مثل حكم المباحة فلا يفصلها عنها

واكثر الرقص وحرفة دينة مباحة
 كجمامة وكس زبل ونحوه ودينغ عن
 لا يليق ذلك به واعترض جعلهم الحرفة
 الدينة مما يخزم المرواة مع قولهم انها
 من فروض الكفايات وأجيب بحمل
 ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول
 الكفاية بغيره أما الحرفة غير المباحة

فكان الاولى أن يقول ومثل الحرفة المباحة غيرها بالاولى (قوله كالنجم) أى الذى يعقد منازل
 النجوم بأن يقول اذا جاء النجم الفلانى فى الحمل الفلانى حصل كذا والكاهن الذى يخبر بالغيب
 بأن يقول غدا يحصل موت أو قتل (قوله والعزاف) كشيوخ البلاد وأخذى المكوس أبح
 وكون مشيخة البلدان حرفة فيه فظروا ان كان مشايخ البلدان يعترفون الحماكم ما على الناس
 من الاموال وقال فى المصباح العزاف بالتشديد من يخبر عن الماضى والكاهن من يخبر
 عن الماضى والمستقبل وقال المناوى العزاف والعريف القيم بأمر قبيلة أو محلة بلى أمرهم
 ويعترف منه الحماكم حالهم اهـ (قوله التلبس) أى التلبس (قوله انما هو شرط فى قبول
 الشهادة) كما صنع سابقا فى الشرط السادس من شروط العدالة (قوله ومن شروط القبول
 الخ) هذا مكرر مع قوله السابق السابع أن يكون غير متهم فى شهادة غايته أن هذا تفصيل له
 فلو قال وما تقدم من كونه غير متهم أن لا تجزأ اليه شهادته ففعل الخ كان أولى اهـ مد (قوله قبلت
 الشهادتان) وان احملت المواطأة لأن الاصل عدمها وأخذ من ذلك أنه لو كانت بيد اثنين
 عين وادعاهما نالت فشهد كل للآخر أنه اشتراها من المدعى قبل اذ لا يدلس كل على ما ادعى به على
 غيره حتى تدفع شهادته الضمان عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشئ فشهد به لا تخر شرح مـ
 (قوله وتقبل شهادة الحسبة) من الاحتساب وهو طلب الاجر سواء سبقها دعوى أم لا كانت
 فى غيبة المشهود عليه أم لا برماوى على المنهج وحكم شهادة الحسبة الوجوب لأن فيها ازالة
 محترم وخبر شر الشهود الذى يشهد قبل أن يستشهد محمول على غير شهادة الحسبة وورد فيها خبر
 الشهود الذى يشهد قبل أن يستشهد (قوله كالصلاة والصوم) أى بأن يشهدوا بأن فلانا ترك
 ذلك وصورة فى شرح المنهج شهادة الحسبة بقوله ومصورتها أن يقول الشهود ابتداء للقاضى
 تشهد على فلان بكذا فأحضره فشهد عليه فان ابتدأ وقالوا فلان زنا فهم قذفة وانما تسمع عند
 الحاجة اليها فلو شهد اثنان أن فلانا أعاق عبده وأنه أخوه لانه من الرضاع لم يكف حتى يقول
 انه يسترقه وأنه يريد نكاحها ما حتى الادعى كقود وحده قذف ويبع فلا تقبل فيه شهادة
 الحسبة اهـ وقوله فهم قذفة مالم يتبعوه بقولهم ونشهد بذلك لانه لا تقبل دعوى الحسبة فى حدود
 الله تعالى وقوله وانما تسمع عند الحاجة اليها انظر أى حاجة تتوقف الشهادة عليها فى النسب
 وقد يتصور بما اذا وقف شيا على أولاده فشهدوا بأن فلانا ولده حتى يستحق من الوقف على
 أولاده أو كان يده ولد صغير ويريد بيعه فشهد اثنان بأن فلانا ولد فلان ويرغم أنه عبده ويريد بيعه
 الآن فأحضره للشهادة عليه فان هذه حاجة وأى حاجة لتخليصه له من الرق وتداول الايدي عليه
 واجراء حكم الارقاء عليه اهـ خـ ض (قوله حق مؤكد) هو صيانة الابضاع عن اختلاط
 الانساب وقوله وهو ما لا يتأثر أى لا يتغير الحكم بوقوعه بالنسبة للطلاق أى بأن يقال لا يقع
 برضا الزوج بل يقع بمقتضى الشهادة (قوله كطلاق) بأن شهدوا أن فلانا طلق زوجته ثلاثا
 وهو يعاشرها وقوله وعق بأن شهدوا بان فلانا عتق عبده وهو يستخذه أو يريد بيعه والمراد
 بقوله وعق أى غير ضمنى أما الضمنى كمن شهد لشخص بشراء قريه الذى يعق عليه بمجرد
 الشراء فلا تصح فى الاصح لأن الشهادة بشراء بعضه تتضمن عتقه عليه بالشراء ومثل العتق
 الاستيلاء دون التدبير وتعليق العتق والكتابة وشراء بعضه وان تضمن العتق لكونها على الملك

كالنجم والعزاف والكاهن والمصور
 فلا تقبل شهادتهم قال الصميرى لأن
 شعاهم التلبس (تنبيه) * هذا
 الشرط الخامس انما هو شرط فى قبول
 الشهادة لافى العدالة فاه مع ذلك
 لا يخرج عن كونه عدلا لكن شهادته
 لم تقبل انقد مروا به ومن شروط
 القبول أيضا أن لا يكون متهما والتهمة
 أن تجزأ اليه شهادته ففعل أ ويدفع عنه
 بهاضروا كما ساقى فى كلامه * (تمة) *
 لو شهد اثنان لاثنين بوصية من ترك
 فشهد الاثنان للشاهدان فى الاصح
 التركة قبلت الشهادة فى الاصح
 لانفسال كل شهادة عن الاخرى
 ولا تجزأ شهادته ففعل ولا تدفع عنه
 ضررا وتقبل شهادة الحسبة كالصلاة والصوم
 الله تعالى المتبعة كالصلاة والصوم
 وفيما الله تعالى فيه حق مؤكده وهو
 حال يتأثر برضا الادعى كطلاق وعق

والعقوبت سبع اه زى وقوله وعوض عن قصاص بأن شهدوا أن فلانا عاق عن قاتل أبيه ويريد أن
 يقتص منه وقوله وبقاء عدة بأن شهدوا أن فلانة في العدة وتريد أن تترجح وقوله وانقضاءها أى
 العدة بأن شهدوا أن فلانا مراده يراجع زوجته بعد انقضاء عدتها (قوله أو فاسق) عطف
 على الضمير المستتر في أعادها والمعنى شهد فاسق فردت شهادته ثم تاب وأعادها فانها لا تقبل
 وأما اذا شهد في دعوة أخرى فان مضت مدة يغلب على الظن صدق توبته قبلت وكذا يقال
 في خاتم الرواة (قوله بسنة) والاصح أنها تقر بنية لا تحديدية فيعتقر مثل خمسة أيام لا ما زاد
 ويعتبر أيضا في خاتم الرواة اذا أقطع عنه كما في التنبيه وكذا من العداوة كزوجه ابن الرفعة
 خلافا للبقيتي شرح مر (قوله ويشترط في توبة معصية قولية القول) اشتراط القول
 في القولية والاستبراء في الفعلية وما ألحق بهما مما ذكره في التوبة التي تعود بها الولايات
 وقبول الشهادة أما التوبة المسقطه للأثم فلا يشترط فيها ذلك كما يفيد ذلك كلام الروض
 وشرحه اه سم قال الشورى وانظر هذا القول يكون في أى زمن ويقال لمن وفي عبادة
 الزواجه انه يقول بين يدي المستحل منه كالمقذوف اه (قوله فيقول قذفي باطل) قيل المراد
 بهذا ان القذف من حيث هو باطل لا خصوص قوله اذ قد يكون صادقا ولذا اورد الجهور على
 الاصطخرى اشتراطه ان يقول كذبت فيما قذفته اه سم وايس كالمقذوف قوله لغيره بما لمعون
 أو ياخذ يرحى يشترط في التوبة منه قول لأن هذا لا يتصور إيهام أنه محقق فيه حتى يطلعه بخلاف
 النذف سل (قوله اقلع) الاقلع يتعلق بالحال والندم بالماضى والعزم بالمستقبل زى
 وهذه تشترط في القولية أيضا (قوله وندم) وهو معظم أركانها لانه الذى يطرد في كل توبة
 ولا يغني عنه غيره بخلاف الثلاثة السابقة (قوله وعزم ان لا يعود لها) ما عاش ان تصور منه
 والا كيجوب تعذر زناه لم يشترط فيه العزم على عدم العود له اتفاقا ويشترط أيضا ان لا يغتر
 لأن من وصل الى تلك الحالة أيس من الحياة قنوته انما هي لعلمه باستحالة عوده الى ما فعل وأن
 لا تطلع الشمس من مغربها قيل وأن يتأهل للعبادة فلا تصح توبته سكران في سكره وان صح
 اسلامه سل مع زيادة من ع ش على مر ونقل عن ابن العربي في شرح المصابيح أنه قال
 اختلف أهل السنة في أن عدم قبول توبة المذنب وإيمان الكافر هل هو عام حتى لا يقبل إيمان
 أحمد ولا توبته بعد طلوع الشمس من مغربها الى يوم القيامة أو هو مختص بمن شاهد طلوعها
 من المغرب وهو ميمز فأما من يولد بعد طلوعها من المغرب أو ولد قبله ولم يكن ميمزا فصار ميمزا ولم
 يشاهد الطلوع فيقبل إيمانه وتوبته وهذا هو الاصح فليراجع (قوله ورد ظلامه آدمي) عبارة
 المنهج وخروج عن ظلامه اه واذا بلغت الغيبة المغتاب اشتراط استحلاله فان تعذر لموته أو
 تعسر لغيبته الطويلة استغفر له أى طلب له المغفرة كان يقول اللهم اغفر لقلان ولا أثر لتحليل
 وارث ولا مع جهل المغتاب بما حلل منه أما اذا لم تبلغه فيكن في التندم والاستغفار له وكذا يكفي
 التندم والاقلاع عن الحسد ومن مات وله دين لم يستوفه وارثه كان المطالب به في الآخرة هو
 دون الوارث على الاصح شرح مر وفي الروض وشرحه فان لم يكن المستحق موجودا أو
 انقطع خبره سلمه الى قاض أمين فان تعذر تصديق به على الفقراء ونوى الغرم له ان وجده أو
 يتركه عنده قال الاسنوى ولا يتعين التصديق به بل هو مخير بين وجوه المصالح كلها والمعسر

وعوض عن قصاص وبقاء عدة وانقضائها
 وحلله تعالى وكذا النسب على الصحيح
 ومضى حكم قاض يشاهد بن فبا ما غير
 مقبول الشهادة ككافرين تقضه هو
 وغيره ولو شهد كافر أو عبدا وصي ثم
 أعادها بعد كماله قبلت شهادته لا تنفاه
 التهمة أو فاسق تاب لم قبل التهمة وتقبل
 في غير تلك الشهادت بشرط التحصا بعد
 التوبة مدة يظن فيها صدق توبته
 وقدرها الا كرون بسنة ويشترط في
 توبة معصية قولية القول فيقول قذفي
 باطل وأنا نادم عليه ولا أعود اليه
 ويقول في شهادة الزور شهادتي باطلة
 وأنا نادم عليها والمعصية غير القولية
 يشترط في التوبة منها اقلع عنها وندم
 عليها وعزم أن لا يعود لها ورد ظلامه
 آدمي

ينوى الغرم اذا قدر بل يلزمه التكسب لابقاء ما عليه ان عصي به لتصح قوته فان مات معسرا
طولب به في الآخرة ان عصي بالاستدانة والا فالتظاهر أنه لا مطالبة فيها والرجاء في الله تعويض
الخصم اه سم ولو علم أنه لو أعلم مستحق القذف بالقذف ترتب على ذلك قسنة فالوجه أنه لا يجب
عليه اعلامه وبكفيه الندم والعزم على عدم العود والاقلاع اه سم (قوله ان تعلقت به) أي
بالتائب والاستقط هذا الشرط

(فصل)

(قوله كما في بعض النسخ) متعلق محذوف أي أثبت في نسختي اثباتا مشابها للآثبات الذي
في بعض النسخ فتكون الكاف للتشبيه وما موصولة (قوله يذ كفيه العدد) وضده والذ كورة
وضدها والمعنى يذ كفيه ما يعتبر فيه تعدد الشهود وما لا يعتبر فيه التعدد وما يعتبر فيه الذ كورة
وما لا يعتبر (قوله والاسباب المانعة) كالتهمة (قوله وأسقط ذ ك فصل في بعضها) هو مقابل
قوله السابق كما في بعض النسخ وهو مفهوم منه فذ كره تصريح بما علم (قوله عددا) أي وضده
وقوله أو وصفا أي من الذ كورة والاثوثة والاولى حذف ذلك هنالان كون الحقوق ضربين
أمر بالعقل لادخل لما ذ ك فيه فكان المناسب تأخير ذلك وذ كره عند قوله حق الآدي ثلاثة
فكان يتناول بالنسبة الى ما يعتبر فيه عددا أو وصفا وكذا كان يقول ذلك عند قوله حقوق
الله تعالى ثلاثة أي بالنسبة لما يعتبر عددا أو وصفا (قوله لانه الاغلب) عليه لبدأ وكان المناسب
ذكره عقبه (قوله أي رجلان) لما كان قوله ذكران يشمل الصغيرين يتبين أن المراد بهما
الرجلان (قوله كعقوبة الله) فيه أن الكلام في حقوق الآدي وأجاب المرحوم بأن الكتاب
للتظير بالنسبة للمثال الاقل وللتفصيل بالنسبة للثاني (قوله أولا دي) كقصاص (قوله وما
يطلع) المناسب اسقاط ما كما في نسخ كثيرة لأن ما يقصد منه المال وما يطلع عليه الرجال قسم
واحد وشئ واحد واعادة ما توهم انهما قسمان وأمران مختلفان وقديقال زاد السارح ما اشارة
الى ان يطلع معطوف على التقى وهو قوله لا يقصد لاعلى المنقى وهو يقصد وحده (قوله غالبا)
المراد ما يكثر اطلاع الرجال عليه وان كان اطلاع النساء أغلب فليس المراد الغلبة بالنسبة لهن
(قوله كطلاق) أي بعوض أو غيره ان ادعته الزوجة وان ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد
وعين ويلغزه فيقال لساطلاق ثبت بشاهد وعين زى وفيه أن الطلاق ثبت باقراره والتأب
بالرجل واليمين انما هو العوض (قوله ونكاح) فان فيه حقا للآدي من حيث التمتع بالزوجة
فصح التمثيل به وكذا يقال في الرجعة وأما الطلاق ففيه حق للآدي من حيث ان له حقا
في العدة لصيانة مائة وأما الاقرار بنحو الزنا فيصوب بأن يقر رجل عند رجلين بأنه زنى ثم ينكر
ذلك فيشهدان على اقراره بالزنا والمراد بقوله ونكاح أي لاجل اثبات العصمة فان ادعته المرأة
لاشبات المهر أو شرطه أو للارث فيثبت بشاهد وعين ويجب على شهود النكاح ضبط التاريخ
بالساعات والمخاطبات وهذا مما يغفل عنه في الشهادة بالنكاح ولا يكتفى بالضبط بيوم العقد فلا
يكفى أن النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لابد أن يزيدوا على ذلك بعد الشمس بلحظة أو لحظتين أو
قبل العصر والمغرب كذلك لأن النكاح يتعلق به لحاق الولد لستة أشهر ولحظتين من حين العقد
فعليه ضبط التاريخ كذلك لحق النسب سم على حج ويؤخذ من قوله لان النكاح يتعلق به

(فصل)

ان تعلقت به
كما في بعض النسخ يذ كفيه العدد في
الشهود والذ كورة والاسباب المانعة
من القبول وأسقط ذ ك فصل في بعضها
من المشهودين بالنسبة الى
(والحقوق) المشهودين بالنسبة الى
ما يعتبر فيها عددا أو وصفا (ضربان)
أحدهما (حق الله تعالى) ثانيهما
(حق الآدي) وبدأ به فقال (فأما حق
الآدي) لانه الاغلب وقوعا فهو على
ثلاثة أضرب (الاول) ضرب لا يقبل
فيه الا شاهدان ذكران (أي رجلان
ولا تدخل فيه الاثاثة ولا اليمين مع
الشاهد) وهو ما لا يقصد منه المال
أصلا كعقوبة الله تعالى أو لا دي
(وما يطلع عليه الرجال) غالبا كطلاق
ونكاح ورجعة واقرار بنحو زنا

لحاق الولد الخ أن ذلك لا يجري في غيره من التصرفات فلا يشترط لقبول الشهادة به ذكر
التاريخ ويدل له قولهم في تعارض البنتين إذا أطلقت أحدهما وأرخت الأخرى أو أطلقتا
تساقتا لا حتم أن ما شهد به في تاريخ واحد ولم يقولوا بقبول المؤرخة وبطلان المطلقة اه
عش علي م وقال الرحاني أفقي الزيادي تعال الشيخه م ر أن الحق إذا مضى عليه خمس عشرة
سنة لا تسع به الدعوى لمنع ولي الأمر القضاة من ذلك فلم يجد صاحبه قاضياً يذمعه عنده
مد على التحرير وفيه ان منع السلطان القضاة ان يقضوا بعد مضي هذه المدة لا يفيد عدم
سماع الدعوى لأن السلطان ليس مُشترعاً ولو سلم ذلك فلا يكون الا في مدة حياته نعم ان كان
له مستند في الشرع بعدم سماع الدعوى بعد هذه المدة المذكورة كان منعه ظاهراً (قوله
وموت) معطوف على طلاق يتأمل في كونه من حقوق الآدمي فان أريد من حيث ثبوت
الارث كان مما قصد منه المال فلا يلائم المثل له وحينئذ فالظاهر أنه من حق الآدمي من
حيث ان الآدمي له حق في العدة اه شيخنا بأن كان غائباً وشهد ابنته لاجل ان تعتد
زوجته عدة الوفاة (قوله ووصاية) بفتح الواو وكسرهما كما في المختار والمراد به الايضا (قوله
وشركة) أي وعقد الشركة لا كون المال مشتركاً بينهما ع ش (قوله وكفالة) أي ووديعة
وصورته أن يدعى مالهما غضب ذي البذلها وذو اليد يدعى أمها ووديعة فلا بد من شاهدين
لأن المقصود بالذات اثبات ولاية الحفظ له وعدم الضمان يترتب على ذلك اه م فلوعاب
المكفول يدينه وعلم محله فطلب من الكفيل احضاره واداء المال لا امتناعه من الاحضار
فأنكر الكفالة فأقام المكفول له رجلاً وامراً اثنين فهل يقبل ذلك لطلب المال أو لا فيه نظر
ولا يبعد الاكتفاء بذلك أخذ من قوله وألحق به قبول شاهد وبين ينسب الى ميت فيثبت الارث
لا النسب اه (قوله مضت) أي ثبتت وتقررت السنة أي الطريقة الشرعية (قوله في المعنى
المذكور) وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال غالباً (قوله والثلاثة بعدها) أي
الوصية والشركة والقراض وقوله لكن لماذا كراين الرفعة الخ ما قاله ابن الرفعة معتمد حل
(قوله اختلافهم في الشركة والقراض) أي هل يقبل فيها رجل وامرأتان أو لا يقبل الا
رجلان (قوله ان رام) أي قصد وقوله فهو كالوكيل أي لا بد من رجلين (قوله ويقرب
منه) أي من ادعاء اثبات حصته من الربح (قوله فيثبت برجل وامرأتين) أو رجل وبين
هذا ما أفق به الغزالي اه زى (قوله في غير هذه الصورة) بأن أريد اثبات العصمة ومراعاة
بها الجنس فيشمل الثلاثة (قوله أو شاهد وبين) هل القضاء بالشاهد واليمين معاً وبالشاهد
فقط واليمين مؤكدة أو بالعكس أقوال أظهرها وأظهرها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع
الشاهد فعلى الأول يغرم النصف وعلى الثاني الكل وعلى الثالث لا شيء مد (قوله صدق
شاهده) أي قبل ذكره الاستحقاق أو بعده نحو والله ان شاهدي لصديق فيما شهد به لي واني
أستحقه أو اني أستحقه وان شاهدي لصديق فيما شهد به لي فان ترك اليمين وطلب غير خصمه
فله ذلك فان حلف خصمه سقطت الدعوى ومنع هو من العود لليمين مع شاهد ولو في مجلس آخر
سم لأن مجرد طلب يمين خصمه يطل حقه من الحلف فلا يعود اليه فلو أقام شاهداً آخر سمعت
كافي حل (قوله جتان) أي في غير هذه الصورة والا فكل منهما ما هنا نصف حجة لأن الحجة

وموت ووكالة ووصاية وشركة وقراض
وكفالة وشهادة على شهادة لأن الله
تعالى نص على الرجلين في الطلاق
والرجعة والوصاية وروى مالك عن
الزهري منعت السنة بأه لا يجوز
شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح
والطلاق وقيس بالمد كورات غيرها
بما يشاركها في المعنى المذكور
والوكالة والثلاثة بعدها وان كانت
في مال القصد منها الولاية والسلطنة
لكن لماذا كراين الرفعة اختلافهم
في الشركة والقراض قال وينبغي أن
يقال ان رام مدعيهما اثبات استصرف
فهو كالوكيل أو اثبات حصته
من الربح فيثبتان برجل وامرأتين
اذا المقصود المال ويقرب منه دعوى
المرأة النكاح لاثبات المهر وأسطره
أو الارث فيثبت برجل وامرأتين
اذا المقصود منه المال وان لم يثبت
النكاح بهما في غير هذه الصورة
(و) الثاني (ضرب يقبل فيه شاهدان)
رجلان (أو رجل وامرأتان أو شاهد)
أي رجل واحد (وبين المدعي) بعد
اداء شهادة شاهده وبعد تعديله ويذكر
حتم في حلقه صدق شاهده لأن اليمين
والشهادة جتان مختلفتا الجنس

مجموعهما (قوله ارتباط) والارتباط يكون بذك صدق شاهده في حلته (قوله كالنوع الواحد) الأولى كالجذر الواحد ليناسب ما قبله (قوله في كل) أي متحقق في كل الخ (قوله من عقد مالي) أي ما عدا الشركة والقراض والكفالة أمّا هي فلا بدّ فيها من رجلين إلا أن يريد في الأولين اثبات حصته من الربح كما يحثه ابن الرقعة إجماع (قوله وإقالة) الأصح أنها فسخ فهي تمثيل له لا بيع بالثمن الأقل شرح م (قوله وضمان) هو شال للعقد المالي فكان المناسب ذكره عقبه وبعبارة قل وضمان وإبراء وقرض ووقف وصلى وشفعة ورد بعيب ومسابقة وغصب ووصية بمال وإقرار ومهر في نكاح أو وطء شبهة أو خلع وقتل خطأ وقتل صبي ومجنون وقتل حرّ عبد أو مسلم ذمياً ووالد أو سرقة لا قطع فيها (قوله وأجل) أي وكذا جنابة توجب مالا (قوله فإن لم يكونا رجلين) أي أن لم يردا قامت بما لا يقال إن الآية تقتضي أن كفاية الرجل والمرأتين انما هي عند فقد الرجلين اه مد على التحرير والتقدير فإن لم يكونا رجلين مرغوباً فيهما (قوله من هذا الضرب الوقف) لأن المقصود منه فوائده أو أجرته وهي مال وصوره المسئلة أن شخصاً ادعى ملكاً ضمن وقفية كان قال هذه الدار كانت لابي ووقفتها على وأنت غاصب لها وأقام شاهدها وحلف معه حكمه بالملك ثم تصير وقفاً بقراه وان كان الوقف لا يثبت بشاهد وعين قاله في البحر م (قوله في المعنى) وهو الذي يقصد منه المال (قوله أو رجل وامرأتان) أي لا رجل وعين كأي (قوله كبتارة) كان زوجت بشرط أنها بكر فأنكر الزوج بعد ذلك فأقامت عليه بينة بالبكارة أي بوجودها عنده وأنه أزالها وبهذا الاعتبار كان في ذلك حق آدمي فصح التمثيل به وأما إذا اختلف في إزالة البكارة والحالة هذه فنقلت أزالها وأنكر ولا ينة فتصدق هي بالنظر لعدم فسخه ويصدق هو بالنظر لعدم وجوب كمال المهر وبعبارة زى قوله كبتارة وثبوت وجعل كما ذكره الرافعي في التفقات (قوله وولادة) أي من حيث ثبوت النسب ففيها حق آدمي وكذا الحيض لأن له حقاً في العدة وقوله ورضاع يتأمل في كونه فيه حق آدمي ويمكن أن يصور بما إذا شهد على شخص بأنه ارتضع على أم زوجته ليكون النكاح باطلاً وقوله وعيب امرأة الخ أي لترد في البيع وفي النكاح وإذا ثبت الولادة بالنساء ثبت النسب والارث تعالى أن كلامهم لا يلزم شرعاً للمشهود به لا ينقل عنه ويؤخذ من ثبوت الارث ثبوت حياة المولود وان لم يعرض لها في شهادته بالولادة لتوقف الارث عليها فلا يمكن ثبوتها قبل ثبوتها أما لو لم يشهد بالولادة بل بحياة المولود فلا يقبل لأن الحياة من حيث هي مما يطالع عليه الرجال غالباً حجس ل مع زيادة وقوله وولادة وان قال الشاهد إن تعمدنا النظر للفرج لا لأجل الشهادة بالولادة كافي حل (قوله وحيض) صريح في إمكان إقامة البينة عليه وبه صرح النووي في أصل الروضة ونقله في فتاويه عن ابن الصباغ وصوبه بعضهم خلافاً لما في الروضة كآصالها في كتاب الطلاق من تعذراً إقامة البينة عليه ويرجع بعضهم ما هنا وحل ما في الطلاق من التعذر على التعسر اه خض مد على التحرير (قوله ورضاع) أي من الثدي كأي (قوله وعيب امرأة) كرتق وقرن ورجح على فرج كما صوبه النووي هذا إذا كان الشاهد باعاً مالاً بالطب كما نقله الرافعي في أصل الروضة عن التهذيب ولا فرق بين حرّة وأمة اه زى (قوله تحت نوبها) والمراد بتحت نوبها ما لا يظهر منها غالباً م ويؤيد عليه قوله لا تخرج بعيب امرأة

فاعتبر ارتباط أحدهما بالآخرى لصيرها كالنوع الواحد (وهو) أي هذا الضرب الثاني في كل (ما كان) مالا عيناً كان أو دينياً أو منفعة أو كان (القصده منه المال) من عقد مالي أو فسخه أو حق مالي كبيع ومنه الحوالة لأنها بيع دين بدين وإقالة وضمان وخيار وأجل وذلك لعدم قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وروى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين زاد الشافعي في الأموال وقيس بما فيه ما فيه مال * (تنبيه) من هذا الضرب الوقف أيضاً كما قاله ابن سريج وقال في الروضة أنه أقوى في المعنى وصححه الإمام والبخاري وغيرهما انتهى وصححه الرافعي أيضاً في الشرح الصغير كما أفاده في المهمات (و) الثالث (ضرب يقبل فيه شاهدان) رجلان (أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة) منفردات (وهو) أي هذا الضرب الثالث في كل (مالا يطالع عليه الرجال) غالباً كبتارة وولادة وحيض ورضاع وعيب امرأة تحت نوبها بخراطة على فرجها حرّة كانت أو أمة

واسمهم ليل والماروي ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بما ذكر غيره مما يشاركه في الضابط المذكور وإذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجل والمرأتين أولى * (تنبيه) * قيد القفال وغيره مسألة الرضاع بما إذا كان الرضاع من الثدي فإن كان من أنما حلب فيه اللبن لم تقبل شهادة النساء به لكن تقبل شهادتهن بأن هذا اللبن من هذه المرأة لأن الرجال لا يطلعون عليه غالباً وخروج يعيب امرأته تحت ثوبها ما نقله في الروضة عن البغوي وأقره العيب في وجه الحرة وكفيها فإنه لا يثبت إلا برجلين وفي وجه الأمة وما يبد وعند المهنة فإنه يثبت برجل وامرأتين لأن المقصود منه المال فإن قيل هذا وما قبله انما يأتیان على القول بحل النظر إلى ذلك أما على ما صححه الشيخان في الأولى والنووي في الثانية من تحريم ذلك فتقبل النساء فيه منفردات أجيب بأن الوجه والكفين يطلع عليهما الرجال غالباً وإن قلنا بجحمة نظر الاجنبي لأن ذلك جائز لغيرها وزوجها ويجوز نظر الاجنبي لوجهها لتعليم (٣٨١) ومعاملة وتحمل شهادة وقد قال الولي العراقي أطلق الماوردي نقل الاجماع على أن

الخ وعبارة م ر وخرج تحت الثوب والمراد منها ما لا يظهر منها غالباً عيب الوجه والكفين من الحرة فلا بد في ثبوته ان لم يقصده مال من رجلين وكذا فيما يبد وعند مهنة الأمة إذا قصد به فسخ السكاح مثلاً أما إذا قصد به الرضا لعيب فيثبت برجل وامرأتين وبين إذا قصد منه حينئذ المال شرح م ر ولا يقبل فيه محض النساء اه حل (قوله واستهلال) أي نزول الجنين من فرج أمه صار خاقي برث ويورث عنه (قوله العيب في وجه الحرة) بدل من ما (قوله لأن المقصود منه) أي من العيب المذكور أي من إثباته المال لأن غرضه من إثباته رد الأمة لبائعها (قوله هذا) أي كون العيب في وجه الأمة وما يبد وعند المهنة يثبت برجل وامرأتين انما يأتیان الخ (قوله وما قبله) أي وهو العيب في وجه الحرة (قوله أجيب) هذا جواب يمنع أنهما انما يأتیان على القول بحل النظر إلى ذلك أي بل يأتیان على قول حرمة النظر أيضاً (قوله لأن ذلك) أي النظر (قوله وقد قال الخ) تأييد للجواب فغرضه به تقوية الجواب بأن الحرة يشترط فيها رجلان والأمة رجلان أو رجل وامرأتان (قوله للماتر) أي من أن المقصود منه المال (قوله لعدم ورود ذلك) أي ثبوت شيء بأمرأتين وبين (قوله لوروده) أي القيام (قوله أقل من أربعة) اعتباراً للأربعة هو بالنظر للحد فلو شهد بجرح الشاهد اثنان وفسراً بالزنا ففسقه وليس أصدق من اه زى اج (قوله أمهله) أي أمهله (قوله حتى آتي) بالمتة (قوله ولأنه) أي الزنا من أغلظ أي أغلظها بعد الكفر والقتل ولذا عبر عن (قوله حانت) أي حصلت في حين وفي نسخة كانت من التفاته قال في المختار حين الوقت والمدة ومنه قوله تعالى هل آتى على الإنسان حين من الدهر وحان له أن يفعل كذا أي آن (قوله إذا أطلقوا الشهادة) أي لم يقولوا حانت من التفاته أو تعمدنا النظر لأقامة الشهادة أو لغير أقامتها وتوله ان يستفسروا أي يقال لهم هل حانت منكم التفاته أو تعمدتم النظر لأقامة الشهادة أو لغير أقامتها اه زى (قوله ولا بد أن يقولوا الخ) ولا بد أن يقولوا على وجه الزنا كما في م ر وعبارته والوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه حيث لم يذكر أحدهم والاوجب سؤال باقيهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط شهادتهم ولا يشترط قولهم كليل في مكحلة نعم يندب اه قال في الروض وشرحه ويشترط أن يذكر أي شهود الزنا المرأة المذنب بها فليقتضون وطء المشتركة وأمة ابنه زنا (قوله أو كالرود) بكسر الميم أي الميل وجمعه مرارود (قوله

أيضا الأول (ضرب لا يقبل فيه أقل (٩٦ م ح) من أربعة) من الرجال (وهو) أي هذا الضرب (الزنا) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء وما في صحيح مسلم عن سعد بن عباد رضي الله تعالى عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لو وجدت مع امرأتي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء قال نعم ولأنه لا يقوم الا من اثنين فصار كالشهادة على فعلين ولا من أغلظ الفواحي فغلظت الشهادة فيه ليكون استروا عما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا حانت من التفاته قرأنا أو تعمدنا التفاته لأقامة الشهادة قال الماوردي فان قالوا تعمدنا لغير الشهادة فسقوا وردت شهادتهم انتهى هذا إذا تكررت ذلك منهم ولم تغلب طاعة على معاصيهم والافتة قبل لأن ذلك صغيرة وينبغي إذا أطلقوا الشهادة أن يستفسروا ان تيسر والا فلا تقبل شهادتهم ولا بد أن يقولوا رأيناه أدخل حشفته أو قدرها من فاقدها في فرجها وان لم يقولوا كالأصبع في الخاتم أو كالرود

في المسئلة * (تنبيه) * اللواط في ذلك كلنا وكذا البيان البهيمية على المذهب المنصوص في الام قال في زيادة الروضة لان كلا جماع ونقصان العقوبة فيه لا يمنع من العدد كما في زنا الامة قال البلقيني ووطء الميثة لا يوجب الحد على الاصح وهو كاتيان البهائم في أنه لا يثبت الا بأربعة على المعتمد انتهى وخرج بماد كروطة الشبهة اذا قصد بالدعوى به المال أو شهديه حسبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج الى أربعة ويقبل في الاقرار بالزنا وما ألحق به رجلا من غيره من الاتفاير (و) الثاني (ضرب يقبل فيه اثنان) أي رجلا (وهو) أي هذا الضرب الثاني (ماسوى الزنا) وما ألحق به (٣٨٢) من الحدود سواء كان قتلا لمرتدة أم لقاطع الطريق بشرطه أم لقطع في سرقة أم في طريق أم في جلد لشارب مسكر

(و) الثالث (ضرب يقبل فيه) رجل (واحد وهو هلال شهر رمضان) بالنسبة للصوم على أظهر القولين عند الشئخين احتسابا للصوم أما بالنسبة لحلول أجل أو وقوع طلاق فلا كما مر ذلك في الصيام وألحق بذلك مسائل منهما ما لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد برؤيته فهل يجب الصوم اذا قلنا يثبت به رمضان حكى ابن الرفعة فيه وجهين عن البصر ورجح ابن المقرئ في كتاب الصيام الوجوب ومنها ما في المجموع آخر الصلاة على الميت عن المتولى أنه لو مات ذمي فشهد عدل باسلامه لم يكتف في الارث وفي الاكتفاء به في الصلاة عليه وتوابعها وجهان بناء على القولين في هلال رمضان ومقتضاهما ترجيح القبول وهو الظاهر وان أفتى القاضي حسين بالمنع ومنها ثبوت شؤال بشهادة العدل الواحد بطريق التبعية فيما اذا ثبت رمضان بشهادته ولم ير الهلال بعد الثلاثين فأنافطر على الاصح ومنها المسمع للخصم كلام القاضي أو للقاضي كلام الخصم يقبل فيه الواحد وهو من باب الشهادة كما ذكره الرافعي قبيل القضاء على الغائب ومنها صور زيادة على ذلك ذكرتها في شرح المنهاج وغيره (ولا تقبل شهادة) على فعل كزنا وشرب خمر وغصب واتلاف وولادة ورضاع واصطياد واحياء وكون البد

في المسئلة) بضم الميم من النوادر التي جاءت بالضم وقياسها الكسر لانها آلة اه مصباح (قوله اتيان البهيمية) وانما ألحق اتيان البهيمية بالزنا لان الكل جماع ونقص العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كما في زنا الامة وبقي للكاف اللواط اه (قوله لا يمنع من العدد) أي عدد شهود الزنا (قوله كما في زنا الامة) فان حدها على النصف من الحرة ومع ذلك لا يثبت زناها الا بأربعة (قوله الا بأربعة) أي لاجل تعزير الفاعل (قوله فلا يحتاج الى اربعة) بل الأول بقيد الأول يثبت بما يثبت به المال ولا يحتاج فيه الى ذكر ما يعتبر في شهادة الزنا من قول الشهود ورأىناه أدخل حشقة في فرجها والباقي يثبت برجلين اه شرح المنهج (قوله وما ألحق به) كاللواط واتيان البهائم (قوله من الحدود) أي من أسباب الحدود وقوله سواء كان أي الحد المفهوم من الحدود (قوله بشرطه) وهو ان يقتل مكافأه وأما الشوكة فهي داخله في مفهومه لاشترط فيه كما قيل لانه لا بد أن يقاوم من يبرزهوله (قوله أم لقطع) المناسب قطعاً وكذا قوله أم جلد (قوله وهو هلال شهر رمضان) ومثل رمضان الحجة بالنسبة للوقوف وكذلك شؤال بالنسبة للأحرام بالحج كما قاله أبو ثور وكذا الشهر المنذور صومه اذا شهد برؤية هلاله واحد فثبت بواحد على المعتمد خلافاً للشيخ الاسلام زى (قوله بالنسبة للصوم) أي وما ألحق به من العبادة (قوله ومقتضاهما) معتد وهو محل الشاهد (قوله المسمع للخصم كلام القاضي) لانه مخبر لاشاهد بخلاف الذي يترجم للقاضي كلام الخصم فلا بد من كونه اثنين فقوله وللقاضي كلام الخصم مصور بالقاضي الاصم لا المترجم له لما تقدم انه يشترط فيه اثنان اه مد وقوله الاصم أي فيه بعض ضم والا فلا يصح قولته القضاء (قوله والفتاوى كلام الخصم) ضعيف (قوله ولا تقبل شهادة على فعل) هذه متعلقة بالاعنى في المتن فجعلها في الشارح متعلقة لهذا المقدور وهو قوله على فعل وقد رعد عند الدخول على المتن قوله ولا تقبل شهادة الاعنى الخ فلا يبقى المتن على ظاهره وقد رعد السوادة هنا وجعلها من عنده كان أحسن وحاصله ان المشهود به ان كان فعلاً اشترط في الشاهد به الابصار فقط فكيفي الاصم وان كان قولاً اشترط فيه امران الابصار والسمع (قوله وكون البد على مال) سيأتي أنه يثبت بالاستفاضة وكل ما يثبت بالاستفاضة يكفي فيه الاعنى كما يأتي فكلام الشارح ضعيف وقال بعضهم قوله وكون البد على مال الخ يعني انه لا يكتفي بالشهادة بمجرد البد لانها قد تكون عن اجارة أو عارة فلا يكون من قسم الاستفاضة الا اذا شهد بيده مع تصرف المالك مدة طويلة كما في شرح المنهج وحينئذ كلام الشارح لا ضعف فيه خلافاً للمعنى (قوله الا ان في الحقوق الخ) قال في شرح الروض من رأى رجلاً تصرف في شيء في يده متميزاً على أمثاله كالدار والعبد واستفاض بين الناس انه ملكه جازله أن يشهد له به وان لم يعرف سببه ولم تطل المدة وكذا يجوز ذلك لو انضم الى اليد تصرف ومدة طويلة ولو بغير الاستفاضة اه (قوله وتدعو الحاجة) المناسب أن يقول ودعاء الحاجة الى اثباته وهو منصوب بأن مضمرة في تأويل مصدر عطف على تعذر على حد

على مال الابصار ولذلك الفعل مع فاعله لانه يصل به الى العلم واليقين فلا يكفي فيه السماع من الغير قال تعالى ولا تقف وليس لك به علم وقال صلى الله عليه وسلم على مثلها فاشهد الا ان في الحقوق ما اکتفى فيه بالظن المؤكدة تعذر اليقين فيه وتدعو الحاجة الى اثباته كالمالك فانه لا سبيل الى معرفته يقيناً وكذا العدالة والاعسار وتقبل في الفعل من أصم لايصار

ويجوز لعدم النظر لفرج الزائنين لتحمل الشهادة كما مرّت الإشارة اليه لانها من كاحمة أنفسهما والاقوال كعقد وفسخ وطلاق واقراء يشترط في الشاهد بها سمعها وبصارها حال تلفظ بها حتى لو نطق بها من وراء حجاب وهو يتحقق لم يكف وما حكاها الروياني عن الاصحاب من أنه لو جلس يصاب بيت فيه اثنان فقط فسمع تعاقدهما بالبيع (٣٨٣) وغيره كمن من غير رؤية زيفه البندنجي بأنه

لا يعرف الموجب من القابل ولا القابل
شهادة (الاعنى) فيما يتعلق بالبصر
بل هو ازائه الاصوات وقديما كى
الانسان صوت غيره (الافى ستة) وفي
بعض النسخ خمسة (مواضع) وسيأتى
توجيه ذلك الموضع الاول (الموت)
فانه ثبت بالتسامع لان أسبابه كثيرة
منها ما يمتحن ومنها ما يظهر وقد عسر
الاطلاع عليها بخلاف ان يعتمد على
الاستفاضة (و) الموضع الثاني
(النسب) لذكر أو أنى وان لم يعرف عين
المسبوب اليه من أب او جد فيشهد
أن هذا ابن فلان أو أن هذه بنت فلان
أو قبيلة فيشهد أنه من قبيلة كذا لانه
لا مدخل للرؤية فيه فان غاية الممكن
أن يشاهد الولادة على القرائن وذلك
لا يفيد القطع بل الظاهر فقط والحاجة
داعية الى اثبات الانساب الى الاجداد
المتوفين والقبائل القديمة فسوح فيه
قال ابن المنذر وهذا مما لا أعلم فيه
خلافاً وكذا ثبت النسب بالاستفاضة
الى الام في الاصح كالاب وان كان
النسب في الحقيقة الى الاب (و) الموضع
الثالث (الملك المطلق) من غير اضافة
لمالك معين اذ الم يمكن منازع
*(تنبيه) هذه الثلاثة من الامور التي
ثبتت بالاستفاضة وبقي من الامور التي
ثبتت بالاستفاضة العتق والولاء
والوقف والنكاح كما هو الاصح عند
المحققين لانها أمور مؤبدة فاذا طالت
مدتها عسر اقامة البيئة على ابتدائها
فثبت الحاجة الى اثباتها بالاستفاضة
ولا ينكأ أحد أن عائشة رضى الله
تعالى عنها وعن أبو يها زوج النبي
صلى الله عليه وسلم وان فاطمة رضى الله تعالى عنها بنت النبي صلى الله عليه وسلم ولا مستند غير السماع وما ذكر في الوقف هو بالنظر الى
أصله وأما شرطه فقال النووي في فتاويه لا يثبت بالاستفاضة شروط الوقف وقضائه بل ان كان وقفا على جماعة معينين أو جهات
متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية وعلى مدرسة مثلاً وتعذر معرفة الشروط صرف الناظر الغلة فيعاب من مصالحها انتهى

* (قوله ويجوز لعدم النظر) صرح من بأنه صغير بعد قول المنهاج
ويشترط للزنا أربعة رجال وعبارة قل ويجوز النظر لفرج الزائنين لتحمل الشهادة ولا تطل
شهادتهم ولو لعدم النظر لغير الشهادة لانه صغيرة اه (قوله سمعها) أى السمع ولو بأذن أو به
ثقل أى فيمكن السمع بأذن واحدة وكذا ضعف السمع وقوله وبصار أى ولو بعين أو به ضعف
أى فيمكن الاعور وضعيف البصر كافي مد على التصريح وقوله أى السمع أو به ذلك لان الشرط هو
السمع لاسمعها وان كان يلزم من سمعها السمع (قوله لم يكف) قال من وان علم صوته لان ما كان
ادراكه ممكناً بحدى الحواس يتسمع العمل فيه بغلبة الظن اه (قوله زيفه) أى ضعفه (قوله
الاعنى) العمى يكتب بالياء وهو فقد البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً يخرج الجاد قال
الغنى في حاشية المطالع وكون العمى عدمياً رأى الفلاسفة ورأى المتكلمين أنه معنى
وجودى يضاد الادراك وهو ليس بضار في الدين بل المضراً عما هو عى البصرة وهو الجاهل
بدليل فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور وفيها القصة ويجبى هنا
قول أبي العباس المرسى

يقولون الضير رفقت كلا * بلى والله أبصر من بصير

سواد العين زارياً ضل قلى * ليجمعها على فهم الامور

ولما عى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما أنشد

ان يأخذ الله من عيني نورهما * فان قلبى مضى ما به ضرر

أرى بقلبي ديناً وآخري * والقلب يدرك ما لا يدرك البصر

(قوله فيما يتعلق) لا يصح الاستثناء بالنظر لهذا القيد لأن يكون منقطعاً (قوله لان أسبابه)

أى الموت (قوله أن يعتقد) أى الاعنى (قوله من أب) بيان للمنسوب اليه (قوله فيشهد

أن هذا ابن فلان) عبارة الروض وشرحه ولوشهد الاعنى بالاستفاضة جازان لم يمتح الى تعيين

واشارة بان شهد على معروف باسمه ونسبه او شهد له بنسب وصوره بأن يصف الشخص

فيقول الرجل الذى اسمه كذا أو كنيته كذا ومضاه كذا ومسكنه كذا هو فلان من فلان ثم يقيم

المدعى بينة أخرى أنه الذى اسمه كذا وكنيته كذا الى آخر الصفات أو يشهده بملك دار معروفة

أو أرض معروفة اه يعض اختصاره يعلم ما في قول الشارح فيشهد أن هذا ابن فلان (قوله

من قبيلة كذا) فائدة هذه الشهادة استصفاقه مثلاً من وقف عليها (قوله المتوفين) أى الذين

ماتوا والمتوفين جمع متوفى حذف ألفه عند الجمع قال ابن مالك

واحذف من المقصور في جمع على * حذا المثنى ما به تكملا

وهو بفتح الفاء كالصطفين وأصله المتوفين محتركت الياء واقفح ما قبلها قلبت ألفاً وحذفت

لالتقاء الساكنين (قوله وان كان النسب) يتأمل في هذه الغاية لانه لأفائدة لها العلمها (قوله

من غير اضافة لملك) عبارة سم بأن لم يصف لسبب وهي أولى بأن يقول هذا ملك فلان ولم يقل

ملكه بشراً أو هبة أو غير ذلك لم يقبل قوله لان هذا مما يتوقف على رؤية اه ويمكن أن يقدر

مضافاً في كلام الشارح أى لسبب ملك مالك معين (قوله اذ لم يكن منازع) راجع للثلاثة

قبله أعنى الموت وما بعده وانظر ما فائدة الشهادة عند عدم التنازع وعبارة المنهج بدله بلا

والاوجه جل هذا على ما أفق به ابن الصلاح شيخه من ان الشروط ان شهد بها منفردة لم يثبت بها وان ذكرها في شهادة توصل الوقف سمعت لانه يرجع حاصله الى بيان كيفية (٣٨٤) الوقف وما يثبت بالاستفاضة القضاء والجرح والتعديل والرشد والارث

ومستحقاق الزكاة والرضاع وحيث ثبت التكاح بالاستفاضة لا يثبت الصداق بها بل يرجع لمهر المثل ولا يكفي الشاهد بالاستفاضة أن يقول سمعت الناس يقولون كذا وان كانت شهادته مبنية عليها بل يقول أشهد أنه له أو أنه ابنه مثلا لانه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس ولو صرح بذلك لم تقبل شهادته على الاصح لان ذكره يشعر بعدم جرمه بالشهادة ويؤخذ من التعديل جل هذا على ما اذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية أو حكاية حال قبلت شهادته وهو ظاهر وليس له أن يقول أشهد أن فلانة ولدت فلانا أو أن فلانا أعتق فلانا لما مر أنه يشترط في الشهادة بالفعل الابصار وبالقول الابصار والسمع وشرط الاستفاضة التي يستند الشاهد اليها في المشهود به سماع المشهود به من جمع كثير يؤمن بواقعه على الكذب بحيث يقع العلم أو الظن القوي بخبرهم كما ذكره الشيخان في الشرح والروضة لان الاصل في الشهادة اعتقاد اليقين وانما يعدل عنه عند عدم الوصول اليه الى ظن يقرب منه على حسب الطاقة (و) الموضع الرابع (الترجمة) اذا اتخذه القاضي مترجما وقتنا يجوز انه وهو الاصح فتقبل شهادته فيها لان الترجمة تفسير للفظ فلا يحتاج الى معانية وإشارة وقوله (وما شهد به قبيل العمى) ساقط في بعض النسخ فمن عدم المواضع ستة عد ذلك ومن عدها خمسة لم يعد ذلك ومعناه أن الاعمى لو تحمل شهادة فيما يحتاج البصر قبل

معارض قال في شرحه وخروج بر ياد في بلا معارض ما لو عورض كان أنكر المنسوب اليه النسب أو طعن بعض الناس فيه فتشع الشهادة به لاختلال الظن حيث أن هذا الشرط جار في كل ما يثبت بالتسامع اه وجهه ما ذكره الشارح مما يثبت بالاستفاضة هنا وما يأتي بعده أربعة عشر وبقي منه عزل القاضي وتضرر الزوجة والاسلام والكفر والسفه والجل والولادة والوصايا والحرية والقسامة والغصب ذكر ذلك الامام المناوي في شرحه على شرح التحرير وقال في شرحه على عماد الرضى الشيخ الاسلام وقد نظمت ذلك في خمسة أبيات فقلت في الست والعشرين تكفي استفاضة * ونبت سمعاً دون علم بأصله في الكفر والتجريح مع عزل حاكم * وفي سفه أو ضد ذلك كله وفي العتق والاقواف والزكوات مع * نكاح وارث والرضاع وعسره وإيصاله مع نسبه وولادة * وموت وجل والمضرب بأهله وأشرية ثم القسامة والولا * وحوية والملك مع طول فعله وقوله في المنهج أو طعن بعض الناس فيه زاد في شرح الزيد أومنازع له في ملك المشهود به (قوله شيخه) أي النورى وهو بدل من ابن الصلاح أعطف بيان عليه ولعله بواسطة فان النورى لم ير ابن الصلاح اه مد (قوله حاصله) أي المشهود به (قوله والآثر) أي أن هذا وارث فلان أو لا وارث له غيره كما عبر به م ولا يثبت الدين بالتسامع كما قاله ابن المقرئ في الروض اه زى (قوله لا يثبت الصداق) أي المدعى به ويثبت مهر المثل تبعاً للتكاح اه مد (قوله مبنية عليها) أي على الاستفاضة وقوله ولو صرح بذلك أي بقوله سمعت الناس الخ وكتب بعضهم قوله ولو صرح بذلك أي بمستند شهادته من تسمع أو رؤية أو تصرف شرح الروض اه مرحومى ومستند شهادة الاعمى السماع (قوله وليس له) أي للاعمى (قوله بحيث يقع العلم) ولا يشترط فيهم حرية ولا ذكورة ولا عدالة وقضية تشيئهم هذا بالمتمواز عدم اشتراط اسلامهم لكن أفقى الوالد باشرطه فيهم شرح م وقال ع ش ومثله التكليف ويفرق بين ما هنا وبين عدد التواتر بأن التواتر يفيد العلم الضروري فلا يشترط اسلامهم بخلافه هنا فانه ضعيف لافادته الظن القوي فقط شرح م (قوله أو الظن) هذا يدل على أنه ليس المراد بالجمع عدد التواتر لان ذلك يفيد العلم قطعاً شورى (قوله مترجماً) أي مترجماً لكلام الخصوم أو مترجماً عنه للخصوم كلام القاضي وفي الاولى لا بد من اثنين وفي الثانية يكفي واحد (قوله من مفهوم الشرط) وهو قوله ان مكان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب (قوله ويدهما الخ) والحاصل أن المسئلة لها أربعة أحوال لانه إما أن تكون يدهما جميعاً في يده أو لا يكون شيء منهما في يده أو تكون يده المترقي يده فقط أو يده المقر له فقط في الاولى تقبل شهادته مطلقاً وفي الثانية تقبل ان كان معروف في الاسم والنسب عنده وهذه من قبيل ما شهد به قبل العمى وفي الثالثة ان كان المقر له معروف في الاسم والنسب وفي الرابعة ان كان المقر معروف في الاسم والنسب عنده ولا بد في جميع ذلك من رؤية قم الالفاظ حال لفظه قبل العمى كما تقدم في الشهادة على الاقوال اه مد (قوله في يده) أي الاعمى وتصح شهادة الاعمى فيما لو أمسك ذكر من يرزى أو يلوط وهو داخل الفرج أو الدبر وأمسكه أي الشخص المذكور حتى شهد عليه عند القاضي

عروض العمى لم يعمى بعد ذلك شهد بما تحمله ان كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب لا مكان الشهادة عليهما اه فيقول أشهد أن فلان بن فلان أو فلان بن فلان بكذا بخلاف مجهوليهما أو أحدهما أخذ من مفهوم الشرط نعم لعمى ويدهما أو يده المشهود عليه في يده فشهد عليه في الاولى

اه شيخنا وبارة قل على الجلال قوله بايصار صريحه انه لا يصح شهادة الاعى وان مس
 الذكر يسه في القرح والمعتد جوازها ان مسكهما الى ان حضر واين يدى القاضى وان لم
 يستمر الذكر في القرح اه اى فيشهد مع ثلاثة ولا يكتفى علم القاضى في حدود الله (قوله مطلقا)
 اى سواء عرف اسمه ونسبه أم لا (قوله مع عينة) اى بكونه مقرا أو مقراله أو بائعا أو مستريا
 (قوله وفي الثانية) اى فيما اذا كانت يد المشهود عليه في يد الاعى (قوله ما تم له) اى الاعى
 (قوله في اذنه) اى مثلا (قوله به) لاجابة لقوله به ولعله متعلق بمحذوف تقديره يقضى به
 اى بما سمعه (قوله فتقبل الخ) ان وضع يده على فمه حال التعلق والا فلا تقبل لاحتمال أن غير
 المضبوط تكلم في اذنه بما سمعه اه مد (قوله للضرورة) ولذا لا تقبل شهادته عليها اعتمادا
 عليه اى ولو حال الوطء كما في زى وحل (قوله ولان الوطء يجوز بالظن) اى ومبني
 الشهادة على العلم ما يمكن شرح الروض وبهذا يصل الفرق بين الوطء والشهادة (قوله
 ولا يجوز) معتد (قوله ولا تقبل شهادة جاز) بتشديد الراء من الجزأى التحصيل اى حصل
 الخ (قوله جاز لنفسه نفعا) اى ان يظهر حالة الشهادة أن فيها جاز فرفع له فشهادته لاخ له ابن حالة
 الشهادة مقبولة وان مات الابن بعدها قل على الجلال (قوله ولغيره) عطف على لعبداه
 وقوله ميت نعت غريم بأن ادعى وارث الميت المدين يدين له على آخر وأقام صاحب الدين يشهد
 له فلا تصح للتمسك لانه اذا أثبت للغريم شيئا أثبت لنفسه المطالبة به اه (قوله تركته)
 مفعل والدون فاعل (قوله أو عليه حجر فليس) معطوف على ميت وكل منهما صفة لغريم
 وخرج بحجر الفليس حجر السفة والغريم الحى وهو مرسرأ ومعسر ولم يحجر عليه فتقبل شهادة
 الغريم (قوله بما هوولى) بأن ادعى سقيه على شخص بشى وأقام وليه شاهدا فلا تقبل (قوله
 أو وصى) اى بأن كان اثنان وصيين على وصى فادعى أحدهما بحال للوصى وأقام الوصى الثانى
 شاهدا فلا تقبل (قوله أو وكيلا) كان وكل زيد في بيع شى فادعى شخص ان هذا الشى
 ملك له فأراد الوكيل وهو زيد أن يشهد بأنه ملك للموكل وتثبت الوكالة بأصول الوكيل وفروعه
 وبأصول الموكل وفروعه بخلاف الوصاية لا تثبت بذلك لان الوصاية أقوى من الوكالة ومثل
 ذلك الامام والقاضى وناظر الوقف والمسجد ان ادعى شيئا ثم أقاموا أصولهم وفروعهم
 شهدوا فاتها تقبل (قوله لانه ثبت الخ) ولو باع الوكيل شيئا فأنكر المشتري الثمن أو اشترى
 شيئا فادعى أجنبي المبيع ولم تعرف وكالته فله أن يشهد بكونه بآن له عليه كذا أو بان هذا
 ملكه حيث لم يتعرض لكونه وكلا ويحصل له ذلك باطنا لان فيه توصلا للحق بطريق مباح م
 سل (قوله وببراهة) الاولى ذكر هذا بعد قول المتن ولادفع عنها ضررا وكتب بعضهم قوله
 وببراهة من ضمنه هو بأداء أو ابراء اى أو أصله أو فروعه ويضر حدوث التهمة قبل الحكم
 لا بعده فلو شهد لآخره بحال وكان هو وارثه فان كان قبل الحكم لم يأخذ المال أو بعده أخذه
 اه سم قال سل وكذا لو شهد بقتل فلان لآخره الذى له ابن ثم مات وورثه فان صار وارثه
 بعد الحكم لم ينقض أو قبله امتنع الحكم اه ولو شهد لبعضه أو على عدوه أو الفليس بما يعلمه
 من الحق والحال كما يجعل ذلك قال ابن عبد السلام المختار جوازه لانهم لم يعملوا الحاكم على باطل
 بل على اصال الحق لمستحقه فلم يأثم الحاكم لعذره ولا انقصم لاخذه حقه ولا الشاهد لاعتائه

مطلقا مع تميزه لمن خصمه وفي الثانية
 معروف الاسم والتسب قبل شهادته
 كما يحسن الزر كفى في الاولى
 وصريحه في أصل الروضة في الثانية
 (و) الموضع الخامس أو السادس على
 ما تقدم ما تم له (على المضبوط) عنده
 كان يقصر شخص في اذنه بخوط ملائ
 أو علق أو مال لشخص معروف الاسم
 والتسب فيعلق الاعى به ويضبطه حتى
 يشهد عليه بما سمع منه عند فاض به
 فتقبل على الصحيح لحصول العلم بأنه
 المشهود عليه ولأنه يظن أن زوجته اعتمادا
 على صوته للضرورة ولان الوطء يجوز
 بالظن ولا يجوز أن يشهد على زوجته
 اعتمادا على صوته كغيرها خلافا لما
 يحسنه الاذرى من قبول شهادته عليها
 اعتمادا على ذلك (ولا تقبل شهادة جاز
 لنفسه نفعا) قدر شهادته لعبداه سواء
 أكان ما ذواله أم لا ومكاتبه لان فيه
 علة نتم لو شهد بشرا مشقصا لشتره
 وفيه شفعة لمكاتبه قبلت ولغيره له
 ميت وان لم تستغرق تركه الديون
 أو عليه حجر فليس لانه اذا أثبت للغريم
 شيئا أثبت لنفسه المطالبة به وترد شهادته
 أيضا بما هوولى أو وصى أو وكيل فيه
 ولو بدون جعل لانه يثبت لنفسه سلطنة
 التصرف وببراهة من ضمنه بأداء أو ابراء
 لانه يدفع بها الغريم عن نفسه

وبجراحة مورته قبل اندماله لانه لو مات كان الارش له ولو شهد مورث له مريض أو جرح بحال قبل الاندمال قبلات شهادته والفرق بين هذه والتي قبلها أن الجراحة سبب للموت الناقل للحق اليه بخلاف المال واحتيج لمقت قبول الشهادة في ذلك وأمثاله بقوله تعالى وأدنى أن لاترتابوا والريسة حاصلة هنا بقوله صلى الله عليه وسلم لاتقبل شهادة خصم ولا غلبين والغلبين المتهم (و) لهذا (لا) تقبل شهادة (داخ) عنها أي عن نفسه (ضررا) كشهادة عاقله يفسق شهود قتل يحمونه من خطأ أو شبه عمد وشهادة غرما مقل يفسق شهود دين آخر غلظه عليه لانهم يدفعون بها ضرر المراجعة (تتمه) * لاتقبل شهادة مغفل لا يضبط أصلا ولا غالب لعدم الوقوف بقوله أمامس لا يضبط نادرا والغلب فيه الحفظ والضبط قبل شهادته قطع لآن أحد الايسلم من ذلك ٣٨٦ ومن تعادل غلظه وضبطه فالظاهر أنه كمن غلب غلظه ولا شهادة مبادر

ويجوز اثبات الوصية كالتبشهادة ويصح حمله على تعيينه طريقا للوصول الحق لمستحقه اه مر ويجوز اثبات الوصية كالتبشهادة بعض الموكل أو الوكيل اذ لا يمكن بجعل لان التهمة ضعيفة ويفرق بين ما هنا وبين امتناع اثبات الوصية بشهادة بعضه بأن سلطنة الوصي أقوى وأتم وأوسع من سلطنة الوكيل وكذا لاتقبل شهادة بعض الوكيل بدين للموكل وان كان فيه تصديق فرعه مثلا كما تقبل شهادة الاب وابنه في واقعة واحدة ولو ادعى الامام شيأ لبيت المال قبلت شهادة بعضه به لان الملك ليس للامام ومثله ناظر وقف أو وصى ادعى شيأ بالجهة الوقف أو للمولى عليه فشهد به بعض المدعى لاتقاء التهمة بخلافها بنفس النظر والوصاية اه سل (قوله قبل اندمالها) أما بعد الاندمال فتقبل لاتقاء التهمة بخلافها بنفس النظر والوصاية اه سل (قوله كان الارش له) المراد به الدية (قوله وأدنى أن لاترتابوا) أي أبعد من عدم الريسة فدل على أنه متى كان هنالك الريسة امتنعت الشهادة (قوله والغلبين المتهم) قال تعالى وما هو على الغيب بغلبين أي بمتهم (فرع) * لو كان لشخص على آخر دين جاحده فله أن يجبل به شخصا ويدعي المحال عليه بالدين ويقبض الجبل شاهد له عليه فانه تقبل شهادته له ولا يقال ان هذه شهادة جرت نفعا فلا تصح لان الدين اتقل للمحتال اه خ ض (قوله يحمونه) أي بدله (قوله والضبط) مر ادفع (قوله ومن تعادل غلظه) أي غفله (قوله ولا شهادة مبادر) ولو في مال يتيم أو زكاه أو كفارة أو وقف أو غائب أو غير ذلك بل ينصب القاضي من يدعي ثم يطلب البيعة ولاحتجاج الى حضور خصم ولا يشترط في الشاهد معرفته بقروض الصلاة والوضوء مثلا اذ لم يقصر في التعلم بأن أسلم قريبا أو كان في شاق جبل ولا يضرب توقعه فيها اذ أعادها جازما بها اه قل على الجلال وقوله فيها أي في الشهادة المعادة أي لم يرض باعادتها خوفا من ردة كارد أو لا (قوله خيرا القرون) أي أهل القرون قال في المصباح القرن بوزن فلس الجبل من الناس قيل ثمانون سنة وقيل سبعون وقال الزجاج الذي عندي والله أعلم أن القرن أهل كل مدة كان فيها نبي أو طبقة من أهل العلم سواء كثرت السنون أو قلت قال والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم خيرا القرون قرني يعني أصحابه ثم الذين يلوونهم يعني التابعين ثم الذين يلوونهم أي الذين يأخذون عن التابعين (قوله في حقوق الله) متعلق بتقبل (قوله واحسان) أي ليرجم وتعديل وقد ردت شهادته وبلوغ أي والولي يتمتع من تسل المال وكفر أي وقد أريد الصلاة عليه واسلام أي وقد أريد ارضه من قريه الكافر وانما احتيج لذلك لانها لاتقبل الا عند الحاجة (قوله وكفر) أي لمن أراد أن يتزوج مسلمة أو أراد أن يرث مسلما (قوله ونصير بمصاهرة) لعل الاول حذف نصير (قوله جهتهما) أي الوصية والوقف (قوله به) أي بما ذكر (قوله نفس تشهد) أي نريد

بشهادته قبل أن يستشهد للتهمة ونحبر الصحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خيرا القرون قرني ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم ثم يأتي قوم يشهدون ولا يستشهدون فان ذلك في مقام الذم لهم وأما خبر مسلم ألا أخبركم بخيرا الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها فمحمول على شهادة الحسبة وهي مأخوذة من الاحتساب وهو طلب الاجر فتقبل سواء أسبقها دعوى أم لا سواء كانت في غيبة المشهود عليه أم لا وهي كغيرها من الشهادات في شروطها السابقة في حقوق الله تعالى المتحصنة كصلاة وزكاة وصوم بان يشهد بتركها وفيما قلته تعالى فيه حق مترك كطلاق وعق وحقوق عن قصاص وبيعة عدة وانقضائها وحديثه تعالى بأن يشهد به وجب ذلك والمستحب ستره اذ أرى المصلحة فيه واحسان وتعديل وكفارة وبلوغ وكفر واسلام وتحريم مصاهرة وثبوت نسب ووصية ووقف اذا عمت جهتهما ولو اخرت الجهة العامة فدخل نحو ما أتى به البغوي من أنه لو وقف دارا على أولاده ثم الفقراء فاستولى عليها ورثته وتلك كوها فشهد شاهدان حسبة قبل انقراض أولاده بوقفيهما قبلت شهادتهما لان آخره وقف على الفقراء

لان خصم جهتهما فلا تقبل فيهما لتعلقهما بمحظوظ خاصة ونخرج بحقوق الله تعالى حقوق الا ذميين كالقصاص وحديث القذف ان والبسوع والاقرار لكن اذ لم يعلم صاحب الحق به أعلمه الشاهد به ليستشهد به بعد الدعوى وانما تسمع شهادة الحسبة عند الحاجة اليها فلو شهد اثنان أن فلانا أعتق عبده أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول انه يستترقه أو انه يريد نكاحها وكيفية شهادة الحسبة أن الشهود يجيئون الى القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فأحضره للشهادة عليه فان ابتدأوا فالأولان فيني

أن تشهد (قوله فهم قدفة) الآن يصالوه بقولهم ونشهد على ذلك اهـ (قوله هل تسمع فيه دعواها) أي المسببة ~~ممكن~~ كان قال ادعى أن فلانا زني وحينئذ يكون قاذفا وخرج بدعوى المسببة غيرها كان أقعت أن فلانا وطئها بشبهة لأبنا السب أو المهر فتسمع اذهذه ليست لطلب الاجر (قوله أوجهها) ضعيف وقوله لا تسمع أي اكتفاء بشهادتها ولأنه لاحق له أي للشاهد شرح الروض (قوله في المشهود به) المناسب أن يقول في المدعى به (قوله ومن له الحق) وهو الله بدليل ما بعده وهو من تمام العلة (قوله والوجه الثاني الخ) فالمعتد سماعها الا في محض حدود الله شرح الروض (قوله ورجحه البلقيني) معتقد (قوله على غير حدود الله) أي موجبها كالزنا كان يدعى أن فلانا طلق زوجته وهو يعاشرها * (فرع) * قال الشاهد لست بشاهد في هذا الشيء ثم جاء تشهد نظر ان قاله حين تصدق لا قامة الشهادة لم تقبل شهادته وان قاله قبل ذلك بشهر أو يوم قبلت كما قاله الراجعي اهـ

* (كتاب العتق) *

سَمَّيْتُ المصنف كتابه بالعتق رجاء أن الله يعتقه من النار وأخر عنه كتاب أتهات الاولاد لأن العتق به يستعقب الموت الذي هو خاتمة أمر العبد في الدنيا ويترب العتق فيمضي على عمل عله العبد في حياته والعتق فيه فتهرى مشوب بقضاء أو طار وهو قرينة في حق من قصده حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره والاصح أن العتق بالقذف أقوى من الاستيلاء لترتب سببه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاء دلجوازمون المستولدة أو لا شرح م ر وقعش والعتق بالقول من الشرائع القديمة بدليل عتق ذى الكراع الجعري ثمانية آلاف ~~ممكن~~ كان ذلك في الجاهلية وبدليل عتق أبي لهب فوئمة لما بشرته بولادة النبي صلى الله عليه وسلم وأما العتق بالاستيلاء فهو من خصوصيات هذه الامة واعلم أن العتق بالقول من المسلم قربة سواء المنجز والمعلق وأما صيغته فان تعلق بها حث أو منع أو تحقيق خبر فليست قربة والا كانت قربة ~~ممكن~~ كان طلعت الشمس فأنت حره سلا وأما العتق بالفعل وهو الاستيلاء فليس قربة لانه متعلق بقضاء أو طار الا ان قصده حصول عتق أو ولد فيكون قربة والمعتد أنه قربة حتى من الكافر فيخفف به عنه عذاب غير الكفر كما في مد على التحرر والعتق اسم مصدر لا عتق والمصدر الاعتاق والمراد بالعتق ما يشعل ما كان بصيغة وهو ظاهر وما كان بغير صيغة كشراء القريب وقد ذكرنا المتن الأمرين فقول المشرح بمعنى الاعتاق فيه قصور على ما كان بصيغة فكان الاولى التعميم كذا قيل وقال العناني وانما قال بمعنى الاعتاق ليرتب عليه التعريف وهو قوله ازالة الملك اذ العتق زوال الملك وهو أثر الاعتاق والرق مجز حكمتى سببه ذلة الكفر وعبرة ع ش على م ر قوله معنى الاعتاق أشار به الى أن العتق مجاز من باب اطلاق المسبب وإرادة السبب وهذا مبني على أن العتق لازم مطاوع لا عتق اذ يقال اعتق العبد فعتق وجوز بعضهم استعماله متعدداً يقال عتقت العبد (قوله مأخوذ من قولهم الخ) أي فهو لغة الاستقلال والاطلاق كما عبر به غيره ~~ممكن~~ كان المناسب أن يريد السبق أيضا (قوله واستقل) تفسير (قوله تخلص) أخذه من قوله اذا سبق لأن القرم اذا سبق غيره فكأنه تخلص منه (قوله ازالة الملك) المراد بالازالة ما يشعل الزوال ليدخل فيه شر من يعتق عليه

فهم قدفة وما تقبل فيه شهادة المسببة هل تسمع فيه دعواها ووجهان أرجههما كما جرى عليه ابن المقرئ تبعاً للاسئوى ونسبه الامام للعراقين لا تسمع لانه لاحق للمدعى في المشهود به ومن له الحق لم ياذن في الطلب والاثبات بل أمر فيه بالأعراض والدفع ما أمكن والوجه الثاني ورجحه البلقيني أنهم تسمع ويجب حله على غير حدود الله تعالى وإذا فصل بعض المتأخرين فقال انها تسمع الا في محض حدود الله تعالى

* (كتاب العتق) *

بمعنى الاعتاق وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق القرم اذا سبق وعتق العرنج اذا طار واستقل فكان العبد اذا فلك من الرق تخلص واستقل وشرط ازالة ملك عن أدنى

وآثرته وقوله لا إلى مالك أي خاص نخرج الوقف فان الملك في الموقوف لله تعالى على المعقد
ومن قال ازالة الرق عن آدمي لا يحتاج الى ذلك وقال شيخنا قوله لا إلى مالك دخل فيه الوقف
والجواب أن يقال ازالة الملك ذاتا ومنفعة فالمنافع في الوقف ملك للموقوف عليه (قوله تقربا)
هو لبيان الواقع كما هو شأن القبول للاحتراز (قوله فلا يصح عتقهما) وهو سرام ثم
ان أرسل ما كولا بقصد باحتله من يأخذه جازولا خذله كله فقط قل على الجلال (قوله في
معنى السواحب) جمع سائبة وهي الناقة التي كانت تسب في الجاهلية فتسرح لا تمنع من ماء
ولا مري ولا ينفع بها (قوله فك رقبة) أي من الرقبان اعتقها فيقرب بلغة الفعل ومثله أطمع
وفي قراءة أخرى بلغة المصدر فبهما مرفوعين لكن باضافة الاول وتنوين الثاني فعلى القراءة
الاولى وهي قراءة بلغة الفعل بدل من قوله اقسم أو يسان له كانه قيل فلا فك رقبة ولا أطمع
وأما على القراءة الثانية وهي قراءته بلغة المصدر فبشأن خبر مبتدأ محذوف أي هو فك رقبة
أو أطمع وتكون أول الإباحة ويكون المبتدأ المقدّر وهو عائد على مضاف مقدر
في قوله وما أدراك ما العقبة أي ما اقحامها هو أي اقحامها فك الخ واحتج الى تقدير هذا
المضاف لاجل أن يفسر المصدر وهو الاقحام بالمصدر اه ملخصا اعراب السبعين وقوله تعالى
أي في حق زيد بن حارثة لما اعتقه النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي غير موضع) أي وقوله
تعالى في غير موضع فهو معطوف على قوله تعالى فك رقبة (قوله وفي السبعين) عبارة مرفوعة
شرحه وخبر السبعين أي عارجل اعتق امرأ مسلما استنقذ الله بكل عضو منه عضوا منه من
النار حتى القرح بالقرح اه ولعل الرواية مختلفة اه ايج وحتى يحتمل أن تكون الغاية هنا
الاعلى والادنى فان الغاية تستعمل في كل منهما فتشتمل الادنى لشرف أعضاء العباد عليه
كالجمعة والعبيدين ونحو ذلك ويحتمل أن يراد الاعلى فان حفظه أشد على النفس قاله الحافظ
العراق اه شورى والقرح يشمل الدبر والقبل وسمى قرحا لا قرحا جسه أي انفتاحه وظاهر
الحديث أن العتق يكفر الكبائر لأن معصية القرح الزنا وهو من أكبر الكبائر وذلك لأن العتق
منية على كثير من العبادات لأنه أشق على النفس من الوضوء والصلاة والصوم لما فيه من بذل
المال الكثير ولذلك كان الحج أيضا يكفر الكبائر اه عناني على التحرير (قوله مؤمنة) للغالب
فلا مفهومة (قوله كالقل) بضم الغين أي الحبل وأما بكسر هاء فهو الحقد في الصدر شبه
التخلص من الرق بقل الحب من الرقبة واستعار القل للتخلص فتكون استعارة تصريحية
أصلية (قوله فهو محتبس) أي محبوس وقوله به أي بالملك (قوله قديمتان) كعتق الأمة
من الرجل وعتق العبد من المرأة وانظر لو كان العتيق واحدا والعتق خنثى هل يعتق العضو
الزائد منه تبعاً أم لا راجعه وأجاب بعضهم بأنه يعتق لأن الخنثى في نفس الامر أذكر أو أنثى
ويؤيده الرواية الثانية في كلام الشارح التي ذكرها عن سنن أبي داود ثم ان الجواب الثاني
في كلام الشارح أحسن من الاول لنقض الاول باللسان فانه يحصل به الكفر الذي هو أغش
الكبائر حتى من الزنا م د وأجيب بأن ذنب القرح الذي يوجب الحد لا يسقط بالتوبة بخلاف
اللسان فانه اذا كفر به وناب بأن أسلم سقط عنه القتل (قوله نسمة) أي انسانا جوهرى
(قوله وعاش ثلاثا وستين سنة) لو قال وعاش كذلك لكان أخصر كما قال بعد (قوله حكيم)

لا إلى مالك تقر بالي الله تعالى ونخرج
بالآدمي الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما
كما في زوايا النسايا عن الراقي لو ملك طائرا
وأراد إرساله فوجهاً أن أحبهما المانع لانه
معنى السواحب والاصل في مشروعيته
قبل الاجماع قوله تعالى فك رقبة وقوله
تعالى واذا تقول للذي أنعم الله عليه أي
بالاسلام وأنعت عليه أي بالعتق كما قاله
المفسرون وفي غير موضع فحصر رقبة
وفي الصحيحين من أعتق رقبة مؤمنة
اعتق الله بكل عضو منها عضواً من
أعضائه من النار حتى القرح
بالقرح وفي سنن أبي داود ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة
مؤمنة كانت فداءه من النار ونحت
الرقبة بالذكور في هذين الخبرين لا ق ملك
السيد الرقيق كالغفل في رقبته فهو
محتبس به كما محتبس الدابة بالحبيل
في عنقه فاذا أعتقه أطلقته من ذلك
الغل الذي كان في رقبته وقوله حتى
القرح بالقرح خصه بالذكور اما لان
ذنبه فاحش وأما لانه قد يختلف
من المعتق والمعتق * (فائدة) * أعتق
النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين
نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة وأعتقت
السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها تسعا
وستين وعاشت كذلك وأعتق عبد الله
ابن عمر ألفا وأعتق حكيم

بوزن أمير وحرام بحامهم له مكسورة بوزن كالب مصباح (قوله ذوالكرع) بضم الكاف
 وتحقيق الراء وقوله الجبري نسبة الى جبر بوزن درهم اسم قبيلة وهو اى الكراع اسم لجماعة
 من الخليل اى صاحب الخيل (قوله ويصح العتق) اى الاعناق (قوله جائز التصرف) اى
 نافذ التصرف (قوله اهل التبرع) هو معنى المتن لكنه فيه زيادة على المقصود حيث كونه
 يخرج المكاتب فانه ليس أهلا للتبرع مع كونه جائز التصرف قال م ر فى شرحه نعم لو أوصى به
 نفسه أو أعتق عن غيره باذنه أو أعتق المشتري المبيع قبل قبضه أو الامام قنيت المال على
 ما يأتي أو الولي عن الصبي فى كفارة قتل أو اهن موسر لمهون أو وارث موسر لقن التركة صح
 (قوله أو من وكيل) عطف على قوله من كل مالك وقوله لم يمت مولى أى بسبب قتل فقط
 (قوله فلا يصح من غير مالك) هذا محترز قوله وأهلية تبرع وقوله ولا من مبيع محترز قوله
 والولاء (قوله ومحجور عليه بسفه) أى بالقول المنجز أما بالفعل فينفذ منه وأما المعلق كالتدبير
 فكذلك ينفذ منه وأما المفسد فلا ينفذ منه بالفعل ولا بالقول المنجز بخلاف المعلق كالتدبير فيصح
 منه (قوله ولا من مبيع) أى بالقول المنجز أما بالقول فينفذ وكذا المعلق كالتدبير لانه بالموت
 يزول عنه الرق فصار أهلا للولاء (قوله ومكاتب) أى لا بالقول ولا بالفعل ولا معلقا ولا منجزا
 (قوله ويتصور الأكرام) مرتبط بمحذوف أى أما الأكرام بحق فيصح ويتصور الخ وكذا يتصور
 فى كفارة لزم الصبي فامتنع الولي من العتق فأكرهه الحاكم وأعتق فيصح أى عتق الولي
 عن كفارة الصبي فى القتل العمد من مال الصبي اه (قوله بشرط العتق) أى الاعناق (قوله
 وشئت ولاؤه) وفائدة شئته ان السيد لو أسلم ورثه بالولاء (قوله مسلما) حال من المفعول
 (قوله ولا يصح عتق موقوف) كان الانسب ذكرها عند الكلام على الركن الثاني وهو العتق
 الا أن يقال انه ما من نسبة للمعلق (قوله ولا نذ لك) أى العتق (قوله يبطل به حق الخ) أى
 ان كان وقت ترتيبه وكان الاول أن يقول لانه يبطل حق الموقوف عليه أعم من أن يكون فيه
 ترتيب أولا (قوله ويصح معلقا بصفة) وهو أى التعليق غير قرينة ان قصد به حث أو منع
 أو تحقيق خبر أو الاقربة حيث كان من مسلم ويجرى فى التعليق هنا ما مر فى الطلاق من كون
 المعلق بفعله . بالياء أولا ولا يشترط لصحة التعليق اطلاق التصرف بدليل صحته أى التعليق من
 نحو واهن معسر ومفسد ومتردد شرح م ر لان العبرة فى التعليق بوقت وجود الصفة وقوله
 وهو أى التعليق غير قرينة مفهومه ان العتق المترتب عليه يكون قرينة ويقضى ذلك قول ابن حجر
 وهو قرينة اجماعا اه ع ش على م ر (قوله كالتدبير) مثال الحقيقة الوقوع ومثال غيرها
 كدخول الدار (قوله لما فيه) أى فى التعليق أى فى صحته (قوله على صفة بعد الموت) كان
 دخلت الدار بعد موتى فأنت حر وان دخلت الدار بعد موتى بشهر فأنت حر وكسبه بعد موت
 السيد وقبل وجود الصفة للوارث وليس للوارث التصرف فيه بما يزيل الملك لتعلق حق العتق
 به ولا كذلك المالك فان تصرفه نافذ والشارع ممكنه من ذلك ولا كذلك الوارث اه وسيأتى
 فى التدبير للشارح التصريح بما ذكر وقوله وليس للوارث الخ أى ان كان المعلق عليه فعلة
 وامتنع منه بعد عرضه عليه اه شرح م ر اج (قوله لم تبطل الصفة) هذا مصور بما اذا كان
 المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخلت الدار فانت حر فان التعليق يبطل بالموت

ابن حرام مائة مطوقين بالفضة وأعتق
 ذوالكرع الجبري فى يوم غمائية
 آلاف وأعتق عبد الرحمن بن عوف
 ثلاثين ألفا رضى الله تعالى عنهم
 وحشرنا معهم آمين وأركانه ثلاثة
 معتق وعتيق وصيغة وقد شرع فى
 الركن الاول فقال (وبصح
 العتق من كل مالك) للرقبة (جائز
 التصرف فى ملكه) اهل التبرع والولاء
 مختارا ومن وكيل أو ولي فى كفارة
 لزم مولى فلا يصح من غير مالك
 بلا إذن ولا من غير مطلق التصرف
 من صبي ومجنون ومجور عليه بسفه
 أو فليس ولا من مبيع ومكاتب ومكروه
 بقبحه ويتصور الأكرام بحق فى البيع
 بشرط العتق ويصح من سكران ومن
 كافر ولو حر يابى وبث ولاؤه على عتيقه
 المسلم سواء أعتقه مسلما أو كافرا ثم أسلم
 ولا يصح عتق موقوف لانه غير مملوك
 ولان ذلك يبطل به حق بقية البطون
 ويصح معلقا بصفة محققة الوقوع
 وغيرها كالتدبير لما فيه من التوسعة
 لتحصيل القرينة واذا علق الاعناق على
 صفة لم يملك الرجوع فيه بالقول
 ويملك بالتصرف كالبيع ونحوه
 ولو باعه ثم اشتراه لم تعد الصفة ولو علقه
 على صفة بعد الموت ثم مات السيد
 لم تبطل الصفة

ويصح مؤقتا ويلغو التأقيت والركن الثاني (٣٩٠) العتيق ويشترط فيه أن لا يتعلق به حق لازم غير عتيق يمنع بيعه كاستولادة ومؤجر

بجلاف ما يتعلق به ذلك كرهن على تفصيل مربيانه وهذا الركن لم يذكره المصنف ثم شرع في الركن الثالث وهو الصيغة وهي اما صريح واما كناية وقد شرع في القسم الاول بقوله (ويقع العتيق) أي يفقد (بصريح) لفظ (العتيق والتحرير) وما تصرف منهما كانت عتيق او معتق أو محرر او حررتك لو رودهما في القرآن والسنة متكررين ويستوي في الفاظهما الهازل واللاعب لأن هزلها مجتد كإرواء الترمذي وغيره وكذا فرك رقية وما تصرف منه كفسوك الرقية صريح في الاصح لو روده في الف - رآن * (فروع) * لو كان اسم امته قبل ارفاقها حرة فسميت بغيره فقال لها يا حرة عتقت أن لم يقصد النداء باسمها القديم فان كان اسمها في الحال حرة لم تعتق الا ان قصد العتيق ولو أقر بجزية رقيقه خوفا من أخذ المكس عنه اذا طالبه المكاس به وقصد الاخبار به لم يعتق باطنار لو قال لامرأة زاجته فأخري يا حرة فباتت أمته لم تعتق ولو قال لعبد افرغ من عملك وانت حر وقال اردت حرام العمل لم يقبل ظاهرا ويدين ولو قال الله اعتقتك عتيق او اعتقتك الله فكذلك كما هو مقتضى كلام الشيخين ولو قال لعبد انت حر مثل هذا العبد وأشار الى عبد آخر لم يعتق ذلك العبد كما يجتبه النووي لأن وصفه بالعبد يمنع عتقه ويعتق مخاطب فان قال مثل هذا ولم يقل العبد عتقا كما صوبه النووي وان قال الاسنوي انما يعتق الاول فقط ولو قال السيد لرحل انت تعلم ان عبدى حررتني باقراره وان لم يكن المخاطب عالما بجزية لانه قال له

كما هو ظاهر وانما لم يطل لانه لما قيد بالمعلق عليه بما بعد الموت صارت وصية وهي لا تبطل بالموت سم على حج عش على مر (قوله ويصح مؤقتا) كاعتقتك شهرا مثلا وقوله ويلغو التأقيت أي ويعتق حالا اه مد (قوله أن لا يتعلق به الخ) هذا الذي صادق بأربع صور بأن لا يتعلق به حق أصلا أو يتعلق به حق جائز كالعارية أو يتعلق به حق لازم هو عتيق كاستولادة أو يتعلق به حق لازم غير عتيق لا يمنع البيع كالأجارة وهذا هو المنطوق وأما المفهوم فصورة واحدة وهي ما اذا تعلق به حق لازم غير عتيق يمنع بيعه وذلك كإرهن اه (قوله يمنع بيعه) صفة لحق (قوله كاستولادة) مثال لما يصح عتقه وقوله ومؤجر مثال لما يتعلق به حق لازم لا يمنع البيع عش (قوله على تفصيل) وهو أن يكون الرهن معسرا فان كان موسرا صح عتقه كاستيلاده قال في متن المنهج ولا ينفذ الاعتيق موسرا وبلاذم أي الرهن الموسر وتكون قيمته ما رهنه ما كانهما (قوله والتحرير) أي وفك الرقبة (قوله وما تصرف منهما) عطف تفسير لقوله بصريح العتيق والتحرير وكان الاظهر أن يقول أي ما تصرف منهما وبعبارة سم وهو ما تصرف منهما كانت عتيق اه وأما نفس العتيق والتحرير كانت اعتناق أو تحرير فكناية كما في أنت طلاق (قوله لو رودهما في القرآن) فيه نظير بالنسبة للعتق فليست في أي آية ورد فيها اه قل وأجيب بأن المراد ورد مجموعهما فيهما فالتحرير ورد فيهما والعتق ورد في السنة فقط (قوله وما تصرف منه) عطف تفسير (قوله كفسوك الرقية) أو فككت رقبته اه سم (قوله فروع) أي سبعة وقيل ثمانية (قوله لو كان اسم أمته الخ) هذا خارج باشتراط قصد اللفظ لعناه (قوله ان لم يقصد النداء) بأن قصد العتيق أو أطلق ومجمله ان كانت مشهورة بهذا الاسم حالة النداء فان كان قد هجر وترك فانها تعتق عند الاطلاق كما قاله سم (قوله لم تعتق) سواء قصد النداء أو أطلق (قوله وقصد الاخبار) أي كاذبا اه مرحومي فان قصد الانشاء أو أطلق عتيق مرحومي وقوله لم يعتق باطنا أما ظاهرا فاعتق وهذا هو المعتمد كما في شرح مرفان اطلع الحاكم على ذلك فرق بينهما وبينه ما يمنع من استخدامه وفي سل قال الاسنوي وكذا لا يعتق ظاهرا كما اقتضاه اطلاقهم في أنت طالق لمن أراد حلها من وثاق بجامع وجود القرينة الصارفة فيهما (قوله فباتت أمته) ينصب امته الحاقا بالبات بكات وقوله لم تعتق بشكل عليه ما مر في نظيره من الطلاق الآن يجب أن هناما عارضا قويا وهو غلبة استعمال حرة في نحو ذلك بمعنى العقيقة عن الزنا ولا كذلك ثم لو قيل له امته زانية فقال بل حرة واراد عقيقة قبل وكذا ان أطلق فيما يظهر للقرينة القوية هنا اه ايج (قوله فكذلك) فهو صريح فيهما كطلقك الله ويشارق نحو باعك الله حيث كان كناية لضعفها بعدم استقلالها بالمقصود بخلاف ذينك اه شرح مرف وقوله بعدم استقلالها أي لانه لا بد معها من القبول فهو على قاعدة ان كل ما استقل به الانسان اذا أسنده لله كان صريحا ولا يستقل به الانسان كالبيع اذا أسنده لله كان كناية وقد نظم هذه القاعدة بعضهم فقال

ما فيه الاستقلال بالانشاء * وكان مسندا الذي الآلاء

فهو صريح ضده كنيابه * فكأن لاذ الضابط اذا رايه

(قوله ذلك العبد) أي المشار اليه (قوله انما يعتق الاول فقط) ضعيف (قوله لان قال له

أنت تظن أو ترى) أي أن عبدي حر فلا يعتق ويفارق الاولي بأنه لو لم يكن حراً فيها لم يكن
 الخطاب عالماً بحريته وقد اعترف بعلمه والظن ونحوه بخلافه قال الأذري وينبغي استفساره
 في صورتي تظن وترى ويعمل بتفسيره شرح الروض مرحوم فان قال مراده بالظن والرؤية
 العلم عتق والا فلا (قوله والصريح لا يحتاج الى نية لا يقاؤه) لكن لابد من قصد اللفظ لمعناه
 كما سيذكره (قوله أما قصد الصريح) محترز قوله لا يقاؤه (قوله وهو ما احتمل الخ) وعبرة
 قل وأما انت ابني اوبتي اوابي اوابي وهذا ابني اوابي وهذه ابي اوبتي فتعنى ظاهر اوابنا
 ولو في خوف من مكسر بشرط امكانه حسا وان عرف نسبه وقال شيخنا ان اراد بذلك الملاطفة
 فلا عتق صريحاً بل هو كناية اهـ (قوله لا ملك لي عليك) اي لكوني اعتقك ويحتمل لكوني بعثك
 ومنه ما اذا قال له وهبتك نفسك ناويا العتق فيعتق وان لم يقبل او ناويا التملك فيعتق ان قبل
 فوراً وعبرة شرح مـ ولو قال وهبتك نفسك ونوى العتق عتق ولم يصح لقبول والتملك
 عتق ان قبل فوراً كما في ملكتك نفسك قال سمـ ولو اوصى له برقبته اشترط القبول بعد الموت
 (قوله مع احتمال غيره) اي كالبيع والوقف مثلاً (قوله وان احدثت) اي وجدت بها قرينة
 بأن قال العبد لسيدته اعتقني فقال لا ملك لي عليك مثلاً شيخنا (قوله كالامساك في الصوم) فانه
 يحتمل العادة والعبادة ولا يميز بينهما الا بنية (قوله يشترط ان يأتي بالنية) أي في جرمن اللفظ
 (قوله وهو الظاهر) معتد (قوله من السوداء) أي لامن السيادة بمعنى الشرف المستزمنة
 للحرية لانه اذا كان من السيادة يعتق لان السيادة الكاملة لا تكون الا للحرية ان التعليل
 لا يفيج المذعي الا اذا كان الاشتقاق خاصاً بكونه من السوداء وليس كذلك بل يجوز ان يكون من
 السيادة غاية الامر ان اللفظ محتمل لان يكون من السوداء ومن السيادة فينبغي ان يكون كناية
 والسودد بالهمز مثل قنقذ كما في القاموس فهو بضم السين لا غير ويجوز ابدال الهمزة فيه
 واوا والادال الاولي يجوز ضمها وقتها كما نص عليه شارح لامية ابن مالك فقه أربعة أوجه اهـ
 (قوله وتدير المنزل) عطف تفسيره على ياسيدي بامدبر منزلي بمعنى انه قائم بحالعه وهذا
 لا ينافي الرقبة وقوله وتدير المنزل أي من كون الانسان يدبر احوال منزله فيما يحتاجه من
 كونه يكفيه في معاشه كذا وكذا وملبسه كذا وكذا ويغني عن الضأن اللحم الخشن مثلاً وغيره
 من طبع اللحم فيه مثلاً فالتدبير نصف المعيشة اهـ (قوله أي فيما هو صالح فيه) أي في العتق
 (قوله أنا منك حر) كذا في شرح المنهج واعترض بعضهم بأن الصواب أنا منك طالق وهو
 ما في أكثر النسخ منه لان الكلام في صيغة الطلاق وأنا منك حر لا صريح ولا كناية لافي الطلاق
 ولا هنا أي فلا يكون قوله أنا منك طالق كناية في العتق وان كان كناية في الطلاق والفرق ان
 النكاح الذي ينحل بالطلاق يقوم بكل من الزوجين بدليل انه لا يأخذ خامسة ولا كذلك هنا
 فان الرق لا يقوم بالسيد كما يقوم بالعبد تأمل عـ ش قلا عن شرح البهجة ومحل كونه غير كناية
 هنا ما لم يقصد به ازالة العلة بينه وبين رقبته وهي عدم النفقة ونحوها بحيث صار منه كالاجنبي
 والا كان كناية عـ ش (قوله فلا يتقذه العتق) أي فيكون لغوا (قوله فاذا اعتق المالك)
 لعل الاولي الواو لان التفريع غير ظاهر (قوله معين) الاولي معيناً لانه صفة لبعض فكان
 الصواب نصبه الا أن يقال انه نعت مقطوع أي هو معين أو أنه مجرور بالجاورة أو أنه على لغة

أنت تظن أو ترى) أنت تظن أو ترى والصريح لا يحتاج
 الى نية لا يقاؤه كسائر الصرائح لانه
 لا يفهم منه غيره عند الاطلاق فلم يصح
 لتقويته بالنية ولأنه جازم كما ترقيق
 العتق وان لم يقصد ايقاعه اما قصد
 الصريح لمعناه فلا بد منه ليخرج ابعي
 تلفظ بالعتق ولم يعرف معناه ثم شرع
 في القسم الثاني وهو الكناية بقوله (و)
 يقع العتق أيضاً باللفظ (الكناية) وهو
 ما احتمل العتق وغيره كقوله لا ملك لي
 عليك لاسطان لي عليك لاسيل لي
 عليك لاختدعة لي عليك انت سائبة
 انت مولاي ونحو ذلك كازلت ملكي
 أو حكمتي عنك لاشعار ما ذكر بالالة
 الملك مع احتمال غيره ولكن قال المصنف
 (مع النية) اي لابد من نية العتق
 وان احدثت بها قرينة لاحتمالها غير
 العتق فلا بد من نية التمييز كالامساك
 في الصوم * (تنبيه) * يشترط ان يأتي
 بالنية قبل فراغه من لفظ الكناية كما مر
 ذلك في الطلاق بالكناية ولو قال لعبد
 ياسيدي هل هو كناية أو لا وجهان يرجح
 الامام انه كناية وجرى عليه ابن المقرئ
 وهو الظاهر ورجح القاضي والغزالي انه
 لغولانه من السوداء وتدير المنزل وليس
 فيه ما يقتضي العتق وصيغة طلاق
 أو ظاهراً صريحة كانت او كناية كناية
 هنا أي فيما هو صالح فيه بخلاف قوله
 للعبد اعتد أو استبرئ رجك أو رقبته
 أنا منك حر فلا يتقذه العتق ولو نواه
 ولا يضطر خطأ بتد كبيراً وتأنيث فقوله
 لعبد انت حر ولا تمت انت حر صريح
 ونصح اضافة العتق الى جرمن الرقيق
 كما قال (فاذا اعتق) المالك (بعض
 عبد) معين كيداه وشائع منه كربعة

(عق جميعه) سراية كظاهرة في الطلاق وسواء المومس وغيره لما روى النسائي ان رجلا اعتق شقصا من غلام فذ ك ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأجاز عتقه وقال ليس لله شريك هذا (٢٩٢) اذا كان باقية له فان كان باقية لغيره فقد ذكروه بقوله (وان اعتق شركا) بكسر الشين

ربعة الذين يرسمون المنصب بصورة المرفوع والمجرور (قوله عق جميعه) أي ان كان المباشر لعتقه المالك أو شريكه باذنه فان كان وكبلا أجنبيا فان أعتق جزأ شاعا معينا كعصف عتق والا فلا يعتق منه شيء قل وبعبارة ايج فان كان الوكيل شريكا عتق ما عتقه وسرى والفرق أنه لما كان يملك الاعتاق عن نفسه نزل فعليه منزلة شريكه ولا كذلك الاجنبي فيقتصر فيه على ما اعتقه لافرق بين أن يوكل في الكل أو البعض اه مد (قوله ليس لله شريك) أي لانه لو نفذ عتق الشقص الذي أعتقه فقط كان هذا الشقص المعتق لله تعالى والشقص الباقي ملكا له فكان شريكا لله تعالى في ملك هذا العبد (قوله مشتركا) الصواب اسقاطه لان النصيب ليس مشتركا وانما المشترك العبد بتمامه (قوله ويصرف في الديون) لان قيمة نصيب شريكه تصير كالدين لتتزل الاعتاق منزلة الاتلاف شرح الروض (قوله يوم الاعتاق) أي وقته وهو ظرف للقيمة وظرف لقوله مومس ولو كان يساره بمال غائب لانه لا يشترط للعتق دفع القيمة بالفعل (قوله سرى الى ما يسره الخ) والشريك مطالبة المعتق بدفع القيمة واجباره عليها فلومات اخذت من تركته فان لم يطالبه طالبه القاضى واذا اختلفا في قدر قيمته فان كان العبد حاضرا وقرب العهد ووجع أهل التقويم أو مات أو غاب أو طال العهد صدق المعتق في الاظهار لانه غارم اه سم زى (قوله شركا) بكسر الشين المجبة واسكان الراء أي جزأ مملوكا له (قوله وكان له مال يبلغ عن العبد) فيه أن هذا يقتضى انه لا بد أن يكون مومسرا بجميع قيمة العبد مع أن المدار على كونه مومسرا بنصيب شريكه فقط وأجيب بأنه على حذف مضاف والتقدير يبلغ ثمن باقي العبد شيخنا وبعبارة ع ش على م قوله يبلغ عن العبد أي عن ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة واطلاق الثمن على القيمة فيه تسامح (قوله قيمة عدل) مفعول مطلق والعدل بمعنى الاستواء أي لازيادة ولا نقص فيها ويصح أن يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل أي شخص عادل لا جور وعنده ولا ظلم عنده وقال ع ش أي بتقويم عدل (قوله فأعطى) وليس الاعطاء قيد في العتق بل يعتق حالا وان تأخر الاعطاء كما تدل عليه الرواية الآتية وقوله حصصهم أي قيمة حصصهم (قوله وعق عليه العبد) يقتضى ان العتق متأخر عن التقويم واعطاء الشركاء وليس مرادا وأجيب بأن الواو لا تقتضى ترتيبا ولا تعقيبا (قوله والا) أي وان لم يكن له مال (قوله فقد عتق عليه منه ما عتق) قال في فتح الباري قوله عتق منه ما عتق قال الداودى هو بفتح العين في الاول ويجوز الفتح والضم في الثانى وتعقبه ابن التين بأنه اتقدم غيره وانما يقال عتق بالفتح وأعتق بضم الهمزة ولا يعرف عتق بضم أوله لان الفعل غير منعقد اه مد (قوله قيمة العبد) أي باقية (قوله فهو عتيق) أي معتق بفتح المثناة اسم مفعول (قوله وقضية اطلاق التقويم) أي المذكور في الحديث وقوله شموله أي التقويم وقوله لما أي النصيب وقوله عليه أي الشريك والاولى حذف لو كان وقوله بقدره أي المقوم المفهوم من التقويم (قوله وهو كذلك) أي فلا يمنع تعلق الركة شرح المنهج (قوله ولهذا واشترى به) أي بما في يده عبد الخ (قوله ويستثنى من السراية) أي المذكورة في المتن (قوله بأن استولدها) أي الشريك أي ثم أعتق شريكه نصيبه (قوله فلا سراية) أي على المعتق الذي هو غير المستولد (قوله لان السراية تتضمن النقل) أي نقل الملك أي والمستولدة لا تقبله (قوله ويجرى الخلاف

أي نصيبا مشتركا (له في عبد) سواء كان شريكه مسلما أم لا كترصيه ام قل (وهو مومس سرى العتق) منه بمجرد تلفظه به (الى باقية) من غير توقف على اداء القيمة * (نبيه) * المراد بكونه مومسرا ان يكون مومسرا بقيمة حصصة شريكه فاضلا ذلك عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليلته وكست ثوب يلبسه وسكنى يوم على ما سبق في الفلس ويصرف الى ذلك كل ما يباع ويصرف في الديون (وكان عليه) بمجرد السراية (قيمة نصيب شريكه) يوم الاعتاق لانه وقت الاتلاف فان أسير ببعض حصته سرى الى ما أسير به من نصيب شريكه والاصل في ذلك خبرا الصحيحين من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ عن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعق عليه العبد والافقد عتق عليه منه ما عتق وفي رواية من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد فهو عتيق واحترز بقيد يساره عن احصائه فانه لا يسرى بل الباقي ملك لشريكه ويعتق نصيبه فقط والاعتبار باليسار بحالة الاعتاق فلو أعتق وهو معسر ثم أسير فلا تقويم كما قاله في الروضة وقضية اطلاق التقويم شموله لما لو كان عليه دين بقدره وهو كذلك على الاظهر عند الاكثرين كما قاله في الروضة لانه مالك لما في يده ناقد قصر فيه ولهذا واشترى به عبدا وأعتقه نفذ ويستثنى من السراية ما لو كان نصيب الشريك مستولدا بأن استولدها وهو معسر فلا سراية في الاصح لان السراية تتضمن النقل ويجرى الخلاف فيما استولدها أحدهما وهو معسر ثم استولدها الآخر (الخ)

ثم أعتقها أحدهما ولو كانت حصة الذي لم يعتق موقوفة لم يسر العتق اليها قولا واحدا كما قاله في الكفاية ويستثنى صورتان لا تقوم فيهما على المعتقد من يساره الأولى ما إذا وهب الأصل لقرعه شقصا من رقيق ٣٩٣ وقبضه ثم أعتق الأصل ما بقي في ملكه فانه

يسرى الى نصيب الفرع مع اليسار ولا قيمة عليه على الرابع والثانية ما لو باع شقصا من رقيق ثم جرع على المشتري بالفلس فأعتق البائع نصيبه فانه يسرى الى الباقي الذي له الرجوع فيه بشرط اليسار ولا قيمة عليه لان عتقه صادف ما كان له أن يرجع فيه ولو كان رقيق بين ثلاثة فأعتق اثنان منهم نصيبهما معا وأحدهما معسر والآخر وسرقوم جميع نصيب الذي لم يعتق على هذا الموسر كما قاله الشيوخ والمريض معسر الا في ثلث ماله فاذا أعتق نصيبه من رقيق مشترك في مرض موته فان خرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وعتق جميعه وان لم يخرج الا نصيبه عتق بلا سراية ولا تختص السراية بالاعتاق وحينئذ استلاد أحد الشريكين الموسر الامة المشتركة بينهم يسرى الى نصيب شريكه كالعقيل أو أولى منه بالنفوذ لانه فعل وهو أقوى من القول ولهذا ينفذ استلاد الجنون والمجنون عليه دون عتقهما وابلا المريض من رأس المال وعتاقه من الثلث وخرج بالموسر المعسر فلا يسرى استلاده كالعقيل نعم ان كان الشريك المستولد أصلا لشريكه سرى كما لو استولد الجارية لتي كلهاه وعليه قيمة نصيب شريكه للاتلاف بازالة ملكه وعليه أيضا حصته من مهر مثل للاستمتاع بملك غيره مع أوش البكارة لو كانت بكر وهذا ان تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة كما هو الغالب والا فلا يلزمه حصة مهر لان الموجب له تعقيب الحشفة في ملك غيره وهو مستوفى شروط سراية العتق أربعة الا قول

الخ) والاصح عدم السراية للتعليل المذكور (قوله ثم أعتقها) أي نجزع عتقها وقوله أحدهما أي أحد المستولدين وانما يعتق نصيب الآخر بالتخيير أو بالموت (قوله ولا قيمة عليه) أي تنزيلا لاعتاقه منزلة رجوعه في الهبة لان السراية تتضمن نقل ماسرى اليه (قوله ثم جرع على المشتري) أي قبل أداء الثمن (قوله فأعتق البائع نصيبه) أي الذي لم يبعه (قوله بشرط اليسار) هو قيد للسراية في الصورتين وان لم يلزمه غرم لتوقف السراية على اليسار وان تخلف القرم لعرض فعله أنه لو كان معسرا لم يسر لباقيه فيه ما فسقط توقف المرحوم في ذلك (قوله لان عتقه) راجع لكل من المستثنين فهو علة للمستثنين وهو تعليل لعدم لزوم القيمة فيهما أي انه لما كان لكل من الأصل وبائع المفلس الرجوع نزل عتقه منزلة رجوعه فكأنه ما أعتق الا ملكه فلم يلزمه القيمة (قوله واحدهما معسر) فان أيسر اقوم عليهم حصة الشريك على قدر الرؤس لا على قدر الملك بخلاف الشفعة لان الاخذ به من فوائد الملك وسيل السراية سبيل ضمان المتلفات اه مرحوم بخلاف السراية لان شقان المتلف يستوي فيه القليل والكثير كالومات من جراحتهم المختلفة وبهذا فارق ما مر في الاخذ بالشفعة لانه من فوائد الملك وغمرته فوزع بحسبه اه (قوله والمريض معسر الا في ثلث ماله الخ) غرضه بذلك الاشارة الى التعميم في قوله السابق وهو معسر أي فكأنه قال موسرا ما بكل ماله أو ثلثه وذلك في حق المريض (قوله والمجنون وعليه) أي بسفه أما المجنون وعليه بفلس فلا ينفذ استلاده على المعتد شرح مر (قوله فلا يسرى استلاده) أي ويلزمه حصة شريكه من المهر ومن أرش البكارة ومن الولد لانه فوت ريق حصته منه عليه (قوله نعم) استند الى على قوله فلا يسرى أي محل كون المعسر لا يسرى استلاده ما لم يكن أصلا مستولدا أمة مشتركة بينه وبين ولده وهو معسر يسرى كما لو استولد الامة التي كلها ملك لولده (قوله كما لو استولد الجارية) أي ولو كان معسرا (قوله التي كلها له) أي لقرعه (قوله وعليه قيمة الخ) راجع لاصل المسئلة وهو قوله يسرى الى نصيب شريكه كالعقيل بل أولى (قوله حصته من مهر) أي مهر ثيب وقوله مع أرش البكارة أي مع حصته من أرش البكارة (قوله من مهر مثل) بخلاف قيمة حصة الولد لان أمة صارت ام ولد لا فيكون العاقل في ملك المولود فلا تجب القيمة شرح المنهج (قوله وهذا) أي لزوم الحصة من المهر وارش البكارة (قوله ان تأخر الانزال) ولا يعرف الامنة (قوله والا) بأن تقدم الانزال أو قارن فلا يلزمه حصة المهر ويلزمه حصة شريكه من القيمة وقوله والا فلا يلزمه حصة مهر هذا يقتضي انه يلزمه حصة أرش البكارة مطلقا والوجه انه كال مهر من حيث التقييد المذكور وفلوقال الشارح هذا ان تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة وعن ازالة البكارة كما هو الغالب والا فلا يلزمه ذلك لكان انسب كما يفيد كلام ع ش على م ر وفيه أيضا ولو تنازعا فزعم الواطي تقدم الانزال والشريك تأخره صدق الواطي فيما يظهر عملا بالأصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تأخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لان الأصل فيمن تعدى على ملك غيره الضمان حتى يوجد مستقط ولم تحققه وهذا أقرب والحاصل أن الشريك الذي أحبل الامة المشتركة ان كان موسرا غرم قيمة نصيب شريكه منها مطلقا ولا يلزمه قيمة حصته من الولد مطلقا وأما حصته من المهر وارش البكارة فيلزمه ان تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة والا فلا

اعتاق المالك ولو بناته باختياره كشرائه جره أصله وليس المراد بالاختيار مقابل الاكراه بل المراد السبب في الاعتاق ولا يصح الاحتراز بالاختيار عن الاكراه لان الكلام ٢٩٤ فيما يعتق فيه الشقص والاكراه لا يعتق فيه وخروج بالاختيار ما لو ووث بعض فرعه

اه (قوله اعتاق المالك) المراد بالاعتاق ما يشمل العتق عليه بدليل تنبيهه المذكور (قوله باختياره) المراد منه ان ملكه الذي ترتب عليه العتق اختياري وليس المراد ان العتق باختياره ليخرج بذلك المكره لان الكلام في عتق الخرمع السراية للباقي والمكره لا يعتق عليه شيء أصلاً لاجره ولا غيره حتى يحترز عنه بقيد الاختيار فيكون قوله بالاختيار متعلقاً بما لاك أي كان ملكه بالاختيار كالشراء لا بالقهر كالارث (قوله السبب) أي التسبب (قوله ما لو ووث بعض فرعه) صورته ان زوجته مالكة لايه أو ابنه من غيرهما ثم ماتت عن زوجها وأخيه فبرث زوجها النصف من أبيه أو ابنه ويعتق عليه ولا يسرى ومثل الارث الرد بالعيب مثال ذلك ما لو باع بعض ابن أخيه ثم مات فورث أخوه الذي هو أبوالولد المبيع ثم ان المشتري اطلع على عيب في المبيع فردّه واسترجع بعض ابنه المبيع عتق عليه ولا يسرى ان كان موسراً كما ذكره - ش وس ل (قوله فانه لم يسر) المناسب أن يقول لا يسرى (قوله الشرط الثالث الخ) تقدم هذا أيضاً وهو الصورة التي استشهداها من السراية (قوله أن يكون محلها) أي السراية (قوله ومن ملك واحد الخ) هذا محله اذا كان المالك حراً كاملاً فيخرج المكاتب والمبعض حتى لو ملك المبعض بقتله أو أمته لا تعتق عليه وان مات بل تورث عنه لا يقال انها تعتق بكونه لانه لا يرق بعد الموت لانها انتقلت للوارث بمجرد موته ولا ملك له بعد الموت حتى يقال تعتق عليه وليست مسئولة اه دبري مد وقوله من والديه أي احده أصوله وان علا ولو من جهة الام (قوله من النسب) فيهما ولو جلاً واختلافاً نسباً ومنفياً بلعان بعد استلحاقه فلو ملك زوجته الحامل منه عتق محلها وقال شيخ شيوخنا عميرة لوقال لمن يملك بعضه اعتقه عتق على ألق ففعل لم يعتق فراجع اه قل وذهباً بوحيفة وأجد الى تعدى ذلك لكل ذي رجم تحرم اه سم وعند أبي حنيفة ان كل عاصب يجبر القاصر على النكاح ولها النكاح بعد البلوغ والبالغ البكر عنده لا تزوج الا بعد استئذانها (قوله كالارث) بأن ورث أمه من أخيه لايه أو ورث أباه أو أمه من عمه (قوله لن يجزى ولد) بفتح الياء أي يكافئ حل قال تعالى وجرناهم بما صبروا واحة وحريراً (قوله فيعتقه أي الشراء) قال م ر في حواشيه ظن داود الظاهري أن الرواية بنصب فيعتقه عطف على فيشتريه فيكون الولد هو المعتق والمشهور في الرواية رفعه والضمير عائدة على المصدر الذي دل عليه الفعل تقديره فيعتقه الشراء لان بنسب الشراء حصل العتق من غير احتياج الى لفظ وعلى النصيب ينعكس المعنى والصواب الاول ويؤيده رواية عتق عليه وفي رواية أخرى فهو حر وعلم مما ذكرناه انه لا حاجة الى ما قاله أصحابنا من أن المراد بالاعتاق التسبب اليه بالشراء لانفس التلقظه والولد المنبى باللعان فيه وجهان والظاهر المنع فان استلحقه عتق عليه اه وفي سم ما يوافقه اه ع ش على المنهج (قوله وقالوا اتخذ الرحمن ولدا) أي من الملائكة نزلات هذه الآية في خراعة اسم قبيلة حيث قالوا الملائكة بنات الله وأضافوا الى ذلك انه تعالى صاهر الجن على ما حكى الله عنهم فقال وجعلوا بينه وبين الجنة نسباً ثم انه تعالى نزه نفسه عن ذلك بقوله سبحانه لان الولد لابت وان يكون شبيهاً بالوالد ولو كان لله تعالى ولداً لشبهه من بعض الوجوه ولا بد وان يحالفه من وجه واحد وما به المشاركة غير ما به الممايرة فيقع التركيب في ذات الله تعالى وكل مركب ممكن فالتخاذه للوليد

أوأصله فانه لم يسر عليه العتق الى باقيه لان التقويم سبيل سبيل ضمان المتلفات وعند انتهاء الاختيار لا يصنع منه بعد اتلافا الشرط الثاني أن يكون له يوم الاعتاق مال يفي بقيمة الباقي أو بعضه كما مر الشرط الثالث أن يكون محلها قابلاً للنقل فلا سراية في نصيب حكم بالاستيلاد فيه ولا الى الحصة الموقوفة ولا الى المنذور واعتاقه الشرط الرابع ان يعتق نصيبه ليعتق أولاً ثم يسرى العتق الى نصيب شريكه فلو اعتق نصيب شريكه لغا ذل المالك ولا تبعه فلو اعتق نصيبه بعد ذلك سرى الى حصة شريكه ولو اعتق نصف المشترك وأطلق حمل على ملكه فقط لان الانسان انما يعتق ما يملكه كما جزم به صاحب الانوار (ومن ملك واحداً من والديه أو مولوديه) من النسب يكسر الدال فيهما ملكاً قهراً كالارث أو اختيارياً كالشراء والهبة (عتق عليه) أما الاصول فلقوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ولا يتأقن خفض الجناح مع الاسترقاق ولما في صحيح مسلم لن يجزى ولد والده الا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه أي الشراء لان الولد هو المعتق بانثاءه العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل رواية فيعتق عليه وأما الفروع فلقوله تعالى وما ينبت للرجن أن يتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا أني الرجن عبداً وقال تعالى وقالوا اتخذ الرجن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولدية والعبدية (تنبيه) * شمل قوله والديه أو مولوديه الذي كورمهم ما والانات علواً وسفلوا المحدد بينهما أم لانه حكم متعلق

على كونه مكملاً غير واجب الوجود وذلك يخرج عن حدّ الإلهية يريد خله في حدّ العبودية
بذلك نزه تعالى نفسه عنه فلما نزه نفسه عن الولد أخبر عنهم بأنهم عباده والعبودية تنافي الولادة
أه مخلصاً من تفسير الفخر الرازي والعبودية أفضل من العبادّة لأنها تنقطع بالموت بخلاف
العبودية قائمتها باقية حتى بعد الموت فإنّ الإنسان في غاية الذلّ والعجز والخضوع حتى في الآخرة
إلى المولى الكريم وذلك عين العبودية (قوله بالتقربة) أي الخاصة (قوله لأنه لم يرد فيه) أي
في عتقهم بالملك (قوله بل قال النسائي الخ) أي فلا دلالة فيه وبقرض دلالة يراد بنى الرحم
الاصول والفروع جلالاً للمطلق على المقيد قل (قوله لا يصح شراء الولي) أي يحرم ولا يصح
حل (قوله انما يتصرف عليه) الأولى له (قوله ولو وهب) أي القريب المذكور لمن ذكر أي
للطفل أو المجنون أو السفينة (قوله به) أي بقرية أي بجميعه فان كان يلزم منه لم يقبله مطلقاً
لضرره بالسراية ولزوم القيمة قل وعبارة شرح م ر ولو وهب له أي جميعه فلو وهب له بعضه
والموهوب له موهوب لم يجز للولي قبوله وان كان كاسباً لانه لو قبله للملك وعتق عليه وسرى فوجب
قيمة حصّة الشريك في مال المجهور عليه ويفرق بينه وبين قبول العبد بعض قريب سيده
وان سرى بأن العبد لا يلزمه رعاية مصلحة سيده من كل وجه فصح قبوله اذ لم يلزم السيد المؤنة
وان سرى لتسوّف الشارع للعتق والولي تلزمه رعاية مصلحة المولى عليه من كل وجه فلم يجز له
التسبب في سراية يلزمه قيمتها اه وفيه أنّ المعتقد في مسئلة العبد عدم السراية لكونه دخل
في ملك السيد قهراً وعليه في المانع من أن يقال بوجوب القبول على الولي وعدم السراية على
الصبي لانه لم يملك باختباره الآن يقال فعل الولي لما كان بطريق النيابة عن الصبي بولايته
عليه نزل منزلة فعل الصبي فكأنه ملكه باختباره ولا كذلك العبد ع ش على م ر (قوله كان
كان هو) أي المولى الموهوب له وفي هذه الحالة تفقده في بيت المال ان كان مسلماً وليس له من
يقوم به أمّا الذي يفتق عليه منه لكن قرضاً كما قاله في موضع ذكر في آخره تبرع شرح
م ر (قوله أو فرعه كسوبا) أي أو كان فرعه الموهوب له كسوبا أي في صورة المجنون أي
إذا وهب المجنون فرعه الكسوب وقال بعضهم قوله أو فرعه كسوبا الأولى أن يقول أو قرية
أي وهو الموهوب (قوله فعلى الولي قبوله) فان أبي قبل له الحاكم فان أبي قبل هو الوصية
اذ يبلغ دون الهبة لبطولها بترأخي القبول سم (قوله لم يجز) أي ولا يصح حل (قوله عتق
عليه) ويرثه ع ش (قوله لان الشرع أخرجه) أي فلا ضرر على الورثة لانه لم يضيع عليهم شيئاً
(قوله بلا محاباة) بأن كان بمن مثله قال في المصباح حبوت الرجل جاء بالكسر والمدّ أعطيته
الشيء من غير عوض ثم قال وجاباه محاباة سألحه مأخوذ من حبوته اذا أعطيته ع ش على م ر
(قوله لانه) أي المالك (قوله ولا يرثه) أي لو خرج كله من الثلث لانه الذي يترحمه فيه
بخلاف من عتق من رأس المال اذ لا يتوقف عتقه على اجازته (قوله لانه لو ورثه) اشارة الى
قياس استثنائي استثنى فيه تقيض التالي كما أشار اليه بقوله فيبطل فينتج تقيض المقدم كما أشار
اليه بقوله فيمنع ارثه والنتيجة هي الدعوى المذكورة في قوله ولا يرثه (قوله لكان عتقه تبرعا
على الورثة) الأولى على الوارث والمراد به المملوك بالعوض لانه حينئذ وارث فيكون عتقه تبرعا
عليه نفسه والتبرع في مرض الموت لواوثر حكمه حكم الوصية له أي لا يتعدّ الا برضا الورثة

بالتقربة فاستوى فيه من ذكرناه
وخرج من عداهما من الأتارب
كما لا خوة والاعمام فانهم لا يعتقون
بالمالك لانه لم يرد فيه نص ولا هو في معنى
ما ورد فيه النص لا تتفاء البعضية
عنه وأمّا خبر من ملك ذا رحم فقد
عتق عليه فضعيف بل قال النسائي
انه منكر وخرج يقولان من التسبب
أصله أو فرعه من الرضا فانه لا يعتق
عليه (تمت) لا يصح شراء الولي
للطفل أو المجنون أو سفينة قريب الذي
يعتق عليه لانه انما يتصرف عليه
بالقبطة ولا غبطة لانه يعتق عليه ولو
وهب لمن ذكر أو وصى له ولم تلزمه
نفقته كان مكان هو في مصر أو
فرعه كسوبا فعلى الولي قبوله ويعتق
على موليه لا تتفاء الضرر وحصول
الكامل للبعض فان لم يرثه نفقته لم يجز
للولي قبوله ولو ملك أصله أو فرعه
في مرض موته مجاباً كان ورثه أو
وهب له عتق عليه من رأس المال لان
الشرع أخرجه عن ملكه فكأنه لم
يدخل وهذا هو المعتقد كما صح في
الروضة كالشرحين وان صح في
المنهاج انه يعتق من ثلثه وان ملكه
بعوض بلا محاباة عتق من ثلثه لانه
فوت على الورثة ما بذله من الثمن ولا يرثه
لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على
الورثة فيبطل

وهذا يقتضي أن الوصية تتوقف على اجازة المتبرع عليه مع أن المعتبر اجازة باقي الورثة وعبارة
 شرح المنهج لكان عتقه تبرعاً على الوارث اه وهي أولى ويمكن أن أُل في كلام الشارح للجنس
 وقوله على الوارث أي لانه كأنه تبرع بعتقه على وارث فيشترط فيه اجازة الوارث ولم يكن
 هذا الوارث وقت الشراء حرّاً حتى يصح اجازته فالمراد بالوارث من سيصير وارثاً وهو العتيق
 (قوله لتعذر اجازته) أي هذا الوارث الذي ملك بعوض أي اجازة نفس العتيق واقتضى كلامه
 كغيره هنا أن الوصية للوارث تتوقف على اجازته نفسه أي اجازة الموصي له كبقية الورثة مع أن
 عبارتهم هناك وهي وتصح لوارث ان اجازة باقي الورثة صريحة في خلاف ذلك اللهم الا أن تصور
 المسئلة بأنه لا وارث له غيره فيقرب ما ذكره (قوله المتوقف) أي الارث وقوله المتوقف أي
 العتيق وقوله عليها أي الاجازة لكس الاجازة متوقفة على الارث بلا واسطة وهو متوقف عليها
 بواسطة العتيق (قوله فان كان المريض مديناً) تقييد لقوله وان ملكه بعوض بلا محاباة عتيق من
 الثلث أي اذ لم يكن مديناً مديناً مستغرق وقول مد انه تقييد لقوله عتيق من رأس المال
 فيه مساحمة (قوله بدين مستغرق) فان لم يكن الدين مستغرقاً أو سقط بإبراء وغيره عتيق ان
 خرج من ثلث ما بقي بعد وفاة الدين في الاولى أو ثلث المال في الثانية أو اجازة الوارث فيهما
 والاعتق منه بقدر ثلث ذلك شرح المنهج وقوله والا أي وان لم يخرج من ثلث ما بقي بعد وفاة
 الدين في الاولى ولا من ثلث المال في الثانية ولم يحجزه الوارث فيهما وقوله بقدر ثلث ذلك أي
 ثلث ما بقي بعد وفاة الدين أو ثلث المال (قوله بمحابة) أي بنقص عن قيمته كأن اشترى بخمسين
 ما يساوي مائة اه سم (قوله فقدرها) وهو الخسوس من رأس المال أي فقطع النظر عنه
 ولا يدخل في الاعتبار بل يعتبر ما دفعه فقط وهو الخسوس فاذا كان عنده مائة أخرى عتيق العبد
 كله لان الخسوس التي دفعها خرجت من الثلث والخسوس المحابي بهما قطعنا النظر عنها فلم تقطع
 النظر عن المحابي به فانه لا يعتق العبد الا اذا كان عنده مائتان أخريان غير قيمة العبد فان لم يكن
 عنده الا الخسوس التي دفعها عتيق منه بقدر ثلثها من النصف الثاني (قوله لرقيق) يخرج
 المكاتب والمبعض أما المكاتب فيقبل ولا يعتق على السيد وأما المبعض فان كانت مهيأة
 لكل حكمه ففي نوبته كالحرة وفي نوبة السيد كالقن وان لم تكن مهيأة فغايته لعلق به قن وما يتعلق
 بسيدته يأتي فيه ما مر اه ايج والمناسب ذكر هذه المسئلة في شروط السراية (قوله جزء بعض
 سيدته) أي أصله وأفرعه (قوله وقال في الروضة) معتمد كافي مر وما في المنهاج ضعيف ايج

* (فصل في الولاة) *

قيل كان الانسب تأخيرها عن أبواب العتق كلها لانه يترتب على جميع أنواعه كما يأتي في قوله
 سواء كان منجزاً الخ الا أن يقال انه ذكره بعد العتق بالقول لثبوته للامتنع ولعصبته بخلاف
 التدبير والاستيلاء فان الولاة فيها للعصبة فقط (قوله المعاونة والمقاربة) متغايران والمقاربة
 للشيء القرب منه أي فكانت أحد أقاربه (قوله بالخيرية) الاولى بالعتق (قوله متراخية) أي
 أحكامها المترتبة عليها متأخرة عن أحكام النسب المترتبة عليه (قوله والصلاة) أي عليه
 (قوله لجة) أي تشابه واختلاط كما تخلط اللحمه سدى الثوب حتى يصير كالشيء الواحد كما
 بينهم من المداخلة الشديدة والسدى بفتح السين مع القصير هو المسمى عند الناس بالقيام

تعد اجازته لتوقفها على ارثه المتوقف
 على عتقه المتوقف عليها فتوقف كل
 من اجازته وارثه على الآخر فيمتنع
 ارثه فان كان المريض مديناً بدين
 مستغرق لما له عند موته يبيع للدين
 ولا يعتق منه شيء لان عتقه يعتبر من
 الثلث والدين يمتنع منه وان ملكه
 بعوض بمحابة من البائع فقدرها
 كله بمحابة فان كان من رأس المال
 والباقي من الثلث ولو هو برقيق جز
 بعض سيده فقبل عتيق قال في المنهاج
 وسرى وعلى سيده قيمة باقيه لان الهبة
 لهبة لسيدته وقال في الروضة ينبغي
 أنه لا يسرى لانه دخل في ملكه قهراً
 كالارث وهذا هو الظاهر كما اعتمد
 البلقيني وقال ما في المنهاج وجسه
 ضعيف غريب لا يلتفت اليه

* (فصل في الولاة) *

وهو بفتح الواو والمد لغة القرابة
 مأخوذ من الموالاة وهي المعاونة
 والمقاربة وشراً عصوبة سبها زوال
 الملك عن الرقيق بالخيرية وهي متراخية
 عن عصوبة النسب فيرتب بها المعتق
 وبلى أمر النكاح والصلاة ويعقل
 والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى
 ادعوهم لا يأتهم الى قوله تعالى
 ومواليكم وقوله صلى الله عليه وسلم
 اتى الولاة من اعتق وقوله صلى الله عليه
 وسلم الولاة لجة كلمه النسب

ويسمونه أيضا بالمسدية اه وفي المختار للجمعة بالضم القرابة ولجمة الثوب تضم وتفتح وفي
 الشورى ما نصه حكى الازهرى عن ابن الاعرابي لجمة القرابة ولجمة النسب اللام مفتوحة فيهما
 ثم قال والعامّة يقولون بضم اللام في الحرفين والذي أعرفه لجمة النسب بضم اللام مع جواز
 الفتح ولجمة الثوب بالفتح والضم اه وقال قل قوله لجمة بضم اللام وقبحها بمعنى الاختلاط
 أو بمعنى الملاصقة وتفسير بعضهم له بالقرابة بعيد اه (قوله أى اختلاط) فسر للجمعة هنا
 بالاختلاط وتفسيرها فيما يأتي بالقرابة ويمكن أن التفسير الأول لغوى والثاني شرعى كذا قيل
 ولعل الظاهر العكس (قوله لانه لو ورت) بالبناء للمفعول وكان حق التعليل أن يقول لانه
 لو ورت لم يثبت للعصبة في حياة المقتى اه مد (قوله من حقوق العتق) أى من آثاره المترتبة
 عليه فيثبت على العتيق ولو كافرا ولا يثبت معه الارث مادام على اختلاف الدين وهو قسمان
 ولا مباشرة وهو الذى يثبت على من مسه رق لمن وقع منه العتق وولا مسراية وهو الذى يثبت
 على من لم يمسه رق من جهة أصوله لان النعمة على الاصل نعمة على فرعه اه رحافى (قوله
 فلا يتنى) أى الولاء بنفسه أى بانكاره وبجده أو اعتاقه بشرط أن لا ولأه له عليه وان كان
 المقرع هو الثانى اه شيخنا وليس لنا شرط يصح مشروطه مع فساد شرطه الا هذا والعمرى
 والرقبى (قوله قضاء الله) أى حكمه أحق بالاتباع من أن الولاء لمن أعتق وشرطه أى الله
 عز وجل أوثق أى أقوى (قوله انما الولاء الخ) بيان للشرط (قوله أم بصفة) أى أم حصل
 بصفة أم بكتابة بأداء أى مع أداء الخ اذ العتق به لا بالكتابة كما قاله ع ش (قوله أم بقرابة) فان
 قلت ان القريب متصف بوصف القرابة فافائدة ثبوت الولاء معها أجيب بأنه قد يظهر لثبوت
 الولاء فائدة في بفت أعتقت أباه ولم يكن غيرهما فانما تأخذ النصف بالنسب والنصف الآخر
 بالولاء فتقدم على بيت المال وأيضا الايمان والتعاليق (قوله أو بشراء الرقيق) أى أم حصل
 بشراء الرقيق وانظر لو يجوز عن الثمن هل يعود رقيقا أو يستمر في ذمته الى اليسار لانه عتق بمجرد
 العتق يظهر الثانى (قوله أم ضمنا) قال بعضهم هو معطوف على قوله منجزا واعتراض بأن
 الضمى منجز فلا يصح عطفه عليه فالأولى أن يكون معطوفا على محذوف أى استقلا لا أم
 ضمنا (قوله عقد عتاقة) فيكون الولاء للبائع فيكون بيعه له عتقاله كما سبق في آخر الفصل
 (قوله كقوله الخ) في كون العتق ضمنا فيما ذكر نظر لانه مصرح به والضمى انما هو البيع
 ان قال اعتق عبدك عنى بكذا والهبة ان لم يقل بكذا (قوله أما اذا أعتق غيره) مقابل قوله
 كقوله لغيره الخ والاضح أن يقول أما اذا اعتق عبده عن غيره بغير اذنه وبعبارة مد قوله
 أما اذا أعتق غيره عبده عنه بغير اذنه أى بأن قال لعبده أعتقتك عن فلان ولم يكن فلان أذن
 له في اعتاقه عنه فان الولاء للمباشر للعتق خلا لما في أصل الروضة من ثبوت الولاء لمن عتق
 عنه لا للمالك (قوله لا يثبت له) أى الذى أعتق عنه وقوله وانما يثبت للمالك معتمد وقوله
 في أصل الروضة ضعيف (قوله واستثنى من ذلك) أى من ثبوت الولاء لمن أعتق أو من
 قوله والولاء من حقوق العتق والثانى أظهر لان الموجود فيما ذكره عتق لا اعتاق وفي الاستثناء
 نظرا لان المقر لم يقع منه اعتاق وانما الذى وقع منه الاقرار بالحرية فقط وحينئذ فالاستثناء
 صورى لان العتق حاصل باقراره بالحرية لا بغيره (قوله مالو أقر بجزية عبدا) أى أو أمة يد

أى اختلاط كل اختلاط النسب لا يباع
 ولا يوهب والجمعة بضم اللام القرابة
 ويجوز فتحها ولا يورث بل يورث به لانه
 لو ورت لا شتر له فيه الرجال والنساء
 كسائر الحقوق (والولاء من حقوق
 العتق) اللازمة له فلا يتنى بنفسه
 فلا أعتقه على أن لا ولأه له عليه وأنه
 لغيره لفا الشرط لقوله صلى الله عليه
 وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو
 باطل قضاء الله أحق وشرطه أوثق انما
 الولاء لمن أعتق ويثبت له الولاء سواء
 أحصل العتق منجزا أم بصفة أم
 بكتابة بأداء أم بمجموع أم بتدبير أم باستيلاء
 أم بقرابة كأن ورت قريسه الذى
 يعتق عليه أو ملكه يبيع أو هبته أو
 وصية أو بشراء الرقيق نفسه فانه عقد
 عتاقة أم ضمنا كقوله لغيره اعتق
 عبدك عنى فأجابته أما ولأه بالاعتاق
 فلغير السابق وأما بغيره فبالقياس
 عليه أما اذا أعتق غيره عبده عنه بغير
 اذنه فانه يصح أيضا لكن لا يثبت له الولاء
 وانما يثبت للمالك المقتى خلا لما
 وقع في أصل الروضة من أنه يثبت له
 لا للمالك واستثنى من ذلك مالو أقر
 بجزية عبدا ثم اشتراه فانه يعتق عليه
 قوله أم بقرابة هذه القولة ليست من
 التجربة

ولا يكون ولاؤه بل هو موقوف لأن الملك بزعمه لم يثبت له وانما عتق مؤاخذاة له بقوله وما لو أعتق الكافر كافرا فخلق العتق بدارا للحرب واسترق ثم اعتقه السيد الثاني فولأؤه للثاني ٣٩٨ وما لو أعتق الامام عبدا من عبيد بيت المال فإنه يثبت الولاء عليه للمسلمين لا للمعتق

غيره (قوله ولا يكون ولاؤه) أي للمعتق وهو المشتري (قوله موقوف) أي إلى أن يبين الحال (قوله لأن الملك بزعمه) لأنه يزعم أنه حر بسبب اقراره بالحرية وشراؤه اقتداء له بمن يستخدمه وانما قال بزعمه لاحتمال كذبه (قوله وما لو أعتق الامام عبدا) فيه نصريح بصحة اعتناق الامام من بيت المال وهو ما جرى عليه مروان كان مقتضى القواعد عدم الصحة لأنه لا مصلحة فيه للمسلمين وينبغي على ذلك بطلان أوقاف الجرا كسة لانهم أرقا لم يقع عتقهم بطريق صحيح فتصرفاتهم من مال بيت المال باطلة لعدم صحة ملكهم فن استحق من بيت المال شيئا جازله الاكل منها أي من الاوقاف ومن لا فلا وقد علمت أن المعتمد صحة العتق فبذلك الانسان ما أعطوه له اه مد (قوله بينهما) أي بين المسلم والكافر اذا كان للمسلم قريب كافر (قوله بحماه) أي بأحكام حياته من ولاية النكاح والعقل عنه وجماعه أي فيصلى عليه ويرثه (قوله اختلفوا في صحته) أي فلا يحتج به (قوله وحديث تحوز) بالحاء المهملة (قوله عتيقها) أي موروث عتيقها وقوله ولقيطها فيه الشاهد فهو وجه تضعفه لأن تركه اللقيط لبيت المال لاحق لها فيه وأما ولدها الذي لا عتق عليه أي لاجله فيمكن أن تحوز ماله بأن انفردت ولم ينظم بيت المال فتحوز ماله فرضا وردا اه (قوله وحكمه) أي الارث الخ في تفسير الشارح الضمير بالارث قصور مع أنه لا يناسب قوله حكم التعصيب بالنسب في أربعة أحكام قاله صواب حذف الارث وجعل الضمير راجعا للولاء وحاصل ذلك أن قوله أي الارث فيه مسامحة من وجهين الاول أن الارث لم يتقدم له ذكر والثاني أنه جعل حكم الارث بالولاء حكم التعصيب بالنسب في أربعة أحكام منها الارث فتقوّل العبارة إلى أن حكم الارث بالولاء حكم التعصيب بالنسب في الارث مع زيادة وفي ذلك ركازة فكان الاولى ابقاء المتن على ظاهره ويقتصر على قوله في أربعة أحكام عقب النسب (قوله في صلاة الجنابة) وجميع ما يتعلق بالميت (قوله وينقل الولاء) أي فأنه كالارث به والا فالولاء نفسه لا ينتقل كما أن نسب الانسان لا ينتقل عنه (قوله دون سائر الورثة) كالآتم والاخ للآتم والزوجة وقوله ومن يعصمهم كالبنيات والاخوات وهو عطف خاص على عام (قوله ظاهر كلامه) أي حيث قال وينقل ويجاب بأن المتن على تقدير مضاف أي فوائد الولاء فلا ينافي انه كان نابتا له من قبل (قوله في حياته) وينبئ عليه انه لو كان المعتق فاسقا انتقلت ولاية التزويج لمن بعده من عصبته وكذا لو كان كافرا والعتيق والعاصب مسلمين ومات العتيق فإنه يرثه العاصب المسلم مع حياة المعتق الكافر (قوله الامر عتيقها) عبارة المنهج الاعتيقها باسقاط من (قوله أو منتقيا اليه) صوابه أو منتقيا اليه لأنه مجرور عطف على من عتيقها الا أنها سرت له من المنهج وهي فيه نصها صحيح لأن ما قبلها منصوب وعبارة الاعتيقها ومنتقيا اليه والمراد بكونه منتقيا اليه أي بأن يكون من فروعه أو من عتقائه وعبارة الشنشوري وكما ثبت الولاء على العتيق الذكر والا يثبت على أولاده وأحفاده وعلى عتيقه وعتيق عتيقه الخ (قوله بنسب) أي كونه وبنته وابن ابنه وبنت ابنه وان سفلوا لاشواخوته وأعمامه وأصوله (قوله لما سرت أنها لارث) أي لتوقف العتق على العصبوبة بالنفس وهو لا يوجد فيها من حيث النبوة بل من حيث كونها معتقة معتق (قوله ومحل ميراثها الخ) هذا علم من قوله بلا وارث الخ (قوله فبإثبات العتيق له) أي للعاصب وقوله لأن معتق المعتق وهو البنت هنا

(قوله)

* (تنبيه) * يثبت الولاء للكافر على المسلم كعتقه وان لم يتوارثا كما ثبتت علاقة النكاح والنسب بينهما وان لم يتوارثا ولا يثبت الولاء بسبب آخر غير الاعتناق كسلام شخص على يد غيره وحديث من أسلم على يد رجل فهو أحق الناس بحماه وجماعه قال البخاري اختلفوا في صحته وكالتقاط وحديث تحوز المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عتق عليه ضعفه الشافعي وغيره (وحكمه) أي الارث بالولاء (حكم التعصيب) بالنسب في أربعة أحكام التقدم في صلاة الجنابة والارث به وولاية التزويج وتحمل الدية (عند عدمه) أي التعصيب بالنسب وانما تقدم النسب لقوته (وينتقل) الولاء (عن المعتق) بعد موته (إلى الذكور من عصبته) أي المعتق التعصيب بأنفسهم دون سائر الورثة ومن يعصمهم العاصب لانه لا يورث كما سرت فلوا تنقل إلى غيرهم كان موروثا * (تنبيه) * ظاهر كلامه أن الولاء لا يثبت للعاصب مع وجود المعتق وليس مرادا بل يثبت لهم في حياته والمتأخر لهم عنه انما هو قوائمه ولا ترث امرأة بولاء الامن عتيقها الخبر السابق أو منتقيا اليه ينسب أو ولده فان عتق عليها أبوها كأن اشترته ثم أعتق عبد اغت بعد موت الاب بلا وارث من النسب للاب والعبد غال العتيق للبنت لالكونها بنت معتقه لما سرت أنها لارث بل لأنها معتقة المعتق ومحل ميراثها إذا لم يكن للاب عصبه فان كان كآخ أو ابن عم فبإثبات العتيق له ولا شيء لها لأن معتق المعتق

فبإثبات العتيق له ولا شيء لها لأن معتق المعتق

(قوله متأخر عن عصبية) كالإخ وابن العم (قوله فقالوا إن الميراث للبت) للإلخ ولا لابن العم المتقدم لكونها أقرب منهما وغفلوا عن أن جهة القرب شرط في الإرث بها وجود العصبية فيها وهي من حيث كونها بنتا للعصبة لها وإنما عصبية بها من جهة كونها معتقة للمعتق وهي من هذه الحقيقة متأخرة الرتبة عن الإخ وابن العم اه مد (قوله عصبية له) أي للاب فيه نظر لأنها معتقة لأعصبته (قوله ثم معتقه) أي معتق المعتق (قوله ووارث العبد ههنا عصبته) أي المعتق وهو أخوه أو ابن عمه (قوله فكان) أي العاصب مقدما على معتق معتقه وهي بنته وقوله مع وجوده أي العاصب (قوله ونسبة غلط القضاة الخ) العبارة فيها قلب أي نسبة القضاة للغلط (قوله أخ وأخت) وصوره بعضهم أيضا بما إذا اشترت الاخت فقط أباهما ثم مات الأب ثم العتيق عنها وعن أخيهما فيكون ميراثه للإخ فقط وعلى ما نقله الشارح جرى السبكي في فتاويه نظما فقال

إذا ما اشترت بنت مع ابن أباهما * وصار له بعد العتاق موالى
وأعتقه هم ثم المنية بعت * عليه وما نوا بعده بلى
وقد خلقوا مالا فما حكم ما لهم * هل الابن يحويه وليس يلى
أم الاخت تبقى مع أخيهما شريكة * وهذا من المسؤول جل سؤالي
فأجاب

للابن جميع المال أذهو عاصب * وليس لقرض البنت إرث موالى
واعتاقها تدلى به بعد عاصب * لذا حجت فافهم حديث سؤالي
وقد غلطت فيه طوائف أربع * متين قضاة ما عوه يلى *

اه ما في فتاوى السبكي (قوله للإخ وحده) أي لإخ البنت وهو ابن الميت وإنما كان الولاء له لأنه عصبية للمعتق بخلاف البنت فإنها وإن كان لها الولاء على العبد المذكور لأن أباها عصبية للمعتق من النسب وهو مقدم على معتق المعتق (قوله والولاء لأعلى العصب) كذا في نسخة المؤلف وفي نسخة والولاء على العصب وهي صحيحة والمعنى على ترتيب العصب اه اج وهذا كلام مستأنف (قوله مثاله) أي الأعلى (قوله فلو مات الآخر) أي ابن المعتق وهو عم الولد الموجود (قوله فكل منهما) أي العتيق وأبى معتقه أما العتيق فلأنه معتق له وأما أبو المعتق فلأنه عصبية لمعتقه (قوله فلا ولأ واحدة) أي لأ ولأ من أيهما اليها لا شرا كهما في شراء الأب أي فلا يقال كل منهما تقول للأخرى أنت بنت عتيق فأولئك لما مر من قوله لا يرث امرأة بولاء الامن عتيقها ومن منتم اليه بنسب أو ولأ وعبارة مد قوله فلا ولأ واحدة منهما على الأخرى أي لا تقا على كل منهما ولا مباشرة فإذا ماتت أحدهما فلا أخرى نصف مالها بالأخوة والباقي لمعتقها بالولاء والحاصل أن هذه لا تقاس على التي قبلها وهي ما إذا أعتق أبى معتقه فإن الولاء يسرى من الابن فذلك كان لكل منهما الولاء على الآخر بخلاف هذه فلا ولأ من أيهما اليها حتى يصير لكل منهما الولاء على الأخرى أي فلا يقال كل منهما تقول للأخرى أنت بنت عتيق فأولئك لما مر من قوله لا يرث امرأة بولاء الامن عتيقها ومن منتم اليه بنسب أو ولأ وجوابه أن ما مر في عتق الكل لا البعض أي وكل واحدة لم تعتق إلا البعض اه وفي الجواب

متأخر عن عصبية النسب قال الشيخ أبو علي سمعت بعض الناس يقول أخطأ في هذه المسئلة أربع مائة فاض فقالوا إن الميراث للبت لأنهم رأوها أقرب وهي عصبية له بولائها عليه ووجه الغفلة أن المتقدم في الولاء المعتق ثم عصبته ثم معتقه ثم عصبته ثم معتق معتقه ثم عصبته وهكذا ووارث العبد ههنا عصبته فكان مقدما على معتق معتقه ولا شيء لها مع وجوده ونسبة غلط القضاة في هذه الصورة حكاه الشيخان قال الزركشي والذي حكاه الامام عن غلطهم فيما إذا اشترى أخ وأخت أباهما فأعتق الأب عبدا ومات ثم مات العتيق ففأولاً ميراثه بين الإخ والاخت لأنهما معتقا لمعتقه وهو غلط وإنما الميراث للإخ وحده والولاء لأعلى العصب في الدرجة والقرب مثاله ابن المعتق مع ابن ابنه فلو مات المعتق عن ابنين أو أخوين فمات أحدهما وخلف ابنا فالولاء لعمه فمات الآخر وخلف تسعة بنين فالولاء بين العشرة بالسوية ولو أعتق عتيق أبى معتقه فكل منهما الولاء على الآخر وإن أعتق أجنبي أخيه لابن أو لاب فاشترتا أباهما فلا ولأ واحدة منهما على الأخرى

ولو أعتق كافر مسلماً وله ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه فولأؤه للمسلم فقط ولو أسلم الآخر قبل موته فولأؤه لهما ولو مات في حياة معتقه غير أنه لبيت المال (ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته) لأن الولاء كالنسب فكما لا يصح بيع النسب ولا هبته فكذلك لا يصح بيع الولاء ولا هبته ولأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته متفق عليه * (تمت) * لو نكح عبد

وفقة فخره اه مد (قوله ولو أعتق كافر مسلماً) وعكسه لو أعتق مسلم عبداً كافر أو مات عن ابن مسلم وكافر ثم مات العتيق غير أنه للابن الكافر لأنه الذي يرث المعتق بصفة الكفر اه شنشوري (قوله بعد موت معتقه) ليس بقيد على المعتق لأن الولاء ثابت لعصبة في حال حياته (قوله لبيت المال) المعتق أن ميراثه للابن المسلم ولا يكون أبوه مانعاً له لأن من قام به وصف مانع من الارث يصير به كالمعدم ويتنقل الارث لمن بعده (قوله لو نكح عبد) خرج به الحر فلا ولا على أولاده منها حل (قوله معتقه) اسم مفعول بالنسب والتسوية وهو مفعول لنكح (قوله لموا الى الام) في التسخير الصالح لموا الى الام وهو المناسب لقوله لأنه لكن المناسب لقوله من موا الى الام الخ الجمع وأجيب عن افراد الضمير بأنه راجع للمولى المقهور من الموا الى (قوله لأنه المنعم) أي المولى المقهور من الموا الى (قوله وانما ثبت لموا الى الام) أي ابتداء لعدم أي الولاء (قوله ومعنى الانجزار) أشار به الى أنه ليس معنى الانجزار انه ينطف على ما قبل المنجيز اليه حتى يسترد به ميراثه من انجزيه زى (قوله فلم يبق منهم) أي من موا الى الاب (قوله بل يكون الميراث لبيت المال) أي لعدم العصبة بالولاء لأن (قوله فان أعتق الجدة) بالبناء للمفعول وكذا في قوله فان أعتق الاب الخ (قوله فان أعتق الاب) أي بفرض انه كان حياً والافترض هذه المسئلة أنه مات رقيقاً اه ايج (قوله جز ولا اخوته) يؤخذ منه أنه لا يشترط في الاخوة كونهم أشقاء بل متى كان على اخوته ولا انجزيه من موا اليهم اليه ويصرح بذلك قوله انجزيه ولا اخوته لا يسه من موا الى الام فان الاخوة للاب تصدق بالاخوة للاب والام وبالاخوة للاب وحده اه ع ش على مر وانظر أي فائدة في جز ولا اخوته اليس مع أنه يرثهم بالنسب وقد تظهر فيما اذا كان الوالد المعتق أمي فان ارثه لهم بالنسب فقط النصف فرضاً وبالولاء النصف فرضاً بالنسب والنصف الا تخرب بالولاء تعصباً (قوله اليه) أي الى هذا الولد (قوله ولا يجز ولا نفسه الخ) أي واذا انجز جزته بقي موضعه شرح بهجة أي فولأؤه لموا الى الام على الصحيح وقيل انه يصير كالأصل ولا وجه له اه شيخنا قال البرماوى على المنهج وعليه لومات اخوته ورثهم موا الى أمته لأن لهم الولاء على هذا الولد الذي له الولاء على اخوته بعق أبيه

* (فصل في التدبير) *

أي في الامور المتعلقة به (قوله وهو لغة النظر في عواقب الامور) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم التدبير نصف المعيشة والتعريف المذكور في حق المخلوق وأما في حق البارى فعنه ابرام الامور وتنفيذه وقضاؤه اه من كفاية الطالب لابي زيد القيرواني (قوله تعليق عتق بالموت) أي موت السيد وحده أو مع صفة قبله لا معه ولا بعده والمراد تعليق عتق من مالك كما صرح به في المنهج فخرج به مالو وكل غيره فيه فانه لا يصح لانه تعليق والتعليق لا يصح التوكيل فيها كما لو وكل شخص آخر في تعليق طلاق زوجته فانه لا يصح كاذره البرماوى والشوبرى فكان الاولى للشارح أن يزيد لفظ من مالك (قوله فهو تعليق عتق بصفة) أي فلا يحتاج الى قبول ولا يصح الرجوع عنه بالقول كما تقدمت (قوله ولهذا) أي لكونه تعليق عتق وقوله لا يقتصر الى اعتناق أي من الورثة (قوله دبر) بضمين وتسكن الباء تحضيفاً أي عقب الحياة (قوله دبر غلاماً) اسم الغلام يعقوب والسيد أبو محمد كورا الانصارى اه ايج (قوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم) أي

معتقة فأنتم بولد فولأؤه لموا الى الام لانه المنعم عليه فانه عتق باعتناق أمته فاذا عتق الاب انجزيه الولاء من موا الى الام الى موا الى الاب لأن الولاء فرع النسب والنسب الى الآباء دون الامتهات وانما ثبت لموا الى الام لعدمه من جهة الاب فاذا أمكن عادالى موضعه ومعنى الانجزار أن يقطع من وقت عتق الاب عن موا الى الام فاذا انجزيه موا الى الاب فلم يبق منهم أحد لم يرجع الى موا الى الام بل يكون الميراث لبيت المال ولومات الاب رقيقاً وعتق الجدة انجزيه الولاء من موا الى الام الى موا الى الجدة لانه كلاب فان أعتق الجدة والاب رقيقاً انجزيه الولاء من موا الى الام الى موا الى الجدة أيضاً فان عتق الاب بعد الجدة انجزيه الولاء من موا الى الجدة الى موا الى الاب لأن الجدة انما جزه لكون الاب كان رقيقاً فاذا عتق كان أولى بالجزء له أقوى من الجدة النسب ولو ملك هذا الولد الذي ولأؤه لموا الى أمته أباه جز ولا اخوته لا يسه من موا الى أمته اليه ولا يجز ولا نفسه لانه لا يمكن أن يكون له على نفسه ولاه مولد الوأشترى العبد نفسه أو كاتبه سيده وأخذ النجوم كان الولاء عليه لسيده كما مرّت الاشارة اليه

* (فصل في التدبير) *

وهو لغة النظر في عواقب الامور وشرعا تعليق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة فهو تعليق عتق بصفة لا وصية ولهذا لا يقتصر الى اعتناق بعد الموت ولفظه مأخوذ من الدبر لأن الموت دبر الحياة

وكان معروفاً في الجاهلية فأقره الشرع والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصحيح أن رجلاً دبر غلاماً ليس له مال غيره فباعه في دين النبي صلى الله عليه وسلم قوله لابي زيد المناسب شرح رسالة ابن أبي زيد وهو فاية الطالب لابي الحسن اه مصححه

فقتريه صلى الله عليه وسلم لعدم انكاره يدل على جواز اركانه ثلاثة مسيغة ومالك ومحل وهو الرقيق وشروطه كونه رقيقا غير اتم ولدانها تستحق العتق بجملة أقوى من التدبير ويشترط في الصيغة لفظ ٤٠١ يشعريه وفي معناه ما مر في الضمان وهو اما صريح كما يؤخذ

من قوله (ومن قال لعبد اذ امت) انا (فانت حر) او اعتقتك او حررتك بعد موتى او دبرتك او انت مدبر واما كناية وهي ما يحتمل التدبير وغيره كخليت سيمك او حبستك بعد موتى ناول العتق (فهو مدبر) وحكمه أنه (يعتق) عليه (بعد وفاته) أى السيد محسوبا (من ثلث ماله) بعد الدين وان وقع التدبير في العصة فلا تستغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء أو نصفها وهي هو فقط بيع نصفه في الدين واعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه * (فأنت) * الحيلة في عتق الجميع بعد الموت وان لم يكن له مال سواء أن يقول هذا الرقيق حر قبل مرض موتى يوم وانعت فجأة فقبل موتى يوم فاذامات بعد التعليقين بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سبيل لاحد عليه ويصح التدبير مقيدا بشرط كان مات في ذاك الشهر أو المرض فانت حر فان مات فيه عتق والا فلا ومعلقا كان دخلت الدار فانت حر بعد موتى فان وجدت الصفة ومات عتق والا فلا ولا يصير مدبرا حتى يدخل بشرط لحصول العتق دخوله قبل موت سيده فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير فان قال ان مات ثم دخلت الدار فانت حر بشرط دخوله بعد موته ولو مترخيا عن الموت وللوارث كسبه قبل الدخول وليس له التصرف فيه بما ينزىل الملك كالبيع لتعلق حق العتق به كقوله اذ امت ومضى شهر مثلا بعد موتى فانت حر فلا وارث كسبه في الشهر وليس له التصرف فيه بما ينزىل الملك

في دين كان على الرجل بحكم الولاية الشرعية والنظر في مصالحهم بثلاثة درهم ثم أرسل عنه اليه وقال اقض دينك اه ابن شرف وفي مد على التصرف فباعه أى في حياة السيد وقيل بعد موته اذ الدين مقدم على التدبير فهو صحيح أيضا اه فتقريه أى للتدبير المفهوم من دبر (قوله أقوى من التدبير) أى لأن أم الولد تعتق من رأس المال والمدبر من ثلثه اه (قوله بعد موتى) راجع للثلاثة (قوله او دبرتك الخ) ولود برحاً فان كان شاعا كدبرت ثلثك أو نصفك كان تدبيراً لذلك الجزء فقط واذامات السيد عتق ذلك الجزء فقط ولا سراية لأن الميت معسر او غير شائع كدبرت يذلل فالمعتد أنه صريح في تدبير الكل لأن ما قبل التعليق تصح اضافته الى بعض محله كالطلاق ويفرق بين هذا وبين الجزء الشائع حيث لا يسرى بأن التشقيص معهود في الشائع دون السيد ونحوها اه شرح م ر (قوله وأنت مدبر) وان لم يقل بعد موتى أى فلا يحتاج مادة التدبير الى أن يقول بعد موتى بخلاف غيرها كما يؤخذ من منعه (قوله أو حبستك) أى منعت عتق التصرفات يبيع وغيره وأنت خير بان منه من صيغ الوقف فكانت أوصى بوقفه بعد موته فيكون صريحاً في ذلك وما كان صريحاً في بابه ووجدت في موضوعه لا يكون كناية في غيره فكيف يكون ذلك كناية في التدبير وأوجب بأن التدبير والوصية متقاربان لعمدة التدبير بصراح الوقف القرينة لذلك اه ج (قوله بعد موتى) راجع للثنتين (قوله من ثلثه) أى ثلث ماله أى ان خرج كله من الثلث والا عتق منه بقدر ما يخرج ان لم تجز الورثة اه عزيرى (قوله بعد الدين) أى وبعد التبرعات المنجزة (قوله وعتق ثلث الباقي) وهو سدسه (قوله فاذا مات) الاولى أن يقول فاذا مرض أو مات قال المرحوم لا يخفى أن هذا ظاهر في صورة موت الفجأة دون صورة المرض فانه يراد عليه ما لو نزل به المرض قبل مضى يوم من التعليق واستقر المرض أكثر من يوم ثم مات فانه يصدق عليه أنه مات بعد التعليق بأكثر من يوم مع أنه لا يعتق في هذه الصورة لعدم تقدم يوم قبل المرض وقد يجاب بأن العبارة فيها تجوز بأن نزل ابتداء المرض منزلة الموت فسمه موتاً نسبية للسبب باسم السبب وأصل العبارة في متن الروض مد (قوله في ذاك الشهر) ونبه بقوله في ذاك الشهر على أنه لا بد من إمكان حياته المدة المعينة عادة فنص ان مات بعد ألف سنة فانت حر باطل اه س ل (قوله فان وجدت) أى قبل الموت (قوله وبشرط لحصول العتق) الاولى لحصول التدبير لأن هذا تدبير وان كان يلزم منه العتق (قوله ان مات ثم دخلت الدار) ولو قال ان مات ودخلت فانت حر اشترط الدخول بعد الموت الآن يريد الدخول قبله نقله الشيخان عن البغوى هنا وهو المعتمد قال في المهمات والمصواب أنه لا يشترط ذلك فقد ذكر في الطلاق ان هذا الوجه مفرع على أن الواو بالترتيب اه زى (قوله وللوارث كسبه) هل له وطؤها مال الطبلاوى للمنع فليصير ولو نجز عتقه قبل الدخول هل يتقذا احتمالاً في الزركشى عن ابن أبى الدم وصوب الدميرى النفوذ قال وكمن رقيقة يتنع بيعها ويجوز عتقها كالمبيع قبل القبض اه سم وفيه أيضاً على ابن حجر أنه يحرم عليه وطؤها لاحتمال أن تصير مستولدة من الوارث فبأنخر اعتماقها وفي معنى كسبه استخداها واجارته شرح المنهج (قوله وليس له التصرف الخ) وهذا بخلاف المالك حيث جاز له التصرف فيه قبل موته بما ينزىل الملك فانه مفقوت على نفسه ولا كذلك الوارث فله

وهذا ليس بتدبير في الصورتين بل
تعلق بصفة لأن المعلق عليه ليس هو
الموت فقط ولا مع شيء قبله ولو قال ان
شئت فأتت حراً بعد موتى اشترط وقوع
المشيئة قبل الموت فوراً فان أتى بصفة
مخوطة لم يشترط الفور ولو قال
لعبده اذ امتنا فأتت حراً لم يعتق
حتى يموتاً معاً ومرة تبا فان مات
أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه لانه
صار مستحق العتق بموت الشريك
وله كسبه ثم عتقه بعد موتيهما معا عتق
تعلق بصفة لا عتق تدبيراً لأن كلا منهما
لم يعلقه بموته بل بموته وموت غيره وفي
موتيهما مراً بما يصير نصيب المتأخر موتاً
بموت المتقدم مدبراً دون نصيب المتقدم
ويشترط في المالك أن يكون مختاراً
وعدم صبا وجنون فيصح من سفيه
ومفلس ولو بعد الحجر عليهما ومن مبعوض
وكافر ولو حريراً لأن كلامهم صحيح
العارة والمالك ومن سكران لانه
كالمكاتب حكماً وتدبيراً متى وقف
ان أسلم بان صحته وان مات مرتداً
بان فساده ولحربى جل مدبره لداره
لأن أحكام الرباقية ولودبر كافر مسلماً
بيعه عليه ان لم يزل ملكه عنهما ودبر
كافر كافر فأسلم نزع منه وجعل عند
عدل ولسيده كسبه وهو باق على تدبيره
لا يباع عليه لتوقع الحرية (ويجوز له)
أي للسيد الجائر التصرف (أن يبيعه)
أي المدبر أو يهبه ويقبضه ويخوذ ذلك
من أنواع التصرفات المزية للمالك
(في حال حياته) كما قبل التدبير (ويطل
تدبيره) بإزالة ملكه عنه الخبر السابق
فلا يعود

مفوت على غيره فنع منه ذلك اه وتطير ذلك كما قاله الشيخ الزياي للموصى الرجوع في وصيته
في حياته وليس الوارث بعد موت الموصى الرجوع اه (قوله وهذا ليس بتدبير) والفرق أنه
ان كان من قبيل التدبير عتق من الثلث وان كان تعلقاً عتق من رأس المال مع أنه عرف
التدبير فيما تقدم وفرع عليه بقوله فهو تعلق عتق بصفة فيقتضي أنهم ما متحدان في الحكم
الآن يقال ان بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقاً فكل تدبير تعلق ولا عكس فاذا علق العتق على
الموت أو مع شيء قبله فهو تدبير محسوب من الثلث ويقال له تعلق أيضاً وان علقه بغير الموت
أو بالموت وشيء معه أو بعده فهو تعلق عتق محسوب من رأس المال ولا يقال له تدبير (قوله
ليس هو الموت فقط) بل مع الدخول أو مدعى شهر بعده ع ش وقوله ولا مع شيء قبله هذا ينبغي
أنه لو علق على الموت مع شيء قبله كان تدبيراً اه سم على المنهج (قوله ولو قال ان شئت) أي
ان شئت الحرية (قوله اشترط وقوع المشيئة قبل الموت الخ) وهذا بخلاف ما لو قال ان مات
فأتت حراً ان شئت فانه يحتمل ارادة المشيئة في الحياة ويحتمل المشيئة بعد الموت فيراجع ويعمل
بمقتضى ارادته فان قال أطلق ولم أنو شيئاً فالأصح جملة على المشيئة بعد الموت وبه أحاب
الاكثر من منهم العراقيون وشرطوا أن تكون المشيئة بعد الموت على الفور اه زى
(قوله قبل الموت) لتقدمها في الصيغة بخلاف ما لو قال اذ مات فأتت حراً ان شئت فانه يعتبر
المشيئة بعد الموت لتأخرها كما هو ظاهر شورى (قوله فوراً) أي بأن يأتي بالمشيئة في مجلس
التواجب شرح المنهج والمراد بالتواجب أي الخطاب فان الخطاب القاء الكلام الى الغير
بقصد الافهام (قوله ولو قال) أي معاً أو مرتباً ع ش (قوله بموت الشريك) أي الذي يموت
آخر (قوله وله) أي للوارث كسبه أي كسب نصيبه وقوله ثم عتقه قال شيخنا ويترب على ذلك
أنهم ما اذا قالوا ذلك في حال الصحة فانه يعتق نصيب كل بموته من رأس المال بخلاف ما اذا قلنا
انه مدبر فلا يعتق الا ما خرج من الثلث اه (قوله المتأخر موتاً) منصوب على التمييز وانما كان
مدبراً لانه معلق بموت السيد وشيء سبقه وهو موت الشريك المتقدم وقضية ذلك جواز بيع
التأخر موتاً لنصيبه كما هو شأن التدبير ولم أر فيه شيئاً صريحاً فيراجع ثم رأيت سم صرح
بأن له ذلك ويطل التدبير وأما نصيب الميت فباقي على تعلقه بقرره شيخنا (قوله دون نصيب
المتقدم) لانه معلق بالموت وغيره حل (قوله وعدم صبا الخ) لم يقل مكلفاً مع أنه أخصر ليشمل
كلامه السكران لانه غير مكلف بل في حكمه (قوله ومن مبعوض) الظاهر أن المكاتب كذلك
اه شورى (قوله ولحربى جل مدبره) ان دخل داراً بأمان فلو دخلها بغير أمان فليس له جملة
لأن جميع ما ظفر نابه من ماله صار ملكاً لنا وقوله جل مدبره أي ومستولده ومن علق عتقه بصفة
شورى وعبارة م ر وصعد اله جمل أم ولده بشرط أن يكون كل من المدبر وأم الولد كافرين
أصلها أمالو كما مر تدبر فيمنع من جملة ما معه كما قاله م ر اه (قوله نزع منه) والفرق بين
هذه والتي قبلها حيث قلتم بيع عليه ولم تقولوا ينع منه ويجعل عند عدل كما هنا في الأولى
مسلم ابتداء وهو ما مورى بالملك عنه ابتداء والتدبير ليس فيه زوال ملك وفي الثانية وقع
التدبير وهو كافر ثم أسلم فلا يقال يباع عليه ويطل تدبيره لانه يغتفر في دوام الاسلام ما لا يغتفر
في ابتداءه (قوله أن يبيعه) فان باع بعضه فالباقي مدبر شورى (قوله ونحو ذلك) من أنواع

وان ملكه بنا على عدم عود الخنث في المين وخرج بجائزا لتصرف السفينة فانه لا يصح ٤٠٣ بيعه وان صح تدبيره ويطل ايضا بالادلدبرته

لانه أقوى منه دليل أنه لا يعتبر من الثلث

ولا يمنع منه المدبر بخلاف التدبير فرفعه

الأقوى في رفع ملك المين النكاح

ولا يطل التدبير برودة السيد ولا المدبر

صيانة لحق المدبر عن الضياع فيعتق

بموت السيد وان كانا مرتدين ولا رجوع

عنه باللفظ كقصته أو نقضه كسائر

التعليقات ولا انكارا لتدبير كما أن

انكار الرقة ليس اسلاما وانكار

الطلاق ليس رجعة فيصنف أنه ما دبره

ولا وطئ مدبرته ويحل وطؤها ببقاء

ملكه ويصح تدبير المكاتب كما يصح

تعليق عتقه بصفة وكفاية مدبر ووصح تعليق

كل منهما بصفة ويعتق بالاسبق من

الوصفين * (تنبيه) * حل من دبرت

حاملها مدبرتها وان انفصل قبل

موت سيدها لان بطل قبل انفصاله

تدبيرها بلا موتها كبيع فيبطل تدبيره

ايضا ويصح تدبير حمل كما يصح اعتاقه

ولا يتبعه أمه لان الاصل لا يتبع القرع

فان باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبرا

ولده وانما يتبع أمه في الرق والحرية

(وحكم) الرقيق (المدبر في حال حياة

السيد حكم العبد القن) في سائر

الاحكام الا في رهنه فإنه باطل على

المذهب الذي قطع به الجمهور وكما قاله في

الروضة في باب القن بكسر القاف

وتشديد النون هو من لم يتصل به شيء

من احكام العتق ومقدماته بخلاف

المدبر والمكاتب والمعلق عتقه بصفة

والمستولدة سواء كان أبوا مملوكين

أو عتقين أو حرين أصليين بأن كانا

كافرين واسترق هو كما قاله النووي في

تهذيبه * (تمه) * لو وجد مع مدبر مال أو

التصرفات كالوقف الارهنه فلا يصح ولو على حال صلاح احتمال موت سيده فجأة فيغوث الرهن
بعته كما سيذكره الشارح (قوله وان ملكه بقاء الخ) وان بينا على عود الخنث في المين وهو
قول مرجوح عاد التدبير على هذا القول كما قرره شيخنا والعناية للرد (قوله بناء على
عدم عود الخنث في المين) أي فيما إذا قال لزوجته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم خالعهما
ثم عقد عليهما عقدا آخر ثم دخلت به بالعقد الثاني أو في مدة البيونة فإن العقد الثاني الخنث
لا يعود فلا تطلق لان الزائل العائد كالذي لم يعد (قوله ويطل) أي التدبير أيضا بالاد
الخ لانه أي الايلا لأقوى من التدبير بدليل أنه أي الايلا (قوله كما يرفع ملك المين النكاح)
أي فيما إذا مالت زوجته (قوله صيانة لحق المدبر عن الضياع) لان الردة تؤثر في العقود
المستقبله دون الماضية شرح م (قوله فيعتق بموت السيد) أي من الثلث وان كان ماله
فيما لا رثا لان الشرط تمام الثلث لمستحقين ما وان لم يكن فوارثه من (قوله وان كانا
مرتدين) لان هذا وام فلا ينافي ما تقدم من أن تدبير المرتد موقوف (قوله ولا انكارا للتدبير)
الاولى أن يقول ولا يانكار (قوله فيصنف الخ) تفرع على أن الانكار ليس رجوعا أي
فيوقوف بطلانه على حلفه ثلاثا لا يديه لاحدهما (قوله ويصح تدبير المكاتب) من اضافة
المحمد وادعوله (قوله تعليق كل منهما) أي المدبر والمكاتب فيقول للمدبر اذا جاء رمضان فانت
حرة والمكاتب منسل ذلك فاذا مات السيد في الاولى قبل رمضان عتق بالتدبير وادى النجوم
في الثانية قبل رمضان عتق بالكتابة (قوله حل من دبرت) خرج بالحامل من دبرت حائلا ثم
حملت فاذا انفصل قبل موت السيد غير مدبر ولا عتق بعلاقته فالشرط وجود الحمل عند التدبير
أو عند الموت وبعبارة الاجهوري ويعرف وجوده عند التدبير بوجعه لدون ستة أشهر منه فان
وضعه لا أكثر من أربع سنين منه لم يتبعها وان ولدته لما بينهما فان كان لها زوج يفتريها فلا
يتبعها وان كانت ليست كذلك تبعها وقول الشارح حل من دبرت أي نفخت فيه الروح أم لا
أخذ من قول ايج ويعرف وجوده الخ كما أفاده ع ش على م (قوله مدبر تبعها) أي
ان لم يستثنه فان استثناه لم يتبعها في التدبير لان ان عتقت بموت السيد حلالا به فانه يتبعها حل
وبعبارة ع ش على المنهج بخلاف العتق فانه يتبعها وان استثناه كما مر لقوة العتق وضعف التدبير
(قوله بلا موتها) فاذا مات وانفصل منها حيا بعد موتها بقي مدبرها مع بطلان تدبيرها فقد ثبت
الحكم للتابع مع استثنائه المتبوع (قوله ويصح تدبير حمل) أي استقلا لا فقار ما قبله وقياسه
على عتقه يقتضي أنه لا بد من نفخ الروح فيه لما تقدم أنه لو عتق حلالا وهو مضغعة أو علقه لم يصح
قل (قوله فرجوع عنه) أي التدبير لتبعية الحمل لها في البيع فلذا بطل تدبيره (قوله ولا يتبع
مدبرا ولده) هو مفهوم قوله حل من دبرت حاملا مدبرا وبعبارة شرح م ر عبد الله مدبر ابيع لم
منه أنه يتبع أمه فليحذر اه (قوله وانما يتبع أمه) أي مطلق الوالد يعني الحمل لا بقيد كونه
ولد المدبرة مرحومي وأطلق الوالد على الحمل لانه يؤل الى كونه ولدا بعد انفصاله (قوله
ومقدماته) تفسير (قوله سواء كان) أي المدبر (قوله مال) أو نحوه كاختصاص (قوله
اذا قالت ولده بعد موت الخ) وكذا الحكم اذا اختلفا في ولد المستولدة هل ولده قبل موت
السيد أو بعده أو ولده قبل الاستيلاء أو بعده ايج (قوله بعد موت سيدي) أي اذا مضى بعد

نحوه في يده بعد موت سيده فتنازع هو والوارث فيه فقال المدبر كسبته بعد موت سيدي وقال الوارث بل قبله صدق المدبر بينه لان البطله فخرج

وهذا بخلاف ولد المدبرة اذا قالت ولدته بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله فهو قن فان القول قول الوارث لانهم اتزعم حرته والحر لا يدخل تحت اليد وتقدم بينة المدبر على بينة ٤٠٤ الوارث اذا اقاما بينتين على ما قاله لا اعتضادهما باليد ولو دبر رجلا ن استهما وانت بولد

الموت زمن يمكن فيه كسب مثله زى (قوله بل قبله) أى ولم يكن موجودا حال التدبير والانه هو مدبر (قوله وتقدم بينة المدبر) راجع لاصل المسئلة (قوله على ما قاله) أى من المال والولد لكن قوله لا اعتضادهما باليد انما يناسب المال للممراة أن الحر لا يدخل تحت اليد (قوله وفند مهرها) أى ان تأخر الانزال عن تعيب الحشفة بخلاف ما اذا تقدم الانزال عن تعيبها لانه صدق عليه أنه لم يغيبها الا فى ملكه وانظر ما اذا كان مقارنا ولا يلزمه نصف قيمة الولد (قوله على أخذها) الضمير للنصف لانه اكتسب التأنيث من المضاف اليه (قوله ولا يتبعها ولدها) أى المنفصل وقت التعليق لان الخطاب معها فقط فلا يسرى عليه وخرج بالولد الحمل وحاصله انه ان كان موجودا وقت التعليق يتبعها مطلقا سواء انفصل قبل موت السيد أو بعده وان حملت به بعد التعليق وولده قبل موت السيد لا يتبعها بل لا يعتق أصلا وان ولدته بعد موت السيد يتبعها وكذا ان حملت به بعد موت السيد (قوله فى حكم الصفة) وهى موت السيد مع مضي المدة وحكمها العتق (قوله فيعتق) الأولى ويعتق الخ أى وأما أنه فى الثلث ووجهه أنه تجدد بعد الموت فكان من رأس المال ولكن هذا ضعيف والمعتمد أنهم من رأس المال لان ذلك فاعلى لا تدبير (قوله أن كلامهم لا يجوز ارفاقها) المناسب ارفاقه كفى بعض النسخ لان الكلام فى الولد وهذا قياس مع الفارق لان ولد المستولدة كانت فى أنه يعتق من رأس المال فالضمير فى ارفاقه راجع لكل (قوله اذا علق به بعد الموت) أى حتى لا يجوز ارفاقه (قوله اذا قرأت) يفتح التاء ومت بضمها وقوله اذا قرأت القرآن أى سواء همزة أو لا والمعتمد أنه اذا أنى بحرف التعريف بأن قال القرآن سواء كان مهموزا أو لا اشترط فى عتقه أن يقرأ جميع القرآن فان قال ان قرأت قرأنا فانه متى قرأ شيئا منه فانه يعتق وهذا هو المعتمد وما قبله الشارح طريقته (قوله والفرق التعريف والتشكيك) على هذا اقتصر فى الرض وشرحه ولم يزد على ذلك شيئا وهذا هو المعتمد وما بعده ضعيف مر حوى فاذا علق بقراءة القرآن فلا يعتق إلا بقراءة جميعه واذا علق بقراءة قرآن بدون ال عتق بقراءة بعضه سواء كان كل منهما مهموزا أم لا (قوله عن النص) أى نص الشافعى ولغة الشافعى بغير همز كما يأتى وهى قراءة سبعة (قوله يطلق على القليل والكثير) أى فقراءة البعض كقراءة الكل (قوله وما نقل عن النص) أى المتقدم فى قوله كذا نقله البغوى عن النص وهذا من كلام الشارح يجمع بين ما نقله البغوى عن النص وبين ما قاله الدميرى بأن المنقول عن النص انما هو فى غير المهموز وهو يطلق على الكل فقط والذى قاله الدميرى عن الامام فى المهموز وهو يقع على القليل والكثير (قوله عنده اسم جمع) أى يطلق على الكل فقط (قوله والواقف) كالدميمى وقوله ينظنه مهموزا أى فاعترض النص أى وليس ظنه حقا لانه انما أطلق فى ذلك بلفظه (قوله فى ذلك) أى القرآن وقوله بلفظه المألوفة وهى بغير الهمز (قوله وبهذا) أى بهذا الجمع المتقدم فى قوله وما نقل عن النص الخ اوضح أى زال الاشكال وهو الخالفه بين ما نقله البغوى عن النص وبين ما قاله الدميرى (قوله وأجيب عن السؤال) أى بأن الكلامين أى كلام البغوى والدميرى لم يتواردا فى الحقيقة على المهموز فقط ولا على غيره فقط لان النص الذى نقل عنه البغوى فى غير المهموز الذى قاله الدميرى انما هو فى المهموز بحسب ما فهمه من النص

وإدعاه أحدهما لحقه وضمن لشرىكه نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت أم ولد له وبطل التدبير وان لم يأخذ شريكه نصف قيمتها لان السراية لا توقف على أخذها أو يلغوردة المدبر التدبير فى حياة السيد وبعد موته كفى المعلق عتقه بصفة ولو قال لامته أنت حررة بعد موتى بعشرين سنين مثلام تعتق الا بعض تلك المدة من حين الموت ولا يتبعها وإدعاه فى حكم الصفة الا ان أتت به بعد موت السيد ولو قبل مضى المدة فمتبعها ذلك فيعتق من رأس المال كولد المستولدة بجمع أن كلا منهما لا يجوز ارفاقها ويؤخذ من القياس أن يحمل ذلك اذا علق به بعد الموت ولو قال لعبد اذا قرأت القرآن ومت فأنت حر فاذا قرأ القرآن قبل موت السيد عتق بوجه وان قرأ بعضه لم يعتق بموت السيد وان قال ان قرأت قرأنا ومت فأنت حر فقرأ بعض القرآن ومات السيد عتق والفرق التعريف والتشكيك كذا نقله البغوى عن النص قال الدميرى والصواب ما قاله الامام فى المحصول ان القرآن يطلق على القليل والكثير لانه اسم جنس كالكلماء والعسل لقوله تعالى نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك وهذا القرآن وهذا الخطاب كان بمكة يالاجاع لان السورة مكية وبعد ذلك نزل كثير من القرآن وما نقل عن النص ليس على هذا الوجه فان القرآن بالهمز عند الشافعى يقع على القليل والكثير والقرآن بغير همز عنده اسم

جمع كما أفاده البغوى فى تفسير سورة البقرة ولغة الشافعى بغير همز والواقف على كلام الشافعى رضى الله تعالى عنه ينظنه (قوله مهموزا وانما أطلق فى ذلك بلفظه المألوفة لا بغيرها وبهذا اوضح الاشكال وأجيب عن السؤال

(قوله عن السؤال أى الاشكال أى أجيب بأن ناقل النص حزنه فإن الذى نص على الجميع انما هو القرآن بلاهه من لكونه عنده اسم جمع بخلاف المهور فيطلق على القليل والكثير كالنكرة اه مد

*** (فصل فى الكتابة) ***

ذكرها بعد التدبير لأن العتق فى كل معلق وان كان هناك معلق بالموت وهما معلقا بأداء النجوم قيل أول من كوتب عبد لعمر بن الخطاب رضى الله عنه يقال له أبو أمية كما قاله الشيخ من ل واقتطعها اسلامي لا يعرف فى الجاهلية بخلاف التدبير فإنه عقد جاهلي وأقره الشرع قرره شيخنا العزيزى وبه مضى فى قل ورأيت بها مئش شرح الروض أنها كانت فى الجاهلية أيضا بدليل مكتوبة سلمان الفارسي اه والكتابة خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد وعبيده ولأنها بيع ماله وهو رقبة عبده بماله وهو الكسب أى المكسوب وهو النجوم وأيضاً فيها ثبوت مال فى ذمة قن لمالكه ابتداء وثبوت ملك للقرن اه عبد البر قال الباقي وليس لنا عقد يتوقف على صيغة مخصوصة الا السلم والنكاح والكتابة اه فالمراد بالبيع صيغة مخصوصة الجنس وهي فى النكاح زوجتك وأنت كحكت فقط وفى السلم لفظ السلم والسلف لا غير والبيع ونحوه له ما صيغ كثيرة (قوله على الاشهر) مقابله أنها يفصحها كالعقاقة (قوله لغة الضم والجمع) فتكون مرادفة للكتاب لغة اه (قوله لأن فيه ضم نجم الخ) يصح أن يكون تعديلا للمعنى اللغوى ويصح أن يكون توجيه للمعنى الشرعى الا فى فكان الاولى تأخيرها الى هناك وقد ذكر هذا التعليق مر فى شرحه على التسمية بعد قوله وشرع عقد الخ وعبارته وشرع عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فا كثر وسمى كتابة لمافية من ضم نجم الى آخر وقيل لأنه يوثق بها غالبا اه بالحرف ومثله شرح الروض ر قوله يوثق بها أى يكتب لها وثيقة فقوله رسمت الخ المناسب أو سميت ليكون على أخرى للتسمية فالواو بمعنى أو وكان الاولى للشارح تأخير قوله وسميت عن ذكر المعنى الشرعى لأنه توجيه له فيكون له توجيهان (قوله للعرف الجارى الخ) تقدم قوله لمافية من ضم الخ فالتسمية علتان (قوله بكتابة ذلك) أى مضمون ذلك العقد فى كتاب يوافقه أى يوافق ذلك أى مضمونه (قوله يوافقه) أى يطابق ذلك من مطابقة للنظ للمعنى (قوله عتق عتق) أى عقد يفضى الى العتق فهو من اضافة السبب للسبب (قوله منجم أى مؤقت بنجمين أى وقتين ويطلق النجم على القدر الذى يؤدى فى وقت معين (قوله والذين يتبعون) أى يطلبون الكتاب أى الكتابة (قوله خيرا) أى أمانة واكتسابا أى علمهم أماتهم وقدرتهم على الاكتساب اه (قوله والحاجة داعية اليها) أى لأن السيد قد لا تسع نفسه بالعتق مجانا والعبد لا يتشمر للكسب تشميره اذا علق عتقه بالتحصيل والاداء فاحتمل فيها ما لا يحتل فى غيرها كما احتقت الجاهلية فى ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة وأشار بقوله والحاجة داعية اليها الى أنه يدل عليها القياس أيضا (قوله لا واجبة) ذكره مع استفادته مما قبله بوطئة لقوله ولثلاية عطل أثر الملك لأنه انما يصلح على لثنى الوجوب ووطئة للغاية أيضا والرترصير على من قال ان الامر فى الانية للوجوب اه ع ش ملخصا (قوله وان طلبها غاية فى عدم الوجوب

*** (فصل فى الاشهر لغة) ***
وهى بكسر الكاف على الاشهر لغة
الضم والجمع لأن فيه ضم نجم الى نجم
والنجم يطلق على الوقت أيضا الذى يصل
فيه مال الكتابة كما سأتى وسيت كناية
للعرف الجارى بكتابة ذلك فى كتاب
يوافقه وشرع عقد عتق بلفظها بعوض
منجم بنجمين فا كثر ولفظها اسلامي
منجم بنجمين فا كثر ولفظها اسلامي
الاجماع آية والذين يتبعون الكتاب
أى ما كتبت أيمانكم فكتبوهم ان علمتم
عليه درهم رواه أبو داود وغيره
منجمة لا واجبة وان طلبها الرقيق

قوله والعبد لا يتشمر للكسب تشميره اذا علق عتقه بالتحصيل والاداء فاحتمل فيها ما لا يحتل فى غيرها

لا في الاستحباب لأن طلبها شرط فيه والغاية للرد على من قال بوجوبها إذا طلبها الرقيق فسكا
بقوله والذين يتغنون الكتاب مما ملكت أيما نكم فكاتبوهم الخ فحمل الأمر على الوجوب
(قوله قياسا على التدبير) أي في عدم وجوبه لا في استحبابه فليست مقبسة عليه فيه
لأن استحبابها بالنص وهو قوله تعالى فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا والتدبير ليس سنة كما قاله
زي لكن بخط المبدئي فإن التدبير مستحب لا واجب اهـ مد (قوله وتصكم المالك) عطف
سبب على مسبب (قوله إذا سألتها) قيد لنا كدها فإن لم يسألها فهي مسنونة من غير
تأ كد بخلاف الشرطين بعده فهما للاستحباب فإن فقد أحدهما كانت مباحة (قوله العبد)
أي الرقيق ولو أتي (قوله بحيث لا يضيعه) يؤخذ منه أن المراد بالأمين من لا يضيع المال
في معصية وإن لم يكن عدلا كتركه خصوصا لشوري (قوله مكتسبا) يؤخذ من قولهم الرق
يضمحل معه سائر صفات الكمال أنه لا يشترط فيه أن يلق به الكسب اهـ (قوله أي
قادرا على الكسب) أي الذي يفي بوعده ونجومه كأي دل عليه السياق شرح مـ (قوله
وبهم أفسر الشافعي الخ) أي لأنه نكرة في سياق الشرط فعمت والمراد بها تضيعة من الأمانة
والكسب كما هو ظاهر (قوله الخ في الآية) وبطلت الخبر أيضا على المال كما في قوله وأنه لمحب
الخبر لشديد وعلى العمل لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره اهـ برماوى (قوله واعتبرت
الأمانة) لما كانت على الأمانة واحدة قد هما على علم الطلب والكسب لا اشتراط العلة فيهما
فكان الأول كالقرد والثاني كالركب عـ ش (قوله وتفارق) أي الكتابة حيث أجرى
الأمر فيها وهو قوله تعالى فكاتبوهم الخ على غير ظاهره وهذا جواب عن سؤال تقديره ما الفرق
بين قوله فكاتبوهم وقوله وآفوهم حيث جازوا الأول على النسيب والثاني على الوجوب
فهلا كانا للوجوب أو للنسيب أجاب الشارح بقوله وتفارق الخ اهـ اج (قوله وأحوال
الشرع) أي قواعد (قوله أي كسب) نصب أي خبر كان والجملة خبر أن أي ولو كان
كسبا قليلا لا يفي اهـ (قوله قادرا على كسب الخ) هل ولولم يلق به الكسب كأن كان
من جملة القرآن وسأل الكتابة وعلم السيد أنه لا يمكنه الكسب إلا من جهة لا تلقى به كزبالة مثلا
أو كجمامة قال شيخنا يؤخذ من قولهم أن الرق يضمحل معه سائر صفات الكمال أنه يستحب
كاتبته كذلك ولا يكون ذلك ما نعا اهـ اج (قوله مباحة) ظاهره أنه إذا اتى قيس من الثلاثة
كانت مباحة وهو ظاهر في غير الأول إذا الصحيح أنه أسنة إذا لم يطلبها العبد لا مباحة ومما كدة
إذا طلبها حل وجرم البلقيني في صحيحه بكراهة كتابة عبد يضيع كسبه في الفسق وامتلاء
سيده عليه يمنع قال وقد ينهى الحال إلى التحريم حيث تنقض كاتبته لتمكنه من المحرمات
كسرقة النجوم والتكئين من نفسه وما قاله البلقيني هو المعتمد اهـ زي (قوله ولا تنكره بحال)
فهى مباحة أي من حيث ذاتها والافتقد تنكره لعارض كان ظن كسبه محرم وتحرر من علم
ذلك كنجور وقد تجب كما علم مما مر في نفقة الرقيق إذا توقفت نفقته على بيت المال المتوقف
على كاتبته مثلا فراجعته فتعريضها الأحكام الخمسة قل وعبارة شرح مـ ولا تنكره بحال نعم
إن كان الرقيق فاسقا بسرقته أو نحوها وعلم سيده أنه لو كاتبه مع العجز عن الكسب
لا كتسب بطريق الفسق قال الأذرى فلا يعد تحررهما التضمنها التمكين من الفساد وهو قاس

قد أساء على التدبير وشراء القريب ولئلا
يتعطل أثر الملك وتحكم المالك على
المالكين وإنما استحب (إذا سألتها
العبد) من سيده (وكان مأمونا) أي
أميناً فيما يكسبه بحيث لا يضيعه
في معصية (مكتسبا) أي قادرا على
الكسب وبهم أفسر الشافعي رضي
الله تعالى عنه الخ في الآية واعتبرت
الأمانة لئلا يضيع ما يحصله فلا يعتق
والقدرة على الكسب ليوثق بهصيل
التجور وتفارق الآتياء حيث أجرى
على ظاهر الأمر من الوجوب كما ساق
لأنه سواسية وأحوال الشرع لا تمنع
وجوبها كالزكاة * (تنبيه) * قوله
مكتسبا قد يوهى أنه أي كسب كان
وليس مراداً بل لا بد أن يكون قادرا
على كسب يوفي ما التزمه من النجوم فإن
قد شرط من هذه الثلاثة وهى السؤال
والأمانة والقدرة على الكسب فباحة
إذا لا يقوى رجاء العتق إلا بها ولا تنكره
بحال

حرمة الصدقة والمقرض اذا علم من أحد حاصريهما في محرم وان استغنى العبد منها وقد طلبها
سيده لم يجبر عليها كعهده اه وقوله فلا يبعد قصرها ومثل ذلك ما لو غلب على ظن السيد
أن ما به اكتسبه من المباحات يصرفه في المعصية فقصرم الكتابة لتأقيها الى تمكنه من المعصية
بما اكتسبه وكتب أيضا فلا يبعد قصرها أي ومع ذلك فان ملك ما اكتسبه كأن حصله من غير
جهة الحرمة وصرف ما اكتسبه من الحرمة في مؤنة مشلا ثم ذى مامله عن النجوم عتق
والا فلا اه ع ش على مر (قوله تنفذي الى العتق) عبارة غيره قد تنفذي الى العتق (قوله
كرهت) وانما لم يصرم حينئذ لعدم تحقق الوقوع في الحرام فالعلم الواقع في كلامه بمعنى الظن
أو وتقول الكراهة بكراهة التعريم كما قاله زى فان توهمه كرهت كراهة تنزيهه واذا نذرها
وجبت فتعزيرها الاحكام الخمسة (قوله وأركانها الخ) كان الاولى أن يقدم هذا كعادته
عقب الفصل (قوله وعوض) لو قال ونجوم ليشمل الوقت والمال لكان أولى قل على التعرير
(قوله لامن مكره) ما لم يكن يصدق بأن نذر كتابته فأكرهه على ذلك فانها تصح لان الفعل مع الاكراه
يصدق كالفعل مع الاختيار ثم هذا ظاهر ان كان النذر مقيدا بزمان معين كرمضان مثلا وآخر
الكتابة الى أن يتي منه زمان قليل فان لم يكن كذلك كأن كان النذر مطلقا فلا يجوز اكراهه عليه
لانه لا يلتزم وقتا بعينه حتى يأتيه بالتأخير عنه فلو أكرهه على ذلك ففعل لم يصح ولو مات من غير كتابة
للمبدع في الحالة الاولى من الوقت الذي عين الكتابة فيه وفي الحالة الثانية من آخر أوقات
الامكان ع ش على مر (قوله ولا من مرتدة) أما لو كاتب ثم ارتد فلا تطل كتابته كيومه لكن
يتمتع بدفع النجوم له لانه مجبور عليه بل يدفع للحاكم فلو دفعها للمرتد لم يفتق ويستردّها ويدفعها
الى الحاكم فان تلفت فان كان معه ما يفي ودفعه الى الحاكم فذل الى الالفه تميزه ثم ان مات
السيد على الرقة بعد التجيز فهو رقيق وان أسلم ألغى التجيز لان منع التجيز كان لحق المسلمين وقد
صار له وهو العبد والتجيز لان مال المرتد لهم وقوله وقد صار الى الحق له أي للسيد فبعتد بقبضه
وهذا بخلاف ما لو دفعها للمجبر عليه بسفه وألقها وعجزه الولى ثم فلك الجرح فانه لا يفتق التجيز
لان جرح السفه أقوى ولهذا لا يتقد نصره قطعا ولا أن يحرقه لحفظ ماله فلو حسب عليه ما تلقفه
لم يحصل حفظ وجرح المرتد للمسلمين وقد عادله اه شرح البهجة لشيخ الاسلام اه س ل (قوله
والعتود) أي التي يشترط فيها اتصال القول بالايجاب بخلاف ما لا يشترط فيه كالسدوير
والودية فانما توقف حل (قوله ولا من معص) بخلاف الايلاد والتدبير لان الولا فيهما
يحصل بالموت الذي يزول به الرق (قوله وكاب مريض) المراد بالكتابة المكاتب من اطلاق
المصدر على اسم المنعول لاجل قوله محسوبة من الثلث لان الحسوب انما هو المكاتب لا العقد
أو يقدرد مضاف أي ومعلق الكتابة أو يقدر في قوله محسوبة أي محسوب متعلقها وهو
المكاتب بالنظر لقيته (قوله فقي ثلثيه) كأن كانت قيمته ثلاثين وما يملكه السيد ولو بالانجوم
ثلاثون فقابل ثلثيه عشرون وهي ثلث الجميع قال في شرح المنهج ويبقى للورثة ثلثه مع مثل
قيمه وهما مثل ثلثيه (قوله وعدم صبا وجنون) هلا قال وتكليف كما يبره في المنهاج
الاخسر منه والافصح في الشرطية لانها لا تكون عديمة وأجيب بأنه عبر بذلك ليناسب
ما بعده في أن كلامهم ماعدى ويرد عليه أنه لا يناسب ما قبله ولو راعى ذلك لقال ولا عدم اكرام

لانها عند تقديمها تنفذي الى
العتق ثم ان كان الرقيق فاستقبا بركة
أو نحوها وعلم السيد انه لو كاتبه مع
الجزع عن الكسب لا كسب بطريق
الفسق كرهت كما قاله الاذرى وأركانها
أربعة سيد ورقيق وصيغة وعوض
وشرط في السيد وهو الركن الاول
ما متر في المعتقد من كونه محتارا أهلا
تبرع وولاء لانها تبرع وآلية للولاء
قصر من كافر أصلي وسكران لامن
مكره ومكاتب وان أذن له سيده
ولامن صبي ومجنون ومجور سفه
وأولياهم ولامن مجور فلس ولامن
مرتد لان ملكه موقوف وللعقود
لا توقف على الجسد ولامن بعض
لانه ليس أهلا للولاء وكتابة مريض
مرض الموت محسوبة من الثلث فان
خلف مثلى قيمته صحت في كله أو مثل
قيمه فقي ثلثيه أو لم يخلف غيره فقي ثلثه
وشرط في الرقيق وهو الركن الثاني
اختيار وعدم صبا وجنون وأن
لا يتعلق به حق لازم وشرط في الصفة
وهو الركن الثالث لفظ بشعره بالكتابة

وأوجب بأنه عبر بذلك لادخال السكران (قوله ككاتبك) أي ولا بد من اضافته الى الجلالة
فلو قال كاتب يدك مثل لم تصح الكتابة لانها لا يصح تعليقها ع شي وما لا يصح تعليقه لا يصح
اضافته البعض (قوله مع قوله اذا أدبته) لان لفظها يصلح للخارجة فاحتج لتمييزها بقوله
اذا أدبته الخ ولا يتقدم اذ كر بل مثله فاذا برئت منه أو فرغت ذمتك منه فانت سري وشمل
برئت منه حصول ذلك بأداء النجوم والبراعة المقوطة بها و فراغ الذمة شامل للاستيفاء والبراعة
باللفظ شرح م (قوله أؤنية) أي عند بر من الصيغة في الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فلا بد
من التصريح بقوله فاذا أدبته فانت حر كما قاله القاضي حسين وغيره س ل لان المقلب فيها
التعليق وهو لا يحصل بالنسبة سم (قوله وقبولا) أي فورا (قوله ولم يذ كر غيره) قد ذكر
الرقبي أيضا فيما تقدم بقوله اذا سالها العبد الخ الا أنه لما لم يذ كر ما يشترط فيه وان كان يعلم
مما ذكره (وما بعضه كان كعدم ذكره اه) (قوله في ذمة المكاتب) هذا معلوم من قول المصنف
الى أجل معلوم فلا يمكن أن يكون المال مؤجلا الى أجل معلوم وليس في الذمة (قوله موصوفا
بصفات السلم) يغني عنه قوله الا أن معلوم عندهما الخ (قوله لان الاعيان الخ) علمه لحدوف
أي وانما لم نصح على عين لتوقف ايراد العقد عليها على ملكها والرقبي لا ملك له هذا ظاهر في غير
المبعض اذا كون بعضه الرقيق لا يملك ببعضه الحر (قوله لا يملكها) أي العبد (قوله
الى أجل) أي وقت (قوله ولو لو كان المكاتب مبعضا) أي وان كان يملك ببعضه الحر ما يؤديه
(قوله خالف القياس) لانه يبيع ماله بماله (قوله والمأثور) سبنا أخبره انما هو التأجيل
اقوله مع اختلاف الاغراض) أي في الملال من الصبر وعدمه (قوله تنبيه لو كان العوض
منفعة الخ) اعلم أنه لا بد أن يكون العوض دينا أو منفعة عين أو منفعة في الذمة بخلاف
الاعيان فلا تصح الكتابة عليهم لما تقرر أنه لا يملك الاعيان حتى يكتب عليها وأن المنافع المترتبة
في الذمة تتأجل كل ازم ذمته خياطة ثوب موصوف بعد شهر مثلا بخلاف المتعلقة بالاعيان
كخدمته شهر فيتين جعلها من الا أن لا شترط اتصال الخدمة والمنافع المتعلقة بالاعيان
بالعقد (قوله وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما الخ) لك أن تقول فيه جمع بين التقدير
بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقدمنا ذلك في الاجابة فيحصل
أن يسوى بينهما بأن يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقت ابتداء الشروع في كل وقت
لاجتماع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن ما يتعلق بالعق يتسارع فيه سم على المنهج وقوله
وجعل لكل واحدة منهما وقتا كقوله كاتبك على بناء دارين في ذمتك في شهر كذا وفي شهر كذا
اه وكتب بعضهم قوله وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما ولا يعترض بأن هذا مفسد للاجادة
لان فيه الجمع بين العمل والمدة لانه ذكر المدة لبيان أول العمل اه (قوله غنا) كبعثك هذا
الثوب يسكني دارك مثلا وقوله وأجرة كجرتك هذه الدار سنة بخدمة عبدك هذا شهرا (قوله
لان الاعيان) الاولى لان العبد لانها المكاتب وعبادة حل قوله بالاعيان أي عين المكاتب
أو عين من أعيان ماله بان كان مبعضا وملك ببعضه الحر أعيانا اه فاندفع ما قيل ان الاولى
العين لان الرقيق لا يملك (قوله ثم ان كان العوض منفعة عين) أي عين المكاتب فلا يصح
تأجيلها أي بأن أخرها عن وقت العقد كقوله على أن تخدمني شهر ابعده هذا الشهر فلا يصح

وفي معناه ما ترقى الضمان ايجابا
ككاتبك أو أنت مكاتب على كذا
كالف منجما مع قوله اذا أدبته مثلا
فانت حر لفظا أو نية وقبولا كقبلت
ذلك وشرط في العوض وهو الركن
الرابع كونه مالا كما تعرض له المصنف
وجه الله تعالى ولم يذ كر غيره من الاركان
بقوله (ولا تصح) أي الكتابة (الاعيان)
في ذمة المكاتب قد ذكرنا كان أو عرضا
موصوفا بصفة السلم لان الاعيان
لا يملكها حتى يورد العقد عليها (معلوم)
عندهما قدر او جنسا وصفة ونوعا
لانه عوض في الذمة فاشترط فيه العلم
بذلك كدين السلم ويكون (الى أجل
معلوم) ليحصله ويؤديه فلا تصح بالحال
ولو كان المكاتب مبعضا لان الكتابة
عقد خالف القياس في وضعه فاعتبر
فيه سنن السلف والمأثور عن الصحابة
رضي الله تعالى عنهم فمن بعدهم قولا
وفعلنا انما هو التأجيل ولم يعقدها أحد
منهم حالة ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع
اختلاف الاغراض خصوصا وفيه
تججيل عنقه * (تنبيه) * لو كان العوض
منفعة في الذمة كبناء دارين في ذمته
وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما
جاز كما يجوز أن يجعل المنافع غنا وأجرة
أما لو كان العوض منفعة عين فانه
لا يصح تأجيلها لان الاعيان لا تقبل
التأجيل ثم ان كان العوض منفعة عين
حالة فهو كاتبك على أن تخدمني شهرا

أو تخطى في ثوبانفسك فلا يقدّم معهما من ضميمته مال كقوله وتعطى في دينار بعد انقضائه لأن الضميمة شرط فلم يجوز أن يكون العوض منفعة فقط فلا تقتصر على خدمة شهرين وصرح بأن كل شهر نجيم لم يصح لأنهم ما نجيم واحد ولا ضميمة ولو كانت على خدمة شهر رجب ورمضان فأولى بالفساد إذ يستمر في الخدمة أو المنافع المتعلقة (٤٠٩) بالاحيان أن تتصل بالعقد ولا حد لعدد نجوم

الكتابة (وأقله نجمان) لأنه المأثور عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جازت على أقل من نجمين لقلعه لانهم كانوا يسادرون إلى القربات والطاعات ما أمكن ولأنها مشتقة من ضم النجوم بعضها إلى بعض وأقل ما يحصل به الضم نجمان والمراد بالنجم هذا الوقت كما في الصحاح قال النووي رحمه الله تعالى في تهذيبه حكاية عن الرافعي رحمه الله تعالى يقال كانت العرب لا تعرف الحساب وينون أمورهم على طلوع النجم والمنازل فيقول أحدهم إذا طلع نجم الثريا أدتلك حقل فسميت الاوقات بنجوم ما سمى المؤدى في الوقت نجما * (تلييه) قضية اطلاقه أنها تصح بنجمن قصيرين ولو في مال كثير وهو كذا لا يمكن القدرة عليه كالمسلم إلى معسر في مال كثير إلى أجل قصير ولو كاتب عبدا كثلثة صفقة واحدة على عوض واحد كالف منجمن بنجمن مثلا وعلق عقدهم بأدائه صح لا تعاد المالك فصار كالرباع عبدا بنجمن واحد ووزع العوض على قيمته وقت الكتابة فمن أدى حصته منهم عتق ومن هزرق وتصح كتابة بعض من باقيه حر لانها تفيد الاستقلال المقصود بالعقد ولا تصح كتابة بعض رقيق وان كان باقيه لغيره وأذن له في الكتابة لأن الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لاكتساب النجوم نعم لو كاتب في مرضه بعض رقيق والبعض ثلث ماله وأوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم تجز الورثة الوصية صحة الكتابة

بخلاف ما إذا اتصلت بالعقد وضم إليها مالا آخر مؤجلا فيصح كما ذكره ونخرج بعين المكاتب عين غير المكاتب فلا يصح على منفعتها كما نقله سم عن شرح الروض كان كاتبه على منفعة دابتين معيتين لم يزد في دفعهما له في شهرين فلا يصح وان أمكن أن يشتريهما من زيد ويدفعهما للسيد اه شيخنا هذا ولعل الأولى أن يقول فان كان العوض الخ وصبرة المنهج ولو كاتب على خدمة شهرين ودينار وصحت (قوله بنفسك) الظاهر أنه يعني عنه قوله على أن تخدمني لأنه يفهم منه أنه بنفسه فيكون قوله بنفسك تأكيداً (قوله من ضميمته مال) المال ليس بقيد بل يكفي منفعة أخرى كان يقول وتبني داري اه زى أى في وقت كذا أى وقت الشروع في البناء (قوله بعد انقضائه) أى الشهر أى في اثنتائه كما يعلم من شرح م وعبارة المنهج ولو كاتب على خدمة شهرين ودينار ولو في اثنتائه وصحت قال في شرحه هو أولى من قوله عند انقضائه اه والحاصل أن الشرط أن يتأخر إعطاء الدينار عن الخدمة فلو قدم زمن إعطاء الدينار على زمن الخدمة لم يصح لماعلم من شرط اتصال المنفعة المتعلقة بالعين بالعقد اه (قوله شرط) أى في الكتابة ليتأخر النجمان وقوله بأن كل شهر نجيم أى منفعة كل شهر نجيم كما يعلم مما قبله فالمراد بالنجم العوض (قوله منفعة فقط) أى من جنس واحد فلا يتأخر أنه إذا كانت المنفعة من جنسين كالخدمة والبناء وصحت الكتابة وشمله أيضاً في غير المنفعة التي في الذمة والاصح كالمالك كاتبه على بناء دارين في ذمته يدينهما في شهرين (قوله لأنهم ما نجيم واحد) وهو الخدمة فلا بد أن ينضم إلى ذلك شيء آخر حل (قوله أو المنافع) أو بمعنى الواو لأنه عطف عام على خاص (قوله المتعلقة بالاعيان) يتصور هذا في المبيع لأنه يجوز أن يجعل منفعة عين من أعيان ماله الملوكة عوضاً اه مرحوم وهو جواب عما يقال الرقيق لا يملك شيئاً فكيف يورده العقد على منفعة متعلقة بعين وتتصل تلك المنفعة بالعقد أما المنافع المتعلقة بالذمة فيصح أن تكون متصلة بالعقد وأن تكون منفصلة عنه (قوله وأقله) أى الأجل الخ نجمان أى وقتان بأن يؤجل بعضه إلى وقت معلوم وبعضه إلى آخره كذلك تساوى البعض أو تفاوتا كما يتك على مائة تؤدى نصفها في وقت كذا ونصفها الآخر في وقت كذا سم (قوله ولأنها مشتقة) عبارة الدميري ولأنها مشتقة من الكتب بمعنى ضم النجوم الخ (قوله ثم سمي المؤدى الخ) من تسمية الخصال بأسم المجل قال ابن حنبل وسكوتهم عن بيان موضع التسليم لعوض الكتابة مشعر بعدم اشتراطه لكن في أصل الروضة عن ابن كعب أن فيه الخلاف في السلم اه زى (قوله فمن أدى حصته) فإذا كانت قيمة أحدهم مائة والثاني مائتين والثالث ثلثمائة فعلى الأول سدس العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه شرح المنهج وقوله فعلى الأول سدس العوض أى موزعاً على النجمن مثلاً فعليه في كل نجم سدس ما عليه تساوا أو تفاوتا وكذا يقال في الثلث والنصف اه برماوى (قوله نعم لو كاتب في مرضه مؤثلاً الخ) ضعيف وقوله أو أوصى بكتابة الخ معتمد وقوله ومن النص الخ ضعيف وجه الضعف في الأولى والأخيرة أن التبعض فيه مما ابتداء بخلاف الثانية فإن التبعض فيها عارض كما قاله زى (قوله ان اتفقت النجوم) المراد بالنجوم ما يشمل المال بدليل قوله جنسا وصفة وما يشمل الاوقات بدليل قوله وعدداً وأجلاً والمراد بالاتفاق في الجنس والصفة أن لا يتميز عوض أحدهما بجنس

في ذلك القدر وعن ابنه والبقوى صحة ١٠٣ ح الوصية بكتابة بعض عبده ولو تعدد السيد كشر يكن في عبده كتاباه معاً أو وكلا من كاتبه صح ان اتفقت النجوم جنسا وصفة

أو وصفة لم يشغل عليها عوض الآخر فيصدق بصورتين بأن كان كله متحدا جنسا ووصفة أو اشغل
على أجناس أو صفات في كل من الطرفين كدراهم ودنانير في كل من العوضين وعبرة سم
قوله ان اتفقت النجوم هلا صح مع اختلاف النجوم أيضا وقسم كل نجم على نسبة الملك وأي
محدور فيما لو ملكاه بالسوية وكاتباه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الأول والاخر درهم
في الشهر الثاني مثلا ويكون لكل من المال كين نصف كل من الدينار والدرهم فان العوض
معلوم وحصه كل واحد منه معلومة ثم ظهر أنه يحتمل أن المراد باتفاق النجوم جنسا أن لا تكون
بالنسبة لاحدهما نادير وللاخر دراهم لأن لا يكون دنانير ودراهم بالنسبة اليهما جميعا
كما في المثال الذي فرضناه المتقدم فانه جائزاه (قوله وعددا) أي عددا لاوقات وكتابه
احترقه عمال وجهلا حصه أحدهما شهرين والاخر ثلاثة أشهر سم على حج فقره وعددا
أي عدد النجوم لا عدد القدر المؤدى في كل نجم فلو اختلفا في النجوم كان كتابه أحدهما على
قدر ونجمه بنجمين والاخر على قدر ونجمه بثلاثة نجوم لم يصح ولا بد من اتفاقهما في القدر
المكاتب به وعبرة قل على الجلال قوله جنسا الخ فالجنس والصفة للمال والاجل والعدد
للمن فان اختلف شي من ذلك لم يصح كذهب وفضة أو فضة وصحاح ومكسرة أو فضة وصحاح
في نجم واحد أو في نجمين واحد النجمين لاحدهما شهر وللاخر شهران أو ان لهذا النجمين
وللاخر ثلاثة (قوله وأجلا) أي لا قدرا حل (قوله وجعلت النجوم) بمعنى المال على
نسبة ملكيهما أي صرح به أو أطلق كان يكون لاحدهما ثلثاه وللاخر ثلثه ويكتباه على
سنة دنانير يؤديهم في شهرين في كل شهر ثلاثة لصاحب الثلثين اثنان ولصاحب الثلث واحد
ويدفع له ما معا وليس له تخصيص أحدهما ما يقبضه أو لا وليس لاحدهما أن يكتباه على دنانير
والاخر على دراهم وهذا أعنى قوله وجعلت معطوف على اتفقت فيقيد أنه شرط لكن قال
مر انه معطوف على صح ومقتضى قول مر بعد ذلك فان اتقى شرط مما ذكر كان جعله
على غير نسبة المالكين الخ أنه معطوف على اتفقت لكن قولهم صرح به أو أطلق يقتضى أنه
معطوف على صح (قوله وفسخ الكتابة) ظاهره أن تعجز السيد ليس فسخا وقضية قوله الا
وعاد الرق بأن تعجز فججزه الاخر أنه فسخ وبه صرح في الرق (قوله لم يصح) أي الإبقاء أي
يحرر على الاخر إبقاء الكتابة في نصيبه بل يجب عليه تعجز العبد وفسخها ليعود نصيبه الى
الرق فعلم أنه لا يعود الى الرق بمجرد فسخ شريكه اه بر وقوله ولو أبرأه مقابل قوله فلو تعجز الخ
وقوله لم يصح أي الإبقاء هذا على النسخة التي فيها يصح بإبقاء الثمانية وان التي فيها لم تصح
بالتاء المثناة فوق فالضمير فيه للكتابة أي لم تصح الكتابة أي إبقاؤها (قوله وعاد الرق) بأن تعجز
فججزه الاخر أما اذا لم يعد الرق وأدى حصه الشريك من النجوم فباعتق نصيبه عن الكتابة
ويكون الولاء له ما شرح مر (قوله اذ ليس له تخصيص) أي ما قبضه أحدهما يكون
مشتركا بينهما قهرا عليه كما أن ما قبضه أحد الورثة مشترك لا يخص به وكذلك ربيع الوقف
اذا قبض أحد الموقوف عليهم شيئا منه لا يختص به وما عدا هذه الثلاثة اذا كان لجماعة دراهم
وقبض أحدهم منها شيئا اختص به شيئا (قوله من جهة) متعلق بلازمة اه سم (قوله لانها)
أي دوامها (قوله عند ذلك) أي عند المحل (قوله أو غاب) محله ما يأذن له السيد (قوله

وعدا وأجلا وجعلت النجوم على
نسبة ملكيهما فلو تعجز العبد فججزه
أحدهما وفسخ الكتابة وأبقاه الاخر
فيها لم يصح كابتداء عقدها ولو أبرأه
أحدهما من نصيبه من النجوم أو
أعتق نصيبه من العبد عتق نصيبه منه
وقوم عليه الباقي ان أيسر وعاد الرق
للمكاتب وخرج بالبراء ولا اعتاق
ما لو قبض نصيبه فلا يعتق وان رضى
الاخر بتقديعه اذ ليس له تخصيص
أحدهما بالتبض (وهي) أي الكتابة
الصحة (من جهة) أي جانب السيد
لازمة) ليس له فسخها لانها عقدت
لنظر مكاتبه لا لظنه فكان فيها كالأمر
لانها حق عليه أما الكتابة الفاسدة
فهى جائزة من جهته على الأصح فان
تعجز المكاتب عند المحل بنجم أو بعضه
غير الواجب في الإتياء أو امتنع منه
عند ذلك مع القدرة عليه أو غاب عند
ذلك وان حضر ماله

أو كانت غيبة المكاتب دون مسافة
 القصر على الأشبه في المطلب وقيد ما في
 الكفاية بمسافة القصر وهذا هو الظاهر
 كان له فسخها بنفسه وبما كتم من شاه
 لتعذر العوض عليه وليس للحاكم الأداء
 من مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن
 السيد من الفسخ لأنه ربما هجر نفسه
 أو امتنع من الأداء لو حضر (و) هي
 (من جهة العبد المكاتب جائزة) فله
 الامتناع من الاعطاء مع القدرة (وله
 تخرج نفسه) ولو منع القدرة على
 التكسب وتحصيل العوض (و) له
 (فسخها متى شاء) وإن كان معه وقاه
 ولو استعمل سيده عند المحل لهجره من له
 أمهاله مساعدة له في تحصيل العتق
 أو لبيع عرض وجب أمهاله لبيعه
 وله أن لا يزيد في المهلة على ثلاثة أيام
 سواء أ عرض كسأذام لا فلا نسح فيها
 أو لا حضار أمهاله من دون من حلتين وجب
 أيضا أمهاله إلى حضاره لأنه كالحاضر
 بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة ولا
 تنسخ الكتابة من السيد أو المكاتب
 يحنون ولا انعام ولا يهجره سفه لأن اللازم
 من أحد طرفيه لا يفسخ بشئ من ذلك
 كل من ويقوم ولي السيد الذي جن أو
 هجر عليه مقامه في قبض ويقوم الحاكم
 مقام المكاتب الذي جن أو هجر عليه
 في أداءه ويجدله مالا ولم يأخذه السيد
 استقلالاً وثبت الكتابة وحل النجم
 وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي
 ورأى له مصلحة في الحرية فإن رأى أنه
 يضيع إذا أفاق ليرث قال الشيخان
 وهذا حسن فإن استقل السيد لاخذ
 عتق لحصول القبض المستحق ولو جنى
 المكاتب على سيده لزمه قوداً وأرث
 بالغاً ما بلغ لأن واجب جنائيه عليه

أو كانت غيبة المكاتب (أظهر في محل الاختار ثلاثتهم رجوع الضمير للمال) قوله
 دون مسافة القصر (أي وفوق مسافة العدوى) قوله على الأشبه في المطلب (قيد البقيني
 بما إذا لم يأت في السيد في السقوط بطلوه إلى حضوره والافليس له النسخ اه زى وعبرة شرح
 مر ولو حل النجم ثم غاب بغير إذن السيد أو حل وهو أي المكاتب إلى مسافة القصر فللسيد
 الفسخ بخلاف غيبته فيمادونها كما اعتمد الزركشي وغيره قياساً على غيبته ماله ويبحث ابن الرفعة
 أن غيبته في مسافة العدوى كمسافة القصر وهو ضعيف اه (قوله كان له) أي للسيد (قوله
 الغائب) صفة للمكاتب لا للمال بدليل ما بعده (قوله ومن جهة العبد) متعلق بجائزته وقال
 أبو حنيفة إنها لازمة من جهة العبد أيضاً عمرة سم (قوله ولو مع القدرة) فإذا هجر نفسه فللسيد
 الصبر والفسخ بنفسه وإن شاء بالحاكم قاله في المنهاج وهو صريح في عدم انقضاءها
 بمجرد التجهيز سم (قوله وله فسخها متى شاء) وإن لم يهجر نفسه اه سم أي له فسخها بنفسه
 كما في افلاس المشتري بالائن فإن لا بائع النسخ ومنه يعلم أنه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد
 التجهيز اه قال ع ش ويذهب أنه لو ادعى الفسخ بعد حضور العبد وأراد دفعه المال لم يقبل
 منه ذلك إلا ببينة كما لو ادعى أحد العاقدين بعد لزوم البيع الفسخ في زمن النسيان حيث صدق
 الثاني للفسخ (قوله فلا نسح فيها) أي لا يصح ولا ينقذ (قوله ولا تنسخ الكتابة) أي ولو فاسدة
 م وساقى في كلام الشارح ما يخالفه في الفاسدة (قوله من السيد) متعلق بقوله يحنون
 أو انعام كما يدل عليه ما بعده فالأولى تأخير عنه (قوله يحنون) أي منهما أو من أحدهما
 شرح المنهج وهذا في الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فتفسخ بحنون السيد وانعامه
 دون المكاتب اه عبد البر (قوله ولا انعام) عبارة قل على الجلال ولا تنسخ بائعاً السيد
 وأظهر على هذا هل ينتظر افاقته كما في قضية الأبواب أو يقبض عنه الحاكم أو غيره واجبه
 وحزوه (قوله ولا يهجره) وكذا هجر النفس بالأولى وانما اقتصر على هجر السفه لأنه هو الذي
 تفارق فيه الصحة للناسد بخلاف هجر النفس فإنه لا يطلهما (قوله ويقوم الحاكم مقام
 المكاتب) لأنه ينوب عنه لعدم أهليته بخلاف غائب له مال حاضر شرح مر (قوله أن وجد له
 مالا) جملة الشروط قال في شرح المنهج فإن لم يجده مالا مكن السيد من الفسخ فإذا فسح
 عاد المكاتب قتاله وعليه مؤنه فإن أفاق وظهر له مال كان حصوله قبل الفسخ دفعه الحاكم
 إلى السيد وحكم بعتقه ونقض الحاكم تهيئته ويقاس بالافاق في ذلك ارتفاع الحجر (قوله
 وهذا حسن) لكنه قليل النفع مع قولنا أن السيد إذا وجد ماله أن يستقل بأخذه الآن يقال
 الحاكم يحنه من الأخذ والماله هذه أي فلا يستقل بأخذه ونقل في النكاح عن الوسيط
 ما يؤخذ منه بالباب بأن دفع الثاني يتوقف على المصلحة لأن هذا شأن تصرفه وأما السيد
 فله الاستقلال كما يدل على العتق وهذا الجواب هو المعتمد زى وقرر شيخنا قوله وهذا حسن لكنه
 ليس بشرط حق لو أخذ السيد المال وعلم أنه يضيع إذا أفاق سم وعتق العبد (قوله ولو جنى
 المكاتب) شامل للقتل وغيره (قوله لزمه قود) أي نفساً أو طرماً أي عند العمد وقوله أو أرث
 أي عند عدم العمد اه (قوله لأن واجب الخ) علة للزوم الأرض فقط للزوم القود لأنه لا يتجبه
 وقوله لا تعلق له أي الواجب المذكور برقبته لوجود المنافع وهو ملك السيد لها لأن السيد

لا يشبهه على عبده مال وبهذا فارق الاجنبي فيما اذا اوجبت الجناية مالا وبهذا فارق
 عما يقال لم يجب الاقل من قيمته والارث كالجناية على الاجنبي وحاصل الفرق بينهما ان حق
 السيد متعلق بذمته دون رقبته لانها ملكه فله جميع الارش مما في يده كدين المعاملة بخلاف
 جنيته على الاجنبي لان حقه يتعلق بالرقبة فقط كما ذكره م (قوله لا تعلق) الظاهر انه خبران
 وقوله مما معه متعلق بلزمه بالنظر للارش أي لزمه الارش مما معه الخ وعبارته من مخرج المنهج
 ويكون الارش مما معه الخ وجعله خبران وقوله لا تعلق الخ جملة معترضة بين اسم الخبرين
 بعيد تأمل (قوله دفع الضرر عنه) أي عن المصائب لانه توجه عليه غرامتان فاذا عجز
 تخلص منهما ما عدا الرق (قوله والاقل) أي عند عدم العمد (قوله فلا يتعلق
 الا بالرقبة) أي فله الاقل من قيمتها والارش زى (قوله يفي بالواجب) أي في الجناية اه
 (قوله عجزه) وانما يعجز فيما يحتاج لبيعه في الارش فقط بدليل قوله وبقيت الكتابة فيما بقي الا
 أن لا يتأني بيع بعضه على الوجه شرح ج وم مع زيادة وعبارة قل على الجلال قوله عجزه
 أي عجزه بقدر الارش ان لم يستغرقه ولا يبيع قبل التعجز وفارق المهر كون تشوف الشوارع
 للعتق هنا شيئا وهو في الحقيقة لا يترتب عليه فائدة اه (قوله وبيع بقدر الارش) لو عجز
 بيع البعض في هذه الحالة يبيع الكل وما فضل يأخذه الوارث كذا قال الزركشي انه القياس
 وفيه نظر سم (قوله وبقيت الكتابة) قال في شرح الروض وقضية بقاء الكتابة في الباقي
 أنه لا يعجز الجميع فيما اذا احتج ببيع بعضه خاصة وقضية صدر كلامهم أن له أن يعجز الجميع
 ويوجه بانه تعجز مراعى حتى لو عجز ثم برئ من الارش بقي كله مكاتب سم (قوله وأبرأه)
 أي من النجوم (قوله عتق) أي ان كل السيد موصرا في مسئلة الاعتاق أخذ من كلامهم
 في مسئلة اعتاق المتعلق برقبته مال قاله ابن حجر زى (قوله ولزمه القداء) أي بأقل الامرين
 من قيمته والارش (قوله الجنى عليه) وهو الرقبة (قوله ومات رقيقا) أي مات في حال رقة
 فلا يخالف قوله سم ان الرق يقطع بالموت خلافا لمن ظفر فيه أي فهو بالموت يتبين أنه لم يعتق وان
 كان رقه قد انقطع بالموت وقال بعضهم قوله ومات رقيقا أي محكوما عليه بالرقبة يترتب على
 ذلك ما ذكره بعد من قوله ولبيده قود على قاتله وهذا لا يتأني قولهم الرق يقطع بالموت ولبيده
 ما يتركه بحكم الموت لا الارث ويلزمه تعجزه وان لم يخلف وفاء شرح ج وهذا اذا تدرك قوله
 ومات رقيقا والافهم معلوم وأيضا فائدة قوله بعد ولبيده قود على قاتله الخ (قوله ولبيده قود
 على قاتله) أي ان اوجبت الجناية قودا كما في عبارة غيره فله اسقطت من الكنية كما يدل
 عليه قوله والافا القيمة وعبارة المنهج ولبيده قود على قاتله ان كافأه وكان عدا والافا القيمة اه
 ولو قتله السيد فليس عليه الا كفارة بخلاف ما لو قطع طرفه فانه يضخمه ويلغزو يقال لنا شخص
 اذا قتل لا يضمن واذا قطع نهن بالارش اج مع زيادة ويلغز أيضا ويقال لنا شخص يضمن
 بعضه ولا يضمن كله وليس لنا من لا يضمن كله بالقتل ويضمن بعضه بالقتل الا هذا قل
 (قوله بما لا تبرع فيه ولا خطر) فسدان في صحة التصرف والخطر بفتح الطاء الاشراف على
 الهلاك والمراد به الخوف (قوله وان استوثق برهن) أي لاحتمال تلف الرهن وهرب
 الكفيل فيفوت المال (قوله له اهدأوه) ظاهره وان كان له قيمة طاهرة وهو ظاهر حيث

لا تعلق له برقبته مما معه وما يكسبه
 لانه معه كالا يفتقر فان لم يكن معه ما يفي
 بذلك فلا يفتقر والوارث تعجزه دفع الضرر
 عنه أو جنى على اجنبي كزبه قودا والاقل
 من قيمته والاقل من لانه ملك تعجز نفسه
 واذا عجزها فلا تعلق الا بالرقبة
 وفي اطلاق الارش على ذمة النفس
 تغليب فان لم يكن معه مال يفي بالواجب
 عجزه المالك بطلب المستحق وبيع بقدر
 الارش ان زادت قيمته عليه وبقيت
 الكتابة فيما بقي والا يبيع كله ولبيده
 قودا وبأقل الامرين من قيمته والارش
 فيبقى مكاتبا وعلى المستحق قبول
 القداء ولو اعتقه أو أبرأه بعد الجناية
 عتق ولزمه القداء لانه فوت متعلق
 حق الجنى عليه ولو قتل المكاتب بطلت
 الكتابة ومات رقيقا لقوات محلها
 ولبيده قود على قاتله ان اوجبت
 الجناية قودا والافا القيمة له (والمكاتب)
 بفتح المثناة (التصرف فيما يده من
 المال) الحاصل من كسبه بما لا تبرع
 فيه ولا خطر كبيع وشراء واجارة أما
 ما فيه تبرع كصدقة أو خطر كفرض
 وبيع نسبة وان استوثق برهن أو كفيل
 فلا يفي من اذن سيده نعم ما قصد به
 عليه من تحوّل وخبر بما العادة فيه
 اكله وعدم بيعه له اهدأوه

بوجوبه العاد ما عدا مثله للآكل بل لو قبل بامتناع أخذ عوض عليه في هذه الحالة لم يكن
 بيعا (قوله كغيره) أي كالحزوف في نسخة لغیره (قوله من يعتق عليه) أي لو كان حزا
 شرح مدر (قوله باذن سيده) واحتج للاذن لانه يمنع عليه فهو يبيع نفسه ضرر على السيد
 قال من اي لما قبل من التعتيق عليه في أداء النجوم وقال شيخنا العزيز وانما احتج للاذن
 سيده مع انه لا يعتق عليه لانه ربحا رفع الامر الى حاكم يرى عتقه عليه (قوله ولا يصح اعتاقه)
 أي لغيره سواء كان من يعتق عليه أولا وكذا قوله كما يتم من نفسه خرج اعتاقه عن غيره باذن
 السيد فانه يجوز اه عن وفي قل على الجلال فان اعتق عن سيده أو أجنبي باذن سيده صح
 ولو لا ذلك وقع العتق عنه (قوله ويجب على السيد) خلافا للامام مالك وأبي حنيفة قل
 ويجيبان عن قوله تعالى وآتوهم الخ لان الامر فيه للتدب (قوله السيد) وكذا واره مقدما
 على مؤنة التجهيز ولو تعدد السيد واتحد المكاتب وجب قسط على كل منهم أو تعدد الرقيق
 وجب الحط لكل منهم ويقوم مقامه أي المقبوض غيره من جنسه وصك كذا من غيره ان رضى
 العبد به والدفع بدل عن الحط والاية شاملة لهم ما لان الحط ايتاء وزيادة لانه محقق قبل وشرح
 مدر وقوله مقدما على مؤنة التجهيز أي تجهيز السيد لومات وقت وجوب الاداء أو الحط وذلك
 بأن لم يبق من مال الكتابة الا مقدار ما يجب الايتاء أما الوفاة السيد قبل ذلك الوقت وجب
 تجهيزه مقدما على ما يجب في الايتاء اه ع ش على مدر (قوله أقل مقول) صادق بأقل مقول
 كشي من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متعددا وهو ظاهر ويقرق بنسبه
 وبين ما في النص من أن الصاع يتعدى تعدد الاقد بانه صلى الله عليه وسلم قدر اللبن لكونه
 مجهولا بالصاع لتلا محصل النزاع فيما يقابل اللبن الملووب في يد المشتري فيشمل ذلك ما لو كان
 اللبن ناقها جدا فاعتبر ما يخص كل واحد بالصاع لعدم تفرقة الشارع بين القليل وغيره
 ولو كان المقول هو الواجب في التجهيز لم يسقط الحط بل يحط بعض ذلك القدر اه ع ش على
 مدر وقال الشوري لا يجب الايتاء لتعذره وانظر لو تعدد بأقل مقول فاذا عليه وفي قل على
 التحرير أنه لا شيء عليه (قوله من جنس مال الكتابة) ويجب القبول حينئذ سم (قوله جاز)
 أي ان رضى به المكاتب مدر وحل (قوله قبل العتق) فان أخر عنه أمم وكان قضاء سم وفي
 التهذيب ان وقت وجوبه من العقد الى العتق موسع فيتعين عقد العتق اه نرى وبعبارة مدر
 ويتحقق اذا بقي من النجم الاخير قدر ما يني به فان لم يبق قبله أدى بعده وكان قضاء وليس لنا عقد
 معاوضة يجب الحط منه الا هذا اه سم (قوله واستثنى) لعل وجهه في الاولى ان عتقه انما
 يتحقق بالموت لا اعتبار الثلث وقته فلا يأتى فيه الايتاء وفي الثانية ان المنفعة لا يأتى فيها الايتاء
 ويضاف اليه ما لو كان كل نجم أقل مقول فلا حط اه مدر (قوله مالو كاتبه) أي وما لو أبرأه
 عن النجوم أو بوجه من نفسه أو عتقه ولو بعوض سم (قوله والحط أولى من الدفع) قال
 الماوردي ولو أبرأ السيد أن يعطيه وأراد العبد الحط أجيب العبد لانه يروم تعجيل العتق أي
 يريده سم وفي هذا تقدم الفرع على أصله اذا لاية دالة على الدفع لقوله تعالى وآتوهم من مال الله
 الذي آتاكم مدر (قوله وكونه) أي الحط أو الدفع بمعنى المخطوط أو المدفوع وقوله ربح النجوم
 وأوجه الامام أحمد وأفضل منه ثلث وأقل منه خمس فسد سم وهذا في حق التصرف عن نفسه

كغيره على النص في الاتم وله شراء
 من يعتق عليه باذن سيده وإذا
 اشتراه باذنه تبعه رقا وعتقا ولا يصح
 اعتاقه عن نفسه وكاتبه ولو باذن
 سيده لتضمنهما الولاء وليس من أهله كما
 علم مما مر (و) يجب على السيد أن
 يضع أي يحط عنه أي مكاتبه (من
 مال الكتابة) الصحيحة (ما) أي أقل
 مقول أو يدفعه لمن جنس مال الكتابة
 وان كان من غيره جازو الحط أو الدفع
 قبل العتق (يستعين به) على العتق
 قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي
 آتاكم تسر الايتاء بما ذكر لان القصد
 منه الاعانة على العتق وخرج بالصحيفة
 الفاسدة فلا شيء فيها من ذلك واستثنى
 من لزوم الايتاء مالو كاتبه في مرض
 موته وهو ثلث ماله ومالو كاتبه على
 منفعة والحط أولى من الدفع لان القصد
 بالحط الاعانة على العتق وهي محققة
 فيه موهومة في الدفع اذ قد يصرف
 المدفوع في جهة أخرى وكون كل
 من الحط والدفع في النجم الاخير أولى
 منه فمما قبله لانه أقرب الى العتق وكونه
 ربح النجوم

أما المولى فيتعين عليه الأقل مراعاة للمصلحة قل وعبرة عرش وكونه ربعا فسيجاءل
 البلقيني بقي بينهما السدس وروى البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي أسد أنه كاتب عبد الله على ألف
 درهم ومائتي درهم قال فأتيته بمكاتبي فرد على مائتي درهم أه زى أى ومع ذلك فلا يؤخذ منه
 سنّ السدس بخصوصه لأنه وإن كان فوق السبع وأفضل من الاقتصار عليه لا يلزم منه ستم من
 حيث خصوصه أه وفيه أن بينهما الخمس أيضا فانظر هل روى أولا (قوله أولى) أى عما هو دونه
 وقوله فسبعة أى المذكور من النجوم (قوله ويحرم على السيد التمتع) أى مطلقا ولو بالنظر
 لأنها كالأجنبية أه مد وعبرة زى دخل فيه النظر وتقدم في النكاح حله لماعدا ما بين
 السرة والركبة أه قال شيخنا العزيزى وقد يقال التمتع بالنظر لا يكون الا للنظر بشهوة فلا ينافى
 ما ذكره هناك لأن ذلك فى النظر بغير شهوة (قوله مهرها) وإن طأ وعته لشبهة الملك شرح
 المنهج ولا يتكرر بذكر الوطء الا اذا وطئ بعد أداء المهر حل ولو عجزت قبل أخذه سقط أو حل
 بنجم قبله وقع التقاض بشرطه أه قل وقوله لشبهة الملك دفع لما قد يقال اذا طأ وعته كانت
 زانية فكيف يجب لها المهر وحاصله أن لها شبهة دافعة له أى الزنا وهي الملك (قوله ولا حد) وإن
 علم التحريم واعتقده لكن يعز من علم التحريم منها زى (قوله ولا يجب عليه قبته) أى لاته
 (قوله وصارت بالولد مستولدة مكاتبة) أى مسترة الكتابة والا فالكتابة ثابتة لها قبل ذلك
 ولو قال كالحزروهي مستولدة مكاتبة كان أظهر سم زى فان عجزت نفسها عتقت بموت
 السيد عن الاستيلاء وان سبق أداء النجوم عتقت عن الكتابة فان مات السيد قبل التجهيز
 وأداء النجوم عتقت عن الكتابة بعد أداء النجوم كما قاله مر (قوله وولد المكاتبة) أى من
 نكاح أو زنا (قوله الحادث بعد الكتابة) أى المنفصل ولو حلت به بعد الكتابة شرح المنهج
 (قوله بعد الكتابة) أى بأن تضعه لا كمن ستة أشهر من الكتابة زى (قوله رفا) أى أن
 ولدته قبل عتقها وعتقا فقط ان ولدته بعده (قوله ويمونه من أرض جنابة عليه) انظر اذا لم
 يكن له ما ذكر من الكسب وما بعده هل يمونه السيد من عنده أو يمان من بيت المال والظاهر
 الأقل (قوله ومهره) أى اذا كان أنى ووطئت بشبهة أو نكاح أه (قوله صدق) أى هلا
 بظاهر اليد م ويختلف أنه ليس بحرام (قوله خذه) استشكل بأنه حرام باعتراقه فكيف يؤمر
 بأخذه وأجيب بأن أخذه فاذا اختار أخذه عام لما يقضيه أى فان ادعى أنه للمالك معين ألزم
 بدفعه والا فقبل ينزعه الحاكم ويحتفظه في بيت المال والاصح أنه يقال له امسكه حتى يظهر
 مالكة ويمنع من التصرف فيه فان عاد وكذب نفسه وزعم أنه للمكاتب قبل ذلك منه (قوله
 أو تبرئه) المناسب وأبرئه كما عبر به فى المنهج قال فى شرح المنهج نعم لو كاتبه على لحم فخامه فقال
 هذا حرام فالظاهر استقصاؤه فى قوله حرام فان قال لأنه مسروق أو نحوه فكذلك أى يصدق
 المكاتب بيمينه أو لانه غير مذكى حلف السيد لان الأصل عدم التذكية (قوله وان أذن له
 سيده) يظهر أنه ليس له الاستمتاع بمادون الوطء أيضا ج لأنه ربما جره الى الوطء وانما حرم الوطء
 خوفا من هلاك الأمة بالطلاق (قوله لشبهة الملك) الاضافة بيانية (قوله والولد نسب) أى
 ليس من زنا (قوله تبعه رفا وعتقا) أى ان ولدته قبل عتق أبيه وعتقا فقط ان ولدته بعده فان لم
 يعتق أبوه رفا وصار ملكا للسيد وقوله يمتنع بيعه وهل يمتنع استخدامه أيضا راجعه قل

أولى من غيره فان لم تسمع به نفسه
 فسبعة أولى روى حط الربيع التثاني
 وغيره وحط السبع مالك عن ابن عمر
 رضى الله تعالى عنهما ويحرم على
 السيد التمتع بمكاتبه لاختلال
 ما كلفها ويجب لها بوطئه مهرها ولا
 حد عليه لانها ملكة بالولد لا يجب
 عليه قبته لان عقاده حرام وصارت بالولد
 مستولدة مكاتبة وولد المكاتبة الرقيق
 الحادث بعد الكتابة يتبعها رفا وعتقا
 وحق الملك فيه السيد ولو قتل فقبته له
 ويمونه من أرض جنابة عليه وكسبه
 ومهره وما فضل وقف فان عتق فله والا
 فلسيده ولو ألقى المكاتب بجمال فقال
 سيده هذا حرام ولا ينفذ صدق المكاتب
 بيمينه ويقال للسيد حينئذ خذه أو تبرئه
 عن قدره فان أبي قبضه القاضي عنه
 فان نكل عن الحلف حلف سيده نعم
 لو كاتبه على لحم فخامه فقال السيد هذا
 غير مذكى صدق بيمينه لان الأصل
 عدم التذكية وللمكاتب شراء الاماء
 للتجارة لا تزوج الاباذن سيده ولا وطء
 أمته وان أذن له سيده فان خالف
 ووطئ فلا تد عليه لشبهة الملك والولد
 نسب فان ولدته قبل عتق أبيه أو بعده
 لدون ستة أشهر من العتق يتبعه رفا
 وعتقا

(قوله وهو مملوك لا يبيعه) أي مادام مكاتباً (قوله وإن ولدته لستة أشهر) أي بعد العتق أي غير لحظة الوضع والانقضاء المدة من أقل مدة الحمل اه ع ش (قوله مطلقاً) أي في صورة الستة والاكثر (قوله أو بعده في صورة الاكثر) أي أو وطئها بعد العتق في صورة ما إذا ولدته لاكثر من ستة أشهر والحاصل أنها إن حلت بالولد قبل العتق يميناً فهو مملوك ولا تصير أم ولد والافهوس وهي أم ولد اه قل (قوله فهي أم ولد) لظهور العلق بعد الحرية ولا نظر إلى احتمال العلق قبلها تغليباً لها والولد حينئذ سرقة لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطء لم تصير أم ولد شرح المنهج (قوله كونه حظه) وخوف عليه كأن يعمل في زمن نهب وإن أنشأ الكتابة في زمن النهب لأن ذلك قد يزيل عند الحمل ولما في قبوله من الضرر قال الماوردي والرياني فإن كان هذا الخوف معهوداً لا يرجح زواله لزمه القبول وبها واحد اشرح الروض وانظر لو تحسّل المكاتب المؤنة هل يجبر السيد كما في نظيره من يحمل المقرض أو المسلم اليه المؤنة النقل سم (قوله والا) بأن امتنع لا لغرض أجبر على القبض أو على الإبراء لأن للمكاتب غرضاً ظاهره فيه وهو تحرير العتق أو تفريره ولا ضرر على السيد اه وقوله وهو تحرير العتق أي إذا أراد دفع الكل وقوله أو تفريره أي إذا أراد دفع البعض اه عبد البر أو تفريره في النجم الأخير وتفريره في غيره (قوله ولو جعل بعض النجوم) ويجري ذلك في كل دين يعمل بهذا الشرط شرح م ر (قوله ليبرته من الباقي) أي شرط ذلك من أحدهما ووافقه الآخر اه م ر (قوله فقبض وأبرأه) أي مع اعتقاد صحة القبض (قوله بطلا) أي القبض والإبراء لأن ذلك يشبهه ربا الجاهلية فقد كان الرجل إذا حل دينه يقول لمدينه أقض أو زد فإن قضاه والأزاد في الدين وفي الأجل وعلى السيد رد المقبوض ولا عتق شرح المنهج وقوله بطلا أي إن كان السيد جاهلاً بالقضاء فإن كان عالمه صح وعتق كما في م ر لأنه أبرأه لا في مقابلة شيء وقوله يشبهه ربا الجاهلية أي من حيث جالب النفع للمكاتب كجلبه ربا الدين في ذلك اه حل أو من حيث جعل التجهيل مقابلاً للإبراء من الباقي فهو كجعله سم زيادة الأجل مقابلةً بمال وقول الخطبي أي من حيث جالب النفع الخ والافتخار في مقابلة النقص من الواجب ومافي الجاهلية في مقابلة الزيادة اه (قوله بيع النجوم) لعدم استقرارها ولأنه بيع مالم يقبض ومالم يقدر على تسليمه إذا العبد يستقل بأسقاطه وقوله على تسليمه كان الأولى بل الصواب أن يقول على تسليمه لأن المكاتب قادر على تسليمه والسيد عاجز عن تسليمه لأن المكاتب قادر على فسحها (قوله وهذا هو المعتمد) هو المعتمد عند م ر (قوله وإن جرى بعض المتأخرين) هو شيخ الإسلام وشيخ الإسلام شيخ الخطيب كما سرح به الخطيب فيما كتبه على البسملة (قوله ولو باع) أي في صورة بيع والأولى التفريع كما عبر به في المنهج (قوله إلى المشتري) أي مشتريه أو مشتريه والمراد المشتري صورة لأن البيع باطل (قوله لم يعتق) فإن قلت إذا وكل السيد في قبض النجوم سم قبض الوكيل وعتق المكاتب فهل جعل المشتري كالوكيل لتضمن البيع الأذن له في القبض قلت فرق بينهما بأن المشتري يقبض النجوم لنفسه بخلاف الوكيل قال في شرح المنهج نعم لو باعها وأذن للمشتري في قبضها مع علمه بإفساد البيع عتق قبضه اه وقوله عتق قبضه لأن المشتري كالوكيل (قوله وهبته كبيعته) فلا تصح الإبراء

وهو مملوك لا يبيعه بيعه ولا تصير أمه أم ولد لأنها علق بجمولك وإن ولدته لستة أشهر فأكثر من العتق ووطئها مع العتق مطلقاً أو بعده في صورة الأكثر وولدته لستة أشهر فأكثر من الوطء فهي أم ولد ولو جعل المكاتب النجوم أو بعضها قبل محلها لم يجبر السيد على قبضها إن امتنع منه لغرض كونه حظه والا أجبر على القبض فإن أبي قبضه القاضي عنه وعتق المكاتب ولو جعل بعض النجوم ليبرته من الباقي فقبض وأبرأه بطلا ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتراض عنها من المكاتب وهذا هو المعتمد وإن جرى بعض المتأخرين على خلافه ولو باع السيد النجوم وأدى المكاتب النجوم إلى المشتري لم يعتق ويطلب السيد المكاتب والمكاتب المشتري بما أخذه ولا يصح بيع رقة المكاتب كتابة صحيحة في الجدي لأن البيع لا يرفع الكتابة للزومها من جهة السيد فيبي مستحق العتق فلم يصح بيعه كالمستولدة هذا إذا لم يرز المكاتب بالبيع فإن رضى به جاز وكان رضاه فسخاً كما جزم به القاضي حسين في تعليقه لأن الحق له وقد رضى بإبطاله وهبته كبيعته وليس للسيد بيع ما في يده مكاتبه ولا اعتاق عبده ولا تزويج أمته ولا التصرف في شيء مما في يده لأنه معه كالأجنبي

ولو قال رجل مثلاً السيد أعتق مكاتبك على كذا كالف ففعل عتق ولزمه ما التزم كالأول قال أعتق مستوله ذلك على كذا وهو بمنزلة فذل
الاسير هذا إذا قال أعتقه وأطلق أما إذا قال أعتقه عني على كذا فإنه لم يعتق عن السائل ويعتق عن المعتق في الأصح ولا يستحق المال
(ولا يعتق) شيء من المكاتب (الأبعد أدا جميع (٤١٦) المال) الباقي (بعد القدر الموضع عنه) فالولم يضع سيده عنه شيئاً وبقي

عليه من النجوم القدر الواجب حظه
أو أتى ولم يعتق منه شيء لأن هذا القدر
لم يسقط عنه ولا يحصل التقاص كما قاله
في الروضة قال لأن للسيد أن يوتي به
من غيره وليس للسيد تجزئه لأن له عليه
مثله لكن يرفعه المكاتب للعالم حتى
يرى رأيه ويفصل الأمر بينهما اه
* (تنبيه) * فنية تقييد المصنف بالأداء
قصر الحكم عليه وليس مراد بل
يعتق بالأبراء من النجوم أيضاً كما قاله
في الروضة وبالحوالة به ولا تصح الحوالة
عليه وعلم من تقييده بالجميع أنه لو بقي
من القدر الباقي شيء ولو درهم ما قل
لم يعتق منه شيء وهو كذلك لقوله صلى
الله عليه وسلم المكاتب قن ما بقي عليه
درهم والمعنى فيه أنه إن كان المقلب فيه
العتق بالصفة فلا يعتق قبل استكمالها
وإن كان المقلب فيه المعاوضة
فكالبائع فلا يجب تسليمه إلا بعد قبض
جميع ثمنه * (تنبيه) * في الفرق بين
الكتابة الباطلة والفاسدة وما
تشارك فيه الفاسدة الصحيحة وما
تخالقها فيه وغير ذلك الباطلة
ما اختلفت صحتها باختلال ركن من
أركانها ككون أحد المتعاقدين
ميتاً أو مجنوناً أو مكرهاً أو عتقت بغير
مقصود كدم وهي ملغاة إلا في تعليق
معتبر بأن يقع من يصح تعليقه فلا تلغى
فيه والفاسدة ما اختلفت صحتها بكتابة
بعض رقيق أو فساد شرط كشرط أن
يبعه كذا أو فساد عوض كعمر
أو فساد أجل كنجم واحد وهي
كالصحة في استقلال المكاتب بكسبه
وفي أخذ أرض جنباية عليه وفي أنه

ويصح بيعه من نفسه لأنه عقد عتاقة كما في أم الولد اه مد (قوله عتق) أي عن السيد (قوله
لم يعتق عن السائل) لأن عتقه عنه يتضمن بيعه له وهو ممنوع من بيعه استقلاً لا أَوْضَحًا وكان
المناسب أن يقول لا يعتق لأن للماضي (قوله فلم يضع سيده) المناسب الاتيان بالوالات
هذه مسألة أخرى (قوله به) أي المذكور من النجوم بأن أحال المكاتب سيده بمال الكتابة على
آخر فاعتق بالحوالة وقوله ولا تصح الحوالة عليه أي المكاتب وجهه ظاهر لأن مال الحوالة
شرطه اللزوم وهذا غير لازم وقوله المكاتب قن أي كفن لما مر أن القن هو الرقيق الذي لم يصل به
شيء من أحكام العتق اه مد (قوله فيه) أي في عتقه (قوله فكالبائع) نسخة فكالبائع
(قوله باختلال ركن) أي شرط ركن من الأركان أي باتفاقه شرطه لكن اختلال شرط العاقد
يقتضي البطلان مطلقاً واختلال شرط العوض نارة يكون مقتضياً للبطلان إن عقدها بقاسد
غير مقصود كدم وإن كان فاسداً مقصوداً كعمر أو كان العوض مجبواً لا أو مجبواً بوقت واحد
فهو فاسد (قوله إلا في تعليق معتبر) كان يقول إن أعطيني دماً ومئة فأنت حر وهذا أعني
قوله إلا في تعليق استثناء منقطع لأن عتقه بحكم التعليق لا يحكم الكتابة (قوله بأن يقع من يصح
تعليقه) أي البالغ العاقل ومثله غيره بقوله كقول مطلق التصرف كاتيك على زنى دم فاذا
أديت ما فأنت حر فاذا أداها عتق (قوله في استقلال المكاتب بكسبه) ظاهره حتى في كتابة
البعض والظاهر أنه لا يستقل إلا ببعض الكسب فتره شيخنا وحاصل ما أشار إليه أن الكتابة
الفاسدة كالصحة في خمسة أشياء وكالتعليق في ثمانية (قوله وفي أخذ أرض جنباية عليه) وكذا
المهر منهج أي حيث كانت الجنباية عليه من أجنبي فإن كانت من السيد لم يأخذ منه شيئاً
في الفاسدة دون الصحيحة سم أي فلو قطع أجنبي أو السيد طرفه في الصحيحة لم يزل كلا الأرض
بخلاف ما لو قطع السيد طرفه في الفاسدة فلا شيء عليه وعليه الأرض في الصحيحة اه ع ش على
مد (قوله بغير أداء المكاتب) فيه إظهار في محل الاضمار وإنما أجزأ في الصحيحة لكون
المقلب فيها المعاوضة فالأداء والإبراء فيها واحد شرح م ر أي والمقلب في الفاسدة معنى
التعليق فاختصت بأداء المسمى للسيد كي تحقق الصفقة اه سم (قوله وأدا غيره عنه) أي
لعدم وجود المعلق عليه وهو الأداء منه وقوله معتبر عا ليس يقيد (قوله تبطل) استشكله
صاحب الانتصار من حيث أن العقد فاسد فكيف يقال بطل قال فاعل المراد بطلان الصفة
اه سم قال الحلبي وإنما بطلت الفاسدة بموت السيد لأنها جائز من الجانبين بخلاف الصحيحة
وقوله بموت سيده أي قبل الأداء إن لم يقل أن أديت إلى أو إلى وارثي كما في الروض (قوله وفي
أنه تصح الوصية به) أي وإن لم يقيد بالعجز بخلاف الصحيحة لأنصح الوصية به فيها إلا أن قيد
بالعجز سم (قوله وعليه) أي عليك للغير ببيع أو هبة بأن يملك سيده للغير أو يملكه سيده شيئاً
من ماله اه عبد البر فهو مضاف لمفعوله اه والظاهر الأقل وعبرة الشورى وقيل له أي تخليك
السيد أياه الأجنبي فهو من إضافة المصدر لمفعوله (قوله ومنعه من السفر) أي بخلافه
في الصحيحة فإنه جائز بلا إذن مالم يحل النجم اه شرح الروض وقوله وجواز وطء الأمة أي
وطء السيد الأمة المكاتبية في الكتابة الفاسدة وليس المراد وطء المكاتب كتابة فاسدة أمته لأن
ذلك ممنوع حتى في الصحيحة كما تقدم اه سم وكتب بعضهم قوله وجواز وطء الأمة أي

يعتق بالأداء للسيد وفي أنه يبيعه إذا عتق كسبه وكالتعليق بصفة في أنه لا يعتق بغير أداء المكاتب كإرثه أو أداء المكاتب
غيره عنه معتبر عا وفي أن كتابه تبطل بموت سيده قبل الأداء وفي أنه تصح الوصية به وفي أنه لا يصرف له سهم المكاتبين وفي صحة اعتاقه عن
الكفارة وتخليكه ومنعه من السفر وجواز وطء الأمة وكل من الصحيحة والفاسدة عقده معاوضة

المكتوبة كتابة فاسدة وهو ضعيف والمعتمد منه من وطئها وأجاب الحلبي بأنه معطوف على السفر
 أى ومنعه من جواز الوطء وفيه أنه لا معنى للمنع من الجواز وأجيب بأنه من إضافة الصفة
 للموصوف أى ومنعه من الوطء الجائز لولا الكتابة وعلى هذا فلا تكون الكتابة الفاسدة
 كال تعليق مع أن الشرع إنما مثله فالانساب القول بالتضعيف وكلام الحلبي ضعيف اهـ لكن
 المدابقي لم يضعف كلام الشارح بل أقتره وعلمه بأن المعلق عتقه بما يجوز وطؤها وعلل منعه من
 السفر لقاء ملكه عليه وحاصل ما ذكره أن الفاسدة فيها شبهان شبه بالصحة في أربعة أشياء
 استقلال المكاتب بكسبه واستقلاله بارش جنابة عليه وعتقه بالاداء وتبعية كسبه له وشبهه
 بالتعاقب في ثمانية أشياء في أنه لا يعتق بالبراء ولا باداء الغير عنه تغليباً للمعنى التعليق بإعطائه
 ولو غلبنا جانب المعاوضة لعتق بذلك وفي بطلانها موت السيد قبل الاداء لأن المعلق عتقه بصفة
 ينقطع حكم التعليق بانتقاله للملك غيره وفي صحة الوصية به لأن المعلق عتقه بصفة تصح الوصية به
 وفي أنه لا يصرف له من سهم المكاتبين لأنه خاص بالصحة وفي اعتقه عن الكفارة لأن المعلق
 عتقه بصح اعتاقه بها وفي جواز تملكه ببيع وغيره لأن المعلق يجوز فيه ذلك وفي منعه من
 السفر لأن المعلق عتقه لاتزول ولاية السيد عنه وفي جواز وطء الامة لأن المعلق عتقها بما يجوز
 وطؤها اهـ مد (قوله معنى المعاوضة) بدليل أنه لو أدى لغير السيد كالوارث يعتق وقوله معنى
 التعليق بدليل أنه لو أدى للوارث لا يعتق (قوله الحج) فإنه يطل بالردة ويفسد بالجماع فيجب
 المضى في الفاسد دون الباطل وأما العارية فتصور بعاورة الدراهم والدنانير لغير الزينة فعند
 العراقيين فاسدة قضمين وعند المراويزة باطلة فلا تضمن لأن فاسد كل عقد كصحته بخلاف باطله
 فإنه ليس كصحته كما في الديبري (قوله والخلع والكتابة) فإن الباطل فيها ما كان على عوض
 غير مقرر كالدم أو يرجع الى خلل في العاقد كالصغر والسفه والفاسد منهم ما خلافه وحكم
 الباطل أنه لا يترتب عليه ما يأتى والفاسد كأن كان على خير يترتب عليه الطلاق والعتق ويرجع
 السيد بالصحة والزوج بالهرأى على الزوجة اهـ حل ومعنى كونها فاسدين أن عوضهما
 فاسد وان كانا فاسدين بدليل وقوع الطلاق وحصول العتق وانما أتى الشارح عن إشارة إلى أنه
 يتصور أيضاً الفرق في كل عقد صحيح غير مضمّن كالاجارة والهبة فإنه لو صدر من سفیه أو صبي
 وتلفت العين في يد المستأجر والمنتهب وجب الضمان لبطلانها ولو كانا فاسدين لم يجب ضمانهما
 لأن فاسد كل عقد كصحته في الضمان وعدمه كما نقله الزياى عن الاسنوى ومثله في شرح
 الروض (قوله بخوانم السید) وحججه عليه أن الحظ في الكتابة للمكاتب لا للسيد بخلاف
 الصحة والتعليق لا يطلان بذلك وخبر بالسيد المكاتب فلا يطل الفاسدة بخوانمائه وحججه
 سفه عليه وحججه التمس فلا يطل بها فان بيع في الدين بطلت اهـ شرح المنهج وقوله لا للسيد
 فهي تبرع من السيد على أسكاتب وكل من المعنى عليه والسفيه لا يصح تبرعه كذا في حل
 وزى وعش وفيه أن الانعام والسفه طرأ بعد الكتابة وقوله فلا تطل الفاسدة بخوانمائه
 فإذا أفاق وأدى المسمى عتق شرح م ر وقضيه أنه ليس للقاضي أن يؤدى من ماله أن وجد له
 مالا وتقدم في الصحة أنه يؤدى بشروط (قوله وفي أن المكاتب يرجع عليه) قال البلقيني
 مقتضاه أن السيد لا يملكه وقت أخذه وعندى ليس الأمر كذلك بل يملكه فإذا عتق ارتفع ذلك

لكن القلب في الاولى معنى
 المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق
 والباطل والفاسد عندنا سواء الا في
 مواضع يسيرة منها الحج والعمارة
 والخلع والكتابة وتختلف الكتابة
 الفاسدة والصحة والتعليق في أن
 للسيد فسدها بالقول وفي أنها يطل
 بخوانمائه السيد وحججه عليه
 وفي أن المكاتب يرجع عليه بما أؤده
 ان ينى ويبدله ان تلف

الملك واستشهد بما اذا علق طلاق زوجته على اعطاء دراهم فأعطته غير الغالب ملكه وله وده
 وطلب الغالب غير أنه في الكتابة يرتفع الملك قهرا وحسبا بالاختيار سم (قوله ان كان له قيمة)
 خرج الخراج غير المحترم وعبارة شرح المنهج ان كان له قيمة بخلاف غيره كخمر فلا يرجع فيه بشئ
 الا أن يكون محترما كخمر مينة لم يدبغ فيرجع به لا يبدله ان تلف اه وقوله كخمر أي غير محترمة
 كما يعلم من قوله الا أن يكون أي المؤدى محترما كما قاله الشوري وقوله كخمر مينة كأن كان كاتبه
 على جلود مينة فهي فاسدة وقوله لم يدبغ قيد به لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كما ذكره والا فالمدبوغ
 يرجع به ويبدله ان تلف اه شيخنا قال ع ش وهل العبرة بالقيمة بوقت التلف أو القبض
 أو أقصى القيم فيه نظرو قياس المقبوض بالشراء الفاسد أن يكون مضمونا بأقصى القيم اه
 (قوله ب قيمته وقت العتق) اذ لا يمكن رد العتق فأشبهه ما اذ وقع الاختلاف في البيع بعد تلف
 المبيع في يد المشتري اه شرح المنهج وقوله اذ لا يمكن عبارة شرح م لان فيها معنى المعاوضة
 وقد تلف الموقوف عليه بالعتق لعدم امكان رده فهو كتلف مبيع فاسد في يد المشتري فيرجع فيه
 على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة والمعتبر هنا القيمة (قوله فان اتحد واجب السيد
 والمكاتب) في الجنس والقدر والصفة كأن كاتبه على دينارين مثلا في نجح ودفعه مالا بدو قيمة
 المكاتب ديناران فانه يحصل التقاص كما ذكر فلو كاتبه على عشرة دنانير والحالة ما ذكر رجع
 العبد بقاينة وحكم عكسه حكمه اح (قوله تقاصا) أي سقط دين أحدهما في نظريدين
 الآخر (قوله هذا) أي محل التقاص (قوله فان كانا متقومين) حاصل ما قاله م أن العتق
 بريان التقاص في المثليات فقط في الكتابة دون غيرها سم (قوله فالتقاص) لانهم ليسا
 معلومين من سائر الجهات بخلاف المثلي قال سم فان قلت ما صورة التقاص في المثليين في
 الكتابة فان السيد يرجع عليه بقيته قلت من صورته أن تكون النجوم رامثلا وتكون
 المعاملة في ذلك بل هو نقد ذلك المكان فتكون القيمة منه اه وانظر أيضا ما صورة التقاص
 في المتقومين ويمكن تصويره بأن تكون النجوم غما وتكون المعاملة في ذلك المكان بها فتكون
 القيمة منها قياسا على ما قبله فاندفع ما يقال ان التقاص في المتقومين لا يأتي هنا حتى ينقيه لان
 قيمة العبد لا تكون الامن نقد البلد ويدل التلف ان كان قيمة فكذلك وان كان مثلا فبالقيمة
 العبد (قوله فقيهما تفصيل) حاصل وجود التقاص في المثليين في الكتابة دون غيرها لتشوف
 الشارع للعتق كأن كان لزيد على عمرو أرب قح سلما ولعمرو على زيد مثله فلا يحصل التقاص
 في ذلك اه وعبارة م ر اما اذا اختلفا جنسا او غيره مما مر فلا تقاص كما لو كانا غير نقدين وهما
 متقومان مطلقا أو مثليان ولم يترتب على ذلك عتق فان ترتب عليه جاز لتشوف الشارع اليه
 (قوله حلف المسكر) فيصديق لان الاصل عدمها ولو عكس بأن ادعاها السيد وأنكرها العبد
 صار قنا وجعل انكاره تعجيزا منه لنفسه فان قال كاتبك واديت المال وعتقت عتق باقراره
 ومعلوم مما مر في الدعوى والبيانات أن السيد يحلف على البت والوارث على نفي العلم شرح
 المنهج وقوله وجعل انكاره تعجيزا محله ان نعوذ ولم يكن عذر وقوله وعتقت ليس بقيد ومن ثم
 أسقطه ج وم ر اه (قوله ولو اختلف السيد والمكاتب في قدر النجوم) أي في مقدار
 ما يؤدى في كل نجسم اه زى وعبارة م ر في قدر النجوم أي الاوقات أو ما يؤدى كل نجسم اه

ان كان له قيمة والسيد يرجع عليه بقيته
 وقت العتق فان اتحد واجب السيد
 والمكاتب تقاصا ولو يلا رضوا ويرجع
 صاحب الفضل به هذا اذا كانا نقدين
 فان كانا متقومين فلا تقاص أو مثليين
 فقيهما تفصيل ذكرته في شرح المنهاج
 وخبر مع فوائد مهمة لا بأس بمراجعتها
 فان هذا المختصر لا يجمل ذكرها ولو
 أدى رقبتي كتابة فانكر سيده أو وارثه
 حلف المسكر ولو اختلف السيد
 والمكاتب في قدر النجوم أو في قدر
 الاجل ولا يثني أو لكل يثني

وعبارة شرح المنهج ولو اختلفا في قدر النجوم أي المال أو صفتها بكنسها أو عددها أو قدر
أجلها ولا يثبت أول كل بينة تعالفا اه وقوله في قدر أي مقدار ما يؤتى في كل نجم زى وعبارة
م في قدر النجوم أي الاوقات أو ما يؤتى كل نجم اه ولو جعل هذا تفسير العدد لا أتى
وغير القدر بقدرها كلها كان مناسبا وعلى كلام زى فيفسر قوله أو عددها بعد جعلها
بأن اختلفا في جملة العدد وقوله بكنسها عبارة م ر أراد بالصفة ما يشمل الجنس والنوع
والصفة وقدر الاجل وقوله أو عددها كأن يقول العبد كاتبني على اثنى عشر دينارا في كل
شهر أربعة دنانير فقال السيد كاتبك على خمسة عشر مؤجلة بثلاثة أشهر كل شهر خمسة (قوله
تعالفا) ويبدأ بالسيد هنا بالقوة جانبه ولأنه بمنزلة البائع هنا (قوله صدق السيد بينه) كما
في المحتران عرف سبق ما ادعاه لقوة جانبه بذلك لكون الاصل بقاءه ولأنه بمنزلة البائع ومن ثم
صدقنا مع كونه مدعي الفساد على خلاف القاعدة اه م ر ورجوع عبارة المنهج وشرحه ولو قال
كاتبك وأنا بمنحون أو محجور على فأنكر المكاتب الجنون أو أخرج حلق السيد فيصدق
ان عرف له ذلك أي ما ادعاه لقوة جانبه بذلك والا فالمكاتب لان الاصل عدم ما ادعاه السيد ولا
قرينة والحكم في الشق الاول مخالف لما ذكر في النكاح من انه لو تزوج بفته ثم قال كنت محجورا
على أو بمنحونا يوم تزوجتنا لم يصدق وان عهده ذلك وفرق بأن الحق ثم تعلق بثالث بخلافه هنا اه
وقوله في النكاح ومثل النكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع صيدا أو بمنحونا لم يقبل وان أمكن
الصبا وعهد الجنون لانه معاوضة محضة والاقدام عليها يقتضي استتمام شرائطها بخلاف
العتق والطلاق اه زى وقوله بثالث وهو الزوج ان كان الاختلاف بين الولي والزوجة
أو الزوجة ان كان الاختلاف بين الولي والزوج كما تقرر في شيخنا والظاهر الثاني (قوله
والمكاتب عن يعقوب على الوارث) كأن يكون ابن أخ للسيد وكان الاخ وارثا (قوله زوجه)
أي كلاً أو بعضاً وكذا قوله الاتي زوجها كما يدل عليه قوله الاتي أو بعضه (قوله أو بعضه)
معطوف على كل من الزوج أو الزوجة وكأنه يقول لا فرق بين ملك الكل أو البعض والكتابة
باقية ان كانت صحيحة وهذا وما بعده مدخل هنا ومن ثم لم يذكره في المنهج هنا

* (فصل في أتمهات الاولاد) *

أي أتمهات الاولاد كرامة يعنها واهبة واجبو زوطها واستخدمها ولم يقل في
المستوليات تبركاً لفظ الحديث الاتي والامتهات بكسر الهمزة وضمها كما قرئ بهما في السبع
وعبر في المنهج بآب لانه عتق بالقتل وما قبله بالقول وأيضاً العتق فيه قهري فلم يندرج في كتاب
العتق والاصح أن العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لترتب مسببه عليه في الحال وتأخره في
الاستيلاء ولحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاء لجواز موتها قبل موت السيد
كما تقدم عن شرح م ر وقال حج الاستيلاء أقوى لنفوقه من المنحون والمحجور عليه بنفسه
والعتق اللطفي لا يتقدمهما فدل ذلك على اهتمام الشرع بالاستيلاء فيكون أقوى ويؤخذ
من كون اللفظ أقوى أنه لا يترتب على عتق المستولاة ما يترتب على الاعتاق المنجز باللفظ ومنه
أن الله يعتق بكل عضو من العتيق عضو من العتيق اه والحكم المرتب على الاستيلاء خاص
بهذه الامة اه ع ش على م ر بزيادة وقيل هما سواء وهذا القيل حكاهم على المنهج ولم يعلله

تعالفا ثم ان لم يتفقا على شيء فسخها
الجنابكم أو المتعالفان أو أحدهما
كافي البيع ولو قال السيد كاتبك
وأنا بمنحون أو محجور على فأنكر
المكاتب صدق السيد بينه ان عرفه
ما ادعاه والا فالمكاتب ولو مات السيد
والمكاتب عن يعقوب على الوارث عتق
عليه ولو ورث رجل زوجته المكتوبة
أو ورثت امرأة زوجها المكتوبة
انفسخ النكاح لان كلا منهما ملكه
زوجه أو بعضه ولو اشترى المكاتب
زوجه أو بالعكس وانقضت عتقه بالخيار
أو كان الخيار المشتري انفسخ النكاح
لان كلا منهما ملك زوجته
* (فصل في أتمهات الاولاد) *

بشيء اه (قوله ختم المصنف الخ) كان الاولى أن يقدم هذا عند قوله كتاب العتق اللهم
الأن يقال أتى به ههنا لاجل قوله وأنرا الخ (قوله بالعتق) أي بكتاب العتق (قوله وشارحه)
مفرد مضاف فيعم (قوله ومشايخنا) بالباء لا بالهمز كعائش لأن الباء لا تقلب همزة الا اذا
كانت زائدة وهي هنا أصلية قال في الخلاصة

والمندريد الثاني الواحد * همزاري في مثل كالقلائد

(قوله منها) أي من النار وختمه أيضا بما ذكر ليناسب الختام الاقتتاح فالاقتتاح بالعبادات
والختم بالعتق الذي هو أفضل القربات وبين العبادة والقربة تناسب واضح اه شيخنا (قوله)
مشوب بقضاء أو طار أي مخلوط يقال شابه يشوبه خلطه يخلطه وقوله أو طار أي أغراض
عش وقال الشوري في حاشيته على التحرير في باب صلاة الجمعة أو طار جمع وطر وهو الحاجة
والشهوة ومنه فلما قضى زيد منها وطرا الآية أي فيكون أدون رتبة من العتق الاختياري
والحكم المترتب على الاستيلاء خاص بهذه الامة (قوله وأصلها الخ) هنا سقط والاصل جمع
أم وأصلها الخ فدخلها الحذف لالعله كمدل للنفقة واختلف في هاتم اقليل زائدة وهو ما ربحه
الاشعري عند قول الالفية والهاء وقفا كلمة فوزنها فعمله وقيل أصلية وبديل لجمعها على
أتمهات وبديل للأول جمعها على أتمات ويجب عن أتمهات بأنه جمع أتمهات والهاء زائدة فيها
ووزن أتمهات على كون الهاء أصلية فعلة بتشديد العين فالهاء لام الكلمة والعين وهي الميم
مضعفة قال ابن مالك

وان يكن الزائد ضعف أصل * فاجعل له في الوزن ما للاصل

ووزن أم على هدأفع ولى زيادة الهاء نعل اه وهذا أعنى قوله وأصلها أتمهات جواب عما يقال
من شرط الجمع أن يناسب مفردة والمفرد لا هاء فيه والجواب ظاهر لأن أصل أم أتمهات ففي المفرد
بحسب الاصل ما في الجمع من الحروف الاصلية قاله الشوري وقوله بديل جمعها لأن الجمع
يرد الاشياء الى أصولها (قوله قاله الجوهري) أي في صحاحه وحينئذ فأمهات جمع للفرع دون
الاصل ومن نقل عنه أي عن الجوهري وهو المحلى أنه قال أمهات جمع أتمهات أصل أم فهو أي
الجمع للاصل دون الفرع خلاف ما قرره فقد نسي في هذا التعبير عنه حيث نسب للصاح غير
لفظه لكن لما كان ما ثبت للفرع ثبت لاصله غالباً ساغ له أن ينقل عن الجوهري أن أمهات جمع
أتمهات ولقائل أن يقول المحلى لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن الجوهري والجوهري
يجوز أن يكون كلامه لم ينحصر في الصحاح اه طبلاوي (قوله ويقال في جمعها أتمات) يحتمل
أن مفردة على هذا أم التي ليس أصلها أتمهات بل هي أصل برأسها ويحتمل أن مفردة أم التي أصلها
أتمهات لأن الهاء زائدة بديل لعدم ردها في الجمع حرر (قوله وقال بعضهم) هو الذي عبر عنه
فيما يأتي بالأول (قوله ويمكن رد الأول الى هذا) كان يقال قوله الاتمهات للناس أي أكثر
استعماله فيهم ولأتمات للبهائم أي الأكثر استعماله فيها اه شيخنا ويقال يا أتمهات السكت بعد
الالف وبأتمهات باسقاط الالف وتشبه بهاء السكت تاء التانيث كما قالوا يا أتمات وجعلها الجوهري
علامة تأنيث عوضاً عن يا بالإضافة * (فائدة) * ذكر بعض المحققين أن الامة تطلق في القرآن
على خمسة معان الاصل ومنه وانه في أم الكتاب والوالدة ومنه فلاته الثلث والمرضة ومنه

ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعتق
بجاه أن الله تعالى يعتقه وفارقه وشارحه
من التارق سأل الله تعالى من فضله
وكرمه أن يجيزنا والدينا ومشايخنا
وجميع أهلنا ومحبينا منها وأخر هذا
الفصل لأنه عتق قهرى مشوب بقضاء
أو طار وأمهات بضم الهمزة وكسرها
مع فتح الميم وكسرها وأصلها أتمهات
بديل لجمعها على ذلك قاله الجوهري
ويقال في جمعها أيضاً أتمات وقال
بعضهم الامهات للناس والامات
للبهائم وقال آخرون يقال فيهما أتمهات
وامات لكن الأول أكثر في الناس
والثاني أكثر في غيرهم ويمكن رد الأول
الى هذا

وأتمها تكلم اللاتي أرضعنكم والمضاهية للام في الحرمة ومنه وأزواجه أتمها تكلم والمرجع
 والمصرف أتمها تكلم وقيل المراد أتم رأسه وقيل النار لانه يأوى إليها اه (قوله في ذلك) أي في
 أتمها تكلم الاولاد أي في أحكامها وقدم الدليل على المدلول لأن رتبة الدليل العام التقديم
 ليفرغوا عليه المسائل كما قاله مر (قوله أيا أمة) اما بالجزء على زيادة ما وعلى أنها منكرة
 موصوفة بتأويل أمة بريقة ليكون الوصف في معنى المشتق غلاب قول الخلاصة وانعت بمشتق
 الخ أو منكرة تامة وأمة بدل أو بالرفع على أن ما اسم موصول وأمة خبر مبتدأ والمعنى أي الذي
 هو أمة لكن فيه حذف صدر الصلة في غير أي وهو قليل فالأولى تخريج الرفع على أن ما منكرة
 موصوفة بجملة محذوف صدرها والتقدير أي شيء هو أمة ويصح أن تكون ما زائدة لتوكيد
 معنى الشرط فيكون أمة مرفوعة على البدلية من أي فكانت أمة أي أمة أو بالنصب تمييزا للمنكرة
 التامة أو حال من أي المخصصة بالاضافة وأي شرطية وولدت فعل الشرط وهو خبر ولا يراد به
 لم تحصل القائدة به بل بقوله فهي حرة لأن الخبر قسمان مفيد بنفسه ومفيد بانضمام غيره إليه
 وما هنا من النار فتصل أن في اعراب أمة ثمانية أوجه ثلاثة في الجز وثلاثة في الرفع واثنان
 في النصب وقال بعضهم أن ولدت صفة لامة أغنى عن فعل الشرط اه وقوله على البدلية من أي
 لكنه قد يستشكل بأنه إذا أبدل اسم من اسم مضمين معنى شرط أريد الاتصاف أعيد الشرط فهو
 من يتم أن زيد وان عروا قم معه ويجاب بأن ذلك أغلبي فقد قال في التصريح وقد يتخلف كل
 من التفصيل وإعادة الشرط في الكشاف أن يودع بدل من إذا في قوله تعالى إذا زلزلت
 الأرض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر ابن مالك في الخلاصة على الاستفهام فقال
 وبدل المضمين الهمز يلى همزا وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه (قوله فهي حرة) أي
 آيلة إلى الحرية فإن قيل إذا كانت الولادة موجبة للحرية فلم توقفت على موت السيد قيل لأن لها
 حقها بالولادة والسيد حقا بالملك وفي تعجيل عتقها بالولادة إبطال لحقه من الكسب والاستمتاع
 ففي تعليقه بموت السيد حفظ الحقين فكان أولى اه شو برى (قوله عن دبر منه) بضم الدال
 والباء أي بعد آخر جرح من حياته فعن معنى بعد كما في قوله تعالى لترى طبقاته عن طبق قال
 في المصباح الدبر بضمين ويكون الباء خلاف القبل من كل شيء وأصله لما أدبر عنه الانسان
 اه ع ش فتقوله عن دبر منه أي بعد موته فلم مات قبله فلا حرية وأنه لو قتلها انسان كان
 لسيدها قيمتها فلم مات معها وشك في السبق والمعية ما الحكم اه عمرة قال سم بن بختي أن يحكم
 بالعتق في الأولى قطرا إلى أن العلة تقارن المعلول دون الثانية لأن بقاء الرق محقق فلا يزول
 إلا بنوت خلافه فليأت قل اه اج (قوله ابن ماجه) اسم أمة يسكون الهاء وصلوا وقفا
 مجرور بنقطة مقدرة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف والمانع لمن الصرف العلمية والجملة
 ومنع من ظهور الحركة سكون الحكاية بالقطعة ومثله سنية وبرذنية ومنه (قوله عن أبي
 موسى) الذي في شرح مر عن أبي سعيد (قوله أنا أناني السبايا) بجمع سبية كهذا بجمع هدية
 والمراد مسبية والياء الأولى زائدة فتقلب همزة في الجمع فيقال سباني بكسر الهمزة كعجاتف
 أخذ من قول الالفية

والمدريد الثاني الواحد * همز يرى في مثل كالثلاث

والأصل في ذلك خبر إيا أمة ولدت
 من سيدها فهي حرة عن دبر منه
 رواء ابن ماجه والحاكم وصححه اسناده
 وخبر العيصين عن أبي موسى قلنا
 يا رسول الله أنا أناني السبايا ونحب
 أنما من فأتري في العزل فقال ما عليكم

ثم تفتح الهمزة فيقال سباءى أخذ من قولها بعد وافتح ورد الهمز يا وبعد الفتح يقال تخركت
الياء وافتح ما قبلها قلبت الفاء أخذ من قولها

من ياء أو وابتكر يك أصل * القا أبدل بعد فتح متصل

ثم قلبت الهمزة ياء وهو معنى قولها المار ورد الهمز يا فصار سببا ياء بعد أربعة أعمال سببى وسببى
وباء أو سبببا وإذا كان المقدر موزنا زيد فيه عمل خامس بعد العمل الأول وهو قلب الهمزة
الثانية ياء كخطيئة جمعها خطيئتي همزتين أو لاهما مكسورة ثم قلبت الثانية ياء فيقال خطيئتي
ثم تأتي بالأعمال الثلاثة المتقدمة كما صرح به الأشعري في شرح قول الألفية وافتح ورد الهمز يا
فيما أعل لا ما وفي المختار السبعة المرأة المسبية (قوله أن لاتفعلا) قيل إن لازامة ليطابق
السؤال لأن السؤال عن العزل فيكون المعنى على زيادتها ما عليكم ضرر في الفعل وهو العزل

لكن قوله ما من نسمة الخ يقتضى أن لا أصلية ويكون المعنى ما عليكم ضرر في عدم الفعل أى
العزل لأن ما من نسمة كانت الخ فالسؤال يدل على زيادتها وقوله ما من نسمة الخ يدل على
أصلتها واختار ما من الشافعي ورضي الله عنه جوازهم عن الأمة مطلقا وعن الحرة بإذنها نعم
هو مكروه لأنه طريق إلى قطع النسل وبعبارة مـ والعزل حذر من الولد مكروه وإن أدت
فيه المعزول عنها حرمة كانت أو أمة لأنه طريق إلى قطع النسل أه أى بحسب الظاهر
وقوله في الحديث ما من نسمة الخ أى مقدرة عند الله أه ونقل قبل ذلك عن الغزالي في الأحياء
أنه قرآن العزل خلاف الأولى أه وفي شرح السيد النسابة لمنظومة ابن العماد في الانكحة
ما نصه فرع العزل منهى عنه وهو أن يجامع فإذا قارب الانزال نزع فأنزل خارج النرج

والأولى تركه على الإطلاق وأطلق صاحب المذهب كراهيته ولا خلاف في جوازه في السرية
مساواة للملك ولا يحرم في الزوجة على المذهب سواء الحرة والأمة بالأذن وغيره وقيل يحرم بغير
إذن وقيل يحرم في الحرة وأما المستولدة فأولى بالجواز لأنها غير راسخة في القراش ولهذا لا يقسم
لها قال إمام الحرمين وحيث حرمت العزل فذلك إذا نزع بقصد أن يقع الانزال خارجا بخلاف ما
الولد فأما إذا عزم أن ينزع لأعلى هذا القصد فيجب القطع بأن لا يحرم فصا أو الصبي عدم التحريم
لما تقدم أه (قوله كائنة) أى مقدرة (قوله الأوهى كائنة) أى موجودة أى في الخارج سواء
عزل أو لم يعزل فهو كون خاص فلذا ذكر لأن واجب الحذف هو الكون العام (قوله لذلك) أى
لامتناع يبعها (قوله قال) أى البيهقي وقوله فيه أى قول عائشة (قوله وإذا) هى المتبقن
والمظنون الغائب وجوده كالوطء هنا فلذلك أثرها على أن لا نهى للمتوهم وجوده قل على الجلال
(قوله أى وطئ) من تفسير العام بالخاص لأن الإصا به تكون بجميع الحشقة وبعضها بخلاف
الوطء والحاصل أنه شبه الوطء بإصا به البهيم للغرض واستعار الإصا به للوطء واشتق من الإصا به
أصاب بمعنى وطئ والجامع حصول المقصود في كل (قوله الرجل) قيد بالرجل لأن الصبي فيه
خلاف يأتي وخارج الخنثى فقوله الرجل أى المحقق الذكورة ليخرج ما لو اشترى خنثى أمة خنثى
فقبلت من المالك الخنثى ثم إن المالك حبل أيضا فلا يكون أم ولدا لأنه يحبل السيد انضج بالأنوثة
وهي لا يحكم لها باستيلاد إلا من ذكر وجعلها يحتمل أنه من شبهة أو زنا ولا يتحد لعدم تحققه
وهو يدرك بالشبهة وبهذا اندفع ما استشكله بعضهم من توهمه في ذلك وبقي ما لو وطئ السيد أمة

إن لاتفعلا وما من نسمة كائنة إلى يوم
القضاء لا وهى كائنة في قولهم ونصب
اثباتين دليل على أن يجهت بالاستيلاد
ممنوع واستشهد لذلك البيهقي بقول
عائشة رضي الله تعالى عنها لم يترك
رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا
ولادرها ولا عبدا ولا أمة قال فيه
دلالة على أنه لم يترك أم إبراهيم رقيقة
وأنها اعتقت عبوته (وإذا أصاب) أى
وطئ (السيد) الرجل

فألفت علاقة فأخذتها أمته الأخرى فصهلت بها فخلتها الحياة ثم ولدت فهل يحكمكم للثانية
بالاستيلاء قال الشيخ حمدان فيه نظر واستقرب ع ش أنها لا تصير أم ولد لأنه لم ينقذ من منيها
ومنيه في هذه الحالة اه (قوله الحق) أي الذي يمكن احباله بأن استكمل تسع سنين قال شيخنا
الديري بشرط في السيد كونه ممن يمكن لحوق الولد به فخرج الصبي فلو وطئ الصبي الذي لم يبلغ
تسع سنين أمته وأنت بولد ستة أشهر فأكثر من وطئه لم يثبت إيلاده ولم يطعمه الولد كما هو
ظاهر فلو بلغها ووطئها وأنت بولد ستة أشهر فأكثر من وطئه لحقه ومع ذلك لا يحكم ببلوغه
ولا يثبت إيلاده على الرابع ويقرب بين النسب وغيره بأن النسب يحتاط له ما لا يحتاط لغيره قاله
جج قال الشمس م ر لان النسب يكفي في الامكان والاصل بقاء صغره وعدم صحة تصرفه
والاصل عدم المانع من ازالة ملكه عن الامة اه كلامه فتأمل وقوله في هذه المسئلة لو وطئ
صبي لم يستكمل تسع سنين غير ظاهر ومن ثم قال ع ش عليه صوابه استكمل بدليل قوله لان
النسب يكفي في الامكان ودون التسع لا يكفي ويؤخذ بما ذكرناه يلعب بالصبي المذكور ويقال
فيه ا أب غير بالغ اه ديري في ختمه على سم (قوله أو كافر أصليا) وأما إيلاد المرتد فوقوف م ر
(قوله أمته) أي من له فيها ملك وان قل من ل بخلاف من وطئ ابنته ثم ملكها فلا تكون
أم ولد على المتمدن والمراد بقوله أمته ولو تقديرا كان وطئ لاصل امة فرعه أي التي لم يستولدها
النزع ولو من وجبة فانه يقدر دخولها في ملك الاصل قبيل العلق ومثلها امة مكاتبه كما يأتي
في الخاتمة ومكاتبته ولده والامة شرطان الاول أن تكون مملوكة للسيد حال صلوقها منه الثاني
ان لا يتعلق بها حق لازم غير الكتابة حال العلق والسيد معسر ولم يرل عنها بل يبعث فيه ولم يملكها
السيد بعد ذلك بأن لا يتعلق بها حق اصلا أو يتعلق بها وهو غير لازم ولازم وهو كاتبة أو غير كاتبة
لكنه إذا قل عند العلق أو مسقروا السيد مرسرا ومعسر وقد زال بعد ذلك عنها بنص أو ابراء
أو لم يرل و يبعث فيه لكنه ملكها السيد بعد ذلك ففي هذه الصور كلها يثبت الاستيلاء
أما اذا تعلق بها ذلك فلا يثبت الاستيلاء وان حق اللازم مثل الرهن بعد القبض ومثل أرش الجناية
اه راستني بعضهم من مفهوم كلام المصنف مسئلة يثبت فيها الإيلاد وهي ما لو اشترى أمة بشرط
الخيار بائع ووطئها المشترى باذن البائع لحصول الاجازة قال ع ش قد يتنع استثناء هذه لانه
بالوطئ مع الاجازة دخلت في ملكه فلم يجعل الامة وعبارة شرح م ر امته أي التي لم يتعلق بها
حق للغير فخرجت المرهونة اذا أولدها الراهن المعسر بغير اذن المرتهن الا ان كان المرتهن فرعه
كما يحتمل بعضهم فان انفك الرهن نفذ في الاسح وخرجت الجنائية المتعلق برقبته مال اذا أولدها
مالكها المعسر فلا ينفذ إيلاده الا ان كان الجنى عليه فرعه مالكها وخرجت أمة المحجور عليه
بنفس فلا ينفذ إيلاده على المعتد اه (قوله أي بأن علقته منه) تفسير لقوله وطئ فيكون
أطلق السبب وهو الوطء واراد المذهب وهو العلق بوطء أو بغيره (قوله ولو سنيها) ليس
السني في محل الخلاف بل محل الخلاف المحجور عليه بنفس (قوله حال اسلامها) ليس قيد م د
(قوله بوطء مباح) أي في قبل وهو متعلق بعاقبة (قوله أو محرم) أي لذاته أو العارض
(قوله أو باستدخال مائه) ولو في الدبر وهو معطوف على قوله بوطء (قوله في حال حياته)
متعلق باستدخال وقد ينهم أن المنفصل بعد الموت أي اذا انفصل من السيد منه بعد موته بأن

المحرر كلاً أو بعضاً مسلماً كان أو كافراً
أصلياً (أمته) أي بان علقته منه ولو سنيها
أو مجنوناً أو مكروهاً أو أجنبياً الكافر
حال اسلامها قبل بيعها عليه بوطء مباح
أو محرم كأن تكون حائضاً أو محرماً
كأخته أو من وجبة أو باستدخال مائه
المحترم في حال حياته

عصر من ذكره واستدخلته امرأه هل يقال هو محترم ويثبت نسبه بذلك أولا ينبغي ان يصدق عليه
 هذا المحترم ولم ار من ذكره وعليه فلا يرث لانتقال التركة لغيره قبل خروج النطفة التي خلق منها
 بخلاف ما خرج في حياته لكن يحزم قل باشتراط خروج المني في الحياة للصوق بخلافه بعد
 الموت فلا ينسب لخروجه من جثة منفكة عن الحمل والحرمة فالجواب ان الصور ثلاثة ان
 ينفصل في حياته وتستمدخله في حياته فيثبت النسب والاستيلاء الثانية ان ينفصل في حياته
 وتستمدخله بعد موته فيثبت النسب دون الاستيلاء الثالثة ان ينفصل بعد موته وتستمدخله بعد
 موته ففيه تردد واستظهر الخطيب ثبوت النسب وقل عدمه وهو المعتمد وانظر لوقارن خروج
 المني الموت هل يثبت العتق والارث أولا الظاهر لانه يشترط تحقق وجود الوارث في حياة
 المورث (قوله فوضعت) أنت قوله وضعت لانه يجب تأنيث الفعل بتاء ما كنه في آخر الماضي
 وتاء المضارعة في أول المضارع اذا كان فاعله مؤنثا في مسئلتين احدهما ان يكون ضمير متصلا
 ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام
 وطلع فان كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو هند ما قام الالهى فانهم ما ان يكون ظاهرا متصلا
 حقيقي التأنيث والمراد وضعت كل الولد ولو توأما فينفلتق بخروج بعضه حتى يتم خروجه كما
 قاله ممر والوضع ليس بقيد بالنظر لحرمة البيع وما بعده بل المدار على الحمل وبعبارة غير فوئدت
 بتمام انفصاله ولو من غير محله المعتاد لا بخروج بعضه ويثبت بالقائه بعضه الاستيلاء لا العتق فان
 ألفت بعضه بعد موت السيدتين عتقها ولها كسبها وترتيب الحرمة أي حرمة بيعها على الوضع
 لا ينافي الحرمة قبل الوضع أيضا فالمدار على العلق وقوله فوضعت ولو من غير محله المعتاد كما قاله
 قل على الجلال ومثله الشوري في موجبات الغسل وقد يوجه بأن أمية الولد منوطة بالولادة
 وقد حصلت ولو من غير طريقها المعتاد والمراد وضعت في حياة السيد أو بعد موته لمدة يحكم
 بثبوت نسبه منه وفي هذه الصورة الوجه انه يعتق من حين الموت فتلك كسبها بعده صح زى
 واصل (قوله أو ما) أي حمل تجب فيه غرة فأنكره موصوفة ويجوز ان تكون اسماء موصولا
 بمعنى الذي أي الحمل الذي تجب فيه غرة وكان القياس أن يعبر عن لانها الاصل فمن يعقل ويحجج
 عن ذلك بأن الجنين لما كان أمرا مبهما عبر عنه بما كافي قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني
 محررا قاله ابن هشام والمراد بذلك ألفت جميع ما تجب فيه الغرة لا بعضه لانها اذا ألفت بعضه
 ففيه تفصيل فان ماتت لا رجعت الغرة والاوجب نصفها كما قاله زى ومن البين أنه لا يصح
 حمل كلام المصنف على حالة الموت لانه ذكر بعد ذلك حرمة البيع والرهن والهبة وهي لا تكون
 الا في حالة الموت فما قيل انه ضعيف لا وجه له ثم رأيت عبارة المنهاج كالشارح سواء بسواء
 ولم يضعفها ممر ولا غيره فحاذره الحواشي هنا ليس على ما ينبغي تأمل (قوله أي لحم) فيه تغيير
 اعراب المتن المحلى وأجابه بعضهم (قوله من القوابل) أي أربع نسوة والقوابل ليس بقيد وهي
 جمع قالبة سميت بذلك لمقابلتها المولود عند خروجه (قوله كضغعة فيها صورة آدمي) ظاهرة
 أو خفية أخبر بها القوابل ويعتبر أربع منهن أو رجلان أو رجل وامرأتان بخلاف ما لم يكن
 فيها صورة آدمي وان قلن لو بقيت لخططت وانما انقضت بها العدة لان الغرض ثبوت الرجم
 وهما ما يسمى ولدا واما لو لم أن قوله أو ما فيه غرة معطوف على قوله حيا وحيث هذا العطف

(فوضعت) حيا أو ميتا أو ما يجب فيه
 غرة وهو (ما) أي لحم (تبيين) لكل احد
 اولاهل الخبرة من القوابل (فيه شيء من
 خلق آدمي) كضغعة فيها صورة آدمي
 وان لم تظهر الا لاهل الخبرة ولو من غير
 النساء

يقتضى أنه قسم لما قبله فيجوز كما قاله النجم الغيطي أن المضغة لا توصف بحياة ولا موت بل
واسطة بينهما والكاف استقصائية كما قاله قل على الجلال (قوله صورة آدمي) ويكتفي ببعض
المتصور ولو لا صبح كما يفهمه المتن (قوله حرم عليه بيعها ورهنها) وفرض المصنف هذه فيما بعد
الوضع لا يشافي جريانها حال الحمل أيضا سم وقوله بيعها أي الالئفسها (قوله ولو بمن) أي لمن
وكذا قوله أو بمن أقر أي لمن أقر (قوله ورهنها) لم يستفد هذا من الحديث أعني أتمهات الاولاد
فعله من حديث آخر وبالقياس على البيع (قوله وهبتها) أي غيرها أما هبتها لنفسها فصححة
قال البرماوى ومثل ذلك قرضها لنفسها فإنه صحيح على الرابع ويلزمها أن ترد للمقرض أمة
مثلها لتعذر رد المقرض وهو نفسها لاعتقها بذلك وعبارته في حاشيته على سم الغزى ومثل بيعها
قرضها لنفسها كما صرح به شيخ الاسلام في شرح المنهج ويجب عليها رد مثلها لأن محل رجوعه
في عين المقرض أن لا يتعلق به حق لازم وقد صارت عتيقة لأن بقرضها نفسها ملكتها فعتقت
ولا يصح وقفها أي ولا تدبيرها وهبته البعض كهبة الكل في حكمه وعبارة السهمودى قوله
وهبتها ورهنها أما الهبة فلأنها نقل ملك الى الغير وأما الرهن فتسليط على ذلك فأشبهه البيع وانما
صرح المصنف بذلك مع فهمه من تحريم بيعها التتبيه على أن تعاطى العقود الفاسدة حرام
وان لم يتصل بها المقصود كما نص عليه في الاثم كذا قاله الزركشي والدميرى وكذلك تحرم الوصية
بها وفي صحته وقفها بخلاف والاصح المنع ولا يصح تدبيرها لأنها مستحقة للعتق بالموت بالجهة
القوية فعتقها من رأس المال بخلاف المدبرة على أنه قد يتصور تدبيرها إذا قال لها السيد إذا
مت فأنت حرة قبل موتى بشهر وقلنا أن هذا تدبير كما في الحماوى الصغير فتصير مدبرة وفائدة
أن كسبها يكون لها من الوقت الذى أثبت استءاء الحرية منه قبل موته لكن المعتقد أن هذا
تعلق عتق بصفة وليس تدبير فلا يرد ذلك على قول المصنف في التدبير ولا يصح تدبير أتم الولد
وظاهر قرن المصنف البيع بالهبة في المنع تلازمهما فيه قاله الولي "أوزرعة العراقى (قوله
مع بطلان ذلك أيضا) أي لأن الحرمة قد تجامع العصمة كالبيع بعد أذان الجمعة (قوله تدبير
أتمهات الاولاد) انظر هل علمت هذه الرواية بلغة من اللغات المتقدمة في كلامه أم لا وإذا لم تعلم
الرواية هل يجوز قراءتها بلغة من اللغات المذكورة أم بتعين الافصح والاولاد جمع ولد بتحتين
وهو كل ما ولدته شئ ويطلق على الذكرو الانثى والمثنى والجمع كفى المصباح والولد بوزن القفل
لغة فيه وقد يكون جمعاً كاسد وأسود وجمع ولد على ولد سمعى لا قياسى كما صرح به الاشمونى
وغيره فان قلت جمع صلى الله عليه وسلم نارة وأقرء أخرى فهل لهذا من حكمة قلت نعم يجوز
أن تكون الحكمة في ذلك الإشارة الى جواز الافراد والمطابقة في ضمير جمع المؤنث لكونه
ان كان المراد منه الكثرة فالافراد أولى والافالمطابقة وقد اشتمل على الاستعمالين قوله تعالى
ان عدة الشهور الاية حيث أقرء في قوله تعالى منها الرجوع الاثنى عشر وطابق في قوله فلا
تظلموا فيه أنفسكم لرجوعه للاربعة كذا قاله ع ش ويجوز أيضاً أن تكون الحكمة في ذلك
كما قاله سم الإشارة الى أن الحكم ثابت لكل فرد لا للجموع وقد استفيد من هذا الحديث
امتناع التملك بسائر أنواعه فإنه أما الاختيارى أو قهرى والاختيارى أما معاوضة أو غيرها
فأشار صلى الله عليه وسلم الى التملك الاختيارى بمعاوضة بقوله لا يعن وبدأ بالبيع لأنه الاصل

وجواب إذا (حرم عليه بيعها) ولو بمن
تعتق عليه أو بشرط العتق أو بمن أقر
بجريتها (ورهنها وهبتها) مع بطلان
ذلك أيضاً تدبير أتمهات الاولاد

الغالب في إزالة الملك والى القلبك الاختبارى بغير معاوضة بقوله ولا يوهن وذكرها عقب
 البيع لأشترأ كهمما في التعليل المطلق وأشار الى القهرى بقوله ولا يورثن وأخره عن البيع
 والهبة لتعلقه بالموت وهو ما بالحياة السابقة عليه وقد اشتمل صدر الحديث على ما أثرنا اليه من
 الإشارة الى منع كل ما يزيل الملك واشتمل بحزمه على ما للسيد من الوطء ومقدماته وذلك في قوله
 يستمتع بها سيدها مادام حيا وبالجملة فاشتمل هذا الحديث على ما يمنع على السيد وما يجوز له
 واشتمل أيضا على بيان ما حصل لأم الولد بسبب الولادة من فك قيد الرق عنها عوت سيدها وذلك
 في قوله فإذا ماتت فهي حرة اهـ واعراب الحديث أتهات الاولاد مبدئيا ومضاف اليه لا يعين
 لنافية كذا قال بعضهم وصوابه ناهية ويعين فعل مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة وهي
 نائب فاعل في محل رفع وهو خبر عن أتهات وقوله ولا يوهن ولا يورثن معطوف عليه واعرابه
 كاعرابه وقوله يستمتع بها سيدها جملة فعلية لا محل لها من الاعراب (قوله لا يعين) أى لغير
 أنفسهم وكذا الهبة (قوله يستمتع بها سيدها) جملة مستأنفة استئنافا سيايا واقعة في جواب
 شرط مقدرة تقديره ماذا انفع بها فان قلت هل يصح جعله خبرا عن قوله أتهات الاولاد الخ قلت
 نعم وذلك لان المطابقة موجودة لان أتهات وان كان جعلها لكن اضافته الى ما فيه آل الجنسية
 أبطلت منه معنى الجمعية ويقرب منه قولهم الخبر قسمان ونحوه واعلم أن تذهب جمع المؤنث
 السالم من جموع القلة محلها لم يقترن بأل أو يضاف والا كان من جموع الكثرة ولعل النكته
 في افراد قوله يستمتع والجمع فيما قبله الإشارة الى أن حكم منع البيع والارث والهبة عام لكل
 أحد وأن الاستمتاع مفقوض لأم السيد أى للسيد الاستمتاع ان أراد لا أن ذلك متعين على كل
 سيد اذ قد يبيعها للخدمة ونحوها قال بعضهم وقال حل انما أفرديه وجمع فيما قبله لانه لا يمكن
 الاستمتاع في وقت واحد بأكثر من واحدة اهـ كلامه ولعل مراده الاستمتاع المقصود وهو
 الوطء والاف يمكن التمتع بغيره في وقت واحد بأكثر من واحدة وقبل إشارة الى أنه يجوز افراد
 ضمير الجمع المؤنث وجمعه كما في قوله تعالى ان عدة الشهور الاية لكن الانفصاح في جمع الكثرة
 الافراد وفي جمع القلة الجمع وشاهده قوله تعالى منها أربعة حرم فلا تظلموا فيهن أنفسكم فتراجع
 للاثنى عشر شهرا وهو جمع كثرة في المعنى وفيهن راجع للاربعة وهو جمع قلة في المعنى وأتهات
 هنا جمع قلة لان جمع المؤنث السالم من جموع القلة (قوله مادام حيا) فان قلت ما فائدة
 هذا مع أن الاستمتاع خاص بالحياة قلت أجيب بأنه توطئة لقوله فإذا ماتت ويأتى النحل لما كان
 نكرة معنى لا عموم له فيده بما ذكره لافادة التعميم (قوله رواء الدارقطني) نسبة الى دارقطن
 اسم محله يبعداد والنسبة اليها على غير قياس اذا القياس الدارى أو القطنى وأما النسبة الى
 الكلمتين معا فهي شاذة كما بينه النخاعة قال الشهاب الخفاجى وراؤه مفتوحة وبعضهم يسكنها
 والاولى أولى (قوله ابن القطان) نسبة لدارقطن يبعداد (قوله على المنبر) أى منبر الكوفة
 (قوله عبدة) بفتح العين وقوله السلماني يسكون اللام أقصم من فتحها نسبة الى سلمان حتى
 من العرب والمحدثون على التصريك اهـ معرب وقال أبو عبدة من التابعين (قوله اقضوا)
 بكسر همزة الوصل عند الابتداء مثل امشوا لان عينهما في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة
 الواو والاصل اقضوا وامشوا سكنت الياء للاستئصال ثم حذفوا لالتقاء الساكنين وضمت

قوله وصوابه ناهية كذا في نسخة
 المؤنث ولا وجه له بل جعلها نافية أبلغ
 على حذف لا يسمي الا المطهرون على أن
 نهى الغائب قليل وكذا الاخبار
 بالانشاء اهـ معجمه

لا يعين ولا يوهن ولا يورثن يستمتع
 بها سيدها مادام حيا فإذا ماتت فهي
 حرة رواء الدارقطني وقال ابن القطان
 رواه كلهم ثقة وقد قام الاجماع
 على عدم صحة بيعها واشتد عن على
 رضى الله عنه أنه خطب يوما على المنبر
 فقال في أثناء خطبته اجتمع رأيي وراي
 عمر على أن أتهات الاولاد لا يعين
 وأنا الا أن أرى بيعهن فقال عبدة
 السلماني رأيك مع رأي عمرو في رواية
 مع الجماعة أحب اليك من رأيك وحلك
 فقال اقضوا فيه ما أنتم قاضون

العين لجائسة الواو ولتسلم من القلب يا وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فتحات منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول مجتنبه المناسبة وعلى الثاني منقولة شرح التوضيح فان قلت كيف ساغ لعل أن يخالف الاجماع المنعقد في زمن عمر بعد موافقته عليه واتفاقهم معصوم من الخط لان الامة الذين منهم المهتدون لا يجتمع على ضلالة كما صرح به الحديث ويمكن الجواب باحتمال أن يكون على يرى اشتراط انقراض العصر في عدم جواز مخالفة الاجماع أي وقد خالفه قبله وان كان الاصح (قوله فاني أكره أن أخالف الجماعة) لعل له مستندا آخر غير هذا فلا ينافي أنه مجتهد مخالفته (قوله سرارينا) التسمي لغة وشرعا أن يبطأها وينزل فيها ويمنعها انطروج وهو جمع سرية نسبة الى السر وهو الجماع والاختفاء لان المرء كثيرا ما يستترها عن زوجته وضمت السين لان الابنية قد تغير في النسبة كما قالوا في النسبة الى الدهر دهرى وجعلها الاختفاء من السرور لانه يستتر بها اه من المناوى الكبير على الجامع الصغير فان قلت لم يقتصر على أمهات الاولاد بل ذكر معه سرارينا قلت لان أمهات الاولاد قد يطلقن على غير العاقل كما نبه عليه بعض المحققين (قوله والنبي) حال (قوله وبأنه) الواو بمعنى أو (قوله استدلالا) أي استدلالا من جابر لنسبته للنبي صلى الله عليه وسلم وقوله واجتهادا أي اجتهادا منه في نسبته له (قوله واجتهادا) أي أنهم اجتهدوا في أنه أقرهم لكونه في زمنه أي ظنوا ذلك بالاجتهاد (قوله رضًا) عطف خاص على عام لان القول يكون نصا وظاهرا أي أن القول المذكور منسوب للنبي يقينا فيقدم على ما ينسب اليه واجتهادا ويحل الاحتياج الى ذلك الجواب ان قرى يرى بالياء وضميرها للنبي أما اذا قرى بالنون راجع للجماعة فلا يحتاج الى الجواب عنه لان فعل الصحابي لا يحتاج به وكذا اذا قرى بالياء وضميره راجع للبايع أو ضميره راجع للاحد المشهور من السياق (قوله ويستثنى من منع بيعها الخ) عبارة غير ويحرم بيعها أي ولا يصح ولولن تعتق عليه وتقدم صحة كتابتها يصح بيعها من نفسها كما مر بناء على أنه عقد عتاقة وهو الاصح وينبئ عليه أنه لو باعها بعضنا سمع وصرى الى بايها وأنه لا يصح بيعها من سيدها البعض اه قل على الجلال لانه ليس أهلا للولاء وجملة ما استثناء عشر مسائل لكن عبر في بعضها بالاستثناء وبعضها بصورة الاستثناء فسمعا وآخر العشرة مسئلة المذلس ومن جملة المنوع الوصية بها سواء أوصى بها لنفسها وهو ظاهر لان الوصية لانك الاباوت وهي تعتق بالموت فلا يأتى ثلثها بالوصية وكذا غيرها أيضا ومن المنوع وقفها أيضا (قوله بيعها من نفسها) أي لنفسها ولا بد من القبول ومثل البيع الهبة ثم ان أراد العتق فلا يحتاج الى القبول وان نوى التملك احتاج الى القبول فورا (قوله عقد عتاقه) أي عند يترتب عليه العتق في الحال وهو الاصح ولذا لم يثبت فيه خيار المجلس لو احدى وكذا لا يثبت فيه خيار الشرط للمشتري ولا للبايع أيضا كما هو مقرر في محله فراجع وكذلك لا رجوع لها على سيدها أيضا فيه بالارث اذا اطلعت على عيب فيها اه شيخنا (قوله ويسرى الى بايها) أي على السيد ولا يلزمها قيمة ما سرى بل لا يلزمها الاما الترتبه اه برماوى (قوله ويحل النع) أي منع بيعها وورثتها وهبتها (قوله اذا لم يرتفع) أي يزل (قوله وكذا يصح بيعها

فاني أكره أن أخالف الجماعة فلو حكمنا حكم ببيعة بيعها تنقض حكمه لمخالفته الاجماع وما كان في بيعها من خلاف بين القرن الاول فقد انقطع وصار مجمعا على منعه وما رواه أبو داود عن جابر كذا نبيع سرارينا أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا أوجب عنه بأنه منسوخ وبأنه منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالا واجتهادا فيقدم عليه ما نسب اليه قولا ونصا وهو نبيه صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الاولاد كما مر ويستثنى من منع بيعها بيعها من نفسها بناء على أنه عقد عتاقة وهو الاصح وينبئ عليه أنه لو باعها بعضنا أنه يصح ويسرى الى بايها كما لو أعتق بعض رقيقه وأنه اذا كان السيد بعضا أنه لا يصح منه لانه ليس من أهل الولاء وهذا ظاهر وان لم أر من ذكره ويحل النع اذا لم يرتفع الا يلاذ فان ارتفع بأن كانت كافرة وليست مسلم وسميت وصارت قنة فانه يصح جميع التصرفات فيها وكذا يصح بيعها

في صور منها مستولدة الراهن المقبض المعسر تباع في الدين ومنها جارية التركة التي تعلق بها دين اذا استولدها الوارث وهو معسر تباع في دين الميت ومنها ما اذا استولد الجانية جنباية توجب ٤٢٨ مالا متعلقا بقربتها وهو معسر تباع في دين الجانية ومنها ما اذا استولد السيد أمة

في صور) هو من جملة المستثنيات فلو قال ومنها مستولدة الراهن الخ لكانت أولى والولد الحاصل من وطئه حر ولا يغرر قيمته سواء كان معسرا أو معسرا وكذا يقال فيما بعدها إلى آخر الأربع التي ذكرها ومحل في مسئلة الرهن اذا كان المرتهن غير فرعه أو ما فرعه فلا يمنع رهنها عنده نفوذ الاستيلاد ولا تباع لدين الولد وكذا يقال في مسئلة الجنابة (قوله تباع) مالم يكن المرتهن فرعه والافتاتباع (قوله وهو معسر) أي السيد ومن لازم اعساره أن لا يكون في يد مأذونه وفاء وقوله تباع في دين مالم يكن المجني عليه فرعه (قوله أما الصورة الاولى) انظر وجه تسميتها أولى مع انها ثانية ولعلها أولى بالنسبة إلى الأربعة فهي أولية نسبية (قوله مالم يذرا التصديق بمتنها) ومثله ما اذا نذر التصديق بها قال م ر ويحجب بجمع استثنائها زال مال ملكه عنها بمجرد نذره التصديق بها وبمتنها أي وشرط المستولدة أن تكون ملكا للمستولد وقت الاستيلاد أي فلا يقال لها انها أمته عند الوطاء (قوله فانه يلزمه بيعها) أي بعد وظها لان الحامل يجرى لا تباع (قوله ومع ذلك لو استولدها) أي الوارث (قوله ولكن لا يحكم بيلوغه) معتمد (قوله انه لا يثبت استيلاده) معتمد وقوله والذي صوبناه ضعيف وهو من كلام البلقيني وانظر هذا مع قوله والمعتمد الاستثناء فان فيه قلاقة م ر وقوله فرج نفوذه ضعيف (قوله تستثنى هذه) أي من نفوذ الاستيلاد (قوله ورجح السبكي) معتمد (قوله أشبه) يستفاد من هذا الشبه انها اذا لم تباع في دين المفسر بأن اكتسب مالا وفي الدين من غيرها أو بيعت وملكها عند الايلاد وهو كذلك اه م ر (قوله يشبهه بالراهن) أي في أن جميع ماله كانه رهون على الديون (قوله ثم مات رقيقا) ليس بقيد (قوله المحترم) أي حال خروجه بأن لا يخرج على وجه محرم وكان ذلك في حياة السيد فان فعلت ذلك بعد موت السيد ثبت السبب ولا تعتق به لاتصالها إلى ملك الغير وهو الوارث حال علوقها حل وقوله ثبت النسب أي والارث لكون منبه محترما حال خروجه ولا يقال يلزم عليه ارث من لم يكن موجودا عند الموت لانا نقول وجود أصله كوجوده ولا يعتبر كونه محترما أيضا حال دخوله خلافا لبعضهم وقد صرح بعضهم بأنه لو أنزل في زوجته فساحت بقتله فثبت منه خلق الولد به وكذا الواسع ذكره بحجج بعد انزاله فيها فاستجبت به امرأه فثبت منه اه زى وبعبارة شرح م ر لاتصال ملكها حال علوقها فتكون هذه الصورة خارجة بقول المتن أمته وذلك لانها في هذه الصورة وقت علوقها ليست أمة للسيد وانظر لو وطئ زوجته أو أمته فلانها أجنبية ونخرج منبه هل هو محترم اعتبارا بالواقع أو لا نظر الظنه المذكور فيه نظرا للظاهر الاول كما قاله سم في شرح الغاية حيث قال والعبرة في الاحترام بحال خروجه فقط ولو باعتبار الواقع فيما يظهر كالخروج بوطء زوجته فلانها أجنبية فاستدخلته زوجته أخرى أو أجنبية اعتبارا بالواقع دون اعتقاده ولو استثنى يده من يرى حرمتها فالقرب عدم احترامه كما في شرح م ر فلا علة به ولا نسب يلحق به كما قاله سم ومن المحترم كما شمله حد ما خرج بسبب تردد الذكرك على حلقة دبر زوجته أو أمته من غير ايلاج فيه لخوازه اما الخارج بسبب ايلاج فيه فليس محترما لانه حرام لذاته خلافا لما يحسنه الشيخ عريق من أنه محترم كالموطئ وأخته الرقيقة وبؤيد الاول أن الولد لا يلحق بالوطء في الدبر كما صرح به م ر في باب الاستبراء ولو خرج من رجل منى محترم مرة ومنى غير محترم مرة أخرى ومن جهه ما حثي

العبد المأذون له في التجارة وهو معسر تباع في دينه وقد ذكر في الروضة هذه الصور الأربع وأما الباب الخامس من النكاح وقال ان الملك اذا عاد في هذه الصور إلى المالك بعد البيع عاد الاستيلاد انتهى أما الصورة الاولى وهي مسئلة السبي فالذي يظهر فيها أنه لا يعود الاستيلاد اذا عادت لما لكها بعد ذلك لاننا بطلناه بالكلية بخلاف هذه المسائل ويستثنى من نفوذ الاستيلاد مالم يذرا التصديق بمتنها م استولدها فانه يلزمه بيعها والتصديق بمتنها ولا يتخذ استيلاد فيها وما اذا أوصى بعقوبة جارية تخرج من الثلث فالملك فيها للوارث ومع ذلك لو استولدها قبل اعتاقها لم يتخذ لافضائه إلى ابطال الوصية وما اذا استكمل الصبي تسع سنين فوطئ أمته فولدت لا أكثر من ستة أشهر فان الولد يلحقه قالوا ولكن لا يحكم بيلوغه حال البلقيني وظاهر كلامهم يقتضي أنه لا يثبت استيلاده والذي صوبناه الحكم بيلوغه وثبوت استيلاد أمته فعلى كلامهم تستثنى هذه الصورة وعلى ما قلناه لاستثناء انتهى والمعتمد الاستثناء واختلف في نفوذ استيلاد المحجور عليه بالقلس فرج نفوذه ابن الرفعة وتبعه البلقيني ورجح السبكي خلافه وتبعه الاذري والزركشي ثم قال لكن سبق من الخاوي والغزالي النفوذ انتهى وكونه كاستيلاد الراهن المعسر أشبه من كونه كالمريض فان من يقول بالنفوذ يشبهه بالمريض ومن يقول بعدمه يشبهه بالراهن المعسر وخرج بقيد الحر كالأوبعض المكاتب اذا

أحبل أمته ثم مات رقيقا قبل المجزأ وبعد فلا تعتق بموته وبالماء المحترم ما اذا كان غير محترم وهو الخارج على وجه محرم صا لعينه كلزنا فلا يثبت به استيلاد ويحال الحياة ما لو استدخلت منبه المنفصل منه في حال حياته بعدمونه

فلا يثبت به أتمية الولد لانها بالموت انتقلت الى ملك الوارث ويدخل في عبارته أمته (٤٣٩) التي اشتراها بشرط العتق فانه اذا استولدها

ومات قبل أن يعتقها فانها تعتق بموته وقد فهم عبارته أنه لو أحبل الجارية التي يملك بعضها أنه لا يتخذ الاستيلاد فيها وليس مراداً بل يثبت الاستيلاد في نصيبه وفي الكل ان كان موسراً كما ترقى العتق (وبجازه) أي السيد (التصرف فيها بالاستخدام) والاجارة والاعارة لبقاء ملكه عليها فان قيل قد صرح الاصحاب بأنه لا يجوز اجارة الاخصية المعينة كما لا يجوز بيعها الخاف للمنافع بالاعيان فهلا كان هنا كذلك كما قال به الامام مالك أجيب بأن الاخصية تخرج ملكة عنها * (تنبيه) * محل صحة اجارتها اذا كان من غيرها أما اذا أجزها نفسها فانه لا يصح لأن الشخص لا يملك منفعة نفسه وهل له أن تستعير نفسها من سيدها قياساً ما قالوه في الخمر أنه لو أجز نفسه وسلمها ثم استعارها جازاً أنه هنا كذلك ولو مات السيد بعد أن أجزها انفسخت الاجارة فان قيل لو أعتق رقيقه المؤجر لم تنقضي فيه الاجارة فهلا كان هنا كذلك أجيب بأن السيد في العبد لا يملك منفعة الاجارة فاعتقه ينزل على ما يملكه وأم الولد ملكت نفسها بموت سيدها فانفسخت الاجارة في المستقبل ويؤخذ من هذا أنه لو أجزها ثم أحبلها ثم مات لا تنفسخ الاجارة في المستقبل وهو كذلك وله تزويجها بغير اذن البقا ملكة عليها وعلى منافعها (و) له (الوطء) لأم ولده بالاجماع ولحديث الدارقطني المتقدم هذا اذا لم يحصل هناك مانع من الموانع كثيرة فنها مالو أحبل الكافة أمته المسئلة أو أحبل الشخص أمته

صار اشياً واحداً واستدخلته أمته أو زوجته وحبلت وأنت بولدها فانه فيسب له تغليباً للمحترم كما قاله الطبراني وسيم لا يقال اجتماع مقتض ومانع فيغلب المانع لانا نقول هو غير مقتض لمانع وانظر لو كان ذلك من رجلين واستدخلته أمة أحدهما وأنت بولدها ينسب لصاحب المحترم تغليباً والظاهر الاول كما يؤخذ من كلام الطبراني وسيم (قوله فلا يثبت به أتمية الولد) ويثبت النسب بخلاف ما اذا انفصل بعد موته واستدخلته فاستظهر قال عدم ثبوت النسب واستظهر الشارح ثبوته ولا يثبت الاستيلاد (قوله ويدخل في عبارته) أي قوله أمته في قوله واذا أصاب السيد أمته (قوله وقد فهم عبارته) أي قوله واذا أصاب السيد أمته لأن المتبادر أن المراد أمته المملوكة كلها ويجب بأن المراد منه كلاً وبعضاً فيشمل هذه الصورة كما قرره شيخنا (قوله في نصيبه فقط) ان كان معسراً بحصة شريكه والولد الحاصل حينئذ ببعض على الرابع وقيل حركة (قوله وله التصرف فيها بالاستخدام) أي ان لم تكن مكاتبته والامتنع الاستخدام وغيره مما ذكره (قوله لبقاء ملكه) وانما امتنع بيعها وهبتها لاستحقاقها العتق (قوله الحاقاً للمنافع) أي بيع المنافع وقوله بالاعيان أي بيعها (قوله خرج ملكه) أي زال ملكه عنها والمناسب خرجت عن ملكه (قوله أما اذا أجزها نفسها فانه لا يصح) وفارق البيع بادائه العتق لنفسها قال شيخنا م ر اعارتها كاجارتها وقال الخطيب يجوز اعارتها وهو وجه جده لانه كاستعارة الحر نفسه ممن استأجره واذا مات السيد انفسخت الاجارة ان لم تكن سابقة على الاستيلاد قل على الجلال (قوله لا يملك) أي بعقد فلا ينافي أنه يملكها بغير عقد لأن له أن يؤجر نفسه (قوله قياس) مبتدأ خبره قوله ان هنا كذلك وقوله انه الاول بدل من ما وقوله كذلك أي نصح اعارتها لنفسها وخالف شيخنا م ر اه قل (قوله ولو مات الخ) عبارة م ر ولو أجزها ثم مات في أثناء المدة عتقت وانفسخت الاجارة ومثلها المعلق عتقه بصفة والمدير بخلاف ما لو أجز عبده ثم أعتقه فان الاصح عدم الانقضاء والنوق تقدم سبب العتق على الموت أو الصفة على الاجارة فيبين بخلاف الاعتاق وهذا أولى من فرق الشارح ولهذا الوسيط الإيجار الاستيلاد ثم مات السيد لم تنفسخ لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق اه بجزوه (قوله انفسخت الاجارة) ويرجع المستأجر بقسط المسمى على التركة ان كانت والادلاء مطالبة له به ع ش (قوله لا يملك) أي حين الاعتاق بل يملكها المستأجر (قوله ما يملكه) وهو الرقبة (قوله نفسها) أي بمنافعها (قوله لا تنفسخ الاجارة) لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق (قوله وله الوطء) الظاهر من عبارة المتن أن الوطء معطوف على الاستخدام المجرور وغير الشارح اعراه الظاهر ويمكن أن يكون بالرفع معطوفاً على التصرف أي وبجازه الوطء (قوله لأم ولده) خرج بأم الولد أمها وبنتها فيمتنع وطؤها القولهم في النكاح ومن وطئ امرأة حرم عليه بنتها وأمتها (قوله أو أحبل الشخص أمته المحترمة عليه) فيه أن الوطء في هذه الصور ممتنع مطلقاً قبل الايلاد وبعده (قوله وما لو ولد البعض أمته) فانه لا يجوز له وطؤها لانه ممنوع من التشرى لانه ليس أهلاً للولاء ولذا صرحوا بأنه اذا ألزمت كفارة لا يكفر بالاعتاق لزوم الولاء له وهو ليس له أهلاً (قوله واذا مات السيد) واسترقاقه كونه وتنفسخ اجارتها لو كانت مؤجرة لاستحقاقها العتق قبل موته وبذلك فارق مالو أجز عبده مدة ثم مات السيد في أثناءها وأعتقه اه قل على

المحرمة عليه بنسب أو رضاع ١٠٨ ح . أو مساهرة ومالو أو لمكانته ومالو أو ولد البعض أمته (واذا مات السيد

الجلال (قوله ولو قتلها) قد استشكل العتق بالقتل والقاعدة المشهورة من استجمل شيئاً قبل
أوائه عوقب بجرمانه ويعبر عنها بعبارة أخرى من استجمل الشيء قبل أن يورث من مقتض
المقصود كمرمان قاتل المورث من الارث فكان القياس أن لا تعتق بقتله معاقبة لها بالجرمان
ومعاملتها لها بنقيض قصدها كما فعل ذلك بقاتل مورثه حيث منع الارث لذلك وأشار الرافي
رحمه الله الى الجواب عن الاستشكال المذكور بقوله ان الايلاد كالاعتاق بدليل سريته الى
نصيب الشريك فكأن الاعتاق لا يضر فيه قتل العتق لمعتقه كذلك الايلاد لا يرفع أثره قتل
المستولدة لسيدها وبمقتضى العلامة ابن قاسم في جواب الرافي المذكور حيث قال قد يفرق بين
حصول نفس العتق وحصول سببه فقط قلت وفرق الرافي أيضاً بأن في العتق حظاً للمقتول أي
وهو حصول ثواب العتق بسبب احباله بخلاف الارث فإنه لا حظ فيه للمقتول لأنه لا يثاب على
ما أخذه وورثته لأنهم انما أخذوا ذلك قهراً عليه وان فرض له جمعه بقصدهم لأنه لم يعطهم كذا
قوله حل في ختمه على البهجة ونخرج عن القاعدة المذكورة صواباً ثم قد ذكرها الديريني في
ختمه قال بعضهم والقاعدة المذكورة مشككة على مذهب أهل السنة وذلك لأن القتل انما
مات بانقضاء أجله لأن القاتل قطع أجله بقتله المفهوم من قوله قبل أو أنه وانما شرع القصاص
للمزجر ولا يقدم الناس على هذا الفعل القطيع وقد يجاب بأن ما ذكر استجمل بمسبب الظاهر
اه ديريني فان قلت كان الانسب بالترجمة أن يقول في جواب الشرط بدل قوله عتقت صارت
أم ولد قلت قال الطبري ما قاله هو الانسب لأنه أصبح في الدلالة على المقصود لأن الوصف
بأمية المولد لا يبعد ذلك من حيث مطلق دلالة الظاهر اللفظ وان كان المراد ذلك عند أهل الشرع
حيث أطلق ولأن الذي عقده الفصل انما هو أحكامها لا وصفها بأمية المولد وانما خص
الجواب بهذا الحكم لأنه أصل بقية الاحكام وأيضاً تسمى مستولدة قبل موته (قوله عتقت)
أي من حين الموت وان تأخر الوضع كما رجح بعضهم وهو الظاهر أي يتبين بالوضع عتقها من
حين الموت فيكون كسبها من حين الموت لها ومثل الموت مسخه أي السيد مجراً أو نصفه الاعلى
ومثله أيضاً ما اذا صار الى حركة مذبح بان لم يسبق معه نطق ولا ابصار ولا حركة اختيارية (قوله
أم المولد أعنتها ولدها) عبارة شرح المنهج وسبب عتقها بغيره ان عقاد المولود اه أي المولد
جزء منها فسرى العتق منه اليها اه شيخنا (قوله ولو كان سقطاً) من كلام ابن عمر (قوله
وهذا) أي الحكم بعقدها مع قتلها السيد (قوله قبل أو أنه) أي ظاهراً فلا ينافي قول أهل
السنة أن القتل مات عند انتهاء أجله قال في الجوهر

لو بقتلها بقصد الاستجبال (عتقت)
بلا خلاف لما مر من الأدلة ولا يرى
لبقى عن ابن عمر أنه قال أم المولد
عتقها ولدها أي أبت لها حق الحرية
ولو كان سقطاً وهذا أحد الصور
المستتقة من القاعدة المعروفة وهي
من استجمل شيئاً قبل أو أنه عوقب
بجرمانه وعقدها (من رأس ماله)

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وقيل ان العجالة من الشيطان الا في خمس مواضع فانها سنة رسول الله طعمام الضيق وتجهيز
الميت وتزويج البكر وقضاء الديون والتوبة من الذنب وقد تعلمها بعضهم فقال
لقد طلب التجمل في أمور * قضاء الدين مع تزويج بكر
وتجهيز ميت ثم طعم * لضيف توبة من فعل نكراً
والطعم بضم الطاء المهمله الطعمام والنكر بضم النون قال تعالى لقد جئت شيئاً فكري (قوله
وعتقها من رأس ماله) المراد ان عتقها مقدم على الدين والوصايا لظاهر الأدلة السابقة سواء

استولدها في العصة والمرضى او تجزعت عنها في مرض موته ولا تنظر الى ما فوته من منافعتها التي
 كان يستحقها الى موته لان الاستيلاء كالاخلاف بالاكل واللبس وغير ذلك من اللذات
 وبالقياص على من تزوج امرأة بغير مثلها في مرض موته (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) في
 نسخة تظاهر قوله الخ وهي ظاهرة لانه لا ينتج المدعى وهو حقه من رأس المال (قوله
 في المرض) راجع للابنتين اي سواء احبها في المرض او اعتقها بعد احبها في المرض اج
 (قوله بخلاف مالوا وصى بحجة الاسلام) اي فانها تخرج من الثلث (قوله بحسب من الثلث)
 فان لم يوف بها الثلث كمل من رأس المال وفائدة الوصية ان اجرة العلة تراحم الوصايا ان كان
 اوصى فيكون فيه رفق بالورثة (قوله ويبدأ بعقبتها قبل الخ) يوهى انه لا يقمن اعتناق الوارث
 لهما وليس مراداً ويوهى ايضا انها من التركة وليس كذلك بل تعتق وان لم تكن تركه أصلاً
 ولا حاجة لهذا كله لانه يغني عنه قوله من رأس المال فان معناه ان لا تحسب قيمتها من التركة
 (قوله قبل الديون والوصايا) هو معلوم من قوله رأس المال فان معناه ان لا تحسب قيمتها من
 التركة ولذا قال قل انه لا حاجة اليه فقامل اه مد (قوله لا يعتقون) صوابه لا يعتق ويمكن
 انه جمع نظر للمعنى لان ولد مفرد مضاف فيم ثم ادخل هذا القسم في كلام المصنف يلزمه ان ضمير
 ولدها عائد الى الامة لا بقيد ككونها مستولدة وضمير عزلتها عائد للمستولدة خاصة ولا يخفى
 ان لفظ الولد في كلام المصنف مبتدأ وينزلتها خبر ومن غير متعلق بولد على حذف اسم الفاعل
 منه ويلزم على كلام الشارح ان خبر الولد محذوف وهو قوله لا يعتقون وان ينزلتها خبر لان
 المحذوفة وان من غير متعلق بمحذوف ايضا فقامل قل (قوله الحاصل بعد الاستيلاء) أي
 النافذ فلا ترد أم الولد اذا تعلق بها حق ويعت فيه ثم ملكها وأولادها فلا يثبت للولد في تلك
 الحالة حكم الاستيلاء لان اجابته بهم في حال هي فيه غير ثابت لها حكم الاستيلاء اه خض
 على التحرير (قوله بما) أي بصرف وقوله يمتنع أي ذلك التصرف فلا حاجة لقوله التصرف به
 لانه معاوم الا ان يقال انه وضع الظاهر موضع المضمرة (قوله وعقته) بالجر عطف على منع لانه
 من جملة ما دخل في منزلتها قل (قوله لان الولد يتبع أمه) رقاً وحرية يؤخذ منه ان ولد المبعضة
 ببعض وقيل حر وهو الذي اعقده بخض وغيره وعسارة أصل التحرير وولد المبعضة حر عند
 العراقيين واختلف فيه رأى الرافعي اه اج على التحرير (قوله في سببه اللازم) أي في أحكام
 سببه لان السبب الاستيلاء وليس موجوداً في الولد واعتراض قل قوله في سببه اللازم فقال
 لا يخفى ان السبب ملزوم للآزم وعسارة حر في سببها أي الحرية وهو الاستيلاء فلهذا ذكر ضمير
 الحرية على معنى العتق (قوله ولانه حق) أي المذكور من الحرية فالاولى رجوع المضمرة
 للاستيلاء (قوله ولو اعتق السيد الخ) هذا كالذي بعده من افراد قوله بمنزلتها فلو قال لكن
 أو نيم أو اعتق الخ لكان أظهر لانه مستثنى من قوله بمنزلتها (قوله لم يعتق ولدها) أي بعقبتها
 المذكور بل بموت السيد وهذا بخلاف ولد المكاتبه فانه يعتق بعقبتها المتجزى والفرق ان اعتاق
 المكاتبه جاء عن جهة الاستحقاق فانها تعتق تارة بالاداء وتارة بالابراء واعتاقها يحصل به الابراء
 ضمناً واعتاق المستولدة انما يستحق بالموت اما ولدها من سيدها فهو حر وان ظننا زوجته الامة
 سواء الذي به الاستيلاء أم لا (قوله وهو) أي التعليل بالوطء جرى على الغالب (قوله

لقوله صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها
 وسواء احبها أم اعتقها في المرض أم لا
 أو اوصى بها من الثلث أم لا بخلاف
 مالوا وصى بحجة الاسلام فان الوصية
 بها تحسب من الثلث لان هذا اتفاق
 حصل بالاستقناع فأشبه انفاق المال
 في اللذات والشهوات ويبدأ بعقبتها
 (قبل قضاء الديون) ولو قلته تعالى
 كالكفارة (والوصايا) ولو قلته عامة
 كالفقراء (ولدها) الحاصل قبل
 الاستيلاء من زناً ومن زوج لا يعتقون
 بموت السيد وله يبعه والتصرف فيه
 بسائر التصرفات لحدوثه قبل ثبوت
 الحرية للآزم بخلاف الولد الحاصل
 بعد الاستيلاء (من غيره) بنكاح
 أو غيره فانه (بمنزلتها) في منع التصرف
 فيه بما يمتنع عليه التصرف به فيها
 ويجوز له استخداً له واجارته واجباره
 على النكاح ان كان أثنى لان كان ذكراً
 وعقته بموت السيد وان كانت أمه قد
 ماتت في حياة السيد كما قاله في الروضة
 لان الولد يتبع أمه رقاً وحرية فكذا
 في سببه اللازم ولانه حق استقر له في
 حياة أمه فلم يسقط بموتها ولو اعتق
 السيد مستولدة لم يعتق ولدها وليس له
 وطء بنت مستولدة وعلى ذلك بصرمتها
 بوطء أمها وهو جرى على الغالب فان
 استدخال المني الذي يثبت به الاستيلاء
 كذلك فلو وطئها هل تصير مستولدة كما
 لو كاتب ولداً المكاتبه فانه يصير مكاتباً
 أو لا ينبغي أن تصير

وفائده الخ) والتعاليق * (تنبيه) * سكت المصنف عن أولاد أولاد المستولدة ولم أر من تعرض لهم والظاهر اخذ من كلامهم أنهم
ان كانوا من أولادها الاناث فحكمهم حكم أولادها ومن الذكور فلا لان الولد يتبع الام وقا حرة ولو ادعت المستولدة ان هذا الولد
حدث بعد الاستيلاء وبعد موت السيد فهو حر وانكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء فهو قن صدق بيمينه بخلاف
خالو كان في يده مال وادعت انها اكتسبته (٤٣٢) بعد موت السيد وانكر الوارث فانها المصدقة لان اليد لها قدر بخلافها في الاموال

فانما تدعى حرة والحر لا يدخل تحت
البد (ومن أصاب) أي وطئ (أمة غيره
بتكاح) لا غرور فيه بجزية أو زنا
(قوله منها) حينئذ (عمول السيدها)
بالاجماع لانه يتبع الام في الرق
والحرية أما اذا غرر بجزية أمة فسخها
وأولادها فالولد حر كما ذكره الشيخان في
باب الخيارات والاعفاف وكذا اذا انكحها
بشرط أن أولادها الحادئين منه أحرار
فانه يصح الشرط وما حدث له منها من
ولده فهو حر كما اقتضاه كلام القوت في
باب الصداق * (تنبيه) * لو نكح حر
جارية أجنبي ثم ملكها ابنه أو تزوج
ورقيق جارية ابنه ثم عتق لم ينفسخ
النكاح لان الأصل في النكاح الثبات
والدوام فلما استولدها الاب بعد عتقه
في الثانية وملك ابنه لها في الاولى لم ينقض
استيلاءها لانه رضى برق ولده حين
فكحها ولان النكاح حاصل بحقق
فيكون واطنا بالنكاح لا بشبهة الملك
بخلاف ما اذا لم يكن نكاح كما جرى على
ذلك الشيخان في باب النكاح ولو ملك
المكاتب زوجة سيده الامه انفسخ
نكاحه (فان أصابها) أي وطئها
لان نكاح بل (بشبهة) منه كان ظنها
أمة أو زوجته الحرة (فولده منها)
حينئذ (حر نسبي) بخلاف اعتبارا
بظنه (و) لكن (عليه) في هذه الحالة
(قيمه) وقت ولادته بأن يقدر رقيقا
فما بلغت قيمته دفعه (السيد) لتقويته
الرق عليه بظنه اما اذا ظنها زوجته
الامة فالولد رقيق للسيد اعتبارا بظنه
واطلاق المصنف ينزل على هذا التفصيل

وفائده الخ) أي مع أنها تابعة لامها (قوله سكت المصنف الخ) بناء على ان أعمال الملقط في
حقيقته اما على أعماله في حقيقته ومجازيه فلا سكوت لكن الأقل أولى لما في أولاد الاولاد من
التفصيل الذي ذكره بقوله ان كانوا من الاناث تبعوها والا فلا (قوله ولم أر من تعرض لهم) أي
من الاصحاب صريحا (قوله فلا) أي فلا يكون حكمهم حكم أولادها بل يتبعون أمهم في الرق
والحرية كما ذكره الشارح بقوله لان الولد الخ (قوله ومن أصاب) عبر عن تشعل الحر والرقيق
(قوله فولده) هذا لا يظهر في الحاصل بل لانه لا أب له الا أن يجعل الاضافة لادنى ملايسة
بالنسبة له لكونه ناشئا منه (قوله لسيدها) هو حرى على الغالب من اتحاد مال الام والولد
فان دفع ما يقال الاول أن يقول عمول السيد لانه قد يكون ملكا لغير سيدها بوصية (قوله فالولد
حر) وهو حر بين رقيقين ان كان الزوج رقيقا وصورة عكسه وهو رقيق بين حرين مال أو وصى
بأولاد أمته لشخص ثم مات الموصى وقبل الموصى له الوصية واعتق الوارث الامه وتزوج بها
حر بالشرط المعبرة في نكاح الامه فأولادها ولدان فهو رقيق للموصى له (قوله وكذا اذا انكحها
بشرط أن أولادها الخ) المعتمد عدم صحة الشرط م ر وتنقذ الاولاد ارقاء وعبارة م ر فالمعتمد
عدم صحة الشرط لانه يخالف مقتضى العقد نعم ان اعتقد تأثر الشرط انعقد وأحرار اقلوا
لظنه اه (قوله ابنه) لو قال فيه وفيما بعده فرعه لكان أعم (قوله فلو استولدها الاب) وهو الحر
في الاولى والعبد في الثانية لان كلا منهما اب والاولى ان يقول ولو احبل الاب الخ لان تعبيرة
يوهم انها يقال لها مستولدة مع انها ليست ملكا له ووطئها انما هو في النكاح قال في
شرح المنهج وحرر على اصل وطء امة فرعه وثبت به مهر لفرعه وان وطئ بها وعما ان لم
تصربه أم ولدا وصارت وتأخر انزال عن تعقيب الحشفة كما هو الغالب والا فلا يجب لتقدم
الانزال على موجهه واقترانه به ولا حد لان في مال فرعه شبهة الاعفاف الذي هو من جنس
ما فعله فوجب عليه المهر واتى عنه الحد وان كانت ام ولد للفرع ويلزمه التعزير لارتكابه
محرما لاحد فيه ولا كفارة وولده منها حر نسبي للشبهة وتصير ام ولده ولو معسرا ان كان حرا
ولم تكن أم ولده لفرعه بذلك ويقدر انتقال الملك فيها اليه قبيل العلوق فسقط ماؤه في ملكه صيانة
لحرمة فان كان غير حر أو كانت أم ولده لفرعه لم تصر أم ولده لان غيرا لحر لا يملك ولا يثبت ايلاده
لامته فلا امة فرعه أولى وأم الولد لا تقبل النقل وعليه مع المهر قيمتها لفرعه لصيرورتها أم ولده
لا قيمة ولدها لا انتقال الملك له قبيل العلوق (قوله لم ينقض استيلاءها) أي فحل قولهم من اولد
أمة فرعه صارت مستولدة اذا لم يكن نكاح (قوله انفسخ نكاحه) كما لو ملكها سيده لان
المكاتب قن ما بقي عليه درهم فكان الملك لسيدته وهو الزوج فلذلك انفسخ نكاحه وتصير بوطئه
بعد ذلك أم ولده كما سيذكره في الخاتمة اه م ر بخلافه في مسئلة الفرع لان تعلق السيد بمال
مكاتبه أشد من تعلق الاصل بمال فرعه (قوله أو زوجته) خرج الزاني فظنه غير معتبر (قوله
فما بلغت) أي فالقدر الذي بلغت قيمته (قوله على هذا التفصيل) بين ان يظن الامه زوجته
الحرة وبين ان يظنها زوجته الامه (قوله بشرطه) وهو سبب نكاح الامه وان يكون حينئذ
فاقد المهر الحرة وخاتفا العنت (قوله ومقتضى تعليلهم) عبارة م ر ومقتضى تعليلهم ارادة

بما ذكرنا عليه عبارة المنهاج في شرحه اذ هو المذكور في الرضة وغيرها ولو انصح به كان أولى ولو تزوج شخص بجمرة شبهة
وأمة بشرطه فوطئ الامه يظنها الحرة فالاشبه ان الولد حر كما في أمة الغير يظنها زوجته الحرة * (تنبيه) * اطلق المصنف شبهة ومقتضى
تعليلهم شبهة الفاعل فخرج شبهة الطريق التي أباح الوطء بها عالم فلا يكون الولد بها حرا كأن تزوج شافعي أمة وهو موسر

أو معسرا (قوله وحرمت على الزوج) ولا نفقة لها مدة الحمل وحرمت على الزوج من الشبع بها
والنفقة في مقابلة التمكن وحرمت على الابن أبدا لانها موطوءة أي به (قوله فيحد واطؤها) نعم
ان كان ممن يحنى عليه حرمة ذلك فلا حد للشبهة ويلزمه المهران لم تطاوعه (قوله لان
الاعفاف) حله لقوله فيحد واطؤها وما بعده (قوله ولو شهد اثنان) اعلم ان مسئلة الشهادة
بالاستيلاء والرجوع عنها وكذا الشهادة بالتعليق والرجوع عنها لكل منهما حالتان الرجوع
قبل الموت فلا يغرمون الا ن ويغرمون بعد الموت وان رجعا بعد الموت غرموا في الحال وقد
ذكر الشارح هذين القسمين وأما التعليق فذكر حكم ما اذا رجعا بعد وجود الصفة فيغرمون
في الحال وان رجعا قبل وجود الصفة فلا يغرمون في الحال ويغرمون بعد وجود الصفة وهذه
لم يذكرها الشارح (قوله لم يغرم شيئا) أي السيد فلا يتأني أنهم ما يغرمان لو أبق (قوله
وليس) أي الرجوع عن الشهادة كباقي الخ (قوله حتى يعود الى مستحقه) بخلاف الشاهد
فانه لم يضع يده على أم الولد (قوله غرما) أي الشاهدان اللذان شهدا على اقرار السيد بايلا
أتمه أي غرما قيمة الامه المذكورة وقت موت سيدها كما هو الظاهر لانها فوتت على الوارث
رقها بشهادتهما (قوله ان أم الولد) أي لسيدها وانما زسه قيمته لانه فوتت رقه على السيد بطنه
والمراد قيمته وقت ولادته (قوله فالولد) أي ولده منها (قوله وتنق على نفسها) أي منه ثم ان
افضل منه شيء عن مؤنة نفسها فيبغى ان يمنع عليها التصرف فيه لانه مملوك للسيد اه سم (قوله
أو على ايجارها) تنفق على نفسها من أجرها (قوله كما لا يرفع الخ) هذا قياس مع الفارق لان
الاتفاق يجب بالملك دون الاستمتاع وأيضا الاتفاق لا بد منه بخلاف الاستمتاع ومن ثم قال
المرحومى انظر ما الجامع أي ما الجامع بين الاتفاق والاستمتاع فان الاتفاق يجب بالملك دون
الاستمتاع فيبغى التعليق بأن طريق تحصيل النفقة لم ينحصر في العتق والتزويج حتى يجبر على
احدهما بل يكفي تخليتها للكسب أو ايجارها لاجله أي لاجل الاتفاق قال بعضهم ولو أسقط
قوله كما لا يرفع ملك البين الخ كما أسقطه مرسكان أو لم لا يحنى ولا يجبر على بيعها من نفسها
(قوله فان هجرت عن الكسب) أي الجائز للاتق بها (قوله في بيت المال) أي فرضا بالقضاء
لا قرضا بالاقاف فان تعذر فعلى ميسر المسلمين قل (قوله والله أعلم بالصواب) انظر هل أفع
التفضيل على بايه أولا ويمكن أن يقال ان نظر لعلم الائمة وغيرهم بالاحكام بالنسبة لما في الظاهر
فأفعل التفضيل هنا على بايه وان نظر لما ذكر بالنسبة لما في نفس الامر فأفعل التفضيل ليس على
بايه اذ لا يعلم ما في نفس الامر الا الله عز وجل وقال بعض الشيوخ كان المصنف قصد بذلك
التبري من دعوى الاعلية اه قال العلامة ابن حجر بعد قول المنهاج والله أعلم أي من كل عالم
وزعم بعض الخنفة أنه لا ينبغي أن يقال ذلك قيل مطلقا وقيل للاعلام بضم الدرس ويرد بأنه
لا إيهام فيه بل فيه غاية التقويض المطلوب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع
الخضر صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل اه كلامه وقوله بالصواب أي اصابة الحق لما يوافق
الواقع من القول والفعل وهو ضد الخطا اه دبر في ختم سم (قوله من الاقتناع) أي الرضا
من قنع كرضي وزنا ومعنى والاوى أن يقول أي الارضاء لان الاقتناع مصدر اقنع أي جعل
غيره فاعلا لان الهمة صيرته متعديا بعد ان كان لازما (قوله في حل الفاظ) أي ومعناه وانما

وحرمت على الزوج مدة الحمل وجارية
بيت المال بجارية الاجنبى فيحد
واطؤها وان أولدها فلا نسب ولا
استيلاء وان ملكها بعد سواء كان
فقيرا أم لا لان الاعفاف لا يجب في بيت
المال ولو شهد اثنان على اقرار السيد
الامة بايلا دها وحكم به ثم رجعا عن
شهادتهما لم يغرم شيئا لان الملك باق فيها
ولم يفوتها السلطنة البيع ولا قيمة لها
بأنفادها وليس كما باق العبد من يد
خاصبه فانه في عهده ضمان يده حتى
يعود الى مستحقه فان مات السيد غرما
للوارث لان هذه الشهادة لا تنقطع عن
الشهادة بتعليق العتق ولو شهدا بتعليقه
فوجدت الصفة وحكم بعتقه ثم رجعا
غرموا وحكى الراعى قبل الصداق عن
قتاوى البغوى وأقره أن الزوج اذا
كان يظن أن أم الولد حرة فالولد حر
وعليه قيمة السيد ولو هجر السيد
عن نفقة أم الولد أجبر على تخليتها
للكسب وتنق على نفسها أو على
ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها
كما لا يرفع ملك البين بالهجرة عن الاستمتاع
فان هجرت عن الكسب نفقة تاقى بيت
المال والله أعلم بالصواب* (قال المؤلف
وجده الله تعالى) * هذا آخر ما يستره الله
ألفاظ أبي نجباء

آثر التعبير بالانفاظ تواضعاً منه وفي تسميته بذلك الإشارة الى ان من قنع به كفاء عن غيره (قوله فدونك) اسم فعل بمعنى شذ وقوله مؤلفاً هو أخص من المصنف لانه يعتبر فيه حصول الالفة بين الأجزاء دون المصنف وظاهر ما أتى في كلامه أن التعبير به هنا من التقن في العبارة (قوله موضع المسائل) يجوز فيه بناءؤه للفاعل وبناءؤه للمفعول أي وقع عليه التوضيح والمسائل جمع مسئلة وهي اثبات المحمول للموضوع وله اعتبارات كثيرة منها انه يستل عنه وبهذا الاعتبار يقال له مسئلة وباعتبار انه يطلب بالدليل يقال له مطلوب الى غير ذلك اه وقال شيخ الاسلام في شرحه لرسالة آداب البحث ويسمى من حيث انه يستل عنه مسئلة ومن حيث انه يقع فيه البحث مجتثاً ومن حيث انه يستخرج بالخطبة نتيجة ومن حيث انه يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث انه يدعى مدعى اه (قوله محذور) أي مذهب الدلائل جمع دليل وجهه على دلائل غير مقيس كما قاله الشوبري (قوله فلو كان له) أي للمؤلف المذكور وقوله نفس أي ذات (قوله منطلقة) أشه بآويل الجارحة ولمراعاة السجع قال ابن مالك اللسان يذكرك ويؤث فلا حاجة لتأويله بالجارحة (قوله الرائق) أي الصافي من الكدورات (قوله لله در الخ) تعجب من الدراي اللبن الذي شربه مؤلف هذا التأليف من ندى أمه حيث نشأ عنه هذا العالم الكامل وانما نسبته لله سبحانه وتعالى للإشارة الى أن هذا اللبن الذي شربه خالص لله لا يشوبه رياء ولا غيره (قوله الرئيس) أي الكامل الخصال الجيدة وقال في المختار الرئيس بالهمز بوزن فعيل من الرئاسة ويقال فيه رئيس بيا مشددة بوزن قيم (قوله ولاشت) الشلل بطلان العمل وهي جملة دعائية أي لا بطل عملها (قوله فيما عسى) عسى للاستبعاد لا للترجي لانه غير مناسب هنا وعسى هنا مستعملة في المستقبل فيكون مجازاً عن الماضي وقوله يحمده الظاهر أن ابن مقدره وان والفعل أغنى عن خبر عسى كما قال ابن مالك

بعد عسى اخلوق أو شئت قد يرد * غنى بأن يفعل عن ثان فقد

فتكون عسى هنا تامة (قوله من العثار) بكسر العين جمع عثرة أي زلة قال ابن مالك * فعل وفعله فعال لهما * (قوله بوعوته) هي صباح كصباح الكلاب (قوله لا يعبا بموافقه) كيف هذا مع قولهم والفضل ما شهدت به الأعداء لكن لما كان جاهلاً لم تعتبر موافقته وشهادته كأن كالمعدوم (قوله اذ ارضيت الخ) ولبعضهم في المعنى

دعهم يقولون فينا ما يليق بهم * دعهم ياء وعين ثم واو ين اى يعووا من قال قولاً فذلك القول سميته * وصف الكلام لقائله بلامين

(قوله غضباناً) أفرد للوزن والاقام تناسب غضبانين أو يو قول لثامها بكل لثم يجعل الاضافة للاستغراق أي غا زال كل لثم غضباناً واللثم شمع النفس دى النسب اه (قوله بعثرة قلم) اضاف العثرة للقلم للدعاء الى أنها اذا وقعت ليست عن قصد (قوله من شيم) أي طباع وعادات (قوله فالصا) أي زائلاً أي لا وجود له وقال مد قوله فالصا أي معدوما والمراد كل غير العرش فلا يرد عليه ما في الصحيحين وغيرهما من السبعة الذين يظلمهم الله في خلقه أي ظل عرشه يوم لا ظل الا ظله ويجاب أيضاً بأن المنى هو الظل المكتسب للمخلوقات وأما الظل الموجود للسبعة وغيرهم فهو محض فضل الله تعالى وأما قوله تعالى وظل ممدود فهو في الجنة وكلامنا

فدونك مؤلفاً موضع المسائل محذور
اللائل فلو كان له نفس باطنة ولسان
منطلقة لقال بقال صريح وكلام
فصيح لله در مؤلف هذا التأليف
الرائق الرئيس ولاشت يدا مصنف
هذا التصنيف الفائق النفس وهذا
المؤلف لا بد أن يقع لاحد رجلين اما عالم
محبة مصنف فيشبهه بالخير ويعذونى
فما عسى يحمد من العثار الذي هو لازم
الأكثار واما جاهل مبغض متعسف
فلا اعتبار بوعوته ولا اعتداد
بموسسته ومثله لا يعبا بموافقه ولا
مخالفته وانما الاعتبار بذى النظر
الذى يعطى كل ذى حق حقه
اذا رضيت عنى كرام عشرينى
فلا زال غضباناً على تمامها
فان ظفرت بفائدة شاردة فادع على
بحسن الخاتمة وان ظفرت بعثرة قلم
فادع على بالصا ورو المغفرة والعذر عند
خيار الناس مقبول واللفظ من شيم
السادات مأمول وأنا أسأل الله تعالى
أن يجعله لوجه خالصا وان يتقضى
به حين يكون الظل في الاخرة فالصا

فما قبل دخولها (قوله قبول القبول) أثبت للقبول قبولاً لمباقة لارادة أعظم أنواع القبول
 اهـ مـ د (قوله مسؤل) أي من يسأل وقوله وأعز ما مول أي أعلى من يؤمل (قوله ان تعتق)
 بضم أوله وقوله رقابنا أي أبدأنا وهو من اطلاق الجزء على الكل فالإضافة بيانية وقوله ما بنا
 أي مشوانا ومصيرنا اهـ (قوله والى رضوانك) أي محل رضوانك (قوله ولا تنجب دعاءنا) أي
 برده بل تقبله بفضل قال في المصباح خاب يحجب خيبة لم ينفقر عما طلب وفي المثل الهيبة خيبة
 والمراد بالهيبة عدم الاقدام على الامور العظام بأن يهاب الاقدام عليها وخيبة الله بالتشديد
 جعله خائباً والدعاء بضم الدال مدود قال في المختار دعوت الله عليه أدعوه دعاء فهو بالضم
 سواء كان في الخير أو الشر وقد سمع بعضهم فقهاء الارياك يشقون بين الدعاء بالضم والدعاء بالفتح
 فيجعلوا الاول للخير والثاني للشر فهو فرق باطل لم يقله أحد من أهل اللغة وانما فتح الدال في
 الدعاء لمن بلا خلاف اهـ (قال الشارح رحمه الله) * وكان الفراغ من ذلك يوم الاثنين المبارك
 ثاني شهر شعبان من شهر رسة اثنتين وسبعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل
 الصلاة وأتم السلام اهـ وهذا آخر ما أراد الله جمعه مع ضيق الوقت وكثرة الاشتغال ووالى
 الهموم على الاتصال وتزاد القواطع وتتابع الموانع وعدم الكتب التي ينبغي أن تراجع
 في مثل هذا الشأن فرحم الله امرأ رأى عيباً فستره وزلا ففقره أو وهماً فلم عن صاحبه
 وعذره فانه قل أن يخلص مصنف من الهفوات أو ينجو مؤلف من العثرات مع عدم تأهلي
 لذلك وقصوري عن الوصول الى ما هنالك واني أبرأ الى الله مما نزل به البيان أو أدخل به
 البيان اللهم انما أتد البسك أ كفا القافة والافتقار أن نعو من مصنفنا ما سطره بيد الاوزار
 فانما في كثير مما تقدم وأقعون ولنواهيك من تكبون ونفس البسك تائبون وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (وكان الفراغ من جمعه ليلة الخميس المبارك التاسع وعشرين
 ليلة خلعت من شهر شوال من شهر رسة ثمانية ومائتين وألف على يد جامع تراب الاقدام
 كثير الذنوب والاثام منكسر الخاطر لقله العمل والتقوى الراجي من الله
 العفو عن السيئات والرفع في أعلى الدرجات عثمان ابن العلامة الشيخ
 سليمان بن حجازي بن عثمان السويدي الشافعي تليذ مولانا واستاذنا
 شيخنا العلامة الشيخ سليمان البصري غفر الله لهم
 (ثم فرغت) من تبييضه يوم الثلاثاء ثامن سادس شهر
 شوال من شهر رسة احدى عشر ومائتين
 وألف وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه وسلم تسليماً والحمد لله
 رب العالمين اللهم اختم لنا
 بخاتمة السعادة
 يا كريم
 تم

وان يسب عليه قبول القبول فانه أكرم
 مسؤل وأعز ما مول ونختم هذا
 الشرح بختمه الرافعي كتابه المحتر
 بقوله اللهم كما خفنا بالعتق كتابنا نرجو
 أن تعتق من النار رقابنا وأن تجعل
 الجنة ما بنا وأن تسهل عند سؤال
 الملكين جوابنا والى رضوانك ايا بنا
 اللهم بفضلك حقق رجاءنا ولا تنجب
 دعاءنا برحمتك يا أرحم الراحمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته
 وسلم تسليماً كثيراً الى يوم الدين

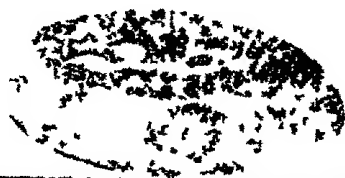
* (يقول المتوكل على من وصف نعمه بالاسباغ الفقير الى الله سبحانه وتعالى محمد الصباغ) *

الحمد لله الذي جمع حواشي الفقه لمن أراد هدايته وجعل له من الخير ما كمل به تحفته والصلاة والسلام على النبي الختام وعلى آله الذين قرعوا الاحكام وصحبه الذين فقهوا الانام (وبعد) فقد تم طبع هذه الحاشية الجامعة بين لطف الطبع ورقة الحاشية المسماة بتحفة الحبيب على شرح الخطيب المسمى بالاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع محلي هامشها بالشرح المذكور لتكثيرها الايجور على مزالدهور ولقد جعلت ما انتثر من القوائد وتعلمته في سلك القرائد وانقردت بحسن العبارة ولطف الاشارة فكانت عمدة للققيه ومرجعا للنبيه وهي من الحسنات التي اشرقت شمسه على صفحات الطروس وتزين بحلي سناها جيد النفوس في أيام صاحب السعادة وحليف المجد والسيادة من جبلت على حبه القلوب فبسطت أحكف السؤال من علام الغيوب أن يديم له النصر والتعزيز خديو مصر العزيز ابن العزيز بن العزيز سعادة أقدنا المحروس بعناية ربه العلي اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على لازالت الدنيا مشرقة بكوكب سعده حامله لرايات محمده فاطمة بالشناء على أشباله الكرام خيرة جبين الليالي والايام ثم ان هذا الطبع الطريف والوضع اللطيف بدار الطباعة العامرة ببولاق مصر القاهرة ذات الشهرة الباهرة والمحاسن الزاهرة التي أنقذت الكتب من أسر التعريف وأطلقتها عن قيد التعصيف فلبست ثوب الفخار وتوجت تاج الاعتيار ينسرب رؤيتها الناظر ويشرح بها الخاطر ملحوظة بنظر ناظرها المشعر عن ساعد الجدة والاجتهاد في تدبير نضائها من لا تزال عليه أخلاقه باللطف تثنى حضرة حسين بك حسبي لا زال موقفا للخيرات صديا لانواع المبرات والملتزمون لتهديب طبعها وتحسين وضعها أولو المعارف البهية والطائف الزكية السيد محمد الكافي والسيد محمد صالح الزاوي والسيد على العطر جي والسيد محمد الرشاش والسيد على المحلاوي ثم ان التصحيح بعد التنقيح على نسخة مؤلفها المستنزل بها بركات السماء المستعطر بها في السنة الشهباء بعرفة الفقير الى الله محمد الصباغ أسبغ الله عليه نعمه أتم أسباغ وأسفر يد الرقام وقاح مسك الختام في العشر الاول من جادى الثانية سنة ١٢٨٤ هـ من الهجرة السامية على صاحبها الصلاة والسلام وعلى آله واصحابه الكرام ما صنعت تصنيفات وكملت

قَالَ لِي

أَمِين

٢



To: www.al-mostafa.com